ديفيد مكدول

تاريخ الأكراد الحديث





DAVID McDOWALL

A MODERN HISTORY OF THE KURDS

I.B. Tauris Publishers

1996

ديڤيد مكدول

تاريخ الأكراد الحديث

ترجمة: راج آل محمد

ANEP ـــ دار الفارابي

الكتاب: تاريخ الأكراد الحديث
المؤلف: ديفيد مكدول
المترجم: راج آل محمد
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: * دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb
* منشورات آنيب ANEP
05 شارع خزناجي ـ الأبيار ـ الجزائر
الهاتف: 76 09 92 21 213
الفاكس: 77 09 92 21 213
e-mail: anep-edition@wissal.dz
الطبعة الأولى 2004
ISBN: 9953-71-003-1 ـ لبنان
ISBN: 9947-21-030-1 ـ الجزائر
Dépôt - légal: 2140-2003

First published in 1996 by I.B. Tauris & Co Ltd
Revised and updated edition published in 1997

المحتويات

تقديم: عندما يكون كتاب ما مكتبة 9
توضيح موقف 15
كلمة شكر من المترجم 17
كلمة شكر من المؤلف 19
مقدمة 23
الفصل الأول: مقدمة الهوية الكردية والتكوين الاجتماعي 31

الكتاب الأول
الأكراد في عصر
القبيلة والأمبراطورية

الفصل الثاني: كردستان قبل القرن التاسع عشر 59
الفصل الثالث: كردستان العثمانية 1800-1850 83
الفصل الرابع: كردستان العثمانية: 1850-1914 99
الفصل الخامس: القاجار والأكراد 123
الفصل السادس: الثورة والقومية والحرب: 1908-1918 153

الكتاب الثاني
ضم الأكراد

الفصل السابع: إعادة رسم الخارطة: تقسيم كردستان العثمانية 193
الفصل الثامن: الأكراد وبريطانيا والعراق 243

الفصل التاسع: ضم أكراد تركيا 289
الفصل العاشر: الأكراد في ظل حكم رضا شاه 333

الكتاب الثالث

الإثنوقومية في إيران

الفصل الحادي عشر: قبيلة أم إثنية؟ جمهورية مهاباد 357
الفصل الثاني عشر: إيران: خلق حركة قومية 383
الفصل الثالث عشر: رعايا الجمهورية الشيعية 401

الكتاب الرابع

الإثنوقومية في العراق

الفصل الرابع عشر: ولادة الحركة القومية في ظل الحكم الهاشمي 435
الفصل الخامس عشر: الأكراد في عراق الثورة 457
الفصل السادس عشر: الأكراد في ظل حكم البعث 1968-1975 487
الفصل السابع عشر: الطريق إلى الإبادة الجماعية 1975-1988 515
الفصل الثامن عشر: الانتفاضة والحكم الذاتي 551

الكتاب الخامس

الإثنوقومية في تركيا

الفصل التاسع عشر: إحياء الحركة القومية الكردية في تركيا 1946-1979 591
الفصل العشرون: PKK والحركة الجماهيرية 625
الفصل الحادي والعشرون: أكراد المنفى: بناء الأمة 675
الخاتمة 685
الملحق الأول: معاهدة سيفر10 آب/أوت 1920: المواد المتعلقة بكردستان 689
الملحق الثاني: أكراد سورية 691
الملحق الثالث: أكراد لبنان 719
الملحق الرابع: أكراد القوقاز 727

تقديم

عندما يكون كتاب ما مكتبة

الباحث إبراهيم محمود

عند نشر كتاب (تاريخ الأكراد الحديث) لـ "ديفيد مكداول" باللغة العربية، سيكون له، بالتأكيد، قراء لهم تصوراتهم المختلفة، استناداً إلى اهتماماتهم الفكرية والمعتقدية ولاتجاهاتهم الأيديولوجية، وستكون هناك، أيضاً، مواقف من خلال تصنيفات فئوية وذلك على الشكل التالي:

1- فئة تضم الذين يُقبلون على قراءته بوصفه الكتاب المنتظر، نظراً لِسِعَةِ أفقه، وبعده التاريخي العميق، ووفرة وثائقه وتنوعها.

2- فئة تضم الذين يتحفظون على قراءته، باعتباره قادماً من "الخارج" من ناحية، ولأن كل كتابة عن الكرد تثير اليوم، وستثير لاحقاً أكثر من تساؤل وحفيظة لهما علاقة بالتاريخ والثقافة والجنس والعرق والهوية والسلطة عموماً من ناحية ثانية.

3- فئة تضم الذين يتخذون موقفاً رفضياً أو شبه رفضي منه. لأن الكتابة عن الكرد على الصعيد الإعلامي والعقائدي، ووفقاً للثقافة السائدة والمألوفة، وحتى بالنسبة للمعنيين بالكتابة عن تاريخ الأقوام والقوميات، وأصوله المفترضة والموجهة للشعوب المعتبرة كاملة الصفات فإنهم يعتبرون الأكراد شعباً ليس له تاريخ، وأمةً لا تمتلك كل مقومات الثقافة. فهم حين ينظر إليهم، في إطار ما هم فيه الآن، وما كانوه على هامش التاريخ في مراحله المختلفة يفتقدون خاصية الأمة، وامتلاك سلطة وبناء دولة الخ. لذا فإن كل اهتمام زائد على ذلك يصنّف في خانة البراغماتيكية المشبوهة.

فهذه الفئات التي أتصورها وأتحدث عنها ليست مسألة حسابية دقيقة، ولكنها قريبة من الواقع المعاش. ولكن الذي يجدر ذكره هو أن كل الذين تتسنى لهم فرصة الاطلاع على هذا الكتاب وقراءته، لابد أن يعترفوا في قرارة أنفسهم بقيمته التاريخية والفكرية والبحثية، خصوصاً أنه يقدّم سِفراً موسوعياً متعدد المقامات والمسارات، وهو يغطي أكثر من تاريخ مكتوب، حين يتعاطى مع إشكالية الكتابة التاريخية، وبالتحديد في مسائل معقدة ومتنازع عليها حتى بين المعنيين بها مباشرة (أي الأكراد)، وبالتالي، فإن محاذير الكتابة هنا ناتجة بسبب الخوض في قضايا حساسة، وفي المزج بين التاريخي والاجتماعي والسياسي والجغرافي والمذهبي والمعتقدي. إنه تاريخ يخص الكرد ويتجاوزهم، لأن كل الذين يعيشون بين ظهرانيهم أينما كانوا، وحيث يعيش الكرد تاريخياً، هم معنيون بهم، انطلاقاً من حضورهم الديموغرافي والجغرافي القوي، وتجليهم التاريخي العميق خصوصاً في المنعطفات التاريخية الكبرى والملمات العظمى.

وهذا الكلام ليس إطراء لهؤلاء (الكرد) وأنا واحد منهم، ولا تزكية لهم كي يكونوا مقبولين تاريخياً ممن يرون صعوبة في اعتبارهم حتى في مستوى الأقلية، وإنما إشارة إلى واقع حال لا يمكن تجاهله؛ وذلك من خلال ثقافة اللغة التي أقدّم بها هذا الكتاب، حيث لا أجد غضاضة في التعبير عما أعيشه وأكونه مع من يعتبرون أنفسهم ممثليها الحقيقيين، دون أي شعور بالنقص مما أكونه، في حقيقة أمري، ككردي له لغته وثقافته وتاريخه وكينونته المتمايزة دون الانغلاق عليها، والتي تعيش حياتها كأي لغة. إنَّ هذه اللغة (العربية هنا) هي التي عرفتني في الماضي، وتعرفني اليوم بالكثير الكثير مما قيل ويقال، وكتب ويكتب عن هؤلاء الذين أنتمي إليهم تاريخياً في حدود تتجاوزها: أعني هنا الفارسية والتركية، وداخل عالم جغرافي أشبه برقعة شطرنج كانت الشعوب التي سكنته، واستقرت فيه، وتعاملت مع بعضها بعضاً كبيادقه، ومن خلال تسميات مختلفة ومتفاوتة، تتميز بالقوة والكفاح، ولكنها في مجموعها تنتمي إلى تلك الرقعة، حيث لا ثبات للمواقع ولا للذين يمثلونها.

وديفيد مكدول في أثره هذا (هل أقول النفيس أم لا تجنباً لتقييمات أيديولوجية؟ نعم هو نفيس، على الأقل، لسعة مراميه، واقتصاد ثقافته الوفير، حيث يمتد إلى يومنا هذا ويتجاوزه عند استقراء محتوياته) يقدم لنا كتابه من داخل التاريخ لا من خارجه الذي طالما تميز بالغبن والتعمية في مده وجزره سياسياً، وانطلق من جغرافية عيانية لا

متخيّلة، وهو في سياق تحضير وثائقه وشهوده التاريخيين. ومن موقعه كمختص في هذا المجال، حيث يبرز هذا المؤلّف (مؤلفه) متجاوزاً لما هو استشراقي (بالمعنى الذي تناوله إدوارد سعيد سلبياً في كتابه: الاستشراق ـ حيث الشرق لا يعدو أن يكون شرْقنة، صنعة غربية، توليفاً حكائياً، سردية موجهة للتحكم به) ولكن دون اعتباره عملاً معرفياً محضاً؛ فلكل كتابة طقوسها وإحداثياتها الرمزية والفكرية والسياسية. إن البعد الاستكشافي التاريخي والحصاد الأممي (من الأمم) الذي يتخلله، في توزعه وتعالقه وكيفية انبنائه هو الذي يسم كتاباً بما يتضمنه قيمياً، وبما يؤشر عليه مجتمعياً. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا، هو لماذا يكون المؤلف شخصاً أو رجلاً أو باحثاً ـ هنا هو ديفيد مكداول - وليس سواه وهو يغطي هذا التاريخ الطويل وفي مفاصله الكبرى؟

لماذا هذا الإنكليزي بالذات وليس غيره؟ أليردّ دَيْناً كان عليه أن يُستوفى منذ قرن من الزمان، حيث كان للإنكليز حضور قوي في المنطقة، وفي قلب كردستان؛ وذلك من خلال قراءة وترجمة عواطف ومشاعر وأفكار الكرد الذين تعاملت معهم (يتضح ذلك في هذا الكتاب) والذي يشكل نوعاً من الفيتامين السياسي الداعم لسلطتها ونفوذها، وهي التي قطعت الوعود لهم، إلى جانب شريكات لها (فرنسا خصوصاً) بتأمين كيان سياسي متميز لهم؟ أم من أجل إزالة غبْنٍ لحق بتاريخ لم تمحه الجغرافيا وشهادتها الطبيعية الممزقة، حيث الوثائق لا تزال بليغة بحقيقة تاريخ توجهه سياسات القوة والمصالح؟ هل "ديفيد مكدول" سليل هؤلاء الذين عاشوا بين الكرد منذ أكثر من قرن، عندما كانت المنطقة في عمومها تستعر بنيران مصالح الاستعمار الحديث ولعبة الأمم القوية التي تقدم نفسها على أنها ذات عراقة أمبراطورية وزخم توسعي وأنوية قوموية متعالية واصطفائية ماورائية منافسة محلياً أكثر، أم هو هو على النقيض منهم، وليس خريج مدرسة استشراقية مباشرة، ولم يعش بين ظهراني شعبه الإنكليزي، بين جنود مدججين بالسلاح، ومبشرين ودعاة أيديولوجيا ومخدّري شعوب للتحكم بهم، ومستطلعي رغبات ونوايا للالتفاف على أصحابها، الخ؛ إنه باحث ومتابع برز في مهب العولمة وتحولاتها ومخاضات نهايات القرن المنصرم "العشريني" وهو يستقرئ أحداثه وما هو مغيّب، وما يجب الاهتمام به أكثر من ذي قبل نظراً لمفعوله التاريخي والاجتماسي (الاجتماعي السياسي)، كما هو حال الكرد؟

ليس باحثنا خارج كل تصنيف أيديولوجي، ولكن يبقى حضوره متميزاً هنا، إذ

يمكن اعتباره قارئاً لإنسانية من نوع مختلف، ولتحولات كونية مختلفة، وهو يركّز في عمله الضخم الذي يتجاوز الستمائة صفحة، بعيداً عن الاستعراض الكلاسي (الكلاسيكي)، على تاريخ شعبٍ لعبت سياسات الأمم المناقبية المفرطة، دوراً جلياً ومأساوياً في جعْله في خانة (البدون) أو (ما دون شرف التسمية والاسم)، وذلك حتى لحظة كتابة هذه الكلمة، بالرغم من كل الوقائع المستجدة وانفراط هويتها المتعالية تاريخياً، وتجلي مآزق الهوية الاصطفائية.

هل يمكن التحدث قليلاً عن الذين كتبوا عن الكرد، وتبيان موقع "ديفيد مكداول" الرمزي بينهم، وفي سياق التاريخ الإنكليزي العام وعلاقته بالشعوب الأخرى، وما يمكن أن يكونه ويشكله عمل فرد معين منتمٍ إلى هذا التاريخ، ويعيش وطأة سياسته وغواياتها ولكن دون أن يمثلها في خصوصيته الفكرية؟

بداية لا بد من القول: إن كتابات كل من (خالفين،لازاريف الأب توماس بوا،جيغاليتا، حسرتيان، محمد أمين زكي، كمال أحمد مظهر، جليلي جليل، مجيد جعفر، شاكر ومحويان وجورج قرم، الخ) تتضمن الكثير من المعلومات عن الكرد تاريخاً وثقافةً، حيث تشير إلى كيفية انتشار الإنكليز في المنطقة عموماً وفي كردستان بكل جهاتها خصوصاً. ونحن هنا لسنا بصدد التأريخ، ومن الحماقة اللجوء إلى ذلك (على الأقل هنا) مادام هذا الكتاب المقدَّم يقوم بهذه المهمة ويتجاوزها لدواعٍ كثيرة، إنما نحن بصدد أجيال من المعنيين من الإنكليز بالمنطقة الكردستانية بصورة جلية.

إن قراءة ما كتبه (خالفين وكمال أحمد مظهر مثلاً: الأول في:الصراع على كردستان، والثاني في: كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى) تكشف عن التغلغل الإنكليزي في كردستان منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وهذا يعني أن أعمال التمهيد والصيانة للحاضرة الاستعمارية والدعاية لها اعتمدت على ورش متعددة المهام والمراتب نفّذت من قبل ممثليها، وفي مناحٍ مختلفة. فاستطلاع الجغرافيا سبيل لتكوين سياسة يتم تفعيلها بما يتناسب وإحداثياتها الأيديولوجية، واستطلاع شعب كامل، ومن الخارج، رغبة في امتلاكه رمزياً، هو السبيل لتوليف مقوماته ليكون التابع لمتبوع هو المسيطر عليه. ولهذا يُعتقد أن الإنكليز توغلوا في كردستان قبل التاريخ المذكور لأن شركة الهند الشرقية التي أُنشئت لأغراض استعمارية، والتي تأسست في سنة 1600م وأرادت أن تسيطر على الشرق نفسه، وخصوصاً كردستان لاستراتيجيتها كموقع (وهذا ما يتضح الآن أكثر من أي وقت مضى)، وللمضاربة على

النفوذ الألماني (عبر خط حديد بغداد ذي المنحى الاستعماري بدوره) وغيره، ولأن الإنكليز، ولأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية، هم المرشحون الأول في التجلي الإمبريالي خارج حدودهم الطبيعية، ورغبة بريطانيا في أن تكون دولتهم العظمى سيدة المعمورة بامتياز.

لهذا ليس غريباً أن نجد معنيين بمصالحها، وتحت تسميات شتى وهم يعملون لخدمة مصالحها تلك وسياستها في السيطرة. إن (كامبيل، هارول، ريج، راولنسن، ميللينكن، موريير، كينر، تيرزن، الميجر سون، كلينك، توينبي، الخ) رجالات سياسة ومسح جغرافيات سياسية. وهم، أيضاً متقنو لغات ورحالة استهدافيون، وواضعو خرائط لمواقع اقتصادية، وكتبة سيناريوهات مستقبلية تهدف لدوام مجد بلادهم، خاصة وأنهم تغذّوا بحليب المتروبول عقائدياً وتربّوا في ظل الحاضرة الاستعمارية. ولقد كانت كردستان، الاسم الظلي، أو الذي يرمز إليه في سياق أسماء أخرى في المنطقة، عربية وفارسية وعثمانية ثم تركية لاحقاً، نظراً لتفكيك أوصالها سياسياً، كما بقيت حاضرة في كل مشروع استعماري لنهب المنطقة وابتزازها، والاسم المتجلي المميز عند أولئك الذين كانوا ينظرون إليها في وحدتها الجغرافية، وفي الحيّز الديموغرافي لسكانها (الكرد) الذين تقمصوها رغم التفكّك المتزايد سياسياً لأوصالهم النفسية. وفي هذه الحالة فإن أي قراءة لأي بقعة بعيداً عن المسار التاريخي أو المنحى السياسي حتى وإن لم تذكرها، تنحرف عن سياقها المعرفي، دون مراعاة وجودها في الخارطة السياسية. لذلك فإنَّ الدول التي تقاسمتها تدرك ذلك جيداً. والذي يؤكد ما نقوله هو أن عداواتها التاريخية التليدة المتبادلة تكاد تختفي كلياً حين التفكير بكيفية بقاء كردستان خارج تاريخها الفعلي، وجغرافيتها الممهورة بسياساتها. "ديفيد مكداول" يلمح إلى ذلك حيناً، ويصرح بذلك حيناً آخر، وكأنه يفصح عن واقع (هو موجود على كل حال) لا ينبغي غض النظر السياسي عنه، وهو أن الكرد شعب، وهذه حقيقة، وأن كردستان هي حقيقة تاريخية ولا مهرب من مواجهتها بغية تصحيح المسار التاريخي والإحداثيات الجغرافية. هل لأن مستجدات أخرى تلوح في الأفق؟ نعم، فبروز قوميات مختلفة أوروبية وأفريقية وآسيوية بأسمائها التي كانتها سابقاً يعزّز ذلك.

ما الذي يميّز "ديڤيد مكدول" في كتابه هذا عن سواه من نظرائه من الكتّاب؟ ما يميزه هو أنه حاول قراءة الأحداث في بانوراميتها وحواملها الاجتماعية والمذهبية

والتاريخية. لقد ذهب إليها في العديد من مواقعها ولمدة أربع سنوات، كما يقول في مقدمته، ومن خلال الاتصال بشخصيات ذات مهام مختلفة وعادية، واستعان بأرشيفات متنوعة، ثم كانت رؤيته للتاريخ الشائك حتى مشارف القرن الحادي والعشرين.

"ديفيد مكدول" الذي كان يُسمعنا صوته عبر هيئة الإذاعة البريطانية مجيباً عن الأسئلة التي تخص الكرد، يسعى إلى تقديم تاريخ شامل عنهم. هذا التاريخ الذي يدفع بكتاب عرب كثيرين إلى اعتبار مؤلّفه خريج مدرسة الاستشراق المذكورة، وأن الاستشراق في منظورهم ينمي مفاهيمه هنا في جو العولمة غير المرغوب فيها عندهم. وهو يخدم بذلك تطلعات بلاده ذات الماضي الاستعماري التليد.

كذلك سيكون هناك آخرون غيرهم ممّن تابعوا سعة الأفق عنده، معتبرين أن ما كان يغيّب باستمرار، ويتم تجاهله والتقليل من شأنه لم يعد مقبولاً الآن، خصوصاً بعد تداعيات حرب الخليج، حيث برز الكرد مؤثرين بأكثر من معنى في المنطقة وخارجها. وبالمقابل فإن قرّاءه من الكرد سيكون احتفاؤهم بالكتاب جلياً مشفوعاً بمرارة لا تخفى. إذ إنَّ التاريخ الذي هُمّشوا خلاله، لم تهمّشهم أحداثه، لأنهم كانوا في متن مفاصله، ولأن الجغرافيا تفصح أكثر فأكثر عن حضورهم وفعاليته. لقد كان من واجب شركائهم في التاريخ: عرباً وفرساً وأتراكاً القيام بالدور المذكور، ورغم ذلك فإن هوى النسب والعنصر ما زال يعصف بالكثيرين منهم، وهذا ما يبدو واضحاً هنا وهناك.

ولعل لغة المترجم الدقيقة، كما شعرت بها، لها دور في خلق الإلفة بين القارئ بالعربية وأفكار المؤلف؛ كأني به يؤدي دين المعنى في تنوير اللغة المترجم إليها. لكتاب "ديفيد مكدول" جاذبيته، رغم كل ما يمكن أن يقال ويكتب عنه وفيه.

القامشلي / سوريا

10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002

توضيح موقف

1- عندما شُنت الحرب الأخيرة على العراق، كان ثمة نظرة سلبية في الوسط الرسمي العربي، وحتى على امتداد الشارع العربي وعلى أكثر من صعيد، إلى الكرد وكأنهم عملاء وهم الذين جلبوا الأميركيين إلى المنطقة. والمؤسف أن هذا الموقف شمل أيضاً النخب الفنية - حيث رفض الممثل المعروف عادل إمام حتى قبل اندلاع الحرب استلام نسخة من "نتاجاته المدبلجة إلى اللغة الكردية"[1] - والثقافية أيضاً[2]. للرد على هذا الاتهام لن نقول من الذي أعطى المبررات لأميركا، ولا من أين شُنت العمليات، ومن أين كان يتم التخطيط لها، ولا كذلك من أين كانت القوات الأميركية تمر في طريقها لضرب العراق؛ بدلاً من ذلك نحيل القارئ إلى فصول المأساة الكردية على يد "إخوانه المسلمين" وبخاصة على يد "المجاهد صدام حسين" كما يحلو لبعض غلاة القوميين العرب أن يسموه، وبخاصة إلى الفصل الموسوم بـ (الطريق إلى الإبادة الجماعية) ليكتشف أن الكرد ما هم إلا ضحايا لهذا النظام، وأنه "لولا التدخل الغربي لأبيد الشعب الكردي عن آخره بقوات صدام التكريتي. إن متوحشاً من هذا الطراز لا يمكن صده إلا بمتوحشين مثله [...] فلولا انشقاق صدام عن أسياده الإمبرياليين لكان بمقدوره تحويل كردستان كلها إلى حلبجة من غير أن يصده أحد" كما يقول أحد ألد أعداء أميركا والغرب[3].

2- عندما قرأت النسخة الإنكليزية من هذا الكتاب، عرفت حجم الصعوبة التي

---

(1) أنظر رسالة العراق، العدد 78، السنة 8 آذار/مارس 2002، ص29.

(2) انظر، إبراهيم محمود، (طريدو التاريخ)، كتاب قيد الطبع، وكذلك كتابه الآخر صورة الأكراد عربياً بعد حرب الخليج.

(3) أنظر هادي العلوي في تقديمه لكتاب (لا أصدقاء سوى الجبال) هارفي موريس وجون بلوج-ترجمة راج آل محمد - إصدار خاص - بيروت، ط1، 1996.

تنتظرني حيث أكثر المؤلف من العبارات الاصطلاحية من قبيل litmus test, a handwriting on the wall, sow dragon's teeth for the future والمئات من العبارات المماثلة، وهي عبارات لم تجدِ معها نفعاً قواميس كبيرة وعظيمة مثل المورد و Longman وWebster's Ninth Collegiate Dictionary . فلجأت إلى قاموس Longman Idioms Dictionary وLongman Phrasal Verbs . إن اللجوء إلى كل هذه القواميس لا يعني بحال من الأحوال أن الترجمة كاملة، لكنني أعتقد أنها قريبة جداً مما أراد المؤلف قوله، أو هذا ما حاولت الوصول إليه. لقد قرأت هذا الكتاب في نسخته المترجمة أكثر من أربع مرات، وفي كل مرة كنت أجري تعديلات بحذف كلمة هنا وإضافة أخرى هناك واستبدال واحدة بأخرى. وأنا متأكد لو أنني قرأته مائة مرة أخرى لكان التعديل سيبقى مستمراً! وقد قررت أن أتركه على هذا النحو إيماناً مني بالمأثور الصيني الذي يقول: "لو كنتُ أنتظر الكمال لكتابي لما فرغت منه إلى الأبد".

3- إن الكتاب يعبّر عن رأي المؤلف، وليس من الضروري أن أكون متفقاً مع كل ما ورد فيه، لكنني لم أتدخل لتوضيح موقفي لسببين أولهما حتى لا يصبح حجم الكتاب أكبر مما هو عليه الآن، والسبب الثاني، وهو الأهم، حتى لا أمارس نوعاً من الوصاية الفكرية على القارئ. أترك مهمة الرد على المؤلف لذوي الاختصاص. لقد كتب المؤلف أحياناً بأسلوب قد يخدش شعور البعض، ولكن المهم عندي هو أنه قد أعطى رأيه بكل صراحة وذكر ما للكرد وما عليهم.

المترجم

القامشلي 3 آب/أوت 2003

كلمة شكر من المترجم

لعله من بعض الوفاء أن أشكر كل الذين ساهموا معي في إنجاز هذا الكتاب. وأخص بالذكر الباحث إبراهيم محمود الذي أعطاني الكثير من وقته، فقدّم للكتاب وقدّمني إلى دار النشر. والصديق محسن سيدا الذي تفضّل بإبداء ملاحظات قيمة حول الترجمة، وراجع أسماء القبائل والشخصيات التاريخية بناءً على خبرته الواسعة في هذا المجال. وأستطيع القول إنه شريكي في عملية الترجمة، حيث تابع معي منذ البداية وحتى النهاية، وكذلك الأستاذ سالار آشتي الذي تفضل بمراجعة الأسماء التركية وأبدى أيضاً ملاحظات قيمة حول الترجمة. هؤلاء وآخرون زوّدوني بملاحظات مفيدة، ولكنني أتحمل وحدي مسؤولية أي خطأ سواء من جهة الترجمة، أم من جهة الأسلوب. ولابد أيضاً من شكر كافة أفراد أسرتي الذين استمروا في دعمهم لي، سواء مادياً أم معنوياً كلما شعرت باليأس.



كلمة شكر من المؤلف

لقد تطلبت كتابة هذا الكتاب عملاً أكبر مما توقعت في البداية، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أنني وجدت نفسي أنجرّ إلى بحث دقيق ومفصل، وخاصة في المواد الأرشيفية في دائرة السجلات العامة. ولذلك فأنا مدين بالشكر للعديد من المؤسسات وهيئاتها والعاملين فيها ولا سيما دائرة السجلات العامة، دائرة مكتب الهند، المكتبة البريطانية، مكتبة لندن، المعهد الكردي، لجنة مساعدة الطلاب الأكراد، مركز المعلومات الكردي، المركز الكردي للأنباء، المركز الثقافي الكردي، اتحاد العمال الأكراد، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، مطبعة مكتبة كاثمان هاوس والمكتبة المرجعية المحلية في ريتشموند. لقد كانت كوادر هذه الهيئات الأرشيفية والمكتبات والمراكز جادة ومتعاونة في العمل فلهم مني كل الشكر.

فكما هو معروف لدى أي باحث، لا يمكن الاستغناء عن النصائح والمعلومات التي يقدمها أولئك الذين عملوا مسبقاً في المجال نفسه، أو في المجالات القريبة منها. وفي الحقيقة لم يبخل كل الأشخاص، ممن لديهم خبرة أو معرفة بالقضية الكردية، الذين التقيت بهم في أوروبا وكردستان أيضاً بمد يد العون والمساعدة لي. فلقد قام قسم من هؤلاء بتصحيح بعض المفاهيم أو الحقائق المغلوطة والبعض الآخر قام بالترجمة في حين تحمل آخرون مشقة توضيح أو شرح بعض الأمور التي أربكتني.

لا بد لي من الاعتذار لسقوط بعض الأسماء عن قائمة الشكر، إما سهواً أو عمداً، في حالة تركيا، لئلا يتسبب ذكر الأسماء في إلحاق الأذى بأصحابها . ولكن هناك بعض الأسماء في تركيا أستطيع ذكرها دون خوف لأن أصحابها قد نالوا جزاءهم من قبل وهم: موسى عنتر، ومدد سرهاد اللذان اغتيلا على التوالي في أيلول/سبتمبر 1992 وتشرين الثاني/نوفمبر 1994 بسبب آرائهما، وسرهاد بوجاق وعصمت ايمست Ismet Imset اللذان كانت حياتهما مهددة من قبل الدولة في 1993

و1994 على التوالي، وقد طلبا اللجوء إلى بريطانيا، وإسماعيل بيشكجي، أستاذ الأنثروبولوجية[1] ذو الأصول التركية الذي ساقته مواقفه الشجاعة والثابتة في الدفاع عن الهوية الكردية وحقوقها إلى السجن مرة ثانية ومع حكم أكثر قسوة، وخطيب دجلة الذي جُرد من حصانته الدبلوماسية، وفي كانون الأول/ديسمبر 1994 حُكم عليه بالسجن مدة 15 عاماً لممارسته حقه وواجبه في التعبير بحرية عن آرائه في الديموقراطية.

أما الذين أستطيع تسميتهم فهم: سامي عبد الرحمن، إبراهيم أحمد، دلاور علاء الدين، حمه علي، نوشيروان مصطفى أمين، سربست آرام، سعدات آيبار Sedaat Aybar[2]، مايا محمد اسماعيل بلباس Maia Bilbas حميد بوز أرسلان، مارتن فان برونسين سامي جوشكون Sami Coskun كمال داودي K.Davoudi محمد علي ديك أردم Mehmet Ali Kikerdem[3] شيروان دزيي Shirwan Dizai ريبوار فتاح Rebwar Fatah حسن هجري توم هاردي-فورسيث Tom Hardie-Forsyth صلاح الدين حافظ Salah al Din Hafidh محمد هوار M. Hawar مصطفى هجري جين هوورد Jane Howard زيبا مير حسيني Ziba Mir Hosseini الشيخ عز الدين الحسيني كاميران عدنان مفتي، عادل مراد، هوشمند عثمان، محمود عثمان، سيامند بيان ريزانزادا، منصور سجاديل Mansur Ssajjadil، برهم صالح، استيلا شميدت Estella Schmidt، ديفيد شاكلاند، سامي شورش، روبرت سويتيرك Robert Soeterek، جوهر سورجي، عمر سورجي، جلال الطالباني، عباس والي Abbas Vali، لاله يالجين هيكمان Lale Yalchin-Heckman وهوشيار زيباري. من بين كل هؤلاء أنا مدين بشكل خاص لـ (عدنان مفتي) الذي اصطحبني معه إلى كردستان العراق والذي عرف بذكائه من هم الأشخاص الذين يستطيعون الإجابة عن الأسئلة التي بدأت تتكون في رأسي وعرّفني عليهم، ولصديقه (عادل مراد) الذي أمضى ساعات يشرح فيها، بالتفصيل، بعض الأحداث الخاصة التي جرت في كردستان العراق في العقدين الأخيرين، وكذلك لـ (حسن غازي) الذي أمضى وقتاً كثيراً بحثاً عن معلومات حول أحداث كردستان إيران مصححاً الكثير من النقاط التي أسأت فهمها؛ ولا أنسى بالطبع مايا بالجي

---

(1) كذا في الأصل والأصح أستاذ علم الاجتماع.
(2) اكتفينا بكتابة التهجئة الإنكليزية فقط للأسماء التي لسنا متأكدين من لفظها. (المترجم).
(3) كذا في الأصل والأصح Dikerdemi. (المترجم).

أوغلو Maia Balcioglu وبريسلي وإستيلا شميدت Brisley & Estella Schmidt اللواتي أجرين اتصالات واسعة النطاق وأظهرن كرم ضيافة فائقة لدى زيارتي الأولى لتركيا. غني عن القول هنا أنني أتحمل كامل المسؤولية في إطلاق أية أحكام خاطئة أو حقائق مغلوطة.

وأنا مدين بشكل خاص إلى المؤسسة التي أعمل فيها لأنها أعطتني منحة كريمة مكّنتني من زيارة كردستان، ومن التحدث إلى شريحة كبيرة من الناس. وكل ما أستطيع قوله هو أن تلك النقود لن تذهب هدراً.

كما أدين بشكل خاص أيضاً إلى محررتي، آنا عنايت Anna Enayat، التي دأبت على قراءة كل ما أكتبه بنظرة انتقادية وخبيرة حيث كانت تسأل عن الأشياء غير المفهومة، أو التي كانت تناقض معرفتها الكبيرة بالمنطقة، وكذلك لـ (أين ريدفورد) الذي جهّز المادة وبسرعة للنشر. وكذلك لمارتن فان برونسين، جولي فلينت Julie Flint، و نيلدا فيوكارو Nelida Fuccaro ولقمان محو، وإستيلا شميدت والجمعية العامة لحقوق الإنسان الكردي ولمجلتها الأسبوعية الرائعة، ولمشروع حقوق الإنسان الكردي الذي سمح لي بنسخ الكثير من مشروعها: أكراد سورية (KHRP 1999) وللمعهد الكردي في واشنطن لخدماته الصحافية الشاملة.

أخيراً لا بد لي من شكر كافة أفراد أسرتي، أبنائي أنغوس ووليام اللذين كانا مضطرين للتكيّف مع عاداتي الجديدة، وبالطبع لزوجتي إليزابيث التي أنفقت عليّ لمدة أربع سنوات وكسبت ما يكفي للعيش، وعملت على رفع معنوياتي في الوقت المناسب. من أجل كل ذلك، أقدم لها هذا الكتاب مع كل الحب والشكر.

ديفيد مكدول



مقدمة

يبلغ عدد الأكراد 25 مليوناً على الأقل، ومع ذلك فإن المعلومات المتوافرة عنهم لا تزال متواضعة. وربما يكون ما كُتب عن الكويت، التي يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة فقط، أكبر مما كتب عن كردستان. والسبب في ذلك واضح: فالأكراد يقطنون في المنطقة الحدودية لمراكز القوى في سهل بلاد ما بين النهرين والهضاب الإيرانية والأناضولية. وهم يبقون على الهامش جغرافياً، وسياسياً واقتصادياً.

ولكن أهمية الأكراد زادت باطّراد في السنوات العشر الماضية. ومن الصعب التصور أنهم سينحدرون تدريجياً، مرة أخرى، إلى الظلام النسبي الذي ساد في منتصف هذا القرن. فقد برزوا اليوم، ليس كأمة ملتحمة ومتماسكة، ولكن كمجموعة عرقية ليس من الممكن تجاهلها أكثر من ذلك. وربما من أجل هذا السبب يستحقون فهماً أكثر.

ونظراً لأنه كُتب القليل عن التاريخ الكردي فإنني كتبت بتفصيل أكثر من اللازم حيث كانت الظروف العامة معروفة بشكل أفضل. ومع ذلك فإن هذا لا بد من أن يكون مؤقتاً لأن اللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية لا تشكل إلا أساساً محدوداً، ولابد من أن المعرفة باللغات الفارسية والتركية والروسية، ناهيك عن اللغة الكردية، سوف تكمّل الصورة.

لقد أفردت مساحة كبيرة للسنوات 1918-1925، والسبب في ذلك بسيط: ففي تلك الفترة القصيرة فقدَ الأكراد فرصتهم الكبيرة في تشكيل الدولة، ووجدوا أنفسهم منقسمين كأقليات في نظام الدول الجديدة التي حلت محل الأمبراطوريتين القاجارية والعثمانية؛ وكانت تلك لحظة حاسمة في تاريخ الشعب الكردي. ولذلك فإن إدراك السبب وراء تصرف المتنافسين بهذا الشكل يعد أمراً هاماً في فهم التطورات اللاحقة.

لقد ركزت أيضاً على النضال الكردي في تركيا والعراق لأن الأكراد في هاتين

الدولتين يشكلون 20 بالمائة أو أكثر من إجمالي السكان، والسبب في ذلك بديهي. ولأن الأكراد هناك أكثر نشاطاً. بالإضافة إلى ذلك حاولت أن أغطي التاريخ الكردي في غربي إيران لأن عددهم هناك ينوف عن الخمسة ملايين، ويشكلون تقريباً 10% من إجمالي سكان إيران رغم أن الحركة الوطنية هناك قد حققت أقل بكثير مما في العراق وتركيا. لقد كان البحث الذي قمت به من قبل كبيراً في الحجم بحيث توجب عليّ التوقف عن مناقشة القضية الكردية في كل من سورية والاتحاد السوفيتي السابق، وطرحها على شكل ملاحق في هذه الطبعة الجديدة. وأنا متأسف لأنني وجدت أنه من المستحيل، تقريباً، أن أحقق نوعاً من التساوق في المصطلحات ونقل حروف اللغات الشرقية إلى اللغة الإنكليزية. فالأبجدية اللاتينية في تركيا غيّرت التهجئة الأوروبية التقليدية لأسماء العلم. لقد تم تغيير الأسماء في تركيا والعراق وإيران، أو تم تبديل التهجئة التقليدية على مر السنين. علاوة على ذلك، فإن التهجئة الكردية غير مفهومة تقريباً إلا للأكراد أنفسهم؛ فعلى سبيل المثال كلمة ورمي Wirmi تشير إلى أورمية وشنو Shnu تطلق على أوشنويه. في بعض الحالات الأخرى تم تغيير الأسماء لسبب أو لآخر، فقد حل اسم مهاباد محل اسم صاوجبلاق وأصبحت سنه تطلق على سنندج وجولَميرك على هكاري. وبناءً على ذلك حاولت استعمال الاسم الملائم للحقبة، وآمل ألا يجد القارئ أية صعوبة في الإحالة إلى الفهارس والمراجع. فيما يتعلق بنقل الحروف من اللغات الأخرى إلى اللغة الإنكليزية، بدا لي أن أسهل طريقة هي اعتماد نقل الحروف العربية الفصحى أنّى كان ذلك ممكناً باستثناء ما يتعلق بتركية ما بعد 1923.

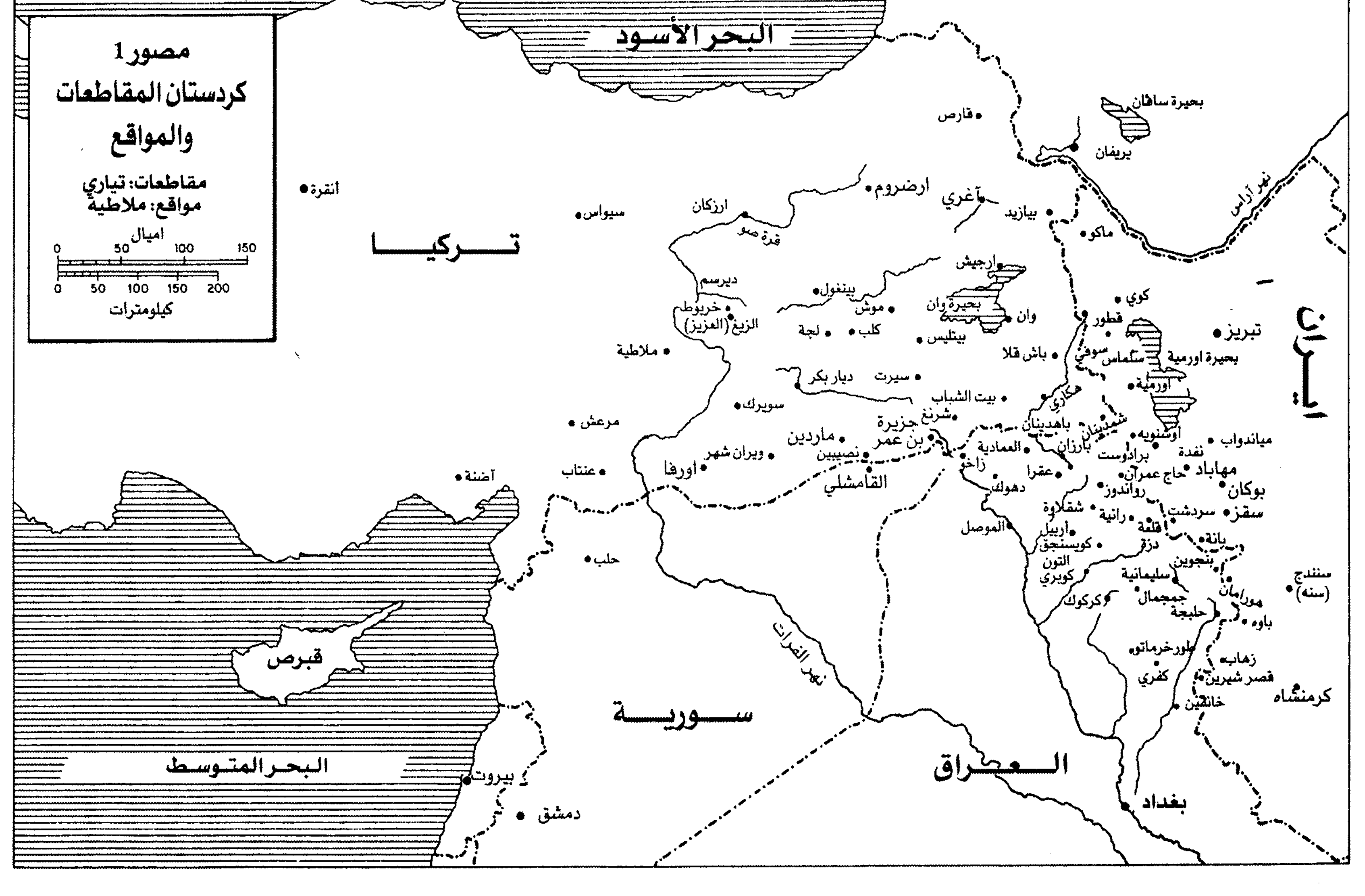
إن مصطلح كردستان مصطلح مثير للجدل، وأنا استخدمه هنا للدلالة على المناطق التي يكون فيها أغلبية السكان أكراداً ومن دون الترويج لأية آراء سياسية. وهو لذلك، في حالة تركيا، يقابل التعبير الألطف "شرق" أو "جنوب شرق" وفي إيران يعني نطاقاً أكبر من إقليم كردستان (إلا إذا كان ذلك هو المقصود فعلاً) ليشمل المناطق الكردية في غربي أذربيجان وكرمنشاه، وفي إيران[1] يشمل المصطلح منطقة أكبر من منطقة الحكم الذاتي.

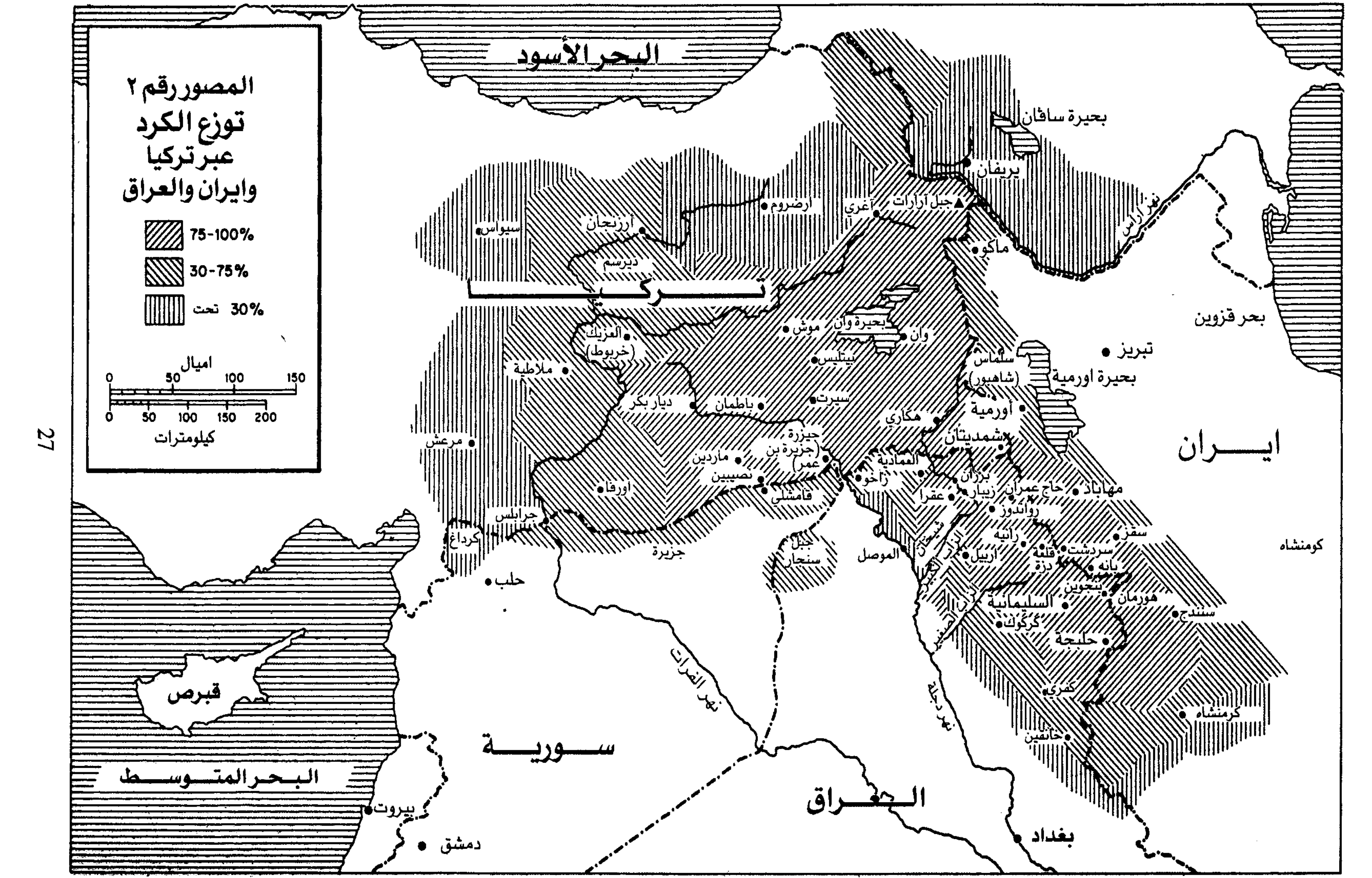
أخيراً لقد قاومت إغراء تزويد مرجع لكل واقعة غير معروفة تماماً خشية أن

---

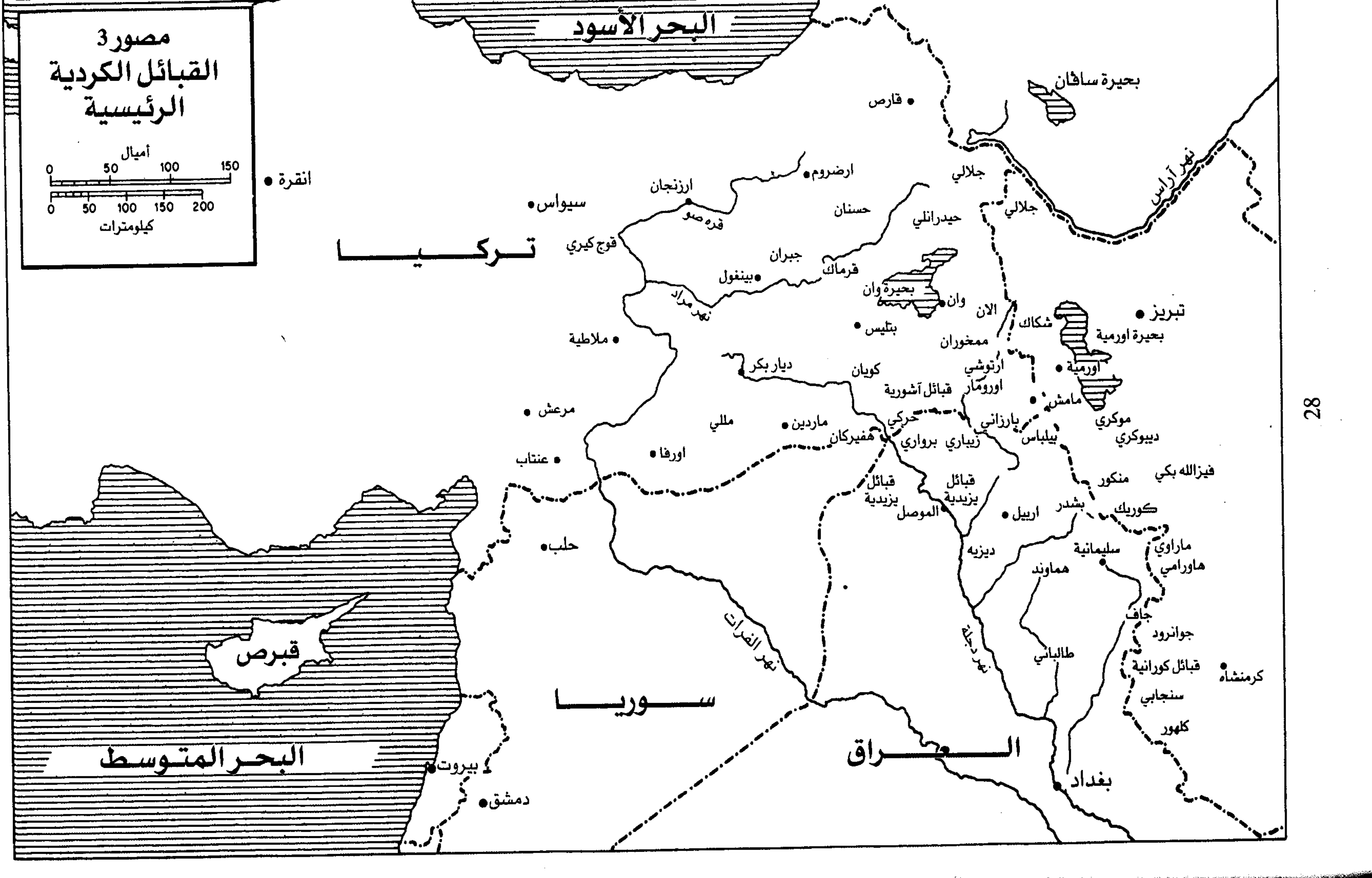
(1) كذا في الأصل والمقصود هو العراق. (المترجم).

يصبح حجم الكتاب كبيراً إلى حد غير مقبول! بدلاً من ذلك حاولت تثبيت حواشٍ نهائية لبعض النقاط أو مراجع للملاحظات. إن المصادر الرئيسية لديّ نوعان: النوع الأول هو العدد الكبير من الناس الذين التقيت بهم، معظمهم من الأكراد، والذين أعطوا الكثير من وقتهم، وأبدوا تفهماً لشرح بعض الجوانب في تاريخهم، أو للموقف الراهن لهذا فإنّ مساهمتهم تلك لا تقدّر بثمن. أما المصدر الرئيسي الآخر بالنسبة لي فكان أرشيف دائرة السجلات العامة والتي لها مثالبها ومحاسنها أيضاً: فقد اعتاد الدبلوماسيون البريطانيون على إرسال التقارير الدورية عن كردستان بين عامي 1870 و1945، وربما تكون تلك التقارير المادة الأرشيفية التاريخية الوحيدة والهامة عن كردستان وهي بهذا المعنى لا تقدر أيضاً بثمن. من جهة أخرى يجب التعامل مع هذه المادة بحذر! ومردّ ذلك ليس الشك في دوافع قوة إمبريالية، والتي قد تكون على شيء من الصحة، ولكن لأن الدبلوماسيين كانوا لا يزالون يبذلون المساعي لفهم وتدوين ما كان يجري هناك. والسبب في ذلك أن الدبلوماسيين البريطانيين كانوا يرون أحداث كردستان من خلال منظار المصالح البريطانية. لابد أنه كانت هناك أشياء أخرى تحدث في كردستان دون أن تلفت اهتمامهم، وربما كانت عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي من أهمها. فأنا لا أستطيع أن أتجنب الشعور أنه لو تم توثيق تلك التغيرات بشكل أفضل لخضعت الكثير من الأحداث في كردستان إلى دراسة جديدة.

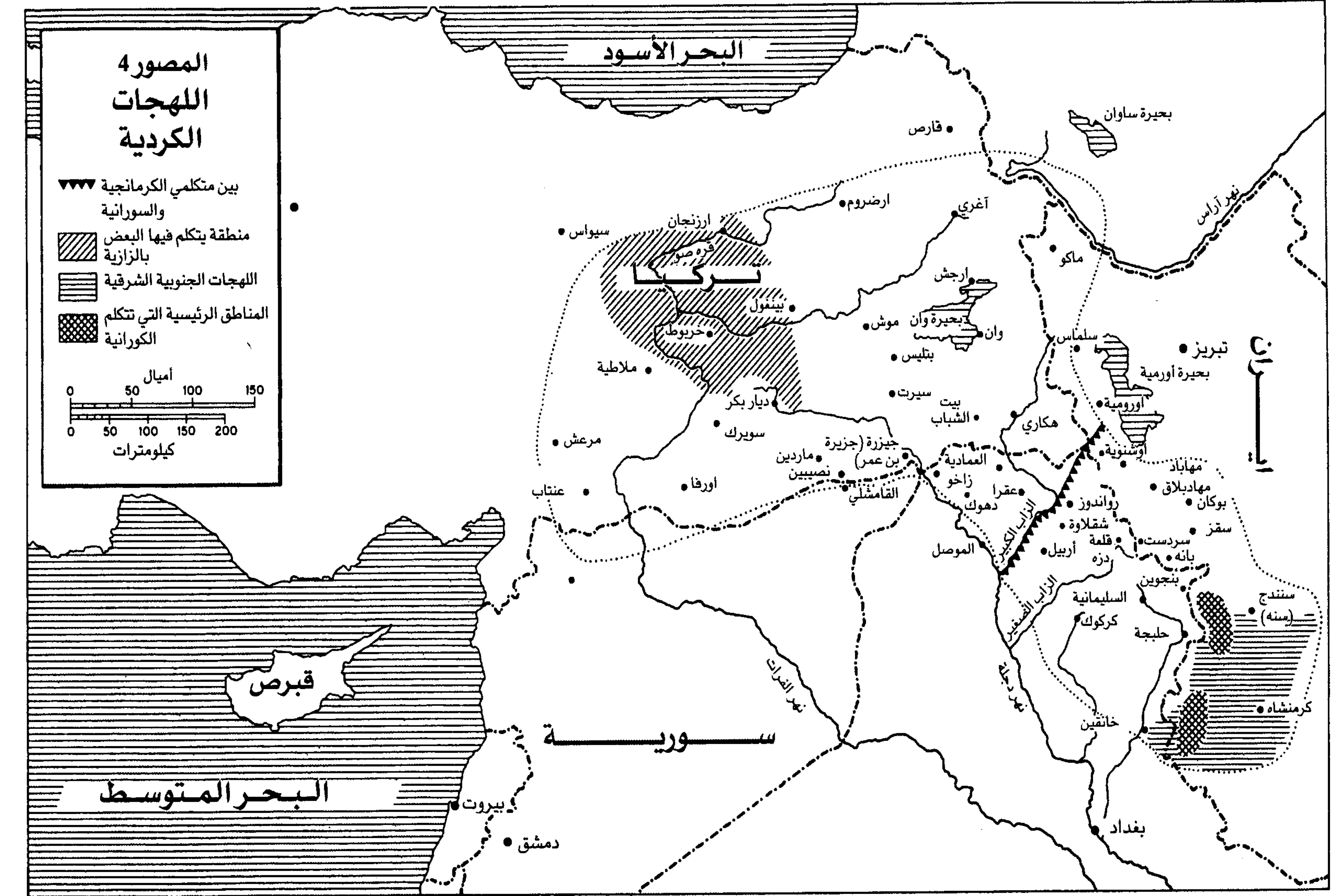

مصور 1
كردستان المقاطعات والمواقع
مقاطعات: تياري
مواقع: ملاطية
اميال
0 50 100 150
0 50 100 150 200
كيلومترات
البحر الأسود
تـــركيـــا
سـوريـة
العــراق
ايـران
البحر المتوسط
قبرص
نهر الفرات
نهر آراس
بحيرة وان
بحيرة اورمية
بحيرة سافان
انقرة
سيواس
ملاطية
مرعش
عنتاب
آضنة
حلب
بيروت
دمشق
ارزكان
قرة صو
ديرسم
خربوط
الزيغ (العزيز)
ارضروم
قارص
آغري
بيازيد
ماكو
يريفان
ارجيش
بينغول
موش
كلب
لجة
بيتليس
وان
سويرك
ديار بكر
سيرت
باش قلا
كوي
قطور
تبريز
سلماس
سوفي
اورمية
بيت الشباب
شرنخ
جزيرة بن عمر
ماردين
ويران شهر
اورفا
نصيبين
القامشلي
هكاري
باهدينان
شمدينان
بارزان
العمادية
زاخو
دهوك
عقرا
برادوست
اوسنويه
نقدة
مياندواب
مهاباد
حاج عمران
بوكان
رواندوز
سردشت
سقز
شقلاوة
رانية
قلعة
الموصل
اربيل
كويسنجق
دزة
بانة
التون كوبري
سليمانية
بنجوين
سنندج (سنه)
مورامان
كركوك
جمجمال
حلبجة
باوه
طوز خرماتو
كفري
زهاب
قصر شيرين
كرمنشاه
خانقين
بغداد



المصور رقم ٢
توزع الكرد
عبر تركيا
وايران والعراق
75-100%
30-75%
تحت 30%
اميال
0 50 100 150
0 50 100 150 200
كيلومترات
البحر الأسود
تركيا
ايران
سورية
العراق
البحر المتوسط
قبرص
بحر قزوين
بحيرة ساڤان
يريفان
جبل ارارات
آغري
ارضروم
أرزنجان
سيواس
ديرسم
ماكو
نهر اراس
بحيرة وان
وان
موش
بيتليس
سيرت
باطمان
ديار بكر
العزيك (خربوط)
ملاطية
مرعش
اورفا
ماردين
نصيبين
قامشلي
جيزرة (جزيرة بن عمر)
زاخو
العمادية
هكاري
سلماس (شاهبور)
تبريز
بحيرة اورمية
أورمية
شمديتان
برزان
زيبار
عقرا
حاج عمران
رواندوز
مهاباد
سقز
سردشت
قلعة دزة
بانه
رانيه
اربيل
الموصل
جبل سنجار
جرابلس
كرداغ
حلب
جزيرة
نهر الفرات
نهر دجلة
السليمانية
بنجوين
هورمان
سنندج
كركوك
حلبجة
كفري
خانقين
كرمنشاه
كومنشاه
بغداد
بيروت
دمشق



مصور 3
القبائل الكردية
الرئيسية
أميال
0 50 100 150
0 50 100 150 200
كيلومترات
البحر الأسود
البحر المتوسط
تركيا
سوريا
العراق
قبرص
انقرة
سيواس
قوج كيري
ارزنجان
قره صو
ارضروم
قارص
بحيرة سافان
نهر آراس
جلالي
جلالي
حسنان
حيدرانلي
جبران
بينغول
قرماك
بحيرة وان
وان
الان
نهر مراد
ملاطية
بتليس
شكاك
تبريز
بحيرة اورمية
ممخوران
ديار بكر
كويان
ارتوشي
اورومار
اورمية
قبائل آشورية
مامش
مرعش
ملي
ماردين
حركي
هفيركان
زيباري
بارزاني
برواري
بيلباس
موكري
ديبوكري
عنتاب
اورفا
قبائل يزيدية
قبائل يزيدية
الموصل
اربيل
بشدر
منكور
فيزالله بكي
كوريك
حلب
ديزيه
سليمانية
ماراوي
هاورامي
هماوند
نهر الفرات
نهر دجلة
جاف
جوانرود
طالباني
قبائل كورانية
كرمنشاه
سنجابي
كلهور
بيروت
دمشق
بغداد


المصور 4
اللهجات
الكردية
بين متكلمي الكرمانجية والسورانية
منطقة يتكلم فيها البعض بالزازية
اللهجات الجنوبية الشرقية
المناطق الرئيسية التي تتكلم الكورانية
أميال
0 50 100 150
0 50 100 150 200
كيلومترات
البحر الأسود
البحر المتوسط
قبرص
سورية
تركيا
ايران
بحيرة ساوان
قارص
نهر آراس
ارضروم
آغري
ماكو
ارزنجان
سيواس
قره صو
ارجش
بينغول
موش
بحيرة وان
وان
سلماس
تبريز
بحيرة أورمية
حربوط
بتليس
ملاطية
سيرت
بيت الشباب
ديار بكر
اورومية
هكاري
سويرك
مرعش
جيزرة (جزيرة بن عمر)
ماردين
نصيبين
القامشلي
العمادية
زاخو
عقرا
دهوك
اوشنوية
مهاباد
مهادبلاق
بوكان
اورفا
عنتاب
الموصل
الزاب الكبير
رواندوز
شقلاوة
أربيل
قلعة دزه
سردست
بانه
سقز
بنجوين
الزاب الصغير
السليمانية
كركوك
حلبجة
سنندج (سنه)
نهر الفرات
نهر دجلة
خانقين
كرمنشاه
بيروت
دمشق
بغداد



الفصل الأول

مقدمة
الهوية الكردية والتكوين الاجتماعي

عقب إدانته في إحدى المحاكم التركية، في التاسع والعشرين من شهر حزيران/جوان 1999، قال زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوج آلان:

"ليس لديّ أدنى شك من أن التاريخ سيبرئني سياسياً وأخلاقياً"[1].

إن توقعات أوج آلان هذه تعتمد في جزء منها على الكيفية التي سيدفع بها أكراد تركيا قضيتهم إلى الأمام من أجل الحصول على الحقوق الثقافية والسياسية، وتعتمد في جزئها الآخر على مساهمته الشخصية في بروز الشعب الكردي خلال القرن العشرين.

إن أية دراسة تاريخية حديثة عن الأكراد يجب أن تعالج مسألتين متداخلتين: الأولى، هي النضال الذي خاضه الأكراد ضد الحكومات التي يخضعون لها بسبب سيطرتها على الأراضي التي يسكنونها. وقد كان ذلك النضال حتى القرن التاسع عشر بين قوتين متنافستين. إذ كانت هناك بعض الدول التي أرادت أن تسيطر على المنطقة الكردية معتبرة إياها من حقها، ولكن لم يكن لديها أية طموحات سياسية أو أيديولوجية في احتواء الأكراد وصهرهم في كيان متجانس. لقد كانت الأمبراطوريات العثمانية والصفوية والقاجارية معروفة بالتعدد العرقي ولم تكن تطلب سوى الاعتراف بسيادة الشاه أو السلطان. ومن الناحية الأيديولوجية كان أقصى ما لجأت إليه تلك الدول هو اضطهاد أولئك الذين لم يكونوا مشاركين في نفس التعاليم

---

(1) عبد الله أوج آلان، تصريح حول الحل الديموقراطي للقضية الكردية (لندن، تموز/ جويليه 1999)، ص6.

الدينية تلك. وقد تمت مواجهتها [تلك الدول] من قبل عدد كبير من الزعماء المحليين، حيث كان القسم الأكبر منهم زعماء قبليين أو يترأسون جماعات قبلية في المقام الأول، الذين كانوا يسعون إلى تعزيز مكانتهم من خلال التعاون مع أو الوقوف ضد الدولة، وذلك اعتماداً على توازن القوى المحلية أو حسب الفرصة المؤاتية. غير أن هؤلاء الزعماء لم ينظروا إلى أنفسهم على أنهم قادة يمثلون الشعب الكردي.

أما المسألة الثانية فتتعلق بنضال الأكراد وسعيهم للانتقال من وضعية شعب يوصف عادة بأنه كردي إلى تكوين مجتمع متماسك يمتلك كل الصفات الضرورية لتشكيل الأمة. باستثناء الشاعر أحمد خاني، الذي عاش في القرن السابع عشر، ليست هناك أية أدلة عملياً على أن أيّاً من الأكراد قد فكر في الشعب الكردي ككل حتى سنوات متأخرة من القرن التاسع عشر[1]. ليس هناك أي شك في أن الشعب الكردي قد عاش كجماعة متمايزة لمدة تزيد ربما عن ألفي سنة، ولكن في السنوات الأولى فقط من القرن العشرين اكتسب صفة مجموعة تعرف بالأكراد.

لقد بدأ هذا الإحساس بالوحدة القومية تقريباً في الوقت نفسه الذي بدأ فيه العرب والأتراك يتبنون الهوية العرقية بدلاً عن الشكلين السابقين من التضامن: فكرة المواطنة العثمانية والعضوية في الجماعة الدينية أو ملّت[2] millet. لقد كانت كلمة ملّت تشير في السابق، في كل من إيران وتركيا إلى الهوية الدينية، أما في القرن العشرين فأصبحت مرتبطة بمصطلح الأمة. وبالنتيجة أعاد الأكراد مفهومهم عن أنفسهم في ضوء العرق ووجدوا أنفسهم يتنافسون مع دول مصممة على تزييف الهوية الجديدة التي تعتمد على القومية والتي تنكر عليهم هويتهم. وبعكس العرب والأتراك فقد كان الأكراد محرومين، وعلى نحو خطير، إذ كانت تعوزهم ثقافة مدينية وراسخة. ففي حالة تركيا الحديثة سُميت الهوية الجديدة تركيةً وتم تعريفها أيديولوجياً كأتراك، رغم أنهم ليسوا بالضرورة من أصل تركي، من أجل التكييف الاجتماعي. وقد قدّم لهذا التعريف منظّر تركيا الجديدة، ضيا غوك آلب Ziya Gokalp الذي وُلد وتربى في ديار بكر، والذي، رغم أصوله الكردية، اعتبر نفسه تركياً لأن اللغة التركية، من وجهة نظره، لغته الأم ولغة ثقافته. أما الأكراد في إيران فقد وجدوا أنفسهم في موقف أكثر

---

(1) في الحقيقة أن المؤرخ الكردي المعروف شرف خان البدليسي قد سبق خاني في هذا المجال وألف كتابه الشهير (الشرفنامة) حول الكرد كقومية مغايرة. (المترجم).

(2) من الأصل العربي ملّة وهي الأمة. (المترجم).

تعقيداً إذ إنَّ إيران تتألف من 50% فقط من الفرس والباقي موزاييك يضم الآذريين الأتراك، والأكراد والعرب والبلوش والتركمان واللور[1] إضافة إلى جماعات أصغر. ومع ذلك فقد تم فرض اللغة الفارسية باعتبارها "لغة كل الإيرانيين". وخلافاً لتركيا لم يكن هناك إنكار للهوية الكردية ولكن ثمة إصراراً على إخضاعها لأيديولوجية توحيد الأمة الإيرانية وتجانسها. وفي هذا السياق بقي الاختلاف المذهبي عاملاً هاماً في تميز الشخصية الكردية، على اعتبار أن أغلبية الأكراد من السنة بينما الإيرانيون من الشيعة. وفي العراق توجب على الأكراد أن يعملوا في مناخ سياسي غلب عليه الطابع العربي منذ البداية والذي اتجه نحو القومية العربية كأيديولوجية، واعتبر في المرحلة الأخيرة أن الأكراد إنما يقطنون أرضاً عربية.

ولكن هل يشكل الأكراد أمة؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب، فكيف ظهرت هذه الأمة إلى حيز الوجود؟ ثم ما هي الصفات التي تميّز أمة ما عن جماعة عرقية، أي مجموعة من الناس شاءت الصدف بأن لهم نفس الأسلاف ونفس اللغة والثقافة ذاتها، أو بالأحرى عن أية مجموعات عرقية (أي مجموع الذين يعتقدون ويتصرفون على أساس أنهم أكراد وليس بسبب الانتماء الديني أو الاجتماعي أو السياسي)؟ إن هذه القضايا تطرح أسئلة صعبة بالنسبة لشعب لم ينل بعد الاعتراف الدولي بكونه أمة وضمن حدود معترف بها. ولكن يمكن القول بأن الصفات الضرورية للأمة تشمل العادات المشتركة، ومجموعة الحقوق والواجبات لكل فرد من أفراد الجماعة بالإضافة إلى ثقافة مشتركة وأيديولوجية مدينية، وربما أيضاً تشمل آمالاً مشتركة تربطهم مع بعضهم البعض حول الوطن المعترف به. في حالة الأكراد ربما تأتي فكرة التضامن أساساً من "الفكرة الخيالية" بأن لهم أصلاً مشتركاً. وهناك وسيلة أخرى وهي اللغة المشتركة. هنا يواجه الأكراد مشكلة حقيقية تكمن في جزء منها في الاختلافات اللغوية والإبداع الأدبي الحديث جداً (منذ العشرينيات من القرن الماضي) وانتشار أكثر من أبجدية واحدة؛ اللاتينية في تركيا، السيريلية في الاتحاد السوفيتي السابق والفارسية في العراق وإيران. ويواجهون أيضاً مشكلة مزدوجة: ففي حين يقلل الإيرانيون من شأن اللغة الكردية باعتبارها مجرد "لهجة فارسية" يميل اللغويون إلى تصنيف الأشكال

---

(1) هناك جدل حول انتماء اللور العرقي، فهناك من يعتبرهم قومية مستقلة في حين يعتبرهم المؤرخون الكرد ومعظم المستشرقين أنهم جزء من الشعب الكردي. (المترجم).

المختلفة من الكردية كلغات مرتبطة مع بعضها البعض أكثر من كونها لهجات وهو ما يلقي بظلال من الشك على وحدة الشعب الكردي.

وهناك أيضاً مسألة الاعتراف بالأرض. ففي حين تميل دول المنطقة إلى إنكار وجود كردستان، فإنها موجودة ضمن حدود منطقة معروفة تماماً في أذهان كافة الجماعات الكردية السياسية. هناك تفسيرات عملية وأخرى أسطورية لحدود كردستان السياسية. فالأولى تعطي لكردستان الحدود التي تؤمن بها أو على الأقل التي تأمل بأن تحققها القيادة السياسية. في العام 1919 كانت هذه الحدود تشتمل على مضيق ضيق من الأرض له منفذ على البحر الأبيض المتوسط شمال لواء الإسكندرونة تماماً، والموصل والضفة اليسارية لنهر دجلة وصولاً إلى مندلي والجانب الشرقي من بحيرة أورمية. ويصرح بذلك العديد من الأكراد حتى هذا اليوم، ولكن البعض الآخر يطالب حتى مدينة كركوك رغم أن غالبية سكانها من التركمان منذ 1958[1].

إن الرؤية الأسطورية لكردستان هي بذات الأهمية. فإذا استعملنا عبارة رنانة تمنح الأكراد اتحاداً فريداً مع الأرض، لقلنا إنَّ الاحتلال الكردي يعود إلى أوقات " موغلة في القدم". علاوة على ذلك فإن كردستان بالنسبة للعديد من الأكراد تمتاز بنظرة صوفية تقريباً لـ"الجبل" وهو مكان متخيل وحقيقي أيضاً. ورغم أن نسبة متزايدة من الأكراد تترك الوديان الجبلية لتعيش في المدن أو البلدات فإن صورة الجبل لم تفقد شيئاً من سطوتها، لأن الأمم تُبنى في المخيلة قبل أن تبنى على الأرض. ولعل الحالة العرقية الغامضة لكركوك تعطي مثالاً على كيفية تعايش التناقضات الموجودة بين النظرة العملية والنظرة الأسطورية سوية.

عدد السكان الأكراد

هناك حوالى 24-27 مليون كردي يعيشون في الشرق الأوسط. وحوالى نصف هذا العدد يعيش في تركيا، على الأقل 13 مليوناً. وقد قدّرهم مارتن فان برونسين في العام 1975 بأنهم يؤلفون نسبة 19% من عدد السكان. ولكن نسبة التكاثر لديهم هي

---

(1) ربما يشكل التركمان الأغلبية في مدينة كركوك ولكنهم لا يشكلون الأكثرية في قطاع محافظة كركوك، أضف إلى ذلك أن كركوك، نظراً لأهميتها كمنطقة غنية بالبترول، خضعت لعمليات مستمرة من حملات التعريب الهادفة إلى تغيير البنية الديموغرافية للمنطقة. (المترجم).

الضعف تقريباً بالنسبة للأتراك، وبالتالي من المنطقي الاعتقاد بأن عددهم قد زاد بالنسبة إلى سكان الجمهورية بحوالى 23%. وفي العراق فإن نسبة التكاثر قد لا تكون متباينة عن نسبة التكاثر عند العرب؛ وإذا صحّ ما أقترحه مارتن فان برونسين من أن نسبة الأكراد كانت في السابق 23% من عدد السكان، فإن عددهم لابد أنه يقارب الآن 2 . 4 ملايين. وهم يؤلفون في إيران حوالى 10% وبذلك يبلغ عددهم حوالى 7 . 5 ملايين. وهناك حوالى مليوني كردي يعيشون في أماكن أخرى: فهناك أكثر من مليون يعيشون في سورية، بشكل رئيسي في الجزيرة وعلى طول الحدود مع تركيا، حيث عبر معظمهم الحدود للفرار من القمع التركي في العشرينيات. وحوالى 000 . 700 يعيشون في أوروبا وخاصة في ألمانيا وحوالى 000 . 400 في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ولا سيما في أذربيجان وأرمينيا.

والنقطة التي تستحق النقاش هي كم من هؤلاء يتنصلون من هويتهم الكردية؟ من المؤكد أن الكثير من الأكراد في تركيا قد انصهروا في الأمة التي سعى أتاتورك لتأسيسها في العشرينيات والثلاثينيات [من القرن الماضي] ولكن يجب، إلى حد ما، أن يتوازنوا مع أولئك الذين اكتشفوا هويتهم العرقية من جديد نتيجة قمع الدولة وخاصة في 1970، ومع آخرين يعيشون في شرقي تركيا، الذين رغم كونهم من أصول غير كردية فإنهم تبنوا الهوية الكردية لأنها تقارب، إلى حد كبير، وضعهم الاجتماعي-الاقتصادي في الدولة التركية. أنا لا أنوي طرح مسألة أن الفئة الأخيرة أكراد خُلّص بل أريد أن أوضح نقطتين: ليست هذه هي المرة الأولى التي يعرّف فيها مفهوم "الأكرادياتي"[1] ضمن إطار اقتصادي-اجتماعي أكثر من الإطار العرقي، كذلك فإنَّ هذا التعريف للذات يتطابق مع المبادئ التي أطلقها ضيا غوك آلب Ziya Gokalp. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أيضاً بأن أولئك الأكراد الذين يفضلّون هوية أخرى عن وعي وإدراك هم بأغلبيتهم من المسلمين السنة المتعصبين. كما أن هناك علويين ومتحدثين بالزازية يتعاطفون مع أولئك الأتراك الذين يشاركون ويؤكدون على هوية إحدى هاتين القوميتين.

من وجهة نظري الشخصية بدأ الأكراد يفكرون حقاً ويعملون كجماعة عرقية اعتباراً من 1918 فصاعداً. ولكن هل يعني ذلك أن الأمة الكردية لم تكن موجودة من

(1) تقابل مفهوم العروبة عند العرب. (المترجم).

قبل؟ بالنسبة للقوميين الأكراد ليس هناك مجال للشك بأن الأمة الكردية قد كانت موجودة منذ أزمان ممعنة في القدم، وقد ظلت راقدة لمدة طويلة ونهضت خلال القرن العشرين. ولذلك فمن المرجح أن ينظر هؤلاء الأكراد وفق رؤية معينة تأخذ بالرموز والأساطير القديمة التي تضفي الشرعية على الهوية الكردية .

هناك الكثير من الأساطير حول الأصول الكردية. فثمة أسطورة تقول إنَّ الأكراد يتحدرون من الأطفال الذين اختفوا في الجبال هرباً من ضحاك[1]، المارد الذي كان يأكل الأطفال، والتي ـ الأسطورة ـ تربطهم روحياً مع "الجبل" والتي تشير أيضاً إلى أن الأكراد ليسوا من أصل واحد باعتبار أن الأسطورة تشير إلى الأطفال وليس إلى ذكر وأنثى من نفس الأصل. هناك قصة أخرى مماثلة تشير إلى أنهم قد تحدروا من أطفال إماء الملك سليمان[2] الذين أنجبهم العفريت المسمى بـ" جساد" والذي طرده الملك الغاضب إلى الجبال. وهناك أسطورة ثالثة تدعي بأن زوجة النبي إبراهيم، سارة، كانت كردية الأصل من حران وبذلك تثبت بأن الهوية الكردية كانت ضمن الاتجاه السائد في التوحيد. هنالك خطر أن يتجاهل الدخلاء هذه الأساطير باعتبارها عديمة القيمة، ولكنها أدوات قيمة في بناء الأمة، رغم أنها موضع شك تاريخياً، لأنها تقدم هوية عامة وغامضة إلا بالنسبة للشعب الكردي.

إن التاريخ بالإضافة إلى الأسطورة يلعبان دوراً هاماً في بناء الأمة، ولذلك فإنه ليس من قبيل المصادفة انشغال الوطنيين الأكراد بالتاريخ. منذ العام 1930 فصاعداً ظهر الكثير من الأعمال التاريخية التي كتبها أكراد يبدوا أنهم كانوا قوميين في تفكيرهم. أكثر هذه الكتب اعتماداً عليها هو كتاب محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الأكراد وكردستان الذي صدر لأول مرة باللغة الكردية في العام 1936 وهو موجَّه، كما هو واضح، إلى الطبقة الكردية المثقفة من أجل تنبيههم إلى تاريخهم.

ثمة القليل من الشك بأنه خلال فترة الغزوات المتكررة والصدامات والتجارة مع شعوب من ذوي لغة أجنبية قد أثرت على الوعي الكردي من حيث كونهم مميزين عن جيرانهم. لكن هذا الشعور بالتمايز العرقي لم يوجد أي تعبير كتابي عنه إلا في أواخر القرن السابع عشر، وفي قصيدة أحمد خاني مم وزين تحديداً حيث يقول خاني:

---

(1) الأصح دُزهاك نسبة إلى الأفعوانين اللذين نبتا على كتفيه. (إ.م).

(2) لأن هناك رواية تاريخية تقول إن (سليمان) كردي من جهة الأم كما يذكر (أحمد سوسة) في (العرب واليهود في التاريخ). (إ.م).

أنظر إلى الأكراد وقد أصبحوا كالبروج من (بلاد) العرب حتى (بلاد) الكرج[1].
إنهم دروع لهؤلاء الفرس والترك في الجهات الأربع.
إن الطرفين قد جعلا الأكراد هدفاً لسهام القضاء.
وكأن الأكراد أقفال على الثغور وفي كل طائفة منهم سد راسخ
كلما تلاطمت أمواج بحر الروم (العثمانيين) وبحر الطاجيك (الفرس)[2].
يتلطخ الأكراد بالدماء لأنهم كالبرزخ يفصلون بين الفريقين (الترك والفرس).

إن أحمد خاني يعبر عن وجهة نظر سياسية واضحة تماماً والتي تماثل حالة الأكراد الراهنة: شعب هائل ولكنه مضطهَد على خلفية موقعه الاستراتيجي. ليس من الواضح فيما إذا كان الكثير من معاصري أحمد خاني أو من الأكراد قبل القرن التاسع عشر قد شاركوا خاني في المشاعر التي عبر عنها. وليس أمراً مستغرباً أن القوميين الأكراد يسعون إلى تعقب آثار الاستمرارية القومية التي أرسى قواعدها "أبطال الأمة" عبر العصور. وهو ما يفعله عادة بناة الأمة في كل مكان من العالم. بالنسبة للأكراد تشتمل قائمة عظماء الأمة على صلاح الدين، رغم تصرفه كقائد إسلامي أكثر من أن يكون قائداً كردياً، وبعض الرموز الحديثين مثل الأمير بدرخان، والشيخ عبيد الله والشيخ سعيد والقائد القبلي سمكو والذين سيتمّ التطرق إليهم في الفصول اللاحقة.

إن مهمة مؤسّسي الأمة هي إقناع أفراد جماعة عرقية معينة بإخضاع كافة الولاءات الأخرى سواء كانت اجتماعية أو دينية للهوية القومية التي ينبغي على الأمة أن تنظمها على أسس علمانية لا على أساس الروح الجماعية الدينية كما أنها تتناقض مع علاقات القرابة البدائية وخاصة في حالة العشائرية.

الأرض

رغم أن الأكراد يعيشون في جمهوريات أرمينيا وأذربيجان، وفي سورية وخراسان أيضاً في شرقي إيران، كما في مدن استانبول وأنقرة وتبريز وطهران، فإن الغالبية لا

---

(1) اعتمدنا الترجمة المباشرة من الكردية لهذه الأبيات على: ديوان مم وزين، تحقيق وترجمة جان دوست، الطبعة الأولى 1995.

(2) في ترجمة جان دوست، بحر العرب.

تزال تعيش في المناطق الجبلية والهضابية في المناطق التي تلتقي فيها حدود تركيا والعراق وإيران. إن مركز هذه الجبال يتشكل من سلسلة جبال زاغروس التي تسير في اتجاه الشمال ـ غرب والجنوب ـ شرق من الحدود الإيرانية مع جيرانها في الغرب. ففي بعض الأماكن، هكاري على سبيل المثال، تكون هذه الجبال شديدة الانحدار حيث القرى الملتصقة بالحافات المنحدرة أو على الرفوف الصخرية المسطحة. وفي الغرب تفسح الجبالُ المجالَ أمام التلال الوعرة، وهذا بدوره يفسح المجال أمام سهل ما بين النهرين. في الناحية الشمالية الغربية تفسح الجبال المجال أمام الهضبة الأناضولية، وهي منطقة شاسعة ذات سهوب كبيرة ويتخللها المزيد من الجبال. أما في الجهة الشرقية فتبسط الجبال لتصبح أرضاً زراعية بينما تستمر السلاسل الجبلية في الجهة الجنوبية التي يسكنها أبناء عمومة الأكراد، اللور.

بحسب تعبير موظف في الخارجية [البريطانية] في كراس نشر في العام 1919 فإن: "المناخ في الجبال يكون منعشاً على مدار السنة". وهذا يعني عملياً أن متوسط درجة الحرارة في آب/أوت هو 30 درجة مئوية ومتوسطها في شهر كانون الثاني/ جانفي 5-، وهي الدرجات التي تنطبق على ديار بكر، أكبر المدن في كردستان. لقد كانت معظم كردستان في وقت من الأوقات مغطاة بالغابات، ولكنها فقدت كل أشجارها الضخمة نتيجة الطلب المتزايد على الخشب عبر العصور في المناطق المجاورة، وكذلك بسبب الوسائل الكيميائية التي استخدمت في الحرب الحديثة وقطعها من قبل السكان كوقود أو بسبب الماعز التي قضت على الشجيرات والأغصان الفتية.

ولكن تبقى كردستان منطقة هامة للزراعة وتربية الماشية. وهي تعطي حوالى 15% من إنتاج تركيا من الحبوب و35% و30% في كل من العراق وإيران على التوالي. وفي منقلب القرن الحالي أصبحت كردستان موطن منتجَين مدرّين للعملة: القطن والتبغ. وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت تربية الماشية النشاط الاقتصادي الوحيد الهام في كردستان؛ فقد كانت القطعان الكبيرة من الغنم والماعز تنتقل في كل سنة إلى المراعي الصيفية العالية. هذه القطعان تكون عادة لأكثر من جماعة قبلية واحدة، وقد تجمع ماشية الفلاحين من عدة قرى ضمن نطاق الرعاية للقبيلة. هذه التنقلات في الربيع والخريف تدل على لحظات التوتر بين الرعاة والفلاحين من جهة ـ لأن الرعاة عادة ما يقومون بقيادة آلاف الماشية عبر المناطق المستقرة المأهولة بالسكان ـ وبين قبيلة وأخرى من جهة ثانية بسبب التنافس على بعض المناطق، أو ربما لأن هجراتهم

الخاصة قد اصطدمت، لسوء الحظ، مع بعضها البعض. لقد قامت كردستان في القرن التاسع عشر بتوفير اللحم للأناضول وسورية وبلاد ما بين النهرين حيث كانت قطعان كبيرة من الماشية تؤخذ إلى استانبول وبغداد وحلب أو دمشق من اجل بيعها هناك. وقد كانت الرحلة من وإلى استانبول تستغرق نحو 18 شهراً. وبرغم الاختفاء العملي لظاهرة البداوة في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن السكان المستقرين لا يزالون يربون الماشية.

لقد تم استعمال كلمة كردستان كمصطلح جغرافي لأول مرة في القرن الثاني عشر من قبل السلاجقة[1]. وقد امتدت الحدود الجغرافية لهذا المصطلح بكل تأكيد عبر القرون المتتالية بانتقال الأكراد نحو الخارج: شمالاً خلف نهر آراس Araxes وغرباً حتى سيواس وأرضروم ومرعش وحتى سهل بلاد ما بين النهرين حوالى منطقة كركوك وشرقاً خلف حتى مدينة كرمنشاه. لقد كانت غالبية هؤلاء الأكراد من القبائل التي تنتقل ضمن وخارج المستوطنات التي كان الفلاحون غير الأكراد يقطنونها.

فيما عدا سكانها تعتبر كردستان منطقة هامة بحكم موقعها الجيوسياسي الواقع بين ثلاثة مراكز للقوى في الشرق الأوسط. وحتى بدايات القرن العشرين لم يكن هناك أحد يهتم كثيراً بحدود كردستان أو بعدد سكانها. والقضية الحساسة الوحيدة التي أثارت الاهتمام كانت مسألة العدد الفعلي للمسلمين (معظمهم من الأكراد) مقارنة مع (المسيحيين) الأرمن الذين كانوا يعيشون في شرقي الأناضول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان ذلك غالباً بسبب الخطر في أن تستعمل روسيا الأرمن كذريعة للاستيلاء على الحدود الشرقية للأمبراطورية العثمانية. فيما عدا ذلك لم يكن مهماً كم من المرات وردت عبارات كردستان وأرمينيا في الدعايات الدينية والسياسية لكل من الأمبراطوريتين العثمانية والقاجارية، والتي تم تغييرها كلها في القرن العشرين. لقد

---

(1) يقول محسن سيدا: "لم يرد اسم كردستان -حسب علمنا- في المصادر التي تؤرخ للعصر السلجوقي. كما لم يرد اسم كردستان في معجم البلدان المؤلف عام 1225". فمن الأخطاء الشائعة في الكتابات الكردية أن حمد الله المستوفي القزويني هو أول من ذكر اسم كردستان في كتابه نزهة القلوب، ولكن الحقيقة هي أن كتاب مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لمؤلفه صفي الدين البغدادي (700هـ/1300م) قد ذكرها قبل ذلك بأربعة عقود. كما أن كتاب جامع التواريخ الذي صنفه رشيد الدين فضل الله الهمداني (1310م) يذكر اسم كردستان عند حديثه عن توجه هولاكو خان إلى همدان فيقول: "نزل هولاكو خان [] بالقرب من خانة آباد التي هي عبارة عن مرعى من كردستان". أنظر صحيفة آفستا الشهرية التي تصدر في ألمانيا - السنة الثانية العدد السابع.

ذكرنا في السابق أحد الأسباب المتعلقة بذلك ألا وهو قلق الدول الجديدة من فرض هوياتها على الشعوب الواقعة ضمن أراضيها. أما السبب الآخر فكان استراتيجياً: إذ من المؤكد أن الجبال سوف تؤمن لكل من إيران والعراق حدوداً دفاعية استراتيجية؛ وتحريك الحدود إلى غرب أو شرق كردستان لن يكون له أي بعد استراتيجي؛ بالنسبة لأي من الدولتين. أما موقف تركيا تجاه حدودها فهو موقف خاص لأنَّ لها وجهة نظر عاطفية وأيديولوجية بأن حدودها (باستثناء حدودها مع العراق) لا يمكن أن تتغير بدون زعزعة أسس الجمهورية. ويعود هذا في جزء منه إلى مواد الميثاق الوطني لعام 1919 حيث نشبت حرب مريرة من أجل تحقيق أهداف ذلك الميثاق. إن وحدة الأراضي التركية ضمن حدودها الراهنة قد اكتسبت تقريباً صفة صوفية بالنسبة لأولئك المخلصين لتراث مؤسس الدولة التركية الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك. وبالنتيجة فإن خسارة كردستان سوف يعني،بالنسبة لهؤلاء، ضربة موجعة للهوية التركية المميزة.

وهناك سبب آخر لتزايد أهمية السيطرة على كردستان ألا وهو مصادر النفط والمياه فيها والتي تزايدت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية. إذ لن تتخلى أية حكومة بملء إرادتها عن حقولها النفطية في الرميلان (سورية)، باتمان وسيلفان (تركية) أو كركوك وخانقين في (العراق). ومع تزايد عدد السكان والطلب المتزايد على السقاية الشاملة، يصبح الماء أكثر أهمية من النفط. لقد استغل العراق، من قبل، المياه المتدفقة من المنحدرات الغربية من سلسلة زاغروس وباتجاه الأسفل حتى نهري الزاب الصغير وديالا وذلك من خلال بناء سدّي دوكان ودربندخان على التوالي، وقد بدأت قبل الانتفاضة الكردية عام 1991 العمل في سد باخما على الزاب الكبير في قلب منطقة بهدنيان. كما أن تركيا قد باشرت بسلسلة من السدود على نهرَيْ دجلة والفرات. تلك السدود التي تؤثر عملياً على كمية المياه المتدفقة عبر سهل بلاد الرافدين. وسوف لن تتخلى أي من هذه الدول بملء إرادتها عن سيطرتها على مصادر المياه هذه للأكراد.

ويشكو الوطنيون الأكراد بوضوح من أن الشعب الكردي مقسّم نتيجة الحدود الدولية المرسومة. ويصبح من الطبيعي، بالتالي، الإشارة إلى أن هذه الحدود تشكل العقبة الرئيسية في وجه الشعب الكردي مع إبداء عدة تحفظات. إذ من المهم التذكر بأن الحدود بين إيران وجاراتها في الغرب ـ وبغض النظر عن التغيرات الدورية ـ ترجع إلى 400 سنة خلت تقريباً. وقد وفرت تلك الحدود القابلة للاختراق للمجتمع الكردي، ولعدة قرون، الكثير من الامتيازات في ثلاثة مجالات. فقد منحت امتيازاً

اقتصادياً وذلك بتأمين الحركة للماشية والتي كانت غير مقيدة بالحدود الدولية حتى العشرينيات [من القرن الماضي]، بحيث كانت بعض القبائل الرئيسية، بشكل خاص الهكاري والبشدر، تعبر الحدود موسمياً مع ماشيتها. وفي أثناء ترحالها كانت قبيلة هكاري تأخذ الملح الإيراني لتبيعه في سهل بلاد ما بين النهرين وتعود حاملة معها القمح. وقد تم استعمال الحدود أيضاً بشكل متزايد في عمليات التهريب والتي لاتزال تعتبر مصدر دخل هامًّا في المناطق المفقِرة مثل وان وهكاري. علاوة على ذلك قدمت تلك الحدود الملاذ لأولئك الذين كانوا يعارضون الدولة والذين كانوا منذ مئات السنين يبحثون عن الملاذ في الدولة المجاورة. لقد حاول معظم القادة الأكراد عبور تلك الحدود عند إلحاق الهزيمة بهم، وقد تم اعتقال البعض منهم في تلك الأثناء في حين نجا آخرون ليستأنفوا ثورتهم في ظروف ملائمة. وأخيراً استطاع الأكراد أن يستغلوا الخلافات الحدودية بين الدول المجاورة من أجل إعلاء شأن قضيتهم. ففي منتصف القرن التاسع عشر، مثلاً، شجعت إيران شيخ طريقة لتقويض السيادة العثمانية على سومي في المنطقة الحدودية مقابل الرأس الشمالي لبحيرة أورمية. ولا تزال هذه الوظائف الثلاث [للحدود] تلعب الدور ذاته حتى الآن. لهذا لم تكن الحدود ضد مصلحة الأكراد دائماً.

ولكن ليس هناك شك بأن الحدود في الوقت الراهن غير قابلة للاختراق مثل السابق؛ فاستعمال شبكة سياجات الأسلاك وحقول الألغام والمراقبة الجوية يجعل من الصعوبة بمكان عبور الناس للحدود إلا من خلال نقاط العبور النظامية. ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يعيق تقدم القومية الكردية ويخنق إلى حد كبير التجارة الكردية عبر الحدود (باستثناء التهريب). ولم يتجانس الأكراد تماماً مع نسيج الدول التي يعيشون فيها، علاوة على ذلك فإن هذه الحدود تلتقي بالتقسيمات اللغوية-الثقافية في المجتمع الكردي. ولذلك هناك فرق بين المجتمع "المتخيل" للأمة الكردية والشروط العملية للعيش الاقتصادي الذي يجعل أعداداً كبيرة من الأكراد تسعى وراء العمل في استانبول وطهران وهلمّ جرا.

الشعب

ثمة شك كبير في أن الأكراد يؤلفون شعباً متجانساً من الناحية العرقية إذا كان المقصود بذلك هو أن لهم نفس الأسلاف، وربما يكون أغلب الأكراد متحدرين من

موجات القبائل الهندو-أوروبية التي تحركت بشكل رئيسي عبر إيران في أواسط الألفية الثانية قبل الميلاد. لكننا لا نعلم عنها شيئاً. ولكننا نعلم في الوقت نفسه أن كردستان، قبل ذكر الأكراد بالشكل المتعارف عليه اليوم، كانت منطقة مثيرة للقلاقل في أطراف حدود الحكومات القديمة. فقد كانت الأمبراطورية السومرية، ولوقت طويل قبل الميلاد، ترسل حملات سنوية تقريباً ضد كردستان وأحرقت أوربيلم (Urbillum أربيل). وفي القرن التاسع قبل الميلاد تحرك الفرس جنوباً، ربما من القوقاز، وعبر منطقة أورمية باتجاه فارس. في نهاية القرن التاسع عشر ظهرت مملكة ماناي Mannai في كردستان، بالتحديد في جنوب وغرب بحيرة أورمية، وكانت بمثابة حاجز بين [الأمبراطورية] الآشورية وعدوها الرئيسي أورارتو في الشمال والميديين الذي أقاموا دولتهم بين طهران وهمدان؛ وقد عبر كل من شلمناصر الثالث وسركون كردستان في القرنين التاسع والثامن على التوالي لمحاربة أورارتو. ففي القرن السابع أصبحت سقز عاصمة السيثيين. وفي القرن السادس أصبحت فارس أمبراطورية متماسكة. لذلك، فإنه من الصعوبة بمكان أن يكون سكان جبال زاغروس قد ظلوا بمنأى عن التأثر بتلك التغيرات ولكننا لا نعرف شيئاً عن ماهية تلك التأثيرات.

في الوقت الذي تمّت فيه الإشارة لأول مرة إلى الأكراد باسم سيرتي Cyrtii اعتباراً من القرن الثامن عشر فصاعداً، يغدو من شبه المؤكد تقريباً أنهم كانوا يؤلفون خليطاً من القبائل الهندو-أوروبية التي قدمت إلى المنطقة عبر طرق عدة وفي أوقات مختلفة. ومن الجائز أيضاً أن تكون قبائل سامية قد سكنت [جبال] زاغروس في تلك الفترة. لقد أطلق اسم "سيرتي" أولاً على المرتزقة البارثيين والسيليسود Seleucid الذين كانوا يقطنون زاغروس؛ ومن غير المؤكد فيما إذا كان ذلك يشير إلى وحدة لغوية أو جماعة عرقية (إثنية) في تلك الحقبة. كذلك من المؤكد أنه مع بداية الفتوحات الإسلامية بعد ألف عام من ذلك، وربما قبل ذلك ببعض الوقت أيضاً، أنَّ لفظة الأكراد كانت تحمل مدلولاً اجتماعياً-اقتصادياً أكثر من المدلول العرقي. فقد كان ذلك الاسم يطلق على بدو الحافة الغربية من الهضبة الإيرانية وربما أيضاً على القبائل التي اعترفت بالساسانيين في بلاد ما بين النهرين والتي كان الكثير منها في الأصل من القبائل السامية.

ليس هناك شك من أن بعض القبائل العربية والتركمانية قد تكرّدت ثقافياً في

مرحلة لاحقة. فالقبائل التركمانية والكردية تعيش جنباً إلى جنب بل تعيش في اتحادات متجانسة؛ وكان الزعماء الأتراك يجذبون الرعايا الأكراد والعكس بالعكس. وقبل صعود الأمبراطورية العثمانية كانت هناك سلالتان حاكمتان في غربي الأناضول ويعتقد بأن لهما أصلاً هو مزيج من الأكراد والتركمان. أما في بداية القرن الحالي فقد كانت هناك قبائل كردية-تركمانية في منطقة كليكيا وربما ظهر نموذج مشابه في المنطقة الشمالية من بلاد ما بين النهرين حيث اختلطت القبائل الكردية والعربية. فقبيلة الروادية العربية[1]، مثلاً، والتي انتقلت إلى كردستان في بداية العصر العباسي (750 ميلادية) اعُتِبرت كردية في غضون مائتي عام على الرغم من أن أصلها العربي معروف تماماً. وهذا المثال غيض من فيض. وبنفس الطريقة هناك أعداد كبيرة من الأكراد، وبشكل خاص أولئك الذين أصبحوا جنوداً محترفين في جيوش المسلمين، وكذلك الفلاحين والقبائل التي انتقلت إلى المناطق التي يتكلم أغلب سكانها العربية أو التركية، قد فقدوا هويتهم الكردية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن الذين درسوا ملامح الأكراد الخارجية (شكل الرأس ولون العيون والشعر والبنية، الخ) قد استنتجوا بأن قسماتهم مشابهة لقسمات الشعوب غير الكردية.

اللغـــة

المؤشر الآخر على الأصول المختلفة للأكراد يكمن في التنوع اللغوي في كردستان. هناك لغتان أو لهجتان رئيستان موجودتان في الوقت الحاضر: الكرمانجية،التي يتكلمها معظم الأكراد في المناطق الشمالية، والسورانية،التي يتكلمها الأكراد في المناطق الجنوبية. من الناحية القواعدية تختلف اللهجتان عن بعضهما البعض كما تختلف اللغتان الإنكليزية والألمانية مع أن درجة الاختلاف في المفردات على نفس القدر من الاختلاف بين الألمانية والهولندية. وفي كلتا الحالتين فإن هاتين

(1) لم تشر المصادر التاريخية الإسلامية إلى عربية هذه القبيلة. والمعروف أن الروادية بطن من الهذبانية، وإليها يُنسب صلاح الدين الأيوبي والتي يقول عنها ابن كثير: "إنها من أشرف شعوب الأكراد". انظر هادي العلوي، شخصيات غير قلقة في الإسلام، دار الكنوز الأدبية، ط1، 1995، ص 226. (المترجم).

اللغتين تمثلان مقياساً على تعدد اللهجات المحلية والتي كانت تختلف تقريباً بين واد وآخر منذ قرن مضى. هناك ثلاث لغات أخرى تتكلمها أقليات كبيرة. ففي جنوب-شرق سنندج وحتى كرمنشاه يتكلم معظم الأكراد لهجة هي أقرب إلى الفارسية الحديثة منها إلى السورانية. أما اللهجتان الأخريان فهما الكورانية التي يتم استعمالها في بعض مقاطعات كردستان الجنوبية، والزازية التي يتكلمها الأكراد السنة والعلوية على حد سواء وكذلك العلويون الأتراك فيَ المناطق الشمالية الغربية من كردستان[1]. واللهجتان الكورانية والزازية مرتبطتان فهما تنتميان إلى مجموعة اللغات الإيرانية الشمالية-الغربية في حين تنتمي اللهجتان الكرمانجية والسورانية إلى المجموعة الجنوبية-الغربية. وهذا يوحي بأن متكلمي الزازية والكورانية قد يكون لهم أصل مشترك بعيد ربما عن ديلم أو جيلان على الجانب الشمالي-الغربي من بحر قزوين. وحتى في القرن الحالي كان هناك رعايا من الفلاحين في منطقة السليمانية يعرفون باسم كوران الذين يُعتقد محلياً بأن لهم أصلاً مختلفاً عن الأكراد القبليين في تلك المنطقة. ويكون من المنطقي بالتالي أن نربط القبليين الكورانيين، الذين يتكلمون الكورانية أيضاً، بفلاحي كوران على أساس أنه يمكن أن يكونوا من أصل مشترك[2]. ومن الممكن أيضاً أن يكون المتكلمون بالزازية والكورانية موجودين من قبل دخول المتكلمين بالكرمانجية والسورانية إليها. ويعتقد أنه أثناء هذا التحرك السكاني أنَّ المتكلمين بالزازية قد تم دفعهم باتجاه الغرب إلى الأناضول بينما كان الكوران/ كوراني قد تم تطويقهم ليصبحوا جماعة متميزة وفي بعض الأماكن مرؤوسين.

الديـن

إن الغالبية العظمى من الأكراد أي 75% يتبعون المذهب السني. لكن الدراسة الدينية للبقية الباقية من الأكراد تشير إلى الخلافات المستمرة في الأصل. خذ مثلاً

---

(1) لا يتكلم العلويون الأتراك في المناطق الشمالية الشرقية من كردستان اللهجة الزازية كما يزعم المؤلف، وهو أيضاً إدعاء تركي رسمي، بل إن جميع المتكلمين باللهجة الزازية هم من الكرد الزازائيين فقط. لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، انظر كتاب نوري ديرسمي "ديرسم في تاريخ كردستان"، ترجمة سالار آشتي- وهو كتاب قيد الطبع. (المترجم).

(2) أنظر مارتن فان برونسين، الآغا والشيخ والدولة ص 107-113، وديفيد مكينزي"، دور اللغة الكردية في الإثنية"، في كتاب أندروز، "الجماعات العرقية في تركية".

الدين العلوي[1] الذي ينتشر بقوة في وسط الأناضول ولا سيما في منطقة ديرسم. ففي حين يعلن تشيعه للإمام علي فإن الدين العلوي (أو القزلباش) ـ مثله في ذلك مثل المعتقدات البكداشية[2] ـ يقف على طرفي نقيض من الإسلام الشيعي. فهو مزيج من الأفكار القبل إسلامية والزرادشتية وشامان التركمانية بالإضافة إلى الأفكار الشيعية التي أصبحت الأساس لهذه الطائفة خلال القرن الخامس. إذاً، ثمة تداخل كبير بين المتكلمين بالزازية والعلويين وهذا يؤدي بالمرء إلى الاعتقاد بوجود صلة ما. كما أنه من الممكن أن تكون القبائل التي اعتنقت العلوية كانت في السابق سنية ولكن الاحتمال الأكبر هو أن السنيين المتكلمين بالزازية كانوا من العلوية أو من طائفة قريبة منها.

ليس من قبيل المصادفة أيضاً أن ترى أبناء طائفة أهل الحق الدينية في جنوبي كردستان يستعملون الكورانية كلغة مقدسة لهم. كما أنَّ لهم الكثير من التشابهات مع المعتقدات العلوية بعيداً عن التبجيل الشائع لدى العلوية للإمام علي. ففي أساس كلتا الديانتين هناك مجموعة من المعتقدات الدينية الزرادشتية؛ ورغم أن التواجد الرئيسي لأهل الحق هو زاب وقصر شيرين، توجد جماعات على طرفي سلسلة زاغروس شمالاً حتى أورمية في أذربيجان الغربية وكذلك حوالى منطقة السليمانية وكركوك وموصل[3]. فالطائفتان العلوية والعلي إلهية (أهل الحق)[4] ليستا كرديتين تماماً؛ إذ يوجد عدد كبير من العلويين الأتراك، وأيضاً عدد أقل من التركمان الذين يعتنقون معتقدات أهل الحق، ولكن يبدو أن كلتا الطائفتين قد أخذتا مزيجاً من المعتقدات المبنية على أساس الأفكار الدينية الإيرانية، كما أنهما تشتركان في تبجيل أسلاف السلالة الصفوية التي صعدت إلى السلطة على أساس هذه المعتقدات المهرطقة.

---

(1) كذا في الأصل والأصح المذهب العلوي. (المترجم).

(2) البكداشية فرقة صوفية شيعية. (المترجم).

(3) يعرفون في العراق باسم الكاكائية (في منطقة كركوك) أو باسم سارليا وباجوان/باجلان في ضواحي مدينة الموصل.

(4) هناك من يعترض على اعتبار العلي إلهية وأهل الحق مذهباً واحداً، إذ هناك اختلاف بين الفرقتين على حد زعمهم. (المترجم).

هناك أيضاً جماعة دينية مهرطقة هامة وتستحق الذكر: أعني الطائفة اليزيدية[1]. فاليزيديون، الذين يتكلمون الكرمانجية، يعيشون بشكل رئيسي في جبل سنجار وشيخان في غرب وشمال الموصل على التوالي. وحتى وقت قريب كان كثيرون منهم يعيشون في منطقتي مدياد وماردين في تركية ولكنهم هاجروا إلى ألمانيا هرباً من ظروف الظلم التي تعرضوا لها في تركيا الحديثة. كما أن أعداداً كبيرة منهم لجأت إلى روسيا هرباً من الحركة الإسلامية الشاملة في نهاية القرن التاسع عشر. والدين اليزيدي مزيج من عناصر وثنية، وعنصري الثنائية الزرادشتية والمعرفة الروحية المانوية بالإضافة إلى عناصر من اليهودية والمسيحية والإسلامية.

إنَّ الميزة البارزة في كل هذه الجماعات الدينية هو أنها حتى وقت قريب كانت على الأغلب ريفية وتشترك في الأيديولوجية القبلية أو في علاقات القرابة. وبكلمة أخرى فإنّ الخصوصية الدينية تجري جنباً إلى جنب مع التنظيم القبلي ليشكلا معاً جماعات متميزة.

مثل معظم الإيرانيين، يشكل الأكراد نسبة تصل حتى 15% من شيعة الإثني عشرية. وهم يعيشون بشكل رئيسي في إقليم كرمنشاه (بختيران) في إيران مع بعض الأعداد القليلة التي تعيش في الأقسام الجنوبية من إقليم كردستان وهم يتحدثون باللهجة الشمالية-الشرقية. وهناك مجموعة أخرى من أصل كرمنشاهي يبلغ تعدادها حوالى 000 . 150 ويعرفون بالأكراد الفيلية تم طردهم من العراق إلى إيران بين الأعوام 1970 و1980. وفي هذا الخصوص فإنه من الصعوبة بمكان معرفة الوقت الذي أصبح فيه الأكراد شيعة. لقد أصبحت الشيعة الإثنّي عشرية مقبولة بشكل واسع في إيران في القرن السادس عشر، ومن الممكن أن يكون الأكراد الشيعة قبل ذلك الوقت من أتباع أهل الحق. إذ يبدو أنه كان هناك نموذج من العائلات التي تخلت عن [عقيدة] أهل الحق لمصلحة الدين الرسمي للدولة من أجل تحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية في الدولة، وقد قلدها بعض أولئك الأدنى منها اجتماعياً. ومن

(1) يقول صاحب كتاب "تاريخ الموصل": يظهر أن سبب تسمية أصحاب هذه النحلة باسم "اليزيدية" أو "اليزيديين" يرجع إلى اعتقادهم بوجود إله يدعى "يزد" أو "يزدان"، ولكن العلاقة التي يدعيها بعض المؤلفين بين اسم "اليزيديين" وبين "يزيد السلمى" أو (يزيد) الخليفة الأموي، بعيدة كل البعد عن العقل والنقل. أنظر محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن -الناشر حسن قاسم قاسم، صور وطبع على مطابع زين الدين- لبنان، ص293. (المترجم).

الممكن الافتراض أيضاً بأن القبائل الأخرى قد اعتنقت شيعة الإثني عشرية قبل ذلك التاريخ. ويبجّل معظم الأكراد الشيعة مزار أهل الحق الرئيسي في بابا يادكار .

ويمكن الافتراض أيضاً بأن كون غالبية الأكراد من السنة يعني أنهم يعملون في القضايا الدينية وفق الغالبية العربية والتركية المجاورة لكردستان. لقد وقف الأكراد السنة ذوو التفكير الديني بكل تأكيد إلى جانب السنة غير الأكراد ضد الأكراد المهرطقين و[مساعدة] تركيا إلى حد ما للاستمرار في فعل ذلك. ولكنهم يختلفون عن جيرانهم السنة غير الأكراد في نقطتين هامتين: معظم العرب والأتراك في بلاد ما بين النهرين قبلوا المذهب الحنفي الرسمي في الفقه بعد إعلان السلطة العثمانية في القرن السادس عشر في حين بقي الأكراد موالين للمذهب الشافعي الذي ساد في المنطقة خلال القرون السابقة؛ وهو من المفروض أن يكون دليلاً على استقلالية أمرائهم تجاه السلطان.

ويظهر التمايز الكردي بقوة أيضاً في الطرق الصوفية وممارساتها الغريبة التي تتضمن الجذبة الصوفية وأكل النار وتشويه الذات [بضرب السيخ]. هذه الممارسات ليست حكراً على المجتمع الكردي فحسب حيث يمكن رؤية مثيلاتها عند الجماعات التي تفضل الإسلام "الفلكلوري" على الدين الرسمي. ولكن هذه الممارسات تذكر بالطقوس الدينية قبل الإسلامية والممارسات الخاصة بالمجتمعات التي تُقام فيها تلك الممارسات والتي قد تشير إلى بعض الأصول المشتركة للأكراد الذين ينتمون إلى جماعات دينية مختلفة .

لقد قامت الطرق الصوفية بتقوية المجتمع وتقسيمه في آن واحد. فقد كان الأكراد الذين ينتمون إلى الطريقة نفسها يشعرون برابط مشترك بينهم بغض النظر عن انتمائهم القبلي، ومن جهة أخرى كان هناك شعور بالتوتر تجاه الطرق المنافسة. كذلك كان الشيوخ من الطرق المختلفة، بل وحتى الشيوخ من ذات الطريقة يتنافسون من خلال أنصارهم على بناء شبكة من الأتباع التي سوف تقوم عليها سلطتهم. والمثال التقليدي الذي يعطى في هذا المجال هو الصراع بين السلالتين النقشبنديتين، أسياد نهري وشيوخ بارزان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

هناك جماعات دينية أخرى تعيش في كردستان، وهي في الوقت الذي تعلن فيها انتماءها؛ فإن اعتبارها جزءاً من المجتمع الثقافي الكردي الواسع يبقى قابلاً للأخذ والرد. فاليهود مثلاً عاشوا في كردستان لمدة تزيد عن ألفيتين فكانوا تجاراً وحرفيين

في المستوطنات الكبيرة بشكل رئيسي. ومع بدايات القرن التاسع عشر كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود مع أماكن عبادتهم في زاخو والعمادية وأربيل وسليمانية، حيث كان البعض منهم فلاحين في حين كان البعض الآخر ينتمي كأتباع لبعض القبائل المعينة. ولا يزال هناك عدد من اليهود في كردستان رغم الهجرة الصهيونية الجماعية بين الأعوام 1948–1952 والكثير ممن هاجروا إلى إسرائيل لا يزالون يعتبرون أنفسهم أكراداً.

وشهدت كردستان على الدوام وجود جاليات كبيرة من المسيحيين. والنسبة الأكبر، من وجهة النظر التاريخية، كانت من أرمن شرقي الأناضول الذين كانوا يقلّون عن الأكراد أنفسهم بنسبة ضئيلة في هذه المنطقة خلال القرن التاسع عشر. لقد شكل الأرمن جماعة كبيرة غير قبلية وعاشوا في المدن كما في القرى ولا سيما في شرقي الأناضول وكليكيا ولكن تم القضاء عليهم عملياً خلال الحرب العالمية الأولى (انظر الفصل السادس).

لقد أقام الأرمن في منطقة وان في القرن السادس قبل الميلاد. ومن الصعوبة بمكان القول فيما إذا كانوا مختلفين عرقياً عن الأكراد. ويُعتقد على نطاق واسع بأنه منذ القرن السادس عشر أو نحو ذلك تقريباً تحدرت بعض القبائل الكردية من المهتدين الأرمن إلى الإسلام، والمثال الذي يُذكر كثيراً في هذا المجال هو قبيلة مامكانلي العلوية. كذلك لوحظ في الأربعينيات وجود قبيلة أرمنية متضائلة في وسط كردستان تتكلم الكردية، ولكنها غير متمسكة بالعقيدة المسيحية وكانت تختلط باطراد مع قبيلة كردية.

يعد الآشوريون الجماعة المسيحية الرئيسية الأخرى التي تعيش في كردستان. لقد امتدت الكنيسة الآشورية، التي انشقت لاهوتياً عن الكنيسة الغربية في 431 ميلادي، في زمن ما إلى الصين وسيبيريا وتركستان وشرقي إيران، ولكنها لم تسلم أبداً من غزوات ونهب المغول في نهاية القرن الرابع عشر فتقلصت إلى جماعة صغيرة تُعرف باسم الآشوريين الذين يتمركزون بشكل رئيسي في المعاقل الجبلية في منطقة هكاري وأيضاً في التلال والسهول المحيطة بمنطقة أورمية. أما الطائفة المسيحية الوحديطبيعية[1] أو السريان الأرثوذكس (الذين يعرفون غالباً باسم اليعاقبة) فقد كانت

---

(1) الوحديطبيعي: مذهب ديني يقول بأن للمسيح طبيعة واحدة. (المترجم).

كنيستهم توجد بشكل رئيسي في طور عبدين وفي نواحي الموصل. وفيها عناصر قبلية وغير قبلية أيضاً. ومثلما حصل لليزيديين، تم القضاء عملياً على الجالية الموجودة في طور عبدين بسبب اضطهاد المسلمين السنة.

مهما يكن حالهم مؤخراً فلقد كان المسيحيون مشمولين بالمصطلح "كردي" في الفترة الأولى من الإسلام؛ ففي كتابه مروج الذهب يتحدث الجغرافيّ المسعودي، في أواسط القرن العاشر، عن "الأكراد المسيحيين".

ربما تكون أعداد كبيرة من الآشوريين والسريان الأرثوذكس من الأصول العرقية نفسها مثل جيرانهم المسلمين.

المجتمع الكردي

في زمن الفتوحات الإسلامية كانت عبارة "الكردي" تعني البدوي. واعتباراً من القرن الحادي عشر فصاعداً نظر الكثير من الرحالة والمؤرخين إلى عبارة" كردي" كمرادف لعبارة قطاع الطرق، وهو ما تكرر عند الرحالة الأوروبيين في القرن التاسع عشر[1]. وفي أواسط ذلك القرن استعملت عبارة "الأكراد" أيضاً بمعنى الشعب القبلي الذي يتكلم اللغة الكردية. صحيح أن البعض من المتكلمين باللغة الكردية لم يكن لهم أي انتماء قبلي بل كانوا فلاحين أو من سكان المدن أو البلدات ولكن أولئك يشكلون أقلية وحالات استثنائية للصورة المعروفة عن الأكراد. إن الصورة القبلية السائدة، حتى في العصر الذي كانت فيه البداوة في أوج انحطاطها، تشير إلى مجتمع قائم على أيديولوجية القرابة التي تقوم على أساس أسطورة وحدة الأسلاف. ولكل جماعة قبلية كردية تقريباً أسلافها الحقيقيون أو المتخيلون الذين يرجعون على الأغلب إما إلى بطل في الفترة الإسلامية الأولى أو إلى النبي نفسه. وقد كان ذلك نوعاً من الشرعنة الجذابة في بداية الأمبراطورية الإسلامية. فهناك العديد من العائلات المعروفة التي تدعي أنها أما سليلة أو على علاقة بالقائد الإسلامي الكبير خالد بن الوليد. في حين تدعي عائلات بأن لها علاقة بالنسب الأموي أو العباسي. أما قبيلة جاف فإنها تدعي بأنها لها علاقة نسبية بصلاح الدين.

---

(1) من الخطأ التعميم في هذا المجال. فلقد زاول الكرد والعرب والأتراك "مهنة" قطع الطرق أمام القوافل التجارية، لكن هذا لا يعني انخراط كل الكرد في هذه "المهنة". (المترجم).

والصعوبة في مناقشة الثقافة القبلية تكمن في أنه ليس من السهولة بمكان تحديد حجم وتنظيم وبنية القبائل لأنها تتغير من مكان إلى آخر ومن عصر لعصر. والغموض الضمني الذي يكتنف مفهوم القبيلة يتضح في الكلمات المتنوعة التي يستخدمها الأكراد في الأجزاء المختلفة من كردستان، والتي تم اشتقاقها من العربية والفارسية والتركية بالإضافة إلى الكردية، وهي تشير بمجملها إلى المجموعات القبلية مثل (إيل، عشيرة، قبيلة، طائفة، تيرا، أويا، هوز) وهلمّ جرا. وقد حاولت أن أصنفها حسب حجمها من الأكبر إلى الأصغر، ولكن استخدام تلك العبارات بطريقة مختلفة من قبل المجموعات القبلية المتنوعة حال دون ذلك. وتتميز هذه العبارات بطيف واسع من الدلالات تتراوح بين اتحاد قبلي وصولاً إلى العشيرة أو الفخذ أو الطائفة أو مضارب يصل عدد خيمها إلى حوالى عشرين خيمة. والشكل الفعلي الذي تتخذه المجموعة القبلية يعتمد على عوامل داخلية مثل شخصية زعمائها والعلاقات الاقتصادية أو علاقات القرابة مع المجموعات القبلية أو غير القبلية المجاورة وعلى عوامل خارجية مثل العلاقات مع الجيران القبليين أو غير القبليين، والأهم من ذلك كله هو علاقاتها مع الدول المجاورة.

ويُعتقد غالباً بأن القبائل، إن لم نقل الاتحادات القبلية، لها النسب نفسه، وليس ذلك صحيحاً بالضرورة. وربما تكون القبائل، وهي في معظم الأحيان كذلك، تكتلاً من الجماعات التي ترتبط ببعضها بصلة قرابة، ولكنها تشكل جزءاً من القبيلة برمتها. وقبيلة شكاك، وهي اتحاد قبلي ائتلف ليأخذ موقعاً هاماً على جانبي حدود الأمبراطوريتين العثمانية-القاجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خير دليل على ذلك. لقد كان هناك حاكمان رئيسيان يتنافسان على السيادة وكان كل منهما يقود تشكيلات قبلية تضم جماعات تربطها صلات القرابة وأيضاً جماعات غير مرتبطة بأية صلة. والمثال الآخر في هذا المجال هو قبيلة هفيركان، التي من المفترض أنها تتألف من اتحاد يضم 24 قبيلة في شرقي ماردين. وقد حل أحد الحاكمين الكبيرين محل الآخر مرتين خلال القرن التاسع عشر. كذلك انهارت وحدة المجموعة القبلية باغتيال الحاكم الأعلى في العام 1919 وتلا ذلك صراع جديد من أجل السلطة ضمن العائلة على النطاق الواسع بين أبناء العم الثلاثة حتى أقام أحدهم سلطة لا تتزعزع. في حالة قبيلتي هفيركان وشكاك لم يكن لمعظم أفراد القبائل أية صلة قرابة مع الزعماء. وفي حالة المجموعات المتوسطة والصغيرة (الطائفة وتيرا) تكون صلة القرابة الكاملة واضحة ضمنياً. ومع ذلك فإن المجموعات الصغيرة التي تسكن الخيم قد تضم أفراداً

لا يرتبطون بالضرورة بصلة القرابة بل ربما بعلاقة تبعية. ويبدو ذلك واضحاً في حالة مربي الماشية التابعين فهم، رغم هذه العلاقة، يعيشون في نفس المخيم في المراعي الصيفية، بل حتى إنهم يتقاسمون المواطن الشتوية نفسها.

ولدى كل قبيلة أو طائفة قبلية تقريباً شعور قوي بالهوية الإقليمية بالتضافر مع انتمائها للرابطة السلفية. ويظهر هذا جلياً في القرى الآهلة بالسكان وفي المراعي التي تستخدمها قبيلة ما. كما تظهر أيضاً، من وجهة نظر القبيلة، في القرى الفلاحية التابعة لهم، أما من وجهة نظر زعيم القبيلة، فتظهر في أي مقاطعة كُلف بها من قبل الحكومة بالحفاظ على النظام فيها وربما أيضاً جمع الضرائب. وليس من الضروري أن تتواجد هذه المفاهيم الثلاثة سوية لسبب بسيط هو أن زعيماً قوياً كإسماعيل سمكو الشكاكي (انظر الفصل العاشر) قد يتم تكليفه من قبل حكومة ضعيفة بمسؤوليات إقليمية تتجاوز إلى حد بعيد حدود القبيلة الواحدة. وهذا يؤدي حتماً، مع مرور الزمن، إلى زيادة الإحساس بامتلاك المقاطعات الخارجة عن حدود القبيلة وذلك بفضل سلطة الزعيم القوي. وبالطريقة نفسها قد يعمد شيوخ الدين، ذوو السلطة المؤقتة، إلى توسيع نطاق حكمهم حيث يتم الاعتراف بهم من قبل القبيلة والقرية على حد سواء. والأسياد النهريون، الذين رأوا في قبيلة الشكاك منافسين محتملين في المنطقة في عام 1880 (انظر الفصل الرابع)، خير مثال على ما نرمي إليه.

إن الاختلافات بين الدولة والقبيلة تكون إلى حد يبدو فيه وكأن النظامين متضاربان جذرياً بينما تكون علاقاتهما في أفضل حالاتها متكافلة ولكن بشكل مؤقت. فالدول جادّة ومصممة على ممارسة نوع من احتكار السلطة ضمن إقليم محدد. لأنها، أي الدول، تتطلب البعد المديني الذي يجسد البيروقراطية والثقافة بناءً على الكلمة المكتوبة، كما تشتمل على التعددية الاقتصادية والقانونية والإدارية وحتى الدينية أيضاً من حيث دورها الوظيفي في الريف والمدينة. أما القبائل فإنها تعمل وفق أيديولوجية صلة القرابة والإقليمية، وتشتمل هذه الأخيرة على قرى مشّيدة ولكن أيضاً على أفكار تعوزها الاستقرار، والتي لا تستطيع أية دولة الركون إليها. ويمكن أن تكون القبيلة إقليميةً أيضاً بمعنيين أخريين: أولاً، بإصرارها على حق أساسي في العبور إلى مواطن الهجرة الموسمية؛ كما في حالة قبيلة بشدر ضد الحكومة الإيرانية في العشرينيات من القرن الماضي (انظر الفصل العاشر)، وثانياً، في امتلاكها مراع

تخصها ولكنها تشترك فيها مع قبائل أخرى على أساس موسمي. فعلى سبيل المثال اشتركت قبيلتا مللي الكردية وشمر العربية ـ رغم العداوة بينهما ـ في بعض مناطق المراعي في شمالي الجزيرة والتي استخدمتها قبيلة مللي هرباً من هضبة الأناضول المتجمدة في الشتاء في حين كانت قبيلتا الشمر والطي تتحركان نحو الشمال هرباً من قيظ الصيف.

إنَّ السبب الرئيسي في التعارَض بين الدول والقبائل يكمن في الهرمية القبلية. فالزعماء القبليون من كافة المستويات مطلوبون لأداء أدوار معينة. فهم يقومون، ضمن المجموعة التي تعترف بزعاماتهم، بدور الوسطاء في فض النزاعات، وبدور القائمين على توزيع الثروات والمنافع والمهام. كما يقوم الزعيم، خارج حدود جماعته، بدور الوسيط بين نظرائه والزعيم الأعلى من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. ويحرس الزعيم بعين يقظة احتكاره للعلاقات مع العالم الخارجي.

فإذا ما مارست الدولة احتكارها للقوة، فإن سلطتها فيما يتعلق بفرض الضرائب وإدارة القضاء ستشمل كل فرد داخل الإقليم، وبالتالي تقوم الدولة بنفي دور وساطة الزعيم مع العالم الخارجي، وهكذا يصبح مبرر الوجود القبلي لا معنى له. فلا يحتاج المرء إلى أسطورة الأسلاف المشتركين لمجرد أن يسوق ماشيته إلى المرعى، إذا ما قامت الدولة بتسهيل ذلك أكثر من الزعيم الذي ينتمي إليه. تعيش القبيلة لأنها تبدو نظاماً مفضلاً لدى العديد من أصحاب الماشية. أما الدولة فإنها ستّتخذ، إذا كان بمقدورها، كل إجراء من شأنه أن يُخضع أفراد القبيلة لسيطرتها المباشرة. وهذا الاحتدام بين دور كل من القبيلة والدولة هو الذي يجعل المرء يلقي بظلال من الشك حول الزعماء القبليين الذين تهدف أقوالهم بوضوح إلى دولة كردية على العكس من الكيان القبلي المستقل.

ولكن منذ عام 1918 فقط استطاعت الدول المتاخمة لكردستان، التغلب على القبائل والقضاء على أيديولوجية القرابة التي شكلت دعامة لها. أما المساعدة المتبادلة المعتمدة على أيديولوجية القرابة فقد بقيت متينة بشكل مذهل حتى بين تلك القبائل التي تخلت عن تربية المواشي واستقرت، بل حتى أصبحت جزئياً مدينية. والسبب في استمرارية الروح القبيلة هو النقد الموجه لفشل الدول في تلبية المطالب الفردية: العمل، والتوزيع العادل للثروات، التحكيم، والصحة والرفاهية وما إلى ذلك.

لم تكن الدول قادرة، حتى القرن الحالي، على احتكار السلطة في المناطق الهامشية لأقاليمها، وهي قد لجأت إلى عدد من التكتيكات من أجل التعامل مع التحدي الضمني الذي مثلته المجموعات القبلية في تلك المناطق كزرع بذور الشقاق، أنّى كان ذلك ممكناً، ودعم الطامحين إلى الزعامة حيث سيؤدي ذلك إما إلى إضعاف القبيلة أو جعلها تخضع لمزيد من الطاعة، والأهم من ذلك اختيار ودمج الزعامات القبلية في النخبة الحاكمة في الدولة. بهذه الطريقة المتناقضة ظاهرياً يمكن للدولة أن تضفي الشرعية وأن تقوي الزعيم في نظر مجموعته القبلية. لقد استمر هذا النموذج لعدة قرون. لهذا أعطينا أمثلة معاصرة حول كيفية استمرار الدولتين التركية والعراقية لاختيار زعماء قبليين لدعم القوات الموالية للحكومة ضد الثوار الأكراد في الفصلين السابع عشر والعشرين.

من السهولة الافتراض بأن القبائل مجموعات لا يشك في إخلاصها أبداً. لكن الأمر ليس كذلك. وقد تمت الإشارة إلى حالات من الانشقاق الداخلي، فحيثما يكون هناك حالة من التحدي للزعيم من قبل طامح في الزعامة يلجأ كل من الطرفين في صراعهما إلى طلب المساعدة الخارجية من الدول المجاورة. وربما يحدث صراع بين الفئات المتنافسة في القبيلة نفسها، كما من الممكن أن تتخلى القبائل أو العشائر عن مجموعة قبلية لصالح أخرى، إذا كان ذلك يتناسب مع موقفها. وقد يتقلص اتحاد قبلي كبير مؤلف من عدة مجموعات قبلية إلى أرومتها الأصلية في غضون عدة سنوات عندما تعاكسها الظروف فيتخلى عنها أتباعها عندما تجد أنه بوسعها العمل بشكل أفضل في مكان آخر. وهذا ما حدث لقبيلة هفيركان عندما اغتيل زعيمها القوي في عام 1919. ولم ينقلب تفككها الداخلي إلى العكس إلا بظهور قائد آخر أكثر حيوية. وليس من الصعوبة بمكان إيجاد أمثلة معاصرة على تغيير الولاءات. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1994 غيّرت فئة من قبيلة هركي ولاءها من الحزب الديموقراطي الكردستاني (حدك) إلى الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) مقابل دعمه لها في مشكلة إقليمية. وهذان الحزبان السياسيان يعتبران بمثابة اتحادات قبليةٍ جديدة، إذ إنَّ هناك دائماً حالة من التدفق للمجموعات القبلية داخلياً وخارجياً.

إضافة إلى ذلك قد تكون القبيلة مجرد عائلة حاكمة جذبت عدداً كبيراً من الأتباع. وتعد عائلة البارزاني، في منتصف القرن التاسع عشر، خير مثال على ذلك،

إذ إن شيوخ بارزان استطاعوا أن يجذبوا عدداً كبيراً من التابعين غير القبليين ممن يعملون في الفلاحة والهاربين من النظام القمعي للقبائل المجاورة. وبهذه الطريقة عمل البارزانيون على خلق قبيلة من العناصر غير القبلية. (رغم وصف الأكراد مرة بأنهم بدو قبليون، يجب على المرء أن يفترض بأنه كان ثمة انتقال بين البدو والحضر وبين الجماعات القبلية وغير القبلية عبر التاريخ الكردي).

والحالة البارزانية دليل على الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الدين في تعزيز تضامن الجماعة. فشبكة الطريقة الصوفية يمكن أن تكون قوة داعمة لتضامن المجموعة رغم أنه ينبغي على الزعيم أن يكون حذراً من أن أحد شيوخ الدين لن يغتصب مكانته بوصفه مركزاً لولاء الجماعة. هناك العديد من الأمثلة في المائة والخمسين سنة الماضية عن شيوخ دينيين أخذوا دور زعيم قبلي. وقد كان الناجحون منهم، أمثال البرزانيين والأسياد النهريين، قادرين على كسب أعداد متزايدة من الأنصار المترابطين نسبياً والذين لم يكن يجمعهم سوى فكرة التضامن بين الجماعة.

ومع ذلك فإنه ليس من الضروري أن يعتنق كافة أفراد الاتحاد القبلي الواحد الديانة نفسها، أو أن يتمتع أولئك الذين ينتمون إلى طائفة واحدة بالتضامن الجماعي. فقد انتمت قبائل أو مجموعات قبلية من السريان والآشوريين واليزيديين إلى اتحادات قبائل سنية مهيمنة في شمال الجزيرة وطور عبدين وفي هكاري أيضاً، كما أن هناك عدة حالات أخرى توجد فيها علاقات قرابة رغم الانقسام الديني. فعلى سبيل المثال، ورغم توقف التزاوج بين اليزيديين ومجموعة قبلية في شيخان اعتنقت الإسلام السني فإن الزيارات التي تدخل في باب المجاملة لا تزال متبادلة .

يعيش المجتمع الكردي حالة من الانقسام المتعارض والذي يعتمد أساساً على صراع متخيَّل يرجع إلى أصول متخيلة تدعى زيلان وملان منذ ألفيتين ونيّف وهو يشبه الانقسام قيسي-يمني الموجود بين القبائل العربية السورية. والانقسام المشار إليه لا يقتصر على الأكراد المسلمين. ففي منقلب القرن [العشرين]، وربما حتى اليوم، عرفت القبائل العلوية في ديرسم انقسام ملان-زيلان. ومن الواضح أن القبائل اليزيدية انقسمت بين قبائل جوانا وخوركان. بينما كانت القبائل الآشورية مندمجة في إمارة هكاري، وبذلك خضعت لنفس الانقسام الذي انطبق على كامل الاتحاد الهكاري المتمثل في الانقسام بين القبائل "اليسارية" و"اليمينية". وليس لمصطلحي "اليسار"

و"اليمين" أية صلة مع مفهومي "اليسار" و"اليمين" في الطيف السياسي الحديث. فالولاء لليسار أو اليمين سبق ولاء الاعتراف بالذات . وحتى البلدات في الإمارة كان لها عائلاتها "اليسارية" و"اليمينية". ولا تزال قبيلتا أتروشي وبنيانش السنيتان مستمرتين في هذا الانقسام المتعارض ضمن النظام السياسي لتركيا الحديثة.

وأخيراً، هناك شيء آخر لا بد من قوله عن الأكراد غير القبليين. إن نموذج كوران يشير على أنه ربما لم يكن بعض من سكان كردستان الأصليين منتمين إلى أية قبيلة. وبغض النظر إن كان ذلك صحيحاً أم لا فإن الأكراد غير القبليين كانوا موجودين على الدوام. ربما يكون البعض منهم قد اهتدى إلى الإسلام من أديان أخرى حين كانت الضغوطات كبيرة من أجل الاندماج. والقسم الآخر، بلا شك، من أصول قبلية تركية وتركمانية وكردية استقرت ولم تعد أيديولوجية القرابة والهدف منها تعني لها الشيء الكثير. وقد حدث ذلك في بعض الحالات بشكل سريع جداً كحالة العديد من القبائل الكردية السنية في إيران خلال القرن العشرين، ولكن الحذر مطلوب في مثل هذه المواقف. ففي بعض الحالات ولا سيما عند أفراد القبائل الذين ينتقلون إلى مدينة كبيرة فانهم يبدون مشاعر عدم الارتياح تجاه المجموعات العرقية المحتملة أو تجاه مواطني المدينة نفسها، حيث تبقى روابط القرابة محتفظة بأهميتها.

لقد كان العديد من الفلاحين الأكراد خاضعين للحكم القبلي، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن بعض الفلاحين الأكراد خضعوا لقبائل آشورية في منطقة هكاري. بكلمة أخرى، يمكن تحديد الهرمية الاجتماعية والسياسية في كردستان بمعايير اجتماعية-اقتصادية وبالقدر نفسه من خلال الهوية الدينية والعرقية. في الوقت نفسه كان هناك بعض الأكراد الذين لم يكن لهم أية صلة مع القبائل بل كانوا خاضعين لإقطاعيي الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية (القاجارية) فكانوا يعيشون في شروط تحكمها مباشرة علاقة الإقطاعي بالفلاح؛ وكانت هذه العلاقة تفتقر إلى أي نوع من التضامن الجماعي. كان الإقطاعيون، غالباً، يتحكمون بأساسيات الحياة: الأرض والماء، والماشية والأدوات والبذار وحتى العمل نفسه، وكان الوضع كذلك في أجزاء من كردستان حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين. ولم يكن بوسع الفلاحين الانتقال حسب مشيئتهم. فحتى الستينيات من القرن العشرين كان على الفلاح الكردي في إيران الحصول على إذن من صاحب الأرض أو وكيله من أجل ترك القرية.

وحتى عهد قريب نسبياً كان بعض الأكراد يصفون أوضاعهم بوضع ذلك الفلاح.

وقبل أن تتبلور القومية كقضية في القرن العشرين، كان سكان المدن يعرّفون أنفسهم بملليتهم millet أو بالجماعة الدينية التي ينتمون إليها، وأن حالتهم المدينية (من وجهة نظرهم) قد رفعتهم عن حياة الفلاح المتسمة بالخشونة والفظاظة وأكدت على عداوتهم تجاه القبائل وقيمها الغريبة عنهم.

لقد تركز النضال الكردي على الصراع بين الأكراد الذين يعيشون في المدينة ضد فئة الزعماء، الأغوات، وهرميات القبيلة، أو بين الفلاح ومالك الأرض، وفي الوقت نفسه على النضال من أجل التحرر من سيطرة الدولة.

المصادر:

Published: Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London, 1983)' Peter Alford Andrews, *Ethnic Groups in the Republic of Turkey* (Wiesbaden, 1989); Ali Banuazizi and Myron Weiner (eds), *The State, Religion, and Ethnic Politics: Afghanistan, Iran and Pakistan* (Syracuse, 1986); Carleton Coon, *Caravan: The Story of The Middle East* (New York, 1958), G.R. Driver,'Studies in Kurdish history' and'The religion of the Kurds', *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (BSOAS), vol. ii, (London, 1922); Lescek Dziegel, *Rural Community of Comtemporary Iraq: Kurdistan facing Modernization* (Krakow 1981); *The Encyclopaedia of Islam*, 2nd edition, Leiden,'Ahl-i Hakk'.'Kizilbash','Kurds'; R. Girshman, *Iran from Earliest Times to the Islamic Conquest* (London, 1954); Amir Hassanpour, *Nationalism and Language in Kurdistan, 1918-1985* (San Francisco, 1992); John Joseph, *The Nestorians and their Neighbours* (Princeton, 1961); Philip Khoury and Joseph Kostiner (eds), *Tribes and State Formation in the Middle East* (London and New York, 1991); Philip Kreyenbrock and Stefan Sperl, *The Kurds: A Contemporary Overview* (London, 1992); Roger Lescot, Enquête sur les Yezidis (Damascus, 1975); David McDowall,'A Briefing note on the Alevi Kurds' (Minority Rights Group, London, July 1989); Matti Moosa, *Extremist Shiites: The Ghulat Sects* (Sycracuse, 1988); Basil Nikitine, 'La féodalité kurde', Revue du Monde Musulman, vol. 60, 1925; Georges Roux, *Ancient Iraq* (London, 1964); Anthony Smith, *National Identity* (London, 1991); Mark Sykes, *Thje Caliph's Last Heritage* (London, 1915).

الكتاب الأول

الأكراد في عصر القبيلة والأمبراطورية



الفصل الثاني

كردستان قبل القرن التاسع عشر

التاريخ القديم

ليس المقصود هنا إثقال كاهل القارئ كثيراً بالتاريخ المبكر والقديم لكردستان، ولكن ثمة ملاحظات تستحق الذكر لأنها تشير إلى أن العديد من خصائص القرنين التاسع عشر والعشرين لا تزال ماثلة.

برز الأكراد مع الفتوحات العربية بعد الغموض التاريخي الذي أحاط بهم، وتعززت سمة الانشقاق السياسي لديهم التي اشتهروا بها على الدوام. وقد كان الاتصال الأول مع الجيوش العربية عندما فتحت هذه الأخيرة بلاد ما بين النهرين في العام 637. لقد كان للقبائل الكردية دور هام في الأمبراطورية الساسانية حيث منحتها تلك القبائل، في البداية، دعماً قوياً عندما حاولت مقاومة الجيوش الإسلامية بين عامي 639-644. وعندما أصبح مصير تلك الأمبراطورية واضحاً استسلم الزعماء الأكراد الواحد تلو الآخر للجيوش العربية والدين الجديد .

لقد بات الخضوع الاسمي للحكومة المركزية سواء أكانت فارسية أم عربية أو تركية مع التأكيد على أكبر قدر ممكن من الاستقلال المحلي فكرة دائمة في الحياة السياسية الكردية. وقد ساعد الأكراد في بعض الأحيان الحكومة ضد المتمردين عليها والأعداء الخارجيين، على سبيل المثال لمصلحة الخليفة مروان الثاني ضد تحدي ابن عمه في 746، ودعمهم لمطالبة المأمون بالخلافة ضد أخيه الأمين وضد بيزنطة أيضاً.

وبالقدر نفسه كثيراً ما كانت هذه القبائل في حالة تمرد بمفردها أحياناً أو مع جماعات منشقة أحياناً أخرى. وقد انتفضت هذه القبائل في 645 و659، وفي عام 666 ثارت مرتين في الأهواز وفارس. كما ثارت ضد الأمويين في الأعوام 685 و702 و708 وكذلك على نحو دوري أثناء الحكم العباسي ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع، عندما أصبح العباسيون أضعف تدريجياً فانتفضت مثلاً في 840 و846 و866 عندما استولت [تلك القبائل] عَلى الموصل وفي الأعوام 869-883 عندما دعمت بعض القبائل ثورة الزنج، وفي 875 أيضاً دعماً لتمرد يعقوب [بن الليث] الصفّار .

وحتى عندما لم تكن القبائل الكردية في حالة تمرد فإن الكثير منها حقّق استقلالاً عملياً حتى وإن كان المطلوب منها أن تبدي اعترافاً رسمياً بالحكومة المركزية أو بالأشخاص المعيّنين من قبل الحكومة المحلية. وبانتهاء العهد السلجوقي، حين تم استبدال العديد من الحكام الأكراد بحكام من الأتراك، كان هناك الكثير من القبائل الكردية التي تعيش بحرية نسبية. لقد كان ضباط الجيش يُكافأون بعطاءات من الأراضي لقاء خدماتهم حيث استغرقوا في الثقافة الكردية كطبقة جديدة من الحكام المحليين.

لقد وقف أصحاب تلك الإقطاعات في قمة هرم المجتمع الكردي. وربما كان البعض منهم زعماء محليين ممن أدوا خدمة جليلة مع قبائلهم كقوات محاربة في جيش المسلمين. وكان آخرون ضباطاً محترفين ممن تلقوا قطعاً من الأراضي في كردستان لقاء استعدادهم لتقديم الدعم في زمن الحرب. وكان يأتي بعدهم في الهرم جنودهم الذين شكلوا في بعض الأحيان تجمعات قبلية جديدة ومن ثم القبائل الكردية ذاتها. كانت تلك القبائل رعوية على الأغلب وتنقل ماشيتها بين المصايف والمشاتي. والجميع من فئة المحاربين الذين يعيشون على القتال في زمن الحرب وعلى تربية الماشية في زمن السلم. وتحت طبقة رجال السيف (المحاربين) كانت طبقة الفلاحين غير القبليين (الرعايا) وأيضاً سكان المدن.

اشتهر الأكراد بتزويد الجيوش الإسلامية بالجنود الذين حاربوا بامتياز على الحدود الإسلامية مع بيزنطة وأرمينيا والمناطق الحدودية الشرقية لفارس وفي الحروب الصليبية أيضاً. ولا بد أن البعض منهم انضم إلى جيوش الخليفة أيضاً لأنه لم تكن

هناك مساحات من الأراضي كافية لتأمين سبل العيش أمام أكثرية السكان في كردستان. ومثلما دفعت مناطق البداوة ـ في شبه الجزيرة العربية وسهوب آسيا الوسطى ـ القبائل باتجاه الشمال من شبه الجزيرة العربية وغرباً إلى إيران فإن بعضاً من القبائل الكردية أيضاً أجبر على إيجاد أسس جديدة للاقتصاد من أجل العيش.

تكيّف الأكراد مع الغزو العربي، ورغم اختلاطهم معهم فإن القبائل العربية لم تستطع احتواؤهم. ولكنهم قضوا أوقات عصيبة مع التركمان حين دخلت الموجة تلو الموجة من العصابات التركمانية إلى المنطقة. وعلى الرغم من المساعي التي بذلها السلاجقة للمحافظة على هذه القوى الممزقة في حالة تنقل إلى آسيا الصغرى، وجد الأكراد أنفسهم مشردين في شمالي بلاد ما بين النهرين وأذربيجان. وقد تمخضت مساعي الحكام الأكراد لضم رجال القبائل التركمان إلى قواتهم عن نتائج كارثية عادة. وحتى في حالة التزاوج بين العائلات الرئيسية وجد الأكراد تلك القبائل فوضوية وغير جديرة بالاعتماد عليها. وفي بعض الحالات استغرقت إقامة التسوية المؤقتة بين القبائل التركمانية والكردية أكثر من قرن.

جُندت القوات الكردية عمداً من قبل الخلفاء العباسيين من أجل إضعاف تفوق القوات التركية في جيش الخلافة، واعتباراً من القرن الحادي عشر تم تجنيدهم على نحو مشابه من قبل السلاجقة. ولكن العلاقات بين التشكيلات العسكرية التركية والكردية بقيت قابلة للانفجار حتى بعد نهاية القرن الثاني عشر.

شاركت العصابات العسكرية الكردية، البعض منها كان على شكل قبائل من البداية والبعض الآخر نظم نفسه في المجموعات القبلية العسكرية، في الحملات وأقامت معسكرات في بقاع مختلفة من الأمبراطورية. ولم يكن وجود ضباط كبار من الأكراد في الجيش الإسلامي بالأمر النادر بأي شكل من الأشكال. فالذي دافع عن عكا مثلاً ضد الصليبيين كان قائداً كردياً وعندما تم تعيينه ليحكم القدس خلفه على عكا ضابط كردي آخر. لقد نالت كردستان سمعة مشابهة لسمعة اسكتلندا كموطن معترف به للقوات والضباط الجيدين. والأشهر من بينَ هؤلاء الضباط هو صلاح الدين الذي تمكن من هزيمة الصليبيين بشكل نهائي وإقامة السلالة الأيوبية الحاكمة في مصر وسورية والعراق. لم يعش صلاح الدين مثله مثل الكثير من زملائه المحاربين الأكراد في كردستان وهو المولود في تكريت. ومن غير المحتمل أن يكون هو أو أحد زملائه

المحاربين قد فكر أبداً بشخصيته السياسية ككردي، بل كجنود للإسلام[1]. ولو كانت شخصيته الكردية وثيقة الصلة به لما أعطى سهل شهرزور الخصب في قلب كردستان كإقطاعة لأحد المماليك الأتراك.

وبالطريقة نفسها ينبغي الحذر حول مسألة "كرديّة" بقية السلالات الحاكمة في كردستان التي برزت إلى الوجود في القرنين العاشر والحادي عشر. إذ استولت تلك السلالات على أكبر مساحة من المنطقة استطاعت الوصول إليها عند انحطاط قوة الخلافة العباسية ولكنها أزيلت الواحدة تلو الأخرى عندما بدأت السلالات التركية، التي بدأت مع السلاجقة، تعيد بقسوة إعادة فرض سلطتها المركزية على تلك المناطق. في هذه الأثناء برز إلى الوجود عدد من الإمارات الصغيرة والسلالات الحاكمة وكان البعض منها كردياً- عندما نجحت بعض العائلات الكبيرة في إقامة إرادتها الملكية على مساحة واسعة نسبياً وتخلت عن مخيماتها مقابل الفخامة النسبية لعاصمة إقليمية. أشهر هذه السلالات الحاكمة هي الشدادين (951-1075) في ما وراء القفقاس بين كور ونهر آراس، والمروانيين (984-1083) في الأراضي الممتدة بين ديار بكر جنوباً إلى شمالي الجزيرة، والحسنويين (959-1095) الذين سيطروا على زاغروس بين شهرزور وخوزستان على الضفة الشرقية لشط العرب.

وفي أماكن أخرى ربما تمكنت إحدى العائلات التركمانية، التي وصلت حديثاً إلى المنطقة، من إعلان سيطرتها على المنطقة وأن تصبح ببطء مستغرقة في محيطها الثقافي. وكما هو الحال بالنسبة للقوات الكردية المرتزقة، فإنه من غير المحتمل أن تكون هذه السلالات قد اعتبرت نفسها كردية أو تركية وفق المنظور السياسي. لقد كانت العلاقات العائلية والعرقية والموروث الثقافي هي التي تحدد هويتهم.

بصرف النظر عن المجتمع القبلي، كان هناك سبب آخر وراء هذا المستوى العالي من الاضطراب في كردستان. وذلك لوقوع المنطقة على الطرق العامة الرئيسية

(1) يقول الأستاذ هادي العلوي: "لقد مثلنا [صلاح الدين] في شخصيته السياسية والعسكرية خصوصيات المجتمع الكردي كما نعرفها نحن العراقيين من وراء تماسنا اليومي مع هذا الشعب الجبلي. وكان قريب العهد من منشئه الكردي، فجده المباشر يحمل اسم كردي، وكذلك عمه المسمى شيركو، وهذا الاسم شائع بين الكرد اليوم". انظر شخصيات غير قلقة في الإسلام، ص239-240. وكان يجب على المؤلف أن يأخذ بالاعتبار أن القوميات لم تكن متبلورة في ذلك الحين، ولكن ربما يكون السبب وراء تعيين صلاح الدين لبني جلدته هو شعور بتلك الشخصية. (المترجم).

المارة من الغرب إلى الشرق. وبالنتيجة فإن كل الجيوش الغازية التي تحركت من إيران إلى بلاد ما بين النهرين مرت عبر بعض المناطق الكردية. وفي بعض الأحيان عانت بعض أجزاء كردستان من الدمار مثلما حصل عندما جاءت القبائل البدوية الخوارزمية من شرق بحر الأورال في وسط آسيا في القرن الثامن وقامت بغزوات دورية باتجاه الغرب، وكذلك الغزوات التي حصلت في أواسط القرن الحادي عشر والغزوات العرضية للبزنطيين. وفي مناسبات أخرى استطاعت بعض القبائل أن تستسلم بهدوء كما فعلت مع المحارب السلجوقي الكبير ألب أرسلان بعد انتصاره على بيزنطة وأرمينيا في ملاذ كرد في عام 1071 التي حددت نهاية الحكام والسلالات الكردية الحاكمة لأن السلاجقة فضلوا إدارة الإقليم الجديد "كردستان" من خلال ضباط تركمان.

أسفرت أحداث النصف الأول من القرن الثالث عشر عن نتائج كارثية بالنسبة لكردستان. ففي عام 1217 بدأ الخوارزميون بالغارات على المنطقة واستمر ذلك بشكل متقطع حتى عام 1230. وتركوا مسرح الأحداث في عام 1231 فقط بسبب تهديد مخيف ومرعب متمثل في الغزاة المغول. وقبل انقضاء السنة خضع الأكراد للاختبار الأول في الحرب المغولية إذ نُهبت ديار بكر في 1507 ولم يبق أحد من سكانها على قيد الحياة، وكانت الضحايا التالية نصيبين وماردين. في 1235-36 عاث الغزاة المغول فساداً في المنطقة فقد نُهبت شهرزور في 1247 وشهدت ديار بكر جولة ثانية من النهب في 1252. وبعد نهبه لبغداد في 1258 عاد قائد المغول هولاكو باتجاه تبريز وأرسل قواته لتمشيط أراضي ديار بكر وجزيرة بن عمر وماردين وهكاري.

ما إن تمكن المغول من توطيد دعائمهم حتى بدأت بعض القبائل تخدم أسيادها الجدد حيث ساعدت، مثلاً، السلطان اولجايتو للسيطرة على إقليم جيلان على حافة بحر قزوين. وبقي آخرون في حالة قلق بسبب التمزق الاقتصادي الكبير الذي أحدثه المغول. فالقبائل المحيطة بديار بكر، مثلاً، والتي كانت منحلة تقريباً، أدت إلى بروز قبائل جديدة خلال القرن الرابع عشر. في هذه الأثناء لم يبد الاقتصاد أي مؤشر كبير على استرداد عافيته وكانت كردستان تنتج فقط عُشر الدخل الطبيعي قبل الفترة المغولية. والسبب وراء ذلك، بلا شك، هو ترك الحراثة على نطاق واسع حيث أصبح من السهل العيش كرعاة مع ثروة متنقلة، وهذا أدى بدوره إلى سيطرة الثقافة البدوية لعدة قرون.

بعد قرن ونصف من الغزو المغولي عانت كردستان من دمار كبير آخر. ففي 1393 استولى تيمورلنك على بغداد وتحرك شمالاً باتجاه الموصل. وبينما استمر هو في حملاته باتجاه الغرب، ترك كردستان تحت رحمة ابنه جلال الدين ميرانشاه الذي باشر بنهب المراكز الرئيسية في المنطقة: ديار بكر وماردين وطور عابدين وحصن كيف. وفي أعقاب ثورة كردية في 1401 نهب تيمورلنك أربيل والموصل وجزيرة بن عمر. ويُقال إن قرية مسيحية واحدة فقط في كل جزيرة بن عمر سلمت من الهجوم.

إن سجل الأحداث تترك صورة عن الصراع المستوطن بين القبائل المحاربة مع الحكومات المجاورة أو مع الجيوش العابرة. ولكن ذلك يفترض أن المؤرخين سجلوا الحوادث الاستثنائية أكثر من الحوادث العادية، ولذلك فإنه من الحكمة أن ننظر إلى هذه الفترات من الصراع على أنها فترات من عدم التوازن في نطاق شبكة من العلاقات اتسمت بالتوازن من نواح أخرى. لقد أُقيمت العلاقات السياسية وكانت تعكس توازن القوى بين زعيم وآخر أو درجة تغلغل نفوذ الحكومة وإرادتها في الريف. ينبغي التذكر هنا بأن السكان العاديين يريدون على الدوام العيش في سلام وإنتاج الحاجات اليومية والمتاجرة بالفائض في الأسواق المحلية. فكانت القوافل المنطلقة من أصفهان أو تبريز باتجاه الغرب تذرع المنطقة ذهاباً وإياباً دافعة الضرائب للقبائل التي تمر عبر أراضيها. ومن أجل أن يُبقي الحاكم التركماني المعيّن من قبل تيمورلنك طريق التجارة مفتوحاً بين تبريز وحلب تزوج بسرعة من الأسرة المحلية الحاكمة وسرعان ما تملق إليه كل من السلطان والشاه.

لقد ظهرت حالة عدم التوازن عندما كان أحد الزعماء أو مجموعة من الزعماء يرغبون بتوسيع نطاق سيطرتهم، أو عندما كانت الحكومة تحاول بسط سيطرتها أو عند ضعف السلطة الحكومية أو القبلية وإفساح المجال للآخرين. والحالة الأكثر شيوعاً هي أن النزاعات المحلية نشبت دورياً على حقوق المراعي، وعلى حق تسلم زعامة القبيلة أو ما شابه ذلك. بشكل عام فإن أهمية القبيلة تتناسب عكسياً مع قوة وسيادة الحكومة أو القبائل المجاورة.

جالديران والمناطق الحدودية الجديدة

خلقت حالة التوازن بين الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية، الناشئة في القرن السادس عشر، ظروفاً سياسية لكردستان أكثر استقراراً من اليوم. فقد حددت الظروف

التي خُلقت في تلك الأثناء حقاً الشكل العام للعلاقات السياسية بين الدولة و[المناطق] الكردية الواقعة بعيداً عن المركز لثلاثة قرون قادمة. في بداية تلك الفترة لم يكن توقع حالة التوازن تلك بالأمر الممكن. ولكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر بدأ الأكراد يتطلعون بشوق إلى "العصر الذهبي" حيث الاستقلال في موزاييك الإمارات الكردية .وكانت تلك نظرة أسطورية (وقومية) أما الحقيقة فقد كانت أكثر تعقيداً وتنقصها الصورة المثالية تلك.

رغم أصولها القبلية البدوية، أدارت الأمبراطورية العثمانية ظهرها للروح القبلية وخلقت عن وعي حكومة شديدة المركزية جنباً إلى جنب مع ثقافة مدنية رسمية. فقد أحدثت جيشاً دائماً وبيروقراطية كبيرة وفاعلة نسبياً ومعاهد سنية متحدة وقوية داخل المؤسسة. وبما أنَّ دخلها الرئيسي يأتي من الزراعة لم يكن هناك مكان حقيقي للقبائل البدوية باستثناء الحنين إلى أصول السلاطين العثمانيين، ولذلك سعت إلى توطين وتسجيل القبائل حيثما وصلت إليها سلطتها. وبعد أن وطدت أقدامها في غربي الأناضول وتراقيا[1] بدأت الأمبراطورية العثمانية بتوجيه انتباهها شرقاً حيث أعطت القبائل التركمانية الصعبة المراس مزيداً من الدعم والمساندة للقضية.

ومع بداية القرن السادس عشر شكلت تلك القبائل تحدياً واضحاً للعثمانيين. فقد امتعضت وقاومت المحاولات الرامية لتوطينها والسيطرة عليها وجباية الضرائب منها بحيث شجعت الفوضى الناشئة عن أعمالها على هجرة الكثير من الفلاحين لأراضيهم. كذلك ارتد الكثير من رجال القبائل التركمانيين في شرقي الأناضول إلى نوع من الإسلام الشيعي المتطرف والمهرطق التي كانت الطبقة الصفوية في أذربيجان تعتنقها. وعُرف هؤلاء باسم القزلباش (أو الرؤوس الحمر) نسبة إلى القبعات اللبادية الحمراء التي كانوا يضعونها على رؤوسهم؛ وقد أظهروا بأنهم يشكلون تهديداً حقيقياً للحكم العثماني السني. وبما إن التركمان، بمن فيهم قبائل القزلباش يتحركون بشكل متقطع باتجاه الغرب، كانت حدود الأراضي العثمانية في وسط الأناضول عرضة للهجمات الناشئة عن تلك الاضطرابات.

كذلك شهد العثمانيون، في نهاية القرن الرابع عشر، ولادة السلالتين التركمانيتين

---

(1) المنطقة الأوروبية من تركيا. (المترجم).

الحاكمتين المنافستين في المنطقة الواقعة بين ديار بكر ووان وأذربيجان ـ القره قويونلو "الخروف الأسود" الشيعية وآق قويونلو "الخروف الأبيض" السنية (1378-1502) التي خلفت السلالة الأولى في عام 1469. في 1502 قام القائد الصفوي، إسماعيل، بالإطاحة بسلالة الآق قويونلو عن الحكم وأقام حكم السلالة الصفوية في تبريز منادياً نفسه بالشاه. في 1505 تقدم الشاه إسماعيل وجيشه، المؤلف بغالبيته تقريباً من قوات القزلباش، باتجاه الغرب واستولوا على المناطق الكردية حتى مرعش، واستولوا فعلياً على غربي ديار بكر في 1507 وعلى الموصل وبغداد في 1508. لقد أعطى الشاه إسماعيل مساندة واضحة لقلاقل القزلباش داخل الحدود العثمانية. في ذلك الحين كانت الأفكار المهرطقة قد انتشرت عبر الكثير من مناطق الأناضول الشرقية وأثرت على قبائل كردية معينة أو أقسام منها مشكّلة أخطاراً حقيقية في وجه العثمانيين. وفي عام 1511 اندلعت انتفاضة تركمانية كبيرة في وسط الأناضول.

لقد حاول السلطان العثماني سليم ياووز، الذي كان قد استلم السلطة للتو، القضاء على القبائل القزلباشية مباشرة. حيث قيل إن 40 ألفاً من الموالين للقزلباش قد لاقوا حتفهم أثناء حملته لتهدئة الأوضاع هناك. وعندما وطد السلطان سليم أقدامه تحرك ضد الشاه إسماعيل مجبراً إياه على خوض معركة جالديران (بين أرزنجان وتبريز) في عام 1514 وألحق به هزيمة قاسية حيث دخل العاصمة الصفوية تبريز ونهبها.

مع بداية الشتاء أُجبر السلطان سليم على الانسحاب إلى الأناضول من أجل الحفاظ على خطوط الاتصال لديه. ومع ذلك أقامت معركة جالديران وبشكل فعال نقطة توازن استراتيجية بين الأناضول العثمانية وأذربيجان الصفوية، وأدت، على المدى الطويل، إلى خلق الظروف لكردستان كي تعيش فترة من الاستقرار النسبي. ورغم محاولات كل من العثمانيين والصفويين ـ وقد نجحت تلك المحاولات أحياناً ـ في تحريك الحدود وفق مصالحهم الخاصة، فقد عادت الحدود تقريباً إلى الخط الذي حدده انسحاب السلطان سليم الاستراتيجي بعد معركة جالديران. وقد استمر هذا الخط الحدودي الذي تمّت إقامته رسمياً في معاهدة زُهاب Zuhab في 1639 رغم النزاعات والانتهاكات والغزوات حتى عام 1914.

لقد كان لهذه الأحداث تأثير فعال على كردستان التي أصبحت الآن المنطقة

الحدودية بين الأمبراطوريتين، حيث كان على كل من الأمبراطوريتين تقدير الحد الذي يمكن أن تمد إليه سيطرتها على المناطق الحدودية، بينما كان الزعماء الأكراد في مهمة لا يحسدون عليها حيث توجب عليهم اختيار الاعتراف بإحدى الأمبراطوريتين وموازنة ذلك مع الرغبة في الحصول على الحد الأقصى من الحرية من تدخل الدولة ضد المصلحة المحلية والاعتراف الرسمي بسلطتهم.

الصفويون والأكراد

في أعقاب فتحه لكردستان اعترفت غالبية الزعماء بالشاه إسماعيل ولكن ربما بحماس أقل من ذاك الذي قابلوا به زعماء القره قويونلو والآق قويونلو من قبله. ومثلما أبادت سلالة آق قويونلو العائلات الرئيسية التي ساندت آل قره قويونلو كذلك تعامل الشاه إسماعيل بصرامة مع أولئك الزعماء الذين قاموا بمساندة أسلافه. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن بعض القبائل، حتى قبل جالديران، قد قررت مساعدة العثمانيين السنة لتحقيق نصرهم [على الصفويين]. وقد أدت جالديران إلى ارتداد مزيد من الأكراد عن الصفويين.

بغض النظر عن جالديران كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى تخلي الزعماء الأكراد عن السيادة الصفوية. فقد تأثروا بالدرجة الأولى بعرض القوة العسكرية للعثمانيين. كما كانت هناك أيضاً شكوك دينية متبادلة بين القبائل الكردية السنية وحكام إيران الجدد. وعلى الرغم من تخلي الشاه إسماعيل عن معتقداته القزلباشية لصالح مذهب الإثني عشرية، وهي طائفة من الإسلام الشيعي، فقد سعى إلى استئصال أي أثر للإسلام السني في أمبراطوريته. وبالفعل فقد بقي المذهب السني بين الجماعات القبلية على حدود إيران الصفوية فقط.

أما العائلات الكردية الحاكمة فقد كان لديها اعتبار سياسي أهم ألا وهو نية الشاه إسماعيل في الحكم من خلال إداريين فرس وتركمان في المناطق الكردية الخاضعة لسيطرته في الوقت الذي اعتمد فيه العثمانيون على الزعماء المحليين. غير أن هناك استثناء رئيسياً لسياسة الشاه إسماعيل، فقد سمح الصفويون، مثل أسلافهم، لآل أردلان بالاستمرار في الحكم على وسط سلسلة زاغروس والوديان الخصبة الواقعة إلى غربه ولا سيما في شهرزور (تقريباً في منطقة الوادي الذي أقيمت فيه فيما بعد مدينة

السليمانية). لقد كان حكام أردلان، كما كانوا يعرفون، حكاماً وراثيين وعاصمتهم سنه (سنندج) على الجهة الشرقية لزاغروس. وأسباب التسامح معهم ليست واضحة بعد[1].

ومع ذلك فإن سياسة فرض تعيين التركمان والفرس بدت صعبة التنفيذ. لقد أراد الصفويون وضع قبائل إيران تحت سيطرتهم المباشرة كقضية سياسية عامة، وكانوا مدركين تماماً بأن أسلافهم قبليون وبأن الروح القبلية تقف ضد وجود حكومة قوية. لقد تورطت بعض القبائل الكردية في الصراع الصفوي مع الفرق القبلية القزلباشية المتمردة مما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار حتى نهاية القرن تقريباً. كما بذل الشاه عباس جهوداً شاقة من أجل تبديل القوات القبلية، التي كانت سيطرته عليها محدودة، بجيش دائم من العبيد ولكنه حقق نجاحاً محدوداً وبقيت القبائل قوة هامة في البنية الاجتماعية لإيران. وحتى عند تعيين حكام خارجيين من قبل الدولة، فإن سلطتهم كانت على الأغلب لا توضع موضع التنفيذ. فقد بقي التحالف الكبير المؤلف من طوائف من قبائل الهركي وبلباس، رغم وقوعها في مدار الحكم الصفوي، تحت حكم الإداريين المعينين من قبل الحكومة من الناحية النظرية فقط، إذ وجد العديد من القبائل الكردية في الجانب الصفوي التي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال من الناحية العملية.

العثمانيون والأكراد

على العكس من ذلك كان العثمانيون على درجة كبيرة من المركزية وربما كانوا قادرين على تقديم استثناءات تأخذ صفة رسمية للقبائل في المناطق الحدودية. بعد انسحابه من تبريز، لم يكن لدى السلطان سليم القوة البشرية الكافية لضمان خضوع المناطق التي أصبحت حديثاً [في ذلك الوقت طبعاً] قسماً من الإقليم الصفوي. وقد واجه مشكلتين متداخلتين فيما يتعلق بالمناطق الحدودية المكتسبة مؤخراً: فقد كان هناك خطر الغزو الصفوي أو انهياره وأيضاً كون تطبيق الإدارة المباشرة والجباية في المنطقة صعباً للغاية وربما تعطي نتائج عكسية.

---

(1) ربما يكون السبب هو الصعوبة الاستراتيجية في السيطرة على الأرض الواقعة إلى غرب زاغروس، وقد يكون أيضاً لأسباب دينية. فقد كان الأردلانيون في تلك الفترة لا يزالون على مذهب أهل الحق. ولا بد أن حكمهم كان يمتد على عدد كبير من أهل الحق وهذه الطائفة كانت ذات نفوذ في نمو المعتقدات القزلباشية والتي نظرت إلى الجد الأعلى للطريقة الصفوية، الشيخ الباطني صفي الدين [الأردبيلي 1252-1343م]، من القرن الثالث عشر، باحترام خاص.

نتيجة لذلك سعى السلطان إلى نوع من البراغماتية بدلاً من القسوة الوحشية التي عرف بها. وقد فعل ذلك بناء على نصيحة شخص كردي يدعى إدريس البدليسي، وهو رجل ذو حكمة سياسية كبيرة. كان البدليسي في موقع نادر يحظى فيه بالثقة لدى كل من السلطان والحكام الأكراد، إذ لاحظ باعتباره موظفاً سابقاً لدى سلالة الآق قويونلو كيف أن هؤلاء قضوا على الولاء المحلي بظلمهم، ورأى كيف حذا حذوهم الشاه إسماعيل، وباعتباره كردياً شريف النسب، كان يعرف المنطقة جيداً وفهم تماماً العائلات الحاكمة وكيفية التوصل إلى اتفاقية معهم وكونه ابن معلم وشيخ ديني معروف، فقد كان يحظى بالاحترام على نطاق واسع.

لقد أقنع البدليسي السلطان سليم بإطلاق يده في استمالة زعماء الأكراد وأمرائهم؛ ومزوداً بقرارات أو فرمانات بيضاء[1]، أعاد البدليسي حكاماً كان قد طردهم الشاه إسماعيل ومنح بعض الزعماء استقلالاً شبه ذاتي أو استقلالاً فعلياً مقابل اعترافهم بالسيادة العثمانية الاسمية.

رحّب معظم القادة الأكراد بإعادتهم إلى السلطة وقبلوا بكل رضى بتسوية تجعلهم يستفيدون من الاعتراف العثماني بهم وتعزيز حالة الاستقلال النسبي لديهم. في مقابل ذلك تعهد هؤلاء بتقديم رجال وفرسان مسلحين لخدمة الأمبراطورية عندما يتم استدعاؤهم من أجل ذلك. وهذا ما شكّل عرضاً مغرياً بالنسبة لمجتمع تعيش طبقته الحاكمة في مركز السيطرة. ولكن ينبغي توخي الحذر حول مفاهيم الإعادة إلى السلطة بمعنى إحياء نوع من الوضع السابق. كذلك فإنَّ تشكيل العثمانيين للإمارات الكردية قد غيَّر جوهرياً ترتيب الجماعات الكردية وخاصة بإعطاء الأمراء سلطة أوسع وأمناً أكثر لم يتمتعوا بهما من قبل.

إضافة إلى ذلك قام العثمانيون عن طريق هذا الإجراء بتشكيل نظام شبه إقطاعي في ذات الوقت الذي كانوا يحاولون فيه التخلص من هكذا نظام في بقية أجزاء الأمبراطورية. على العموم تم إحداث حوالى 16 حكومة أو إمارة رئيسية خلال سنوات وفي كل واحدة منها يبدو أن البدليسي (او خلفاءه) قد تفاوضوا على شروط شخصية من أجل الاستقلال الذاتي حيث إن منطقة التابعين للدولة لم تكن تغطي أكثر

---

(1) يجب أخذ بعض الحذر لأن هذه الادعاءات تعتمد على وصفه هو. أنظر مارتن فان برونسين وبويسكوتين Boeschoten، ديار بكر، ص14.

من 30% من مساحة كردستان، ولكن كان ينظر إليها، من قبل الأكراد طبعاً، كحالة توازن مثالية بين الخاصية المحلية والحكومة الأمبراطورية. لقد كانت الإمارات مؤلفة من الأكراد المستوطنين غير الرحل.

جنباً إلى جنب مع الحكومات داخل النظام الإداري العثماني كانت هناك سناجق (مناطق) تحت حكم وراثي لحكام أكراد بالإضافة إلى سناجق تحت الإدارة المباشرة لموظفين يتم تعيينهم من قبل الحكومة المركزية. لهذا كان على أولئك الواقعين ضمن نطاق السيطرة العثمانية المباشرة القبول بتدخل وسيطرة أكبر من جانب الحكومة. من هنا ساد نظام الإقطاعات العسكرية المشروطة بتقديم القوات في أوقات الحرب. ولكن كانت تلك الإقطاعات عملياً وراثية، لهذا فإن الأب قد يسعى إلى شهادة إقطاعة باسم ابنه. لقد كان عدد وحجم هذه الإقطاعات الكردية ـ سواء كانت إمارات أم سناجق وراثية ـ يختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر. وكل حالة تعكس التوازن بين الرغبات والقوى والمهارات السياسية للحاكم الكردي وبين الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

من جهة ثانية شكل العثمانيون اتحادات قبلية أو شعبية لم تكن خاضعة لنظام الإمارات. كبرى هذه الاتحادات في مقاطعة ديار بكر كانت بوز ألوس (الشعب الرمادي) وهو بقايا من اتحاد آق قويونلو ومؤلف من قبائل تركمانية وكردية إذ بلغ تعداده حوالى 000 . 75 نسمة حيث يقضي فصل الشتاء في الصحراء السورية وفصل الصيف في منطقة ديرسم/تونجلي[1]. أما الجماعة الرئيسية الأخرى، الكردية بشكل كامل تقريباً، فهي قره ألوس (الشعب الأسود). إجمالاً يمكن القول كان هناك أكثر من 400 زعيم قبلي في أقاليم ديار بكر ووان وشهرزور والبعض منهم رحل تماماً.

لقد كانت بعض القبائل الكردية المرغوبة لدى الحكومة مخولة بالانتقال شمالاً لحراسة منطقة الحدود الأرمنية شمالي وان في حين تحركت قبائل أخرى باتجاه الغرب ربما من أجل السيطرة على المناطق التي كانت لا تزال المجموعات التركمانية تسيطر عليها. أما المبدأ السائد الذي كان يغطي كل هذه الترتيبات، هو أن القبائل الكردية حافظت على النظام وقدّمت القوات عند الضرورة ودافعت عن المناطق

---

(1) في عام 1540 بلغ عدد بوز ألوس 500 . 7 أسرة ـ ربما حوالى 000 . 80 نفس ـ ومليونَيْ رأس من الأغنام. في حين لم يكن بوز ألوس خاضعين للخدمة العسكرية الإلزامية، لهذا كانوا عرضة للضريبة. أنظر فان برونسين وبويسكوتين، ديار بكر، ص27.

الحدودية، وفوق هذا وذاك الاعتراف بالسيادة العثمانية والتي أفسحت نوعاً من الحرية لم يكن أي جزء من الأمبراطورية يتمتع بها. فقد كان العثمانيون في الواقع يبذلون قصارى جهدهم للتخلص من نظام الإقطاعات لمصلحة الحكومة المباشرة.

لقد كانت سياسة البدليسي في المرحلة الأولى مفيدة، إذ لعبت قوات كردية ضخمة تحت قيادته دوراً حاسماً في الدفاع ونجدة ديار بكر في 1515 بعد حصار دام 18 شهراً، وفي الاستيلاء على ماردين والمدن الأخرى في شمالي الجزيرة. وقامت قوات كردية أخرى بتطهير المناطق الواقعة حوالى موصل -جزيرة بن عمر والعمادية- أربيل وحتى أورمية[1] من القزلباش. فقد هُزم القزلباش هزيمة نكراء في قزل تبه، قرب ماردين في 1516. وطريقة البدليسي في التعيين، في جزء منها، مكافأة لأولئك الذين قاتلوا باسمه.

وبالرغم من أن الصفويين فقدوا السيطرة على جنوب شرقي الأناضول بعد معركة جالديران، فإنهم تخلوا عن العراق بشكل أسهل من ذلك. وفي 1530 استولى الشاه طهماسب Tahmasp على بغداد مرة ثانية ووجد العثمانيون والصفويون أنفسهم في حالة حرب مرة أخرى.

الأكراد والصراع العثماني-الصفوي

لعبت القوات الكردية دوراً هاماً في الحملات خلال تلك الفترة. فقد قاد السلطان سليمان القانوني (العظيم) حملات ضد إيران في الأعوام 1533 و1534 و1548 وفي 1554 أيضاً حيث انتزع العثمانيون المناطق الكردية في شهرزور وبلكاس من السيطرة الإيرانية بمساعدة من الأمراء الأكراد. وفي العام 1623 ساعد الأكراد الموكريون الصفويين في الاستيلاء على بغداد مرة أخرى حيث كان أربعون ألفاً من أكراد الموصل وأربيل وكركوك وشهرزور وسوران والعمادية نشيطين من أجل الحصار العثماني وإعادة الاستيلاء على بغداد في 1638.

هناك صورة واضحة عن أهمية القوات الكردية داخل الجيش العثماني. فقد سجل الأكراد في جيش الفرسان والجيش النظامي على حد سواء جنباً إلى جنب مع الأتراك.

---

(1) دعا البدليسي حكام مُكري، برادوست وأكراد سوران لمساعدته، أنظر مارتن فان برونسين وبويسكوتين، ديار بكر، ص13.

ولكن المساهمة المتميزة للقوات الكردية تجلت في القوات الإقليمية، كقوات فرسان خفيفة للاستطلاع والإغارة والمناوشة على شكل تشكيلات قبلية عادة. لقد استغلت الحملة العثمانية في أواسط 1630 أكراد هكاري ومحمودي (خوشاب) على رأس القوة الرئيسية فيما شكل المشاة في بدليس مؤخرة الجيش. ولكن عند انسحاب تلك الحملات، كانت القوات الكردية الموالية للصفويين على القدر نفسه من المهارة في عزل القوات غير النظامية والاستيلاء على قطارات الأمتعة.

خلال تلك الفترة بقيت المنطقة الكردية في كل من حدود ما يعرف اليوم بحدود العراق-إيران منطقة صراع لعب سكانها دوراً رئيسياً في الصراع المستمر. وكانت بعض العائلات، رغم النزاع العرضي بينها، متساوقة فيما بينها في دعم الأمبراطورية التي كانت ـ القبائل ـ تقع ضمن نطاقها. ولكن البعض الآخر منها، كان أكثر تذبذباً كتلك القبائل التي سكنت المناطق الحدودية.

وضعت بعض القبائل طوائف منها عبر الحدود لضمان موقعها استعداداً للنزاع مع إحدى الأمبراطوريتين. فقبيلة جاف، مثلاً، تركت الأراضي التابعة لإيران في نهاية القرن الثامن عشر وسُمِح لهم بالاستيطان في أراضي بابان في بشْدَر وحلبجة، ولكنها تركت طائفة منها خلف شرقي الحدود حتى تتمكن من التحرك في أي من جانبي الحدود هرباً من عقاب الحكومة. وعندما كانت جاف داخل الأراضي العثمانية فإن زعماءها كانوا يتزوجون عبر الحدود من أسرة أردلان بشكل رئيسي. أما في كردستان الشمالية، ولأن التحرك العسكري كان ممكناً حتى منتصف السنة تقريباً، فإنها لم تكن عرضة لتغيرات من هذا القبيل، وعند حصول الغارات من وقت لآخر فإن أيّاً من الطرفين لم يكن قادراً على الحفاظ على فتوحاتهما.

كانت العلاقة بين استانبول وأكرادها بعيدة عن المثالية. وبما إن نظام الإمارات شبه-المستقلة دام بشكل جيد حتى القرن التاسع عشر، فإنه يغري باعتباره تدبيراً سياسياً ناجحاً، ولكن لم يكن أي من الطرفين راضياً عملياً. فقد كانت استانبول والزعماء الأكراد يسعون إلى مزيد من السيطرة كلما ظنوا أن بإمكانهم تحقيق ذلك. بهذا المعنى يمكن فهم مبادرات البدليسي على أنها اعتراف براغماتي بتوازن القوى في ذلك الوقت، وهو توازن استفاد منه الزعماء بالاعتراف الرسمي بهم.

ولكن هذا التوازن كان توازناً يمكن قلبه رأساً على عقب بسهولة بسبب المطالب الزائدة لكل من السلطان والحكام المحليين، إذ كانت معظم الإمارات الكردية وبعض

السناجق الوراثية معفية من الضرائب أو من أي تدخل في الشؤون الداخلية[1]. ولكن في بعض الأحيان كان الموظفون العثمانيون يتدخلون في مسائل الوراثة والضريبة والتي أدت إلى الاستياء على نطاق واسع مما أدى إلى رفض الزعماء الأكراد للخدمة العسكرية[2]. مع حلول العام 1633، ووفقاً للرحالة الكبير أوليا جلبي، فإن الحكام الأكراد في أقاليم ديار بكر ووان والموصل كانوا عرضة للاضطهاد على يد الحكام الإقليميين الاستبداديين الذين "بسبب جشعهم طردوا البعض منهم من المنصب وأعدموا البعض الآخر من دون أي سبب"[3]. ومما لاشك فيه أنه عندما تعهد السلطان مراد الرابع باسترداد بغداد في 1637-38 فإنه فرض الطعام والعلف على الإمارات الكردية الواقعة على الطريق رغم أنها كانت تقليدياً معفاة من الضريبة. وقد أعفي بعض الحكام من ذلك ولكن حتى عندما كان الدفع إلزامياً فإن الحكام كانوا أقل التزاماً من بكوات السناجق العثمانية النظامية.

في ديار بكر حاول صهر السلطان مراد الرابع، ملك أحمد باشا، ضم الإقليم الكردي إلى المناطق الخاضعة للإدارة المباشرة ربما بسبب إحجام الأكراد في دعم حملة 1638[4]. ولكن العملية كانت أقل من أن تعتبر سياسة تعدٍ ثابتة من جانب الحكومة بل كانت مجرد مد وجزر بين الجانبين، وذلك بناءً على قوة الجانبين وسياستهما. وقد وجد أوليا جلبي، الذي زار المنطقة في عام 1650، بأن الأمراء الأكراد يتمتعون بقدر من الحرية أكثر مما نعموا بها لجيل كامل. ومن السخرية بمكان أن كل ذلك ما كان ليدوم لأن جلبي كان مسافراً برفقة والي وان المعيَّن حديثاً، ملك احمد باشا، العدو السابق للأمراء والذي أظهر على الفور بأنه لم يفقد الكثير من صرامته.

لئن تمت معاملة الحكام الأكراد بشكل سيئ، فإن للسلطان أيضاً أسبابه للتذمر. ففي الصراع على الإقليم بين الأمبراطوريتين كان من النادر أن تجد حكاماً أكراداً غير

(1) أول سجل للضرائب لإقليم ديار بكر، والذي جرى في 1518، لا يأتي على ذكر أية مناطق كردية باستثناء جمشكزك (ديرسم/تونجلي) كمناطق خاضعة للضرائب، فان برونسين وبويسكوتين. ديار بكر، ص17.

(2) على سبيل المثال قام قائد حملة 1630 على همدان بإعدام بعض من الحكام الكرد لتمردهم، فان برونسين وبويسكوتين ديار بكر، ص 24.

(3) دانكوف أوليا جلبي في بدليس، ص17.

(4) عانت عدة مناطق مثل إمارات العمادية وبدليس وسنجار وقبيلة مزوري من حملات تأديبية.

انتهازيين على نحو واضح. فقد عرض شرف خان، حاكم بدليس، مثلاً، الموقف العثماني في المنطقة كلها للخطر عندما انضم فجأة إلى الصفويين في عام 1531، ذلك لأن بدليس كانت أقوى الإمارات الكردية وتسيطر مدينتها (بدليس) على ممر استراتيجي ضيق يصل أذربيجان بديار بكر والجزيرة[1].

ورفض آخرون الالتزامات العسكرية المشمولة ضمنياً في حالتهم. فالأمير حسين جنبلاط، مثلاً، الذي حكم كلسَ (شمالي حلب) في بداية القرن السابع عشر رفض المشاركة في حملة على إيران عندما طُلب منه ذلك. وقد قتل بسبب تمرده ذاك. فثار أخاه وحشد 000 . 40 رجلٍ واستولى على طرابلس ونهب حتى دمشق.

من جهتها كانت النزاعات المحلية عنصراً هاماً في الشكوك السياسية التي سادت المنطقة أيضاً. إذ كان ينبغي على القبائل والأمراء المنافسين أن يراقبوا باستمرار مؤخرة جيوشهم وأن يكونوا قريبين من منازلهم، وكان على الأسر الحاكمة أن تراقب بدقة المنافسين الطموحين لها. خذ مثلاً مصائر حكام بهدينان في السقوط المثير لعاصمتهم في العمادية خلال القرن السادس عشر. لقد تنبأ حسن البهديناني بدهاء بحكم إسماعيل الصفوي وتخلص من الولاء لـ (أردلان) في 1500 قبل سنتين من قضاء إسماعيل على آق قونيليه. وبعد أربعة عشر عاماً وعندما تناهى إلى سمعه الأخبار الأولى عن الانتصار الكبير للسلطان سليم في جالديران، تخلى عن الشاه إسماعيل لمصلحة السلطان سليم. بعد ذلك خدم خليفته السلطان سليمان الذي منحه مرتبة إيالة وهي منحة قطعت الطريقين معاً حيث إنها سحبت العمادية بشكل أكثر إلى النظام العثماني. ولكن عند مماته تنازع كل من ابنيه قبّاد وبيرم الذي لجأ إلى الشاه طهماسب الذي عرف أنه سوف يعطيه آذاناً صاغية. في هذه الأثناء كان قبّاد يعتمد على سمعة والده في استانبول ولكن يبدو أنه كان يفتقد الصفات القيادية الضرورية فوجد نفسه مجرداً

---

(1) استولى السلطان سليمان على المدينة مرة أخرى بعد أربع سنين وأعطاها لحاكم تركي كان هو أيضاً قد انشق عن الفرس. بعد حوالى خمسين سنة تقريباً، وتحديداً في 1578 قرر السلطان مراد الثالث إعادة المدينة إلى ابن شرف خان، شرف الدين الذي تربى في البلاط الصفوي. وقد اثبت شرف الدين أهليته بالثقة الممنوحة له حيث كوفئ بحكم محافظة موش أيضاً. كان [شرف خان الأب] قد قضى معظم حياته في خدمة الملكية الإيرانية ولكنه انضم إلى العثمانيين في 1578 عندما أدرك أن ثروته آخذة بالتضاؤل، فأعيد تعيينه كحاكم لبدليس. ولكن شهرته الرئيسية تعزى إلى كونه مؤرخاً. فقد تخلى البدليسي عن منصبه في عام 1596 لمصلحة ابنه حتى يتسنى له كتابة تاريخ القبائل الكردية. ويبقى عمله، شرفنامة، أهم مصدر عن كردستان في العصور الوسطى.

من حقوقه من قبل قبيلة مزوري المحلية القوية لصالح ابن عمه سليمان. فر قبّاد إلى استانبول وعاد في الوقت المناسب إلى دهوك بفرمان، ولكن من دون أن يتخذ أية احتياطات من أجل سلامته. في هذه الأثناء نصّب بيرم نفسه في زاخو وتوصل إلى تفاهم مع ابن عمه سليمان. عند وصوله إلى دهوك وفي منتصف الطريق بين العمادية وزاخو أُسِرَ قبّاد من قبل سليمان الذي تخلى بعد ذلك عن العمادية لبريطانية مقابل جائزة مناسبة، دون شك. ولم يتمكن قبّاد من استرداد العمادية أبداً ولكن تم تنصيب ابنه عليها بمساعدة من استانبول في عام 1585.

آل أردلان وبابان

كانت العائلتان الكرديتان القويتان المتنافستان - أردلان وبابان- قد سيطرتا على المشهد السياسي المحلي على جانبي الحدود العراقية-الإيرانية حتى بدايات القرن التاسع عشر. وأردلان إمارة قديمة تأسست في بداية القرن الرابع عشر على مناطق واسعة من الأراضي الواقعة على جانبي سلسلة زاغروس. وهو مؤشر على حدها السابق التي، بسبب عدم قدرتها على مقاومة الغزوات التركمانية في بداية القرن الرابع عشر، تخلت عن أربيل وكويسنجق ورواندوز وحرير والعمادية. ولم ينس الأردلانيون مطالبتهم بهذه المناطق واستولوا عليها في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر. فلقد أبدى الزعماء المحليون، سوران في منطقة كويسنجق، مثلاً- ولاءهم لآل أردلان مثلما أبدى هؤلاء ولاءهم لإسماعيل الصفوي.

غير أن الانتصار العثماني في جالديران شكل انحلالاً طويل الأمد لممتلكات أردلان غربي زاغروس. فبعد معركة جالديران مباشرة توصل والي أردلان إلى تفاهم مع السلطان سليم ولكنه كان تفاهماً بدون أي أمل في الاستمرار. فقد كان على حكام أردلان الاختيار ما بين إيران وتركيا؛ وفي التحليل الأخير، وبما إن معظم أراضيهم واقعة على السفوح الشرقية لسلسة جبل زاغروس فإن الاختيار وقع على إيران ووجد حكام أردلان أنهم يخوضون معركة خاسرة من أجل الاحتفاظ بالأراضي الواقعة غربي زاغروس. في عام 1537 طردهم السلطان سليمان منَ سهل شهرزور الخصب وتولوا حكمها مرة أخرى لمصلحة إيران في منقلب القرن وحتى عام 1630، حتى جاءت اتفاقية زهاب (1639) فوضعت إقليم شهرزور تحت السيادة التركية.

في الوقت الذي كان الحكام الأكراد يتمتعون بالحكم الذاتي، كان الدعم

الأمبراطوري مصدر قوة هامة. فمثلاً تمّت إعاقة السلطان سليمان في محاولته عبور زاغروس من خلال الدعم القوي الذي قدمه الشاه طهماسب لأردلان اعتباراً من 1538 فصاعداً. ولربما يعتقد البعض أن إمارة غير شيعية لابد أن تكون قد مرت بعلاقات صعبة مع سلالة شيعية متعصبة، ولكن الحقيقة هي أنه كان هناك فترة قصيرة من الاضطهاد الديني في مستهل القرن الثامن عشر فقط عندما تم تعيين حكام شيعة، إذ عمل حكام أردلان بشكل دائم على التودد إلى البلاط الملكي في اصفهان (التي انتقل إليها الصفويون في عام 1598) من خلال الحفاظ على النظام بين القبائل. كذلك أصبح والي أردلان القوي، خان أحمد خان[1]، في نهاية القرن السادس عشر صديقاً حميماً للشاه عباس والمؤتمن على أسراره من خلال زواجه من أخت الأخير. فقد قمع باسم الشاه عباس قبيلتين كرديتين كبيرتين في الشمال في المنطقة الواقعة بين رواندوز وصاوجبلاق (جنوبي بحيرة أورمية) وهما بلباس ومُكري وبذلك استعاد كافة الأراضي الواقعة تحت سيطرة أردلان منذ القديم.

غير أن القرب من العرش كان له مخاطره أيضاً. فبعد موت الشاه عباس مباشرة في 1629 فقأت عينا ابن خان أحمد خان، الذي تربى في أصفهان، ربما لضمان تولية ابن عمه شاه صافي للعرش دون منازع. لهذا هناك حدود دائماً لولاء أي شخص كان، ولذلك عندما تقدم الجيش العثماني في المقاطعات الجنوبية من أردلان بهدف واضح هو القضاء عليهم لم يتوان خان أحمد خان في عرض دعمه على العثمانيين مما أدى وبشكل أوتوماتيكي إلى فقدان كل أردلان في شرقي زاغروس. ولكن عداءه تجاه الشاه صافي لم يكن قابلاً للإصلاح، وقد كافأه العثمانيون بحكم الموصل وكركوك. وقد ردّ خليفة خان احمد خان في أردلان، ابن عمه سليمان خان، دَيْن الشاه صافي بتعيينه وذلك عندما لعب دوراً هاماً في صد هجوم السلطان مراد على إيران في 1630. وبعد وفاة سليمان خان في 1656 خلفه ابنه كوالي ولكن الشاه عيّن أفراداً آخرين من عائلة أردلان لحكم المناطق المختلفة من مقاطعة أردلان.

ربما كان الأردلانيون عملياً أكثر ثباتاً في ولائهم من أي إمارة حدودية أخرى

---

(1) لقد كان هو من قام باسترداد رواندوز والعمادية وكوي وحرير في بدايات 1600 وكوفئ على ذلك بحكم كردستان إيران، نيكيتين، "ولاة أردلان"، ص 80-82.

ولم يتخلوا عن ولائهم إلا تحت التهديد[1]. وكانوا في وقت من الأوقات أقوى أتباع الشاه. إنهم يلخصون نظام الحكم اللامركزي الذي تميز به آخر حكام الصفويين والقاجاريين من بعدهم. وسواء كان ذلك يعكس ثقة حكام إيران أم لا، فإنه يعكس، من دون شك، توازن القوى. ففي منتصف القرن السابع عشر فقد الصفويون السيطرة التي كانوا يفرضونها على الأمبراطورية قبل قرن. فقد انحل الجيش النظامي للشاه عباس تقريباً في فرق متنافرة وسيئة الانضباط (أدت إلى إزاحة الصفويين بشكل نهائي) وفي كردستان بقي ولاة أردلان اللاعبين الرئيسين هناك. لقد كان من المألوف أن يتم تعيينهم حكاماً على كل كردستان الواقعة في منطقة إيران وبذلك يكلفون بضمان ولاء وخضوع التحالفات الكبيرة في المناطق الحدودية: الجاف، موكري، هورامي، وأكراد كلهور.

على الجانب الآخر من زاغروس كانت سلالة بابان أكثر نموذجية عن التذبذب الذي اتسمت به المنطقة على الأغلب. والبابانيون وافدون جدد وغير قادرين على الإدعاء بالعراقة مثل الأردلانيين. فمؤسسها الذي عرفت السلالة باسمه، بابا سليمان، ينحدر من قبيلة بشدر التي سيطرت على الوديان المحيطة بـ(رانيه وقلعه دزة). وقد اكتسب قدراً كافياً من الأهمية المحلية من خلال إزاحة عشيرة سوران الآخذة بالانحسار[2]، عن طريق الخدمة المستمرة التي قدمها للعثمانيين في صراعهم مع الصفويين في 1670[3].

في بداية القرن الثامن عشر حقق البابانيون التفوق في السيادة والقوة في كل

---

(1) مرت لحظات كانت الأمور فيها سيئة للغاية ومن أبرزها تلك الأحداث التي تلت موت الشاه عباس، الذي تم الحديث عنه من قبل، في 1629؛ ففي 1721 طلب علي قولي خان مساعدة العثمانيين عندما انحل عقد إيران إثر الغارات العثمانية، وفي 1742 حُكم على أحمد خان الذي خدم بإخلاص نادر شاه في الهند وداغستان لأنه وزع احتياطيه من القمح في المجاعة، في 1571 نهب كريم خان زند، كردي من اللور ومؤسس سلالة زند الحاكمة (1759–94)، مدينة سنه، وفي 1859 قادت مؤامرات البلاط الوالي السابق أن يفكر بالخوف على حياته (وقد طلب ضمانات بأنه سوف يحصل على اللجوء في الإقليم العثماني إذا ما أصبح الهروب ضرورة، ولكن لم يضع ذلك على المحك).

(2) بحسب الموروث يقال إن السورانيين يتحدرون من راع عربي طَلب اللجوء في بالكان، شرقي رواندوز. وقد كانت عاصمتهم في حرير ويقال بأنهم ظلوا أقوياء حتى نهاية القرن السادس عشر ولكنهم استسلموا للهجمات التي تعرضوا لها من قبل جيرانهم، البِشْدَر، الذين كانت تربطهم علاقة بالسوران.

(3) في عام 1694 غزا بابا سليمان أردلان واحتل عدة مقاطعات ولكنه هزم في السنة التالية بقوة مشتركة إيرانية-أردلانية، لونغريغ Longrigg، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص80.

منطقة التلال الواقعة في شرقي طريق كفري-ألتون كوبري بين نهري ديالا والزاب الصغير، وكانوا أقوياء بما فيه الكفاية للتعامل مع أردلان بالشروط نفسها. واعتباراً من ذلك التاريخ فصاعداً بدأت كلتا السلالتين بالاستفادة من ضعف بعضهما البعض. وعندما غزا الأفغانيون إيران (1721)، دافعين بالدولة إلى حالة من الفوضى، استولى البابانيون على سنه باسم العثمانيين. وقد حكموا أردلان حتى 1730 حيث انسحبوا عندما تقدم الجيش الإيراني.

لقد عرفوا مسبقاً أن الولاء للعثمانيين قد يكون مكلفاً. وعندما حرّض الأفغانيون أكراداً آخرين في القوات العثمانية خارج همدان في 1726، بقي البابانيون مخلصين لقائدهم وشاركوا في هزيمته النكراء. وفيما بعد أصبحوا يفكرون بالنتائج وأقل ثقة بالعثمانيين ولسبب وجيه. فقد كانت قبضة العثمانيين على العراق ضعيفة في معظم القرن الثامن عشر؛ والحكام الذين كان السلطان يعترف بهم في بغداد مستقلين عملياً، ولم يكن هناك مفر من أن الضعف العثماني سوف يؤثر على الحكام المحليين مثل البابان ما لم يكونوا أقوياء بما فيه الكفاية. علاوة على ذلك، فإن صعود نادر شاه، في الجانب الآخر من الحدود، كرجل إيران القوي اعتباراً من بدايات 1730 وحتى مماته في 1747، أقنع بعض أفراد أسرة بابان بأن مصلحتهم قد تكمن هناك.

وقد أتاحت هذه العوامل الفرصة للمنافسات الشخصية أيضاً. فاعتباراً من هذا التاريخ فصاعداً طلب أدعياء السيادة باسم البابان الضمانات من إيران. وفي 1743 تقلد سليم بابان منصبه خلفاً لنادر شاه وبذلك أزاح المرشح العثماني، سليمان. غير أن توليه للمنصب لم يدم طويلاً، ولكنه حصل عليه ثانية في 1747، وغزا الأراضي العثمانية مع الإفلات من العقوبة. ولكنه هزم في 1750 على يد قوة مشتركة عثمانية-كردية شمالي بغداد، وتم تنصيب سليمان مرة أخرى على قرة جولان[1] التي بقيت مقراً للبابانيين حتى تأسيس السليمانية في 1785. وفي السنة نفسها تم إغواء سليم بالذهاب إلى بغداد على أساس وعود كاذبة بالفوز بالإرث حيث قُتِلَ هناك.

استغل سليمان كحاكم كردي ضعف جيرانه عندما رأى أنه يملك القوة الكافية لذلك فامتد حكمه إلى جنوب نهر ديالا، وغزا أمراء رواندوز وضمّ كوي. وعندما خرج سليم من طريقه شعر سليمان بأنه حر بتحدي بغداد والتعاون مع إيران إذا ناسبه

(1) كذا في الأصل والأصح قلاجوالان. (المترجم).

ذلك[1]. في 1762 قام بغزو سنه بموافقة من حاكم إيران في ذلك الوقت، كريم خان زند الذي لم يكن يكنّ كثيراً من الود للوالي، وفي السنة التالية تم تعيينه من قبله [كريم خان] كحاكم على سنه. حينما تم اغتيال سليمان (ربما من قبل عصبة بابان المنافسة) عيّن كريم خان زند شقيقه كحاكم على قرة جولان (على الجانب العثماني من الحدود) وتم تعيين ابنه كحاكم لمدة قصيرة على سنه[2].

عندما استُأنفت الحرب المفتوحة بين العثمانيين والإيرانيين في 1774 كان من المتعذر تجنب تعقد هذا الصراع بسعي المنافسين البابانيين إلى اختيار أحد الجيشين الأمبراطوريين. لقد انتقلت السيطرة على سهل شهرزور الغني في السنوات الخمسين القادمة بين الأمبراطوريتين المتنافستين وبين منافسي البابانيين.

ولكن لا ينبغي الاعتقاد بأن البابانيين كانوا مجرد أداة في يد القوى المتنافسة. وقد أدركت الأمبراطوريتان بأن البابانيين مصدر قوة وخطورة أيضاً لسلطتهم. ففي 1810، مثلاً، كان عبد الرحمن بابان عملياً صانع ملوك [أي يعيّنهم في المناصب] في بغداد. "فقد كان هو من يصدر أحكام الإعدام السريعة بالأغوات المشكوك فيهم، وهو من عيّن قايا[3] جدداً وضباطاً آخرين وهو أيضاً من.... قمع المعارضة"[4]. وبمساعدة أحد أبناء عمه المنافسين تمكن حاكم بغداد من تجهيز حملة من أجل إقناع عبد الرحمن بالتعاون معهم في 1812[5] إذ كان عبد الرحمن أقل نفاقاً من بقية أقربائه، ولم يكن هدفه، إذا ما أخذنا برأي كلوديوس يوليوس ريتش Claudius Julius Rich المندوب السامي لشركة الهند الشرقية في بغداد، الخلاص من حالة التبعية للباب العالي العثماني بل البقاء في حالة استقلال عن الموظفين المحليين[6]. وكما هو الحال مع زعماء أكراد آخرين فقد كانت الطاعة المحلية هي مما وقف في طريقه.

---

(1) أدت غزواته حوالى بغداد إلى حملة انتقامية ومن ثم هزيمته قرب كفري في صيف 1762.

(2) يبدو واضحاً أنه تم إعادة والي أردلان إلى العرش في 1765، نيكيتين، ولاة أردلان، ص 92.

(3) أو كيا وتعني الحارس أو حامي الحدود في اللغة الفارسية. (المترجم).

(4) لونغريغ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص 227.

(5) بنى عبد الرحمن خطاً من التحصينات على طول سلسلة قره داغ التي كانت تحمي السليمانية، ولكن ابن عمه محمد بن خالد، دل القوات العثمانية على ممر غير محصن بشكل جيد عبر التلال حيث تم الالتفاف على عبد الرحمن. قصة الإقامة، ريتش، المجلد الأول، ص 55-59.

(6) أنظر ريتش، قصة الإقامة، المجلد الأول، ص 96.

ولكن أقرب المقربين إليه لم يترددوا في المناورة على العثمانيين والإيرانيين على حد سواء. فقد أخبر ابنه محمود ريتش، الذي قام بزيارته في 1802، عن الصعوبات التي كابدها من أجل الكفاح وهو محاط بأمبراطوريتين متنافستين،

"فلم تتوقف إحداهما [إيران] عن مضايقته بسبب الضرائب، والأخرى، مصدر السيادة الطبيعية له، أي تركيا، أصرت على عدم دفع أو أداء أية خدمة للفرس ومع ذلك فإن تركيا لم تكن لديها لا القدرة ولا الرغبة في الدفاع عنه عندما أخذ حاكم كرمنشاه، شاهزادة، الضرائب منه عنوة"[1].

لقد كان محمود بعيداً عن النزاهة حيث كانت هناك مراسلات دورية مع كرمنشاه. وعندما تحركت القوات ضده من بغداد في أواخر 1818 عبر 100.000 من القوات الإيرانية الحدود لنجدته، والتي تم طردها في السنة التالية من قبل ابن عمه، عبد الله. ولكن نظراً لعدم وجود قوات كافية على الأرض، قبلت بغداد بناءً على طلب إيراني تعيين محمود على السليمانية مرة أخرى.

ومع ذلك فإن حالة محمود بابان وابن عمه، عبد الله، توضح كيف أن السلالات الحاكمة يمكن أن تكون متقلبة تجاه رعاتها. فقد انحاز محمود إلى بغداد في حين رجع عبد الله إلى إيران. ويقول ريتش، الذي كان في السليمانية في ذلك الحين، إن عبد الله ضُبط متلبساً بجريمة المراسلة من كرمنشاه وإنه تم اعتقاله وهو يهمّ بالهروب. وكان ريتش متأكداً من أن عبد الله قد انقاد إلى ذلك بسبب شقيق محمود الأصغر الجريء، عثمان، الذي كان يتراسل مع كرمنشاه أيضاً. ورغم علاقاتهم المتوترة، يبدو أن محمود قد قرر عدم تسليم عبد الله إلى السلطات العثمانية ربما بسبب رقة قلبه لأن "النفي في بغداد هو ما يجب أن يهابه الأكراد"[2] ولئن كان السبب كذلك حقاً فإنه كان تصرفاً أحمق. ففي السنة التالية غزا عبد الله شهرزور على رأس 5.000 من القوات الإيرانية واستولى على السليمانية ونصب نفسه كحاكم أعلى. وخوفاً من أن تتعامل بغداد نفسها مع الإيرانيين، توصل الحاكم إلى تفاهم معهم يشتمل على الاعتراف الرسمي بعبد الله.

لقد بدأت التحالفات بالتقاطع بسرعة مذهلة. فبعد فترة وجيزة قام محمود بطرد

---

(1) شاهزادة هو محمد علي ميرزا الذي تم تعيينه في 1805، ريتش، قصة الإقامة، المجلد 1، ص 71.
(2) ريتش، قصة الإقامة، المجلد الأول، ص 87.

عبد الله من السليمانية بعد أن كلف ذلك خسائر مادية كبيرة. فقامت القوات العثمانية والأردلانية حالاً بإعادة عبد الله، الذي كان يتمتع، لفترة قصيرة، باعتراف الطرفين العثماني والإيراني على حد سواء، إلى مركزه. ولكن سرعان ما تخلى محمود عن العثمانيين لصالح الولاء للقاجاريين حينما بدت السلطة العثمانية ضعيفة على نحو واضح وأزاح عبد الله. ولكن محاولة بغداد بسط سيطرتها المباشرة على السليمانية جعلتها ترسل محمود على عجل إلى إيران مما أدى إلى مرافقة عبد الله للقوات العثمانية إلى إمارة بابان دون مفر. كل ذلك كان بين 1821 و1823 حينما تمّت إقامة سلام شكلي على أساس معاهدة أرضروم التي أعادت محمود إلى السليمانية فيما تم إرضاء عبد الله بـ كويسنجق.

ولكن لم يعم السلام إمارة بابان. حيث وجد محمود نفسه منهمكاً في صراع مع أخيه سليمان في الوقت الذي أزاحت فيه إيران سيادة الأمر الواقع لتركيا إلى حد جعلها تنصب مخفراً في السليمانية حتى العام 1834. وهكذا بقي البابانيون حتى القضاء النهائي عليهم في 1850 ذوي نزوات وحضور لا يمكن التنبؤ به في السياسات الإقليمية.

ورغم المنافسات المباشرة بين الأسرة الحاكمة فإن البابان كانت تتمتع بما افتقرت إليه أردلان: التماسك القبلي. فقد كانت أردلان جوهرياً نظاماً شبه إقطاعي يستمد سلطته من المنصب الملوكي فقط وكانت عملياً آخر تابع باق من أيام الصفويين[1]. وعندما سأل والي أردلان عبد الرحمن بابان لماذا لا تتبعه حاشيته إلى المنفى ولا تظهر أي ولاء شخصي، رغم معاملتها بكرم، مثلما أظهر أتباع بابان على الدوام؟ كان جواب عبد الرحمن باشا بليغاً جداً؛ حيث رد شيخ القبيلة العجوز بقوله:

> «لأنك لست سيد القبيلة ولا رجالك رجال قبيلة فأنت قد تكسيهم وتطعمهم وتجعلهم أغنياء ولكنهم ليسوا أبناء عمومتك، إنهم ليسوا سوى خدم لديك»[2].

غير أن قوة البابانيين لها علاقة أيضاً بالضعف العثماني في تلك الفترة، إضافة إلى بعد المسافة بين كردستان واستانبول. أما على الجانب الإيراني سواء أكانت

---

(1) كانت البقية هي جورجيا وحويزة (خوزستان) ولورستان حيث عاش والي بشتكوه (لورستان الصغرى) حتى صعود رضا شاه.

(2) ريتش قصة الإقامة، المجلد الأول، ص 86.

العاصمة في تبريز أو قزوين أو أصفهان أو طهران فإن السلطة الملكية كانت أقرب حيث كانت لمدة عدة أيام بدلاً من الركوب لمدة شهر [في حالة تركيا].

على الصعيد المحلي شجع وجود حكام شبه مستقلين في كل من بغداد والموصل في معظم القرن الثامن عشر أمراء الحرب المحليين وزعماء القبائل في الجبال والمناطق الصحراوية العراقية على حد سواء على معاملة السلطة الملكية بوحشية. وفي القرن التاسع عشر كان يجب أن يتغير كل ذلك.

المصادر:

Secondary: J. A. Boyle (ed.), *The Cambridge History of Iran vol. 5: The Saljuq and Mongol Periods* (Cambridge, 1968); Martin van Bruinessen and Hendrik Boeschoten, *Diyarbakir in the Midseventeenth century. Evliya Celebi's Description of Diyarbakir* (Leiden, 1988); Claude Cahen, *Pre-Ottoman Turkey* (London, 1968); Robert Dankoff, *Evliya Celebi in Bitlis* (Leiden, 1990); *Encyclopaedia of Islam,* 2nd edition, 'Ahl-i Hakk', 'Ardalan', 'Bitlisi, Idris', 'Kurds, Kurdistan', 'Soran'; Kendal, 'The Kurds under the Ottoman Empire' in G. Chaliand (ed.), *A People without a Country* (London, 1993); Stanley Lane-Poole, *The Mohammedan Dynasties* (London, 1893, Beirut, 1966); S.H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925); Moosa, *Extremist Shiites;* Nikitine, 'La féodalité kurde'; Basil Niktine,'Les valis d'Ardelan' in *Revue du Monde Musulman,* no. 49, 1922; C.J. Rich, *Narrative of a Residence,* Steven Runciman, *A History of the Crusades* (Cambridge, 1954, London, 1965); S. H. Shaw and Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey;* vol. i: *Empire of the Ghazis: the Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808* (Cambridge, 1975); Guy Le Strange, *Lands of the Eastern Caliphate* (London, 1905, 1966); J. Wellhausen, *The Arab Kingdom and its Fall* (London, 1907, Beirut, 1963).

الفصل الثالث

كردستان العثمانية 1800–1850

مقدمة

في نهاية القرن الثامن عشر واجه العثمانيون أزمة حادة تمثلت في أمبراطورية شديدة المركزية فقدت السيطرة على منطقتها الخلفية. فالترتيبات التي تم التوصل إليها بين القبيلة والدولة في أعقاب جالديران فقدت قيمتها بالنسبة لإستانبول والتي [الترتيبات] انهارت أخيراً في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكما بيّنا في الفصل السابق فإن كلاً من الدولة والسلطات الإقليمية بذلت الجهود، بشكل متقطع، للحد من قوة الأمراء وزعماء العشائر في كردستان خلال القرون الثلاثة السابقة. بالطبع كانت هناك مراحل من التقدم الأمبراطوري، ولكن الأكراد عادة ما كانوا ينتزعون استقلالهم لأسباب متعددة. وفي نهاية القرن الثامن عشر بات من السهل على الأمراء والزعماء القبليين أن يدركوا بأنه لم تعد هناك أية حاجة لكفيل خارجي. وقد كان الدمار الذي حلّ بهم في النصف الأول من القرن القادم تذكيراً هاماً بأنه من الصعب الاحتفاظ بالقيادة إذا ما توقف دور الوسيط بين الدولة والجماعات القبلية التابعة لها. لذلك بقي الاعتراف الخارجي خاصية لم يعط لها حقها وبقيت دون مستوى الملاحظة في مسألة الزعامة ولكن غيابها بات يشكل مصيراً مهلكاً للجماعات القبلية عندما وجدت القبائل نفسها تتصارع فيما بينها.

جذور الضعف العثماني

كان ينبغي على العثمانيين توخي الحذر لدى فرض سيطرتهم من جديد. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار قلة السكان في أناضول الشرقية، فإن الاستيطان والإنتاج الزراعي

كانا لمصلحة الدولة. أما اتخاذ إجراءات قمعية من قبل الدولة فقد تجبر الزعيم وقبيلته على هجرة أراضيهم على أمل إيجاد مراعٍ خصبة في مكان آخر. من ناحية أخرى، فإن وصول حاكم محلي غير حازم قد يؤدي إلى توكيد القوى القديمة من قبل زعماء أكثر طموحاً. وفي بعض الحالات كان يمكن أن يعقد الموظفون الفاسدون صفقات مع الزعماء المحليين حول القوات الاحتياطية والعلف والمواد الغذائية.

ولكن طغيان هذه العوامل كان السبب العام لانحطاط القوة الأمبراطورية. فالانحطاط الحقيقي قد يعزى إلى شيء أكثر بقليل مما كان يحدث في مناطق أخرى، حيث بدا ذلك واضحاً في الطريقة التي بدأت فيها الأمبراطورية بالانهيار في الأطراف. وقد شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر أولى الاعتداءات على الأمبراطورية. فبعد آخر عمل لها في أوروبا الشرقية، المحاولة الفاشلة لغزو فيينا في 1683، طُردت قواتها من موهاتش في هنغاريا. وبالتالي لم يعد بالإمكان إنكار التفوق التكنولوجي الأوروبي وخاصة في المجال العسكري. وبات من الواضح أيضاً أن الأوروبيين، الألمان، والبريطانيين والفرنسيين بشكل خاص، يقيمون مشاريع تجارية على درجة كبيرة من النجاح في المشرق.

وجاء التهديد الأكبر من جارتها الشمالية الطموحة، روسيا، التي ألحقت بها خسائر سياسية وعسكرية فادحة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[1]. وبعد إرجاء مؤقت جرّاء غزو بونابرت لروسيا، عانت الأمبراطورية مزيداً من الهزائم المخزية حيث تم تدمير أسطولها بشكل كامل من قبل الأسطول الإنكليزي-الروسي-الفرنسي عند نافارين في عام 1827 وقد شكل ذلك مقدمة لاستقلال اليونان التام الذي تحقق في 1830. وفي 1828 جددت روسيا غزواتها على المناطق الحدودية العثمانية وحصلت على الولايات الواقعة على مصب نهر الدانوب وتوغلت في أناضول الشرقية واحتلت أرضروم في عام 1829. كذلك عادت كل من قارص وأرضروم

(1) في شتاء 1769 زحفت القوات الروسية عبر الدانوب واحتلت بخارست ودمرت الجيش العثماني في قرتال في عام 1770. وفي السنة التالية دمرت روسيا الأسطول العثماني بالكامل تاركة الساحل الشرقي كله من البحر المتوسط دون حماية. وفي 1774 احتلت القرم وبذلك اكتسبت مدخلاً إلى البحر الأسود. وقد أعلنت هذه الخسائر المخزية في معاهدة كوجوك قاينارجي في 1774. ورغم انسحاب روسيا من مناطق الدانوب واعتراف كلا الطرفين باستقلال الخانوية القرم فإنه كان واضحاً أن كلاً من هاتين المنطقتين قد أصبحت ضمن المدار الروسي. وقد تم ضم القرم بشكل مباشر في عام 1779.

وبيازيد إلى السيطرة العثمانية بموجب شروط اتفاقية أدرنا Edirne، ولكن الحرب أظهرت خطراً جديداً تماماً. فلم يكن الأرمن العثمانيون هم الوحيدون الذين ساعدوا الروس في السيطرة على قارص بل كانت هناك بعض القبائل الكردية المسلمة التي زودت الروس أيضاً بفوج ضد السلطان. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يستفيد فيها الروس من الأكراد الذين احتكوا بهم خلال حرب 1804-1805.

لقد تخطت الهجمات الأوروبية الحدود السياسية والعسكرية. ففي أواخر القرن الثامن عشر بدأ التجار الأوروبيون، الذين كان لهم حضور منذ وقت طويل، بالتوغل داخل الأمبراطورية من أجل تصدير منتجات الثورة الصناعية المتنامية. علاوة على ذلك، شهدت الأمبراطورية بدايات الغزو الأيديولوجي وكانت أولى تجلياته في التأثير الديني في الكنائس الشرقية الخاضعة للحكم الإسلامي حيث بدأت الأخيرة تستجيب لها بشكل طبيعي لمعرفتها أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية تقدم تباشير التقدم الثقافي والتجاري والسياسي. وقد خلق هذا التدخل الأيديولوجي أزمة على الصعيدين الفردي والاجتماعي حتى قبل أن تشكل تهديداً حقيقياً للأمبراطورية. وقد ساد الشقاق في الكنائس الشرقية حيث تخلى كل قسم عن استقلاليته لصالح الانضواء تحت لواء راع قوي[1]. وكان يمكن رؤية أثر ذلك على الكنائس الكاثوليكية الكلدانية والأرمنية والسريانية الجديدة من خلال وصول المبشرين والمعلمين الكاثوليك. ومن جهتهم بدأ البروتستانت، وحتى لا يتم التغاضي عن دورهم، بالعمل على الكنائس القديمة على أمل إرشاد الجماعات [المسيحية] إلى فهم "أفضل" للعقيدة. ومثل الكاثوليك كان أحد الميادين التي رجعت إليها هي كردستان.

إضافة إلى الكاثوليك والبروتستانت كان الروس الأرثوذكس منهمكين في العمل بين الجالية الأرمنية. فلو تم قبول المسيحيين على قدم المساواة مع المسلمين ولو لم يكن هناك خوف (كما كان الأمر في الواقع) من أن هذه النشاطات تنطوي ضمنياً على السيطرة الأوروبية لكانت الأمور على ما يرام. ولكن باستثناء الآشوريين القبليين، الذين كانوا يعيشون تقريباً على قدم المساواة مع رجال القبائل الكردية في جبال

---

(1) انسحب الكلدانيون من الكنيسة النسطورية مبكراً في 1681 من أجل الدخول في اتحاد مع روما. أما في كردستان فقد أطلق العنان لخلاف حاد وطويل بين الكنائس الجديدة والقديمة والتي كانت كل منها تسعى إلى الحصول على الموافقة العثمانية. وقد سادت انشقاقات مماثلة في الكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية (الملكانية) Malkite في 1716 والسريانية الأرثوذكسية (اليعقوبية) في 1781 .

هكاري، فإن معظم المسيحيين، وغالبيتهم من الأرمن طبعاً، كانوا من الفلاحين وبالتالي أدنى مرتبة ليس فقط دينياً بل واجتماعياً أيضاً[1]. وقد كانت عواقب الاهتمام الأوروبي مدمرة ومأساوية للأرمن والآشوريين على حد سواء.

كذلك كان ضعف القوة الأمبراطورية واضحاً في الأفق أيضاً. إذ لم تكن هناك عملياً، حتى نهاية القرن التاسع عشر، طرق سالكة أو سكك حديد. إضافة إلى ذلك كان الجيش في الصيف قادراً فقط على عبور أجزاء كبيرة من الأمبراطورية خشية من الإصابة بالأمراض الوبائية الناجمة عن الحر الشديد، أما في الشتاء فقد كانت أجزاء أخرى من الأمبراطورية غير سالكة بسبب الثلوج. وقد كان الفصل عاملاً مؤثراً في الحملات العسكرية في تركيا أكثر منها في أوروبا.

لقد تميزت المقاطعات العثمانية في القرن الثامن عشر بالولاء الاسمي للحكومة والاستقلال الفعلي للحكام المحليين، كما برز البعض منها عندما ضم بعض من الحكام المعيّنين مركزياً قوات مستقلة إليهم. ولم تكن المشكلة مقتصرة على المناطق الحدودية البعيدة من الأمبراطورية. ففي جميع مناطق أناضول، ناهيك عن كردستان، كان أمراء الوديان (دَرَبكي) [أي الإقطاع] يسيطرون شكلياً على الإقطاعات العسكرية وحولوا إقطاعاتهم إلى ممتلكات وراثية رغم أنهم فشلوا في الإيفاء بالضرائب الضرورية للعاصمة.

وعندما قررت الحكومة العثمانية أخيراً إخضاع الزعماء الأكراد لسيطرتها في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، نظر هؤلاء بسخط إلى هذا الإجراء لأنهم اعتبروا الاستقلال من حقهم. وقد كتب قنصل بريطاني عن زعيم رواندوز، الـ(مير محمد) ما يلي في سنة 1935:

> "تساءلت ... كيف وصل إلى هذه الدرجة من الصفاقة في مقاومة رشيد محمد باشا، الذي كان مزوداً بالسلطة الممنوحة له من السلطان. فرد الحاج بقوله بأنه لا هو ولا آباؤه قد خضعوا في يوم من الأيام للباشاوات أو دفعوا ضرائب للسلطان وأنه لم يستطع أن يفهم لماذا ينبغي إجباره على ذلك الآن، وهو لذلك يقاوم قدر استطاعته"[2].

---

(1) يعتقد البعض أن كلمة fileh التي تطلق في الكردية على المسيحيين مشتقة من كلمة فلاح المستكردة. (المترجم).

(2) James Brant, 'Notes of a journey through part of Kurdistan in summer of 1838', Geographical Journal, no. X, 1841. London, p.188.

وبقدر ما كانت استانبول قادرة على فرض الضرائب، أحسّ الفلاحون بأنفسهم محصورين من كلا الجانبين. حتى أن بعض الفلاحين في أناضول الشرقية تركوا قراهم واستقروا في مناطق أخرى هرباً من العبء الذي لا يطاق. ولكن سواء أهاجر الفلاحون أو أخذ منهم الأعيان المحليون الفائض عنهم، فإن تنامي الأزمة المالية قلصت من دور الحكومة المركزية من التعامل مع المشكلة.

مع بداية القرن التاسع عشر أصبحت أعمال قطع الطرق مشكلة متنامية في معظم أجزاء كردستان إذ المتهمون الرئيسيون بالجريمة من القبائل الكردية الرحل وشبه الرحل في هجراتهم الموسمية. لقد حاولت القوات الحكومية استرداد ما تستطيع ومعاقبة الجناة بالاستيلاء على مزيد من الماشية والبضائع ولكن المنافسة بين حكام المقاطعات المجاورة أعطت القبائل فرصة واسعة من أجل تعويض خسائرها: "وكانت النتيجة هي أن الأكراد، عند هجرتهم الشتوية، يعوضون خسائرهم عن طريق سرقات جديدة مكررين نفس أسلوب السلب المنظم على طريقة باشاوات أنغورا[1] وقونية على التوالي، فقد كانت كل حكومة [محلية] تبحث عن فرصة لأعمال انتقامية ضمن حدود مقاطعتها ولكن أياً من الباشاوات لم يهاجموا الأكراد في مناطق أخرى..."[2] وإذا ما تساءل المرء عن السر في عدم وجود تعاون أكثر بين شبه باشا وآخر، فإن الجواب يكمن في ضعف الحكومة المركزية وخوفها من تنامي القوة الإقليمية وبالتالي في سياستها المتعمدة في تثبيط أي تعاون داخل الإقليم في مثل هذه القضايا.

لقد أجبرت الحكومة المركزية، في كافة أرجاء الأمبراطورية، وبشكل متزايد على الاعتراف بسلطة الزعماء القبليين وتثبيت مركزهم. ففي 1807 أُجبر السلطان على الاعتراف وبشكل رسمي بأنه قد شارك سلطته المطلقة في السابق مع حكام محليين من بينهم حكام أكراد استمدوا سلطتهم من مصادر محلية.

وكان لابد من عمل شيء ما. وفي العقد الأول من القرن التاسع عشر جرت محاولة إعادة النظر في الجيش العثماني وإعادة تأسيسه وفق أساليب غربية والتي أسفرت عن تمرد الجيش الإنكشاري والإطاحة بالسَلطان سليم الثالث. وقد أدرك

---

(1) أنغورا هو الاسم القديم لأنقرة. (المترجم).
(2) اينسورث، رحلات وأبحاث، ص 88.

خليفته، محمود الثاني، أنه من أجل إنقاذ الأمبراطورية من الانهيار فإنه لابد من إعادة بناء مؤسساتها بالكامل وليس فقط إجراء إصلاحات في الجيش. ومن أجل ذلك كان من الضروري ليس فقط استئصال الانكشاريين بل إزالة كافة العناصر الرجعية في الحكومة أيضاً حيث يتطلب ذلك تخطيطاً محكماً وتنفيذاً دقيقاً.

لقد بدأ محمود بالمهام السهلة في المقاطعات. فبحلول 1820 تم القضاء على أمراء الوديان (دَرَبكي) في الأناضول وفي 1830 على أولئك في البلقان أيضاً. وحيثما كان الأعيان المحليون يشكلون خطراً محتملاً، كانوا هم أو ورثتهم يعوضون بمناصب أخرى. ولكن حيثما تم تنصيب الموظفين الحكوميين الجدد كان يُوضح لهم بأنه لن يسمح بتحويل أية ممتلكات إلى إرث وراثي.

وكلما كانت استانبول قوية جعلت موظفيها الجدد مسؤولين أمام الوزارات المالية والعسكرية في العاصمة. واستمراراً لهذه الإجراءات باشرت الحكومة بين الأعوام 1831 و1838 بإجراء إحصاء رسمي للسكان وللمساحة التفصيلية [للأملاك والعقارات] من أجل معرفة الموارد الاقتصادية والبشرية للأمبراطورية. في ذلك الوقت وحتى أصبح الجيش العثماني قوياً بما فيه الكفاية، تركت استانبول كردستان وشأنها.

لكن إعادة بناء القوة العسكرية العثمانية كانت أعقد من ذلك. في 1826 أطاح السلطان محمود وقضى بنجاح على وحدات الجيش الإنكشاري. ولكن الاختبارات القاسية الأولى لجيشه الحديث لم تعطِ الثقة المطلوبة. ففي 1831-1832 استولى إبراهيم باشا، ابن والي مصر الطموح، محمد علي، على سورية وتقدم ليعبر الأناضول منتصراً على المقاومة العثمانية. وقد أقنعته القوى الأوروبية بالانسحاب من سورية.

رغم هذه الهزيمة النكراء بدأ الباب العالي بإخضاع الجماعات القبلية المتطرفة لسيطرتها المباشرة، وهو ما لم تحاول القيام به من قبل إذ كان القضاء على الإمارات الكردية هدفاً منطقياً وجزءاً من سياسة تهدف إلى التخلص الجماعي من الحكام المحليين الذين يحكمون بالوراثة وهو إجراء كان لابد منه من أجل إصلاح الأمبراطورية. وكان العامل الأكثر فعالية في هذه العملية هو الجيش نفسه. فبعد رؤية الهزيمة التي مني بها الجيش العثماني الجديد على يد المصريين، باشر الحكام المحليون باستفزاز طائش للعاصمة وبالتوسع الذي يعوزه بعد النظر على حساب بعضهم البعض.

مير محمد الرواندوزي وسقوط آل سوران[1]

كان أول من سقط هو حاكم رواندوز الطموح وعديم الشفقة، المير محمد. فقد أطاح بوالده في العام 1814[2] وتخلص بسرعة من مناوئيه داخل الحلقة القريبة من القيادة السورانية. فكان أول من توفى هو أمين خزانة والده ثم أعمامه وأولاده وبعد ذلك لم يتجرأ أحد ما في الإمارة على معارضته.

أصبح الـ (مير محمد) حراً الآن في توجيه طموحه العدواني نحو جيرانه. إذ هاجم وأخضع القبائل المحيطة بإمارته الواحدة تلو الأخرى- شيروان، برادوست، سورجي، خوشناو، مامش- حيث قتل زعماء تلك القبائل الذين بدوا أنهم محجمين عن الخضوع. كما استولى أيضاً على مدينة حرير عاصمة سوران القديمة التي بقيت في أيدي البابانيين لأكثر من نصف قرن وبذلك فتح صراعاً كان والده قد وضع حداً له قبل عدة سنوات.

أعلن الـ (مير محمد) سيطرته على الإقليم الذي كان يحده نهرا الزاب [الكبير والصغير] ونهر دجلة والحدود الإيرانية. واستولى أيضاً على مدينة بابانية أخرى، كويسنجق، في عام 1823 ووسّع نطاق سيطرته على حدود سهل بلاد الرافدين وذلك بسيطرته على أربيل وألتون كوبري. وسقطت رانيه، الواقعة في الجبال في السنة التالية.

أما هدفه التالي فكان إمارة بهدينان حيث عُرف مير العمادية، سعيد، بالضعف. وقد اتخذ فشل المير سعيد في معاقبة الداسينيين (أو شيخان) اليزيدية لقتلهم زعيم مزوري تابع في 1831 حجة لذلك. اتخذ الـ (مير محمد) على عاتقه مهمة نهب قرى الشيخان، شرقي الموصل. قُتل الآلاف من الرجال والنساء والأطفال وأبيدت جماعات عن بكرة أبيها حيث فر العديد منهم إلى طور عابدين، شرقي ماردين، أو إلى جبل سنجار، غربي الموصل. وقد تم تبرير قتل هذا العدد الضخم من اليزيديين بسهولة لعدة أسباب ناهيك عن طلب الثأر. فقد كانت أفراد قبيلة الداسني منذ مدة طويلة أعداء سوران كما أنهم تحدوا أسيادهم، أمراء العمادية في مناسبات سابقة. إذ كانوا يغزون بشكل روتيني مع أخوتهم في الدين في جبل سنجار القرى الواقعة في سهل

---

(1) "مير" كلمة عربية مخففة من أمير. (المترجم).

(2) تولى والده، مصطفى، قيادة سوران في حوالى عام 1810. وظل معتكفاً في المعتزل حتى مماته في 1826.

الموصل والتي أدت إلى إرسال ما لا يقل عن ثمان حملات ضدهم بين الأعوام 1767 و1809. منذ ذلك الحين بقي لليزيديين حضور قوي؛ والآن مرة أخرى برهنوا على خطورة ميولهم. وقد كانوا على حق في ذلك لأنهم كانوا من المنشقين.

بعد إعلان فشل المير سعيد في مهمته كحاكم أعلى للانتقام لصالح المزوري قام الـ (مير محمد) باحتلال بهدينان في 1833 فطرد حاكمها، وبعد ذلك انتقل إلى العمادية بعد حصار قصير. وأطاح بالمير سعيد وعين مكانه ألعوبة في يده من بهدينان. واستحوذ أيضاً على مدن زاخو ودهوك المدينتين الهامتين ليس فقط بسبب الطرق التجارية التي كانت تمر بهما ولكن أيضاً بحكم موقعهما الاستراتيجي بين الموصل وجزيرة بن عمر.

كانت السلطات العثمانية على دراية بما يجري ولكن لم تكن لديها القوات المحلية الكافية للتعاطي مع المير محمد. كما أنها كانت [تلك السلطات] منشغلة باستيلاء إبراهيم باشا على سورية وغزوه للأناضول ومتخوفة من حصول اتصال فعلي بين الـ (مير محمد) والقوات المصرية. ولكن في الوقت الذي تميز فيه الـ (مير محمد) بالقسوة وعدم الشفقة، فإنه لا يمكن إنكار حقيقة أنه، حال توقف أعماله الانتقامية، فرض على المناطق التي سيطر عليها نوعاً من القانون لم يُعرف له مثيل لعدة أجيال. وقد كان هذا السبب إضافة إلى معرفة ما يمكن أن يفعله في المستقبل هما اللذان أقنعا والي بغداد بتقليده منصب الباشا. فلو أن الـ (مير محمد) تصرف في حينه كموظف عثماني يفرض القانون في المنطقة التي يسيطر عليها، كما كان متوقعاً من أمير كردي، لربما استطاع أن يتوصل إلى تسوية مؤقتة ناجحة مع استانبول.

ولكن بدأت أجراس الإنذار في ذلك الحين تُقرع في استانبول وفي الوقت المناسب تماماً. فقد زحف الـ (مير محمد) باتجاه دجلة ضد إمارة بوطان حيث استولى على جزيرة بن عمر، مقر الأمراء البدرخانيين (عزيزان) بعد أن أشبع سكان نصيبين وحصنكيفا وماردين خوفاً. ولكن في أعقاب هجومه على بوطان، اضطر الـ (مير محمد) إلى العودة إلى العمادية مسرعاً التي استولى عليها المير سعيد مجدداً فاسترد المدينة بعد مقاومة يائسة حيث أعمل السيف في رقاب أغلبية قيادييها وألحق بهدينان رسمياً برواندوز وقضى عملياً على أمراء بهدينان[1].

(1) عاد خليفة سعيد، إسماعيل، إلى العمادية بعد هزيمة المير محمد ولكنه سرعان ما طرد منها على يد والي الموصل. ثار بعد ذلك ولكنه أسر ونُفي.

في 1834 ظهر رشيد محمد باشا، وهو وزير سابق ووالي سيواس، على رأس جيش ضخم هدفه القضاء على الأمراء الأكراد. وكان هدفه الأول، كما هو متوقع، الـ (مير محمد) الذي انسحب تقريباً إلى المدينة المحصنة رواندوز في قلب سوران. لدى دخول رشيد محمد إقليم سوران واقترابه من ممر رواندوز الضيق انضمت إليه قوات من الموصل وبغداد.

إن ظروف استسلام الـ (مير محمد) تلقي المزيد من الضوء على المشهد السياسي المحلي. فالوصف التقليدي[1] [للحدث] هو أنه تم إغراء الـ (مير محمد) بالعرض الذي قدمه رشيد محمد باشا المتمثل بجواز المرور إلى استانبول مع إمكانية تثبيته في إمارته بعد استسلامه من أجل تلافي تقدم عثماني دموي وربما كارثي في هذا الممر الذي يمكن الدفاع عنه بسهولة. ولكن يتبين من المراسلات التي قام بها الممثل [الدبلوماسي] البريطاني، ريتشارد وود، فإن شبكة الخداع تلك لها صلة أشد وأكثر تعقيداً حيث تورطت فيها القوى العظمى المتنافسة وتحكمت بها حالة العداء بين الموظفين العثمانيين المتنافسين ومكائد القاجار. ففي 1835 أُرسل وود، بصفته ديبلوماسياً واعداً، من استانبول إلى سورية لتقييم فرص تمرد مسلح ناجح ضد الاحتلال المصري لسورية وإعادة السلطة العثمانية إليها. بعد ذلك انضم إلى رشيد محمد باشا (في سعي منه للقضاء على المير محمد) وللتأكد من صحة ما أُشيع في استانبول، من أن الـ(مير محمد) كان على اتصال مع المصريين. وقد اتهم وود، بشكل طائش، الـ (مير محمد) بالخيانة علناً، واضطر إلى التسلل هرباً في الليل إلى بغداد عبر دجلة.

كان وود مقتنعاً من أن القوات العثمانية سوف تُمنى بهزيمة فادحة إذا ما حاولت الاستيلاء على رواندوز. وقد سمع في بغداد عن اعتقاد مندوب شركة الهند الشرقية بأن النفوذ الروسي في إيران كان يعزز من تأثير القاجار المخرب في المنطقة الحدودية إذ لم يكن كل من الرجلين راضياً عن تدريب البريطانيين لجيش القاجار في وقت كان الشاه يعمل لمصلحة روسيا وضد المصالح الروسية في الحدود الشرقية للأمبراطورية العثمانية.

---

(1) قارن مثلاً شاليان، شعب بلا دولة، ص 29، جويدة، الحركة الوطنية الكردية، ص 172-173 لونغريغ، أربعة قرون، ص 286؛ زكي، خلاصة تاريخ الكرد، ص 232-233.

قام وود بزيارة قصيرة لوالي بغداد، علي رضا باشا، الذي كان يعرف الـ (مير محمد) شخصياً. لم يعانِ وود الكثير من العناء في إقناعه عن خطورة تدمير الجيش العثماني أو قوات الـ (مير محمد) الرواندوزي. فكل منهما في وسعه أن يخلق فراغاً يمكن أن يتسرب إليه القاجار التي غزت قواتها من قبل شهرزور والسليمانية. فاعتقد ولدى أنه من الأفضل أن يخلق درعاً مناوئاً للإيرانيين من الـ (مير محمد) والقوات العثمانية المتواجدة في بغداد. وقد أعطى علي رضا، الذي كان يرغب في إحباط رشيد محمد، موافقته على اقتراح وود بشأن القيام بتلك الزيارة الخطرة إلى رواندوز بهدف إقناع الـ (مير محمد) شخصياً بالخضوع لاستانبول[1].

وكان من الصعوبة بمكان أن ينجح وود أكثر من ذلك. ففي رواندوز لم يلتق فقط بالـ (مير محمد) بل وجد أيضاً موفداً قاجارياً يناقش الشروط التي يمكن بموجبها أن يفر الـ (مير محمد) إلى إيران وكذلك حول الشروط التي على أساسها سوف يسانده القاجار ضد الجيش العثماني[2]. وقد كان وود سعيداً عندما قام الموفد القاجاري بإخباره أن إيران تعرض في نفس الوقت التعاون مع الجيش التركي بخصوص هزيمة الـ (مير محمد)؛ وهو عرض كان مطلعاً عليه منذ أن كشفت النقاب عنه السفارة البريطانية في استانبول. وتمكن أيضاً من تنبيه الـ (مير محمد) من أن قوات علي رضا باشا على بعد أربع ساعات فقط من المشي. بعد مواجهته بهذه الأخبار، ولكن مع تأكده من سلامة المرور إلى استانبول وإغرائه بوعود علي رضا باشا بتوصية إعادته إلى مركزه السابق من أجل حماية الحدود في وجه إيران، تخلى الـ (مير محمد) عن خطته في الهرب وقرر الاستسلام. ولكنه سافر إلى استانبول في ظل رعاية رشيد محمد وليس في ظل رعاية علي رضا وأراد رشيد محمد تدمير الـ (مير محمد) في ساحة المعركة. بناءً على ذلك كانت رحلته إلى استانبول عبارة عن إذلال بلا حدود.

ثمة ملاحظتان تستحقان الذكر في هذه القضية: الأولى أن القوة القاجارية التي عبرت الحدود لتساند الـ (مير محمد) كانت تضم كتيبة من المشاة الروس قوامها 800

---

(1) كان لدى علي رضا باشا حافز آخر. فقد كان هو ورشيد محمد يكرهان بعضهما بعضاً. وكان يرحب بأية فرصة قد تحبط النصر لمنافسه.

(2) كانت هذه الشروط معقدة بالنظر إلى حقيقة أنه في السنوات العشرين الماضية كان المير محمد قد شن حرباً ضد المنطقة التي سيطرت عليها إيران، وقد استولى على كويسنجق منذ خمس سنوات فقط. وكانت إيران، كما يفهم من ذلك، تطالب بالتعويضات.

رجل[1] وهو دليل أكثر وضوحاً على اهتمام القوى العظمى بالمنطقة. بالنسبة للمير محمد فقد تم استقباله من قبل السلطان بالتشريفات والمجاملات المعتادة وربما تم إعطاؤه وعداً بحكم إقليم كردستان كلها التي كان يطمح إليها. ولكن يبقى ذلك موضع شك. فإعادة رجل مثل الـ (مير محمد) إلى منصبه يتناقض مع جوهر السياسة المحلية الإصلاحية العثمانية المتمثلة باستبدال كافة الحكام الوراثيين بحكام تعينهم وتسيطر عليهم استانبول. مهما يكن فإن الحقائق المعروفة تتفق مع هذه الرؤية إذ لدى الشروع في العودة إلى وطنه اختفى الـ (مير محمد) وعلى الأغلب تم قتله في الرحلة البحرية التي قام بها من استانبول إلى طرابزون.

بدرخان بك وسقوط بوطان

يبقى بدرخان، بالنسبة لكثير من الأكراد، الألمع من بين كافة السلالات الكردية الحاكمة. فقد كان شجاعاً وساحراً وتقياً وطموحاً ولكنه كان طائشاً أيضاً. وهو ينحدر من قبيلة عزيزان التي ذكرها شرف الدين البدليسي في "الشرفنامة" الذي يُرجع تاريخ العائلة إلى القرن الثالث عشر. وهو مهم جزئياً لأنه كان آخر حاكم أعلى ممن شكل تهديداً حقيقياً للإصلاحيين العثمانيين. ولكن أهميته الحقيقية تكمن في الطريقة التي بدأت تتبلور فيها اهتمامات القطب المحلي والدولة والقوى العظمى حول البعد الديني المتنامي في كردستان.

تبوأ بدرخان إمارة بوطان في حوالى 1820 عندما كان في حوالى الثامنة عشرة من عمره. وكما في حالات أخرى كثيرة، سببت خلافته الامتعاض لدى مدعي العائلة وربما لهذا السبب بقي صامتاً على نحو واضح معززاً قوته ضمن نطاق حكمه[2]. لقد بقي، بكل تأكيد، خاضعاً للسلطة العثمانية متجنباً الأعمال الانتقامية الواسعة النطاق التي قام بها رشيد باشا في المنطقة بين الأعوام 1834 و1836. في 1839 منح رتبة

---

(1) ربما كان هؤلاء من الفارين، ولكن من الصعب الاعتقاد أن هذا العدد الضخم من الرجال كانوا يقاتلون لمصلحة القاجار دون الموافقة الروسية، ريتشارد وود إلى اللوَرد بونسونبي، 19 أيلول/ سبتمبر 1836، كانينغهام، المراسلات الأولى، ص 109 .

(2) فيما يتعلق بإزاحته لسيف الدين شير وخيانة عز الدين، ابن سيف الدين لبدرخان، أنظر ليارد، اكتشافات، ص 54 وجويدة، الحركة الوطنية الكردية، ص 177.
حاشية المترجم: ابن سيف الدين في معظم المصادر الكردية هو يزدان شير وليس عز الدين.

رسمية في الجيش العثماني من أجل تحريك قواته العشائرية في المعركة الوشيكة الوقوع مع قوات إبراهيم باشا المصري.

ولكن انتهاء المعركة بهزيمة نكراء للقوات العثمانية في نزيب، القريبة من مقره في جزيرة بن عمر، والفراغ الواضح الذي خلفته في المنطقة أغرى بدرخان بتوسيع نطاق نفوذه. لقد كان حريصاً في تجنبه مواجهة السلطة العثمانية، لكنه استخف كلياً بأهمية الدين في سياسة المنطقة. فقد أظهر من قبل حماسته من خلال الإكراه الذي مارسه على اليزيديين المحليين من أجل دخولهم في الإسلام وبالتالي تميز حكمه بإحاطة نفسه كلياً بهؤلاء الأتباع المرتدين مفضلاً إياهم على أتباع أسرته القدامى.لقد كان، مثله مثل بعض الحكام الذين يعد حكام أردلان أبرزهم، ملكاً أكثر من كونه زعيماً قبلياً.

اتجهت عينا بدرخان شرقاً حيث سقوط سوران وبهدينان إضافة إلى أن ضعف إمارة هكاري قدمت له فرصة مناسبة من أجل توسيع نفوذه دون أن يثير بشكل مباشر الباب العالي. لقد كان الشقاق يسري في هكاري بين المير نور الله بك وقريبه، سليمان، الذي كان المير قد نحّاه.

كان أحد أهم أتباع مير هكاري هو المار شمعون الزعيم الروحي المؤقت للقبائل (النسطورية) الآشورية المسيحية القوية التي تسكن في منطقة تياري في وادي الزاب الكبير وروافده الشديدة الانحدار. وبالرغم من ديانته، كانت أهمية المار شمعون حقاً في هكاري تأتي في المرتبة الثانية بعد المير نفسه وتفوق مكانة أي زعيم كردي من الذين كانوا يشغلون منصب قائم مقام. ولكن الانشقاق في آل هكاري أدى إلى خلاف دائم بين المير والمار شمعون، الذي ساند سليمان بك، أما المير فقد ناشد جاره الأقوى بدرخان من أجل معاقبة الآشوريين.

كذلك أصاب الشقاق القبائل الآشورية بنتيجة النشاط التبشيري، حيث قامت الطائفة المنشقة بالهجوم على عدو قوي محتمل. في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر صدت كل من مير راوندوز وبدرخان نفسه، ولكن في 1843 برزت خلافات حادة بين المار شمعون واثنين من رجال الدين المؤثرين[1]، حيث بدأ الاثنان بمساندة مير راوندوز وبدرخان، الذي كان يحشد قواته من قبل، على أساس أن تعفى قراهم من

---

(1) هما الشماس حينو والقس جينو من آشيتا.

الأعمال الانتقامية. بالإضافة إلى ذلك وعدت واحدة أو أكثر من قبائل تياري القوية بمساعدة المير وبدرخان ضد المار شمعون.

إن حالة الشقاق التي نشبت بين المار شمعون ومعسكره تلقي الضوء على التأثير الخطير والتخريبي للمساعي التبشيرية الأجنبية. ففي 1835 كان البروتستانت الأميركيون نشيطين في العمل في المنطقة حيث أقاموا مستوصفات لتوزيع الأدوية مجاناً بين الجاليات الأرمنية والنسطورية(1). تخوف المار شمعون من هذه المحاولة الأميركية لأنها كانت تقوض موقفه. من جهتهم رحب بعض زعماء الكنيسة بالتدخل لأنه حدّ من سطوة البطريرك الذي لم يكونوا يكنون له الحب الكثير. وكان بين المبشرين أيضاً نوع من الاستقطاب، فبينما دعم الإنكليكانيون المار شمعون ساند منافسوهم الأميركيين خصوم المار شمعون.

ولم يكن من الصعب على الزعماء الأكراد الاعتراض على الجالية الآشورية. ففي 1837 أرسل المار شمعون 3.000 رجل، بموافقة من نور الله بك، للمساعدة في الدفاع عن العمادية ضد العثمانيين ولكنه سحب تلك القوات فجأة بعد تحذير من والي الموصل حيث كانت لدى نور الله بك أسباب كافية للترحيب بهزيمة تابع متمرد حتى وإن كان على يد حاكم آخر.

وأخيراً دق نشاط البعثة التبشيرية أجراس الإنذار في المجتمع الإسلامي المحيط. وقد لاحظ دبليو. ف أينسورث W.F. Ainsworth الذي عبر هكاري باسم الكنيسة الإنكليزية في نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر نذير الشؤم الذي تنطوي عليه العلاقات بين عامة الشعب:

"إن الاهتمام المفاجئ والواضح والقوي بالأقوام المسيحية وبمجموعة من الناس [القبائل النسطورية] التي قامت لوحدها تقريباً بإطالة وجودها المستقل على حساب عزلتها وعدم أهميتها النسبي، قد تسببت في إعطائهم أهمية جديدة في نظر المسلمين وهو ما سوف يشكل، دون شك، الخطوة الأولى في الإطاحة بهم"(2).

ازدادت المخاوف بكل تأكيد، إذ أشار أحد البكوات الأكراد لمرشد أينسورث

(1) في 1835 كان هناك مستوصف للبعثة التبشيرية الأميركية في أورمية، وفي 1841 افتتحت مدارس في أكثر من ست عشرة قرية وأكثر من ضعف ذلك في 1845، وكانت إحدى المدارس لأطفال المسلمين، لامبتون، قاجار فارس، ص 204-6.

(2) دبليو ف. أينسورث، رحلات وأبحاث، المجلد الثاني، ص 255.

الآشوري "أنتم المبشرون لأولئك الذين أتوا ليستولوا على هذه البلاد"[1]. في 1842 أنشأ الأميركيون مقر بعثة تبشيرية على قمة تلة تطل على قرية آشورية. وقد سارت الشائعات بسرعة بأنه حصن ضد المسلمين أو سوق لصرف الأعمال عن جولرمارك.

وأخيراً من الجائز أن يكون الباب العالي قد غض الطرف عن بدرخان عمداً. حيث من المؤكد أن ولاة الموصل وأرضروم لم يقوما بأي عمل من شأنه أن يثبط من عزيمته لتحقيق أهدافه المعلنة بشكل جيد. من جهتهم فإن العثمانيين كانوا سيرحبون بوضع حد للقبائل النسطورية القوية والمزعجة، لأن اضطهاد المسيحيين سوف يؤدي بكل تأكيد إلى مطالبة الأوروبيين بمعاقبة الجناة وهذا ما سوف يعطي السلطات العثمانية الحجة المناسبة للقضاء على إمارة كردية أخرى.

يبدو أن بدرخان لم يتوقع ذلك. فقد جرت الجولة الأولى في تموز/ جويليه 1843 حين حشد قوة مؤلفة من نحو 70.000 رجل باشرت بالتقدم في المنطقة النسطورية وقامت بمجازر ضد سكانها. أما من بقي منهم على قيد الحياة فقد تم بيعهم كعبيد. وحصل غزو ثان في عام 1846 حيث تعرضت القرى النسطورية التي تحالفت من قبل مع بدرخان للدمار أيضاً. في أعقاب احتجاجات قوية من بريطانيا وفرنسا قرر الباب العالي التحرك ضد بدرخان؛ ولكن لم يكن ذلك بالأمر السهل حيث قام بدرخان بتوسيع اتحاده بل، وأنشأ شبكة من التحالفات مع زعماء هكاري ووان ومُكس وبدليس؛ فهزم الحملة العثمانية الأولى التي[2] أرسلت ضده وأعلن استقلاله عن الأمبراطورية العثمانية وصك عملته الخاصة به.

أما كيف كان يأمل بالحفاظ على دولة مستقلة رسمياً فذلك غير واضح تماماً. على أية حال، لم يستطع أن يصمد طويلاً أمام قوة أقوى منه، وسرعان ما خسر جزيرة بن عمر. واستسلم في عام 1845 بعد حصار دام ثمانية أشهر لقلعته في أروخ حيث نُفي مع عائلته إلى كريت.

لقد تم قمع أولئك الذين ساعدوا بدرخان أيضاً. وانتقم رجال القبائل اليزيديون لبعض ما أصابهم في وقت مبكر حينما ساعدوا في هزيمة خان محمود من وان،

---

(1) أينسورث، رحلات وأبحاث، المجلد الثاني، ص 242.

(2) كان خان محمود شخصاً قوياً في منطقة جنوب وان .وكان خوشاب حصنه الرئيسي. وهو حصن منيع على قمة جبل يمكن مشاهدته حتى اليوم.

الذي تم تعذيبه وقتله. وتم أسر نور الله بك الهكاري أيضاً ولكنه نجا من الموت بالنفي. بقي شريف بك البدليسي في حالة تمرد حتى عام 1849 ولكنه نُفي أيضاً. بعد ذلك بعام تم طرد سلالة البابانيين، التي كانت تتكئ على أسرة حاكمة في السليمانية، من السلطة. وقد كانت ضعيفة جداً بحيث إنها رضيت بنصيبها دون مقاومة.

لقد جاءت نهاية الإمارات الكردية ولكن لم يكن واضحاً بعد ما إذا كان العثمانيون قد وجدوا البديل المناسب لها. وتماماً مثلما تحطمت آمال الأمراء في النهاية وذلك من خلال تبخيس أهمية الاعتراف الخارجي والدعم لمواقعهم، كذلك كان مقدراً على السلطات العثمانية أن تقلل من قيمة التوسط الذي قام به هؤلاء الأمراء بخصوص السكان المحليين.

المصادر:

Secondary W.F. Ainsworth, *Travels and Researches in Asia Minor, Mesopotamia, Chaldea and Armenia* (London, 1842); Bletch Chirguh, *La Question Kurde, ses Origines et ses Causes* (Cairo, 1930); A.B. Cunnigham, *The Early Correspondence of Richard Wood, 1831-1841* (London, 1966); *Encyclopaedia of Islam,* Ist edition,'Kurds'; J. Baillie Fraser, *Mesopotamia and Assyria* (London, 1842); Guest, *Survival Among the Kurds: A History of the Yezidis* (London and New York, 1993); Guest, *Survival Among the Kurds: A History of the Yezidis* (London and New York, 1993); Joseph, *The Nestorians and their Neighbours;* Austern Henry Layard, *Nineveh and its Remains* (London 1850) and *Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon; with Travels in Armenia, Kurdistan and the Desert* (London, 1853); Longrigg, *Four Centuries,* A.K.S. Lambton, *Qajar Persia* (London, 1987); F. Millingen, *Wild Life Among the Kurds* (London, 1870); Shaw and Shaw, *A History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.*



الفصل الرابع

كردستان العثمانية: 1850-1914

لقد أدى القضاء على الإمارات القديمة والولاة شبه-المستقلين في كردستان إلى انعدام القانون والنظام في الريف وحسب. وهذا ما يبدو شيئاً مثيراً للدهشة لأنه إذا كان لدى الباب العالي القوة العسكرية الكافية لقمع الأمراء والزعماء فإنه من المفروض أيضاً أن يكون لديه القوة لقمع أي شخص آخر. ولكن في الوقت الذي كان فيه الحكام الأكراد، وبما لا يرقى إليه الشك، مسؤولين عن الثورات الرئيسية وسفك الدماء والمعارك التي نشبت في المنطقة، فإنهم كانوا أيضاً جزءاً من حالة التوازن الإقليمي بين القوات المختلفة.

وفي الوقت الذي كانوا فيه متشوقين لتعظيم أنفسهم، فإنهم كانوا أيضاً وسطاء أساسيين بين القبائل والجماعات القبلية ضمن نطاق منطقتها وبين تلك الجماعات والعالم الخارجي. وكانت تنشأ بدونهم النزاعات القبلية الداخلية في طول كردستان وعرضها، وما يستتبع ذلك من نتائج سياسية واقتصادية.

وفي حين كانت السلطات العثمانية قادرة على حكم المدن ومحيطها، فإنها لم تكن قادرة على بسط سلطتها خارج نطاقها إلا عن طريق الأعمال الانتقامية إذ كانت تلك الحملات استجابة غير كافية للتحدي الذي برز للتو. فغياب الضبط الكافي أدى إلى القتال المتكرر بين قبيلة وأخرى والذي أدى بدوره إلى زيادة أعمال قطع الطرق وانحطاط خطير في الظروف الاقتصادية للبلاد. حتى ذلك الحين كان الفلاحون محميين من تجاوزات القبائل الرعوية من خلال النظام الذي كان يفرضه الحاكم الأعلى الذي يتوقع الحصول على فائدة من إنتاج الفلاح ويتوسط في القضايا العشائرية المتنازع عليها في القرى.

لقد حدّ من جشع الحكام والأمراء والزعماء معرفتهم من أن الضغط الزائد على

الفلاح سيؤدي إلى هجرته للأرض. وكانوا يقدرون كثيراً الفلاحين الأرمن لأنهم يرغبون في استعمار القرى المهجورة أو أماكن جديدة تماماً. وبفضل وجودهم ظهرت [الأرض] المشاع حيث القبائل تنتهك مراعي بعضها بعضاً وتنتقل عبر مناطق زراعية لم تكن تشكل لها أية أهمية اقتصادية سوى استغلالها قبل انتقالها، حيث كانت القبائل الكردية على الدوام تنزل في القرى الفلاحية أثناء أشهر الشتاء. ففي الوقت الذي كان فيه هذا التصرف غيرَ شائع ولا سيما عند الأرمن، فإنه كان بمثابة أمر واقع. وفي 1838 لاحظ أينسورث Ainsworth كم من الأرمن كانوا يهاجرون إلى الأراضي الأرمنية المحتلة من قبل روسيا.

من جهة أخرى ظهرت نزعة جديدة في منع القرويين من الرحيل. وبما أنه يمكن عمل ذلك الآن من دون حساب، لم يطل الوقت كثيراً حتى بدأ شيوخ القبائل الأكراد ورجالهم بخطف الفتيات الأرمن وقتل كل من يعترضهم. ويمكن تفسير المساعدة التي قدمها الأرمن للقوات الروسية الغازية نتيجة لهذا التصرف، حيث ضاعف الروس من حدة هذا الشعور من خلال انكبابهم على بناء الكنائس الأرمنية المهدمة أو المصابة بأضرار وإرسال جواسيس "على شكل أطباء جوالين"[1]. وسوف تناقش العواقب المأساوية لهذه العملية في الفصول التالية.

بروز الشيوخ

لقد أدى غياب السلطة في المجتمع الكردي القبلي إلى أزمة في حل الخلافات بين عائلة وأخرى أو بين قبيلة وأخرى أو حتى بين كل من العائلة والقبيلة.وإذا كان في مقدور الأمراء والحكام لعب دور الوسيط،مع ممارسة النفوذ إذا لم نقل عدم التحيز دائماً، فإنهم احتفظوا بها لأقرب أقربائهم لأنه لم تكن لديهم صلات دم تذكر مع [بقية] الاتحاد. لم يبق أثر لكل ذلك الآن. وفي الوقت المناسب تم استبدالهم بوسطاء وقادة موحدين عن طريق شيوخ الدين.

بقي الشيوخ،الذين ينتمون إلى إحدى الطرق الصوفية، لعدة قرون من الزمن

---

(1) ربما كان هؤلاء أطباء حقيقيين، ولكن بالنسبة لأينسورث، الذي كان لديه ربما جنون الارتياب حول النوايا الروسية، مثل الأكراد، فإنهم كانوا "جواسيس"، أينسورث، رحلات وأبحاث المجلد الثاني، ص 379.

أصحاب نفوذ قوي في المجتمع الكردي كما في معظم المنطقة، ولاسيما عند القبائل التركمانية والكردية. هذه الطرق التي يرجع تاريخها إلى نشوء الطرق الصوفية في القرنين الثاني والثالث عشر إلى رجال أمثال الشيخ صفي الدين، المؤسس الذي أطلق اسمه على الصفويين، والذي من الممكن أن يكون كردياً والذي أصبحت طريقته أساس القزلباشية. أما الطريقة الهامة الأخرى فهي الطريقة النقشبندية التي نشأت في نهاية القرن الرابع عشر وكانت ذات تأثير كبير ولا سيما في ديار بكر في القرن السابع عشر.

كانت السلطات [العثمانية] تنظر بشيء من القلق إلى هذه الطرق باعتبار أنها كانت مستقلة عن المؤسسة الإسلامية الرسمية للدولة، وغريبة في ممارستها، إن لم نقل المعتقدات، وبالتالي كان تابعوها ميالين إلى التحريض على العصيان. وكان ثمة قلق خاص يتعلق بالحدود الشرقية للأمبراطورية حيث مثّلت حركة القزلباش تكتلاً خطيراً في الصوفية والشيعية حيث انضم الكثير من هؤلاء إلى الطريقة البكداشية التي كانت ميالة إلى المعتقدات الشيعية المتطرفة جداً حتى أنهم يكاد يُعترف بهم كمسلمين. كان لدى البكداشيين صلات مع النقشبندية –حتى أن المؤسس نفسه حاجي بكداش، وهو متصوف من القرن الثالث عشر من شمال– شرق إيران، كان عضواً في الطريقة النقشبندية. وفي الحقيقة رغم هذه العلاقة الغامضة، فإن النقشبندية كانت محافظة كثيراً ولا سيما بتأكيدها على الشريعة. فقد كان معظم العلماء ورجال العلم الآخرون في القرن السابع عشر، مثلاً، منتمين إما إلى النقشبندية أو إلى طريقة أخرى، الخلوتية التي تسللت إلى البلاط. وفي الحقيقة فقد لعبت النقشبندية (ولا تزال تلعب) دوراً هاماً في الحياة الدينية في تركيا منذ القرن الخامس عشر، حتى وإن كانت نشاطاتها مراقبة عن قرب مثل نشاطات الطرق الأخرى[1].

ولكن مع بداية القرن التاسع عشر كانت الطريقة القادرية، نسبة إلى الشيخ والمتصوف الذي عاش في القرن الثاني عشر، عبد القادر الكيلاني، هي السائدة في

---

(1) لقد أشير من قبل أن شرف الدين البدليسي ربما يكون مديناً بنفوذه جزئياً إلى المكانة الدينية التي شغلها والده. وقد كان الخطر الكامن في الزعماء الدينيين هو الذي جعل السلطان مراد الرابع يصدر أمر الإعدام بحق الشيخ محمود ذي الشخصية الساحرة في منطقة أورمية، وهو أحد شيوخ الطريقة النقشبندية في المنطقة الكردية، خوفاً من نشوء حركة جماهيرية انفصالية، فان برونسين وبسخوتين، ديار بكر، ص 52.

كردستان. وفي عام 1800 كان هناك فقط أسرتان حاكمتان من الطريقة القادرية في كردستان: البرزنجية التي جاءت من قرية برزنجة، قرب السليمانية وأسياد نهري (في هكاري) الذين ادعوا أنهم يتحدرون من نسل عبد القادر الكيلاني نفسه. وقد كانت الأسرتان تتمتعان بمنزلة الأسياد (أي يتحدرون من نسل الرسول)، كما أكدت العائلتان على أنه بإمكان أعضاء العائلة فقط، أي الأسياد، الحق في شغل منزلة الشيخ وذلك ضمن الطريقة القادرية، وبذلك تمكنوا من فرض سلطة هرمية على مريديهم[1]. وهكذا كان يمكن العثور على شبكة أساسها هاتان العائلتان ومريدوهما في معظم مناطق كردستان، بيد أنها كانت مختصرة إلى حد بعيد.

ولكن ولدت طريقة جديدة منافسة من رحم المجددين من ضمن الطريقة النقشبندية والتي تفوقت بسرعة على القادريين في كردستان. وكان أول من بدأ بهذه الحركة النقشبندية الجديدة هو الشيخ (مولانا) خالد. الذي ولد في قبيلة جاف في شهرزور في أواخر 1770، ويبدو أن الشيخ قد درس مع كلتا السلالتين من الأسياد[2] قبل ذهابه إلى دمشق في طريقه إلى الحج في 1805.

ذهب الشيخ خالد إلى الهند من أجل لقاء مع شيخ نقشبندي مجددٍ خاص. ومن الواضح أنها كانت تجربة عميقة. عاد في السنة التالية إلى السليمانية وبدأ يكسب أتباعه بهدوء، وبذلك أثار قلق شيوخ البرزنجيين والقادريين الآخرين. وقد تضمنت ادعاءاته المثيرة معرفة المستقبل والقدرة على حماية الأحياء من الأذى وسهولة الاتصال مع أرواح الموتى. وقد فاقت هذه الأشياء القوى التي ادعاها البرزنجيون. وعلى مستوى عملي أكثر، فإن تأثيره على حكام بابان لابد وأن يكون قد شكل تهديداً للبرزنجيين. ولكن بعد أن وصل التوتر إلى هذا الحد انسحب الشيخ خالد إلى بغداد.

في 1820 دعا محمود بابان الشيخ خالد إلى السليمانية مرة أخرى. ومن الممكن أن يكون ذلك بتشجيع عثماني، إذ كان النقشبنديون، على العكس من بعض الطرق الصوفية المتنافسة، ينعمون باستحسان استانبول على حساب التزامهم الصارم بالإسلام السني[3]. ومن الجائز أن الأمل كان يحدو الدوائر العثمانية من أن تشجيع المشاعر

(1) الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة، عملياً، هو السلالة الطالبانية الحاكمة والتي لم تدع أية صلة مع الأسياد.

(2) ينبغي توخي الحذر فيما يتعلق بإقامته المؤقتة مع البرزنجيين باعتبار أنهم والجاف في حالة عداء. ولكن من الواضح أن الشيخ خالد كان مخولاً بالعمل مع الطريقة القادرية ولكنه لم يتبن هذا الإغراء أبداً.

(3) في الواقع عندما تم قمع الطريقة البكداشية في عام 1826، سُلمت تكياتهم إلى النقشبندية.

السنية في السليمانية ربما ستثبط من عزيمة البابان في الحد من التعاطف مع شيعيي إيران. ولم تطل إقامة الشيخ خالد في السليمانية كثيراً. فغادر بشكل مفاجئ، وكان موضع نقمة فيما يبدو، ولم يعد إليها أبداً. وقضى البقية الباقية من حياته في دمشق (توفي سنة 1827) والتي انطلق منها تأثيره في سورية وما وراءها.

ولكن طريقة الشيخ خالد النقشبندية الجديدة انتشرت في كردستان انتشار النار في الهشيم، والتي تفوقت بسرعة على الطريقة القادرية التي بقيت ممتازة طالما لم تكن هناك منافسة حقيقية لها. ولكن كان من الممكن أن يصبح مريدو الشيخ خالد أنفسهم شيوخاً ومن الممكن أيضاً أن يدربوا خليفتهم والذين كانوا بدورهم يطمحون إلى أن يصبحوا شيوخاً. بالنسبة إلى رجال الدين الطموحين، كانت النقشبندية التجديدية أكثر جاذبية باعتبار أنها قدمت فرصة إقامة شبكة المرء الخاصة أو مجال نفوذه. وفي الحقيقة ارتد الكثير من القادريين إلى الطريقة الجديدة بما في ذلك أستاذ الشيخ خالد القديم، الشيخ عبد الله النهري.

ولدينا دلائل مبكرة أيضاً عن الدور الذي لعبه الشيوخ النقشبنديون كمتعقبين لمواطن الخلل (و مثيري مشاكل) في المجال السياسي وفي المكانة العالية التي شغلوها. في 1820 عمل الشيخ خالد نفسه كحكم بين قادة بابان بخصوص المكائد الإيرانية ربما بتشجيع عثماني. وبعد رحيل الشيخ خالد إلى دمشق لعبت ثلاث عائلات من الشيوخ دوراً مركزياً في سياسة كردستان: أسياد نهري، البارزانية، والبرزنجية، بشقيها النقشبندية والقادرية، التي استعادت مركزها في السليمانية والتي ورثت ميراث البابان[1].

وقد لاحظ مارتن فان برونسين، الخبير الأوروبي الرائد في شؤون المجتمع الكردي، بأن سلالات الشيوخ الحاكمة كانت أكثر أهمية في المناطق التي كانت فيها القبائل كثيرة وميالة إلى الإقطاعات. فقد كان نجاحها مرهوناً بحل الخلافات (وإثارتها) مما جعل براعتهم في التوسط أمراً حتمياً. وهي كانت أقل شأناً في تلك المناطق التي كانت فيها إما قبائل قوية، الجاف مثلاً، أو حينما كانت المنطقة غير قبلية، في

---

(1) العائلات الأخرى، التي لم تكن أقل شأناً وإن كانت أصغر عدداً، هي شيوخ بريفكان القادريون وشيوخ بامرني النقشبنديون.

المناطق المحيطة بدياربكر وبالتالي فإنَّ النزاعات القبلية التي تتطلب التوسط لم تكن موجودة أو نادرة الظهور.

لم يشجع هؤلاء الشيوخ زعماء القبائل فقط على اللجوء إلى مساعيهم التوسطية، بل التمسوا أيضاً تعاطف أكراد القبائل العاديين ولا سيما من ذوي المكانة المتواضعة والفلاحين غير القبليين الذين كانوا خاضعين لزعيم القبيلة. فـ "قبيلة" البارزاني، من وجهة نظر البعض، ليست قبيلة على الإطلاق، إذا ما تخطينا المفهوم الضيق للكلمة، باعتبار أن قسماً من العائلة المشيخانية نفسها والموالين لها هم بشكل رئيسي ممن انشقوا عن قبيلة زيباري أو القبائل المجاورة. والعلاقات قائمة على أساس إقليمي وروحي وليس على أساس صلة القربى؛ حيث منح شيوخ بارزان غطاءً من الحماية والتماسك بين هذه المجموعة المتنامية من الفارين من الاضطهاد القبلي.

لقد شق الشيوخ طريقهم في بناء القوة المتفسخة للعائلات العريقة من خلال الزواج، وبذلك أضفوا صفة شرعية على قوتهم السياسية المتنامية. كذلك كانت تلك الصيغة مناسبة لكل من الشيخ وزعيم القبيلة باعتبار أن قوة الأخير التي أخذت بالأفول كانت تقوى، نوعاً ما، من خلال التحالف مع شخص ذي هيبة دينية.

من جهة أخرى تم استعمال الحماس الديني كسلاح سياسي. فكما نعرف في 1843 لعب الشيخ طه النهري، ابن أخ الشيخ عبد الله وخليفته، على وتر مخاوف المسلمين المحليين من التهديد المسيحي، كما شجع، وبقوة، هجوم بدرخان على النسطوريين. وربما كان الحافز وراء ذلك: الخوف من انتهاكات البعثات التبشيرية الأوروبية وكره قوي للنسطوريين المسيحيين الذين كانوا أقوياء من جهة وفي حالة نزاع مع أسيادهم الهكاريين.

ومع هذا فإن التعصب الديني لم يوجه ضد المسيحيين وحدهم. ففي 1848 صادف ليارد شيخاً مشهوراً بكرهه لليزيديين... واحداً من أولئك المتعصبين الدينيين الذين يشكلون سبب البلاء في كردستان[1]. وقد كان مثل هذا التصرف منسجماً مع تعاليم الشيخ خالد لمريديه. حيث كان الشيخ، إضافة إلى الالتزام الصارم بالشريعة، يأمر مريديه بإنهاء صلاتهم بالتضرع إلى الله من أجل "القضاء على اليهود، والنصارى وعبدة النار (المجوس) إضافة إلى الشيعة الفرس"[2].

---

(1) ليارد Layard اكتشافات، المجلد الأول، ص 38.

(2) أبو ماني، "النقشبندية-المجددية، ص 15.

في أعقاب سقوط بوطان في 1845، طلب الشيخ طه اللجوء مع أحد آخر الزعماء القبليين الباقين على قيد الحياة، موسى بك الشمديناني، الذي يبدو أنه كان يفوقه نفوذاً. في هذه الأثناء نجح ابن طه، عبيد الله، في الستينيات أو السبعينيات من القرن التاسع عشر في خلافة والده في حكم الأسياد النهريين الذين نجحوا في مد نفوذهم حتى الإمارات السابقة في بوطان وبهدينان وهكاري بل وحتى أردلان أيضاً.

الشيخ عبيد الله النهري

يعتبر الكثيرون الشيخ عبيد الله النهري أول قائد وطني كردي، غير أن الدليل على ذلك غير مقنع تماماً. فقد قام في 1880 بغزو فارس مصرحاً أنه يقوم بذلك باسم الأمة الكردية، كما بعث رسالة إلى وليام أبوت William Abbott، القنصل البريطاني العام في تبريز لشرح أبعاد تصرفه ذاك:

"إن الأمة الكردية... أمة مستقلة. ودينها مختلف عن [أديان الأمم الأخرى] وكذلك بالنسبة لقوانينها وعاداتها... إن زعماء كردستان، سواء كانوا خاضعين للأتراك أم للفرس وكذلك شعب كردستان قاطبة متحدون ومتفقون بأن الأمور لا يمكن أن تسير على ما هي عليه مع الحكومتين [العثمانية والقاجارية] وأنه لا بد من فعل شيء ما. وحتى تفهم الدول الأوروبية حقيقة الموقف، لابد أن تحقق في دولتنا. نحن أيضاً ننتمي لأمة مستقلة ونريد أن نأخذ زمام الأمور بأيدينا"[1].

وقد أخذ الدبلوماسيون البريطانيون فيما يبدو بالمعنى الظاهري لكلماته[2] ربما مثلما فعل القاجار أيضاً. وبصرف النظر عن هذه الأقوال، لم تحمل الثورة أي دليل على أنها كانت أكثر من مجرد نوع من الاضطراب القبلي، ولكن على نطاق واسع، والذي كان له نتائج سيئة على المنطقة.

---

(1) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 5، المراسلات المتعلقة بالغزو الكردي لبلاد الفرس، من الشيخ عبيد الله إلى الدكتور كوجران Cochran، 5 تشرين الأول/أوكتوبر 1880، ومحتويات المغلف من أبوت إلى تومسون، أورمية، 7 تشرين الأول/أوكتوبر 1880.

(2) "يبدو أنه ليس من شك ...بأن خطته تقضي بفصل السكان الكرد عن ولائهم لتركيا وإيران وإقامة إمارة ذات حكم ذاتي تحت حكمه. المصدر السابق من تومسون إلى غرانفيل Granville. طهران، 31 تشرين الأول/أوكتوبر 1880. وانظر أيضاً المغلف رقم 22، تروتر Trotter إلى غوسكين Goschen ثيرابيا، 20 تشرين الأول/أوكتوبر 1880.

مع ذلك فإنها تبقى ثورة هامة. فبغض النظر عن الضرر الذي ألحقته بالمنطقة، فإنها أزالت للمرة الأولى الغموض الضمني الذي كان يكتنف كلمة "القومية" والتي أحاطت بالثورة اللاحقة.

بدأت الثورة في أيلول/سبتمبر 1880 على يد الابن الثاني للشيخ عبيد الله، عبد القادر، الذي كان داخل إيران سابقاً. كان عبد القادر الممثل الشخصي لوالده في القرى الحدودية التي تعترف بالأسياد النهريين ونتيجة لهذا الوضع، تم تعيينه من قبل حاكم أورمية كوسيط مسؤول عن هدوء القبائل المحلية. ويبدو أن سبب إعلانه للثورة يرجع إلى المعاملة القاسية التي لقيها عدد من الزعماء القبليين على يد السلطات المحلية التي تصرفت على هذا النحو دون مشاورته[1]. وقد كان هذا إغفالاً خطيراً لأنه أضعف أهمية دور عبد القادر كوسيط والتي على أساسها كانت مكانته بين القبائل قائمة. من وجهة نظره لم يكن أمامه خيار سوى قيادة هؤلاء الزعماء الساخطين إلى الثورة[2]. وقد باشر بعمل ذلك بالاستيلاء على صاوجبلاق (مهاباد). بعد ذلك دعا إلى خضوع القبائل الساكنة جنوباً حتى بانه وسقز، فاستجابت معظمها مع أن البعض منها، مامش مثلاً، عمل ذلك بإحجام ملحوظ. بعد ذلك تقدم شرقاً مع 20.000 رجل على طول الجانب الجنوبي من بحيرة أورمية وخارج الإقليم الكردي. وقبل مغادرة صاوجبلاق سمع كبير رجال الدين السنة في المدينة وهو يعلن الجهاد على الشيعة. وعندما قتل سكان مياندوب الشيعيون مبعوثه ورفضوا الاستسلام، أعملت قواته السيف في رقابهم وقتلت 2.000 شخص بين رجل وامرأة وطفل قبل تقدمه باتجاه مراغه.

في هذه الأثناء دخل طابوران آخران إلى إيران من هكاري أحدهما بقيادة ابن الشيخ عبيد الله الأكبر، محمد صادق، على الجهة الغربية من بحيرة أورمية لتغطية انسحاب عبد القادر، والثاني بقيادة خليفة الشيخ، سعيد، الذي حشد أكراد هكاري وتقدم أكثر في الجنوب. وكانت مجموعة تياري القبلية النسطورية من بين الذين تملقوا بإظهار دعمهم للهجوم[3]، إذ عبر الشيخ عبيد الله نفسه الحدود في أواسط تشرين الأول/أوكتوبر من ذلك العام.

---

(1) تضمن هذا الإجراء في إحدى الحالات إنزال عقوبة 1000 جلدة بأحد الزعماء وإعدام 50 رجلاً من رجال القبيلة.

(2) تضمن [زعماء] مُكري، منكور، وزازا إضافة إلى تركمان قره باغ الشيعيين.

(3) انشق النسطوريون عنهم عندما اكتشفوا حقيقة الحملة.

ويبدو من المؤكد أن الشيخ عبيد الله كان معلماً في المعلومات المضللة. فقد فهمت السلطات التركية بأنه انفصل عن ثورة أبنائه مع أنه دعا التركمان للانضمام إلى القتال ضد إيران. وبحسب ما يقال فإنه صرح بأنه ما أن تعالج إيران المسألة فإنه سوف يلتفت إلى تركيا. بينما كان خليفته من جانب آخر منهمكاً في التصريح بأن تركيا قد ساندت هجوماً كردياً على إيران.

لقد صرح الشيخ عبيد الله أنه يريد إمارة مستقلة وتعهد بقمع أعمال قطع الطرق لمصلحة قبائل مختلفة. وكل ما أراده من القوى الأوروبية، ولا سيما بريطانيا، هو دعمها المعنوي. ولكن في ضوء التقدم الذي حصل شرقاً خلف كردستان، وعلى الأخص المجزرة التي ارتُكِبت في مياندواب وتدمير "ما ينوف عن 2.000 قرية" وأصبح 10.000 شخص مشردين، كانت المسألة غير مقنعة إلى الحد المطلوب.

قبل عبوره للحدود، حاول الشيخ عبيد الله أيضاً بنجاح أن يستدرج الشاه عباس ميرزا، نصف الكردي ونصف الشقيق، الذي قضى معظم حياته في المنفى بتركيا، وهي حركة أوحت بالتهديد للعرش القاجاري نفسه. في هذه الأثناء أخبر أبوت Abbott بأن الأكراد لم يعد بإمكانهم تحمل ابتزازات الحكومة الإيرانية ولا عجزها عن وضع حد للسلب والنهب اللذين تقوم بهما القبيلتان الكرديتان الرئيسيتان في المنطقة، الشكاك وهركي[1].

بكلمة أخرى عزا الشيخ تمرده إلى العجز الإيراني وأعمال قطع الطرق المحلية. وفي كلتا الحالتين القبليتين، كان الشيخ يفصح بكل تأكيد عن نيته في الدفاع عن القرى التي توالي الأسياد النهريين من عمليات السلب والنهب للمتحديين الأقوياء. وقد كان سعيداً للغاية في الدفاع عن قطاع الطرق الهركيين في مكان آخر ضد التدخل العثماني في السنة الماضية. أما بالنسبة لقبيلة الشكاك، فإنها عبرت الحدود إلى تركيا وقضت وقتاً مثمراً في الغزو والنهب استجابة لدعوته في الجهاد التي أعلنها في 1877. ولكن لا بد أن الشيخ كان قلقاً الآن من طريقة التوسع السريعة التي بدأت فيها قبيلة شكاك تعتدي على منطقة رعايته في هكاري-برادوست وبأن القوات الحكومية على جانبي الحدود كانت ضعيفة بشكل جليَ. وإذا كان ابنه قد انتفض كردة

(1) قابل أبوت الشيخ عبيد الله أثناء حصار أورمية حين طلب من الشيخ مرافقاً حتى يخرج من منطقة الثورة. نُقل الخبر في حينه، ولكن بعد ذلك بسنة كشف أبوت ما قيل، سلسلة FO رقم 248/ 382، أبوت إلى غرانفيل، 1 تشرين الأول/ أوكتوبر 1881.

فعل على وحشية القوات الإيرانية بحق الزعماء التابعين للنهري واندفع نتيجة ذلك كالمسعور بين الشيعة يقتل من يصادفه منهم، فإن الشيخ عبيد الله نفسه كان قلقاً بالدرجة نفسها من تهديد الشكاك. وفي كلتا الحالتين كان ينبغي على الأسياد النهريين أن يبرهنوا على أهليتهم كأصحاب رعاية. وقد انسجم ذلك إلى حد معين مع الدعاوى "القومية".

وبحلول نهاية تشرين الأول/أوكتوبر تقلصت قوات الشيخ عبد القادر التي كانت قبل أسبوعين 20.000 مقاتل إلى 1.500 رجل فقط لأن معظم رجال القبائل قد عادوا إلى بيوتهم محملين بالغنائم. حيث من الممكن أن يكون الشيخ عبيد الله وابنه محمد صادق قد حاصرا أورمية بما لا يزيد عن 6.000 رجل. لقد أبدت أورمية مقاومة عنيفة وحطمت الروح المعنوية للمهاجمين عندما عرفت بأن طابور نجدة قادم. في ذلك الحين كان 12.000 من القوات الإيرانية يتقدمون، منها 5000 في الجهة الغربية من بحيرة أورمية والبقية من الحافة الجنوبية-الشرقية للبحيرة، إذ قام هؤلاء بالانتقام بلا رحمة من السكان غير الشيعة، غير مفرقين تقريباً بين البريء والمذنب. فالذين قتلوا على يد الجيش من النسطوريين، مثلاً، كانوا أكثر مما قتل من المتمردين. فر الكثير من قوات الشيخ عبيد الله وتم أسر الكثير منها (قُتِل أغلبها) من قبل الحكومة على جانبي الحدود. وتحت الضغط الدبلوماسي الأوروبي تم نفي الشيخ إلى استانبول أولاً ومن ثم، بعد هروبه في 1882، إلى الحجاز حيث قضى نحبه في 1883.

أما الدمار الذي لحق بسهل أورمية الخصب، المعروف باسم "جنة فارس" فكان يمكن أن يشعر به المرء بعد ذلك بعدة سنوات حيث فُرِضت ضرائب الإعانة في أماكن أخرى من أجل إعادة إعمار المنطقة. وقد تجاوزت الحد العادي للاضطراب القبلي لدرجة أن البعثة التبشيرية الأميركية كتبت بأنه حتى الحرب العالمية كانت كافة الأحداث في أورمية تؤرخ من "مجيء الشيخ"[1].

إذا كانت هذه الحقائق تدعم بصعوبة الإدعاء بثورة قومية، فماذا يمكن أن يقال عن أقوال الشيخ عبيد الله وأفعاله؟ لدينا بعض الإشارات الأولية من الرسائل التي بعثها القناصل البريطانيون العامون على طرفي الحدود. اعتقد وليام أبوت، بعد أن زار

(1) ماري شيد (Mary Shedd، نيويورك 1922)، ص45، مقياس الإنسان استشهد به جويدة في الحركة القومية الكردية، ص267.

أورمية من موقعه في تبريز، أن "مشروعه [الشيخ عبيد الله] كان يرمي إلى وضع نفسه على رأس الإمارة الكردية وإلحاق كل كردستان بها في كل من تركيا وفارس"[1] ربما كان الشيخ عبيد الله كذلك بعد سيطرته على منطقة أوسع من بقية الأمراء، كما تشير إلى ذلك سلطته الروحية، ولكن من غير المحتمل أن القبائل الميّالة للقادرية قد رحبت به، وأقل من ذلك قبيلة شكاك التي كان يشكو منها، ناهيك عن تلك القبائل الواقعة خارج منطقة نفوذه.

وقد رسم هنري تروتر Henry Trotter، القنصل العام في أرضروم، فصلاً دقيقاً ولكن حاسماً في مسألة الولاء للحكومة العثمانية التي كان الأمراء سيفهمونها بيسر قبل ذلك بنصف قرن. وقد كتب إلى سفيره "أعتقد بأن الشيخ موالي شخصياً تقريباً للسلطان وأعتقد أنه مستعد لأن يخضع لسلطته وأن يدفع له الأتاوة طالما أنه يستطيع أن يتخلص من الموظفين العثمانيين وأن يُنظر إليه كزعيم فعلي وحاكم لكردستان قانونياً»[2]. وكان هذا منسجماً مع ما قاله نائب القنصل في وان قبل سنة من ذلك من أن الشيخ راغب تماماً في دفع الأتاوة إلى السلطان بدلاً من الضرائب[3]. وقد أكد الشيخ عبيد الله شفوياً ذلك عند لقائه بأبوت خارج أورمية. وقد سأله أبوت فيما إذا كان

> هدفه هو تحويل كردستان إلى إمارة منفصلة مستقلة عن الباب العالي أو ببساطة ضم أجزائها البدائية وفرض النظام عليها وأن يصبح الرأس المسؤول للأمة الكردية ومسؤولاً أمام السلطان عن حسن تصرفها وجمع الضرائب؟ جواباً على ذلك قال الشيخ بأن أحداً لم يشك في ولائه للسلطان، ولكن لديه رأي وضيع جداً عن الباشاوات [أي الإدارة المحلية][4].

ويبدو من استخدامه للمفردات الأوروبية المعاصرة عن القومية بأنه كان مهتماً أكثر بانبعاث إمارة ذات حكم ذاتي باعتبار أن تلك كانت موجودة قبل وضع الإدارة تحت [تصرف] التنظيمات tanzimat العثمانية.

ولكن هذا لوحده لا يبرر ارتياح الحكومة في استانبول للشيخ عبيد الله أو رغبتها

---

(1) الوثائق البرلمانية رقم 5 (1881)، أبوت إلى تومسون، أورمية 7 تشرين الأول/أوكتوبر 1880.

(2) الوثائق البرلمانية رقم 5 (1881)، تروتر إلى غوكسين، ثيرابيا، 20 تشرين الأول/أوكتوبر 1880، المغلف من غوكسين إلى غرانفيل، ثيرابيا 24 تشرين الأول/أوكتوبر 1880.

(3) تكمن رغبته في "أن يشكل إمارة مستقلة من وطن يقطنه الأكراد، ويتعهد بدفع المبلغ المفروض على شكل ضرائب من قبل الحكومة التركية". الوثائق البرلمانية تركية رقم 4 (1880)، كليتون إلى تروتر، وان، 10 أيلول/سبتمبر 1881.

(4) FO رقم 248/382، أبوت إلى غرانفيل، تبريز، 1 تشرين الأول/أوكتوبر 1881.

في نفيه فيما بعد[1]. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الشيخ عبيد الله قد ورث عباءة عمه في وقت زادت فيه الفوضى والتدهور الاقتصادي في الأناضول. فالعجز العثماني في فرض القانون والنظام خارج المحيط المباشر لكل مدينة وعبء الضريبة الزائد وغير المعقول في حينه، إضافة إلى المحاولات الرامية إلى إدخال التجنيد الإلزامي كلها ساهمت في تقويض رفاهية المنطقة التي كان لديها مسبقاً ميل إلى التمرد. ولولا تحفظ بعض القادة المحليين البارزين، لانتزعت كل قبيلة ما تستطيع من المسافرين والقرى الآهلة بالسكان. ومثلما يشهد العديد من الرحالة الأوروبيين، فإن أعمال قطع الطرق قد أوصلت الاقتصاد في بعض الأحيان إلى درجة من الجمود حيث كانت طرق التجارة معرضة للسلب والنهب كما كانت القبيلة تقاتل الأخرى حيث كانت القرى المجاورة تحس بأصداء حالة العداء بينهما. لقد وجد بعض الموظفين العثمانيين المحليين أنه من الأفضل التعامل بود مع زعماء قطاع الطرق. وقد عرف بعض الولاة الشكاكين إلى أنه في حالة اختبار الإرادة مع حاكم أو شيخ قوي، فإنهم سوف لن يحصلوا بالضرورة على الدعم من استانبول. من جهتها زادت حالة الفوضى والحرمان من جشع القبائل عند انتقالها عبر قرى الفلاحين، سواء أكانت كردية أو أرمنية أو مختلطة. وبكلمة أخرى، كانت قبيلتا شكاك وهركي، إذا ما أُطلِق لهما العنان، على نفس درجة العداوة للسلطان مثل الشيخ عبيد الله نفسه.

بعد ذلك برزت مشكلة العداوة المتزايدة للجالية المسيحية. وقد كان الأرمن والآشوريون على حد سواء أهدافاً لها: الأرمن بسبب تنامي الشعور القومي لديهم والتعاطف اللاحق مع التهديد الروسي، والنسطوريون لأنهم كانوا موضع شبهة أيضاً بسبب ذهاب 5000 نسطوري سنوياً تقريباً من أورمية (ناهيك عن هكاري) إلى روسيا كعمال موسميين.

في خضم هذه الفوضى أبدى الشيخ عبيد الله رغبته مسبقاً لمساعدة السلطان في وجه التهديد المسيحي. وقد تم تعيينه كقائد للقوات القبلية الكردية في الحرب

---

(1) مع بداية 1881 لم تكن استانبول قد فعلت أي شيء لتأديب عبيد الله. وكانت طهران غاضبة من ذلك لأن الشيخ عبيد الله كان يهدد بحملة ثانية. وقد تم اعتقاله وإرساله إلى استانبول في حزيران/ جوان 1881. وقد فرّ هارباً في أيلول/ سبتمبر 1882.

الروسية–التركية 1877–1878 ومُنِح سلطات رسمية أوسع من تلك التي كان يتمتع بها أي كردي منذ أيام الأمراء قبل ذلك بنصف قرن، حيث أعلن الجهاد، والذي اعتبره زعماء القبائل بمثابة الضوء الأخضر لمهاجمة القرويين الأرمن[1].

ربما تكون آراء الشيخ عبيد الله الدينية بخصوص المسيحيين غامضة ولكن آراءه السياسية لم تكن على الدرجة نفسها من الغموض. لقد شكلت الأقلية الأرمنية تهديداً خطيراً للمصالح الكردية، إذ أفضت حرب 1877–78 إلى اتفاقية برلين، حيث دعت القوى الأوروبية وخاصة في (المادة 61) إلى حماية الأقلية الأرمنية وهو ما أعتبره المسلمون خطوة باتجاه تأسيس دولة أرمنية مستقلة. في الحقيقة كانت بريطانيا متلهفة للإصلاح العثماني وتوفير الحماية المناسبة للأرمن للتخلص من المبرر الذي كانت روسيا تسوقه من أجل التدخل (اضطهاد شديد للأرمن من قبل المسلمين).

ومع ذلك فإن الضغط الأوروبي كان له تأثير حتمي على المنطقة. "ما هذا الذي أسمعه" قال عبيد الله معترضاً لموظف تركي "من أن الأرمن سوف يكون لهم دولة مستقلة في وان وبأن النسطوريين سوف يرفعون العلم البريطاني وإعلان أنفسهم كرعايا بريطانيين"[2] وهنا، بالتأكيد يكمن سر دعوته للبريطانيين للاعتراف بالأكراد "كأمة مستقلة" لأنه في حال قيام كيان أرمني أو نسطوري محمي، كما أخبرته مخاوفه، فإنه ستكون جزئياً في منطقة نفوذه. ويبدو أنها مشكلة واضحة "بيننا وبينهم" بناءً على ذلك يبدو أن الشيخ عبيد الله قرر تقديم المشكلة للأكراد بمصطلح قومي علماني متداول في الهيئات الدبلوماسية الأوروبية.

قد يبدو غريباً أن يمنح السلطان للشيخ عبيد الله بكل هذه السلطة، بعد القضاء على بقية الأمراء الأكراد خلال عهد "التنظيمات" في تركيا. ولكن لِمَ لا يتم كبح التهديد الأرمني والروسي بالإصلاحات المطلوبة من قبل بريطانيا؟ إن فترة التنظيمات الممتدة من 1826–1876 تميزت بطلب الباب العالي المتزايد بإعادة تنظيم الأمبراطورية بأساليب أوروبية. ولكن إنجاز ذلك كان على حساب سخط شديد لأغلبية

---

(1) في 1878 أنقِذ الكثير من المسيحيين من المجزرة في بيازيد، بفَضل نفوذ عبيد الله، وقد حصل على ثقة البعثات التبشيرية الأميركية في أورمية. ولكن قبل ذلك بعقد واحد كان معروفاً كمحرّض دائم للهجمات على الأرمن والنسطوريين.

(2) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 5 (1881)، كلايتون إلى تروتر، بشقالا 11 تموز/ جويليه 1880. في المغلف رقم 7.

المسلمين في بلاد الأناضول الذين ثارت مخاوفهم من معاني إصلاح مستوحى من أوروبا.

في 1876 شغل المنصب سلطان جديد هو عبد الحميد الثاني. وهو لم يكن إصلاحياً وقد فُهم ذلك -بكل أصدائها السلبية (للمسلمين)- على أنه سمح للقوى الأوروبية بمزيد من التأثير علىِ السياسة والتجارة ومنح حقوق متساوية للمواطنين العثمانيين غير المسلمين. لقد كان مصمماً للدفاع عن أمبراطوريته الإسلامية، ليس عن طريق عملية الليبرالية التي وصلت إلى الذروة لفترة قصيرة الأمد في دستور 1876، ولكن عن طريق المركزية في شخص السلطان نفسه واللجوء إلى التضامن والقيم الإسلامية. من جهة أخرى كان الموظفون العثمانيون جزءًا من "التنظيمات"، الذي اعتُبِر حصان طروادة للإصلاح الأوروبي وهلاكاً لزعماء الجماعات من أمثال الشيخ عبيد الله.

لقد شعر السلطان عبد الحميد بأمان أكثر مع المسلمين التقليديين. والشيخ عبيد الله بمنزلته الروحية الكبيرة في شرقي الأناضول، رغم أسلوبه الزئبقي، كان دعامة قيمة لا يمكن تجاهلها في الدفاع عن الإسلام والذي ما إن يُمنح بسلطة كبيرة مؤقتاً فإنه من الممكن ألا يتخلى عنها.

وقد عانت استانبول من قبل بعض الصعوبة في التعامل مع الشيخ عبيد الله في عام 1879. ففي أيلول/سپتمبر من ذلك العام تمت معاقبة بعض رجال القبيلة الواقعين تحت حمايته في هكاري من قبل الحاكم (القائم مقام) المحلي كَه وارGawar بسبب اللصوصية. ولم يسمح الشيخ عبيد الله، كما فعل الشيخ عبد القادر في السنة التالية، أن تهتز مكانته على يد الحكومة المحلية، لذلك أرسل أبناءه لمهاجمة القوات المحلية. ولكن عندما هُزِم أبناؤه أعلن الشيخ براءته ملقياً اللوم على أبنائه حيث انتقل ولداه إلى قرى موالية داخل الحدود الإيرانية ريثما تهدأ الأمور. من جهتها تجاهلت استانبول تورط الشيخ عبيد الله وعززت مكانته وأحالته إلى المعاش وعُزل القائمقام المسيء من منصبه، وشعر السلطان، الذي كان يأخذ زمام الأمور بيديه بشكل سريع، بسعادة بعمله مع الشيخ المتقلب أكثر من عمله من خلال موظفين إصلاحيين.

من ناحية أخرى أحاطت بهذا الاضطراب شائعات تتعلق بـ "العصبة الكردية" التي يُفهم منها أنها مجموعة قومية أسسها الشيخ عبيد الله نفسه. ومن المؤكد أن هذا

الأخير أراد أن يوّسع من دائرة أتباعه ولكن يجب النظر إلى المضامين القومية [لعصبته] بشيء من الحذر؛ إذ ليس لدينا ما نستند إليه سوى اتهامات البطريركية الأرمنية. فالعصبة، إذا كانت موجودة فعلاً، لم تقم بإصدار أي بيان ولم تقم بأي عمل تحت ذلك الاسم. ولكن ادعت البطريركية بذكاء بأن الباب العالي نفسه كان يدعم العصبة من أجل إخماد المسألة الأرمنية. وهو تفسير معقول جداً فقد وُضعت الخطة في استانبول التي قدمت للشيخ كفالة رسمية غير معلنة من أجل تشكيل حركة يمكن أن تقوم بدور قوة مقابلة للتهديد الأرمني.

إن إقامة كردستان مستقلة فعلياً، وهو ما بدا أن الشيخ يدعو إليها في 1880، في منطقة مضطربة كهذه لم يكن أمامها سوى فرصة ضئيلة في العيش. وهو ما أدركته الحكومة العثمانية، ولكن التفكير بكردستان، على طريقة العصبة المؤقتة، كانت مفيدة كقوة مقابلة للمطالب الأرمنية القومية وخاصة إذا ما استطاع الشيخ أن يستميل، كما حاول، بعض من الأرمن النسطوريين لثورته. فإذا تعاون هؤلاء، فإن ذلك سوف يقوّض أساس القضية القومية الأرمنية كقضية محمية من أوروبا. وفي حال قيام إمارة كردية فعلياً، وهو احتمال بعيد، فإنها سوف تكون ملزمة بالاعتماد على السلطان.

كانت هناك أيضاً مسألة تحسين الوضع العثماني في حصنها الشرقي. ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يتحسن بشكل نوعي وملحوظ بضم الإقليم الكردي القبلي المطل على سهول أذربيجان الغربية حيث أظهر الشيخ عبيد الله من قبل نفوذه على القبائل الكردية الإيرانية عندما لبت تلك القبائل دعوته للجهاد ضد الكفار في 1877. وربما نظر الباب العالي، القلق على موقعه في الشرق، إلى هذه المبادرة من منظور استراتيجي. وبعد خمس وعشرين سنة كان يجب الاستفادة مرة أخرى من الضعف الإيراني من أجل انتهاز حرمة تلك المنطقة.

لابد أن الحكومة العثمانية لم تكن راغبة في شرح أي شيء من هذا علناً باعتبار أنه كان عليها أن تتنصل من أي تشجيع لروح المغامرة عند الشيخ عبيد الله. وفي الوقت الذي بقي فيه السفير البريطاني مشدوهاً، فإنه من الممكن أن نخمّن ما كان يجري:

"لقد أخفقتُ مرة أخرى في التأكد من الدرجة التي يثق فيها الباب العالي بنيّة الشيخ عبيد الله لتأسيس كردستان مستقلة. وانطباعي العام هو أن عاصم

باشا [وزير الخارجية العثماني] نفسه لا يؤمن في الوجود الفعلي لمثل هذه الخطط الطموحة"[1].

لقد عرف عاصم باشا أن الشيخ عبيد الله نقشبندي مخلص. كما علّم مولانا خالد مريديه "الصلاة من أجل إعلاء الدولة العثمانية التي يعتمد عليها الإسلام والنصر على أعداء الدين، المسيحيين الملاعين والفرس الحقراء"[2]. وربما كان ذلك واضحاً للمراقبين العثمانيين أكثر منه للأوروبيين، إذ بقي الشيخ عبيد الله مخلصاً لمرشده الروحي حتى النهاية.

الفرسان الحميدية والأرمن

في 1891 سمح السلطان عبد الحميد بتأسيس قوة غير نظامية من الفرسان في أناضول الشرقية أطلق عليها اسمه، الفرسان الحميدية. وقد كان القصد منها تقليد فرق القوزاق التي تم استعمالها بشكل فعال في الاستطلاع والمناوشات في القوقاز.

آخذين بعين الاعتبار السياق الاجتماعي للدين، حُشدت الفرسان الحميدية من قبائل سنية كردية مختارة[3] وعلى الأخص من تلك التي أثبتت ولاءها لتشكيل فرق من الفرسان لنحو 600 رجل تقريباً. وفي الكثير من الحالات كانت تلك الفرق تؤخذ من قبيلة واحدة فقط وكان الضابط الآمر فيها هو الزعيم القبلي. وإذا كانت القبائل صغيرة جداً، فإن كلاً منها يمكن أن تؤلف سرية من الخيالة لفوج مركب. وفي كافة الأحوال تم الحفاظ دائماً على التضامن القبلي من خلال وضع رجال القبيلة في الوحدة نفسها.

كانت هناك فوائد جمة لكل من الزعيم، الذي طُلِب منه تجنيد فوج، ومجنديه أيضاً، إذ كان الزعماء وضباطهم يُرسلون إلى كلية عسكرية خاصة في استانبول، كما تم تجهيزهم بملابس أنيقة خاصة على الطراز القوزاقي لتليق بمكانتهم الجديدة. من جهة أخرى أُعفيت القبائل الحميدية من واحدة من أكثر الإجراءات غير الشعبية في المركزية العثمانية ألا وهي المسؤولية القانونية للتجنيد الإجباري والتي أُدخلت إلى المنطقة لأول مرة. وقد دُعي زعماء الحميدية وأبناؤهم إلى إحدى الكليات القبلية في

---

(1) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 5 (1881)، غوكسين إلى غرانفيل، القسطنطينية 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1880.
(2) أبو ماني النقشبندية-المجددية ص15.
(3) تم حشد كتيبة أو كتيبتين من التركمان أيضاً.

استانبول وكردستان من أجل صهرهم في المؤسسة العثمانية. وفي بعض قرى "الحميدية" الرئيسية قامت السلطات بافتتاح مدارس للسكان. وبما أن كردستان كانت القسم الأكثر إهمالاً وإفقاراً وتخلفاً، كان العرض مغرياً جداً.

كانت الغاية الظاهرية من الفرسان الحميدية هو تأمين حصن دفاعي ضد التهديد الروسي. وكان من المهم تعزيز قرار أن الأكراد جزء من الأمبراطورية خاصة وأن بعض القبائل داخل الأراضي العثمانية قد أبدت استعدادها لدعم القيصر ضد السلطان في حروب سابقة. إضافة إلى ذلك وقعت أعداد متزايدة من القبائل ضمن نطاق دائرة النفوذ الروسي في القوقاز حيث كان الانتشار الرسمي للفرق الحميدية بشكل رئيسي على طول محور يمتد من أرضروم إلى وان.

ومع ذلك فإن حقيقة كون القبائل الحميدية قوة غير نظامية يتم توزيعها إلى وحدات أكبر من الفوج فقط بناءً على توجيهات من المشير، أو القائد العسكري، معناه عملياً أن هذه الفرق تبقى مشتتة تمارس حياتها العادية إلا حينما تتمّ دعوتها لأداء مهمة. علاوة على ذلك كان ثمة شك من أن رجال القبائل الحميدية سوف يتخلون عنها بدلاً من ابتعادهم عن مواشيهم ومخيماتهم.

لم يمض الكثير من الوقت على تأسيس الحميدية حتى برزت المشاكل. فمن جهة اندلعت المعارك والنزاعات بين زعماء مختلفين من أجل مرتبة أعلى في القبيلة الواحدة[1]، ومن جهة أخرى لم يفرق القادة المحليون بين أعداء قبيلتهم وأعداء الفرسان الحميدية. وسرعان ما بدأت الأحقاد بين القبائل الحميدية، المسلحة من قبل الدولة، والأعداء المحليين. فقد بدأت قبيلة جبران السنية القوية، التي عبأت أربع فرق حميدية، بمهاجمة قبيلة خورماك العلوية وصادرت أراضيها. وباعتبارهم علويين ملعونين، أو قزلباش، لم يكن مستغرباً ألا تحرك الحكومة ساكناً من أجل إنصافهم أو إنصاف بقية القبائل العلوية التي تعاني من مشاكل مماثلة. أما القبائل السنية التي لم تكن تساند الحالة الحميدية فلم تكن بدورها بمنأى عن سلب الأراضي بقوة السلاح. وقد كتب هـ.ف.ب. لينتش H.F.B. Lynch، الذي كان يجول في المنطقة في 1894، عن عصابات السلب والنهب حول أرضروم:

---

(1) بين الحيدرانلي والجلالي، مثلاً، أنظر هامبسون إلى فين Fane، أرضروم 27 شباط/فيفري 1892، في الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 3، 1896.

"من المعروف تماماً أن هذه العصابات يترأسها ضباط من الفرق الحميدية أو كما يسميهم العامة - التنكلي tenekeli أو أصحاب الأطباق القصديرية، نسبة إلى الشارات النحاسية التي كانوا يضعونها على قلنسواتهم. وكان الموظفون الخائفون والمجبرون على نقل مثل هذه الحوادث، يختبئون وراء تعبيرات لطيفة مثل عبارة "قطاع طرق متنكرين بلباس جنود"[1].

وحينما لم تكن الحكومة قادِرة على الدفع لضباط الحميدية، فإنها كانت تمنحهم حقوق جباية الضرائب من القرى الأرمنية المحلية مسببة مزيداً من الأذى بحق الأخيرة. وفي كثير من الحالات لم يكن الزعيم الكردي قائداً للفرقة الحميدية بل أيضاً زعيماً للسلطة المدنية المحلية.

بعيداً عن مثل هذه الظروف فإن أولئك الذين طلبوا ملاذاً من الحكومة وجدوا أن الإدارة المدنية لم يكن لها لا حول ولا قوة لكبح جماح الحميدية الذين كانوا مسؤولين فقط أمام مشير الجيش الرابع في أرضروم. ولم يكن المشير، زكي باشا، الذي كان صهر السلطان، تابعاً للوالي بل لاستانبول مباشرة بحيث كان يستخدم الحميدية كأداة سياسية وهي التي لم يكن يجمعها الكثير مع الإدارة المدنية القصيرة الأمد للمنطقة. فالإدارة المدنية لم تحمل سوى الاحتقار للفرسان الحميدية، وهي رؤية نسمع صداها في [كتابات] القناصل العسكريين البريطانيين:

"إن القوات الحميدية، في الحقيقة، لا تخضع لأية سلطة سوى لسلطة زعمائها المحليين والتي يبدو أنها -السلطة- لم تكن تُمارس لمقتضيات القانون والنظام. وقد كان منظراً لافتاً للنظر أن ترى الأكراد يمشون في شوارع بلدة [باشكالة] في أزيائهم القومية... ولديهم عادة أخذ ما يطلبون من المحلات بدون دفع"[2].

إن النشاطات غير القانونية للحميدية ضربت مثالاً سرعان ما بدأ الأكراد غير القبليين بتقليده إذ كانت هناك في الحقيقة أعداد كبيرة من الشباب الأنيقين التواقين إلى ذلك. وقد قام الصاغة المحليون بتجارة مزدهرة مع أولئك الشباب شديدي التأنق، من خلال تزييف الشارات الحميدية من أجل لبسها مع القلبق[3] المصنوع من جلد

---

(1) لينتش، أرمينيا، المجلد الثاني، ص 219.

(2) الوثاق البرلمانية، تركيا رقم 6 (1896)، هولويرد Hallward إلى غريفز Graves، وان، 10 أيلول/ سبتمبر 1894. مغلف غريفز إلى كوري Currie، أرضروم، 18 أيلول/سبتمبر 1894.

(3) القلبق نوع من القلنسوات. (المترجم).

الخروف. وهكذا وجدت السلطات المدنية نفسها عاجزة عن كبح الفرسان الحميدية في حين تجاهل أو تساهل ضباط الجيش مع التجاوزات القبلية.

ورغم أن النزاعات كانت في البداية بين-القبائل فإن الفلاحين التابعين من المسلمين والمسيحيين هم الذين عانوا أكثر من الجميع. وسرعان ما بدا واضحاً أن الأرمن كانوا أهدافاً رئيسية وأن الحميدية قد حُثت أو وُجهت بشكل مقصود من السلطات العثمانية العسكرية.

لقد تمت مناقشة نشوء المشكلة الأرمنية من ذي قبل. ولكنها في التسعينيات من القرن الثامن عشر تفاقمت إلى حد كبير وذلك لأن بعض الأرمن بدأوا، بعد تجاربهم في حرب 1877-1878، بإظهار رد فعلهم تجاه الاستفزازات وعمليات السلب والنهب والاضطهاد الذي عانوه على يد السلطات العثمانية والقبائل الكردية والمواطنين المسلمين في البلدات والمدن المختلطة. ففي 1882 برزت المجموعة الثورية "حماة أرض الآباء" في أرضروم. وفي 1885 بدأ حزب أرمنيكان بالعمل في وان مدعوماً من قبل المجموعات المتواجدة في روسيا ما وراء القوقاز وإيران. وبعد تشكيله في 1887 أعلن حزب هنجاك الدولي عن تشكيل خلايا مسلحة في شرقي الأناضول وروسيا ما وراء القوقاز. وفي 1889 أُلقي القبض على مجموعة مسلحة من حزب أرمنيكان وهي تعبر الحدود من فارس. كما ظهرت ميليشيات أخرى مما أدى إلى حالة من الهلع في استانبول وفي المقاطعات الشرقية. وفي 1893 ظهرت ملصقات تحريضية على جدران عدة بلدات أناضولية. من جهتهم حاول المحرضون إثارة القبائل العلوية المعارضة في ديرسم والفلاحين الأكراد في نواحي ساسون الذين يُدّعى أنهم متحدرون من المرتدين الأرمن [إلى الإسلام].

ولكن الحادث الذي مهّد الطريق أمام مزيد من الهجمات على الأرمن حصل في ناحية ساسون جنوبي موش حيث شن حزب هنجاك الهجمات على الأكراد وقتل العديد منهم ابتداء من 1892. ففي صيف 1894 نشب شجار بين القرى الأرمنية والقائم مقام المحلي حول متأخرات ضريبية مما أعطى الحجة لارتكاب مجزرة جماعية والتي لعب فيها الفرسان الحميدية دوراً بارزاً، وربما راح ضحية ذلك أكثر من 1.000 قروي. وفي ربيع 1895 أراد ممثلو بريطانيا وفرنسا وروسيا إجراء إصلاحات للمقاطعات الأرمنية وذلك بإصدار عفو عام عن السجناء الأرمن و[تعيين] ولاة "موافق عليهم" ودفع تعويضات لضحايا اعتداءات ساسون وأماكن أخرى،

والسماح بالتحركات البدوية الكردية من خلال وضعهم تحت المراقبة مع تشجيعهم بالاستقرار ونزع السلاح من الفرسان الحميدية. وافق السلطان عبد الحميد على هذه المطالب ولكنه تجاهل تطبيقها عمداً. وقد أدت حالة انعدام الأمن إلى تقليص الزراعة إلى مستوى المجاعة خلال الأعوام 1897-1898[1].

كان هناك هدوء نسبي لمدِة عام تقريباً ولكن في 30 أيلول/سبتمبر 1895 حصلت حادثة عنيفة بين المتظاهرين الأرمن والشرطة في استانبول والتي أعلنت بداية مزيد من الهجمات الواسعة عليهم في المدينة حيث لاقى المئات حتفهم والبعض منهم على يد العديد من المحتجين الأكراد هناك. وبعد أسبوع من ذلك قتل أكثر من 1.100 أرمني في نواحي طرابزون. بحلول نهاية تشرين الأول/أوكتوبر كانت هناك مجازر أخرى في أرزنجان وبدليس وأرضروم وفي أماكن أخرى حيث قُتل المئات في كل واحدة منها. وفي الأيام العشرة الأولى قُتل نحو 1.000 أرمني في ديار بكر وحوالى 3.000 في كل من عربكير وملاطية. وتلت ذلك مجازر أخرى في خربوط وسيواس وقيصري وأورفا. وقد كان الجناة مزيجاً من المسلمين الأتراك والأكراد إضافة إلى الجنود العثمانيين بما فيهم الحميدية.

لقد وقفت بعض القرى الأرمنية في وجه هذه الهجمات وكسبت احتراماً بين القبائل تُحسد عليه. إذ أصبح البعض منهم مسلمين في حين دعا آخرون الزعماء الأكراد للاستقرار في قراهم مقابل تقديم إغراءات لأنه "ينبغي الدفع لرجال الشرطة"[2]. وبحلول 1897 حتى السكان المدنيون الأتراك أخذوا يحتجون على التأثير المدمر الذي لا يطاق للأكراد الحميدية.

ولكن لماذا سمح السلطان عبد الحميد بهذا الضرر المتعمد ضمن مقاطعاته الشرقية؟ وهل تم إحداث الحميدية من أجل القضاء على الأرمن؟ في الحقيقة لم يكن الأرمن هم الوحيدون الذين رأوا الشؤم، أو بالأحرى مخططات الإبادة الجماعية، في

(1) كان المجرمان الرئيسيان هما زعيما قبيلة الحيدرانلي، التي لازمتها السمعة السيئة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر والشيخ محمود صادق، ابن الشيخ عبيد الله الذي بقي، باعتباره ضابطاً في الحميدية، يشن غارات متكررة على القرى المسيحية مثلما كان يفعل والده قبل ذلك.

(2) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 1 (1898)، كرو Crow، تقرير حول رحلة من ساسون إلى كوينج Guendj، بتليس، تموز/جويليه 1879.

زمن الحميدية. لقد تم إحداثها ظاهرياً من أجل حشد القبائل الكردية كقوات محاربة في خدمة العثمانيين حال نشوب حرب ثانية مع روسيا.

كان معروفاً تماماً أن بعض القبائل الكردية -العلوية منها والسنية- قد تجاوبت مع العروض المتتالية التي قدمتها روسيا منذ حرب 1827-1829. وقد استغل الروس بكل مهارة عدم رضى تلك القبائل من المركزية التي أدت إلى قمع الأمراء القدماء والإصلاحات التي بدا أنها منحازة للفلاحين المسيحيين. وكان الروس، بطريقة مشابهة، قد حرضوا القبائل وخاصة أكراد ديرسم العلويين خلال حرب القرم في 1854 و1877-1878 بحيث بقي الخوف من السخط الكردي حقيقة واقعة. وفي الحقيقة كان الروس قد دعوا بدرخان، أحد هؤلاء الساخطين، بعد تأسيس الحميدية بوقت قصير، إلى تفليس من أجل مناقشة تكوين قوة موازية موالية للروس.

لقد كان تسجيل رجال القبيلة وإعفاؤهم من دفع الضريبة وتعليم الضباط القبليين، ولا سيما أبناء زعماء القبائل، في استانبول تهدف كلها كمحاولات من أجل جذب الأكراد بشكل أكبر إلى نسيج الأمبراطورية. وقد كانت الفكرة من حيث المبدأ جيدة. فبقدر ما يكون الأكراد مندمجين في النظام العثماني بقدر ما تكون الحدود الشرقية آمنة وبالتالي على أمل أن يكون الأكراد أكثر تدجيناً، ولكن عملياً لم يحدث الاندماج أبداً. فقد بقيت القبائل همجية في حين اتخذ بعض زعماء القبائل منازل لهم في المدن.

إن هذه السياسة المتبعة كانت سياسة تنم عن ضعف. فالسلطان عبد الحميد لم يستطع أن يُقصي الأكراد لا عسكرياً ولا عن طريق جمع الضرائب. وكان من الممكن للقبائل، المعروفة بجشعها، إما أن تسرّع جمع الضرائب في الريف أو تحبطه. ولذلك فإنه سمح لها بالسلب والنهب حتى إن صهره زكي باشا، باعتباره القائد العسكري في أرضروم، أطلق لها العنان بل وحماها من الولاة المدنيين المحليين. لقد كان باستطاعته أن يسحقها ولكن من خلال الاحتلال الفعلي للمنطقة وبالتالي خلق حالة من التوتر مع روسيا وإقصاء القبائل الكردية.

كذلك كان لسماح عبد الحميد بإنزال كل ذلك العذاب بالأرمن على يد الحميدية نتيجة الضعف بمقدار ما كان نتيجة لسياسة مقصودة. ففي 1895 لم يكن فارس الحميدية العادي ولا الجندي التركي يفرّق بين الفلاحين الأرمن والثوّار. لقد غامرت "تنظيمات" بإقصاء القبائل من قبل بدلاً من إطلاق العنان لها. لذلك استوعب عبد

الحميد الإصلاحات الأوروبية التي فُرضت عليه فرضاً في استانبول، ولكن بعد أن تأكد من أن وضع الحميدية تحت قيادة زكي باشا بدلاً من السلطات المدنية، سوف لن يؤدي بحال من الأحوال إلى تطبيقها. إذ كان القانون والنظام يأتيان في المرتبة الثانية بعد الولاء في هذه الحدود المعرضة للهجوم.

مع ذلك فإن الفرسان الحميدية كانت إخفاقاً واضحاً، بالرغم من أنه كانت هناك على العموم إشارة خفيفة إلى الاندماج على النطاق العثماني الواسع. لكن على العكس من ذلك شهدت الروح القبلية انبعاثاً جديداً من خلال الرخصة التي منحها للفرق الحميدية. ووفقاً لما كتبه القنصل الإنكليزي المحلي فإن "زكي [باشا] كان بمثابة ملك بينها وهي لا تعترف بأية سلطة سوى سلطته حيث كان الرأي السائد هو أنه يعمد إلى تنصيب نفسه ملكاً على كردستان المستقلة"[1]. ومن غير المحتمل أن يكون السلطان عبد الحميد قد ارتاب في زكي باشا لأنه بقي في منصبه حتى تمّت الإطاحة بالسلطان نفسه في 1908.

غير أن إحياء القوة القبلية كان أمراً مختلفاً. ومهما يكن عبد الحميد معارضاً للإصلاح، فإنه لم يكن يتوقع أبداً العودة إلى الإمارات القبلية التي كان سلفه محمود الثاني قد ألغاها. في 1900، ومع ضعف المخاوف من هجوم روسي وتزايد السخط الشعبي من الحميدية بدأ زكي باشا بوضع حد لتجاوزاتهم ومعاقبة زعماء الحميدية الذين كانوا، قبل سنة أو سنتين فقط، مشمولين بالحماية، ومع ذلك، فإنهم ظلوا يشكلون تهديداً. وعندما بدأت الأمبراطورية بالاتجاه نحو الثورة لم يكن الأتراك ميالين إلى إثارة الفتنة بل زعماء الحميدية هم الذين أعطوا الولاة السبب الحقيقي. وحتى في ساحة المعركة برهنت الفرق الحميدية على خيبة الأمل حيث تشتت الكثير من فرقها.

بعد الإطاحة بنظام عبد الحميد على يد جمعية الاتحاد والترقي في 1908، وهو ما سيتم التطرق إليه بإسهاب أكثر في الفصل اللاحق، فإن الفرق الحميدية قد سُمّيت بـ "الفرق القبلية" ولكنها بقيت جوهرياً على حالها. إن انتصار تركيا الفتاة والتهديد الذي شكلته لمساندي النظام القديم، وعودتها إلى الحكم التركي الفاشستي بوضوح بعد فترة قصيرة من الليبرالية أدت إلى الفوضى في أجزاء عديدة من الأمبراطورية: في

---

(1) الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 1 (1898)، إليوت Elliot إلى كوري Currie، وان، 1 أيلول/ سبتمبر 1897.

كردستان ذاتها وبين بلغار مقدونيا والقبائل الكاثوليكية لألبانيا الشمالية وفي اليمن حيث أعلن مهدي جديد عن نفسه وبين طائفة الدروز القوية في منطقة حوران السورية.

لقد أُرسلت بعض من هذه الفرق القبلية إلى مناطق الاضطراب هذه جنباً إلى جنب مع القوات النظامية كما أُرسلت إلى اليمن في 1908 وإلى ألبانيا في 1911 حيث أنجزت مهامها على نحو سيئ إذ تكبدت خسائر فادحة واكتسبت سمعة سيئة بالوحشية لدى إعادة النظام. ويمكن القول، وبحق، بأنه في عشية الحرب العالمية الأولى كان الأكراد معروفين بالدرجة الأولى بتمردهم وأعمال قطع الطرق وبمضايقة الأرمن.

وهكذا يمكن القول بأن نهاية القرن التاسع عشر شهدت قبضة عثمانية أكثر إحكاماً على مدن المنطقة ولكن الموقف كان قابلاً للانفجار في ظل النزاع الطائفي الداخلي والقبائل غير الخاضعة للقانون والنموذج الذي بات مألوفاً الآن المتمثل بالاستيلاء الروسي المتكرر للأراضي، وهو خليط تفجر أخيراً في خريف 1914.

المصادر:

Great Britain, unpublished: Public Record Office: series FO 248/382 and 391; series FO 371 nos 346, 540, 953; WO 106/5964.

Great Britain, published; Parliamentary Papers, Turkey no 16 (1877), 28 (1877), 54 (1878); I (1878), 10 (1879), 4 (1880), 5 (1881), 2 (1896), 3 (1896), 3 (1896), 6 (1896), 3 (1897), I (1898); Captain F.R. Maunsell, RA, *Military Report on Eastern Turkey in Asia* (London, 1893).

Secondary sources: Butrus Abu Manneh, 'The Naqshbandiyya-Mujaddidiya in the Ottoman lands in the early 19th century', *Die Welt des Islams*, vol. xxii, 1982 (1984); Ainsworth, *Travels and Researches;* Hamid Alger, 'The Naqshbandi Order', *Studia Islamica*, vol. 44, 1976; W.E.D. Allen and P. Muratoff, *Caucasian Battlefields* (Cambridge, 1955); Julian Baldick, *Mystical Islam* (London, 1989); Brant, Notes, *The Geographic Journal*, vol x, 184; Martin van Bruinessen, *Agba, Shaikh and State*, Captain Fred Burnaby; *On Horseback Through Asia Minor* (London, 1887); Stephen Duguid,'The politics of unity: Hamidian policy in eastern Anatolia', *Middle Eastern Studies*, no. 9, May 1973; *Encyclopaedia of Islam*, 1st edition, 'Kurds'; James Baillie Fraser, *Travels in Koordistan, Mesopotamia* (London, 1840); Ghilan, 'Les Kurdes persans et l'invasion ottomane', *Revue du Monde Musulman*, no. 5, May 1908; Greay Gratton, *Through Asiatic Turkey* (London, 1878); Albert Hourani, 'Shaikh Khalid and the Naqshbandi Order' in S.M. Stern, A.H. Hourani and H.V.B. Brown (eds), *Islamic Philosophy and*

the Classical Tradition (Oxford, 1972); Richard Havainissian, *Armenia on the Road to Independence* (Berkley and Los Angeles, 1967); Richard Hovanissian, *Armenia on the Road to Independence* (Berkley and Los Angeles, 1967); Richard Hovanissian, *Armenia on the Road to Independence* (Berkley and Los Angeles, 1967); Joseph, *The Nestorians and their Neighbours,* Dirk Kinnane, *The Kurds and Kurdistan* (London, 1964); Layard, *Discoveries;* H.F.B. Lynch, *Armenia: Travels and Studies* (2 vols, London, 1901); Serif Mardin, *Religions and Social Change in Modern Turkey* (New York, 1989); William Miller, *The Ottoman Empire, 1801-1913* (Cambridge, 1913); Moosa, *Extremist Shiites* (Syracuse, 1988); Basil Nikitine, 'Les Kurdes racontés par eux-mêmes', *L'Asie Française,* no. 231, Paris, May 1925, Annexe I; Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925* (Austin, 1989); Earl Percy, *Highlands of Asiatic Turkey* (London, 1901).; Rich, *Narrative of a Residence,* Mary Shechd, The Measure of Man (New York, 1922); Lt-Col J. Shiel, 'Notes on a Journey from Tabriz through Kurdistan, via Van, Bitlis, Se'ert and Erbil, to Souleimaniyah in July and August, 1836', *The Geographical Journal,* vol. viii, 1938; E.B. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (London, 1912); Mark Sykes,'The Kurdish tribes of the Ottoman Empire', *Journal of the Anthropoligical Institute,* no. 38, London, 1908, and *The Caliphs Last Heritage* (London, 1915); H.F. Tozer, *Turkish Armenia and Estern Asia Minor* (London, 1881); C.J. Walker, *Armenia, Survival of a Nation* (London, 1980).

Unpublished rescearch: Hakim Halkawt,'Halkawt,'Confrèrie des Naqshbandis au Kurdistan au XIX^e^ siècle' (doctoral diss., Sorbonne, 1983).

الفصل الخامس

القاجار والأكراد

مقدمة

في 1914 كان يمكن للمراقب غير الخبير أن يظن أن القبائل الكردية تشكل تهديداً قوياً لوحدة الدولة القاجارية وسلطتها كما فعلت قبل ذلك بقرن. وهي كانت، بلا شك، تبدو وكأنها غير قابلة للخضوع وتلعب بمكر وخداع بالسياسة الإقليمية ومع روسيا وتركيا أيضاً. لقد كان الاضطراب كبيراً جداً، ولكن الانطباع بأنه لا يزال غير قابل للحل كما كان قبل ذلك بقرن هو انطباع خاطئ يبرره، إلى حد ما، الضعف غير المسبوق لطهران خلال العقدين السابقين حتى عام 1914.

ولكن حدثت عدة تطورات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر جعلت إمكانية ضم كردستان إلى الدولة في 1914 محتملاً أكثر من أي وقت مضى. وبلغة المصطلحات العسكرية فإن البنادق التي تُحشى من مؤخرتها والمدافع بالإضافة إلى المدافع الميدانية الهيدرولية الارتداد، رغم أنها ربما قد استعملت ضد الأكراد، فإنها كانت مع ذلك إيذاناً بموت الاستقلال الكردي القبلي. إن القبائل، حتى وإن كانت مزودة بأحدث البنادق، فإنها نادراً ما تكون قادرة على تحقيق ضبط النفس الضروري في معركة رسمية بهذه الأسلحة الحديثة، لأنّ مستقبلها يكمن في حرب العصابات.

ولكن التغيرات الاجتماعية-السياسية كانت إلى حد كبير أكثر أهمية في عملية الضم. ففي المقام الأول تدهورت الروح القبلية في القرن التاسع عشر في عموم إيران بما في ذلك كردستان. إذ اتخذ الكثير من الرعاة حياة الاستقرار، وحينما فعلوا ذلك انتقل زعماؤهم ببطء إلى مالكي أراضٍ مع مزيد من الاهتمام بالهدوء والسياسة في

العاصمة الإقليمية. وأخيراً رسمت الثورة الدستورية لعام 1906 حدوداً رسمية بين الأكراد المدنيين والمستقرين من ناحية والأكراد الرعاة القبليين من ناحية أخرى.

الضعف القاجاري

لقد عانت إيران، مثل تركيا العثمانية، من ضعف حاد في القرن الثامن عشر والذي أدى أخيراً إلى سقوط السَلالة الصفوية الحاكمة الضعيفة في 1735. بعد ستين سنة تقريباً من الاضطراب واللااستقرار السياسي أعلنت السلالة القاجارية عن نفسها في 1794 حيث كان القاجاريون في الأصل مجموعة قبلية، لكنهم تخلوا عن أصولهم القبلية وسعوا إلى تلبية متطلبات دولة ملكية مطلقة.

لقد واجهوا مشاكل عسيرة حيث أدى انحطاط السلطة المركزية في النصف الأخير من القرن السابع عشر إلى حالة عدم استقرار إقليمية، وهي الفترة التي لعبت فيها المجموعات القبلية، بما فيهم الأكراد، دوراً مخالفاً للقانون. خلال الغزوات الأفغانية اعتباراً من 1709 فصاعداً استولى الأكراد، مثل أعداء إيران الخارجيين، على أية منطقة استطاعوا الحصول عليها. ففي 1719، مثلاً، استولت القبائل الكردية على همدان وتوغلوا في أصفهان نفسها تقريباً. وعندما سقط نادر شاه في 1747، الذي تم اغتياله في حادث عرضي، أثناء حملة من حملاته لقمع التمرد الكردي، تقاطرت القبائل البدوية من زاغروس مثل، الأكراد، اللور والبختياريين، إلى فارس بغية استغلال الفراغ في السلطة.

مثل هذه الظروف المضطربة أجبرت العديد من الناس غير المهاجرين على طلب الأمن في تشكيلاتهم القبلية نفسها والتي كانت تشكل نسبة من السكان أكبر بكثير مما كنت تشكله في القرن الماضي. من جهتها كانت مسألة السيطرة على هذه القبائل هي المشكلة الداخلية الرئيسية التي شغلت القاجار. إنَّ هذه المشكلة لم تكن جديدة، ولكن القاجار وجدوها خطيرة للغاية وذلك لأنهم أحيوا فكرة وحدة إيران في أعقاب تفتتها في الثامن عشر حيث كان كل حاكم قاجاري يجد نفسه في صراع مع زعماء قبليين أقوياء في هذا الجزء أو ذاك من الدولة.

وبما إن الحكومة المركزية (أصفهان ومن ثم طهران) كانت قريبة نسبياً من زاغروس، يظن المرء بأن الحكومة قامت بخطوات كبيرة من أجل قمع زعماء الأكراد القبليين. ولكن العديد من هؤلاء فضّل اختيار السيادة العثمانية ليس فقط لكي يكونوا

تابعين اسمياً لدولة سنية بل أيضاً لسبب سياسي بحت ألا وهو أن استانبول كانت أبعد وبالتالي أقل قدرة على فرض الضرائب أو اشتراط الخدمة العسكرية. إن محاولة تقوية الخضوع على الأكراد في المناطق الحدودية النائية، مثل أكراد هكاري، كان عملاً عقيماً باعتبار أنهم موزعون في أكثر مناطق الدولة وعورة. وكانت القبائل شبه-الرحل، عند الضرورة، تنتقل عبر حدود 1639 المتنازع عليها بشكل دائم. كما كان كلا الطرفين، تركيا وإيران، يمنحان اللجوء بكل سرور لثوار الطرف الآخر.

وحتى عندما وقع الأكراد فعلياً ضمن إيران، كانت الحكومة المركزية غالباً عاجزة عن فرض سلطتها لأن الخضوع للحكومة الإقليمية ذات السلطة الضعيفة كان معناه مزيداً من القمع بدلاً من الحماية، ولأنّ موظفي الحكومة الضعفاء سوف يعقدون صفقات مربحة ولكنها فاسدة مع الزعماء القبليين بدلاً من المخاطرة بمواجهة غير حاسمة ومكلفة. لقد كانت الخطوط الفاصلة، من وجهة نظر الفلاحين، بين الحاكم الإقليمي والزعيم القبلي والقائد العسكري ومالك الأرض غير واضحة المعالم.

لقد تمكن القاجار من البقاء رغم القوة العسكرية المتعاظمة نسبياً للقبائل خلال القرن التاسع عشر وذلك بسبب عجز الأخيرة من الاتحاد في وجه الحكومة. وهكذا كان القاجار مجبرين غالباً على الاعتراف بأولئك الزعماء القادرين على فرض الطاعة المطلقة على قبائلهم. كما أن الاعتراف الأمبراطوري أو إضفاء الصفة الشرعية على الزعماء القبليين كان مصدر قوة هامة لهم. وفي الوقت الذي لم يكن أمام الشاه بديل سوى القبول بزعيم أو قطب محلي كحاكم، كان الأخير يعرف أيضاً بأنه ربما يكون الأقدر على فرض سلطة مطلقة محلياً إذا ما حصل على منصب أمبراطوري رسمي ولكن كانت ثمة استثناءات أيضاً. في حوالى 1810 سعى ولي العهد في إيران، عباس ميرزا، إلى إعادة زعيم هكاري الذي كان قد تم عزله من قبل بعض الآغوات المتمردين ولكنه أخفق. وقد ثبُت أن الاعتراف الرسمي القاجاري لا قيمة له في مثل هذه التضاريس الوعرة.

لقد حاول القاجار من خلال التحالفات الكبيرة، التي كانت سهلة المنال عادةً، تعزيز الأحقاد وروح التنافس ومن ثم الحكم من خلال زعماء تابعين بدلاً من الاستغناء عنهم. وكان هذا هو الحال مع ولاة أردلان الذين كانوا مساندين مهمين ومخلصين لدعوة القاجار للسلطة في التسعينيات من القرن الثامن عشر وما بعده. ورغم إخلاص الولاة الذي برهنته التجربة فإن شاهات القاجار "غالباً ما مارسوا نفوذهم

وسلطتهم من أجل تغيير سير الخلافة، وبدعمهم لدعاوى الأطراف الشابة، ولّدوا الأحقاد التي أسبغت على الحكام مزيداً من الاعتماد عليهم"[1]. وقد كان الحال كذلك أيضاً بين المتنافسين على منصب الوالي لأردلان في نهاية القرن الثامن عشر. من جهتهم اعتمد القاجار، حيث كان ذلك ممكناً، على الرهائن من العائلات البارزة من أجل التأكد من ولائهم. فقد رُبي خسرو خان أردلان، الذي كانت أمه من القاجاريين، في البلاط بطريقة فعّالة من اجل التأكد من حسن سلوك والده الوالي.

كما حاول القاجار أيضاً أن يستوعبوا زعماء القبائل في نظام الدولة، إذ كانوا، في بعض الأحيان، يزوّجون بناتهم من زعماء قبليين أو لأفرادٍ من عائلات محلية حاكمة وبذلك يعززون منزلة هؤلاء، ويجذبونهم أكثر إلى مدار السلطة الأمبراطورية. وهكذا فقد تزوج خسرو خان، الذي خلف والده كوالٍ، من أحد بنات الشاه فاتح علي الكثيرات. وقد برهنت أنها "ذات شخصية قوية وعنيدة. إذ كانت هي الحاكم الفعلي لكردستان وأدارت شؤون الإقليم عملياً من خلال المقابلة الرسمية durbar[2]" وقد استمرت في ذلك لمصلحة ابنه بعد وفاة خسرو خان. لقد كانت تلك فقط خطوة قصيرة في اتجاه تنصيب الحاكم القاجاري والزوال النهائي لأردلان في 1865.

في أماكن أخرى كان سير العملية أبطأ من ذلك، ولكن في نهاية القرن كان الحكام الإيرانيون، من عائلة القاجار غالباً، يحلون محل الزعماء الأكراد كحكام محليين. في شمالي أردلان وفي الأراضي الواقعة على جنوب وغرب بحيرة أورمية تقع منطقة أكراد موكري، وهو تحالف قوي زوّد الشاه بأفضل الفرسان الذين كان يمكن للشاه أن يدعوهم. ومع أنه كان يكفي تكتيكياً إنزال 200 فارس إلى المعركة، فإنهم كانوا قادرين بسهولة على تقديم 4000 فارس مع بقاء ما يكفي من الرجال لجني محاصيلهم وحماية منطقتهم. ولكن من أجل الاستفادة منهم ـ بالتأكيد في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ـ كان ينبغي على الشاه أن يتعامل بحذر مع زعمائهم وفرض الضرائب عليهم بشكل خفيف جداً حيث إن "التاج الفارسي ليس له سلطة أو شيء من هذا القبيل على الموالين لهم، وهم، في الوقت نفسه، أقوياء جداً ولا يمكن

---

(1) مالكوم، تاريخ فارس، المجلد الثاني، ص 134.
(2) الجيش الهندي، معجم بلاد فارس الجغرافي، ص 393.

إجبارهم على أي شيء بهدف ترويضهم وإخضاعهم"[1]. لقد كان هناك في الحقيقة امتعاض شديد في صاوجبلاق فيما بعد حينما حاول القاجار استبدال الزعيم المُكري المحلي بأمير صغير من طهران. ولم يجد القاجار مناصاً من القبول بالمُكريّ، الذي ظل يشغل منصبه حتى اندلعت الحرب في 1914. فالحكام المحليون الذين لم يكونوا يتمتعون بقوة محلية كان محكوماً عليهم بالبقاء عاجزين ومعتمدين على تأليب قطب أو زعيم محلي على آخر، كما يتضح ذلك من سلسلة الأحداث التي رافقت [ثورة] الشيخ عبيد الله ومن المشاكل التي أثارتها قبيلة شكاك في منقلب القرن وكذلك من الاضطراب الذي رافق الاعتداءات التركية والروسية على أذربيجان.

ولا شك أن التغيير الاقتصادي قد ساعد القاجار أيضاً. ففي منتصف القرن التاسع عشر بدأ عدد البدو يقل بسبب المجاعة القوية في 1869 (التي كان الرعاة فيها أكثر عرضة من المزارعين) من ناحية، ومن ناحية أخرى إدخال منتجات جديدة كالتبغ التي جعلت الزراعة المستقرة أكثر ربحاً. في نهاية القرن هبط عدد الذين كانوا يوصفون بالقبليين حقاً من الثلث إلى الربع من نسبة السكان الإيرانيين. فقبيلة مُكري مثلاً انقسمت إلى قسمين في 1900، القسم الأول رعاة والقسم الثاني ليسوا مقيمين بل إنهم يكاد يدركوا أصولهم القبلية. وقد كان لهذا أيضاً عواقبه على القيادة القبلية. فلم يكن الزعماء يأخذون سند الملكية على القرى التي تستقر فيها قبائلهم بل أيضاً يمدون ملكيتهم لتشمل قرى خارج نطاق منطقتهم القبلية. إن امتلاك مساحات كبيرة من الأرض والحاجة إلى الاختيار بين الحكم أو إقامة العلاقات مع ضباط القاجار والحياة المرفهة والمغرية للمدينة أقنع العديد من الزعماء بالاستقرار في العاصمة الإقليمية، وبذلك أضعفت الروابط القبلية.

لقد واجه القاجار على الدوام تهديدات خطيرة من جيرانهم. فبالإضافة إلى المحاولات العثمانية الدائمة والاعتداءات الأوزبكية والتركمانية لاحتلال مناطق من إيران، جاء الضغط الجديد من القوى الأوروبية وخاصة من روسيا وبريطانية اللتين تنافستا على النفوذ في البلاط القاجاري حتى 1914. لقد استغلت تركيا وروسيا الغزوات الأفغانية للسيطرة على الأجزاء الشمالية والغربية من إيران[2]، كما كانت

---

(1) راولنسون Rawlinson، "ملاحظات حول رحلة"، ص 34.

(2) في 1722-1723 استولت روسيا على الإقليم القوقازي بما في ذلك دربند Derbent وباكو وتوغلت مؤقتاً حتى رشت Rasht على بحر القزوين.

أذربيجان وكردستان لقمتين سائغتين على الدوام في طريق الجيوش الروسية والعثمانية وهي حقيقة لم تفقد قيمتها رغم قبائلها المحبة للحرية.

في نهاية القرن الثامن عشر استحوذت روسيا على كثير من الأراضي الإيرانية في شمالي نهر آراس، ثم أضيفت إلى القائمة جيورجيا في 1800. وبهدف التصدي للتقدم الروسي طلبت إيران مساعدة الدول الأوروبية من أجل تحسين جيشها، وفي 1812 حاولت استعادة ما خسرته بينما كانت روسيا منهمكة في غزو بونابرت في العام نفسه. في أعقاب توقيعه لاتفاقية السلام لعام 1813 تعهد القيصر الروسي باسمه واسم ورثته بالاعتراف بأي أمير إيراني يتم تعيينه من قبل الشاه كصاحب حق لا ينازع في وراثة العرش. ربما يكون ذلك قد ساهم في الاستقرار ولكنه، من جهة أخرى، فتح الطريق أمام التدخل الأجنبي في الدولة.

أرسلت بريطانيا، القلقة من النفوذ الروسي المتزايد وإمكانية أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تهديد سلطتها على الهند والقلقة أيضاً من المساعي الفرنسية لضمان التعاون الإيراني ضد روسيا، عدة بعثات عسكرية إلى البلاط القاجاري لدعم الدفاعات الإيرانية ضد الروس.

كان النفوذ الروسي في طهران، عاصمة القاجار، يجد تعبيراته في الربح والخسارة في الإقليم. وفي الوقت الذي كانت روسيا تستولي دورياً على قسم آخر من القفقاس، فإنها كانت تشجع أيضاً إيران للتعويض عن ذلك بغزو الإقليم التركي[1]. في 1827 أخذ الروس ما تبقى من منطقة شمال نهر آراس ومدن يريفان ونخجوان ومناطق القبائل الكردية. وقد أعلن عن الحدود الدائمة لنهر الآراس في معاهدة تركمان جاي من ذلك العام.

في ضوء المساعي المبذولة من اجل انتزاع السيطرة المركزية، يصبح خوف القاجاريين مفهوماً من أن أي تفويض بالسلطة أو بالحرية سوف يهدد موقعهم. إن ممارستهم الاستبدادية للسلطة وحقيقة أن التفويض يعني ضمناً الضعف القاجاري، وليس قوته، أفسح مجالاً واسعاً وعميقاً أمام الارتياب بكامل الحكومة. فلقد سعى ملوك القاجار،الذين كانوا يفتقرون إلى مؤسسات الدولة المتطورة والجيش الدائم

(1) من هنا جاء الدعم الإيراني القوي للبابان في 1818 -1820 واحتلالها للسليمانية واستيلاؤها القصير الأمد على بيازيد وبدليس في 1821.

المدرب، مثل ملوك أوروبا في العصور الوسطى، إلى تذكير رعاياهم بالسلطة الملكية من خلال القيام برحلة أو جولة ملكية واتخاذ حاشية كبيرة معهم من بلدة أو مدينة إلى أخرى. وهكذا فإن مقر الحكومة ارتكز على منصب الشاه أكثر من ارتكازه على بعض رجال السفارة في طهران. ولقد أدّت هذه العادة إلى الفوضى الشديدة في الريف الذي كان ممراً للحاشية الأمبراطورية. ففي العام 1858 زار الشاه ناصر الدين (سنه) بدون سابق إنذار وهو ما أربك والي أردلان إلى حد بعيد. وقد قبل بسرور هدية من الذهب قدمها الوالي ذي الحظ العاثر بدلاً من العلف. لهذا ربما كانت طبيعة وصول الشاه التي لم يتم الإعلان عنها مقصودة، وذلك لأن الذهب كان على الدوام مقبولاً باعتبار أن صندوق الشاه كان على الأغلب فارغاً.

لقد تمت تسوية القدرة على زيادة العائدات والشرط المسبق الضروري من أجل إدارة متينة وفعالة وجيش دائم بالاعتماد على ضريبة الزراعة، حيث دفع الفلاحون أكثر مما طلبت الحكومة من أجل إعطاء حصة أكبر لمالك الأرض أو صاحب الإقطاعة. وهكذا بقيت هذه المشكلة قائمة خلال القرن كله. في تقريره حول التجارة في 1894/ 1895 كتب القنصل البريطاني في تبريز بأن ملتزم الضرائب عن [إقليم] أذربيجان قد دفع للحكومة المركزية على شكل ضرائب ما قيمته 000 . 180 تومان محتفظاً بميزانية مقدارها 000 . 370 تومان والتي دُفع قسم منها إلى وكلائه والبقية كانت ربحاً صافياً[1]. أما العائدات التي كانت تصل فعلياً إلى طهران، فقد كان القاجار يتعاملون مع ما يمكن أن نعتبره مالاً عاماً، وكأنه ثروة خاصة بهم حيث كانوا يصرفونه في بعض الأحيان من أجل إرضاء ملذاتهم الشخصية.

لقد حاول القاجار القيام ببعض الخطوات الدورية الإصلاحية ولكن الضعف الداخلي والارتياب في المساعدة الأوروبية وكذلك الخوف من أن تلك الإصلاحات سوف تقوّض الأتوقراطية كما قوضتها في تركيا حال دون تحقيق ذلك. ولئن كانت هناك بعض المساعي فإن الحافز وراءها كان الخوف من الانتهاكات الروسية على الحدود الشمالية والرغبة البريطانية الكامنة في الإجهاز على إيران كما فعلت مع الهند. في 1890 تم فرض الحظر على نطاق واسع على الخطوات القليلة الجادة باتجاه الإصلاح الجذري.

لم ينجح القاجار أبداً في بناء جيش دائم قادر على إعادة الثقة إلى الأعداد

---

(1) FO رقم 60/ 613، وود إلى ديوراند Durand، تبريز، 1 حزيران/ جوان 1899.

الكبيرة من رجال القبائل المخالفين للقانون. فلقد ظلوا معظم القرن التاسع عشر تقريباً قادرين على قيادة 000 . 12 فقط من القوات النظامية غير المتسمة بالقدرة القتالية العالية. لقد أرسلت بريطانية بعثة عسكرية في 1835 من أجل المساعدة في تعزيز قوة الجيش، ولكن محاولة الإصلاح باءت بالفشل. تضمنت هذه المحاولة تدريب فرقة من رجال قبيلة كوران في كرمنشاه تحت قيادة هنري راولنسون Rawlinson. ولم تتكيف قبيلة كوران مع الأفكار الأوروبية عن الانضباط والتدريب، ولذلك تم التخلي عن تلك المحاولة. اعتباراً من 1875 بوشر بتجنيد إلزامي للجيش ولكنه بقي غير منظم الصفوف ويعوزه الاعتماد المالي المطلوب الذي كان غير منتظم وغير كافٍ أيضاً. وهكذا تم تأسيس فرقة واحدة فقط من القوزاق شكلت قوة مقاتلة معقولة. وبما أنها كانت تحت قيادة وأمرة ضباط من الروس فإن مسألة ولائها ظلّت موضع شك.

كان القسم الأكبر من القوات القاجارية مؤلفاً من عناصر غير نظامية من المنطقة أو من القبائل وعلى أساس نظام النسبة. إن استعمال القوات غير النظامية كجزء أساسي من القوات المسلحة الإيرانية يعكس الأهمية الدائمة للقبائل في المجتمع الإيراني على عكس الأمبراطورية العثمانية التي استطاعت القضاء على الروح القبلية، بين الشعب التركي على الأقل. حتى بعد فرض التجنيد، سيطرت القبائل البدوية في المناطق الحدودية الإيرانية على الأراضي شريطة أن تقوم بالخدمة العسكرية كفرسان أو مشاة أو في المخافر الحدودية الأمامية كحراس حسب الحاجة. في مقابل ذلك تم إعفاؤهم من ضريبة الأرض الصالحة فقط للرعي وأحياناً أخرى من ضريبة رعي الماشية أيضاً. ففي أقصى شمالي أذربيجان الغربية، مثلاً:

> "كان خان ماكو يجند القوات اللازمة من أجل حماية الحدود... لقد اعتبرت الحكومة الفارسية على الدوام خانات ماكو كحماة جيدين لحدودها. لذلك، فإننا نرى، في القرن العشرين في واحدة من أكثر الأقاليم خضوعاً للإدارة الملكية، أي أذربيجان، بأن هذه الخانوية[1] تتمتع بكافة الامتيازات الإقطاعية"[2].

وفي مرحلة متأخرة من 1910 كان يمكن لولتر سمارت Walter Smart، الذي وصل مؤخراً إلى تبريز بصفته القنصل البريطاني العام هناك، أن يكتب ما يلي:

---

(1) خانية أو خانوية نسبة إلى خان وهي شائعة الاستخدام بمثابة إمارة في الاستشراق السوفيتي ولا سيما في البحوث المتعلقة بمناطق آسيا الوسطى في عهد ما قبل ثورة أكتوبر- عن كتاب "حول مسألة الإقطاع بين الكرد"، تأليف عرب شمو، ترجمة د. كمال مظهر أحمد، بغداد-مطبعة الزمان، 1977. (المترجم).

(2) ج. دي مورغان، «الإقطاع في فارس»، ص 592.

"إن الإدارة في كردستان، كما هي الآن، إقطاعية تماماً. فالضرائب التي تفرض على الأكراد خفيفة جداً، بل ونادرة في الحقيقة، ولكن المتوقع من الأغوات أو الزعماء هو تقديم فرق مسلحة من أجل خدمة فعالة عندما تُدعى من قبل الحكومة أو الحكام المحليين. وعلى العموم فإن هذه الفرق تبقى في ساحة المعركة بأمرة الزعماء وعلى نفقتهم الخاصة"[(1)].

يمكن الاعتراض على المصطلح الأوروبي "إقطاعي" ولكن سمارت، بثاقب نظرهِ، عرف أن النظام نفسه قد عمل حتى قبل مجيء الصفويين إلى السلطة. وكان للنظام حسناته أيضاً، حيث كتب سمارت أنه "في تشرين الثاني/نوفمبر، مثلاً، قام الإمام خولي ميرزا بحشد حوالى 2.000 كردي من الفرسان والمشاة ضد ... زعيم متمرد. هذه الحملة الصغيرة لم تكلف الحكومة الإيرانية فلساً واحداً لأن الجيش بأكمله قد تم تسليحه وإطعامه وصيانة تجهيزاته على نفقة زعمائه"[(2)]. وقد وصف سمارت أيضاً كيف أنه تم تجميع وحشد 400 فارس وجندي مشاة في صاوجبلاق بإشعار خلال 24 ساعة.

ولكن على الصعيد العملي فإن كامل النظام المتمثل في تجنيد قوات قبلية كان في حالة إفلاس. فقد كانت كل القبائل الكبيرة مطالبة بإنزال فرق من الفرسان أو المشاة إلى ساحة المعركة أنّى طُلب منها ذلك. ورغم أن إيران قد حاولت إحداث قوة مشابهة للحميدية، فإن هذه الصيغة هي أفضل ما حصلت عليه[(3)]. إن القوة الاسمية التي تتمتع بها الفرق القبلية لا تعكس الحقيقة تماماً. ففي بعض الأحيان كانت مثل هذه الفرق وهمية[(4)] تماماً بينما كانت القبائل الأصغر غير قادرة على حشد فرقة كاملة، والتي، مع ذلك، كانت تُدعى أيضاً لتقدّم رجال مسلحين.

---

(1) FO، 371/ 953، باركلي Barclay إلى غري Gray، طهران، 23 كانون الثاني/ جانفي 1910، المغلف رقم 1، سمارت إلى باركلي، تبريز، 3 كانون الثاني/ جانفي 1910.

(2) FO، 371/ 953، سمارت إلى باركلي، تبريز، 3 كانون الثاني/ جانفي 1910.

(3) على عكس الحميدية فإنها تكاد أن تكون قوة مساعدة بل جزءاً لا يتجزأ من الجيش الإيراني. علاوة على ذلك، وعلى عكس الحميدية أيضاً، يبدو أنه لم يخصص لها ضباط نظاميون وصف ضباط للإشراف على التدريب.

(4) كان هناك بون شاسع بين الواقع والنظرية. فمثلاً، كانت القوة الاسمية للخيالة غير النظاميين في عام 1899 هو 37.600، بينما كانت القوة الفعلية هي 13.660، رضا رئيسي طوسي Reza Raissi Tousi، "الجيش الإيراني" 1880-1907، ص 217.

كانت القوات غير النظامية سلاحاً ذا حدين، فمن جهة كانت على العموم مسلحة مثل أو أفضل من قوى المشاة الصغيرة النظامية، وبذلك كانت تشكل تهديداً لسلطة الحكومة حيث لم يكن الانضباط موجوداً بين رجال القبيلة. من ناحية أخرى كانت محجمة عن الذهاب بعيداً عن منطقتها، وعندما يُطلب منها ذلك، كان الزعيم يتوقع من الدولة أن تموّل قواته. على الصعيد العملي، إذاً، كانت تستخدم من أجل قمع القبائل المنافسة المتمردة.

وفق المعايير الأوروبية بقي الجيش طوال فترة حكم القاجاريين غير فعال وبشكل مثير، حيث بقيت قواته بدون أموال وتفتقر إلى الذخائر والمعدات الأساسية للتدريب. في عام 1871 اكتشف وزير الحرب المعيّن حديثاً بأنه لم يتم جرد محتويات المخزن منذ 20 عاماً. وكان الفساد متفشياً في الجيش على أعلى المستويات. ففي التسعينيات من القرن التاسع عشر كان أحد أبناء الشاه، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، يقوم ببيع البنادق إلى الأكراد واللوريين "وهكذا فإنه قام بتسليح الجماعات التي كان من مهمته أن يمنعها من أن تصبح تهديداً للحكومة"[1]. في 1900 كانت البنادق التي تُحشى من الخلف شيئاً شائعاً بين القبائل وفي 1910 أصبحت منتشرة على نطاق عام. وبحسب نظرة مغرضة لأحد ضباطه فإن الجيش في عام 1914 كان:

"غير قادر تماماً على مواجهة قبائل كثيرة ذات تسليح أفضل؛ وعندما كانت إحدى هذه القبائل تعاند ويصبح لزاماً حل القضية بالمفاوضات أو بالتحرك ضدها، فإن هذا يغري قوات القبائل المنافسة أيضاً بالنزول إلى ساحة المعركة من أجل تسوية أحقادها الخاصة"[2].

إن هذه النظرة، إذا ما أخذنا بالاعتبار التطورات الحديثة التي طرأت على التكنولوجية العسكرية -ولا سيما تطور المدفعية وأنظمة المدافع الميدانية الآلية الارتداد- والتفوق الواضح للقوات النظامية في بلاد مفتوحة، تشكل تقييماً متشائماً أكثر من اللازم. ولكن من الصحيح القول بأن قدرة الجيش على السيطرة على الأجزاء البعيدة من الأمبراطورية بقي محدوداً بسبب افتقاره إلى البنية التحتية. في 1890 كان لدى إيران طريقان سالكان فقط: من قزوين إلى تبريز ومن طهران إلى قم.

---

(1) شاؤول باخاش Bakhash، إيران: الملكية، البيروقراطية والإصلاح في عهد القاجار، ص 277.
(2) حسن أرفا في ظل خمسة شاهات، ص ص 50-55.

إن الاستقلال بالنسبة لزعماء القبائل لا يعني فقط التخلص من سيطرة الحكومة والضرائب، بل يعني عملياً حرية اغتصاب ما يمكن من العلف واستخدام الفلاحين في الخدمة ضمن نطاق نفوذهم القبلي. إن إحدى نتائج فشل القاجاريين في التوسط بين القبيلة والفلاحين هو أن الزراعة، الشيء الوحيد الهام في اقتصاد الحكومة، أخفقت في زيادة كافية لدخل الدولة. وقد كان العزاء الوحيد هو أن هذه الحالة التي تفاقمت في ظل القاجاريين كانت سائدة منذ أيام السلاجقة.

النتيجة الأخرى هي الفقر الشديد لمعظم الفلاحين الأكراد كما يصف ذلك بدقة أحد الرحالة في أواسط الثلاثينيات من القرن التاسع عشر:

"وأخيراً وصلنا إلى قرية كردية، التي كدنا أن نحصل فيها على الماء، لأن هؤلاء الناس أرفع مستوى بقليل من القطعان والماشية التي يعيشون بينها. إن المرء ليشعر بالخزي عندما يرى الإنسان وقد نزل إلى هذا الدرك من الانحطاط في ميزان الخليقة: إنهم يحيون فقط على التربة التي تطعمهم، وتكون حجراتهم أحياناً موزعة بين الماشية التي يعيشون معها سوية بين النفايات والروث"[1].

والرادع الوحيد الذي كان يتمتع به الفلاحون، كما في القسم العثماني، هو هجرة الأرض. لقد كان الزعماء المستبدون إلى حد كبير يغامرون بفقدان فلاحيهم لصالح زعماء أكثر تسامحاً، الذين قد يجذبون اللاجئين بفضل فائض الأرض والتوسع في العمل. بعد مضي نصف قرن تقريباً كانت العلاقات على حالها إلى حد كبير. ويصف تقرير يعود إلى عام 1879 كيف أن خصوبة كردستان لم تجد نفعاً أمام جشع أصحاب الأراضي والفقر والفوضى ولم يعد هناك خلاص أمام الفلاحين سوى الهجرة .

وفي العام نفسه بدأت الحكومة تنقل الأملاك الأميرية إلى الأفراد، وهو اعتراف متأخر مع أن العديد من الإقطاعات كانت عملياً في أيادي خاصة. كذلك كان الكثير من أصحاب الأراضي أيضاً في كردستان بمثابة زعماء قبليين؛ فزعماء قبيلتي سنجابي وكلهور في الجنوب، مثلاً، امتلكوا قرى خارج نطاق مناطقهم القبلية. لقد كان ذلك مؤشراً كيف أن أولئك الرجال قاموا بوظائف متعددة كزعماء قبليين وأصحاب أراضٍ ووسطاء سياسيين واقتصاديين بين الريف والمدينة.

---

(1) جورج فاولر George Fowler، ثلاث سنوات في فارس ومغامرات السفر في كردستان، المجلد الأول، ص110.

أذربيجان الكردية

بعيداً عن علاقاتها مع العالم الإيراني على النطاق الواسع، فإن لكردستان الإيرانية ميزاتها الداخلية الخاصة، وهي تختلف بين الأجزاء الشمالية والجنوبية. كان الزعماء القبليون ضمن مقاطعة أذربيجان، ولاسيما المنطقة الواقعة بين أورمية وماكو، منهمكين في مسائل عبور الحدودَ ذات الصبغة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

لقد خلقت القبائل في بعض الأحيان حالة من التوتر والفوضى بسبب غزوها عبر الحدود إلى تركيا. وفي أحيان أخرى عقدوا اتفاقيات مع العثمانيين من أجل خلق حالة من الفوضى والاضطراب بين "رايات" Rayyat أذربيجان. وقد اشتهرت بعض القبائل بالسمعة السيئة تلك. خارج صاوجبلاق كانت قبيلتا مامش ومنكور منشغلتين في عداء مستديم. وقد كانت منكور تحديداً تكره طهران بشدة، منذ أيام الحاكم الأعلى، حمزة، الذي جرب حظه مع الشيخ عبيد الله. لقد تم إعدام حمزة ولكن شقيقه، قادر آغا، حافظ على السمعة التي اشتهرت بها منكور بأعمال قطع الطرق والعناد. من ناحية أخرى كوفئ محمود آغا، زعيم مامش، في 1880 بلقب أمير العشائر تقديراً لإخلاصه، رغم أنه كان معروفاً على النطاق المحلي بأنه رفض الانضمام إلى المتمردين لأنه لم يكن يتحمل أخذ الأوامر من حمزة مانكور. وكانت مامش، الأهم محلياً، راغبة على الدوام في السير قدماً مع السلطة الأمبراطورية ضد أعدائها القدامى. لقد تمتعت القبائل تحت حكم القاجار بقدر كبير من حرية العمل والتصرف ولكنها كانت أكثر تجاوباً مع الجالية السنية في كردستان العثمانية وكانت عرضة لانتشار الطرق الصوفية. من هذا المنطلق قامت بدعم الشيخ عبيد الله في سعيه لتوسيع دائرة نفوذه إلى إيران حيث طردت الفلاحين المسيحيين من القرى التي كان يرغب في السيطرة عليها كما في وادي مانكور، مثلاً. وقد كانت القلاقل والاضطرابات متكررة في مَرْكوَر وتركوار جزئياً بسبب قرب الحدود التركية والتوسع البطيء للشيخ محمود صادق شرقاً، ولكن السبب الأهم كان غياب حاكم أعلى معترف به، الذي بمقدوره أن يتوسط أو يفرض النظام بين القبائل العنيدة هناك وخاصة أكراد تَركوار بكزادة دشت.

وتعيش في الشمال قبيلة شكاك التي شكلت منذ السبعينيات من القرن التاسع

عشر اتحاداً مهماً. ورغم أنها لم تكن القبيلة الكردية الأكبر، فإنها مع ذلك أصبحت مشهورة بأعمال السلب والنهب وبمهاجمتها لكل من "الرايات" الكردية والمسيحية، وبرفضها لدفع الضرائب أو الغرامات والتصرف وفق أسلوب الخارجين عن القانون

إذا كان ذلك ممكناً، كان الموظفون الحكوميون يستغلون أحياناً ميول الأكراد في السلب لمصلحتهم ولكن قيمة ذلك بقيت موضع شك. في 1896 نصبت شكاك كميناً لـ 800 ثائر أرمني في طريق عودتهم من وان. وبعد سنتين كان جعفر آغا الشكاكي يتصيد الثوار الأرمن بناء على أمر من طهران. ولكن رجالاً متمردين من طينة جعفر آغا كان من الصعب أن يكونوا مصدر قوة للحكومة. لقد خلق مشكلة من خلال أعمال قطع الطرق ورفضه دفع الضرائب، ولذلك صدر القرار بالتخلص منه. في تموز/ جويليه 1905 تمّت دعوته إلى تبريز، حيث قُتل هناك وسُحلت جثته في شوارع المدينة.

قد يبدو هذا تصرفاً قصير النظر ولكن الخيانة كانت جزءاً من العالم الذي عاش فيه الأكراد. ومثل ضباط الحكومة، مارس الزعماء الأكراد أعمال الخيانة بين أنفسهم وفي تعاملاتهم مع العالم الخارجي. ولاسيما في حالات بمنتهى القسوة شملت تنفيذ حكم الإعدام بسعيد سلطان، زعيم قبيلة هورامي، من قبل حاكم جوانرود، بعد أن منحه امتياز المرور في 1871. في 1886 "اختفى" قاضي فتاح، وهو عالم دين بارز، من صاوجبلاق بعد أن مُزق امتياز مروره في تبريز. وفي 1907 أدت أزمة حول تولي الحكم إلى قتل الأخوة في شرفبياني وإلى عداوة الدم مع "ولذبَكي" لأن القاتل كان من تلك القبيلة. في 1909 دعت قبيلة "ولذبكي" إلى عقد اجتماع حيث اغتالوا زعماء شرفبياني غير المرتابين. في 1910 دمر داود خان كلهور حصون شيرخان سنجابي بعد أن أقسم على مصحف مختوم ألا يفعل ذلك. في 1913 أعملت قبيلة هورامي السيف في رقاب قرية كانوا قد توصلوا معها إلى تسوية توسط فيها الملالي المحليون، وبعد القسم على مصحف مختوم. وهكذا فإنه من الملاحظ أن امتيازات المرور والمصاحف المختومة لم تكن موضع ثقة على الإطلاق.

شعر الأكراد الأذربيجانيون، مثل الأكراد العثمَانيين، بقوة بالتهديد المسيحي وبدأوا بشن غارات متكررة وروتينية على القرى الأرمنية والنسطورية في الأراضي المنخفضة الواقعة بين أورمية والجبال الكردية حيث كانت هناك على الدوام أخطار على الجاليات المسيحية. وكان ذلك على حساب مكانتهم: خضوع الفلاحين للثقافة

البدوية السائدة. كانت إحدى الطرق المفضلة في توسيع نطاق السيطرة القبلية هي الإظهار لقرى "الرايات" بأنها محمية بشكل غير كاف من قبل الحامي الحالي. وكان السبيل الواضح إلى ذلك هو الغزو ومن ثم تحدي الحامي للدفاع عن طريقته. فإذا مر الغزو من دون عقاب فإن القرية المعنية قد تتخلى عن حاميها وتطلب حماية الغازي. ولقد كانت عمليات التحدي هذه عادة ما تقود إلى غزوات مضادة. جل اهتمام الناس في هذه الصراعات ينصب على ألا يُقتلوا ولكن الآلاف من رؤوس الماشية قد تساق عبر الحدود غالباً. وقد ظهر مثالان رئيسيان في تموز/جويليه 1890 بين قبيلتَيْ الجلالي الإيرانية والحيدرانلي التركية، وفي الخريف بين القبيلتين الكرديتين هكاري التركية وتَركوار الإيرانية. وكانت الخسائر الاقتصادية للأوبئة التي أصابت الأغنام قد أدت إلى هجرة القرى.

كان المسيحيون أيضاً عرضة للتورط في هذه المنافسات المحلية، وغالباً ما كانوا يبدون كضحايا غير مشتبه بهم، حيث إن موتهم نادراً ما كان يؤدي إلى نشوء عدوات دموية. في عام 1896 قام الشيخ محمد صادق بنصب كمين واغتال أحد أساقفة النسطوريين وجماعته الذين كانوا يعبرون منطقته للوصول إلى إيران، ومن ثم حاول إكراه القرويين النسطوريين على توقيع بيانات تشجب زعيم كردي منافس على هذه الجريمة والأعمال الإجرامية المشابهة. في 1907 اغتالت جماعة كردية أحد أفراد بعثة تبشيرية ألمانية لا لسبب سوى ضمان عزل زعيم مُكري كان تنصيبه كحاكم محلي قد أثار امتعاضاً شديداً. وقد نجحت الخطة إذ سارعت السلطات الإيرانية بعزله. في 1914 أُطلقت النار على أحد أعضاء لجنة ترسيم الحدود من قبل أحد زعماء شكاك من أجل إرباك منافسه، إسماعيل سمكو، الذي كان قد أُنيطت به مسؤولية هذا القسم من الحدود من قبل الروس.

ومع ذلك فإنه من الضرورة بمكان ملاحظة أن العلاقة لم تكن قائمة فقط على الاستغلال فحسب. إذ كان الرعاة المسيحيون وماشيتهم يقضون الصيف في المراعي العالية مع ماشية القبيلة. وفي حال عدم إزعاجهم من قبل قوى خارجية، كان هناك نوع من التكافل القوي بين القبيلة والفلاحين.

لقد عرفنا هذه التفاصيل حول السكان المسيحيين بفضل البعثات الأميركية والإنكليكانية النشطة في الكتابة حول هذا الموضوع إلى القناصل البريطانيين العامين في تبريز. ويعود نقص معرفتنا بـ "الرايات" (الفلاحين) الأكراد جزئياً إلى قلة الاهتمام

الأوروبي بهم، ولكن ثمة سبباً آخر أيضاً ألا وهو أن كلمة "الكردي" كانت تحمل مدلول "القبلي" وهو يحمل بين طياته أطيافاً نقدية. وفي الحقيقة كان الفرق الملحوظ بين الفلاحين ورجال القبيلة يتضاءل يوماً بعد يوم إثر انحطاط البداوة. ومع ذلك فإننا نعرف، مثلاً، بأن تحالف شكاك الفتي نسبياً كثيراً ما نهب "الرايات" الأكراد ـ منذ غضب الشيخ عبيد الله في 1880 ـ ولا بد من أن يفكر المرء بأنَّ القبائل الأخرى قد تصرفت على نحو مشابه. في 1913 كان ممكناً بالتأكيد على الجانب التركي من الحدود، وعلى الجانب الإيراني أيضاً، أن يتوصل نائب القنصل البريطاني في بدليس إلى الاستنتاج التالي:

> "إن الحالة المادية للأكراد أسوء من حالة الأرمن في هذه الأقاليم. فهم يعيشون في ظروف إقطاعية تقريباً تحت حكم زعمائهم ويعملون لصالحهم ولا يملكون اية فرصة لتحسين أوضاعهم... ويبدو أن العلاج الوحيد يكمن في تحرير الأكراد من خلال القضاء على سطوة الزعماء وإعطاء الأرض لرجال القبيلة"[1].

كان لا بد من مرور خمسين سنة أخرى قبل إجراء إصلاح الأراضي الذي حطم أخيراً قبضة الزعماء مالكي الأراضي في إيران.

في الشرق شعر الأكراد الشماليون برياح العداوة الباردة مع الأغلبية الشيعية وبشكل خاص على الجهة الشرقية لبحيرة أرومية. وقد وجدت أقسى تعبير لها في سلب مياندواب والأعمال الانتقامية التي قام بها الجيش في أعقاب ذلك في خريف 1880. وقد بقيت الحادثة حاضرة وبقوة في الذاكرة المحلية مما أدى إلى دوام الحقد. في أعقاب الثورة الدستورية في 1906 زاد الكره والنفور للأقليات غير الفارسية ولا سيما تلك التي لم تكن شيعية.

الثورة الدستورية

رغم أن الثورة الدستورية لعام 1906 قد أثرت على كردستان بشكل عرضي فإنها تستحق وصفاً قصيراً كخلفية للأحداث التي شهدها إقليم كرمنشاه. وتكمن الأسباب الرئيسية للثورة في السياسة الخارجية والتغلغل الاقتصادي وفشل القاجار في حماية إيران وربما أيضاً في الامتعاض المحلي الواضح من محاولات القاجار في زيادة

---

(1) L/ P&S/ /10/ 345، سميث إلى ماليت Mallet، بدليس، 16 نيسان/أفريل 1913.

عائدات الإقليم. وقد كانت هذه الأخيرة جزئياً عبارة عن محاولة للمشاركة في الثروة المتزايدة التي تم جنيها من التحول التدريجي إلى المحاصيل النقدية، وأيضاً لإزاحة القبائل وذلك برفع الضرائب عن طرق القوافل. وقد أدت خيبة الأمل الشعبية المتزايدة للسكان في الحكم القاجاري إلى خلق ائتلاف معارض من علماء الدين ورجال الفكر، والتجار في طهران وفي عدة عواصم إقليمية، ولاسيما تبريز. هذه الائتلافات المحلية كانت في بعض الحالاتَ مدعومة من مالكي الأراضي والزعماء القبليين، بما في ذلك بعض البختياريين، الذين بدأوا يشعرون بقسوة الضرائب القاجارية.

إن الخوف من التدخل الروسي أثبط من عزيمة المعارضة في العمل ولكن خلال سنتي 1905-1906 وبعد هزيمة روسيا على يد اليابان وثورتها سيطرت المعارضة على طهران وأجبرت الشاه على قبول إنشاء مجلس استشاري ومسودة الدستور. بشكل عام دعم التجار والحرفيون بقوة المجلس المعلن حديثاً. ففي المدن الرئيسية مثل تبريز وكرمنشاه، وفي المدن الصغيرة، مثل أورمية وصاوجبلاق بل وحتى في بعض القرى تم تشكيل اللجان الشعبية (انجومن) في خطوة متعمدة لمعارضة الحاكم المحلي.

وعلى العموم فقد تعاطف الزعماء القبليون الأكراد مع الملكية والنظام الهرمي الذي كانوا جزءاً منه وكانوا أيضاً في حالة عداء تجاه الحركة الدستورية. إن التشريع يكمن في الرجل وليس في الدستور الذي تأسس على مفاهيم أوروبية خيالية. ولكن الزعماء كانوا مستائين أيضاً من التدخل القاجاري المتزايد في الشؤون الإقليمية ولذلك كانت استجابتهم مشوشة. فمن جهة كانوا يحبذون الحكم الذاتي المحلي من المركز، ولكنهم، من جهة أخرى، كانوا مستائين من النشاط السياسي لسكان المدينة. ولكن نادراً ما عمل الزعماء كطبقة اجتماعية. فقد كان كل منهم يتبع مصالحه الشخصية الضيقة.

من ناحية أخرى أبدى السكان المدنيون الأكراد في كل من صاوجبلاق وأورمية وسقز وسنه وكرمنشاه تعاطفهم مع الحركة الدستورية، وعلى الأخص مع الرغبة في التخلص من الحكومة الفاسدة والاستبدادية لمالكي الأراضي والزعماء والحكام. وربما فعل ذلك أيضاً العديد من القرويين حيث كانت اللجان الشعبية (انجومن) متواجدة حتى في البلدات الصغيرة وبعض القرى. وحينما حاولت بعض هذه اللجان تخفيض سعر اللحم والقمح، رأى الزعيم في ذلك تهديداً مباشراً لمكانته. وهكذا يتضح بأن الولاء في كردستان كان فوق الاعتبارات العرقية، بل يعود إلى اعتبارات اجتماعية-اقتصادية.

وقد أدت المحاولات التي قام بها الشاه الجديد، محمد علي، من أجل الإطاحة بالدستور إثر تسلمه للعرش في 1907 إلى تنازله عن العرش ونفيه في تموز/ جويليه 1909. إذ هُزم على يد تحالف من الثوار التبريزيين واتحاد بختياري. ولكن ما إن تم التخلص بنجاح من العقبة التي وقفت في طريق التقدم الدستوري حتى انقسم المجلس في طهران بين الراديكاليين الذين أرادوا الإصلاح الاجتماعي وبين المحافظين الذين تمنوا حماية دستور ملكي وأيضاً مكانة للدين. وقد أدى الإخفاق في المصالحة بين الاتجاهين وفراغ السلطة الذي خلفه إلى انتشار الفوضى على نطاق واسع في الريف. لقد سعى عدد من التحالفات القبلية إلى تقليص نفوذ البختياريين ولكنهم هُزموا على يد منافسيهم. كذلك استعملت القبائل حول كرمنشاه النضال القومي كذريعة من أجل المنافسة محلياً.

أكراد كرمنشاه

لقد نُشر القليل حتى الآن عن الأكراد في كرمنشاه. ينتمي الأكراد في هذا الإقليم مذهبياً إما إلى الإثني عشرية، مثل غالبية الإيرانيين، أو إلى أهل الحق. على عكس الصراعات الطائفية في الشمال، هناك دليل ضعيف على وجود أي توتر بين الشيعة وأهل الحق في كردستان الجنوبية. ويبدو أن ارتداد الأخيرة إلى الشيعية كان وسيلة من وسائل إراحة البال. فمن الممكن، مثلاً، أن يكون آل أردلان من أهل الحق ولكن في العشرينيات من القرن التاسع عشر بادر الوالي وزعماء الأسرة بإعلان إيمانهم بالمذهب الشيعي. وهذا أدى إلى توسيع نطاق علاقات الزواج ومكّن من اعتماد أردلان للحكومة المحلية.

كانت كرمنشاه نفسها مدينة بلغ عدد سكانها نحو 50.000 في منقلب القرن. وكان موقعها مهماً كونها آخر مركز، مهما يكن حجمه، على طريق قوافل بلاد الرافدين. وفي الوقت الذي كانت الصادرات إلى إيران من الخليج تأتي بشكل رئيسي عبر بوشهر Bushire فإن قسماً كبيراً منها كان لا يزال يأتي عن طريق نهر دجلة إلى بغداد ومن هناك عن طريق خانقين وقصر شيرين، البلدَتين الحدوديتين بين بلاد ما بين النهرين وإيران على التوالي. ولكن كان هناك حركة مرور أكثر حساسية مما أعطى كرمنشاه أهمية خاصة. ففي كل عام كان نحو 120.000 شيعي على قيد الحياة و8.000 ميت يعبرون هذا الطريق إلى النجف وكربلاء. لقد كانت القبائل على طول

طرق القوافل عادة ما تجبي الضرائب على المرور معارضين مساعي الحكومة في استبدالها بالجندرمة. ومن خلال أعمال قطع الطرق حاولت تعطيل طرق القوافل البديلة التي كانت تسيطر عليها القبائل المنافسة أو الحكومة من أجل أن تحوّل المرور إلى طرقها. وقد اشتهر السفر من لورستان إلى كردستان بعدم الأمان.

إن أكبر قبيلتين جنوبيتين كانتا كلهور (شيعية بشكل رئيسي) وكوران (أهل الحق) والتي يقدر عددهما بنحو 5.000 خيمة (أو عائلة) في التسعينيات من القرن التاسع عشر. كانت كلهور لا تزال تتبع لمذهب أهل الحق حتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ولكن في أوائل القرن العشرين اعترف معظمهم ظاهرياً بالشيعية[1]. وقد أصبحوا من الممثلين الرئيسيين في كرمنشاه في منقلب القرن، ومن المحتمل أيضاً أن يكون زعماؤهم، مثل الأردلانيين من قبلهم، قد قرروا بأن الهوية الشيعية ذات حساسية سياسية وأن طوائف الكلهور الواحدة تلو الأخرى اتبعت الدعوى.

من ناحية أخرى كانت قبيلة كوران من أهل الحق وبتزمت. وكانت منقسمة بين ثمان طوائف متنافسة لذلك لم تسمح بظهور أي سلطة عليا نظراً لتفوقها العددي. وقد فتح ذلك الطريق أمام القيادة الروحية لأسياد حيدري بزيادة أهميتهم السياسية. في أعقاب الزوال المؤقت للزعماء في العشرينيات من القرن الماضي بدأ الحيدريون بسرعة في ملء الفراغ السياسي[2].

فيما عدا المنكور (قرب صاوجبلاق) كانت كلهور وكوران أكبر الاتحادات الكردية في إيران. ولكن الانقسامات الداخلية في قبيلة كوران أفسحت المجال أمام قبائل أصغر، ولكنها كبيرة نسبياً، مثل سنجابي، كرندي وزنكنه لتلعب دوراً رئيسياً في

---

(1) المصادر المكتوبة متناقضة، انظر راولنسون "ملاحظات عن مسيرة من زوهاب"، ص36، وكيرزون Curzon فارس والمسألة الفارسية، المجلد الأول، ص557، وبيشوب Bishop رحلات في فارس وكردستان، المجلد الأول، ص 84، وموسى Moosa، غلاة الشيعة، ص191، ومونسيل Maunsell، تقرير عسكري عن شرقي تركيا في آسيا ص484، وسون Soan "متنكراً فيما بين بلاد النهرين وكردستان"، ص387. السير أدموندز Sir Edmonds، كرد وعرب وأتراك، ص193، يشير إلى أنه يُعتقد على نطاق واسع بأنه حتى العشرينيات من القرن الماضي كان عدد كبير من قبيلة كلهور من الكاكائيين، كما يُطلق على أهل الحق في العراق. والفرع الوحيد من كلهور الذي بقي على عقيدة أهل الحق حتى اليوم هو فرع مينشي كُفرآفار "جالبو الكفر". أنظر أيضاً العمل الهام للمؤلف زيبا مير حسيني عن أهل الحق.

(2) أنظر زيبا مير حسيني، "الحقيقة الداخلية والتاريخ الخارجي" الذي يُظهر الفرق الذي لعبته قيادة أهل الحق في المناطق القبلية وغير القبلية قرب كرمنشاه.

سياسة كردستان الجنوبية[1]. فيما بين القبائل الكردية الكبيرة في أذربيجان وكرمنشاه هناك في أردلان، والتي سُميت مرة أخرى بإقليم كردستان، أعداد كبيرة من القبائل الكردية الصغيرة، وهي تتبع المذهب السني بشكل رئيسي.

كان الزعيم الأقوى في المنطقة هو الوالي اللوري لبشتكوه، جنوب-شرق كرمنشاه. وعلى العموم فقد تجنب الصراع مع الحكومة المركزية. وكونه محجوباً في الجهة الغربية المقابلة لزاغروس، فإنه حظي بالاستقلال فعلياً. وعلى عكس أردلان فإن ولاة بشتكوه كانوا لا يزالون يحملون ألقابهم حتى بداية هذا القرن[2]، ولم يقبلوا بالتسوية عبر عمليات الزواج التي أنجزتها العائلة مع القاجار والقبائل المجاورة. وتعكس هذه الزيجات التوازن الهام الذي ينبغي الحفاظ عليه مع المركز والجيران، إذ كان الوالي في 1907، مثلاً، حمو سالار الدولة، الأخ الأصغر لمحمد علي شاه، وأيضاً صهر داود خان، الإليخان[3] (أو الحاكم الأعلى) لكلهور المجاورة.

لقد تمكن داود خان، ذو الأصول المتواضعة والطموح الذي لا حدود له، بنجاح من اغتصاب القيادة في كلهور في حوالى عام 1900. وقد فعل ذلك بتصميم لا يرحم حيث قتل كل من وقف في طريقه بما في ذلك والده من أجل أن يعتلي الهرم القبلي. وعلى نحو غير متميز أصفح عن الإليخان العجوز الذي حزم متاعه وتوجه إلى كرمنشاه كسجين. ونتيجة أعماله هذه كان داود خان مكروهاً من قبل الكثير ويهاب جانبه كل أفراد قبيلة كلهور.

وقد ألقى الإليخان، داود خان، نظره بعيداً خارج موطنه. واحتاج، من اجل تقوية موقعه، إلى عقد تحالفات مع قبائل أخرى وأن يجعل لنفسه مكانة هامة جداً لدى حاكم كرمنشاه من أجل السيطرة على الريف. وقد تزوج من خارج القبيلة بتصميم لا يلين. في 1906 كان قد تزوج من 12 زوجة، وولده، جوان، تزوج من خمس وهي أرقام تدل على أنهم لم يكونوا ملتزمين لا روحاً ولا نصاً بتعاليم الإسلام. وكانت تلك الزيجات ذات مغزى سياسي واضح. وقبل ذلك بسنة أصبح ابنه جوان

---

(1) السنجابي 1.500 خيمة من أهل الحق بشكل رئيسي، وكرنديَ 2.000 خيمة وهم أيضاً من أهل الحق وزنكنه 1.500 خيمة من الشيعة.

(2) المقصود هو القرن الماضي لأن الكتاب صدر في عام 2000. (المترجم).

(3) كلمة مركبة من (إيل) وتعني العشيرة و(خان) وتعني الرئيس أي زعيم العشيرة، عن كتاب حول مسألة الإقطاع. (المترجم).

متيماً بحب ابنة محمد علي خان، الزعيم الذي كان والده قد طرده. وبما أن ذلك كان يمس شرعيته فقد منع داود خان مثل ذلك الزواج. كان جوان راغباً في القتال من أجل تحقيق رغباته ولكن والده كان على القدر نفسه من التصميم لمنعه من ذلك. وفي معركة ضارية وقعت في أيار/ماي 1905 تخلص محاربو جوان الـ 800 من أخ داود خان وأحد أولاده. بعد ذلك سار جوان باتجاه كرمنشاه ليطلب من الحاكم بإعادة الإليخان القديم ليحل محل والده.

بالنسبة للحاكم كان عملاً من هذا القبيل يتطلب أعصاباً قوية. فقد يجد متعة في ذلك مع قبيلة قوية تترأسها عائلة خطيرة تمزق نفسها بنفسها ولكن إذا ما جلب أحد الطرفين محاربيه إلى البلدة فإن ذلك ينطوي على ضرر. في حالة الكلهور، كان فرع منها (حاجيزادة) قد مُثّل بقوة في كرمنشاه. في الحالات المتطرفة كان يمكن حشد قوة قبلية منافسة، ولكن هذا ضمن عملياً مزيداً من الفوضى وعمليات السلب في البلدة والريف المجاور حيث كانت تحوّل الريف الجميل إلى منطقة جرداء. وقد كان وصول جوان إلى أبواب كرمنشاه من ذلك النوع من المواقف التي لمت شمل الحاكم والمواطنين ومالكي أراضي القرية المحلية بسرعة.

فلقد كان من مصلحة الجميع إرسال قبيلة كلهور بسلام إلى موطنها، ولم يكن أحد على الإطلاق أكثر مصلحة من الحاكم نفسه الذي، منذ تعيينه، كان يشتري القرى بهدوء وبأبخس الأسعار على حساب الاضطرابات التي كان قد أُرسل من أجل معالجتها. وآخر ما كان يطلبه هو ألا تتعرض ممتلكاته الجديدة للنهب. ولكن من حسن حظه أن ملالي المدينة قد توصلوا إلى تسوية بين الأب والابن. نجح داود خان في الاحتفاظ بمركزه كإليخان، ولكنه ربما أُجبر على القبول بالزواج[1].

ولم يدم الوقت طويلاً حتى طلب داود خان الاعتراف بسلطته على القبائل المجاورة. وكان أحد أهدافه هو قبيلة سنجابي التي تتبع مذهب أهل الحق التي كانت تقليدياً موالية للحكومة. من هنا عُهِد إلى زعيمها منصب حاكم قصر شيرين وبعمل مربح يقضي بحماية حركة المرور من خلال الطرق المارة عبر الهضاب. لم يكن الحاكم المحلي قادراً على حماية منطقة قصر شيرين بنفسه، لأن قواته كانت تحمي

---

(1) في 1908 دُعي الإليخان السابق محمد علي من قبل طوائف قبلية متمردة من أجل الاستيلاء على السلطة. ورغم عدم شعبية داود خان، لم تسنح الفرصة المناسبة أبداً، وهرب إلى منطقة لا تطالها يد كلهور، طالباً اللجوء عند والي بشتكوه.

المدينة نفسها، ولم تكن لديه المواد الكافية التي تضمن الطريق عبر الهضاب أيضاً. لقد كان زعيم قبيلة السنجابي في هذه المرحلة هو شيرخان (صمصام الممالك) الذي اغتصب العرش من عمه، علي أكبر خان، بمساعدة الحاكم وقتئذ في حوالى عام 1900. وقد كان شيرخان سنجابي وداود خان كلهور منافسين قويين لبعضهما بعضاً.

كان ينبغي على كل حاكم أن يفكر ملياً في توازن القوى عند أي حركة. لقد كانت مسألة تسليم قصر شيرين إلى قبيلة السنجابي شيئاً في غاية الروعة، ولكن هل استطاعت القبيلة أو زعيمها إحكام الطوق على كلهور وحلفائها؟ كان ينبغي على كل حاكم أن يقرر من يصادق ومن يخون. في 1908 تم تعيين زاهر المُلك زنكنه، وهو زعيم قبلي محلي ومالك أرض، حاكماً على كرمنشاه. وقد تمكن داود خان بنجاح في التوصل إلى تفاهم معه في ذلك العام، وختمها بزواج جوان من ابنة زاهر المُلك. وقد عُين داود خان رئيساً للعشيرة، صاحب أعلى مقام معترف به بين الزعماء القبليين في الإقليم، واللاعب الأهم في ضمان تقديم 10.000 من رجال القبيلة لدعم الشاه ضد الدستوريين في ذلك العام.

لم يكن شيء من هذا يروق لشيرخان السنجابي الذي أدرك بأن داود خان كان أقوى بكثير مما كان قبل عدة سنوات، وأن دعم زاهر المُلك لداود خان قد يكون مهلكاً له. أما مخاوف شيرخان فكانت مستندة إلى أسس قوية، حيث كان داود خان ينتظر أية ذريعة من أجل الهجوم عليه.

لقد أدى الصراع بين الدستوريين والملكيين إلى نشوب القتال في عدد من المدن على طول إيران. ولم تستثنَ كرمنشاه من ذلك. فقد طرد سكان المدينة الملكيين وانتخبوا رئيساً للبلدية. وخارج أسوار المدينة كان لانحطاط السلطة أثران على الزعماء القبليين المجاورين. فمن ناحية شعروا بالحرية في ارتكاب أعمال السلب والنهب ومن ناحية ثانية أغرتهم فكرة تجريب حظهم مع أي طرف يقدم لهم أفضل فائدة شخصية. في تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1908 أدى الصراع على كرمنشاه إلى نشوب قتال بين الكلهور وقوة صغيرة من السنجابيين في المدينة. وبعد طرد السنجابيين منها، حرك داود خان قواته الكلهورية باتجاه قصر شيرين حيث انضمت إليه قبائل الكوران التي كانت لها أحقاد مع قبيلة السنجابي. وقد أمِل أحد زعماء الكوران في استلام ولاية قصر شيرين المربحة، ولكن كان لدى داود خان مخططاته الخاصة. إذ قدم ابن عم شيرخان والوريث الشرعي لقيادة قبيلة السنجابي، حبيب الله خان، وبحسب تعبيرات

القنصل البريطاني الراشحة بالازدراء فإن محاربي قبيلة السنجابي "بعد أن رأوا القوة المتفوقة وهي تنفذ الفكرة الفارسية غيروا مذهبهم واتجهوا إلى المطالِب بالعرش (حبيب الله خان)"[1].

كان داود خان حامياً غير جدير بالثقة على الإطلاق. ففي نيسان/أفريل من عام 1909 كان يخطط لإعادة شيرخان إلى منصبه في قصر شيرين وإرجاع حبيب الله إلى العزلة مرة أخرى. وكان ببساطة يقرر ويصرف من الخدمة ساعة ما يشاء فارضاً من سوف يكون زعيم السنجابيين دون الرجوع إلى الحاكم الإقليمي. وفي الحقيقة فإن داود خان رأى أنه ليس هناك أية حاجة لدفع الضرائب اعتباراً من تلك السنة. ورغم أن هذا الموقف كان مهيناً بشكل واضح، فإن زاهر المُلك كان بحاجة إلى دعم داود خان ضد أعدائه في المدينة نفسها. في حزيران/جوان وبناءً على طلب من زاهر المُلك شخصياً، جلب داود خان 1.000 جندي من المشاة إلى كرمنشاه من أجل تخويف الطرف المنافس في المدينة. وكما جرت العادة، كلما ذهبوا باتجاه كلهور جعلوا المناطق المجاورة جرداء.

في نهاية تلك السنة حل حاكم جديد وقوي، في نظام السلطنة، محل زاهر المُلك استجابة للشكاوى المتزايدة حول حكم الأخير أقلها استخدامه الطائش للكلهور. وسرعان ما طالب الحاكم الجديد بدفع متأخرات الضرائب المستحقة على داود خان واشترط أن تقوم فرقة كلهور الوهمية بالخدمة الحكومية. وقد حصل داود خان بصفته رئيساً للعشيرة على وعد من زعماء العشائر الأخرى بمساندته في وجه الحاكم الجديد. حاول داود خان جمع النقود ضمن قبيلة كلهور ولكنه واجه مقاومة من قبل أولئك الذين أملوا في أن يضع الحاكم الجديد حداً لسلطته. وعندما رُفض طلبه في مزيد من الديون من قبل زعيم أكبر طوائف قبيلة الكلهور، لم يتردد داود خان في إطلاق النار عليه، وهو عمل غير مسبوق سبب خلافاً كبيراً. فانسحب إلى المناطق الحدودية حيث تابع الانتقام ضد قبيلة السنجابي. لذلك لا يمكن تقدير كلفة الحرب القبلية على الاقتصاد غير القبلي من خلال النهب الذي تعرّضت له 180 قرية أثناء ذلك الصراع.

لم يكن الحاكم الجديد قوياً بما فيه الكفاية للتعامل مع داود خان. وحتى بعد

(1) FO رقم 248/ 938، يوميات كرمنشاه، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1908.

التعاون مع قبيلة سنجابي، لم يستطع أن يحشد أكثر من 2.700 جندي محلي ضد داود خان البالغة قواته 4.000، وافتقر إلى المال الكافي من أجل حشد المزيد. ولذلك لجأ، بشكل غير مناسب، إلى الخدع الحربية بما في ذلك إعطاء الوعد لصهر داود خان، والي بشتكوه، أن يصبح وزيراً للحربية إذا ما استطاع أن يعتقل داود خان. وبدهاء لم يستجب الوالي لدعوته. في حزيران/جوان من عام 1910 قدم داود خان خضوعاً رسمياً يخلو من أية شروط، وتخلص من الحاكم الجديد بوعود جديدة [بدفع] متأخرات الضرائب وتقديم الفرقة الموعودة. وكما كان يعلم فقد كان الحاكم يحتاج إلى مساعدته في السياسة على نطاق أوسع في المنطقة: مواجهة القوة المتعاظمة للحلف البختياري في الشرق وتفشي حالة التمرد على القانون في لورستان إلى الجنوب-غرب.

كل هذا أثر، بالطبع، في خلاف الكلهور مع السنجابي. فقد عَلِم شير خان، الذي كان قد قدّم 500 فارس وفقد الكثير منهم خلال الأشهر التسعة الماضية مع ثوار الكلهور، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بأن الدستوريين في طهران قد ألغوا التعويض عن خسائره وهو ما يشكل ضربة قوية لمكانته ولجيبه أيضاً. لقد كان الكلهور وحلفاؤها الباجيلان[1] هما من يسلبان النقود من المارة على طريق كرمنشاه-خانقين. وكان شيرخان السنجابي، رغم أنه معيّن من قبل الحكومة، غير قادر على الوصول إلى منطقة قصر شيرين، ناهيك عن السيطرة عليها. في آذار/مارس 1911 عيّن داود خان زعيم الباجلان، كريم خان، كنائب له في قصر شيرين الذي عقد العزم على تزويج ابنته لابن كريم خان. في نيسان/أفريل أعطى رشوة للحاكم من أجل أن يعيّنه رسمياً كحاكم للمناطق الحدودية بما في ذلك قصر شيرين وأن يعيّن سنجابياً لين العريكة كزعيم جديد للبلدة.

ولكن انتصارات داود خان كانت تحمل معها بذور دمارها. إذ ولّدت مكافئة كريم خان باجلان بعائدات قصر شيرين الحسد لدى أخ كريم خان والإحباط عند طائفة كبيرة من الكوران حيث بدأت تصلح دفاعاتها مع السنجابيين. وهكذا التأم شمل السنجابيين الساخطين مرة أخرى حول شيرخان الذي أُهين على يد داود خان من خلال تعيين موظفين على قبيلتهم.

---

(1) سكنت قبيلة الباجلان الجانب التركي من الحدود وكانت أصولها ترجع أيضاً إلى جماعة أهل الحق ولكنها أصبحت سنية.

وكونها تقع جنوبي كردستان وفي منطقة حدودية فقد انجرت إلى مزيد من التمرد والنزاع وبدأت تحالفات جديدة تظهر في الميدان وتميزت بطوائف متنافسة من قبل قبائل مختلفة منحازة إلى جانب الكلهور أو السنجابي[1]. ففي نهاية نيسان/أفريل كانت العصبة المضادة لداود خان (التي جمعها معاً كره داود خان) تتفوق عدداً على كلهور. وفي حزيران/جوان تعرض داود خان إلى هزيمة ولكن بعد تدمير القرى السنجابية ضمن مساحة قطرها 200 ميل مربع تقريباً وبعض القرى الأخرى.

ولقد تخلل سلسلة الصراعات الداخلية والضمن قبلية هذه حدث ذو أهمية قومية. فقد عُزل ونفي الشاب الطموح سالار الدولة، شقيق الشاه محمد علي، في 1909 الذي رفع راية التمرد قرب سقز ودخل سنه في تموز/جويليه 1911؛ وفي نفس اللحظة التي عاد فيها محمد علي شاه بمفرده من المنفى ليقوم بمحاولة أخيرة (وغير ناجحة) من أجل العرش. وقد رافق سالار الدولة شيخ نقشبندي جليل من الـ"طويلة"[2] ومزوّد برسائل إلى العلماء السنة في البلدات الكردية مشيراً فيها إلى أن المعارضة لسالار الدولة سوف تعتبر بمثابة معارضة له ولشيخ الإسلام نفسه في استانبول الذي قيل إنه كان يدعم تلك المغامرة.

وليس من قبيل المصادفة أن يختار سالار الدولة هذا الجزء من إيران كنقطة انطلاق له، حيث كانت له علاقات متينة مع زعماء اللور والأكراد. لقد كان حاكماً للورستان في عام 1906 ومتزوجاً من ابنة والي بشتكوه ومتطلعاً لتحقيق نوع من الاستقلال عن شقيقه. وفي عام 1907 حاول تسليح القبائل من أجل هذه الغاية، ثم عرض عليها أن يقودها ضد الحكومة الدستورية في طهران وإعادة الشاه إلى الحكم، حيث كان يعلم أن القبائل بشكل عام في حالة عداء مع الحكومة الدستورية. وبذلك فقد أقنع، من بين قبائل أخرى، قبيلتي الكلهور والسنجابي من أجل تسوية مؤقتة[3].

لم يكن بالأمر السهل على داود خان وشيرخان أو غيرهما من القادة القبليين

---

(1) على سبيل المثال انضم حسين خان وطائفته الكورانية إلى شير خان، ومعه أيضاً زمرة من المنشقين السنجابيين. وانضمت أيضاً مرادي جاف لأنها كانت في حالة عداء مع اثنين من حلفاء داود خان، فاتح بك جاف وكريم خان باجلان . في نيسان/أفريل 1911، قتل فاتح بك جاف زعيم شرفبياني (قبيلة صغيرة في المنطقة الحدودية) المتحالف مع مرادي جاف.

(2) هو الشيخ علاء الدين نجل الشيخ عمر طويلة.

(3) لقد تخلى داود خان عن حكم قصر شيرين لشير خان. وقد رغب في عمل ذلك لأنه اختلف مع كريم خان باجلان (الذي أخلّ بشروط الزواج من ابنة داود خان والتي نصت أن الزواج يجب ألا يتم إلا بعد ثلاث سنوات بسبب صغرها في السن).

الحكم على كيفية التصرف إزاء الموقف الجديد الذي تجلى بائتلافات واسعة ولكنها هشة تهدد الحكم البختياري في طهران. لقد كان الكثير ربما في حالة خطر والجميع أراد أن يغيّر موازين القوى. كذلك تردد داود للحظة وأرسل وعوداً في الوقت نفسه إلى كل من طهران وسالار الدولة حيث طلب منه الأخير أن يحكم كرمنشاه. ولم يطل الوقت كثيراً حتى أكره داود خان غالبية زعماء القبائل على دعم سالار الدولة وإرشاد تجار كرمنشاه لتمويله وذلك من خلال حيلة مناسبة بضرب اثنين منهم.

كان لدى سالار الدولة قوة من عشرة آلاف كردي ولكنها قوات يُشك في أهميتها. فالقوات الكلهورية كانت هناك من أجل السلب فقط في حين كان البقية خائفين من داود خان، وقد هرب الكثيرون منهم بمجرد تمكّنهم من ذلك. في أيلول/سپتمبر 1911 تلقى سالار الدولة هزيمة على يد الدستوريين قرب سلطان آباد، على بعد 80 ميلاً فقط من طهران، وتقهقر إلى كرمنشاه، موطن الكلهور في ذلك الحين. ووجد داود خان أن طائفة كالخاني من قبيلة كوران لم تعد تعترف بسلطته .

في الربيع وجد داود خان نفسه في موقف متناقض. فمن ناحية زادت ثروته مع سالار الدولة عندما استولى الأخير على كرمنشاه وتخلى عنها لرجال القبائل الكردية من أجل السلب، ولكن، من ناحية أخرى، كانت الأمور تجري بشكل سيئ على المسرح القبلي. فقبيلتا كوران والسنجابي جددتا ميثاقهما المناوئ لداود وكانت كثرة من القبائل الصغيرة التي سئمت من قبيلة كلهور المستبدة تنضم إليهما. في بداية أيار/ماي أزعجت كلهور بشكل كبير قبيلة كرندي القوية. ولولا الاتفاق بأن تبقى القبائل بعيدة حتى يفرط عقد ثورة سالار الدولة بطريقة أو بأخرى لتلقى داود خان هزيمة نكراء.

لم يواجه داود خان أبداً الإهانة التي استحقها على يد القبائل المتحدة حيث رافق سالار الدولة في زحف يائس على طهران. فقد لاقى هو وابنه البكر حتفهما في ساحة المعركة في (سحنا) بمدافع الحكومة. كما لاقى الكثير من الكلهور حتفهم معه أيضاً. أما سالار الدولة فقد فرّ إلى لورستان وثورته التي كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح تلاشت في شهر تشرين الأول/أوكتوبر[1].

(1) تخبرنا [هذه الثورة] الكثير عن سوء التقدير لدى سلطات طهران التي بخصوص القائد الحكومي في سلطان آباد، المنشق عن قوات سالار الدولة في الهجوم الأخير على كرمنشاه في تشرين الثاني/نوفمبر، وبأن السنجابي وقبائل كردية أخرى عرضت المساعدة لمن ينتصر في أي وقت كان. كان سالار الدولة لا يزال يحاول إضرام نار الثورة مرة أخرى في كردستان في عام 1913.

بعد موت داود خان عقدت قبيلة كلهور الصلح مع أعدائها الكثر. حيث وقعت زعامة القبيلة في يد شابين هما ابن داود خان الذي بقي على قيد الحياة، سليمان خان وحفيده عباس خان. وتنافسا بشكل حتمي على الزعامة المنفردة وبذلك عانت زعامة كلهور من كسوف مؤقت.

في هذه الأثناء تمتع شيرخان السنجابي بسلطة مطلقة على القبائل وقام بعمل مربح من خلال حماية الطريق على الجانب الشرقي من كرمنشاه وحتى كنكاور (قصر اللصوص). ولكن لم يتمكن لا هو ولا زعماء الكلهور من السيطرة على شعبه. فقد بقيت كرمنشاه في حالة اضطراب حتى عام 1913 حيث بدأت تظهر اتحادات قبلية جديدة بعد زوال داود خان وتقدم شيرخان في السن وفقدانه لقوته.

تركيا وروسيا وأكراد إيران

كانت إيران منزعجة جداً من موضوع الاهتمام التركي والروسي بهذا الجزء من الدولة. فقد كان هناك أولاً غزو الشيخ عبيد الله في عام 1880 والذي كانت إيران تعتقد، وهو اعتقاد يمكن تبريره، أنه كان يحظى بموافقة ضمنية عثمانية. بعد ست سنوات تكتل 6.000 من القوات العثمانية في وان وباشقال محدثين حالة من الذعر في إيران. بعد ذلك وفي أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر تحديداً بدأ الروس يبدون مزيداً من الاهتمام وذلك بإرسال بعثات تبشيرية دينية تبدو أنها بريئة من أجل دعوة النسطوريين إلى الأرثوذكسية الروسية.

وقد كانت تركيا تشاطر إيران مخاوفها من المخططات الروسية، إذ كانت تخشى -مثل طهران- من احتمال احتلال روسيا لأذربيجان الإيرانية. في هذه الحالة كان الباب العالي يريد أن يضمن بأنه قد احتل المواقع ذات الأهمية التكتيكية على طول الحدود غير المحمية بشكل جيد. ولكن أي عمل وقائي كان يتم منعه خشية أن يعجّل ذلك بالتدخل الروسي. ولكن في 1906 شعرت تركيا أنها قادرة على العمل في الوقت الذي كانت فيه روسيا مذهولة بسبب الخسارة التي ألحقتها بها اليابان إضافة إلى اضطراباتها الداخلية، فقامت بعدد من الهجمات الثانوية ورفعت الدعاوى ومن ثم احتلت مخافر الجمارك الواحد تلو الآخر. في أيار/ماي 1906 احتلت قواتها مَرْكَوَر ودشت وفي حزيران/جوان وتشرين الأول/أوكتوبر احتلت كلاً من سردشت وأوشنو (شنو) على التوالي. قد تبدو هذه الأعمال مبررة أولاً بسبب التحركات الروسية في

1906 من أجل حماية مصالحها في اذربيجان الغربية، وثانياً بالاتفاق الأنكلو-روسي لعام 1907 والذي حدّدت فيه القوتان إيران ضمن منطقة نفوذهما. وقد سقطت كل كردستان الإيرانية في منطقة النفوذ الروسي[1].

وكما هو متوقع فإن رجال القبائل استغلوا فراغ السلطة وتصرفوا على الأغلب كونهم ذريعة للأتراك. ففي شباط/فيڤري ونيسان/أڤريل من عام 1906، مثلاً، قام الشيخ محمد صادق بإطلاع القوات التركية ورجال الجمارك على وديان تركور ومَرْكَوَر ودشت. وعندما علمت من أن القوات الإيرانية سوف تتقدم لملاقاتهم في ربيع 1907 ناشد بعض الأكراد القبائل المحلية، باعتبارهم من السنّة، السلطان لحمايتهم واستعملت هذه الحجة من قبل القوات التركية للاستيلاء على الأراضي المرتفعة غربي أورمية واحتلال تلك البلدة في آب/أوت. في نهاية السنة كان القنصل الروسي في أورمية يدعو السكان وبشكل صريح (بما في ذلك شيعيو قره باخ) للتقدم بطلباتهم من أجل الجنسية العثمانية. في كانون الثاني/جانڤي 1908 قام 500 . 1 من القوات التركية مع قوة كبيرة من الأكراد باحتلال صاوجبلاق. وتمّت دعوة الزعماء الأكراد في الريف المجاور للمثول أمام القائد التركي الذي ذكرهم أنهم مدينون للسلطان أكثر من الشاه.

وفي الكثير من حالات الغزو لم تكن القوات التركية تبقى لمدة طويلة ولكنها كانت تترك وراءها فراغاً يطلق العنان للقبائل في الاصطدام من أجل المكانة والتي أضرت لا محالة بالاقتصاد المحلي. لقد تآمرت القوات والقبائل في خدعة الحماية للقوافل المارة عبر المنطقة، واستمر القادة الأتراك في تحذير نظرائهم الإيرانيين من أنهم سوف يتدخلون إذا ما حاولت إيران معاقبة أكرادها، حيث وصلت النشاطات القبلية أوجها في حزيران/جوان 1909 بنهب أورمية والخسارة اللاحقة للقوات الروسية على يد الأتراك والأكراد قرب المدينة بعد شهرين من ذلك. في نهاية 1909 كان من الواضح أنه من الصعب إقناع تركيا بالانسحاب من إيران ما لم تبد روسيا رغبتها في الحذو حذوها.

وفي كانون الثاني/جانڤي من عام 1911 اتفقت روسيا وبريطانيا على العمل المشترك من أجل حماية مصالحهما التجارية. وقد تم التوقيع على بروتوكول على الحدود التركية-الإيرانية في ذلك الشهر طلبت روسيا بموجبه من تركيا سحب قواتها

---

(1) كانت منطقة النفوذ الإيراني تمتد من الحدود العثمانية في خانقين إلى يزد ومن هناك إلى الحدود الروسية-الأفغانية في الشرق. في حين كانت منطقة النفوذ البريطاني في جنوب-شرق إيران بما في ذلك بندر عباس وكرمان وبيرجند قرب الحدود الأفغانية.

من مواقعها لعام 1905. وعندما لم تستجب الأخيرة لذلك حشدت روسيا قوة في خوي، وبحلول تشرين الأول/أوكتوبر 1912 تنازلت تركيا عن المطلب.

شغلت روسيا مكان تركيا كقوة محتلة حيث نشرت قواتها في سلماس وأورمية وصاوجبلاق. وخلال عام 1913 جعلت روسيا من أذربيجان محميةً وأضعفت عمداً العلاقات بين تبريز وطهران ولكنها منحت الإقليم أيضاً نظاماً أكثر مما عرفه منذ سنوات. وقد احتفظت بثكنة قوامِها 10.000 من القوات أكثر من نصفها تمركز في الريف بين خوي وصاوجبلاق. وبما أن هذه القوات لم تكن كافية لا من أجل الحفاظ على النظام ولا من أجل الحماية فقد تعاون الروس مع بعض القبائل تماماً مثلما فعلت تركيا قبل ذلك.

هنا كانت الفرصة متاحة أمام الزعماء الطموحين من أجل تحسين مكانتهم محلياً من خلال عرض المساعدة مقابل الدعم ضد القبائل المعادية. وهذا هو ما فعله بالضبط إسماعيل سمكو لتقوية نفسه ضد القبائل المنافسة ضمن الاتحاد الشكاكي. وهكذا وجد الروس أنفسهم ينجرّون إلى عداوات محلية حيث يدعمون قبيلة ضد أخرى أو يتعرضون هم أنفسهم للهجوم.

في هذه الأثناء كانت لجنة الحدود المشتركة تعمل بجد من أجل وضع حد لنزاعات رسم الحدود بين إيران وتركيا بتوسط ضباط من الروس والبريطانيين. ولكن ذلك لم يتحقق للمرة الرابعة خلال ست سنوات بسبب اندلاع الحرب الأوروبية والتي عمت المنطقة في تشرين الأول/أوكتوبر 1914[1].

المصادر:

Great Britain, unpublished: Public Record Office: series FO 60 nos 464, 483, 516, 580, 598, 612; series FO 248 nos 246, 289, 330, 391, 505, 547, 654, 673, 847, 851, 938, 944, 968, 999, 1031, 1053, 1059; FO 371 nos 304, 306, 313, 346, 498, 540, 953, 9O56, 2079; FO 416/111; WO 106/5964; India Office Library L/P&S/10/345, 11/36.

Great Britain, published: Parliamentary Papers, Turkey No. 3 (1896); Indian Army, Intelligence Branch of Quartermaster-General's Department, *Gazetteer of Perisa* (Simla, 1905).

(1) الحروب السابقة كانت حرب القرم في 1857 والحرب الصربية في 1876 والحرب الروسية التركية في 1877. (المؤلف).

بدأت حرب القرم عام 1853 وانتهت بتوقيع اتفاقية باريس بين روسيا والدولة العثمانية. (المترجم).

Secondary sources: Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, 1982); Hassan Arfa, *Under Five Shabs* (London, 1964); Peter Avery, Gavin Hambly and Charles Melville, *The Cambridge History of Iran,* vol. vii (Cambridge, 1991); Shaul Bakhash, *Iran: Monarchy, Bureancracy and Reform under the Qajars, 1858-1896* (London 1978); Lois Beck, 'Tribes and states in nineteenth and twentieth century Iran' in Khoury and Kostiner, *Tribes and State Formation;* Isabella Bird Bishop, *Journeys in Persia and Kurdistan* (London 1891, reprinted London 1988); Martin van Bruinessen, 'Kurdish tribes and Simko's Revolt's in Richard Tapper (ed.), *The Conflict of Tribes and State: Iran and Afghanistan* (London, 1983); G.N. Curzon, *Persia and the Persian Question* (London, 1892); C.J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs* (London, 1957); *Encyclopaedia of Islam,* 1st edition, 'Sawdj Bulak'; George Fowler, *Three Years in Persia with Travelling Adventures in Koordistan* (London, 1841); Ghilan, 'Les Kurdes persans et l'invasion ottomane', *Revue du Monde Musulmans,* no. 5, May 1908; P.M. Holt. Ann K.S. Lambton and Bernard Lewis, *The Cambridge History of Islam: The Central Islamic Lands* (Cambridge, 1970); Nikki Keddie, *The Roots of Revolution* (New Haven, 1981); Nikki Keddie, 'The Iranian Power Structure and Social Change', *International Journal of Middle East Studies,* vol. ii, 1971; A.K.S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia* (London, 1953); A.K.S. Lambton, Qajar Persia, Robert McDaniel, *The Shuster Mission and the Persian Constitutional Revolution* (Minneapolis, 1974); Sir John Malcolm, *A Histroy of Persia* (London, 1829); Vanessa Martin, *Islam and Modernism: The Iranian Revolution of 1906* (London and Syracuse, 1989); F.R. Manusell, *Military Report on Eastern Turkey in Asia* (London, 1893); Ziba Mir-Hosseini, 'Inner truth and outer history: the two worlds of the Ahl-i- Haqq of Kurdistan', *International Journal of Middle East Studies,* vol. 26, 1994; J./ de Morgan, *Mission Scientifique en Perse,* vol. ii (Paris, 1895) and 'Feudalism in Persia', *Smithsonian Institution Annual Review* (Washington, 1913); Morgan Philips Price, 'A Journey through Azerbaijan and Persian Kurdistan', Lecture to the Persian Society (London, 1913); H.C. Rawlinson, 'Notes on a march from Zohab at the foot of the Zagros along the mountains the Khuzistan (Susiana) and from there through the provinces of Luristan to Kirmanshah in the year 1839', *Journal of the Royal Asiatic Society,* no. 9, 1839 and 'Notes on a Journey from Tabriz through Persian Kurdistan', *The Geographical Journal,* no. x, 1841; Ra'iss Tousi, 'The Persian Army, 1880-1907', *Middle East Studies,* no. 24, 1988; H.J. Whigham, *The Persian Problem* (London, 1903); A.T. Wilson, *South West persia: A Political Officer's Diary, 1907-1914* (London, 1941); S.G. Wilson, *Perisaon Life and Customs* (New York, 1900); A.C. Wratislaw, *A Consul in the East* (Edinburgh, 1924); Denis Wright, *The English Among the Persians during the Qajar Period, 1787-1921* (London, 1977).



الفصل السادس

الثورة والقومية والحرب: 1908–1918

يتضح من الفصل السابق بأن نهاية القرن التاسع عشر قد شهدت تناقضات وتوترات عميقة داخل الهيئة السياسية لتركيا العثمانية. فالرغبة في التحديث حدّ منها الخوف من فقدان السيطرة، والرغبة في إقامة إدارة إقليمية فعالة ماثلها هاجس الحفاظ على السلطة المركزية وخفف من الرغبة في استيراد التقنيات الأوروبية الحاجة إلى الحفاظ على الجوهر الإسلامي للأمبراطورية.

تصبح هذه الصفات والتوترات جلية عند مقارنة المنطقة في عام 1900 مع ما هي عليه الآن: استعمال شبكة واسعة من الجواسيس والمخبرين، سوء المعاملة الجسدية للمعتقلين، عمليات القتل غير الشرعية (والشرعية أيضاً) والنفي الداخلي للأفراد والجماعات، على حد سواء، التي تمثل خطراً على أمن الدولة أو محاولات نشر الانتقادات العلنية أو مقترحات من أجل الإصلاح، اعتقال ونفي من يتكلمون بشكل صريح أو يشكلون جماعات سرية هدفها تغيير النظام أو حتى إسقاطه بوسائل خارجة عن القانون وكذلك اللجوء إلى الحرب المفتوحة وأخيراً، كما حدث كثيراً في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، النفي الذاتي من أجل التخلص من السلطات والاستمرار في النشاط السياسي.

لم ينسجم الجميع تماماً، لا في ذلك الوقت ولا الآن، مع هذه النماذج الفجة. علاوة على ذلك استمرت هذه التوترات بين الرجعي والإصلاحي وبين السلطة والحرية ليس على المستوى المركزي في استانبول (أو أنقرة فيما بعد وبغداد) بل أيضاً على الصعيد المحلي، وحتى على مستوى جماعات كثيرة في الأمبراطورية.

بالنسبة للأكراد نشأت أزمة عميقة حول مسألة الهوية، بشكل خاص في استانبول ومن ثم في الأقاليم المهملة في كردستان، رداً على الأزمة التي تعصف بالأمبراطورية

والتي لا تزال مستمرة حتى وقتنا الحاضر. فقد طالب البعض بحل سياسي بدت هويتهم فيه أوسع قليلاً من الهوية الكردية الخالصة وبدا لهم أن المشاركة ضمن ثقافة سياسية عريضة ومتطورة شيء طبيعي. وينبغي ألا يستغرب المرء من الأكراد الذين ولدوا في استانبول، أو على الأقل تربوا فيها، وهم يبدون ارتياحهم إزاء هذا النوع من الحلول. كانت كلمتا "كردي" و"تركي" تشيران، حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، إلى الريفي غير المتطور. وكان الذين لديهم أي طموح يرغبون في التخلص من ذلك الوصف وأن يصبحوا رعايا عثمانيين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي قاطنو مدينة مثقفون ومتمدنون. وحتى يومنا هذا يوجد أكراد ممن يعتبرون هويتهم العرقية-القومية أقل أهمية بكثير من هويتهم الحكومية الحديثة.

وهناك نموذج آخر طلب، لأسباب مختلفة تماماً، عضوية في المجتمع العثماني الأوسع. في كردستان تمسك أولئك الذين شعروا بالتهديد نتيجة التغيرات السياسية التي بدأت تؤثر على كافة أنحاء الأمبراطورية بالأفكار القديمة حول الخليفة أو السلطان والتي تقدم الأمن والطمأنينة في عالم سريع التغيير. الآن، باتت "كرديتهم" التي تعبر عن وجودهم تُعرف بشكل رئيسي من خلال المتابعة للهوية التقليدية، القبلية عادة، والتي يبدو أن النظام القديم كان يدعمها.

خلقت مسألة العرق للبعض الآخر مشاكل حول مسألة الولاء والهوية كما فعلت في السابق مع الأتراك وشعوب البلقان والأرمن والعرب. في هذا النموذج برز اتجاهان متميزان خلال العقدين الأولين من هذا القرن. أحدهما لم يشأ أن يقطع نهائياً علاقاته الاقتصادية-الاجتماعية الواسعة وبالتالي سعى إلى نوع من الحكم الذاتي ضمن حدود تشمل المسلمين بشكل عام مع أنه متنوع عرقياً. أما الاتجاه الآخر فأراد تحقيق انفصال سياسي تام وهكذا اختار الاستقلال العرقي.

لم تختف هذه التقسيمات ولا تزال تحتفظ بأهميتها حيث يمكن العثور على الفئة الأولى التي تطالب بعضوية على نطاق أوسع في العواصم الحكومية وفي الريف وكثيراً ما يُطلق عليهم اسم "الخونة" أو "المتعاونين" من قبل أولئك الذين يصرون على أن الاختلاف العرقي يستلزم الحكم الذاتي أو الاستقلال. انتقاماً لذلك، يقوم بعض ممن يرغبون في إنكار عرقهم أو على الأقل إخضاعه لأوامر الدولة بشتم القوميين الأكراد ووصفهم بالانفصاليين أو المتمردين أو الإرهابيين. من بين أولئك الذين يفضلون الاستقلال التام، العدو الأكبر الذي كثيراً ما يوصف به المنشقون عن كنائسهم،

أولئك الذين يفضلون، لأسباب أيديولوجية وبراغماتية الحكم الذاتي على الاستقلال. إن النزاعات المريرة التي حدثت في بداية هذا القرن أضعفت بكل تأكيد تأثير القضية الكردية حينذاك، تماماً مثلما تعترض هذه النزاعات حركة القومية في يومنا هذا.

الإصلاحيون الأكراد الأوائل

إن أوائل الأكراد الذين شكلوا تحدياً لطبيعة النظام فعلوا ذلك رداً على طغيان السلطان عبد الحميد وبصفتهم مواطنين عثمانيين بالدرجة الأولى أكثر من كونهم أكراداً. فالتأكيد على الهوية العرقية جاءت في مرحلة لاحقة. لقد برز الأكراد بشكل واضح في أول معارضة منظمة للسلطان في عام 1889. فقد شكل أربعة طلاب طب في الكلية العسكرية الطبية، ألباني وشركسي وكرديان، نواة جمعية سرية مؤلفة من 12 عضواً، والتي باتت تعرف فيما بعد باسم جمعية الاتحاد والترقي. لقد أخذت اللجنة شكل الكاربوناري، رواد الريزورجيمينتو Il Risorgimento في إيطاليا.

ليس من المستغرب أن الحاجة للإصلاح قد مد جذوره بين الطلاب الشباب في الكلية العسكرية في واحدة من عدة كليات حديثة في استانبول (لم يتم تأسيس الجامعة حتى عام 1900). وقد كانوا مكشوفين أكثر من البقية بحكم ثقافتهم وموقعهم وشبابهم في الأمبراطورية. وربما أيضاً بحكم منبتهم الراجع إلى المقاطعات أكثر من المؤسسة الاستانبولية، فإن الأربعة بشكل خاص كانوا ميالين إلى الراديكالية.

يشرح عبد الله جودت واسحاق سكوتي Ishaq Sukuti الكرديان اللذان نحن بصددهما، مخاضات المفكرين الأكراد، الأقل قومية من العثمانيين الملتزمين بإصلاح الأمبراطورية برمتها. غير إنهما يمثلان حلقة هامة في التقدم الفكري الذي حققه المثقفون الأكراد من الأفكار التي استمدوها من أفكار إصلاح الأمبراطورية وتحرير الشعب الكردي. جاء جودت من عربكير، التي تقدم فيها للشهادة الثانوية في الازيغ (مأمورة العزيز) إلى استانبول في سن الـ15 سنة في عام 1884. وجاء سكوتي من ديار بكر، وهي بلدة أكبر ولكنها، مع ذلك، في موضع إقليمي منعزل. في 1892 تم اعتقال العديد من المتآمرين، الذين كانوا انتشروا فيَ الكليات والمؤسسات التدريبية في استانبول، من قبل البوليس السري. ويبدو أن جودت وسكوتي قد أعفيا بعد الإنذار. ولم يستأنف الاثنان دراستهما فحسب بل استأنفا أيضاً مهنتهما المدمرة خارج أسوار الجامعة. ولكن في 1895 تم إلقاء القبض عليهما مرة أخرى حيث نفيا هذه

المرة إلى طرابلس، شمال أفريقيا. وتمكن كلاهما من الهرب إلى أوروبا عن طريق المحمية الفرنسية، تونس، في 1897. لقد كتب جودت لجريدة كردستان داعماً المطالب الأرمنية ومناشداً الأكراد والأرمن أن "يمشيا يداً بيد"[1].

ولكن جودت وسكوتي سرعان ما أبديا ترددهما، ففي عام 1899 تفاوضا من أجل تعليق منشور عثمانلي التابع لتركيا الفتاة والذي صدر في جنيف قبل سنتين بمساعدة، آخرين من بينهم، عبدَ الرحمن ابن بدرخان الكبير. فقد أقنعا زملاءهما في تركيا الفتاة بقبول هذا العرض مقابل الإفراج عن السجناء السياسيين (النفي الداخلي) من قلعة طرابلس سيئة الصيت. كان ذلك عملاً إنسانياً ولكنه متناقض مع قرار حركة تركيا الفتاة. أما خطوتهما التالية بعد ذلك بسنة فإنه لا يمكن الدفاع عنها. فقد قبل كلاهما مناصب غير سياسية في السفارات العثمانية، جودت في فيينا، وسكوتي في روما. ولم يسامح أصدقاؤهما السابقون أيّاً منهما، إذ مات سكوتي في فرنسا عام 1902 . وقد كرس له عبد الرحمن بدرخان كلمة قصيرة لذكرى وفاته في جريدة كردستان[2] مؤكداً على إخلاص سكوتي لأرض كردستان ولكن نهايته كانت مخيبة بالنسبة لمنتقدي النظام.

بقي جودت في المنفى غير أن سمعته تعرضت للشبهة. لقد انضم إلى حزب تركيا الفتاة اللامركزي بعد تشكيله في عام 1902 ولكن تحطمت كافة الطموحات السياسية بعد إدراك ارتداده في 1900. عاد إلى استانبول في عام 1911، ورغم أنه انضم إلى نادٍ كردي في نهاية الحرب فإنه على ما يبدو بقي لامركزياً عثمانياً.

بدايات الوعي القومي

في هذه الأثناء انخرط بعض الأكراد الآخرين في القدر السياسي للأمبراطورية حيث لعبت سلالتان كرديتان حاكمتان دوراً بارزاً في هذه الحوادث، الأولى كانت دينية والأخرى علمانية: أسياد النهري (أو شمدينان) والبدرخانيون. ورغم أنه أصبح واضحاً فيما بعد، فإنه يمكن وصفهما بمؤسسي الاتجاهين الرئيسيين في القومية

(1) أعيد نشر المقال في 1899 في الجريدة الأرمنية تروشاك،كوتلاي Kutlay، الاتحاد والترقي، ص17.
(2) العدد رقم 30، 14 آذار/مارس 1902، أنظر، [عبد الستار طاهر]شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن، ص17.

الكردية، المنادين بالحكم الذاتي والمطالبين بالانفصال. في البداية طالب الفريقان بحلول ضمن المحيط العثماني ولكن عندما أجبرا على اتخاذ القرار اختار كل منهما طريقاً مختلفاً. وكونهما من عائلات كبيرة من الأجزاء المجاورة لكردستان المركزية فقد كان تنافسهما رمزاً للانشقاق الذي كان على الدوام سمة من سمات القومية الكردية.

لقد كان لكل من الأسرتين أسس للسخط والاستياء. كان العضو الأنشط في سلالة نهري هو الابن الثاني للشيخ عبيد الله، الشيخ عبد القادر. بعد موت والده سُمح له بالعودة إلى استانبول، ولكن ليس إلى كردستان حيث كان شقيقه الأكبر، الشيخ محمد صادق، الذي يبدو أنه فر من المنفى أو حصل على عفو قبل ذلك، وقد استلم الزعامة المشيخانية[1]. امتعض عبد القادر من سطوة شقيقه الروحية وكان لديه مسوّغات قوية للأمل من أنه سوف يرث بنفسه عباءة والده[2].

لدى عودته إلى استانبول، وجد الشيخ عبد القادر قناة لتحقيق طموحاته في النشاط السياسي. إذ تورط، مثل جودت وسكوتي في لجنة الاتحاد والترقي. في آب/أوت 1896 ألقي القبض عليه عندما تم الكشف عن مؤامرة جديدة للإطاحة بالسلطان عبد الحميد. مرة أخرى تم نفيه مع عائلته. إن اختلافه بالرأي، ولا سيما قراره بالتعاطف مع المصلحين المحدّثين يتناقض مع سلوك ومعتقدات والده. فلقد بدا واضحاً للشيخ عبد القادر أنه بعيد عن كردستان، حيث الولاء يكون للسيد الأوحد، ولا سيما لشخص منغمس في الملذات مثل عبد الحميد، فإن السبيل لتحقيق طموحه هو عند الإصلاحيين. ولم يُسمح له بالعودة إلى استانبول حتى اندلاع ثورة 1908 .

ولدى البدرخانيين السجل العاصف نفسه وغير القابل للثقة. فهم لم يتقبلوا على الإطلاق هزيمة بدرخان نفسه في 1847 . وفي 1879 قام اثنان من أبنائه الكثر، عثمان وحسين، بترؤس ثورة في بوطان لفترة قصيرة[3]. وفي 1880 لعب ابن ثان

---

(1) إن الشيخ محمد صادق، رغم سمعته البغيضة، لم يلعب سوى دور ثانوي في ثورة والده. لقد كان أكثر دهاء من والده إلى حد كبير حيث ركز اهتمامه على تهريب التبغ مع التأكيد على أن يحصل موظفو الريجي العثمانيون على نسبتهم من الأرباح وبذلك جمع ثروة كافية من أجل استثمارها في بنوك لندن.

(2) لم يكن هناك حدٌ ثابتٌ للبكورة [كون المرء بكر أبويه.م] انظر نيكيتين Les Kurdes racontés par eux-mêmes، ص149.

(3) تمركزت في جزيرة بن عمر ثم انتشرت بسرعة في زاخو، وجولميرك والعمادية وماردين ونصيبين. حتى أن اسم عثمان ذُكر في خطبة الجمعة كأمير شرعي، ولكن السلطان عبد الحميد أقنعهم بالخضوع.

لبدرخان على حبلين بين استانبول والشيخ عبيد الله. وفي 1889 حاول ابناه أمين عالي ومدحت حشد القبائل ولكن الخبر تسرب بسرعة حيث أُسرا قبل أن يتمكنا من حشد قواتهما. لا يُعرف متى تم إطلاق سراحهما من السجن ولكن في أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر كان مدحت في القاهرة وتحديداً في نيسان/أفريل 1898 حيث بدأ بإصدار صحيفة أسماها كردستان باللغتين الكردية (كرمانجية) والتركية، والتي دعمت "الاتحاد والترقي" وإثارة مشاعر الشعب الكردي بقيادة الأعيان والشيوخ. تم إصدار الصحيفة فيما بعد في كل من جنيف ولندن وفوكستن، ربما لأن الناشط السياسي بدرخان أراد أن يكون على اتصال مباشر مع المنفيين العثمانيين في أوروبا. فيما بعد تولى شقيق مدحت، عبد الرحمن، المساند القوي للجنة الاتحاد والترقي، رئاسة التحرير، وحضر مع حكمت بابان، وهو من الأعيان الأكراد العثمانيين، مؤتمر تركيا الفتاة الليبرالي في باريس عام 1902.

شكل المؤتمر نقطة تحول في تاريخ حركة تركيا الفتاة حيث شهد انشقاقاً نهائياً بين الليبراليين العثمانيين والقوميين الأتراك. فقد ساندت الفئة الأولى مندوبي الأرمن واعتقدت أنه يجب على تركيا الإيفاء بالتزامات اتفاقيتها الدولية المتضمنة حماية الأقلية الأرمنية. في حين أصرت الفئة الثانية على ألا تتدخل القوى الخارجية في شؤون الأمبراطورية الداخلية. من الواضح أن عبد الرحمن كان محسوباً على الليبراليين العثمانيين وانضم إلى الحزب العثماني اللامركزي الذي نادى بدولة عثمانية فيدرالية لامركزية. ولكن هذا الحزب أخفق في جذب الملل millets المسيحية، ومع الكثير من التهديد الخارجي وجد فيه معظم الأتراك دعوة القوميين في تركيا الفتاة "للاتحاد والترقي" أكثر جاذبية.

بسبب هذه التطورات في التيارات الفكرية، بات من الصعب شيئاً فشيئاً التفكير في المواطنية العثمانية. واعتباراً من عام 1876 بدأ السلطان عبد الحميد يضرب بقوة على وتر الإعداد للحرب محركاً بُعد الحياة العثمانية الذي لم يخترق المجتمع فحسب بل كان صلة الاتصال القوية بين السلطنة والشعب، بين المؤسسة السياسية والشعب. كان ذلك البعد مجسداً بالطبع في المؤسسات الإسلامية القائمة بدءاً من شيخ الإسلام في استانبول إلى الطرق الصوفية المنتشرة في البلدات الصغيرة والريف. وكلما ابتعد المرء عن استانبول، كلما وجد الفكر الإسلامي من يعتنقها ولا سيما في أناضول الشرقية، إذا ما أخذنا التهديد المسيحي هناك. لقد كان الأسياد النهريون بالطبع جزءاً

رئيسياً من شبكة المسلمين تلك حيث وسّع الشيخ محمد صادق من دائرة الموالين لوالده.

لقد كان هناك على الدوام معارضون ومرتابون بسياسة عبد الحميد الإسلامية وبشكل خاص بين البيروقراطية والانتلجنسيا التي رحبت بحرارة بدستور 1876. لقد كانوا يطالبون بالتحديث وفق المفاهيم الأوروبية. وكان جودت وسكوتي بكل تأكيد من بين المطالبين بالتحديث. بقي جودت حتى نهاية حياته ملتزماً بالحرية السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية، كما عبر عن ذلك بوضوح في مقالين بعنوان "نوم مؤرق جداً" التي نشرها في صحيفته الاجتهاد في 1912. وترجماته الغزيرة من اللغات الأوروبية (الإنكليزية والألمانية والفرنسية والإيطالية) إلى اللغة التركية (وليس الكردية) خير دليل على ثباته على مبدئه في التحديث "إن الحضارة تعني الحضارة الأوروبية"[1] وهي الفكرة ذاتها التي تبناها أتاتورك فيما بعد.

بما أن الدين قد تغلغل عملياً إلى كافة مناحي الحياة اليومية، فقد كان المفكرون من أمثال جودت، وخاصة أصحاب السلطة، يعتبرونه العقبة الرئيسية في طريق ما ينشدون تحقيقه. وكان أيضاً وسيلة من أجل التعبئة والمناورة حيث لم تتردد تركيا الفتاة في استعماله بهذه الطريقة، وقد كان في الوقت نفسه وسيلة للجهل والتحيز والتعصب والتي أعاقت عملية التحديث. وكان على تركيا الفتاة أن تكون حذرة، فقد كان الإسلام هو الرابط الذي يربط بين الثقافة العثمانية المُدنية والثقافة الفلكلورية للريف والتي عبّر عنها بـ "قرية الإسلام" وخاصة عند الطرق الصوفية. وكان ينبغي توخي الحذر مع العائلات المشيخانية.

بحلول 1908 كانت العلمانية قد أرست دعائمها بقوة بين أعضاء تركيا الفتاة حتى وإن لم يتم الاعتراف بذلك علناً. في 1912 دعا عبد الله جودت إلى إغلاق المدارس الدينية والتكايا والطرق الصوفية وهو رأي "وصل إلى نهايته المنطقية على يد آباء الجمهورية التركية"[2] عندما أسسوا نظاماً علمانياً في عام 1923 .

إضافة إلى اليأس من مؤسسات الأمبراطورية الإسلامية رأى الأتراك من خلال جمعية تركيا الفتاة كيف تحول الإغريق والصرب والأرمن من مجرد ملة "مللت" إلى كيان عرقي قومي. من ناحية أخرى بقي المسلمون جَزءًا من الأمة بغض النظر عن

---

(1) اقتبسها لويس Lewis، نشوء تركيا الحديثة، ص267.

(2) ماردين "الأيديولوجيا والدين"، ص208.

كونهم سنة أو شيعة وسواء كانوا أتراكاً أو عرباً أو أكراداً. لقد كان من المحتم أن تخضع هذه الهوية التقليدية لإمعان النظر لأنها متناقضة مع الأفكار الحديثة التي غزت الأمبراطورية ولأن الشعوب (مللت) نفسها تخلت عن النظام. وقد كان أول من بدأ بالظهور بشكل خاص هو الوعي التركي الذي أثاره تدفق اللاجئين الأتراك من الحكم الروسي. كذلك في نهاية القرن فقد كانت الأفكار الطورانية والمؤيدة للطورانية تجذب اهتمام مفكري استانبول.

ولكن إعادة النظر من قبل الأتراك بنظام الـ"مللت" وتأكيدهم على الهوية القومية جعل من المحتم أن يقوم بقية أعضاء الأمة المسلمة بالشيء نفسه. وقد سنحت الفرصة للمجموعة الأخيرة أن تقوم بذلك وبشكل علني مع ثورة تركيا الفتاة في حزيران/جوان 1908. وقد أعلنت لجنة الاتحاد والترقي، التي استلمت الحكم،على الفور إحياء دستور 1876 والمساواة بين كافة المواطنين العثمانيين، المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، وأعلنت عن إجراء الانتخابات. وقد أصبح الدستور والحكومة الدستورية (المشروطية) والحرية الشعارات المفهومة على نحو خاطئ للثورة في كافة أرجاء الأمبراطورية.

استُقبِلت هذه التطورات في أوساط المثقفين بالابتهاج والفرح. إذ بدا أنه كان هناك تأكيد على الأخوة العثمانية ولكن مسألة الهوية القومية باتت مشكلة حتى بين الأكراد[1] أنفسهم. لم يشعر كل كردي بالطبع بإغراء الهوية الكردية. حينها أصبح البعض، مثل الآن تماماً، بكل صدق يتعاطف مع الأيديولوجية الرسمية ويتبنى الهوية التركية للنخبة الحاكمة التي بدأت بالظهور. وهناك بعض الأمثلة الصارخة على ذلك. فقد كان إسماعيل حقي بابان، الذي يشك في كرديته، ذا نفوذ قوي في الحلقات الداخلية للجنة الاتحاد والترقي. وقد تم انتخابه مندوباً عن بغداد في البرلمان الجديد وعلى علاقة قوية مع طنين، التنظيم السياسي للجنة الاتحاد والترقي، وأصبح وزيراً للثقافة في الحكومة الجديدة المصممة على الارتقاء بالهوية التركية.

هناك كرديان آخران أيضاً يعتبران رائدين للهوية التركية. الأول هو سليمان نظيف وهو سياسي وإداري وصحافي بارز وخدم كوالٍ للموصل وقام بعمل قوي ضد

(1) اعتبر أرنولد ويلسون Arnold Wilson، الضابط السياسي، أنه حتى خارج الوطن في جنوب-شرق إيران "كان الكرد [العثمانيون] يهاجمون بعنف الحكم الذاتي". ويلسون فارس، ص85.

البارزانيين واعتباراً من 1915 عمل كوالٍ فعلي لبغداد. أما الآخر فقد كان ضيا غوك آلب الذي لعب دوراً رئيسياً في وضع الأسس الأيديولوجية للقومية التركية .

ولد غوك آلب، واسمه الحقيقي محمد ضيا، في ديار بكر في 1876. كان والده مديراً صغيراً في مدينة غوك آلب، ورغم كونه كردياً فقد تربى على استشراف المدنية العثمانية وعلى ازدراء طبيعي للثقافة الكردية الريفية. وقد استحوذت كتابات عبد الله جودت على تفكيره وهو شاب. حيث برز على المستوى القومي في مؤتمر لجنة الاتحاد والترقي لعام 1909 إذ مثّل ديار بكر. وقد تم انتخابه في المجلس التنفيذي للحزب وكانت مساهمته الفكرية في الهوية القومية التركية (انظر الفصل التاسع) من الأهمية لدرجة أنه بعد مماته في 1924 "خلقت أفكاره حركة فكرية وفرت الإلهام اللازم من أجل تغيير العقلية الشعبية من الأمبراطورية إلى الأمة ومن الدين إلى العلمانية ومن الشرق إلى الغرب"[1].

ولكن العديد من الأعيان المدنيين أرادوا تكييف دعمهم لحركة الاتحاديين مع هويتهم القومية، فقد شكل نخبة من المثقفين الأكراد في استانبول عدداً من الجمعيات الكردية التي نعرف عنها القليل. كانت أولى هذه الجمعيات تعالي وترقي كردستان[2] وكان من بين مؤسسيها أمين عالي بدرخان، الشيخ عبد القادر النهري والجنرال محمد شريف باشا، وهو باباني (نسبة إلى قبيلة بابان) من السليمانية ولامركزي معاد لتركيا الفتاة. وتشكلت كذلك جماعات كردية في كل من ديار بكر وبدليس والموصل وبغداد. وتأسس فرع ثقافي في استانبول باسم جمعية نشر المعارف الكردية حيث افتتحت مدرسة (بإشراف عبد الرحمن بدرخان) لخدمة أطفال الثلاثين كردي أو نحو ذلك تقريباً في المدينة. من بين أولئك الذين التحقوا بالمدرسة كان سعيد نورسي البدليسي.

وسعيد النورسي تحديداً يستحق الذكر لأنه سكن في تلك التضاريس الغامضة حيث تتداخل الهويات الدينية والعرقية. وقد جعل لنفسه سمعة في استانبول كأحد المؤيدين للهوية الكردية. في 1896 أثار مخاوف السلطان عبد الحميد عندما أكدت اقتراحاته الخاصة بالإصلاح الديني اهتماماً خاصاً بالسكان الأكراد. ولكن بعيداً عن كونه مؤيداً للانفصال فإن سعيد النورسي كان يأملَ بتشجيع الهوية الإسلامية التي

(1) شو وشو Shaw and Shaw، تاريخ الأمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، المجلد الثاني، ص302.
(2) تُعرف أيضاً باسم الجمعية الكردية للتقدم والتعاون المتبادل.

تتجاوز شبكة صلات القربى في المجتمع الكردي. بعد ذلك بعقد، ربما قبل قيام الثورة بأسابيع، تقدم بالتماس للسلطان طالباً منه إرسال مدرسين ناطقين بالكردية إلى كردستان من أجل نشر الثقافة العثمانية العلمانية. وقد دافع عن ذلك بقوله بأنه من الضروري أن يتوفر الكادر الكردي الناطق بالكردية من أجل تحويل رجال القبائل الكردية إلى مواطنين عثمانيين صالحين. لقد أراد أن يعلي من شأن المدارس الدينية من أجل توفير مزيج من الدراسات الدينية والدنيوية وتأسيس جامعة شرقية على نمط جامعة الأزهر لتأمين الدراسات العليا:

"لقد رأيت الحالة البائسة للقبائل في الأقاليم الشرقية...فالكل يعلم أن مصير أولئك الذين يسكنون في تلك الأقاليم من المواطنين شبه-الرحل هو في أيدي العلماء. وهو ما جعلني آتي إلى العاصمة"[1].

لم يصبح سعيد نورسي أبداً من دعاة الانفصال الكردي. ولكنه بعد قيام الثورة بعامين أيد الحكم الذاتي لإقليم ديار بكر. ولم يكن هذا بالطبع موضع الترحيب من لدن لجنة الاتحاد والترقي أكثر من التعاطف مع اتحاد المسلمين الذي انطوى عليه الانقلاب الحميدي المضاد في نيسان/أفريل 1909. ولكنه يشير من جهة أخرى إلى أن سعيد نورسي، مثل الشيخ عبد القادر، قد بقي ملتزماً بوحدة السلطنة العثمانية. لقد أراد ببساطة أن يحقق شعبه المتخلف والبائس جداً الاعتبار الكامل ضمن [السلطنة العثمانية].

وقد بدأ عدد من الصحف بالظهور. إذ ظهرت "الكردية للتقدم والتعاون المتبادل" باللغة التركية التي أصدرتها الجمعية التي تحمل ذات الاسم وهي الجريدة الكردية الأولى التي تم تداولها بشكل رسمي. وانتقلت صحيفة كردستان من المنفى إلى استانبول حيث استلم رئاسة تحريرها ثريا بدرخان، ابن أمين عالي بدرخان.

وسرعان ما ظهر التوتر الناشئ عن المنافسة بين البدرخانيين والشيخ عبد القادر. فقد باشر الأخير، وحتى لا يتم التفوق عليه بجريدة كردستان، بإصدار جريدته الخاصة بعنوان الشمس الكردية . وربما يكون قد شكل أيضاً جماعة منفصلة عن الحزب الأم. ورغم غيابه السابق في المنفى يبدو من المؤكد أن الشيخ عبد القادر كان يتمتع بشعبية أكبر في استانبول مع تأثير قوي على أعضائها النقابيين من التجار والصناع. ومما يدل

(1) اقتبسه شريف ماردين في: "الدين والتقدم الاجتماعي"، ص80، أنظر أيضاً الصفحات 19، 35، 68، 79.

على ذلك هو انتخابه عضواً في مجلس الشيوخ العثماني ورئيساً لمجلس الدولة. ولم يتمتع البدرخانيون بهذا القدر من النفوذ لا في استانبول ولا في كردستان نفسها. ولكن هذه المنافسات سرعان ما تجاوزتها التطورات السياسية.

غير أن ليبرالية تركيا الفتاة كانت قصيرة الأمد. فقد أثار الاستيلاء النمساوي السريع للبوسنة والهرسك وإعلان بلغاريا لاستقلالها مشاعر أعضاء لجنة الاتحاد والترقي ذوي النزعة الشوفينية. بعد الانقلاب المضاد الفاشل في نيسان/أفريل 1909 الذي حرك متمرديها عفوياً نداء "الشريعة في خطر". وقد منع "قانون الجمعيات" تشكيل جمعيات سياسية ترتكز على أساس قومي أو تحمل اسم جماعات عرقية أو قومية. ورغم أن الهدف الرئيسي من ذلك كان اليونان والبلغار، فإن الجمعية الكردية أيضاً قد أغلقت ويبدو أنها تابعت نشاطها سراً. حكم بالإعدام على كل من أمين عالي بدرخان والجنرال شريف باشا بتهمة التمرد وكان يجب عليهما الفرار. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ولاء الجنرال شريف باشا للسلطان المخلوع فإنه من المحتمل أن يكون هو وأمين عالي بدرخان قد انضما إلى الانقلاب المضاد الفاشل[1].

في استانبول استمرت لجنة الاتحاد والترقي على خطها الاستبدادي والشوفيني. وانتشرت بسرعة أفكار العرقية-القومية التركية. فقد سمع الضابط السياسي البريطاني، أرنولد ويلسون Arnold Wilson، في منطقة بعيدة كمحمّرة (خورمشهر) القنصل التركي، الذي كان قبل ثلاث سنوات متخماً بشعور من البهجة بالأخوة التركية، وهو يصب لعناته على "الأرمن والعرب، المسيحيين السريان واليهود والأكراد والآشوريين. الأتراك والأتراك وحدهم، هم الوحيديون القادرون على حكمهم وبالنار والحديد فقط[2].

لقد كانت لجنة الاتحاد والترقي على الصواب تماماً عندما أدركت الانتشار السريع للأفكار العرقية-القومية بين الجماعات الأخرى. فقد أصدر الشيخ عبد القادر في 1910 تقريراً في صحف استانبول الذي دار بشكل عام حول مطالبة الأكراد بالحكم الذاتي. كان هدف المقال الظاهري هو التخفيف من شكوك لجنة الاتحاد والترقي، غير أنه زاد من حدة تلك الشكوك لأنه أحدث انشقاقات داخل صفوف

---

(1) أجبر ثريا ابن أمين عالي على الفرار أيضاً. لأنه رفض على ما يبدو دعوة أحد قادتها، طلعت باشا، للانضمام إلى لجنة الاتحاد والترقي.

(2) ويلسون، جنوب غرب بلاد فارس، ص175.

الأكراد في استانبول[1]. ونتيجة لهذا الأمر، قامت مجموعة من الشبان الأكراد بتنظيم جماعة جديدة أطلق عليها اسم جمعية "هيفيا كرد" جمعية الأمل الكردية، التي بدأت تصدر صحيفة أسبوعية باسم يوم الأكراد . لقد تمتعت جمعية هيفيا بشعبية واسعة مع انضمام العديد من الوجوه الشابة الجديدة من أبناء الأعيان المدنيين وزعماء الحميدية الذين كانوا قد أرسلوا من كردستان لتلقي التعليم العثماني الرسمي[2].

ومع ذلك، وكما في الانشقاقات المتتالية في 1919 فإن أعضاء هيفيا لم ينفصلوا بشكل تام أبداً. وعلى العموم فإن أعضاءها كانوا يمثلون تيارات ولم يمثلوا انشقاقات واضحة المعالم.

ولكن إلى أي حد كانت هذه الجماعات قومية، وماذا كانت القومية تعني في الإطار العثماني؟ لا أحد يشك من أنها كانت تعبيراً عن الهوية الكردية ولكنها لم تعبر عن الرغبة في الانفصال. ويتضح هذا من تركيب تلك الجماعات: الأعيان الشباب الذين رحب معظمهم بثورة 1908 مع واحد أو اثنين من أمثال الجنرال شريف باشا الذي تأسف على الإطاحة بالسلطان عبد الحميد.

هناك وجه آخر هام لهذا التعبير عن التميز الكردي. فقد كان الأعيان المحليون ينظرون إلى الإجراءات المركزية التي اتخذتها لجنة الاتحاد والترقي، عندما كانت في مركز السلطة بقوة، كمصدر خطر على مواقعهم. وحيث يمكن تتبع تأثير الأعيان الإقليميين في الأحزاب السياسية العثمانية وفي نواب البرلمان في ذلك الوقت، فإنه يتضح أنهم كانوا قلقين جداً من المضامين الفاشستية للجنة الاتحاد والترقي على مكانتهم محلياً. وربما يفسر هذا إلى حد ما سبب انضمام جمعية "هيفيا" الكردية لنواب من المقاطعات وأبناء الأعيان والزعماء الذين تكمن أهميتهم في كردستان في الوقت الذي كانت جمعية تعالي وترقي كردستان، التي تأسست في أول فورة ليبرالية عام 1908، مقتصرة على الأعيان في استانبول .

---

(1) FO 371/10089، المندوب السامي العراقي إلى أمري Amery، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1924.

(2) ضمت كلاً من خليل خيالي من قبيلة موتكي، وعمر وقدري أبناء جميل باشا زاده من أعيان ديار بكر، وفؤاد تمو بك وهو سليل قبلي من وان، وضمت هيفي ظاهرياً أيضاً كلاً من الشيخ عبد القادر وأمين عالي بدرخان (الذي ربما رجع من المنفى) ومراد محمد علي وخليل رامي وكاميران بدرخان وفؤاد وحكمت بابان (وعلى الأقل أربعة أعضاء آخرين من البابان) وحسين ومحمد عوني (النائبين عن خربوط وملاطيا على التوالي)، وشخصيات أخرى كثيرة. وقد داوم البعض منهم في المدارس القبلية التي أغلقت في عام 1907.

كردستان وثورة تركيا الفتاة

لم يكن هناك سبب وجيه لجو الابتهاج والفرح اللذين سادا بلدات وقرى كردستان عندما أعلِن عن حرية وإحياء الدستور. مهما يكن السبب، فإنه يمكن أن يفسر في النهاية بفهم الناس من أنه يُنبئ بحكم منظم ونهاية للكتائب الحميدية التي كانت قد حُظرت في حينه. ولكن مفهوم المشروطية [الدستور] بمجمله أطلق العنان لتفكير جامح؛ فقد كتب أحد المشاركين في تحرير جريدة بيمان الجديدة، التي ظهرت في ديار بكر في 1909 بحماس من أن المشروطية تعني "أن نظام الآغوات الذي كان على وشك أن يستولي على حصة الفقراء... لم يعد هناك أساس لمثل هذا النظام. كلنا مواطنون عثمانيون"(1).

ويتجلى إلى أي حد كانت مثل هذه الكتابات تشكل تهديداً لطبقة الآغوات في الوصف الحي الذي كتبه ضيا غوك آلب في السنة ذاتها:

"ما إن يتمكن أحد الآغوات من وضع أحد أعضاء الإدارة تحت تصرفه من خلال مهارته في فن الاكتساب السري للأعضاء الفاعلين، فإنه يحاول على الفور تخليص رجال قريته في سن التجنيد من الجيش، والجناة من المحاكم، والذين كانوا مدينين بالضرائب ومستحقات بدل العمل من جباة الضرائب. إنه يعيش كأمير مستقل في حدود قراه من خلال هذه الخدمات. إنه كان يُحصّل الضرائب عن الجرائم، والزيجات والخطف كما يتلقى الكثير من الفوائد الأخرى. لقد كان القرويون، الذين يعتقدون أنهم الآن تحت حكم الواجب، يدفعون المبالغ عن ضرائب المواشي وفق المبلغ المحدد بالضبط للآغا، وحتى يمنع ضريبة أي مزارع آخر على القروي ما عدا الآغا فإنه أصبح كتوماً، ويطلق اتهامات كاذبة ويعطي أدلة مزيفة ويعمل كل ما يلزم"(2).

يمكن الاعتقاد، بشكل عرضي، من أن الأعداد المتزايدة من المهاجرين إلى استانبول قد تخلصت من براثن الآغوات القدامى، ولكن حتى هناك كان بعض القرويين يتوقعون زيارة من الأتباع القبليين من أجل جَمع مستحقات الآغا.

---

(1) كوتلاي Kutlay، الاتحاد والترقي، ص54.

(2) اقتبسها يالمان Yalman في كتابه: "حول مسألة خلافات الأراضي في تركيا"، ص215.

ليس من المستغرب أن ينظر أولئك الذين ارتبطوا مع النظام الجديد إلى الثورة باعتبارها تهديداً مباشراً لهم. وهناك أيضاً سبب خاص آخر جعل عدداً من الآغوات والشيوخ يشعرون بالتهديد. فقد استولى هؤلاء على أراضي الأرمن في أعقاب مجازر 1895، وفي أول فورة ليبرالية للثورة أبدت لجنة الاتحاد والترقي رغبتها في استعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الشرعيين. كان أحد المحميين من قبل السلطان هو إبراهيم باشا، الذي انغمس في السلب والنهب لعدة سنوات، زعيم قبيلة ملي وهو اتحاد كبير ضم دافعي الجزية من العرب في شمالي الجزيرة[1]. وقد كانت غاراته المتكررة على ديار بكر هي التي أدت إلى اتساع موجة الاحتجاجات الشعبية ضد السلطان. وقد كان ضيا غوك آلب من بين المحتجين.

بعد أربعة أسابيع من إعلان الدستور في استانبول، قام إبراهيم باشا بالثورة. ربما كان يأمل في تحريض كل سورية، ولكن رجاله طُوقوا من قبل القوات العثمانية في مركزه في ويرانشهر. وقد قُتل في كمين نصبه له الشمر في التلال القريبة وتلاشت قبيلة ملي، التي سحقتها السلطات، كاتحاد قوي.

إن الزوال السريع لإبراهيم باشا فرّح مواطني ديار بكر ولكنه شكل صدمة لطبقة الزعماء القدماء من الأعيان والشيوخ الذين أبلوا بلاءً حسناً في ظل السلطان عبد الحميد. في خريف 1909 تسللت مجموعة من هؤلاء، وبشكل خاص من ضباط الفرق الحميدية يترأسهم حسين باشا حيدرانلي، عبر الحدود حيث رحّب بهم خان ماكو الذي كان يحلم بالاستقلال عن طهران. وقد زاد كرههم للدستور الجديد بقرار الحكومة الجديد القاضي بتحصيل متأخرات الضرائب المستحقة عن قطعهم للطريق قبل عام 1908.

في هذه الأثناء بدأ عدد من الشيوخ بإثارة المشاعر ضد النظام الجديد. فمنذ بداية التنظيمات لم يحبذ الشيوخ المفردات المستخدمة من قبل الإصلاحيين العثمانيين من قبيل "القومية" و"المجتمع" عوضاً عن "الأمة" وإعجابهم بالمفاهيم المجردة والعلمانية بدلاً من الولاء للسلطان والخليفة. منح السلطان مهلة مدتها ثلاثون عاماً،

---

(1) كان إبراهيم باشا عميداً في الحميدية [أو مير ميران بحسب محمد أمين زكي. [المترجم] والوحيد الذي استطاع الصمود في وجه قبيلة الشمر البدوية. لقد أعاد بناء الاتحاد بعد أن سببت مآثر أجداده حنق إصلاحيي "التنظيمات".

والآن بدأت أجراس الإنذار تدق مرة أخرى وفي شرقي الأناضول حصراً. عندما سمع مفتي خربوط الكردي بالثورة علق بقوله: "هذه نهاية الإسلام"[1].

في أعقاب الانقلاب الفاشل في نيسان/أفريل 1909 تمت حياكة مؤامرات جديدة؛ فقد كان هناك حديث عن انتفاضات متزامنة في استانبول وسورية حيث التقى عدد من المتآمرين في كردستان الشمالية/أرمينيا تحت قيادة زعماء الحميدية وبعض شيوخ الدين[2]. ووفق آرشاك سافرستيان Arshak Safrastian، نائب القنصل البريطاني في بدليس، فإن هؤلاء:

> "أقسموا بالمصحف وبدينهم أن يظلوا مخلصين لقسمهم ومسألة الشريعة... وشن حملة لا هوادة فيها ضد كل شيء تولته تركيا الفتاة... إنهم يصوِّرون أعضاء تركيا الفتاة على أنهم زنادقة منتهكون لسنة محمد وساخرون من الصلوات والعبادة وكل الفروض الدينية"[3].

وقد سرت شائعة مفادها أن شخصاً يدعى إبراهيم باشا كان يجوب المنطقة يحشد المجندين ويحرض على العصيان. من الواضح أن اسم إبراهيم باشا، حتى بعد مماته، كان يتمتع بالهيبة ويُنظر إليه على أنه الشخص القادر على حشد الشيوخ والزعماء المختلفين الطامحين بالقيام بانتفاضة شاملة. وبعد انقضاء عام كتب سافرستيان من بدليس بأنه "ثمة شائعة تقول بوجود تنظيم سري بين الزعماء والشيوخ للقيام بتمرد ضد الحكومة الدستورية"[4].

وكانت هناك قلاقل أيضاً أبعد إلى الجنوب. فقد أشعل الشيخ سعيد البرزنجي، زعيم الطريقة القادرية في السليمانية، الثورة ضد النظام الجديد فور وصوله خبر الدستور الجديد. ويبدو أن الخوف من فقدان سلطته ومكانته هما السببان وراء الثورة. لقد استغل الشيوخ البرزنجيون فراغ السلطة الذي أعقب زوال البابانيين حيث بسطوا سلطتهم على التجارة في مدينة السليمانية، المزدهرة بحكم موقعها على طريق التجارة

---

(1) الوثائق البرلمانية رقم 1، لوثر إلى غري Lowther to Grey، ثيرابيا، 26 آب/أوت 1908.

(2) إبراهيم بك الجبرانلي وكولي خان من خنس وزعماء الحسنانلي في ملانكرد [ربما يقصد ملازكرد] وشيوخ تيل (موش) والشيخ سليمان من عبري (بولانيك) وموسى بك على سهل موش. كان موسى بك مديناً بالشكر للجنة والاتحاد والترقي التي كانت قد أطلقت سَراحه بعد عشرين من النفي عقاباً له على الاعتداءات التي قام بها على القرى الأرمينية. حول جرائم موسى بك الأصلية ومحاكمته، انظر الوثائق البرلمانية، تركيا رقم 1، (Cmd 5912)، لندن، (1890).

(3) FO رقم 371/ 1009، سافرستيان إلى مكجورج McGeorge، بدليس، 22 نيسان/أفريل 1910.

(4) المصدر السابق، 371/ 1249، 12 حزيران/جوان 1911.

بين بغداد وطهران، وعلى القرى في الريف المجاور. لقد اشتهر البرزنجيون بين الأتباع بورعهم، أما بين التجار العاديين في السليمانية وفلاحي القرى المجاورة فقد اشتهروا بجشعهم. لقد كان الشيخ سعيد الفتى المدلل للنظام القديم بعد أن حقق نجاحاً في استانبول بمعالجة الابن المدلل للسلطان عبد الحميد. بعد ذلك تمتع بسلطة مطلقة مع الموظفين المحليين حيث أغنى نفسه على حساب مواطني السليمانية. وعن طريق التزاوج مع عشيرة هماوند فإنه حصل على عمل مربح وذلك بسلب القوافل بين السليمانية وكركوك[1].

شجع الشيخ سعيد، الذي هددته تغيرات الاتحاديين الجديدة، قبيلة هماوند، التي كانت تغزو بدون توقف منذ السنتين الماضيتين، على التمرد ضد الدستور المنافي للدين. ونظراً لعدم وجود قوات كافية من أجل إلحاق الهزيمة به، أقنعت السلطات الشيخ في آذار/مارس من عام 1909 بالذهاب إلى الموصل من أجل التفاوض حيث قُتل هناك أثناء شجار عام. وسواء كانت السلطات وراء مقتله أم لا فإن الحادث قد أدخل منطقة السليمانية في حالة من الفوضى مجدداً. وقد أمر ابنه، الشيخ محمود، قبيلة هماوند بتجديد عصيانها المسلح حيث كانت ثورتها متقدة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

كان ينبغي أن تكون قدرة الاتحاديين في تطوير الاقتصاد بشكل قوي، رغم الصعوبات المحلية التي واجهتهم، والمستوى العام للنظام في المنطقة بعد عام 1908 مصدر تشجيع لهم. كان الفلاحون الأرمن والأكراد يعيشون في حالة من الأمن والازدهار أكثر من أي وقت ترقى إليه ذاكرتهم الحية، ومع ذلك فإن هذا بالتحديد كان مصدر القلق: بسبب تسلل الكثير من الزعماء عبر الحدود ولأن تنامي علامات التفاهم والانسجام بين الأكراد والأرمن شكلت تهديداً للأسوار الشرقية للأمبراطورية.

ولم يكن هذا الخوف عديم الجدوى، إذ شكل أسساً خاصة لتفاهم الحكومة. في خريف 1909 سافر الشيخ عبد القادر، رغم كونه رئيس مجلس الدولة العثمانية، إلى شمدينان حيث شكل المؤتمر الكردي-الأرمني. ورغم أنه مؤيد للخطاب الرسمي للجنة الاتحاد والترقي، فإن كلماته كانت، مع ذلك، مصدر إزعاج للحكام الأتراك

---

(1) قيل أيضاً إنه أدار شبكة من المخبرين. في 1881 كان هناك احتجاج شعبي رئيسي ضد جشعه، ولكنه لم يصب بأذى. لمزيد من الوصف عن الشيخ سعيد انظر: سون، ميزوبوتاميا، ص ص 173-190.

الاستبداديين: "يجب أن نعيش كالأخوة مع الأرمن. يجب علينا أن نعيد تلك الأراضي التي يطالبون بها والتي لم نعدها بعد. سوف نعمل من أجل تمتين أسس التفاهم والانسجام فيما بين أبناء بلدنا العثمانيين"[1]. وقد سرت شائعة من أن الشيخ عبد القادر قد تشاور مع الزعماء المحليين، ربما مع أولئك الذين تسللوا عبر الحدود. وأياً تكن لعبته فلقد تم اعتقاله لدى عودته إلى استانبول[2].

لم تكن هذه هي المرة التي تبرز فيها هذه المخاوف على السطح. بعد ثلاث زيارات إلى المنطقة كتب لورد بيرسي Lord Percy: "في الوقت الذي لا تخشى فيه الحكومة من كل من الأكراد أو المسيحيين على انفراد، فإنها تنظر بخشية كبيرة إلى إمكانية تفاهم بين القوميتين لأغراض الدفاع المشترك"[3]. ويقول بيرسي بأنه عرف حالات قدّم فيها الزعماء الأكراد عروضاً لزعماء القرى الأرمنية. قبل قيام ثورة 1908 اعترض والي أرضروم سبيل رسالة من الثوار الأرمن إلى بعض زعماء الحميدية الذين يشجعونهم فيها على الانضمام إليهم.

كان هناك قلق خاص من مصادقة رجال الدين الكبار للأرمن. في خريف 1910 مر سعيد نورسي نفسه بديار بكر، وفي الوقت الذي كان فيه حريصاً على إبداء ولائه للجنة الاتحاد والترقي، فإنه حث الأكراد على الاتحاد وتخطي خلافاتهم. وقد أخبر الحاضرين في مجلسه: "إن كردستان للأكراد والأرمن وليس للأتراك"، وكرر دعوته للقومية التي كانت في السابق قد أزعجت عبد الحميد[4]. وفي الوقت الذي لم يكن قد أعلن عن تأييده للاتحاد السياسي فإن مشاعر الأخوة تجاه الأرمن بدت واضحة تماماً. "الاتحاد هي المهمة الكبرى في وقتنا الحاضر. والحب هو أساس ذلك

---

(1) وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية NS، المجلد 13، وان 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1909، اقتبسها بوزارسلان في Entre la umma et le nationalisme، ص19.

(2) لقد فُسر ذلك بطرق مختلفة فقد قيل إنه ربما أثار الكرد ضد الحكومة أو ربما كانت لديه طموحات كي يصبح والياً لـ" وان"، سلسلة FO رقم 371/ 1009، مورغان Morgan إلى Lowther، 3 و 25 نيسان/أفريل 1920.

(3) بيرسي، هضاب تركية الأسيوية، ص222.

(4) FO رقم 371/ 1244، ماتيوس Matthews إلى لوثر، ديار بكر، 31 كانون الثاني/جانفي 1910. ففي 1896 عبّر السلطان عبد الحميد عن قلقه إزاء مزج الإحياء الديني بالدفاع القومي، ماردين، التغيير الاجتماعي والديني، ص19.

الاتحاد، وبذلك يمكن أن يقتنع غير المسلمين من أن وحدتنا هي ضد الأمراض الثلاثة: الجهل والفقر والشقاق"[1].

لو أن الشيخ سعيد نورسي كان الوحيد في مساعيه هذه لكانت الحكومة أقل قلقاً، ولكن شيوخاً آخرين سعوا أيضاً إلى الحكم الذاتي المحلي في كردستان. ففي شمال-شرق الموصل قدم كل من عبد السلام البارزاني ونور محمد من دهوك عريضة للمقاطعات الإدارية الخمس (الأقضية) بهدينان مطالبين فيها باعتماد اللغة الكردية كلغة رسمية واستخدامها في التعليم، وتعيين موظفين ناطقين باللغة الكردية، وتبني المذهب الشافعي وإدارة القانون والعدالة وفقاً للشريعة، وأخيراً فرض الضرائب وفقاً للشريعة فقط، أو في الإعفاء من السخرة، العائدات التي تطبق على الأعمال العامة ضمن الأقضية الخمسة. وقد أرسلت نسخ عن العريضة إلى الزعماء الأكراد الثلاثة المدركين ذوي المشاعر القومية الكردية في استانبول: الشيخ عبد القادر وأمين عالي بدرخان والجنرال شريف باشا مشيرين بذلك إلى أن البعد القومي قد استحوذ حتى على المناطق البعيدة والنائية من كردستان.

في هذه الأثناء كان منافسو الشيخ عبد القادر، من البدرخانيين قد أقاموا صلات مع الشيوخ والزعماء الساخطين من بوطان إلى الحدود الإيرانية. بنهاية العام 1911 كان البدرخانيون المقيمون في بوطان يقومون بتنسيق النمو التلقائي والسريع للحركة المعارضة للجنة الاتحاد والترقي بين أغوات وشيوخ المنطقة كما في خارجها مع شيخ خيزان السيئ الصيت، قرب بدليس. وقد كتب نائب القنصل البريطاني في ديار بكر أنه" ليست هناك دعاية واضحة، ولكن ثمة تفهماً سرياً للغاية لم ينضج بعد"[2]. ولكن الشائعات التي سرت بخصوص قدرة البدرخانيين على حشد 50.000 رجل أثارت قلق لجنة الاتحاد والترقي. وخلال عام 1912 ازداد نشاط البدرخانيين.

وهناك أيضاً بعدٌ آخر للشائعات التي أثيرت حول كردستان، ألا وهو المكيدة الروسية. فاحتلال روسيا لمدينتي خوي وأورمية في عام 1909، ظاهرياً لمنع العثمانيين من السيطرة على الإقليم الإيراني في 1905 قد خلقت المخاوف في

(1) بوز ارسلان "Entre la umma et le nationalisme"، ص19.

(2) L/P&S/ 11/8/، لوثر إلى غري Lowther to Grey 11 شباط/فيفري 1912. ملحق رقم 1، موجرديتشان Mugerditchian إلى مكغريغور McGregor، ديار بكر، 31 كانون الأول/ديسمبر 1911.

استانبول مسبقاً[1]. في آب/أوت 1910 جاء عبد الرزاق بدرخان من منفاه الفارسي ليسافر إلى تبريز لينشر فكرة الحكم الذاتي الكردي تحت الحماية الروسية[2]. في كانون الأول/ديسمبر 1911 عبر الحدود وبدأ يثير المخاوف من الحكم الأرمني للأناضول، ويشيع أمام مستمعيه أن روسيا يمكن أن تمنح للأكراد الحماية. وفي إيران نفسها كان يتفاوض مع سمكو الشكاكي وبالتنسيق التام مع الروس، حول توجيه تحذير آخر لاستانبول من أن روسيا قد تكون جادة في مسألة خلق مقاطعة كردية مستقلة.

كان هناك قلق متزايد في استانبول بالنسبة لعدد الأكراد الذين تجاوبوا مع العروض الروسية. وكان أبرز هؤلاء وأهمهم، بصرف النظر عن عبد الرزاق، هو الشيخ طه، الزعيم الجديد للأسياد النهريين. وكان الشيخ طه قد تولى السيادة بعد وفاة والده في 1911. كانت السلطات دائماً تشك في محمد صادق ولكنها لم تستطع البتة أن تثبت عليه أي شيء. لكن الشيخ طه كان يفتقر إلى حنكة والده، كذلك تسرب خبر مراسلاته مع الروس حالاً.

في ربيع 1913 بدأ التكتل الوطني الكردي الكامن يظهر قوياً. فقد كان زعيم البدرخانيين في بوطان، حسين، صاحب الشخصية الكاريزماتية، وابن عمه عبد الرزاق يديران، كل على حدة، حملة من أجل الدفع بفكرة الحكم الذاتي قدماً وإثارة المقاومة ضد لجنة الاتحاد والترقي. وكانوا يحاولون الآن توريط زعماء محليين هامين من أمثال الشيخ عبد السلام البارزاني والشيخ طه النهري ومار شمعون وحتى زعماء اليزيديين أيضاً. وإذا ما صدقت الإشاعات حول قدرة الشيخ طه بحشد 000 . 30 من الرجال، فإن هذا الاتحاد كان قادراً بسهولة على إنزال قوة غير نظامية إلى ميدان المعركة تقدر بـ 000 . 100 ومدعومة من قبل روسيا، فإنها كانت تشكل تهديداً رئيسياً للسلطة العثمانية على كردستان.

في مواجهة هذه الأخطار المتزايدة: الانشقاق الكردي، والمكائد الروسية والأرمنية إضافة إلى الظروف الاجتماعية ذاتها التي واجهها عبد الحميد، أجبرت

---

(1) سوف يعيد ذلك إلى الأذهان احتلال روسيا لتبريز في عام 1909 ولخوي وأورمية في 1910 وللمنطقة الحدودية غربي خوي وجنوباً حتى صاوجبلاق (مهاباد)، في أعقاب الانسحاب العثماني في عام 1911، مما أفسح لها المجال بالوصول إلى وان عن طريق خوي، نهاية خط سكة الحديد في جُلفا.

(2) تم نفي عبد الرزاق إثر قتله لوالي استانبول بعد شجار شخصي. وقد ذهب إلى موسكو في 1909 حيث تلقى، دون شك، الدعم الكافي للمباشرة بعمله.

الحكومة على الاعتراف بأن نظام الآغوات قد برهن على أنه أقوى من اللازم وبالتالي عادت إلى العادات الحميدية التي كانت قد تنصلت منها في اندلاع الثورة. في حزيران/ جوان 1910 أرسل والي وان الشيخ محمد صادق إلى إيران من أجل إقناع زعماء الحميدية بالرجوع من إيران. بعد إلغاء الحميدية بدأت إعادة تشكلها مرة أخرى وتحت اسم جديد هو فرق الفرسان القبلية الخفيفة، وبدأت سياسة خرق القانون والتمرد عليه من قبل الزعماء الأكراد في المناطق الحدودية الشرقية تُقلب رأساً على عقب، حيث سجل بعض الآغوات أسماءهم في اللجان الفرعية للجنة الاتحاد والترقي رغم أن أحداً لم يتساءل ما إذا كان ذلك نجاحاً للجنة الاتحاد والترقي أو للآغوات.

إن هذه الموجة الجديدة من علمانيي لجنة الاتحاد والترقي قد بعثت الروح في السياسة الإسلامية الحميدية وساعدت في إبقاء الأكراد بعيدين عن الأرمن وأخذ الحذر من الروس. فاعتباراً من خريف 1910 تم إرسال عدة وفود من استانبول لتأليب الزعماء الأكراد على الكفار. وقد ساعد ذلك في وقف التعاون الكردي-الأرمني. بنهاية السنة كان ثلاثة مفتشين، وجميعهم منتمون إلى المجتمع الإسلامي الشامل، قد تجولوا بين القبائل وأخبروا زعماءها أن يحضّروا أنفسهم للحرب ضد روسيا. وقد قام وزير المالية السابق بجولة مشابهة في صيف 1911 تاركاً وراءه "شعوراً قوياً بالإسلام الشمولي في بدليس"[1].

كانت بدليس معروفة بأنها مصدر إزعاج، ليس أقلها بسبب شيوخ خيزان العنيدين والسيئي الصيت. وعندما جعلها عبد الرزاق بدرخان نقطة انطلاقه الأولى خلال زيارته إلى هناك، في كانون الأول/ ديسمبر 1911، أرسلت الحكومة بسرعة بالغة كميات كبيرة من الذخيرة إلى بدليس . وقد تبنت الحكومة مع الشيخ طه في شمدينان سياسة فرّق تسد. وفي أواخر 1912 أصفحت، على مضض، عن الشيخ عبد القادر الذي بدا أنه غير جدير بالثقة حيث لم يأل جهداً في إضعاف ابن أخيه[2]، وهذا ما جعل البدرخانيين مصدر قلق الحكومة الرئيسي.

---

(1) أنظر مثلاً مقالة في طنين Tanin التي اقتبستها سلسلة FO رقم 371/ 1013، في: "من لوثر إلى غري"، ثيرابيا، 30 آب/أوت 1910.

(2) قاتل عبد القادر ضد الشيخ طه من أجل خلافة محمد صادق في 1911، وسفك دماء في تلك العملية. وقد قبل على مضض بتسوية مالية في عام 1911.

في هذه المرحلة تحديداً حققت الحكومة مكسباً كبيراً حيث اغتيل حسين بدرخان، الشخصية الرئيسية وراء التآمر، في أيار/ماي 1913 حيث تابع شقيقه حسن العمل وأخبر نائب القنصل البريطاني الذي كان يزور الجزيرة بأنه مستعد للثورة ولكنه سوف يرضى إذا ما منحت الحكومة للأكراد ما وعدت به العرب، أي تعيين موظفين يتكلمون لغتهم المحلية وإنفاق دخل الضريبة محلياً[1]. ولكن سرعان ما تبخر المشروع بموت حسين.

ربما بسبب هذه التطورات لم تندلع الانتفاضة المنسّقة التي أثارت المخاوف بشدة لدى استانبول، لكن بدلاً عنها اندلعت ثورتان عفويتان ومستقلتان تماماً وحملت كلتاهما مضامين دينية.

انتفاضتا بارزان وبدليس

كان لشيوخ بارزان على الزاب الكبير في ولاية الموصل حضور غير مريح لمدة خمسين عاماً تقريباً. فقد تسبّبت إقامتهم في بارزان في الصراع مع زعماء قبيلة الزيباري الأقوياء على الضفة اليسرى للزاب وذلك بسبب تشجيعهم الفلاحين غير الزيباريين بتغيير ولائهم. وفي الشمال ظلت علاقاتهم سيئة باستمرار مع الأسياد النهريين، الذين كان البارزانيون من مريديهم أصلاً. لكن بحلول نهاية القرن التاسع عشر أصبح البارزانيون من واحدة من أقوى خمس عائلات دينية في كردستان، وهذا ما سبب الكثير من التوتر مع والي الموصل الذي أراد بسط السلطة على أعداء البارزانيين، زعماء قبيلة الزيباري.

ولكن ساءت العلاقات على نحو خطير في أعقاب ثورة 1908. فمن ناحية كان الشيخ عبد السلام ينظر باشمئزاز شديد إلى النظام الجديد "الملحد"، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة مصممة على إجبار أمثاله على دفع مستحقات الضرائب بشكل نظامي والخضوع لعمليات التجنيد والدخول في نطاق الإدارة الحكومية. وقد تميزت السنوات القليلة القادمة بتجدّد الصدامات المسلحة والتي تكبدت فيها الحكومة خسائر فادحة. وقد دلت عريضة الشيخ عبد السلام بأن طموحاته كانت أكبر من مجرد زعيم

---

(1) L/P&S/ 10/345، مولينوكس سيل Molyneux Seel إلى مارلين Marline، وان، 22 تموز/جويليه 1913؛ وهيرست Hurst إلى ماليت، ديار بكر، 14 أيار/ماي 1914.

جبلي تضمنت ارتباطاً مع القوميين الأكراد في استانبول. وأصبح بعد ذلك رجلاً متميزاً. وكان ثمة عاملان مطمئنان للعثمانيين تمثل الأول في عدم اعترافه بالعروض الروسية أما الثاني فقد تمثل في عدائه للشيخ طه النهري.

في أوائل العام 1914 وصلت الأخبار إلى الموصل تفيد بأن الشيخ قد دفن خلافاته وشكّل تحالفاً مع الشيخ طه، وعبد الرزاق بدرخان، وضمنياً مع روسيا. وفي آذار/مارس تحركت القوات العثمانية ضده. بعد هزيمته في المعركة، فرّ الشيخ عبد السلام إلى أورمية وإلى تفليس لفترة وجيزة. وفي طريقه لمقابلة سمكو قرب المنطقة الحدودية سومي-برادوست، نصب له رجال قبيلة شكاك كميناً، ربما بناءً على أوامر سمكو نفسه، حيث سُلِّم للعثمانيين وأُعدم في نهاية ذلك العام.

عند الحاجة يمكن صرف النظر عن انتفاضة الشيخ عبد السلام كعقبة محلية ظهرت في منطقة منعزلة ويمكن تجاهل دعوته إلى الهوية الدينية والقومية. ولكن لا يمكن التغاضي بالقدر نفسه من السهولة عن الثورة التي اندلعت في بدليس . فهنا كان معروفاً أن الملا سليم يحرض عمداً الشيوخ المحليين في خيزان على الانتفاضة في وجه الحكومة. كانت خيزان مركزاً لطريقة وتتمتع بشبكة واسعة من العلاقات، كانت إحداها على ارتباط مع البدرخانيين في بوطان ومع المعارضين للجنة الاتحاد والترقي في استانبول. وكانت لهذه الشبكة أيضاً علاقات وثيقة مع الروس المنتشرين على الجانب الإيراني من الحدود. وهناك سبب للاعتقاد بأن هذا التحريض كان يؤسس لانتفاضة عارمة حيث سعت السلطات إلى القضاء عليها وهي في المهد. في آذار/مارس حاولت تلك السلطات القبض على الملا سليم، حينها قرر شيوخ خيزان المباشرة في العمل، حيث دعا أحدهم والي بدليس إلى عودة الشريعة وسحب كافة الموظفين "الكفار". في ظل غياب التجاوب من السلطات قرر الأكراد المتمردون احتلال قسم من بدليس . ولكن سكان البلدة لم يتدخلوا في الثورة. إن ثلاثين عاماً من الخروج عن القانون لم تكن كافية لجعل قاطني المدن يتعاطفون، ولو من بعيد، مع أناس قرويين رعاع، بنظرهم. ونظراً لعدم توافر الدعم الواسع، ترك الملا سليم رجاله وطلب اللجوء إلى القنصلية الروسية. وهكذا انتهت انتفاضة بدليس دون تحقيق أهدافها المرجوة.

إن مشكلة المدعين الثوريين الأكراد هي التنسيق. وكما كتب نائب القنصل البريطاني في بدليس: "إذا ما استطاع الأكراد أن يتحدوا في وجه الحكومة ولو في

إقليم واحد فقط، فإن القوات التركية في قسمها الشرقي من آسيا الصغرى ستواجه صعوبة كبيرة في القضاء على الثورة هناك"[1]. ويبقى الافتقار إلى التنسيق كعب آخيل لدى الأكراد.

لقد بقيت استانبول قلقة حيال النوايا الكردية وفعلت ما باستطاعتها من أجل إخماد أي تلميح بالتحريض على العصيان. فحين علمت بأن بعضاً من الأكراد قد قابلوا الروس في خوي في تموز/جويليه 1914، أرسلت عملاءها لاغتيال أولئك المتورطين في العملية. وحين أُعلنت الحرب بعد ثلاثة أشهر، سرت إشاعات في وان بأن كافة القبائل الكردية قد غيرت ولاءها للعدو، ولا عجب أن تكون استانبول قلقة.

إيران

على عكس الحوادث التي جرت في العالم العثماني، كان هناك، في هذه المرحلة، همس خافت فقط بالشعور القومي الكردي في إيران. إذ لدينا تلميح واحد فقط بالميل نحو الحكم الذاتي، إذا ما استثنينا الرغبة الطبيعية للزعماء المحليين بالتخلص من التدخل الخارجي. في 1886 كانت هناك تحركات للحكم الذاتي لفترة قصيرة في صاوجبلاق بقيادة الوالي المُكري والتي تلاشت بموته المفاجئ. بعد ذلك وفي حوالى عام 1900 قاد الشيخ قاضي فتاح، الملا الرئيسي في البلدة، حركة جديدة مدعومة من قبل بعض الزعماء المنشقين. وكان أبرز هؤلاء، كما هو متوقع، هم آغوات منكور الذين لابد أنهم فعلوا ذلك جزئياً نتيجة عدائهم مع قبيلة مامش، التي قدمت المساعدة بنفس القدر، وكما هو متوقع أيضاً، للسلطات لقمع هذا الانشقاق، كما مُنِح الشيخ قاضي فتاح امتياز مرور إلى تبريز لتقديم مطلبيه الرئيسيين: تجميد الزيادات على الضرائب وضمان أن حاكمية صاوجبلاق سوف يترأسها حاكم محلي. لقد كان المطلب الثاني بالطبع هو المرفوض، [ولذلك] تم حجز قاضي فتاح وأُخِذ إلى طهران.

في أعقاب ثورة 1906 تنامت حالة العداء والتوتر بين السنة والشيعة في أذربيجان، والذي زاد من حدتها تنامي الوعي الشيعي، ولكن أيضاً لأن القبائل الكردية كانت تخلق كثيراً من الفوضى ومحاولة تقويضَ الحركة الدستورية، أو هذا ما بدا على الأقل.

---

(1) L/p&S/ 10/345، سميث إلى ماليت Mallet، بدليس، 16 نيسان/أفريل 1914.

كانت هذه الحالات من التوتر الديني، في الحقيقة، تخفي بشكل رئيسي صراعاً طبقياً أكثر منه قومياً. ففي المنطقة الكردية، في مدن مثل خوي وسلماس وأورمية وصاوجبلاق وسقز وسنندج وكرمنشاه شُكلت لجان شعبية كما في أماكن أخرى من إيران دعماً للدستور. في حالة صاوجبلاق تولى قاضي فتاح، الذي أطلق سراحه في أعقاب الثورة، رئاسة اللجنة الشعبية في المدينة.

لم يكن حافز هذه اللجان شيئاً من العرقية-القومية بل الرغبة في إدارة الأمور محلياً على أساس تمثيلي؛ في حين أراد سكان المدينة التخلص من الولاة الفاسدين والمناورين المفروضين عليهم من الخارج، وأراد الفلاحون تعبئة أنفسهم ضد مالكي أراضيهم، الذين كان الكثير منهم زعماء قبليين. كذلك اشترك القرويون وسكان المدن في هدف واحد ألا وهو تقليص فوائد مالكي الأراضي التي يجنونها إما من قراهم أو أسعار المواد الغذائية العالية.

لذلك كان الآغوات الأكراد معادين للجان الشعبية بكل تأكيد، وكان البعض منهم راغباً في العمل ضدها. فإسماعيل سمكو مثلاً، زعيم فرع عبدوي من قبيلة شكاك، منح دعمه لخان ماكو دون طلب من الأخير ضد اضطهاد اللجان الشعبية وكوفئ على ذلك بحاكمية قتور[1].

الحرب العالمية

لم يكن الأتراك بحاجة إلى القلق الزائد بخصوص الولاءات الكردية، ففي نهاية الأمر انجذبت حفنة فقط من الأكراد إلى القضية الروسية والتضامن الكردي-الأرمني لم يتحقق أبداً. فقد لعبت كل من قبائل الجاف وهماوند والديزئي بالعروض الروسية للمساعدة، حيث انشق ثلاثة فقط من أكراد أصحاب الشأن هم الشيخ طه الشمزيناني الذي انتهى بكونه موضع ارتياب الجميع[2]، وعبد الرزاق بدرخان، الذي كان من قبل

---

(1) يبدو أن سمكو كان ذا تأثير أيضاً في قمع لجان خوي وسلماس الشعبية. في حالة سلماس انتقمت اللجنة الشعبية هناك قدر ما تستطيع وذلك بتحريض الفرع المنافس لشكاك بغزو القرى التي احتلها رجال سمكو.

(2) أراد أن يجذب اهتمام الروس في الاستقلال الكردي، ولكنه حاول أيضاً البقاء على علاقات مع تركيا، حيث ضُبط متلبساً بذلك وسُجِن من قبل الروس. وقد هرب في أعقاب ثورة أوكتوبر.

في تفليس، والذي استمر في الأمل بأن روسيا سوف تحقق الأماني الكردية في الاستقلال، وابن عمه كامل الذي ذهب إلى تفليس لإقناع القائد الروسي، الغراندوق نيكولاس، بالقضية القومية الكردية[1].

رغم سلوكهم اللطيف لم يتبن الروس أبداً سياسة متماسكة حيال الأكراد، بسبب تعارض الطموحات الكردية مع الأماني الأرمنية. وقد كان مناسباً للسياسة الروسية مع الأكراد والأرمن أن تشجعهم على الانشقاق من أجل إضعاف القبضة العثمانية على المنطقة، ولكن ليس السماح بالاستقلال الأرمني والكردي. فقد كانت روسيا تريد الأناضول الشرقية لنفسها.

وقد أقحمت الحرب كردستان في مزيد من الفوضى أكثر من أي وقت مضى منذ معركة جالديران. وخلال السنوات الأربع التي أعقبت ذلك سارت الجيوش والجيوش المضادة عبر أراضيها، ملحقة الخراب بالحياة والممتلكات والطبيعة. وقد استبقت تركيا إعلان الحرب في 30 تشرين الأول/أوكتوبر بغارة قام بها 400 فارس قبلي بقصد نشر الفوضى في المواقع الروسية حول أورمية. لقد كانت متلهفة في منع الهجوم من جهة خوي أو أورمية، باعتبار إن الروس قد بنوا نقطة للمؤن العسكرية إلى جلفا. وكان رد الفعل الروسي ليس فقط طرد الغزاة فحسب بل كذلك كل الأكراد وبقية السنة من نواحي أورمية. وتصرفت تركيا بالمثل حيث طردت الأرمن من المنطقة الحدودية[2].

لقد أصبح التطهير العرقي مكوناً أساسياً في الصراع، كما كان قد تنبأ البعض[3]. وعندما تغلغلت القوات الروسية لفترة وجيزة في ما وراء بايزيد Dogubayazit وإلى الاشكرت Alashkirt تحديداً في كانون الأول/ديسمبر 1914، فإنها أقامت مواقع عسكرية في المنطقة بالاشتراك مع الجنود الأرمن الذين كان الكثير منهم مواطنين عثمانيين في السابق. وعندما غادرت هذه القوات يُقال إنَّ العُشر فقط من السكان

---

(1) عندما احتل الروس أناضول الشرقية لفترة قصيرة في صيف 1917، عينوا كلاً من كامل وعبد الرزاق ولاة على أرضروم وبدليس على التوالي.

(2) الوثائق البرلمانية، معاملة الأرمن ص100.

(3) أنظر مثلاً سلسلة FO رقم 371/ 2080، بوتشانان Buchanan إلى غري، بتروغراد، 6 تشرين الأول/نوفمبر 1914، وتاونلي Townley إلى غري، طهران، 11، 14 و16 تشرين الأول/أوكتوبر 1914.

الأكراد قد بقوا على قيد الحياة[1]. وفي الوقت الذي فتكت فيه الثلوج بالجيش التركي الثالث في المناطق المحيطة بـ "ساري قاميش Sarikamish في كانون الثاني/ جانفي 1915[2] تحركت قوة إضافية عبر أقصى الجنوب للاستيلاء على أورمية وتبريز في بداية شهر كانون الثاني/جانفي في الوقت الذي كانت القوات الروسية تحتل أذربيجان الإيرانية وتتراجع باتجاه الشمال. لقد فرّ معظم الأرمن والآشوريين في حالة هلع في أعقاب الجيش الروسي. وقد مات الكثير منهم بسبب العوامل الجوية، وقد اندفع من بقي على قيد الحياة أفواجاً إلى أورمية. هناك، كما في القرى المجاورة تعرض السكان المسيحيون لأعمال وحشية على أيدي القوات التركية والقوات الكردية الداخلة في خدمتها.

في الحقيقة لقد أعلنت إيران عن موقفها الحيادي حال اندلاع الحرب، وقد طلبت أكثر من مرة من القوات الروسية أن تسحب قواتها من أذربيجان؛ ولكن باستخدام روسيا الحاكم العام للإقليم، المذعن لها، ضد القوات التركية، فإن تركيا قادرة على البرهان أن إيران بعيدة كل البعد عن الحيادية. وقد بعثت رسائل إلى الزعماء القبليين في إيران مخبرة إياهم أن رفض المساعدة في الجهاد التركي للتخلص من الروس معادل لعدم الولاء للشاه. وفي أقصى الجنوب أطلقت دعوات مشابهة من قبل الشيخ عبد القادر النهري وشيوخ الطويلة[3]. إن القبائل التي أخفقت في الاستفادة من وجود القوات الروسية منذ 1909 قد سنحت لها الفرصة الآن في القتال ضد الروس وإضعاف مكانة القبائل المحمية من قبلهم في حين أعاد الذين استفادوا من الرعاية الروسية النظر في أين تميل كفة مصالحهم. لقد لعب رجال القبائل لكل من

---

(1) أحمد أمين، تركيا والحرب العالمية، ص218-219، اقتبسها جويدة في الحركة القومية الكردية، ص363. ومن الصعب جداً معرفة إلى أي حد يعتبر هذا الوصف دقيقاً. إذا ما أخذنا المعاملة الكردية للأرمن بعين الاعتبار، فإن ذلك معقول جداً، من ناحية أخرى كان لدى الأتراك حافز قوي في الزعم بأن الأرمن هم من بدأوا بالأعمال الوحشية.

(2) كان هذا هجوماً رئيسياً بقصد استعادة قارص، التي خسرتها تركيا في 1878. إذا ما أخذنا الظروف المناخية بعين الاعتبار فإنه يعتبر محض جنون؛ فمن أصل 000 . 95 رجل تم إرسالهم مات حوالى 000 . 80 في شباط/فيفري بسبب العوامل الجوية، هوفانسيان، أرمينيا على طريق الاستقلال، ص41، 45 و46، ووكر Walker، أرمينيا، ص199.

(3) نسبة إلى قرية طويلة القريبة من بلدة حلبجة. (المترجم).

شكاك ومامش ومنكور وزرزا وهركي وبكزادة دوراً فعالاً في عهد الإرهاب. وقد عادت الطمأنينة للسكان المسيحيين في أورمية عندما احتلت القوات الروسية أذربيجان مرة أخرى في شهر أيار/ماي، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، حيث أجبرت تلك القوات على الانسحاب في تموز/جويليه.

أما داخل الحدود العثمانية فقد كان الأتراك يحضرون أنفسهم استعداداً للهجوم الروسي في ربيع 1915 . وكان جزء هام من ذاك الاستعداد هو التخلص من الموالين المحتملين لقوات الأعداء، أي الأرمن والجاليات المسيحية الأخرى للمنطقة. وفي 27 أيار/ماي صادق مجلس الوزراء على تهجير السكان "المشتبه بهم بجريمة الخيانة والتجسس"[1].

وفي الحقيقة لقد بدأت عمليات التهجير والقتل الجماعي قبل ذلك الحين. ففي الأسبوعين الأخيرين من نيسان/أفريل 1915 كان الجنود ورجال القبائل الأكراد

> "يمشّطون الريف، ويرتكبون المجازر بحق الرجال والأطفال ويحرقون بيوتهم. ويطلقون الرصاص على الرضع وهم في أحضان أمهاتهم ويمثّلون بشكل فظيع بالأطفال الصغار، ويجردون النسوة من ملابسهن ويضربونهن"[2].

لم تكن هذه حوادث منفصلة بل حالة عامة من الضرر المتعمد في أرضروم وبدليس وموش وساسون وزيتون والكثير من الأماكن الأخرى بما في ذلك معظم أجزاء كيليكيا. لقد وقع الأرمن في وان تحت حصار الأكراد بعد أن تم قتل الأرمن في القرى المجاورة. وفي 30 أيار/ماي سُمِح رسمياً للمسلمين، أي للأتراك في المدينة والأكراد في الريف، بالاستيلاء على الممتلكات الأرمنية "المهجورة". وفي غضون السنة التي أعقبت ذلك لاقى حوالى مليون أرمني تقريباً حتفهم.

وقد تحرك الأتراك والأكراد أيضاً ضد قبائل تياري الآشورية المولعة بالحرب في هكاري. وربما كان حافزهم هو الخوف من تقدم الروس في المنطقة ومعرفتهم برغبة الآشوريين في الحماية الروسية. لقد عرف الآشوريون من قبيلة تياري مصير إخوانهم في سهل أورمية وعندما واجههم الهجوم العثماني في صيف 1915، قرروا الاستجابة مع التلميحات الروسية في الدعم العسكري وذلك بإعلان الحرب على تركيا. وكان

---

(1) هوفانسيان، أرمينيا على طريق الاستقلال ص46.

(2) معاملة الأرمن، ص36 و60، سرد الآنسة ج. هـ ناب G.H.Knapp من البعثة الأميركية في وان.

المار شمعون قد توجه مسبقاً مع قوة مقاتلة صغيرة إلى أورمية من أجل عقد اتفاقية مع القوات الروسية. وقد كان أمله أن تتقدم روسيا باتجاه هكاري. وعندما علم أن ذلك مستحيل، عاد أدراجه لكي يُجلي أتباعه الذين كانوا من قبل يتعرضون للهجمات من قِبَل القبائل الكردية حيث وصل إلى أورمية نحو 15.000 رجل.

كان الأكراد في بعض الأحيان يعفون عن ضحاياهم من الأرمن لأنهم جيران أو تربطهم بهم علاقات ودية، أو لأنهم كانوا من الرعايا المتمتعين بالحماية. ولكن كانت هذه استثناءات، فقد هددت السلطات بمعاقبة أولئك الأكراد الذين لا يطيعون الأوامر بالقتل أو الطرد. وقد منح بعض الأكراد العلويين (القزلباش)الحماية للمسيحيين[1]، ربما بسبب شعورهم بالاضطهاد مع أقلية أخرى مضطهَدة أو لأن بعضهم الآخر كانوا قد دخلوا مؤخراً [إلى الإسلام]. لماذا قَبِل الأكراد بمحض إرادتهم التعاون مع أوامر الحكومة؟ يبدو الأمر مغرياً بقبول الرأي القائل بأن الصراع إثني محض. ربما يكون ذلك صحيحاً تماماً بالنسبة لمنظّري تركيا الفتاة الذين لم يكن لديهم الوقت الكافي للنظريات القديمة حول السلطان والمللت ويخبئون مفاجأة غير سارة حتى للأكراد أنفسهم، ولكن هذا ليس بالتفسير الكافي أبداً للسلوك الكردي . ربما يمكن النظر إليها على أنها انتقام للأعمال الوحشية التي قيل إنها ارتكبت في بيازيد والاشكرت. ومع ذلك فإن المجازر كانت ستقع بكافة الأحوال، كونها تشكل أيضاً ذروة التمرد القبلي على القانون والتي تصاعدت منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى التوتر المتصاعد بين الأمبراطورية الإسلامية وأعدائها. ولا بد من القول إنَّ الهوية الإسلامية قد لعبت الدور الكبير في هذا المجال. لقد كان الأكراد يُذكّرون على الدوام بنقطة ضعفهم الكامنة وقابلية وقوعهم في أيدي الأعداء بسبب الصلات التي أقامها جيرانهم المسيحيون مع القوى الأوروبية المعادية. وليس من المستغرب أن تكون الأعمال الوحشية أكثر شناعة كلما اتجه المرء شرقاً، حيث كان الخطر الروسي أعظم، والمناطق التي منحت الحماية للأرمن بقيت بعيدة عن ساحة المعركة. وباختصار ربما تورط معظم الأكراد في المجازر لأنهم شعروا بأنها مسألة "نحن أو هم".

عندما تقدم الروس نحو الأناضول في تموز/جويليه 1915، قاموا بطرد القرويين

---

(1) كان الثوريون الأرمن قد أقاموا علاقات مع أكراد ديرسم قبل ذلك بعشرين عاماً.

الأكراد الذين وجدوهم وحرروا وان؛ وعلى العموم فإنهم تصرفوا بشيء من التحفظ ولم يسمحوا للأرمن أن يستعمروا المستوطنات الكردية المهجورة. وقد انتقم بعض الأرمن لأنفسهم من الأكراد الذين وقعوا في أيديهم، مما أعطى المبرر للأعمال الوحشية اللاحقة بحق السكان المسيحيين. وعندما أجبر الروس على الانسحاب في نهاية الشهر، ترك 200.000 مسيحي منازلهم وتبعوا الجيش حيث تم نصب الكمائن أكثر من مرة من قبل قطّاع الطرق الأكراد المتجولين.

إضافة إلى تورطهم في الإبادة الجماعية للأرمن، قدّم الأكراد أعداداً كبيرة من الرجال للجيش العثماني. لقد لاقى الآلاف من المجندين الأكراد حتفهم في الجيش الثالث المرابط في ساري قاميش وعلى الجبهات الأخرى. وبطبيعة الحال كان هناك إحجام عام عن الخدمة في الجيش النظامي، ومع ذلك فإن الكثيرين قد سُجلوا وكان القسم الأكبر من القوات العثمانية في المنطقة أكراداً[1]. لقد كانت الخدمة مفضلة في الكتائب القبلية لأنه على الأقل يمكن تحمل الحرمان والموت كونها لا تحصل بعيداً عن العائلة، إذا أُجيز التعبير. كذلك رفضت بعض القبائل التجنيد بشكل صريح، ومن بينهم بعض القبائل العلوية في ديرسم.

بعد مرور السنتين الأوليتين غيرت السلطات من طريقة عملها وبعثت الحياة مجدداً في الكتائب الإقليمية، المتمركزة محلياً والتي يترأسها الأكراد، حيث كان جنودها مؤلفين من الفارين من الجيش واللاجئين؛ وهؤلاء لا يشكلون المادة الخام لصنع المجد، ولكنهم بقوا عملياً يمارسون النهب والسلب على الجانب العثماني. لقد كان الجنود مطعمين وليسوا مبدلين ولكن سُمِح لهم بتبديل الأدوار مع أفراد أسرتهم.

إنها لسخرية مقيتة أن يشارك الأكراد في تحطيم الشعب الأرمني دون أن يدركوا الخطط التي رسمتها تركيا الفتاة لهم. لقد صدر مرسوم أمبراطوري يخوّل بموجبه ترحيل الأكراد وإعادة توطينهم في غربي الأناضول في الأماكن التي لا يتجاوزن فيها 5% من مجموع السكان. في حين تم توطين الأعيان والزعماء في المدن والبلدات حيث مُنعت أية اتصالات مع قبائلهم أو اتباعهم. لقد كان القصد من ذلك هو عدم عودة أي من رجال القبيلة إلى موطن أسلافهم بعد انتِهاء العداوات. وليس من الواضح

(1) كان الجيشان الحادي عشر والثاني عشر المرابطان في الازيغ والموصل على التوالي بمجملهما من الأكراد، في حين كان الجيشان التاسع والعاشر في أرضروم وسيواس أغلبيتهما من الأكراد. قدّم الكرد أيضاً 135 سرية من الفرسان والجندرمة وحراس الحدود.

بعد متى استنبطت هذه الخطة. صحيح أن السلطان عبد الحميد تكلم عن الحاجة إلى صهر العنصر الكردي في الدولة العثمانية ولكنه كان كلاماً غامضاً. ولكن في 1913 أصدرت لجنة الاتحاد والترقي أمراً إدارياً يقضي بتنظيم الأماكن القبلية، وفي 1917 تم تعديله ليعلن بوضوح أن الغاية هي التخلص من الهوية الكردية من خلال تفريق الأكراد إلى مجموعات صغيرة. لقد كانت مسألة إبادة جماعية للأرمن الذين لا يمكن التخلص منهم، ومسألة صهر قسريَ لمثيري المشاكل من الأكراد المسلمين.

لم تعلن لجنة الاتحاد والترقي أبداً عن خطتها ولكنها باشرت عملياً بتنفيذها جزئياً. وقد استطاعت أن تفعل ذلك تحت غطاء سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها وتهجير السكانٰ المدنيين وتدمير كل شيء عند انسحابها حتى تمنع الروس من أي عون. ربما تم تهجير نحو 000 . 700 مدني بشكل قسري من قبل السلطات التركية من أجل حرمان العدو من أي ملاذ أو من التزود بالمؤن، كما هو واضح. إنه لاحتمال بعيد أنه كان ثمة حاجة إلى مزيد من الضغط حيث فرّ الآلاف بشكل غريزي من تقدم القوات الروسية والأرمنية باتجاه مقاطعات وان وبدليس وأرضروم. لقد قضى نصف المرحَّلين نحبهم ولكن تم توطين الآلاف منهم أيضاً في الغرب، كما خُطِطَ لها بموجب سياسة الصهر.

من جهة ثانية تغير الموقف بشكل ملحوظ في القسم الجنوبي من كردستان إيران. وهنا أيضاً كان للصراع بعد ديني. لقد كان الروس بكل تأكيد غير مرغوب فيهم، ولكن الأمر ذاته ينطبق على الأتراك السنة. فقط تمكنت كلهور من المناورة مع مساعدة الأتراك لينقلب أفرادها من ثم إلى مرتزقة[1]. لقد تعاونت قبيلة السنجابي كثيراً في البداية مع السلطات في كرمنشاه لدعم السيادة الإيرانية ولكنها تلقت مساعدة شحيحة من الدولة التي كانت تحاول الدفاع عنها. بحلول شهر حزيران/ جوان 1915 كان هناك 000 . 10 تركي على الحدود حيث تمكنت قبيلتا كوران وسنجابي من إلحاق الهزيمة بهم في كرند في نهاية ذلك الشهر.

لقد أعطت المذبحة التركية لبعض من أسياد أهل الحق، والتي جاءت بعد انتهاك

---

(1) لقد سُجن سليمان، ابن داود خان على عجل بسبب تعامله مع عدو محتمل، ربما تحت ضغط بريطانيا. في حزيران/جوان 1915 وافقت كلهور على دعم الحياد الإيراني بشرط إطلاق سراح سليمان.

حرمة بابا يادكار[1]، وهو مقام يقدسه الكثير من الشيعة في المناطق المجاورة إضافة إلى أهل الحق، للحرب بعداً دينياً قوياً. ولم يجد الشيخ رستم،أكبر شيوخ قبيلة الحيدري، الكثير من العناء في حشد المخلصين ضد الأتراك. في أيار/ماي 1916 كان هناك هجوم روسي جديد على رواندوز لتخفيف الضغط على القوات البريطانية في ميزوبوتاميا السفلى. ورغم أنه تم التنازل عنها بعد أربعة أسابيع، فإنها خلقت مشكلة جديدة بالنسبة لأكراد إيران الجنوبيين. فقد اعتبروا أن الأتراك أقل سوءاً من غيرهم، وبالتالي فإنهم لم يعارضوا الهجوم التركي المضاد والذي أدى إلى الاستيلاء على كرمنشاه في شهر حزيران/جوان. كما أنهم قد استجابوا بشكل إيجابي لدعوات العملاء الألمان لأن بريطانيا قد فشلت في طلب ودهم من ناحية ولأن ألمانيا كانت مساندة للحكومة الإيرانية من ناحية أخرى، ولكن السبب الرئيسي في ذلك هو أن عملاءها كانوا منهمكين في شراء الدعم القبلي. ولكن سرعان ما وجد هؤلاء العملاء أنفسهم في متاهة الفساد القبلي، حيث كان الزعماء القبليون يتنافسون للحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة من هذا المصدر الجديد من خلال تذكير مموليهم بأنهم قد يحصلون على عرض أفضل من بريطانيا أو روسيا. وفي هذا المجال، فقد احتج جنرال ألماني بقوله: "إن ما نحصل عليه عملياً قليل جداً مقارنة مع النفقة العالية إلى حد غير طبيعي. فمن أجل أهدافهم الذاتية فقط يميل المحاربون القبليون إلى القتال بشكل جيد"[2].

في شباط/فيفري من عام 1917 قام الهجوم الروسي بانتهاكات خطيرة على الإقليم الذي يسيطر عليه العثمانيون. فقد سقطت أرضروم وهمدان في شباط/فيفري وكرمنشاه وقصر شيرين في آذار/مارس ووان في أوائل الصيف وأرزنجان في تموز/جويليه. وأثناء عمليات التقدم الروسية اضطرت تركيا إلى إجلاء السكان من ديار بكر

---

(1) مزار الشيخ بابا يادكار، الذي يعتقد أهل الحق أن روح الإمام حسين بن علي تجسدت فيه ويقع قبره في مقاطعة كوران. (المترجم).

(2) في الحقيقة تم التخلي عن استخدام الألمان في القوات الإيرانية في صيف 1916، نتيجة عدم الاتفاق حول إصرار تركيا في شن هجوم على كرمنشاه، المشير فون دير كولتز، "الموقف في فارس"، 16 شباط/فيفري 1916، أعيد طباعته في المتحف الحربي الأمبراطوري، العمليات في فارس، ص175، 472.

وبدليس وموش. وقد سار معظم أولئك الذين تم إجلاؤهم باتجاه الموصل وحلب وأضنة حيث توفي معظمهم في الطريق إلى تلك المدن أو في شوارعها.

ولكن روسيا كانت قد خضعت مسبقاً لأولى هزات الثورة، حيث خُلِع القيصر عن العرش في آذار/مارس. وبناءً على توجيهات الحكومة الليبرالية في موسكو تولى الأرمن أمر العناية بأقاليم وان وأرضروم وبدليس وطرابزون ولكنهم كانوا يعملون على رمال متحركة. فقد أدى الانهيار السريع في المعنويات والانضباط إلى إضعاف القوات الروسية والتي أُجبرت بعد ذلك على الانسحاب من موش وبدليس على يد الجيش الثاني بقيادة كل من مصطفى كمال وكاظم قره بكر Kiazim Karabekir اللذين قُدر لهما أن يلعبا دوراً مهماً في المنطقة في 1919-1920.

لقد شلّت ثورة أوكتوبر البلشفية النشاط العسكري للجيش الروسي، وبالتالي أضعفت مكانة الأرمن. كما انهارت بسرعة الهدنة التي تم التوصل إليها في أرضروم بين مفوضية ما وراء القوقاز (المسؤولة عن المنطقة التي يسكنها الجيورجيون والأرمن والآذرييون في جنوب القوقاز) وتركيا عندما أحس الأتراك والأكراد أن الفرصة مؤاتية في استرداد الممتلكات المفقودة. انتشر أربعة آلاف من القوات الأرمنية على جبهة عرضها أربعون ميلاً حول أرزنجان التي تعرضت لغارات متكررة من قبل الفرسان الأكراد ولم تستطع الاحتفاظ بالخط. عندما استردت القوات التركية هذه المدينة في شباط/فيڤري 1918 فرّ مضطرباً عدد كبير من المسيحيين شرقاً، كما حصل في وان في عام 1915. وبينما كانوا يجتازون المنطقة بصعوبة بسبب الثلوج، هاجمهم قطاع الطرق الأكراد حيث مات نصفهم تقريباً قبل الوصول بأمان. في 12 آذار/مارس كانت أرضروم في أيدي الأتراك مرة أخرى وعصابات قطاع الطرق الكردية تعمل في شمال وجنوب المدينة. ويبدو، في المرحلة هذه، أن كل ما كان يقيد حرية الجانب المسيحي قد زال بشكل نهائي. أما عندما تقهقرت القوات الأرمنية والروسية فإنها ذبحت كل مسلم وقع بين أيديها.

ويبدو أيضاً أن الأهداف التركية قد تطورت من مجرد العودة إلى حدود 1914 لتصبح استرداداً للمناطق التي خسرتها في عام 1878 وأخيراً الاستيلاء على القوقاز، إن أمكن. لقد تحقق الهدفان الأولان لتركيا في معاهدة بريست-ليتوفيسك في آذار/مارس 1918، التي سحبت الأرض المتبقية من تحت أقدام الأرمن. لقد تخلت روسيا القلقة من أجل تخليص نفسها من الحرب عن قارص وأردلان وباطوم، التي تم

الاستيلاء عليها من تركيا في 1978. في نيسان/أفريل احتلت القوات التركية باطوم والكسندروبول وسط أصوات صادرة عن ما وراء القوقاز تطالب القوات التركية بوضع حد لنهب قطاع الطرق من الأكراد. وفي أواخر شهر أيار/ماي وإثر محادثات غير حاسمة في باطوم، تقدم الأتراك مرة أخرى ولكن تم صدهم في سردارآباد. وفي حزيران/جوان تم التوصل إلى معاهدة في باطوم التي أعطت لتركيا الحق في السيطرة على سكة حديد قارص-جُلفا والكسندروبول[1].

وإلى مسافة أبعد في الجنوب لم تكن القوات البريطانية قادرة على احتلال خانقين حتى كانون الأول/ديسمبر 1917. وفي ربيع 1918 تقدمت باتجاه الشمال حيث احتلت كفري وتوز وكركوك وتفاوضت مع أعيانها للاعتراف بالسيادة البريطانية في السليمانية. ولكن عندما هُدد جناح جيشها الشرقي، انسحبت القوات البريطانية من كركوك والسليمانية اللتين احتلتهما القوات التركية بسرعة. وقد تمت السيطرة النهائية على كركوك من قبل القوات البريطانية في 25 تشرين الأول/أوكتوبر، قبل خمسة أيام من التوقيع على هدنة مودرس.

في تلك الأثناء اقتنعت بريطانيا،بعد الانهيار الروسي، باتباع سياسة أكثر ديناميكية "للحفاظ" على الحياد الإيراني، بينما الحقيقة هي من أجل حرمان إيران من [الاتصال] بالعدو. في شهر كانون الأول/ديسمبر 1917 قررت أخيراً احتلال قصر شيرين ومن ثم تأمين الطريق المؤدي إلى أنزلي حيث بدأت العمليات العسكرية في آذار/مارس من ذلك العام.

لقد أوضحت قبيلة سنجابي، التي كانت تعلم أنها ستعاني الويل إذا ما عارضت الدولة، مسبقاً أنها سوف تعارض أي انتهاك للحياد الإيراني، ولذلك قررت مقاومة التقدم البريطاني. لقد نفرت بشكل حاسم من السلوك الروسي وقررت التعاون مع السياسة الألمانية، وساعدت في اعتراض اتصال القوات الروسية والبريطانية في 1917. وعندما رأت قبيلتا كلهور وكوران الفرصة سانحة، قامتا بتشكيل ائتلاف ولم تجدا العناء الكبير في الحصول على الدعم المادي البريطاني ومهاجمة قبيلة السنجابي في موطنها الصيفي والتي فقدت 250 من رجالها؛ وغادرت القبائل المنتصرة المكان

(1) ولكنها لم تدم طويلاً، إذ استولت القوات التركية في أيلول/سبتمبر على ميناء باكو على البحر الأسود وقتلت 20.000 من سكانها الأرمن.

بعد أن أخذت 100.000 رأس من الغنم، وبذلك سددت ضربة اقتصادية وسياسية قوية لقبيلة السنجابي.

لقد حان الوقت للتفكير بالخسائر المحتملة، فقد تعرضت معظم كردستان للتدمير ابتداء من بيازيد في الشمال إلى خانقين في الجنوب وانتهاء برزنجه وموش في الغرب على يد القوات المعارضة وعصابات اللصوص. وقد كانت الضريبة هي المجاعة والموت نتيجة الأحوال الجوية والتيفوئيد والتيفوس أو بعض الأمراض الأخرى. كذلك ازداد الحرمان بشكل شديد نتيجة شحة المحاصيل في عام 1917، وأيضاً بسبب القوات الروسية التي ما أن رأت انهيار الانضباط خلال الصيف حتى باشرت بالعمل دون تحفظ في سلب قطعان الماشية من الريف وقطع أو تخريب المحاصيل الموجودة؛ بل إنها دمرت صاوجبلاق تدميراً كاملاً. لقد أصبح الجميع في حالة عوز باستثناء الأغنياء جداً[1]. فقبيلة كفري مثلاً، التي نجحت في إخفاء مخزونها من الطعام عن عيون الأتراك قد أجبرت على الكشف عنها بسبب الجوع. وفي هذا السياق، فقد روِّعت القوات البريطانية المتقدمة شمالاً بسبب ما رأته:

> "لم نرَ في أي قسم من ميزوبوتاميا شيئاً يقارن بالبؤس الذي تبدّى لنا في خانقين. لقد حصد الروس هذا البلد وجمع الأتراك ما تبقى منه بجد ونشاط تاركينه فيما بعد تحت رحمة الجوع والمرض. لقد تم تخطي تدمير الطريق الفارسي إلى تدمير خانقين إذا أمكن ذلك، كما أتلفت القرى من قبل الجيوش المارة بها، روسية كانت أم تركية، كما انتُزعت عوارض السقوف واللوازم الخشبية واستُعمِلت كوقود وأكملت ثلوج الشتاء وأمطاره تخريب الجدران الطينية غير المحمية. لقد بقيت الحقول غير محروثة وإذا ما بقي أحد المزارعين في البيت، فلأنه كان ضعيفاً إلى حد بعيد بسبب الجوع بحيث لم يكن قادراً على الفرار"[2].

وكما هي العادة فإن الفقراء عانوا أكثر من الجميع، وكان الباقون على قيد الحياة آغوات وأعيان قرى أو من أقربائهم. ولكن كان هناك أيضاً مخازن للذخيرة. أما

---

(1) عندما انسحبت القوات الروسية إلى إيران في حزيران/ جوان 1917، سارعت القوات التركية إلى احتلال المنطقة حتى خانقين حيث نهبت وخربت كل ما تبقى، وعاقبت أولئك الذين تعاونوا مع الروس أو من كانوا على اتصال مع البريطانيين بتدمير بيوتهم أو بإعدامهم. وبعد سنة، حينما أجبرت بريطانية على الانسحاب، عوقب الذين تعاونوا مع الغزاة مرة أخرى حيث نُهبت بيوتهم أو دُمرت.

(2) مراجعة الحكومة من 1914، ص ص 46-47.

خارج منطقة السيطرة البريطانية فكان أصحاب الأراضي قرب سنندج يحتفظون عمداً بحبوب الأسواق لأنفسهم في خريف 1918، وينتظرون حتى يأخذ الناس بالموت جوعاً وتكون الطرق قد أُقفلت بسبب ثلوج وفيضانات الشتاء بغية رفع الأسعار[1].

في نهاية 1917 كان الناس يموتون جوعاً في أجزاء كثيرة من كردستان، في نواحي صاوجبلاق والسليمانية، مثلاً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1918 انخفض عدد سكان المدينة الأخيرة من 20.000 قبل الحرب إلى 2500 فقط. "كانت الجثث تُجمع في السوق كل صباح، وفي بعض الحالات كان الناس يأكلون جثث صغارهم"[2] لقد بقيت في نهري بشمدينان عشرة منازل فقط من أصل 250 وفي رواندوز 60 منزلاً من أصل 2.000. وفي ذات المنطقة فقط بقيت ثلاث قرى من أصل مائة قرية أو نحو ذلك من قرى قبيلة بالِك لم تسوَّ بالأرض. ومن أصل 1.000 عائلة تقريباً من قبيلة برادوست عند بداية الحرب، بقيت 157 عائلة فقط على قيد الحياة، ومن أصل الثلاثين قرية أو نيّف لقسمها الرواندوزي "لم يبق رجل أو طفل أو إمرأة على قيد الحياة"[3].

لقد تعهدت القوات البريطانية بعملية إغاثة كبيرة حيث قدمت الطعام لإغاثة الجياع والبذور من أجل الرجوع إلى الزراعة. وليس غريباً ألا يرحب الأكراد بشكل عام بالقوات البريطانية كمخلصين وربما يتغاضى المرء عن التهنئة الشخصية التي ينطوي عليها السجل الرسمي:

> "بعد أن تخلوا عن مخاوفهم نزل [الأكراد] من مخابئهم في التلال وعقدوا الصداقات مع هذا الجيش المدهش، الذي قام بتوزيع النسب الزائدة عن حصته ودفعت نقداً لما أخذته"[4].

لقد انتهت الحرب بالنسبة للأكراد.

---

(1) كان الأسوأ سمعة بين هؤلاء هو فرج الله عساف من سنه نُسب إليه موت 2.000 شخص تقريباً خلال مجاعة 1916.

(2) الكابتن تشارلز بيل Charles Beale، شاهد عيان اقتبسها ماسون في: "كردستان المركزية"، ص345.

(3) عموماً سويت 52 من أصل 81 قرية برادوستية. وقد تقلص عدد عائلات قبيلة كه وورك الأصغر منها من 150 عائلة في 1914 إلى سبع عائلات فقط في 1919، وسبب المحنة الأخيرة هي وباء الأنفلونزا في تلك السنة. ماسون، كردستان المركزية، ص ص339-345.

(4) مراجعة الحكومة من 1914. ص47.

كم كان عدد الذين لاقوا حتفهم إجمالاً؟ ربما عاش حوالى 3 ملايين شخص في شرقي سيواس في عام 1914[1]. وربما زاد عدد الأكراد قليلاً عن الأرمن ولكن كلاً منهما كان يشكل حوالى المليون مع نسبة كبيرة من المدنيين الأتراك تقدر بـ000 . 600. إن إجمالي دقات ناقوس الموت للأرمن، بما في ذلك الذين يعيشون في كليلكيا وأناضول الوسطى، كان حوالى المليون تقريباً. لقد بقي القليل جداً في أناضول الشرقية. وربما لاقى حوالى 000 . 500 مدني كردي أيضاً حتفهم وقد وصل عددهم مع المقاتلين إلى حوالى 000 . 800 تقريباً[2].

ما إن تبددت حالة الشعور بالنشاط والخفة حتى أظهر التعامل البريطاني مع الأكراد بأن العقد والمشاكل بين الحكومة والدولة كانت بعيدة عن الحل. ولكن كان ينبغي أولاً على بريطانيا أن تقرر كيفية التعامل مع الأتراك المهزومين وما هي الحدود الجديدة التي تريدها. لقد أرادت الحصول على الموصل لأسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية أيضاً، ولهذا نفذت شروط الهدنة التي تخول القوات البريطانية احتلال "نقاط استراتيجية". لقد أُعطيت الأوامر للقائد التركي علي إحسان باشا بالابتعاد عن المدينة، التي احتلت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر كما احتلت بقية الولاية في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد عشرة أيام من هدنة مودرس. لقد باتت الموصل سبب النزاع بين تركيا وبريطانيا والتي تودد فيها الطرفان من أجل الحصول على ولاء أكرادها.

المصادر:

Great Britain, unpublished: Public Record Office: series FO 248 nos. 698, 722, 851, 1112, 1188, 1204, 1205; series FO 371 nos. 346, 540, 559, 956, 1009. 1011,. 1112, 1244, 1245, 1249, 1250, 1261, 1263, 1509, 1783, 2080, 2146, 4192,2146, 4192, 7824, 7844; WO 105/ 63 and 64; India Office Library L/P&S/10/345, 652, 781; L/P&S/ 11/ 3, 8,. 18, 36, 74, 84, 115.

---

(1) FO رقم 371/ 4192؛ نوئيل، مذكرة حول القضية الكردية، 18 تموز/جويليه 1919، ومناقشة روبرت ألوسن حول الشخصيات الكردية البارزة والمتصارعة في: "بروز القومية الكردية"، ص ص19-21 وقارن الأرقام المتضاربة في كتاب جوستين مكارثي Justin McCarthy المسلمون والأقليات: سكان أناضول العثمانية ونهاية الأمبراطورية (نيويورك، 1983) وهوفانسيان، أرمينيا والطريق إلى الاستقلال.

(2) زكي، خلاصة، ص259، هامش؛ أولسن، نشوء القومية الكردية، ص29.

Great Britain, published; Parliamentary Papers: Turkey No I, Correspondence Respecting the Constitutional Movement in Turkey 1908, Cmd 4529 (London 1909); *Miscellaneous No 31; The Treatment of Armenians in the Ottomans Empire, 1915-16* (London, 1916); Other official publications: E. Noel, *Note on the Kurdish situation* (Baghdad, 1919); G. Bell, *Review of the Civil Administration from 1914 to the summer of 1920,* Cmd 1061 (London, 1920); E.B. Soane, *Administrative Report of Sulaymaniya for the Year 1919* (Baghdad, 1920).

Secondary sources: Kamal Madhar Ahmad, *Kurdistan During the First World War* (London, 1994); Emir Sureya Bedr Khan, *The Case of Kurdistan against Turkey* (Philadelphia, 1927); Gertrude Bell, *Amurath to Amurath* (London, 1925); Hamid Bozarslan, 'Entre la umma et le nationalisme' (Amsterdam, 1992); Chirguh, *La Question Kurde: ses origines et ses causes* (Cairo 1930); F.N. Heazell and Margoliouth, *Kurds and Christians* (London, 1913); Hovanissian, *Armenia on the Road to Independence,* Imperial War Museum, *Operations in Persia, 1914-1919* (London, 1987); Joseph, *The Nestorians and their Neighbours;* Kendal, 'Kurds under the Ottoman empire'; Naci Kutlay, *Ittibat Terakki ve Kurtler* (Istanbul, 1991); Bernard Lewis *The Emergence of Modern Turkey* (London, 1968); S.H. Longrigg, *Iraq, 1900-1950: A Political, Social and Ecoomic History* (London, 1953); Serif Mardin, 'Ideology and religion in the Turkish Revolution', *The International Journal of Middle East Studies* 2 (1971), 'Centre-periphery relations: a key to Turkish politics', *Daedalus* (winter 1973), and *Religion and Social Change in Modern Turkey: The Case of Bediuzzaman Said Nursi* (New York, 1989); Kenneth Mason, 'Central Kurdistan', *The Geographical Journal,* vol. liv, no. 6 (1919); Nikitine, 'Les Kurdes racontés par eux-mêmes'; Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism; Earl Percy, The Highlands of Asiatic Turkey* (London, 1901), Peresh, *Barzan wa barakat al Wa'i al Qawmi al Kurdi, 1826-1914 (n.p., 1989); Shaw and Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey;* E.B. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise* (London, 1912); C. Sykes, *The Caliph's Last Heritage* (London, 1915); Walker, *Armenia,* W.A. and E.T.A. Wigram, The Cradle of Mankind (London, 1914); Wigram, *The Assyrians and their Neighbours* (London, 1929); Arnold Wilson, *S.W. Persia: A Political Officer's Diary; 1907-1914* (London, 1941); Nur Yalman, 'On land disputes in Turkey' in G.L. Tikku (ed.), *Islam and its Cultural Divergence* (An n Arbor, 1977).



الكتاب الثاني

ضم الأكراد



الفصل السابع

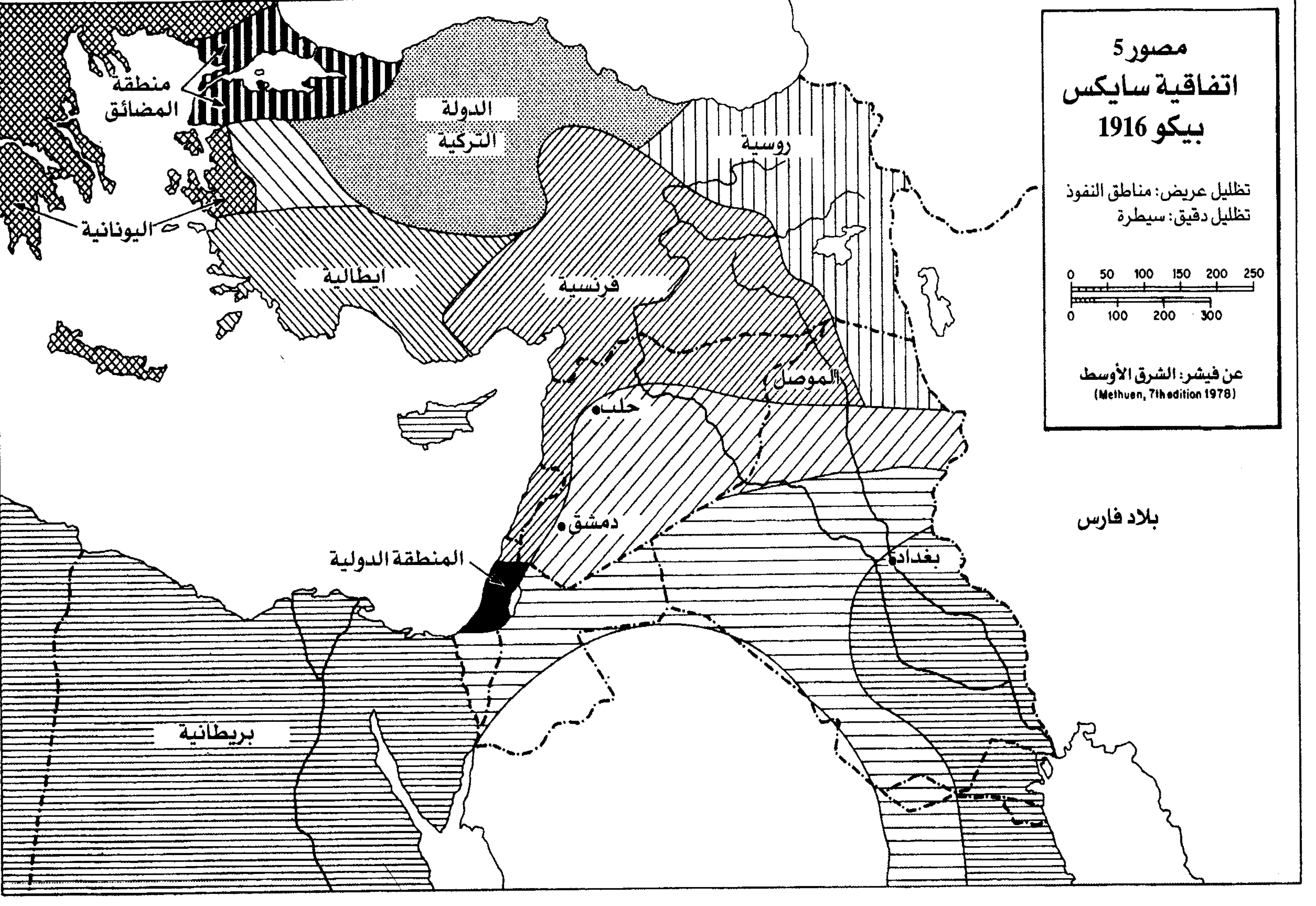
إعادة رسم الخارطة:
تقسيم كردستان العثمانية

مقدمة

مع هزيمة القوات التركية في كل من سورية وبلاد الرافدين خلال أحداث 1918، بدت مسألة رسم الخريطة أمراً حتمياً. ولقد صدرت التصريحات الأولى بشأن الحدود الجديدة قبل نهاية الحرب من خلال مراسلات الحسين-مكماهون المتعلقة بمصير الأراضي العربية العثمانية.

بعد ذلك، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1917 تحديداً، كشف البلاشفة عن تفاصيل اتفاقية سايكس-بيكو (أيار/ماي 1916) التي اقترحت سلب معظم شرقي الأناضول من السيطرة التركية، ونظراً لتعاون روسيا الأمبراطورية كان لا بد من مكافئتها باستانبول والمضيق، وإيطاليا بشمال غرب الأناضول، واليونان بالمنطقة المحيطة بإزمير. لم يكن البلاشفة يريدون شيئاً من هذه المخططات الإمبريالية سوى الكشف عنها. ولقد أراد مخططو السياسة الإنكليزية-الفرنسية، المحرجون، ملء الفراغ الذي سببه الانسحاب الروسي من خلال منح "مناطق القوزاق والقوقاز وأرمينيا وجورجيا وكردستان إلى بريطانيا كـ"مناطق نفوذ"[1].

(1) اتفاقية 23 ديسمبر 1917، رونالد كريغور صني Ronald Grigor Suny، كومونة باكو 1917-1918، (برينغستون، 1972)، ص275، استشهد بها ولكر Walker، أرمينيا، ص259.



مصور 5
اتفاقية سايكس بيكو 1916
تظليل عريض: مناطق النفوذ
تظليل دقيق: سيطرة
0 50 100 150 200 250
0 100 200 300
عن فيشر: الشرق الأوسط
(Methuen, 7th edition 1978)
منطقة المضائق
اليونانية
الدولة التركية
روسية
ايطالية
فرنسية
الموصل
حلب
دمشق
المنطقة الدولية
بغداد
بلاد فارس
بريطانية

سارع ودروو ويلسون، القلق على عقد اتفاقية السلام على أسس معنوية عالية، بنشر مبادئه الأربعة عشر بخصوص السلام العالمي، حيث أكدت النقطة الثانية عشرة:

"ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الأمبراطورية العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حالياً تحت الحكم العثماني وإعطاؤها الفرصة كاملة من أجل حق تقرير المصير".

هذه التطمينات لم تكن لتهدئ من روع الأتراك لأن أولئك الذين استولوا على الأراضي التركية عنوة لا يمكن أن يتخلوا عنها بملء إرادتهم وبغض النظر عن المبادئ الأربعة عشر.

بدا واضحاً أن لدى الحلفاء خططاً بعيدة الأثر تتجاوز الطموحات الإقليمية ولكنها لم تكن واضحة المعالم بعد. ولكن الموقف قد تغير بعدم أهلية روسيا لجني ثمار النصر ودخول الولايات المتحدة على الخط، فكانت مباحثات الحلفاء الجدد ضرورية وخاصة في ضوء الاهتمام الأميركي المعلن بأرمينيا.

كانت القضية الرئيسية بالنسبة للأتراك هي تقليص حدود المنطقة التي قد يخسرونها. وقد أفضى الإجماع بين رجال الدولة العثمانية بأن التعاون مع الحلفاء المنتصرين هو الكفيل الوحيد بإنقاذ السفينة من الغرق. لقد كان احتمال خسارة الأقاليم الشرقية ثقيلاً على معدة العثمانيين وبدا من الحكمة التسامح مع المطالب الكردية لمنعهم من الاتحاد مع الأرمن ضد العدو.

كذلك فإن الأرمن كانوا يتساءلون عن الموقف المناسب الذي يجب عليهم أن يتخذوه. لقد أدركوا أنه رغم تعاطف الحلفاء فإنه من غير المحتمل أن تبرز الدولة الأرمنية إلى حيز الوجود إلا بجهود الأرمن أنفسهم. وكانوا قلقين من مضامين اتفاقية سايكس-بيكو حول تقسيم أرض أسلافهم بين مناطق النفوذ الروسية والفرنسية. وبما أنه لم يكن هناك بعد أي تلميح من أن فرنسا قد تتخلى عن مطالبتها بكيليكيا (أرمينيا الصغرى) وأرمينيا المنشودة ربما تكون منقسمة.

كان القلة من الأكراد المطلعين على اتفاقية سايكس-بيكو قلقين من هدفها في تقسيمهم بين عدة مناطق مختلفة: واحدة للنفوذ البريطاني والأخرى للنفوذ الفرنسي وثالثة تحت الحكم الفرنسي المباشر إضافة إلى منطقة كبيرة من الأرض غير محسومة الآن ممنوحة لروسيا. هذه المنطقة كانت ممتدة على طول الحدود الإيرانية من رانيه إلى رواندوز شمالاً عبر بدليس ووان وحتى البحر الأسود، وغرباً حتى أرزنجان.

لذلك وجد الكرد أنفسهم غير واثقين من المستقبل في حين كان البعض الآخر منهم مدرك لمعاقبة الحلفاء لهم بسبب دورهم في مجازر الأرمن.

لم يكن الأرمن والأكراد هم الوحيدون الذين يواجهون مستقبلاً مجهولاً. ففي لحظات النصر الحاسمة يسهل على القوى العظمى أن تفترض أنها تستطيع التخلص من السلام بشكل مقنع كما جرى خلال الحرب حيث واجه المنتصرون والمهزومون أيضاً مشاكل عديدة ليس أقلها حلَ مستقبل المناطق الكردية.

لقد بقيت مسألة كردستان بالنسبة لبريطانيا في الدرجة الثانية بعد الاستقرار السياسي لمناطق النفوذ الرئيسية، سورية الكبرى وبلاد ما بين النهرين. وقد أظهرت خريطة سايكس-بيكو أن بريطانيا لم تكن مهتمة بكردستان بشكل رئيسي على الإطلاق، ولكنها انجرت بعناد إلى التفكير بمصير كردستان بحكم موقعها الاستراتيجي في بلاد ما بين النهرين.

مخاوف بريطانيا الاستراتيجية

في تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1918 أدرك الضباط البريطانيون في بغداد بأن مستقبل بلاد ما بين النهرين السياسي والاقتصادي سوف يتعزز إلى حد بعيد بضم ولاية الموصل. فمن الناحية العسكرية سوف تتمكّن بريطانيا من سيطرتها على السفوح المحاذية للسهل. ومن الناحية الاقتصادية (والاجتماعية) فإنها تشكل التكامل الاقتصادي الوثيق بين الموصل وبغداد والبصرة. إضافة إلى ذلك كانت البلدات التركمانية على طرف سهل بلاد ما بين النهرين، ولاسيما أربيل وكركوك، علاوة على الاقتصاديات الريفية حولهما، محايدة ضمن هذه الرؤية لميزوبوتاميا حيث يوجد هناك أغنى الأقاليم بالقمح في المنطقة. لهذا أُتخِذ القرار بتأمين الموصل في الوقت الذي تسمح به حالة الحرب[1]. بعد ذلك لم تعد بريطانيا قادرة على رؤية الموصل تحت السيطرة الفرنسية، والتي اشترطتها اتفاقية سايكس-بيكو.

في بغداد أيضاً كان ثمة إدراك مباشر بأن سلام وازدهار شمال ميزوبوتاميا يعتمد بشكل مباشر على ما حدث في شمال الحدود، بالإضافة إلى أن مصير الدولة الأرمنية

(1) L/P&S/ 10/781 PH635، يوميات سياسي إلى IO، بغداد، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1918.

المزعومة في شرقي الأناضول ـ وهي أحد بنات أفكار الحلفاء- متوقف على حالة السلم في كردستان.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن تحقيق كل ذلك. لقد كانت بريطانيا من الناحية الظاهرية أقوى منزلة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لتقرير مستقبل كردستان؛ إذ احتلت قواتها سورية وبلاد الرافدين وشمالي كردستان ومنطقة المضيق حول استانبول، كما كان هناك ضباط بريطانيون في غرب إيران. لهذا، كان من السهل على القادة في لندن أن يشعروا بالشجاعة عندما يتعلق الأمر بإعادة رسم الخرائط. وحتى قبل أن تهدأ البنادق كان أرنولد توينبي Arnold Toynbee في وزارة الخارجية يقترح على السير مارك سايكس:

"إذا كان لا بد من استقلال بلاد الرافدين تحت حكومة عربية ومساعدة إدارية بريطانية، فإن النتيجة الطبيعية يجب أن تكون كردستان متمتعة بالحكم الذاتي، وعلاوة على ذلك تكون مدعومة من حكومة جلالة الملكة لتقوم بالمهمة نفسها تجاه بلاد الرافدين التي تقوم بها الحدود الشمالية الغربية تجاه الهند. وقد اقترح ذلك مؤخراً شريف باشا الذي قال: إن كردستان من هذا النوع سوف تشمل ليس فقط المنطقة الواقعة جنوب الزاب الصغير بل أيضاً مقاطعات رواندوز وهكاري وبوطان في أعلى الخط الذي يمكن رسمه حيثما كان للحدود الأرمنية ....."[1].

وقد اقترح توينبي، القلِق على إعادة آشوريي تياري وأورمية، نقل كردستان التركية إلى السيادة الإيرانية شريطة أن تكون إقليماً مستقلاً بمساعدة أجنبية، ربما بريطانية. لكن سايكس الشكّاك رفض اقتراح توينبي. وبدلاً من ذلك فضل فكرة وضع أرمينيا الكيليكية تحت الوصاية الفرنسية، وهي منطقة كردية-أرمنية تمتد من البحر الأسود وإلى الأسفل حتى سيرت وأورفة[2] وأخيراً كردستان جنوبية متمتعة بالحكم الذاتي يُقصى عنها كركوك والتون كوبري وأربيل حيث كانت أكبر الجاليات المدنية من التركمان، ولكنها تضم الإقليم الممتد من سيرت إلى أورمية وتضم أيضاً صاوجبلاق (مهاباد).

---

(1) FO رقم 371/ 3407، توينبي إلى سايكس، مذكرة 22 تشرين الأول/ أوكتوبر 1918 .

(2) محدد بخط على طول شاطئ البحر الأسود من طرابزون عبر قارص وبيازيد إلى أقصى الحدود الإيرانية عبر سيرت وأورفة وشمالاً إلى ديفريجي Divrigi ومن هناك إلى البحر الأسود.

تعيين الحد الاستراتيجي في كردستان

كان من السهل استخدام الأقلام الملونة على الخارطة. كذلك فقد أقام البريطانيون في جنوبي كردستان علاقات مع بعض الزعماء ولفترة طويلة قبل أن يتم صد الأتراك عنها بشكل نهائي. فبعد استيلاء الجنرال مود على بغداد بفترة قصيرة، التقى ممثلين عن بعض الزعماء القبليين المسيطرين على خانقين وكفري وحلبجة رغم المحاولات التركية في تخويفهم من أن بريطانيا قد خططت لوضعهم تحت الحكم العربي[1]. وفي أوائل شهر أيار/ماي 1917 أقام الضباط البريطانيون علاقات مع الزعماء في توز خرماتو وكركوك والسليمانية. وقد عُقد في المدينة الأخيرة اجتماع للأعيان قرروا فيه إنشاء حكومة كردية محلية مؤقتة برئاسة الشيخ محمود البرزنجي التي سوف تتبنى "سياسة الصداقة التامة مع البريطانيين"[2].

وسرعان ما تلقت السلطات البريطانية في بغداد رسالة من الشيخ محمود البرزنجي يدعي فيها أنه لا يمثل أكراد منطقة السليمانية فقط بل كل الأكراد حتى سنه، في إيران، "عارضاً فيها إما تسليم زمام الحكم لنا أو الاستمرار كممثلين لنا وتحت حمايتنا"[3]. وقد تم التخلي عن هذه الاتصالات عندما أُجبرت القوات البريطانية على الانسحاب من المنطقة خلال صيف 1917، ولكنها استؤنِفَت مرة أخرى عندما أُحرز تقدم في نهاية تلك السنة.

لقد تم الإعلان عن هدنة بسرعة أكبر مما سعت إليها بريطانيا من أجل تنظيم علاقاتها مع القبائل الكردية على حدود بلاد الرافدين، كما أُرسل ميجور نوئيل Major Noel، الذي كان لديه أربع سنوات من الخبرة في كردستان إيران، إلى السليمانية والمدن الأخرى الواقعة بين الزاب الصغير وديالى من أجل التفاوض حول الترتيبات المحلية وتوضيح أن بريطانيا سوف لن تدعم إقامة كردستان موحدة تضم أجزاء من إيران. كذلك أرادت بريطانيا أن تتوصل إلى اتفاقيات مع أولئك الزعماء الواقعين داخل منطقة احتلالها ولكنها لم تحدد حتى الآن أي قائد بعينه لكل الأكراد، رغم أن

---

(1) لقد استخدم العملاء الأتراك بيان مود لسكان بغداد كدليل على النوايا البريطانية في وضع الأكراد تحت السيطرة العربية، ويلسون، الولاءات، ص 266.

(2) ي.جي.ر. E.J.R خلاصة الأحداث، ص6.

(3) م ن.

الشيخ محمود كان الأقرب لذلك. وقد أدركت أيضاً أن بعض الزعماء يفضلون الحماية على الحكم.

أما الأشياء الأخرى فبدت أقل وضوحاً، لأنّ التعهّد الذي قطعته للزعماء الأكراد المحليين كان صدى لصياغة البيان الإنكليزي ـ الفرنسي قبل ثلاثة أسابيع في سورية وبلاد الرافدين، والذي طالب بـ"إقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الممارسات الحرة لحق المبادرة والاختيار للسكان الأصليين..."(1) بينما القرار القاضي بضم كردستان الجنوبية إلى بلاد الرافدين يوحي بحق تقرير المصير لبلاد الرافدين أكثر منه للأكراد. ولم يكن واضحاً بالقدر نفسه ما إذا كانت القبائل حرة في عدم الاعتراف بالمساعدة والحماية البريطانيتين إذا ما اختارت الأخيرة ذلك.

وعلى الرغم من هذا فإن الترتيبات في جنوبي الزاب الصغير كانت غاية في البساطة إذا ما قورنت بالصعوبات في شماله. فقبل تطبيقها عملياً كانت اتفاقية سايكس-بيكو تمثل إحدى هذه العقبات كمنطقة للنفوذ الفرنسي بينما لم يكن هناك فقرة في الاتفاقية تخص المناطق المتاخمة لإيران اثر انسحاب روسيا. إن أي شخص يملك فهماً أولياً للجغرافية الاقتصادية سوف يرى الجنون في خطوط تقسيم سايكس-بيكو باعتبار أنها سددت ضربة قوية للطرق التجارية والمناطق النائية المنتجة للحبوب.

ومع ذلك، وريثما يتم الاتفاق مع فرنسا على ترتيب عملي لم يكن هناك ما يشير إلى أن بريطانيا قد اتخذت أي قرار بشأن مصير المنطقة من طرف واحد. ورغم أن بريطانيا كانت تشمئز من ترك ولاية الموصل لفرنسا فإن مقاربتها لكافة المشاكل شمالي الموصل كانت متوقفة على التوصل إلى ترتيبات نهائية مع فرنسا، وهذا ما جرى في أوائل عام 1919 حيث تم التوصل إلى تفاهم مؤقت، بين لويد جورج Lloyd George وكليمنصو Clémenceau، والذي أضفيت عليه الصفة الرسمية في ربيع عام 1920.

كذلك كان ثمة تعقيد آخر تمثّل في وجود عدد كبير من السكان المسيحيين في الولاية، والذي جعل الأكراد قلقين على المستقبل. فلقد حذر شريف باشا، الذي أصبح في المنفى بباريس، بريطانيا في وقت مبكر يرجع إلى تشرين الأول/أوكتوبر 1918 من أن الأتراك ينوون إثارة الأحقاد بين الأكراد والأرمن "بهدف تدمير الأرمن

---

(1) للاطلاع على النص الكامل، أنظر جورج انطونيوس George Antonius، يقظة العرب (لندن 1938) ملحق E.

ومن ثم حرمان الأكراد من أية فرصة في الحكم الذاتي الحقيقي"[1]. إنه لأمر يسير جداً لشخص مثل شريف باشا أن يتحدث عن الصداقة الكردية-الأرمنية من صالونه الباريسي المريح، كما بدأ يفعل الآن (على العكس من مخاوف النوايا الأرمنية التي عبر عنها عندما قابل بيرسي كوكس Percy Cox في شهر حزيران/ جوان). لقد كان ذلك مختلفاً تماماً عن الحال في المنطقة التي شهدت القتل الجماعي والقتل الجماعي المضاد، حيث لم يأل العملاء الأتراك في تذكير السكان الأكراد من مخاطر الوصاية الأوروبية، بما في ذلك العقاب على المجازر الأرمنية. كذلك تخوف الأكراد من أنه إذا ما استولت فرنسا، باهتمامها الخاص بالكاثوليك (الكلدان وكاثوليكي سوريا)، كما نصّت على ذلك اتفاقية سايكس-بيكو، فإنها سوف تنصّب المسيحيين عليهم.

وأخيراً كانت هناك مشكلة (اختلطت مع مشاكل أخرى) ألا وهي تعيين الحدود مع أي كيان سياسي في شمالي منطقة الاحتلال البريطاني وماهية ذلك الكيان. فإذا ما كان هناك كيان أرمني في القسم الشمالي-الشرقي من الأناضول، كما خطط الحلفاء، فإن بريطانيا لن يكون لديها الرغبة بتاتاً في أن تكون المنطقة الواقعة بين أرمينيا والمنطقة البريطانية إما غير مستقرة أو نقطة انطلاق للهجوم على المنطقة البريطانية.

والحل الأمثل سيكون بإقامة منطقة وسيطة للنفوذ البريطاني حيث كان هناك تصور من الناحية النظرية لنوع من الاتحاد الكردي، ولكن من الناحية العملية كانت هناك مشاكل حقيقية تتمثل في تعيين حدود آمنة لبلاد الرافدين، حيث يجب إيجاد منطقة آمنة في الشمال لإبقاء الأتراك بعيدين، وأخيراً إيجاد حدود شمالية مُرضية للمنطقة الآمنة تلك مع الدولة الأرمنية المزعومة.

لقد قُدمت اقتراحات كثيرة بخصوص الحدود الشمالية لبلاد الرافدين. أحد هذه الاقتراحات قال بتعيين الحدود الفاصلة بين بحيرة وان ونهر دجلة. وقد كان لدى ميجور نويل، السياسي الرسمي في السليمانية، أفكار مدروسة أكثر. فقد كان نصيراً رئيسياً وبطلاً للطموحات الكردية حيث ناقش ثلاثة أشكال للدولة الكردية: جنوبي كردستان ومركزها السليمانية وتضم كلاً من نهري ورواندوز وأربيل وكركوك وكفري وخانقين، وكردستان المركزية ومركزها الموصل، وكردستان الغربية ومركزها في ديار

(1) FO رقم 371/ 3384، وزير خارجية الهند إلى المندوب المدني، بغداد، 28 تشرين الأول/أوكتوبر 1918؛ ويلسون، ميزوبوتاميا، ص130، خلاصة الأحداث، ص ص7-8.

بكر وتمتد إلى الشمال حيث تستمر الأغلبية الكردية وكلها تتمتع ضمناً بالحماية والمشورة البريطانية[1].

أما وزارة الخارجية ومقر القيادة العامة في القاهرة فقد اقترحا الانسحاب الكامل من كل كردستان مع الاحتفاظ بسهل بلاد الرافدين. وأراد ويلسون، المبعوث المدني النشط في بغداد أن يدحض هذه الفكرة قائلاً:

"إن أساس عملنا إزاء الأكراد يجب أن يرتكز، في رأيي، على ضمان حدود آمنة إلى بلاد الرافدين. وأتصور، أنه لا يمكن ضمان مثل هذه الحدود في السهول ولكنها متيسرة في الجبال الكردية...[وذلك] يستدعي سياسة قبلية"[2].

لقد كانت كل المناقشة الاستراتيجية أساسها الأزمة الاقتصادية المالية لبريطانيا في نهاية الحرب. إذ كان ينبغي الدفاع عن بلاد الرافدين بأعداد غير كافية من القوات، والدفاع عن الهضاب الكردية يتطلب نصف العدد المطلوب من القوات الضرورية لحماية السهل. لقد عرض ويلسون القضية في نيسان/ أفريل 1919 ولكن قبل نهاية السنة فقط قبلت لندن الرأي القائل بأن الحدود الإثنوغرافية استراتيجية بينما الحدود الاقتصادية هراء، وهي حقيقة أدركها على الفور الأكراد الذين يعيشون في المدار الاقتصادي للموصل وبغداد. ولكن لم يكن ويلسون يريد توسيع حدوده أيضاً، حتى لا يجلب على نفسه المزيد من المسؤوليات بقليل من القوات. إن رأي ويلسون كان محكوماً بحدود يمكن الدفاع عنها، وقد أوضح أن مدن ديار بكر وأورفة والنصيبين يجب أن تستثنى من ميزوبوتاميا البريطانية. لقد أراد حداً من الولايات المتمتعة بالحكم الذاتي على طول حافة بلاد الرافدين ترتكز في السليمانية ورواندوز والعمادية، وربما أيضاً جزيرة ابن عمر حيث كان ذلك كافياً تماماً. فالتغلغل لأكثر من ذلك في كردستان قد يجلب مشاكل أمنية شبيهة بتلك المشاكل على الحدود الشمالية الغربية للهند، بل الأفضل من ذلك عودة تركيا إلى ديار بكر.

---

(1) FO رقم 371/ 4149، مذكرة: المستقبل الدستوري لبلاد الرافدين (ميزوبوتاميا) بتاريخ 6 نيسان/أفريل 1919، ملحق 8، ملاحظة لصف ضابط في السليمانية.

(2) FO رقم 371/ 3384، القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى وزارة الحربية، 12 أيلول/سبتمبر 1919 وجواب ويلسون.

بريطانيا وتركيا تتنافسان على الأكراد

ومع ذلك فإن كل هذا ترك مشكلة ما سيحصل في شمالي ولاية الموصل[دون حل]. والشيء الواضح الوحيد كان إيجاد زعماء أكراد مناسبين حيث من الممكن التوصل معهم إلى حل، غير أن القول أسهل دائماً من الفعل.

لقد كانت أقدم الاتصالات وأكثرها دوماً مع الجنرال شريف باشا، العضو السابق في الحزب الكردي لعام 1908 والذي لم يكن يجمعه مع زعماء كردستان الأفظاظ الشيء الكثير. فقد كان مثقفاً بارزاً معتاداً على العيش في أوروبا. ومنذ أن نُفي في 1909 وهو يحاول اقتناص الفرص للبقاء كأحد الناشطين في الشؤون العثمانية. لقد شعر بالولاء للسلطنة ولكن كانت لديه ميول ليبرالية ولا مركزية[1]، حيث استقر في منفى باريسي مريح كما أصبح عضواً نشيطاً في نشاطات المعارضة العثمانية الليبرالية[2] لكنه كان معروفاً بين الأتراك في المنفى بـ "الغبي غير العادي" والشديد التأنق وبأنَّ مصدر قوته الوحيد هو ماله[3]. ومع اندلاع الحرب جدّد شريف باشا اهتمامه بالقضية الكردية وقام بعدة خطوات تقرباً من الحلفاء[4].

في أيار/ماي 1919 أعلم شريف باشا السفارة البريطانية في باريس أنه مستعد

---

(1) بسبب ميوله اللامركزية أسند إليه عبد الحميد منصباً كمبعوث رفيع المستوى في استوكهولم بحجة "بقائه بعيداً عن الطريق". بعد انقلاب 1908 خاب أمله في لجنة الاتحاد والترقي التي استخفت به لمنصب سفير في باريس. ربما يفسر هذا بسبب قبوله للتسوية في الانقلاب المضاد في 1909.

(2) لقد بدأ بـ "مشروطيت"، صحيفة الحزب العثماني الراديكالي"، التي عارضت أنصار المركزية والسياسة القومية للجنة الاتحاد والترقي وتؤيد السلطنة الدستورية والدعوة لمجلسين تشريعيين منتخبين والتسامح الديني التام والإسلام كدين الدولة الرسمي. لقد كان مصدر إزعاج للجنة الاتحاد والترقي بما فيه الكفاية ولذلك حاولت اغتياله.

(3) IO L/P&S/10/745، ملاحظة على الجنرال شريف باشا، 19 نيسان/أفريل 1920.

(4) في شهر كانون الأول/ديسمبر 1914 عرض مساعدة لاحتلال بلاد الرافدين: "إذا ما أعطي.... ضمانات من أن وطنه [كردستان] سوف يُمنح حكماً ذاتياً، فإنه "سوف يضع 000 . 200 رجل مسلح في ساحة المعركة ضد تركيا، ولن يطلب قرشاً واحداً لقاء ذلك. ولكن طلبه رُفِض. في حزيران/جوان 1918 حثّ بريطانيا على إصدار بيان ليشجع الأكراد على العمل مع الحلفاء محاولاً البرهان على أن إقامة دول متمتعة بالحكم الذاتي في كردستان وبلاد الرافدين سوف يمثّل في مؤتمر للسلام أمراً واقعاً. وحتى نهاية السنة التالية قدّم عدة اقتراحات إلى كل من بريطانيا وفرنسا لتحرير كردستان، انظر L/P&S/ 10/745 P 3432، ملاحظة عن شريف باشا، 19 نيسان/أفريل 1920، P5006/14، وملاحظة Shuckburgh، 14 حزيران/جوان 1918، FO 371/1010، ملفات 2682/ 44 و27510/ 44، و371/ PO4192، خلاصة الأحداث، ص8، ويلسون، ميزوبوتاميا، ص130.

لتحمل "عبء" أن يكون أميراً لكردستان مستقلة، وأن يترأس مجلساً فدرالياً للزعماء. في ضوء غياب الأنصار في كردستان، كان من الصعب أخذ كلام شريف باشا على محمل الجد. كذلك علّق أحد الموظفين بسخرية لاذعة حين قال: "إنني أدرك أنه غير مناسب لذلك المنصب الذي يشتهيه بمؤهلاته التي لا تتعدى مؤهلات مؤلف كراسات باريسي"[1].

إضافة إلى ذلك كان الشيخ محمود البرزنجي، ابن الشيخ سعيد الذي تم اغتياله، هو سيد الموقف في مدينة شريف باشا الأصلية والذي كان، من قبل، يتعاون مع القوات البريطانية. وفي كل الأحوال فإنه من الصعوبة بمكان رؤية شريف باشا ككردي شمالي وهو يتكلم بهذه الثقة عن أكراد أبعد في الشمال الذين ارتكبوا أعمالاً وحشية ضد الأرمن. وليس واضحاً أيضاً ماذا كان يريد شريف باشا حيث إنه حثّ بشكل قوي وعلني على أفكار اللامركزية العثمانية[2]، التي تكاد لا تنسجم مع هدفه المعلن في الحكم الذاتي أو الاستقلال تحت الوصاية البريطانية.

لقد طلبت "لجنة الاستقلال الكردي" في القاهرة المساعدة البريطانية من أجل إقامة كردستان مستقلة في كانون الثاني/جانفي 1919[3]. وقد أثبتت هذه في النهاية أنها مجرد مجموعة من المهاجرين بقيادة المنفي ثريا بدرخان. وهي تكاد لا تمثل شعب كردستان ولم تؤخذ على محمل الجد أبداً مع أنه جرت حوارات متقطعة معها خلال عام 1919.

وفي كردستان نفسها كان هناك بعض المرشحين غير المقنعين، وفي مقدمتهم الشيخ محمود البرزنجي، والذي سوف نتناوله بتفصيل أكثر فيما بعد. لقد أعلن من السليمانية عن قيادته لكل كردستان مع أن المدن القريبة مثل كفري وخانقين قد تبرأت

---

(1) IO L/&S/ 10/745 P 2614، وزارة خارجية الهند إلى مندوب الحكومة المدني في بغداد، 6 حزيران/جوان 1919، والمذكرة المرفقة من شريف باشا إلى السير لويس ماليت Louis Mallet 20 أيار/ماي 1919.

(2) في شباط/فيفري 1919، دعا شريف باشا إلى عقد مؤتمر لليبراليين العثمانيين في مدينة جنيف، بغية دراسة الطرق التي سوف تحفظ حقوق الأمبراطورية العثمانيَة ووحدتها من خلال مبادئ اللامركزية والحكم الذاتي المحلي. وقد اقترح أحد المندوبين انتخاب شريف باشا كممثل عن "أتراك جنيف" إلى باريس وتكليفه بالدفاع عن المصالح العثمانية بشكل عام.

(3) FO رقم 371/ 4192، المؤتمر البيدائري (بين دائرتين) حول قضايا الشرق الأوسط، مذكرة الوزير عن الوضع في كردستان، أيلول/سبتمبر 1919.

منه، ناهيك عن القبائل المهمة والقريبة منه مثل الجاف. لقد كانت هناك إمكانية ضئيلة للاستفادة من مكانته المرموقة نظراً لوجوده بعيداً عن الوطن حيث كاد أن يكون معروفاً. فهو يعتبر من أبرز شيوخ الطريقة القادرية ولكن ربما يرجع العدد الأكبر من الأكراد النقشبندية إلى شيوخهم.

ومن بعده كان يأتي الشيخ طه النكري[1] وهو رجل معروف بقدراته العقلية. والجدير بالذكر هنا أنه قضى معظم أوقات الحرب تحت الرعاية الروسية. بعد انتهاء الحرب بدأت قاعدة قوته بالتآكل، ولذلك انضم عن طريق الزواج إلى قريب له، إسماعيل آغا سمكو، زعيم قبيلة شكاك الشاب والقاسي الذي أقام استقلالاً فعلياً في إيران، غربي أورمية. كما تقرب طه أيضاً من السلطات في بغداد في نيسان/أفريل 1919، حيث كان متلهفاً للقيام بزيارة إلى هناك على أمل أن يصبح قائداً للأكراد. وعندما وصل إلى بغداد أثار هناك فكرة كردستان موحدة بما في ذلك القسم الواقع في إيران، حيث كانت لديه أسبابه الخاصة لعرض هذا الاقتراح لأن الأسياد النهريين كانوا يتأرجحون عبر الحدود. علاوة على ذلك كانت شمدينان معتمدة اقتصادياً على التجارة مع أورمية. أخيراً كانت تلك السياسة تربطه بإحكام مع حليفه الجديد، سمكو[2].

لقد نوقشت مثل هذه الأفكار من قبل. ففي حزيران/جوان 1918، وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء الأكراد مجتمعين لمناقشة فكرة كردستان مستقلة تحت الرعاية البريطانية، تقدم أحد زعماء قبيلة مُكري من صاوجبلاق إلى القنصل البريطاني في كرمنشاه بفكرة مفادها أن دولة أرمنية حرة في الأقاليم الشمالية من تركيا سوف تكون مقبولة بالنسبة للأكراد شريطة أن تُقام كردستان مستقلة بين أرمينيا ودولة عربية. لقد تم قمع هذه الفكرة مرة عندما زار أرنولد ويلسون Arnold Wilson مدينة السليمانية في مستهل شهر كانون الأول/ديسمبر. منذ ذلك الحين بدأ زعماء الجاف ورواندوز يتوارثون فكرة كردستان الموحدة. وقد كان هؤلاء، رغم كل شيء، يملكون المراعي والقرى على جانبي الحدود. وقبل زيارة طه بعدة أسابيع أبدى أكراد إيران استياءهم وذلك بالهجوم على الحاكمية العامة في سنه (سنندج) في حين استولى سمكو على أورمية نفسها.

---

(1) كذا في الأصل والأصح هو النهري. (المترجم).

(2) كان لدى كامل بدرخان فكرة مماثلة في وقت مبكر ترجع إلى شباط/فيفري 1918، حيث اقترح على البريطانيين إنشاء كردستان موحدة بالتحالف مع سمكو.

غير أنه لم تكن في نية بغداد ولندن انتهاك حرمة الحدود الإيرانية حتى وإن كانت القوات البريطانية قد سارت مؤخراً عبر الأراضي الإيرانية باستخفاف. وهكذا تقدمت بريطانيا باقتراح مضاد في أن يصبح طه حكمداراً على الكيان الكردي الشمالي الذي ينبغي أن يقيمه تحت وصاية البريطانيين، من رواندوز إلى شمدينان ـ لكنهم رفضوا إعطاءه البنادق اللازمة لتحقيق ذلك، ولذلك سحب اقتراحه. لقد كان مدركاً تماماً بأنه بدون الشريك الإيراني، سمكو وآخرين، فإن مصداقيته كزعيم تضعف. وهو ربما لا يزال موضع احترام وتقدير عند الكثير من رجال القبائل، حتى ما وراء هكاري ووان، غير أن غيابه منذ عام 1914 قد تركه بدون حاشية قوية. وبدون البنادق لم يكن قادراً على حشد قوة مقبولة. على أية حال فإنه قد أبقى لنفسه خطاً للرجعة، مثله مثل الكثير من الزعماء الأكراد الآخرين. فحين علم بقدوم ابن عمه غير المحبوب، عبد القادر، إلى كردستان تحت رعاية البريطانيين رجع إلى الأتراك.

كان الزعيم الأقوى في منطقة بوطان هو محمود بن إبراهيم باشا، رئيس قبيلة الملي، الذي عبر عن مشاعر قومية قوية عندما زار ضابط بريطاني ويرانشهر في أيار/ ماي 1919. لم يكن يستطيع الإدعاء بمكانة مثل مكانة البدرخانيين، الأمراء بالوراثة في بوطان، ولكنه نال ما يكفي من احترام آلاف المحاربين على بعد أميال من حوله. إنه من غير المحتمل أن يستطيع أي من اللاجئين البدرخانيين أن ينظّم مثل هذا العدد. ولكن، مع ذلك، فإنه يصعب تقدير ولاءات محمود. هل كان حقاً على صلة بجاره وعدوه القبلي منذ أمد بعيد، عبد الرحمن من قبيلة قرة كيجي Karagich في شرناخ المجاورة، الذي كان بشكل صريح مؤيداً للأتراك ومناوئاً للبريطانيين؟ هنالك أسس لمثل هذا الاعتقاد. على أية حال عندما تبنى محمود تأييد حركة مصطفى كمال القومية التركية الناشئة في سيواس بعد عدة أشهر، انقلب عبد الرحمن فجأة ليصبح مؤيداً شديداً للبريطانيين.

أخيراً كان هناك أكراد استانبول، وقد أُخذ هؤلاء أيضاً على محمل الجد باعتبار أنهم كانوا جاهزين للتفاوض مع الحكومة العثمانية ولعرض المندوب السامي البريطاني. وكون الحكومة منهكة ومغلوبة على أمرها والمدينة مطوقة من قبل الحلفاء، لم يجد أكراد استانبول أية صعوبة في بعث الحياة في مجموعاتهم القومية. وقبل نهاية 1918 أعاد كل من الشيخ عبد القادر والبدرخاني البارز، الأمير أمين عالي وولديه كاميران وجلادت تأسيس النادي الكردي باسمه المعدّل قبل الحرب (جمعية تعالي

كردستان). وبعد مضي عشر سنوات على نشاطاتهم الأولى في 1908 كانت مثل هذه المجموعات لا تزال بقيادة طبقة الأعيان القديمة، ولكن كان ثمة تورط إقليمي وقبلي أكبر. وسرعان ما تمّ افتتاح الفروع لها في كل من ديار بكر وسيرت وألازيغ وفي المدن الأخرى.

ولكن لا بد من القول بأنه منذ البداية واجهت بريطانيا صعوبات مع النوادي الكردية. فقد كان الشيخ عبد القادر غائباً عن كردستان منذ أمد طويل وعلاقاته سيئة مع ابن أخيه، طه، وبالتالي لم يكن ممكناً النظر إلى ادعائه بالقيادة خارج استانبول إلا بعين الشك والريبة. كما لم يكن واضحاً بالضبط ما يمثله النادي الكردي وفروعه في الأقاليم. فقد كان يضم مجموعة من المؤيدين للدمج العنصري من أمثال الليبرالي المؤيد للجنة الاتحاد والترقي عبد الله جودت، الذي كانت لأفكاره المؤيدة للأوروبيين أكبر الأثر في مصطفى كمال، والمؤيد المتحمس للجنة الاتحاد والترقي سليمان نظيف، الوالي السابق على الموصل الذي أعدم شنقاً الشيخ عبد السلام البارزاني .

ولم يكن الأمر أسهل لأكراد استانبول من أولئك الذين يعيشون في الأقاليم. كان كل شيء محسوباً في مؤتمر السلام المنتظر ولكن ماذا ينبغي أن يكون موقف الأكراد؟ وها هنا تكمن الصعوبة. فمن الواضح أن بريطانيا كانت تنظر بعدم ثقة إلى إمكانية قيام دولة كردية. فلم تكن تريد إزعاج فرنسا التي أبدت من قبل فتوراً إزاء مسألة الدولة الكردية، وبدت غير حاسمة فيما إذا كانت ستُبقي إدارة مستقلة لجنوبي كردستان أو ملحقاً ببلاد الرافدين مما يعني عملياً تقسيم كردستان. ومع ذلك يمكن التسامح مع فكرة كردستان مقسمة في حال كانت بريطانيا هي الحامي والوصي على كلا القسمين.

ربما كان القوميون الأكراد يعتقدون، بحلول ربيع 1919، أن الحلفاء يفكرون في تقسيم شرقي الأناضول بين دولة أرمنية في ولايات أرضروم وطرابزون تحت الرعاية الأميركية ودولة كردية في الولايات الأربع الباقية: بدليس ووان وديار بكر وألازيغ، من المفروض أن تكون تحت الرعاية البريطانية.

ومع ذلك، وعلى اعتبار أن الحلفاء لم يحركوا ساكناً لاحتلال المنطقة، ألم يكن من الطيش أن يقطع الأكراد على نفسهم الطرق مع الحكومة العثمانية؟ ربما فكر عبد القادر بهذه الطريقة، ربما إخلاصاً لتربيته النقشبندية، ولم يرغب حقاً في قطع كافة الروابط مع السلطنة العثمانية. ولم يكن الوحيد في مسعاه ذاك. فبعد ما يزيد عن

خمسين سنة، وفي معرض حديثه عن النادي الكردي قال كاميران بدرخان: "كان لمعظمهم موقف مؤيد للمعسكر الكردي وآخر للمؤسسة الإسلامية-العثمانية... لقد أرادوا أن يصبحوا وزراء..."[1] وبغض النظر عن الطموحات الشخصية، أدرك عبد القادر أن المؤسسة العثمانية كانت تخاف فقدان الولايات الشرقية وبالتالي فإنها قد تقدم للأكراد ما يطلبونه من أجل بقائهم ضمن إطار الأمبراطورية العثمانية.

كان الأتراك قلقين في بقاء الأكراد على متن السفينة لأسباب مفهومة إذ كان من السهل التغلغل في النوادي الكردية. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 1918 لعب الجنرال ستاف Staff دوراً بارزاً في تأسيس جمعية الدفاع عن الولايات الشرقية. وقد شغل سليمان نظيف، بالإضافة إلى عضويته في النادي الكردي، منصباً قيادياً في الجمعية. وقد أنّب أولئك الذين في استانبول فضلوا استرضاء الحلفاء، وعرض السفر إلى أوروبا من أجل كسب الدعم لقضية الاستقلال التركي-الكردي باسم لجنة الاتحاد والترقي. كما كان متأكداً من أنه سوف يُستقبل بشكل لائق باعتبار أنه شجب على مسؤوليته الشخصية مجازر الأرمن ورفض التورط في تنفيذ عمليات الإعدام عندما كان والياً على بغداد.

لقد كان أتراك لجنة الاتحاد والترقي يائسين بما فيه الكفاية من الإخلاص الكردي "من الإدعاء بدعم سياسة... الحكومة المحلية اللامركزية من قبل الأعراق الخاضعة لها"[2]. في بداية 1919 أنشأت شبكة من نشطاء لجنة الاتحاد والترقي مجموعات محلية تحت اسم "لجان الاستقلال التركي-الكردي" في خربوط وأورفا وماردين وديار بكر وجزيرة ابن عمر. وبفضل النظام المركزي للجنة الاتحاد والترقي كانت هذه المجموعات على درجة عالية من التنسيق حيث أدلت بتصاريح ضد التدخل الأجنبي (الحلفاء) وسلحت المدنيين وجندت الجندرمة. وقد ضمنت لجنة الاتحاد والترقي، عن طريق شبكة المخبرين من أنه سوف يتم الإبلاغ عنهم بسرعة عن طريق الموظفين المدنيين أو الأعيان الذين يخرجون عن الخط. وقد كان بعض نشطاء لجنة الاتحاد والترقي منهمكين فعلاً في إغراء الأكراد للانتماء إلى الأحزاب التركية المشكلة

(1) مقابلة مع كريس كوتشيرا، باريس، تموز/جويليه 1975، في كتاب كوتشيرا، الحركة القومية الكردية Le Mouvement National Kurde، ص26.

(2) FO رقم 371/4157 ملخص الاستخبارات، القيادة العامة في القاهرة، 4 آذار/مارس 1919.

حديثاً، حتى الطورانية الجديدة منها على نحو واضح مثل الحزب القومي التركي (تُرك أوجاغي) التي تعني (حرفياً الموقد).

في هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر في الشرق كان شيئاً مفيداً انتخاب كردي بارز في الحكومة. وقد كان الشيخ عبد القادر هو المبتغى. لقد كان وجيهاً عثمانياً معترفاً به ولا يزال يشغل منصب رئيس مجلس الدولة وأيضاً يقود مجموعة كبيرة من الأتباع بما في ذلك الخمسة عشرَ ألفاً أو نحو ذلك من الحرفيين والتجار والصناع في استانبول. في آذار/مارس 1919 دُعي إلى الوزارة الجديدة برئاسة داماد Damad فريد باشا. لقد أصرّ أن يُمنح للكرد فرصة أكبر للسيطرة على شؤونهم وحصل على وعد عقيم، كما ثبُت في النهاية، من أنه سيتم تعيين الأكراد كحكام في كردستان. ولكنه أثار شكوك العثمانيين أيضاً باقتراحه أن تشرف بريطانيا على هذه الترتيبات.

وقد أقنعت الحكومة أيضاً بعد إلحاح طويل بعضاً من أفراد اللجنة القومية الكردية (كما أطلق النادي الكردي على نفسه أيضاً) بالسفر من استانبول إلى السليمانية حاملين رسائل إلى الزعماء القبليين تحضهم على التخلص من النير البريطاني. في مقابل ذلك أُغري البريطانيون في الاعتماد على الحكومة التركية لنقل القوات التركية من المدن الكردية وتعيين أعضاء من حاشية الشيخ عبد القادر كولاة في وان وبدليس والبلدات الكردية الأخرى[1].

تلاشي الآمال الكردية

في ربيع 1919 كان هناك ثلاثة تيارات من التفكير السياسي: المؤيد للأتراك والمؤيد للحلفاء وأخيراً، بين أكراد ديرسم، رغبة في الاستقلال التام بعيداً عن كل تدخل خارجي. والمشكلة هي أن هذه التيارات لم تكن متمايزة. فالعديد من الأكراد، المرتبكين نتيجة الشكوك المحيطة بالمسألة، لم يرغبوا في الالتزام بشكل نهائي بواحد من هذه السبل.

غير أن تطورات أيار/ماي 1919 حطمت الآمال الكردية في تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال في الأناضول الشرقية. وقد كانت أولى هذه التطورات هو وصول

(1) FO 371/ 4141، القاهرة 6 آذار/مارس 1919، القيادة العامة GSI رقم 2838 سالونيكا، حول لجنة الاتحاد والترقي، المندوب السامي إلى وزارة الخارجية، استانبول، 8 آذار/مارس 1919.

اليونان إلى إزمير بتشجيع من الحلفاء على أمل الحصول على حصتها من غنائم سايكس-بيكو بالقوة. وإلى الجنوب وضعت إيطاليا قواتها في انطاليا. لقد كان التأثير النفسي لهذا الاحتلال كبيراً على السكان المسلمين في الأناضول، كما يُعرف من قبل مدى حساسية الأكراد تجاه التهديد المسيحي. قبل أسبوعين فقط من وصول اليونان أبرق الأميرال كالثروب Calthrope في استانبول إلى وزارة الخارجية قائلاً إن: "العامل الأهم في الموقف هو الخوف من أن يوضع القسم [الشرقي] من تركيا تحت الحكم الأرمني. عدا ذلك هناك ميل قوي بين الأكراد والأتراك أن يعيشوا منفصلين غير أن هذا الخوف يوحِّدهم"[1].

لقد كان من المتعذّر تجنّب رد الفعل الكردي، كما تفرّق بسرعة الآلاف ممن كانوا يعيشون في وهم الأفكار القومية نتيجة التهديد المسيحي المتزايد. ولم تجد الحكومة العثمانية صعوبة في إثارة التضامن الإسلامي بمفهومه الشامل:

> "لقد انتشرت أخبار عن مجزرة للمسلمين على يد اليونان. وطُلب من الأكراد أن يجروا مقارنة بين إزمير وديار بكر، فالإنكليز سوف يأتون أولاً ويحتلون المدينة والتي سوف تكون مقدمة لوصول القوات الأرمنية. كل هذه الإجراءات أعطت تأثيرها الطبيعي"[2].

ولكن إذا كان هدف تركيا هو إثارة المخاوف الكردية من التهديد المسيحي، فإنها كانت تسعى، وعلى حد سواء، إلى استغلال خطر التعصب الكردي والعنف ضد المسيحيين كأسس لإغلاق النوادي الكردية. وبالنظر إلى دورهم في المجازر الأرمنية لعام 1915، فإن إثارة هذه النقطة لها ما يبررها. ففي الرابع من حزيران/ جوان تم إغلاق النادي الكردي في ديار بكر واعتقال قادته.

في هذه الأثناء بدأ الأكراد يصطدمون بالكثير من المصاعب في استانبول. كما أنه في ظل سيطرة الطليان واليونان على أجزاء من الأناضول ومناقشة الحلفاء لإحياء أناضول الأرمنية، بات الحديث عن الحكم الذاتي الكردي ضمن مجلس الوزراء لا يطاق بالنسبة لـ (داماد فريد باشا)، وفي الأسبوع الأول من حزيران/ جوان طُرِدَ الشيخ عبد القادر منه.

---

(1) L /P & S/ 10/781، كالثروب إلى FO، 2 أيار/ماي 1919.

(2) مجلة الإدارة المدنية، ص67.

لقد أحدث طرد عبد القادر الغضب في الأوساط الكردية في استانبول ولأسباب مفهومة. وفي أوائل حزيران/ جوان تم الترتيب للقاء بين بعض أعضاء مجلس الوزراء وقادة النادي الكردي من قبل إبراهيم الحيدري الذي كان يشغل من قبل منصب شيخ الإسلام وسليل عائلة كردية أربيلية. والهدف من ذلك، كما يبدو، هو إصلاح ذات البين بين الطرفين ولكنها بدأت بداية غير جديرة بالثقة. لقد اتهم الأتراكُ الأكرادَ بأنهم "يتعاملون مع منظمات تسعى إلى الاستقلال وترفض الاعتراف بحكومتنا"، وهي تهمة رفضها الأكراد بشدة. فلقد حذر إبراهيم الحيدري من أن "إنكلترا... تحاول إقامة كردستان كبيرة وإلحاق الولاية الشرقية [كذا في الأصل] بها". في حين عارض عبد القادر، أو ممثله، بأن تصريحات فريد باشا أمام مؤتمر السلام تشير إلى أنه راغب في التضحية بكردستان لمصلحة الأرمن. وقد أخفى الحيدري أخطاء فريد باشا في باريس وتابع عبد القادر هجومه العنيف بالشكوى من أنه بعد اختيار كرديين كولاة لديار بكر وألازيغ على التوالي، فشل مجلس الوزراء في تعيينهم. لقد تم إعطاء وعد بأن والياً كردياً وعدداً مناسباً من الأكراد سوف يعيّنون في كردستان. ولكن اللقاء انتهى على نحو سيئ حينما تكلم رفعت مولانا زاده Rifat Mawlana Zada، وهو صحافي من ديار بكر، مظهراً تأييده لعبد القادر لصالح الحماية البريطانية متسائلا: "كيف يمكن للحكومة التركية أن تمنح أي نوع من الحكم الذاتي للأكراد في الوقت الذي لم يكن الأتراك أنفسهم واثقين من مكانتهم؟"[1].

لقد كان الأتراك غاضبين ولكن سياستهم كانت قد تبلورت مسبقاً بشكل حاسم، بعد أن نزل اليونان في إزمير، وحيث بدأت قواتهم تتخذ إجراءات صارمة ضد أي تلميح إلى التمايز الكردي، نُقلت آراء نوئيل على مراحل من استانبول في أوائل تموز/ يوليو:

"يبدو أن فكرة الحكم الذاتي الكردي تحت السيادة التركية قد ماتت. فالأتراك يعملون فقط على خطط إسلامية عامة. إن كلمة كردي تُقمع بشدة ويُستعمل بدلاً عنها كلمة مسلم"[2].

---

(1) FO رقم 371/ 4192، تقرير عن المحادثات بين أعضاء اللجنة الكردية والحكومة التركية، 10 تموز/يوليو 1919، و هولر Holher إلى تيلي Tilly، اللجنة البريطانية العليا 21 تموز/يوليو 1919.

(2) FO رقم 371/ 4192 كالثروب Calthrope إلى FO رقم 10، تموز/يوليو 1919.

علاوة على ذلك جاء في الرسالة نفسها بأن الزعماء الأكراد قد علموا بإحياء الخطة المقترحة أثناء الحرب المتعلقة بإعادة التوطين الكردي من أجل توزيع اللاجئين الأكراد:

"حتى لا يتمكنوا أبداً من تكوين نسبة أكبر من 5% من سكان تركيا المحتملين بالنظر إلى سياسة التتريك المتسارعة وبذل كل الجهود لمنعهم من العودة إلى كردستان".

وقد أشارت الرسالة أيضاً إلى أن الأتراك قد باشروا ببث دعاية إسلامية وشوفينية مكّنت من انتصار التلويح بشبح [الخطر] الأرمني على القبائل الجاهلة بالصورة السياسية في إطارها العريض.

حينها بدأ الشعور بكارثة ثانية تحل بالقومية الكردية. ففي أيار/ماي 1919 وصل مصطفى كمال، مؤسس تركيا الحديثة، إلى سمسون الذي عُيِّن حديثاً في منصب المفتش العام للجيش التاسع. لقد كانت أوامره هي جمع الأسلحة والذخيرة لضمان الطاعة في استانبول، كما أصر الحلفاء. على عكس هذه التعليمات، أمر القادة المحليين في تنظيم المقاومة الشعبية تحسباً لكل التحديات الخارجية، اليونان في الغرب والأرمن في الشرق وفرنسا في أضنه والطليان في انطاليا وقونية والبريطانيون في أورفة ومرعش وعنتاب (كازي عنتاب).

وعندما طالبت بريطانيا بإقالته بعد أربعة أسابيع، استقال من لجنته وبذلك أصبح ثائراً. في أواخر حزيران/جوان وقع هو وزملاؤه على بروتوكول في أماسيا تبرأوا فيه من سلطة استانبول ودعوا لعقد مؤتمر وطني في سيواس لتنظيم الدفاع عن الوطن. حتى قبل الدعوة لعقد مؤتمر سيواس، باشرت جمعية الدفاع عن حقوق شرقي الأناضول بالترتيبات لعقد مؤتمر في أرضروم والذي عُقد فعلاً في الفترة من 23 تموز/جويليه إلى 7 آب/أوت. وقد أكد البلاغ الختامي للمؤتمر المؤلف من عشر نقاط، من بين أشياء أخرى، على أن الولايات الشرقية الست جزء لا يتجزأ من الأراضي العثمانية، وقد أناطت بالقوى الوطنية مسؤولية حماية وحدة أراضي الأمبراطورية والسلطنة والخلافة، ورفض أية امتيازاتَ للمسيحيين من شأنها أن تؤدي إلى تغيير ميزان السيطرة السياسية والاجتماعية. ورغم كتابته باللغة التركية فإن البلاغ كان حريصاً على الحديث في إطار المواطنين المسلمين:

"إننا ندعو لقرار قوامه الحق والعدل، قرار يحترم حقوقنا التاريخية

والدينية والثقافية ويرفض تقسيم الأراضي والشعوب المنضوية ضمن الحدود التي تم تحديدها في المعاهدة الموقعة من قبل الحلفاء في 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1918 والتي يقطنها في أناضول الشرقية، كما في المناطق الأخرى، أغلبية من المسلمين والتي يهيمن عليها المسلمون ثقافياً واقتصادياً"[1].

كيف يستطيع أي كردي أن يهمل حماية وحدة أراضي شرق الأناضول مقابل التهديد المسيحي أو بصدد حماية السلطنة أو الخلافة اللتين تربطان المسلمين من مختلف الأعراق مع بعضهم البعض؟

في آب/أوت سرت شائعات مفادها أن الفرنسيين كانوا على وشك الزحف على سيواس وبأن كافة الأحزاب السياسية في استانبول قد أكدت للأميركيين بأن الأتراك في الأقاليم الشرقية سوف يوافقون على تسليم المنطقة للدولة الأرمنية[2]. بدا تقسيم الأناضول وشيكاً، ولم يتردد كمال في الكتابة إلى الزعماء الأكراد الذين عرفهم في كل من ديار بكر وبدليس ووان وبيازيد من أجل الحصول على دعمهم.

بعثة نوئيل

ربما يكون السبب جزئياً وراء موافقة الحكومة التركية على زيارة الرائد (ميجور) نوئيل وابني عالي بدرخان، كاميران وجلادت،إلى كردستان تركيا بسبب النشاطات التي قام بها مصطفى كمال. لقد وضعت الفكرة في بغداد من قبل كل من نوئيل وويلسون. وقد وصل نوئيل إلى استانبول في حزيران/جوان ناشراً في كل مكان أفكاراً حماسية مؤيدة للأكراد، وهو "شخص لطيف" كما أشار المستشار السياسي البريطاني، جي.بي. هولر J.B. Holher، و"لكنه متعصب ثان.... وأخشى أن يصبح نوئيل لورانس الأكراد"[3]. ولم تخطئ توقعات هولر، حيث لم يأل جهداً في التأثير

---

(1) البند السادس كما وردت ترجمته في كتاب "تاريخ الأمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة" شو وشو، المجلد الثاني، ص345.

(2) قالت هذه الشائعات أيضاً بأن الأتراك في المناطق الشرقية لم يكونوا يريدون افتضاح أمرهم "لأنهم متعاضدون مع الأكراد الذين لا يحبذون بأي شكل من الأشكال فكرة التنازل عن أية منطقة للأرمن ....."، أتاتورك، خطاب، ص71، 87.

(3) FO رقم 371/ 4192، هولر إلى تيلي، استانبول 21، تموز/يوليو 1919.

على الشيخ عبد القادر ومن معه بأن مهمتهم الوحيدة هنا هي تشجيع الزعماء في ولاية الموصل على البقاء هادئين في هذه الأوقات العصيبة:

"لقد أوضحت وضوح الكلمات التي رددتها خمس مرات بأننا لسنا هنا من أجل التآمر على الأتراك وبأنني لا أستطيع أن أعد بأي شيء فيما يتعلق بمستقبل كردستان"[1].

ربما عرف هولر أنه يضيع وقته سدىً. فأية فائدة ترتجى من إسباغ هذه الأشياء على البعثة في الوقت الذي أبدى فيه كل كردي أو تركي قابلوه في طريقهم يؤمن، وبشكل منطقي، بأن لدى بريطانيا خططاً تمس جنوب-شرق الأناضول؟ فضلاً عن ذلك كان لديهم الحق في الاعتقاد بمثل هذه الأشياء. لقد كان نوئيل أقل من نزيه لدى مناقشة البعثة في استانبول، إذ كان يريد أن "يحيّد الدعاية الإسلامية العامة للأتراك وجهودهم في تأليب الأكراد علينا"[2] لقد أراد أن يقوي النفوذ البريطاني من خلال تنصيب أمين عالي بدرخان والياً لديار بكر وبذات القدر إضعاف السيطرة التركية على المنطقة.

إنه لمن غير المحتمل أن تكون استانبول قد صدّقت نصف ما أعلنته رسمياً بعثة نوئيل من براءة. كما يمكن التنبؤ به، وكما ذكر هو في برقية، فإن بعثة نوئيل قد "أدت إلى الاعتقاد بأن إقامة دولة كردية سوف يُناقش جدياً في مؤتمر السلام"[3].

في هذه الأثناء انطلق نوئيل من استانبول وسط هواجس في اللجنة العليا. لقد قابل الأخوين جلادت وكاميران في حلب وسافر معهم إلى عنتاب ومن ثم إلى ملاطيا، حيث من المفروض أن يكون السكان، على عكس ديار بكر وماردين، أكثر قومية. ولقد كان ذلك جزئياً، كما اعترف هو فيما بعد، بتحريض منه. ولكن غالبية الأكراد في عنتاب وملاطيا كانوا من العلويين الذين لا يشاطرون المسلمين مشاعرهم حول الوحدة والولاء للسلطنة، بل كانوا معادين لحركة مصطفى كمال القومية. علاوة على ذلك، وبعكس ماردين وديار بكر أيضاً، لم يكن هناك تهديد أرمني. ينبغي أن

(1) FO رقم 371/ 5068، هولر إلى تيلي، 21 تموز/ يوليو 1919

(2) FO رقم 371/ 5068، يوميات الرائد (ميجور) ي.م. نوئيل E.M. Noel في مهمة خاصة إلى كردستان من 14 حزيران/ جوان إلى 21 أيلول/ سبتمبر 1919 (البصرة 1919)، ص1.

(3) FO رقم 371/ 4192 المندوب المدني إلى وزارة الهند، بغداد، 20 أيلول/ سبتمبر 1919، مقتبساً برقية نوئيل المؤرخة في 19 أيلول/ سبتمبر 1919.

نتذكر هنا أن أعيان الأكراد من العلويين كانوا يوفرون الحماية للأرمن من الإبادة في عام 1915 ولم تكن عنتاب وملاطيا مسؤولتين عن حالة الذعر العامة في كردستان العثمانية.

لقد كان مصطفى كمال في بداية تموز/يوليو على علم بالزيارة المزمعة وبنوايا البدرخانيين. وما إن علم بمغادرتهم لاستانبول حتى أعطى مصطفى كمال أوامره لقوة محلية "متابعة العمل بطريقة تنسف إمكانية قيام حركة انفصالية كردية"[1]. لقد كان مؤتمر كمال في سيواس في أوج نشاطه عندما وصل نوئيل إلى ملاطيا في 3 أيلول/سپتمبر واتصل مع المتصرف، خليل بدرخان، أحد أعمام كاميران وجلادت،الذي عهد إليه فريد باشا مهمة حشد القوى المناوئة للكمالية في المنطقة.

علم مصطفى كمال في التاسع من أيلول/سپتمبر بأن نوئيل والبدرخانيين كانوا في ملاطيا. وعلِم أيضاً بأن فريد باشا قد أعطى أوامر إلى متصرف خربوط المجاورة بحشد بعض الفرسان الأكراد، حيث من المحتمل أن تكون كتائب قبلية قديمة، من أجل مباغتة مؤتمر سيواس وهو منعقد واعتقال مندوبيه. لقد تأكدت شكوك مصطفى كمال السيئة عن نوئيل: "لقد فهمنا بأن هدفهم الحقيقي كان إثارة الأكراد وتحريضهم ضدنا والهجوم علينا، واعدين إياهم إقامة كردستان مستقلة"[2]. وقد أجبر نوئيل ورفاقه على الانسحاب بسرعة إلى سوريا.

لم يجد كمال ورفاقه كبير عناء في استغلال لجنة نوئيل لأغراض دعائية لأن الأكراد في الشرق كانوا خائفين مسبقاً من العمليات الأرمنية التي جرت في القوقاز أثناء شهر حزيران/جوان والتي فرّ بنتيجتها الآلاف من المسلمين إلى الحدود العثمانية. لقد بدأ القتال بين الأرمن والأكراد في المنحدرات الشمالية-الشرقية لجبل آرارات مع بداية الربيع وفي أيلول/سپتمبر دمرت القوات الأرمنية القرى الكردية الواقعة بين آرارات وبيازيد. لقد اقترحت لجنة نوئيل التواطؤ بين بريطانيا وحكومة فريد باشا في استانبول ضد أولئك الذين يحاولون الدفاع عن الأناضول. كما أن الأميركيين أنفسهم قد اقتنعوا بأن لدى "بريطانيا خططاً خفية في كردستان"[3].

---

(1) أتاتورك، خطاب، ص102، 109.

(2) م ن، ص100.

(3) FO رقم 371/ 419344، مسودة العلاقات بين الأكراد والقوميين، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1919.

كردستان والحركة القومية التركية

في أيلول/سپتمبر أعلم مصطفى كمال القوى العظمى بأن الحكومة في استانبول حكومة استبدادية غير شرعية وبأن وفدها في باريس لا يمثل الأمة. بعد ذلك بشهر استقال فريد باشا من منصبه بسبب ارتباكه في العجز عن صد تقدم كمال. وخلفه في المنصب علي رضا، وهو قومي أكثر صرامة. في ذلك الخريف بدأ الأكراد يشعرون بحرارة [الأحداث] حيث مُنِع تسجيل "حزب ديموقراطي كردي" جديد، كذلك بدأت مقالات الصحف تحذّر من أن الحديث عن الاستقلال الكردي يعتبر بمثابة المساعدة على القومية الأرمنية. كما جُمع عدد من الأكراد وحكم عليهم بالموت لأسباب تتعلق بالخيانة.

في استانبول كان لا يزال هناك عدد من القوميين الأكراد المتشبثين ببريطانيا. وفي ضوء فشل بعثة نوئيل ونجاحات الكماليين، عقد أعضاء جمعية تعالي وترقي كردستان اجتماعاً استثنائياً في 8 تشرين الأول/أوكتوبر لتأكيد ثقتهم بمؤتمر السلام والتأكيد على: "أنهم غير متعاضدين مع الحركة الأناضولية... إنكلترا هي صديقتنا الوحيدة، وقد قرر الأكراد ألا يكون لديهم أي حامٍ سوى إنكلترا"[1].

غير أن تيار الأحداث في كردستان كان يسير عكس مصالح البريطانيين والقوميين الأكراد. وعلى حد قول المندوب السامي البريطاني لم يكن الكماليون فقط بل الأكراد في المنطقة أيضاً يرون "بأننا نتخلى عن القوقاز وتاركين وراءنا ما بين آرارات و قزوين أرضاً خصبة للدعاية الإسلامية والتركية. وكذلك في الجنوب-شرق رأوا بأننا أصبحنا ببطء غير فاعلين في جنوبي كردستان الشرقية"[2].

بحلول الخريف أثرت دعاية كمال في العديد من القبائل والتي أصبحت إلى جانبه. كذلك اعتقد القوميون الأتراك، وربما كانوا على حق، بأن بريطانيا كانت تموّل الأندية الكردية في أماكن مثل ديار بكر وأن تلك الأندية، بدورها، كانت ترسل

---

(1) FO رقم 371/ 4193 GSI جيش البحر الأسود، استانبول، 13 تشرين الأول/أوكتوبر 1919، ملاحظة عن الأكراد والحركة القومية.

(2) اقتبسها هوفانسيان، في جمهورية أرمينيا، المجلد الثاني، ص427.

المساعدات إلى القبائل المتمردة في ديرسم[1]. على أية حال يبدو أنهم لم يجدوا مصاعب جمة في إثارة الأكراد الذين لا يزالون مخلصين للدولة العثمانية ضد مثل هذه الجماعات. في نهاية تلك السنة أبدت نحو 70 قبيلة كردية، ناهيك عن الأعيان المدنيين، تأييدها لمصطفى كمال، تلك القبائل التي كانت تعيش في المناطق التي بدا فيها التهديد أكبر، أي في الحدود الشرقية والجنوبية للأناضول، ومن أبرزها كانت قبائل الملان والجلالي والحيدرانلي في الشرق.

في هذه الأثناء كان مصطفى كمال يقوي موقعه في أماكن أخرى. فقد وافق السلطان محمد السادس على دعوته بإجراء انتخاب لمجلس قومي حقيقي. وفي كانون الثاني/جانفي 1920 أقرت الأغلبية الساحقة من القوميين الأتراك في المجلس الميثاق الوطني، المبني على أساس بيان سيواس، حيث ثبّت ذلك رسمياً موقع الكماليين في استقلال تركيا التام ومطالبتها بكافة الأراضي غير العربية بما في ذلك كردستان وراء خط الهدنة.

إن صعود الكماليين زاد من تلهف بريطانيا لإقامة منطقة عازلة بين بلاد الرافدين والأتراك، لأنه في خريف 1919 كان هناك أرضية خصبة للتخوف حينما تلقى الكماليون المساندة من البلاشفة. فقد تباحث مصطفى كمال سراً مع ممثلين سوفييت في نهاية أيار/ماي وحصل على تأكيد بالدعم ضد محاولات الحلفاء بتقسيم الأناضول وإقامة دولة أرمينيا أو كردستان مستقلة فيها. لقد اصطدمت بريطانيا من قبل بصعوبات مع البلشفية على شاطئ قزوين في 1918 وفي باطوم أيضاً، وبدأت تخشى أن تكون كردستان، حتى القسم الجنوبي منها، عرضة لجهود مشتركة للقوميين الأتراك والبلاشفة. وقد بدأ مصطلح البلشفية حقاً، وإن كان يُفهم بشكل خاطئ كلياً، بالتداول بين القبائل. في شباط/فيفري أُذيع نبأ من نصيبين الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي جاء

---

(1) كانت ديار بكر مثار القلق. فعلى حد تعبير أحد الضباط الكماليين كان: "الديار بكريون، تحت غطاء القوميين الأكراد، يعملون من أجل الحصول على الحماية البريطانية. من خلال الدعاية التي قامت بها جمعية تركيا الفتاة والخطوات التي قاموا بها... فإنهم كانوا يعملون لمصلحة بريطانيا... ورفض الديار بكريون المشاركة في مؤتمر أرضروم، رغم نصيحتنا لهم بذلك... تظهر بكل وضوح أين تكمن الحقيقة". FO رقم 731/ 506، يوميات الميجر نوئيل، ص19.

فيه: "سوف لن نرضى بأية قوة أجنبية علينا، نحن بلاشفة وسوف نحكم أنفسنا بأنفسنا"[1].

كانت بريطانيا لا تزال تعمل على أمل إقامة دولة أرمينيا. وقد بُني حماسها على الاهتمام الأميركي في العمل كوسيط. في الولايات المتحدة قال وودرو ويلسون Woodrow Wilson أمام اللجنة القومية الديموقراطية في شباط/فيفري: "لدي أمل أن شعب الولايات المتحدة سوف يجد أنه من المقبول الدخول كقيّم على مصالح الشعب الأرمني وإصلاح الأتراك السيئين جداً والأكراد الذين هم على القدر نفسه من الصعوبة تقريباً ومعاقبتهم بما فيه الكفاية وتعليمهم السلوك الحسن"[2]. في حزيران/جوان طلب الرئيس ويلسون من استانبول أن تعلمه عن الأقاليم في الشرق التي لم تعد قادرة على الاحتفاظ بها، ولكن في الوقت نفسه لم يكن قادراً على التأكيد من أن الولايات المتحدة سوف تقوم بالانتداب. وفي الخريف بدا واضحاً أن الولايات المتحدة سوف لن تضع اليد عليها.

الطريق إلى سيفر

لقد أدى انسحاب أميركا إلى وضع مصير كل شرقي الأناضول في حالة تغير مستمرة، كما جعلت من الممكن التوصل إلى تسوية مرغوبة بين الأكراد والأرمن، رغم القتال الكردي-الأرمني على الأرض. وهكذا بات مصير كردستان من الناحية الاستراتيجية أكثر أهمية لبريطانيا في الوقت الذي باتت فيه احتمالات تجسيدها أقل. في باريس أقنع الموظفون البريطانيون الممثل الأرمني، بوغوص نوبار، على ضرورة إصدار بيان كردي-أرمني بالتضامن ضد عودة الحكم التركي. ونظراً لاعتقاده أن القضية الأرمنية في خطر، سارع نوبار في التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاقية مع شريف باشا. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر أصدرا بياناً مشتركاً جاء فيه:

"إننا وبالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر [السلام] منحنا السلطة الشرعية،

---

(1) FO رقم 371/ 5067، المندوب المدني إلى وزارة الهند، بغداد، 22 شباط/فيفري 1920، ولكن انظر أيضاً FO رقم 371/ 4193 المذكرة الداخلية لـ (هـ. و. يونغ H.W. Young) 10 كانون الثاني/جانفي 1920 وFO رقم 371/ 5069 وزير خارجية الهند لبغداد، لندن، 27 تشرين الأول/أوكتوبر 1920.

(2) هوفانسيان، جمهورية أرمينيا، المجلد الأول، ص316.

وفق مبادئ القوميات لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة، وبمساعدة إحدى القوى الكبرى... فضلاً عن ذلك فإننا نؤكد اتفاقنا التام باحترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلتا الدولتين"[1].

وقد قبل البيان حكم مؤتمر السلام بخصوص تعيين الحدود بين الدولتين. في البداية كانت ردود الفعل في كلا الجانبين إيجابية. لقد عبَّر الشيخ عبد القادر وبعض من البدرخانيين عن ارتياحهم، ربما لأنها المناسبة الأولى التي يعترف فيها الأرمن رسمياً بالحقوق الكردية حيث ساد شعور بالغبطة والسعادة في كلا المعسكرين لأن العداء الكردي-الأرمني قد يصبح جزءاً من الماضي، وكان الناس في استانبول ويريفان ينتظرون بشوق النص الكامل للبيان.

وقد أدى الانسحاب الأميركي أيضاً إلى ترك قضية شرقي الأناضول لبريطانيا وفرنسا بشكل خاص. حتى الآن كان يمكن الافتراض، إذا ما كانت هناك تسوية سياسية في شمالها، بأن كردستان سوف تكون على انسجام مع سلسلة من الدول المتمتعة بالحكم الذاتي والتي توفر حاجزاً لبلاد الرافدين. إنَّ هذا التصور لم يعد بالأمر الواقعي، إذ ينبغي على بريطانيا وفرنسا أن تتصرفا.

كانت بريطانيا تشاطر فرنسا قلقها إزاء الفراغ في شمالي سوريا والعراق التي بدا أن الكماليين مصممون على ملئها. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ذكّر م. بيرتلو M. Berthelot اللورد كيرزون Lord Curzon بأن الاتفاقية الوحيدة القائمة بخصوص المنطقة هي اتفاقية سايكس-بيكو، وقد اقترح الآن ترتيباً فدرالياً بين كردستان الشمالية (فرنسية) والجنوبية (بريطانية)[2].

لم يكن كيرزون متحمساً. وقد أخبر بيرتلو أنه لا يرغب في تكرار المشاكل التي واجهتها بريطانيا على الحدود الشمالية-الغربية وأنه من الأفضل أن يُترك الأكراد لوحدهم يقررون ما يرونه مناسباً لهم سواء أكان دولة واحدة أو اقطاعات مرتبطة مع بعضها البعض على نحو فضفاض. لقد كان مصمماً للغاية على تجنب المزيد من انتشار القوات وبقي أصماً حيال المناقشة الاستراتيجية لبغداد، حيث أكد بأن بريطانيا

---

(1) FO رقم 371/ 4193 الملف 44/ 156272، تاريخ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919.

(2) IO L /P&S/10/782، مذكرة عن كردستان تأليف م. بيرتلو، لندن، 23 كانون الأول/ ديسمبر 1919.

لا تنوي البقاء في كردستان الجنوبية. ولكنه لم يكن يريد، بكل تأكيد، أن تكون فرنسا على الطرق الشمالية لبلاد الرافدين.

وهكذا كلما أخذت كردستان أهمية استراتيجية أكثر، كلما كانت بريطانيا تفقد الأمل في تعاون فعال مع الزعماء الأكراد. في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام كتب هولر من استانبول "أعتقد أنه ينبغي ترك المسألة بالدرجة الأولى للأكراد أنفسهم. وتحقيق خلاصهم وتحرير أنفسهم من الأتراك... [الأكراد] يشبهون قوس قزح فيهم طيف من كل لون"[1]. في آذار/مارس لخص المندوب السامي البريطاني هذه النظرة إلى الوقائع بشيء من الريبة:

> "ثمة الكثير من الشك فيما إذا كان الحكم الذاتي أو استقلال كردستان معروضاً على الإطلاق، وعلى أية حال لا يمكن الحديث عن وجود شيء اسمه "الرأي الكردي" بمعنى رأي شعبي متماسك... القلة [من الأكراد] يتطلعون إلى شيء أسمى من آغوات القبيلة أو شيوخ الدين وحتى هؤلاء لا توجد أرضية مشتركة بينهم... والقلة القليلة من الأكراد المثقفين خارج كردستان يحملون أفكاراً انفصالية غير أنهم ميالون جداً لتضخيم تأثيرهم وأهميتهم"[2].

في استانبول اعتقد داماد باشا، الذي أصبح خارج الحكومة الآن، بأنه قادر على أن يحل محل الإدارة الجديدة إذا ما توصل إلى خطة معقولة لهزيمة مصطفى كمال. لقد أراد أن يستدرج الشيخ عبد القادر إلى صفقة مشابهة كتلك التي فشل في الإيفاء بها قبل اثني عشر شهراً. لقد وعد الأكراد بحكم ذاتي فعلي مقابل هجوم الأكراد على الكماليين في الشرق، غير إن الشيخ عبد القادر كان راغباً في التوصل إلى تفاهم بشأن توقعاته، وهو يعتبر أنه من اللازم أن تكون هناك ضمانات قوية من جانب فريد باشا وتأكيد بالحماية البريطانية لكردستان، وهي ضمانات لم يكن بالإمكان تقديمها ببساطة.

في هذه الأثناء دفعت الشائعات حول تقسيم الحلفين الأكرادَ إلى أحضان العثمانيين مرة أخرى. وخلال شهر كانون الثاني/جانفي 1920 سافرت مجموعة من الشباب الأكراد إلى سويسرا لمقابلة شريف باشا، حاملة معها عرضاً عثمانياً بحكم ذاتي خاضع للسلطان والبرلمان التركي الذي سيتم تمثيلهم فيه. فضل الشباب الأكراد،

---

(1) FO رقم 371/ 5068، هولر إلى كيرزون، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1919.

(2) FO رقم 371/ 5068، دو روبيك de Robeck إلى كيرزون، استانبول 29 آذار/مارس 1920.

رغم عدم ثقتهم، هذا العرض على التقسيم. كما عرج وفد كردي أيضاً على المندوب السامي البريطاني للاحتجاج على تقسيم كردستان الجنوبية. وقد أصر الوفد على أن "تُعامل كردستان كوحدة متكاملة اثنياً وجغرافياً"، ولكن الوفد "اعترف بأن الولاء للخلافة قوة حقيقية في كردستان"[1]، وهو ما يتناقض مع الكلام السابق عن الانفصال؛ وقبل نهاية آذار/مارس، بكل تأكيد، كان أعيان ألازيغ يلتمسون عدم فصل بلدهم عن الخلافة.

لقد فضّل عبد القادر أن تبقى كردستان موحدة تحت الحماية البريطانية ولكنه قال أيضاً إنه ليس ضد السيادة التركية. لقد أكد على قلق كردي آخر آخذ بالتزايد ألا وهو أن الحكم الأرمني غير مقبول. فيما كان البدرخانيون ملتزمين عدم إبداء أي موقف حتى يدلي الحلفاء ببيان رسمي.

في باريس شن شريف باشا أيضاً حملة ضد التقسيم الإنكليزي-الفرنسي المزعوم وحاول أن يبرهن أن الحكم الذاتي تحت السيادة التركية سيكون أفضل. ولكن هذا لم يمنعه رسمياً من تقديم مطالب متطرفة إلى مؤتمر السلام من أجل كردستان المستقلة، وإنكار المطالب الأرمنية الإقليمية [ووصفها] بالفاضحة. ومن خلال مناشدته حق تقرير المصير وحق التطور الحر للشعوب المختلفة التي تتبع طموحاتها القومية، أكد بأن:

> "كردستان كل لا يتجزأ، التي، إذا ما فُصلت عن الأمبراطورية العثمانية، يمكن أن تُعزى إلى انتداب واحد من أجل تطورها الاقتصادي"[2].

قد كانت هذه من أروع لحظات حياته، لكنها لم تدم طويلاً.

عندما أصبح النص الكامل لاتفاقية شريف-نوبار معروفاً في أرمينيا وكردستان ثارت حالة من الغضب والارتباك. فقد اتُهم بوغوص نوبار بتدمير القضية الأرمنية من أجل الولايات الست المقدمة إلى مؤتمر السلام في شباط/فيفري 1919. وقد ثار القلق نفسه بين الأكراد لأنه أظهر للعلن الغموض القائم بين الانفصاليين الحقيقيين

---

(1) FO رقم 371/ 5067 النادي الكردي إلى المندوب السامي، استانبول 28 كانون الثاني/ جانفي 1920، دو روبيك إلى كيرزون، استانبول 3 شباط/فيفري 1920.

(2) FO رقم 371/ 5067 المذكرة المقدمة من قبل الجنرال شريف باشا، رئيس الوفد الكردي إلى السيد رئيس المجلس الأعلى لمؤتمر باريس، 1 آذار/مارس 1920.
(هذا الهامش مكتوب باللغة الفرنسية، لذلك قد تحتوي الترجمة على بعض الهفوات). (المترجم).

وأولئك الذين كانوا يعتبرون أنّ أي حكم ذاتي مضمون هو كافٍ. وفي كردستان فقد شجب الاتفاقية العشرات من الزعماء الأكراد والأعيان، الذين تورط البعض منهم في صراع مرير ضد القوات الأرمنية. فقد أشارت الاتفاقية إلى "التخلص من السيطرة التركية الوحشية والحكومات التركية... والخلاص من نير لجنة الاتحاد والترقي..." في ذات الوقت الذي كان عدد من الأكراد يأملون بتحسين علاقتهم مع الحكومة التركية[1].

بينما كانت هناك ردود فعل كردية متباينة في استانبول، فقد تنصل البابان من الاتفاقية، كما فسر عبد الله جودت آراءه اللامركزية بدعم الاتحاد الكردي-الأرمني[2]. وقد كتبت مجموعة من الأكراد بقيادة أمين عالي بدرخان إلى لويد جورج "إننا نلتمس مساعدتكم لتطوير بلدنا ضمن حدودها القومية"، ولم يكن الشيخ عبد القادر واحداً من الموقعين [على الالتماس].

لقد كان أثار غضب عدد من زملائه في النادي الكردي عندما سمح بمقابلة مع الصحيفة الاستانبولية إخدام Ikhdam في نهاية شباط/فيفري والتي قلل فيها من شأن الاتفاقية، وتنصل من أية عداوة كردية تجاه الأتراك، وتكلم عن الحكم الذاتي للولايات الكردية كطموح له، ضمن ما أسماه "الحظيرة العثمانية الواحدة"[3]. وقد كانت هذه العبارة الأخيرة هي التي أثارت رفاقه أكثر. فقد اتهموه بالتراجع عن تعهده بالاستقلال. ولكن عبد القادر على الدوام "يُثار إلى حد كبير بتبجيله للخلافة"[4]، وقد كان في ذلك مخلصاً لجذوره النقشبندية. في منتصف شهر نيسان/ أفريل أُعلن عن تنحيه عن رئاسة النادي الكردي وطُرد، وقد رد على ذلك بحل لجنة النادي والدعوة

---

(1) FO رقم 371/ 5068، دو روبيك إلى كيرزون، 15 آذار/مارس 1920؛ هوفانسيان، جمهورية أرمينيا، المجلد الثاني ص444.

(2) إخدام Ikhdam، 27 شباط/فيفري 1920 مقتبس في FO رقم 371/ 5068 ويب Webb إلى كيرزون، استانبول 3 أيار/ماي 1920. كان جودت مؤيداً للحكم الذاتي، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن يكون قد ترك موقفه اللامركزي لصالح الاستقلال التام، وإلا سيكون متناقضاً مع رغبته الحالية في العمل مع حكومة فريد باشا، ومع نجاحه اللاحق.

(3) FO رقم 371/ 5068، رسالة من أمين عالي بدرخان، نائب رئيس جمعية ترقي كردستان، وممثلي هيفي Hive، الحزب الديموقراطي الكردستاني، وآخرين إلى لويد جورج، 24 آذار/مارس 1920.

(4) FO رقم 371/ 5068، ويب إلى كيرزون، استانبول، 3 أيار/ماي 1920.

لانتخابات جديدة. لقد كان يعرف أنه يستطيع الفوز لأن التجار والصناع الكرد في استانبول يساندونه.

أظهرت الانتخابات الجديدة في الحال مدى شعبيته بين عامة الأكراد في استانبول، فانسحب البدرخانيون و"المفكرون" من النادي الكردي وشكلوا الجمعية الاجتماعية الكردية[1]. وقد كان الباعث على ذلك المنافسات الشخصية أكثر من أن تكون قضية مبادئ. كان البدرخانيون منذ أمد طويل منافسين للشيخ عبد القادر، بسبب غيرتهم دون شك من شعبيته بين عامة الشعب الكردي، في استانبول وكردستان. لقد كان البعض من أعضاء الجمعية الجدد، جودت على سبيل المثال، مناصرين للأتراك إلى حد كبير أكثر منه للشيخ عبد القادر نفسه. وفي الحقيقة كان موقف المنافسين شبيهاً بذلك لدرجة أنه بعد بضعة أشهر طالبت الجمعية الاجتماعية الكردية وجمعية عبد القادر المعروفة باسم "جمعية الكرد وكردستان" بأهدافٍ مماثلة كترسيم الحدود لكردستان كما اقترحت معاهدة للسلام.

أما بالنسبة لشريف باشا، الذي تبرأت منه الجمعيتان في استانبول، فقد انتهت سيرته القومية بالخزي. فمغازلته لكل من الحكومة التركية والوفد الأرمني جعلت الجميع لا يثق بمواقفه. وعندما أعلن عن استقالته كممثل كردي للسفير البريطاني في باريس، فإن مبرره كان متناقضاً جداً مع ما كان يقوله منذ 1914: "لقد كان هدفي الرئيسي هو إقامة علاقات ودية بين إنكلترا والأمبراطورية العثمانية"[2].

وهكذا وجد الأكراد أنفسهم عشية صياغة معاهدة السلام من قبل الحلفاء دون ممثل في باريس، ومنقسمين بشدة نتيجة التنافس الشخصي والتحزب في استانبول، ومنقسمين أيضاً إزاء الخيارات الصعبة في وجه القوات الكمالية والأرمنية في كردستان الأناضولية.

ومع ذلك فإن بعض المخاوف التي أدت إلى مثل هذه التوترات الهدامة كانت قائمة على أسس واهية. فلم ترحب إنكلترا أبداً بفكرة توسيع النفوذ الفرنسي إلى ديار بكر وسيرت وبتليس والتي لم تعد عملية في كافة الأحوال عندما طردت القوات الكمالية الفرنسيين من مرعش في شباط/فيڤري 1920.

لم يكن صعباً على بريطانيا الآن أن تقنع فرنسا بقبول فكرة كردستان متمتعة

(1) حول العضوية أنظر FO رقم 371/ 5069، دو روبيك إلى كيرزون، استانبول 20 أيار/ماي 1920.
(2) FO رقم 371/ 5068 شريف باشا إلى السفير البريطاني، باريس، 27 نيسان/أفريل 1920.

بحكم ذاتي. يجب أن تكون [هذه الكردستان] مستقلة عن تركيا كما أرادت بريطانيا، على حساب مخاوفها من الطورانية والبلشفية، ولكنها ليست محمية قائمة بذاتها، والتي لم تكن بريطانيا تفكر بها لنفسها لأنها لم تكن مستعدة لمرابطة القوات اللازمة فيها، ولكنها لم تكن مستعدة أيضاً للتنازل عنها لفرنسا بسبب الشكوك المتبادلة بين الحلفين.

ومع ذلك فإن الاعتقاد بأن بريطانيا قد وضعت سياسة واضحة المعالم في كردستان هو اعتقاد خاطئ. والاحتمالات التي بدت واضحة في تشرين الثاني/نوڤمبر 1918 قد تقلصت بشكل مؤلم في نيسان/أڤريل 1920 حينما كان ينبغي أخيراً اتخاذ القرارات. وحده ارنولد ويلسون Arnold Wilson استمر في سياسة واقعية وثابتة إلى حد ما رابطاً ما بين فكرة الفدرالية الكردية، ولكن بالتوفيق مع احتمال الحكم التركي النهائي.

إن إخفاق الأكراد في تقديم زعيم جدير بالثقة كان بلا شك ضربة قوية للآمال البريطانية، ولكن الإخفاق الأكبر كان من نصيب الحلفاء. فقد فشلوا في تقديم بديل مقبول لاتفاقية سايكس-بيكو في 1918، وبذلك فشلوا في إعطاء شعوب شرقي الأناضول أية مؤشرات واضحة حول مستقبلهم. والأسوأ من ذلك أنهم سمحوا بمرور الوقت. لقد برهنت الفترة الفاصلة الطويلة بين مودرس وسيڤر بأنه من الصعب التصرف بحرية في المستقبل بسبب الاعتداءات الأرمنية واليونانية على الأناضول وصعود الكماليين والمراوغة بين الحلفاء. لا عجب إذاً أن يستجيب الأكراد في شرقي الأناضول إلى دعوة المسلمين من قبل مصطفى كمال في خريف 1919 لأنه كان العرض الوحيد المقبول.

لا شيء يعكس التخبط البريطاني إزاء كردستان أكثر من اللقاء الداخلي في وزارة الخارجية بتاريخ 13 نيسان/أڤريل 1920. فقد كان كيرزون الذي ترأس الجلسة، يعلم أنه في بحر ذلك الأسبوع سيكون في سان ريمو من أجل شرح شروط السلام التي تعتقد بريطانيا بأن على الحلفاء أن يقدموها لتركيا. وذكّر الحاضرين بأنه خلال لقاءاتهم الثلاثة أو الأربعة الماضية لمناقشة القضية الكردية قد توصلوا إلى نتائج معاكسة نتيجة الموقف المتغير: أولاً، تكوين سلسلة من الدول الكردية ذات الحكم الذاتي حول ولاية الموصل، ومن ثم تقسيم كردستان إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وفي الاجتماع الأخير قرروا أن تتحرر بريطانيا من القيود التي تربطها بكل كردستان ولكنهم

وجدوا أنفسهم في "موقع نرغب فيه بفصل كردستان عن تركيا، ولكننا لم نكن قادرين على العثور على شخصٍ يقيم دولة متمتعة بحكم ذاتي في ذلك البلد"[1]. والآن وجدوا أنفسهم وهم يعدّلون هذا الموقف للاحتفاظ بكردستان مؤقتاً وفق الشرط الذي وضعه إدوين مونتاغو Edwin Montague، وزير الهند، بأنه "يمكن أن يكون هناك أمل في ضم كردستان الشمالية في وقت ما في المستقبل".

لقد استجاب كيرزون أخيراً للمناقشة الحادة من جانب أرنولد ويلسون في بغداد بأنه من الأفضل الدفاع عن بلاد الرافدين من خلال الاحتفاظ بكردستان الجنوبية بدلاً من إعطاء الفرصة للأتراك أو للبلاشفة بتطويق شمالي بلاد الرافدين من جهة الشرق. وفي النهاية فإن ذلك يتطلب القليل من القوات. لقد كان لدى بريطانيا مسبقاً إحساس بأن تركيا تثير القلاقل حوالى رواندوز في شهر شباط/فيفري. في هذا الوقت جاء عدد من القوميين العرب للاقتراح بأن الأكراد الجنوبيين سوف يقبلون بسيادة الأمير الهاشمي عبد الله إذا ما تم تنصيب هذا الأخير على رأس حكومة عربية في بغداد[2]. وإذا انضمت كردستان الشمالية إلى الجنوبية فيما بعد لتشكيل كيان سياسي مستقل، فإن ذلك سيكون حسناً ومفيداً، طالما أنها تبقي الأتراك والبلاشفة بعيدين عن الطرق المؤدية إلى بلاد الرافدين.

الآن أصبح هناك اعتبار اقتصادي جديد. ففي أوائل شهر كانون الثاني/جانفي جال أرنولد ويلسون جواً فوق منطقة السليمانية وأربيل وأكد أن "التقارير الجيولوجية تشير إلى مخزون نفطي أكثر مما كان متوقعاً في السابق"[3]. لقد عقدت بريطانيا في الواقع آمالاً قليلة في الفوز بحقول النفط في كركوك، حيث أشار بحثها الجيولوجي الأولي في شباط/فيفري 1919 إلى اعتقادها بأنه يجب استثمار الحقل من قبل شركة "غنية بما فيه الكفاية من أجل مواجهة احتمال النجاح أو الفشل"[4]. وبحلول شهر آذار/مارس عام 1920 تبلور هذا العامل الاقتصادي وتحوّل إلى سياسة حيث توصل

---

(1) FO رقم 371/ 5068، محضر جلسات المؤتمر الداخلي حول شؤون الشرق الأوسط، وزارة الخارجية، 13 نيسان/أفريل 1920.

(2) FO رقم 371/ 5068، مؤتمر بيوزاري حول شؤون الشرق الأوسط، وزارة الخارجية، 13 نيسان/أفريل 1920؛ ويلسون، ميزوبوتاميا 1917-1920، ص257.

(3) FO رقم 371/ 4193، ملاحظة إضافية ثانية عن الوضع في كردستان وL /P &S/ 10/815، تقارير جيولوجية عن بلاد الرافدين 1919 (بغداد 1920).

(4) L /P &S/ 10/815، تقارير جيولوجية عن بلاد الرافدين وكردستان.

مجلس الوزراء إلى استنتاج مفاده أن "المناطق التي تنطوي على إمكانية وجود النفط في مناطق الموصل ضرورية للعائدات التي سيعتمد عليها مستقبل البلد برمته"[1]. ولكن في 13 نيسان/أفريل أخفق هؤلاء الوزراء وهم يقررون مصير كردستان في ذكر النفط، لأنهم لم يدركوا كلهم أهمية حقول النفط في كركوك. وحتى أولئك الذين يمثلون الخزانة والاميرالية، اللتين ستستفيدان من النفط أكثر من الجميع، بقوا صامتين طوال اللقاء، بل إنهم لم يعترضوا على أمنية مونتاغو في أن كردستان الجنوبية ستكون مستقلة في الوقت المناسب، حيث لم تُطرح مسألة النفط أبداً.

بالنسبة لكيرزون لم تكن النقاشات الحادة السائدة حول محاولة الاحتفاظ بكردستان الجنوبية تشكل له أي إرباك لأنه كان قد أكد لبيرتلو عن نوايا بريطانيا بالانسحاب. ولكن ينبغي عليه أن يذهب حالاً إلى سان ريمو بموقف مغاير وهو ما قوّى اعتقاد الفرنسيين بالنفاق البريطاني.

ومع ذلك فقد استطاع أن يدعي بشكل مناسب ولكن بصدق بأن إقصاء كردستان الجنوبية عن المنطقة الخاضعة للإدارة البريطانية سوف يكون ضد آمال أغلبية السكان الأكراد، بحيث أدت الشائعات حول التخلي الوشيك لبريطانيا عن السليمانية إلى حالة من الذعر العام. فلقد أرسل المندوب المدني تقريراً قبل ذلك بأسبوع واحد فقط بأن حاكم مدينة مريوان الحدودية الإيرانية قد قام بزيارة خاصة من أجل مناشدة بريطانيا بالبقاء، وإلا أصبح الدفاع عن منصبه متعذراً. كما أرسل الزعماء المحليون والأعيان وفوداً للغاية نفسها. كما أشار بفخر إلى المجد الذي أقامته بريطانيا في المنطقة التي دمرتها سنوات من السلب والنهب: بحيث تضاعفت مساحات زراعة الحبوب، وتم زرع 100.000 شجرة، وزاد محصول التبغ بمقدار ثلاثة أضعاف وأعيدت الحياة إلى السليمانية لدرجة أن كثافة السكان فيها كانت أعلى بنحو 50 بالمائة من بقية العراق. واستنتج بأن الانسحاب سوف يعتبر "خيانة" من جانب "أصدقائنا الأكراد"، وسوف تكون بريطانيا محظوظة إذا ما انسحبت من دون خسائر في الأرواح[2].

وهكذا حصل اللورد كيرزون في الأسبوع التالي في سان ريمو على موافقة

---

(1) L /P &S/ 10/4722/1918/1920/3/2463، مقتبسة في سلوكليت Sluglett، بريطانيا والعراق، ص173، الملاحظة رقم 47.

(2) FO رقم 371/ 5068، المندوب المدني إلى وزارة الهند، بغداد، 5 نيسان/أفريل 1920.

الحلفاء على الشروط التي أرادها لمعاهدة السلام مع تركيا التي سوف تنص على تعيين لجنة من ثلاث من القوى العظمى مهمتها كتابة مسودة لمشروع الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية خلال الأشهر الستة التي ستدخل فيها الاتفاقية موضع التنفيذ مع الاحتفاظ بحق مناشدة عصبة الأمم بالاستقلال التام خلال عام واحد. وقد انطوى المشروع أيضاً على رغبة مونتاغو بأن: "يكون هناك شرط لجزءي كردستان بالاتحاد نهائياً إذا ما رغبتا بذلك".

وحينما توضحت شروط العرض بدأ بعض الأكراد، ولأسباب مفهومة، يبدون عدم ارتياحهم. وقد أبرق الشيخ عبد القادر إلى باريس بأنه طالما لم تُمثّل اللجنة الكردية في مؤتمر السلام فإنها تحتفظ بحقها في الاحتجاج على أي قرار يُتخذ "ولم يراع مبادئ القومية"[1].

ما إن أُعلنت المقترحات بشكل رسمي حتى أبدى كل من الشيخ عبد القادر ومنافسيه من البدرخانيين استياءهم من الإقصاء من المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي في الأجزاء الكردية من الجزيرة وأورفة وماردين في سورية الفرنسية وبعض المناطق الأخرى ولا سيما في ملاطيا وقوج كيري [ديرسم] غربي الفرات. في حين أبدت العصبة الاجتماعية الكردية ارتياحها للرئيس ويلسون لتعيينه كوسيط في ترسيم الحدود بين أرمينيا وكردستان. في هذه الأثناء كان الأتراك يسعون إلى كسب دعم شريف باشا لاقتراح مضاد ينص على إقامة دولة كردية عثمانية متمتعة بالحكم الذاتي ومن المفروض ألا يكون الاستقلال خياراً لها.

ولكن في هذا الوقت كان الموقف قد تغير بشكل جذري. فقد احتلت بريطانيا، المذعورة من الهزيمة الفرنسية في مرعش، استانبول عسكرياً في أواسط آذار/مارس ونصبت فريد باشا كوزير وألعوبة حقيقية في يدها. وقد برر العمل البريطاني إعلان مصطفى كمال لحكومة مستقلة من المجلس القومي الأعلى في أنقرة في أواخر شهر نيسان/أفريل. هذه الحكومة كانت بالنسبة لمعظم الأتراك هي الأكثر جدارة بالثقة، لأنها كانت حريصة على إظهار السلطان في استانبول كـ" سجين للحلفاء"[2]. وفي أيار/ماي تمكن مصطفى كمال من هزيمة الفرنسيين في كيليكيا.

ولكن رغم القوة المتعاظمة للمجلس القومي الكبير في أنقرة، فقد أصر الحلفاء

---

(1) FO رقم 371/ 5068، فانسيتارت إلى كيرزون، باريس، 19 أيار/ماي 1920.

(2) رودريك دافيسون Roderic Davison، الدبلوماسية التركية من مودرس إلى لوزان"، ص 182.

على التفاوض حول معاهدة السلام مع الحكومة في استانبول. لقد أبدى فريد باشا نفسه تأييده لبنود المعاهدة ولكنه كان وحكومته سجناء للقوات البريطانية. وفي العاشر من آب/أوت أُجبر ممثلوه على توقيع معاهدة سيڤر الاستسلامية والتي شجبوها بشدة.

وعدت معاهدة سيڤر الأكراد بتشكيل منطقة ذات حكم ذاتي والتي سيكون لها الحق في إجراء استفتاء من أجل الاستقلال الكامل بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، إذا ما اقتنعت عصبة الأمم بقدرتهم على ممارسة هذا النوع من الاستقلال (انظر المواد 62 و64 من الملحق 1). كما سمحت أيضاً بإلحاق كردستان الجنوبية بهذه الدولة الكردية في المستقبل. ولكن الخلل في هذه البنود تجلى في إقصاء المناطق الكردية في سورية وديرسم الواقعة غربي الفرات، وفوق كل ذلك، الإخفاق في تعيين الحدود بين أرمينيا وكردستان. إن هذا سوف يثير حتماً، كما هو متوقع، غضب الكرد أو الأرمن، وكما بدا ذلك جلياً في الحدود التي اقترحها الرئيس ويلسون لمصلحة الأرمن والتي أُرفقت بالمعاهدة.

ولكن مثل هذه الهفوات لم تكن شيئاً ذا أهمية إذا ما قورنت بالحقيقة الجوهرية بأن المعاهدة قد فُرِضت على حكومة غير راغبة ورمزية تفتقر إلى الجماهير حتى في استانبول نفسها. وفي اليوم ذاته توصل الحلفاء إلى توقيع معاهدة ثلاثية لتقسيم الأناضول لصالح إيطاليا وفرنسا، تاركين جزءاً صغيراً فقط للأتراك. هذا في الوقت الذي كان فيه اليونانيون قد شنوا هجوماً على غربي الأناضول. فكل تركي كان يحترم نفسه كان يعتقد بأنه ثمة حكومة واحدة فقط وهي التي لديها الرغبة في القتال حتى النهاية سواء أكانت في الشرق أو الغرب أو الجنوب، إنها حكومة مصطفى كمال. لقد أبطل الأتراك من جانبهم اتفاقية سيڤر حتى قبل أن يجف حبرها.

من سيڤر إلى لوزان

لقد تم التوقيع على اتفاقية سيڤر من دون الاكتراث بالحقائق. إذ كانت تركيا تناضل الآن من أجل بقائها لأنها كانت تواجه حرباً أهلية في الداخل وغزواً من الخارج. وكانت جماعات من المتمردين الأكراد والأتراك تجوب الريف. ففي صيف 1920 تمرد الأكراد العلويون في ديرسم وخربوط، الذين تم تقليص استقلالهم فقط

في السبعينيات من القرن التاسع عشر، ضد محاولة أنقرة في فرض السلطة. وبعد ذلك بسنة كانوا لا يزالون يتحدّون القوات الكمالية (انظر الفصل التاسع). علاوة على ذلك، كان يمكن إهمال السلطة الحكومية في موش وبوليس وسيرت. وفي ديار بكر ونصيبين وماردين كانت هناك انتفاضات لم تدم طويلاً من قبل قبائل امتعضت من محاولات أنقرة في فرض السيطرة. لقد كانت هذه الاضطرابات ذات أهمية خاصة باعتبار أنها أثارت القلق لدى الحكومة. لكنّ الخطر الحقيقي كان يكمن في أنها سوف تصرف أنظار قوات أنقرة عن تهديد خارجي أكثر خطورة.

في شهر أيار/ماي بدأت الفرق الأرمنية تشن الغارات على الحدود الشرقية. ولما تمت السيطرة على الغزو اليوناني قام الجنود بالانتشار للتصدي لها. وفي شهر تشرين الأول/أوكتوبر تمكنت القوات التركية من السيطرة على قارص وتحركت من أجل السيطرة على الأقاليم التي خسرتها في حربها مع روسيا في عام 1877. فالأرمن كانوا يسعون إلى السلم وتبرأوا من كافة المطالب بالأراضي التركية. بحيث تمت إقامة حدود جديدة. وما لم تنهزم تركيا على جبهتها الغربية فإن فكرة إقامة دولة أرمنية، وبالتالي دولة كردية لم تكن معقولة. لهذا بات من الضروري إجبار أنقرة على تسوية سياسية.

لقد باءت بالفشل المحاولات الرامية لعقد مؤتمر في لندن لإقناع الكماليين بقبول سيفر بالتنسيق مع الممثلين العثمانيين. وما أن تم سماع خبر مؤتمر لندن حتى سارع أكراد استانبول ممثلين بحزبيهما إلى زيارة المندوب السامي البريطاني للتأكيد له بأن وفد أنقرة لم يعد يمثل، بأي شكل من الأشكال، آمال الشعب الكردي ورغباته. ولكنهم شعروا أيضاً بضعف تصميم الحلفاء وطلبوا ألا يكون هناك أي تهاون في مبدأ الحكم الذاتي المشار إليه في المادة 64، وجددوا مطالبهم في المناطق ذات الكثافة الكردية المستثناة من منطقة الحكم الذاتي والتي تم إلحاقها بسوريا الفرنسية والعراق البريطانية.

لقد كان القوميون الأكراد محقين في شكوكهم. لأن بريطانيا كانت راغبة في إسقاط أية إشارة إلى كردستان المستقلة في المستقبل في معاهدة معدّلة مع أنها كانت ترغب في الحفاظ على مواد الحكم الذاتي، وبناء على ذلك أخبرت الوفد التركي بتاريخ 12 آذار/مارس بما يلي:

"فيما يتعلق بكردستان فإن الحلفاء مستعدون لدراسة تعديل المعاهدة في

ضوء حقائق الموقف القائم وبشرط تقديم تسهيلات للحكم الذاتي المحلي وتوفير حماية كافية للمصالح الكردية والآشورية-الكلدانية"[1].

إن ما كانت بريطانيا تريده بإلحاح فهو ضمان من أنقرة بأنها سوف تكف عن إثارة القلاقل على الحدود العراقية.

في هذه الأثناء توصل كل من البلاشفة والكماليين، الذين لم يكن لديهم أصدقاء بعد، والذين جمعتهم الحاجة إلى مواجهة الحلفاء الغربيين، إلى إبرام معاهدة صداقة في آذار/مارس من عام 1921، بحيث مثّل ذلك الاعتراف الخارجي الأول بحكومة أنقرة الجديدة. وقد كان ذلك تماماً التشجيع الذي أرادته، لأن اليونانيين قد شنوا هجومهم الرئيسي الثاني في الشهر نفسه.

لقد كان اليونانيون مدركين تماماً لفوائد الهجوم المضلل للانتفاضة الكردية في مركز الكمالية. حيث دارت المناقشات مع البدرخانيين والقوميين الآخرين في استانبول. فخلال الصيف تسربت معلومات تتعلق بالدعم المالي والعسكري للانتفاضة الكردية. كما تضمن ذلك أيضاً إطلاق سراح الجنود الأكراد الذين تم أسرهم مع القوات الكمالية. في شهر آب/أوت طالب رئيس وزراء اليونان أوروبا بدعم الأكراد من أجل بناء دولة مستقلة.

لقد كان الموظفون الرسميون البريطانيون يتناقشون حول إمكانية تقديم مساعدة سرية. كذلك كانت فكرة إثارة ثورة مضادة للكماليين تُناقش بين الفينة والأخرى منذ خريف 1920 عندما رفضت أنقرة وبشدة اتفاقية سيڤر. وكانت بريطانيا قد ردت الشيخ طه على أعقابه عندما زار أربيل في أيلول/سپتمبر 1920 طلباً للسلاح والتجهيزات لكردستان مستقلة. بعد ذلك بحثت عن استراتيجية مشتركة مع الحكومة العثمانية. ولكن مثل هذه المغامرة كانت تنطوي على احتمال احتلال جزيرة ابن عمر مرة أخرى، وتقديم الأسلحة للأكراد، وتقديم الضمانات لهم بأنهم سوف لن يقعوا تحت الحكم الفرنسي. وكل هذه الاحتمالات بدت غير واردة[2].

في ذلك الوقت بدا من المرغوب فيه ليس معالجة وضع الكماليين فحسب بل

---

(1) FO رقم 371/ 6467، E 3357.

(2) كانت جزيرة ابن عمر ضمن منطقة النفوذ الفرنسية المفترضة. واحتلالها أو تقديم الضمانات للأكراد يعني المجازفة بإثارة اضطرابات فرنسية في باريس. وإذا ما أخذنا المشاكل الحدودية بين الآونة والأخرى بعين الاعتبار فإن مسألة تسليح الأكراد تبدو مسؤولية يصعب الالتزام بها. FO رقم 371/ 6346 المندوب السامي في بلاد الرافدين إلى وزير خارجية المستعمرات، 21 حزيران/ جوان 1921.

أيضاً التهديد البلشفي المتزايد باعتبار أن علاقات الصداقة بين الكماليين والبلاشفة آخذة بالتصاعد[1]. الآن وبعد محاولات اليونانيين أنفسهم بإقامة تعاون مع الأكراد برزت الفكرة إلى الوجود ثانية.

إنَّ الخطة كانت تقضي بتنفيذها من خلال قبائل الشرناخ وبقيادة مشروطة من الميجور نوئيل والبدرخانيين. ولكن المخاوف من أنه سوف يكون من الصعب السيطرة على الحركة الكردية بعد إطلاقها قد أدت، أي هذه المخاوف بهذه المخططات إلى الإخفاق التام. وهي سياسة سوف تتبعها بريطانيا ولكن في النزع الأخير فقط.

ومع ذلك فإن المصلحة البريطانية في تشجيع الثورة قد بُعِثت فيها الحياة مرة أخرى بوصول فصيلة من الجنود الكماليين إلى رواندوز في حزيران/ جوان 1921، و300 جندي آخر في أوائل شهر آب/ أوت، بقصد دفع قبيلة سورجي والقبائل المحلية الأخرى إلى التمرد. ورغم صد التقدم التركي على رانيه في نهاية ذلك الشهر، فقد بدا واضحاً أن أنقرة تريد انتزاع المناطق الكردية من السيطرة البريطانية على أن تفعل كل ما في وسعها من أجل إثارة القبائل الكردية. ومن أجل ذلك لجأت إلى الدعاية الإسلامية والمضادة للعرب من أجل كسب الأكراد. وبحلول نهاية العام كان الأتراك لا يزالون مرابطين في رواندوز وبثبات أيضاً، رغم القصف بالقنابل من قبل السلاح الجوي الملكي حيث كان من المرجح بقاؤهم حتى ذوبان الثلوج.

كانت هناك رغبة طبيعية لدى بريطانيا أن تعامل أنقرة بذات الطريقة. فقد قدم عبد الرحمن الشرنخي عرضاً لبريطانيا وملك العراق المعين حديثاً، فيصل، ينص على إمكانية إقامة دولة حاجزة على الحدود الشمالية للعراق متاخمة للإقطاعة المتنامية بزعامة الطامح سمكو الذي تخلص من سلطة طهران في شهر نيسان/ أفريل الماضي بحيث كان ذلك مشروعاً مغرياً بالفعل. وفي تشرين الأول/ أوكتوبر وصل خليل بدرخان (المتصرف السابق لملاطيا) وبعض من أعضاء النادي الكردي في استانبول إلى بغداد وعرضوا إمكانية قيام انتفاضات متزامنة في كل من ديرسم وديار بكر وبدليس ووان والتي سوف تحقق الوحدة تحت قيادة بدرخان. وقد قال خليل بك إنَّ ما يحتاجه هو عدة ضباط على شاكلة الميجور نوئيل بالإضافة إلى مدفعين جبليين وعدة مدافع رشاشة

---

(1) انظر مثلاً FO رقم 371/ 6346، رامبولد Rumbold إلى كيرزون، 29 كانون الثاني/ جانفي 1920 (مرفق معها مذكرة السيد ريان Ryan المؤرخة في 23 كانون الثاني/ جانفي) و 1 كانون الأول/ ديسمبر 1921.

ثقيلة إضافة إلى 5.000 بندقية وذخيرة. كذلك كان اليونانيون قد وعدوا من قبل بحمولة سفينة من الأسلحة شريطة الحصول على إذن من بريطانيا بمرور مثل هذه المواد عبر العراق. هذا العرض أغرق المندوب السامي البريطاني لسبب بسيط هو إنه في حالة انتصار الكماليين فإنهم ربما حاولوا السيطرة مجدداً على كافة الأراضي الكردية والتركمانية إلى حد كفري. ولكن في لندن استنكر تشرشل مثل هذه المغامرة؛ لأن المخاطر الدبلوماسية والعسكرية لمثل هذا الالتزام كبيرة جداً[1].

فإذا كانت بريطانيا مهددة على الحدود العراقية الشمالية فإن هذه لا تشكل شيئاً إذا ما قورنت بتلك التي واجهها الكماليون في الأناضول، لأنه في حزيران/ جوان كانت أنقرة نفسها عرضة للسقوط في يد اليونانيين ومعها معظم الأناضول. في البداية قاتل مصطفى كمال الذي تولى شخصياً القوات التركية بيأس ولكنه في النهاية قاد معركة ظافرة ضد الغزاة على نهر صقاريا خلال شهري آب/ أوت ـ أيلول/ سبتمبر من عام 1921 حيث تغير الوضع تماماً.

الآن وقد بدا أن أنقرة سوف تنتصر، أخفقت فرنسا في البقاء على الخط مع حلفائها. فقد واجهت من قبل الاضطرابات في شمالي سوريا والتي زادتها تفاقماً العصابات المسلحة الكمالية، ولذلك أرادت أن تضع حداً للعداوات في كيليكيا وحيث كان الثمن في القوى البشرية غالياً جداً. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر توصلت إلى معاهدة أنقرة المبنية على أساس الميثاق الوطني أكثر منه على أساس سيفر، وبذلك تخلت عن كيليكيا والمطالب الأخرى، واحتفظت فقط بلواء الاسكندرون بحيث شكل ذلك انتصاراً كبيراً لحكومة أنقرة. فبالإضافة إلى الاعتراف الفرنسي استطاعت التوصل إلى سلام مستقل من وراء بريطانيا. وقد كان كيرزون لمّاحاً، فبالتنازل عن نصيبين وجزيرة ابن عمر لصالح تركيا، قدمت فرنسا للكماليين منطقة حشد مثالية من أجل شن هجوم على العراق.

اضطر البريطانيون في التفكير مرة أخرى في التنسيق من أجل الانتفاضة الكردية في الشمال، ولكن رغم الخطر المتزايد على الموصل، فقد فضلوا إبرام صفقة، إذا استطاعوا، مع الكماليين بدلاً من المجازفة بصعوبات لا يمكن التنبؤ بها للتمرد

(1) FO رقم 371/ 6346، رامبولد إلى كيرزون، 29 كانون الأول/ ديسمبر 1920 (مرفقة بمذكرة السيد راين المؤرخة في 23 كانون الأول/ ديسمبر) و1 كانون الثاني/ جانفي 1921.

القبلي. أما الأكراد أنفسهم فقد وجدوا أن الحدود الجديدة التي قسمتهم قد تم تعديلها بشكل اعتباطي مرة أخرى. وقد اشتكى عبد الرحمن بدرخان بمرارة "لقد وعدتنا فرنسا بالحماية ولكنها سلمتنا إلى الأتراك". وأمل أن تُلحق الجزيرة، عاصمة بوطان القديمة، بالعراق.

في آذار/مارس 1922 اجتمع ممثلو الأتراك والحلفاء في لندن، حيث كان هدف أنقرة هو التفاوض من أجل معاهدة على أسس الميثاق الوطني في حين كان هدف الحلفاء هو إعادة صياغة اتفاقية سيڤر في قالب امتيازي أكثر. لذلك فقد أكدوا "إصرارهم على حماية وتوفير الأمن للقوميات المختلفة، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، أو من الأعراق أو العقائد الأخرى التي، سواء أكانت في آسيا أو أوروبا، فإنها وجدت نفسها وسط أعداء سياسيين أو قوميين أكبر منها"[1]. كان الحلفاء لا يزالون راغبين في إقامة دولة أرمنية ولكن لم تكن لدى أنقرة أي شيء من هذا.

رغم انتصارها على الأرمن قبل 18 شهراً بقيت سلطة أنقرة على الأناضول ضعيفة. وفي شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1921 كان مستوى الاضطراب بين القبائل كافياً لأن يرسل المجلس القومي الأعلى بعثة للتوفيق في الشرق بحيث طالب البعض من المندوبين اللجوء مباشرة إلى "أساليب القوة" ولكن بعضاً من أعضاء المجلس ذكّروا زملاءهم من أنه لا بد من قوة كبيرة لإخضاع نحو 40.000 فارس من المتمردين وأن عدد القوات المتوافرة غير كاف.

فمثلما أثار التغلغل الكمالي في شمالي العراق القلق الشديد في بغداد، كذلك فإن خطر قضاء بريطانيا على القبائل في الأناضول قد أثار حالة مشابهة في أنقرة. وبحلول شهر آذار/مارس لم تكن الأمور قد تحسنت. لقد كانت هناك قناعة في أنقرة، لأسباب مفهومة، مفادها أن ذلك الاضطراب مدعوم من قبل الملك فيصل والبريطانيين. وقد استمر البعض بكل تأكيد في الدفاع عن التدمير. في هذا السياق كتب العقيد راولنسون، ضابط الارتباط في الأناضول أن " الزعماء الأكراد غير راضين تماماً... ومعادين تماماً للأتراك، وسوف يحتاجون إلى باعث صغير جداً (السلاح أو النقود) من أجل شن الغارات". واقترح تسليم الأسلحة وخاصة

---

(1) أوراق برلمانية، متفرقات رقم 3، بيان وزراء ثلاثة حلفاء إلى FO حول الموقف في الشرق الأدنى، باريس 27 آذار/مارس 1922 Cmd 1.

الرشاشات إلى ثلاث من القبائل الكردية التي اعتقد بأنها قادرة على الاستيلاء على أرضروم وبيازيد وأرزنجان[1]؛ لكن في لندن تمت مقاومة هذا الإغراء.

في أواخر صيف 1922 طردت القوات التركية اليونانيين من الأناضول وغزت منطقة المضيق، حيث واجه قائد القوات البريطانية في منطقة المضيق احتمال قتال الكماليين الوشيك في شوارع استانبول وموافق على مباحثات من أجل الهدنة في أواخر أيلول/ سپتمبر و[التوقيع على] هدنة مودانيا الرسمية بتاريخ 3 تشرين الأول/ أوكتوبر.

في هذه الأثناء بدا أن الجهود التي بذلتها أنقرة بين قبائل كردستان قد أعطت ثمارها. ففي أوائل ربيع 1922 وفي الوقت الذي كان فيه راولنسون يحث على مغامرة تحت الرعاية البريطانية في الأناضول قام قائمقام كمالي بتنصيب نفسه في رواندوز[2]. وفي شهر حزيران/ جوان فقد خلفه العقيد علي شفيق، الذي يعرف شعبياً بـ (أوز دَمِر) الذي أوضح أن مهمته الأولى هي إعادة فتح ولاية الموصل. وبما أن القوات كانت قد حُشدت في الجزيرة، فقد بدت الدعوة معقولة.

لم يمض وقت طويل حتى تلقى (أوز دمر) الدعم من بطون هامة من القبائل الرئيسية: السورجي، والخوشناو وزنكنة وهماوند وبشْدَر مسبباً دمار قسم كبير من البلد من خلال التقسيمات الإدارية لكل من أربيل وكركوك والسليمانية. وخلال أشهر الصيف تخلصت طوائف قبلية أخرى من السلطة البريطانية، وبذلك احتلت القوات التركية في أوائل أيلول/سپتمبر مدينة رانيه دون مقاومة وهددت عقرا. وقد ضُرب طابور النجدة البريطاني المرسل إلى رانيه دون الوصول إلى الأهداف المرجوة، كذلك تقدم (أوز دمر) ليحتل كويسنجق أيضاً.

لقد تم الاعتراف منذ وقت طويل بأن السلوك غير المستقر للأكراد يعود، إلى حد بعيد، إلى عدم تأكدهم من المستقبل بشكل عام ومن النوايا البريطانية بشكل خاص؛ إذ شهد العقد الماضي أو نحوه تغيرات لا سابق لها في الحدود الإقليمية التي

---

(1) FO رقم 371/ 7858، راولنسون، مذكرة عن موقف حكومة أنقرة، 4 آذار/مارس 1922.

(2) للاطلاع على وصف شخصي للأحداث، انظر السير إدموندز، الأكراد والعرب والأتراك، الفصول 17، 20، 21 و22.

بدأت بثورة 1908 ووصلت إلى أوجها بعد فظائع حرب 1915-1918 بشكل جديد تماماً للإدارة الأجنبية (المسيحية).

علاوة على ذلك بدا وكأنه لم يتم التوصل إلى النتيجة المرجوة. ففي الشمال كان مصطفى كمال يقاتل الغرباء باسم الدفاع عن أرض المسلمين، واعتباراً من 1920 بدأ يحرض بعض الزعماء في جنوبي كردستان للتمرد ضد بريطانيا. في الشرق فقد شق الزعيم الكردي، سمكو، عصا الطاعة على السلطة الإيرانية في 1920 وأعلن من ثم منطقة مستقلة وهذا ما أثار دون شك المشاعر الكردية على الجانب العراقي من الحدود. ولقد كان سمكو، مثل الكماليين، يستفيد من البلاشفة.

في صيف 1921 أغرت نجاحات سمكو بريطانيا بإمكانية قيام كيان كردي مستقل مقتطع من تركيا وإيران. ورغم أنها شكّت في أن إيران سوف تسهل مرور القوات التركية إلى العراق من خلال أراضيها، فإنها قاومت، أي بريطانيا مثل هذه المغامرة هذه المرة بسبب مخاطر تفكيك الحدود التركية-الإيرانية.

كان ينبغي على الزعماء الأكراد أن يعيدوا النظر في موقفهم خاصة إذا ما انتصر الكماليون. كذلك بدا للوهلة الأولى أن هذه هي النتيجة المتوقعة. فقد رد الكماليون التهديد تلو الآخر: الأرمن واليونان ومن ثم الفرنسيون. فهل سيضيعون فرصة استرداد ولاية الموصل التي تمت المطالبة بها علانية في الميثاق الوطني؟ وخلال خريف 1922 استحوذت فكرة التخلي عن الولاية للكماليين على سكانها.

في بغداد كان ثمة أمل بأن مباحثات السلام والحكم الذاتي القائم فعلياً للأكراد سوف يقلصان الخطر التركي على جنوبي كردستان. وفي الحال أرسل (أوز دمر) رسالة إلى مصطفى كمال قائلاً فيها بأن إقامة إدارة كردية مستقلة قد أربكت الموقف التركي والإسلامي كثيراً.

عندما دعا الحلفاء رسمياً كلاً من حكومة أنقرة وتلك المتبقية في استانبول إلى لوزان من أجل مناقشة شروط السلام في 27 تشرين الأول/أوكتوبر، استجاب المجلس القومي الأعلى بإعلان إلغاء السلطنة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا القرار قوّض الأسس القانونية التي ارتكزت عليها حكومة استانبول، وبعد ثلاثة أيام لم يعد لها وجود. أما في لوزان فقد جعل هذا القرار حكومةَ أنقرة حكومةً لتركيا بلا منازع. ولكن هذا الإجراء أثار في كردستان الرعب بين المخلصين من السنة إلى جانب ذلك، قلصت الهدنة الموقعة في 3 تشرين الأول/أوكتوبر الدعم المحلي للوجود التركي في جنوبي كردستان.

رغم أنه تم تحديد موعد بدء مباحثات السلام في لوزان فإن بريطانيا ظلت قلقة من استمرار التواجد العسكري التركي في رواندوز. وخوفاً من إثارة العداوة مع الأتراك عند بدء المباحثات، أخبرت وزارة المستعمرات المندوب السامي أن يمتنع عن أية هجمات على المواقع التركية حتى الجانب العراقي من الحدود، غير أنَّ هذه التوجيهات التي كان المندوب السامي سعيداً بإرسالها وصلت في وقت متأخر جداً.

وقد كان كيرزون، الذي لا يزال يشغل منصب وزير الخارجية أكثر خوفاً، بحيث أبرق من لوزان أن بريطانيا ينبغي أن تعرض تسليم المناطق الكردية إلى تركيا حتى يتم ضمان التوصل إلى اتفاقية سلام. ولقد لاقت هذه النظرة القليل من الاهتمام في لندن بحيث اعتبرت كل من وزارتي الطيران والحرب هذه المناطق استراتيجية هامة بالنسبة لباقي بلاد الرافدين في حين كانت الأميرالية قلقة على حقول النفط. علاوة على ذلك كان هذا يعني التراجع عن الضمانات الممنوحة للملك فيصل حول حدود سلطته.

ما أن انطلقت مفاوضات السلام في لوزان حتى أصبحت موضع نِزاع مرير. لقد حققت المعاهدة الموقعة في 24 تموز/جويليه 1923 ما أرادته تركيا باستثناء ولاية الموصل. في هذه النقطة لم تتمكن تركيا وبريطانيا من التوصل إلى تسوية، لذلك تقرر تسليم الخلاف إلى تحكيم عصبة الأمم إذا ما أصبحت التسوية الثنائية مستحيلة (كما حصل فعلاً) خلال الشهور التسعة القادمة (المادة 3 البند (2)) وهذا ما أبقى الولاية في حالة اللااستقرار الدائم. في هذه الأثناء ظهرت الجماعات المؤيدة للأتراك في العديد من المدن، والتي ضمنت للعائلات البارزة حضور واحد أو أكثر من أفرادها.

في لوزان أخبر كيرزون عصمت اينونو، الممثل التركي، من دون مواربة بأن "جميع معلوماتنا تؤكد بأن الأكراد، بتاريخهم المستقل، وعاداتهم وأخلاقهم وشخصيتهم المستقلة، يجب أن يكونوا أمة مستقلة[1]. ولكن عبثاً؛ فقد تم التخلي عن أي بند يتعلق بالدولة الأرمنية أو الكردية في الاتفاقية الجديدة. وحدث الأمر نفسه بالنسبة لأية إجراءات وقائية للأقليات المسلمة، وخاصة الأكراد والشركس والعرب. أما أفضل ما حصلت عليه تلك الأقليات هو التعهد بأنَ:

"لا تفرض أية قيود على حرية استعمال أية لغة، من قبل أي مواطن

(1) مؤتمر لوزان، ص 357.

تركي، سواء في التعامل الخاص أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو في أية منشورات من أي نوع كان أو حتى في اللقاءات العامة. ورغم وجود اللغة الرسمية، فإنه سوف تُمنح التسهيلات اللازمة للمواطنين الأتراك من غير الناطقين بالتركية من أجل الاستعمال الشفوي للغاتهم أمام المحاكم (المادة 39)."

وسجل كيرزون، الذي لا يحب الأتراك، عدم ارتياحه حيث قال: "لا أشعر بالثقة تماماً ولكنني أتطلع للأفضل"[1]. وكما ثبت في النهاية فقد تجاوزت تركيا كل هواجسه الشريرة وأصبحت تدق الشعب الكردي اعتباراً من ذلك اليوم فصاعداً على سندان الطورانية متخلية بذلك عن أبسط التزاماتها في المعاهدة.

ولاية الموصل

بقيت قضية الموصل دون تسوية. فقد كان الكماليون غير راغبين في المساومة على الميثاق الوطني الذي طالب بكل تركيا العثمانية ما عدا الأراضي العربية منها. فقد كانوا يخشون من أن المشاعر الكردية في الولاية سوف تقوّض مساعيهم في "التتريك" في شمالي الحدود[2].

في ذات الوقت لم يكن البريطانيون راغبين في التنازل. فقد أصبح النفط مسألة ذات أهمية أكبر عندما فُهمت مسألة احتياطي النفط على نحو أفضل. ومع ذلك لم يكن قد أصبح بعد العامل الحاسم. إنَّ بريطانيا كانت مستعدة للتخلي عن نصف شركة النفط البريطانية-الفارسية، 70 % من الأسهم في الموصل لشركة (ستاندارد أويل) لكي تحصل على دعم الولايات المتحدة لها للاحتفاظ بالموصل في 1923. بل كان كيرزون راغباً في تسليم الموصل من أجل التمسك بأحكام لوزان ولكن تم إسكاته على يد هؤلاء الذين كانت لهم مصالح في الدفاع عن بلاد الرافدين، أعني وزارة المستعمرات، ووزارة الهند، وزارة القوى الجوية ووزارة الحرب. لقد حاولت كل من تركيا وبريطانيا إغراء بعضهما بعضاً للتنازل عن مطلبهما بإعطاء نسبة كبيرة من النفط. لكن أيّاً من الطرفين لم يكن راغباً في ذلك، ولذلك لم يشهد حقل كركوك المتدفق الأول أية تسوية حتى عام 1927.

---

(1) مؤتمر لوزان، ص 296.

(2) انظر توينبي، نظرة عامة على القضايا الدولية، 1925، ص494، المجلد الأول .

لم تكن بلاد الرافدين، أو العراق كما تسمى الآن، قادرة على الاستمرار سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بدون كردستان الجنوبية. وهنا تكمن المسألة، لأنه عندما صدقت كل من بريطانيا والعراق على معاهدة التحالف في 1924 تضمنت ملحقاً ينص على أن الاتفاقية تعتبر لاغية إذا ما فشلت بريطانيا في حماية حقوق العراق في كامل ولاية الموصل.

في لوزان طالبت تركيا باستفتاء شعبي ولكنه لم يلق التصديق من بريطانيا[1]. وفضلت بريطانيا، بدلاً من ذلك، التحكيم من جانب عصبة الأمم؛ وهو خيار لم تكن تركيا تحبّذه لأنها اعتبرت عصبة الأمم في يد القوى الكبرى. لقد ظلت تركيا ملتزمة بالاستفتاء وراغبة في مهلة غير محددة من الوقت اعتقاداً منها بأن ذلك سوف يقدم لها فرصة جيدة للاستيلاء على الموصل.

وهذا ما ترك سكان المنطقة في ورطة. لقد كان أحد أسباب الصعوبات وتزايد الخطر يكمن في حقيقة غياب حدود واضحة لشمالي الولاية. ولم تكن المهمة تقتصر على رسم الخريطة، بل تعمد العثمانيون سحب الحدود لتقسيم بعض الاتحادات الكردية الصعبة المراس ومن ثم تغييرها وفق ما تقتضيه الظروف السياسية المحلية؛ فمن بين كل حدود الولاية كانت تلك الواقعة بين الموصل ووان هي الأكثر غموضاً، لأنه، في الحقيقة، لم تكن هناك خريطة رسمية[2].

لم يكن مستغرباً، بالتالي، نشوب بعض الصدامات الثانوية والتي وصلت إلى أوجها حينما أسرت القرى الآشورية في المنطقة الحدودية الحاكم التركي المحلي. رداً على ذلك زحفت قوة تركية عبر المنطقة التي تسيطر عليها العراق لمهاجمة تلك القرى الآشورية في أيلول/سبتمبر طاردة سكانها الذين يربو عددهم عن 8.000 نسمة بمنتهى القسوة.

في هذه الأثناء أحالت بريطانيا المشكلة رسمياً إلى عصبة الأمم في 6 آب/أوت

---

(1) كانت اعتراضات بريطانيا هي: صعوبة إجراء الإحصاء والتسجيل في منطقة نائية وريفية، صعوبة اختيار الإطار لمثل هذا الاستفتاء، إن حدود ولاية الموصل قد بقيت بدون تحديد، وحقيقة أن أحد المتنافسين (بريطانيا) كان باقياً في المنطقة، وهي تكاد تكون مقدمة منطقية لتنفيذ استفتاء حيادي، محضر جلسات مؤتمر لوزان، ص ص 399-400.

(2) FO رقم 371/ 9006، ملاحظات عن حدود الموصل للعقيد ف.ر. مونسيل F.R. Maunsell، 22 أيلول/سبتمبر 1923.

1924. ورغم الاحتجاجات البريطانية في 29 أيلول/سبتمبر و5 تشرين الأول/أوكتوبر رفضت تركيا الانسحاب من المنطقة التي تطالب بها بريطانيا. وقد تم تجنب الحرب فقط عندما رسمت عصبة الأمم ما أُطلق عليه "خط بروسلز" لرسم حدود مؤقتة من شأنها ألا تلحق الإجحاف في النتيجة النهائية، وذلك في انتظار لجنة تقصي من عصبة الأمم.

وصلت اللجنة إلى الموصلَ في شهر كانون الثاني/جانفي 1925 بعد زيارات إلى لندن، وأنقرة وبغداد. ولم تكن مهمتها سهلة. فقد كانت أغلبية سكان الولاية من الأكراد وبشكل لا يمكن إنكاره، في حين كانت مدينة الموصل نفسها من العرب بشكل رئيسي بينما كانت البلدات والقرى الواقعة على الطريق العام المؤدي إلى بغداد من التركمان الناطقين باللغة التركية. ولكن، وكما لاحظت اللجنة، فإن الأكراد يسيطرون على الأراضي القابلة للزراعة و"يكرّدون" بعض البلدات وخاصة التركمانية منها على الطريق العام[1]. عند محاولة رسم خط بين العرب والأكراد، وهو الخط القومي الوحيد الذي يمكن رسمه، لم تولِ التكامل الاقتصادي بين الموصل والمنطقة الكردية أية أهمية. من ناحية أخرى، قالت اللجنة:

"إذا ما أخذت المسألة العرقية وحدها بعين الاعتبار، فإن الاستنتاج الضروري الذي ينبغي التوصل إليه هو أنه يجب إقامة دولة كردية باعتبار أن الأكراد يشكلون خمسة أثمان من نسبة السكان"[2].

لم يشمل هذا الرقم الأكراد اليزيديين. وإذا ما تم إضافة هؤلاء لأصبحت النسبة ثلاثة أرباع تقريباً. ومع ذلك اعتقد المجلس أن الأكراد ككل لم يحركهم التضامن القومي:

"لقد وجدنا بين الأكراد وعياً قومياً متنامياً، وهو بلا ريب قومي كردي وليس عراقياً، وهو شعور يتزايد بقوة كلما اتجهنا جنوباً ويتناقص شمالاً ويتلاشى تماماً في سهل الموصل وجبال عقرا".

وكان ثمة تقسيم آخر:

"إن الأكراد الذين يسكنون الإقليم المتنازع عليه، وخاصة أولئك الذين

---

(1) تقرير اللجنة، ص 39.

(2) تقرير اللجنة، ص 57.

يعيشون شمالي الزاب الكبير، فيما يتعلق باللغة والصلات الاثنية والعلاقات الشخصية والاقتصادية، مرتبطون أكثر بأكراد ولايات هكاري وماردين في تركيا، في حين يميل أولئك الذين يسكنون جنوبي الزاب الصغير إلى أكراد إيران. إن من الصعوبة بمكان رسم الحدود بين هذين النهرين"[1].

علاوة على ذلك كانت هناك، في كل منطقة، انقسامات بين البدو والفلاحين وبين القبائل المتجاورة، أو حتى بين فئات من داخل القبائل نفسها. وقد لاحظت اللجنة بأن الشعور القومي الكردي تجلى في المعارضة لأي تدخل سياسي خارجي أو لنشاطات أشخاص من أصول كردية في أماكن مثل استانبول والذين قطعوا على نطاق واسع صلاتهم مع أقربائهم. لقد كان هناك استثناء وحيد لهذا الرأي العام في مقاطعة السليمانية حيث:

"وجدنا الشعور القومي الكردي، رغم كونه فتياً، معقولاً بما فيه الكفاية فقد ذكر الشعب بأنه رغم أن طموحهم الأسمى هو الاستقلال التام إلا أنهم اعترفوا بفوائد وصاية تنويرية وذكية".

ولكن بشكل عام:

"هناك انقسام في الرأي الكردي، فمجموعة السليمانية والمقاطعات المجاورة والتي تطالب بالحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية تشكل النصف من مجموع السكان الأكراد تقريباً".

وقد ترك ذلك ما ينوف عن النصف أقل قناعة. كما كانت هناك مناقشات أخرى ضد محاولة قيام دولة كردية على أسس عرقية في الولاية:

"فلا الحدود السياسية للإقليم المتنازع عليه مع إيران وسورية، ولا الحدود القائمة ولا كذلك الحدود التي تطالب بها كل من تركيا والعراق حدود عرقية"[2].

وجادلت اللجنة،علاوة على ذلك، أن أكراد الولاية يشكلون نسبة ضئيلة جداً (في الحقيقة حوالى 20%) من إجمالي الشعب الكردي.

وهكذا تخلت لجنة عصبة الأمم عن الاعتبارات القومية لصالح الاعتبارات

---

(1) تقرير اللجنة، ص57-58.

(2) تقرير اللجنة، ص 87.

السياسية والاقتصادية ناهيك عن خيارات السكان. وهنا بالطبع لم تجد اللجنة سوى التحفظ عن الكلام عن الخوف من الأعمال الانتقامية ووجهات النظر المتناقضة:

"إن غياب أي شعور وطني عراقي يفسر العدد الكبير من الخيارات المشروطة. إن غلاة الوطنيين العراقيين يقولون بأنهم يفضلون تركيا على عراقٍ تحت السيطرة الأجنبية. من ناحية أخرى، يقول عدد كبير من الزعماء المسيحيين بأنهم سوف يشعرون بارتياب أقل تجاه حكومة تركية من حكومة عراقية بدون سيطرة أوروبية [أي فضلوا الشيطان الذي عرفوه]. ويمكن إيجاد الآراء نفسها بين اليزيدية. إن أكراد السليمانية يطالبون بدرجة أكبر من الحكم الذاتي المحلي بمساعدة من المستشارين البريطانيين. على العموم يمكن القول إن الآراء التي تم التعبير عنها لمصلحة العراق كان مردّها في أغلب الأحوال اعتبارات خاصة أو مصلحة مشتركة أكثر من أن تكون حبّاً مشتركاً للوطن"[1].

كذلك وجدت اللجنة أن الإدعاء التركي بأن السكان يريدون العودة إلى الحكم التركي غير صحيح.

ولكن في هذا الوقت وقعت حادثتان في تركيا قوضتا، وعلى نحو خطير، المعسكر الموالي للأتراك في الولاية. ففي آذار/مارس 1924 ألغت أنقرة الخلافة متنكرة لآخر حلقة مهمة بين المواطنين المسلمين السابقين للأمبراطورية العثمانية وتركيا، وفي كردستان أكثر من أي مكان آخر كان النقشبنديون يؤكدون على أهمية الخلافة. فقد كان هناك الآن تعبير أقوى عن علمانيتها الجديدة وثقافتها التركية. وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه اللجنة تقوم بتحرياتها تم قمع انتفاضة بقيادة الشيخ سعيد وهو شيخ كردي نقشبندي، حيث تم تهجير قرى بأكملها عنوة (انظر الفصل التاسع).

في حكمها النهائي قررت لجنة عصبة الأمم منح المنطقة الواقعة جنوبي خط بروسلز إلى العراق وهو يخضع لشرطين هامين:

(1) يجب أن يبقى الإقليم تحت الانتداب الفعلي لعصبة الأمم لفترة تقدر بخمسة وعشرين عاماً.

(2) الأخذ بعين الاعتبار الرغبات التي عبر عنها الأكراد بأن يتم تعيين موظفين من أصول كردية لإدارة بلادهم وإقامة العدالة والمساواة، والتدريس

---

(1) تقرير اللجنة، ص 78.

في المدارس، على أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لكل هذه الخدمات"[1].

ولم ترتقِ هذه [المطالب] إلى الحكم الذاتي. وأشارت اللجنة إلى أنه ما لم يتم الالتزام بهذين الشرطين فإن السكان يفضلون السيادة التركية على العربية. وفي مداولاتها الأخيرة كانت العصبة راغبة في إرجاء النظر في الشرط الأول إذا ما اكتسبت العراق عضوية عصبة الأمم في غضون خمسة وعشرين عاماً. ولكن عندما حصل العراق على استقلاله في 1931 لم يوضع أي شرط من أجل ضمان الحقوق السياسية أو الثقافية للأكراد.

تحدت تركيا القرار وأصرت على إقامة السيادة التركية القائمة فعلياً وهي قامت بمحاولة أخرى وأخيرة في آذار/مارس 1925 لإقناع بريطانيا للتخلي عن الولاية بمقابل حقوق استغلال حصرية، ولكن بريطانيا لم تكن مهتمة بذلك لأن أهمية المصالح الاستراتيجية فاقت إلى حد بعيد أهمية المصالح النفطية. وعندما أُجبرت على قبول مطلب اللجنة بخصوص الأماني الكردية، ذكر المتحدث باسمها أن "كافة الأكراد في تركيا لديهم ذات الحقوق التي يتمتع بها الأتراك بلا أية قيود"[2] وقد بقي هذا موقف تركيا خلال العقود التالية في إنكار وقمع أولئك الأكراد الذين وقعوا ضمن حدودها.

وفي الوقت الذي طلبت فيه عصبة الأمم رأي محكمة العدل الدولية الدائمة كانت هناك شكاوى جديدة من قبل الطرفين تتعلق بانتهاكات خط بروسلز. في هذه الأثناء فرّ 3.000 مسيحي آشوري أو تم طردهم من المناطق التركية بينما قُتل آخرون[3]. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1925 أعطت المحكمة أخيراً رأيها بأن قرار العصبة ملزم للطرفين و"سوف تضع ترسيماً نهائياً للحدود بين تركيا والعراق[4]. كذلك أكدت العصبة في كانون الأول/ديسمبر 1925 بأن توصيات اللجنة ملزمة لتركيا وبريطانيا. وقد أبدت بريطانيا وتركيا موافقتهما على قرار عصبة الأمم في اتفاق ثنائي تم التوقيع عليه في 5 حزيران/جوان 1926.

---

(1) تقرير اللجنة، ص88-89.

(2) توينبي، بحث في القضايا الدولية، ص 513.

(3) مرة أخرى وكما حصل مع الأرمن في 1915 ارتكبت القوات التركية أعمالاً وحشية على نطاق واسع. المصدر السابق، ص ص 517-518.

(4) المصدر السابق، ص518.

المصادر :

League of Nations: Report submitted to the Council by the Commission instituted by the Council Resolution of September 30th, 1924, Document, C. 400, M. 147, vii (Geneva, 1925).

Great Britain unpublished: Public Record Office: series FO 248 nos 1246; series FO 371 nos 1010, 3384, 3407, 4141, 4149, 4157, 4162, 4192, 4193, 5067, 5068, 5069, 6346, 6347, 6348, 6360, 6369, 6467, 6526, 7772, 7781, 7782, 7858, 9005, 9006, India Office Library L/ P&S/ 10 nos 745, 781, 782, 815, 818.

Great Britain, Printed, Command, Parlimentary and other papers: Kurdistan and the Kurds by G.R. Driver (Carmel, 1919); *Review of the Civil Administration of Mesopotamia from 1914 to the Summer of 1920* by G.L. Bell, Cmd 1061 (London, 1920; *Precis of Affairs in Southern Kurdistan During the Great War* by E.J.R. (Baghdad, 1919); *Mesopotamian Geological Reports, 1919* (Baghdad, 1920); *Diary of Major E.M. Noel on special duty in Kurdistan from 14 June to 21 September, 1919* (Basra, 1919); *Correspondence Respecting the Conditions of the Population of Asia Minor,* Turkey No 10, C 2432 (London, 1879); *Correspondence between H.M.G. and the French Government respecting the Angora Agreement of October 20thg,* Turkey No. 1 (London, 1922); *Pronouncement by the Three Allied Ministers for Foreign Affairs Respecting the Near East Situation,* Miscellaneous No. 3, Cmd 1641 (Paris, 27 March 1922); *Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-23, Record of Proceedings and Draft Terms of Peace,* Turkey; No. 1, Cmd 1814, (London, 1913).

Secondary sources: Georges Antonius, *The Arab Awakening* (London, 1938); *Ataturk, A Speech Deliverd by Ghazi Mustapha Kemal, October 1927* (Leizig, 1929); Peter Beck,'A tedious and perilous controversy: Britain and the settlement of the Mosul dispute, 1918-1926', *Middle Eastern Studies,* no. 17, 1981; Briton Cooper Bushc, *Mudros to Lausanne: Britain's Frontier in West Asia, 1918-1923* (New York, 1976); Stuart Cohen, *British Policy in Mesopotamia, 1900-1914* (London, 1976); Roderic Davison,'Turkish diplomacy from Mudros to Lausane' in Gordon Craig and Felix Gilbert, *The Diplomats, 1919-1939* (Princeton, 1953); C.J. Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs* (London, 1957); W.R. Hay, *Two Years in Kurdistan: Experiences of a Political Officer, 1918-1919* (Berkely, 1971) and vol. ii *From Versailles to London,* Chris Kutschera, *Le Mouvement National Kurde* (Paris, 1979); Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey;* vol ii; Peter Suglett, *Britain in Iraq, 1914-1932* (Oxford, 1976); Arnold Toynbee, *Survey of International Affairs, 1923: The Islamic World since the Peace Settlement* (London, 1927); Walker, *Armenia;* Wilson, *Loyalties: Mesopotamia 1914-1917* (London, 1930) and *Mesopotamia, 1917-1920; A Clash of Loyalties* (London, 1931).

الفصل الثامن

الأكراد وبريطانيا والعراق

مقدمة

إن محاولة السيطرة على كردستان وسكانها لم تكن بالأمر السهل على الإطلاق بالنسبة للدخلاء. لقد كان لدى بريطانيا بخبرتها في الحدود الشمالية الغربية للهند، فكرة أفضل من الجميع بما يلزم وبدأت نسبياً بنوايا طيبة. غير أنه لم يتم تحقيق وعود الأسابيع الأولى، لأن مقتضيات سياسة بلاد الرافدين دفعت بريطانيا إلى التراجع عن وعودها للأكراد خطوة كذلك فإنه ومن المشكوك فيه أن تكون الإدارات العربية المتعاقبة قد نوت تحقيق التزاماتها أبداً.

لم يكن الأكراد بارعين سياسياً في استجابتهم لموقف ما بعد الحرب. فقلة الاتصالات من جهة وانقسام المجتمع من جهة أخرى، إضافة إلى طبيعة العلاقات العدائية بين القبائل جعل تقديم موقف سياسي موحد ضرباً من المستحيل. على العموم، كان الآغوات والشيوخ سعداء بالوقوع ضمن الخطط الإنكليزية على اعتبار أن هذه الخطط كانت تقضي بالإدارة من خلال نظام الرعاية التقليدية، ولكن الخضوع للحكم العربي بقي شوكة في حلوقهم. لقد فُرض الحكم العربي المباشر على الأكراد حال بروز طبقة جديدة بينهم تتمثل بالمشتغلين بالثقافة من غير القبليين في مدن كردستان. ومن سوء حظهم أنه في الوقت الذي باتوا فيها جاهزين لتحريك الأكراد كشعب وليس كقبائل، كانت بريطانيا قد تخلت عن عرضها في تقرير المصير. في هذه الأثناء كانت كل من بريطانيا والعرب في بغداد قد أكدوا على طبقة الآغوات كوسطاء لضمان الخضوع الكردي لسياساتهم.

فرض النظام

هناك عدة عوامل زادت من حالة عدم الاستقرار السياسي قبل تسوية مشكلة الموصل. فقد بدأت المحاولات التركية الرامية لزعزعة استقرار الولاية في وقت مبكر من 1919. ومع ذلك فإنه كان على بريطانيا أن تلوم نفسها وحدها على جو الحيرة والتردد. وكما لوحظ، فإن بريطانيا لم تختر بشكل حاسم ضم الولاية إلى بلاد الرافدين إلا في نيسان/أفريل من عام 1920، وفقط حينما لم تستطع أن تؤجل قرارها أكثر من ذلك؛ وحتى في ذلك الوقت أيضاً لم تكن متأكدة من أن الولاية ستبقى في منطقة النفوذ البريطانية إلا في نهاية 1925. علاوة على ذلك، أكدت للأكراد من أن فكرة تقرير المصير سوف تكون الدليل في طريقة فهمها [للقضية]، ومع ذلك لم تعط أية فكرة عن كيفية تطبيق هذا المبدأ.

لقد كانت النقطة الجوهرية الأولى تكمن في إعادة النظام والازدهار إلى منطقة مدمرة. وهذا ما كانت تهدف إليه زيارة الميجور نوئيل إلى المنطقة الواقعة بين الزاب الصغير وديالى في تشرين الثاني/نوفمبر 1918، وقد كانت التوجيهات المعطاة له تتلخص في عدم إعطاء ترتيب نهائي:

"يجب أن يكون هدفك هو التنسيق مع الزعماء المحليين لإعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق الواقعة خارج حدود سيطرتنا العسكرية... ويجب التوضيح للزعماء بأن أية ترتيبات قد تُتخذ إنما هي مؤقتة بحكم الضرورة وبالتالي هي خاضعة لإعادة النظر في أي وقت. إنك مخوّل بتعيين الشيخ محمود كممثل لنا في السليمانية، إذا ما رأيت ذلك مناسباً، ولك حرية التصرف في تعيينات أخرى من نفس الطبيعة في جمجمال وحلبجة، الخ. ينبغي التوضيح للزعماء القبليين الذين ستقيم العلاقات معهم بأنه ليست هناك أية نية في فرض إدارة عليهم تكون غريبة عن عاداتهم ورغباتهم. وينبغي تشجيع الزعماء القبليين على تشكيل اتحاد لتسوية المشاكل العامة تحت وصاية الموظفين السياسيين البريطانيين"[1].

باشر الميجور نوئيل العمل بقوة وقام بإجراء ترتيبات مع الشيخ محمود في

---

(1) FO رقم 371/ 4192، خلاصة المسائل، ص9.

السليمانية وآخرين. وهو الذي كان ناشد بريطانيا من قبل بألا تُقصي كردستان من قائمة الشعوب المحررة[1]. في الأول من كانون الأول/ديسمبر زار أرنولد ويلسون بصفته المندوب المدني الفعلي، وقابل الشيخ محمود وحوالى 60 زعيماً من جنوبي كردستان بما فيهم زعماء رئيسيون في الجانب الآخر من الحدود الإيرانية. لقد كان قادراً على شرح بعض الصعوبات في الموقف وأخذ فكرة عن مطالب هؤلاء الزعماء، بحيث بدا واضحاً أنه ثمة إجماع على ضرورة عدم رجوع الأتراك، واعتراف عام بالحاجة إلى الحماية البريطانية. ولكن العديد من الزعماء لم يكونوا واثقين من قدرة بريطانيا في إدارة كردستان. في حين أصر آخرون على فصل كردستان عن العراق وإدارتها مباشرة من لندن وليس من بغداد على أمل العودة إلى الحرية التي تمتعوا بها عندما كانوا يُحكمون من استانبول. واكتشف ويلسون أيضاً بأن الشيخ محمود، الذي عزمت بريطانيا على تنصيبه كحاكم أعلى في المنطقة، ليس محل احترام الجميع بأي شكل من الأشكال. فقد ذكر زعماء كفري وكركوك بأنهم وسكان المدن غير راغبين في الوقوع تحت سيطرته وقد سُمِح لهم بإجراء ترتيبات خاصة.

وقع ويسلون اتفاقية مع الزعماء تؤكد على أن:

"الحكومة البريطانية قد أعلنت رسمياً أن هدفها من الحرب هو تحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي ومنحهم المساعدة اللازمة لإنجاز استقلالها. إن زعماء كردستان وممثلو شعبها قد طلبوا من الحكومة البريطانية قبولهم في الانضواء تحت الحماية البريطانية وإلحاقهم بالعراق حتى لا يتم حرمانهم من فوائد الاتحاد وطلبوا من المندوب السامي المدني للعراق أن يرسل لهم ممثلاً مخولاً بالمساعدة اللازمة لتمكين الشعب الكردي من التقدم سلمياً وفق أسس حضارية وتحت الرعاية البريطانية. وإذا ما بسطت الحكومة البريطانية مساعدتها وحمايتها عليهم، فإنهم يتعهدون بالانصياع لأوامرها ومشورتها"[2].

إن هذا يكاد يشير إلى شكل الحكومة التي كانت في مخيلة الحكومة البريطانية. بل على العكس من ذلك ربما خلقت مقدمة الوثيقة انطباعاً في مخيلة الأكراد للعودة إلى استقلال الإمارات القديمة وبمساعدة ودية من الدولة المتسلّطة في

(1) FO رقم 371/ 3407، سياسي، بغداد إلى وزارة الهند، برقية بتاريخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1918.
(2) FO رقم 371/ 4192، خلاصة المسائل، ص 10.

لندن المعترف بها. فإذا كان الأمر كذلك فإنهم ضيعوا العبارة المشؤومة الأخيرة من الاتفاقية.

في هذا الوقت بدا واضحاً لرجال الإدارة البريطانيين بأن فكرة كردستان جنوبية مستقلة غير عملية حالياً وذلك "بسبب حالة التخلف للبلد والافتقار إلى المواصلات وانقسام القبائل"[1]. وقد تم الاعتراف أيضاً بأن جنوبي كردستان تعتمد استراتيجياً واقتصادياً على سهل العراق، وانتَقل التفكير البريطاني إلى إقامة شبكة من الولايات أو المناطق الإدارية التي تعكس الانقسام القبلي ومناطق التجمع الاقتصادية في انتظار الاندماج في كيان كردي واحد في وقت لاحق.

ولكن الثقة الكردية في ثبات هذه الترتيبات الأولية اهتزت عند إبداء بريطانيا موقفاً ضعيفاً للتمسك بالمنطقة، ولأنها أظهرت من قبل بأنها غير جديرة بالثقة. فقد تعاون بعض الزعماء مع تقدم القوات البريطانية في أيار/ماي 1918 وكانت النتيجة تركهم وحيدين ليواجهوا الأعمال الانتقامية عند انسحاب تلك القوات بشكل مفاجئ. وكما كتب أرنولد ويلسون نفسه فيما بعد:

"إن الأكراد الذين لم يتخذوا بأي شكل من الأشكال موقفاً عدائياً تجاهنا قد أصبحوا مرة أخرى ضحايا الشك والريبة. فقد بدا واضحاً أن التطمينات بالدعم التي أعطاها مجاناً موظفون غير مسؤولين... كانت غير قابلة للاعتماد عليها... ما الذي أغراهم في إظهار أوراقهم لأعدائهم الأتراك وقد تركناهم في موقف حرج. لم يستطع زعماء الهماوند بشكل خاص مغفرة ذلك لنا وبقوا معادين لنا لعدة سنوات تلت"[2].

وبعد الاحتلال البريطاني للعراق أرسلت بريطانيا قواتها إلى الوطن. في آذار/مارس 1919:

"أخبر تجار وآخرون يعودون من بصرة إلى بغداد الجنودَ المغادرين يومياً على متن السفن أو بالقطار، أن في مخيلة الكثيرين اعتقاداً بأننا سوف نُخلي كردستان مرة أخرى ونترك لسكانها حرية العمل أو نتركهم لمكائد المطالبين المنافسين للسلطة، وقد أصبح ذلك حقيقةً"[3].

---

(1) ويلسون، بلاد الرافدين، الأيام الأولى للحكومة العربية في العراق، ص133 .
(2) ويلسون، الولاءات، ص 88.
(3) ويلسون، الولاءات، ص 135.

لقد كان هناك توتر من نوع آخر تماماً بحضور اللاجئين الآشوريين من هكاري وأورمية بحيث تم طرد هؤلاء من منطقة العمادية من قبلِ الأكراد المحليين من قبيلة برادوست أثناء الحرب. وفي 1919 تم استخدام كتيبتين من القوات المجندة الآشورية بغية "تطهير بعض المناطق" بقصد إعادة توطين اللاجئين. كذلك زادت المخاوف الكردية نتيجة تحمس الحلفاء الواضح لمنح المسيحيين حق تقرير المصير والحديث عن إنزال العقاب بالمتورطين في جرائم الحرب. فقط في نهاية شهر أيار/ماي من عام 1919 أعلنت بريطانيا، كونها تواجه ثورة خطيرة، بكل وضوح أنها سوف لن تحاكم الأكراد المذنبين في تلك الجرائم. ولكن ذلك لم يزل كافة العداوات. فعندما أخفق الآشوريون في محاولة العودة إلى منازلهم في تشرين الأول/أوكتوبر من 1920، فإنهم سووا قرية بارزان بالأرض.

إنَّ هذه الخلافات كانت نتيجة لخلافات أخرى طويلة الأمد. أما أكثر هذه الخلافات وضوحاً فتتمثل في حرية التصرف المتقلبة للعديد من الزعماء القبليين تجاه كل من الحكومة والمنافسين لهم وعدم رغبتهم في قبول زعيم واحد. وكما تبين حالاً فإن العديد من مالكي الأراضي الأكراد، وخاصة في المناطق الجبلية، لم يكونوا يريدون أسئلة خرقاء عن ملكية الأراضي، حيث لم يكن لدى الكثيرين منهم سندات التمليك لأراضيهم بل يحتفظون بها بالتمليك القسري. وبالنتيجة تقرر بأنه من اللباقة ترك سجلات الأراضي في السليمانية بدلاً من جلبها إلى بغداد للتدقيق. وكانت هناك أيضاً الحقيقة التي تمّ إدراكها مؤخراً بأنه مهما كان الذي يدور في ذهن البريطانيين عندما بدأوا الحديث عن الإدارة الكلية من بغداد، فإن الأكراد لا يرغبون في الخضوع لحكم العرب، الذين لم يكن الأكراد يكنون لهم الاحترام.

قد يبدو أن البريطانيين كانوا يتخبطون في المجتمع الكردي النامي ولكن أولئك الذين انخرطوا فيه بشكل مباشر كانوا قد عملوا مسبقاً في كردستان الإيرانية قبل أو أثناء الحرب واعتمد فهمهم على تجربتهم هناك وفي الهند[1]. إن النجاح البريطاني في بلوجستان يُعزى إلى عاملين: السلطة المعترف بها لبعض الزعماء والسيطرة العسكرية الأولية على الريف، في إشارة إلى أن أولئك الذين استَخدموا السلطة إنما فعلوا ذلك لمصلحة الدولة المتسلطة. ولكن حيثما لم يتمتع الزعماء بالسلطة المطلقة وحيثما لم

(1) إنني مدين بالتحليل التالي لـ "جويدة"، الحركة القومية الكردية، ص ص 474-480 .

تُخضِع القوات البريطانية القبائلَ فقد أخفقت السياسة وبشكل خاص بين المحصود Mahsuds في الحدود الشمالية الغربية للإقليم. غير إن التحريض الخارجي من أفغانستان وتحريض رجال الدين البارزين أديا بالنظام إلى السقوط. من هذه النواحي سادت ظروف مشابهة بين الأكراد والمحصود. فلم يشهد الأكراد احتلالاً عسكرياً بريطانياً لجنوبي كردستان و، مثل المحصود، كانت كل طائفة قبلية في كردستان راغبة في التصرف بشكل مستقل عن بَقية القبيلة، ناهيك عن الجماعات القبلية المجاورة. ومثل المحصود أيضاً كان الكثير من رجال القبائل الأكراد عرضة لنداء الزعماء الدينيين من أمثال الشيخ محمود في السليمانية.

لقد حاولت بريطانيا السيطرة على المنطقة من خلال أسلوب متسم باللين ولكنه فعال وذلك باللجوء إلى شبكة من الموظفين السياسيين للحفاظ على العلاقة مع الزعماء والتوسط في النزاعات وضمان جمع الدخل الحكومي من الضرائب إضافة إلى تجنيد الجنود للجندرمة والقوات المجندة والتي أملت بريطانيا من خلالها إدارة المنطقة. كل هذه القضايا كانت حساسة وسببت النزاع في الماضي بين الزعماء من جهة والسلطات العثمانية من جهة أخرى.

ما لم تفض الظروف الجديدة للموقف إلى اندلاع أعمال العنف لكان في الأمر معجزة، غير أن اندلاع النزاعات العنيفة لم يستغرق وقتاً طويلاً. ففي نيسان/ أفريل من عام 1919 أثار عبد الرحمن الشرنخي، الذي تأثر بالدعاية الإسلامية التركية، أكراد كويان لمهاجمة الآشوريين في المنطقة الحدودية والتي وصلت إلى أوجها بمقتل الموظف السياسي البريطاني في زاخو الذي جاء من أجل التفاوض معهم. لم يتم تشجيع الأعمال الانتقامية من قبل القوات البرية لأنها بذلك سوف تخرق خط وقف إطلاق النار. وقد تم التقليل من أهمية المساعدة التركية في نصرة القضية جزئياً بسبب الاعتقاد بأن تركيا هي المثيرة للنزاعات، وأيضاً بسبب فقدانها للاحترام المطلوب. ولذلك لجأت بريطانيا إلى القصف الجوي، وهو تكتيك بدأت باستعماله كتكتيك قياسي للاقتصاد في نشر القوات، إضافة إلى ميزة التأثير المباشر والاقتصاد في التكلفة. وبصرف النظر عن تعذر تجنب الإصابات بين المدنيين، كان الجانب السلبي فيها يتجسد في خلق هوة بين الحكومة والمحكومين .

لقد كان هناك اضطراب في العمادية في شهر حزيران/ جوان إثر اغتيال موظف سياسي مساعد وزملائه. وكان المتورطون في ذلك أعيان العمادية، وأيضاً العديد من

الآغوات المحليين، ولا سيما من قبيلة بروراي. في هذه الأثناء برزت عدة عوامل: انسحاب كتيبة مجاورة من القوات، وبذلك أعطت الانطباع بأن أمراء الحرب أحرار فيما يودون القيام به والمخاوف من إعادة الآشوريين إلى الوطن، وجباية الضرائب بشكل فعال وقوي إضافة إلى الإجراءات التي قوضت سلطة وقوة الأعيان والزعماء المحليين.وقد تضمن العامل الأخير نشوء الجندرمة والذي يعني ضمناً زوال هؤلاء الرجال من السلطة القبلية والشرط المباشر في الدفع وتأمين البذور لإحياء الزراعة وتقويض الرعاية الزراعية التي يسيطر عليها الزعماء. فقط خلال شهري آب/أوت ـ أيلول/سبتمبر استطاعت قوة تأديبية من إعادة السيطرة البريطانية عليها .

بعد ذلك اندلع اضطراب ثالث أكثر خطورة في الزاب الكبير، في منطقة بارزان -زيبار، وامتد ليشمل إقليم عقرا. لقد كانت المنطقة مشهورة بعنادها، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى العداوة المزمنة بين زعماء زيبار وشيوخ بارزان، لأن النزاع كان إقليمياً إلى حد ما باعتبار أن شيوخ بارزان قد أقاموا في الضفة اليمنى لنهر الزاب في أواسط القرن التاسع عشر مقابل قبيلة زيبار تقريباً. ولكن قادة بارزان هددوا الزيباريين بشكل مباشر لأنهم جذبوا الكثير من الفلاحين من قبيلة زيبار والقبائل المجاورة الأخرى وبذلك أصبحوا قوة سياسية جديدة وقوية في المنطقة.

لقد كانت كل من بارزان وزيبار تقعان ضمن المنطقة الإدارية لعقرا. ومن أجل الحفاظ على حلقة الوصل بين بارزان وزيبار مُنِع فارس باشا من قبيلة زيبار بعبور الزاب إلى إقليم بارزان . من ناحية أخرى كان الشيخ أحمد البارزاني يريد أن تنتقل بارزان إدارياً إلى راوندوز بعيداً عن عقرا التي تسيطر عليها قبيلة زيبار.

في أعقاب فرض غرامة من قبل الموظف السياسي المحلي تقدم زعيمان من زيبار، وعلى نحو غير متوقع، للشيخ أحمد البارزاني من أجل المساعدة وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1919. وقد نصبت القبيلتان معاً كميناً للموظف السياسي وقتلتاه مع معظم حاشيته. بعد ذلك تقدما من أجل نهب عقرا وانضمت إليهما قبيلة سورجي. يبدو أن القضية برمتها عبارة عن ثورة من الغضب أكثر من أن تكون انتفاضة مخططاً لها من قبل. تقدمت قوة كردية بقيادة بريطانية نحو المنطقة وأحرقت بيوت زعماء قبيلتي زيبار وبارزان، الذين كانوا قد فروا إلى الجبال. بعد ذلك عرض الزعماء المحليون المساعدة للتعامل مع المتمردين، وهو دليل على طبيعة الخيانة المستوطنة في السياسة الداخلية القبلية أكثر مما يدل على ولائهم.

الشيخ محمود من السليمانية

مع ذلك فقد ظهرت المشكلة الأخطر في السليمانية. لقد كانت بريطانيا في كل مكان تدير المناطق المحتلة بشكل مباشر من خلال شبكة من الموظفين السياسيين. وكانت السليمانية هي المنطقة الوحيدة التي تمتعت بوضع خاص.

في 1 كانون الأول/ديسمبر من عام 1918 ثبت ويلسون الشيخ محمود كحكمدار للواء السليمانية، وهي منطقة كبيرة تشمل الأراضي الواقعة بين الزاب الصغير وديالى. وقد تم تعيين عدد آخر من الموظفين الأكراد في إدارة العديد من التقسيمات الفرعية تحت إشراف موظفين سياسيين بريطانيين. في مقابل ذلك فهِمَ البريطانيون بأن الشيخ محمود قد تعهد بإطاعة الأوامر البريطانية لأنهم افترضوا فعلاً أنه استمد سلطته من الإدارة البريطانية.

كان الشيخ محمود هو الزعيم الوحيد المؤثر في السليمانية. فحتى في مناطق بعيدة مثل رواندوز وكويسنجق ورانيه كانت هناك رغبة بين المجتمعات الفقيرة والمتعطشة للمساعدة لقبوله كحاكم أعلى للأكراد معيَّن من قبل بريطانيا:

> "وهكذا فإن القبيلة تلو الأخرى التي تكون بالكاد سمعت عن الشيخ محمود، أو في أفضل الأحوال يعرفون عنه أنه سليل تافه لرجل طيب، قد وقّعت على مذكرة تطالب بالانضمام إلى الدولة الجديدة بقيادة الشيخ محمود، وهو ما تعتقده بأن الحكومة البريطانية قد جعلته شرطاً ضرورياً لأسباب خاصة بها"[1].

هذا ما كتبه الميجور سون، الشكاك الذي خبر المنطقة جيداً قبل الحرب.

لم يكن سون بأي شكل من الأشكال الوحيد في عدم محبته للشيخ محمود. ففي طول المدينة وعرضها كان للشيخ معارضوه: بين قبائل الجاف وباجلان ولاسيما الشيوخ منهم- شيوخ قبيلة الطالباني في كركوك الذين كانوا منافسيه في الطريقة القادرية وكذلك شيوخ بيارة وطويلة. في وجه هذه المعارضة لسكان المدينة ورجال القبائل في كركوك وكفري بشكل خاص تم إقصاؤهم عن منطقة الشيخ محمود وهو إجراء وافق عليه الشيخ.

---

(1) مجلة الإدارة المدنية 1914-1920، ص61. ينبغي التذكير هنا بأن (سون) قد قضى بعضاً من الوقت في السليمانية في 1909 واعتبر الشيخ محمود ووالده متشردين. أنظر رحلة تنكرية فيما بين النهرين وكردستان، ص ص 187-195.

لقد كان الشيخ محمود يمتلك فهماً مختلفاً تماماً للتسوية السياسية هذه. فهو لم يتصور أن تطوّق سلطته جغرافياً بالزاب الكبير وديالى وإلّا اعتبر أنه يستمد سلطته من البريطانيين. على العكس من ذلك رأى أنه تم الاعتراف به بسبب سلطته الأخلاقية على الأكراد، وقد أدخل ضمن هذا التعريف [للأكراد] كل أكراد الولاية وهو خيلاء متوقع باعتبار أن الستين زعيماً الذين قابلهم ويلسون ادعوا أنهم يمثلون كل أكراد الولاية.

ولم يمض وقت طويل حتى تكشف مثل سوء الفهم الأساسي هذا. فقد استغل الشيخ محمود معونة الحكومة البريطانية المقدمة من أجل الرواتب والمساعدة في التعويض عن دمار الحرب من أجل تقوية مركزه وشراء الولاءات من شيوخ القبائل والسعي، بحسب تقييم سون العدائي:

"إلى ملء كل منصب من خلال علاقته وبغض النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وإقصاء كل من لم يعتبره موالياً... وكل منصب هام ابتداء من منصب حاكم ثانوي إلى منصب قاضٍ في المحكمة الشرعية في السليمانية كان يشغلها إما أقرباؤه أو من المتملقين له"(1).

لقد كان كافة الإداريين المدنيين بل وحتى كل المجندين الأكراد في التدريب البريطاني مطالبين بإبداء الولاء له.

من المهم هنا أن نتذكر بأنه، وبغض النظر عن عيوب الشيخ محمود (التي أصبحت واضحة للعيان في الحال)، ربما اندلعت المشاكل لو أن كردياً آخر قد شغل محله. فخلف تعارض الشخصية تكمن ترتيبات وآمال متضادة. لقد كان هناك صراع بين الحكومة المؤسساتية، التي يتم تعيين الموظفين فيها على أساس الأهلية ويدينون بولائهم لفكرة مجردة-الدولة، الإدارة، التاج وما شابه، من جهة، والشكل الأقصى للحكومة الفردية المعتمدة على المحسوبية التي لا تزال قائمة في الطبقات الدينية والقبلية للمجتمع الكردي. من وجهة نظره الشخصية، كان الشيخ محمود يعتقد بأنه سيبقى في أمان فقط من خلال بناء قاعدة سلطته الشخصية وذلك من خلال جذب الرجال عن طريق تعيينهم في المناصب لا على أساس الكفاءة وحدها والتخلص من أولئك الذين بدوا معادين أو يفكرون بأدمغتهم.

---

(1) FO رقم 371/ 5069، الميجور ي.بي. سون E.B. Soane، تقرير الإدارة عن لواء السليمانية لسنة 1919، ص ص1-2.

بدأت الأشياء تأخذ منحى آخر قبل انتهاء السنة، ولكن فقط في شهر آذار/مارس 1919 أُتخذت خطوات من أجل كبح نشاطات الشيخ محمود. لقد تم استبدال نوئيل، الذي بدأ بالسياسة القبلية وعين الشيخ محمود، بـ "سون". إن تعيين هذا الأخير إنذار واضح بأن: كركوك وكفري وكويسنجق ورواندوز وحلبجة إضافة إلى أراضي قبيلة الجاف قد تم إقصاؤها عن فلك الشيخ محمود.

ولكن بتحمسهم "للقبائلية" شجع الموظفون السياسيون البريطانيون الثقافة التي استهجنوها كثيراً في لحظات اتزانهم. وقد شرح سون، المعارض الصريح لهذه السياسة، وجهة نظره قائلاً:

"إن إحياء النظام القبلي... لحظة انتكاسة. لقد تخلى القسم الأكبر من جنوبي كردستان عن روحها القبلية وبالنتيجة كان من نصيبها قدر من الازدهار في أوقات ما قبل الحرب. الآن وقد قبل الموظف السياسي [نوئيل] آراء الشيخ محمود، فقد سخّر كل طاقاته في العودة إلى الروح القبلية. لقد تم وضع كل من يمكن تصنيفه برجل قبيلة تحت قيادة زعيم قبلي. لقد كانت الفكرة تقضي بتقسيم جنوبي كردستان إلى مناطق قبلية تحت قيادة زعماء قبليين. إن زعماء قرى ثانويين تم إبرازهم والكشف عنهم كزعماء لقبائل ميتة منذ زمن طويل... كان من المفروض إدارة القانون من خلال أمثال هؤلاء الزعماء والذين يجب عليهم أن يعترفوا بالشيخ محمود فقط كحكمدار... إن هذا وضع مثالي بالنسبة لأفراد العشيرة غير أنه قاتل للتجارة والحضارة والأمن"[1].

لقد خطط ويلسون، المدرك لحقيقة الموقف المتدهور، لزيارة السليمانية في نهاية أيار/ماي "لمقابلة الشيخ محمود شخصياً ومحاولة التوصل إلى حل يجعل من الممكن الحفاظ على إطار الحكم الذاتي الكردي [كذا في الأصل]"[2]. ولكن قبل القيام بتلك الزيارة حشد الشيخ محمود ثلاثمائة من أتباعه القبليين على الجانب الإيراني من الحدود، وفي 23 أيار/ماي سجن الموظفين البريطانيين وأخرج المجندين من الموقع العسكري. هرع مؤيدو الشيخ محمود من المقاطعات المجاورة لنجدته. مبتهجاً بهذه

---

(1) تقرير الإدارة عن لواء السليمانية لسنة 1919، ص3 لم يكن سون قادراً على الوقوف في وجه هذا الوضع لأنه كان في إجازة مرضية خلال شتاء وربيع 1918-1919. يمكن تتبع النزاع بين نوئيل وسون بخصوص الشيخ محمود بالرجوع إلى: وزارة المستعمرات co 370/13.

(2) ويلسون، الولاءات، ص 163.

البداية السعيدة، أعلن نفسه حاكماً لكردستان وعيّن أتباعه في كل اللواء. وزادت معنوياته بالكمين الناجح الذي نصبه لطابور بريطاني خفيف تفرق وراء جمجمال. بدأت القبائل على جانبي الحدود تعلن تأييدها للشيخ محمود فتحركت القوات العراقية بسرعة من أجل إعادة تأكيد سلطتها المهزوزة. فحشدت فرقتين تمكنتا بسرعة من إلحاق الهزيمة بقوات الشيخ محمود البالغة 500 رجل قوي في ممر بازيان في أواسط شهر حزيران/ جوان. أسر الشيخ محمود نفسه وأُرجئ حكم الإعدام فيه حيث أُرسل للمنفى. وقد أصبحت ثورته القصيرة العمر لاحقاً رمزاً للقومية الكردية.

إن خطة "كردستان حرة وموحدة" توحي بأن الشيخ محمود قومي، وقد كان كذلك فعلاً. فهو لم يكن فقط يؤمن بكيان كردي سياسي تحت سلطته بل ويؤمن أيضاً، وله ما يبرره، بأن حق تقرير المصير الكردي هو ما وعد به الحلفاء فعلياً. "مربوطاً بذراعه كطلسم" كانت هناك نسخة من القرآن وعلى ورقتها الغُفل[1] مكتوب بالكردية نصوص النقطة الحادية عشرة من مبادئ ويلسون وكذلك البيان الإنكليزي-الفرنسي الصادر في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر[2].

إنه من المغري أن نُلبس الشيخ محمود زي الأفكار القومية الحديثة. ولكن من الواضح أن الذي يجمعه مع قادة الأكراد في الوقت الحاضر هو قليل جداً. فالمفردات التي استخدمها وكذلك الأسلوب مختلف تماماً. إن الملفت للنظر أن الشيخ محمود لم يضيع وقته في مخاطبة العاطفة القومية. لقد كان من الأسياد واللغة التي يفهمها أتباعه هي لغة الإسلام. في 1919 نادى للجهاد وليس للنضال من أجل التحرير القومي. علاوة على ذلك كان أسلوبه يعتمد على علاقات القربى والتحالفات القبلية بهدف إقامة إقطاعة شخصية.

لقد أبدى الشيخ محمود رغبته في التحرر الكردي من وحي القانون الإنكليزي وليس من تلقاء نفسه. أما الجشع الذي اشتهر به برزنجيو شيخان فقد كان عقبة حقيقية في طريق الكثير من أكراد لواء السليمانية. ولذلك كانت التحالفات القبلية من إيران، الهورامية (هاورامان) بقيادة خان محمود دزلي والماريفية (ماريوان) بقيادة محمود خان من كاني صنعان (كاني سانان)، هي التي فجرت الثورة.

---

(1) الورقة الغفل: ورقة بيضاء في أول الكتاب أو آخره. (المترجم).

(2) ويلسون، الولاءات، ص 139.

مع ذلك فإن ثورة الشيخ محمود اندلعت في أشد الأماكن قومية في كردستان حيث أعلن السكان وبكل وضوح أنه ليس لديهم أية رغبة في الحكم العربي. لو أنه جسّد حقاً الأماني القومية، لتوقع المرء تأييداً أكبر في مدينة السليمانية نفسها، مع أنه لم يكن قادراً على قيادة انتفاضة عفوية هناك. وباستثناء الموالين الشخصيين كانت القوى المحلية على الأغلب من مستأجري ورجال القبائل من برزنجة، ومن الهماوند بقيادة كريم فتاح بك وبعض الفرق الساخطة من قبائل الجاف وجباري والشيخ بزيني وشوان، وجميعها في المنطقة النائية من السليمانية. لهذا فإن اقتراح أغلبية الجاف والبشْدَر، أقوى اتحادين على الإطلاق، من أجل قمع الثورة فإنه يعطي إحياء واضحاً عن الاتحاد الكردي.

بعد هزيمة الشيخ محمود، عاد سون ليدير السليمانية بقبضة من حديد حيث تصرف كحاكم محلي أعلى، ووفقاً لورقة نعيه، حقق للسليمانية مجداً لم تعرفه من قبل[1]. لقد كان متحمساً للأعمال العامة معتمداً في تمويله على الدخل الحكومي المحلي وشجع تبني الكردية المكتوبة واستعمالها في المدارس. قبل نهاية السنة أطلق الجريدة الكردية الأولى في السليمانية (بيشكّتن؛ التقدم) التي كانت، وبسبب حداثة الكردية المكتوبة، موضع سخرية المثقفين الأكراد ولكنها مع مرور الوقت أصبحت راسخة وشعبية.

فإن كان سون استعمارياً فلا شك من أنه كان خارجاً على تقاليد أقرانه، فقد آمن صادقاً بحق تقرير المصير الكردي ومساعدتهم في "تأمين درجة من الحكم الذاتي المحلي التي لم يكن أحد من الأقاليم المحتلة يتمتع بها، وهذا ما أثار سخط بعض زعماء التقسيمات الإدارية في بغداد"[2]. في آذار/مارس تم صرف سون من الخدمة وباتت آراؤه حول الحكم الذاتي في صراع مع سياسة الدمج العنصري لبريطانيا.

ثورة الشيخ محمود الثانية

في شهر أيلول/سبتمبر استدعت بريطانيا الشيخ محمود وأعفت عنه للتعامل مع

---

(1) أنون، الرائد "ميجور" سون في السليمانية، صحيفة جمعية آسيا الوسطى الملكية، المجلد الخامس، 1923، ص 146.

(2) المصدر السابق JRCAS، ص146.

التهديد التركي المتنامي. لقد كان ذلك، من حيث الجوهر، عملاً ساخراً السبب وراءه هو الرغبة في اختيار القومية الكردية المتنامية كمتراس ضد الدعاية التركية. فبريطانيا احتاجت إلى الشيخ سعيد لأنها لم تكن عملياً تملك جنوداً لنشرهم في كردستان بسبب الميزانية المتشددة التي تم اعتمادها في لندن.

إن لتنامي الشعور بالخصوصية الكردية منطلقين: أولهما هو تنامي الوعي القومي بين الأكراد غير القبليين في المدن وفي أطراف سهل بلاد الرافدين. ولكن هذا المنطلق لم يكد يعبر عن نفسه أبعد من التشاورات التي قامت بها بريطانيا. إن الأكثر وضوحاً وإثارة هو الاندلاع الدوري للعنف القبلي والموجه إلى حد كبير ضد الدولة، والتي لها علاقة أساساً بالامتعاض من التدخل أكثر من كونها أيديولوجيا إيجابية لمصير كردستان.

في شهر آب/أوت من عام 1920 وقعت الفوضى في لواء أربيل لأن الشيخ محمود قد أظهر للآخرين من قبل أنه يمكن مواجهة التدخل البريطاني. وفي شهر تموز/جويليه من عام 1920 امتد العصيان المسلح عبر جنوب العراق وهذا ما أثار "روح الاضطراب والتي انتشرت باتجاه الأعلى من الجنوب"[1]. في كردستان أعلن اتحاد السورجي تمرده بشكل صريح. وخلال شهر نيسان/أفريل نصبت أقسامه الموجودة في الموصل كميناً لقافلة عسكرية ومن ثم هاجمت عقرا. بعد ذلك ضم أقرباؤهم في أربيل جهودهم إلى جهود الأكراد الراوندوزيين المنشقين وطردوا الموظفين السياسيين في رواندوز وكويسنجق. لقد انضم القسم الأكبر من خوشناو، التي كانت في السابق مستعدة للتعاون مع البريطانيين، والجماعات القبلية الأخرى إلى الثوار. في أيلول/سبتمبر أصبحت أربيل نفسها مهددة من قبل السورجي ولم ينقذها إلا قبيلة دزيي لمصلحة الحكومة. ولكن الأشياء سارت تدريجياً إلى النهاية بالخسارة غير المتوقعة للسورجي عندما هاجموا مخيماً للاجئين الآشوريين. وبحلول نهاية العام استسلم معظمهم ولكن اتضح مدى تقلّب القبائل ومدى ضعف الحكومة.

منذ الاستيلاء على الولاية كانت هناك مساعٍ متقطعة للإطاحة بالحكم البريطاني. وقبل ستة أسابيع من عبورهم للزاب الكبير كان اتحاد السورجي مشغولاً في نشر الدعاية التركية في كويسنجق وشقلاوة. أما في شمالي الزاب كان السورجيون بقيادة

---

(1) هيي Hay، سنتان في كردستان، ص 349.

شيوخ من أبرزهم على الإطلاق عبيد الله الذي لم يخفِ تأييده للميول الإسلامية التركية (رغم أنها أصبحت بسرعة تنطوي على مفارقة تاريخية) ونفوره من حكم الكفار.

في شتاء 1921 بدأت اضطرابات جديدة، وفي أواسط شهر كانون الأول/ديسمبر حدث اصطدام كبير في الشمال، باتاس، بين الشرطة والسورجيين. بعد ذلك وفي الجنوب بدأ محمود خان ديزلي، الحليف القديم للشيخ محمود، بشن الغارات عبر الحدود على منطقة حلبجة بتشجيع من الأتراك. أما في أواخر الربيع فقد انتفض سيد محمود، زعيم قبيلة جباري، مرة أخرى وانضم إليه على الفور فتاح بك من هماوند، الذي كان قد رتب لقتل الموظف السياسي البريطاني المحلي وقائد الجنود هناك. عندما طارد الجنود قبيلة هماوند إلى جبال بشْدَر وجدوا بأن أقوى فروع قبيلة بشْدَر متعاطفة مع الثوار، واستطاعوا مؤقتاً فقط إعادة السلطة للزعيم البشْدَري الموالي للبريطانيين، بابكر آغا. لكن ما إن بدت السلطة البريطانية متزعزعة حتى عادت بشْدَر إلى الثوار مرة أخرى.

في هذه الأثناء شق كريم فتاح طريقه إلى رواندوز حيث أعطى الوجود التركي نوعاً من التماسك للانشقاق القبلي في المنطقة، وحشد معظم الجماعات القبلية المؤثرة فيها: السورجي (بقيادة الشيخ عبيد الله) والزيباري (بقيادة فارس آغا) والبارزانيون (بقيادة الشيخ أحمد) والخوشناو ومن كفري في الجنوب والزنكنه، ذات الأصول التركمانية. وبحلول شهر آب/أوت ازدادت القوات الكردية المنشقة وذلك بعد تخلي رجال سمكو عنه إثر هزيمته في ايران (انظر الفصل العاشر).

في هذه الأثناء أصبحت الاستراتيجية البريطانية في العراق في مأزق. ففي الأول من تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1922 تخلت القوات البرية عن كل المسؤولية للقوات الجوية الملكية:

> "إذا لم تعطِ خطة السيطرة الجوية بديلاً رخيصاً وفعالاً للاحتلال العسكري، فمن المحتمل أن يتعرض الوجود البريطاني للضبط أو النهاية، وولادة المملكة العربية ميتة وانتعاش قوة تركيا لتبتلع ولاية الموصل وربما أيضاً ولايتَيْ البصرة وبغداد"[1].

---

(1) ديفيد أوميسي David Omissi، القوة الجوية والسيطرة الاستعمارية: السلاح الجوي الملكي 1919-1939 (مانشستر، 1991)، ص37، وانظر أيضاً ايدموندز Edmonds، كرد وترك وعرب، ص297 و244 حاشية.

وبهذا المعنى للأزمة أيضاً قررت بغداد مخاطبة الشعور القومي الكردي ضد الأتراك. فلقد بُذلت محاولات من قبل لإشراك بكزادات قبيلة الجاف، الذين حكموا الأراضي المحيطة بحلبجة "في قيادة عملية "الحكم الذاتي" والذي كان ثمة إجماع بأنه لا يمكن أن يُؤجل أكثر من ذلك"[1]. غير أن بكزادات كانوا جبناء ومتخوفين من المراهنة على حصان خاطئ.

أما الحل المثالي فكان لا يزال يكمن في إيجاد شخص يتحد من خلفه كل الأكراد. لذلك، ففي شهر آب/أوت تقرر دعوة الشيخ طه الذي كان قد خسر مركزه في شمدينان لدراسة تعيينه كحكمدار لراوندوز ورانيه فور طرد الأتراك منهما. وقد تم إغراؤه بإمكانية أن يصبح حاكماً للسليمانية، وبالتالي حاكماً فعلياً لكردستان متمتعة بالحكم الذاتي تحت السيادة العراقية. ولكن الشيخ طه كان مشغول البال في حينه بخمود الأنفاس الأخيرة لثورة سمكو ضد طهران. وفي شهر تشرين الأول/أوكتوبر عرض طه طرد الأتراك من رواندوز ورانيه وذلك بتحريض القبائل عليها. غير إن الهطول الغزير للأمطار طوال 13 أسبوعاً إضافة إلى عدم تمكنه من إثارة هكاري وحدها، المساندين التقليديين لأسرته، جعل المخطط يولد ميتاً.

ولم تكن بغداد قادرة على انتظار تحركات الشيخ طه. لهذا، فقد أرسلت في نهاية شهر آب/أوت قواتها لاسترداد رانيه غير أنها دُحرت على يد قوات أوز دَمر، حيث بات الموقف خطيراً جداً لدرجة أنه في الأسبوع الأول من أيلول/سپتمبر تم إجلاء كافة البريطانيين والموظفين غير الأكراد من السليمانية جواً (وهو الإجلاء الجوي الأول من نوعه) كما عُهِدت إدارة اللواء إلى مجلس منتخب.

فلو استطاعت بريطانيا إقناع السكان الأكراد بأن مصالحهم سوف تتحقق بشكل أفضل بالارتباط معها أكثر من تركيا لتقلص الخطر الذي يشكله أوز دَمر. ولكن الاضطراب خارج رانيه والانسحاب المفاجئ من السليمانية جعلا كفة الميزان تميل لصالح تركيا. في تلك الأثناء كانت بريطانيا بحاجة ماسة إلى قائد كردي جدير بالاعتماد عليه لسحب يدها من النار. أما بالنسبة إلى الشيخ طه فإنه كان بطريقة أو بأخرى مشغولاً، إضافة إلى ذلك لم تكن مكانته الرفيعة تشمل السليمانية. هناك شخص واحد فقط كان يمتلك المؤهلات الكافية لإعادة الثقة رغم برهنته على عدم أهليته للاعتماد عليه.

---

(1) FO رقم 371/ 7772، تقرير استخبارات العراق رقم 17، تاريخ 1 أيلول/ سپتمبر 1922.

في بداية أيلول/سبتمبر تم تعيين الشيخ قادر، شقيق الشيخ محمود، كرئيس لمجلس السليمانية بحيث أقنعت هذه الإضافة الضئيلة القيمة المجلسَ لإغلاق أبوابه في وجه الأتراك. ولكن بدا أن الشيخ محمود وليس سواه هو الخيار المنطقي والمرغوب فيه كقائد، وهو رأي ربما كان الشيخ عبد القادر يتبناه أيضاً، وفي أواسط أيلول/سبتمبر تم استدعاؤه من مكان إقامته الجبرية في الكويت ليتم تعيينه من جديد كرئيس للمجلس الذي عُهد إليه مهمة منع الأتراك من دخول المدينة وطردهم من اللواء.

فور إعادته إلى منصبه السابق بدا الشيخ مهتماً، لأسباب مفهومة، بإقامة مملكة كردية. إذ أقنع بعض الزعماء المحليين ـ حتى أولئك الذين في كركوك خارج نطاق سلطة السليمانية ـ للاعتراف به كرئيس لكردستان مستقلة؛ إذ طالب بضم المناطق الواقعة خارج لواء السليمانية. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر نصب نفسه "ملكاً لكردستان". وبدأ أيضاً بالتخلص من أولئك الذين عارضوه بالاغتيال إذا لزم الأمر[1].

أما في المناطق الخلفية للسليمانية فقد بدا أن فروعاً من قبائل الجاف في حلبجة والبشْدَر في قلعة دزة، خصومه التقليديين في الماضي، مستعدون للتعاون معه. والأكثر سوءاً أن الشيخ محمود قد دخل في مراسلات مع أوز دَمِر الذي أراد منه ضمانات تتعلق بالحكم الذاتي الكردي في ظل تركيا، والذي بدأ فعلاً في تنظيم المساندين والحلفاء بما في ذلك سمكو على الجانب الإيراني من الحدود.

غير أن تصرف الشيخ محمود خلق عدم ارتياح بين سكان المدينة الذين لم يحبّذوا محاولته في وضع المدينة تحت السيطرة القبلية وكذلك بين أقربائه ومسانديه الأكثر بعداً في النظر. وربما كان الأكثر تأثيراً بين هؤلاء جميعاً هو ابن عمه، الشيخ عبد الكريم من قادر كرم، وهي تكية هامة في جنوب-غربي السليمانية في ريف الطالباني، والذي كان يشاطر الشيخ محمود طموحه في دولة كردية تحت حكم برزنجه

(1) على سبيل المثال جمال بك عرفان، الضابط الكردي في الجيش العراقي الذي تم نقله خصيصاً للمساعدة في إدارة السليمانية والذي تجرأ على انتقاد أساليب الشيخ علانية، وعارف صائب، الذي عيّنه الشيخ محمود كسكرتير شخصي في كانون الأول/ديسمبر 1922 ومحرر الصحيفة الكردية "روزي كردستان"، الذي أعدم بحضور سيده بعد عدة أشهر. انظر: ادموندز الكرد والترك والعرب، ص304، والصحيفة الكردية "روزي كردستان" JRCAS المجلد السابع، 1925، ص ص86 و88.

ولكنه كان خائفاً من الرأي السياسي المتواضع لابن عمه. عندما شعر الشيوخ الطالبانيون بأنهم مجبرون، بحكم سير الأحداث، على التراجع عن غرورهم وإعلان الخضوع الرسمي لعدوهم اللدود الشيخ محمود، اقترح الشيخ عبد الكريم أن يكون خضوعهم مشروطاً بوعد من الشيخ محمود بالبقاء وفياً للسياسة البريطانية. لقد كان الولاء الطالباني هاماً جداً للتضامن الكردي لذلك قَبِل الشيخ محمود بهذه الشروط. وقد أعطى هذا بالطبع الأسباب الكافية لحلفاء الشيخ محمود القلقين لسحب تأييدهم له.

كان الموقف لا يزال متقلباً بالنسبة للبريطانيين للمغامرة بالقيام بعمل مباشر ضد الشيخ محمود. وفي شهر تشرين الثاني/نوڤمبر استدعوه في ظل جواز المرور لتوضيح نطاق سلطته. وخوفاً من وجود أي نفاق أرسل الشيخ محمود شقيقه الشيخ قادر.

اعتباراً من الأول من شهر تشرين الأول/أوكتوبر فصاعداً طردت العمليات الجوية الأتراك من كوي وقلعة دزة وكذلك المتمردين من رانيه، ولكن في الوقت الذي سبب فيه النشاط الجوي إزعاجاً للأتراك فإنه لم يكن قادراً على ضمان الأمن للمنطقة لأن تركيا لم تتخل عن مطالبتها بولاية الموصل وهذا ما تسبّب في استمرار القلاقل.

بناءً على ذلك كان الموظفون السياسيون البريطانيون مخولين بإخبار الأعيان المحليين، وبشكل غير رسمي، بأن لدى بريطانيا النية في السماح للأكراد بإدارة شؤونهم. تلا ذلك بيان رسمي يتعلق بالأكراد نُشر في بغداد في 20 كانون الأول/ديسمبر 1922. وقد وعد البيان المذكور بأنه في استطاعة الأكراد أن يقيموا دولة كردية (فوق منطقة غير معينة) إذا رغبوا في ذلك. وقد كان لهذا البيان بعض التأثير. ففي 13 كانون الثاني/جانڤي طالبت عريضة موقعة من عدد من أعيان السليمانية بالاستقلال تحت الحماية البريطانية ولكن وسط قليل من الترحيب بالشيخ محمود ملكاً عليها.

في هذه الأثناء تلقى الشيخ محمود زيارة عدد من الضباط الأتراك في أواخر كانون الثاني/جانڤي وأوز دَمِر نفسه في آذار/مارس لمناقشة الاستيلاء المزمع على كركوك وكوي بالتعاون مع قبائل البشْدَر ودزلي. بعد علمها بهذه اللقاءات استدعته بريطانيا مرة أخرى في ظل جواز المرور، وإثر رفضه ذلك أعلنت بريطانيا تعليق إدارته في 24 شباط/فيڤري وأمرته بمغادرة المدينة في 1 آذار/مارس، في أعقاب إسقاطها لأوراق تحذيرية قصف سلاح الجو الملكي المباني الحكومية في الثالث من آذار/مارس. وفر الشيخ محمود في اليوم التالي.

لقد انقلب التيار لصالح بريطانيا. في شهر نيسان/أفريل ذهب زعماء قبائل السورجي وهكاري وحتى سمكو نفسه إلى مقر أوز دَمِر في رواندوز ولكن القبائل التي كانت في السابق في مراسلة معه قد تلاشت. لقد أعيد احتلال كوي في أوائل نيسان/أفريل ورواندوز بعد أسبوعين من ذلك والسليمانية في أواسط أيار/ماي. لهذا يمكن القول بأن البيان الرسمي بالحكم الذاتي الكردي قد حقق أهدافه السياسية مباشرة بحيث تزايد عدد الآغاوات الذينَ بدأوا في إعادة علاقاتهم مع بغداد.

ما إن تم احتلال السليمانية مرة أخرى حتى جرت محاولة لضم اللواء إلى الدولة العراقية في ظل نظام من الحكم الذاتي المحلي المرتكز أساساً على العداء القبلي للشيخ محمود. ولكن هؤلاء المعارضين لم يتجرؤا على الحكم من دون حامية بريطانية. عند انسحاب الحامية بعد شهر من ذلك استقالت حكومة السليمانية الجديدة مباشرة وفرت إلى خطوط القتال البريطانية. دخل الشيخ محمود السليمانية مرة أخرى منتصراً في الحادي عشر من تموز/جويليه. أما بغداد، ففي محاولة منها لتجنب المزيد من النزاع وعدت الشيخ محمود بأنها لن تقوم بأي عمل ضده إذا ما قَبِل انتداباً إقليمياً محدوداً وكفّ عن القيام بكافة الأعمال العدائية.

رفض الشيخ محمود القيود الجديدة فقُصِفت مقراته مرة أخرى في آب/أوت وكانون الأول/ديسمبر 1923. وأخيراً دُمِرت مقراته من الجو في أيار/ماي 1924. في هذه المرحلة سئم الكثير من تجار السليمانية من هذا النزاع فهاجر الكثير منهم المدينة إلى مدن أخرى مثل كركوك بغية الاستمرار في تجارتهم. ومن جديد فرّ الشيخ محمود إلى الجبال ودخلت القوات العراقية إلى المدينة في تموز/جويليه وتلاها 7.000 من سكانها الذين هجروها مؤقتاً.

أنشأت الحكومة العراقية إدارة سائبة وأدارها مؤقتاً المندوب السامي. كذلك استمر الشيخ محمود حتى بداية 1927 في إزعاج الحكومة بشن الغارات على مناطق ثابتة، والوقوف في وجه جباية الضرائب من القبائل الجبلية ونصب الكمائن لقبائل مثل قبيلة الجاف عند هجرتها السنوية عبر الحدود من وإلى إيران. وكان حلفاؤه الرئيسيين في ذلك هم القبائل التي بقيت مخلصة له، وبشكل خاص هورامي وهماوند اللتان ارتبط مصيرهما بشكل وثيق بمصير برزنجه منذ بداية القرن.

النكث بالوعود

ولكن خلف هذه الأحداث يكمن سبب باعث على الحزن ألا وهو تخلي بريطانيا عن العهود التي قطعتها للأكراد، وهو تخل يمكن شرح أسبابه ولكن لا يمكن بأي شكل من الأشكال إعطاء تبرير له. ينبغي أن نعيد إلى الأذهان بأن كلاً من بريطانيا وفرنسا قد صرحتا معاً في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 1918 بأن هدفهما هو:

"التحرير الكامل والنهائي للشعوب التي عانت من اضطهاد الأتراك لفترة طويلة وإقامة إدارات وحكومات قومية والتي سوف تستمد سلطتها من الممارسة الحرة لروح المبادرة والاختيار لسكانها الأصليين"[1].

وكان ويلسون يشير إلى هذا البيان عند اتفاقه مع الزعماء الأكراد في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1918. في تلك المرحلة كان "الضم إلى العراق" يعني تماماً الانضمام إلى بريطانيا وليس إلى الإدارة العربية وهي حقيقة فهمها جيداً كل من ويلسون وزملائه.

بيد أنه كان يوجد نوع من الاختلاف بين واضعي السياسة البريطانية الملتزمين، ولكن على مضض، بمبادئ حق تقرير المصير والممارسين لها وعلى رأسهم ويلسون. فالبنسبة لواضعي السياسة كان الإغراء الرئيسي لحق تقرير المصير هو إمكانية إدارة شبه-مستعمَرة بدون أية نفقات في حين كان ويلسون، الذي تعلم في الهند، آمن في إدارة العراق بشكل فعال وفق "أفضل المبادئ" التي تم استنباطها من خبرة بريطانيا الاستعمارية. لقد كانت المفاهيم الخيالية مثل حق تقرير المصير مناسبة جداً لتصريحات غامضة عن النوايا، ولكن الإدارة في العراق ينبغي أن تبقى في أيدي أفضل الأشخاص المؤهلين من الموجودين، أي فريق قوة الحملة الهندية من الموظفين السياسيين.

إن تعليقات الميجور هيي، ضابط الصف في أربيل، هي أفضل شرح لطبيعة تفكير هؤلاء الموظفين:

"إن لدى الكردي عقلاً أشبه ما يكون بَعقل التلميذ، ولكن دون أن يفتقر إلى القسوة المتأصلة في التلميذ. إنه يحتاج إلى الضرب في يوم وإلى الحلوى

---

(1) انطونيوس Antonius، يقظة العرب (لندن 1938) الملحق ج.

في اليوم التالي. إن القسوة أو الدلال الزائدين يجعلانه صعب القياد. ومثل التلميذ أيضاً فإنه يكذب في كل مرة لكي يخلّص نفسه..."[1].

وكما أخبر هيي رؤساءه، فإن الزعماء الأكراد، مثل الزعماء المحليين في أي مكان آخر، يُقسمون إلى فئات واضحة المعالم:

"يمكن تقسيم الأكراد إلى آغوات جيدين وآغوات سيئين إضافة إلى عامة الشعب. لكل منطقة آغاها السيئ... وهؤلاء هم أولئك الذين يتسببون في كل المشاكل والذين من الضروري أن نقمعهم بشدة وبكافة السبل المتاحة. والذي يدفعهم إلى ذلك هو الجشع والطموح الشخصي المحض... إن هؤلاء الآغوات السيئون، دون غيرهم، هم الذين لديهم أي شيء يُقال ضد الحكومة وإننا بقمعهم إنما نحمي أنفسنا ونقدم الخدمة لعموم كردستان. ولحسن الحظ فإن الآغوات الجيدين، أولئك الذين يرغبون في العيش بسلام، ورؤية المستأجرين لأرضهم في حالة ازدهار ليسوا نادرين وحيثما يمكن العثور عليهم، اعتقد أنه ينبغي علينا أن لا ندخر أية وسيلة في ضمهم إلى حكمنا [التوكيد من المؤلف]."

ومثلما تجاهلت هذه العقلية الساذجة مضامين حق تقرير المصير، فإنها تجاهلت أيضاً وبكل سهولة النزاعات الطويلة الأمد بين القبائل المتنافسة المتجاورة وبين الآغوات في القبيلة نفسها. إنَّ اختيار أحد الآغوات دون غيره غالباً ما استخدمه الموظفون السياسيون كي يفرضوا على منافسه تبني موقف مناوئ للحكومة، مثلما فعل الموظفون العثمانيون في زمنهم. وقد أطلق هيي نفسه العنان للامتعاض من الحكومة وضمن عائلة ميران، التي يمكن تتبع أصلها حتى اليوم، حينما أطاح بخيار حاكم أعلى لآغوات خوشناو لمصلحته الشخصية.

وليس مستغرباً بالتالي أن نجد بأنه حيثما كانت السياسة واضحة كان منفذوها "يكلفون بمهمة تأسيس كردستان جنوبية مستقلة تحت الرعاية البريطانية"[2]. وقد دلت الأحداث في الواقع إن هناك تصميماً عملياً على إخضاع الأكراد لـ "فوائد" النظام البريطاني، سواء أحبوا ذلك أم لا، ولهذا السبب انفجر الغضب في مناطق العمادية وبارزان وزيباري وقامت انتفاضة الشيخ محمود الأولى في 1919.

---

(1) FO رقم 371/ 5068، دبليو. آر. هيي W.R. Hay، مذكرة عن رواندوز، 26 كانون الأول/ ديسمبر، 1919.

(2) خلاصة الأحداث، ص 12.

ولكن عند التحقق فعلياً بما يطالب به الأكراد في جنوبي كردستان، فإن الإدارة البريطانية كانت تجد نفسها في حالة تخبط. في أوائل 1919 خضعت لاستشارة عامة وُصِفت فيما بعد بأنها سخيفة في استفتاء شعبي. فقد تم في الواقع البحث عن آراء الأعيان البارزين، الشيوخ والآغوات الذين لم تكن آراؤهم شخصية ولا حتى سرية. وبما أن البريطانيين هم في موقع السيطرة بشكل فعلي ويوفرون النجدة بشكل عاجل في فترة ما بعد الحرب فإن أحداً لم يكن ليعارض وجودهم. إن الفوائد المادية في الانتماء إلى دولة "مركزية" تحت الوصاية البريطانية قد فاقت أهمية الحقائق غير المؤكدة من مجاعة وحرمان لأولئك الذين يعيشون خلف الخطوط البريطانية. وكانت الفوائد الاقتصادية ضمنياً من بين الترتيبات في عدم الانفصال عن الأسواق العراقية. ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن لدى الأكراد رغبة في حكم الذاتي، وهذا ما كان يعرفه البريطانيون تماماً.

وحتى قبل الهدنة كان رجال الإدارة البريطانيون يدركون بأنه إذا كان لابد من فكرة كردستان جنوبية مستقلة فلا بد من التفكير في وحدة أكبر من القبيلة لأن التضامن الكردي، كما أشار نوئيل، لا يزال "عشائرياً" أكثر منه "قومي"[1]. غير أن ذلك كان مستحيل التحقّق تقريباً، حيث سرت شائعات تقول بأن الشيخ محمود قد يكون مرشحاً لأن يصبح والياً على جنوبي كردستان أكثر من آخرين أعلنوا معارضتهم كأعيان كركوك على سبيل المثال الذين "كانوا يشعرون بأن طريق التقدم يمر عبر بغداد وليس السليمانية. علاوة على ذلك ليس هناك أي أثر للشعور القومي الكردي في كركوك. إن السيطرة البريطانية موضع ترحيب قوي إضافة إلى انعدام أية حدود إدارية بين الأكراد والعرب"[2]. وللسبب نفسه كانت كركوك تطلب وبإصرار الحماية البريطانية وليس العربية[3].

وهكذا في أيار/ماي 1919، ولدى أول تراجع لها عن دولة قائمة بذاتها في جنوبي كردستان، بدأ التركيز ينصبّ على فكرة إقامة ولاية عربية في الموصل، تحيط

---

(1) FO رقم 371/ 4149، مذكرة حول المستقبل الدستوري للعراق، 6 نيسان/أفريل 1919، الملحق رقم 8.

(2) FO رقم 371/ 4149، التقرير الإداري الشهري للفترة من 15 كانون الأول/ديسمبر 1918 إلى 15 كانون الثاني/جانفي 1919.

(3) FO رقم 371/ 4149، استفتاء حول حق تقرير المصير في العراق 9 تموز/جويليه 1919.

بها دول كردية ذات حكم ذاتي تحت قيادة زعماء أكراد ومستشارين بريطانيين. حتى ذلك الحين لم يكن ثمة نية في التراجع عن فكرة الانفصال السياسي بين الأكراد والعرب. فالغَيْرية التي سادت حقاً بالترافق مع الاقتناع بأن "المربية هي أفضل من تعلم" كان هناك اعتراف في بغداد بـ "إننا لم نحررهم بعد [الفلاحين الأكراد] من طغيان مالكي الأراضي في الموصل الذين يشكلون الطرف الموالي للعرب والطبقة الوحيدة التي تؤيد الحكومة العربيَة"[1].

بعد ذلك جاءت انتفاضات 1919 والتي أقنعت البريطانيين الموجودين في العراق بالحاجة إلى قبضة أكثر إحكاماً في القضايا المحلية، ولكنها أقنعت واضعي السياسة في لندن بضرورة التخلي عن منطقة جبلية كانت السيطرة عليها غالية الثمن. ففي الوقت الذي انتصر فيه الطرف الأول فإن الحديث عن كردستان المستقلة أو حتى دول ذات حكم ذاتي قد خضع للتعديل حيث بعث ويلسون برقية إلى رؤسائه في لندن في أعقاب انتفاضة الشيخ محمود جاء فيها:

> "إن الأحداث الجديدة لم تغيّر من رأيي المتعلق بضرورة إعطاء فعالية للسياسة المصدق عليها من قبل حكومة جلالة الملكة في التاسع من أيار/ماي بخصوص دول كردية ذات حكم ذاتي، ولكن درجة الإشراف يجب أن تعتمد على حاجة الدولة وإلى الاعتبارات الاستراتيجية"[2].

وهذا معناه حرية تصرف مع عدم التقيد بالوعود الجديدة. لقد كان ويلسون يفضل يومها الانتداب من جانب عصبة الأمم وفي ظله "لا يتم اشتراط أي نظام خاص على المناطق غير العربية"[3]. وفي تلك الأثناء بدا أنه من الحكمة التلاعب بالعواطف الكردية بطريقة ملتبسة[4] والتسامح مع الغيرة والحسد بين منطقة وأخرى أو بين قبيلة وأخرى.

في هذه المرحلة بالضبط وقعت كردستان الجنوبية ضحية مطالب القومية العربية.

---

(1) FO رقم، السياسي [كذا في الأصل، ولم أتمكن من فهم مراد المؤلف] إلى وزارة الهند، بغداد 26 كانون الأول/ديسمبر 1918.

(2) ويلسون، بلاد الرافدين، الأيام الأولى للحكومة العربية في العراق، ص 143 .

(3) FO رقم 371/ 5067، المندوب المدني إلى وزارة الهند، بغداد، 4 شباط/فيفري 1920.

(4) انظر مثلاً FO رقم 371/ 5069، لونغريك S.H. Longrigg، تقرير إداري عن لواء كركوك، 1 كانون الثاني/جانفي 1919-31 كانون الأول/ديسمبر 1920.

فقد وصل اليأس العربي من أسلوب ويلسون إلى أوجه في أوائل الصيف والذي انفجر على شكل ثورة شاملة في تموز/جويليه 1920. لقد قاوم ويلسون طويلاً ضد نمو الشعور القومي في العراق وتزايد نفاذ الصبر في لندن والإخفاق في تنفيذ السيطرة غير المباشرة من خلال حاكم محلي مرن.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر حلّ بيرسي كوكس Percy Cox محل ويلسون، وفي غضون أسبوعين أقنع النقيب الكهل في بغداد أن يترأس مجلس الدولة، وبذلك أعطى الإشارة عن نيته في إقامة حكومة عربية في العراق. وهذا بدوره فرض سؤال من سوف يترأس الدولة، وما هي بالضبط حدود تلك الدولة. وحينما عُدِّل القانون الانتخابي في كانون الأول/ديسمبر 1920 لم يحتوِ على أي اعتراف بالضمانات الممنوحة للأكراد في اتفاقية سيڤر، والتي تم التوقيع عليها فقط قبل أربعة أشهر من ذلك. إنه من الصعوبة بمكان تجنب الاستنتاج الذي مفاده أن بريطانيا لم تعد لديها النية في ضمان المصالح الكردية، بل أصبحت خاضعة للاعتبارات الاستراتيجية لبريطانيا (والعراق).

في نهاية تلك السنة صدر قرار بالمسؤولية تجاه العراق من وزارة الهند إلى وزارة المستعمرات بقيادة وزير الخارجية الجديد ونستون تشرتشل Winston Churchill الذي سارع مباشرة إلى عقد مؤتمر في القاهرة في آذار/مارس 1921 الهدف الرئيسي منه هو "البقاء على السيطرة البريطانية بأقل كلفة ممكنة"[1].

في القاهرة تم التخلي نهائياً عن فكرة السماح بإقامة كردستان جنوبية منفصلة لصالح الحفاظ عليها كجزء من العراق. لقد كانت المناقشة المستفيضة إستراتيجيةً ولكن تشرتشل وكوكس اعترفا بالحاجة إلى إدارة "انكلو-كردية" ذات الحساسية للمشاعر الكردية، واعتقدا بأن أفضل سياسة هي "اعتبار الأكراد أقلية في العراق مع إعطائهم فرصةً بعد ثلاث سنوات لإعادة النظر في قرارهم"[2]. وهكذا أُحيلت مسألة حكم ذاتي محلي، الذي تم التطرق إلى النقاط الهامة فيه، إلى مسودة الانتداب.

في السليمانية كان سون معادياً لضم اللواء إلى العراق العربي كما الشيخ محمود. لقد رأى نذير الشؤم في تأسيس كوكس لمجلس الدولةِ. وفي نهاية تلك السنة أوضح أن رأيه، هو أن إخضاع السليمانية لحكومة عربية يمكن أن يكون مؤقتاً فقط في انتظار

---

(1) سلوكليت Sluglett، بريطانيا في العراق، ص49.

(2) FO رقم 371/ 6346، المندوب السامي إلى وزارة الهند، بغداد، 4 شباط/فيفري 1920.

إقامة دولة في جنوب كردستان. ولذلك طُرد بعد مؤتمر القاهرة مباشرة. وربما عمل سون، مثل بقية زملائه، انطلاقاً من القناعة الأبوية بأنه يعرف ما هو الأفضل لأبناء البلد ولكن لا أحد يستطيع أن يشك في التزامه بخير السليمانية وصالحها[1].

كانت بغداد لا تزال راغبة في الاعتراف بالهوية الكردية، وإن تكن في داخل العراق، ولكن كوكس قرر أنه من الضروري "أخذ" الرأي الكردي رسمياً وأصدر بياناً في 6 أيار/ماي "للحصول علىَ مؤشر بالرغبات الحقيقية للجاليات الكردية [كذا في الأصل]. إذا ما فضلت البقاء في ظل الحكومة العراقية..."[2]. عرض كوكس تشكيل إقليم فرعي للأجزاء الكردية من لواء الموصل (زاخو، العقرا، دهوك، والعمادية) وترتيبات مشابهة بالنسبة لإقليم أربيل (أربيل، كويسنجق، ورواندوز).

وفي كلتا الحالتين كان ينبغي تبديل الموظفين البريطانيين بآخرين أكراداً أو من العرب الناطقين بالكردية فور توافر المرشحين لذلك. وينبغي عمل كل ذلك بعد التشاور وبما يتناسب مع رغبات الشعب. وهكذا عُرضت على السليمانية الوضعية المقترحة للمتصرفية والتي يحكمها متصرف بالنيابة على أن يكون المتصرف الأول ضابطاً بريطانياً.

إذا أراد الأكراد كياناً ذا حكم ذاتي، فالآن هي اللحظة الحاسمة للنضال من أجله. ولكن ورغم وصفه فيما بعد بالاستفتاء العام، فإن تشاور كوكس لم يكن سوى استطلاع عام لآراء الأعيان وأعضاء المجلس المحليين المنتخبين إضافة إلى الآغوات المعترف بهم. فلقد كان معظم الأعيان يعرفون الجهة التي تهب منها رياح السياسة البريطانية والقلة منهم شعروا بالاستعداد لتحديها. وحتى لو أرادت نخبة من الأعيان تشكيل جبهة متحدة (وهو احتمال بعيد جداً في ظل تلك الظروف) ولم يكد يتوفر لديهم الوقت لحشد أنفسهم.

إنَّ استجاباتهم اتسمت بطابع محلي بحت حيث بدت كل من دهوك وعقرا راضيتان تماماً بالترتيبات المحلية حتى أنهما لم تكونا تريدان شبه انفصال عن الموصل العربية، وبينما كانت زاخو والعمادية تحملان طموحات في أن تصبحا مركزاً

---

(1) وقد انحاز له اثنان من زملائه، انظر ليز Lees "سنتان في كردستان" JRCAS المجلد 15، 1928 ص269، و"سون في السليمانية" JRCAS، المجلد 10، 1923، ص ص146-147.

(2) العراق، تقرير عن إدارة العراق، تشرين الأول/أوكتوبر 1920-آذار/مارس 1922، ص126.

للمتصرفية الكردية الجديدة، فإنهما كانا يعرفان أن الانفصال عن الموصل يشكل انتحاراً اقتصادياً. وبعيداً عن مسألة الأسواق للمنتجات الكردية فإن كافة الطرق المنطلقة من الجبال تؤدي إلى سهول بلاد الرافدين. إذ لم يكن هناك طريق يستحق الذكر من العمادية إلى السليمانية. لقد أصرت أربيل على الانفصال الإداري عن كركوك. أم فيما يتعلق بالسليمانية فإنها رفضت بإصرار أي نوع من الإلحاق بالحكومة العراقية ولكنها كانت الوحيدة في هذا الموقف.

في هذه الأثناء أغرى كوكس أكثرية المناطق الكردية للتعاون مع السياسة البريطانية، وامتدت سلطة النظام الجديد في العراق إلى ألوية كركوك وأربيل والموصل فيما السليمانية "بقيت على رغبتها الصريحة تحت السيطرة البريطانية المباشرة" و"بذلت كافة الجهود من أجل تطوير الإدارة المحلية وفق أسس طبيعية"[1]. كان كوكس لا يزال يتعامل مع ما تبقى في لندن من إحساس بالالتزام تجاه الأكراد، وقد جادل تشرتشل بأن الحكم العربي يجب أن يظل مقتصراً على المناطق العربية الخالصة، لكن كوكس استطاع في حينه أن يشير أنه تمت مشاورة معظم الأكراد وقد اختاروا سياسة عدم الانفصال. إنه من الصعوبة بمكان تجاهل أمانيهم؛ إضافة إلى ذلك كان القوميون العرب يتوقعون الآن عراقاً يشمل ولاية الموصل كلها. وبدا أن إحباطهم قد يؤدي إلى ثورة أخرى شبيهة بتلك التي اندلعت في 1920. كان ذلك هو الرأي في بغداد. ومع أن تشرتشل ذكّر كوكس بأن ضم المقاطعات الكردية إلى المجلس الوطني الجديد ينبغي أن يراعي مبدأ أن "الأكراد يجب ألا يُوضعوا تحت الحكم العربي ما لم يرغبوا بذلك"[2]، فإن مقتضيات إقامة الدولة العراقية فاقت أهمية المطالب الخاصة بالأكراد.

لقد باتت مسألة إقامة شكل من الحكم الذاتي المذعن في العراق تلقي بظلالها على كافة القضايا الأخرى في فكر البريطانيين. وبدا أن مشكلة الحاكم تنحل في شخص الملك فيصل. فقد كان شخصاً متسامحاً دينياً وبالتالي مقبولاً لدى الشيعة في جنوبي العراق وأيضاً فهو قومي مجرّب. ومع ذلك كان من الضروري إظهاره منتخباً من قبل الشعب العراقي وليس مفروضاً عليهم كدمية في يد البريطانيين. وهكذا جرت

(1) تقرير العراق 1922-23، وتوينبي، نظرة عامة على القضايا الدولية، ص478.

(2) FO رقم 371/ 6347 وزير خارجية المستعمرات إلى المندوب السامي في بغداد، 3 تشرين الأول/ أوكتوبر 1921.

الانتخابات في أواخر شهر تموز/جويليه التي منحت ما يقارب 96% من الأصوات لصالح صعود فيصل للعرش. وبالطبع كان الكل يدرك أن فيصل هو خيار البريطانيين.

أما في كردستان فقد كانت النتيجة غير محسومة. فقد طالبت كركوك بحكومة كردية على أن تكون منفصلة عن السليمانية، تماماً كما أصرت أربيل على الانفصال الإداري عن كركوك قبل شهرين من ذلك، في الوقت الذي رفضت فيه السليمانية الاشتراك في الانتخابات بشكل مطلق. عند ذلك بات فيصل واثقاً من العرش العراقي أما بالنسبة إلى كردستان، التي تعيش في حالة شقاق، فيمكن التعامل معها بشكل حاسم فيما بعد.

إنَّ مسألة كردستان، بالنسبة لفيصل، لم تكن مقتصرة على النفط والشؤون الاستراتيجية. ففي أيلول/سبتمبر 1921، وبعد أربعة أسابيع من تسلّمه رسمياً العرش الجديد للعراق، أعلن بشكل واضح تماماً بأنه لا يريد احتمال انفصال المقاطعات الكردية عن مملكته كما أجازت بذلك معاهدة سيفر. ورغم كل تسامحه الديني لم يكن يريد رؤية بروز الشيعة في بلاد الرافدين كقوة مهيمنة في السياسة العراقية. كذلك كان الوجود الكردي ضرورياً من أجل التوازن السني مع التفوق الشيعي، وهو عامل جديد كل الجدة بالنسبة لواضعي السياسة البريطانيين.

كذلك تخوف فيصل أيضاً من أن يقيم الكيان الكردي المنفصل علاقات مع الأكراد في تركيا وإيران وبذلك يشكل تهديداً دائماً للعراق؛ ومتأرجحاً بين التأكيدات بأن الأكراد سوف لن يُجبروا على الانضمام إلى دولة عربية وبين الأوامر السياسية بخصوص إقامة دولة قابلة للتطبيق، أكد كوكس لفيصل بأن الأكراد سوف يبقون في ظل الاتحاد الاقتصادي والسياسي للعرش العراقي، حتى وإن كانوا يتمتعون بوضع إداري مختلف. وأشار أيضاً بأنه سوف يعمل من أجل اشتراكهم في المجلس الوطني العراقي. وبذلك أصبح الأكراد وبشكل جوهري الأرضية الضرورية للمملكة الجديدة.

وبعد ذلك بسنة، وتحديداً في تشرين الأول/أوكتوبر 1922، أصدر فيصل مرسوماً يقضي بعقد مجلس تأسيسي حيث تقرر ضم كافة المناطق الكردية بما فيها كركوك التي اعترضت على بيان ولائها في عملية التسجيل الانتخابي. وقد كتب نوئيل في حينه:

> "أنا ضد الشك العام الذي يرقى في بعض الحالات إلى حد اليقين، من أننا مصممون على إلحاق الأكراد بالعراق بأية وسيلة كانت وبأن عملية الانتخاب [للمجلس التأسيسي] مجرد ذر للرماد في العيون... أود أن أشير إلى

أنه في العقلية الكردية لا يمكن أن تنسجم التأكيدات بأنه سوف لن يتم إجبار أي كردي على [الانضمام] إلى العراق مع مبدأ كون لواء كركوك هيئة انتخابية"[1].

ينبغي التذكير هنا أنه كان هناك في هذه المرحلة عصيان مسلح بتحريض تركي ينتشر بسرعة باتجاه الجنوب انطلاقاً من رواندوز، وأنه تم استدعاء الشيخ محمود من أجل إنقاذ عهد القوة. كذلك بدا أن بعض القوميين في السليمانية مصممون على زيادة فرصهم. في 2 من تشرين الثاني/نوفمبر قابل وفدٌ المندوب السامي في بغداد، طالباً منه الاعتراف بالاستقلال جنوبي كردستان، وانتقال كافة المناطق الكردية ذات الأغلبية الكردية إلى حكومة جنوبي كردستان، وتشكيل لجنة لرسم الحدود بين كردستان الجنوبية والعراق، والاعتراف بالشيخ محمود كحكمدار[2] لكردستان الجنوبية، وأخيراً بأن يشكل المنتخبين الثانويين (المنبثقين من العملية الانتخابية التي تجري من قبل في أماكن أخرى) نواة المجلس القومي الكردي.

اعترض المندوب السامي طالباً منهم الاعتدال في طلباتهم، لكنه عرف أن مصير السليمانية بحالها وكل سلسلة الجبال الكردية مرهون بالتوازن، وأنه إذا ما استردتها تركيا فربما يكون من المتعذر الدفاع عن بقية بلاد الرافدين. وفي هذه الحالة لابد من التخلص من الأكراد. وهكذا وبعد تزايد الخطر على السليمانية تم الاتفاق على بيان نية أنكلو-عراقي مشترك في لندن يتعلق بالأكراد وصدر في 20 كانون الثاني/جانفي من 1922. وقد نص البيان على:

"إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية تعترفان بحق الأكراد، القاطنين ضمن حدود العراق، في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود. وأن الحكومتين تأملان أن تتوصل الأطراف الكردية المختلفة، وبأسرع ما يمكن، إلى اتفاق فيما بينها حول شكل تلك الدولة وحدودها وإرسال وفود مسؤولة إلى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية"[3].

---

(1) BHCF أحداث في كردستان 13/ 14/ ، المجلد الثاني، مذكرة إلى بورديلون Bourdillon، السليمانية، 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1922، اقتبسها سلوكليت في كتابه: بريطانيا في العراق، ص120.

(2) آثرنا حكمدار، كما جاء في النص الإنكليزي على حاكم. (المترجم).

(3) لقد تم نشر ذلك كبلاغ رسمي باللغة الكردية من قبل بغداد، وتم نقلها شفوياً من قبل الموظف السياسي سي.جي. إدموندز C.J. Edmonds إلى الشيخ عبد الكريم من قادر كرم، إدموندز الأكراد والأتراك والعرب، ص312.

إن هذا يتناقض مع ما أعطاه كوكس من قبل إلى فيصل لتفهمه، ولكن ليس ذلك بالأمر المهم. فقد أكد سراً لفيصل بأن بيانه لا يعني بأي شكل من الأشكال "انفصال كردستان السياسي والاقتصادي عن العراق"[1]. لأن العراق سوف لن يتحمل أي انفصال سياسي أو اقتصادي لأي جزء من كردستان، وأولئك الذين صاغوا البيان عرفوا بأن الأكراد منقسمون جداً تجاه بعضهم، والبيان هو "للتوصل إلى اتفاق فيما بينهم"[2]. في هذه الأثناء أظهر الشيخ محمود بأنه غير أهل للمهمة الدبلوماسية التي أصبحت مطلوبة الآن. وهكذا، فإن كان الأكراد قد اتسموا من خلال الشيخ محمود بعدم الكفاءة السياسية، فإن البريطانيين قد اتسموا من خلال كوكس بالغدر.

ما إن أعادت القوات البريطانية السليمانية في نهاية شهر أيار/ماي حتى تم إرسال رئيس الوزراء العراقي لمناقشة فكرة شكل من الحكم الذاتي مع القادة الأكراد على مبدأ "الخضوع الحر" للعراق. وسوف يديرها أكراد حيث يخضع الكبار منهم فقط لتصديق الملك والمندوب السامي. وسوف لن يُطالب مندوبها بأداء القسم للولاء بل سوف يقيمون في مجلس بغداد. حتى إن فيصل، الخائف من قيام ثورة قومية أخرى في السليمانية ومن خطر أن تعطي عصبة الأمم المنطقة لتركيا، بدا مستعداً لإعلان الحكم الذاتي للسليمانية في الحال بشرط أن تبقى في اتحاد دائم مع العراق. غير أنَّ انهيار الزمرة المناوئة للشيخ محمود في تموز/جويليه إثر انسحاب القوات البريطانية أنقذت فيصل من تحمل هذه المسؤوليات.

مع ذلك واجه فيصل مقاومة من الأكراد في كركوك وأربيل للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي. لقد كان اشتراكهم ضرورياً لجذبهم بشكل تام إلى الدولة العراقية وعزل التمرّد داخل السليمانية. في 11 تموز/جويليه 1923، وفي اليوم الذي دخل فيه الشيخ محمود مجدداً إلى السليمانية، قرر مجلس الوزراء العراقي وبشكل رسمي ما يلي: (1) الحكومة سوف لن تقوم بتعيين أي موظفين عرباً في المناطق الكردية ما عدا الموظفين الفنيين (2) وسوف لن تجبر سكان تلك المناطق على

---

(1) FO رقم 371/ 9009، تقرير الاستخبارات عن العراق رقم 1، 1 كانون الأول/ديسمبر 1923.

(2) FO رقم 371/ 9004، إدموندز، مذكرة حول القضية الكردية، 4 كانون الأول/ديسمبر 1923.

استعمال اللغة العربية في المراسلات الرسمية (3) ضمان الحقوق [غير المحددة] للسكان وكذلك الحقوق المدنية والدينية للجاليات في هذه المناطق[1].

في شهر تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1923 تم تجاوز الأزمة، ودفعت كل من بريطانيا والعراق القضية الكردية إلى الوراء ضمن حدود سياستهما. فقد اعتبر البريطانيون أن فكرة الاستقلال الكردي قد أصبحت لاغية في كل المناطق باستثناء تلك المنطقة المحيطة بالسليمانية مباشرة، وبأن المناطق الكردية قد تُلحق بالعراق على أساس الحد الأدنى من المرجعية. وبصرف النظر عن السليمانية اشترك الأكراد أيضاً في المجلس التأسيسي. وفي الحقيقة فقد ذهب الكثير من سكان السليمانية للتصويت في الأقاليم المجاورة، وبالنتيجة تم انتخاب خمسة مندوبين عن السليمانية بمن فيهم الشيخ قادر. في هذه الأثناء يبدو أن قياديي السليمانية لم يقوموا بأية حركة لكسب تعهد بغداد الواقعي في عرضها المقدم في شهر أيار/ماي.

حتى الآن كان مجلس الوزراء قد احتفظ ببيان عن الحقوق الثقافية الكردية لاستخدامه في حال وجود الصعوبات في كردستان أثناء الانتخابات. وقد ذكّرت لندن بغداد بأن تشرتشل قد وعد مجلس العموم في السنة الماضية بأن الأكراد سوف يُمنحون فرصة حقيقية لتحديد موقفهم بأنفسهم[2]. في هذه الأثناء بقيت السليمانية خاضعة للمندوب السامي وليس للحكومة العراقية.

في 1925 عندما جاءت لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم إلى المنطقة بدا وكأن المسألة الكردية في حالة لا فعالية مؤقتة باستثناء الشيخ محمود. فالمدنيون الأكراد والأعيان القبليون يمثلون المنطقة في البرلمان مع أن عدة سحب كانت تلوح في الأفق. وقد بقيت السليمانية مركز الشعور القومي في حين أن كركوك كانت تضمر شعوراً قومياً قوياً. ولكن على المستوى التمثيلي فإن عدد الذين يروا بأن مصالحهم تسير بشكل أفضل من خلال الولاء للتاج يفوق بكثير عدد أولئك القوميين. فبعد صدور حكم عصبة الأمم بشأن قضية الموصل بدت الوعود البريطانية بخصوص الموظفين الأكراد واستعمال اللغة الكردية في المناطق الكردية مقبولة بشكل عام. عند

---

(1) FO رقم 371/ 15311، همفريز Humphreys إلى باسفيلد Passfield، بغداد، 27 شباط/فيفري 1931، جاء في قسم المسودة عن الأكراد لتقرير العشر سنوات الذي كان من المفروض تسليمه إلى عصبة الأمم.

(2) تم إعطاء الوعد في مجلس العموم في 11 تموز/جويليه 1923.

ذلك، شعرت بريطانيا بأنها قد تخلصت من العواقب بكل سهولة لخوفها من المطالبة بنوع من الحكم الذاتي الرسمي.

لقد أثبت الأكراد حتى الآن مدى أهميتهم في السياسة البريطانية في العراق. وكما ذكر هنري دوبس Henry Dobbs، خليفة كوكس فإن الأكراد، بعيداً عن الاعتبارات الاستراتيجية والطائفية، قد أثبتوا أنهم:

"الملاذ الأخير للنفوذ البريطاني في العراق... إذ من خلال الكتلة الكردية المؤيدة لبريطانيا في المجلس التأسيسي تمت الموافقة على معاهدة 1922 الانكلو-عراقية. ومنذ ذلك بدأوا باستمرار يدعمون السياسة البريطانية من خلال أصواتهم ونفوذهم"[1].

أصبح من الممكن الآن التخلي عن الكلمة المروّعة "الحكم الذاتي" حتى من بين الكلمات المهدئة التي استخدمتها بغداد لوقت طويل مع الأكراد. ولم تحتوِ الاتفاقية الجديدة التي تم التوقيع عليها مع فيصل في كانون الثاني/ جانفي 1926، والتي أخذت في الاعتبار حكم عصبة الأمم، على أية ضمانات بخصوص الأكراد، بل كان هناك فقط ملحق أشار إلى مطالب العصبة.

كانت علاقات العراق مع تركيا المسمار الأخير في نعش الحكم الذاتي. ففي أوائل كانون الثاني/ جانفي 1922 لوحظ أن المفاوضات مع تركيا قد تشهد انفراجاً إذا ما نُظِرَ إلى الترتيبات المتعلقة بالأكراد داخل العراق بأنها تتجاهل الشرط المنصوص عنه في سيفر باعتبار أن ذلك سوف يقلل من خطر حركة الحكم الذاتي عبر الحدود. وبينما كانت المفاوضات جارية اتفقت العراق وبريطانيا على بروتوكول في 23 نيسان/ أفريل 1923 والتي تضمنت " التخلي عن السياسة السابقة والذي تبقى بموجبه إدارة لواء السليمانية تحت المسؤولية المباشرة للمندوب السامي [و] وإعلان إدارة... يجب أن توحّد اللواء بشكل قاطع مع الحكومة العراقية"[2]. هكذا وفي غضون أربعة أشهر من بيان كانون الأول/ ديسمبر 1922 تم التخلي نهائياً عن وعد [إنشاء] الحكومة الكردية.

---

(1) FO رقم 371// 11460 دوبس إلى شوكبيرغ Shuckburgh، ليزمور Lizmore، ايرلندا، 16 آذار/ مارس 1922.

(2) FO رقم 371/ 15311، همفريز Humphreys إلى باسفيلد، مسودة القسم الخاص بالأكراد في تقرير السنوات العشر إلى العصبة، 27 شباط/ فيفري 1931، المقتبس عن تقرير إدارة العراق للفترة من نيسان/ أفريل 1922- آذار/ مارس 1923، ص 37.

لم تتردد بريطانيا في إرضاء الأتراك وتحقيقاً لمصالحها الذاتية وذلك بالتخلي عن مسألة الحكم الذاتي الكردي نهائياً وعلى نحو حاسم. ومن بين كافة تعهدات بريطانيا الأكثر إجراماً كان ذلك الذي أعطي في كانون الأول/ديسمبر 1922. والذي من الممكن الآن استبعاده من الفكر والوجدان:

"... إن كل من حكومتَيْ جلالة الملك وحكومة العراق بريئتان تماماً من أي التزام قد يسمح بإنشاء دولة كردية إثر الإخفاق الكامل للعناصر الكردية، حتى لحظة إعداد هذا البيان، من مجرد محاولة التوصل إلى اتفاقية فيما بينهم أو تقديم أية مقترحات محددة..."[1].

وهكذا وبحلول عام 1926 تقلصت الوعود والسياسة المعلنة في 1918 إلى الحقوق المتبقية التي وعدت بها عصبة الأمم. لذلك، فإن كان القادة الأكراد مقصّرين نتيجة لعدم كفاءتهم السياسية، فإن بريطانيا مذنبة بحكم خيانتها.

الوقوع تحت السيطرة العربية

لو أن بريطانيا تأكدت من أن هذه الحقوق المتبقية ـ التي تعهدت بها عصبة الأمم لمصلحة الحكومة العراقية الناشئة ولمصلحتها- سوف تتحقق فعلياً لربما تخلت عن مسؤولياتها في جنوبي كردستان دون أن يُمس الكثير من شرفها. ولكنها، بدلاً من ذلك، تركت الأكراد عمداً لحكومة عربية تنوي التملص من هذه العهود.

في أواخر العشرينيات من القرن الماضي بدا أن الأكراد راضون نسبياً عن نصيبهم. في كانون الثاني/جانفي 1926 ضمنت اتفاقية بريطانيا الجديدة مع العراق بناء على توصية من عصبة الأمم مسؤوليتها، بصفتها دولة منتدبة، لخمسة وعشرين عاماً إلا إذا تم قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وقد وضعت أمام مجلس العصبة "الإجراءات الإدارية التي سوف تُتخذ مع الأخذ بعين الاعتبار صيانة الضمانات بخصوص الإدارة المحلية للسكان الأكراد وفق ما أوصت به لجنة التقصي..."[2] بعد عدة أيام، وفي 21 كانون الثاني/جانفي تحديداً، حذّر رئيس الوزراء العراقي، عبد المحسن السعدون، مجلس النواب:

(1) FO رقم 371/ 11460 دويس شوكبيرغ، ليزمور، أيرلندا، 16 آذار/مارس 1926.

(2) عصبة الأمم، القرار المتعلق بالحدود التركية-العراقية الذي تبناه مجلس عصبة الأمم، جنيف، 16 كانون الأول/ديسمبر، 1925 (لندن، 1925) Cmd 2562، ص4 .

"لا يمكن لهذه الأمة أن تعيش ما لم تمنح كل العناصر العراقية حقوقها... إن مصير تركيا يجب أن يكون عبرة لنا ويجب ألا نعود إلى السياسة السابقة التي اتبعتها الحكومة العثمانية من قبل. يجب أن نعطي للأكراد حقوقهم. يجب أن يكون موظفوهم منهم أنفسهم، ويجب أن تكون لغتهم اللغة الرسمية، كما يجب أن يتعلم أطفالهم لغتهم في المدارس. إنه من الواجب علينا أن نعامل كافة العناصر، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، بالعدل وإعطائهم كافة حقوقهم"[1].

كان هناك لغط غريب من السخط. ففي شباط/فيڤري 1926 مثلاً جرت محاولة غير مثمرة لحشد النواب الأكراد في كركوك لتقديم طلبات بخصوص استعمال الكردية والإدارة الكردية المقترحة. على العموم بدا وكأن المنطقة قد ضُمت بمحض إرادتها إلى الدولة العراقية، مع بقاء بريطانيا في دورها الإشرافي للطمأنة.

خلال عام 1930 تفاوضت بريطانيا وبغداد على معاهدة يمكن أن تصبح العراق بموجبها دولة مستقلة في عام 1932. لقد كانت بريطانيا واثقة من الاستئجار المجاني للقواعد الجوية وشبكة الطرق الإستراتيجية التي تريدها، وهي امتيازات أدرك الشعب العراقي أنها كافية للحصول على الاستقلال الذي تفكر به بريطانيا؛ ولم تُذكر حتى كلمة واحدة بخصوص الوضع الخاص للأكراد، كما نص على ذلك بيان عصبة الأمم في 1926.

لو أن العراق نفذ شروط عصبة الأمم لعام 1926، لربما وافق الأكراد على هذه اللامبالاة، اعتماداً على حسن نية بغداد، ولكن لم يكن الوضع هكذا. فمن المؤكد أنه لم يكن هناك معلمون أو موظفون أكراد مؤهلين بما فيه الكفاية، ولا شيء من الكتب المدرسية في طريقها إلى الاستعمال. إضافة إلى أن اللغة الكردية نفسها برزت كإشكالية أيضاً، فمن بين اللهجات الكردية الكثيرة كان لابد من استعمال شكل أو أشكال من الكردية تكون عملية وتلبي متطلبات عصبة الأمم.

ومع ذلك لم تُتخذ أية خطوات لتصحيح الوضع منذ 1926. فقانون اللغة المحلية الهادف إلى ضمان استعمال اللغة الكردية لم توضع له مسوّدة، ناهيك عن وضعه موضع التطبيق. لم يمر تقريباً ثلاثة أسابيع على هذا التصريح الغَيْري أمام مجلس

(1) محضر جلسات مجلس النواب، 21 كانون الثاني/جانڤي 1926، مقتبسة في كتاب سلوكليت، بريطانيا في العراق، ص 186.

النواب حتى تلقى سعدون توصية بريطانية بإنشاء الدائرة الكردية للترجمة لتقديم الترجمات الرسمية لكافة القوانين والنظم المطبقة على المناطق الكردية، وكذلك توفير الكتب المدرسية باللغة الكردية، وهو إجراء سوف "يطمئن الأكراد إلى حد كبير بأن مصالحهم تلقى كل الاهتمام من لدن الحكومة"(1). ولكن لم يحصل شيء من هذا القبيل. وقد دأب المندوب السامي على إرسال رسائل تذكير في بعض المناسبات إلى الحكومة بدءاً من 1927 فصاعداً ولكنه أدرك، بحسب مستشار بريطاني، نفور الحكومة من القيام بأي عمل:

"لا أحد ينكر حقيقة أن التطبيق العملي لحل المشكلة الكردية محفوف بالمصاعب، ولكن كل الجهود منصبة على عدم التغلب عليها"(2).

كان هناك ميل لإلقاء اللوم على القصور الذاتي، ولكن من المعروف بأن بغداد تخاف من الانفصال الكردي، وتشك في احتمال استعمالهم من قبل بريطانيا كتسوية سياسية أو حتى تحريرهم بشكل تام.

ولكن القلق الكردي بدأ يتزايد فور إعلان بريطانيا عن دعمها لدخول العراق إلى عصبة الأمم في أيلول/سبتمبر 1929. فقد واجه المندوب السامي مطالب مربكة لشرح الإجراءات الوقائية التي سوف تقدمها بريطانيا للأكراد مع تزايد الاستياء والسخط في كركوك وأربيل. ولدى معرفة شروط اتفاقية الاستقلال المقترحة ثار الرأي الكردي. وبدأ الالتماس تلو الآخر يصل إلى عصبة الأمم في جنيف أو إلى مكتب المندوب السامي في بغداد. وقد كانت هذه الالتماسات موقعة من أعيان قبليين ومدنيين بارزين في المنطقة، بما في ذلك ممثلون عن قبائل الجاف، وهاورامان وبشْدَر، وداوده وطالباني ودزه يي. وقد طالبوا بدون استثناء تقريباً بالحكم الذاتي المحلي أو حتى الاستقلال تحت الرعاية البريطانية. ولكنهم لفتوا الانتباه أيضاً إلى الإخفاق في تنفيذ ضمانات العصبة وخاصة تلك المتعلقة بالثقافة واستعمال اللغة الكردية.

لقد كان من المربك أن تلفت هذه الالتماسات النظر إلى سابقاتها والتي وُجهت إلى المندوب السامي في ربيع 1929، والتي بدا أنه تم إهمالها. لقد أُحيلت هذه

---

(1) FO رقم 371/ 11478، بورديّون إلى سعدون، بغداد، 12 شباط/ فيفري 1926 .

(2) دلهي، BHCF، الملف 13/ 14 المجلد السادس، أحداث كردستان، إدموندز إلى هولت Holt، 9 أيار/ماي 1928، في كتاب سلوكليت، "بريطانيا في العراق"، ص186.

الالتماسات إلى الحكومة العراقية من أجل التفاعل معها، ولكن مضى الملتمسون دون أي تتم الإجابة المفترضة؛ أما الشيء الذي لم يصبح علنياً فهو موقف بريطانيا في نيسان/أفريل 1929. فقد اتفق كل من الملك فيصل ومستشاره البريطاني، كينان كورنواليس Kinahan Cornwalis على أن أي إشارة إلى الانفصال يجب أن يُقضى عليها في الحال. وهكذا، وفي الوقت الذي ذكّر فيه المندوب السامي رئيس الوزراء العراقي بضرورة تنفيذ التعهدات تجاه عصبة الأمم، فإنه ذهب إلى القول: "ليس لدي أي سبب للاعتقاد بأن الحكومة قد فشلت في مراعاة مصالح الأكراد... ولا بد لي أن استنكر تبني أي إجراء يُقصد به الانفصال وليس الوحدة... إن أمنية حكومة جلالة الملك البريطانية أن يتحقّق الاتحاد النهائي لكافة الأعراق التي تشكل سكان العراق لتصبح دولة متجانسة مستقرة"[1]. كيف يمكن لبغداد أن تقيم دولة متجانسة اعتقدت بريطانيا بجاذبيتها كثيراً في الوقت الذي تُرضي فيه الخصوصية الكردية؟

لقد وجدت بريطانيا نفسها في مأزق من صنع يديها. فعلى المستوى العلني، كما عرفت بغداد تماماً، يصعب على بريطانيا الآن الاعتراف بأنها كانت تضلل عصبة الأمم طوال هذه السنين لجهة أنه لم يتم عمل أي شيء وبأن الأكراد، بعكس كل ما أشارت إليه بريطانيا في السابق، لم يكونوا سعداء. ففي نهاية طريق مستقيم كهذا يقع الرفض الحتمي من قبل عصبة الأمم لفكرة استقلال العراق. في هذه الحالة سوف تظهر بريطانيا كدولة غير مؤهلة وغير صادقة أيضاً. لذلك وجدت بريطانيا نفسها وهي تؤكد للعالم الخارجي علانية بأنه ليس ثمة خلاف بينها وبين الحكومة العراقية حول هذه القضية، وبأن ما تحتاجه بغداد هو فقط الوقت من أجل تصحيح أخطائها غير المقصودة.

من جهتها استنكرت بريطانيا سراً إخفاق بغداد في تنفيذ أي من تعهداتها لعصبة الأمم وبدأت تضغط على بغداد لترتيب بيتها من الداخل. وقد أعطت رأيها في تعيين مساعد كردي كمدير عام لوزير الداخلية وكلفته بمسؤولية المناطق الكردية، واتخاذ اللغة الكردية كلغة رسمية في تلك المناطق، وتشكيل لجنة ثقافية كردية واتخاذ خطوات لضمان أن الموظفين والشرطة في المناطق الكردية يستطيعون التكلم بلغتهم؛ وإنشاء الدائرة الكردية للترجمة التي طال انتظارها.

---

(1) FO رقم 371/ 13759، كليتون Clayton إلى عبد المحسن سعدون، بغداد، 20 نيسان/أفريل 1929.

إن الموظفين البريطانيين في العراق لا يستطيعون الإدعاء بأن الحنق الكردي قد جاء مفاجئاً تماماً. فقد كان الالتماس المقدم في نيسان/أفريل 1929 تحذيرياً بما فيه الكفاية. علاوة على ذلك كان هؤلاء الموظفون يعرفون منذ 1918 بأن الأكراد لا يرحبون بالحكم العربي. ويعرفون أيضاً بأنه يجب ثني الأكراد بلطف عن فكرة العودة بأنفسهم إلى تلك الأيام العنيفة بين أعوام 1918-1920. فعندما زار المندوب السامي السليمانية في أيار/ماي 1927، مثلاً، أصر على تذكيرهم بأنهم في أفضل حال مقارنة مع أبناء عمومتهم في تركيا وإيران، وبأنه "يجب عليهم أن يضعوا جانباً الأفكار المتعلقة بالاستقلال الكردي"[1].

في تلك الفترة ظهرت إشارات إلى أن القومية الكردية لم تعد تقتصر على الشيوخ أو الآغوات المحافظين أو من أتباعهما كما كان الأمر في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، وقد بات من السهل تأليب أحد الأعيان ضد الآخر. ولكن في أواسط العشرينيات من القرن الماضي بدأت طبقة صغيرة، ولكنها محترفة، تبدي اهتمامها بالهوية القومية الكردية.

منذ أوائل العشرينيات كان هناك قوميون مثقفون لا يتجاوزون عدد أصابع اليد في السليمانية وفي المراكز الرئيسية الأخرى. فقد شكّل بعض من سكان المدن كوملي سربخوي كردستان (جمعية استقلال كردستان) في تموز/جويليه 1922، وكان هدفهم الرئيسي من ذلك هو ألا يُحكم الأكراد من قبل العرب، ولكنهم كانوا على نفس القدر من العداء لأسلوب الشيخ محمود القبلي في الحكم. بعد العدد 13 (اعتباراً من آب/أوت 1922) أغلق الشيخ محمود صحيفتهم الأسبوعية "بانگي كردستان" وطرد محررها، الجنرال العثماني البارز والقومي المعتدل، محمود باشا كردي، واستبدلها بلسان حال أكثر قومية، "روزي كردستان"، الناطقة بلسان الشيخ محمود نفسه. في المقالة الافتتاحية في تشرين الثاني/نوفمبر 1922 بيّن عارف صائب الوضع الذي يريده لكردستان ضمن العراق، وهو وضع لا يختلف كثيراً عن الأفكار المبكرة لرجال الإدارة البريطانيين:

"لم نتوقع أبداً أن تدوس جارتنا العظيمة والصديقة [العراق] على جميع

---

(1) FO رقم 371/ 11464، تقرير الاستخبارات عن العراق رقم 11، 24 أيار/ماي 1927.

حقوقنا التي ترجع إلى ألف سنة وعلى العلاقات الطيبة بين الحكومتين [العراق وكردستان] والشعبين... وأن تنتهك حدودنا... إن إقامة حكومة في كردستان تقدم فوائد لا تحصى للعراق... إن التاريخ والجغرافيا يحملان الكثير من الأمثلة التي تشير إلى أن الشعب الكردي كان على الدوام صاحب شخصية [مميزة] في العالم... إن قانون ومبدأ حق تقرير المصير يؤثران بقوة على عقول وأرواح الأمة. إن لنا نحن أيضاً حصة في الحقوق والحدود، التي تم توزيعها بشكل عادل من قبل عصبة الأمم. من أجل الاحتفاظ بهذه الحصة سوف نبذل كل التضحيات الضرورية وبكل ما لدينا من كياننا المادي والمعنوي...»[(1)].

وحينما عُرضت مشكلة الموصل في لوزان كتب المحرر، محمد نوري، وبلغة قومية حاسمة:

«طالما أن سكان ولاية الموصل أكراد بشكل عام لماذا يُطالب بها سكان من خارجها ويريدون الاحتفاظ بها أو استعادتها؟ إن الأتراك والعرب والآشوريين يستندون في مطالبهم إلى وجود أعداد صغيرة من شعوبهم... إن الطلب الذي تقدمنا به إلى مؤتمر لوزان ليس من أجل حماية أقلية بل من أجل إثبات حق العيش لشعب مستقل يعيش فوق أرضه»[(2)].

في حينه كان يصعب تحديد عدد الأكراد الذين يشاركون الرأي نفسه. وكما لوحظ من قبل فإن الهويات المحلية هي السائدة وهي التي لعبت دوراً كبيراً في الشقاق والخلاف في المرحلة الأولى والحاسمة من السياسة البريطانية. ولكن أصبح لهذه الآراء إغراء أكبر عندما بدأت السلطة تجري بعيداً عن الأعيان والزعماء المحليين وتقترب من العرب في بغداد. وقد كان الخوف من انتشار مثل هذه الآراء السبب الرئيسي في وضع نهاية لوضع السليمانية الخاص في عام 1923.

وهكذا في عام 1926 لم يكن مستغرباً وجود سخط بين مثقفي الأكراد بأن «الأكراد الحياديين فقط» يمكن أن يصبحوا أعضاء في البرلمان، وبأن الصحافة الكردية تخضع للرقابة. ربما لم تكن كركوك تحتاج إلى الكثير من أجل إقامة العلاقة

---

(1) روزي كردستان العدد الأول، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1922، في كتاب إدموندز «صحيفة كردية» ص86.

(2) م ن، 12 كانون الأول/ديسمبر 1922، ص87.

مع السليمانية غير أنها كانت على استعداد للاتصال المباشر، أكثر من أي وقت مضى، منذ 1921. في هذه الأثناء كان الشعور القومي قد امتد إلى مدن مثل كفري بل وحتى إلى ألتون كوبري حيث شعر التركمان بأنهم في حال أفضل مع الأكراد أكثر منه مع العرب.

إن أحد الأمثلة على بداية انتشار الشعور القومي الكردي هو زانيستي كردان أو جمعية السليمانية الثقافية التي تأسست في عام 1926. ولم يمضِ الوقت طويلاً حتى تم استعمالها كنقطة انطلاق لحركة كردية أوسع. وعندما تقدم الشيخ طه وإسماعيل بك الراوندوزي (القائمقام السابق) بطلب لتشكيل نادٍ ثقافي في رواندوز رفضت حكومة بغداد الطلب رغم تأكيدهما على أنه سوف يكون بعيداً تماماً عن السياسة. وفي السليمانية نفسها أصبحت زانيستي كردان ميدان الصراع للتنافس السياسي المحلي والتي تم فيها استغلال أوراق القومية الكردية.

الآن وقد سُمِح للمشاعر الكردية بالغليان،كان هناك حاجة إلى تهدئتها قبل أن تحطم استقلال العراق المقترح. في نيسان/أفريل 1930 أعلن مجلس الوزراء العراقي مرسوماً تشريعياً ينص على أن تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في المراكز الكردية ويعد بتنفيذ كافة المواثيق الأخرى. وقد انهمرت على المجلس برقيات الشكر والتي تشير إلى مدى سهولة تهدئة المخاوف الكردية إذا ما أراد. ولكنه-أي المجلس- لم يقم بأي شيء وتزايدت المخاوف الكردية مرة أخرى.

بدت الأمور للحظة أفضل ظاهرياً ولكن التوترات بدأت تظهر في الحال. في لندن اشتكى نوري باشا من أن ضباط الخدمة الخاصة في سلاح الجو الملكي (الذين حلّوا محل الموظفين السياسيين) يشجّعون عمداً المطالب الكردية، كذلك أرسل المندوب السامي من بغداد رسائل مستعجلة بخصوص الخطوات العراقية غير الكافية.

بدأت مشكلة جديدة تلوح في الأفق الآن. ففي السليمانية كانت هناك حركة من أجل مقاطعة الانتخابات القادمة والتي من المفترض إجراؤها في أيلول/سبتمبر. كان اشتراك الأكراد، الذين لم يصدقوا أن العراق وبريطانيا على اختلاف تام، مهماً. بناءً على ذلك رتب نائب المندوب السامي ونائب رئيس الوزراء لجولة مشتركة في أربيل وكركوك والسليمانية لإظهار الوحدة الأنكلو-عراقية من جهة وطمأنة الأكراد بخصوص

السياسة العراقية من جهة أخرى. وقد تمكنا في أربيل وكركوك من إقناع ممثلي الأكراد مؤقتاً بنبذ أية طموحات انفصالية[1].

غير أن اللجوء إلى مفارز الشرطة والرشاشات التي تُنصب فوق السطوح لحماية الجولة أعطت انطباعاً مغايراً تماماً لشعور الطمأنينة الذي قصدته. فلم تتأثر الجماهير المحتشدة بالكلمات المعسولة المتعلقة بتحقيق مواعيد فات أوانها فتظاهروا لصالح الحماية البريطانية والتخلص من الحكم العربي. وقد قدّمت مجموعة من أعيان المدينة بقيادة الشيخ قادر وعزمي بابان مذكرة تدعو إلى الاستقلال تحت الحماية البريطانية. وقد أُقنِع نائب رئيس الوزراء بالعدول عن اعتقالهم بعد تذكيره بأنه سوف يعرّض بذلك للخطر الانطباع الضروري إذا ما حصلت دعوة الاستقلال على موافقة عصبة الأمم. وبعد عدة أيام أزاحت الحكومة متصرف السليمانية الكردي ذي الشعبية، توفيق وهبي، المعروف بتعاطفه مع مطالب القوميين المعتدلين.

ليس غريباً بالتالي أن انتخابات السليمانية في 6 أيلول/سپتمبر قد تحولت إلى مظاهرات جماهيرية ورمي بالحجارة. وقد تم استدعاء القوات من أجل إعادة فرض النظام، التي قتلت حتى المساء أربعة عشر مدنياً. لقد عكس هذا الحدث اهتماماً دولياً وحرجاً بريطانياً، كما أدى أيضاً إلى إطلاق جولة جديدة من العرائض الكردية المطالبة دون مواربة بالاستقلال الإداري عن بغداد واستبدالها بمنطقة كردية متحدة. وجمع الأعيان شملهم بم في ذلك الشيخ قادر وعزمي بابان بالإضافة إلى البعض الآخر من مقدمي العرائض؛ ومن وراء الحدود في إيران أرسل الشيخ محمود بعريضة يتهم فيها بغداد بارتكاب أعمال وحشية ويطالب بكردستان متحدة تمتد من زاخو إلى خانقين في ظل الانتداب البريطاني. وفي أواخر تشرين الثاني/نوڤمبر عبر الشيخ محمود الحدود من منفاه في إيران حيث بدأ بحشد القبائل.

أصبح الموقف الآن متوقفاً على مسألة التوازن. ولولا الإجراءات السياسية والعسكرية المباشرة لثارت كردستان بأكملها. لقد كان من الضروري لبريطانيا إبقاء الشيخ محمود محايداً قبل أن تحقق ثورته أي تقدم، لذلك أعاقت القوات الأرضية وسلاح الجو الملكي تحركاته وما لبثت أن احتوته، رغم أنها لم تلحق به الهزيمة

(1) ولكن بعد مغادرتهما طالب أعيان كركوك وقبيلة داوده الانفصال عن الحكم العربي وماثلوا موقفهم مع موقف القوميين في السليمانية.

بشكل نهائي إلا في بداية السنة الجديدة. فبعد رفض طلبه للجوء السياسي في إيران استسلم الشيخ محمود في بنجوين في أيار/ماي من عام 1931 حيث قبل الإقامة الجبرية في جنوبي العراق. أما على المستوى السياسي فكان من الضروري الآن إعداد العراق لتنفيذ الوعود التي قطعتها حكومته في نيسان/أفريل وتهدئة المخاوف عندما ستقابلها لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ظاهرياً بدا أن الحكومة قد بدأت أخيراً بالعمل، حيث تمّ في 24 آب/أوت تعيين كردي في منصب مساعد المدير العام في وزارة الداخلية وبمسؤولية خاصة للشؤون الكردية. وبعد ذلك بشهر تم تعيين كردي آخر كمفتش للمدارس الكردية. ولكن لم يُعمل أي شيء بخصوص قانون اللغات المحلية وبات واضحاً في الحال بأن مساعد المدير العام قد تُرك يضيّع وقته سدى في حين يتم تعيين قائممقاميات عربية في المناطق الكردية. لقد حاولت بريطانيا الآن صرف الانتباه عمّا يجري عندما تجنبت مذكرتها المقدمة إلى لجنة الانتداب الدائمة ذكر عدم كفاية الأشخاص المحميين من قبلها وإهمالها بتأكيد أن العرائض الكردية متشبثة برأيها بأن عصبة الأمم قد وعدتهم بنوع من الانفصال.

لقد أهملت اللجنة عند تداولها العرائض الكردية للتخفيف عن بغداد، ولكنها أوصت بأن تكون بريطانيا مطالبة بضمان تنفيذ كافة الإجراءات الإدارية والتشريعية الكفيلة بتحقيق التعهدات الكردية بسرعة وبشكل مناسب، وأوصت بأن تضمن بريطانيا مكانة الأكراد بعد استقلال العراق.

في هذه الأثناء رأت حكومة العراق، الممتعضة من تصرّفات مربيتها البريطانية النزاعة إلى السيطرة، قوة في موقفها إذ لم يكن لدى بريطانيا ما تخسره أكثر منها. لهذا، فقد حضّرت في كانون الأول/ديسمبر مذكّرة استشهدت فيها، عن عمد، بالتقارير البريطانية السنوية للأعوام 1925 و1926 للتأكيد بأن بريطانيا كانت راضية تماماً بأن سياساتها لم تسبب الاستياء بين الأكراد، وبأنه "في كل مكان من المناطق الكردية فإن الموظفين، مع وجود استثناءات قليلة، من الأكراد ... وبأن السياسة التي أعلنها رئيس الوزراء في 21 كانون الثاني/جانفي 1926 تُنفّذ بحذافيرها..."[1] لقد

(1) وزارة المستعمرات CO 730/157/8 المندوب السامي في العراق إلى وزير خارجية المستعمرات، 19 كانون الأول/ديسمبر 1930، واقتباسات من تقرير العراق 1925، ص 22-23، وتقرير العراق 1926، ص14 في كتاب سلوكليت "بريطانيا في العراق"، ص 193.

كانت العراق في الواقع تحذّر بريطانيا من أنها تخاطر بكشف افتراءاتها. وبدلاً من القيام بهذه المخاطرة اختار صناع السياسة في بريطانيا استمرار الخديعة.

إن وحدة الرأي، أو على الأقل مظهرها الخارجي، بات الشيء الأكثر أهمية لكل من العراق وبريطانيا وإلا رفض المجلس استقلال العراق. "أبذل قصارى جهدك" أمر وزير المستعمرات مندوبه السامي "دون التضحية بأي مبدأ، مع المحافظة على اتفاقهم [العراقيين] في الرأي"، مع المذكرة البريطانية إلى المجلس حول القضية الكردية(1). ولكن في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تريد موقفاً متشدداً في جنيف، ناشد المندوب السامي في بغداد الصمت بشأن القضية الكردية "حتى تقول حكومة جلالة الملك وبكل صدق إن السياسة تُنفّذ"(2).

في نهاية شهر شباط/فيفري كان ثمة خوف من أن تخضع العراق للإغراءات التركية وتنكث علانية بتعهداتها لعصبة الأمم. وقد أُعطي تحذير شديد اللهجة حول العواقب الوخيمة للرفض العلني لمتطلبات عصبة الأمم. في هذه الأثناء ذُكّر نوري باشا بضرورة قانون اللغات المحلية الذي تم التصديق عليه أخيراً في 19 أيار/ماي حيث خان النص تصميم العراق على حساب الجوهر: الناطقون بالكردية وليس الأكراد الحقيقيين مطلوبون للمناصب الإدارية والتعليمية، وحتى هذا المطلب تم التنازل عنه لصالح المناصب الفنية. وفي تموز/جويليه بادرت الحكومة، وكأنها تحتقر المستشارين البريطانيين، إلى اعتقال بعض من القوميين الأكراد البارزين من أمثال توفيق وهبي بتهمة الخيانة العظمى.

رغم هذه الحادثة الاستفزازية ونفور العراق الواضح من منح الأكراد حتى أبسط الضمانات، فقد اعترفت به عصبة الأمم وبشكل رسمي كعضو عند استقلاله في بداية 1932.

وهكذا وجدت بريطانيا شريكاً توفيقياً في تصميم العراق على ضم كردستان بدون أي أمل في أي وضع خاص حيث كانت تلك نهاية سيئة للوعود الطنانة التي دخل بها

---

(1) FO رقم 371/15310، وزير المستعمرات إلى المندوب السامي، لندن، 19 كانون الثاني/جانفي 1931.

(2) FO رقم 371/15310، المندوب السامي في العراق إلى وزير خارجية المستعمرات، 10 شباط/فيفري 1931.

الموظفون السياسيون البريطانيون إلى كردستان في 1918 وخيانة للعهود التي قطعها الوزراء العراقيون العرب خلال تكوين الدولة العراقية.

أما بخصوص الأكراد فقد أخفقوا وفشلوا في القيادة والهدف أيضاً. فلو استطاعت كل من زاخو ودهوك وأربيل والسليمانية وكفري وخانقين تشكيل جبهة مشتركة قبل 1923 لوجدت بريطانيا والعراق صعوبة بالغة في حرمانهم من إقامة منطقة متمتعة بالحكم الذاتي. وقد منعهم من ذلك جزئياً الخوف من استعادة ولاية الموصل. غير أنَّ السبب الأساسي يُعزى إلى عدم نضجهم السياسي الذي يمكنهم من معرفة المخاطر والاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخططات الأنكلو-عراقية خلال تلك الفترة القصيرة من مرحلة ما بعد الحرب التي كان بمقدورها تحديد سير الأحداث.

الشيخ أحمد البارزاني

لاقت حكومة العرب الترحيب من لدن القلة من الأكراد، التي عملت بالفعل كحافز للشعور القومي الكردي. ولكن الاندلاع الأول للاضطراب في كردستان بعد الاستقلال لم يكن على صلة كبيرة بالشعور القومي الكردي بل بالاستياء القبلي التقليدي من تدخل الحكومة في منطقة نفوذها. فلقد كانت للشيخ أحمد البارزاني مسبقاً علاقة عاصفة مع بغداد، ولكنه تُرك، مثل الكثيرين غيره، يسيطر على قريته دون تدخل في شؤونه. ولكن في حزيران/جوان من عام 1927 أرادت الحكومة أن تضع المنطقة تحت السيطرة الإدارية المباشرة من خلال بناء المعاقل فيها وهو ما أزعج الشيخ أحمد بكل تأكيد. فعمل في شهر تشرين الأول/أوكتوبر لقتال الحكومة مطالباً بوضع حد للوجود الاستفزازي للقوات الآشورية وإعادة حقه في جمع الضرائب ضمن منطقته القبلية. وبحلول شباط/فيفري 1928 لم يكن الشيخ أحمد على اتصال مع جيرانه الأقوياء، الزيباريين والسورجيين، بل سرت شائعات تقول بأنه على اتصال أيضاً بالشيخ محمود بل ومع الزعيم الكردي الإيراني سمكو. كما اعتقد البريطانيون أنه تلقى السلاح والذخيرة من الأتراك. وخوفاً من اندلاع ثورة أخرى في كردستان اختار الإنكليز إجراء تسوية. وفي نيسان/أفريل تم التوصل إلى اتفاقية حيث "فوّض" قائم مقام زيبار بموجبها مسؤوليات جباية ضرائب منطقة بارزان إلى الشيخ أحمد. ولكن في آب/أوت كان الشيخ يتلقى الأعذار أكثر من الضرائب.

كان الموظفون البريطانيون خائفين من أن يلقى الشيخ أحمد نجاحاً شعبياً. وربما

تخوفوا من أن يؤدي الصراع المفتوح معه إلى إلهاب الشعور القومي الكردي وهو ما أرادت بريطانيا أن تتحاشاه بأي ثمن، ولا سيما خلال الفترة السابقة للمعاهدة الأنكلو-عراقية. في 1931 كانت القوات الآشورية ووحدات الجيش العراقي لا تزال تقوم بدوريات عبر منطقة بارزان. أما هذا الوجود لقوات الحكومة فمعناه السيطرة الحكومية، وهو ما أراد الشيخ أحمد تجنبه؛ ويبدو أنه احتكم إلى الملك فيصل ولكن دون أن ينجح. وعلى ما يبدو ليس هناك أي دليل يشير إلى أن الشيخ أحمد كان مهتماً بالمشهد الكردي العريض، فقد رفض دعوة الشيخ محمود بالانضمام إلى طلب منسّق بين الزعماء للحكم الذاتي في عام 1930، حيث انهمك، مثل أسلافه، في الدفاع عن رقعته القبلية، وكان له حاشية من المحاربين الأشداء كما كان موضع احترام بين زعماء باروش ومزوري في المناطق الشمالية لبارزان.

كذلك استغل الشيخ أحمد مكانته الدينية لضمان الطاعة. إذ ليس من الواضح تماماً ما إذا كانت لديه أية أوهام دينية أم أنه استخدم أفكاراً جديدة بغية تقوية نفوذه. غير أنه كان موضع إعجاب ديني شديد وهو بالأمر الغريب عن معتقدات النقشبندية. في 1927 وفي الوقت الذي وُضِعت فيه منطقة بارزان تحت السيطرة الإدارية كان أحد ملاليه، المُلا عبد الرحمن، على وشك مناداته بـ "الله" وأن يدعو نفسه بـ "الرسول"- وهي فكرة غريبة حتى في منطقة ميّالة إلى الانحراف الديني المتطرف. ليس هذا فحسب بل طُلِب من السذج التخلي عن قبلة مكة. لم يعمّر المُلا عبد الرحمن طويلاً لأنه حاول استبدال اسم الشيخ احمد وشقيقه محمد صديق في دعاء الصلاة فقتله الأخير. ومع ذلك لم تختف هذه الأفكار نهائياً، فبعد عشر سنوات أعلنت قبيلة بالك الصغيرة ارتباطها بالشيخ أحمد واعترفت أنه لا مولى لها سوى "الشيخ الإلهي"

بعد أربع سنوات، وفي 1931 تحديداً، أدى الانحراف الديني للشيخ أحمد إلى نشوب حرب بينه وبين منافسه النقشبندي القديم، الشيخ رشيد بن لولان، زعيم الأكراد البرادوستيين. فقد أحل الشيخ أحمد لأتباعه على ما يبدو أكل لحم الخنزير، وهو رمز على المزج بين المعتقدات المسيحية والإسلام النقشبندي، وشجع على إتلاف نسخ من القرآن. وفي شهر تموز/جويليه دعا الشيخ رشيد أتباعه بالتصدي لهذا الكفر وذلك بالهجوم على قرى البارزانيين. في هذا السياق لا يستطيع المرء إلا أن يتساءل: ترى هل كان الشيخ أحمد مشوّشاً دينياً أم أنه تقصّد إثارة الشيخ رشيد؟ مهما يكن السبب فإن الغارات والغارات المضادة قد شهدت تصعيداً في شهر تشرين

الثاني/نوفمبر عندما شقت قوات الشيخ أحمد طريقها عبر برادوست وأضرمت النار في القرى وطردت الشيخ رشيد إلى إيران.

كانت بغداد تفكر لبعض الوقت بالهجوم على الشيخ أحمد لتجبره على الخضوع لمطالبها ووضع حد لانحرافاته الدينية الاستفزازية. وقد أثار نهب برادوست بغداد للبدء بالعمل. لكن تصرف شيخُ بارزان لم يكن تحدياً كبيراً لسلطة الحكومة أكثر من بقية الزعماء القبليين. صحيح أنه شارف على انتهاك الأخلاق في 1927-1928 غير أنه تراجع عن المواجهة.

لماذا اختارت الحكومة العراقية أن يبقى ما جرى للشيخ بارزاني عبرة لغيره غامضاً. إنهم على ما يبدو وجدوا في البارزانيين، مثل العثمانيين، استفزازاً خاصاً. ربما يكمن السبب في أنها كحكومة مستقلة حديثاً ونظام غير واثق من نفسه بعد، شعرت بعدم قدرتها على تحمل أي مشكلة مع رجال القبائل الأكراد. فإن كان الأمر على هذا النحو فقد ارتكبت خطأ كبيراً. في كانون الأول/ ديسمبر أُرسِلت قوة ضاربة عراقية صُدت تماماً قرب بارزان لولا أن القوات الجوية البريطانية أنقذتها. في ربيع 1932 احتلت قوة أخرى ميركه سور، في شرقي منطقة بارزان، على أمل الهجوم مرة أخرى على بارزان نفسها. ومرة جديدة لاقت الهزيمة وبخسائر كبيرة. في شهر حزيران/ جوان تمكنت أخيراً القوات العراقية مدعومة من القوات الجوية البريطانية من احتلال بارزان. وخلال السنة التالية تمت ملاحقة الشيخ أحمد في الجبال، غير أن الألغام قتلت أو شوهت قرويين أبرياء مما أعاق حصول رجال الشيخ أحمد على الإمدادات من القرى المهجورة. لكن في أواخر حزيران/ جوان 1932 استسلم الشيخ أحمد للقوات التركية على الحدود وليس للقوات العراقية.

إنه لمن المشكوك فيه ما إذا كان الشيخ أحمد قد حصل فعلاً على دعم واسع في قراه. ففي مزوري، مثلاً، كان هناك الكثير من الناس ممن عارضوا آراءه الدينية. علاوة على ذلك يبدو أنه كان بلا شفقة حيث استولى على حبوب القرويين دعماً لحربه وبأن الكثيرين فرّوا من حكمه الجائر، ولكنهم عندما عادوا تم تزويدهم بالحبوب تعويضاً عن تلك التي خسروها.

إن استسلام الشيخ أحمد للأتراك لم يُنهِ التمرد. فقد تابع كل من أخويه محمد صادق وملا مصطفى القتال من المنطقة الحدودية ومن المناطق الداخلية لـ "مزوري

بالا" لسنة أخرى. ولكنهما استسلما مع قوتهما الصغيرة عندما ألقى سلاح الجو الملكي قصاصات ورق للإعلان عن العفو العام في حزيران/جوان 1933 حيث نصح الشيخ أحمد، القابع في سجن أسكي شهر التركي، بالقبول بالشروط العراقية، بعد شهور من البقاء في الجبال يتضورون جوعاً وفي أسمال بالية. والملفت للنظر أنه سُمِح للثوار العودة إلى بيوتهم مع الاحتفاظ بسلاحهم عند أدائهم للقسم بالولاء للملك فيصل. وكرشوة إضافية للقبيلة أُعطيت لها منحة صغيرة من أجل مساعدة الفلاحين البارزانيين "الموالين للدولة" لإصلاح زراعتهم وافتتاح المستوصفات. إن هذا تعويض تافه عن الأسلوب التدميري الذي أُتبع لإخضاع البارزانيين . فقد دمر قصف سلاح الجو الملكي [البريطاني] نحو 1365 من أصل 2382 منزلاً في 79 قرية. بالإضافة إلى ذلك فإن استعمال الألغام، الذي يُعَد خرقاً واضحاً لميثاق هيغ لعام 1907 ولكراس القانون العسكري البريطاني لعام 1914، قد تسبّب بإصابات كثيرة بين صفوف المدنيين.

لقد عرف الأكراد قبل غيرهم أن الحرب الجوية لا تفرق بين ضحاياها، وهو ما أثار سخط الأكراد على بغداد. وقد كتب آرثر هاريس (المعروف بـ بومبر، أي قاذف القنابل) في 1924:

> "إنهم [الأكراد والعرب] يدركون الآن ما يعينه بالضبط القذف بالقنابل من حيث الإصابات والخسائر. إنهم يعلمون الآن أنه في غضون 45 دقيقة يمكن إزالة قرية كبيرة تماماً وقتل ثلث سكانها أو جرحهم..."[1].

يمكن الافتراض أن الشيخ أحمد قد رجع إلى العراق بعد ضمانات على حياته حيث تم نفيه مع أخويه. لقد بقي في البداية في الموصل حتى تم ضبطه وهو يتراسل مع زعيم قبيلة مزوري، خليل خوشوي، الذي استمر في التمرد، حيث تم نقلهم إلى الناصرية في جنوبي العراق ومن ثم إلى السليمانية.

إن حرب الشيخ أحمد تمثل الصراع بين القبيلة والحكومة، وبهذا الاعتبار أضرت بالهيبة العراقية. فبعد تحد الشيخ أحمد بينت الثورة المستمرة من قبل خليل خوشوي حتى 1936 أنَّ الجيش العراقي غير قوي بما فيه الكفاية للتعامل مع المقاومة القبلية.

---

(1) أوميسي Omissi، القوة الجوية، ص154.

إن الصعوبة التي واجهتها بغداد في التعاطي مع خوشوي أدت إلى الاعتراف برجال القبائل كقوة محلية غير نظامية في خطوة تهدف إلى إرجاع وضم سلطة الآغا إلى النظام الحكومي لكردستان وهو "اعتراف بأنهم يستطيعون السيطرة على كردستان فقط عبر المساعدة المسلحة من الآغوات"[1].

المصادر:

League of Nations: Decision Relating to the Turco-Irak Frontier Adopted by the Council of the League of Nations, Geneva, December 16, 1923 Cmd 2562 (London, 1925).

Great Britain: Public Record Office: series FO 371 nos 3385, 3404, 4147, 4149, 4192, 4193, 5067, 50658, 50679, 6346, 6347, 6348, 7772, 7782, 9004, 9005, 9007, 9009, 9014, 10097, 10098, 10833, 10835,. 10868, 11458, 11459, 11464, 11468, 12255, 12265, 13027, 13032, 13759, 14521, 14523, 15311, 16038, 16917, 17874, 18948, 18949, 18949; series CO 730 nos. 13, 14, 16, 19, 22, 23, 133/6, 150/ 6, 157/5, 157/6, 157/7, 157/8, 161/1. 161/2, 161/ 4.

Great Britain, Command Papers, Internal Prints etc. Precis of Affairs in Southern Kurdistan; Review of Civil Administration in Mesopotamia, 1914-1920; Administration Report for Sulaimaniyah Division for 1919; Major W.R. Hay, *Note on Rowanduz* (Baghdad, 1920); Major E.W. Noel, *Note on the Kurdish Situation* (Baghdad, 1919); *Report on Iraq Administration for the Period October 1920- March 1922* (London, 1923); *Report on Iraq Administration for the Perriod April 1922-March 1923* (London, 1924).

Secondary sources: Anon., 'Major Soane in Sulaimaniyah', Journal of the Royal Central Asia Society (Hereafter JRCAS), vol. x, 1923; Antonius, *The Arab Awakening,* Joyce Blau, *Le Problème Kurde: Essai Sociologique et Historique* (Brussels, 1963); Edmonds, *Kurds, Turks and Arabs;* C.J. Edmonds, 'A Kurdish Newspaper: «Rozh-i Kurdistan», *JRCAS,* vol. xii, 1925; A.M. Hamilton, *Road through Kurdistan* (London, 1937); W.R. Hay, *Two Years in Kurdistan; G.M. Lees, «Two years in South Kurdistan', JRCAS,* vol. xx, 1933, Nikitine, [Les Kurdes racontés par eux-mêmes', *L'Asie Française,* May 1925; David Omissi, *Air Power and Colonial Control: The RAF 1919-1939* (Manchester, 1991); Piresh, *Barzan wa Harakat al Wa'i al Qawmi al Kurdi* (n.p., 1980); Slugett, *Britain in Iraq;* Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise, The Times;* Arnold Toynbee,

---

(1) FO رقم 371/ 18949 مقر القوات الجوية، المراجعة العراقية للأحداث 1934، هنيدي، كانون الأول/ ديسمبر 1935.

A Survey of International Affairs, Wilson, *Loyalties;* Wilson, *Mesopotamia;* A.T. Wilson, «The early days of the Arab Government in Iraq', *JRCAS,* vol. ix, 1922; W.C.F. Wilson, 'Northern Iraq and its peoples', *JRCAS,* vol. xxiv, 1937.

Unpublished: Siyamand Othman, 'Contribution historique à l'étude du Parti Dimokrati-i Kurdistan-i Iraq. 1946-1970' (Dissertation, Paris, 1985).

الفصل التاسع

ضم أكراد تركيا

مقدمة

لا شيء مما اشتكى منه أكراد العراق يقارن بالظلم الذي لاقاه أكراد تركيا. ومع ذلك فإن هذا لم يكن في البداية واضحاً أو مخططاً له بالضرورة من قبل الكماليين. فقد ساعد الأكراد الكماليين على منع الكفار اليونان والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح وطنهم. وليس من الواضح ما إن كان قمع مصطفى كمال الوحشي للهوية الكردية قد كان عن سابق تصور وتصميم أم أن تفكيره قد خضع لتغيير كلي في عام 1923.

في أي من الحالتين لم يبرهن الأكراد عن قدرتهم في خلق معارضة فعالة. فهنا أيضاً كانوا مشتتين جغرافياً ومنقسمين دينياً وعشائرياً، والحال نفسه ينطبق على اللغة والنشاط الاجتماعي-الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن البعض من الأكراد استنبط فكرة متماسكة عن الهوية القومية ناهيك عن النتائج السياسية لمثل هذه الأفكار. ولكن في الوقت الذي كانت فيه الدولة قادرة على قمع الانتفاضة تلو الأخرى وفرض أيديولوجياتها المركزية العنصرية، فإنها استخفت كثيراً بقوة الروابط الأساسية التي تربط الجماعات الكردية المختلفة مع بعضها بعضاً. ومع أنَّ هذه الروابط قد أعطت أرضية غير ناجحة للمقاومة في العشرينيات والثلاثينيات، فإنها أظهرت المؤشر على الصمود في وجه الأيديولوجية الكمالية في التسعينيات [من القرن الماضي].

انتفاضة قوج كيري[1]

إن القوميين الأكراد، ولا سيما أولئك الذين تحرّوا عن فرص التحالف الكردي-الأرمني، تمكنوا من إثارة الشعور القومي عند أولئك الذين لم يشعروا بالكثير من التهديد للطموحات الأرمنية. من بين هؤلاء كان العلويون الذين لم يشعروا بالخوف الذي شعر به الكثير من المسلمين السنة في الشرق.

يمكن القول إن العلاقات بين الأكراد السنة والعلويين على العموم تميزت بالانفعال والتي ترجع جذورها إلى الصراع السني-الشيعي في الأناضول في القرن السادس عشر. جدير بالذكر أن آغوات الفرسان الحميدية قد استغلوا سلطتهم ونفوذهم من أجل إخضاع المنافسين المحليين من العلويين حيث كان الصراع بين الطرفين منتشراً على نطاق واسع. والمثال الأبرز في هذا النطاق هو العداوة بين علويي خورماك وسنة جبرانلي. فالأولى عائلة علوية مالكة كبيرة في حين أن الثانية واحدة من أقوى القبائل في كردستان. لقد قتلت قبيلة جبرانلي زعيم خورماك، إبراهيم طالو، في 1894 وابنه بعد 12 سنة من ذلك. وعلى المستوى القبلي كان هناك القليل من الود بين العلويين والسنة الأكراد.

مع ذلك عندما تم تشكيل جمعية تعالي كردستان في استانبول في نهاية الحرب العظمى كان من بين المؤسسين واحد أو اثنان من العلويين، مثل مصطفى باشا زعيم قوج كيري في غربي ديرسم وابنه علي شان بك ونوري ديرسمي، سليل الآغوات، الذي أبدى قلقاً من تشويه التضامن السني-العلوي، والذي افتتح فروعاً للحزب بين المجموعة القبلية العلوية في قوج كيري في تشرين الأول/أوكتوبر 1920. وقد شكّل تأسيس هذه الفروع المقدمة لانتفاضة كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر بقيادة علي شان بك ضد الكماليين.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستل فيها العلويون السيف ضد الكماليين، فقد حاولوا من قبل إحباط مؤتمر سيواس الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 1919 من خلال سدّ ممر أرزنجان. لقد كانوا مناوئين لعودة الدولة التركية لأن هذا معناه تعاظم السيطرة على ديرسم التي شهدت بعض الانفراج لأول مرة في 1878. لقد تصادف

(1) لقد اعتمدت بشكل رئيسي على وصف أولسن Olson في كتاب النشوء، ص ص26-41.

انطلاق انتفاضة عام 1919 مع بعثة نوئيل مما زاد من مخاوف الكماليين من ثورة منسّقة لإقامة دولة كردية، لأن التوقيت والمكان كانا ذا مغزى. لقد تم إقصاء ديرسم، الواقعة غربي الفرات، من المنطقة المعيّنة رسمياً في معاهدة سيڤر في شهر آب/أوت كجزء من الدولة الكردية ذات الحكم الذاتي. وخلال شهري تموز/جويليه وآب/أوت هاجمت العصابات الكردية مواقع الشرطة وقوافل الذخيرة. كذلك عيّن الكماليون علي شان وأخاه حيدر في منصب قائم مقام لكل من بلدتي (رفاهية وعمرانية) على طريق سيواس-أرزنجان متفائلين بمبدأ "حاميها حراميها"،ولكن في هذه المناسبة انقلب السحر على الساحر.

في أيلول/سبتمبر 1920 بدا موقف الكماليين أكثر هشاشة عندما شن الأرمن هجوماً كبيراً في الشرق. وبعد شهر من ذلك صعّد اليونان هجومهم في الغرب. في 20 تشرين الأول/أوكتوبر استولى الأكراد على شحنة كبيرة من الأسلحة، وبدلاً من إعادتها للكماليين استعمل علي شان هذا الكسب المفاجئ لدعم قبائل ديرسم الثائرة.

بعد قطع الطريق بين سيواس وأرزنجان، قدّم الثوار مطالبهم إلى أنقرة في أواسط شهر تشرين الثاني/نوڤمبر. وهنا يمكن تبيّن آثار جمعية تعالي كردستان من خلال طبيعة المطالب المقدمة، البعيدة عن الطائفية:

(1) قبول أنقرة بحكم ذاتي كردي كما اتُفِق عليه من قبل في استانبول.

(2) إطلاق سراح كافة المعتقلين الأكراد في سجون العزيز، ملاطيا، سيواس وأرزنجان.

(3) انسحاب كافة الموظفين الأتراك من المناطق ذات الأغلبية الكردية.

(4) انسحاب كافة القوات التركية من منطقة قوج كيري. والرد على المطالب خلال عشرة أيام.

لقد كانت حكومة أنقرة في موقف حرج، إذ لم تكن لديها الرغبة في تقديم التنازلات ولكنها لم تستطع المخاطرة بطريق إمدادها وهي تقاتل أعداء خارجيين. لقد قررت أن تستفيد من الوقت فأرسلت لجنة إلى ديرسم للتفاوض، حيث تم إقصاؤها. بعد ذلك تلقت الحكومة في 25 تشرين الثاني/نوڤمَبر بياناً يقول بأنه ما لم تُقم كردستان مستقلة كما نصّت على ذلك اتفاقية سيڤر، فإن زعماء ديرسم سوف يستمرون في الثورة. ربما أحسّت أنقرة بالشك في التغير المفاجئ في الشروط، وأحجمت عن رفض الطلب. وبدلاً من ذلك قدمت عروضاً جديدة للثوار في الوقت الذي عزّزت فيه

مواقعها العسكرية في سيواس. ليس هذا فحسب بل إن مصطفى كمال نفسه قابل علي شان بك الذي وافق على العضوية في مجلس أنقرة وهو موقف غريب يتخذه زعيم ثائر.

بداية الشتاء أدت إلى صعوبة الحركة. وفي الوقت الذي كان من الممكن تعزيز المواقع العسكرية في أرضروم وأرزنجان وسيواس والعزيز لمنع انتشار الثورة، جعلت الظروف الثوار يواجهون صعوبة في تجنيد جنود جدد من الخارج بحيث أن أحداً لن يلجأ إلى الجبال[1] قبل انتهاء فصل الشتاء ما لم يكن فاقداً صوابه.

إن كان الأكراد العلويون يأملون توسيع نطاق انتفاضتهم لتشمل الأكراد السنة، فقد أصابتهم خيبة أمل، إذ انضم إليهم عدة أكراد سنة فقط. وفي 11 آذار/مارس تقدموا بطلب جديد لإدارة أية ولاية يشكل فيها الأكراد أغلبية. ولكن الوقت كان متأخراً جداً. عندما بدأت الثلوج بالذوبان في شهري آذار/مارس ونيسان/أفريل طوقت القوات التركية ديرسم وبدأت بالتقدم نحو مواقع الثوار، حيث إنَّ أنباء الفظاعات التي ارتكبها الطرفان قد شكلت بكل تأكيد عائقاً قوياً أمام القبائل الكردية خارج الوطن. ولم يحرك المندوبون الأكراد في أنقرة ساكناً. وإلى الأبعد جنوباً بقيت القبائل الكردية العلوية حول ملاطيا، التي زارها نوئيل في 1919، سلبية. وبحلول نهاية شهر نيسان/أفريل تم القضاء على الانتفاضة. وسُجِن حيدر بك ولكن أخاه علي شان بقي طليقاً.

من المشكوك فيه ما إذا كانت القبائل السنية ستهرع لنجدة القضية حتى وإن لم يكن الفصل شتاءً. فقد سلّم العديد منهم أنفسهم للكماليين الذين، في هذه المرحلة، لم يلمّحوا بعد إلى الأيديولوجيا الطورانية والعلمانية التي فرضوها لاحقاً، إذ لم يكن العلويون بحد ذاتهم موضع الارتياب لديهم بل بحكم ارتباطهم بالأرمن.

عندما قدم مصطفى كمال لأول مرة الدعم في الشرق في صيف 1919 أشار إلى شمول الأكراد أيضاً. وقد كتب إلى عدد من الزعماء الذين تعرف إليهم أثناء إقامته في ديار بكر في 1916، وفي أعقاب مؤتمر أرضروم في تموز/جويليه 1919، بأنه قد تعمد اختيار ثلاث مجموعات رئيسية في كردستان: الأعيان المدنيون والزعماء والشيوخ[2]. وفي نهاية السنة حشد عدداً كبيراً من القبائل الكردية لمساندته.

---

(1) في الأصل التلال أو الهضاب، (المترجم).

(2) أتاتورك، خطاب موجه، ثريا بدرخان، قضية كردستان في تركيا (فيلادلفيا)، ص57.

لقد كانت انتفاضة قوج كيري الأولى بالنسبة للكماليين كسابقاتها من حيث كونها مسألة آغوات مثيرين للاضطراب. فقد حازت على اهتمام بعض القبائل المعينة ولأسباب معينة أيضاً. لقد دعم بعض العلويين الحكومة، وبذلك لم تكن الانتفاضة حتى مجرد علويين وقفوا كتفاً لكتف بوصفهم علويين. وحتى الخطاب القومي الكردي الذي استغله قادة قوج كيري لم يُظهر بشكل واضح وملحوظ استجابة الجماهير الكردية، غير أن خطورتها كمنت في الوضع الحرج لشبكة طرق أنقرة المتورطة في القتال على جبهتين.

ولكن بعد ستة أشهر ظهرت اضطرابات جديدة في ديرسم حيث أصبحت المنطقة مركزاً للنشاط القومي الكردي. لقد فر الذين ينوون العمل من استانبول وذهبوا إلى كردستان. بناءً عليه كان هناك شعور قومي قوي، وبدا أن أجزاء أخرى كثيرة من كردستان قد تنضم إلى الثورة. في تلك الأثناء تعهدت القوات التركية باحتواء التهديد اليوناني.

في التاسع من شهر تشرين الأول/أوكتوبر شرح المندوب الكردي عن ديرسم في جلسة سرية للمجلس التركي الكبير كيف أن العصبة الكردية الاجتماعية، الجناح الانفصالي للحركة القومية بقيادة البدرخانيين وعلي شان بك، أعلنت نفسها في ديرسم مستغلة الاستياء العام من فرض الضرائب الكبيرة. وقد تلا ذلك نقاش ساخن مع بعض المندوبين الذين حضوا على استعمال "إجراءات مشددة". ولكن معظم كردستان كانت قد انخرطت في الثورة ناهيك عن ديرسم. وقد أدّت الشائعات التي سرت بأن لدى الثوار 40.000 خيّال أن مسألة إرسال حملة تأديبية معقولة هي مسألة غير واردة. وقد انتصر المعتدلون، ولا سيما المندوبون الأكراد، حيث قرر المجلس القومي الأعلى إرسال لجنة تسوية لمعاينة القضية برمتها وكيفية إدراة كردستان. ولكن كان هناك خوف كبير من المطالب الكردية، وخاصة الخوف من أن تتضمن المطالبة بالحكم الذاتي خلف الحدود التي عينتها لجنة الحلفاء (كما نصّت على ذلك اتفاقية سيڤر) والانسحاب التام لكل موظفي الدولة التركية؛ فإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه ليس لدى أنقرة النية بالتنازل.

مزيج من العنصر الإسلامي الواحد

من الضروري أن نضع في الاعتبار بأنه حتى بداية تأسيس الجمهورية وتبلور

أيديولوجيتها في عام 1932 كان الكماليون، أو على الأقل هذا ما ادعوه، يتخيلون دولة إسلامية مؤلفة من الأتراك والبقية الباقية من أكراد الأمبراطورية. هذا ما جاء ضمناً في الميثاق الوطني وما عُبِر عنه صراحة في أقوال وأفعال الكماليين.

لقد كان مصطفى كمال مدركاً للميول الكردية الانفصالية ولدور الجمعيات الكردية في استانبول وللمضامين الخطيرة لبعثة نوئيل. إذ كان هناك بالتأكيد قضية كردية غير أنَّ تهديدها في هذه المرحلة مثّل حصان طروادة للبريطانيين أو الأرمن لانتزاع شرقي الأناضول من السيطرة العثمانية. وسواء أكان من قبيل الإخلاص أم الخداع، فقد أكد مصطفى كمال بشكل براغماتي على الوحدة بين الأتراك والأكراد مديناً المؤامرات الأجنبية (البريطانية منها بشكل خاص) الرامية إلى إبعاد الأكراد. لقد كان هذا منسجماً مع حركة المقاومة العاملة من قبل وصول مصطفى كمال إلى الأناضول، حيث كانت جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول الشرقية تصدر دعوات تحث على العمل المشترك ومناشدة الوحدة الكردية-التركية. لقد كانت مثل هذه الدعوات تخاطب أو تتوجّه إلى الهوية الإثنية، ولكن الوحدة ارتكزت على مفهوم السيطرة الدينية للأمبراطورية. وبحسب تعبير مصطفى كمال في أيلول/سبتمبر من عام 1919 فإنه:

"طالما هناك أناس شرفاء ومحترمون فإن الأتراك والأكراد سوف يستمرون في العيش سوية كأخوة حول مؤسسة الخلافة، وأنَّ قلعة راسخة من الحديد سوف تُشيّد ضد كل الأعداء الداخليين والخارجيين"(1).

لقد كان الإسلام مسمار العجلة في النضال الكمالي ضد الغزو المسيحي. وقد اعترف مصطفى كمال صراحة بوجود مجموعات اثنية مختلفة ضمن الوطن الإسلامي:

"هناك أتراك وأكراد ونحن لا نفرّق بينهم. ولكن طالما نحن مشغولون في الحماية والدفاع، بالطبع، فإن الأمة ليست مؤلفة من عنصر واحد. إذ هناك عناصر إسلامية كثيرة ومتماسكة. إن جميع العناصر الإسلامية التي تؤلف مثل هذا الكيان هم مواطنون يحترمون بعضهم بعضاً، ولهم كافة الحقوق من عرقية واجتماعية وجغرافية. لقد قلنا هذا مراراً وتكراراً. إننا نقرّ بذلك وبصدق غير أن

---

(1) ساكاك Sacak رقم 39، نيسان/أفريل 1978، اقتباس من الخطابات المسجلة، محاضر وتعليمات الاجتماع السري للمجلس القومي العالي.

مصالحنا تتلاقى. إن الوحدة التي نريد إقامتها ليست فقط تركية أو شركسية بل هي مزيج من العنصر الإسلامي الواحد"[1].

إن فكرة الأكراد بوصفهم أكراداً ويؤلفون مكوناً رئيسياً من تركيا بقيت جزءاً من تفكيره المعلن في هذه المرحلة. ففي 1921، مثلاً، كتب إلى بعض الزعماء الأكراد بأن "الولاء الكردي بات معروفاً لنا منذ زمن طويل. لقد كان الأكراد على الدوام مصدر مساعدة قيمة للأتراك. حتى أنه يمُكنني القول بأن الشعبين يؤلفان شعباً واحداً"[2].

مع ذلك فقد كان غامضاً إلى حد كبير بالنسبة لمستقبل العلاقات بين الشعبين، إذ صرّح بأن ذلك يمكن أن يتقرر فيما بعد، وعندما يتم صدّ التهديد الخارجي. وقد قال أمام المجلس القومي العالي:

"لا تتخيلوا أبداً أنه توجد أمة واحدة فقط ضمن هذه الحدود. فهناك الأتراك والشركس وعناصر إسلامية أخرى. إنها الحدود القومية لأمم شقيقة اتحدت مصالحها وأهدافها بكل ما في الكلمة من معنى. إن المبدأ الذي يقرر هذه الحدود، هو مبدأنا العظيم والوحيد: إنه يوجد اعتراف وقبول متبادل بكل صدق وإخلاص لعرق وتقاليد وبيئة كل عنصر إسلامي يعيش ضمن حدود الوطن. ومن الطبيعي ألا تكون هناك أية تفاصيل أو تفاسير حول هذا العرف لأنه ليس هذا وقت الإجابة عن التفاصيل والتفاسير. بعد الحفاظ على كياننا، إن شاء الله، سوف تُحل هذه المشكلة بين الأشقاء والتعامل معها على هذا الأساس"[3].

بناءً على ذلك تعهد المجلس إقامة "إدارة كردية ذات حكم ذاتي للأمة الكردية وفقاً لتقاليدها القومية"[4] غير أن ما اقترحته أفرغ الحكم الذاتي من أي معنى: حيث ينبغي انتخاب مجلس قومي كردي في تصويت عام مع احتفاظ المجلس القومي

---

(1) تصريح في 1 أيار/ماي 1920، محاضر المجلس القومي الكبير، مقتبس في ساكاك رقم 39 نيسان/أفريل 1987.

(2) حاكميتي ملليي Hakimiyet-i-Milliye، 6 أيار/ماي 1921 في النشرة الدورية Bulletin Périodique 12 نيسان/أفريل -25 أيار/ماي، مقتبسة من كتاب بوزأرسلان المشكلة القومية الكردية في تركيا الكمالية Le problème, national kurde en Turquie kemalist، ص 40.

(3) تصريح، 24 نيسان/أفريل 1920، محاضر المجلس العالي، ساكاك رقم 39 نيسان/أفريل 1987.

(4) أولسن، نشوء القومية الكردية، ص40.

الأعلى بحق قبول أو رفض الحاكم العام الذي اختاره الشعب في المناطق الكردية. كذلك احتفظ المجلس العالي أيضاً بحق إصدار الأوامر للجندرمة في كردستان وأصرّ على بقاء اللغة التركية لغة المجلس القومي الكردي. ولكن الرسالة الحقيقية التي تتعلق بالحكم الذاتي وصلاحيات المجلس القومي المنتَخب تكمن في المادة 16 التي تنص على أن "الواجب الرئيسي للمجلس القومي الكردي هو تأسيس جامعة وكليتين للطب والقانون"[1].

لذلك فإن القليلين فقط تعجبوا عندما عارض المندوبون، الذي يبدو أن أحداً منهم لم يكن كردياً، والممثلون الأكراد، الاقتراح بقوة في تقريرهم الجوابي إلى أنقرة بعد عدة أيام. وقد تحدث باسمهم مندوب أرضروم، خوجه صالح أفندي، الذي عزا المشكلة الكردية إلى استبداد الدولة. فقد أثارت جباية الضرائب لأهداف عسكرية وعلى الأخص الاستيلاء على الماشية، والفساد الذي رافق إصدار الإيصالات لعمليات الاستيلاء هذه، الامتعاض على نطاق واسع. وقد لفت الانتباه أيضاً إلى موقف أنقرة من الخلافة، وهو يشكل دليلاً على أنه قبل إلغاء السلطنة بثمانية أشهر وقبل سنتين تقريباً من زوال الخلافة، وعداء الكماليين لهذه المؤسسة كان موضع قلق في الأوساط السنية الكردية.

هل عقد الكماليون العزم على الإلغاء النهائي للخلافة في شهر آذار/مارس من عام 1922؟ من الصعب التأكد من الوقت الذي تم فيه التوصل إلى هذه النقطة أو متى قرر الكماليون ذوو النفوذ إقامة دولة تركية يتم فيها إنكار الجماعات الإثنية الأخرى. فلقد شكّل حصر استعمال اللغة التركية النذير بإجراءات قمعية أخرى.علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي كان من المفترض أن يستعمل المجلس القومي الكردي المفترض اللغة التركية فقط، فقد أجازت المادة 15 للحاكم العام تشجيع استعمال اللغة الكردية شريطة ألا تشكل الأساس للاعتراف المستقبلي باللغة الكردية كلغة رسمية للحكومة.

ورغم التصديق على المسوّدة، فإن خطة الحكم الذاتي هذه لم تشهد النور أبداً. فقد دخل شرقي الأناضول في فوضى خلال فصلي الربيع وصيف عام 1922، وبينما

(1) FO رمبولد Rumbold إلى كيرزون، استانبول 29 آذار/مارس 1922، وولسن، نشوء القومية الكردية، ص ص39-40.

كان الكماليون منشغلين بالتهديد اليوناني، لم تكن هناك قيادة قومية كردية جديرة بالثقة يمكن لأنقرة أن تتفاوض معها، حتى إن كانت لديهم الرغبة بذلك. لقد كتب الكولونيل راولنسون (Rawlinson)، بعد عدة شهور من الحجز في أرضروم إن:

"الأكراد يساريون إلى حد كبير في أغلبية المقاطعات الشرقية للأناضول، أما كافة المواقع التركية الضعيفة السيطرة هناك فهي واقعة تحت رحمة الأكراد المحليين، وكونها ضعيفة التحصين بشكل خاص فإن الغارات الكردية يجب أن تنفذ بشكل متزامن تقريباً، خلال الشهر نفسه مثلاً. إن الزعماء الأكراد البارزين غير راضين تماماً"[1].

وهنا بالضبط تكمن الحقيقة المرة، فعلى الرغم من احتمال كونهم غير راضين إلا إن الزعماء بدوا عاجزين عن القيام بأي عمل ملموس لطرد الأتراك. كان أن على أنقرة أن تنتظر فقط حتى إلحاق الهزيمة باليونانيين ومن ثم التعامل مع كردستان.

إن الخطوات التي اتخذها الكماليون أخيراً أكملت العملية التي بدأتها تركيا الفتاة بتقصّيها أسس الأمبراطورية في نهاية القرن التاسع عشر إذ إنَّ الجميع في تركيا يشعر باهتمام الكمالية بدولة مركزية قوية وبقبضتها الحديدية وتشديدها على نوع من "النزعة التركية" التي يجب أن تشمل كافة مواطني الجمهورية، حيث يمكن إيعاز علمانيتهم بسهولة إلى المرشدين الأوائل للجمهورية الحديثة. وقد كان أمراً ذا مغزى أن يصدر ضيا غوك آلب كتابه المشتمل على بذور المستقبل " مبادئ التركانية" في 1920، حيث أعطت كتاباته خطة عامة للكماليين من أجل إخضاع الأقليات للهوية التركية:

" بما إنه ليس للعرق أية علاقة بالسمات الاجتماعية، كما أنه من غير الممكن أن تكون له علاقة بالقومية التي هي ذروة السمات الاجتماعية فإنَّ التضامن الاجتماعي يكمن في الوحدة الثقافية التي تنتقل بواسطة التربية وبذلك لا تكون لها أية علاقة بصلة الدم. إنَّ الأمة ليست مجرد جماعة عرقية أو اثنية أو جغرافية أو سياسية أو تعيش مع بعضها طواعية بل هي جماعة مؤلفة من أفراد يشتركون في اللغة والدين والأخلاق والمفاهيم الجمالية، أي، أولئك الذين لهم نفس الثقافة"[2].

---

(1) FO رقم 371/ 7858، راولنسون مذكرة حول موقف حكومة أنقرة، 4 آذار/ مارس 1922.

(2) ضيا كوك آلب، مبادئ التركانية (أنقرة 1920، ترجمة روبرت ديفرو Robert Devereux، ليدن، 1968)، ص ص12-15.

هذا ما كتبه غوك آلب قبل أن يتم إلحاق كردستان بالجمهورية الفتية، وهو لم يعش ليرى أن الأكراد يثورون ضد السياسة الكمالية. لقد كان ينظر إلى الأكراد كحركة قومية وثقافية مستقلة: "لقد بدأت القومية بين الأكراد والعرب أيضاً على شكل حركة ثقافية، في حين جاءت الأشكال السياسية والاقتصادية في الدرجة الثانية والثالثة"[1]. كان يعرف أن الأكراد من أصل إيراني أكثر منه طوراني. ولم يعد نفسه في عداد الأكراد لأنه اعتبر ثقافته تركية: "سوف لن أتردد في الاعتقاد بأنني تركي حتى وإن اكتشفت بأن أجدادي قد جاؤوا من المناطق الكردية أو العربية لأنني تعلمت من خلال دراساتي في علم الاجتماع بأن القومية تعتمد على التنشئة فقط"[2].

خلال الشهرين الأولين من عام 1923 باتت أفكار غوك آلب حول الهوية التركية، ولا سيما تلك التي تقول بأن الأمة هي التعبير الخارجي عن ثقافة خاصة، مقبولة بمعنى أن كل أولئك الذين يعيشون ضمن حدود الجمهورية الجديدة (ولكن غير المعلنة) ينتمون إلى هذه الهوية التركية.

في كانون الثاني/جانفي، وعندما كانت المفاوضات في لوزان جارية بشكل جيد، لم يجد قادة تركيا الجدد حرجاً في الحديث عن الأكراد كجماعة متمايزة في تركيا. ولكن الآن برزت نغمة جديدة. ففي لوزان أخبر عصمت إينونو، بكل صفاقة، كيرزون أن الأكراد من أصل طوراني؛ لقد جاء ذلك في الموسوعة البريطانية وأنه "فيما يتعلق بالعادات والأعراف والتقاليد فإن الأكراد لا يختلفون في شيء عن الأتراك"[3] وحتى يتوصل إلى النقطة التي يريدها، أخبر كيرزون بأن "حكومة المجلس القومي الأعلى في تركيا هي حكومة الأكراد كما هي حكومة الأتراك لأن الممثلين الحقيقيين والشرعيين الأكراد يجلسون في المجلس ويشاركون في الحكومة وإدارة الدولة بالقدر نفسه الذي يمارسه الممثلون الأتراك"[4].

كان هذا من الناحية العملية صحيحاً ولكنه متوقف على خضوع الخصوصية

---

(1) "مادية تاريخية ومثالية اجتماعية" أنقرة، 8 آذار/مارس 1923، مقتبسة في كتاب بيركيس Berkes "القومية التركية والحضارة الغربية"، ص65.

(2) قوميتي، المجلة الصغيرة Kucuk Mecmua رقم 28، ديار بكر 1923، مقتبسة في بيركيس القومية التركية والحضارة الغربية"، ص44

(3) بريطانيا العظمى، مؤتمر لوزان، ص342.

(4) م ن، ص345.

الكردية للفكر الكمالي الناشئ، بحيث وجد الممثلون الأكراد صعوبة متزايدة في الدفاع عن موقفهم.

مع ذلك فإنه شكّل أيضاً لحظة تردد. فقد كان لا يزال بالإمكان تصور بعض التدابير الاحتياطية للأكراد طالما أنها لم تُفرض من القوى الخارجية وطالما أن سلطة أنقرة تسير باطراد. وكان مصطفى كمال نفسه يفكر بوضع خاص للمنطقة الكردية، ولكن أقل توكيداً من السابق. لقد تم التعبير عن ذلك بأوضح صوره لدى زيارته إلى إزميت في أواسط كانون الثاني/جانفي 1923:

"إن أولئك الذين يعيشون ضمن حدودنا القومية أغلبية كردية فقط في بعض الأماكن المحدودة. ومن خلال فقدان تركّزهم السكاني عبر الوقت، استقروا مع العناصر التركية بحيث إذا أردنا أن نرسم حدوداً لمصلحة الأكراد، فإننا يجب أن نقطع العلاقة مع التركانية وتركيا في مناطق مثل أرضروم وأرزنجان وسيواس وخربوط، ولا تنسوا أيضاً القبائل الكردية في صحراء قونيا. لهذا السبب وبدلاً من أخذ الهوية الكردية على حدة بعين الاعتبار فإنه سيتم إقامة بعض مناطق الحكم الذاتي المحلي وفقاً لدستورنا. لذلك فإن أية إقاليم تكون ذات أغلبية كردية سوف تدير نفسها عن طريق الحكم الذاتي. ولكن بصرف النظر عن ذلك، ينبغي أن نصف شعب تركيا معاً. فإذا لم نصفهم بهذه الطريقة فإننا نستطيع التنبؤ بمشاكل خاصة بهم، ومن غير الصحيح محاولة رسم حدود أخرى [بين الأكراد والأتراك]. لذلك يجب أن نضع برنامجاً جديداً"[1].

هكذا وفي الوقت الذي لم يكن مقترحاً رسم الحدود بينهما، بدا أن مصطفى كمال لا يزال ميّالاً إلى السماح بنوع من الهوية الكردية وإن كانت مجردة من أية سلطة سياسية.

لقد حدث تغير سياسي جوهري خلال الأسابيع الأربعة التالية. وعندما نُشِر خطاب كمال أمام مؤتمر أزمير الاقتصادي (17 شباط/فيفري 1923)، تمّت إزالة أية إشارة إلى الأكراد[2]. وفي هذا السياق يمكننا تقدير ما الذي ساعد في تغيير فكره.

(1) كان هذا التصريح رداً على صحفي يدعى أمين، من إزميت. وقد لاقت تغطية صحفية من صحف إزميت في 16 و17 كانون الثاني/جانفي 1923. انظر Turk Tarib Turumu - Ataturk ve Turk Devrimi Arastirma رقم 1089، صفحة 15، مقتبس في Ikibine Dogru 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، المجلد الثاني رقم 45.

(2) Ikibine Dogru المجلد الثاني رقم 46، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

أولاً، كان ذلك بعد الهدنة في تشرين الأول/أوكتوبر عندما تمت الهزيمة النهائية لأعداء تركيا الخارجيين وبات متفرغاً لدراسة بناء الدولة وأسسها الأيديولوجية الضرورية. ومن الممكن أنه تفرغ الآن لقراءة كتابات غوك آلب . إن التقاليد السياسية والاجتماعية لكردستان لا بد وأن تشكل عقبة كبيرة لشخص عقد العزم على إعادة بناء الدولة وفق الأساليب الأوروبية. لقد تفرّغ الآن فقط لتفكير حقيقي في مضامين هذه العقبة. ثانياً، لا بد أن اضطرابات 1922 في كردستان وإبعاد الزعماء الأكراد الذين تعاونوا في 1921 قد أدت إلى إعادة تقييم في أنقرة. إن حقيقة طرح السؤال على كمال حول المشكلة الكردية لدى زيارته إلى إزميت تشير إلى التغير الذي حصل في الفهم. في صيف 1922 تحدث وزير الداخلية عن جعل الأكراد يواكبون مستوى أعلى من الحضارة من خلال بناء المدارس وشق الطرق والأكثر من ذلك سوءاً بناء مواقع للجندرمة والخدمة العسكرية. كان ينبغي تفصيل هذه الفكرة فيما بعد لأنها كانت فكرة مضمرة في حينها وأصبحت واضحة فقط بعد عدة أشهر تتلخص في جعل الأكراد أتراكاً جيدين.

أخيراً أفضت المفاوضات في لوزان إلى عقبة كأداء: ولاية الموصل. لقد وجدت تركيا في رغبة بريطانيا الواضحة في منح الأكراد في جنوبي كردستان نوعاً من الحكم الذاتي تهديداً لها، لأنهم سوف يثيرون بذلك الميول الانفصالية شمالي الحدود. ربما تنبه إينونو للخطر عندما حاول كيرزون إقناع تركيا الاعتراف بالأكراد من بين أقلياتها. فهي لم تقاوم اتفاقية لوزان لكي تقدم تعهداً الآن بمنح الأكراد وضعاً خاصاً تم فرضه بموجب المعاهدة الدولية، لأنه إذا لم يكن بالإمكان تحاشي الأحداث في جنوبي كردستان، فمن الممكن، بل من الضروري القضاء على الهوية الكردية ضمن حدود تركيا.

الأكراد في ظل حكم مصطفى كمال

إن ريح التغييرات التي هبت من أنقرة سرعان ما لفتت الأنظار. فخلال انتخابات المجلس القومي الأعلى الجديد في صيف 1923 لم يُسمح للمندوبين بالعودة إلى دوائرهم الانتخابية. أما المرشحون الجدد الذين دخلوا المنافسة عن المناطق الكردية، من وجهة النظر الكردية، فقد تم تعيينهم من قبل الحكومة بدلاً من أن يكونوا منتخبين من قبل الشعب. لذلك أُبعِدت المعارضة الكردية عن المنتدى الديموقراطي المزعوم

للجمهورية الجديدة. وبعد مضي أشهر كانت الأمور تشير إلى سير الأحداث. فعلى سبيل المثال كل المناصب الإدارية الكبيرة ونصف المناصب الصغيرة في كردستان قد شغلها في الحال موظفون أتراك. أما الأكراد الذين لا يزالون يشغلون مناصب القائممقام فالحفاظ عليها مرهون بالتطهر من لطخة القومية. وكذلك أُزيلت كل إشارة إلى كردستان في المواد الرسمية، وبدأت أسماء الأماكن التركية تحل محل الأسماء الكردية. في هذه الأثناء، وعلى النطاق العام، اشتكى الأكراد الذين يخدمون في الجيش من سوء المعاملة والإيذاء الجسدي وحشدهم في مهمات غير مقبولة.

في آذار/مارس 1924 وصلت هذه الإجراءات إلى أوجها. إن الإصرار على استعمال اللغة التركية دون غيرها في المحاكم، ومنع استعمال اللغة الكردية رسمياً، بما في ذلك استعمالها في المدارس يشير إلى تغيير جذري في الفكر الكمالي، لأن مسودة قانون الحكم الذاتي قبل سنتين سمحت "بتشجيع اللغة الكردية". لقد أبعدت تركيا اللغة الكردية إلى المحيط وتنصلت من تعهدها (المادة 39) في لوزان قبل سنة. كذلك اتّبعت بشكل واضح سياسة عنصرية هدفها القضاء على كل ما هو غير تركي. إن إقرار اللغة قد أقصى فعلياً كردستان عن الاستفادة من التعليم. ففي عام 1925 كانت 215 مدرسة فقط من أصل 4875 تقع في كردستان، موفرةً فرصة التعليم لــ 400 . 8 تلميذ فقط من أصل إجمالي تلاميذ تركيا المسجلين البالغ عددهم 000 . 382. فإذا ما استثنينا المدارس الكردية المتوسطة، فإن عدد الأكراد الذين استفادوا منها كان محدوداً جداً. وفي هذا المجال يمكن التنبؤ بأن فرض ضريبة تعليم جديدة في كردستان في مثل تلك الظروف قد سببت امتعاضاً كبيراً، مثلما تسبّب بها نزول الجنود الأتراك المسرحون في الأراضي الكردية والأرمنية التي أصبحت خالية بسبب الموت أو الترحيل خلال سنوات الحرب.

في الرابع من شهر آذار/مارس ألغى مصطفى كمال الخلافة التي شكّلت لا بل كانت الضربة القاضية. لقد حاصر المعارضة بإعلانه "محاكم الاستقلال" ومنحها صلاحيات مطلقة بالحياة والموت وتوسيع مفهوم الخيانة العظمى ليشمل كل مناقشة لموضوع الخلافة أو دعوة إلى الدين في الحياة السياسَية. وقد قطع هذا الإجراء آخر خيط أيديولوجي كان الأكراد يشعرون بأنه يربطهم مع الأتراك. إن إغلاق المدارس الدينية، المدارس والكتّاب، قضت على آخر مصدر للتعليم لمعظم الأكراد، لأنّ مصطفى كمال بتجريده لتركيا من مؤسساتها الدينية، فقد خلق أعداء من بين الأكراد

الذين ساعدوا تركيا على تجاوز محنتها بين أعوام 1919-1922. وقد كان أولئك بالدرجة الأولى من ذوي التفكير الديني، والشيوخ وآغوات الحميدية الذين آمنوا بالدفاع عن الخلافة.

آزادي

لقد حاول القوميون الأكراد تعزيز مقاومتهم بين أولئك الناس، الذين رفضوا على العموم إقامة أية علاقة سابقة معهم. أما انتقال الحركة القومية من استانبول إلى ديرسم في عام 1921 والإعلان اللاحق لتنظيم جديد باسم آزادي (الحرية) فقد شكلا بالفعل انطلاقة القومية الكردية في كردستان تركيا. فحتى ذلك الحين كانت العاطفة القومية مقتصرة على طبقة المثقفين من الأعيان في استانبول وعلى المدن الكردية الكبيرة وعلى حفنة من الآغوات. أما الحركة الجديدة، التي ربما تم الإعلان عنها رسمياً في أرضروم في عام 1923، فقد انتشرت انتشار النار في الهشيم عبر تكيات الطرق الصوفية ومن مخيم آغا سابق في الحميدية إلى آخر، وأخيراً عبر الضباط والرتب الأخرى في الكتائب الكردية في الجيش.

إن قيادة آزادي تظهر هذا البُعد الإقليمي العريض والهام: يوسف ضيا بك، سليل بيت أمراء بدليس وأحد المندوبين الأكراد الذين فقدوا مقعدهم في المجلس القومي الأعلى في عام 1923، خالد بك جبران، وهو على الأرجح أحد الأعضاء المؤسسين الذي قاد في حينه كتيبتَيْ الحميدية اللتين تم حشدهما من بين رجاله القبليين، وقريبه عن طريق الزواج، شيخ سعيد من بالو، الذي جعلته سمعته كشيخ للطريقة النقشبندية من تكيته حجاً للأتقياء، وأخيراً إحسان نوري ورضا شقيق يوسف ضيا، الضابطان في فيلق الجيش السابع المتمركز في ديار بكر والذي لا بد أنهما قد تمّت استضافتهما وتشجيعهما من قبل رئيس الفرع المحلي أكرم جميل زادة.

وقد اتخذت قيادة آزادي في لقاء عُقِد في عام 1924 قراراً يقضي بالتحضير لانتفاضة في شهر أيار/ماي من عام 1925 لإقامة كردستان مستقلة. لا يُعرف بالضبط متى عُقِد هذا الاجتماع، ولكن في أيار/ماي من 1924 كانت جماعات من أرضروم ووان تتلقى الإعانات المالية من البلاشفة، بحسب ما قيل في حينه. ولكن كما تبين في الماضي وتكرر مراراً بشكل مؤلم في المستقبل، فقد أثبتت قيادة آزادي أن صعوبة الاتصالات والتنسيق والسرية والقيادة تفوق قدراتها التنظيمية.

في شهر آب/أوت تحركت بعض الكتائب من الفوج 18 التابع لفيلق الجيش السابع باتجاه بيت الشباب في هكاري، للتعامل مع الآشوريين المزعجين في المنطقة الحدودية. وربما ساد اعتقاد بأن تركيا تود غزو ولاية الموصل. في نهاية شهر آب/أوت تلقى قائد المجموعة إحسان نوري برقية مشفّرة من يوسف ضيا في استانبول حيث وجد الكثير من الفزع من إلغاء الخلافة ومن أساليب مصطفى كمال الديكتاتورية. فما جاء في البرقية شكل مؤشراً على جاهزية آزادي وإمكانية انضمام المنشقين الأتراك ضد مصطفى كمال؛ فخطط إحسان نوري ورضا لتمرد في ليل 3 / 4 أيلول/سپتمبر في بيت الشباب، لكنهما لم يكونا قادرين على حشد أية قبائل محلية والذين انتفضوا، وعددهم 500 بين ضابط ورجال عاديين، فرّوا إلى العراق.

هكذا كانت نتيجة محاولة آزادي الأولى الإخفاق التام، كذلك برهنت على غياب الانضباط والتنسيق والسرية الضرورية للنجاح. ففي بيت الشباب علم قائد الموقع العسكري بالتمرد وبدأ باعتقال المشبوهين قبل أن يقوموا بأية تحركات التمرد. وكانت السلطات في أنقرة، في الواقع، مدركة تماماً للسخط الكردي؛ وواضعة نصب عينيها تحكيم عصبة الأمم الوشيك حول الموصل، لذلك رتبت السلطات لقاء في ديار بكر مع القادة الأكراد في الأول من شهر آب/أوت للتخفيف من استيائهم. وقد وعدت بنظام خاص حيث يشكل الأكراد الأغلبية، وتوفير الاحتياطي المالي لتعمير المنطقة، وتوقيف التجنيد لمدة خمس سنوات وإعادة المحاكم الشرعية إضافة إلى نقل الضباط الأتراك غير المرغوبين وإصدار عفو عام عن السجناء الأكراد. مقابل ذلك يدعم الأكراد مطالبة تركيا بالموصل. إنَّ حكومة أنقرة كانت تعرف عمق الاستياء الكردي، فقد عرفت من خلال اللجان التي جاءت من قبل ضباط أتراك لـ "تدريبها"، ولذلك لا بد أنها أدركت خطر قيام انتفاضة ما.

ولم يطل الأمر كثيراً حتى اكتشفت أنقرة بعضاً من زعماء آزادي. وبحلول نهاية السنة حدثت موجة من الاعتقالات كان من بينهم يوسُف ضيا بك واثنان من زعماء الحميدية: خالد بك جبرانلي وحاجي موسى موتكي من بدليس. كما حصل أيضاً لقاء رسمي آخر مع القوميين الأكراد في ديار بكر في 4 تشرين الثاني/نوڤمبر ولكن يبدو أنه لم يحقق شيئاً؛ وبعد ثلاثة أسابيع أُغتيل حاكم المدينة.

انتفاضة الشيخ سعيد[1]

كان اعتقال المشتبهين عقبة رئيسية، إذ يبدو أنه تمّت تصفية كافة الضباط المتعاطفين مع آزادي. رغم هذا، ورغم الانشقاقات العديدة من آزادي التي تلت ذلك، كان البعض من الأعضاء الذين لا يزالون على قيد الحياة يأملون في انتفاضة واسعة النطاق في ربيع 1923. لقد كان آزادي الآن مقتصراً على أولئك الذين يعملون بقناعة تامة، أما الذين عملوا وتصرفوا بين هؤلاء على أساس ديني فكانوا هم السائدون. كذلك كان الكثير من الشيوخ وأتباعهم راغبين تماماً في الشهادة من أجل استعادة الخلافة.

والأبرز من بين هؤلاء هو الشيخ سعيد من بالو. فبحلول نهاية عام 1924 ترك مسكنه في خنِس جزئياً لتجنب الاعتقال، ولكن أيضاً ليطوف المناطق التي تتكلم العزيز لدعمه: وخاصة منطقة بالو-ليجي-هاني-جبقجور، وكونه زعيمهم الروحي، لم يجد صعوبة كبيرة في حشد مريديه. ولكن لم يكن الأمر بالسهولة ذاتها مع المناطق غير الناطقة بالزازية سواء من حيث عدم التغاضي عن النزاعات القديمة أو التعهد الصريح بالانتفاضة. لقد أخفق بشكل خاص في جذب علويي خورماك ولولان إلى القضية حيث كان هناك سببان بسيطان وراء هذا الرفض. أولاً، ليس لشيخ نقشبندي موقف منهم، وإن وُجد شيء من هذا، فإن هوية الشيخ سعيد الدينية ربما تؤثر سلباً وليس إيجاباً على العلويين. ثانياً، إنَّ قبيلة جبرانلي بدت مصرة على دعم الشيخ سعيد. إن قبيلة خورماك لم تنس ولم تغفر لقبيلة جبرانلي ظلمها قبيل سنوات الحرب. وآخر ما كانت تريده هو أن تكون قبيلة جبرانلي منتصرة وتستبد بهم مرة أخرى.

كان من المفروض أن تبدأ الانتفاضة في النصف الثاني من آذار/مارس، حيث تقوم القبائل تحت قيادة زعمائها بالسيطرة على مناطقها وطرد الموظفين الأتراك أو اعتقالهم. بعد ذلك سوف تنضم إليها واحدة من خمس جبهات مخطط لها أن توسّع نطاق الانتفاضة حيث كان كل القادة الكبار تقريباً من الشيوخ.

---

(1) إلا إذا أُشير إلى عكس ذلك، فإن الوصف يعتمد بشكل تام تقريباً على كتاب مارتن فان برونسين "الآغا والشيخ والدولة"، ص ص281-305، وكتاب أولسن، نشوء القومية الكردية، ص ص91-127.

ولكن مرة أخرى أخفقت الخطط. ففي الثامن من شهر شباط/فيڤري اندلع قتال في بيران بين أتباع الشيخ سعيد والجندرمة الأتراك سعياً وراء استسلام جماعة من الخارجين عن القانون الذين طلبوا حماية الشيخ. ربما كانت هذه خدعة تركية لمباغتة المتآمرين حيث ادعت أنقرة أنها عرفت بالنوايا الكردية وكانت تتوقع ثورة في نهاية شهر آذار/مارس.

ورغم جهود الشيخ سعيد في السيطرة على الموقف، فقد انتشرت الفوضى بسرعة وأجبر على رفع راية الثورة. في غضون ذلك الأسبوع سقطت ليجي وهاني وتلتها جبقجور في الحال. والقوات التي أُرسلت لمواجهة الثوار إما ارتدت أو فرّت. وبغية حشد التأييد، أصدر الشيخ سعيد بياناً رسمياً يدعو لحكومة كردية وإعادة الخلافة، وتلا ذلك إعلان أحد أبناء السلطان عبد الحميد كملك لكردستان.

اتجه الثوار الذين أصبح عددهم عدة آلاف، جنوباً صوب ديار بكر، التي حُوصرت من قبل 5000 ثائر تقريباً في نهاية ذلك الشهر. وفي ليلة 7/ 8 من آذار/ مارس اخترقت مجموعة صغيرة حي الأكراد الزازيين عبر خنادق الصرف الصحي التي تم حفرها مؤخراً ولكنها طردت منها مرة أخرى. ناشد الشيخ سعيد الحاكم الملي الأعلى، محمود بن إبراهيم، معتقداً أنه عضو في الآزادي من أجل المساعدة في الاستيلاء على ديار بكر، ولكن لم يأت منه أي جواب.

وفي الوقت الذي كانت فيه ديار بكر منهمكة في مقاومة الهجوم الرئيسي للثورة، كان التقدم يُحرز في أماكن أخرى. فقد وقعت ماردين وأرغني في الأسبوع الأول من شهر آذار/ مارس. في الشمال الشرقي استولت كل من قبيلتي حسنانلي وجبرانلي على ملاذ كرد وبولانِك على التوالي ولكنهما اصطدمتا بمقاومة شديدة من خورماك ولولان. في 11 آذار/مارس أصبحت فارتو هدفاً لهجوم جبران حيث انضم الكثير من الجندرمة هناك وخاصة الأكراد وبعض النقشبندية إلى الثوار. ولكن بعد خمسة أيام تم التخلي عنها لصالح القوات التركية والعلوية في المنطقة. في الحقيقة كانت قبائل خورماك ولولان هي التي أعاقت إلى حد كبير خطط التقدم باتجاه أرضروم وأرزنجان.

وفي هذه الأثناء اكتشف الثوار أثناء تقدمهم عبر سهل موش باتجاه بدليس أنهم لا يحظون بدعم القبائل المحلية. وفي الغرب تم إحراز تقدم آخر في ألازيغ التي تم الاستيلاء عليها ونهبها في 24 آذار/مارس، إذ سلب الناس، ولعدة أيام، البلدة بدون أية قيود، في حين تقدمت قوة الثوار الرئيسة إلى مكان آخر. وأخيراً طرد المدنيون

الأكراد في بلدة ألازيغ ضيوفهم غير المرغوب فيهم. وفي نهاية شهر آذار/مارس كان دافع التمرد قد خف تدريجياً.

لقد أخذت أنقرة وقتها من أجل الرد على الثورة. بعد أسبوعين فقط، حسبما سرت الشائعات، اعترفت الحكومة بأنها قد واجهت اضطراباً خطيراً في المنطقة الجنوبية الشرقية وأعلنت عملياً الأحكام العرفية في كل كردستان التركية. لقد كانت القوات الحكومية في المنطقة غير ملائمة للتصدي للاضطراب جزئياً بسبب قلة عددها من ناحية ومن ناحية أخرى لأن بعض القوات، وخاصة في الفيلقين السابع والثامن والتي كانت متمركزة في ديار بكر وأرضروم على التوالي، غير جديرة بالثقة تماماً. إذ كان في الفيلق الأول الكثير من الجنود الأكراد، أما الثاني فقد كان حتى وقت قريب تحت أمرة معارض كمال البارز، كاظم قرة بكر. في أواخر شهر شباط/فيفري حُشِدت ثماني فرق من المشاة، أي حوالى 35.000 رجل تقريباً. في الأول من شهر آذار/ مارس وافقت فرنسا على استعمال خطوط سكة الحديد المارة عبر الأراضي الخاضعة لها لنقل جزء من هذه القوات إلى مسرح الثورة، وبحلول نهاية شهر نيسان/أفريل بلغت القوات التركية في المنطقة حوالى 52.000 أو أقل قليلاً من نصف الجيش الجديد في أوقات السلم.

في الرابع من شهر آذار/مارس أعلن رئيس الوزراء المعين حديثاً، عصمت إينونو، إجراءات شديدة الصرامة. فقد أعلن عن إقامة اثنتين من "محاكم استقلال" واحدة في الشرق والأخرى في أنقرة. وكذلك خُوِّلت المحكمة التي في الشرق بإصدار حكم الإعدام دون الرجوع إلى أنقرة بحيث تم تبرير ذلك على أساس ما أُطلق عليه قانون إعادة النظام:

> "إن الحكومة مخولة بشكل صريح، وبموافقة من الرئيس، لكبح أي رد فعل أو تمرد، والحال نفسه ينطبق على كل تحريض أو تشجيع على ذلك، أو إصدار أي شيء من شأنه تعكير صفو النظام والأمن والتآلف الاجتماعي في البلد. إن أصحاب مثل هذه الحركات سوف يُقدمون لمحاكم الاستقلال"[1].

وقد وجد السفير البريطاني أنه "من الصعب تصور كيف يمكن أن تمتد شبكة

---

(1) تقرير تعزيز النظام (takrir-I-sukun)، التايمز، 6 آذار/مارس 1925.

القمع إلى أبعد من ذلك، إذ إنها تعطي الحكومة حرية التصرف لعمل ما تود القيام به»[1] وقد دام هذا القانون عامين من الزمن.

على الأرض كانت الحشود الكبيرة للقوات قد تمكنت من إيقاف الثورة ومن ثم تقهقرها. في 24 آذار/مارس تم تطويق مجموعات من الثوار كما أُنذرت القرى المنكوبة بأنها سوف تتعرض للقسوة العسكرية إلا إذا صرح سكانها أمام أقرب سلطة مدنية أو عسكرية بأنهم غير متعاطفين مع الثورة، وتقديم الدليل على ذلك بتسليم أي من قادة الثورة بينهم. وحينما ضاقت الحلقة تمكنت بعض جماعات الثوار من الفرار، ولكن أعداداً كبيرة منهم إما قتلوا أو أُخذوا كأسرى في المعارك التي أعقبت ذلك. أما الموقعة الأخيرة فكانت بين كنج وبالو حيث انسل الشيخ سعيد وحاشيته من الطوق ولكنهم ضُبطوا وهم يجتازون نهر مراد شمالي موش في حوالى 14 نيسان/أفريل، بعد أن خانه أحد زعماء جبران، على ما يبدو.

القمع في كردستان

بعد ذلك حصلت أعمال انتقامية وحشية. ففي أواسط نيسان/أفريل أُعدم 30 من قادة الثورة، كما نُفذت عمليات إعدام مضاعفة بانتقال محاكم الاستقلال من بلدة إلى أخرى. وفي 4 أيلول/سبتمبر شُنق الشيخ سعيد نفسه مع 46 آخرين في ديار بكر، كذلك قامت محاكم الاستقلال قبل إلغائها باعتقال 7.500 من المشتبهين حيث أُعدم منهم 660 شخصاً.

في حزيران/جوان قرر اجتماع عُقد في ديار بكر استئصال «بقايا الإقطاع»[2] بناءً على ذلك تم ترحيل شيوخ وآغوات وعائلاتهم لم يتورطوا مباشرة في الثورة إلى غربي الأناضول. لقد تصرف الجيش بدون شفقة عند انتقاله عبر الريف. «حيث أُحرقت قرى بكاملها أو سويت بالأرض، وقُتل الرجال والنساء والأطفال»[3]. ففي نواحي ديار

---

(1) بريطانيا العظمى،غير منشور، دائرة السجلات العامة، FO رقم 371/ 10867، ليندسي Lindsay إلى تشامبرلين Chamberalin، استانبول، 10 آذار/مارس 1925.

(2) FO رقم 371/ 10867، هاور Haore إلى تشامبرلين Chamberlain، استانبول 3 آب/أوت 1925.

(3) FO رقم 371/ 14579 دبليو.س. ادموندز W. S. Edmonds، ملاحظات حول جولة في ديار بكر وبدليس وموش، أيار/ماي 1930.

بكر، مثلاً، تم حشد الزازيين وتم قتلهم بشكل جماعي. وتم الاستيلاء على آلاف من رؤوس الغنم وبيعت في مزاد علني كما حصل في ديار بكر وليجي مثلاً حيث تم الاستيلاء على ما لا يقل عن 30.000 رأس فتم القضاء عملياً على مصادر الطعام للسكان القبليين.

كذلك أعطت الثورة المبرر للتحول المباشر إلى العلمانية من خلال إغلاق المؤسسات الدينية المتبقية، وباتت كافة التكيات محرومة من حماية القانون. وحتى العلويين المؤيدين للحكومة وجدوا مؤسساتهم الدينية تتعرض للاضطهاد. وكما تساءل مصطفى كمال "هل تستطيع أمة متحضرة [كذا في الأصل] أن تسامح حشداً من الناس الذين يسمحون لأنفسهم أن يُقادوا من أنوفهم من قبل مجموعة من الشيوخ، والأسياد والأمراء؟"[1] كان هناك ثمة اعتقاد بأن إغلاق الطرق سوف ويحدّ من تأثيرها.

لقد استعملت أنقرة الثورة كحجة لضرب الكثير من أعدائها، فقد أعدمت كلاً من يوسف ضيا بك وخالد بك جبران، المعتقلين من قبل، في نيسان/أفريل. في ديار بكر وفي المدن الكردية الأخرى تم اعتقال الكثير من القوميين الأكراد المعروفين وإعدامهم لاحقاً. وفي استانبول لُفقت تهمة التعامل مع بريطانيا للشيخ عبد القادر، كما تم اعتقال الكثيرين ومنهم على سبيل المثال خوجا صالح أفندي، النائب السابق لأرضروم الذي تكلم جهاراً لصالح الأكراد في إحدى الجلسات في عام 1922 .

وقد امتدت الشبكة أكبر من ذلك، ففي أوائل نيسان/أفريل أُدين كل من كاظم قره بكر وزميل له، وهما منتقدان قويان لحكم مصطفى كمال الفردي (الأتوقراطي)، من قبل خوجيين بتهمة دعم المتمردين في مساعيهم لإعادة الخلافة. ورغم سخافة الاتهام، إلا أنها أظهرت نية الحكومة في سحقه وسحق زملائه. أُتِهم قره بكر بالكتابة إلى خالد بك جبرانلي قبل سنتين مشتكياً من "أنهم [الكماليون] يهاجمون المبادئ الأساسية التي تخلّد وجود العالم الإسلامي (المحمدي)"، في حين أتُهِم حزبه الجمهوري التقدمي بإرسال مندوبين لإثارة الحماس الديني في الولايات الشرقية. إن إدانة التقدميين القاسية للثورة لم تشفع لهم؛ ففي الأسبوع الثاني من نيسان/أفريل تعرض مقر الحزب لغارة ليلية حيث صادرت الشرطة جميع مستنداته. لقد قُمع

(1) أتاتورك، خطاب، ص722.

الحزب، وبذات الطريقة بدأت الحكومة تضيّق على الصحفيين الذين كتبوا مقالات نقدية غير سارة عن الأحداث السياسية.

وهكذا انتهت ثورة الشيخ سعيد، التي أظهرت، مع ذلك، للجانب الكردي مرة أخرى صعوبة توحيد العوامل الجغرافية واللغوية والاجتماعية-الاقتصادية والدينية بين الأكراد، إذ انتفضت القبائل الكردية السنية الناطقة بالزازية فقط. فمن بين كل الأغلبية الناطقة بالكرمانجية شاركت بالثورة فقط قبيلتا حسنانلي وجبرانلي،وحتى هذه أيضاً ربما شاركت بأقسام منها فقط. ولم يحرك الفلاحون غير القبليين أي ساكن حوالى ديار بكر، ولم يكن المطلوب منهم بالتأكيد أن يفعلوا ذلك، كون الفلاحين غير مهيئين للقتال. في داخل ديار بكر نفسها ساعد القبليون الزازيون، الذين هاجروا إلى المدينة، الثوار في اختراق أسوار المدينة ولكنهم لم يشاركوا في القتال. أما بالنسبة للقوميين البارزين في المدينة من أمثال آل جميل زادة الذين لم يحركوا ساكناً أيضاً إما خوفاً أو ازدراء للثوار الريفيين.

إن البعد الديني جدير بالملاحظة، إذ إنه في مرحلة تركيا الحديثة ذاتها لا تزال الطريقة النقشبندية تمارس تأثيراً كبيراً. لقد أعلنت فتوى الشيخ سعيد أن "الجهاد واجب على كل مسلم بدون تفريق بين الملة أو الطريقة"[1]، لكنه أخفق أن يثير أتباع الطرق الأخرى، ناهيك عن العلويين. فلو أنَّ آزادي تمكنت من تجنيد الشيوخ البارزين الناطقين بالكرمانجية مثل شيوخ خيزان قرب بدليس ونورسين قرب موش، ربما امتدت الثورة إلى دائرتهم الانتخابية وجعلتها أكثر تهديداً لأنقرة. ولو أن آزادي جذبت العلويين لما مانعت قبائل خورماك ولولان امتداد الثورة ربما إلى الشمال الشرقي.

مع ذلك حتى وإن كانت الثورة واسعة الانتشار فإن احتمال نجاحها لم يكن وارداً؛ إذ كانت أنقرة تنتظر فرصتها المناسبة وهي تنظّم قواتها. ربما بدا من المتعذر تجنب الاضطراب مؤقتاً، ولكن لم يكن هناك احتمال أن يقوم المتمردون بانتزاع السيادة. لقد كانت لدى أنقرة ثلاث نقاط قوة في غاية الأهمية: جيش دائم خبير في المعارك، والموارد الكافية لإعادة تموين الحشود العسكرية الكبيرة، وأخيراً قدرتها، من خلال شبكة اتصالاتها، على حشد قواتها وبسرعة أكبر من الثوار في أي مكان

(1) بوزأرسلان، "بين الأمة والقومية"، ص13.

يختارونه. إنها إذاً مسألة وقت فقط قبل القضاء على الثورة، وهي نقطة تكررت بشكل مؤلم في الثورات التالية.

ما الذي أراده الثوار؟ بعبارة بسيطة كان من الواضح أنهم يرغبون في التحرر من حكم أنقرة والخضوع مرة أخرى للخلافة. لقد كانت هذه أهدافاً نقشبندية خالصة. ومع ذلك فإن مناداة شخص غير كردي كملك لكردستان يثير تساؤلاً هاماً حول طبيعة قومية الشيخ سعيد. إن رغبته في تسمية خليفة بدلاً من مرشح كردي لعرشه المزعوم في كردستان تشير إلى أن فكرته حول "الهوية الكردية" ذاتها تعتمد بشكل محدود على الهوية العرقية وإلى حد كبير على الخصوصية الدينية للأكراد. وهذه الفكرة في أجلى صورها تعبّر عنها تبعية الأكراد للمذهب الفقهي الشافعي الذي، بعكس المذهب الحنفي، فرّق بين التبعية لشخص الخليفة والاعتراف بـ [سلطة] الدولة. وقد استغل السلطان عبد الحميد ذلك قبل ثلاثين عاماً لإعاقة الإصلاحات في إدارته. ما لم تكن الخلافة ذات أهمية، لربما اختار الشيخ سعيد الشيخ عبد القادر أو أحد البدرخانيين كحاكم في الانتظار. ولكن الإخلاص للخلافة أظهر الفرق بين "الإسلام الفلكلوري" الكردي المتجذر في الطرق الصوفية، والاتجاه السائد للإسلام المؤسساتي. وقد كانت تلك المرة الأخيرة التي طُلب فيها من الخلافة أن تحث الأكراد على العمل المشترك ولكنها لم تكن نهاية الخصوصية الدينية الكردية.

لقد وسمت ثورة الشيخ سعيد بداية "الكمالية المتصلبة". حيث بات الآن التهجير المنهجي وتسوية القرى بالأرض، والوحشية وقتل الأبرياء وقانون الطوارئ والأنظمة الخاصة في كردستان مشهداً مألوفاً بالنسبة للأكراد حيثما تحدوا الدولة. لقد وجد الجيش، الذي انتشر لأول مرة وهو في موقع قوة منذ اتفاقية لوزان، السيطرة على كردستان مهمته الرئيسة بل وسبب وجوده، بحيث كانت واحدة فقط من بين ثمانية عشر اشتباكاً للجيش التركي بين الأعوام 1924-1938 خارج كردستان. وبعد 1945، وبصرف النظر عن الحرب الكورية بين أعوام 1949-1952 وغزو قبرص في عام 1974، فإن عمليات الجيش التركي استمرت فقط ضد الأكراد.

لقد وسمت الثورة أيضاً بداية الدولة الفاشستية بقيادة الحزب الواحد والتي دامت حتى الليبرالية السياسية النسبية في 1946؛ كذلك اكتشف الصحفيون أنهم يعملون وسط جوّ إكراهيّ وعرضة للرقابة والاعتقال. أما بعد 1925 فقد بات واضحاً أنه من المستحيل العمل بشكل فعّال دون خرق النظام والقوانين الصارمة حول ما يجب وما

لا يجب مناقشته بالنقاشات العامة. بعد ذلك جاء دور الجمعيات، الاتحادات التجارية والحركات الأخرى المهتمة بحقوق المواطنين. إذاً كانت ثورة الشيخ سعيد أكثر من مجرد حافز للقومية الكردية أو الظلامية الدينية بحيث باتت رمزاً لجمود الدولة التي لم يتم التخلي عنها بعد.

لقد عمّرت المقاومة الكردية أكثر من قمع أتباع الشيخ سعيد، وكان ذلك في جزء منه رداً على سياسة القمع حيث تميزت بقية تلك السنة -ومعظم سنة 1926- بالاضطراب في الأقاليم الشرقية مما حدا بالفرنسيين في سوريا إلى الاعتقاد بأن الموقف أصبح أكثر خطورة مما كان عليه في أواخر صيف 1925.

لم تستمر المقاومة بين القبائل التي عايشت الثورة بل أيضاً في أماكن أخرى حيث حملت القبيلة تلو الأخرى السلاح مفضلة ذلك على التعرض للإهانات على يد قوات الأمن. في شهر نيسان/أفريل سألت عشيرة كويان لجنة عصبة الأمم عن إمكانية انضمامها إلى منطقة النفوذ البريطانية. وبحلول شهر حزيران/جوان وجدت نفسها وهي تقاتل الأتراك، وفي الشهر التالي طلبت، مع القبائل المجاورة لها في شرناخ، اللجوء في العراق، في حين فر الثوار في منطقة مدياد وماردين إلى سوريا. في شهر آب/أوت كان ابن الشيخ عبد القادر، عبد الله، ينصب الكمائن للقوات التركية حول منطقة سمدينان قبل أن يطلب اللجوء السياسي وبشكل نهائي له ولعائلات أنصاره في العراق.

وفي تبريز توسل ابن الشيخ سعيد، علي رضا، إلى القنصل البريطاني هناك للموافقة على زيارته إلى لندن من أجل التماس الدعم لدولة كردية مستقلة. وعندما أصبح الأخير ينظر بعين العطف إلى الموضوع، ذكره سفيره بحدّة: " لا شك بأنك تعلم أنه ليس ضمن سياسة حكومة جلالة الملك تشجيع أو قبول أية مسؤولية في إنشاء دولة كردية مستقلة أو ذات حكم ذاتي"[1]. لم يكد يمر خمس سنوات على اتفاقية سيفر عندما طلب ما لا يقل عن 500 عائلة، من ضمنها ما لا يقل عن 5.000 رجل وإمرأة وطفل، يطلبون اللجوء في نواحي سلماس في أذربيجان الغربية. وفي كانون الأول/ديسمبر طلب نحو 5.000 شخصٍ آخر من قبائل كويان وآرتوشي اللجوء في العراق.

---

(1) FO رقم 371/ 10835، لورين Loraine إلى جليات سميث Giliat-Smith، طهران 7 تشرين الأول/ أوكتوبر 1925.

في ربيع 1926 بدأت الاضطرابات مرة أخرى. ففي ولاية وان، التي تجنبت الانخراط في الثورة، ارتكبت القوات التركية وهي تعيد سلطة الحكومة مجازر جماعية وعلى نطاق واسع، بحسب ما أُشيع. وكانت ديرسم ثائرة وبقيت تتحدى الحكومة رغم عمليات الإعدام التخويفية. ومما لا شك فيه أن الكثير من المقاومة كانت بسبب عمليات التهجير، وكما كتب القنصل البريطاني في طرابزون فإن "بيانات المسافرين قد شهدت أعداداً هائلة من الأكراد وعائلاتهم والماشية وتم نقلهم عبر طريق أرضروم-أرزنجان الذين من المفروض أنهم اتجهوا إلى أنقرة أو أناضول الغربية. لقد هُجرت قرى بكاملها والتجارة متوقفة تماماً في منطقة كبيرة"[1]. في باطمان تم حشد كتيبة كاملة من الأكراد المحليين وخسرت ما لا يقل عن 100 من رجالها. في ذات الوقت ثارت قبيلة هفيركان في نواحي نصيبين بقيادة زعيمها الشهير حاجو قبل فراره عبر الحدود إلى سوريا. وفي حزيران/جوان 1926 كان أكراد قبيلتي الجلالي والحيدرانلي في حالة تمرد احتجاجاً على سياسة التهجير المنتهجة ضدهم رغم عدم اشتراكهم في الثورة. وفي كانون الأول/ديسمبر 1927 ثار قسم من مدينة بدليس لفترة قصيرة. ورداً على التمرد الكردي المتواصل، أصدرت أنقرة قانوناً جديداً في شهر حزيران/جوان من عام 1927 حيث كانت الدولة مخولة بموجبه، كما أشار السفير البريطاني السير جورج كلرك George Clerk، أن:

"لتنقل من الولايات الشرقية عدداً غير محدد من الأكراد والعناصر الأخرى. . . لقد باشرت الحكومة من قبل في تطبيق ذلك على العناصر الكردية. . . وهي السياسة ذاتها التي تخلصت بها من الأقلية الأرمنية بنجاح في عام 1915. إن من سخريات القدر العجيبة أن الأكراد أنفسهم، الذين كانوا الأداة الرئيسية المستخدمة في تهجير الأرمن، يواجهون نفس مصير الأرمن قبل اثنتي عشرة سنة فقط"[2].

من الناحية التطبيقية كان هناك حق استئناف للنقل أو التحويل مقابل تصفية الملكية. ولكن هذا الحق من الناحية العملية عديم القيمة لأن الضحايا لم يكن لديهم

---

(1) FO رقم 371/ 11528، نايت Knight إلى ليندسي Lindsay، طرابزون 16 حزيران/ جوان 1926.

(2) FO رقم 371/ 12255، كلارك Clerk إلى تشمبرلين Chamberlain، استانبول 22 حزيران/ جوان 1927.

إنذار كافٍ بالتهجير. علاوة على ذلك، وكما أشار كلارك، "ليس هناك أية إشارة إلى المقاطعات التي سوف يُرسلون إليها وفي حالة الفقراء منهم [المهجّرين]، على أية حال، فإنَّ التساؤل يبقى مشروعاً حول عدد الذين سوف يصلون إلى وجهتهم المقدرة لهم"[1]. وفي ضوء العزل التام للمنطقة والصمت الإعلامي، يصعب التأكد من عدد الذين تم نقلهم، ولكن في شهر آب/أوت قدر كلارك الرقم على أنه ليس أقل من 20.000. وقال: "إن هذا يذكّر إلى حد ما بالترحيل الجماعي للأرمن في عام 1915"[2]. لقد استثنيت طبقة الآغوات والشيوخ من تلك السياسة، ولكن وفقاً لما جاء في صحيفة التايمز، فلقد تم تهجير نحو 150 من الأسر البارزة على الأقل، التي ربما وصل عدد أفرادها إلى خمسة أو ستة آلاف رجل وامرأة وطفل، إلى غرب الأناضول حيث "قضى الكثير من هؤلاء نحبهم في الطريق وقيل إن بعضاً من النساء الجميلات قد اختفين"[3]. ولا عجب أن المراقبين ظنوا أن الأرمن هم الذين قاموا بالاختطاف.

إن حوادث 1925-1926 قد خلقت في الحقيقة حالة من التفكير بالقتل الجماعي في أنقرة. في أيار/ماي 1925 أعلنت جريدة (وقت) Vakit" ليست هناك مسألة كردية حين تظهر الحراب التركية"[4]. وفي شهر تشرين الأول/أوكتوبر كتب السفير البريطاني الجديد، السير رونالد ليندسي، Sir Ronald Lindsay، كيف أن تركيا: "سوف تستقبل برحابة صدر كل مواطن يتكلم التركية في العالم. إنَّ الغرباء غير مرغوبين، ولكن الأكراد شر لا بد منه"[5]. ولكن هل هذا يتضمن الاعتراف بالوجود الكردي؟ لم يطل الوقت كثيراً حتى عبرّ وزير خارجية تركيا، توفيق رشدي [ساراج أوغلو] Saracoglu، بصراحة عن الآراء المتداولة في مجلس الوزراء:

"في حالتهم [الأكراد] فإن ثقافتهم متدنية جداً، وعقليتهم متخلفة جداً، بحيث لا يمكنهم ببساطة أن يكونوا ضمن الأمة التركية. لكنهم سوف ينقرضون، إذ إنهم غير مؤهلين اقتصادياً للصراع من أجل الحياة في مواجهة

---

(1) FO رقم 371/ 12255، كلارك إلى تشامبرلين، استانبول، 22 حزيران/ جوان 1927.
(2) FO رقم 371/ 12255، كلارك إلى تشامبرلين، استانبول، 9 آب/أوت 1927.
(3) التايمز، 7 نيسان/أفريل 1928.
(4) الوقت، 7 أيار/ماي 1925، في كتاب قاسملو، كردستان والأكراد، ص 52.
(5) FO رقم 371/ 10867 ليندسي إلى تشمبرلين، استانبول، 16 تشرين الأول/أوكتوبر 1925.

الأتراك الأكثر تقدماً وثقافة. إن كل من يستطيع سوف يهاجر إلى إيران والعراق، بينما يخضع الباقون ببساطة لعملية التخلص من غير الأكفاء"[1].

استمرت الاضطرابات خلال عام 1927، وخاصة في ديار بكر وموش وخنس وبدليس وبولانِك. وفي نهاية تلك السنة كان هناك ترقب لقمع يشمل "شنق الأكراد بالجملة، والقتل الجماعي، والسحق إلى ما وراء حد العودة إلى الوضع السوي"[2]. لقد برزت هذه التكهنات المنذرة بالشر من المعلومات التي تسربت من الشرق عن عمليات القتل وتسوية القرى بالأرض.

ربما يكون هناك تضخيم لبعض من هذه التقارير. في عامي 1928 و1930 نُشرت وثيقتان دعائيتان كرديتان، ادعتا أنه في شتاء 1926-1927 سويت قرى بالأرض بلغ عدد سكانها نحو 13.000 بينما تم في الفترة الممتدة بين 1925-1928 تدمير 10.000 منزل وقتل أكثر من 15.000، بينما تم ترحيل أكثر من نصف مليون ويُقدر أن نحو 200.000 قد لاقوا حتفهم[3]. ربما كان من السهل على الدبلوماسيين البريطانيين صرف النظر عن هذه المادة باعتبارها "دعاية خرقاء" مليئة بـ "بتفاصيل مبالغ فيها بشكل فاضح"[4]. ولكنه أصعب بكثير صرف النظر عن الضباط الأتراك الذين "وصفوا مرة أخرى كيف طُردوا بسبب هذه الأحداث ومع ذلك يشعرون بأنهم ملزمون بأداء واجبهم"[5]. في شهر كانون الأول/ديسمبر 1927، أبلغ السفير البريطاني أن:

> "رائداً في الجندرمة وفي إجازة قصيرة من ديار بكر أخبر صديقاً له أنه شعر بالاشمئزاز من العمل الذي كان من المفروض أن يقوم به وأنه أراد أن ينتقل من هناك. لقد كان هناك طيلة فترة التهدئة [كذا في الأصل] وقد سئِم من ذبح الرجال والنساء والأطفال"[6].

---

(1) FO رقم 371/ 12255، كلرك إلى تشمبرلين، أنقرة، 4 كانون الثاني/ جانفي 1927. من أجل الاطلاع على مداولات مماثلة انظر أيضاً FO رقم 371/ 11557، كلرك إلى أوليفانت، استانبول، 20 كانون الأول/ديسمبر 1926 المنطوي على تقرير يثير الدهشة أرسله دوبس Dobbs، بعد لقائه بتوفيق رشدي في أنقرة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1926.

(2) FO رقم 371/ 12255، هوف Hough إلى تشامبرلين، حلب، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1927.

(3) ثريا بدرخان، قضية كردستان في مواجهة تركيا (فيلادلفيا، 1929)، ص63، بليج شيركو، القضية الكردية (القاهرة 1930)، ص33.

(4) FO رقم 371/ 13827، تعليق على الطبعة المرفقة من قضية كردستان في مواجهة تركيا.

(5) FO رقم 371/ 14579، إدموندز Edmonds، ملاحظات حول جولة إلى ديار بكر وبدليس وموش، أيار/ماي 1930.

(6) FO رقم 371/ 14579، هوار Hoare إلى تشامبرلين، استانبول 14 كانون الأول/ديسمبر 1927.

ومع ذلك يبدو أنه كان هناك فترة من الاعتدال في السياسة التركية، ربما بوحي من القلق الآني على سمعة الدولة الفتية على الصعيد الدولي. غير أن الأعداد الضخمة من اللاجئين في العراق وإيران وسوريا والحكايات التي يحملونها عن الفظائع التي ارتُكبِت بالكاد منعت العلاقات الخارجية للجمهورية. في بداية 1928 عيّنت أنقرة شخصاً يدعى إبراهيم طالي كحاكم عام للأقاليم الشرقية الذي حاول إصلاح ضرر السنوات السابقة. غير أن التجديد ما كان ليحدث دون المشاركة الفعالة للسكان المحليين. عندما كان في السلطة، رتب لعفو جزئي. وفي شهر نيسان/ أفريل سُمِح لكثير من عامة الناس الذين تم ترحيلهم إلى الغرب بالعودة إلى الشرق، رغم أنه تم استثناء أولئك الآغوات والشيوخ الذين لم يُقتلوا بعد من حق العودة. في شهر أيار/ ماي أصدر المجلس القومي الكبير قانون العفو العام، بما في ذلك زعماء الثوار وغطت عملياً كل منطقة كردستان التي تسيطر عليها تركيا. من بين أولئك الذين عادوا كان اثنان من أخوة الشيخ سعيد واثنان من أبنائه.

لقد حاول إبراهيم طالي، أيضاً، إقامة بنية تحتية للتنمية. وفي الوقت الذي وجد فيه صعوبة في تجنيد الأطباء والمعلمين والموظفين الضروريين لتطوير المنطقة، استطاع أن يباشر في برنامج بناء الطرق واقترح إعادة توزيع الممتلكات الكبيرة للأعيان الأكراد. وقد سمح قانون صدر في شهر حزيران/ جوان من عام 1929 بتقسيم إقطاعات الآغوات الكبيرة على الفلاحين، ولكن التقدم في تنفيذ القانون ظل ناقصاً، حيث كان الفلاحون مدرَبين على استعمال المحراث الفولاذي.

ولكن ثمة جوانب مظلمة في برنامج إعادة البناء بحيث تم حرمان الأكراد حتى من المناصب المتواضعة للسلطة الاقتصادية أو السياسية. خذ مثلاً التغيرات في هيئة المصرف العثماني حيث تم نقل كل الناطقين بغير التركية من الفرع أو الفرعين الموجودين في الأقاليم الشرقية. كذلك اتُخذت خطوات لضمان السيطرة الاستراتيجية حيث إن برنامج طالي الشامل لبناء الطرق كان لأغراضٍ عسكرية أكثر منها اقتصادية. علاوة على ذلك، لم تشمل رأفة طالي الأكراد المعتقلين في سجن ديار بكر، والذين قُتل البعض منهم في الحال.

لقد بُذلت جهود جدية لمحو الهوية الكردية في تنظيم الموقد التركي (التنظيم القومي) الذي تأسس لأول مرة في عام 1912 والذي التزم بدحر الأفكار الإسلامية والعثمانية ومسألة القومية التركية التي طوّر أهدافها ابن ديار بكر المعروف ضيا غوك

آلب حيث أدانهم رجال الدين واشتبهت فيهم لجنة الاتحاد والترقي وخاف منهم القصر لأن القومية على أساس عرقي قد تحرض العناصر غير التركية أيضاً على الثورة.

بانتصار الكماليين بُعثت الروح مرة أخرى في هذه المواقد (التنظيمات القومية) في عام 1924 كوسيلة لنشر القومية التركية في الأقاليم؛ حيث تم إرسال كوادر خاصة يومها إلى كردستان لإقناع الأكراد كي يكونوا أتراكاً جيدين. وقد لاقوا تشجيعاً من المواقع العسكرية والموظفين في المنطقة، الذين جاؤوا أسراباً إلى حفلات الشاي الراقصة، وحفلات التنس المختلطة والخطوات الضرورية الأخرى للعصرنة.

مع ذلك، وحتى بين السكان الناطقين بالكردية، بدأ تأثير امتيازات اللغة التركية؛ إذ باتت الثقافة تعني "التتريك". لذلك بات كل كردي يعيش في المدينة يدرك أن مستقبله يتوقف على كفاءته العملية في لغة أرباب عمله. ففي ديار بكر، مثلاً، كانت المكتبة وقاعة المطالعة تُستعملان على نطاق واسع. كما كانت المدينة تتفاخر بمعهد التعليم الابتدائي لإعداد المدرسين الوحيد في منطقة شرقي الفرات، حيث كانت المعاهد التسعة الباقية تقع خارج المناطق الكردية. في هذه الأثناء كان المجندون الأكراد قد عُينوا بشكل أتوماتيكي في أناضول الغربية حتى يصبحوا أتراكاً مطيعين.

وفي أجزاء أخرى من كردستان كان نجاح سياسة "التتريك" واضحاً خلال عام 1930. ففي كل من عنتاب وأورفة، مثلاً، حيث الأكراد، على أية حال لا يشكلون تقريباً 50% من السكان، مثل الأقلية العربية الكبيرة فإنهم كانوا مستعدين تماماً للعيش كأتراك. ولكن لم يبرز نموذج يحتذى به، فالتجربة المحلية أثرت على الاستجابة الشعبية. وفي مرعش، مثلاً، التي تميزت في حينه كما الآن بالمشاعر الدينية القوية، أظهر المسلمون السنة انزعاجهم واحتجزوا موقعاً عسكرياً قوياً. على النقيض من ذلك، رحب العلويون بالعلمانية الكمالية لأنهم بدأوا يشعرون بعدم اضطهاد رجال الدين السنة.

أخيراً بدت مؤشرات ضعيفة على المعافاة من آثار الحرب الضروس مع روسيا، والقضاء على السكان المسيحيين، وخسارة التجارة مع سوريا والعراق وقمع الثورة الكردية. مع ذلك لم يكن في الأفق ما يدل على تطور اقتصادي يوازي التطور الاقتصادي في بقية تركيا. لقد كانت التجارة لا تزال صورة باهتة عمّ كانت عليه في عام 1914. وفي عام 1930 كان الريف لا يزال يعاني من فوضى القرى المسيحية المدمرة. أما بدليس التي كان ممرها الشهير مرصوفاً على مسافة ميل بالبيوت المسيحية

المهدمة فنزل سكانها الذين بلغ عددهم 000 . 40 إلى 5000 فقط. وفي موش كان عدد سكانها لا يزال حوالى العشر من سكانها البالغ 000 . 30 نسمة قبل الحرب.

ففي الوقت الذي قد تبدو فيه إبادة الجاليات المسيحية ضرورية من أجل الوجود التركي اعتباراً من 1915 فصاعداً، فإنها كذلك أزالت القسم الأكبر من الطبقة الوسطى التركية التي بدأت تكوّن الثروة والتي أعاقت الانتعاش الاقتصادي لنصف قرن على الأقل بينما ظلت الأقسام الباقية من كردستان الخاسرة مفقرة بشكل دائم، ولم يحل أحد أبداً محل طبقة المقاولين تلك. ونتيجة للاضطرابات، عكس توازن الموظفين في المدن والبلدات الكردية في 1927 حالة اختلال التوازن الخطيرة بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة: 925 . 46 جندياً (مع عدم حساب أولئك الجنود الذين تم حشدهم للتعامل مع ثورات معينة) و1.254 حاكماً وقاضياً مقابل 29.241 حرفياً وعاملاً، و29.677 تاجراً وآخرين بلغ عددهم 23.591 من مهن مختلفة[1]. و أصبحت الطرق مجدداً في حالة ميئوسة من الترميم، ولكن إن كان ثمة سلوى فمردّها إلى أنه، مقارنة مع باقي تركيا، لم تكن هناك عملياً مركبات ذات محرك للسير عليها[2].

إن الغياب الكلي تقريباً للبنوك معناه أن القروض مستحيلة عملياً، وبالتالي فمن المرجح أن أولئك الأكراد الذين يملكون ثروة للاستثمار سوف يرحلون باتجاه الغرب. إضافة إلى ذلك، فإن أية سلع لا يتم إنتاجها محلياً قد تكلّف في كردستان عشرة أضعافها في الغرب. لذلك كان مقدّراً أن تبقى قضية كردستان اقتصادية إضافة إلى كونها سياسية.

المقاومة الكردية: خويبون وآكري داغ وديرسم

مع القمع الشديد في كردستان بين أعوام 1925-1927 وفي أعقاب الخلط النسبي بين الاعتدال و"التتريك"، بدا أن الانشقاق الكردي قد وصل إلى نهايته.

---

(1) إحصاء أنوير Annuaire Statistique 1932/1933 مقتبس في كتاب بوزأرسلان، "القضية القومية الكردية"، ص23.

(2) في عام 1930 كان من بين 400 . 4 كم من الطرق في كردستان فقط 989 كيلومتر صالحة للاستعمال. وفي عام 1932 كان يوجد في كردستان 233 سيارة فقط من أصل 606 . 4 و372 شاحنة فقط من أصل 657 . 2، و50 باصاً من أصل 432 باص، إحصاء أنوير 1932/ 33. مقتبس في كتاب بوزأرسلان "القضية القومية الكردية"، ص12.

ولكن خلف حدود تركيا في كل من باريس والقاهرة وتبريز وحلب وبيروت ودمشق، واصل العديد من قوميي استانبول القدامى، الذين فروا من المدينة إثر تقدم القوات الكمالية في عام 1922، إيمانهم بالحركة القومية الكردية. لم يكن لأي منهم تقريباً أي دور في آزادي أو في انتفاضة 1925. لقد تيّقظوا بينما بريطانيا، التي عقد عليها الكثيرون آمالاً كبيرة، لا تحرك ساكناً في الوقت الذي تخمد فيه تركيا الثورة تلو الأخرى. إنهم وجدوا صعوبة في الفهم، باعتبار أن لدى بريطانيا، بناءً على تصريحاتها السابقة، الكثير لتكسبه من جراء حرمان الأتراك من أناضول الشرقية.

التقى بعض من هؤلاء المنفيين في بحمدون، لبنان، في 7 تشرين الأول/أوكتوبر 1927 ليؤسسوا حزباً جديداً أسموه "خويبون" (الاستقلال). كما أمِلَ هؤلاء تجنب أخطاء الماضي ولا سيما الانشقاقات التي لازمت مساعيهم. ولذلك قرروا رسميا حلّ الأحزاب القديمة في خويبون، بقيادة جلادت بدرخان. وآمنوا أيضاً بأنه بعد نكبات 1924 و1925 لم يكن لديهم سوى الأمل بنجاح مغامرة عسكرية إذا ما تم التفكير فيها والتخطيط لها وتنظيمها بشكل مناسب. لقد انطوى ذلك على انتقال من نمط الثورات بقيادة الزعماء القبليين إلى مؤسسة القوة المدربة غير القبلية. لذلك قرروا إنشاء مركز قيادة دائم في حلب لتأليف حركة تحرر قابلة للنمو. وسوف ترسل هذه الحركة جيشاً ثورياً لتوطيد نفسه في جبال كردستان الشمالية وكي يعلن عن حكومة ويوّحد كافة القبائل المحلية تحت قيادته. من أجل ذلك وقع الاختيار على إحسان نوري، الذي لعب دوراً رئيسياً في تمرد (بيت الشباب) المجْهَض، كقائد للعمليات الحربية.

إنَّ كل هذا كان يتطلب التمويل حيث سعت خويبون إلى ذلك عبر مناشدة المنفيين والذين قد يساندون مثل تلك المغامرة كالحزب الخليفي الملكي الذي من المفروض أن معظم رجال القبائل يشعرون بالارتياح بالنسبة إليه. وبعد يأسه من بريطانيا وفرنسا الذي حاول التقرب منهما في البداية، سعى الحزب يومها إلى البحث عن أصدقاء جدد في أماكن أخرى. وفي الوقت الذي لم يثق فيه الحزب بالبلاشفة، تقبل قياديوه المساعدة بسرور من حركة الأقلية الدولية التي تتخذ من أوديسا مركزاً لها. وقد كانوا سعداء أيضاً بالتوصل إلى تحالف مع حزب طاشناق الأرمني، الذي وعد بدعم عملي لأية مغامرة في أناضول الشرقية حيث لعب أحد القياديين في حزب

طاشناق دوراً مفيداً بالفعل في تأسيس خويبون[1]، حيث جال في المنطقة صيف 1927 لحضّ الأكراد على العمل سوية ضد الأتراك، وللحصول على المساندة اليونانية والإيطالية. لقد طلب خويبون خبراء أرمن وطليان (من المحتمل أن يكونوا مرتزقة) للمساعدة في التدريب العسكري.

أما بعض الأكراد، وخاصة أولئك الذين خافوا من تعرض مناصبهم للخطر، فقد نظروا بعين الازدراء والعداوة إلى خويبون. كذلك أُعطيت ضمانات لكل من بريطانيا وفرنسا بأن خويبون سوف تحضّ الأكراد ضمن الحدود العراقية والسورية على إطاعة القانون. رغم ذلك حظّرت فرنسا نشاطات خويبون في حلب في صيف 1928 إثر احتجاجات قوية من أنقرة.

ولكن هذا لم يمنع إحسان نوري من رفع لواء الثورة في المنطقة التي تم اختيارها لذلك، أي آرارات (آكري داغ) في نفس السنة. وهذا الاختيار تمّ لأن القبائل المحلية هناك كانت من قبل في حالة تمرد، ونظراً لقربها من الحدود الدولية التي تسير عبر السفوح الشمالية-الشرقية، وأيضاً لأن منحدراتها الصخرية توفر ملاذاً حقيقياً من الأعمال العسكرية والعوامل الجوية. حشد إحسان نوري مجموعة صغيرة من الرجال المدربين على الأسلحة الحديثة والمتضلعين في تكتيكات جنود المشاة الحديثة وانتقل بهم إلى آرارات لينضموا إلى القبائل المختلفة التي كانت متواجدة هناك من قبل. بدأ العمل بالاشتراك مع زعيم قبيلة جلالي، إبراهيم "برو" حسكي تيلي. لأن هذا الأخير كان متمرساً في الاستعمال التكتيكي لجبل آرارات، حيث قاوم كافة المحاولات الروسية من أجل السيطرة عليه أثناء الحرب. لقد كان رجال قبيلة جلالي ونساؤها وأطفالها قادرين على التأقلم والاستمرار في العيش مع قطعانهم طيلة هذه الفترة، بل إنهم زوّدوا بالمؤن من قبل الروس مقابل التعهد بعدم مهاجمة خطوط الاتصال الروسية.

إن سيرة برو تيلي توضح حالة النفور لكثير من الآغوات الذين كانوا إلى ذلك الحين موالين للنظام الكمالي. لقد ساعد الحكومة في عام 1925 لقمع ثورة الشيخ

---

(1) تذكر بعض المصادر أن المؤتمر التأسيسي لحزب خويبون عُقد في منزل عضو اللجنة المحلية لحزب الطاشناق السيد بابازيان. انظر روهات آلاكوم، خويبون وثورة آكري، رابطة كاوا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001، ص 19. (المترجم).

سعيد من خلال إغلاق الحدود، ولكن هذا لم يحمه من سياسة التهجير الشاملة الموجهة لطبقة الآغوات. لذلك، وبعد أن أُخبِر بمصيره المقرر، فرّ إلى آرارات في شتاء 1925 حيث انضم إليه العديد من الزعماء الآخرين في صيف عام 1927.

في تلك الأثناء وصل إحسان نوري إلى آرارات في عام 1928، حيث القوات التركية تصارع رجال تيلي. وفي شهر أيلول/سپتمبر من عام 1927 تعرض الأتراك لهجوم مضاد في سهل زيلان وتكبدوا خسائر مادية كبيرة وتم صدهم مرة أخرى في شهر كانون الأول، وفي شهر كانون الثاني/جانڤي استولى الأكراد على طريق موتكي- بدليس. وخلال شهر آذار/مارس وقعت معركة كبيرة قرب بيازيد. هذه التطورات جلبت مزيداً من المساندة للثوار، رغم العفو العام الذي صدر في شهر أيار/ماي 1928.

بعد ذلك حاولت الحكومة التوصل إلى تسوية لإقناع الثوار بإلقاء سلاحهم، وأكدت على توقف كل عمليات التهجير إضافة إلى العفو. ولكنها فشلت في إقناع الزعماء الأكراد بصدق نواياها جزئياً لأنهم كانوا غير راغبين في تقديم تنازل بشأن استعمال اللغة الكردية كمحرّك للعاطفة القومية. وقد طالب إحسان نوري بالجلاء التركي من كردستان، لذا لم يكن هناك احتمال للتسوية.

في تلك الأثناء سعت خويبون إلى التوسع على جبهتين، الجزء الرئيسي من جبل آرارات حيث تركزت قواتها الرئيسية هناك، وبين اللاجئين الأكراد والأرمن في شمالي-شرق سوريا. وفي شهر أيلول/سپتمبر وقعت معركة أخرى أُسر فيها والي بيازيد وأُعدم فيما بعد.

رغم دعم بعض القبائل للقوات الحكومية، تشجع القوميون بشن الهجمات على القوات التركية في أجزاء مختلفة من كردستان، في ساسون وبوتان وبدليس في أواخر 1927، وكذلك بهجمات شنّها حاجو آغا رئيس عشيرة هفيركان على الحدود السورية في عام 1928[1]. في شهر شباط/فيڤري من عام 1929 دمرت القوات الكردية،التي يقدر عددها بنحو 5.000 رجل، كتيبة تركية. وفي الجانب الشمالي من آرارات انضمت بعض القبائل العلوية إلى الثورة. وفي الجنوب عبر كور حسين باشا، الذي ساعد في القضاء على ثورة الشيخ سعيد، الحدود السورية لنجدة قبيلة حيدرانلي القوية. وبالرغم من مقتله إثر نصب كمين له على يد رجال قبيلة موتكي قرب ساسون،

---

(1) للاطلاع على قصة حاجو، انظر فان برونسين، الآغا والشيخ والدولة، ص ص101-105

إلا أن أبناءه وجهوا القبيلة نحو القضية القومية في الوقت الذي كانت فيه الحكومة مشغولة تماماً عن التعامل مع الثورات الثانوية في أماكن أخرى.

بحلول خريف عام 1929 كانت القوات الكردية تسيطر على منطقة شاسعة تمتد من آرارات جنوباً حتى خوشاب، جنوبي وان. لذلك يئست القوات التركية من حقيقة أن المنحدرات الشمالية والشرقية لآرارات متاخمة للحدود الدولية، مما يعني استحالة تطويق القوات التركية للثوار الذين كان معروفاً للجميع أنهم يمونون من جديد من قِبَل أقرباء قبيلة الجلالي في إيران.

انتظرت السلطات الفرصة الملائمة حتى ربيع 1930 حيث بدأت تحشد قواتها في المنطقة المحيطة بآرارات. وبينما كان الثوار البالغ عددهم 5.000 أو نحو ذلك يرغبون في تولي السلطة في منطقتيهم الرئيسيتين، آرارات والأراضي الواقعة إلى شمالي آرجيش (على الشاطئ الشمالي لبحيرة وان)، نُشرت القوات التركية في مجموعتين، واحدة لتمشيط الجهة الشرقية من أرضروم والأخرى من الجهة الشمالية الغربية لبحيرة وان باتجاه آرجيش وبيازيد.

لقد تمتع كلا الطرفين بالدعم الخارجي. فالأكراد كانوا مدعومين من الأرمن والأكراد في إيران، بينما حصلت القوات التركية على مساعدة إثر الوعد السوفيتي بإغلاق حدود نهر آراس والسماح باستعمال السكك الحديدية السوفيتية. في 12 حزيران/جوان نشبت معركة كبيرة انخرط فيها 15.000 جندي والمدفعية وعدة طائرات، والتي تكبد فيها الطرفان إصابات كبيرة. ولكن المساعي التركية أُحبِطت بسبب الحدود الدولية في الجهة الشرقية من آرارات. بعد شهر من ذلك نشبت معركة أخرى مكلفة ولكنها غير حاسمة. وفي أوائل تموز/جويليه حذّرت تركيا طهران من مغبة "حرية التصرف" إذا لم تمنع إيران الثوار من استعمال أراضيها حيث برز هناك خطر حقيقي من نشوب نزاع بين القوات التركية والإيرانية.

في أوائل شهر تموز/جويليه شنت القوات الكردية هجوماً مضاداً كبيراً حيث رجال القبائل يعبرون من إيران لعزل القوات التركية في المنطقة المحيطة بآرارات قبل الزحف على ديار بكر. لقد كان يحدوها الأمل في أن يهرع القرويون لنجدتها في الطريق. وفي تلك اللحظة بالذات عبرت الكاتبة الإنكليزية، روزيتا فوربيز Rosita Forbes، الحدود إلى منطقة آرارات وكتبت من هناك" لقد ظهر للعيان أن الأكراد، الذين بدا أن جميع نسوتهم يحملن أطفالهن على ظهورهن والبنادق في أيديهن،

ينظرون إلى القتال على أنه مجرد تسلية ليس إلا»[1]. ولكن هذه الحالة لم تدم طويلاً، فقد أجبروا على التقهقر بعد سلسلة من المواجهات في سهل زيلان. ومن بين القلائل الذين لبوا الدعوة إلى السلاح كانت الأغلبية التي تحركها الدعاية الدينية وليس القومية[2].

لاحقت القوات التركية الأكراد إلى داخل إيران وأجبرت السلطات في تبريز على إصدار أمر إلى كل الثوار الأكراد (في تركيا أو إيران) إما العودة إلى تركيا فوراً للقتال أو إلقاء أسلحتهم. في نهاية شهر آب/أوت طُوِّق نحو 3.000 كردي في آرارات وتم تشتيتهم في حوالى 60 معسكراً صغيراً. كان للأتراك، الذين بات عندهم الآن جيش مؤلف من أكثر من 50.000 جندي، هدفان: تصفية آرارات وتوجيه المتمردين إلى إيران. لقد استطاعوا أن يأخذوا وقتهم الكافي لأنهم علموا أن الشتاء سوف يجبر الأكراد على النأي عن الجبل. وفي أيلول/سبتمبر أحكموا السيطرة على المنطقة الواقعة بين آرارات الصغير والكبير حيث قتلوا الكثيرين وأجبروا البقية الباقية على التوجه إلى الجنوب-شرق.

بدأت القوات التركية بالتقدم انتقاماً لعمليات التمثيل والقتل المزعومة لأسرى الأكراد. بينما صدرت التعليمات لهم قبل بدء الهجوم، بوقت طويل، للقضاء على الأكراد الذين يقعون في أيديهم. كذلك باشرت السلطات بحملة اعتقالات واسعة النطاق بين المؤيدين المشتبهين في أرضروم وفي أماكن أخرى حيث أعدمت الكثير منهم. كما أعدمت رمياً بالرصاص 1.500 كردي وقعوا أسرى في أيديها. وبحلول نهاية شهر آب/أوت كانت قد فتكت بنحو 3.000 من المدنيين بين رجل، وامرأة وطفل أثناء عملياتها التطهيرية في المنطقة المحيطة بآرجيش وسهل زيلان وسوّت القرى بالأرض أينما حلت. بعد ذلك انتقلت السلطات إلى الانتفاضات المحلية الأخرى في جولميرك (هكاري)، وسيرت وليجي وديار بكر وحتى الحدود العراقية تقريباً حيث فرّ إليها أكثر من 1.500 عائلة في نهاية شهر كانون الثاني/جانفي.

وقد تم إصدار قانون (رقم 1850) لضمان أن أيّاً من الذين تورطوا في قمع

---

(1) FO رقم 371/ 14580، كلرك Clerk إلى هندرسون Henderson، استانبول 16 تموز/جويليه 1930، أنظر أيضاً صحيفة التايمز، 17 تموز/جويليه 1930.

(2) FO رقم 371/ 14580 أوليري O'Leary إلى كلارك، استانبول، 16 تموز/جويليه 1930.

الأكراد سوف لن يتعرضوا للاضطهاد عن أية تجاوزات قاموا بها. في أوائل عام 1932 أُخضِعت وان، مسرح القلاقل الأكبر، بشكل تام، حيث قُسِمت المنطقة إلى أربع مناطق ووُضعت كل واحدة منها تحت العيون الساهرة لزعيم محلي مختار ومخوّل بتسليح قبيلته من أجل الحفاظ على النظام. مع ذلك، وبنهاية عام 1932 لم تكن الحكومة قد انتهت من عمليات الإعدام أو التهجير:

"لقد وصل مائة كردي، معظمهم من النساء والأطفال، إلى هنا [مرسين] براً من الداخل وهم لم يكونوا مكسوين تقريباً والكثير منهم حفاة. لقد أتمت أربع عربات سيرها وهي تحمل المرضى أو جثث الموتى وممتلكاتهم الشخصية القليلة. إنهم بقايا الأكراد في آرارات"[1].

بانتهاك تركيا لحدودها والفرار اللاحق لكثير من الأكراد إليها، غيّرت إيران موقفها من القضية الكردية في تركيا، وهي وافقت، على مضض، على تعديل الحدود التي كانت تركيا تطالب بها، وتنازلت عن المنحدرات الشمالية-الشرقية من آرارات مقابل مساحات صغيرة من الأراضي قرب قتور وبازركان.

بدأت السلطات الإيرانية بترحيل الجاليات الكردية من حوالى منطقة خوي والمنطقة الحدودية؛ تلك الجاليات التي كانت من قبل محرومة من رجال قادرين على حمل السلاح، حيث التقى أحد الرحالة بطابور من هؤلاء المهجرّين، مؤلف بشكل رئيسي من النساء والأطفال، طوله ستة كيلومترات. واعتباراً من شهر أيار/ماي وجدت القوات الإيرانية في نواحي قره عين نفسها في مواجهة الهجمات المتكررة للجماعات الكردية، وبشكل خاص من قبل رجال قبائل الجلالي والحيدرانلي. لهذا، كان الجيش بحلول نهاية شهر تموز/جويليه على أهبة الاستعداد. ومن سخريات القدر أن قسوة عمليات الجيش الإيراني قد دفعت 400 عائلة من قبيلة جلالي في الطرف الإيراني من الحدود إلى طلب اللجوء في تركيا وتم توطينها في غربي الأناضول.

فيما بعد كان هناك متسع من الوقت لتخمين أسباب الإخفاق الكردي. من المشكوك فيه فيما إذا كان الأكراد قد استطاعوا، في أكثر الظروف المؤاتية، طرد

(1) FO رقم 371/ 16981، ماتيوس Matthews إلى مورغان Morgan، مرسين، 20 كانون الأول/ ديسمبر 1932. وقد استوطنت كافة العائلات إما في تراقيا أو في تشاناك Chanak، FO رقم 371/ 16983. التقرير السنوي عن تركيا لعام 1932 يشير إلى أنه تم اعتقال 300 شخص منذ تمرد آرارات، حيث حُكِم على 30 منهم بالإعدام.

تركيا من كردستان. وكما حصل في ثورة الشيخ سعيد استفادت تركيا من الميزات اللوجستية والاتصالات المتفوقة ولهذا كانت قادرة على حشد قواتها بشكل أسرع وأكبر بكثير من الأكراد. كما استفادت أيضاً من تفوق الأسلحة بما في ذلك الطائرات. إن قدرة الأكراد على إبقاء قوة معقولة في الميدان بقي مشروطاً برغبة إيران في غض الطرف عنها، وما أن دخلت القوات التركية إيران في شهر تموز/ جويليه حتى انتهى الثوار.

مع ذلك وخلف تلك العوامل يكمن الضعف الجوهري للعصبية القبلية الكردية. إن الافتقار إلى تجانس القوى الكردية والافتقار إلى العمل المنسّق أضعفتا على نحو خطير القدرة القتالية للأكراد. علاوة على ذلك، بينما كانت أعداد كبيرة راغبة في الوقوف في وجه مضطهِديهم الأتراك، كانت يمكن العثور دائماً على قبائل تقوم بنشر دعوة الدولة، كما حصل في القرن التاسع عشر.

الطريق إلى ديرسم

في حزيران/ جوان من عام 1934 صدر قانون تعسفي جديد أُعطيت للدولة بموجبه سلطات واسعة على الشعب. لقد قسم القانون رقم 2510 تركيا إلى ثلاث مناطق: (1)بلديات منظمة تُحجز لتوطين أشخاص ذوي ثقافة تركية (2) مناطق يُنقل إليها السكان الذين لا يحملون ثقافة تركية بغية صهرهم في اللغة والثقافة التركيتين (3) مناطق ينبغي إخلاؤها تماماً.

لقد كانت الدولة مخوّلة بصلاحيات مطلقة للنقل الإلزامي لأولئك الذين يحتاجون إلى الصهر. علاوة على ذلك ألغى هذا القانون كل اعتراف سابق بالقبائل وآغواتها وزعمائها وشيوخها مع الحجز الفوري لكل الأملاك غير المنقولة سواء أكانت للقبائل أم لزعمائها. كان لا بد من نقل هؤلاء الزعماء وعائلاتهم لدمجهم في الثقافة التركية. وكان لا بد أيضاً من تبديد كافة القرى وأحياء المدن التي لم تكن التركية لغتها الأم، وتوزيع سكانها في مناطق تكون التركية اللغة الأم فيها. فكل اتحاد أو تجمّع لم تكن الأغلبية فيه من الناطقين بالتركية ممنوع. لهذا كان المخطط أن يتم تشتيت السكان الأكراد في مناطق حيث لا يشكلان أكثر من 5% من السكان، وبهذا يتم القضاء على الهوية الكردية. بل حتى أنه اقتُرح إرسال أطفال القرى إلى مؤسسات داخلية حيث سيُجبَرون على التكلم باللغة التركية ويفقدون هويتهم الكردية تماماً.

وبالرغم من أن كلمة "كردي" قد تم تجنب استعمالها بشكل مقصود، لم يكن

خافياً على أحد أن القصد من وراء ذلك هو القضاء تماماً على الهوية الكردية. إنَّ مثل هذا التشريع، قد يبدو بغيضاً جداً، ولكن ينبغي أن نتذكر أن تركيا كانت تمارس الأفكار الفجة عن الهندسة الاجتماعية التي وجدت رواجاً ليس فقط في ألمانيا النازية بل أيضاً بين الكثير من مفكري أوروبا. إن صعوبة تطبيق نقل وصهر حوالى 3 مليون نسمة منع من تنفيذ القانون إلا بطريقة محلية وبشكل تدريجي. ومع ذلك كانت هناك شكاوى من قبل اللاجئين الأكراد من وان وبدليس وموش وسيرت، من ارتكاب مجازر بالإضافة إلى عمليات التهجير والصهر الإجباري المتواصلة على نحو مطّرد.

حتى قبل القراءة الأولى لهذه الشكاوى في المجلس القومي الأعلى في شهر أيار/ماي 1932، كانت ديرسم قد لفتت انتباه الحكومة. وهي التي اشتهرت بتحديها الدائم لها، لهذا تم إرسال ما لا يقل عن إحدى عشرة حملة عسكرية لقمع سكانها منذ 1876. فقد كان فيها اضطراب بين عامي 1925-1926 وفي عام 1927 تم إرسال نحو 000 .4 جندي لإخضاع قبيلة قره أوجاغ. واعتباراً من 1930 فصاعداً بدأت الحكومة بسياسة التهجير ونزع السلاح والتوطين الإلزامي للقبائل الرحالة "بطريقة تشبه العمليات المتبعة ضد الأرمن في عام 1915"[1] حتى تحقق مزيداً من السيطرة على ديرسم. كان ذلك في البداية جزئياً ولكن بدا واضحاً أن قمع كل ديرسم كان مسألة وقت فقط.

في نهاية عام 1935 أعلنت الحكومة عن نيتها في معالجة مسألة ديرسم جدياً، متوعدة بخطة تجمع بين الاعتراف الإداري والقمع العسكري. فأُعيد تسميتها بالاسم التركي "تونجلي". وعندما تلا وزير الداخلية البيانَ، وصف المنطقة، بكل سذاجة، بأنها "مؤلفة من الأتراك بشكل تام"[2]. بعد ذلك أعلن عن حصار تونجلي في عام 1936، وتم تعيين حاكم عسكري جديد هو الجنرال عبدالله ألب دوغان الذي قضى بقية السنة في تنظيم القوات لما أسماه بالمهمة الشاقة وبناء الطرق العسكرية عبر المنطقة.

لكن العمليات العسكرية لم تبدأ بشكل جدي إلا في ربيع عام 1937. حتى ذلك

---

(1) FO رقم 371/ 14580، ماتيوس إلى كلارك، طرابزون، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1930؛ و/371 FO 16047، يوميات قنصلية تبريز، 5 كانون الثاني/جانفي وأيلول/سبتمبر 1932.

(2) FO رقم 371/ 20087 لورين Loraine إلى إيدين Eden، أنقرة، 3 كانون الثاني/جانفي 1936.

الحين تم حشد نحو 25.000 جندي حوالى ديرسم. كما كان هناك حوالى 1.500 كردي ديرسمي على الأقل مصممين على الوقوف في وجه تقدمهم. إذ أرسل قادتهم مبعوثين إلى ألازيغ محملين إياهم رسالة إلى الجنرال ألب دوغان راجين منه أن يُسمح لهم بإدارة أنفسهم. رداً على ذلك قام ألب دوغان بإعدام المبعوثين. في أوائل شهر أيار/ماي أخذ الأكراد بثأرهم وذلك بنصب كمين أدى إلى مقتل عشرة ضباط وخمسين جندياً. وقد أثار التعذيب والإعدامات والتمثيل بالجثث سخطاً كبيراً.

في شهر حزيران/جوان أكدت الحكومة للمجلس القومي الكبير بأن خسائرها كانت قليلة وبأن السلطة قد أُعيدت إلى تونجلي، وهي ادعاءات بدت معقولة باستسلام 600 من محاربي حرب العصابات بعد شهر من ذلك. وفي شهر آب/أوت أجبرت القوات الحكومية الأكراد على ترك قراهم التي سويت بالأرض مباشرة والانتقال إلى المراعي الصيفية العالية التي يمكن الوصول إليها بسهولة. ولكن الثمن كان غالياً، إذ تكبد الأتراك إصابات فادحة من القناصين.

في شهر تموز/جويليه استغاث قائد الثوار،سيد رضا، وهو رجل دين من المذهب العلوي في العقد السابع من عمره، بـ "انتوني إيدن" Anthony Eden، وزير خارجية بريطانية. ثم أعلن عن أسباب مقاومة مواطنيه: لقد حاولت الحكومة لسنوات أن تحتوي افراد الشعب الكردي، وتضطهدهم وتحظّر المنشورات باللغة الكردية، وتضطهد أولئك الذين يتكلمون الكردية، وترحّل الناس بالقوة من المناطق الخصبة في كردستان إلى مناطق غير قابلة للزراعة في الأناضول حيث قضى الكثيرون منهم نحبهم في هذه الأثناء؛ فالسجون مكتظة بالمدنيين غير المسلحين والمثقفون يُعدمون بالرصاص أو يشنقون أو يتم نفيهم إلى أماكن نائية. واختتم بقوله "إن ثلاثة ملايين كردي يطالبون بالعيش بحرية وسلام في بلادهم"[1]. ولكن بالرغم من نداء الاستغاثة ذاك فلا أحد يستطيع أو يريد أن يأتي لنجدته. لكن سيد رضا والكثير من رفاقه القياديين لم يتحملوا برد الشتاء القارس واستسلموا. وقد شُنِق سبعة منهم، بما في فيهم سيد رضا، في الحال.

قرر آخرون الصمود في المناطق النائية البعيدة. خلال ربيع 1938 حيث أستُأنِف القصف الجوي والغاز ونيران المدفعية، ومع رفض الثوار الاستسلام سُوّي المزيد من

(1) FO رقم 371/ 20764، سيد رضا إلى وزير الخارجية البريطاني، ديرسم 30 تموز/جويليه 1937.

القرى بالأرض. خلال شهر آب/أوت حُشِدت ثلاثة فيالق حول ديرسم وإجمالي قوة تقدر بأكثر من 000 . 50 رجل "في استعراض للقوة العسكرية التي لا يمكن مقاومتها". كما نُشرت أربعون طائرة من أجل الاستطلاع والقصف. ورغم وصفها بمناورات الجيش السنوية الكبرى، إلا أنه لم تتم توجيه الدعوة للملاحق العسكريين الأجانب لمشاهدة التقدم عبر ديرسم، إذ كان من غير المرغوب فيه أن يرى الأجانب القوات التركية وهي في حالة العمل. لقد اجتازت هذه القوات إلى كل ديرسم من أولها إلى آخرها، وطوّقت الثوار وأحرقت القرى وأعلنت كل تلك المناطق كـ "مناطق غير قابلة للسكن"، كالكهوف المفضلة في حرب العصابات. بعد ذلك سرت شائعات سيئة مفادها ما يلي:

> "يُفهم من مصادر عديدة أنه أثناء تطهير المنطقة التي احتلها الأكراد، قامت السلطات العسكرية باللجوء إلى وسائل كتلك التي استعملت ضد الأرمن أثناء الحرب العالمية، حيث قُتل الآلاف من الأكراد بما فيهم النساء والأطفال، ورُمي آخرون، بالدرجة الأولى الأطفال، إلى نهر الفرات، في حين تم ترحيل الآلاف من المناطق الأقل عداءً، الذين كانوا قد حُرموا أولاً من ماشيتهم وممتلكاتهم الأخرى، إلى أناضول الوسطى"[1].

وقد قُدِّر، ربما بشيء من المبالغة، أن عدد الأكراد الذين قضوا نحبهم قد وصل إلى 000 . 40[2]. لقد تم ترحيل ثلاثة آلاف من الأعيان وسواهم، في حين وُضع الباقون من الأحياء تحت مراقبة المواقع العسكرية المحلية. وما إن تم إخضاع المنطقة تماماً حتى أُقيم لواء جبلي للبقاء بشكل دائم في تونجلي [ديرسم].

لقد علمت البعثات الدبلوماسية في تركيا بما فيه الكفاية بما كان يجري، ولكن حتى هي وجدت صعوبة في تصديق التجاوزات التركية. أما العالم الخارجي فهو كان يعرف القليل. فقط صحيفة التايمز كررت على نحو ببغائي البيان الكاذب لرئيس الوزراء عصمت إينونو، أعني ذلك الذي أشار فيه أن هناك عداء لبرنامج التعليم

(1) FO رقم 21925/371، نائب-القنصل إلى لورين، طرابزون، "مذكرة حول العمليات العسكرية في ديرسم" 27 أيلول/سبتمبر 1928. وقد تحفّظ السير بيرسي لورين عن الحكم. لم يقتنع أن الحكومة سوف تسمح بمثل هذه التجاوزات.

(2) ل. رامبوا، L. Rambout, Les Kurdes et le Droit (باريس 1947)، ص39، اقتبسها جويدة في: "الحركة القومية الكردية"، ص 39.

الإلزامي[1]. لم يكن شيء بعيداً عن ذهن الحكومة، كما اكتشف صحفي تركي زار ديرسم في عام 1948 (بعد رفع نظام الطوارئ عنها):

"لقد ذهبت إلى تونجلي، ديرسم القديمة. وكان المكان مهجوراً. لا يزال جباة الضرائب ورجال الشرطة الموظفين الحكوميين الوحيدين الذين رأوهم في حياتهم؛ ليس هناك مدارس ولا أطباء، بل إن الناس هناك لا يعرفون ما تعنيه كلمة "طب". إذا كلمتهم عن الحكومة، فإنهم يترجمونها في الحال بمعنى جباة الضرائب ورجال الشرطة. إننا لم نعطِ سكان ديرسم شيئاً؛ إننا فقط نأخذ منهم، وبالتالي ليس لنا الحق في الاستمرار بمعاملتهم على هذا النحو"[2].

لقد شكلت [انتفاضة] ديرسم نهاية الثورات "القبلية" ضد الدولة الكمالية. في نهاية عام 1946 فقط تقرر رفع حالة الطوارئ عن تونجلي، وسُمِح للعائلات المهَجرّة بالعودة إلى بيوتها.

في هذه الأثناء استمرت عمليات التهجير واستيطان الأتراك من أجل "تتريك" بقية كردستان. في عام 1942 نشرت خويبون تقريراً للمراقب العام لجهاز الرقابة الأول (الذي يغطي ولايات بدليس وديار بكر ووان وهكاري وموش وماردين وأورفة وسيرت) والذي -التقرير- أشار إلى أنه تم تحديد 3.000 شيخ وآغا بغية تهجيرهم إلى الغرب. وواصل التقرير في التعبير عن قلقله من التوازن السكاني. في إحصاء عام 1927 الصادر عن جهاز الرقابة الأول، الذي يغطي المناطق الشرقية من الأناضول، بلغ عدد سكان الأكراد 543.000 من أصل مجموع السكان البالغ 870.000. وفي عام 1935 ارتفع عدد السكان إلى مليون واحد تقريباً، وكانت الكردية اللغة الأم لـ 765 ألفاً مقارنة مع 228 ألفاً من الأتراك. هكذا ارتفع عدد الأكراد من 62 بالمائة إلى 70 بالمائة من عدد السكان. إنَّ الاستمرار في الاستيطان كان هو الكفيل الوحيد لحل المشكلة، حيث أوصى التقرير ببناء ثلاث قرى تركية سنوياً وأن تكون كل منها مؤلفة من 100 بيت، وهو ما يشكل تقريباً أساساً لتغيير التوازن السكاني. ومضى التقرير في تشجيع إقامة المدارس الداخلية التركية للأطفال الأكراد، حيث يمكن القضاء على كل أثر للثقافة الكردية. غير أن مثل هذه التوصيات كانت صدى لأهداف أُعلن عنها في المجلس القومي الأعلى قبل عقد من ذلك تقريباً. لقد عقدت تركيا

(1) "الأكراد الذين يعارضون التعليم"، صحيفة التايمز، 16 حزيران/جوان 1937.
(2) عثمان متي، Son Posta، نيسان/أفريل 1948، اقتبسها كندال نزان في: "كردستان في تركيا"، ص72.

العزم بشكل واضح على إبادة الشعب الكردي، ولكن أهدافها فشلت بسبب حجم المهمة.

لكن القليلين فقط جادلوا بأن كردستان بدت مروّعة بكل ما في الكلمة من معنى. ويبدو أن الأكراد قد قبلوا قسمتهم. وهكذا بقيت مسألة تحويل هذا الشعب المقهور إلى أتراك صالحين أو بالأحرى "أتراك الجبال" كما أصبح الأكراد يُوصفون ابتداء من عام 1938؛ وكان ثمة أمل أن ذلك سينجح مع مرور الوقت حيث عجِز نقل السكان بالقوة. في عام 1965 بدا من الأمان بما فيه الكفاية أن يُسمح للأجانب بالسفر شرق الفرات لأول مرة منذ الثلاثينيات [من القرن الماضي. م] .

بقاء الإسلام الفولكلوري الكردي

في هذه الأثناء عجزت المحاولة الرامية إلى القضاء على الطرق الصوفية بنفي زعمائها عن تحقيق أهدافها. فحيثما كانوا يُرسلون كان يجدون الكثير من الشيوخ الذين يقيمون طرقهم من جديد -وهذه المرة عبر مسافات طويلة إما برسائل مكتوبة أو شفوية عن طريق مريدين موثوقين. علاوة على ذلك قدموا بؤرة إثارة للأتراك المحليين المتدينين. فعلى سبيل المثال، شكّل بعض شيوخ النقشبندية المنفيين إلى منَمين حركة مناوئة للكمالية. وعندما تم كشف النقاب عنها في عام 1931 كانت السلطات خائفة بما فيه الكفاية من إعدامهم بالجملة.

لم يبرهن أحد على قوة الدافع الديني بأبهى صوره أكثر من سعيد النورسي[1]، الذي كان يعيش في وان أثناء ثورة الشيخ سعيد. ينبغي أن نذكّر هنا أن النورسي كان قد انخرط في التعابير الأولى عن الهوية الثقافية الكردية. وهو أُرسل بشكل على غير حكمة إلى إسبارطة، المرادف الغربي لبدليس، بمدارسها وجوّها المحافظ. ولم يمض وقت طويل حتى بات له مجموعة من المريدين والأتباع الذين جذبهم مما دفع الحاكم لنقله إلى قرية خارج [نطاق إسبارطة]. هناك تحدى المرسوم الصادر في عام 1932 الذي يحظّر الآذان باللغة العربية وقد أُعيد إلى إسبارطة وقد أُلحق به -الحاكم- الخزي. في هذه الأثناء كانت دائرة مريديه تتسع، وتتداول أيدي أتباعه كراسته. وكذلك اعتُقل مرة أخرى وحوكم بالسجن لمدة 11 شهراً بتهمة تأليف الكراسات ونشرها. في

---

(1) ما يلي مأخوذ بشكل حصري تقريباً من كتاب شريف ماردين، "الدين والتغير الاجتماعي في تركيا الحديثة".

دفاعه شدد سعيد النورسي على أن همه لم يكن منصباً على إيجاد طريقة جديدة، إنما تقوية الإيمان، الطريق الوحيد إلى الجنة. فضلاً عن ذلك أكد على اعتقاده الراسخ بأنه كون المرء مسلماً أهم بكثير من أن يكون تركياً أو كردياً أو من أية قومية أخرى. بعد إطلاق سراحه في عام 1936، أُرسل النورسي إلى كاستامونو Kastamonu . بذلك حافظ على اتصالاته القديمة في إسبارطة وفي أماكن أخرى وأقام اتصالات جديدة. في عام 1943 تم اعتقاله من جديد وبُرّئ حيث أُرسِل إلى أفيون. في عام 1948 أُتهِم مرة أخرى بتهمة إقامة جمعية دينية سرية.حتى آخر حياته في عام 1960 حدّت السلطات من حرية حركته. ولكن أتباعه من الـ"نورجولِك" تزايدوا باطراد ولا يزال لهم شأن حتى يومنا هذا.

كان سعيد النورسي الأكثر شهرة من بين أولئك الشيوخ ولكنه لم يكن الوحيد. فقد كان لأعيان بدليس وأرزنجان، على سبيل المثال، علاقات وثيقة مع شيوخ الطريقة النقشبندية في تلك المقاطعات، أما أعيان أرضروم فكانت علاقتهم بشكل خاص مع شيوخ الطريقة القادرية. وقد استمرت هذه الصلات في المنفى.ربما ضعف المريدون التقليديون في القرى، ولكن العلاقات الجوهرية بقيت حية لتظهر على السطح مرة أخرى عندما تجد متنفساً.

ما لم يكن قابلاً للاعتراف به حتى الآن هو أن طريقي القومية الكردية والإسلام الفولكلوري الكردي يسيران في اتجاهين مختلفين. وعندما يظهر الاثنان إلى السطح بعد الإيماءات الخجولة إلى الديموقراطية التعددية في الخمسينيات [من القرن الماضي]، شجّع الشيوخ بشكل عام مريديهم على دعم رجال الدين المحافظين أو أحزاب الجناح اليميني في السياسة القومية، أما القوميون الأكراد، من ناحية أخرى، فبحثوا عن القوة في التيار السياسي اليساري. ومع الوقت كان مقدراً أن يصبح كل منهما بعبعاً للآخر.

المصادر:

Great Britain, unpublished: Public Record Office: series FO 371 nos 6347, 6369, 7781, 7858, 10078, 10089, 10121, 10833, 10835, 10867, 11473, 11528, 11557, 12255, 12321, 13032, 13037, 13089, 13792, 13827, 14579, 14580, 15369, 16035, 16035, 16035, 16074, 16981, 16983, 20087, 20092, 20864, 21925, 130176; FO 424/261; CO 730/133/6 and 730/157/7; CO 732/21/2.

Great Britain, command papers etc. Lausanne Conferen:

Secondary sources: Ataturk, *A Speech Delivered;* Suraya Bedr Khan, *The Case of Kurdistan against Turkey* (Philadelphia, 1929); Martin van Bruinesse, *Agha, Shaikh and State;* Bletch Chirguh, *La Question Kurde; ses origines et ses causes* (Cairo, 1930); Ziya Gokalp, *The Principles of Turkism* (Ankara, 1920 and ed. Robert Devereux, Leiden, 1968) and *Turkish Nationalism and Western Civilisation: Selected Essays of Ziya Gokalp* (ed. Niyaz Berkes, London, 1959); Kendal, 'Kurdistan in Turkey'; Ihasan Nouri, *La Revole du l'Agridagh* (Geneva, 1986); Olson, *The Emergence, Sharif, Al Jamiyat wa'l; Manzimat wa'l Ahzab al Kurdiya.*

Periodicals: Ikibine Dogu (Istanbul); *The Times* (London).

Unpublished: Hamit Bozarslan, 'Le problème national kurde en Turquie kemaliste' (Mémoire de diplôme de l'EHESS, Paris, 1986).



الفصل العاشر

الأكراد في ظل حكم رضا شاه

مقدمة

خلال العشرينيات والثلاثينيات [من القرن الماضي] تأثر الموقف بشكل جذري بقيام حكومة قوية بما فيه الكفاية لفرض إجراءات مركزية على دولة كانت حتى ذلك اليوم لامركزية إلى حد بعيد وعلى القمع العنيف للاستقلال القبلي، بما في ذلك الحد الشديد من حركة الانتجاع.

لقد كانت التكنولوجية العسكرية السبب الرئيسي لقدرة المركز على فرض إرادته على المحيط. وربما كانت المواجهة الخطيرة الأولى للأكراد مع هذه التكنولوجية في معركة سنه، حيث قُتل داود خان كلهور. إن الرشاشات والأسلحة المسلوبة (ليس أقل من مدفعية الميدان المزودة بأنظمة الارتداد الهيدرولي) تناسب القوات النظامية أكثر من رجال القبائل، حتى وإن امتلكت هذه الأخيرة الأسلحة الحديثة. فالجيل الجديد من مدفعية الميدان والرشاشات تتطلب التدريب والتوجيه المناسبين حتى تكون مؤثرة فعلاً، بحيث إن القوات النظامية فقط هي التي تستطيع أن تؤمّن ذلك. والمقوّم الأساسي الذي كان غائباً في إيران قبل العشرينيات [من القرن الماضي] هو قائد قادر على فرض النظام والانضباط والتنسيق على مستوى الدولة برمتها، وهذا ما قام به رضا خان مالك اعتباراً من 1921. وبالرغم من أنه فشل في القضاء على القبائل، فإنه غيّر السياق الذي كانت تعمل فيه. فلغاية تنازله عن العرش في عام 1941، كانت قوة الزعماء القبليين ووضعهم الشرعي يتوقفان إلى حد بعيد على امتلاكهم للأراضي وعلى مكانتهم في طهران، أو في العاصمة الإقليمية. لذلك كانت القوة القبلية في فترة انحطاطها تشهد فترة قصيرة من الانبعاث بين عامي 1941-1946.

حكاية سمكو

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت إيران في حالة فوضى إدارية ومالية. فقد ابتلت عدة مناطق بالقتال القبلي والفراغ السياسي والمجاعة؛ فجيلان كانت في حالة تمرد والقوات السوفيتية والبريطانية لا تزال على التراب الإيراني، وفي طهران سقطت الحكومة نتيجة إذعانها لاتفاقية 1919 مع بريطانيا، غير المقبولة شعبياً بشكل عام، والتي تضمنت وضعية المحمية. في نهاية تلك السنة تضمنت الأوضاع الكئيبة في إيران التهديد الوشيك بأن جماعات الثوار في منطقة قزوين سوف تزحف على طهران مدعومة من قبل الجيش الأحمر، وبدت إيران أضعف من أي وقت مضى في القرن التاسع عشر.

في أوائل عام 1921 زحف الجنرال رضا خان، الإيراني الأول الذي قاد فرقة القوزاق، على طهران وشكّل حكومة جديدة وأعلن نفسه وزيراً للحربية وقائداً أعلى للقوات المسلحة. كان رضا خان مدفوعاً بإحساس قوي بالوطنية وبتصميم على تخليص إيران إلى الأبد من أي وجود أجنبي وعلى تحديث الدولة. ولكن أولى مهامه الذاتية كانت تحقيق اللحمة والسيطرة على الجيش وإعادة سلطة الحكومة في الأقاليم. لهذا فقد شكل تحقيق هذه الأهداف بداية إيران كدولة قومية حديثة ومركزية.

في كردستان لم تكن مضامين انقلاب رضا خان واضحة في الحال، كما أن المنطقة كانت لا تزال تنوء تحت الظروف القاسية للحرب. فيما يتعلق بالسكان المستقرين، مثلاً، دُمر الكثير من قرى سهل أورمية الثلاثمائة، بينما تقلص عدد سكان أورمية من 25.000 نسمة إلى 5.000 فقط. لقد كانت المنطقة في حالة فوضى حيث القبائل تسعى إلى السيطرة أو الاستيلاء على ما تستطيع الاستيلاء عليه بحيث كانت قبيلة عبدوي شكاك بزعامة سمكو من أنشط هذه القبائل التي كانت تنهب وتستولي على القرى بين خوي وسلماس.

لو كانت هذه القبائل قادرة على الاتحاد، لربما كانت قوية بما فيه الكفاية لإحباط أية محاولة حكومية لاسترداد سيطرتها على المنطقة. لقد كانت هناك محاولة أو محاولتان لحشد حركة شاملة لكل القبائل بهدف الاستقلال وطلباً للحرية في وجه الحكم الإيراني السيئ. ففي شهر تموز/جويليه من عام 1918 التقى بعض من الزعماء الأكراد بهدف دراسة الاستقلال الكردي تحت الوصاية البريطانية، وهو ما اقترحه

زعيم مُكري للممثل البريطاني في سقز، حيث زارت، في بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر، السليمانية مجموعةٌ من الزعماء يمثلون القبائل السائدة في سنه وسقز وهورامان لمناشدتها من أجل ضمهم إلى المنطقة التي تديرها بريطانيا. ووفقاً لما قيل حصل اجتماع آخر بين الزعماء في شهر شباط/فيفري من عام 1919، من أجل النظر في ثورة ضد السلطة الإيرانية، ولكنه لم يُفض إلى شيء.

مثل هذه التطورات كانت عبارة عن طموحات لبعض الأشخاص، ولكن في الحقيقة كان الكثير من القبائل الكبيرة مشحوناً بالمنافسات الداخلية ناهيك عن القتال بين قبيلة وأخرى. كانت المجموعات القبلية الرئيسية، مثل شكاك وزرزا ومامش ومنكور، في المراكز الهامة الشمالية من كردستان في حالة شقاق. ومعظم المتنافسين سعوا إلى دعم خارجي حيث كان أحدهم يطلب المعونة من الأتراك والآخر من الروس وأحياناً من الحكومة الإيرانية أو الموظفين المحليين[1]. كانت شكاك، أهم المجموعات القبلية خلال تلك الفترة، مقسمة إلى ثلاث طوائف رئيسية متنافسة: العبدوي بقيادة سمكو، ومامدي وكاردار. وهذه الطوائف كانت متمرسة في التغير السريع للقادة نتيجة للعنف الذي يرافق حياة الزعيم[2]. وحتى ضمن طائفة عبدوي كان سمكو مهدداً بعدة متنافسين لعل من أبرزهم وأقواهم كان عمر خان[3].

لابد من التذّكير هنا أن سمكو استغل حالة الفوضى في المنطقة الحدودية للحصول على الدعم من إيران وروسيا قبل الحرب. واعتباراً من عام 1914 عمل بشكل متقطع لصالح إيران. وبالرغم من عدم تمرده الفعلي فقد كان من الواضح أنه يعمل بشكل مستقل في الواقع العملي ويحظى بالمباركة الرسمية مادام يوفر نوعاً من السلطة المحلية ويساعد في مقاومة التهديدات الروسية والتركية.

---

(1) FO 371/5067، كريسي Gracey إلى وردروب Wardrop، "الأكراد في مقاطعة أورمية"، يريفان، 23 كانون الثاني/جانفي 1920 قوائم المتنافسين بالاسم والانتماء. وانظر أيضاً FO 248/1225 باكارد Packard إلى بريستو Bristow، أورمية 7 أيار/ماي حول التنافس بين الشيوخ.

(2) لقد أشرنا من قبل إلى مقتل شقيق سمكو، جعفر، في عام 1904 أو 1905. وقد قُتل كذلك عمر آغا، زعيم مامدي، على يد الموظفين الإيرانيين في عام 1902، ومصطفى آغا، زعيم كاردار، الذي قُتل في عام 1906 على يد منافسيه من طائفة عبدوي.

(3) جاءت التهديدات لسمكو من أخيه أحمد "المحارب المندفع" وأبناء تيمور، وأبرزهم بحري بك الذي نازل سمكو في شجار كبير، وعمرو خان ابن محمد شريف باشا. وهذا الأخير يُوصف أحياناً بأنه شقيق سمكو أو عمه/خاله أو ابن عمه/خاله.

اعتباراً من عام 1918، حيث الاحتمالات السياسية مفتوحة على مصراعيها، بدأ سمكو يقوي صلاته مع الشيخ طه الشمزيناني. كما سبق لسمكو أن تزوج من إحدى أخوات الشيخ طه قبل الحرب لأنه كان بحاجة إلى حليف خارجي للتعامل مع منافسيه داخل شكاك وكذلك استغلال غياب السلطة في المنطقة. بناءً عليه، شكّل مع الشيخ طه جبهة قوية عبر الحدود (الإيرانية-التركية) وهو، في غياب أي بديل معقول، قد يشكل حلماً واقعياً للاستقلال. وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 1919 أشارت التقارير أن تحالفاً "إسلامياً شاملاً" عابراً للحدود قد تشكل بقيادة سمكو بهدف منع عودة الآشوريين والأرمن إلى المنطقة[1].

إنه من غير الممكن الاعتقاد أن الحكومة الإيرانية قد وثقت بسمكو، المغامر السيئ الصيت لأن الجميع يعرف مغازلته للروس قبل الحرب، وتعاونه مع الأتراك بشكل رئيسي ضد الآشوريين، الذين هددوا في السنة الأخيرة من الحرب بإقامة قاعدة قوية جديدة في سهل أورمية. ومن المعلوم أيضاً أنه قتل المار شمعون غدراً في آذار/ مارس من عام 1918 بناءً على أمر من حاكم تبريز[2] إضافة إلى خدمة مصالحه الخاصة؛ أعني التخلص من أي تهديد آشوري لسيطرته على سهل أورمية. لقد أراد الآن بوضوح ممارسة استقلاله تماماً كالآذريين والأرمن الذين أرادوا ذلك أيضاً. هذا هو الانطباع البريطاني الذي تبلور في وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ ديسمبر 1919.

أما إيران فإنها أملت لبعض الوقت أن تجهز حملة على سمكو ولكنها كانت مفلسة. مع ذلك، سعت خلال شهر نيسان/أفريل للحصول على معونة بريطانية لتمويل هذا المشروع ولكنها لم تنجح فلجأت إلى الخدعة. في أواسط شهر أيار/ماي أُرسلت إلى سمكو قنبلة في طرد، على شكل علبة حلويات، لكنها أخفقت في قتل الشخص المقصود، ولكنها قتلت شقيقاً له. في اليوم التالي شن الموقع العسكري الإيراني هجوماً على المدنيين الأكراد والمسيحيين في أورمية في أعقاب شجار مع جماعة من

---

(1) لقد تلقى هذا التحالف الدعم والمساندة من تبريز ولكننا لا نعلم بالضبط ممن.

(2) ينقل الأستاذ جرجيس فتح الله المحامي عن ويغرام أن سمكو قام بعمله هذا بتحريض من حاكم أورمية. وقد عثر الآشوريون على رسالة بهذا المآل عندما اقتحموا قلعته. انظر وليام ايغلتن الابن، جمهورية مهاباد (جمهورية 1946) الكردية، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله المحامي، دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت، ط1 1972. (المترجم).

مؤيدي سمكو الذي سارع إلى فرض الحصار على البلدة وقطع مصادر المياه عنها وبذلك ألحق ضرراً بالمستوطنات الآذرية المجاورة[1].

في شهر حزيران/جوان بدا أن بريطانيا، القلقة على إعادة الهدوء، فضلت تعيين سمكو كحاكم لأورمية، وهي خطوة اعتُبِرت من وجهة نظر الحكومة أنها جعلت من أذربيجان الغربية إقليماً مستقلاً. وخلال شهر تموز/جويليه وافقت السلطات، تحت ضغط بريطانيا، على تسوية اعترفت بموجبها بسمكو كقيّم على بعض الطرق العامة في الموقع والمقاطعات الحدودية لـ (ديلمان ولاهيجان) وكل ذلك مشروط بمدى ولائه.

ولكن الولاء بالكاد كان بعيداً عن أفكار سمكو، الذي كان من قبل منكباً على انتهاز أية فرصة للاستقلال. وكان سمكو قد أخبر ضابطاً بريطانياً بأن "الأتراك موتى والآن نحن [البريطانيون] فحسب نطلب من الأكراد أن يربطوا أنفسهم بأمة أخرى ميتة يدير حكمها ملك ميت"[2]. في الواقع تخيل سمكو بإمكانية عقد صفقة مع بريطانيا، التي بدت أنها تريد قيام كيان كردي في تركيا، لذلك أخبر محاوره البريطاني: "عاملونا، نحن الأكراد على الجانب الفارسي من الحدود، كما تعاملون أكراد السيد طه على الجانب الآخر من الحدود (كما رأينا من قبل، عرف الشيخ طه حدود الدعم البريطاني). وعندما تم رفض إعطاء سمكو السلاح اللازم لإنجاز الاستقلال، توجه إلى القوميين الأتراك للمساعدة، مراهناً على ما يبدو على التهديدات الأرمنية والبريطانية المحتملة والمساعدة التي يمكنه أن يقدمها في منع عودة المسيحيين. لقد كان مشغولاً من قبل في شراء البنادق والذخيرة وتجنيد الهاربين من تركيا، الذين أغراهم بإمكانية النهب واتخاذ أكثر من زوجة -نساء المسيحيين والمسلمين اللواتي كان سمكو يخطفهن من سلماس ومن المناطق الأخرى.

في أوائل شهر أيلول/سبتمبر حاول سمكو عقد اجتماع للزعماء الأكراد في أذربيجان الغربية. ولكن الاجتماع لم ينجح. فالكثير ممن حضروا كانوا مشغولين بخصوماتهم الثانوية، كما أن الكثير من زعماء هركي وبكزادة ودشت لم يحضروا الاجتماع، كونهم متحالفين مع بحري بك، أحد منافسي سمكو في شكاك. في هذه الأثناء كان منافسه الآخر، عمرو خان، قد عرض المساعدة على حاكم أورمية ضده.

---

(1) لقد استولى على ديلمان، ونهب خوي، وقتل آذريي قره قشلاق سكان لاكستان، شمال-غرب.

(2) FO رقم 248/ 1225، العميد بييچ Beech تقرير عن القلاقل في مقاطعة أورمية، تفليس، 14 تموز/جويليه 1919.

بانضمام مزيد من المجندين إليه في خريف ذلك العام، عزز سمكو موقعه في شمالي بحيرة أورمية، محذراً السكان حول سلماس وقتور بأن عليهم أن يعتبروا أنفسهم ضمن نطاق سلطته. وقد برهن على أهميته بشكل أكبر عندما منح ملاذاً لأربعين شيخاً من أقرباء الشيخ محمود البرزنجي، رغم عدائه لانتفاضة الشيخ[1].

كانت السلطات الإيرانية قلقة بما فيه الكفاية على الموقف المتدهور وبدأت بحشد قوة ضاربة للتعامل معه. بعد مناوشات أولية هزمت هذه القوة سمكو في شباط/ فيڤري من عام 1920 الذي فرّ أولاً إلى معقله الجبلي في شاهرق في سومي ومن هناك إلى الممرات الجبلية غير السالكة بسبب الثلوج. وقد تلاشى الكثير من رجاله الـ000 . 3، فسعى إلى تسوية وافقت عليها السلطات الإيرانية دون حكمة حيث تعهد بموجبها بإعادة الغنائم المسروقة من قره قشلاق وبتقديم 50 خيالاً تحت قيادة أخيه أحمد كمساهمة منه في فرقة القوزاق وبعدم التدخل في مقاطعات أورمية وسلماس.

أخذ سمكو هذا الموقف على أنه علاقة ضعف. في شهر نيسان/أڤريل كان قد بدأ بتسليح نفسه من جديد بالرشاشات ومدفعية الميدان، التي قدمها الأتراك في وان بعد تفكير عميق. خلال شهر آب/أوت احتل سهل سلماس ومن ثم سهل أورمية بما فيه المدينة ذاتها التي دخلها في شهر كانون الأول/ ديسمبر، كذلك تلقى الدعم أيضاً من البلاشفة الذين أرادوا تقويض وحدة الأراضي الإيرانية. لهذا، لم تكن مستغربة قدرته على حشد الزعماء المحليين في ديلمان لتعزيز دعمه ومحاولته حثّ زعماء صاوجبلاق (مهاباد) ولاهيجان في الانضمام إليه. أثناء شهر كانون الثاني/ جانڤي 1921 قابل زعمار أكبر قبيلتين موكريتين، دي بوكري ومامش ممثلين عن سمكو في أشنو وأبديا رغبتهما في الاستيلاء على صاوجبلاق. وفي شهر شباط/فيڤري استولى رجال الشيخ طه على حيدرآباد، على الشاطئ الجنوبي من بحيرة أورمية، وهددوا سلدوز Solduz. وبعيداً إلى الجنوب، أراد جعفر سلطان، زعيم هورامان في نَوْسُودْ Nawsud، أن ينضم إليه سمكو في هجومه على السليمانية.

مع ذلك سوف يكون من الخطأ الاعتقاد أن سمكو حاز على دعم كردي عام.

---

(1) لقد عبر كل من سمكو والشيخ طه عن عدائهما للشيخ محمود ولثورته. بعد هزيمته في الحقيقة زار سمكو الشيخ محمود في السليمانية.

فكما نعرف كان لديه الكثير من المعارضين. من أبرزهم، خان ماكو، الذي عرف حاجة القوميين الأتراك الماسة إلى مؤونة القمح لصراعهم العسكري مع اليونان، مخفقاً في عرض كميات كبيرة منه بأسعار رخيصة إذا ما توقفوا عن دعم سمكو. بهذا يمكننا أن نعتبر بأنه كون الآخرين قد ساروا مع التيار السائد فهو أمر مفروغ منه.

كان لدى سمكو في هذه المرحلة 1.000 خيال و500 من المشاة وربما بعض من القوات النظامية التركية[1]. في شهر آذار/مارس ألحق سمكو، الذي كان يقاتل تحت راية الأتراك، هزيمة شنيعة بقوة قوزاق مؤلفة من 600 جندي في قزلجا، في شمالي بحيرة أورمية. من الصعب معرفة لماذا غامرت السلطات في القتال بهذه القوة الصغيرة. من بين 600 جندي رجع 250 جندياً فقط[2]. لذلك بدأت الطوائف القبلية مرة أخرى تهرع الواحدة تلو الأخرى لمناصرة قضية سمكو الذي أصبح لديه في أواسط الصيف عام 1921 ما مجموعه 4.000 رجل.

لا بد أن نجاح سمكو يُعزى إلى حد كبير إلى حالة اللاستقرار العامة التي سادت في المنطقة. ولابد من التذكير هنا أن رضا شاه قد استولى على طهران في شباط/ فيفري من عام 1921. لقد سرت شائعات مفادها أن لدى السوفييت طموحات في تفتيت إيران إلى دويلات صغيرة وكان من السهل على سمكو، باعتباره يتلقى دعماً سوفيتياً، أن يتفاخر بـ "المساعدة لشخصية قوية من قوة أجنبية"[3] لقد اعتبر البعض أن هذه خديعة بريطانية أكثر منها سوفيتية، وهو بالتأكيد الشعور الذي أعطاه الشيخ طه قصداً في سولدز.

لقد عرف سمكو بكل تأكيد قيمة الكفيل الخارجي حتى يعطي الشرعية لمشروعه. فسعى إلى مساندة بريطانيا ربما بناءً على وصية من الشيخ طه. من الناحية الاستراتيجية كانت بريطانيا في موقع أفضل من الاتحاد السوفيتي لأن إقطاعيته كانت محاذية

---

(1) يقول حسن آرفا، رئيس أركان الجيش الإيراني بين عامي 1944-1946 وسفير إيران في تركيا من (1958-1961)، "بعد انسحاب القوات التركية من إيران بموجب هدنة مودرس انضم إلى سمكو نحو 400 جندي من القوات التركية مقابل ليرة ذهبية كل يوم". انظر Hasan Arfa, The Kurds an Historical and Political Study, Oxford University Press, 1966 pp 50-51. (المترجم).

(2) قُتِل منهم 120 في ساحة المعركة، بينما الـ 230 كانوا بين مفقود وأسير.

(3) FO رقم 371/ 6347، المندوب السامي في العراق إلى وزير خارجية المستعمرات، 26 آب/أوت 1921.

لكردستان المحتلة من قبل بريطانيا، وقد عرف أنه سوف تغري البريطانيين في بغداد. في شهر تموز/جويليه عام 1921 قام بحركة غير مباشرة وصريحة ومزيلة للنقمة. وكتب "أعرف أنني قد اشتهرت بالخيانة والخداع في التعامل مع الحكومات"[1].

هل كانت بريطانيا لتساعده؟ لقد كان هناك اقتراح مثير يعد بإمكانية إقامة حاجز ضد المغامرات التركية في منطِقة برادوست وعلى طول الجناح الشرقي للجيش البريطاني. كذلك اعتُقد أيضاً أن طهران قد تقبل بفقدان الإقليم الذي كانت تسيطر عليه اسمياً، مقابل النظام والاستقرار اللازمين. وفي موازاة ذلك كان هناك العديد من الاعتبارات السلبية. لقد كان سمكو يسمح من قبل بتحرك القوات التركية في إقطاعته والتسلل إلى المنطقة المحيطة برواندوز، وبما أنه كان يتلقى الذخيرة بشكل روتيني من وان، فإنه من غير المحتمل أن يتخاصم مع الأتراك إلا بمقابل كمية كبيرة من لوازم الحرب من بريطانيا. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك القضية القابلة للانفجار المتمثلة بعودة آشوريي هكاري وأورمية، الذين قُتل الكثير منهم على يد رجال سمكو في عام 1918. إنه لمن غير المقنع أن الآشوريين، حتى في حال سماحه بعودتهم، لن يتعرضوا للاضطهاد. أخيراً كانت هناك مسألة تتعلق باستقرار الحدود وبالمسألة القومية الكردية. فمن جهة لم تكن لدى بريطانيا الرغبة في أن تتورط في قمع الطموح القومي الكردي وبذلك تجرح مشاعر أكراد العراق، ومن جهة أخرى لم تكن تريد أن تعطي لطهران مزيداً من المبررات لاتهامها بالتدخل في الشؤون الإيرانية. فقد كانت إيران تتهمها من قبل أنها تشجع القلاقل في كردستان، لذلك بقيت بريطانيا مكتوفة اليدين.

ولكن في هذا الوقت كان سمكو قد سيطر عملياً على كل المنطقة الممتدة من ضواحي خوي وبعيداً إلى الجنوب حتى بانه. فقط صاوجبلاق كانت لا تزال في يد الحكومة، ولكن ليس لفترة طويلة. في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر اعتقل قائد الموقع العسكري غدراً اثنين من الزعماء الذين دعاهم من أجل التفاوض. بعد ذلك زحف سمكو دون تردد على البلدة ناهباً إياها وقاتلاً ما وقع بين يديه من الجندرمة كأسرى كما عيّن زعيماً محلياً من قبيلة مامش كحاكم، ثم انطلق بقواته مسرعاً على

---

(1) FO رقم 371/ 6347، مكتب بريد الجيش APO رانيا إلى مكتب بريد السليمانية، 20 تموز/ جويليه 1921. أنظر أيضاً المندوب السامي في العراق إلى SS Colonies (مستعمرات)، 21 تشرين 1921 والملاحق.

طول الضفة الغربية للبحيرة لمواجهة وإلحاق هزيمة منكرة بقوة غير نظامية كبيرة لرجال قره داغي القبليين شمالي سلماس. في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ألحق هزيمة أخرى بالقوات الحكومية في قره تبا، على الطرق الشمالية لسلماس. وهكذا، استطاع سمكو أن يفرض هيبته من جديد، وفي نهاية تلك السنة استطاع أن يُنزل إلى ميدان المعركة ما لا يقل عن 5.000 رجل.

ولكن مهما تكن التوقعات فإن ثورة سمكو بقيت مقيدة على نحو خطير بطبيعة السياسة القبلية. فطيلة فترة نجاحه بقي سمكو، مثل داود خان كلهور، مرهوب الجانب وغير محبوب وموضع إعجاب. كما كان له معارضوه ضمن شكاك، وإن كانوا قد أسكِتوا لفترة. في الشمال كان الأكراد في نواحي ماكو، الذين كانوا خائفين من الخدمة المأجورة، في حالة اهتياج ويحذرون الحكومة من مغبة حشد قوات محلية ضد سمكو. وفي الجنوب كانت عشيرة منكور بكراهيتها المعتادة للحكومة مستعدة للانضمام إلى سمكو ولكن القبيلتين الرئيسيتين، الـ (دبوكري ومامش) انقسمتا إلى عصبتين إحداهما مناوئة لسمكو والأخرى مؤيدة له. لقد أعطت الأغلبية دعماً مشروطاً لسمكو، ربما تحت تأثير استيلائه على سنه من قبل رجال القبائل المحليين في أواسط آذار/مارس. مهما يكن، فإن هذه القبائل أضافت نظرياً 3.000 محارب إلى قوة سمكو المؤلفة من 5.000.

لم يدم التحالف بين زعماء مُكري وسمكو طويلاً. ففي آذار/مارس 1922 كانوا على خلاف. ومن المشكوك فيه ما إذا كان قد حظي بدعمهم القوي. عندما تقدم باتجاه صاوجبلاق في تشرين الأول/أوكتوبر 1921- "أرسلتُ في طلب كافة الزعماء [المؤازرتي] ولكنهم لم يأتوا"[1] - سمح لرجاله بسلب بيوت بلداتهم. إن أولئك الذين أيدوا سمكو فيما بعد فعلوا ذلك لأنه كان القوة المهيمنة في تلك الفترة، ومن غير المحتمل أن يكون ذلك بوحي من الولاء لسمكو أو لهدف قومي.

في إقليم كردستان قررت قبيلة ديزلي أن تساند سمكو، كما فعل أيضاً سردار رشيد الروانسوري، الذي صُرف عن الحكومة من قبل. لقد عرض على سمكو

(1) انظر رسالة كرد مصطفى باشا، التي يسوق فيها أيضاً تبرير سمكو لقتل السجناء في صاوجبلاق: لقد أسروا وأطلق سراحهم من قبل (أي أثناء الحرب العالمية) مقابل وعدهم بعدم مقاتلة الأكراد مرة أخرى. FO 371/7781 كرد مصطفى باشا إلى ابنه عبد العزيز، السليمانية، 12 كانون الأول/ديسمبر 1921.

الاستيلاء على سقز إذا ما استولى هذا الأخير عليها. لكن زعيم مريوان، محمود خان كاني سانان، رفض بازدراء دعوة سمكو للانضمام إلى ثورته، حتى بعد أن دُعِم ذلك بعرض للاستيلاء على محافظة سنه. لابد أن محمود خان قد وجد في ذلك إهانة، لأنه كان أقوى زعيم في المنطقة وكان يستطيع الاستيلاء على سنه وقت ما يشاء[1].

بعيداً إلى الجنوب كان هناك اهتمام قليل بالثورة. فقد اعتقد القنصل البريطاني في كرمنشاه أن حركة الاستقلال فيها "مبالغة إلى حد كبير لأن موقف غالبية الشعب في جنوبي كردستان هو أنهم راغبون في دعم الحركة شريطة أن تكون ممولة من البريطانيين، ولكنهم سوف لن يقوموا بأي شيء ما لم يُدفع لهم"[2]. وهو رأي يجد صدى له في تجربة الألمان في الحرب. لقد كانت قبيلتا السنجابي وكالخاني متحدتين في ازدرائهما لسمكو، حتى وهو في أوج قوته. ومن غير المحتمل أن تكون القبائل غير-السنية قد ناصرت قضيته اللهم إلا تلك المنافسة لهما .

رغم عدم الاهتمام بعيداً إلى الجنوب، فإنه من السهل معرفة لماذا كان سمكو يشعر بمكانته على نحو متزايد حيث كانت كل حملة تُوجه إليه تمنى بالهزيمة في الوقت الذي كان فيه رضا خان مشغولاً بأماكن أخرى. في أيلول/سپتمبر 1921 دُحرت الحركة الثورية في جيلان بشكل نهائي، وفي أوائل شباط/فيڤري 1922 اندلعت انتفاضة قصيرة الأمد بقيادة ضباط من الجندرمة في تبريز. في أواسط الصيف، وبالإضافة إلى انتفاضة سمكو، واجه رضا خان غارات من اللور على بروجرِد وغارات التركمان في نواحي كوران وغارات من شاهسيفان بالقرب من أردبيل. ولذلك فإن مثل هذه الاضطرابات هي التي بررت المخاوف من أن إيران قد تتفسخ.

وحتى مع عدم وجود تمرد مفتوح، كان ينبغي على الحكومة أن تواجه النشاطات التخريبية للسوفيت والأتراك، حيث كانت شبكة "المليون" السرية المدعومة من البلاشفة نشيطة في كردستان على نطاق واسع ووصلت حتى جنوبي كرمنشاه، كما

(1) لا بد أن سردار رشيد استشاط غضباً على عرض سمكو لمحمود خان، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مطالبته بمنصب محافظ لسنه منذ أن قدمها له الروس في عام 1917، حيث لم يكن سردار رشيد على علاقة طيبة بمحمود خان. ولعل رفض هذا الأخير في القيام بالثورة هو الذي أغراه بالقيام بذلك.

(2) FO 371/6347، كوان Cowan إلى المندوب السامي في العراق، كرمنشاه، 25 أيلول/سپتمبر 1921.

كانت هناك مؤشرات على أن الدعاية البلشفية قد أعطت نتائجها بين الملالي في نواحي خانقين. في تلك الأثناء كان الكماليون لا يزالون يواصلون دعمهم لسمكو. بل إن زمرة من الكماليين كانت موجودة في طهران وفيها أعداد متفاوتة من الأكراد الذين كان حافزهم هو كره رضا خان أكثر من التعلق بمصطفى كمال أو سمكو.

في شهر أيار/ماي رافق الشيخ طه، الذي اتخذ من صاوجبلاق مركزاً له، رجاله في نهب ريف دي بوكري، المنطقة الزراعية الغنية على بعد 30 ميلاً إلى الجنوب-شرق. وخلال غيابه قامت قوة كردية غير نظامية[1] تابعة للحكومة من مياندواب، التي أدركت أن صاوجبلاق غير محمية، حتى بادرت بسرعة إلى استردادها. عندما علِمَ الشيخ طه بذلك عاود الاستيلاء عليها بعد أن قتل 200 من المدافعين عنها وانتقل لاحتلال مياندواب. وقد أثار ذلك الذعر على نطاق واسع بين السكان الشيعة، بل حتى إن سكان مراغا لاذوا بالفرار. وخلال شهر حزيران/جوان وسع سمكو نطاق حدوده بالاستيلاء على قلعة ساين Sayn Qala شرقي بوكان.

كانت الحكومة الإيرانية تنتظر فرصتها المناسبة وتنظم قوات كافية لتتأكد من نجاحها. مع بداية شهر آب/أوت تحرك 8.000 رجل جنوباً من نقطة تجمعهم شمالي بحيرة أورمية. في التاسع من شهر آب/أوت نشبت معركة رئيسية شمالي سلماس حيث هُزم فيها رجال سمكو بقوة. في اليوم التالي استردت الحكومة ديلمان. لذلك تلاشت قوات سمكو لأن الكثير من الجماعات القبلية فضّلت العودة من حيث أتت. وهكذا تم الاستيلاء على معقله في الرابع عشر من شهر آب/أوت، فيما أُعيد احتلال أورمية في السادس عشر منه، وفي تلك الأثناء تمكن سمكو وزعماء التمرد الكبار من الفرار إلى تركيا.

أمضى سمكو سنواته الأخيرة في محاولة منه لاستعادة مجده السابق. فانتقل إلى العراق يحدوه الأمل في الحصول على الدعم من الشيخ طه ومن الشيخ محمود أيضاً، غير أن الأول كان قد تخلى عن أطماعه في إيران بينما بادل الشيخ محمود رفض

(1) كانت هذه القوة في الأصل مع قوات الغريلا الوطنية التابعة لكوجك خان Kuchik Khan في جيلان في شهر نيسان/أفريل من عام 1921. وقد استسلمت وأدرجت اسمها في قوات رضا خان في أعقاب هزيمة كوجك خان في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1921. وكان قائدها، كالو قربان Khalu Qurban، أحد زعماء منطقة كرمنشاه، والذي قُتل وتشتت قواته في أعقاب معاملتها القاسية في صاوجبلاق.

سمكو لدعم ثورته في عام 1919. في عام 1923 عاد سمكو إلى تركيا لكنه لم يعد يجد الدعم هناك أيضاً. وفي العام 1924 عفا عنه رضا خان، على افتراض أنه من الأنسب أن يكون داخل الحدود بدلاً من أن يكون خارجها.

في ربيع 1925 رجع سمكو، وكانت مهمته الأولى هي أن يزيح خصمه عمر خان، الذي تولى زمام الأمور في القبيلة منذ هزيمته في عام 1922[1]. وفي كانون الثاني/جانفي من عام 1926 كان سمكو مرة أخرى سيد الموقف بحيث عقد العزم على استعادة الحرية التي تمتع بها من قبل. أما بالنسبة إلى الحكومة فكانت منزعجة بالطبع فاستأنفت دعمها لعمر خان. بحلول شهر تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1926 تحولت غارات سمكو التي بدأت منذ الخريف السابق إلى تمرد مفتوح. فتحالف مع بكزادة سهل "ته ركه ور" و"مه ركه ور" ومع زعيم هركي غزا سهل سلماس، ولكنه هُزم بسهولة عندما انضمت نصف قواته إلى عمر خان خارج ديلمان. فر سمكو هذه المرة إلى العراق تاركاً عمر خان ليستأنف قيادته لـ "عبدوي شكاك".

كان سمكو لا يزال يبحث عن الفرص ليبدأ هوايته من جديد. ففي منفاه في العراق دخل في مراسلات مباشرة مع شخصيات من نفس التفكير ومع تركيا، التي ربما أرادت مساعدة سمكو من أجل قمع أكرادها في شرقي الأناضول. في عام 1928 غادر العراق متوجهاً إلى تركيا التي أغرته بوعد فوج من الفرسان القبليين ومنحه عقاراً على الحدود الإيرانية. لابد أن إيران قد اعتبرت استغلال تركيا لسمكو بمثابة تهديد لسيطرتها على المنطقة الحدودية، ولذلك قررت قتله. في عام 1929 أعفت الحكومة عنه، ودعته أن يكون حاكماً لأشنو لكن بعد عودته بوقت قصير نصبت القوات الحكومية له كميناً وقتلته.

ولكن هل كان سمكو قومياً؟ لقد تكلم عن الاستقلال وجمع بنجاح عدداً من القبائل حول نفسه ومن خلال تحالفه مع الشيخ طه في كردستان تركيا لمدة قصيرة أثار

---

(1) كان لكليهما أصدقاء داخل الحكومة. فقد كان عمر خان مفضلاً محلياً بينما تمتع سمكو بمناصرة وزير الحربية، الذي قَبِل استسلامه. في عام 1925 دُعي عمر خان للاجتماع في تبريز، لكنه رفض الذهاب. من الجائز أن الدعوة كانت مكيدة بين سمكو ورفيقه في طهران. على أية حال كان سمكو نفسه هو الذي تولى القوات الحكومية للقبض عليه.

قضية عبر الحدود. ولكن مع ذلك وجد صعوبة في الاعتراف بأي شخص كقائد قومي. فلا هو ولا الشيخ طه وجدا في الشيخ محمود إلّا منافساً محتملاً. ولذلك لم يغير موقفه من الشيخ محمود إلّا بعد هزيمته فقط. ليس هناك بيان رسمي أو برنامج سياسي يسجل وجهة نظر سمكو القومية، ويبقى موضع تساؤل فيما إذا كان قد قدم شيئاً من هذا القبيل. ورغم إن رجلاً من صاوجبلاق قد أصدر باسمه صحيفة روزي كردستان، فإن خطها القومي غير واضح. ويبدو أن سمكو لم يتبن إدارة موحدة أو نظام ضريبة على المناطق التي سيطر عليها. ففي أورمية وصاوجبلاق (وربما في أماكن أخرى أيضاً) كان يعيين شيوخ القبائل كحكام. هذا، بالطبع، لم يكن مختلفاً على نحو مميز عن الممارسات الإيرانية السابقة، ولكنه بالكاد يشير إلى رؤية الدولة القومية الكردية الوليدة. من الواضح أن سمكو كان يحتقر فئة المدنيين غير القبليين، باستثناء الرايات Rayyat لمصلحة القبائل. أما معاملته للأنجومان في الفترة الدستورية ونهبه لـ "العاصمة" الكردية، صاوجبلاق، فإنهما يوحيان أن شعوره القومي كان مرهوناً بالحالة الاجتماعية-الاقتصادية (الراعي القبلي مقابل المستوطن) أكثر منه بالعرق.

بقي سمكو الزعيم القبلي الأول دون منازع، الذي استغل حسنات الثقافة القبلية لحشد المؤيدين وقمع المنافسين. لقد برزت شكاك كاتحاد قبلي متميز خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي عبارة عن خليط من الأفخاذ القبلية التي لا تربطها أية صلات قربى والتي جمعتها مع بعضها عائلة قوية. إنه لمن الممكن القول إن سمكو كان يتبنى هذه الدعوى في سبيل أن يصبح الحاكم الأعلى للقبائل الكردية في أذربيجان الغربية، ولكنه ضُعّف على نحو مهلك بالثقافة القبلية التي كان هو نفسه جزءاً منها. وقد بدا ذلك جلياً في الحل السريع لقواته في أعقاب هزيمته والنزاعات والمنافسات المتأصلة في النظام القبلي.

كرمنشاه

إن التفسير العصري للصعوبات المتأصلة في صياغة الوحدة بين العشائر المتمسكة مسبقاً بشبكة عداواتها وتحالفاتها يمكن العثور عليه في كرمنشاه. لهذا ينبغي التذكر أن قبيلة سنجابي قد عانت من هزيمة قاسية على أيدي الجيران المعادين والبريطانيين في شهر أيار/ماي من عام 1918. وفي عام 1920 استعادت وضعها السابق مقارنة مع

القبائل الكبيرة في المنطقة[1]. لقد كان اتحاد الكوران يتلاشى، بينما اتحاد الكلهور بدأ يضعف نتيجة تقلب القيادة[2].

في أوائل خريف 1921 شكّل قاسم خان (سردار ناصر) السنجابي، الحاكم الجديد المرعي من قبل بريطانيا، اتحاداً مع رشيد السلطنة كالخاني وسردار رشيد الأردلاني (أو الكردستاني) ضد قبيلة (وَلَدْ بكي) التي كانت قبيلة السنجابي في حالة عداء معها. حالة العداء تلك كانت قد بدأت منذ أيام شيرخان سنجابي، وتفاقمت بخيانة وَلَدْ بكي لابن شيرخان، علي أكبر. وهي وصلت إلى حالة الغليان بسرقة قبيلة وَلَدْ بكي الدائم لماشية السنجابي خلال ذلك الصيف. لقد كان لـ (سردار رشيد) حقده الخاص على زعيم محدد انخرط في هذا السلب، باعتبار أن الأخير قد أثار المشاكل بينه وبين حاكم سنه. أما رشيد السلطنة كالخاني فقد ساهم بالرجال نتيجة الصداقة الطويلة التي ربطته بقبيلة السنجابي. لم تكن هناك صعوبة في نهب وسلب قبيلة وَلَدْ بكي، ولكن قبيلتَيْ السنجابي والكالخاني وضعتا نفسيهما في موقف خطير، باعتبار أن مشاتيهما كانت تقع بين وَلَدْ بكي وكلهور. إذا ما تحالف الكلهور ووَلَدْ بكي فإنهما سوف يفوقانهما عدداً، وهو ما يشكل خطراً حقيقياً، إذا ما أخذنا بالاعتبار التنافس الطويل بين الاتحادات السنجابية والكلهورية. علاوة على ذلك، كانت سنجابي تعرف أن حاكم قصر شيرين معادياً لها. لذلك خاف قاسم خان من احتمال أن يقنع الحاكم قبيلة كلهور في مهاجمة رشيد السلطنة كالخاني، وفي تلك الحالة فإنه سيكون ملزم أدبياً بمساعدة كالخاني، وهو ما سوف يحرّض بكل تأكيد وَلَدْ بكي لمهاجمة قبيلة السنجابي من المؤخرة.

لقد طلب زعماء وَلَدْ بكي، بكل تأكيد، اللجوء عند كلهور، وهو ما تضمن

---

(1) في عام 1918 فرّ علي أكبر خان (سردار مقتدر) إلى المنطقة التركية. أخذ البريطانيون قاسم خان (سردار ناصر) كرهينة إلى بغداد. فعرفوا أن التجاوزات الروسية في مقاومة الحلفاء قد أثارت سخط قبيلة سنجابي، وأدركوا الآن خطورة الفراغ [السياسي]، فأعادت قاسم خان كحاكم أعلى. فتم احتجاز علي أكبر وأخيه الثالث، حسين خان (سالار ظافر) في طهران، ولكن أطلق سراحهما من قبل رضا خان في عام 1922 بكفالة حسن السلوك.

(2) رغم أن سليمان خان كان الزعيم الرسمي، إلا أنه بقي قلقاً من ابن أخيه عباس خان الذي كان يحيك المؤامرات ضده، بمساعدة من الحكومة أحياناً.

واجب الثأر؛ حينها أمرت طهران زعيم كلهور بمعاقبة الاتحاد الذي تترأسه قبيلة السنجابي. لقد كان يمكن تجنب الحرب القبلية في حينه بوصول حاكم جديد في كرمنشاه، الذي توقع الضرر الاقتصادي والفوضى التي قد تنجم عنها، لذلك أقنع زعماء كلهور وسنجابي بقبول تحكيمه[1].

إخضاع القبائل

مثل مصطفى كمال في تركيا، كان رضا خان مصمماً على فرض السلطة المركزية في كل مكان من الدولة من خلال سياسة دمج مجتمع قائم على التعددية في مجتمع متجانس واحد. وقد تضمن ذلك محاولة وضع القبائل تحت سيطرة الحكومة المباشرة؛ ولأول مرة فرض لغة واحدة، الفارسية، على دولة تتميز بالتنوع اللغوي (بالدرجة الأولى من اللهجات الكردية والتركية، والعربية واللورية والبلوجية) وفرض زي على المدنيين والمزارعين والرعاة.

لقد مُحقت ثورة سمكو لأنها شكلت تهديداً مباشراً للدولة، لكن رضا خان كان قد عقد العزم الآن على التخلص من الخطر الكامن لأهدافه الذي يمثله المجتمع القبلي بشكل عام؛ وهو كان في البداية منشغلاً بالتعامل مع المشاكل العاجلة كتحدي قبائل التركمان واللور، مثلاً، وبناء قوة عسكرية نظامية. لذلك لجأ إلى الحيل الحربية القديمة: تأليب قبيلة ضد أخرى والاحتفاظ بالرهائن، وضمن بعض القبائل القوية، إثارة أحد المطالبين بالزعامة ضد الزعيم الفعلي صاحب المنصب.

كان رضا خان، مثل القاجار من قبله، لا يزال بحاجة إلى [القوات] القبلية غير النظامية للحفاظ على النظام. فعند قمعه للاضطرابات بين اللوريين في عام 1923، قبل المساعدة من قبيلة كلهور عندما أدرك الصعوبات التي تواجه القوات النظامية وهي تنفذ عملياتها ضد عدو مراوغ في الجبال. في عام 1924 تم حشد قوات قبلية من بين القبائل الكردية الرئيسية عند توقع مشكلة لدى عودة سمكو في تلك السنة حيث قُدّر، بشكل إجمالي، أن عدد التابعين المتوافرين للخدمة قد وصل إلى 4.000، واستُخدم بعضهم في السنة نفسها ضد والي بشتكوه .

(1) عندما استقال هذا الحاكم بعد شهر، أقنع القنصل البريطاني زعيم كلهور في البقاء خارجه. لقد كان دافعه هو الحفاظ على الهدوء على الحدود العراقية ومنع الاضطراب [من التأثير] على طريق التجارة بين خانقين وكرمنشاه.

غير إن المشكلة الحقيقية كانت تتمثل في القرب من الحدود، التي قدمت لطهران محاسن ومساوئ في الوقت نفسه. فمن ناحية كانت القبائل المنشقة تستطيع أن تتسلل عبر الحدود بأمان في أول مؤشر على الاضطراب. ومن ناحية أخرى عندما كان الأكراد يأتون من العراق ويطلبون ملاذاً من البريطانيين، فإنهم قدموا لطهران الفرصة المناسبة لمعاقبة بريطانيا بسبب تدخلها في إيران، كما كان للحكومة الإيرانية أحقاد كثيرة على بريطانيا، والتي تعودَ على أقل تقدير إلى الاتفاق الإنكليزي-الروسي في عام 1907. وكانت تتوجس بشكل خاص من السياسة البريطانية إزاء القبائل. لقد امتعضت من الطريقة التي منحت بها بريطانيا اللجوء السياسي لسمكو في عام 1922 ولسردار رشيد في السنة التالية. كذلك استشاطت غضباً عندما بدأت بريطانيا في دفع إعانة مالية للمتمرد جعفر سلطان في عام 1924 لثنيه عن دعم الشيخ محمود. إن هذا يساوي تقديم الرشوة لزعيم من دولة مجاورة. لم تجد طهران حيرة كبيرة في تقديم الملاذ لرجال من أمثال الشيخ محمود وإعطائهم الحرية في تنفيذ العمليات عبر الحدود لكي ترد على بريطانيا بنفس عملتها، كما رأت طهران.

من ناحية أخرى كان مقلقاً لطهران أن ترى أن حماس الشيخ محمود القومي ناقل للعدوى حيث لاقت الإعجاب من لدن زعماء مؤثرين من أمثال محمود خان ديزلي ومحمود خان كاني سنان من مريوان. فإن كان هؤلاء الزعماء مزعجين للعراق، فإنهم بالكاد كانوا تقريباً أقل من ذلك بالنسبة لإيران. ففي 1927 عانت إيران بما فيه الكفاية من الحضور المزعج للشيخ محمود؛ فالخطر الضمني المتمثل في الحديث المتزايد عن "الحكم الذاتي الكردي" فاق أهمية القيمة البغيضة للشيخ بالنسبة للبريطانيين.

المشكلة الحدودية الرئيسية الأخرى نجمت عن العادات المتعلقة بالهجرة للقبائل القاطنة في المناطق الحدودية. فعمليات الهجرة الصيفية كانت دائماً محطات تنطوي على احتكاك محتمل مع الناس الذين تنتقل القبائل المهاجرة عبر أراضيهم. ولكن، إضافة إلى ذلك، عندما حاولت الدولة تطبيق المركزية برزت مسائل محرجة حول ملكية الأرض، والخدمة العسكرية وفرض الضرائب. إنَّ الاختلاف قد يؤدي بسهولة إلى الانفجار، والمثال الأبرز في هذا المجال ينطبق على قبيلة بِشْدَر، التي كانت تأتي من الجبال المحيطة بـ "قلعة دزه" كل صيف لترعى مواشيها في منطقة سردشت.

طوال عقد العشرينيات [من القرن الماضي] بقيت قبيلة بشدر في حالة عداء مع الحكومة. فخلال سنوات عجز القاجار اكتسبت بِشْدَر حقوقاً مِلْكية على عدد من القرى

المحيطة بـ "سردشت"، ربما لعدم وجود قبيلة قوية للوقوف في وجه انتهاكاتها. وأثناء العام 1923 احتلت القوات الحكومية سردشت وتعاملت بصرامة مع الزعماء القبليين حيث حجزت الحكومة، بحجة الضرائب المستحقة، مواشي بِشْدَر وطردت الممثلين القبليين وجردتهم من أملاكهم التي استولوا عليها. كما تم حجز بعض الزعماء بشكل مؤقت. في عام 1924 حاولت الحكومة انتزاع ضريبة رؤوس سنوية بالإضافة إلى الضرائب التي تعود إلى عام 1914 ونزع سلاح القبائل. وفي الوقت الذي قبلت فيه بِشْدَر ضريبة الرؤوس كحق مشروع، فإنها رفضت بشكل قاطع دفع الضرائب المتأخرة، وبدرجة أقل نزع السلاح. وسرعان ما وجدوا أنفسهم يفرون من فرسان القوزاق، ولكنهم لم يقلعوا بالسهولة ذاتها عن ممارساتهم المعتادة. وكانوا كل عام يناصبون العداء للحكومة بسبب تدخلها في أراضيهم أثناء غيابهم الشتوي. خلال صيف العام 1926 طردت القوات الحكومية من بانه وسردشت وأحرقت 38 قرية قبل أن تتقهقر إلى العراق. في عام 1927 تم الحفاظ على السلم، ولكن في عام 1928 شعرت بالإثارة نتيجة ممارسات الحكومة وأصبحت مولعة بالقتال وهي تحضّر لهجرة عام 1929.

كان ثمة عاملان ساهما في عدم نشوب الاضطراب. الأول هو أنها -بِشْدَر- تلقت تحذيراً شديد اللهجة من الحكومة في بغداد ضد أي نوع من "سوء التصرف، أما الثاني فهو أنها وجدت أن طهران تتودد إليها التي احتاجت إلى مساعدتها ضد ثورة منكور، حلفاء بِشْدَر السابقين. فتبعاً لاحتلال منكور المسبق لـ "سردشت"، كانت طهران راغبة في تسوية بعض شكاوى بِشْدَر .

لقد كان هدف رضا خان الرئيسي هو نزع سلاح كافة القبائل. أما القبائل الكردية فربما كانت أقل أهمية من الاتحادات الكبيرة مثل البختياري وقشقاي ولكنها مع ذلك مثّلت تهديداً مباشراً للاستقرار في الحدود الغربية للدولة. رغم ذلك كان نزع السلاح متوقفاً على قوة نسبية وجو من الاستقرار العام. وعندما اندلعت الثورة ظهرت العقبات بين الشخصيات المتمردة في المنطقة من أمثال محمود خان ديزلي، جعفر سلطان الهورامي، وسردار رشيد أردلاني من روانسار ولجميعهم الأولوية في نزع السلاح. وخلال عام 1925، مثلاً، قام سالار الدولة بمحاولة أخرى لحشد القبائل وكان هؤلاء الزعماء بالضبط هم أولئك الذين لجأ إليهم.

كانت طهران لا تزال بحاجة إلى التعاون الفعّال مع القبائل الأخرى أو إلى

القدرة على تهدئتها لتجنب اندلاع حريق عام. فخلال عامي 1925-1926، مثلاً، عندما كانت تركيا تخلق التوتر في المنطقة الحدودية، وكان السوفييت يتقربون من زعماء ماكو؛ وبعيداً إلى الجنوب كانت بِشْدَر وهورامي تلقنان الجيش دروساً قاسية، لذلك بدا من الحكمة أن تكون هناك قبائل قوية ولكنها محايدة في المناطق الحدودية بدلاً من المجازفة بإبعادها. وهكذا باتت طهران أكثر عناداً بعد المشاريع الخاصة التي قام بها جنود أفراد، وذلك من خلال بنادقهم وذخيرتهم للمتمردين من أجل زيادة أجورهم الهزيلة.

نحو عشرينيات [القرن الماضي] بدأت الحكومة القسم الأكثر صرامة من سياستها وذلك بنزع سلاح القبائل على الحدود نفسها. وذلك ما كان يتطلب قوة بشرية كبيرة ومفاجأة تكتيكية على اعتبار أنها اكتشفت مسبقاً أن رجال القبائل سوف يسلمون الأسلحة إلى قبيلة جاف أو بعض القبائل الأخرى داخل العراق، بدلاً من تسليمها للحكومة. بين أعوام 1927 و1934 كانت هناك مناوشات متكررة بين القوات الحكومية وقبائل هورامان ومريوان ومعها أمثلة عن الوحشية المتزايدة من جانب الحكومة[1]. في عام 1926 أعدمت القوات التي تقاتل قبائل بِشْدَر وماريوي وهورامي كل السجناء الذين أخذوهم. وربما تكون حوادث من هذا القبيل هي التي دفعت بـ 37 زعيماً لطلب السيادة البريطانية على مقاطعتهم في ذلك العام. في عام 1931 بدا للطاقم القنصلي البريطاني بأن "سياسة الوحشية غير المقيّدة قد تم تبنيها عمداً" حيث القوات تعدم الأسرى القبليين غير القادرين على السير[2] وهكذا فإن مثل هذه التقارير كانت صدى لتلك الصادرة في كردستان تركيا.

كان عدم الشفقة الحالة السائدة مع الزعماء المتمردين حيث قضى سمكو نحبه في عام 1929 بينما توفي ابن أخيه عمر خان (ابن جعفر خان) في ظروف غامضة في السجن بعد ذلك بخمس سنوات. وقد كان هذا هو الثمن المعياري[3]. وتوفي كذلك

---

(1) مثل هذه الوحشية لم يكن بالشيء الجديد. ففي عام 1924، مثلاً، تم إغراء نحو 20 زعيماً من زعماء اللور، البعض منهم من الثوار، والآخرون مما دعموا الحكومة، للتفاوض بضمانة مصحف مختوم أُرسل من قبل قائد الجيش، حيث ضُربت أعناقهم على الفور، وأُرسلت رؤوسهم المقطوعة للعرض في همدان.

(2) FO 371/16076 يوميات قنصلية كرمنشاه، آذار/مارس 1932.

(3) وقع عمر خان، ابن جعفر آغا، ضحية لمنافسه سرتيب خان، الذي كتب له عن عصيان مرتقب. لمزيد من عمليات القتل غير القانونية من قبل الدولة، انظر إبراهيميان، إيران بين ثورتين، ص ص150-151.

زعيم قبيلة مُكري بشكل غامض في سجن صاوجبلاق في عام 1931. ولم يسلم من ذلك حتى الشيخ طه الذي، باستثناء تحالفه المبكر مع سمكو، بالكاد جرح مشاعر رضا شاه. فقد أعفي من منصبه كقائم مقام لـ "رواندوز" في عام 1928 بناءً على طلب من إيران التي ذهبت إليها للتفاوض على الأراضي التي طالب بها في المناطق الحدودية لـ"مركفر"، بناءً على دعوة من رضا شاه، على ما يبدو، ولكنه سُجِن ومات مسموماً لاحقاً في عام 1932.

باتت مسألة نزع السلاح أكثر صعوبة حينما أثارت حملة رضا شاه تجاه التماثل القومي مزيداً من الاستفزاز. في عام 1928 حظّر كافة الألقاب التبجيلية التقليدية من قبيل إيلخان، بيك، أمير، وآغا. وقد أثارت مسألة متطلبات الثوب الجديد، وعلى الأخص القبعة البهلوية الإلزامية (قبعة ذات تصميم خاص)، والذي أصبح ساري المفعول في آذار/مارس 1929، السخط على نطاق واسع حيث هاجمت كل من مامش ومنكور منطقة سردشت وطردتا الحامية العسكرية.

ناصبت القبائل العداء الشديد أيضاً لخطط التجنيد الإلزامي لشبابها وقد كانت السبب وراء مشاكل متكررة. وخلال عام 1937 أُردي اثنا عشر جندي قتيلاً في إحدى القرى عندما حاولوا أن يجمعوا قائمة التجنيد. بعد ذلك بسنتين ثارت قبائل سردشت مفضلة ذلك على الخضوع للتجنيد الإلزامي ونزع السلاح والزي الأوروبي. ثمة سبب آخر أثار السخط على نطاق واسع ألا وهو السياسة اللغوية التي تبناها، والتي قضت بمنع اللهجات الكردية أولاً في المدارس في عام 1934، ومن ثم في الأماكن العامة في السنة التالية.

أخيراً تقصد رضا شاه توطين القبائل في كل مكان من إيران والقضاء على تنظيمها. ولو أنه لم يُجبر على التنازل عن العرش في عام 1941 لربما نجح في ذلك. خلال ثلاثينيات [القرن الماضي] ألحق ضرراً كبيراً بالأكراد. حيث هجّر البعض منهم عنوة من كردستان، مثل الجلاليين الذين تم نقلهم من الشمال، على الأغلب بسبب هجماتهم على وحدات الجيش الإيراني المنتشرة لصد ثوار آكري داغ، وقبيلة كول باغي التي نُقلت من كرمنشاه إلى أصفهان وهمدان ويزد وأخذت مكانهم جماعات تتكلم التركية. إزاء هذه الإجراءات كان من المتعذر لجوء بعض الشباب إلى الجبال[1]، كما تم حجز الكثير من الزعماء الكبار بشكل دائم في طهران، في حين

(1) في الأصل التلال. (المترجم).

صودرت أراضي البعض الآخر منهم، وتم تعويضهم أحياناً بممتلكات "مساوية" بعيداً عن موطنهم القبلي.كان المطلوب منهم أن يستقروا، وتم لمّ شمل بعض الزعماء الأقل أهمية ممن أثاروا المشاكل، ولكن حتى 1936 كان هؤلاء الزعماء قادرين على رشوة الموظفين المحليين من أجل تركهم بحرية. وفي كثير من الحالات كان الضباط العسكريون هم من يتولون الزعامة وفاحت شهرة البعض منهم بالفساد والمعاملة القاسية.

حيثما لم تُقاوم سلطته، ترك رضا شاه التنظيم القبلي على المستويات الدنيا دون مساس به كحصن ضد الأفكار البلشفية بين الفلاحين المستقرين حول حقوقهم في الأرض والماء. كذلك شجع الآغوات المحليين من خلال دائرة تسجيل الأراضي على تسجيل الأراضي المشاع بأسمائهم. كما كان للترحيل الإجباري ومصادرة القطعان ومنع الهجرة القبلية تأثير هدّام على الحياة والتضامن القبليين. علاوة على ذلك كان لها عواقب اقتصادية وخيمة، ليس فقط على القبائل نفسها التي أُفقِرت، بل أيضاً على مخزون الغذاء محلياً، إذ كان الكثير من سكان البلدات على أطراف كردستان يعتمدون على القبائل هناك لتأمين حاجتهم من اللحم.

في الثلاثينيات [من القرن الماضي] أُجبر الأكراد على خضوع يثير الامتعاض. فلدى زيارته إلى كردستان في عام 1936 هدد رضا شاه الآغوات المجتمعين بأن يتجنبوا السياسة، تاركاً إياهم، بحسب تعبير القنصل البريطاني، يشعرون بأن "المستقبل الذي تعرضه إيران لجنس من الجبليين الفخورين والأحرار ممل بما لا يمكن تحمله"[1]. ولكن ما أن تنازل رضا شاه عن العرش في عام 1941 حتى رجع الزعماء إلى أرض أسلافهم وحاولوا إعادة بناء حاشيتهم وعادوا إلى نشاطاتهم المألوفة، ولكن هذا سيتم بحثه في فصل آخر.

في هذه الأثناء اتفقت كل من العراق وإيران وتركيا على أن استغلالهم الخاص للأكراد الساخطين لإثارة المشاكل لبعضهم البعض أقل قيمة من تعاونهم سوية لخنق المعارضة الكردية. وهكذا تم في تموز/جويليه 1937 التوقيع على ميثاق في قصر رضا شاه في سعدآباد، اعترفت فيه الأطراف الموقعة بالحدود القائمة وتعهدت بالتقيد بمبادئ حسن الجوار. لقد كان هذا تطوراً مثبطاً للهمة بالنسبة لتعاون الأكراد داخل الدولة وضد طموحاتهم.

---

(1) FO رقم 371/ 20037، أوركهارت Urquhart إلى وزير جلالة الملك، تبريز، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936.

المصادر:

Official Great Britain, unpublished: Public Record Offices; FO 248 nos 1224, 1225, 1226, 1246, 1278, 1331, 1400; series FO 371 nos 3858, 4147, 4192, 4930, 5067, 6347, 6348, 6434, 6442, 7781, 7802, 7803, 7805, 7806, 7807,7808, 7826, 7827, 7835, 7844, 9009, 9010, 9018, 10097, 10098, 10124, 10158, 10833, 10841, 10842, 11484, 11491, 12264, 12265, 12288, 12291, 13027, 13760, 13781, 16063, 16076, 17912, 17915, 18987, 20037, 23261; FO 416/112; CO 732/21/2.

Official Great Britain, published: Driver, *Kurdistan and the Kurds.*

Secondary: Ervand Abrahamian, 'Kasrvi: the integrative natonalist of Iran', *Middle Eastern Studies,* vol. 9, no. 3, October 1973 and *Iran Between Two Revolutions* (Princeton, 1982); Arfa, *Under Five Shahs,* Beck, «Tribes and state in nineteenth and twentieth century Iran'; van Bruinessen, 'Kurdish tribes and the State of Iran: the case of Simko's revolt' in Richard Tapper (ed.) *The conflict of Tribe and State;* Hassanpour, *Nationalism and Language,* Hoshang Sabahi, *British Policy in Persia, 1918-1925* (London, 1990).



الكتاب الثالث

الإثنوقومية في إيران



الفصل الحادي عشر

قبيلة أم إثنية؟
جمهوريـة مهابـاد

مقدمة

إنَّ الدافع الإثنوقومي قد وجد التعبير الأول الكامل عنه في إيران، ويا للسخرية، في وقت كان الأكراد فيه أضعف مما هم عليه في العراق وتركيا. كذلك فإنَّ فراغ السلطة خلال الحرب العالمية الثانية هو الذي وفر الشروط المناسبة لكي تتجذر هذه الفكرة بقوة. فالحكومة الإيرانية كانت ظاهرياً هي التي سحقت جمهورية مهاباد، ولكن في الواقع فإن نجاح مهاباد كتعبير عن الإثنية القومية قد أُحبط نتيجة الثقافة القبلية التي بقيت مسيطرة على الشؤون الكردية.

الطريق إلى مهاباد

شكلت الحرب العالمية الثانية، كما الأولى، حداً فاصلاً في التاريخ الكردي في إيران بحيث كان ذلك جزئياً على حساب الحرب نفسها. فقد احتلت بريطانيا والاتحاد السوفيتي غربي إيران في شهر آب/أوت من عام 1941 وأجبرت رضا شاه، المؤيد بوضوح للألمان، على التخلي عن العرش ومغادرة البلاد بعد شهر من ذلك والسماح لابنه، محمد رضا، بخلافة العرش من بعده. أما منطقة النفوذ البريطانية، المعدّة لغرض حماية الجناح الشرقي للعراق فكانت تتركز في كرمنشاه. ومن ناحية أخرى احتل الروس أغلب القسم الشمالي والغربي من أذربيجان وحتى الخط المار من أشنويه إلى مياندواب جنوباً حيث سمحت القوى المحتلة بظهور حالة فراغ في المناطق

الكردية الداخلة ضمن المنطقة الممتدة من مهاباد إلى سقز، الواقعة ضمن منطقة النفوذ الروسية والخارجة عن سيطرتها المباشرة، والمنطقة الممتدة جنوباً من سنندج، الداخلة ضمن منطقة النفوذ البريطاني ولكنها خارج السيطرة الفعلية للقوات الإيرانية العاملة هناك بموافقة بريطانية. هذا الفراغ اشتركت فيه القوات المحلية بالإضافة إلى الحكومة الإيرانية الضعيفة فأفسح المجال لإقامة أول حكومة كردية ذات حكم ذاتي.

لقد كان للحلفاء اهتمامات متباينة: فالاتحاد السوفيتي كان راغباً في حماية موطئ قدم له في غربي أذربيجان، وأراد أن يكون الأكراد ميالين إليه أكثر من ميلهم لطهران. لكن الرغبة في كسب ود الأكراد لهذا الهدف البسيط كان عرضة لسوء الفهم وهو ما حصل فعلاً في الحال.

أما بريطانيا فقد اتخذت منحىً آخر كونها مدركة للصعوبات الملازمة للسيطرة على القبائل، ونظراً لأن لديها خبرة كبيرة من تجربتها في بلاد الرافدين، ناهيك عن تجربتها الطويلة في الهند على الحدود الشمالية الغربية. إنَّ أقصى ما كانت تريده من الأكراد هو أن يتخلوا عن ولائهم لطهران والإعلان عن نوع من الاستقلال أو الحكم الذاتي. في حينه قال الملحق العسكري البريطاني في طهران: "إذا ما نجح أكراد إيران في الحصول على الحكم الذاتي المحلي بمساعدة منا، فإن عرب خوزستان أيضاً سوف يطالبون به والله يعلم مَنْ أيضاً"[1]. والأسوأ من ذلك، أنه سوف يُعطي مثالاً مشؤوماً للقبائل العراقية والدعاة القوميين في كركوك والسليمانية. أخيراً كانت بريطانيا مدركة بشدة أن تركيا، المتعاطفة مسبقاً مع ألمانيا، متخوفة جداً من تشجيع الحلفاء لأكراد إيران وزعزعة الاستقرار مما قد يؤدي إلى تحريض أكرادها أيضاً.

لذلك أرادت بريطانيا أن تدعم السلطة الإيرانية والنظام كما هو، ولكن بدون تكتيكات ماحقة لرضا شاه. وطلبت من إيران أن تسوي الشكاوى الكردية المشروعة وأن تعيد تنصيب الزعماء القبليين الذين يملكون سندات كافية للأراضي التي صادرها رضا شاه؛ وأن تساعد أولئك الزعماء القبليين الذين يرغبون في الاستقرار وأن تسمح بالهجرة السنوية القبلية غير المقيدة طالما أنها لا تخرق السلام وأن تحاكم أولئك الضباط الذين أساؤوا مناصبهم في كردستان خلال العقد الماضي.

---

(1) بريطانيا العظمى، غير منشور، دائرة السجلات العامة، FO رقم 248/ 1405، الملحق العسكري، مذكرة، طهران، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1941

إن التعامل بلطف مع الأكراد بدا شيئاً جيداً للغاية، ولكن أجراس الإنذار سرعان ما دقت في طهران. فعندما أعلن الحلفاء بشكل منمق أنهم يناضلون من أجل الديموقراطية ضد الديكتاتورية، وأنهم مع الضعيف ضد القوي وأفكاراً أخرى مشابهة، كان من السهل لأولئك الذين في طهران أن يتصوروا أن إيران سوف تتحول تدريجياً إلى دولة لامركزية ضعيفة مثل تلك التي كانت قائمة قبل جيل. وبالفعل، انتشرت الفوضى في غضون أسبوع من تخلي رضا شاه عن العرش. ولكن عندما كانت هناك فوضى في غربي أذربيجان، حرم السوفييت القوات الإيرانية من الوصول إليها. ولدى استعادة الأحداث الماضية والتأمل في تلك المناسبات التي سمحت فيها القوات السوفيتية للقوات الإيرانية بالوصول إلى هناك، يبدو أنها كانت خديعة حيث تعرّضت القوات الإيرانية للكره نتيجة إجراءاتها غير الشعبية والضرورية في الوقت نفسه.

كانت الأمور تسير على نحو أفضل من ذلك في الجنوب، لكن الحضور البريطاني كان مثبطاً. كان يمكن لطهران أن ترحب بالدعم البريطاني لسلطتها في كرمنشاه، ولكنها شعرت أنه يُتوقع منها، دون سبب منطقي، أن تستخدم قفازات حريرية لدى تعاملها مع القبائل المتمردة. علاوة على ذلك، وبغض النظر عن كلماتهم الرقيقة، فإن وجود البريطانيين والحقيقة الجلية أنهم هم، وليس طهران، من احتفظوا بالسيطرة السياسية ولم يفعلوا شيئاً من أجل سلطة الحكومة. أخيراً كان هناك اعتقاد مثير، ولكنه دائم بين الأكراد، من أن البريطانيين سوف يساعدونهم في تحقيق أمانيهم القومية. وسرعان ما تقدم زعماء قبليون آخرون، بما فيهم زعيم (بانه) المتقلب، حمه (محمد) رشيد، والزعيم المحنّك الآخر في مهاباد، قاضي محمد، من الموظفين البريطانيين على أمل الحصول على الحماية البريطانية.

لقد كانوا شديدي الحرص على منع انفصال كردستان لدرجة أن لجنة حكومية قد أُرسلت إلى هناك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1941. في مهاباد اجتمعت اللجنة بالزعماء المحليين ووعدتهم بحرية حمل السلاح وارتداء الزي الكردي، فقط مقابل موافقتهم على عودة الإدارة الإيرانية. لم يكن هذا العرض أكثر مما تمتعت به القبائل قبل سقوط رضا شاه، لذلك رُفض. لقد طالب الزَعماء بضمانات خاصة بإعادة الأراضي المصادرة، والأهم من ذلك، توظيف الزعماء أو ممثليهم في الحكومة بطهران. بعد ثمانية أشهر، حزيران/ جوان 1942، تم تأسيس لجنة قبلية للتقصي في الشكاوى الكردية حول الأرض وتعيين (بخشدارات) (Bakhshdars) أو زعماء القبائل)

مكان ضباط الجيش. في تلك الأثناء كانت القبائل، المبتهجة بتخلصها من نظام رضا شاه المتشدد، مصممة على استعادة الوضع السابق قبل أن يكون لدى الحلفاء الوقت الكافي لفرض نظام جديد. فقبل أن تدخل القوات السوفيتية أورمية، نهب رجال القبائل سوقها وأضرموا النار فيها، واستولوا أيضاً على كميات كبيرة من الأسلحة التي خلّفها وراءهم الجنود الإيرانيون وانسلّوا هاربين إلى الجبال[1]. في الجنوب كان رجال القبائل حوالى سنندج وكرَمنشاه قد نشروا الفوضى في الريف وأغاروا ونهبوا دون تمييز قرى العدو. وبحلول نهاية تلك السنة، كان رجال القبائل الأكراد يختالون حتى في شوارع تبريز وهم مدججون بالسلاح ويرتدون زيهم التقليدي الممنوع [من قبل الدولة].

في أورمية أصبحت العلاقات بين الأكراد والآذريين والمسيحيين أشبه بنار تحت الرماد. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر 1942 شكّلت مجموعة من الأكراد والأرمن والآشوريين حزباً سمته "الحرية" وبدأ -الحزب- بنهب القرى الآذرية المجاورة. في نيسان/أفريل تجددت الفوضى بسبب تسليح الحكومة للفلاحين الشيعة مما أدى إلى فرار أكثر من 2000 فلاح من بيوتهم. ولم تهدأ القبائل إلا عندما وافقت الحكومة على نقل قوات الجندرمة من المناطق الواقعة بين خوي ومهاباد.

في وسط كردستان استولى حمه رشيد على (بانه)، حيث كان حاكماً هناك أثناء الحرب العالمية الأولى، وأقام حكومته الخاصة. بحلول كانون الأول/ديسمبر 1941 بات يهدد بالاستيلاء على سنندج ولم يثنه عن ذلك سوى التحذير من أنه بذلك سوف يدخل في نزاع مع القوات البريطانية. في شهر شباط/فيفري استولى رجاله على سقز وطُردوا منها في شهر نيسان/أفريل. ولكن في هذه الأثناء كانوا قد خلعوا الأبواب والنوافذ وأسلاك الكهرباء.

أوائل خريف 1942 وافق حمه رشيد، بعد أن رفض بازدراء عروض طهران، على الدخول في خدمة الحكومة كموظف محلي، ولكن، وكما أشار القنصل البريطاني أركارت (Urquhart)، فإن "أياً من الطرفين سوف لن يتردد في التخلي عن هذه العلاقة إذا ما وجد شيئاً أكثر إغراءً من ذلك"[2]. بعد سنتين، وتحديداً في 1944،

---

(1) في الأصل التلال، أو الهضاب. (المترجم).

(2) FO رقم 248/1410، أركارت إلى بولارد Bullard، تبريز، 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1942. من الواضح أن الكثير من رجال حمه رشيد قد قُتلوا في النزاع على بنادق الحكومة أكثر مما قُتلوا في المعارك ضد الجيش.

أزفت اللحظة، وذلك عندما هاجم حمه رشيد مناطق مريوان لجاره، محمود خان كاني سنان، الذي كان قد عُيِّن (حاكماً) في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1941، فجاءت القوات الإيرانية لنجدة محمود خان وساهمت في طرد حمه رشيد إلى العراق، ولكن بعد أن قام هذا الأخير بحرق معظم بيوت (بانه) وتسويتها بالأرض. ما إن تخلصت من حمه رشيد، حتى التفت القوات الحكومية على محمود خان وساقته أيضاً إلى العراق.

خلال حزيران/ جوان 1942 أطلقت طهران عملياً سراح كل الزعماء القبليين في كردستان وكان من المتعذر ألا يطالب هؤلاء الذين عانوا الكثير في ظل حكم رضا شاه بالتعويض سواء أكان ذلك عن طريق إستعادة الأراضي المصادرة منهم أو مكانتهم القبلية. إن حكاية عباس قابوديان، حفيد داود خان كلهور، تعطي فكرة واضحة عن كيفية تأقلم ملاكي الأراضي مع الظروف التي خلقها رضا شاه. وبموت داود خان في عام 1912، كان هناك خلاف حول تولي الزعامة بين ابنه سليمان وحفيده عباس (ابن أخ سليمان). كان الاثنان شابين ونسبياً غير محنكين، ولكن لدى سليمان عدداً أكبر من المناصرين بحيث أصبح هو الحاكم. ولكن خوفه من ابن أخيه أضعف مكانته بين الكلهور.

عاش عباس، مثل سابقيه من المطالبين بالزعامة، في كرمنشاه وحاول من هناك تقويض مكانة عمه. عندما قُتل سليمان في شجار عائلي في عام 1922،أعلن براءته، ولكنه كان المستفيد الرئيسي من ذلك، إذ أصبح إليخاناً[1] وأحد كبار ملاكي الأراضي في المنطقة. غير أن زعامته لم تدم طويلاً. فخلال عام 1926 حُجِز في طهران، مثل الكثير من الزعماء الآخرين، حيث بقي هناك حتى خريف 1941، حين تمكن من العودة إلى كرمنشاه. خلال فترة غيابه، أدار ضابط عسكري الكلهور، جنباً إلى جنب مع علي آغا عزمي، وهو كلهوري عينه رضا شاه كزعيم اسمي.

توصل عباس إلى اتفاق لإطلاق سراحه من طهران إلى كرمنشاه من خلال عرضه لتقديم مساعدة إعادة سلطة الحكومة والولاء القبلي وجمع الأسلحة النارية. في مقابل ذلك أمِل أن يُعاد رسمياً كحاكم على كلهور. ولكن توجب عليه عملياً أن يذل نفسه

(1) كما أشرنا في الجزء الأول إليخان كلمة مركبة من (إيل) وتعني العشيرة و(خان) وتعني الرئيس أي زعيم العشيرة، عن كتاب حول مسألة الإقطاع. (المترجم).

لأنه كان بحاجة إلى تعاون الفرع الداودي المنافس له (المتحدر من سليمان). عندما قُتل علي آغا عزمي في السنة التالية، أعلن عباس مرة أخرى براءته. ورغم أن ابن سليمان قد أصبح بخشداراً، أصبح عباس فرمانداراً (حاكماً) لشاه آباد، وسعى في الحال إلى تعيين أقاربه في أماكن مناسبة أخرى.

في عام 1943 تم انتخاب عباس كواحد من أربعة مندوبين عن كرمنشاه في المجلس القومي بمساعدة بريطانية[1]. ولقد شكلت هذه فرصة مناسبة له لينضم إلى لجنة المجلس القبلي، الذي تأسس بغية إعادة الأراضي القبلية المصادرة[2]. ربما نكون متأكدين من أنه شعر بتحفظ حيال مطالب الملكية الخاصة به، لأن هدف استعادة الأرض والسلطة التي تمتع بها قبل عام 1926 قد استقطب قواه كلها، كما أعطته الوسائل الكافية لإزاحة المنافسين الكلهور.

لم يكن عباس وحيداً في هذا المجال. فخلال تلك الفترة كان هناك الكثير من الزعماء الذين عملوا بجد ليضعوا أنفسهم في النسيج الدستوري للدولة المتمركزة، وعينوا أقرباءهم في مناصب محلية هامة من أجل احتكار السلطة المحلية، حيث كان ذلك ممكناً. في عام 1945 عندما وجد رئيس الوزراء الجديد[3] نفسه يفتقر إلى الدعم الأكيد في المجلس، عرض عليه عباس ولاءه مقابل تعيين أخيه، خسرو، كحاكم على شاه آباد، وهو المنصب الذي اضطر أن يتخلى عنه عندما أصبح عضواً في المجلس. وهذا أعطاه بشكل فعلي السيطرة التامة على كلهور وهيمنة غير قابلة للنقاش على محدثي النعمة من العزميين. انتهز خسرو فرصة غياب الحاكم-العام عن كرمنشاه ليأخذ القوات الحكومية إلى قرى العزميين "لنزع سلاح الكلهور". وبحلول تشرين الأول/

---

(1) لضمان انتخابه اعتقل البريطانيون كريم سنجابي، مرشح حزب إيران في كردستان الجنوبية. وكريم سنجابي الذي ولد في عام 1904 نُفي في عام 1918 إلى طهران [وأُبعِد] عن مسرح السياسة القبلية في كرمنشاه. من هناك ذهب إلى باريس وتعلم فيها حيث تشرّب بالأفكار اليسارية وعاد إلى طهران كأستاذ حقوقي راديكالي. وحزب إيران، بقيادة مصدّق كان قومياً ومعادياً بشدة للتدخل البريطاني. في حين حصل مرشح آخر عن حزب إيران، هو الدكتور عبد الحميد زنكنه، على مقعد في المجلس لأن والده كان زعيم قبيلة زنكنه.

(2) في حزيران/جوان 1942 أقرّ المجلس قانوناً لتجريد رضا شاه من الأرض وإعادتها إلى أصحابها السابقين.

(3) هو محسن صدر الذي كان في العقد الثامن من عمره، ولم تدم رئاسته للوزارة أكثر من عدة أشهر خلال صيف وخريف عام 1945.

أوكتوبر كان عباس يخطط لتعيين عمه كريم خان داوديان (شقيق سليمان) كحاكم على قصر شيرين، وهي ضربة لو تمت لوضعت عملياً أكثر من نصف كرمنشاه ضمن إقطاعة عباس.

ولكن طهران بدأت تشعر بالخوف. فعند تولي حكومة جديدة للحكم، أُقصي خسرو عن شاه آباد. وعندما أعلنت مهاباد عن نفسها جمهورية ذات حكم ذاتي، أنشأ عباس "اتحاد القبائل الغربية" بدعوى مساعدة الحكومة. ولكن طهران تأثرت أكثر بالقوة التي مُنِحت لعباس عبر هذا الاتحاد، وأمرت على الفور بحلِّه، كما دُعي عباس إلى طهران وأُنذر بالحد من طموحاته.

كانت أشياء مماثلة تحدث بعيداً إلى الشمال. فقد كان المندوبون الثلاثة الذين تم انتخابهم من كبار ملاكي الأرض يطمحون إلى السلطة والسيطرة[1]. وفي المنطقة الواقعة بين مهاباد وبوكان سعى علي آغا (أمير أسد)، الزعيم غير المحبوب لقبيلة (دي بوكري)، إلى الفوز بالحظوة عند السلطات [الإيرانية]. وقد عرض هو أيضاً، مثل عباس قابوديان، أن يحشد قوة من الخيالة للحفاظ على الهدوء في المنطقة، والعمل كمبعوث لمفاوضات طهران للسلام مع حمه رشيد فرجع كحاكم لمهاباد مع سلطة وحشد من 300 جندي، ولكنه افتقر إلى المهارة أو ربما إلى الحلفاء لاستغلال منصبه حيث هدد حمه رشيد غاضباً بحلق شواربه[2]. في هذه الأثناء أثار فشل علي آغا في المشاركة في إعانة طهران المالية بشكل منصف غيرة إخوانه المبعَدين وقادة مامش ومنكور، الذين اتحدوا لطرده من مهاباد.

ليس من المستغرب بالتالي أنه بالإضافة إلى تنافسهم وكرههم لطهران، استغل الزعماء واضطهدوا قبائلهم بنفس درجة الحكومة تقريباً. لقد أراد الزعماء العائدون انتزاع امتيازات إضافية للسلطة سواء من رجالهم القبليين أو سلبها من الجيران. ولكن كان زعماء القرى (كدخودا) فقط -حسب رأي أحد الموظفين السياسيين البريطانيين- يستحقون الاحتفاظ بأماكنهم، لسبب بسيط هو أن هؤلاء، بعكس الزعماء [القبليين]

---

(1) فرج الله عساف سليل عائلة تجار مالكة للأرض ذات صيت سَيئ في سنندج. وهو مسؤول عن اختزان الحبوب بينما كان الناس يموتون جوعاً في سنندج في عام 1916. بعد الحرب خطط من خلال مؤيديه والمدينين له في وضع أتباعه على رأس قوات الأمن المحلية، والمؤسسة الدينية والقضائية. أما المندوبان الآخران، سالار سعيد سنندجي وناصر قُولي أردلان، فقد كانا سليلَيْ عائلات الأشراف.

(2) حلق اللحية أو الشارب عادة تنم عن إهانة للرجولة والتي قد تؤدي إلى إراقة الدم.

مع حاشياتهم المسلحة، مسؤولون مباشرة أمام قروييهم. إن العالم المثالي الذي يحتاجه القرويون ورجال القبائل، بحسب رأي ذلك الموظف،هو موظفون حكوميون محليون على دراية تامة بالزراعة والصحة ومصادر الدخل والتعليم[1]. كان هذا بالطبع بمثابة حلم مستحيل. فالزعماء لا يزالون أمراً واقعاً ويجب أخذهم بالحسبان، إذ إن لهم برامجهم السياسية الخاصة بهم التي لابد من السير عليها ضمن نطاق القبيلة، وعلى نطاق أوسع للبلدة والريف وكذلك على مستوى القوى الخارجية، طهران والاتحاد السوفييتي وبريطانيا.

كان لابد للزعماء الأكراد في المنطقة السوفيتية، أو بشكل أدق في مناطقها البعيدة عن المركز، أن يوازنوا بحذر بين المنفعة من إدارة طهران وإدارة السوفييت. وعندما قرر علي آغا الـ (دي بوكري)، مثلاً، الولاء لطهران، سعى أخاه المُبعَد إلى مناصرة السوفيت، في حين سعى آخرون عمداً إلى كسب اهتمام الطرفين. وبينما طلب قاضي محمد، الرئيس المعترف به في مهاباد، الدعم السوفيتي لمشروعه القومي، ترشح أخاه صدر[2] قاضي وانتُخِب كمندوب لمهاباد في البرلمان[3] الإيراني. ولم يكن أخوة قاضي محمد بعيدين عن اللعبة السياسية. أما والدهم، علي قاضي، فكان هو من تفاوض مع سمكو.

رأى قاضي محمد، مثل بعض الزعماء القبليين الآخرين، في تدخل الحلفاء في إيران فرصة مناسبة لتحقيق نوع من الحكم الذاتي لكردستان. وقد تقدم مثلهم أيضاً إلى البريطانيين أولاً في أيلول/سپتمبر 1941، بأمل الحصول على وضع المحمية لكردستان المتحدة. كذلك كان الاعتقاد بأن البريطانيين يخططون لعقد لقاء آخر مع الزعماء الأكراد هو الذي جعل الموظفين السوفيت يدعون فجأة نحو 30 زعيماً كردياً، بما فيهم قاضي محمد، لزيارة باكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام[1].

---

(1) FO رقم 371/ 40177، فليتشر Fletcher، "مذكرة حول السياسة القبلية في كردستان وكرمنشاه"، كانون الأول/ديسمبر 1943.

(2) في المصادر الأخرى صدري قاضي. انظر مثلاً، وليام ايغلتن، جمهورية مهاباد، ترجمة، جرجيس فتح الله المحامي -دار الطليعة- بيروت، ط1 1972، وكذلك Hasan Arfa, The Kurds an Historical and Political Study, Oxford University Press,1966. (المترجم).

(3) في الأصل Majlis. (المترجم).

لقد أراد السوفيت من الأكراد، ولاسيما أولئك الذين هم خلف المنطقة المحتلة من قبلهم، بالاعتماد عليهم وليس على البريطانيين.

لدى عودتهم أسس المندوبون المنتشون اللجنة الكردية العليا للصحة والأمانة كنواة لكيان مستقل أو متمتع بالحكم الذاتي. كذلك في أورمية حيث اعتقد تنظيم "الحرية" أنه أعطي أيضاً صلاحية مطلقة من قبل الاتحاد السوفيتي.

برز زعيمان بنشاطهما بعد زيارة باكو: قاضي محمد والشيخ عبد الله كيلاني.كان قاضي محمد من أكثر وجهاء مهاباد (ورجال دينها) احتراماً وهو ابن أخ قاضي فتاح الذي حاول في منقلب القرن الحصول على الحكم الذاتي لمهاباد أيضاً. أما عبد الله الكيلاني فقد كان أحد أبناء للشيخ عبد القادر وقد جاء من العراق إلى مَرْكوَرْ في عام 1941 بعد احتلال الحلفاء حيث انتشر نفوذه بعيداً بسبب مكانته كأكثر شيوخ الطريقة النقشبندية قداسة في المنطقة.

كذلك سعى الاثنان إلى إقناع الزعماء في منطقة مهاباد-أورمية لوضع أحقادهم القديمة جانباً والسيطرة على مريديهم المتزمتين والالتئام في "انسجام روحي"[2]. ولكنه كان عملاً مخيباً للآمال إذ رفض بعض الزعماء وضع العداوات المزمنة جانباً. ووجد قاضي محمد نفسه يعتمد على صديقين له هما (حاجي قه رني) من مامش وعبد الله بيازيدي من منكور، حيث توجب على الاثنين التعامل مع الشرائح المعارضة في مناطقهم الخاصة.

والأسوأ من ذلك هو الاتحاد السوفيتي إذ كان متقلباً بشأن الطموحات الكردية. تم الترتيب لزيارة أخرى لباكو في شهر أيار/ماي 1942، حيث أُخبر المبعوثون الأكراد بأن الاتحاد السوفيتي يدعم حق تقرير المصير للأقليات، ولكن الظروف لم تنضج بعد للاستقلال الكردي. في شهر أيلول/سبتمبر عُقد لقاء في أشنويه بين زعماء مهاباد وأورمية بهدف التوصل إلى الوحدة فيما بينهم وانتخاب قائد لهم. أراد كل من الشيخ عبد الله وقاضي محمد أن يكون القائد هو حاجي قه رني مامش، ظاهرياً

---

(1) الذين ذهبوا إلى باكو هم حاجي بابا شيخ، مجيد خان (مياندواب) علي آغا دي بوكري وابنه عمر علي يار (بوكان) وأربعة من زعماء هركي بما فيهم الزعيم المتقلب زيرو، وزعيمان من شكاك ولكن غاب الزعيم الأكبر عمر خان، الذي برر عدم ذهابه بـ "وعكة صحية"، وزعماء زه ر زه وبيران وكه وورك ومانكور ومامش وأيضاً ابن الشيخ طه، محمد صديق (المعروف شعبياً بـ" بشو").

(2) FO رقم 248/ 1410، كووك Cook إلى بولارد Bullard، تبريز، 8 نيسان/أفريل 1942.

بسبب أولويته المعترف بها كأمير العشائر[1]، ولكن بشكل أخص لقربه من مهاباد وكونه حليفاً ملتزماً للقاضي محمد. ولكن الموظفين السوفيت، الحاضرين في اللقاء، هندسوا لانتخاب عمر خان من شكاك كه دار كزعيم لهم. وكرروا هناك مرة أخرى الرأي القائل بأن الظروف غير مناسبة بعد للتفكير في الحكم الذاتي.

أصاب الإحباط القاضي محمد والشيخ عبد الله من أن مرشحهما قد تم التغاضي عنه واتهما الموظفين السوفيت بأنهم عقدوا الاجتماع فقط لجعله عقيماً. إن من عقد الاجتماع، في الحقيقة، هو قاضي محمد نفسه الذي دعا السوفيت للحضور من أجل المصادقة على القرارات القومية. لذلك قرر الموظفون السوفيت، بعد أن أدركوا أنهم يفقدون السيطرة على الحركة الكردية، أن يدقوا إسفيناً في الاجتماع وذلك بإجبار الحضور على قبول القائد عمر خان شكاك، اللين العريكة والذي يعيش ضمن القطاع المحتل من قبل روسيا.

كومله والقوميون الجدد

كان من السهل تأويل الأحداث على أنها انعكاس للاضطرابات المستوطنة التي تميزت بها كردستان. ولكن شيئاً جديداً كان على وشك الحدوث، وهو بحد ذاته شرح لحقيقة أن المجتمع الكردي، مثل المجتمعات المجاورة، كان في مرحلة انتقال إبان الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت أعداد متزايدة من رجال القبائل بالاستقرار كمقيمين غير مهاجرين، جزئياً بسبب قمع رضا شاه، ولكن أيضاً لأن التغيرات الاقتصادية منذ أواخر القرن التاسع عشر قد أدت إلى انخفاض سريع في مستوى البداوة والترحال.

لقد أصبح الزعماء القبليون عنصراً متزايد الأهمية في السياسة المدينية ليس فقط بالأساليب التقليدية، التهديد بالاضطرابات القبلية وممارسة نفوذ وسلطة ملاكي الأراضي، لأنهم أدركوا أنه مع المركزية يمكن أن تُحمى مصالحهم بشكل مقنع من خلال الاندماج في اقتصاد ونظام الدولة المحلي الإقليمي. وقد كان عباس قابوديان من كلهور مثالاً على هذه الوظيفة المتغيرة. وفي موازاة عملية الاندماج، كان الزعماء أيضاً يكسبون طعم حياة المدينة حيث باتت مدن كردستان بالفعل ميادين للتنافس بين

(1) وردت في النص بالعربية وبالحروف اللاتينية. (المترجم).

الآغوات. ففي كرمنشاه، مثلاً، وصف مستشار سياسي بريطاني وجود عدد كبير جداً من الزعماء القبليين بأنه" أسماك كبيرة جداً في بركة صغيرة"[1].

بدأت البلدات نفسها تنمو ومعها طبقة جديدة من المتعلمين المدنيين. ولقد كانت هذه الطبقة مختلفة عن طبقة النبلاء المتنورين التي قادت الحركة قبل جيل في استانبول. فعبد الرحمن ذبيحي، مثلاً، وهو رجل قُدِّر له أن يلعب دوراً قيادياً في الحركة القومية في مهاباد، سليل عائلة من التجار الصغار كانت تسكن في منزل من غرفة واحدة. وهو ترك المدرسة الثانوية في سن 15 تقريباً وبدأ يكسب دخلاً متواضعاً من خلال إعطاء دروس خصوصية لأبناء أسر الآغوات ومالكي الأراضي المحليين.

كان ذبيحي من بين 15 شخصاً من سكان المدينة الذين التقوا في بيت منعزل في مهاباد في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1942 لتأسيس حزب سياسي يجسد حلمهم في إقامة دولة كردية مستقلة. وتعكس تركيبتهم المهنية التغيرات الجارية، [إذ ضمت المجموعة] مثلاً، موظفاً مدنياً صغيراً، ومعلماً ابتدائياً وتاجراً، وشرطياً[2]. حيث لم يكن أحد من هؤلاء من طبقة النبلاء؛ ويبدو أن الإثنوقومية كانت حافزهم الوحيد. لقد أسسوا (كومه له يه زيانه وي كردستان) (جمعية بعث كردستان) والذي يُعرف شعبياً باسم JK حيث عُيِّن الذبيحي سكرتيراً للحزب. كذلك كان من بين الحاضرين أيضاً في هذا الاجتماع التأسيسي ضابط في الجيش العراقي هو النقيب مير حاج، ممثلاً عن حزب هيوا (الأمل)، إحدى الجماعات القومية الكردية العراقية السرية المتمركزة في السليمانية وكركوك. منذ البداية رحب هؤلاء القوميون المدنيون الجدد في مهاباد وفي أماكن أخرى مثل كركوك والسليمانية بعلاقات ما وراء الحدود حيث لعب الذبيحي دور ضابط الارتباط بين أكراد إيران وأكراد العراق.

تم تنظيم (الكومله) على شكل خلايا. وفي غضون ستة أشهر أصبح عدد أعضائها 100 عضو. في شهر نيسان/أفريل 1943 تم انتخاب لجنتها المركزية الأولى وبدأت ترسل المبعوثين إلى أماكن مثل الحدود السوفيتية شمالاً وإلى نواحي سنندج جنوباً،

---

(1) FO 371/35092، يوميات قنصلية كرمنشاه، كانون الأول/ديسمبر 1943.

(2) كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، ص164.

(حاشية المترجم) يذكر وليام ايغلتن الابن في كتاب جمهورية مهاباد أسماء 13 شخصاً، في حين ينقل الأستاذ جلال الطالباني، نقلاً عن عبد الرحمن الذبيحي نفسه، أسماء 12 شخصاً. أنظر جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ص124.

وهو أقصى نطاق لنفوذ مهاباد. بحلول عام 1944 كانوا يجرون الاتصالات مع الحركة الكردية في تركيا والعراق أيضاً. خلال شهر آب/أوت 1944 التقى مندوبون من الدول الثلاث في جبل دلانبُر، حيث تلتقي الحدود الثلاثة، وتعهدوا بالدعم والمساندة المتبادلة واقتسام الموارد. في هذه الأثناء كانت الحركة تلقى الاهتمام بين الشباب وحتى بين القبائل.

هل سعت الكومله إلى الاستقلال الكردي؟ من الصعب التأكد من ذلك. في مذكرتها المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر 1944 تطالب الكومله بحقوق [استعمال] اللغة (في التعليم والإدارة) ولكن كانت لديها الرغبة في ترك القضية السياسية إلى مؤتمر السلام لما بعد الحرب(1). ربما تكون ابرز سمة للكومله هي النظرة الاجتماعية. فهناك منشوران لكومله (أو جمعية JK كما أسمت نفسها) تلقيان الضوء على موضوع قلّما لوحظ خارج دوائر المثقفين القوميين. في تموز/جويليه 1943 صدر العدد الأول من مجلة نشتمان (الوطن)، الذي طُبع في تبريز، فهاجم طبقة الآغوات مباشرة:

"أنتم، يا آغوات وزعماء القبائل الكردية، هلّا فكرتم وحكمتم لماذا يعطيكم الأعداء كل هذه النقود. إنهم يمنحونها لأنهم يدركون أن تلك النقود سوف تتحول إلى رأس مال يعوق تحرير الأكراد وإلى مكائد مضرة بهم"(2).

لقد حثت نشتمان على إصلاحهم. ربما يكون ذبيحي هو كاتب هذه المقالة(3). فهو كمعلم خاص لأبناء طبقة النبلاء، كانت لديه فرصة لرؤية المضامين الاجتماعية المسببة للخلاف والشقاق في السياسة القبلية بشكل مباشر. مهما يكن الأمر، لابد أن الاضطراب القبلي قد شغل تفكيره مؤخراً. وفي شهر نيسان/أفريل من ذلك العام نشب نزاعان قبليان قوضا الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة بين قبائل مهاباد(4).

---

(1) FO 371/40178، يوميات قنصلية تبريز، 20، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1944.

(2) FO 31/34940، مركز الاستخبارات المشترك للعراق وفارس، التقرير رقم 138، 4 تشرين الأول/أوكتوبر 1943.

(3) نعرف أنه من المشاركين الرئيسيين في تحرير المجلة وقد ساعد في نشر نشتمان، FO 371/40177، يوميات قنصلية تبريز، 15 حزيران/جوان 1944.

(4) كانت إحداهما بين قبيلتي بيران ومنكور، حيث اتخذت فروع قبيلة مامش المتنافسة مواقف متعارضة، والثاني بين مجيد خان من مياندواب وعلي آغا، أمير أسد، من دي بوكري.

ثم كانت هناك مسألة شيوخ وملالي الطرق الصوفية التي سببت نقاشاً عنيفاً، والتي شكلت عائقاً أكبر في وجه التقدم. لذلك انتقدهم بشدة الملا محمد، وهو إصلاحي تقدمي من كويسنجق[1]:

"إن الملالي خونة، فهم يمدحون الشيوخ ولكنهم لا يخبرون الناس بحقيقة الله والدين. فطالما هناك ملالي وشيوخ في كردستان لن يكون هناك أمل في حياة جديدة. كلهم صوفيون من ذوي اللحى والمسابح والرقاب الثخينة والكروش الكبيرة؛ كيف نتوقع أن يدفعوا بالقضية الكردية قدماً وأن يقوموا بخدمة الدولة الكردية وهم يحملون هذه الأحشاء التي تعودت على التوسل والفقر؟"[2].

لقد خففت كومله من لهجتها في كراستها المسماة بـ "جمعية" JK والتي ظهرت في الفترة نفسها:

"إنه لخطأ كبير لا بل إنه كذب وبهتان القول بأن [كل] الشيوخ والملالي قد وقفوا في طريق تقدم الأكراد. إنَّ الملالي والشيوخ الذين انتقدهم الملا محمد من كوي هم أولئك الدجالون الذين يقومون بالمعجزات ويؤمنون بالخرافات. إنَّ هؤلاء جنباً إلى جنب مع زعماء القبائل يتحملون كامل المسؤولية في التخلف والخلافات والنزاعات الموجودة بين الأكراد"[3].

ربما كانت كومله قلقة على إبعاد قاضي محمد، قائد مهاباد دون منازع، وصديقه الشيخ النقشبندي عبد الله كيلاني[4].

أخيراً كُتِبَ على غلاف النشرتين وبألوان زاهية" فليحيا القائد والأمل [هيوا] والكرد وكردستان " وهو تكريم لجهود هيوا وقائدها في العراق، رفيق حلمي حيث للسوفيت نصيب أيضاً. فقد أضاف المحرر حاشية، ربما باقتراح من الموظفين

---

(1) لقد عُرف الملا محمد بآرائه الراديكالية . إذ أرسل ابنته إلى مدرسة غير دينية حال افتتاحها في كويسنجق، والتي تزوجت فيما بعد من عمر مصطفى، من ناشطي الحزب الديموقراطي الكردستاني (ك.د.ب)

(2) FO 371/34940 مركز الاستخبارات المشترك للعراق وفارس (م.إ.م.ع.ف)، تقرير رقم 138، 4 تشرين الأول/أوكتوبر 1943.

(3) (FO 371/34940 م.إ.م.ع.ف)، تقرير رقم 138، 4 تشرين الأول/أوكتوبر 1943.

(4) في عام 1942 فضّل الاتحاد السوفيتي الشيخ عبد الله كقائد للأكراد بسبب شعبيته، ولكن وصلته معلومات خاطئة عن أنه عميل إنكليزي. كان الشيخ عبد الله مدركاً لذلك ففضل كومله ولكن يبدو أنه تفادى الشهرة.

السوفيت في تبريز، أو ربما تملقاً لهم، لفتت الأنظار إلى الراية الحمراء وكُتب تحتها" لقد نهض الشعب [السوفيتي] وطرد خاناتهم وبكواتهم وبذلك حققوا الوحدة والسلم والقوة"[1].

في أوائل عام 1945 جذبت كومله معظم الآغوات في نواحي مهاباد رغم خطابها الطبقي، ربما لأنها رمزت إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية[2]. ولم ينطوِ ذلك على دعم قوي؛ حيث اشتهر الزعماء بسوء صيتهم لسياساتهم الزئبقية[3]. وكان حافز البعض منهم هو حقيقة أن مهاباد كانت القسم الأكثر خضوعاً للنظام في غربي أذربيجان بفضل قوة الميليشيا المحلية التي أشرف على تنظيمها قاضي محمد. في حين تخوف آخرون من العقوبات الاقتصادية التي ستأتي بعد سيطرة الحكومة. لقد سئموا من الضباط الفاسدين والكسالى والنقص في الطعام بسبب عدم أهلية هؤلاء. علماً أنهم قد مروا سابقاً بنقص حاد في كميات القمح في عام 1942. وكانوا يفضلون البيع إلى التجار المحليين أو العراقيين أو تهريب المنتج إلى تركيا بدلاً من البيع إلى وكالة حكومية قد لا تدفع أبداً. ولكن هل بإمكانهم تدبير أمورهم ككيان مستقل؟ يبدو أن بعض الآغوات ظنوا ذلك[4].

إن عضوية قاضي محمد في الكومله لم تكن عفوية؛ فقد قدم بعضاً من الدعم في عام 1944. وكان يعرف برنامجها وصلتها مع هيوا. كما كان صريحاً مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية. لم يكن كل الأكراد راغبين في الاستقلال ولكنهم بلا استثناء طلبوا خدمات صحية وتعليمية أفضل وشبكة طرق أفضل ونوعاً من الحكم الذاتي وضمانات بعدم العودة إلى الأعمال الوحشية التي شهدها عهد رضا شاه. ولكن في شهر نيسان/أفريل من عام 1945 فقط بات قاضي محمد رئيس كومله الجديد المعترف به رسمياً. لدى تقربه لأول مرة أبدت كومله بعض الاعتراض خوفاً من عضوية شخصية

---

(1) FO 371/34940 (م.إ.م.ع.ف)، تقرير رقم 138، 4 تشرين الأول/أوكتوبر 1943.

(2) لمعرفة الموالين الأوائل انظر ايغلتن، جمهورية الكرد (مهاباد)، ص35. ولكن ينبغي توخي الحذر. إذ اشتكى بعض الزعماء من أن رجالهم يدّعون بأنهم اعتادوا على القضية القومية، FO 371/45503، وول Wall إلى بولارد Bullard، تبريز 7 أيار/ماي 1945.

(3) كان آغوات إليخانزاده دي بوكري، مثلاً، من أوائل من دعموا الكومله لا، لكنهم تخلوا عنها عندما أصبح قاضي محمد قائداً لها.

(4) FO 371/40178، يوميات قنصلية تبريز، 20، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1944.

قوية وذات نفوذ. وإذا ما انضم قاضي محمد فإنه سيصبح قائداً وسوف تجد كومله نفسها إزاء تغير سريع لقاعدتها الأيديولوجية الداخلية من الاعتماد على ديموقراطية الطبقة الوسطى إلى الحكم من قبل الأعيان، وهو ما كانت تخشاه بشدة. غير أن عضويته كشخصية حازمة، كان لابد منها لأي نجاح مستقبلي لكومله.

يشير قبول قاضي محمد في كومله أيضاً إلى التدخل السوفيتي. فحتى عام 1944 كان السوفيت قد أعطوا الأكراد فسحة كبيرة من الحرية خارج سيطرة طهران للحفاظ على ودهم ولكنهم -السوفيت- لم يشجعوا الانفصال. ولكن عندما لاحت نهاية الحرب في الأفق في عام 1944 بدأ السوفيت بتشجيع أذربيجان، حيث نفوذ الحزب الشيوعي الإيراني (توده) قوي بشكل خاص، وشمالي كردستان ذات الميول المعروفة للحكم الذاتي، على المطالبة رسمياً بالانفصال عن إيران كمقدمة للانضمام إلى الاتحاد السوفيتي. كان الأكراد بحاجة إلى قليل من التشجيع. وكما كتبت آن لامتون Ann Lambton عند زيارتها لكردستان في عام 1944 فإن "العديد من الأكراد الذين تحدثت معهم تكلموا جميعاً عن الاستقلال الكردي وبحماسة"[1].

كان لدى الاتحاد السوفيتي دافع خفي بدت فيه كل من أذربيجان وكردستان كصفقة رخيصة. ففي عام 1944 مارس الاتحاد السوفيتي الضغط على إيران للحصول على صفقة نفط. وعندما عارضت طهران، بدأ السوفيت بتشجيع الحركتين الانفصاليتين. كان من السهل القيام بذلك، رغم أن (توده) لم يتخذ قاعدة له في كردستان، لأن كومله، كما أشارت إلى ذلك منشوراته، نظر إلى الأيديولوجية السوفيتية كدليل عمل. فإذا ما رفضت طهران التنازل عن حقوق استثمار النفط، فإن شمالي كردستان ستكون ملحقاً استراتيجياً مفيداً لإقليم أذربيجان الأكثر أهمية لأنها بذلك سوف تحمي حدودها الجنوبية-الغربية. وكذلك تحمي كلاً من تركيا والحدود الشرقية للعراق.

استطاع السوفيت الاستفادة من نجاح كومله. فعندما اتسعت قاعدته، انهارت بنية خليتها وبات وجودها يصبح معروفاً من قبل الجماهير بشكل متزايد. كل ما كانت تحتاجه هو مركز حزبي وهو ما قدمه السوفيت في هيئة الجمعية الكردية-الروسية

---

(1) FO 371/40173، أ. ك. س. لامتون "العلاقات الكردية-الروسية"، طهران، 13 أيلول/سبتمبر 1944.

للعلاقات الثقافية. في نيسان/أفريل 1945 أعلنت الكومله رسمياً في حدث شعبي في المركز الجديد، حيث قدمت مسرحية دايكي نشتمان (الوطن الأم) حيث تتعرض فيها امرأة (تمثل الوطن الكردي) للاغتصاب من قبل ثلاثة أشقياء (العراق وإيران وتركيا) حتى تأتي يد حاملة المطرقة والمنجل من خلف الستارة فتفك قيودها. "سقط خمارها وكُشف عن صدرها وعليها الراية الحمراء وعليها الكلمات التالية: " فليحيا ستالين محرر الأمم الصغيرة". وبحسب آرشي روزفلت Archie Roosevelt، الذي تابع هذه الأحداث من السفارة الأميركية في طهران، فإن "الجمهور، الذي لم يكن معتاداً على العروض المسرحية قد تأثر بها عميقاً، والذين كانوا أعداء منذ أجيال واعتُبِرت عداوتهم مدى الحياة بكوا على أكتاف بعضهم البعض وأقسموا على الانتقام لكردستان"[1].

لكن الاتحاد السوفيتي كان قلقاً في فرض نوع من السيطرة على كومله ذات النزعة الاستقلالية وقد نجحوا في ذلك من خلال مناداة قاضي محمد رئيساً[2]. تحرك السوفيت بسرعة لدعم موقف قاضي محمد وعوّلوا على الحكومة في طهران بتعيين ابن عمه سيف[3] قاضي قائداً للجندرمة، كما بدأوا أيضاً بتسليح الأكراد.

عندما أخذت الإدارة الكردية شكلاً متزايداً من الحكم الذاتي الفعلي عن طهران، أحكم الاتحاد السوفيتي قبضته. في أيلول/سپتمبر 1945 دُعي كل من قاضي محمد وسيف قاضي والزعماء البارزين إلى زيارة تبريز لمقابلة القنصل السوفيتي هناك والذي أرسلهم مباشرة إلى باكو حيث قابلهم رئيس أذربيجان السوفيتية، وشرح لهم كيف أن حزب (توده) لم يكن فعالاً في أذربيجان الإيرانية فتم استبداله بالحزب الديموقراطي، وكيف ينبغي على الأكراد القيام بالشيء نفسه لتحقيق حريتهم. وأخبرهم أن كومله أداة ومن صنع الإمبريالية البريطانية، كما نصحهم بتأسيس حزبهم الديموقراطي الخاص.

---

(1) روزفلت، "الجمهورية الكردية"، ص 139.

(2) لم يكن قاضي محمد الخيار السوفيتي الأول بل ثلاثة من الزعماء البارزين في المنطقة وهم علي آغا (أمير أسد) دي بوكري، الذي كان قد تقلد مؤخراً منصب زعيم الجندرمة المحلي وعمر خان شريفي الشكاكي وقره ني آغا مامش الذين لم يتصوروا مخاطر قيادة حركة قومية، روزفلت، الجمهورية الكردية، ص139.

(3) كذا في الأصل أما في بقية المصادر، كما في جمهورية مهاباد لوليام ايغلتن، فهو (سيفي). (المترجم).

جمهورية مهاباد

لدى عودته، عقد قاضي محمد اجتماعاً للأعيان من أجل تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني-إيران (ح.د.ك.إ). وقد أدى الاجتماع إلى حل كومله ودمج عضويتها في الحزب الجديد. وقد طالب بيان وقع عليه الكثير من الأكراد البارزين:

"لماذا لا يسمحون [الحكومة الإيرانية] أن تصبح كردستان إقليماً مستقلاً يحكمها البرلمان الإقليمي، والذي نصّ عليه أحد أحكام الدستور. إننا نناضل من أجل حقوقنا ومن أجل هذا الهدف السامي تأسس الحزب الديموقراطي الكردستاني في مهاباد. إنه الحزب الذي سيقدر على ضمان الاستقلال القومي ضمن حدود بلاد فارس"[1].

وقد وضعوا من بين مطالبهم ما يلي:

(1) الحكم الذاتي لأكراد إيران ضمن حدود الدولة الإيرانية.

(2) استعمال اللغة الكردية في التعليم والإدارة.

(3) انتخاب مجلس محلي لكردستان للإشراف والرقابة على الدولة والشؤون العامة.

(4) كل موظفي الحكومة يجب أن يكونوا من أبناء المنطقة (من الأكراد).

(5) الوحدة والأخوة مع شعب أذربيجان.

(6) تشريع قانون موحَّد للفلاحين والأعيان.

إن الهدف الأخير هو الجدير بالاهتمام، فهو إصلاحي الطابع بشكل واضح ويشير، بغض النظر عمّ يقوله القانون، إلى أنَّ الحالة القانونية لكل من الفلاحين والأعيان مختلفة بشكل بارز. وكان (ح.د.ك.إ) ينوي تغيير ذلك. لقد أراد الزعماء أن ينأوا بأنفسهم عن هذا الهدف البغيض ولكنهم على أية حال كانوا ماهرين في حماية مصالحهم. وقد فشل (ح.د.ك.إ) في اتخاذ أية إجراءات من شأنها إصلاح امتلاك الأرض.

من الممكن أن تكون أهداف (ح.د.ك.إ) قد أُعيقت بالفعل بتصادف وصول ملّا مصطفى والشيخ أحمد البارزاني مع حوالى 1.000 مَقاتل وعائلاتهم حيث دخل هذان القائدان إلى إيران قرب أشنو في تشرين الأول/أوكتوبر من عام 1945 كفارين من

(1) FO 371/45436، الملف رقم 73400، تصريح 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1945 .

الجيش العراقي في إثر فشل ثورتهما. بعد وصوله مباشرة، طلب الاتحاد السوفيتي من ملا مصطفى أن يضع نفسه تحت تصرف قاضي محمد. ومن غير المحتمل أن يكون الملا مصطفى مدركاً تماماً للموقف السياسي المحلي ولكنه اعتمد، كلاجئ، على حماسة السوفيت وحسن الضيافة الكردية. لهذا أُمِرَ الأكراد المحليون بتقديم المأوى والطعام لقواته التي تعيش في حالة عوز شديد.

بحلول نهاية السنة، فقدت طهران السيطرة على أذربيجان عندما تمكنت القوات المسلحة للحزب الديموقراطي الأذربيجاني من طرد القوات الإيرانية إلى ثكناتها. في العاشر من كانون الأول/ديسمبر استسلم الموقع العسكري في تبريز لقوات الحزب الديموقراطي، ومن ثم تولت "حكومة شعب أذربيجان" السلطة في كل أذربيجان الشرقية. فقرر قاضي محمد إعلان استقلال أذربيجان الغربية. في الخامس عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر وبعد احتفال صغير في مهاباد تم الإعلان عن حكومة الشعب الكردي. وتم تشكيل برلمان مؤلف من 13 عضواً. وفي 22 كانون الثاني/جانفي 1946 أعلن قاضي محمد عن إقامة الجمهورية الكردية، وهي عبارة عن منطقة صغيرة جداً ضمت كلاً من مدن مهاباد وبوكان ونغدة وأشنو. ما وراء تلك المدن كان بعض الزعماء، بما فيهم الجلاليون في أقصى الشمال، يعترفون بالجمهورية. وأصبح قاضي محمد نفسه رئيساً لجمهورية مهاباد، في حين عُيِّن ابن عمه سيف قاضي وزيراً للحربية وهو بمثابة ترقية له من منصبه كقائد لقوات الجندرمة المحلية، وشغل منصب رئيس الوزراء حاجي بابا شيخ وهو من السادة شيوخ زَنْبيل، القريبة من بوكان، ذي الشعبية الكبيرة. ضمت الإدارة تقريباً كل الأعضاء المؤسسين لكوملة ولكن ميزان القوى مال الآن وبشكل حاسم لصالح العائلات العريقة في كردستان.

إضافة إلى ملا مصطفى تم تعيين ثلاثة من الزعماء المحليين برتبة مشير (مارشال) لقوات مهاباد: سيف قاضي (بحكم المنصب) وعمر خان شريفي شكاك، الذي كان الحذر بالنسبة له أفضل أنواع الشجاعة، وحمه رشيد، الذي عاد للتو من العراق متقلباً كسابق عهده. وتم تعيين زيرو بك هركي، وهو ذو سمعة سيئة مشابهة برتبة عقيد. في هذه الأثناء بدأ ملا مصطفى بكسب قوته بالهجوم على المواقع العسكرية في سقز و(بانه) وسردشت التي كانت معزولة عن بعضها بعضاً من قبلُ بسبب ثلج الشتاء الكثيف.

في مهاباد نفسها بدأت المدارس تدرّس باللغة الكردية مترجمةً الكتب المدرسية

الفارسية إلى اللغة الأم. وبفضل تقديم السوفيت لمطبعة، نُشرت صحيفة يومية ومجلة شهرية حملت كلاهما اسم كردستان، كما ظهرت بعض المجلات الأدبية: هيواي كردستان وكرو كالي مندالاني كورد.

ولكن منذ البداية عصف عدم التماسك بجمهورية مهاباد. فلم يكن البارزانيون بأي شكل من الأشكال موضع الترحيب من الجميع. وحقيقة أنهم قدموا للجمهورية أكثر قوة محاربة جديرة بالاعتماد عليها، عكّر صفو عالم السياسة القبلية. وحتى بين القيادة الكردية نفسها كانت هناك خلافات جدية. ففي أثناء مراسيم إعلان الجمهورية في مهاباد، مثلاً، شن زيرو بك هركي هجوماً عنيفاً على الشيخ عبد الله، المنافس الوحيد المحتمل للقاضي محمد، ليس فقط بسبب عدم مساندته من كل قلبه بل أيضاً بسبب مواقفه المؤيدة لبريطانيا[1].

ورغم أن أغلبية الزعماء القبليين قد حضروا الاحتفال في مهاباد، فإن العديد منهم كان يضمر الشكوك حول هذه المغامرة؛ فالبعض منهم توجس ذلك لأنهم رأوا أن الجمهورية ألعوبة في يد الاتحاد السوفيتي بينما لم يكن لدى الآخرين الرغبة في أن يقطعوا على أنفسهم الطريق إلى طهران. وفي الحقيقة فإن بعض زعماء دي بوكري الذين وجدوا صعوبة في تقبل قيادة قاضي محمد اتصلوا في وقت قصير مع الجنرال همايوني الذي يترأس القوات الإيرانية على الخاصرة الجنوبية للجمهورية. في نيسان/ أفريل عرض حمه رشيد، رغم أنه مارشال في الجمهورية، التخلي عن حزبه إذا ما عينته طهران بخشداراً Bakhshdar لـ (بانه).

ولم يستغرق تفاقم الخلافات مع الحزب الديموقراطي الأذربيجاني، الذي لم ترق له فكرة استقلال مهاباد بسلطتها، وقتاً طويلاً. كانت ثمة مشكلة من قبل حول تجنيد حزب (توده) للفلاحين والقبليين الكرد في منطقة أورمية. ما إن تم الإعلان عن الجمهورية الكردية حتى دُعي قاضي محمد لزيارة تبريز حيث أُخبر بأنه يستطيع تشكيل حكومة محلية فقط بإشراف من الحزب الديموقراطي. ولكن الدعم السوفيتي فقط هو الذي أقنع الأذربيجانيين بالسماح لإنشاء إدارة كردية مستقلة عن تبريز. وكانت هناك أيضاً مسألة السيطرة على أورمية ومياندواب، بسبب اختلاط سكانها بصورة عامة؛

---

(1) أرسل ابنه، عبد العزيز، الذي انضم إلى الجمهورية من العراق، بسرعة إلى الاتحاد السوفيتي "لمزيد من التدريب"، ولكنه في الحقيقة كان رهينة لحسن سلوك الشيخ عبد الله.

ففي أورمية كانت قبيلة شكاك وقبائل كردية أخرى ترحب بالإدارة الأذربيجانية في المدينة.

في نيسان/أفريل 1946 عاد قاضي محمد من تبريز بناءً على توصية سوفيتية لحل المشكلات بين الأكراد والآذريين ولتقديم جبهة موحدة ضد طهران. وقد توجت المباحثات باتفاقية في 23 نيسان/أفريل. من أجل التقاء الأطراف المتعارضة في أورمية ومياندواب، حيث أخذت الاتفاقية في اعتبارها التشجيع التام للثقافة [باللغتين] وتعيين الموظفين الكرد والآذريين في الأجزاء الخاصة بكل إدارة حيث تشكل هاتان الجاليتان أقلية فيهما. ولكن المعاهدة اقترحت الاستقلال التام عن طهران، وسمحت بتبادل الممثلين بين الحكومتين وتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة، والمساعدة العسكرية المتبادلة وأن تكون المفاوضات مع طهران على أساس "المنفعة المشتركة" لكلتا الحكومتين. وفيما يشبه نوبة فقدان ذاكرة للسنوات الطويلة من الكره المتبادل، تعهدت الأمتان الموقعتان على المعاهدة على معاقبة أي شخص أو مجموعة من الأشخاص تهدف إلى الإساءة إلى "الصداقة التاريخية والأخوة القائمة على الديموقراطية بين الأذربيجانيين والأكراد"[1].

بات الوقوف سوية الآن أكثر أهمية. وبدا مبرراً موقف أولئك الزعماء الذين أضمروا الشكوك حول النوايا السوفيتية. فبحسب المعاهدة الإنكليزية -السوفيتية- الإيرانية في كانون الثاني/جانفي 1942 تعهدت القوتان المحتلتان بالانسحاب من إيران بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب بين دول المحور والحلفاء. كان معنى ذلك نظرياً هو جلاء السوفيت في 2 آذار/مارس 1946، ولكن عملياً بدا أنهم باقون. في 4 و9 آذار/مارس أبدت الولايات المتحدة وبريطانيا على التوالي قلقهما الشديد. وفي 26 آذار/مارس وعد أندريه غروميكو Andrei Gromyko بأن كافة القوات السوفيتية سوف تكون خارج إيران في غضون ستة أسابيع وقد تم الالتزام بهذا البرنامج، ولكن ليس قبل الاتفاق مع طهران على إنشاء شركة نفط سوفيتية-إيرانية مشتركة خاضعة لموافقة البرلمان. ومضت الاتفاقية في الاعتراف بـ "أنها شأن داخلي، فإنه سوف تتخذ ترتيبات سلمية بين الحكومة وشعب أذربيجان"[2].

---

(1) روزفلت، "الجمهورية الكردية"، ص143.

(2) نيويورك تايمز، 6 نيسان/أفريل 1946 اقتبسها إيغلتن، الجمهورية الكردية"، ص73.

في الوقت الذي هدّأ فيه هذا الوعد إيران والغرب من مخاوف احتلال سوفيتي دائم، فإنه أثار المخاوف في كل من تبريز ومهاباد من أنهم سوف لن يتمتعوا بالحماية من حكومة طهران التواقة إلى الانتقام. لقد كانوا مدركين تماماً للضجة التي أحدثها انسحابهم. وكان لدى مهاباد أسبابها الخاصة للقلق لأنه لا يتم الاعتراف بها إلا على أنها جزء من أذربيجان.

في نهاية شهر نيسان/أفريل قررت الحكومة في تبريز على أن الاتفاقية مع طهران مطلب ملح وتوصلت إليه في أواسط شهر حزيران/جوان. ووفق شروط الاتفاقية عادت كل أذربيجان، بما فيها المناطق الكردية، رسمياً إلى السيادة الإيرانية، وتم تعيين وزرائها مرة أخرى كإداريين لإقليم أذربيجان. وهكذا أضفى الآذريون الصفة القانونية على موقفهم وتجنبوا الأعمال الانتقامية الإيرانية، ولكنهم تركوا مهاباد منعزلة على أنها جيب متمرد داخل إقليم أذربيجان، متجاهلين اتفاقهم مع الجمهورية الكردية.

في هذه الأثناء كان القوات الإيرانية وقوات الملا مصطفى البارزاني تراقب بعضها بعضاً بحذر على أطراف سقز. فقدم الضباط السوفيت الرشوة لعمر خان لأخذ قبيلتي شكاك وهركي إلى الجنوب لمساندة قوات البارزاني. في مهاباد كان ثمة أمل أن إنشاء القوة القبلية (بقوة افتراضية قدرها 13 000 جندي) بأنها سوف تشن هجوماً على سقز وحتى سنندج، على اعتبار أن عدد القوات الحكومية هناك لم يكن يتجاوز 5.000 وهي غير قادرة على القيام بهجوم.

في نهاية شهر أيار/ماي نشبت سلسلة من المناوشات بين رجال البارزاني الذين تميزوا بثباتهم وشجاعتهم تحت النيران بينما تميز رجال عمر خان بجبنهم. سُلِمّ الأسرى الذين وقعوا بأيدي رجال البارزاني إلى قوات مهاباد. ولكن مع وصول الأخبار عن اتفاقية تبريز-طهران، حذّر الاتحاد السوفيتي مهاباد أن تتخلى عن هجومها على سنندج وفتح باب المفاوضات مع طهران. وعند انسحاب رجال القبائل باتجاه الشمال، تضاءل جيش مهاباد إلى حد كبير.

في مهاباد نفسها سرعان ما انهار الاتحاد الهش بين المدنيين ورجال القبائل حيث فضل السوفيت إجلاء الفئة الأخيرة منهما. ولم تكن الهوة الاجتماعية بين رجال القبائل وسكان المدن كبيرة بكل تلويناتها الدينية واللغوية والإثنية، ولكنها مع ذلك ظلت من حقائق الحياة الأساسية.

في شهر آب/أوت ذهب قاضي محمد بنفسه إلى طهران للتفاوض حول منطقة

حكم ذاتي جديدة تمتد من الحدود السوفيتية إلى نقطة تقع بين سنندج وكرمنشاه ـ أي باختصار كل كردستان التي تتبع المذهب السني- بما في ذلك الأجزاء الواقعة ضمن إقليم أذربيجان أو تحت سيطرة الحكومة المباشر، حيث كانت لديه أرضية للتفاؤل. فقد كان رئيس الوزراء (قوام) معتدلاً يسعى إلى اتخاذ حل وسط بين المؤسسة الديكتاتورية (الشاه والجيش والقبائل) والحركة الديموقراطية. في شهر آب/أوت بدأ (قوام) ينحاز إلى اليسار فاعتقل الشخصيات التي تمثل رموز الرجعية بما فيهم عباس قابوديان. ويبدو أنه وافق على إقامة منطقة كردية ذات حكم-شبه ذاتي وربما بذات المساحة التي طالب بها قاضي محمد ولكن تحت قيادة حاكم عام يتم تعيينه من طهران. كان يفكر باتحاد انتخابي للبرلمان في دورته الخامسة عشرة ليس فقط مع حزب (توده) بل أيضاً مع الحزبين الديموقراطيين في كل من أذربيجان وكردستان. كان من الهام، من وجهة نظره، الحفاظ على وحدة اليسار. ويبدو أنه أصر على أن اقتراحه يجب أن يُقبل من حاكم أذربيجان، وهو ما لم يتم كما يمكن التنبؤ به. ولكن في شهر تشرين الأول/أوكتوبر وقعت حكومة (قوام) تحت ضغط شديد نتيجة للاضطرابات القبلية والفوضى التي سادت في الجيش على نطاق واسع ضد اليسار بتحريض من الشاه. في محاولة منه لإنقاذ حكومته قطع (قوام) بسرعة علاقته مع الحزبين الديموقراطيين. ومع هذا التغير الدرامي السريع للمزاج في طهران، لم يجد قاضي محمد وزملاؤه مناصاً من تغيير لهجتهم وتخلوا عن كلمات مثل "الرئيس" و" الوزير" لصالح "رئيس الحزب" أو"مسؤول المالية" وهلمّ جرا. وهذا التغيير كان تعبيراً للاسترضاء ولكنه غير كاف.

في هذه الأثناء كان الدعم القبلي للقاضي محمد يتضاءل بحيث دعمته القبائل فقط لأن بيده مفاتيح المساعدة العسكرية والاقتصادية. وبدا أنه من المتعذر ألا تبدأ القبائل بترك مهاباد منذ اللحظة التي تم فيها الإعلان عن صفقة طهران-تبريز. إذ عليها أن تراعي مصالحها أيضاً. فقد كان التبغ هو المنتج الرئيسي في المناطق القبلية، ولكن ليس هناك مدخل لأسواقهم من مكان آخر في إيران، فبدأت تقاسي فاقة شديدة رغم الترتيبات التي أخذها السوفيت لمقايضة القمح والتبغ بالسكر والقطن.

تفاقمت الحالة سوءاً. وكانت هناك حالة من الامتعاض بين القبائل التي كانت تتقاسم مواردها الضئيلة مع البارزانيين الأقوياء (ولكن المعدَمين). وبالنسبة للبارزانيين سرت شائعات من أن ملا مصطفى لديه طموحات في أن يحل محل قاضي محمد،

لأن قواته فقط قاتلت من أجل الجمهورية كما يجب. بدأت الخلافات بين بعض زعماء مامش ومنكور من جهة وقاضي محمد من جهة أخرى. ومن أجل دعم موقف الأخير أرسل الاتحاد السوفيتي قوة لطرد الطرف الأول إلى العراق.

كانت المشاكل لا تزال قائمة بين قاضي محمد وقبيلة دي بوكري، وبعد فشله بالطرق الدبلوماسية أمر بزحف شكاك وهركي بقيادة عمر خان على بوكان لإجبار (دي بوكري) على الانصياع. وكانت تلك آخر مهمة قام بها عمر خان في سبيل مهاباد. ففي نهاية شهر أيلول/سبتمبر طلب من القنصلية الأميركية في تبريز، ممثلاً ليس فقط عن كردار شكاك بل أيضاً ممثلاً عن مجموعة أخرى من القبائل، أن تبلغ طهران ولاءه مقابل ضمان المعاملة العادلة. وهكذا بقيت قبيلة كه وورك في مهاباد وفيض الله بكي وفرع من زرزا مخلصة للقاضي محمد.

كان الزعماء في صورة الأحداث تماماً في إيران. خلال شهر تشرين الأول/أوكتوبر تعاطف أغلبهم مع القلاقل القبلية ضد حكومة قوام. كما كانوا يشعرون أيضاً بعدم ثقة تجاه (توده) واليسار. فقد عرِفوا، كما في 1906، أن مصالحهم تكمن مع اليمين الفاشستي. وعندما أصدر قوام أوامره على مضض في الاحتلال العسكري لأذربيجان وكردستان في 10 كانون الأول/ديسمبر كان واضحاً لدى معظم الزعماء مع أي طرف سيقفون .

قبل ذلك بخمسة أيام، كان مجلس حرب قاضي محمد، المعزول الآن، قد تعهد بالمقاومة المسلحة ضد الجيش الإيراني. مع ذلك يبقى الدافع وراء ذلك غامضاً. ربما لأنه ـ المجلس ـ اعتقد بأن الاتحاد السوفيتي قد يتدخل لحمايتهم. ولكن في غضون أسبوع كانت قبيلتا شكاك وهركي تشاركان الحكومة في الاستيلاء على الريف في نواحي أورمية وتبريز. في 13 كانون الأول/ديسمبر دخلت القوات الإيرانية من جديد في تبريز. في اليوم التالي توجهت المجموعة الأولى من الزعماء والأعيان شمالاً إلى مياندواب لإعلان خضوعهم. من بينهم كان صدر قاضي الذي، بصفته مندوباً في مجلس[1] (برلمان) طهران، قد توسط مسبقاً من أجل أخيه كما أخبر الجنرال همايوني أن مهاباد مستعدة لاستقبال قوات الحكومة بسلام. أرسل همايوني في البداية حلفاءه القبليين من رجال دي بوكري ومامش ومنكور، الذين عارضوا قاضي محمد من قبل.

(1) كذا في الأصل Majlis. (المترجم).

ولكن خوفاً من أن ينهبوا المدينة، وبناء على طلب قاضي محمد، أرسل أيضاً قوات نظامية لتحرير مهاباد في 15 كانون الأول/ ديسمبر.

لم تدم جمهورية مهاباد عاماً كاملاً حيث سارعت الحكومة إلى إغلاق المطبعة الكردية وحظرت اللغة الكردية وكذلك أحرقت كافة الكتب التي وجدتها باللغة الكردية.

في 31 آذار/ مارس تم إعدام قاضي محمد وشقيقه وابن عمه في ساحة المدينة. كان ذلك عملاً انتقامياً وبالأخص على صدر قاضي الذي قضى العام كله تقريباً في طهران باستثناء الفترة التي أرسلته الحكومة كمندوب لأخيه. علاوة على ذلك، كان تمردهم ضمن النظام وغير متسم بالعنف إلى حد كبير. فيما عدا بعض المناوشات التي وقعت في صيف ذلك العام وتصريحه السيئ التقدير من أنه سوف يلجأ إلى المقاومة المسلحة، فإن قاضي محمد قد أوضح تماماً أنه يريد تسوية على أساس المفاوضات وكانت لديه الرغبة في زيارة طهران لتحقيق ذلك. لا شيء مما فعله يقارن بالأعمال الإجرامية لـ (حمه رشيد) مثلاً.

لكن طهران أدركت أن نظام جمهورية مهاباد والقومية الكردية الجديدة أخطر بكثير على سلطتها من التمرد القبلي. لقد ذهب آل قاضي الثلاثة ضحية تجسيدهم للمثل القومي الأعلى. كما نُفِّذ حكم الإعدام في بقية أعضاء حكومة مهاباد بعد أسبوع من ذلك في نيسان/ أفريل. إذا ما وضعنا عمليات الإعدام التي طالت قبيلتَيْ كه ورك وفيض الله بكي، فإن معظم الزعماء القبليين أُعفوا من الضرائب، بموجب عفو عام كان قد صدر من رضا شاه في أوائل شهر شباط/ فيفري[1].

خيَّرت طهران ملا مصطفى بين العودة إلى العراق أو نزع سلاحه وإعادة توطينه قرب وَرَمينVaramin فاختار الشيخ أحمد العودة إلى العراق مع عائلات البارزانيين وبعض المقاتلين. ولكن أياً من الخيارين لم يكن مقبولاً لدى البارزاني أو أتباعه وقرر أن يحسم الأمر بالقتال. وبرهن على تفوقه في المهارات التكتيكية، حيث أسر ألباب الكرد في كل مكان بمسيرته الملحمية عبر المناطق الحدودية لكل من العراق وإيران وتركيا. في أوج هذه المسيرة الطويلة قطع رجاله 220 ميلاً من الأراضي الجبلية خلال 15 يوماً وكانت القوات النظامية تتعقب أثرهم بضراوة. لقد تفادى البارزاني محاولتهم

(1) ادعى (ح.د.ك.إ) أن 000 15 قد قُتلوا، ولكن ينبغي التعامل بحذر مع هذا الرقم، فريد هاليدي Fred Halliday، إيران: الديكتاتورية والتطور، 1979، ص221.

لتطويقه وأخيراً عبر نهر آراس Araxes ووصل بأمان إلى الاتحاد السوفيتي في 15 حزيران/ جوان[1]. وهكذا كتب بنفسه الأسطورة التي سيعود بها إلى يوم ما.

إن الفكرة القائلة بأنَّ جمهورية مهاباد كانت هي اللحظة الحرجة التي حقق فيها الأكراد حريتهم رواية وردية عن الواقع وهي قابلة للأخذ والرد. فقد كانت المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحدق بمهاباد. ولم يحدوها الأمل أبداً من دون دعم جدي من الاتحاد السوفيتي، كذلك كان قادة الجمهورية يدركون في قلوبهم أن هذا الدعم غير قابل للاعتماد عليه. علاوة على ذلك، كان الغموض يكتنف وضع الجمهورية بين الحكم الذاتي والاستقلال[2] وهو ما جعل من المتعذر ألا تفكر طهران، إذا ما استطاعت، في بسط سيطرتها عسكرياً. لقد لعب الأذربيجانيون دورهم ببصيرة أكبر في هذا المجال.

منذ اللحظة التي تم فيها حل كومله، وقعت اللحمة القومية ضحية سياسات الأعيان والزعماء القبليين والانقسامات الاجتماعية بين فرع قبلي وآخر وبين الأكراد القبليين والمدنيين وبين الأعيان المدنيين والطبقة الوسطى الأقل شأناً. أخيراً لقد تأسست الجمهورية في ظروف الإفلاس الاقتصادي وبقيت كذلك حتى النهاية. لذلك يمكن ضمان المستقبل الاقتصادي لمهاباد، أو لامتداد أوسع من كردستان، بالتنسيق مع المناطق الداخلية الإيرانية. وبالرغم من أن الجمهورية كانت ملهمة للقوميين الأكراد في أماكن أخرى، تمت الإطاحة بأسسها بكل وحشية.

المصادر:

Official Great Britain, unpublished: public Record Office: series FO 195/2589, FO 248 nos 1405, 1410, series FO 371 nos. 7824, 17915, 27080, 27244, 27245, 31388, 31390, 31391, 31402, 34940, 35092, 35093, 40173, 40177, 40178, 45488, , 45503, 52698, 52702, 61986 WO106/5961.

---

(1) لمزيد من الوصف لمآثر البارزاني، انظر إيغلتن، الجمهورية الكردية، ص ص116-126 أو أرجع إلى FO 371/61986.

(2) في أيلول/سبتمبر 1946 بعث قنصل بريطانيا في تبريز تقريراً يقول فيه إن قاضي محمد قد اعترف فعلياً بأن المطالبة بالحكم الذاتي كان تهوراً، وإنَّ الاستقلال هو ما يسعى إليه، FO 371/52702، وول Wall إلى لو روجتيل Le Rougetel، تبريز، 11 أيلول/سبتمبر 1946.

المصادر الثانوية: Abrahimian, *Iran Between Two Revolutions,* Henri Binder, *Au Kurdistan, en Mésopotamie et Perse* (Paris, 1887) W. Eagleton, The Kurdish Republic of 1946 (London, 1963) Fred Halliday, *Iran: Dictatorship and Development* (Harmondsworth, 1979) M.R. Ghods, *Iran in Twentieth Century* (Boulder and London, 1989) F. Koohi-Kemali Dehkodri, The Republic of Kurdistan: its rise and fall" (M.Litt. diss. Oxford, 1986) Archie Roosevelt, The Kurdish Republic of Mahabad, *The Middle East Journal* Vol.i, no. 3 (July 1947) in Chaliand, *People Without a Country,* Sharifi, Al Jamiyat wa'l *Manzimat.*

الفصل الثاني عشر

إيران: خلق حركة قومية

مقدمة

في أعقاب قمع الدولة لحركة 1947 عاش القوميون الأكراد في فترة انحطاط غير قادرين على تشكيل أي تهديد جدي للحكومة. فالحزب الديموقراطي الكردستاني-الإيراني (ح.د.ك.إ) لم يشكل أي تهديد حقيقي سوى أنه تعبير مادي عن المثل القومي الأعلى والذي بدأ عدد كبير من الأكراد يتوددون إليه جدياً بعد انقضاء 20 عاماً بالتمام على انهيار مهاباد. وهم فعلوا ذلك بناءً على تغير الظروف أكثر من الاستجابة للأفكار السياسية التي نشرها (ح.د.ك.إ). كذلك كان التغير الاجتصادي (اجتماعي-اقتصادي) في الستينيات والسبعينيات [من القرن الماضي] من إصلاح زراعي وتحسين شبكة الاتصالات وهجرة العمال والزيادة السكانية كفيلاً ليس فقط بالقضاء على النظام القبلي بل أيضاً على خلق الظروف التي باتت فيها القومية هي الرابطة المركزية لأكراد إيران. ولكن لم يجد هذا التعبير الصريح عنه إلا بعد زوال سلطة البهلويين عام 1979.

سنوات الجراد 1947-1978

في أعقاب انهيار جمهورية مهاباد زال (ح.د.ك.إ) فعلياً من الوجود. واستمرت حفنة من الأكراد الذين كانوا على اتصال مع الجمهورية القصيرة الأجل في اللقاء والحلم. اللافت للنظر أن هؤلاء كانوا من المتنورين وأفراداً من البورجوازية الصغيرة ورجالاً خدموا في الوظائف المدنية وتجاراً ومعلمين وما شابه، وأبرز هؤلاء عزيز يوسفي وغني بلوريان وعبد الرحيم سلطانيان؛ وكان لآخر اثنين منهم صلات قربى

قوية مع أعضاء كبار في إدارة مهاباد[1]. واختفى جميع الأعيان الذين هيمنوا على الجمهورية.

كانت هذه البقية الباقية من (ح.د.ك.إ) قريبة أيديولوجياً من حزب (توده) الماركسي ولكنه ظل متميزاً عنه. وربما يعود ذلك في جزء منه إلى أنه حتى شهر آذار/ مارس من عام 1947 كان يقوِد (ح.د.ك.إ) طبقة من الأعيان في حين أن (توده)، الذي تأسس في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1941، يسيطر عليه بشكل مطلق المثقفون المدنيون. غير أنه لا يمكن إنكار تأثير حزب (توده) الذي ورث مجموعة متواضعة من الأنصار أوجدها الحزب الشيوعي (قبل قمعه) في أواسط العشرينيات [من القرن الماضي] كما عبّر عن اهتمامه الخاص بالأقليات[2]. وقد انتسب واحد أو اثنان من أعضاء (ح.د.ك.إ) إلى فرع حزب (توده)، الحزب الشيوعي الكردي، الذي لم يعمر طويلاً. وكان لحزب (توده) مجموعة قوية ونشيطة من الأتباع بين الآشوريين في منطقة أورمية وسكان المدن الذين، بعكس طبقة الأعيان، كان المتنورون الأكراد من الشباب سعداء بالتعامل معهم. كما قدّم هؤلاء المساعدة المعنوية والأيديولوجية عندما احتاج إليهما منقذو الجمهورية. غير أنَّ أولئك الأكراد الميالين إلى الاشتراكية آثروا البقاء مع (ح.د.ك.إ). وعندما تم اعتقال أعضاء (توده) بالمئات في أوائل الخمسينيات كان 3% فقط منهم من الأكراد.

لم يستطع ما تبقى من (ح.د.ك.إ) أن يفعل سوى القليل في البداية. حيث لم يكن لديه بعد لا القناعة ولا الوسيلة للنضال المسلح. بدلاً من ذلك بدأ بتوزيع بعض النشرات السرية في المنطقة المحيطة بمهاباد في عام 1948، ولكن ليس لفترة طويلة بسبب اعتقال عزيز يوسفي في تلك السنة والذي لم يُفرج عنه إلّا في عام 1952.

في هذا الوقت بدأ الجو السياسي في إيران بالتغير. ففي نهاية 1947 تسبب القوميون الوحدويون المؤيدون للملكية، الذين كانوا يمسكون القوى في البرلمان، في استقالة رئيس الوزراء (قوام). من ذلك الوقت فصاعداً بات بإمكان رضا شاه التدخل

---

(1) كان وهاب بلوريان، شقيق غني، أحد الممثلين الرسميين في جمهورية أذربيجان بينما كان والد عبد الرحيم سلطانيان، مصطفى، موظفاً كبيراً أيضاً.

(2) في المؤتمر الثاني للحزب الذي عُقد في أورمية في 1927 دعا الحزب الشيوعي إلى إقامة جمهورية فيدرالية لحماية القوميات الكثيرة في إيران.

في القضايا العامة، وهو ما استطاع القيام به بشكل أسهل وتوازن القوى بيد القوميين الوحدويين في البرلمان وبالتزايد المتسارع للجيش الموالي له. في شهر شباط/فيڤري 1949 اتخذ من المحاولة الفاشلة لاغتياله حجة للتحرك ضد التطور الديموقراطي في البلد. فأعلن الأحكام العرفية وأغلق الصحف المعادية وحظّر نشاط (توده) ودعا إلى اجتماع مجلس النواب لتعديل الدستور الذي وافق على تشكيل مجلس شيوخ، نصف أعضائه معيَّنون من قبل الشاه، الذي أعطى أيضاً للشاه صلاحيات جديدة تخوّله حلّ المجلس (البرلمان) ساعة ما يشاء. أما في الريف وفي إجراء أعمق وغير شعبي أكثر، فإن العقارات الشاسعة لرضا شاه، والتي نُقلت ملكيتها إلى الدولة في عام 1941، قد سُلِّمت لـ (محمد رضا).

كان من المتعذر ألّا تؤدي ديكتاتورية الشاه إلى إثارة المعارضة. في عام 1950 تم تعيين الجنرال رازمارا، وهو رجل ذو ميول يسارية، رئيساً للوزراء[1]. ولو لا اغتياله من قبل فدائي مسلم في أوائل عام 1951، لربما لبى بعضاً من الطموحات الكردية، لأنه أراد أن يضع الإدارة اللامركزية موضع التطبيق.

في شهر أيار/ماي حل الدكتور محمد مصدّق محل رازمارا خصيصاً من أجل تنفيذ قانون تأميم النفط المقترح. كان مصدق راديكالياً شعبياً ويلجأ إلى الرأي العام كلما وجد معارضة في المجلس أو البلاط. كما أحاط نفسه بعدد من المثقفين الراديكاليين حيث كان بعضهم، من أمثال كريم سنجابي وعبد الحميد زنكنه، من الطبقات العليا في المجتمع. أراد رازمارا، مثل مصدّق، ديموقراطية ليبرالية ولكنه كان مركزياً متشدداً أيضاً. وهكذا فإنه في الوقت الذي سمحت فيه الأجواء المناسبة لازدهار الجماعات الديموقراطية، (توده) بشكل خاص، كان من المحتمل أن يتعامل بقسوة مع الأكراد والدعوات الأخرى للّامركزية. وهكذا، كانت إدارته مضطربة ووصلت إلى أوجها في صيف 1953 عندما بدا أنه نجح أخيراً في تحجيم الشاه إلى مجرد ملك دستوري بل وربما في الإطاحة به لصالح جمهورية. ولكن في شهر آب/أوت، وبتحريض أميركي، نفذ الجيش انقلاباً ضده وأعاد الشاه بسلطات أوسع.

في هذه الفترة استطاع (ح.د.ك.إ) أن يتنفس بحرية أكثر. ففي عام 1951 جنّد

(1) رغم كرهه له، لم يجد محمد رضا بديلاً عنه لأنه الرجل الوحيد القادر على إنقاذ إيران من الفوضى السياسية والعجز المالي، إبراهميان، إيران بين ثورتين، ص263.

أعضاء لتكوين قاعدة شعبية من الأنصار. في مهاباد نال تعاطفاً كبيراً بسبب المرارة التي أحس بها سكان المدينة العاديون لما حصل في عام 1947، وبالأخص إعدام قاضي محمد الذي اكتسب سمعة قديس شهيد. وكان الشاه مكروهاً على نطاق واسع لسبب هام هو أنه لم يسمح بتعيين رجل دين سني بدلاً من قاضي محمد في مهاباد. وهكذا تجاهلت مهاباد في الانتخابات التي جرت في شهر كانون الثاني/جانفي 1952 للمجلس في دورته السابعة عشرة، تهديدات البوليس وصوّتت بأغلبية ساحقة لصالح مرشح معروف من (ح.د.ك.إ). نتيجة لذلك أُعلن إلغاء الاقتراع، حيث تم تعيين رجل دين طهراني ممثلاً عن دائرة انتخابية لم يرها أبداً. ليس غريباً، بالتالي، أن مهاباد بقيت معادية للشاه وكل ما يرمز إليه. في 13 آب/أوت 1953، وقبل أسبوع واحد من سقوطه، أجرى مصدق استفتاءً وطنياً لتحديد سلطات الشاه، وكانت النتيجة أن صوتين فقط من أصل 5.000 صوت دعمت الملكية.

ما إن عاد إلى السلطة، بدأ الشاه في القضاء على كل أثر للحركة الديموقراطية. بين أعوام 1953 و 1958 اعتُقِل 3.000 عضو من أعضاء (توده). توارى (ح.د.ك.إ) عن الأنظار وبدأ يعمل كلجنتين مستقلتين في مهاباد وسنندج[1]. خلال عام 1954 دُمِجت اللجنتان في مؤتمر حزبي في مكان سري خارج مهاباد. وفي هذا المؤتمر غيّر الحزب أولوياته: الإطاحة بالملكية وإقامة كيان كردي له حكومة منتخبة، وتحرير كل كردستان وكذلك تحرير المرأة. كما عبر عن سخطه من النظام السائد في كردستان، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم باللغة الفارسية، وأن كافة الموظفين الكبار يُعيَّنون من طهران، ومن سريان الأحكام العرفية في كردستان.

في شهر أيار/ماي من تلك السنة استجمع غني بلوريان شجاعته فنشر العدد الأول من "كردستان" منذ انهيار جمهورية مهاباد، ونشرها في مهاباد وسقز وسنندج بحيث عكست، هذه الصحيفة، الخط الاشتراكي وتعاملت مع كردستان ككيان مستقل. وقد كانت هذه النزعة الانفصالية هي التي أقلقت حزب (توده) والأحزاب اليسارية الإيرانية الأخرى وبقي مقدَّراً على (ح.د.ك.إ) أن يبقى في حالة توتر مستمرة مع حلفائه الطبيعيين من الإيرانيين. لم تستمر "كردستان" طويلاً لأن البوليس عثر على المطبعة

(2) كان يقود لجنة مهاباد كل من يوسفي وبلوريان وسلطانيان ولجنة سنندج يقودها شري عطي، كوتشيرا الحركة القومية الكردية، ص187.

السرية في تبريز بعد نشر العدد الخامس (أيلول/سپتمبر) بفترة قصيرة. وكانت هذه تؤيد كردستان مستقلة "متحررة من اضطهاد إيران وتركيا والعراق"[1] وهو رأي قلّما يُسمع بين أكراد إيران. وهكذا تم اعتقال نحو 150 شخصاً خضع 50 منهم للمحاكمة.

كان النظام خائفاً من أن تكون كردستان نقطة ضعف في درع إيران ضد الحرب الباردة. كذلك كانت تخشى من التأثير السوفيتي وبشكل خاص من بث إذاعتها باللغة الكردية التي بدأت في عام 1974، والتي لمحت في بعض من فترات بثها إلى نذر ثورة قادمة. كانت خائفة لدرجة أنها في بداية عام 1951 بدأت في ترتيبات من أجل بث إذاعة خاصة بها تواجه بها الإذاعة السوفيتية. ولكنها خافت أيضاً من الغزو السوفيتي للمنطقة الحدودية. وقد شعرت حكومة طهران بحرج شديد عندما وصلت المساعدات السوفيتية للفلاحين المتضورين جوعاً في ماكو خلال شتاء 1949/ 50 القارص قبل أن تحرك الحكومة ساكناً. والمزعج أيضاً أن الحكومة قد علمت أن رجال دين مدربين على يد السوفيت، البعض منهم من أتباع الطرق الصوفية، يتم استعمالهم في العمل الدعائي في كردستان.

بدت مخاوف الشاه بالنسبة لأصدقائه مشروعة. فمن وجهة النظر البريطانية كان الأكراد الجلاليون في الشمال مستعدين لدعم أي غزو سوفيتي لأذربيجان. وفي أواسط 1954 اعتبرت بريطانيا أن قبيلة شكاك والكثير من الرجال القبليين (ولكن ليس زعماؤهم وهو شيء ذو مغزى) في المناطق المحيطة بمهاباد وسقز كانوا واقعين أيضاً تحت النفوذ السوفيتي.

في ضوء قدرة الدولة المتزايدة على التعامل معهم، كان من السهل التخلص من القبائل المثيرة للمشاكل على طريقة الماضي ذاتها. لكنهم كانوا مع ذلك مصدر قلق حقيقياً لدى طهران. فقبيلة دي بوكري مثلاً لا يزال لديها 3.000 مقاتل وأسلحة تقدّر بـ7.000 بندقية. ولا تزال مامش قادرة على إنزال 1.500 مقاتل وكذلك الأمر بالنسبة لمنكور، ولدى كل مقاتل من مقاتليها بندقية احتياطية[2] شأنهما في ذلك شأن كل القبائل التي تحترم نفسها. كانت طهران تنظر بشيء من الريبة والخوف إلى مهاباد وهو شيء طبيعي لأنها نقطة التقاء عدد كبير من القبائل والمكان الذي شهد ولادة فكرة

---

(1) FO 371/114809، فيرنلي Fearnley إلى ستيوارت Stewart، طهران، 18 كانون الثاني/جانفي 1955.

(2) FO 371/82000، دنداس Dundas إلى طهران، تبريز، 18 كانون الثاني/جانفي 1955.

القومية الكردية أما الجيش الإيراني فكان لا يزال قوياً وقادراً على مواجهة أي ضرر تلحقه به قبيلة ساخطة، كما كان يختار أهدافه بحذر.

وكان ذلك هو هدفها عندما خاضت معركة مع قبيلة جوانرود، الصغيرة ولكن القوية، والتي عادت إلى أسلوبها التقليدي في استقلالية العمل منذ 1941. في شهر أيلول/سبتمبر 1950 غزت الحكومة معقل جوانرود بمساعدة من أعدائها القبليين المحليين الكثر. ولكن في عام 1956 حصل هجوم رئيسي بشكل نهائي وحاسم على هذه القبيلة. كان من السهل على القوميين الكرد أن يصوّروا هذا الهجوم على أنه ضد الشعب الكردي برمته، ولكن الاحتمال الأكبر هو أن الحكومة قد نظرت إلى قبيلة جوانرود على أنها فريسة سهلة، وهو ما لم ينطبق على التحالفات القبلية القوية مثل البختياري والقشقاي.

في عام 1958 كان لدى النظام أسبابه للتخوف من التطورات في كردستان. إذ إنه يعرف تماماً العناد الكردي والأثر التحريضي لإذاعة القاهرة المناوئة للهاشميين التي تبث باللغة الكردية، والتي قد تؤثر في كردستان الإيرانية أيضاً. بحلول أوائل تموز/جويليه، ازدادت مخاوفه إلى حد كبير، وبدا ذلك مبرراً، بعد أسبوع، عندما أطاح قاسم بالملكية الهاشمية في العراق وتودد بشكل صريح للشعب الكردي. نُشر الجيش فوراً في كردستان الإيرانية لمنع أية تظاهرات أو، الأسوأ من ذلك، قيام انتفاضة بتحريض سوفيتي.

بعد عودته إلى كردستان العراق كبطل في تشرين الأول/أوكتوبر 1958، اقترح ملّا مصطفى البارزاني اتحاد الحزب الديموقراطي الكردستاني مع الحزب الديموقراطي الكردستاني-إيران تحت قيادة سكرتير عام، وكان يقصد نفسه ضمنياً. ولكن قبل اتخاذ أي قرار اعتقل السافاك، البوليس السري المؤسَّس حديثاً، 250 من المشتبه في أنهم من نشطاء (ح.د.ك.إ) ومن بينهم عزيز يوسفي وغني بلوريان، وكلاهما عضوان في اللجنة المركزية[1]. مرة أخرى تلاشى (ح.د.ك.إ) تقريباً وظل مقتصراً على بعض المنفيين في العراق الذين لا يتجاوزن أصابع اليد.

لم يكن هناك بد من وقوع "الأحياء" من (ح.د.ك.إ) تحت التأثير القوي

---

(1) أُطلق سراح عزيز يوسفي وصحته متدهورة في عام 1977 وتوفي في حزيران/جوان 1978. وقد رافقت جنازته تظاهرات جماهيرية كبيرة في مهاباد.

والمباشرة للملّا مصطفى. وعندما ثار البارزاني ضد نظام بغداد في عام 1961 قدّم (ح.د.ك.إ) الطعام واللباس والذخيرة لمساعدة الثورة. وعلى الصعيد الأيديولوجي، تخلى بسرعة عن نزعته اليسارية بتوجيه من قائده الجديد عبد الله إسحاقي (المعروف بـ أحمد توفيق) وإسحاقي عضو مؤسس للجنة مهاباد وبات قريباً من الملّا مصطفى الآن. وكما في العراق زادت حدة التوتر بين اليساريين والمحافظين. وعندما دعا إسحاقي إلى عقد المؤتمر الثاني للحزب قرب قلعة دزه (داخل العراق) في عام 1964، ساعده الملّا مصطفى في منع حضور المندوبين غير المرغوب فيهم، تماماً كما طرد يساريي حزبه المثيرين للمشاكل. وقد أدان المؤتمر قاضي محمد ووصمه بالخيانة ووصم تقدميي 1954 "بالانحرافيين".

لم يدم تحالف البارزاني-إسحاقي طويلاً. فقد وافق ملّا مصطفى على كبح النشاطات السياسية لـ (ح.د.ك.إ) مقابل دعم الشاه له ضد بغداد، كذلك طلب من (ح.د.ك.إ) وقف كل نشاطاته المعادية لطهران، وهكذا أخضع النضال في إيران لذاك الذي في العراق. كما حذر أن مليشيات (ح.د.ك.إ) سوف لن يسمح لها بالبقاء في كردستان العراق.

ثار (ح.د.ك.إ) ومؤيدوه على قرار ملّا مصطفى وخاصة في ضوء المساعدة العسكرية المقدمة للبارزاني منذ عام 1961 حيث تم تشكيل لجنة ثورية جديدة لمتابعة النضال ضد طهران، والتي همّشت إسحاقي بسرعة، الذي أتُهِم بأنه "متعاون"[1] وأظهر تحدياً للملّا مصطفى. بعض أعضاء اللجنة هم من دماء جديدة، بالإضافة إلى أعضاء سابقين في حزب (توده) من أمثال عبد الرحمن قاسملو، زعيم الحزب المستقبلي. كما كان للبعض الآخر منهم مواقف قومية معصومة عن الخطأ أمثال عبد الله وسليمان معيني، أبناء بعض سياسيي مهاباد المخضرمين. لقد أملت اللجنة الثورية دعم الفلاحين في منطقة مهاباد-أورمية الذين كانوا من قبل في حالة صراع مع البوليس.

بدأت اللجنة حملتها في آذار/مارس عام 1967. بعد ذلك بشهرين طُرد أولئك

---

(1) كان أمام ملا مصطفى أحد أمرين إما السيطرة عليه أو حمايته فقرر اعتقاله في كاني مازي في مكان منعزل داخل منطقة بهدينان. بعد انتخابه كسكريتر عام للحزب رحّب قاسملو بعودته إلى الجماعة، لكنه رفض دعوة قاسملو. اعتقلته السلطات العراقية واختفى في عام 1972.

الذين كانوا لا يزالون في العراق من قبل الملّا مصطفى. وفي صيف عام 1968 قُتل 5 من أصل 11 من مؤسسي قيادة اللجنة الثورية، بما فيهم عبد الله معيني. إضافة إلى هذه الكارثة التي ألمت بهم في ساحة المعركة، ألقى مقاتلو البارزاني القبض على سليمان معيني في ربيع ذلك العام وهو يحاول التسلل عبر الحدود من كردستان العراق إلى إيران حيث نُفِذ فيه حكم الإعدام وسُلمت جثته للسلطات الإيرانية التي عرضتها في مهاباد، وهو واحد من كثيرين فاقوا الأربعين قُتلوا أو سُلِّموا إلى رجال الشاه من قبل الملّا مصطفى. وهكذا في غضون 18 شهراً انتهى كل شيء.

وقف الكثير من الكرد الإيرانيين بشدة ضد "طعنة الظهر" من الملّا مصطفى. وحتى إسحاقي الذي ألقى باللوم على الثوريين لعنادهم وافتقارهم إلى الحذر، أدان تصرف البارزاني واصفاً إياه بـ "القذر"[1]. ولكن من الخطأ الافتراض أن البارزاني هو المسؤول عن إخفاق (ح.د.ك.إ)؛ فحتى عندما كان للحزب قاعدة آمنة في العراق، كان (ح.د.ك.إ) يفتقر، في هذه المرحلة، إلى المهارات والموارد الضرورية للاستمرار. إذ افتقر إلى الأسلحة الحديثة والقواعد الآمنة وإلى فهم جيد [لأساليب] حرب العصابات. فمن خلال حصر نضاله في منطقة مهاباد-بانه-سردشت أفسح المجال للجيش لتركيز قواته وفشل بالتالي في تطبيق قاعدة حرب العصابات التي تستلزم تشتيت وإنهاك جهود الجيش من خلال تنفيذ العمليات في منطقة شاسعة وبأسلوب لا يمكن التنبؤ به[2].

استمر الباقون من (ح.د.ك.إ)، رغم الصعاب، ضد الملّا مصطفى وأصروا على متابعة النضال. كذلك قرر المؤتمر الثاني لـ (ح.د.ك.إ) في عام 1969 طرد إسحاقي الساخط من الحزب وتبني سياسة يسارية واضحة بالتوافق مع اللجنة الثورية. في شهر آذار/مارس 1970 بدأت "اللجنة المركزية المؤقتة" بالتحضير لبرنامج سياسي جديد للحزب والذي تم التصديق عليه في المؤتمر الثالث الذي عُقد في بغداد في شهر حزيران/جوان 1971 وانتُخب عبد الرحمن قاسملو سكرتيراً عاماً جديداً له. ذهب قاسملو إلى باريس للدراسة في أواخر الأربعينيات وكان له صلات مع حزب (توده) عندما انتقل إلى براغ. بعد أن عاش بشكل سري في مهاباد، فرّ إلى أوروبا عندما تم القضاء على اللجنة الثورية في ساحة القتال، حيث عمل في أوروبا لبناء مجموعة من

---

(1) إسحاقي (أحمد توفيق) إلى ملّا رسول، 7 كانون الثاني/جانفي 1969، معلومة مأخوذة من حسن غازي.
(2) أقر (ح.د.ك.إ) بعيوبه هذه في المؤتمر الثالث المنعقد في عام 1973.

أنصار ح.د.ك.إ المتنوّرين بين صفوف الطلاب المغتربين. وبتوجيه منه تبنى الحزب شعار "الديموقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان" وتعهد بالنضال المسلح رسمياً.

في غضون عدة سنوات قادمة وجد (ح.د.ك.إ) نفسه يقاتل جنباً إلى جنب مع بقية الإيرانيين ضد النظام، الذين كانوا إما ينتمون إلى الجماعات الإسلامية أو الماركسية. من بين أهم الجماعات التي تعاون معها الـ (ح.د.ك.إ) في ذلك الوقت: فدائيو الشعب (فيداياني خلق) الماركسية ومجاهدو الإسلام (مجاهديني إسلام).

إن القول بأن (ح.د.ك.إ) لم يكن ذا أهمية خلال السبعينيات، على اعتبار أن الشاه لم يعطهِ الاهتمام الكافي، يغفل التأثير النفسي الهام لنضال (ح.د.ك.إ) خلال ذلك العقد. لذلك كان الأكراد العاديون، مهما تكن احتمالات النجاح غير مرجوة، يدركون أن هذه المجموعة الصغيرة قد رفضت التخلي عن الحلم القومي ومستعدة للمخاطرة بحياتها من أجل تحقيق هدفها النهائي. وعندما فقد الشاه السلطة فجأة في عام 1978، أعطى هذا التحول النفسي ثماره حيث أبدت شريحة كبيرة في كردستان عن رغبتها في الحكم الذاتي.

التغير الاجتصادي

قبل الحديث عن الدور الكردي في الثورة التي اجتاحت إيران في عام 1978، لا بد من ملاحظة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت منذ عام 1918. فمع انهيار سلطة الدولة خلال الحرب العالمية الأولى، دافع القادة المحليون والزعماء القبليون عن استقلال فعلي، منتحلين امتيازات حاملي وثائق التنازل عن الأرض أثناء حكم القاجار. وفي حالات كثيرة تعود بعضها إلى قبل 1914، كانت القرى تطلب سيداً أو زعيماً قبلياً، وهو على الأغلب مواطن من تبريز أو سنندج أو كرمنشاه، لتأمين الحماية ضد تجاوزات جباة ضرائب الزراعة القاجاريين. كان القرويون يكافئون الحامي بالمحصول، ومع مرور الوقت بات يعتبر القرية ملكاً له.

وقد زاد من انتحال الحماة لحقوق الملكية، التي لا سند قانونياً لها، عدم وجود طبقة فلاحين مستقلة قادرة على العيش دون طبقة مالكي الأراضي. كان الفلاحون أميين وغير قادرين إلى حد بعيد على التعامل مع أية مسألة خارج نطاق قريتهم. لذا لم يكن من الصعب أن يتحول هؤلاء الحماة إلى ممولي قروض البذار وتسهيلات التسويق والأشياء الضرورية الأخرى خارج حدود القرية. إن العجز عن القيام بمثل هذه

الأعمال جرّدت الفلاحين من خبرة العالم الخارجي وبالتالي زادت من حالة التبعية النفسية والاقتصادية حيث كانت خطوة صغيرة في حالات كثيرة تنقل الفلاح من ملاّك صغير إلى محاصص في المحاصيل. وهكذا كانت كل أدوات السلطة الاجتماعية والاقتصادية بيد ملاكي الأراضي والحماة.

ربما قلّص رضا شاه عدد الزعماء القبليين الكبار بقتل بعضهم وسجن وحجز البعض الآخر، ولكنه ترك الزعماء الأقل أهمية دون أن يمسهم بسوء. وهو لم يدخل في نزاع مع ملاكي الأراضي الذين كانوا يسعون وراء الثروة أو أولئك الذين استعملوا ثروتهم لتعزيز نفوذهم في بلدات المقاطعة التي انتقلوا إليها بأعداد متزايدة اعتباراً من العشرينيات [من القرن الماضي].

إن اختفاء الزعيم في المدن وما يستتبع ذلك من هجر للدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي لعبه على نحو تقليدي أدى بشكل حتمي إلى إضعاف الروابط القبلية. لقد كانت العملية قائمة من قبل من خلال الضعف التدريجي للبداوة اعتباراً من القرن التاسع عشر، ولكن تم تسريع العملية من خلال سياسة الشاه الإلزامية في الاستيطان الذي ربما حدث بشكل متفاوت، فقد كان في الشمال-غرب (أورمية-مهاباد-بوكان) أكثر تقدماً من بقية المناطق الجبلية في الجنوب ولكن في كل مكان كانت نتائجه النهائية هي نفسها تقريباً. لقد أضعفت ملكية الأراضي الروابط القبلية وضاعفت الشعور بالهوية الفلاحية المشتركة بين كل فلاحي الأراضي سواء أكانوا قبليين أو لم يكونوا. إن الزعيم، الذي حافظ في وقت ما على مصالحهم من نزعات السلب والنهب لدى الحكومة والقبائل المجاورة، بات هو نفسه من يسلب وينهب بصفته مالكاً للأرض. وأولئك الذين حاولوا أن يتحدوا مالكي أراضيهم، كانوا عرضة لمواجهة الجيش. فلا الحكومة ولا مالك الأراضي مستعدان لأن يتقبّلا أية إشارة تدل على قوة الفلاح.

لم يتمرد الفلاحون بسبب فقرهم وضعفهم، ولكن ثمة إشارات على وجود السخط بينهم. لقد أدركوا بسرعة أن مالكي الأراضي والحماة لم يعودوا للقيام بالمهام التي اعتادوا القيام بها من قبل. وعندما أقام رضا شاه احتكارات حكومية معينة للسكر والفواكه المجففة والقمح أصبحت منتجات الفلاح تُشترى من قبل وكلاء الحكومة ووفق أسعار محددة. وخلال عام 1935 أدى تطبيق ضريبة زراعية مباشرة جديدة إلى التخلي عن وظيفة الحماية القديمة لحماة القرى. فرفض الفلاحون دفع الحماية

واندفعوا في تسجيل ممتلكاتهم. وفي بعض الحالات أساء بعض المستأجرين تمثيل ملاكي الأرض الحقيقيين كحماة تهرباً من الضرائب على المحاصيل والخدمة.

أثناء فترة الاحتلال الذي تعرضت له إيران في زمن الحرب، تعمدت السلطات السوفيتية إثارة الاضطراب بين الفلاحين الأكراد حتى تضعف سلطة طهران هناك، وكان الهدف هو إقناع الفلاحين للاعتماد على الاتحاد السوفيتي أكثر من طهران، وهكذا لم تكن مهمتهم صعبة في ضوء السلوك العدائي والمتسم بالجشع للكثير من ملاكي الأراضي وبشكل خاص بعد سقوط رضا شاه.

إن حزب (توده) الذي فشل وعلى نحو بارز في القيام بأية اختراقات في طبقة الفلاحين المحافظين والخائفين قبل الحرب، بدأ الآن يحقق شيئاً من التقدم، أولاً مع أولئك الذين كانوا يعيشون في المنطقة المفتوحة والأكثر استقراراً في غربي أذربيجان حيث وسع دائرة نشاطه من خلال الاتحادات الفلاحية. وفي عام 1945 أدرج مكتب (توده) في أورمية أسماء آلاف الفلاحين من هركي وشكاك في الحزب كما في بوكان حيث جنّد أكثر من 1.000 قروي وأجبر بذلك ملاكي الأراضي الكبار على زيادة حصة الفلاحين من محصول الشمندر السكري.

إنَّ طبقة الأعيان هي التي أبقت المضامين الاجتماعية للحركة الديموقراطية في كردستان في وضع حرج. ففي الوقت الذي دافع فيه الحزب الديموقراطي الأذربيجاني عن الإصلاح الزراعي، تحاشته جمهورية مهاباد. وخلال عام 1952 كان هناك اضطراب بسبب ملاكي الأراضي الكبار في بوكان. ولكن مما لا شك أن الجو العام قد تشجع في ظل حكومة مصدق، ولكن في هذه المرة كان (ح.د.ك.إ) هو الذي أثاره.

في أماكن أخرى وسمت فترة مصدق انتقالاً مثيراً ضد طبقة ملاكي الأراضي التي اكتسبت نفوذاً قوياً جداً في كردستان. ومع بداية العشرينيات [من القرن الماضي] كان الأقطاب يعمدون إلى وضع وكلائهم في المجلس (البرلمان) الجديد، ولكن بعد ذلك بدأوا يدخلون المجلس بأنفسهم. في المجلس الأول كانت نسبة ملاكي الأراضي 8% فقط، وزادت النسبة في الدورة الرابعة إلى 12% وإلى 26% في الدورة الثانية عشرة[1]. وهكذا بسط هؤلاء الملاكون-النواب عباءتهم للرعاية لتمثل مصالح ملاكي

---

(1) إبراهميان، إيران بين ثورتين، ص149.

الأراضي الأقل أهمية. ففي سنندج، مثلاً، استطاع فرج الله عساف ووكيل السلطان تمثيل الزعماء القبليين الذي لم يكن لديهم أي متحدث باسمهم في طهران. بعد ذلك كان من الطبيعي أن تصبح هذه القبائل، مثل زند، بين سنندج ومريوان، وكُلباغي بين سنندج وسقز، تابعة لأولئك الذين يمثلونها.

وباستلام مصدق للسلطة، تعقدت المنافسة الطبيعية بين الأقطاب المجاورين من خلال التحدي المتزايد للفلاحين مما أجبرهم على الالتقاء سوية ضد هذا التهديد الطبقي. وعندما شن مصدق حملته الانتخابية في عام 1952، أمِل أن يوسّع الحق الدستوري بحيث كان هدفه هو إضعاف المحافظين المؤيدين للملكية والبريطانيين، وضمناً لطبقة كبار ملاكي الأراضي. في إقليم كردستان تمثلت المعركة بين حزب السعادة القومي، الذي يمثل مصالح الفلاحين وصغار الطبقة المتوسطة وحزب الوحدة، حزب كبار ملاكي الأراضي. وعندما أصبح حزب السعادة يشكل تهديداً، موّل آل عساف وملاكون آخرون حزب الوحدة لإقامة وليمة لسكان سنندج لمدة ثلاثة أيام ودفع خمسة تومانات لكل من الحاضرين. إنها علامة على وقت لم تعد فيه هذه الرشوة السافرة تجدي نفعاً. لقد وضع حزب السعادة سنندج في اعتباره في [انتخابات] دورة المجلس السابعة عشرة حيث كانت سنندج واحدة من المناطق الريفية القليلة التي هُزِم فيها المحافظون.

ولكن الزراعة بقيت مهملة إلى حد كبير كما قالت آن لامبتون، التي سافرت عبر كردستان في عام 1956، إن "الذي يلفت النظر أكثر من أي شيء آخر هو تخلفها الواضح"[1]. لقد وجدت الزراعة في حالة بدائية والمحاريث الخشبية والحصاد بالمنجل منتشرة على نطاق واسع كما أن قطع أشجار الغابة خارج حدود السيطرة. لقد اشتهرت كردستان واذربيجان بملكياتها الكبيرة. كان أكثر من نصف القرى في هذين الإقليمين ذا ملكية مزدوجة. في الحقيقة كان حوالى 64% من الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي 0,3% من السكان. في سنندج كان العسافيون والسنندجيون يتنافسون بقوة على القيادة حيث كان كل منهم يملك عدة قرى كاملة. في بوكان ومهاباد قُسّمت الأرض بين دي بوكري والعائلات الرئيسية الأخرى. كما قُدّر بأنه في إيران كلها امتلكت حوالى 100 . 000 عائلة القرى كافة أو أجزاء كبيرة منها. كان المستأجرون لا

(1) FO 371/120749، A.K.S. Lambton.

يزالون يسلّمون 20% من محصول حبوبهم إلى المالك وضرائب لـ (كدخودا، أو المختار) والملّا. بل كانوا مسؤولين كذلك عن السخرة. نظرياً تم إلغاء كل هذه الأشياء بموجب مرسوم حكومة مصدق القاضي وذلك بزيادة نسبة المحاصص في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1952، ولكن مرسومه هذا لم يدخل حيّز التنفيذ أبداً. علاوة على ذلك، وبموافقة الفلاح، فإن دفع المستحقات بالسلع أو بالسخرة كانت مقبولة، وقد عرف معظم الزعماء وكبار ملاكي الأراضي كيف يحصلون على تلك الموافقة. وليس مستغرباً بالتالي أن العلاقات بين مالك الأرض والفلاح كانت متسمة بعداء شديد في أماكن كثيرة، والتي اختارت منها لامبتون مهاباد ومريوان وأولتهما عناية خاصة. فيما عدا القيادة الكريزماتية للبارزاني، كانت طبقة الآغوات مرتبطة بالنظام بشكل عام تقريباً، ولم يعد لها أي مكان في التفكير القومي. في مثل تلك الظروف، ورغم قمع الحكومة لحزب (توده) وجدت الأفكار عن المساواة والاشتراكية أرضية خصبة لها، وبغض النظر عن منشأها.

في عام 1962، وبتحريض من الولايات المتحدة، باشر الشاه وبشكل نهائي ببرنامج الإصلاح الزراعي، وكانت مكافأة الولايات المتحدة هي المساعدة في حل الأزمة الاقتصادية العميقة. لقد باشر الشاه بالإصلاح الزراعي على مضض لأن نصف المجلس كان مؤلفاً من طبقة مالكي الأراضي. مع ذلك، وكما تنبأ أحد المختصين الأميركيين قبل أربع سنوات، "من المؤكد أن أي قانون لتوزيع الأراضي سوف لن يُخفض الحد الأقصى للمساحة بما فيه الكفاية للتدخل في ملكية عدد كبير من ملاكي الأراضي الصغار"[1].

في الحقيقة كان المطلوب من ملاكي الأراضي أن يبيعوا الأرض الزراعية بأكثر من قرية (أو ستة أجزاء من القرية) وأخذ تعويض بدلاً عن ذلك. فالأرض التي اشترتها الدولة يجب أن تُباع بسرعة للمحاصص الذي يعمل بها. ويمكن القول عموماً إن نحو 5.000 عائلة في إيران وجدت في القانون منفذاً للاحتفاظ بنحو 100 هكتار أو أكثر بينما نجحت 45.000 عائلة أخرى في الاحتفاظ بـ 50 هكتاراً أو أكثر وبذلك احتفظت بـ 20% من أراضي الدولة الصالحة للزراعة والتي كانت نسبة كبيرة منها في

---

(1) FO 371/140856، وردسورث Wordsworth إلى كيلاس Kellas، بيروت، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1958.

كردستان. ففي نواحي أورمية احتفظ عدد من كبار الملاكين الآذريين بأكثر من قرية. أبعد قليلاً إلى الجنوب احتفظ بكزادات الجاف أيضاً بعقارات كبيرة. إنَّ مثل هذه الأمثلة لم تكن عبارة عن أخطاء بريئة ولكنها خدمات لأولئك الذين كانوا مفيدين للدولة. فقد كان سالار جاف، مثلاً، عضواً قبلياً في المجلس بينما أخوه، سردار، موظفاً رفيع المستوى في بلاط الشاه[1].

لقد حاولت الدولة أن تخلق طبقة من المزارعين المستقلين بدلاً عنهم حيث تضاعف تقريباً عدد ملاكي الأراضي الصغار، الذين يملك كل منهم حوالى 20 هكتاراً ولكنهم شكلوا فقط 2,5% من السكان الريفيين. ولكن نسبة الفلاحين الذين يملكون من 3 إلى 5 هكتارات ارتفعت من 3% في عام 1960 إلى أكثر من 30% في عام 1970. وكان العطف على العمال والفلاحين الأكراد الذين لا أرض لديهم أقل. وهكذا خُفِضت نسبتهم بموجب الإصلاح الزراعي من 80% إلى حوالى 50% فقط.

لسوء الحظ، عموماً، لم يتلق أحد من المستفيدين من الإصلاح الزراعي الحد الأدنى المعترف به للتطبيق الاقتصادي: 7 هكتارات. لحل هذه المشكلة شجّعت الحكومة إقامة مزارع ومؤسسات وتعاونيات تديرها الدولة. في أواسط السبعينيات وجد الكثير من أصحاب المزارع الصغيرة أن أرضهم قد أصبحت عملياً ملكاً للحكومة. كما سرّع إدخال المكننة في عملية فقدان الأراضي والتوظيف والتي أدت إلى تحول سريع من مجتمع زراعي إلى مجتمع ريفي بروليتاري. وفي الوقت الذي كان بعض صغار ملاكي الأراضي يفقدون أراضيهم، كان البعض الآخر يحاول الحصول على مستحقاتهم من إصلاحات الستينيات. وحتى وقت متأخر في أيلول/سبتمبر 1978، كان ما لا يقل عن 1.400 عائلة يحاولون الحصول على 750 هتكاراً من خان مريوان التي وعدت بها الدولة منذ تسع سنوات. وبقدر ما كان الأمر يتعلق بها عملت الدولة وطبقة ملاكي الأراضي "الإقطاع" يداً بيد.

رغم هذه الحالات الاستثنائية، ورغم أن تنفيذ الإصلاح قد أخذ عقداً من الزمن فإن الإصلاح الزراعي قد دق ناقوس الموت لطبقة مالكي الأراضي كقوى سياسية في كردستان حيث هناك عوامل أخرى ساهمت في هذه العملية. فانتشار الراديو والطرق

(1) انتصار، "الأكراد في إيران ما بعد الثورة"، ص923، حيث تم تبديل الجافيين بشكل خاطئ بحسب أحد أفراد قبيلة الجاف الذي زودني بالمعلومات.

الصالحة للمركبات وبدايات انتشار القراءة والكتابة بين الفلاحين وضعت المجتمعات المنعزلة تماماً في اتصال مع العالم الخارجي وأفكاره. كما أجبرت الزيادة السكانية على التنقل والهجرة. فخلال المئة عام من 1850-1950 ازداد عدد سكان كردستان بسرعة بما يزيد عن العشرة أضعاف وابتداءً من الخمسينيات [من القرن الماضي] فصاعداً ازدادت النسبة، كما في أماكن أخرى في إيران، إلى حد الضعف تقريباً كل عشرين سنة. لقد تكاثرت أعداد القرى والقرى الصغيرة ولكنها مع ذلك، كانت مكتظة بالناس الذين انتقل بعضهم إلى بلدات كردستان بينما كان آخرون يقومون برحلات يومية بحثاً عن العمل. في مثل هذه المواقف تعرض المهاجرون الأكراد لسيل من الأفكار الجديدة تماماً.

حسّن الإصلاح الزراعي طرق المواصلات، أما التعلم والهجرة فكان لهما تأثيرات كثيرة على أجزاء مختلفة من إيران. ففي حين اتجهت في وسط إيران إلى تسريع انتقال الهويات ذات الطابع المحلي باتجاه هوية الدولة، ترك الناس في الأطراف قراهم أو هوياتهم القبلية لصالح الهوية الإثنية. وهكذا تم تشكيل هوية كردية جماهيرية في إيران خلال الأعوام 1960-1979-بغض النظر عن نضالات وإخفاقات (ح.د.ك.إ).

لقد زاد من حدة وعي الذات هذا إدراك المهاجرين الأكراد للتخلف النسبي لكردستان، إذ تركزت جهود بهلوي الاقتصادية على بناء قاعدة صناعية والتي تركزت في وسط وشمالي إيران. فكردستان -مثل بلوجستان، المنطقة السنية الأخرى- بقيت متأخرة بمدد نسبية خلال الستينيات والسبعينيات [من القرن الماضي]، سنوات المركزة الاقتصادية والتصنيع.

لقد وُضِعت كردستان على هامش التطور الاقتصادي، إذ قوّضت تجارة عبر الحدود الاقتصاد الكردي الرعوي، بينما جرّ احتكار الدولة للتبغ والإجراءات المركزية الأخرى المنطقة إلى نظام الدولة -ولكن كشريك واقع خارج المركز تماماً. لقد أدى الاستثمار في المركز وفي الصناعة النفطية إلى الاستقطاب حيث الأطراف تأخذ نقوداً أقل. إزاء ذلك كان من الطبيعي توقع وجود تباين بين المركز والأطراف ولكن حدته كانت كبيرة جداً في أواسط السبعينيات.في عام 1977 وصلت نسبة العمال الصناعيين إلى العمال الزراعيين في أذربيجان الشرقية إلى 1:2,6 بينما وصلت في كردستان إلى

1:20[1]، وكان 80% من سكان وسط إيران من المدنيين مقابل 25% فقط في كردستان؛ كذلك فإن 80% من الأسر في وسط إيران كانت مزودة بالكهرباء مقابل أقل من 20% في كردستان؛ 75% من أسر وسط إيران كانت مزودة بمياه الأنابيب (الحنفيات) مقابل 12% في كردستان؛ أكثر من 66% من وسط إيران كان متعلماً مقابل 36% فقط في كردستان (الذكور 8 . 43 % والإناث 20% فقط)[2].

مثل هذه التغيرات في داخل كردستان وفي علاقتها مع بقية إيران أثارت بشكل حتمي تغيرات ذات عواقب سياسية واضحة. لقد تدفقت أعداد كبيرة من الشباب إلى أماكن أخرى للبحث عن العمل بسبب التزايد السكاني فجذبتهم المناطق الغنية من إيران. لقد أصبحوا مسيّسين نتيجة التباينات الواضحة ونتيجة تعرضهم وانفتاحهم على الاتجاه السائد في المعارضة السرية. أما الذين بقوا في أماكنهم فقد أصبحوا أكثر اندماجاً وبالتالي أصبحوا أكثر إدراكاً لهويتهم الإثنية. كان الأمر يحتاج فقط إلى سقوط القوة المركزية حتى يحاول الأكراد ترسيخ هويتهم الإثنية كأساس للحكومة المحلية. وقد جاءت تلك الفرصة مع ثورة 1979.

المصادر:

Official Great Britain, public Record Office: Series FO 195/2589, FO 195/2539, FO, 248/1400, FO 371 nos.18987, 45503, 68472, 82000, 82307, 91449, 91450, 109994, 114809, 114810, 120749, 127143, 133005, 133007, 140789, 140856.

المصادر الثانوية المنشورة:

Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions;* Akbar Aghajian, Ethnic inequality in Iran: an overview, *International Journal of Middle East Studies* no.15, 1983; Nader Entessar, 'The Kurds in post-revolutionary Iran and Iraq', Third World Quarterly, 9 (4) October 1984 and *Kurdish Ethno-nationalism* (Boulder and London,1992); Abd al Rahman Ghassemlou, 'Kurdistan in Iran in Chaliand, *People without a Country;* Halliday, *Iran: Dictatorship and Development,* Margaret Kahn, *Children of Jinn* (new York, 1980); A.K.S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia* (London, 1953), *The Persian Land*

---

(1) إبراهميان، إيران بين ثورتين، ص449.

(2) أكبر آغاجيان "اللامساواة الإثنية في إيران" خلاصة "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط" رقم 15، 1983، ص ص215-221.

Reform, 1962, 1966 (London, 1969) and 'Land Reform and Rural Co-operative Societies in Persia' *JRCAS,* vol.lvi., June 1969.

غير منشور:

Wilson Howell, Jr. 'The Soviet Union and the Kurds: a study of a national minority (Ph D. diss., Univ. Virginia, 1965.)

مقابلات:

خليل رشيديان (لندن، حزيران/جوان 1993)، حسن غازي (بالكاسيت، خريف 1993).



الفصل الثالث عشر

رعايا الجمهورية الشيعية

مقدمة

مثل بقية إيران رحبت كردستان واستغلت سقوط نظام البهلوي. فالاضطراب الذي حدث في خريف 1978 يخالف وبقوة إنكار رئيس الوزراء هويدا Hoveida قبل عام من أنه لا توجد مشكلة، وأن الجالية الكردية "تشعر بولاء شديد تجاه الدولة"[1]. إن الكره الكردي للشاه، الذي كان من قبل كبيراً، قد ازداد إلى حد كبير مع التوقيع على اتفاقية الجزائر والتي تخلى الشاه بموجبها عن أكراد العراق. وعندما فقدت ثكنات الجيش في المناطق الكردية الثقة بنفسها خلال خريف 1978، استولى الأكراد على أكبر قدر ممكن من الأسلحة وباتوا يشكلون قوة حقيقية على الأرض في نهاية تلك السنة. وعلى الرغم من ترحيبهم في البداية بوصول الخميني إلى طهران، فإنهم عملوا على التخلص من النظام القديم الكريه، لا ليشاركوا في [إقامة] جمهورية إسلامية. كذلك لم يكن واضحاً تماماً ما الذي يأملون برؤيته بدلاً منها، بالرغم من أن الأغلبية ربما كانت ستوافق بسرور على شعار (ح.د.ك.إ) "الديموقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان".

بعد ثلاثة أسابيع من عودة الخميني المظفرة من المنفى، وقعت معركة كبيرة قرب (بانه) بين الأكراد المحليين والقوات الموالية للجمهورية الإسلامية الجديدة حيث قُتل فيها أكثر من 100 شخص. لقد اندلعت الشرارة الأولى نتيجة تعارض الحماسة بين الشيعيين المحليين والقوات الكردية. ولكن خلف هذه الأحداث على الأرض، كان

---

(1) إيجبشين غازيت Egyptian Gazette.

التعارض الأساسي بين النظام الجديد والأكراد يفوق التوقعات. فبالنسبة للنظام الإسلامي الجديد فإن الطموح السياسي في إيران يشمل بالضرورة كل المسلمين في الجمهورية، وإنَّ خيار عدم الاشتراك ألقى بظلال من الشك على الولاء للدين. في الوقت نفسه خاف النظام الجديد، غير الواثق من نفسه ومن الدائرة الانتخابية التي نصبته، إلى حد الرعب من التفسخ القومي. فهو لن يستطيع تحمل أي انقسام على الحدود، وهذا بالتحديد ما تخوف أن يقوم الأكراد به.

من جهة أخرى كانت التوقعات الكردية بعد 35 سنة من المركزية المستمرة تنصب على أنه من الممكن تنظيم تلك المركزية الناجمة عن فراغ السلطة. وبالاستناد إلى ذلك كانت الأغلبية الساحقة من الأكراد تفكر في أن تكون الإدارة المحلية ذات توجهات علمانية وديموقراطية على طول الخط. كان هذا هو نمط التفكير لدى (ح.د.ك.إ) اليساري، وهو من المؤكد ما سوف يتعارض مع النظرة الإسلامية في طهران. خلال السنة التالية أو نحو ذلك، هزت كردستان صدامات متكررة ومعارك ضارية بين المقاتلين الأكراد ومتطوعي حراس الثورة، أو باسداران، الذي تم تأسيسه حديثاً، وهو تشكيل فرض بشكل عدواني القيم الشيعية للنظام الجديد.

بشكل عام بقي معظم الريف في أيدي الأكراد حتى 1982-1983 بينما بقيت معظم المدن، رغم أنها عرضة لاندلاع ثورات بين الحين والآخر، في قبضة النظام الضعيفة. في إحدى المرات وقعت مهاباد بشكل متكرر في أيدي الثوار لعدة أشهر. وبقيت بوكان معقلاً كردياً لفترة تزيد عن السنتين. وعندما استردت الحكومة بلدة سردشت الحدودية، كان السبيل الوحيد للحفاظ عليها هو بالدعم الجوي لأن كل المداخل المؤدية إليها بقيت في أيدي الثوار حتى نهاية 1982.

وقد زاد من حدة النزاع لجوء النظام إلى الـ (باسداران) بدلاً من الجيش النظامي، والوحشية التي رافقت عملية تهدئة الأوضاع حيث قُدِّر أن نحو 10.000 كردي قد توفوا خلال السنتين الأوليتين، بعضهم في المعركة وبعضهم الآخر في الاعدامات الجماعية والسريعة التي نفذها آية الله صادق خلخالي، "قاضي الشنق"، لإكراه السكان على الخضوع[1].

(1) لغاية شهر شباط/فيفري 1981 كان ناقوس الموت قد قُرع لـ 10.000 من أكراد إيران، ديلي تلغراف، 11 شباط/فيفري 1981.

مع ذلك كانت هناك مساعٍ من الطرفين على وضع حد للقتال والتوصل إلى تسوية مؤقتة. كان الباعث عليه من الجانب الكردي هو الرغبة في الحكم الذاتي ووضع حد للمعاناة التي نجمت عن النزاع على نطاق واسع. ومن جانب النظام كان السبب الرئيسي هو تقليص عدد التحديات التي تواجهه داخلياً وخارجياً وذلك من خلال تقديم تنازلات، إذا استدعى الأمر، من شأنها ألا تعرض وحدة أراضي الدولة للخطر.

خلال السنة الأولى جرت ثلاث جولات من المفاوضات. في بداية شهر آذار/مارس من عام 1979 قدّم الأكراد مجموعة مطالبهم الأولى والمؤلفة من ثماني نقاط التي، رغم اعترافها بالجمهورية الإسلامية، طالبت بالحكم الذاتي لكل كردستان كوحدة إدارية ضمن إيران الفيدرالية[1]. لقد ذهبت دعوتهم إلى ما وراء إقليم كردستان لتشمل أذربيجان الغربية، حيث هناك في الحقيقة أغلبية آذرية، وكرمنشاه وعيلام، حيث الأغلبية شيعية، وفي حالة عيلام تبقى مسألة كون اللور من الأكراد موضع جدال. كان من غير المحتمل التوصل إلى أية اتفاقية حيث رفض النظام هذا التحديد الواسع لكردستان وردّ عليها بعرض الحقوق الثقافية الكاملة وحقوق [استعمال] اللغة وتعيين موظفين كبار لتسيير الإدارة المحلية، وضمانات خاصة للأقليات في الدستور الجديد. إثر ذلك كرر الأكراد وجهة نظرهم:

> "لقد قاتل شعبنا لهدفين أساسيين؛ الإطاحة بالديكتاتورية واستبدالها بنظام إنساني يحترم الحقوق والحريات السياسية على طول إيران، وتحقيق الحقوق القومية لكل القوميات في صيغة حكم ذاتي أو فيدرالية ضمن إيران حرة"[2].

في قُم كان الخميني قد استعمل مسبقاً الفيتو على عرض الحكومة. وفي كردستان لم تعطَ هذه المقايضات الكثير من الاهتمام حيث اندلع القتال أولاً في نواحي سنندج ومن ثم باتجاه الشمال إلى نغده.

في شهر آب/أوت جرت محاولة أخرى لوقف إطلاق النار بناءً على أمر من

---

(1) لقد صاغ مسودتها المجلس الكردي الثوري، وهو هيئة التأمت على عجل تمثل الجماعات الكردية الرئيسية من بين مجلس منتخب من 500 من "الزعماء" [بحكم السن. المترجم].

(2) فرانجو بوتوراك Franjo Butorac "ثورة إيران والأكراد" ريفيو أوف انترناشيونال أفيرز (بلغراد) 20 نيسان/أفريل 1980 ص17 اقتبسها تشارلز مكدونالد، "القضية الكردية في الثمانينيات في كتاب ملتون إيسمان وإيتامار رابينوفيش Milton Esman & Itamar Rabinovich (eds)، الإثنية والتعددية والدولة في الشرق الأوسط" (إثاكا ولندن، 1988)، ص242.

الزعيم الديني الكردي، الشيخ عز الدين الحسيني بعد أن قُتل المئات وشُرّد الآلاف في صيف من القتال الضاري في وسط وشمالي كردستان. إنَّ فترة الهدوء هذه بالكاد بلغت الأسبوعين قبل أن يندلع قتال كبير قرب (باوه)، والذي حثّ خلاله آية الله الخميني على لعن كل من قاسملو والشيخ عز الدين وكان أقصى ما يستطيع المضي فيه هو إعلان عفو عن كل الذين استسلموا ومنح عائدات النفط ليوم واحد (75 مليون دولار) لأغراض التنمية العاجلة. رد قاسملو أن وقف إطلاق النار يجب أن يتضمن موافقة الحكومة على:

(1) وقف إرسال الإمدادات العسكرية إلى المنطقة، (2) الإفراج عن المعتقلين السياسيين، (3) إطلاق سراح الرهائن الأكراد، (4) الكف عن إعدام أسرى الكرد. لكن طلبه وقع على آذان صماء.

خلال خريف 1979 ازداد موقف النظام سوءاً عندما اتضح أن الثوار يعترضون طرق مواصلات الـ (باسداران) لنصب كمائن فعالة ضد تحركات القوات. وخلال شهر تشرين الأول/أوكتوبر فقد (باسداران) السيطرة على مهاباد، رمز الحركة القومية الكردية الرئيسي.

في نهاية ذلك الشهر حصلت الحكومة على موافقة الخميني على مضض من أجل التفاوض من جديد مع الثوار، حيث عرضت عليهم استلام مقاليد الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم. في الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر رد الأكراد بخطة أخرى مؤلفة من ثمان نقاط، بذات المساحة الجغرافية كما في السابق، ولكن في هذه المرة اشتُرِط كتابة كردستان ذات الحكم الذاتي في مسودة الدستور[1].

ولكن بعد عدة أيام قاطع الأكراد الاستفتاء على الدستور الجديد عندما علموا أن النص المنقح منه قد حذف أي ذكر للأكراد، حتى بوصفهم أحد شعوب إيران. وهكذا، لم يكن الأكراد هم الوحيدون في معارضتهم للدستور المقترح، فـ 80% من

---

(1) تتلخص هذه المطالب في (1)يجب الاعتراف رسمياً بالحكم الذاتي الكردي وأن يُذكر في الدستور؛ (2) تمتد المنطقة الكردية من عيلام إلى غربي أذربيجان؛ (3) يجب انتخاب المجلس القومي الكردي بشكل حر وعبر الاقتراع السري؛ (4) يجب أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرئيسية في المدارس والمراسلات الرسمية؛ (5) تخصيص قسم من الميزانية القومية [الإيرانية] لكردستان، لمعالجة تخلفها؛ (6) يجب أن يتم تعيين الممثلين الأكراد في الحكومة المركزية؛ (7) تتولى الحكومة المركزية مسؤولية السياسة الخارجية والدفاع والتخطيط الاقتصادي؛ (8) يجب أن تتمتع كل إيران بالحريات الديموقراطية الأساسية من حق الاجتماع والكلام وحق ممارسة الطقوس الدينية (التايمز 4 كانون الأول/ديسمبر 1979).

المقترعين في أذربيجان قاطعوا الاستفتاء أيضاً. في منتصف ذلك الشهر عرضت الحكومة على الأكراد خطة للإدارة المحلية عبر مجلسين محليين في مهاباد وسنندج إضافة إلى الحقوق الثقافية[1]. بعد ذلك، وفي شهر كانون الثاني/جانفي وسّع الخميني عرض الحكومة ليشمل تعديل الدستور الإسلامي لضمان التعاليم الدينية السنية في المناطق ذات الأغلبية السنية، ولكن هذا العرض، رغم أنه لم يكن كافياً، فإنه لم يتحقق.

اندلع القتال مجدداً بين الأكراد المحليين وباسداران في بداية السنة في سنندج أولاً وامتد من ثم إلى باوه وجوانرود بيرانشهر وأشنويه في شهري آذار/مارس ونيسان/أفريل. وقد أدى ذلك إلى هجوم عسكري آخر على كردستان. وبالرغم من استعادة معظم المدن، فإن الريف بقي في يد الأكراد. ومع بداية الحرب العراقية-الإيرانية في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1980 كانت العلاقات قد وصلت إلى نقطة اللاعودة .

لِمَ الفشل في تحقيق تسوية على أساس التفاوض؟

أسباب الإخفاق: الانقسام في الجمهورية الإسلامية

نجم الإخفاق ظاهرياً عن الهوّة بين الحد الأدنى من المطالب لكل فريق. ولو

(1) الشروط الفعلية المقترحة للإدارة المحلية هي: (1) يقوم مجلس محلي بإدارة السكان المحليين ما عدا الأمور التي تتعلق بالدفاع الوطني، والشؤون الخارجية، والنظام المالي والتخطيط على المدى الطويل، والمشاريع الصناعية الكبيرة والاتصلات والسكك والطرق الرئيسية. (2) الوظائف الكبيرة، كمنصب المحافظ مثلاً، وقادة البوليس والجندرمة المحلية تتم عن طريق الحكومة المركزية بتوصية من المجلس الأقليمي المحلي. (3) إحداث نظام قضائي مستقل ولكنه خاضع للمجلس الأعلى للجمهورية الإسلامية. (4) المسؤولية المحلية للحفاظ على الأمن. (5) يجب أن تكون صلاحيات المجلس الإقليمي مقيّدة بالقانون التقليدي والشخصي والعائلي والديني. (6) دين الأغلبية هو الذي سيعتبر الدين "الرسمي". (7) تكمّل الميزانية بطريقتين من قبل الحكومة: عن طريق الإعانة المالية من الحكومة المركزية ومن الضرائب والرسوم المحلية. (8) يتم توفير مال إضافي للمناطق المتخلفة. (9) حرية التعبير والتنظيم لكافة الفعاليات السياسية والدينية والثقافية. (10) حرية تعلِيم الكردية والبلوجية والآذرية والأرمنية والآشورية والعبرية والعربية والتركية. تُدرَّس اللغات الرئيسية إلى جانب الفارسية في المدارس. (11) يمكن استعمال اللغة المحلية للأغراض الإدارية ولكن ليس للتعامل مع الحكومة المركزية. (12) يجب أن يكون لكل إقليم جامعته وخدمات الإذاعة والتلفزيون الخاصة به. (13) يحدد المجلس المحلي حجم الجيش والجندرمة بنسبة عدد السكان (لوموند 18 كانون الأول/ديسمبر 1979).

كان هذا هو السبب الوحيد، لربما كان من المعقول تماماً إيجاد تسوية مقبولة، تلك التي لا تلبي الحكم الذاتي التام ولكنها تمنح الأكراد درجة مميزة من الحكم اللامركزي. ولكن كانت هناك عوائق رئيسية أخرى لمفاوضات ناجحة. إن أياً من الطرفين لم تكن لديه قيادة موحدة مسيطرة على الدائرة الانتخابية التي تدعي تمثيلها. على العكس من ذلك كان لكل من الطرفين مراكز وفروع عديدة حيث كانت هناك عملياً حكومتان في إيران: حكومة طهران، التي لديها المسؤولية الكاملة ولكن سلطتها مقيدة بشدة، والنظام الديني في (قُمْ) المتجسد في شخص آية الله الخميني. حتى هذا الوصف هو تبسيط للموقف، فقد كان الملالي الكبار منقسمين إلى حد كبير. ولكن كثيراً ما أُضعفت مواقف حكومات طهران، التي قادها أولاً رئيس الوزراء مهدي بازركان ومن ثم الرئيس أبو الحسن بني صدر، بالأوامر الصادرة عن (قُمْ) أو بمكائد شخصيات في المعسكر الاكليركي، والخضوع للشقاق بين السلطات الدينية. في أواخر شهر آب/أوت 1979، مثلاً، وبعد فترة من القتال المرير، ذهب القومي المخضرم رحيم سيف قاضي[1] إلى طهران للتوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار مع الشخصية الدينية ذات الاعتبار الكبير آية الله طالقاني. بعد أربع وعشرين ساعة رفضها الخميني. بعد ذلك بيومين تم انتقاد رئيس الوزراء بازركان بشدة من قبل السلطات الدينية الهرمية لتعامله "الليبرالي" مع الموقف في كردستان. وغادر بني صدر وهو في وضع ليس بالأفضل. لقد كان من ورائه رجال الدين المتشدّدون الذين تأكدوا من أنه لن يقدم أية تنازلات جوهرية للأكراد.

لقد سعت السلطات الدينية والمدنية للجمهورية لممارسة سلطاتها من خلال القوى المنافسة، الجيش النظامي والباسداران. وكان الأول ظلاً لسابقه. حيث حدثت حالات من الفرار على نطاق واسع حتى بلغت 60% من الجيش الأمبراطوري المؤلف من 000 . 171. كما تسببت عمليات التطهير والطرد والإعدام في خسارة نحو 000 . 21 جندي آخرين، وتم نقل أكثر من نصف ضباط الجيش ذوي الرتب المتوسطة (آمرو السرايا والكتائب) وبذلك دُمِرت فعاليتها القتالية. كان ولاؤهم لا يزال

(1) الأخ الأصغر لـ (سيف قاضي) كان رحيم في أذربيجان السوفيتية يخضع للتدريب العسكري عند انهيار جمهورية مهاباد. ورحيم، الذي حكم عليه بالموت غيابياً، دُعي للعودة بعد انهيار سلالة البهلوي، وتم انتخابه في اللجنة المركزية لـ (ح.د.ك.إ) في المؤتمر الرابع في مهاباد في شهر شباط/فيفري 1980. إلا أنه ارتد فيما بعد عن عصبة السبعة. توفي في باكو في شهر أيار/ماي 1991.

موضع شك، حيث جرت عدة محاولات للانقلابات العسكرية حتى شهر تموز/ جويليه 1980، ومن أخطرها تلك التي جرت في بلدة بيرانشاه الكردية الحدودية في شهر حزيران/جوان 1980[1]. كان هناك نفور من نشر الجيش في كردستان لأسباب معروفة. وحتى بعد أن أُجبرت على ذلك رداً على العصيان المسلح في نيسان/ أفريل 1980، وجدت الحكومة نفسها تستعمل جيشاً قد حذّرت أفراده من مغبة "اللاانضباط"، نتيجة رفض بعضهم الهجوم على القرى الكردية أو قصفها بالقنابل، إذا كان لديه، أي الجيش، نتيجة افتقاره للثقة التامة، نفور طبيعي من الحرب الأهلية.

لذلك كان من الطبيعي اللجوء إلى باسداران، إلى المتطوعين الذين تحركهم الأيديولوجية والمؤسس لأغراض الأمن الداخلي. ولكن باسداران كان بالتأكيد في البداية تحت سيطرة السلطة المركزية فقط، حيث كانوا مسؤولين أمام (لجان الإمام)، اللجان الشيعية التي تم استخدامها على طول البلد من أجل توفير حكومة محلية احتياطية، وأمام أنفسهم. لقد تميزت القوتان [باسداران ولجان الإمام] بانتصارهما للشيعية أكثر من امتلاك المهارات العسكرية أو المدنية، ناهيك عن الانضباط. وفي هذا السياق فإنه لمن الصعب تصور هيئات تتعمد إلحاق الأذى بالسنة في كردستان وبالجيش النظامي على حد سواء حيث نجم الكثير من القتال بسبب وجود باسداران الثقيل الوطأة، لذلك فإنّ طهران لم تجد نفسها لا في سيطرة باسداران ولا في لجان الإمام، مع ذلك لم تكن لديها الرغبة في تلبية الأصوات المطالبة بصرفها من الخدمة.

أسباب الإخفاق: الانقسام بين الأكراد

عانى الأكراد كذلك من الانقسام. فأكبر الأحزاب (ح.د.ك.إ) ادعى أنه يمثل الشعب الكردي، ولكن لم يكن لديه القاعدة الجماهيرية في وقت الثورة. لقد قام قاسملو، الذي عاد إلى إيران في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1978، بإجراء اتصالات على عجل مع القائمقامين الجديرين بالثقة في طهران ومهاباد، ومع المنفيين العائدين الآخرين. وكان البعض منهم في إيران مسبقاً من أجل إبقاء خلايا (ح.د.ك.إ) حيةً. ولكن قضية حشد حركة جماهيرية للمطالبة بالحكم الذاتي من النظام الجديد الذي بدأ يتشكل فإنها مسألة مختلفة تماماً.

---

(1) إجمالاً تم إعدام 62 ضابطاً وحكم على 115 بالسجن مدى الحياة بينما حرّر (ح.د.ك.إ) نحو 200 رجل. زبيح، الجيش الإيراني في الثورة والحرب (لندن ونيويورك 1988)، ص124.

كان على (ح.د.ك.إ) أن يقيم سلطته في معمعان أحداث الثورة وهو قد حاول ذلك بالفعل من خلال إقامة مجالس القرى. مع ذلك كان غير قادر على السيطرة أو احتواء ثورات الغضب الشعبية ضد الباسداران. وكما أشار تاجر سيئ الطالع بعد الفترة الأولى من القتال العنيف في سنندج، والتي خلّفت وراءها 100 قتيل، "عندما ينتهي كل ذلك فإن افتقارنا للقيادة هو الذي يشقّ علينا. انظر حولك ليس هناك قادة، بل الأسوأ أن الكل يعتقد أنه قائد[1]". لقد كان النضال الكردي محكوماً بالشقاق خلال تلك الثمانية عشر شهراً.

فإذا كانت الفوضى هي إحدى المشاكل، فإن الاعتراف بقيادة (ح.د.ك.إ) مشكلة أخرى. كان يمكن الاعتماد على (ح.د.ك.إ) بالإجماع على شكل دعم غير منضبط في مراكزها التقليدية حوالى أورمية ومهاباد، ولكن بدرجة أقل في الشمال أو الجنوب[2]. كذلك فإنه واجه في الشمال منافسة من الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي بقيادة أخوة البارزاني الذي كان يسعى إلى حشد القبائل الناطقة بالكرمانجية دعماً للجمهورية ضد الحكم الذاتي الكردي. وكما في الشمال كذلك في الجنوب حيث واجه (ح.د.ك.إ) تحدياً من كومله (منظمة الكادحين الثوريين في كردستان إيران) التي أخذت المسألة على أساس أيديولوجي، ومثل مجاهدي خلق الذين كانوا يعملون في كردستان أيضاً، والممتعضين من افتراض (ح.د.ك.إ) أنه ممثل للشعب الكردي.

لقد تأسست الكومله، كما ادعى أعضاؤها، في طهران في عام 1969 يأساً من الهزيمة السهلة التي لحقت باللجنة الثورية لـ (ح.د.ك.إ) واستسلامها الواضح لاحقاً. ولكن في الحقيقة لم تعلن عن نفسها علانية إلا في عام 1978، وهي استلهمت حركتها من الثورة الصينية وأرادت أن تحاكيها من خلال خلق الكوادر الذين سيعودون إلى المراكز الصناعية والزراعية في كردستان لتثقيف الجماهير وتعليمهم.

رغم سخريتهم من قادة (ح.د.ك.إ) كـ "بورجوازيين وطنيين" فإن الكثير من

---

(1) نيويورك تايمز، 12 آذار/مارس 1979.

(2) في شهر آذار/مارس 1980 أظهرت انتخابات المجلس القومي الإيراني قوة (ح.د.ك.إ) في معقله في شمال-غربي كردستان. ففي مهاباد مثلاً، حصل على 80% من الأصوات و96% في نغدة وأشنويه. وقد كان أضعف من ذلك في الجنوب حيث حصل على 75% فقط في بوكان وسقز على التوالي وأبعد من ذلك جنوباً، اعتبرت النتائج لاغية. ولم تكن هناك أية محاولة لإجراء انتخاب في سنندج، لوموند، 22 نيسان/أفريل 1980.

مؤسسي الكومله كانوا سليلي العائلات النبيلة في بوكان وسقز وسنندج[1] لسبب بسيط هو أن أحداً من أبناء الطبقات الدنيا لم تتح لهم الفرصة في التعليم الجامعي.

سعت كومله إلى حشد الجماهير من خلال التعليم والخدمة ومن خلال العيادات الصحية الريفية، والتي افتتحتها فيما بعد. كما أدانت بشدة "التحريفية السوفيتية" لحزب توده، وتخلصت من فكر القومية الكردية على أنه طموح محدود. وهي أرادت أن تعيد القوة لكافة الجاليات في إيران وإلحاق الهزيمة بالحكومة المركزية التي كانت تعتبرها في طليعة اهتمامها أكثر من القومية، وبحيث يشكل الأكراد جزءاً من تلك العملية ويمكنهم الأمل في النجاح فقط بالاتفاق مع الآخرين.

لم تكن كومله في أي مكان أقوى من منطقة سنندج-مريوان. تاريخياً يرجع ذلك في جزء منه إلى أن عدداً كبيراً من أعضاء كومله البارزين من هذه المنطقة، وربما يرجع أيضاً إلى أن سنندج قد تحاشت الحركات الكردية السابقة التي كانت قاعدة قوتها إلى الشمال، مثل ثورة سمكو وجمهورية مهاباد إذا كان هناك شيء من الوفاء الإقليمي.

ولكن سنندج كانت على الدوام أكثر توحداً مع قضايا إقليم فارس المجاور، وبالتالي أكثر عرضة للأيديولوجيات الطبقية التي لعبت دوراً هاماً في حركات المعارضة في وسط إيران. كما تمتعت أيضاً بتاريخ من التضامن الطبقي. ففي 1917-1918، مثلاً، شكلت مجموعة من طبقة التجار الصغار، تحت تأثير الديموقراطيين في أماكن أخرى، الحزب الاشتراكي الديموقراطي. وعندما وصلت المجاعة في كردستان إلى أوجها، استولوا على البلدة ووزعوا حبوب المؤونة من مستودعات كبار الشخصيات في البلد وعلى الأخص، فرج الله عساف. فحلّ الآغوات والملالي الذين يعملون لصالح طهران مكانهم بسرعة.

ولكن البذور زُرِعت. ففي بداية العشرينيات [من القرن الماضي] شكّل الحزب الاشتراكي فرعاً له في سنندج حتى أُجبر على أن يحلّ نفسه في عام 1926. إن دفاعها عن مجتمع تسوده المساواة يعني ضمنياً تجديد النضال ضد الآغوات وملاكي الأراضي. وبالتالي كان حزب توده منهمكاً في العمَل في سنندج أكثر من الأجزاء الأخرى من كردستان. وهكذا عندما فشل (ح.د.ك.إ) في مساندة أولئك الذين يقاتلون

---

(1) على سبيل المثال كان كل من عبد الله مهتدي وعمر إليخانزاده من دي بوكريي بوكان.

ضد باسداران في سنندج ومريوان في ربيع 1979، سارع كل من كومله ومجاهدي خلق إلى شجبه وأعلنت كومله نفسها الحزب الرئيسي محلياً.

أخيراً بدت كومله أكثر جاذبية لكثير من سكان المنطقة لأنها بدت أكثر ديموقراطية. فقد نسقت لجنتها المركزية خلايا شبه مستقلة، ولكنها أفسحت المجال لاتخاذ القرار في الشؤون المحلية وهذا الشيء لم يشعر به الجميع إزاء (ح.د.ك.إ) رغم شبكاته المحلية[1]. ففي سنندج كان لدى (ح.د.ك.إ) قاعدة ضعيفة ولكنها نشطة، ولكنها عززت الشعور بالانعزالية عندما أرسلت رجلاً من مهاباد كممثل لها في سنندج بدلاً من اختيار ممثل محلي[2].

كانت كومله أقل رغبة من (ح.د.ك.إ) في قبول مساومة مع طهران وأكثر تصميماً من (ح.د.ك.إ) في متابعة القتال حيث أضعف ذلك من الموقف التفاوضي الكردي. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1979 عندما وافق (ح.د.ك.إ) على وقف إطلاق النار مع الحكومة كمقدمة للتفاوض، وجد أن مساعيه قد أخفقت بنتيجة الهجمات المتكررة لكومله على قوات الحكومة. وهكذا بقيت كومله في حالة شك واستغرق أمر إقناعها، على مضض، باللين شهراً. عندما أخفقت المفاوضات في شهر كانون الأول/ ديسمبر عادت إلى ساحة القتال. وكما رفضت المشاركة في المحاولة الثانية التي جرت في شهر حزيران/ جوان 1980 حازت على حساب (ح.د.ك.إ) على دعم الجماهير التي لا تزال في موضع شك.

وكان هناك أيضاً جمهور من "المحافظين" مؤلف من الآغوات والشيوخ وملاكي الأراضي، الذين كانوا لا يزالون يقودون مجموعة متواضعة ولكن متباينة من الأنصار. كذلك حاول واحد أو اثنان من الآغوات استغلال الفوضى في كردستان، ومن أبرزهم ابن سمكو طاهر خان، في نهاية عام 1978 في محاولة لاستعادة الوضع السابق. وزاد من حالة الفوضى محاولتهم المتلاحقة لاستعادة الأراضي التي فقدوها نتيجة إصلاحات 1960. وأمِل أولئك الذين ندموا على تحويل الأنظار عن النظام القديم في الانضمام إلى الجنرال الكردي باليزبان Palizban، الحاكم السابق لكرمنشاه، والذي هدد بالعودة إلى إيران من العراق.

---

(1) نوزاد ألاولموكلي Nozad Alaolmokli، اليسار الإيراني الجديد، ص231 .

(2) رجل من عائلة منبوذة تسمى "بغدادي".

طلب النظام الجديد العون من أولئك الأكراد الذين تعاونوا مع الشاه مفترضاً أن هؤلاء اعتمدوا على المركز، بغض النظر عن النظام. كذلك في العراق، كانت هناك فروع قبلية راغبة منذ البداية في الوقوف إلى جانب الحكومة، ربما لأسباب تتعلق بالتنافس القبلي المحلي، كما في حالة أتباع حجي جوهر في وادي ميركَوَر. وبالرغم من ذلك لم يكن بالأمر السهل أبداً التنبؤ بسياسة آغا ما. فطاهر خان مثلاً، قاتل الجيش المحلي والجندرمة على أمل أن يوطد قدمه مرة أخرى، ولكنه أُجبر في عام 1979 على طلب المساعدة، على مضض، من (ح.د.ك.إ) وهو ما عزز قيادته للقيادة القبلية. بعد ذلك تحالف مع البارزانيين، القوة الهائلة المؤيدة للقبلية في القسم الشمالي لكردستان إيران والتي ارتبطت بها عائلته تاريخياً[1]، وبذلك وجد نفسه في معسكر الحكومة ضد (ح.د.ك.إ). ولكن الكثير من أقرباء فرع عبدوي شكاك قاتلوا ضد طهران.

وكان هناك أيضاً من دعم (ح.د.ك.إ) عن قناعة. فـ (سينار)، زعيم فرع مامدي شكاك، مثلاً، له سجل طويل في القومية. لم يكن صديقاً للبارزانيين، لأن ملّا مصطفى قبض عليه وسلمه للشاه في عام 1967 أثناء قتاله في اللجان الثورية لـ (ح.د.ك.إ). وعندها كان محظوظاً لأنه حوكم بالسجن فقط. بعد الإطاحة بالشاه انضم إلى الحركة مرة أخرى وانتُخب في اللجنة المركزية لـ(ح.د.ك.إ) في شهر شباط/ فيڤري 1980. وفي ذلك الصيف تحدى الكثير من أفراد عائلته ودمر الخط الوحيد للسكة الحديدية الإيرانية التي تربطها بتركيا وأوروبا والتي كانت تمر عبر إقطاعته في وادي قتور.

كان أحد أولئك الأعيان الذين توددت إليهم طهران هو رجل الدين الكبير في سنندج، أحمد مفتي زاده الذي أنشأ مدارس لتعليم القرآن خلال السبعينيات وأيد الحقوق الثقافية الكردية. لقد تم التقرب منه خلال الجولة الأولى من القتال الضاري في سنندج في شهر آذار/مارس 1979، بالتأكيد من أجل إضعاف مكانة ملّا مهاباد ذي الشعبية الكبيرة (الذي عُرف شعبياً بـ "الشيخ") عز الدين الحسيني، الذي بات بؤرة للمقاومة الكردية. ورغم انضمامه إلى النشطاء الأكراد، كان يُنظر إليه على نطاق

---

(1) جدير بالذكر هنا أن الملّا مصطفى قد قام بمسيرته الأسطورية عبر منطقة شكاك في ربيع عام 1947.

واسع على أنه رجعي[1]. وهذا ما جعله في موقف سيئ مع سكان البلدة الذين يجتاحهم حماس ثوري. كذلك عكس الشيخ عز الدين الرأي الشعبي حينما وصفه بـ "مؤيد للحكم الذاتي، ولكن دون أية فكرة عن معناه"[2]. بعد برهة وجيزة فرّ مفتي زاده إلى سنندج من أجل سلامته الشخصية[3].

إن الطبقة الدينية، ممثلة في شخص أحمد مفتي زاده، مالت باتجاه المحافظين. ولكن هناك استثناءات على الدوام. فالشيخ عز الدين كان أكثر رجال الدين اليساريين شهرة ولكن الكثير من رجال الدين الآخرين اتخذوا خطاً يسارياً أو ليبرالياً في القضايا الاجتماعية أو القومية حيث تنبأ واحد أو اثنان منهم أن يقوم الإصلاح الزراعي في الستينيات بإعطاء القرى بشكل رسمي لسكانها أو تشجيع تعليم النساء في مدارس الحكومة[4]. وهكذا فإن الموقف الليبرالي لبعض رجال الدين قد ساعد كومله أن تبدو ماركسيته الصارخة أقل صدمة للناس العاديين مما بدا عليه من نواحٍ أخرى.

من جهة ثانية سعى بعض رجال الدين الآخرين إلى النجاح في أماكن أخرى؛ فشقيق الشيخ عز الدين، الشيخ جلال، أخذ السلاح من صدام حسين لحشد ميليشيا سنية قوية أسماها "خبات" (النضال) ودخل في نزاع مع طهران وكومله و(ح.د.ك.إ)[5].

رأى الكثيرون من طبقة مالكي الأراضي في انهيار النظام الأمبراطوري فرصة لاستعادة الأراضي التي وُزعت على الفلاحين في أعقاب الثورة البيضاء، أو على الأقل الحصول على رسوم الاستئجار لما لم يتمكنوا من استعادته. وفي أماكن أخرى ثأر الفلاحون لأنفسهم وذلك بالحصول على الأراضي التي اعتقدوا أنهم خُدِعوا بها. إن ذلك لم يكن في أي مكان بالوضوح الذي كان عليه في مريوان حيث العلاقة بين

---

(1) ربما عانى مفتي زاده من مرافقته لعمه، محمد صادق مفتي زاده، الذي شغل منصب رئيس تحرير جريدة كردستان للدعاية البهلوية. وكانت هناك أيضاً إشاعة، لا أساس لها،، مفادها أن له علاقات مع إدريس البارزاني الذي ارتبط في مخيلة البعض بدعم طبقة الأغوات القدامى ضد الفلاحين، لوموند، 23 آذار/ مارس 1979.

(2) لوموند، 30 آذار/مارس 1979.

(3) فيما بعد تم اعتقال مفتي زاده على يد النظام وبعد إطلاق سراحه توفي في عام 1992.

(4) سيد عبد الله حضرة ملكشان، مثلاً، الذي باع أرضه لمن عمل بها. وكان ملّا عبد الرحمن مدرّسي أول رجل دين أرسل ابنته إلى مدرسة حكومية في سنندج. وانضم ابنه إلى كومله.

(5) قطع الشيخ جلال علاقاته مع بغداد في أعقاب القصف الكيميائي على حلبجة .

مالك الأرض والفلاح متميزة بالسوء. وقد دعمت كومله، بل في الواقع قادت نضالهم ضد طبقة مالكي الأراضي. وعندما هاجم الفلاحون الغاضبون لجنة الإمام في مريوان في شهر حزيران/جوان من عام 1979 مطالبين بـ "طرد العناصر الإقطاعية"، لم يكن من الصعب على مالكي الأراضي أن يُقنعوا اللجنة والباسداران أن إقطاعيتهم أفضل بكثير من شيوعية الكومله.

وهكذا حتى عندما كانت الوكالات المحلية الحكومية في أجزاء كبيرة من إيران تدعم الفلاحين، كان الأمر مختلفاً هنا، بحيث أصبح النزاع الطبقي المحلي على الأرض قضية قومية مما أفسد العلاقات إلى حد خطير مع طهران وفي مرحلة مبكرة. وفي مرحلة متأخرة فقط أدرك النظام مسألة الأرض -بعد أن أساء التعاطي بها في كل إيران.

تبنت كومله موقفاً شديد التأييد للفلاحين حول مسألة امتلاك الأرض وخاصة في مريوان وسنندج. وكانت متحفظة إلى حد كبير حوالى بوكان حيث عاش أقرباء قيادة الكومله. كذلك أيد (ح.د.ك.إ) الإصلاح الاجتصادي الاشتراكي. وعندما حاول الآغوات في محيط أورمية ومهاباد جباية الضرائب المعتادة، أجبرهم (ح.د.ك.إ) على التراجع عن ذلك. مع ذلك فإنه أراد أيضاً تجنب المواجهة التي بحثت عنها كومله. لأنه أراد أن يكسب القبائل إلى جانب رأيه لا أن يسحقها بسبب ذلك. مع ذلك كانت هناك عملية استقطاب طبيعية، فالآغوات طلبوا المساعدة من سلطات الدولة وعاد الفلاحون إلى الكومله وال (ح.د.ك.إ).

أخيراً اختار النظام قوات البارزاني في المنطقة التي تتكلم الكرمانجية، في المراكز الهامة الشمالية لكردستان، لتصفية (ح.د.ك.إ) من المواقع القريبة من الحدود وإبعاد الآغوات الكرمانج عن (ح.د.ك.إ) ذي الأغلبية السنية على أسس التماسك اللغوي[1]. لقد تعاون البارزانيون تلقائياً مع الجمهورية الإسلامية كما مع البلهويين، ولكن أغلب هؤلاء الآغوات حاولوا البقاء خارج ذلك النزاع، ولديهم الرغبة في الاعتراف بسلطة طهران وبقوا إلى حد ما مستقلين، ولكن ليس بالطبع الانجرار إلى حرب كردية.

---

(1) مارتن فان برونسين، الكرد بين العراق وإيران، ميدل إيست ريبورت (ميدل إيست ريبورت) رقم 141، تموز/جويليه ـ آب/أوت 1996، ص ص14، 17.

موقف الجمهورية تجاه أكرادها

نظر النظام الجديد إلى التعبير القومي الكردي بعين القلق خاصة وأن الأقليات غير الفارسية في إيران تشكل إجمالاً حوالى نصف السكان. في الأيام الأولى حينما لم يكن النظام بعد واثقاً من نفسه، كان هناك خوف من أن التنازلات التي ستُقدم للأكراد سوف يطالب بها أو تغتصَبها بقية الجماعات. وتتوزع هذه الأقليات على حدود إيران فالأكراد والعرب يقعون على الحدود مع العراق والآذريون والتركمان على الحدود التركية والسوفيتية والبلوجيون على الحدود الأفغانية والباكستانية. وفي ثلاث من هذه الحالات (الأكراد والتركمان والبلوجيون) تعززت صلات القربى عبر الحدود كونهم أقلية سنية في إيران.

وبدلاً من تهدئة حالة الذعر عند الحكومة، كان من المغري للأكراد استعمال الخطر الخارجي كحافز للتنازلات. في شهر آذار/مارس 1979 علّق غني بلوريان (الذي أُطلق سراحه في شهر كانون الأول/ديسمبر بعد 25 عاماً من السجن) بطيش قائلاً: "إذا وافقت الحكومة الثورية على منح الحقوق القومية للشعب الكردي، سيكون من السهل جداً الدفاع عن الحدود الإيرانية من أي عدوان خارجي ولكن إذا لم تفعل فإن بعض القوى الخارجية قد تسيء استعمال مشاعر الشعب الكردي[1]. كان التهديد جلياً. على أية حال لقد دقت القضية الكردية على الوتر الحساس في طهران إذ كانت توحي بذكريات سمكو وجمهورية مهاباد وكيف أن العراق قد سمح أن تتحول أراضيها إلى نقطة الانطلاق للمنشقين الأكراد.

وهكذا فإن الحكم الذاتي، الذي يسميه الأكراد "أوتونومي"، بدا "انفصالاً" في طهران. فعندما بدأ القتال في مريوان وسنندج، مثلاً، حول مسألة امتلاك الأراضي في شهر تموز/جويليه وآب/أوت 1979، استنتج رئيس الوزراء بازركان: "أنهم [الأكراد] لم يطلبوا ببساطة الحكم الذاتي بل أرادوا الانفصال عن إيران". رغم ذلك حرصت القيادة الكردية على التأكيد بأن مطالبتها بالحكم الذاتي لا تتضمن شيئاً من هذا. من وجهة نظر قاسملو فإن "الرجعيين هم الذين يصرخون للمطالبة بالانفصال". أما اليسار الكردي فقد أراد حكماً ذاتياً بناءً[2]. وهكذا وجهة نظر طهران بشأن الأكراد لم

---

(1) ايجبشين ميل Egyptian Mail، 3 آذار/مارس 1979.

(2) لوموند، 6 آذار/ماس 1979.

تتزعزع: إنهم انفصاليون وسيبقون كذلك. كذلك واجه الأكراد عائقاً آخر على الصعيدين العملي والأيديولوجي. وقد تمثل ذلك في الانقسام الديني الذي ميز الأكراد كأقلية سنية في أرض شيعية. على الصعيد العملي، كانت علاقات الأكراد السنة مع جيرانهم الشيعة من غير الأكراد ضعيفة تقليدياً، حيث اندلعت أعمال العنف الدورية[1]. لقد أرسل النظام المتعصبين الشيعة للسيطرة على كردستان في شكل لجان الإمام وباسداران مع سلسلة متوالية من المدافع في كل بلدة كردية تقريباً: مريوان، سنندج، سقز، (بانه)، باوه وهلّم جرّا. في الجولة الأولى من القتال في سنندج، أثارت طهران مزيداً من السخط محلياً بتعيين شخص شيعي صاحب مقام رفيع هو آية الله حجة الإسلام صفتدري، لقيادة موقع باسداران العسكري.

لكن النزاع الأخطر اندلع في نغده، وهي بلدة مختلطة السكان. في أواخر شهر نيسان/أفريل 1979 نظم (ح.د.ك.إ) اجتماعاً حاشداً في ملعب لكرة القدم يقع في القسم الآذري من البلدة حيث طلبت اللجنة الآذرية المحلية من (ح.د.ك.إ) أن يعقد اجتماعه في مكان آخر تجنباً لأي استفزاز. لم يرفض (ح.د.ك.إ) فحسب بل وصلت بعض جماعات (ح.د.ك.إ) مسلحة بحيث كان الآذريون مستعدين لها. في مستهل الاجتماع أُطلِقت العيارات النارية والتي أدت بسرعة إلى قتال شديد. عندما بدأت العصابات الآذرية بنهب القرى الكردية توفي ما لا يقل عن 200 شخص وأصبح حوالى 000 . 12 كردي دون مأوى[2]. لقد شعر الأكراد الشيعة في الجنوب بشيء مختلف عن اخوتهم السنة بخصوص الثورة الإسلامية، كذلك أشار أولئك الذين يعيشون في كرمنشاه أن لا شأن لهم بالحكم الذاتي، وأرادوا، في البداية، أن يبقوا جزءاً من الجمهورية الشيعية ولم يجد النظام الكثير من العناء في تجنيد "بيشمركه مسلمة" بين أولئك لمقاتلة القوميين واليساريين إلى الشمال. في عام 1979 نشب القتال فعلياً بين الأكراد الشيعة والسنة في القرى المختلطة في إقليم كردستان.

---

(1) امتعض الأكراد من تعيين شيعيين لحكمهم خلال عهد البهلوي. هذه الحساسية أدت إلى العنف حيث كانت الجالية الآذرية حوالى أورمية مسلحة من قبل طهران في نيسان/أفريل 1942 من أجل الحفاظ على النظام، ضمنياً ضد الأكراد الخارجين عن القانون. وقد كتبت أميركية عاشت في أورمية في عام 1975 "إن أحد الأسباب التي جعلت الأكراد يضعون كرههم للأتراك جانباً هو الشيعية". مارغريت كان، أبناء الجن، 119.

(2) أفضل وصف عن قضية نغده توجد في مذكرات كريم حسامي المنشورة في السويد في 1990.

مع ذلك وعلى الصعيد الأيديولوجي كان سعي الأكراد للحصول على نوع من الحكم الذاتي مبهماً إلى حد بعيد. وقبل تسلمه للسلطة لم يعبر الخميني أبداً عن رأيه في مسألة الأقليات الإثنية رغم كتاباته الشاملة عن القضايا الاجتماعية واللاهوتية والدينية والسياسية وذلك لأنها لم تشغل تفكيره . لكن المشاكل التي واجهت إيران الثورة أعطته فرصة كبيرة لأن يفعل ذلك. كان هم الخميني الأول استراتيجياً. ويبدو هذا واضحاً من اللقاء الأول للشيخ عز الدين معه في نيسان/أفريل 1979: "عندما كنت أهمّ بالمغادرة أمسكني [الخميني] من طرف عباءتي قائلاً: ما أطلبه منك هو أمن كردستان". فأمسكته بدوري من عباءته وقلت: "ما أطلبه أنا منك هو الحكم الذاتي لكردستان"[1]. خلال الشهور الأولى كانت لديه الرغبة في السماح للحكومة بالتفاوض مع الأكراد حول مطالبهم بالحكم الذاتي، (حتى وإن كان مفهومه عن الحكم الذاتي ضيقاً إلى حد كبير) وكما قال رئيس الوزراء بازركان:

> "لقد أردنا التوصل إلى اتفاقية مع الأكراد، رغم أننا كنا نتعامل مع راديكاليين متشددين قليلاً. قلنا "فليختاروا من يشاؤون". وعندما بدأوا بالتكلم عن الحكم الذاتي قبلنا ذلك أيضاً"[2].

إن مسوّدة الدستور الإسلامي التي صدرت في شهر حزيران/جوان من عام 1979 وفي الوقت الذي لم تقدّم فيه حكماً ذاتياً، وعدت "الفرس والأتراك والأكراد والعرب والبلوجيين والتركمان والأقليات الأخرى بالتمتع بحقوق متساوية"[3]. ولم تشر مجرد إشارة إلى المبدأ الذي تم تبنيه فيما بعد من قبل حكومة يترأسها زعيم روحي (ولاية الفقيه). كانت لدى الخميني الرغبة في السماح لإخضاع المسودة مباشرة لاستفتاء شعبي. والمفجع في الأمر أن بازركان وبني صدر هما من أصرا على إحالتها ومراجعتها من قبل مجلس دستوري منتخَب. لقد أخفقوا تماماً في التنبؤ بأن ذلك سوف يؤدي إلى فتح المجال أمام سيل من رجال الدين الراديكاليين. على العكس من

---

(1) ميدل إيست ريبورت رقم 113، آذار/مارس ـ نيسان/أفريل، 1983 ص9.

(2) مجلة نيويورك تايمز، 28 تشرين الأول/أوكتوبر 1979.

(3) المادة الخامسة من المسودة ظهرت في صوت إيران 2 تموز/جويليه 1979، أنظر حميد الغار "وثائق: مسودة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية". ريبه Ripeh (3 خريف 1979)، ص ص20-51 اقتبسها تشارلز مكدونالد Charles MacDonald "التحدي الكردي في إيران الثورة" في صحيفة دراسات جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، المجلد الثامن، الأرقام 1و2 (خريف / شتاء 1980)، ص61.

ذلك كان آية الله علي أكبر هاشمي رفسنجاني هو من حذرهم "من تظنون سوف يُنتخَب للمجلس التشريعي؟ إنهم حفنة من الأصوليين الجهلة المتعصبين الذين سوف يلحقون الضرر بحيث تندمون على دعوتهم للاجتماع"[1]. وقد تبين أن الأمر كذلك. فقد تم انتخاب مجلس خبراء مؤلف من 73 عضواً وعقد اجتماعاً في شهر آب/أوت ومن بينهم 55 من رجال الدين.

لم يكن بالصعب على هؤلاء الأصوليين حمل الخميني على تغيير رأيه حول مسودة الدستور. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر شرح [الخميني] لماذا أُغفلت الإشارة إلى الأقليات القومية:

"أحياناً تستعمل كلمة أقليات للإشارة إلى شعب مثل الكرد، أو اللور أو الترك أو الفرس أو البلوجيين. هذه الشعوب يجب ألا يُطلق عليها اسم أقليات لأن هذا المصطلح يعني أن ثمة فرقاً بين هؤلاء الأخوة. وليس في الإسلام مكان لمثل هذا الفرق. ليس هناك أي فرق بين المسلمين الذين يتكلمون لغات مختلفة كالعرب أو الفرس، مثلاً. من الوارد جداً أن مثل هذه المشاكل قد خلقها أولئك الذين لا يرغبون في أن تتحد الدول الإسلامية. لقد أوجدوا قضايا القومية والإيرانيّة والتركيّة ومذاهب أخرى هي على النقيض من عقائد الإسلام. إنهم يهدفون إلى تدمير الإسلام والفلسفة الإسلامية"[2].

إذاً حتى التكلم عن الأقليات القومية في المجال الإسلامي اعتُبِر إساءة للدين الصحيح.

إنْ لم يكن بالإمكان تمييز الأكراد كأقلية قومية، فربما يشكل أغلبيتهم وضعية أقلية سنية. وما من شك أن كونهم مختلفين وأقل شأناً في الدولة الشيعية هو صورة عن وضع الشيعة في المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى. لقد كانوا من العامة مقارنة مع الشيعة الذين هم من الخاصة. هنا أيضاً، حين اعترفت مسودة الدستور الأصلية بالمذاهب الفقهية السنية الأربعة، فإن المسودة النهائية حذفتها، بينما أكدت على الطبيعة الشيعية للدولة من خلال المطالبة بأن يكون الموظفون الكبار في الدولة، الرئيس ورئيس الوزراء من الشيعة .

---

(1) بخاش، دين آيات الله، ص75. مقتبس عن وصف بني صدر نفسه.

(2) راديو طهران، 17 كانون الأول/ديسمبر 1979، في هيئة الإذاعة البريطانية / ملخص نشرات الأخبار العالمية، 19 كانون الأول/ديسمبر 1979، اقتباس منميناشري (سياسة الخميني)، ص217.

وإذا لم يكن لديهم هوية إما كأكراد أو كسنة، فإنه ليس من فائدة في التصويت على الدستور. لذلك قاطع الأكراد بالإجماع تقريباً الاستفتاء واحرقوا صناديق الاقتراع أنىّ استطاعوا ذلك. فقط شارك فيها الأكراد الشيعة في كرمنشاه[1]. في شهر كانون الثاني/جانفي 1980 لان موقف الخميني بما فيه الكفاية فوعد بتعديل الدستور ليضمن ممارسة الشعائر الدينية السنية في المناطق ذات الأغلبية السنية. مع ذلك لم يبدُ هذا التعديل وشيكاً، والذي فسره الأكراد على أنه خدعة لجعلهم يشاركون في الانتخابات الرئاسية[2].

منذ البداية أعطى الشيخ عز الدين الحسيني القوميين الأكراد المبرر الديني لمعارضة ظلامية النظام الجديد. وبصفته رجل دين ليبرالياً ويسارياً ويرتاح أكثر مع الكومله أكثر من (ح.د.ك.إ)، فإنه خلق طبقة من رجال الدين السنة غير العاديين.ولكن مهما تكن آراؤه مثيرة للجدل، فإن مبادئه الشخصية النموذجية ضمنت له احتراماً كبيراً[3]. وإذا ما أخذنا موقفه الشخصي والروحي والقومي، كان هو المرشح الطبيعي لملء فراغ القيادة في مهاباد بعد انهيار نظام البهلوي.

عبر الشيخ عز الدين عن رفضه لمبدأ "ولاية الفقيه"، وعملياً الخميني نفسه ومجلس الأوصياء، بالكلمات التالية:

> "ليست هذه حكومة دينية، بل ديكتاتورية باسم الإسلام. إن مهمة رجال الدين هي أن يكونوا مرشدين إلى معرفة الله. كما يمكن أن تجد بعضاً من رجال الدين الشيعة ممن يرفضون مفهوم الخميني للفقيه. إنه ليس بنظام إسلامي. إن أية حكومة دينية سوف تنتهي بالديكتاتورية وسوف يصبح الدين وسيلة للضرب والإعدام والقتل باسم الله"[4].

---

(1) في إقليم كردستان أزال الأكراد صناديق الاقتراع في 36 موقعاً، وفي الموقع السابع والثلاثين أُحرق الصندوق. ولكن في كرمنشاه كانت الأغلبية الساحقة صوتت لصالحه، وفي قصر شيرين كان هناك 460 . 9 صوتاً لصالح الدستور و21 صوتاً فقط ضده.

(2) ربما شارك الأكراد والتركمان ما لم يجرَّد المرشح المؤيد للحكم الذاتي، مسعود رجوي، من أهليته بدعوى معارضته للدستور المقدَّم حديثاً. عرض بني صدر "الحكم الذاتي الإسلامي" في شهر تموز/ جويليه 1980، ولكنه كان ضرباً من الخيال.

(3) خلافاً للكثير من الشخصيات الدينية عاش بتواضع وهو يعيل زوجته وسبعة من أطفاله بفضل إعطائه لدروس اللغة العربية لطلاب اللاهوت، وهو لم يمتلك أرضاً ولم يقبل أية نقود كهدايا من مريديه.

(4) ميدل إيست ريبورت رقم 113 آذار/مارس ـ نيسان/ أفريل 1983، ص ص9-10.

من غير المحتمل أن يتسامح الخميني مع هذا النقد. ولكن الشيخ عز الدين ذهب إلى أبعد من ذلك:

"إنني أؤمن بالفصل بين الدين والدولة. فحيثما تُقام دولة دينية فإنها تصبح دوغماتية وضد الديموقراطية. يجب أن تسمح الحكومة بالديموقراطية والاختلاف السياسي ضمن المجتمع"[1].

مثل هذه الأفكار تبدو وكأنها أوروبية أكثر من كونها تفكيراً إسلامياً سياسياً وبالتأكيد لم يكن لها محل في إيران الشيعية. لهذا، ليس من المستغرب بالتالي أن يُنظر إلى الشيخ كشخص ملعون في (قُم).

من الصعوبة بمكان القول إلى أي حد كان أتقياء الأكراد يتفقون مع آراء الشيخ عز الدين الدينية، ولكن آراءه لصالح الحكم الذاتي القومي واستقامة أسلوب حياته خلقا له تأييداً عفوياً. لقد تجنب الدعوات الخلاصية للإسلام التي تم تقديمها في (قُم):

> "إن الإسلام لا يأمر أن يحكم المسلمين شعب واحد فقط. بل يعترف أن الناس مقسمون إلى شعوب وقبائل مختلفة. ليس هناك أي سبب في الإسلام ألا تتولى هذه الشعوب أمورها بنفسها"[2].

ولكن هذه الآراء أثبتت رؤية الخميني للعالم الكردي. فقد كان الخميني يعتبر الشيخ عز الدين وقاسملو مسؤولين مباشرين عن النزاعات التي نجمت عن امتلاك الأراضي في تموز/جويليه ـ آب/أوت 1979 رغم أنهما قد انجرا بوضوح في سيل الأحداث. فبات دعاة النظام يشيرون إلى الشيخ عز الدين بـ "المناوئ للدين". ومُنع قاسملو من مجلس الخبراء المؤلف من 73 مقعداً والذي تم انتخابه فيه. كان يُنظر إليهما على أنهما "مثيري فتن" وحُظّر (ح.د.ك.إ) باعتباره "حزب الشيطان" و"متعفناً وأداة بيد الأجانب"[3].

فيما بعد، وتحت ضغط الحرب مع العراق، فقط اتخذ النظام موقفاً أكثر تسامحاً من السنة وبذل جهوداً حثيثة للتودد إلى رجال الدين الأكراد السنة لدعم الحكومة.

---

(1) مقابلة مع المؤلف، استوكهولم 16 آذار/مارس 1991.

(2) مقابلة مع الشيخ عز الدين الحسيني، استوكهولم 16 آذار/مارس 1991.

(3) فاينانشال تايمز 20 و21 آب/أوت، نيويورك تايمز 19 آب/أوت 1980، ميناشيري "سياسة الخميني"، ص218.

الخلاف في الداخل والخارج

بانتهاء السنوات الأولى المضطربة من الحرب، أدت مثل هذه الظروف، ولأسباب مفهومة، إلى نفاذ الصبر من طرف النظام وفقدان الأمل في أي مساعدة من طرف الأكراد.

أثارت اضطرابات آذار/مارس ـ نيسان/أفريل 1980 الحكومة في طهران فشنت هجوماً كبيراً على كردستان بحيث بدت مصممة على فرض سيادتها على كل إيران؛ وأثار مخاوفها من أن تكون كردستان المحررة نموذجاً يُحتذى به في أجزاء أخرى من إيران. لم يستطع بني صدر، الذي يعرف تماماً أعداءه من رجال الدين في قُم، أن يتحمل الظهور بمظهر الضعيف. ولكن الحرب في كردستان كانت من اللاشعبية لدرجة أنه حذّر الجيش من عواقب العصيان. في نهاية شهر نيسان/أفريل سيطرت الحكومة على معظم كردستان، ولكن بعد أن كلف ذلك 1.000 قتيل في المعركة تقريباً.

وعندما سعت الحكومة إلى إيجاد حلف تفاوضي، جرف رجال الدين المتشددون، من أمثال آية الله محمد بهِشتي، الذين أرادوا أن تكون المنطقة بكاملها "مطهّرة"(1)، مساعي بني صدر بقوة. كذلك وجد غني بلوريان، الذي رفض أن يأخذ مقعده في البرلمان ممثلاً عن مهاباد، نفسه يدافع عن رفاقه في الصحافة ضد التجاوزات الإجرامية لآية الله خلخالي. وقد كانت تلك آخر خدمة يقدمها للحزب.

كان هناك على الدوام توتر في (ح.د.ك.إ) بين رغبتين منسجمتين ظاهرياً: اغتنام الفرصة المناسبة لتحقيق الحكم الذاتي والترحيب بتسوية الخلافات ودعم الثورة. وذلك مما خلق هوة بات ملؤها مستحيلاً أكثر فأكثر. فبغض النظر عن الصعوبات في التعامل مع طهران، قوّضت المحاولات الجديدة لبدء الحوار نظراً لإصرار كومله على مواصلة القتال.

علاوة على ذلك باتت كردستان ساحة قتال لكثير من قوى المعارضة الراديكالية في المنطقة وهذا ما قلص السيطرة السياسية الكردية على النضال. خلال الصيف شكل الـ (ح.د.ك.إ) وكومله وفدائيو خلق والمجاهدون حملة حرب عصابات قوية فنصبوا الكمائن لقوافل باسداران. وخلال ثلاثة أشهر لم تحاول الحكومة استرداد مهاباد وبوكان وسردشت.

---

(1) فاينانشال تايمز، 24 أيار/ماي 1980.

جرت بعض المحاولاتِ المتقطعة من قبل (ح.د.ك.إ) للتفاوض مع النظام لم تسفر عن شيء، لكنها شجعت بعض الأكراد للارتداد عن كومله. بالإضافة إلى ذلك فضّل (ح.د.ك.إ) في مؤتمره الخامس في شهر شباط/فيڤري الاستمرار في محاولاته إيجاد حل تفاوضي. ولكن آخذاً بعين الاعتبار الاحباطات التي رافقت المفاوضات والدستور في نهاية عام 1979، كان من المتعذر ألا ينقاد إلى الحرب مرة أخرى، فطلب من أعضائه الانسحاب إلى الجبال. شعر البعض بقلق متزايد من الطريقة التي بدا فيها الحزب يتخلى عن قرارات المؤتمر الرابع وكيف انحرف عن المساعي التي بذلها توده للتفاوض من داخل النظام.

في شهر أيار/ماي أعلن غني بلوريان وستة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب عن تجميد عضويتهم فيه احتجاجاً على قيادة قاسملو وانحرافه المزعوم عن قرارات المؤتمر[1]. كما أدانوا قاسملو لتلقيه الدعم من بغداد في وقت تتكاثر فيه المخاطر على إيران وقالوا إن الحكم الذاتي الكردي يجب أن يأتي بعد أن تكون ثورة إيران المضادة للإمبريالية قد أصبحت في مأمن. لقد اتهموا الكفاح المسلح لد (ح.د.ك.إ) على أنه ألعوبة في يد الإمبريالية. وهذا الرأي كان منسجماً مع سياسة توده المؤيدة للنظام الإسلامي. فيما بعد نشر بلوريان بعضاً من مراسلات قاسملو مع العراقيين ولكنه فشل في تقديم دليل مكتوب للتهمة الموجهة ضده[2]. والحقيقة هي أن (ح.د.ك.إ) لم يتعاون أبداً مع القوات العراقية ضد إيران.

أرسلت الثورة أمواج الصدمة في الحزب. كذلك أثبت بلوريان بعد كل شيء وطنيته من خلال حكم بالسجن لمدة 25 عاماً. ولكن كفة الميزان مالت لصالح قاسملو، وسرعان ما أُطلق على المتمردين اسم "عصابة الجحوش السبعة"[3]، وهكذا أنزلهم إلى مرتبة مرتزقة النظام من الأكراد. كما حدث انشقاق مماثل في ذات الوقت في مجاهدي خلق. ولكن الأغلبية قررت تبني سياسة مشابهة لسياسة حزب توده، وبقيت أقلية فقط ملتزمة بالكفاح المسلح.

---

(1) كان الموقعون هم فوزية قاضي، نافذ معيني، رحيمي سيفيَ قاضي وفتوق كيخسروي، أحمد عزيزي ومحمد أمين سراجي (في منصب استشاري للجنة المركزية)، المعلومات مأخوذة من حسن غازي.

(2) يرفض كريم حسامي في مذكراته دليل بلوريان على أنه واه. فإحدى الرسائل تتعلق بلقاء سري لقاسملو مع نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في حاج عمران.

(3) جحش تعني الحمار الصغير حرفياً، ولكن يُستعمل على النطاق الشعبي بمعنى المتعامل أو الخائن.

أما إيران فكانت مشغولة باستفزازاتها الخاصة. فقد دخلت في حالة عداء مع العراق نتيجة دعايتها الشيعية وشجبها لصدام حسين. إذ ساعدت من قبلُ الحزب الديموقراطي الكردستاني [العراق]، وإن كان لإلحاق الهزيمة بـ (ح.د.ك.إ) داخل إيران، وباشرت الآن بالمحادثات مع الاتحاد الوطني الكردستاني (أ.و.ك). في منتصف صيف 1980 كانت إمكانية حرب مفتوحة وشيكة الوقوع لولا أن إيران لم تكن جيدة التسليح لمواجهتها. فعُشر جيشها كان قد أُهلك بالفرار والتصفيات. وثلاث من فرقها الباقية نُشرت في كردستان لإخضاعها. وعندما هاجمها العراق في شهر أيلول/سپتمبر 1980 كان من المتوقع أن تستسلم بسرعة.

بدا الغزو العراقي فرصة ذهبية للأكراد للتخلص من سيطرة الحكومة تماماً، أو إملاء شروط الحكم الذاتي التي يريدونها. لهذا كان ثمة خيار واحد أمام دعم (ح.د.ك.إ) غير المشروط لوحدة الأراضي الإيرانية على أمل أن تكافئ إيران مثل هذه البادرة. ولكن قاسملو، الذي لم يكن لديه أمل كثير في روح متبادلة في طهران، شعر أنه قوي بما فيه الكفاية للإلحاح على طهران بالاعتراف بمبدأ الحكم الذاتي الكردي وسحب قواتها من كردستان قبل أن يوجه (ح.د.ك.إ) سلاحه إلى الغزاة العراقيين. فإذا ما أخذنا بالاعتبار العقلية السائدة في طهران، فإن مثل هذا الإنذار لا يمكن إلا اعتباره خيانة.

الهزيمة ومزيد من الخلاف

لم تعمر الأحلام الكردية طويلاً، فقد خيّب الجيش الإيراني التوقعات من خلال التصميم على الدفاع عن خوزستان في شهر تشرين الأول/أوكتوبر. في خلال الأشهر القليلة القادمة كان همّ الجيش هو امتصاص الهجوم العراقي، وترك للأكراد حرية عمل كبيرة. على الأرض كان (ح.د.ك.إ) وكومله قادرين على افتتاح المدارس ومجالس القرى والبلدية المنتخبة في المراكز السكانية التي شغلوها.

ومع ذلك فإن كلاهما كانا، بلغة السياسة، يراوحان في مكانهما، وينتظران المحاولة الإيرانية لاسترداد المنطقة. في شهر آب/أوت 1981 أعلن كل من مسعود رجوي، زعيم "مجاهدي خلق"، وبني صدر، الرئيس السابق الذي بات لاجئاً الآن، عن تشكيل المجلس الوطني للمقاومة الذي وعد، من بين أشياء أخرى، بالحريات المدنية، ومساواة المرأة بالرجل ومجالس استشارية منتخبة؛ كل هذه الأشياء بدت

وكأنها تروق بشكل خاص للطبقة المتوسطة الدنيا، والتي استمدت منها معظم قوتها. في مؤتمره الخامس في شهر كانون الأول/ديسمبر قرر (ح.د.ك.إ) الانضمام إلى المجلس الوطني للمقاومة (م.و.م) ولكن البعض شعر أن القرار كان متسرعاً وغير مدروس وأن (ح.د.ك.إ) بقي عضواً غير مستقر.

في صيف 1982 شُنّ الهجوم الإيراني المنتظر منذ أمد طويل. في البداية كانت القوات غير قادرة على شق طريقها إلى الجنوب للالتقاء بالجيش المنتشر على طول الجبهة الجنوبية. واستردت طريق سردشت-بيرانشهر الاستراتيجي الهام والتي كان (ح.د.ك.إ) ينقل عبرها القوات والمؤن. إن فقدان هذا الطريق أجبر (ح.د.ك.إ) على حرب عصابات انطلاقاً من المناطق المحيطة بسردشت. في شهر أيلول/سپتمبر استرد بوكان بشكل مؤقت في إشارة إلى أنه لم يصبح بعدُ قوة منهكة. في نهاية 1983 استردت القوات الإيرانية كامل المنطقة التي سيطر عليها الثوار الأكراد.

خلال شهر تموز/جويليه 1984 طردت القوات الإيرانية (ح.د.ك.إ) أخيراً من معاقله في هورامان بعد أن استعملت الطائرات المروحية للاستيلاء على القمم الجبلية والسيطرة على الريف المحيط بها. عند الضرورة، تماماً مثل العراق، طردت إيران القرويين من المنطقة الحدودية لخلق حزام أمني وحرمان الثوار من المساعدة المحلية. دُفع (ح.د.ك.إ) إلى العراق حيث تلقى الدعم المسلح من (أ.و.ك) ضد القوات الإيرانية.

ابتداء من هجوم صيف 1982 بات يتضح أكثر فأكثر أنه من الصعب أن يتجاهل كل من (ح.د.ك.إ) وكومله بعضهما. ورغم عدم موافقته على عضوية (ح.د.ك.إ) في المجلس الوطني للمقاومة، وافقت كومله في شهر تشرين الثاني/نوڤمبر 1982 على تنسيق عملياتها العسكرية تحت قيادة مشتركة. وخلال سنتين أو نحو ذلك نفذّ الحزبان، (ح.د.ك.إ) وكومله، عمليات مشتركة ناجحة. ولكن في شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر 1984 أدى قتال حول ملكية الأرض ومقتل أحد آمري (ح.د.ك.إ) على يد كومله إلى نشوب حرب ضروس استمرت لمدة أربع سنوات أو نحو ذلك، وخلال مراحلها لم يأخذ أي من الطرفين أسرى[1]. وقد تم التوصل إلى وقف إطلاق النار فقط بسبب الضغط الذي واجهته الجماعتان من القواتَ الإيرانية.

---

(1) كان الباعث على النزاع هو قطع الأشجار. فقد أصرت كومله على حق الشعب في الوقود بينما احتج (ح.د.ك.إ) على أن الأشجار ملكية خاصة، معلومات حسن غازي الشخصية؛ التايمز 24 كانون الثاني/ جانفي؛ لوموند 9 شباط/فيفري؛ الغارديان 4 آذار/مارس 1985.

خلف هذا النزاع يكمن الاختلاف الأيديولوجي العميق بين الجماعتين. في تموز/ جويليه قام وفد (ح.د.ك.إ) بدراسة فرص التوصل إلى حل لنزاعه مع طهران. لقد ساهم ذلك في نزاعه مع كومله ولكن أدى إلى استقالته من المجلس الوطني للمقاومة. كذلك صدر قرار ترك (م.و.م) من قاسملو نفسه وهذا مما أزعج الكثير من اليساريين في (ح.د.ك.إ). كان هذا الأخير ممزقاً الآن بين أولئك الذين يشاركون (م.و.م) وكومله التزامهما للإطاحة بالنظام وأولئك الذين لا يزال لديهم الأمل في التسوية .

كانت هناك مؤشرات توتر أخرى داخل (ح.د.ك.إ) حول مسألة القيادة. في أعقاب المؤتمر السادس للحزب في كانون الثاني/ جانفي 1984 طهّر الحزب صفوفه من المشككين ومن بين أبرزهم كريم حسامي، أحد كبار المخضرمين والذي برز منذ عام 1980 من خلال تعاطفه مع آراء، ولكن ليس استقالة،عصبة السبعة قبل أربع سنوات[1] .

دخلت كومله أيضاً في مرحلة الانتكاسات. فعلى الصعيد الأيديولوجي كانت على الدوام تتبرأ من الفكرة "البورجوازية" في النضال من أجل القضية الكردية فقط. ولكن وجهة النظر هذه راقت للمتنورين الذين تمثلهم بشكل قوي أكثر من تمثيلها الصغير نسبيا للعمال والفلاحين. في عام 1982 انضمت إلى مجموعتين إيرانيتين صغيرتين (سهاند وبعض أعضاء بايكر، الذي هو بالأصل فرع من المجاهدين)[2] ليشكلوا الحزب الشيوعي الإيراني بقيادة أحد مؤسسي كومله، عبد الله مهتدي.

لم يبق للكومله وجود رسمي رغم أنه بقي يعرف بذات الاسم في كردستان. كما أنه أخطأ في تقدير المشاعر الكردية بشجبه ليس فقط لـ (ح.د.ك.إ) المعاصر بل أيضاً لحظة مجده في مهاباد في عام 1946. وخلال ست سنوات أخرى انحرف الكثير من مقاتليه عن الحزب الشيوعي الإيراني؛ فرغم تركيبه الكردي القوي غير المتجانس، بدأ الآن يفقد نكهته الكردية.

عندما استردّ هويته الكردية في عام 1991 كان أضعف عددياً من تلك المجموعات الصغيرة التي اتحد معها في عام 1982. وقد أثار قرار العودة إلى الهوية

---

(1) دافع كريم حسامي عن تحليله للأحداث في مذكراته التي نُشرت في استوكهولم عام 1993 مبدياً أسفه على انحراف عصبة السبعة، ولم يتردد في توجيه النقد إلى قاسملو ومستشاريه لوصفهم له بـ "الجحش". معلومات من حسن غازي.

(2) لمزيد من التفاصيل عن بايكر، أنظر الاولملكي Alaolmolki "اليسار الإيراني الجديد".

الكردية اختلافاً آخر مع مجموعة جديدة أخرى، ألا وهي الحزب الشيوعي البروليتاري في إيران، والتي اتهمت مهتدي وأتباعه بالتمسك بآثار القومية.

جلبت نهاية الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1988 معها شيئاً من الراحة لأكراد إيران. أما تبجح قاسملو بأن القوات الكردية لا تزال تعيق ربع مليون جندي فقد كان فارغاً. إنَّ موقفه كان ضعيفاً وبدا مقتنعاً أنه ينبغي أن يتفاوض مع النظام.

رغم الخلاف الذي أحدثه اقتراح المفاوضات مع النظام في (ح.د.ك.إ)، فإن قاسملو كان قد جعله القضية المركزية للحزب في مؤتمره الثامن الذي انعقد في كانون الثاني/جانفي 1988 والذي استند إلى ثلاثة عوامل: ليس هناك حل عسكري، بانتهاء الحرب العراقية-الإيرانية ستكون طهران قادرة على فرض موقفها على الأكراد، وأخيراً مع فقدان الخميني لقوته بسرعة فإنه هناك فرصة حقيقية لبداية جديدة للعلاقات الكردية مع الجمهورية.

ولكن مثل هذه المناقشات وجهود قاسملو لدفعها قُدماً، أشعلت تمرداً خطيراً في (ح.د.ك.إ). إذ كان هناك على الدوام تيار اشتراكي قوي داخل الحزب، ومسألة كونه نظرياً مثل كومله قابلة للجدل. حيث بدا أن أفراد هذه الجماعة يتهمون قاسملو بتحويل الـ (ح.د.ك.إ) عن الاشتراكية إلى الديموقراطية الاشتراكية وهو، إذا ما حصل، سوف يعرّض قاعدة الحزب الجماهيرية للخطر. فاحتج 15 عضواً من اللجنة التنفيذية قائلين إنه بعد أن فقد 000 . 50 كردي حياتهم فإن التفاوض غير قابل للتفكير فيه. ولكن خلف هذه القضايا الدقيقة يكمن الاستياء العميق لأسلوب قاسملو الأوتوقراطي والذي بدأ بالتزايد منذ المؤتمر السادس.

انسحب هؤلاء المتمرّدون، بقيادة جليل غداني، من المؤتمر ليشكلوا الحزب الديموقراطي الكردستاني -إيران- القيادة الثورية. فجذبوا عدداً كبيراً من أتباع (ح.د.ك.إ) اليساريين وآخرين ممن امتعضوا مما اعتبروه أساليب قاسملو غير الديموقراطية. كان هذا الانقسام موجعاً مثل ذلك الذي حدث في عام1980، فجليل غداني، مثل بلوريان، أحد أقدم الناشطين ويكاد اسمه يكون مرادفاً لـ (ح.د.ك.إ) نفسه[1].

---

(1) قضى غداني 10 سنوات في السجن بعد اعتقاله مع 250 عضواً آخرين في عام 1959. وأعتقل مرة أخرى عندما كان يحضر جنازة سليمان معيني في عام 1968. وكونه منظماً فعّالاً في طهران، فإنه منح قاسملو القاعدة للعمل في عام 1978. في تلك السنة كان من بين ثلاثة من الخطباء الرئيسيين (مع الشيخ عز الدين وعمر قاضي) في جنازة عزيز يوسفي، المنادين بالحكم الذاتي الكردي.

سارعت القيادة الثورية في التصالح مع كومله وهو ما وجد (ح.د.ك.إ) صعوبة فيه. ولكن ثقل الحزب بقي مع قاسملو، وخلال السنتين القادمتين انهارت الأمبراطورية السوفيتية ومعها مصداقية الماركسية المؤيدة للسوفيت مما أضعف الحزب الديموقراطي الكردستاني-القيادة الثورية. ورغم أنه قد سعى إلى تسوية مع (ح.د.ك.إ)، إلا أن قيادة الأخير لم تجد لديها الرغبة في تقديم أية تنازلات وامتعضت بشدة من "المنحرفين"، كما أسمتهم، بدلاً من استعمال أسمائهم.

في هذه الأثناء أخبر جلال طالباني صديقه قاسملو أن طهران راغبة في التفاوض.كان هذا خبراً جيداً، وتم الترتيب لسلسلة من اللقاءات السرية في فيينا في شهر كانون الأول/ديسمبر 1988 وكانون الثاني/جانفي 1989. لذلك تشجع قاسملو كثيراً عندما لم يرفض المبعوث الإيراني في الحال مطلب الحكم الذاتي أو التماس أن تكون المنطقة الكردية متحدة إدارياً، رغم أنهم [الإيرانيون] لم يقبلوا أيّاً منهما. في شهر آذار/مارس علِمَ قاسملو بخيبة أمل أن إيران لم تعد لديها الرغبة في مواصلة الحوار.

في شهر حزيران/جوان، وبعد وقت قصير من موت الخميني، سمع قاسملو أن لدى طهران الرغبة في مواصلة المحادثات. لقد سرّه المشهد، رغم أن جدول الأعمال كان حول برنامج عفو عام عن البيشمركه، وليس تسوية سياسية. وبعد الخميني كانت ثمة فرصة لبداية جديدة إذ كان قاسملو ومعاونه ووسيط موثوق به[1] ينتظرون في إحدى شقق فيينا حينما وصل الوفد حيث أُطلقت النار على الثلاثة وقُتلوا[2]. وقد كان ذلك في أربعينية الراحل آية الله.

كان اغتيال قاسملو ضربة قوية للأماني الكردية. فالكثير ممن عرفوه شخصياً يعتبرونه أفضل السياسيين حنكة في كل كردستان. بعد ذلك أخذ الدكتور صادق شرفكندي، وهو من أصدقائه المقربين، زمام قيادة الحزب، ولم يستطع الحزب الديموقراطي الكردستاني-القيادة الثورية مقاومة الشماتة في قاسملو:

"أصبح الدكتور قاسملو ضحية مأساوية لأخطائه السياسية وموقفه المساوم

---

(1) الوسيط هو فاضل رسول، الصحفي والباحث الكردي في جامعة فيينا. لمزيد من الإطلاع على تفاصيل الجريمة انظر "لا أصدقاء سوى الجبال"، هارفي موريس وجون بلوج، ترجمة راج آل محمد، مراجعة وتقديم هادي العلوي، بيروت ط1 1996، ص ص177-181. (المترجم).

(2) أفضل وصف متاح يوجد في الليبراسيون، 7 آب/أوت 1989.

من الإرهابيين الرجعيين الذين يحكمون الجمهورية الإسلامية. نأمل أن يكون موت الدكتور قاسملو درساً قد تعلمه أولئك الذين فضلوا سياسة المساومة على الكفاح المسلح في المؤتمر الثامن"[1].

بعد ستة أسابيع اغتيل عضو بارز في كومله في لارنكا[2]. ولم يستمر شرفكندي أيضاً. فقد أردي قتيلاً مع ثلاثة من أصدقائه في برلين في شهر أيلول/سبتمبر 1992، بعد وقت قصير من حضوره [مؤتمر] الاشتراكية الدولية حيث خلفه عضو غير معروف كثيراً هو مصطفى هجري.

استمرار الكفاح

في عام 1993 تعرض كل من (ح.د.ك.إ) وكومله إلى نكسات قاسية: الهزيمة في ساحة المعركة، الفوضى الداخلية والاغتيال. إذ استطاعت حامية عسكرية مؤلفة من 200.000 جندي أن تضع المناطق الكردية تحت سيطرتها ـ فيما عدا الهجمات التي تُشن بعد حلول الظلام.

شعر النظام أنه في أمان بما فيه الكفاية منذ وقت طويل فسمح بنوع من الحرية الثقافية، بما في ذلك إصدار المطبوعات والنشرات عن الأحداث الثقافية الكردية[3]. ولكنه بقي صارماً مع الجماعات السياسية الكردية، جزئياً لأنه تم نصب كمائن لأعداد من الباسداران وأخذت أعداد القتلى بالتزايد.

لم تكن مسألة المحادثات واردة الآن. بدلاً من ذلك، باشرت الحكومة بسلسلة من الهجمات المدفعية والجوية على قواعد (ح.د.ك.إ) وكومله داخل كردستان العراق، مسببة عدداً من الإصابات كما أجبرت الكثير من أكراد العراق على الفرار إلى القرى الحدودية الصغيرة. ربما جاء رد فعل طهران رداً على التهديد الكردي العراقي المتمثل بالحرية القومية النسبية منذ عام 1991 فصاعداً، ولكن في الخريف شكّل قوة رد فعل سريع لإغلاق الحدود إثر رفض الطالباني والبارزاني لطرد الثوار الأكراد الإيرانيين من العراق-كما فعلا في العام الماضي مع ثوار أكراد تركيا.

---

(1) آغازي نو Aghazi No نشرة خاصة، 18 تموز/جويليه 1989 مقتبس في انتصار "الإثنوقومية الكردية"، ص42.

(2) جواد بهماني، الملقب بغلام كيشرواز.

(3) عُقد مؤتمر عن الثقافة والأدب الكرديين في مهاباد في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1986. كذلك بُدء إصدار مجلة ثقافية كردية باسم،سروا، في ربيع عام 1985. وبوشر بالعمل في إعداد كتب مدرسية باللغة الكردية. أوتاس Utas، جيهاني، شاكلي ومهتدي، "الوضع الراهن للأكراد في إيران"، ص19.

مع ذلك فإن سياسة طهران لم تعنِ الكثير. فلم يكن لديها بعدُ نظرة واقعية للقضاء على (ح.د.ك.إ) وكومله، حيث بات كل من الحزبين متماثلين بالمشاعر القومية التي يشعرها معظم الأكراد. كذلك كان احتمال حلّ أحد الحزبين وارداً أكثر نتيجة خلاف داخلي منه بسبب هجوم خارجي.

لقد أعلن (ح.د.ك.إ) مراراً وبشكل صريح أن ليس لديه اعتقاد من أنه سوف ينتصر في حرب العصابات، وأنه ليس هناك بديل سوى حل تفاوضي[1]. مع ذلك كانت هناك أصوات عالية ضمن قواته المسلحة عن الانفصال إذا ما أبدى النظام الإسلامي تعنتاً إزاء مطلب الحكم الذاتي. وكما في تركيا فإن الرفض العنيد لقبول فكرة الحكم الذاتي شكلت البداية لظهور علامات توالد نزعة انفصالية أصيلة.

تجاهل رد طهران على التمرد مظهرين هامين عن التحدي الكردي. الأول منهما هو أن معظم عمليات الثوار لم تكن في مكان قريب من الحدود العراقية، حيث تنفيذ العمليات يتم خارج بيوت المتعاطفين على طول كردستان وعرضها. وكما أشار عضو في المكتب السياسي: "إنهم [طهران] أفضل تسليحاً؛ ولديهم كافة ميزات الدولة، ولكن ليس لديهم الأساس السياسي. إن قاعدتهم السياسية الوحيدة هي حصن على قمة كل تلة"[2]. إن عسكرة كردستان وفرت أهدافاً محتملة أكثر للثوار وعمّقت الشعور القومي بين السكان المدنيين.

إن حرية عيش الغريلا بين السكان الأكراد كان مفتاح التقدم للحركة القومية منذ قيام الثورة. والمؤشر الآخر تمت الإشارة إليه في الانتخابات الرئاسية لشهر حزيران/ جوان 1993. فقد ميّزت كردستان نفسها باعتبارها الإقليم الوحيد الذي اختار فيه جمهور الناخبين مرشحاً من المعارضة بدلاً من الشخص الذي يحتل المنصب، علي أكبر هاشمي رفسنجاني. أخيراً انتشر الشعور القومي سريعاً باتجاه الجنوب، ذات الأغلبية الشيعية، جزئياً بسبب الاشمئزاز من وحشية الحكومة ضد الأكراد في الشمال، وأيضاً بسبب عدم الشعبية من جهة وفداحة الخسائر البشرية الناجمة عن دعم نظام أيديولوجي في حربه ضد العراق في الثمانينيات.

---

(1) كمال داودي (ح.د.ك.إ) استوكهولم، 17 آذار/مارس 1991؛ لقاء مع مصطفى هجري، لندن 18 حزيران/جوان 1993.

(2) سلام عزيزي، الاندبيندنت، 23 حزيران/جوان 1993.

والذي يبعث على السخرية أن أكثر حلفاء طهران الموثوقين في كردستان في عام 1993، كانوا من قبائل أهل الحق الشيعية المتطرفة من كوران وسنجابي. كان هناك تنامٍ ملحوظ في سلطة أسياد حيدري منذ قمع الزعماء القبليين على يد رضا شاه، كما برزَ الشيخ ناصر الدين كزعيم قوي للكوران، وهو النظير المتأخر لنهوض الشيوخ السنة في القسم الأخير من القرن التاسع عشر في كردستان العثمانية. ومن موقع إدراكهم لموقعهم الضعيف كأقلية مهرطقة، دعم أهل الحق البهلويين، وقد تزايدت الحاجة إلى مثل هذه السياسة بدلاً من تناقصها مع تأسيس جمهورية شيعية في طهران. قاد الشيخ ناصر الدين بنفسه قوات أهل الحق دفاعاً عن الحدود أثناء الحرب العراقية -الإيرانية، وقد اكتسبت هذه القوات سمعة الثبات تحت النيران أكثر من وحدات الباسيج على طرفيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن قبائل مثل السنجابي التي عانت الكثير على يد البهلويين، رغم تأييدها لهم، وجدت أن النظام الإسلامي أكثر استعداداً لدعم الحياة القبلية مرة أخرى، كمكوّن ثقافي هام لإيران، وأيضاً بسبب أهمية تربية الماشية في دولة تعاني من نقص حاد في اللحوم. ولكن كل هذه إستثناءات تستحق الاهتمام لعملية الإبعاد التي كانت من قبلُ قيد التنفيذ.

العامل الآخر الذي شكّل تحدياً طويل الأمد للنظام تمثل في العامل الاقتصادي، والذي برز في كردستان كأحد المظاهر الحادة لمشكلة أوسع. فمع تزايد السكان إلى الضعف كل عشرين سنة أو نحوها، كان من المشكوك فيما إذا كانت الدولة قادرة على تلبية الحاجة إلى الغذاء والتعليم والتوظيف. ففي 1992 وصلت نسبة العاطلين عن العمل بين أولئك الذين هم دون سن الخامسة والعشرين إلى 70% مع تضخم حقيقي وصل إلى 100%. لقد بدا أن البقاء على قيد الحياة وليس التطور هو الغالب على جدول الأولويات.

في كردستان كانت هذه التغيرات الاقتصادية جلية في التشغيل والهجرة. ففي أواسط السبعينيات [من القرن الماضي] توسعت مدن كردستان لتستوعب القوى العاملة المتنامية. وبحلول 1990 كان ما يربو عن 60% من الأكراد من سكان المدن؛ ولكن الآن بدأت أعداد كبيرة منهم تسافر إلى خوزستان للبحث عن العمل في مجال الصناعة النفطية أو في الموانئ أو إلى طهران. وبعيداً عن خلق هوية قومية متجانسة جديدة، كما تتوق إلى ذلك الأنظمة المركزية في المنطقة، فإن الانتقال إلى المراكز الصناعية

الكبيرة عمّقت الإحساس بالاختلاف والعزلة والهوية المحلية. ففي الأحياء الشعبية المتزايدة لهذه المدن، حيث عجزت الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية، بدا أن الحركة الكردية تنمو وتقيم الروابط مع الحركات السياسية الأخرى الراغبة في تحقيق نوع من اللامركزية. كانت كومله بشكل خاص نشيطة في استغلال هذه الظاهرة الاجتماعية المتنامية، ولكن لا بد من عمل مضنٍ قبل النجاح. وعلى حد تعبير قائد الكومله، عبد الله مهتدي، "من أجل حشد الجماهير، يجب أن يتزعزع كيان الدولة بشكل واضح"[1].

لقد زادت آمال الأكراد في التحرر بانتخاب الإسلامي الإصلاحي، الرئيس محمد خاتمي في عام 1997 حيث أيد 76 % من الناخبين الأكراد في كردستان ترشيحه. فآراؤه في التعددية السياسية والاجتماعية أنقذت المنطقة من السلطات المحلية المحافظة الخانقة المفروضة عليها، كما عيّن عبد الله رمضان زاده، انثولوجياً ذا ثقافة غربية، كحاكم للإشراف على المصالحة وإعادة التأهيل في كردستان السنية، وهو كان أول من استلم هذا المنصب منذ قيام الثورة. لقد بدأ بداية جيدة مخصصاً الكثير من الموارد المالية التي حصل عليها من طهران على تطوير البنية التحتية لهذا الإقليم المهمَل إلى حد بعيد. وسعى أيضاً إلى تفويض اللجان المحلية وعقد اللقاءات البلدية مع المقيمين المحليين وشجع بقوة الأكراد الواقعين ضمن حدود إدارته.

ليس من المستغرب بالتالي أن المرشحين الإصلاحيين اكتسحوا الحكم في الإقليم كله في الانتخابات المحلية التي جرت في شهر شباط/فيفري من عام 1999. بعد ذلك بشهر تم التعبير عن الدافع السياسي بشكل أوضح إثر اعتقال أوج آلان في نيروبي. فانطلقت التظاهرات في كل المدن الرئيسية في المنطقة[2].

بدأت تتضح الآن، وبشكل مفاجئ، قيود العملية الإصلاحية لخاتمي. فلم يكن لا هو ولا حاكمه الكردي مستعدين لتحمل الفوضى والاضطراب. فقد شجع الاثنان اتخاذ إجراءات صارمة لفرض النظام حيث قُتِل ما لا يقل عن 30 شخصاً، وجُرِح المئات واعتُقِل نحو 2.000 شخص.

رغم الإحباط الذي سببته طريقة تعامل الحكومة مع تظاهرات شباط/فيفري

---

(1) مقابلة مع عبد الله مهتدي، استوكهولم، 16 آذار/مارس 1991

(2) أورمية، مهاباد، بوكان، بيرانشهر، سردشت، سقز، سنندج، (بانه)، وباوا.

لأكراد إيران، فإنه ليس لديهم في الوقت الحالي خيار أفضل من خاتمي. فقد أظهر من قبلُ مساندته للمجتمع المدني، رغم العقبات، ويعمل على اللبرلة (من الليبرالية) وإن ببطء شديد، إلا أنه يبقى أفضل من المقاومة المسلحة عبر الحدود الدولية.

مصادر ثانوية:

Nozad Alaolmokli, 'The New Iranian Left', Middle East Journal, vol. 41, no.2 (Spring, 1987); Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs* (London, 1985), Abol Hassan Bani Sadr, *My Turn to Speak* (Washington, 1991); Ali Banazizi and Myron Weiner, The State, Religion and Ethnic Politics (Syracuse, 1986) van Bruinessen 'Kurdish tribes and the state of Iran: the case of Simko's revolt'; van Bruinessen, 'The Kurds between Iraq and Iran', *Middle East Report,* no.141 (July-August 1986) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran and Iraq at War* (London, 1988); Nader Entessar, 'The Kurds in post-revolutionary Iran and Iraq', *Third World Quarterly,* vol. vi.no.4, (October, 1984) and *Kurdish Ethno-nationalism,* Khan, *Children of Jinn;* Charles MacDonald, The Kurdish question in the 1980's and David Menashri, 'Khomeini's policy towards ethnic and religious minorities' in Milton Esman and Itamar Rabinovich, *Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East* (Ithaca and London, 1988), Christiane More, *Les Kurdes Aujourd'hui* (Paris, 1984); Bo Utas, Carina Jahani, Ferhad Shakely, Muhamad Mohtadi, Present Situation of the Kurds in Iran (mimeograph paper, Stockholm, March 1991); Sapehr Zahib, *The Iranian Military in Revolution and War* (London and New York, 1988).

صحف الخ:

BBC, *Summary of World Broadcasts, The Daily Telegraph, The Financial Times, The Guardian, Hawkar, Al Hayat, The Independent, International Herald Tribune, Liberation, Le Monde, Middle East International, New York Times, The Observer, The Times.*

مقابلات:

حمه علي (لندن 26 تموز/جويليه 1993)، كندال داودي (استوكهولم 17 آذار/مارس 1991)، حسن غازي (بالكاسيت خريف 1993)، مصطفى هجري (لندن 18 حزيران/جوان 1993)، الشيخ عز الدين الحسيني (استوكهولم، 16 آذار/مارس 1991)، عبد الله مهتدي (استوكهولم، 16 آذار/مارس 1991)، خليل وحيدر رشيديان (لندن، 9 حزيران/جوان 1993) كاوا وبيان ريزانزاد (لندن، 30 حزيران/جوان 1993)، عباس والي (سوانسي، 17 تشرين الأول/أوكتوبر 1993).



الكتاب الرابع

الإثنوقومية في العراق



الفصل الرابع عشر

ولادة الحركة القومية في ظل الحكم الهاشمي

مقدمة

في كردستان العراق، كما في كردستان إيران في أوائل الأربعينيات، تبنت طبقة مثقفة جديدة القضية الإثنوقومية. وكان مقدّراً لهذه الطبقة أن تتحدى الآغوات كقادة قوميين لأنهم أدمجوا أنفسهم في نظام السيطرة الهاشمي وأحكموا سيطرتهم الاقتصادية على كردستان. بالنتيجة وجدت الحركة القومية نفسها تنضم إلى النضال اليساري لتحرير الفلاحين من استغلال ملاكي الأراضي، ولكنها فشلت في التغلب على ثقافة الوصاية التي بقي المجتمع الكردي قابعاً فيها.

النشاطات السياسية المبكرة

بعد سفك الدماء في السليمانية في عام 1930، بدا أن الأكراد قد قبلوا بنصيبهم وتلاشت الحادثة في الذاكرة الرسمية -وهي حادثة مشؤومة لا بد من نسيانها بهدوء. كان معظم الآغوات راغبين في ترك مظالم الجماعة مؤقتاً لأن مكانتهم بدت مضمونة في ظل تأثير الملك فيصل المعتدل، وهو ما كان له دور مسكّن للحكم العربي.

ولكن في أعقاب موت الملك فيصل في شهر أيلول/سپتمبر 1933، سارت الدولة إلى حالة من الفوضى، إذ وجد مجلس الوزراء، الواحد تلو الآخر نفسه عاجزاً عن ممارسة السلطة بسبب الانقسام والصراعات الشيعية-السنية وإضعاف موقف الحكومة من قبل ساسة خارج الحكم مؤقتاً. وقد كان فقدان السلطة، بالضبط، هو ما شجّع نحو 40 زعيماً كردياً على تحدي الحكومة نتيجة إخفاقها في الإيفاء بتعهداتها

لعصبة الأمم[1]. كانوا يعتقدون أنهم يحفظون التوازن بين القوة السنية مقابل القوة الشيعية، وبالتالي قادرون على الضغط على بغداد، إذ طالبوا باستعمال اللغة الكردية بشكل رسمي كما طالبت به عصبة الأمم في عام 1926. لم يطالبوا بالحكم الذاتي ولكنهم طالبوا بالتمثيل في المجلس الوطني من خلال ممثلين محليين حقيقيين من دائرتهم الانتخابية، كما طالبوا بنسبة عادلة من الموارد القومية وتطوير حقيقي للزراعة والصناعة الكرديتين. وأبعد ما ساروا عليه في الطريق القومي هو مطالبتهم بفصل الأقضية ذات الأغلبية الكردية عن الإدارة العربية في الموصل وتشكيل لواء كردي مركزه دهوك؛ وسبب هذا المطلب يرجع إلى حد كبير إلى الخلاف مع سكان الموصل لأنهم أظهروا ميولاً نحو القومية العربية. ولكن بغداد رفضت إبداء أي تفهم.

كان من السهل على الساسة في بغداد الافتراض أنهم قد تخلصوا من الأكراد مرة أخرى. وبصرف النظر عن السخط المتكرر للزعماء وملاكي الأراضي، كانت هناك مؤشرات قليلة صريحة على التنظيم والتماسك بين عامة الشعب. وعلى العكس من ذلك استطاع الساسة تهنئة أنفسهم على الغياب الواضح للأشياء غير الضرورية والمملة في التضامن الشعبي المتنامي. وحتى عام 1936 كان النشاط المدني الكردي بارزاً بغيابه. فمن بين 150 جمعية مسجلة رسمياً كانت خمس منها فقط في كردستان واثنتان منها ذات طابع إسلامي أكثر منه كردياً[2]. حتى الجاليات المسيحية كان لديها عدد أكبر من جمعيات "تحسين الذات" المسجلة رسمياً.

مع ذلك، شكل شهر أيلول/سبتمبر من عام 1930 -لم يُلاحظ ذلك في حينه- الحد الفاصل الذي شهد نشوء الوعي القومي بين الجيل الأول من المتعلمين العلمانيين المدنيين الأكراد. ويقول إبراهيم أحمد، الذي كان في السادسة عشرة من عمره في حينه، إنه "منذ اليوم بدأت أعتقد أنه من واجبي أن أعمل ككردي"[3].

ذهب إبراهيم أحمد، مثل حفنة أخرى من أكراد الطبقة الوسطى في السليمانية،

---

(1) لقد شجعهم حكمت سليمان، وهو سياسي من المعارضة، يأمل في التنسيق بين استياء القبائل الكردية وقبائل وسط الفرات.

(2) هي جانيستي كردستان في بغداد، وجمعيتان خيريتان إسلاميتان، وناديان في كويسنجق وواحدة مكرسة للعلوم والتعليم، دليل العراق، 1936، ص ص557-561.

(3) إبراهيم أحمد، مقابلة خاصة، 15 حزيران/ جوان 1988.

إلى بغداد لمتابعة التعليم الحرفي. وكانت بغداد المكان الذي اجتمع فيه عدد من أذكى شباب الأكراد حيث استطاعوا مراقبة العملية السياسية عن كثب. كذلك كان بعض الطلاب قد شكلوا من قبلُ في عام 1930 (كومه له ي لاوان) (نادي الشباب)، ذا الميول الثقافية والأدبية ظاهرياً، ولكن له برنامج سياسي غير معلن. فانضم إليه إبراهيم أحمد في الحال[1]. وفي حينه كان هناك نحو 100 طالب كردي فقط في بغداد بحيث انضم عدد منهم فقط إلى النادي. كانت البداية متواضعة ولكن لا بد منها في السعي لتشجيع اللغة الكردية والأدب الكردي، فنوقشت القضايا المركزية للهوية الكردية، بما في ذلك مسألة الحقوق السياسية.

ولكن في ظل غياب حزب كردي علني انضم البعض إلى الحزب الشيوعي العراقي (ح.ش.ع) الذي تأسس في عام 1934، والذي أيد لفترة قصيرة الاستقلال التام للأكراد. خلال السنوات القليلة القادمة أقام له فروعاً في أربيل وكركوك وأماكن أخرى. وحتى بعد تراجعه عن الاستقلال الكردي، فإن دفاعه عن حقوق الأقليات منحته جاذبية للكثير من الطبقات المتعلمة مؤخراً. في حين اختار آخرون "الأهالي"، الجماعة الليبرالية الإصلاحية، التي رفضت المحافظة والاشتراكية الفاشستية ولكنها طالبت بالإصلاح الاجتماعي لتحسين ظروف العمال القرويين والمدنيين. وفي شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1936 كان جماعة الأهالي متورطين في انقلاب سياسي من قبل قائد الجيش بكر صدقي.

ورغم أصوله الكردية، فإن بكر صدقي بالكاد كان قومياً كردياً. رغم ذلك، أثار انقلابه مشاعر المناوئين للأكراد بين القوميين العرب. لقد وجد القوميون العرب في الأكراد عائقاً لتحقيق أحلامهم السياسية. ومع تأسيس نادي المثنى في عام 1935 وهدفه الذي كان يهدف صراحة إلى الارتقاء بأفكارهم كان التوتر مع الأكراد محكوماً بالتفاقم. فاتهم القوميون العرب بكر صدقي الآن بدعم الأكراد، وهي تهمة تعتمد على جذور صدقي الكردية أكثر من اعتمادها على فشله في تبني القومية العربية بمفهومها العام. بالمقابل أثارت الاستفزازات العربية الشعور القومي الكردي. وعندما اتهمت الصحافة العربية الأكراد في لواء الإسكندرون بدعم تركيا في مطالبتها بهذا الجزء من سورية في عام 1937، كتب إبراهيم أحمد رداً مشبوباً بالعاطفة. ففي كتاب "الأكراد

(1) لمعرفة المزيد من الأعضاء،انظر شريف، الجمعيات والمنظمات، ص92.

والعرب" ادعى أحمد بأن الخلاف بين العرب والكرد ليس مردّه توتر عرقي بل السبب هو الاضطهاد الذي تمارسه الدولة على جميع الأقليات دون استثناء. وحذّر من عواقب التعصب القومي الأعمى الذي يتجاهل الآخرين وتجنب جوهرياً المطالب القومية للأكراد، وتقدم بفكرة الديموقراطية والأخوة والمساواة بين قوميات المنطقة. ولكنه أكد بشكل جلي على حق كل شعب في حكم حقيقي في شؤونه الخاصة.

فجأة بدا واضحاً أن طبقة جديدة من الحرفيين الأكراد الذين أمِلوا في الحصول على نوع من الاستقلال بدأت بالظهور، كما بدأت جماعات أخرى تتشكل سراً. إحدى هذه الجماعات المسماة باسم جمعية (برايه تي) [الأخوة] كانت بقيادة ابن الشيخ محمود، الشيخ لطيف حيث كانت العضوية تقتصر، إلى حد كبير، على أعيان المدنيين وواحد أو اثنين من رجال الدين البارزين. في حين شكّل القوميون الراديكاليون الشباب في السليمانية جماعة أخرى أسموها داركر (الحطابين)، في إشارة واضحة إلى كاربوناري ريزورجيمنتو الإيطالية. كانت لداركر علاقات وثيقة مع الحزب الشيوعي العراقي (ح.ش.ع)، وبشكل خاص مع جناحه الكردي المعروف باسم صحيفته آزادي. وكونه جزءاً من الـ (ح.ش.ع) طالب آزادي بالحرية للأكراد والعرب. كذلك كان في استطاعته أن يكون أكثر قومية في ايديولوجيته وسرعان ما أسس فروعاً له في البلدات الكردية وفي الموصل وبغداد.

وليس بالأمر المدهش أن بغداد لم تكن على علم بمثل هذه التطورات. ف (برايه تي) و (داركر) ذاتهما ليسا بالأهمية الكبيرة. فلكل منهما حفنة من الأعضاء، وهما في الحقيقة عبارة عن زمر صغيرة أكثر من كونهما منظمات. في عام 1938 حظرت الحكومة بشكل غير قانوني جمعيات سياسية قائمة، ولكن الجميع اعتبر أن المقصود بذلك هو الحزب الشيوعي العراقي وأنصاره وليس الجماعات الكردية بشكل جوهري. وفي وقت متأخر يرجع إلى عام 1940، كتب سي. جي. إدموندز C. J. Edmonds، الذي شغل في حينه منصب مستشار في وزارة الداخلية، أنه "في السنوات الأخيرة ليس هناك أي دليل عملي على القومية الكردية في العراق". واعتبر الإشاعات التي سرت حول اللجان الكردية المؤيدة للبلاشفة إلى "عمل طبيعي لعقل السوق الشرقية"[1]. ولكن بذور القومية الكردية، غير المرئية حتى الآن، كانت قد نبتت.

---

(1) FO 371/24560، إدموندز، روسيا والأكراد، 15 شباط/ فيفري 1940.

في هذا الوقت بالضبط بدأت داركر بتشكيل نواة حزب جديد، هيوا (الأمل)، من أجل حشد الجماعات المختلفة التي بدأت تنشأ. كانت المراكز الأولى لهيوا، كما في حالة داركر، هي أربيل وكركوك وكفري وكلار وخانقين بالإضافة إلى كليات بغداد والتي تشير إلى الانتقال الجغرافي والاجتماعي من الجبل والسياق القبلي المقولب للهوية الكردية.

بات لدى هيوا في الحال 1.500 عضو وهم من الحرفيين المتدربين الشباب في كليات بغداد الجديدة، ومن صف الضباط في الجيش العراقي القليل الخبرة وعدد من ملاكي الأراضي والشيوخ والآغوات. مع ذلك لم يكن هناك عملياً أي من الفلاحين. وسواء أكان السبب هو التجنيد الذي سدّته طبقة ملاكي الأراضي، كما ادعى ناشطو هيوا أنفسهم، أو لأن الفلاح العادي لم يستطع أن يربط خطاب هيوا القومي بعالمه/عالمها المحدود يبقى موضع نقاش، ولكنه أضعف الحزب بدون شك. وعندما بدأت دوائر أمن الدولة باعتقال الناشطين، انفصل ملاكو الأراضي الذين أبدوا اهتماماً، ولم يجد المثقفون الفارون مكاناً للاختباء سوى أحياء طبقتهم الوسطى.

بالتأكيد كانت لدى هيوا، مثل داركر، صلات مع ناشطي مهاباد أكثر من صلاتها مع القيادة التقليدية في العراق. وكان بالكاد قد تأسس عندما أرسل ضابطين في الجيش، هما مير حاج أحمد ومصطفى خوشناو، كمندوبين إلى الاجتماع التأسيسي لجمعية كومله JR في مهاباد في شهر أيلول/سبتمبر 1942. ومنذ لحظة انهيار مهاباد قام النشطاء برحلات مكوكية على أمل بناء تضامن كردي شامل.

ثورة الملّا مصطفى البارزاني 1943-1945

إن إخفاق القيادة المثقفة الجديدة في جذب طبقة الآغوات القديمة يتجلى بوضوح في ثورة الملّا مصطفى البارزاني في عام 1943. ورغم وصفها أحياناً بالثورة القومية غير أن الواقع يشير إلى عكس ذلك.

لقد تُرك الملّا مصطفى، مثل الشيخ أحمد، في المعتقل بعد الثورة السابقة، أولاً في الناصرية في جنوبي العراق ومن ثم في السليمانية، حيث من الواضح أنه اتصل مع (برايه تي)، إن لم يكن قد اتصل مع جماعات قومية أكثر علنية. والصلات التي أقامها ربما كانت مع الأعيان المحليين من أمثال الشيخ لطيف أكثر منها مع قوميين

في الأساس. وليس هناك بالتأكيد أي مؤشر على أن الباعث على هروب الملّا مصطفى وتمرده كان أي شيء آخر سوى الأذى الذي سببته الدولة له ولأخيه.

عندما وصل ملّا مصطفى البارزاني إلى برزان في تموز/جويليه 1943 التمس من الحكومة أن تدعه يعيش هو وأخوه هناك بسلام. وبعد مرور شهرين لم تفعل الحكومة شيئاً، حيث كان من المتعذر تقريباً تجنب اندلاع صدام مسلح بين رجال البارزاني ومخفر الشرطة، ناقلة ملّا مصطفى من لاجئ إلى ثائر. حذّرت بريطانيا بغداد من مغبة استمرار التضحية بالبارزانيين خشية أن يؤدي ذلك إلى وضعهم في موقف محرج والإساءة من حيث المبدأ للعلاقات العربية-الكردية.

خافت بريطانيا من احتمال أن يلهب البارزاني كل كردستان العراق، كما كانت متحسسة من استمرار الشكاوى الكردية حول خيانة بغداد لمتطلبات عصبة الأمم لعام 1926 وإهمالها العام لكردستان. وقبل ذلك لم تحرك بغداد ساكناً للتخفيف من المجاعة الكردية لعام 1943 إذ بسبب شح المواسم كان الناس يموتون جوعاً منذ بداية تلك السنة. ومنذ 1922 توددت بريطانيا إلى الآغوات من أجل الإذعان للوضع الجديد، وخافت من اهتياج عنيف نتيجة الاستياء الكردي العام ونزاع الملّا مصطفى مع الحكومة. وهكذا شاهدت الكره العربي للأكراد متجسداً في السياسة الحاقدة والقصيرة النظر. في المقام الأخير كان الخوف من عمل عسكري هو الذي جعل الأكراد يتمهلون، ولكن هل كان الجيش مؤهلاً لذلك؟ بريطانيا لم تفكر هكذا بل حذّرت بغداد، التي لم تكن راغبة في استماع النصيحة، من مخاطر صراع مفتوح. وفي الحال جعل البارزاني من القوات المسلحة أضحوكة بكمائنه المنصوبة بمهارة .

نتيجة الضغط البريطاني، مُنِح الملّا مصطفى عفواً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مع الإشارة إلى أنه سيُنظر بعين العطف إلى وضعه بعد الاستسلام. وبعد أن استمر لسنوات على حصص الطعام التي توزع في أيام المجاعة، عومل الملّا مصطفى الآن على أنه لئيم، ولكن كان هناك شك في الاحتيال عليه. وكما أشار موظف عراقي كبير "لو كان الملّا مصطفى شيخاً عربياً من الديوانية، لربما أصبح الآن سناتوراً بدلاً من مطاردته من قبل الحكومة كما لو كان كلباً مسعوراً"[1].

في الحقيقة لم يعد البارزاني يثق بحسن نوايا بغداد (إن كان قد وثق بها أصلاً)،

---

(1) FO 371/34940 CICI، رقم 138، 4 تشرين الأول/أوكتوبر 1943.

وبدأ يتبادل الرسائل مع السفارة البريطانية. إنه ربما كان يأمل، بالنظر إلى انقلاب رشيد عالي لعام 1941، بأن بريطانيا سوف ترحب بقوة كردية مقابلة لولاء بغداد غير الثابت: فكتب إلى السفير البريطاني، السير كينان كورنويليز Kinahan Cornwillis، "مهما تكن أوامركم، فإنني سأطيعها كما الطفل يستجيب لأوامر أب حنون. إن صداقتنا لحكومة بريطانيا الرحيمة لا تعرف حدوداً"[1]. إنّ هذه كلمات قليلاً ما تصدر عن كردي قومي. فأبلغه كورنويلز بشكل جازم أن يقبل شروط بغداد.

في شهر كانون الثاني/جانفي أرسلت بغداد وزيراً كردياً، ماجد مصطفى، للتعامل بشكل سلمي مع الملّا مصطفى. وهو قد تم اختياره لمعرفته الشخصية بالبارزاني ولأنه موضع احترام في الدوائر الكردية. لقد كان الكثير من الساسة في بغداد ينظرون إليه بريبة ولكنهم لم يعرفوا ربما بأنه مرتبط عن قرب بهيوا، كما أنهم لم يحبذوا ببساطة فكرة التهاون مع الأكراد.

أقنع ماجد مصطفى كلا الطرفين بقبول صيغة حفظت ماء وجه الحكومة ولكنها أعطت ملّا مصطفى ما أراده في هذه المرحلة حيث وافق البارزاني على المجيء إلى بغداد لتقديم الطاعة، وهو حدث قلبه إلى انتصار شخصي، لإغاظة القوميين العرب. ولكن مقترحات[2] ماجد مصطفى أُحبِطت بمعارضة القوميين العرب وتغيير الحكومة.

من جهته كشف ماجد مصطفى النقاب أيضاً عن وضع غير مستقر إلى حد بعيد في الشمال. فمتصرفو أربيل وموصل لم يتجولوا في منطقة بارزان، وليس من المستغرب ألا يقوم بها مرؤوسهم أيضاً. كما لم توزع مؤن القمح لأعمال الإغاثة وتم اختلاس القدر الأكبر منه.

إن إهمال الحكومة قد عزز التعاطف الواسع مع البارزانيين. وفي منتصف ذلك العام وجد ماجد مصطفى نفسه واقعاً بين تصاعد العداوة لمساعيه في بغداد وتزايد الشك والريبة في الشمال نتيجة لفشله في تنفيذ الاتفاقية.

---

(1) FO 371/40038، البارزاني إلى كورنويلز، 25 كانون الأول/ ديسمبر 1943 .

(2) كانت الشروط كالتالي: (1) أن يعيش ملا مصطفى بشكل مؤقت خارج منطقة بارزان (حفظاً لماء وجه الحكومة)؛ (2) أن يعود الشيخ أحمد وعائلته إلى بارزان مباشرة؛ (3) يعمل ضباط الجيش الأكراد كضباط ارتباط خلال فترة التحريك؛ (4) إرسال مخزون القمح إلى القرى المدمرة في منطقة بارزان وأعمال النجدة على الطرق؛ (5) انسحاب الجيش من ميركه سور، انظر FO 31/40041، كورنويلز إلى إيدن Eden، بغداد 23 آذار/مارس 1944.

بمرور الوقت دون تنفيذ التسوية التي تدخل فيها وسيطاً، بدأ البارزاني يضع مزيداً من الحواجز، بعد أن أغراه الدعم الذي تمتع به بين القبائل الساخطة في قطاع من الدولة يمتد شمالاً باتجاه الحدود من خط مرسوم من عقرا مروراً بالعمادية إلى رواندوز. وخلال شهر تموز/جويليه 1944 بدا أنه لم تعد لديه الرغبة في إطاعة الحكومة، بل إن أعداءه القدامى، زعماء قبيلة زيباري أبدوا الرغبة في التعاون معه. على العكس من البرادوستيين والسورجيين لم يقدم الزيباريون أية مساعدة للجيش على الإطلاق. لذلك تحالف ملّا مصطفى معهم الآن من خلال الزواج من ابنة محمود آغا. ومع النقص الحاد في الطعام واللباس في الشمال، وإمكانية الموت إما جوعاً أو برداً بحلول الشتاء القارس والاشمئزاز من فشل الحكومة في معالجة الموقف بات تزايد الخطر جلياً.

سمحت بغداد لماجد مصطفى باستخدام ضباط الجيش الأكراد في العمل كضباط ارتباط مع البارزاني. وقد استغل اثنان من هؤلاء الضباط، مير حاج أحمد ومصطفى خوشناو، حريتهما في الحركة لتحريض النشاط القومي الكردي. ففي السليمانية عقدا اجتماعاً للزعماء القبليين لمناقشة شكاواهم، فذهبا إلى بارزان ومن هناك إلى مهاباد حيث تداولوا الطموحات القومية مع قادة كومله والتقيا مع القنصل السوفيتي. إنه لمن الواضح أنهما تجاوزا الحدود التي تتعلق ببغداد. حيث اعترف مصطفى خوشناو بسذاجة للبريطانيين أن "هدفنا الوحيد من الاتصال بإخواننا الأكراد في إيران هو التوصل إلى تصور عام عن الوحدة لتشمل كافة الأكراد الذين يعيشون ضمن المنطقة التي تسيطر عليها بريطانيا سواء كانوا ضمن العراق أو إيران. فنحن نؤمن بأننا جميعاً في بيت واحد ونموذج دولة واحدة بغض النظر عن الحدود التي رسمها الديكتاتور شاه إيران"[1].

اعتباراً من ذلك التاريخ فصاعداً تم قبول عدد محدود جداً من الضباط الأكراد في كلية أركان الحرب إذ استنتجت بغداد أن الأكراد خطرين جداً عند استلام مواقع قوة في القوات [المسلحة].

استمر المأزق خلال فصل الشتاء. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1944 طالب ملّا مصطفى بتنفيذ التعهدات السابقة، وعلى الأخص فصل الأقضية الكردية عن

---

(1) FO 371/40039، ثومبسون Thompson إلى إيدن، بغداد، 23 آب/أوت 1944.

الإدارة العربية في الموصل، وهو ما عرضه رئيس الوزراء نوري السعيد في الربيع السابق. كما طالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الأكراد، وتعيين مندوب كردي في بغداد مع منحه صلاحيات استعمال حق الفيتو على أي أمر حكومي يؤثر على كردستان، ومنحة قدرها 144.000 جنيه إسترليني توضع تحت تصرفه كقروض زراعية.

وكونه قوياً بما فيه الكفاية للاحتفاظ برباطة جأشه، منح ملّا مصطفى الحكومة أسبوعين للرد. من جهة ثانية كان من الصعب تصور أن تتنازل بغداد للشرطين الأخيرين، فأحدهما سوف يعني التنازل فعلياً عن سيادتها على كردستان، بينما يعني الآخر منح ملّا مصطفى سلطات جديدة لرعاية المنطقة.

إن كان ملّا مصطفى، وفقاً لتعبير كورنويلز، "مختالاً ونهّاباً وديكتاتوراً"[1]، فإن الحكومة من جهتها بقيت فاسدة وغير جديرة بالثقة وحقودة. فتحت الضغط البريطاني أُكرهت على البقاء صبورة إلى جانب فشلها في تحسين الظروف في كردستان. كذلك خافت بريطانيا أكثر من أي وقت سابق من أن صلابة الحكومة سوف توحّد الأكراد خلف الملّا مصطفى وأن هذا سوف يؤدي إلى صراع يزعزع استقرار العراق أكثر.

بحلول الصيف شعرت بريطانيا أنها لم تعد قادرة على متابعة خطتها في الكبح لأن ملّا مصطفى بقي مراوغاً واستفزازياً[2]. وفي شهر نيسان/أفريل قدمت الحكومة عرضاً آخر بالعفو، ومن المستبعد أن تقوم بذلك مرة أخرى. على الأطراف كان الجيش واقفاً مصمماً على استعادة هيبته المحطمة من خلال عمل عسكري ضد البارزاني. وهذا ما حصل خلال شهر آب/أوت حيث خُوّل الجيش بالزحف على البارزاني وأعوانه. كانت الخسائر في البداية ثقيلة ولكن لجوءه إلى استعمال القبائل الصديقة، بشكل خاص البرادوستيين بزعامة الشيخ رشيد، أجبر ملّا مصطفى على اللجوء إلى مواقع الدفاع. وفي شهر أيلول/سبتمبر انضم الزيباريون إلى جانب الحكومة، وحصلوا على عفو تام مقابل القتال ضد حلفائهم السابقين. وهم الذين لم يسامحهم البارزاني على ذلك أبداً. في أواسط تشرين الأول/أوكتوبر فرّ ملّا مصطفى

---

(1) FO 371/40039، كورنويلز إلى إيدن، بغداد، 10 كانون الأول/ديسمبر 1944 .

(2) لرؤية الدليل على استفزازات ملا مصطفى الدولية، انظر قائمة الحوادث في FO 371/45311، داوسون شيبرد Dawson Shepherd، "وضع البارزاني" بغداد، 15 آب/أوت 1945، وانظر أيضاً FO 371/ 45323، ثومبسون إلى وزارة الخارجية، بغداد، 7 آب/أوت 1945.

والشيخ أحمد إلى مهاباد (الفصل الحادي عشر) حيث أخذ ملّا مصطفى من المنفى على نفسه عهداً بالانتقام من أولئك الذين اتهمهم بخيانة القضية الكردية: الشيخ رشيد من لولان ومحمود وأحمد آغا الزيباريين وراغب آغا السورجي.

هناك دليل مادي ضئيل على اعتناق البارزاني للقضية الكردية خلال هذه الثورة. فقط مطالبه الخاصة بتعيين مندوِب كردي في بغداد وإعادة تنظيم الأقضية الكردية في الموصل تشير إلى برنامج سياسي. لابد أنه عرف أن أية حكومة ما لم تفقد صوابها لن توافق على تعيين مندوب كردي مع صلاحية حق الفيتو. فلماذا لم يطالب بالتفاوض على أساس حق تقرير المصير، وهو شيء يحمل فرصة أكبر للقبول؟ لا بد أن المرء يصل إلى نتيجة مفادها هي إما أن ملّا مصطفى افتقر إلى الواقعية السياسية أو أنه قدم هذا الاقتراح وهو يعرف أنه غير مقبول أبداً. أما مطلبه الثاني (فصل الأقضية الكردية عن الموصل) فكان أمامه فرصة أكبر باعتبار أنه تم تقديم تنازل بشأنه في ربيع 1944. ولكن هل كان هذا مطلباً قومياً أم مجرد محاولة من جانب ملّا مصطفى لتوسيع دائرة نفوذه؟ إذا ما نظر المرء إلى أعماله أكثر من تصريحاته، على سبيل المثال إزالته لمخافر الشرطة والأجهزة التابعة لسلطة الحكومة ومحاولته لعب دور الوسيط والمركز بين قبائل المنطقة (دور الشيخ التقليدي) يمكن القول إنه لم يكن يريد الحكم الذاتي الذي مُنح لكل من قبيلة بزدار وعرب شمر، ولكن، من المحتمل،أنه كأي قائد قبلي جيد، يسعى باستمرار إلى توسيع سلطته المحلية.

ويبدو أيضاً أن القوميين اختاروا ملّا مصطفى أكثر من أن يختار هو القومية. وهم فعلوا ذلك بسبب مهاراته التكتيكية المجرّبة، وإرباكه الناجح للحكومة. وقد بُرّر هذا الاختيار عندما حقق شهرة أسطورية في إيران غيّرت مكانته بين كل الأكراد حيث أصبح قائداً كاريزماتياً للحركة القومية الكردية.

هيوا وخلفاؤه

لقد حاول هيوا بشكل غير ناجح استغلال ثورة البارزاني.في البداية تم التصدي له ربما لأن ملّا مصطفى لم يثق به.وشكل ضباط الارتباط ومعظمهم من أعضاء هيوا تقريباً، الذين عينهم ماجد مصطفى، عاملاً آخر ربما لأنهم كانوا جزءاً من الصفقة التي عقدها ملّا مصطفى مع هذا الأخير نتيجة ثقته به. رغم ذلك فإنهم فشلوا في

تحويل الثورة إلى ثورة قومية، بل بقيت ثورة قبلية وقد جاءت محصلتها على يد رجال القبائل وليس القوات النظامية، ناهيك عن المتطوعين القوميين.

كذلك لعبت ثورة البارزاني دور المحرك للعلاقات المتوترة الموجودة أصلاً داخل هيوا، بين المحافظين الذين كانوا لا يزالون متشبثين بالأمل في المساعدة البريطانية والراديكاليين الذين آمنوا بأن السوفيت يقدمون الإنقاذ الأيديولوجي والعملي من الاستعمارين العربي والبريطاني. كذلك احتقر البعض الخط المؤيد لبريطانيا الذي شجعه قائد هيوا، رفيق حلمي حيث اشتط الغضب بذوي العقول المحافظة أكثر عندما علموا أن الشيخ لطيف، الذي هو لاجئ في سردشت الآن، كان قد دخل في تفاوض مع السوفيت. وعندما ساد الاعتقاد أن البارزانيين يتلقون المساعدة من السوفيت، سحب آخرون دعمهم المالي. وفي أواسط 1944 أبدى الكثيرون استياءهم وتركوا الحزب الذي انحلّ وتوقف عن القيام بمهامه في نهاية تلك السنة.

مرة أخرى كان هناك توزع في الجماعات الصغيرة، البعض منها داخل (ح.ش.ع). ولعل أهمها، كانت المجموعة الكردية الشيوعية التي عُرِفت باسم صحيفتها شورش (الثورة). وقد لعبت دوراً رئيسياً في تأسيس حزب جديد عُرف باسم رزكاري كرد (تحرير الكرد) في عام 1945 المُعد لأن يصبح جبهة شعبية. ومثل سابقاته كان رزكاري قصير الأجل لكنه أكثر نجاحاً في استقطاب المؤيدين، الذين ربما وصل عددهم إلى نحو 6.000. فأسس لنفسه بسرعة قواعد في كليات بغداد وبين الطلبة الأكراد في المدن الكردية، وعمل اتصالات مع البارزانيين في مهاباد. وعلى عكس هيوا، الذي لم يقدم أي برنامج حزبي رسمي، طالب رزكاري كرد بشكل لا لبس فيه بتحرير وتوحيد كردستان. كما تضمنت أهدافه المؤقتة إدارة مستقلة داخل العراق وإقامة تعاون منسّق مع الأحزاب الكردية خارج العراق[1]. في شهر كانون الثاني/ جانفي 1946 ناشد الأمم المتحدة رسمياً للمطالبة بحق تقرير المصير والسيادة الكردية[2].

ليس هناك الكثير من الشك أن أفضل حليف للقوميين الأكراد في العراق كان هو

---

(1) شريف، الجمعيات والمنظمات، ص121، والذي يقتبس من محمد شيرزاد، نضال الأكراد (القاهرة 1946)، ص ص27-28.

(2) لم يكن رزكاري الوحيد الذي احتكم إلى المجتمع الدولي، فاعتباراً من عام 1943 شكلت قوى الحلفاء ومن ثم الأمم المتحدة وجماعات دولية أخرى كجماعات ضغط، انظر جويدة، "الحركة القومية الكردية"، ص792-802 للاطلاع على قائمة من هذه المساعي الدبلوماسية.

(ح.ش.ع) الذي كان عدد من أعضائه، ربما 35%، من الأكراد الذين جاءوا من السليمانية بشكل رئيسي. ولكن كان هناك أيضاً توتر غير مريح. فالعديد من الأكراد واجهوا صعوبة في الاختيار بين الهوية القومية أو العدالة الاجتماعية كما عبرت عنها النظرية الماركسية. وكما أوضح لسان حالها، القاعدة، فإن الحزب الشيوعي العراقي آمن بـ "حق تقرير المصير لكل جالية أو قومية"[1]. ولكن كان هناك تعارض غير مريح في الحدود الجغرافية للحزب الشيوعي العراقي والحركة القومية الكردية. فالأكراد شعروا بأنهم جزء من الأمة الكردية،وهم في الوقت الذي أبدوا رغبتهم في العمل ضمن العراق في الوقت الحاضر فقط، فإنهم رفضوا نسيان التفكير في سياق كردي أعرض أو التأثير الملهم لمهاباد. في حين نظر (ح.ش.ع) إلى الأكراد بصفتهم أقلية عراقية، وبالتالي أراد أن يربط القومية الكردية مع أهدافه داخل العراق، ولذلك انتقد أولئك الأكراد الذين أصروا على الحاجة إلى حزب شيوعي كردي مستقل.

من جهة ثانية شعر أولئك الذين في شورش ورزكاري بهذا التوتر. فقد ذكّر شورش بغضب (ح.ش.ع) بأنه قد خوّل الشيوعيين الأكراد بإقامة جبهتهم القومية المستقلة، وأن هذا بالضبط ما فعله. فلدى الأكراد الحق في النضال من أجل حق تقرير المصير والوحدة وهذا لا يضعف بأي شكل من الأشكال نضالهم ضد الاستعمار والإمبريالية ولا من رغبتهم في التعاون مع العرب في هذه القضية.

ولادة الحزب الديموقراطي الكردي في العراق (ح.د.ك)

لا شك إن رزكاري قد أثار قضية القومية الكردية وقد برز ذلك في بيان عام خلال الاحتفالات بعيد النوروز (رأس السنة الكردية) في 21 آذار/مارس 1946 في أربيل. لقد بدأت السلطات تتخلص من اللامبالاة التي سادت قبل سنة فقط من ذلك حينما رفض رئيس الوزراء النظر في وضع القوميين باعتبارهم "عدة طلاب فقط وهم سوف يكفون عن الاهتمام بالقضية"[2]. وبالنظر إلى العدد المتزايد من المثقفين الأكراد كانت تلك إشارة غير عادية. وهكذا في غضون سنتين كانت السليمانية هي المسرح القابل للانفجار للجناح اليساري والقلاقل القومية.

---

(1) القاعدة، تشرين الثاني/نوفمبر 1945، اقتبسها شريف في الجمعيات والتنظيمات، ص131.

(2) FO 371/45346، ستونهيور بيرد Stonehewer Bird إلى إيدن، بغداد، 3 أيار/ماي 1945.

لقد أصبحت الحركة خطيرة بشكل مفاجئ إلى الحد الذي حاول فيه البريطانيون ظاهرياً التأثير في الشيوخ والزعماء الدينيين الآخرين في كردستان لإصدار فتاوى ضد رزكاري[1]؛ ولكن من الصعب التصور أنهم فعلوا ذلك عن قناعة.

لقد ضعفت مكانة الشيوخ بشكل جذري منذ عام 1918. إذ فقدوا قاعدة القوة لديهم بشكل رئيسي لأن الفصل في النزاعات بات من اختصاص ضباط الحكومة أو من قبل الآغوات الذين وافقت الحكومة عليهم. وهكذا أصبح معظمهم فائضاً عن الحاجة ونضب معين الهدايا والحج. فقط أولئك الذين كانت لديهم قوة اقتصادية و"سمعة القداسة" مثل شيوخ (بيارة) احتفظوا بالمكانة العالية محلياً. بينما نزل آخرون، مثل شيوخ (طويلة) وهم أبناء عم شيوخ (بيارة)، إلى حالة من الفقر المدقع بحلول عام 1949، بل إن (طويلة) نفسها قد استرجعتها قبيلة (جاف) الشرهة بحيث كان ينبغي على الشيوخ، دون القيام بوظيفتهم التقليدية، البحث عن طرق أخرى للعيش. فكما أشار تقرير بريطاني بسخرية في عام 1949 أن "أحدهم قد تخلى عن واجباته الدينية لصالح التهريب"[2].

علاوة على ذلك تماهى الشيوخ إلى حد بعيد مع الوضع التقليدي، في بيئة بدأ الشباب الأكراد فيها يتطلعون إلى الأيديولوجيات اليسارية الراديكالية للاسترشاد والإلهام. فالإسلام كان شمولياً والقومية اصطفائية. وبدون وجود خليفة أو سلطان كبؤرة لكليهما، كان المنحى القومي يصبح علمانياً بشكل متزايد.

مهما يكن تعرض رزكاري إلى الضغط، حيث تم اعتقال العشرات وكانت هناك محاولة لمنع المنشورات الكردية إلى درجة أنه تم تعليق حتى صحيفة كلاويز الأدبية لصاحبها إبراهيم أحمد[3]. في شهر آب/أوت 1946 قرر كل من رزكاري وشورش حل نفسيهما، بسبب المأزق الجديد الذي خلقه البارزاني في إيران أكثر منه بسبب الضغط الحكومي.

ونتيجة الفاقة التي واجهت قواته التي عاشت على صدقات شعب جمهورية مهاباد، سعى ملّا مصطفى إلى استقلال مالي (وربما سِياسي) عن قاضي محمد حيث

---

(1) شيرزاد، نضال الأكراد، ص ص28-29 مستشهد به في جويدة، الحركة القومية الكردية"، ص707.

(2) FO 371/82499، كلارك Clarke إلى ماك Mack، كركوك، 6 كانون الأول/ ديسمبر 1949.

(3) وصفتها المخابرات البريطانية على أنها "أفضل مجلة نقدية أدبية في الشرق الأوسط"، FO 371/52369، CICI، تعليق على بحث فورد FORD "المشكلة الكردية"، 1 أيار/ماي 1946.

كان معروفاً في الأوساط القومية أن العلاقة بين الرجلين لم تكن على ما يرام. ففي شهر شباط/فيفري 1946 حاول كل من ملّا مصطفى وحمزة عبد الله، مبعوث شورش، إيجاد لجنة خاصة للبارزانيين في مهاباد. فحذّرهم قاضي محمد قائلاً: "هناك حزب واحد ويجب ألا تعملوا بشكل مستقل عنه"[1].

بعد ذلك أرسل ملّا مصطفى رسالتين مع حمزة عبد الله إحداهما تطلب من الشيخ بابا علي (ابن الشيخ محمود) أن يتوسط لدى بغداد من أجل عودته، والثانية تقترح تأسيس حزب ديموقراطي كردي عراقي. وكونه عضواً في شورش كان لا بد من أخذ مهمته على محمل الجد. لذلك، وبالرغم من مبادئه اليسارية، يبدو أنه أُقنع من قبل البارزاني وبتجربة مهاباد المدعومة سوفيتياً بأن مشاركة الزعماء القبليين أمر ضروري للنجاح. لذا، "ينبغي أن تُحل كافة المنظمات الكردية في العراق وتُدمج في الحزب المقترح"[2].

خلقت مبادرة ملّا مصطفى توتراً في كردستان العراق. وهكذا أصبح منذ الآن بطلاً قومياً مدافعاً عن أول جمهورية كردية، وبات من الصعب مخالفته. وبالرغم من ذلك تجرأ البعض على عدم الموافقة على اقتراحه. فإبراهيم أحمد، الذي أصبح في حينه ممثلاً لـ (ح.د.ك.إ) في السليمانية، عارض الفكرة لأنها تمزق فكرة الوحدة الكردية الشاملة ولأن مهاباد طلبت من الملّا مصطفى ولاء تاماً.

لقد خلق الاقتراح صعوبة في شورش بشكل خاص على اعتبار أن مندوبها هو الذي يدافع الآن عن طريقة عمل جديدة تناقضُ وصفته. وحلّ شورش نفسه في اجتماع عُقد في أوائل شهر آب/أوت وفضّلت الأغلبية الانضمام إلى الحزب الجديد المقترح، ولكن بعض أفراد القيادة فضلوا الانضمام إلى الـ (ح.ش.ع).

أما بخصوص رزكاري فقد كان ملتزماً بالوحدة الكردية. وبدا اقتراح البارزاني حول إنشاء حزب ديموقراطي كردي كأنه يصادق على الحدود العراقية-الإيرانية. وعندما اجتمع -رزكاري- سراً في بغداد في أوائل شهر آب/أوت تمزق مثل شورش حيث آثر البعض الحزب الديموقراطي الكردي الجديد في حين اختار آخرون (ح.ش.ع) أو حزب التحرر الوطني. ربما أراد أعضاء رزكاري الشيوعيون حزباً لن يلقى هذا الحد

---

(1) كوتشيرا "الحركة القومية الكردية"، ص190.

(2) مذكرات صالح الحيدري مقتبس عن سعد جواد "العراق والمسألة الكردية"، 1959-1970، ص19. انظر أيضاً حيدري وآخرين مستشهد بهم في كتاب شريف، الجمعيات والتنظيمات، ص ص141-152.

من العداوة من لدن بغداد. ولم يحبّذ الكثير من الأعضاء طلب ملّا مصطفى أن يكون ممثلاه في غيابه هما الشيخ لطيف وزياد محمود آغا، وهو طلب بُرر على أساس أن القبائل هي القوة العسكرية الفعلية الوحيدة وأنها سوف تدعم القوميين إذا ما قادهم أشراف قبليون ودينيون محترمون. وقد قُدِّر لوجهة النظر هذه أن تلازم نضوج الحركة الكردية في العراق في السبعينيات [من القرن الماضي].

عقد الحزب الديموقراطي الكردي الجديد (ح.د.ك) مؤتمره الأول في بغداد في 16 آب/أوت. فانتخب المندوبون الـ32 لجنةً مركزية وتم تعيين حمزة عبد الله سكرتيراً عاماً والملّا مصطفى رئيساً لها (في المنفى) والشيخ لطيف وزياد آغا كنائبين للرئيس. كذلك تبنت برنامجاً قومياً يقضي بالعيش في ظل وحدة عراقية يتم التوصل إليها من خلال الإرادة الحرة للأكراد، ولكنه أخفق في منح برنامجه أي محتوى اجتماعي أو اقتصادي -وذلك خوفاً من إغضاب الزعماء القبليين وملاكي الأراضي. لقد بقي تأثير الزعماء القبليين وملاكي الأراضي، مثل الديزائيين في أربيل، كسيف مسلّط على الحزب وخلق عقبة خطيرة في أي تغيير اجتماعي واقتصادي، وجعل التوتر مع (ح.ش.ع) حتمياً تقريباً. في الشهر التالي بدأ الحزب الديموقراطي الكردي بإصدار جريدة مركزية جديدة، رزكاري (التحرير).

بعد انهيار مهاباد في أوائل عام 1947، انضم إبراهيم أحمد إلى الحزب وبدأ يحشد اليساريين ضد القومية السقيمة التي بُني عليها الحزب، ولكنه أُعتقل بعد سنتين من ذلك. في عام 1950 تم اعتقال حمزة عبد الله أيضاً. وبعد سنة من الانحراف انتهز اليساريون الفرصة لعقد المؤتمر الثاني في صيف عام 1951، وانتخب إبراهيم أحمد، الذي أُطلق سراحه من السجن للتو، كسكرتير عام للحزب. وكانت خطوته الأولى هي فصل حمزة عبد الله.

في شهر كانون الثاني/جانفي 1953 اتخذ المؤتمر الثالث للحزب الديموقراطي الكردي خطوات جوهرية لإعادة بناء الحزب. فغيرّ الاسم من الحزب الديموقراطي الكردي إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني، مشيراً إلى أن كل شعب كردستان العراق بغض النظر عن هويتهم العرقية يمكن أن يشاركوا. فكانت تلك إشارة إلى القومية المدنية كما طرد حمزة عبد الله رسمياً بسبب نهجه الانشقاقي داخل الحزب. واستبدل جريدة رزكاري بلسان حال جديدة اسمها خبات كردستان (كفاح كردستان) وتبنى برنامجاً يسارياً داعياً إلى إصلاح زراعي واعتراف بحقوق العمال والفلاحين

وإدخال الجمعيات العمالية. في الواقع العملي تجنب الحزب الدفاع الصريح عن الصراع الطبقي لأنه لم يكن له أية جذور بين طبقة الفلاحين ولأن طبقة مالكي الأراضي كانت قوية للغاية.

الصراع الاجتصادي

منذ العشرينيات تعززت مكانة الأعيان، التي كانت قد ضعفت من نواح أخرى، واندمجوا أكثر في المؤسسة الحاكمة. ولم يكن هذا فقط بسبب القرار البريطاني المبكر بالعمل من خلال الأعيان، بل لأن مكانتهم الاقتصادية قد أصبحت أقوى بكثير نتيجة قوانين تسوية الأراضي لعامي 1932 و1938، التي، وبغض النظر عن النية، سرّعت انتقال مساحات كبيرة من الأراضي القبلية والحكومية إلى أيديهم. فمن بين 46 من العائلات المالكة الكبيرة في العراق التي تملك أكثر من 000 . 30 دونم (500 . 7 هكتار/ 600 . 18 أكراً [كل أكر يساوي نحو أربعة آلاف متر مربع. المترجم]) كانت 11 منها كردية. أبرز هذه العائلات كانت بكزاده جاف في كركوك والسليمانية التي ملكت أكثر 333 . 539 دونماً والتي حصلت على أكثريتها بالعنف الذي مارسته على الفلاحين وبالاستيلاء على الأرض والاختلاس من المساحات التي تم تقديمها من أجل استقرار رجال القبائل. لقد وجد البكزاديون أنه من الأفضل وضع عمال مأجورين بدلاً من رجال القبائل. وأبعد شمالاً امتلك الدزيئيون، الحديثو النعمة نسبياً، أرضهم (350 . 52 دونماً) من خلال عمل الربا وأخذ الأراضي من العاجزين عن دفع الديون. وفي منطقة أربيل كانت 45 قرية من أصل 65 قرية كردية بالكامل مملوكة من قبل أعيان تركمان غائبين عن أملاكهم.

وجد النظام نفسه أنه يعتمد بشكل متزايد على الزعماء القبليين منذ وفاة الملك فيصل في عام 1933. وهذا يعود في جزء منه إلى عدم استقرار الحكومة نفسها، ولكن أيضاً لأن ولاء الجيش بقيادة ضباط من الطبقة الوسطى والدنيا والذين لا صلة تربطهم بالملكية كان موضع شك. كانت محاولة للعب بالأضداد، النظام القديم ضد الطبقة الوسطى الناشئة، الريف ضد المدن الحديثة المزدهرة. وقد تجلى التعاون بين النظام والزعماء القبليين في تركيبة البرلمانات المتتالية والأحزاب الرسمية. كذلك تم تمثيل الآغوات الأكراد بشكل حسن في حزب نوري سعيد حزب الوحدة الدستوري الذي تأسس في عام 1947. فزعماء الجاف ودزئي ومير محملي (عائلة أخرى تملك أكثر من 000 . 30 دونم) كانوا جميعاً أعضاء في اللجنة العليا للحزب.

لقد كان الشيوعيون، أكثر من الحزب الديموقراطي الكردستاني، هم أول من واجه الآغوات. وكانوا قد رسخوا أقدامهم من قبلُ بين العمال في أربيل وكركوك والسليمانية. في عام 1946 وقفوا إلى جانب عمال النفط في كركوك ضد شركة نفط العراق. كما بدأوا أيضاً بتشكيل جمهور من الأنصار بين الفلاحين. في عام 1947 ساندوا انتفاضة فلاحية في (أربات) قرب السليمانية[1]. لقد امتُلِكت (أربات) خلال الفترة العثمانية إلى حد بعيد من قِبَلِ فلاحيها، عدا عن سبع قطع من الأراضي بغية تمويل تكية قادرية صغيرة في القرية. بعد عام 1918 استعمل الشيخ محمود نفوذه للحصول على امتلاك كامل للقرية، وعندما وزع بعضاً من ممتلكاته الضخمة لأبنائه في الأربعينيات [من القرن الماضي]، كانت (أربات) من نصيب الشيخ لطيف. بينما كان الشيخ محمود يفرض ضريبة لا تزيد عن عشر المحصول، أراد ابنه فرض ضرائب تصل إلى ثلث المحصول بل وحاول فرض السخرة أيضاً .

عندما بات واضحاً أن الحكومة لن تفعل أي شيء لحماية الفلاحين، قرر الـ(ح.ش.ع) تحويل (أربات) إلى ساحة معركة لمواجهة طبقة الآغوات. وعندما رفض الفلاحون الانصياع لأوامر الشيخ لطيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1947، جلب الأخير 400 رجل مسلح إلى القرية وجلد كل ذكر بالغ أمام عائلاتهم. أثارت هذه الحادثة مسيرات تضامن في السليمانية، ورغم أن لجنة تسوية الأرض وقفت إلى جانب الفلاحين، لم يجد الشيخ لطيف مانعاً في السخرية من القانون. فاستمر في إرسال رجال مسلحين إلى القرية لقطع إمدادات المياه وحرق المحاصيل. لقد أعطى الـ (ح.ش.ع) القيادة والتوجيه لـ (أربات) وساعد الفلاحين في الدفاع عن القرية. ولكن في عام 1948 وبعد إفشاء الأسرار من قبل عضو حزبي سابق ساخط، تبين أن الحكومة كانت قادرة على سحق خلايا الـ (ح.ش.ع) في طول البلاد وعرضها. وقد استسلم الفلاحون بسرعة. وبذلك استطاع الشيخ لطيف عقد صفقة بالاعتراف بسندات ملكيتهم ولكن عمل على اقتطاع الثمن من المحصول مقابل الحصول على المياه.

لقد شكلت (أربات) حداً فاصلاً: فلأول مرة في الذاكرة الحية يتحدى الفلاحون طبقة الآغوات وأظهروا أن التغيير احتمال وارد تماماً. عندما نهض الفلاحون مرة

(1) ما يلي من وصف هو إعادة صياغة عن كتاب حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص612.

أخرى ضد الدزئيين بعد ذلك بست سنوات تورط فيه الحزب الشيوعي العراقي مرة أخرى، هذه المرة لأن الأكراد شكلوا نسبة كبيرة من أعضاء الحزب الكبار[1].

كانت هذه حوادث استثنائية. لأنَّ الريف كان لا يزال غير مسيّس نسبياً والمدن هي التي توفر المسرح للتغيير السياسي. ويتجلى ذلك في عامي 1948-1949 عندما عكرت التظاهرات السياسية صفو السليمانية وكركوك وأربيل (مثل الكثير من المدن العراقية الأخرى في أعقاب معاهدة بورتسموث غير الشعبية) (وهي تنقيح للاتفاقية الأنكلو-عراقية لعام 1930) بينما بقي الريف -باستثناء (أربات)- هادئاً تماماً. ربما يكون الفلاحون قد خُدِعوا كثيراً على يد طبقة الآغوات وملاكي الأراضي بشكل روتيني، مع ذلك فإن الطبقة الأخيرة هي التي زعمت تمثيلهم. أما نشطاء الحزب الشيوعي والحزب الديموقراطي الكردستاني، فقد كان أمامهم طريق طويل.

في عام 1953 كان لا يزال من الصعب على الحزب الديموقراطي الكردي أن يستعمل القضية الطبقية لحشد الدعم. مع ذلك فإن التغير الاجتماعي والسخط المتزايد قد أخذا مجراهما كما كان الشكل الاجتماعي لعقيدة الحزب متناغماً مع الوقت حيث كان ذلك إلى حد كبير نتيجة الظروف الاقتصادية المتغيرة. فمنذ أن بدأت صادرات النفط في عام 1934 كانت هناك ثروة متراكمة في العراق، وبالرغم من أنه بدا واضحاً أن الثروة الجديدة لم تكن تصل إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، بدأت أعداد متزايدة من الناس تترك أراضيها بحثاً عن العمل، إما في الصناعة النفطية أو في إحدى بلدات كردستان أو في بغداد نفسها. وفي عام 1953 أدخل الحزب الديموقراطي الكردي في برنامجه تأميم النفط والمطالبة بنسبة عادلة من عائداته ومن عائدات الصناعات الثقيلة.

بطريقة ما بدأ اقتصاد كردستان يتطور في أواسط الخمسينات في أعقاب بناء السدين الرئيسيين (دوكان ودربندخان) بقدرتهما الكبيرة على السقاية والطاقة الكامنة، وبناء معامل رئيسية للإسمنت والتبغ قرب السليمانية. في عام 1954 تمَّ تعيين وزير

(1) بين أعوام 1949-1955 كان الأمناء العامون أكراداً و3.31 % من أعضاء اللجنة المركزية من الأكراد، مقارنة مع 5.4 % فقط من قيادة الحزب في السنوات الثمان السابقة، بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص664.

كردي للداخلية، كان هدفه غير المعلن أن تحصل كردستان على نسبتها العادلة من الاقتصاد الوطني[1].

ومع ذلك استمر الصخب خلال الخمسينيات حول المشاريع الإنمائية لتستوعب فائض اليد العاملة في كردستان ولتحسين الأساليب الزراعية. إن هذا التباين الواضح في الثروة بين الريف الذي يعيش في فقر مدقع والانتقال إلى المدن قد قوّض من قبلُ العلاقات بين الفلاح-مالك الأرض. أما المشكلة مع الوسائل الزراعية المتطورة، كالمكننة، فكانت تكمن في أنها وضعت الكثير من الفلاحين خارج العمل، كما وضعت الثروة النسبية بيد طبقة مالكي الأراضي على نحو نافر. وهكذا تنبأ البعض بإمكانية أن تنتشر القلاقل من المدينة إلى المناطق الريفية النائية.

في ظل هذه الظروف المتغيرة تعين على الحزب الديموقراطي الكردي أن يجذب صفاً عريضاً من أكراد الحدود، كما فعل ذلك من قبلُ الـ (ح.ش.ع). في عام 1954 تعاون كل من الحزب الديموقراطي الكردي والحزب الشيوعي العراقي على أن يتقدما بمرشحين إلى الانتخابات الرئيسية في القرى. منذ مؤتمر عام 1953 تقرّب (ح.د.ك) على نحو بارز من الـ (ح.ش.ع)، إذ بات الآن ينادي بالتحالف مع المعسكر الاشتراكي واستبدال الملكية العراقية بجمهورية ديموقراطية شعبية يستطيع الأكراد في ظلها تكوين كيان متمتع بالحكم الذاتي.

في ضوء التطورات الدولية، كان لدى كل من الـ (ح.د.ك) والـ (ح.ش.ع) الكثير من الأسباب لاستجماع قوتهما. وخلال شهر شباط/فيفري 1955 وقعت حكومة العراق اتفاقية دفاع مع تركيا في إطار خط دفاع "الصف الشمالي" ضد التهديد السوفيتي، كما انضمت إيران وبريطانيا وباكستان إلى "حلف بغداد"بعد ذلك بوقت قصير. رحب الموظفون الحكوميون الأكراد، الذين عملوا بشكل حسن في ظل الملكية العراقية، بالاستقرار المتنامي الذي وعد به الحلف. ورحب به كذلك التركمان في كركوك والمناطق الهامشية الأخرى في كردستان، لأنه أقام علاقات جديدة مع تركيا، راعيتهم الثقافية.

من جانب آخر رأت اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الكردستاني في الحلف محاولة أخرى بين الدول (مثل معاهدة سعدآباد الثلاثية لعام 1937) ضد الخصوصية

(1) هو سعيد قزاز الذي أعدم بعد ثورة 1958 كونه أداة في يد النظام البائد.

الكردية وتحالفاً إمبريالياً ضد قوات الكتلة الاشتراكية. وكما برهنت الأحداث، فإن حلف بغداد كان خطأ كارثياً في التقدير وزيادة في التوتر غير الضروري مع القوميين العرب داخل العراق وخارجه. إن المعارضة للحلف من قبل القوميين العرب والاشتراكيين والجناح اليساري من الليبراليين، بل وحتى الجناح اليميني للجماعات الإسلامية ذكرت الأكراد بهويتهم المستقلة.

في ضوء مثل هذه التطورات كان التضامن الكردي مرغوباً أكثر من أي وقت مضى. ففي عام 1956 أعاد (ح.د.ك) حمزة عبد الله إلى الحزب (بعد مدة طويلة من إطلاق سراحه من السجن) وثلة من زملائه في الحزب الديموقراطي الكردستاني-الجبهة التقدمية. وانضم الكثيرون من القسم الكردي من الـ (ح.ش.ع) إلى (ح.د.ك) في عام 1957 ولفترة قصيرة، ولإظهار هذه الاندماجات الجديدة عُرف الـ (ح.د.ك) بالحزب الديموقراطي الكردستاني "الموحد". وقد أُعيد حمزة عبد الله وبعض من الشخصيات البارزة إلى اللجنة المركزية والمكتب السياسي. كذلك بقي توجه الحزب اشتراكياً بشكل واضح ومؤيداً للكتلة السوفيتية، ومنتقداً حاداً لحلف بغداد .

في تلك الأثناء أدت الظروف الاجتماعية المتغيرة في كردستان والتعابير اليسارية المزعجة لكل من القوميتين العربية والكردية، وشعبية ناصر الكبيرة إلى إقناع بعض من الآغوات الأكراد بأن الملكية الهاشمية لم تعد أهلاً للاعتماد عليها. وفي كانون الثاني/ جانفي عام 1956 وفي أوج اضطراب حملة السويس، اجتاحت موجة من القلق طبقة ملاكي الأراضي والأعيان في كردستان. حيث طلب مبعوثو بعض الآغوات الأكراد الشماليين، الذين يكررون أطروحات مشابهة لتلك التي تُكرر في المناطق الوسطى والجنوبية، من القنصل البريطاني في الموصل أسلحة وذخيرة والمال للمساعدة في إقامة كردستان مستقلة في شمالي العراق مناوئة للشيوعية. لقد أمِلوا أن بريطانيا سوف تدعم المغامرة. وكعربون على حسن النية تعهدوا بتصفية الملّا مصطفى في الاتحاد السوفيتي. وهذا ما دلّ على مدى الانعزال الذي بدأت طبقة الآغوات تشعر به.

في بداية عام 1958، تسارعت الأحداث. فقد كان (ح.ك.د) من قبل على اتصال مع الضباط الأحرار، الذين حذوا حذو الضباط الأحرار في مصر، والذين سعوا إلى الإطاحة بالملكية الهاشمية وإقامة جمهورية ديموقراطية على خطى الهدف السياسي الذي وضعه مؤتمر (ح.د.ك) لعام 1953.

المصادر:

Great Britain: Public Record Office: series FO 371 nos 18945, 24560, 34940, 40038, 40039, 40041, 40178, 45311, 45323, 45346, 52369, 68472, 82000, 82499, 128040, 128041.

المصادر: المنشورة:

Ibrahim Ahmad, *Al Akrad wa'l Arab* (Baghdad 1937) F. David Andrews, *The Lost Peoples of the Middle East* (Salisbury, N.C., 1982), Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq* (Princeton, 1978); Dzeigiel, *Rural Community of Contemporary Iraq, Iraq Directory* (Baghdad 1936); Sa'ad Jawad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970* (London 1981); Majid Khadduri, *Independent Iraq* (London 1951); Walter Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East* (London 1961); Sharif, Al Jamiyat wa'l Manzimat, Farouk-Sluglett, Iraq Since 1958 (London 1987)

غير منشور. Othman, 'Contribution historique'.

مقابلات:

إبراهيم أحمد (لندن 15 حزيران/جوان 1988)، محمد رسول هاوار (لندن 20 حزيران/جوان 1993).



الفصل الخامس عشر

الأكراد في عراق الثورة

مقدمة

إن الانقلاب الذي قام به اللواء عبد الكريم قاسم ورفاقه من الضباط الأحرار في تموز/جويليه 1958 وعد الأكراد بمستقبل مشجعاً أكثر. وعندما تسلم السلطة تعهد قاسم بإقامة جمهورية ديموقراطية وشكّل مجلس وزراء مؤلفاً من ضباط وأفراد الجبهة الوطنية المتحدة. ورغم استبعاد الحزبين الديموقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي، دُعي ابن الشيخ محمود، بابا علي، للانضمام. كما شكل قاسم "مجلس سيادة" مؤلفاً من ثلاثة أعضاء سني وشيعي وكردي[1]. وكانت تلك إشارة فقط.

تعهد إبراهيم أحمد بصفته أميناً عاماً للحزب الديموقراطي الكردستاني بدعم النظام الجديد، وأصدر بياناً حيا فيه النظام ونادى بالحرية والمساواة بين الشعبين العربي والكردي[2]. وعندما صدر الدستور المؤقت بعد أسبوعين، جاء في المادة 3

---

(1) كان الكردي هو خالد النقشبندي، وهو عضو (مرشد) ديني من عائلة أربيلية مالكة للأراضي. كان موضع احترام عموماً ولكن لم يُعترف به كقائد سياسي بين الأكراد.

(2) انظر سعد جواد، العراق والقضية الكردية 1958-1970، (لندن 1981)، ص37.

(حاشية المترجم).

يقول الأستاذ جلال الطالباني: " بعد إعلان الثورة بأقل من ساعة أبرق قادة الحزب من كركوك إلى قيادة القوات المسلحة الوطنية مؤيدين الثورة المباركة ومتمنين أن تكوَن فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية الكردية على ما فيه خير الشعبين وتقدمهما". وفي 16 تموز/جويليه 1958 أصدر الحزب البيان الذي أقرته اللجنة المركزية بالإجماع في اجتماعها المنعقد بنفس اليوم والذي جاء فيه:

"إن الحزب الديموقراطي الكردستاني طليعة الحركة التحررية الكردية إذ يأخذ بنظر الاعتبار مهامه التاريخية ومن أجل تحقيق أهداف الأمة الكردية يعلن بصراحة أن تعاظم قوة حركة الشعب العربي

أن "العرب والأكراد شركاء في الوطن، ويُعترف بحقوقهم في إطار الوحدة العراقية"[1]. لقد جاء الاعتراف أخيراً. وبدا أن كل شيء مبشر بالنجاح لحل الخلافات القائمة منذ عام 1921 بين بغداد والأقلية الكردية.

ولكن في الحقيقة كان المشهد معدّاً للنضال بين متنافسين على السلطة في الموقف الجديد. على المستوى الأكثر وضوحاً كانت هناك نزاعات شخصية. وفي المقام الأول بين قاسم والملّا مصطفى. سرعان ما وجد عبد الكريم قاسم، الشديد القلق على مركزه والذي افتقر إلى تنظيم حزبي خاص به، نفسه يعتمد على تأليب جماعة ضد أخرى حتى يتمكن من تحييد أية تحديات محتملة. والملّا مصطفى، الذي دعاه قاسم للرجوع من المنفى، كان مصمماً على متابعة قيادته لأكراد العراق. وعندما تنازع الاثنان بشكل لا يمكن تجنبه، خلال عام 1961، بدأت الحرب الكردية الأولى في العراق.

ولكن خلف النزاعات الشخصية كانت تكمن مشاكل أكثر تعقيداً، خلاف بين القوميات المتنافسة وبين العناصر المدنية والعسكرية في بغداد وبين القبلية والأيديولوجيا في كردستان. هذه الخلافات أضعفت كلا الطرفين في سعيهما إلى حل ناجع للقضية الكردية.

وهكذا شُغِلت مرحلة ما بعد الأسرة الهاشمية بجماعات جديدة ذات أدوار ريادية: القوميون العرب والحزب الديموقراطي الكردستاني وشخصياته القيادية، والحزب الشيوعي العراقي الذي أمِل في لعب دور رئيسي في تشكيل عراق ما بعد الأسرة الهاشمية وأخيراً الآغوات الأكراد الذين رأوا في الإطاحة بالملكية (الذي أصبح لا يمكن الاستغناء عنه) كارثة حقيقية.

التحررية وانتصارها وتحرر العراق من الحكم الملكي الفاسد البغيض، وتشييد نظام جمهوري متحرر وانسحاب العراق من حلف بغداد المصوبة سهامه إلى قلب الأمة الكردية، كل ذلك يهيئ أمتن الأسس لبناء صرح الحياة المليئة بالسعادة والحرية والمساواة للشعبين العربي والكردي. لذلك قرر الحزب أن يناضل بجميع قواه وإمكاناته للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها. ولتنفيذ هذا الغرض يضع جميع إمكاناته وقواه تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة. ويجند جميع أعضائه ومؤازريه كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته وأذنابه" عن جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط2، آذار/مارس 1971.

(1) جواد العراق والقضية الكردية، ص38.

التعامل مع القوميين العرب والشيوعيين

لقد نجم أول نزاع بين القوميين العرب والأكراد. فقد تم تشجيع قاسم من قِبلِ السكرتير العام لـ (ح.د.ك)، إبراهيم أحمد، أن يُدخل الحكم الذاتي الكردي في الدستور المؤقت. ولكنه كان أيضاً تحت ضغط نائبه، عبد السلام عارف، والقوميين العرب الآخرين الذين أرادوا ضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م). كما عارضوا بوضوح موقف قاسم المؤيد للأكراد، وعلى الأخص ترحيبه بالملّا مصطفى. لم يكن قاسم يريد الإذعان لضغط القوميين العرب وبالتأكيد لم يرغب في لعب دور ثانوي لعبد الناصر في الجمهورية العربية المتحدة الموسّعة، ولا أن يُحمَل على تقديم تنازلات للأكراد بهذه السرعة.

من غير المحتمل أن يكون قاسم قد درس قضية الحكم الذاتي الكردي ولكن شخصيته جعلته يميل إلى إنكار السلطة على أي حزب أو شخص. ولذلك طلب من إبراهيم أحمد أن يكون صبوراً واعداً إياه أن الحكم الذاتي الكردي سوف يُدخل في الدستور الدائم.

في هذه الأثناء حاول إبراهيم أحمد، الذي اعتقد أن القومية العربية هي القوة السائدة في المستقبل، إقامة علاقات مع عارف بهدوء وهو الذي كان مدركاً لمدى شعبية ناصر في العالم العربي، كما كان هو نفسه قد استُقبل بحرارة من قبل ناصر في شهر تشرين الأول/أوكتوبر وقدّر مواقف الزعيم المصري من الأكراد بما في ذلك دعمه لإذاعة كردية.

بينما رفض عارف بازدراء خطوات إبراهيم أحمد، أصبح قاسم مقتنعاً أن كلا الرجلين يتآمران من خلف ظهره. كان الأكراد العقبة الأكبر في وجه الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وأراد قاسم الاحتفاظ بهذه الحجة كورقة للعب بها عند الحاجة. ولذلك لم يرغب أن يتعاضد القوميون العرب مع الحزب الديموقراطي الكردستاني. جرّد قاسم بسرعة عبد السلام عارف من كل سلطاته وسجنه ولكن تعاظمت شكوكه في إبراهيم أحمد. وفي نهاية تلك السِنة أراد أن يتخلص منه بواسطة ملّا مصطفى.

عاد ملّا مصطفى عن طريق القاهرة إلى بغداد وسط ترحيب شديد في أوائل تشرين الأول/أوكتوبر. وكان أرسل برقية إلى قاسم بعد الإطاحة بالملكية متعهداً بالولاء لمبدأ التعاون العربي-الكردي وطالباً موافقة قاسم على عودته.

قرر قاسم أن ملّا مصطفى هو القوة المقابلة للقوميين العرب واعتقد أنه ليس هناك احتمال للصداقة بينهم. لذلك عيّنه رئيساً للحزب الديموقراطي الكردستاني (وهو منصب شغله الملّا مصطفى نظرياً خلال سنوات نفيه الإحدى عشرة)، وأعطاه مسكناً من مساكن نوري السعيد القديمة في بغداد وسيارة ومرتباً كبيراً[1].

كان ملّا مصطفى من ناحية أجيراً عند عبد الكريم قاسم، ومن ناحية أخرى كان هو كل شيء غير هذا. ففي معاقله في بهدينان كان الملّا مصطفى رجل قاسم الخاص، وغير مدين بالفضل لا لمتنوري الحزب الديموقراطي الكردستاني المدنيين من أمثال إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، ولا للحكومة العراقية. فهو كان يمسك بالقوة المقاتلة للحزب الديموقراطي الكردستاني ولكن له مكانة كاريزماتية مع الشعب الكردي، وبعكس المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني، كان قاسم يستمع له.

كان مناسباً أن يتعاون الملّا مصطفى مع قاسم، لأنه صادق علنياً على كونه زعيماً للأكراد. كذلك أدرك أن مغازلة أحمد للقوميين العرب تشكل خطراً على العلاقات مع قاسم. فلم يجد صعوبة في العثور على حلفاء في المكتب السياسي لطرد أحمد ووضع حمزة عبد الله، المؤيد للشيوعية، مكانه في كانون الثاني/جانفي 1959.

بدت فكرة جيدة في حينه. لقد كان حمزة عبد الله على الدوام قريباً من الشيوعيين معتبراً إياهم القوة السائدة في المستقبل. في تشرين الأول/أوكتوبر توصل كل من الـ (ح.ش.ع) و(ح.د.ك) إلى تسوية لخلافاتهما الأيديولوجية: تخلى فيها (ح.د.ك) عن مطالبته بكردستان مستقلة مقابل موافقة (ح.ش.ع) على الحكم الذاتي. لم يكن ثمة شك أن الـ (ح.ش.ع) يتمتع بأفضل تنظيم محلي وأنه يحظى بالدعم أكثر من أي حزب آخر. ومن الواضح أيضاً أن قاسم فضل كل من (ح.ش.ع) و(ح.د.ك) كقوتين مقابلتين للقوميين العرب والبعث.

أظهر رجال البارزاني كفاءتهم لقاسم بمساعدتهم له في قمع انتفاضة خطيرة اندلعت في الموصل في شهر آذار/مارس عام 1959 حيث كانت الانتفاضة من الناحية الظاهرية بقيادة ضباط من القوميين العرب (البعثيين) الذين أصيبوا بخيبة أمل نتيجة "خيانة" قاسم للثورة، وحرّضهم على ذلك مسيرة كبيرة في المدينة لنحو 250 . 000

(1) تلقى الملا مصطفى مرتباً شهرياً وصل إلى 500 دينار عراقي، وقد تراوح إجمالي ما تلقته عشيرة البارزاني من مخصصات ما بين 1 . 000 إلى 2 . 000 دينار عراقي شهرياً، محمود الدرة، "القضية الكردية"، (بيروت 1966)، ص280.

من "أنصار السلام" المسلحين، والتي اعتُبرت على نطاق واسع جبهة التنظيم الشيوعي. ولكن عملياً أصبحت مادة حافزة للخلافات الأيديولوجية والطبقية والقبلية والعرقية. وقد تطورت إلى صراع ما بين القوميين العرب السنيين والعناصر اليسارية التي أغلبيتها من الأكراد والمسيحيين في المدينة، ولكن الفلاحين الموصلاويين هاجموا ملاكي أراضيهم بينما هاجمت القوات الكردية والعربية في اللواء الخامس الضباط العرب[1]، وقاتلت قبيلة ضد أخرى.

بناءً على وصية من الملّا مصطفى تدفق الأكراد إلى الموصل "دفاعاً عن النفس ضد الشوفينية العربية"[2] كما تذكّروا والد الشيخ محمود قبل 50 عاماً. لعب الشيوعيون، بقيادة شخص كردي[3]، ورجال البارزاني القبليين دوراً رئيسياً في قمع الثورة والانتقام من القوميين والبعثيين. قُتِل ما لا يقل عن 200 شخص وربما 2.500 شخص في أربعة أيام من الاضطرابات. في الوقت الذي انتقم فيه الشيوعيون والأكراد في الموصل، استخدم قاسم الحادثة كذريعة لتطهير القوميين والبعثيين من القوات المسلحة والحكومة.

وهكذا ساعد الشيوعيون والأكراد قاسماً للتعامل مع أخصامه الرئيسيين. أمِلَ الشيوعيون، رغم أنهم ليسوا في الحكومة، المشاركة في السلطة بشكل معقول بسبب قوة قاعدتهم. فلا أحد آخر كان يستطيع أن يحشد هذا العدد من أجل مسيرات سياسية. علاوة على ذلك سيطر الـ (ح.ش.ع) بشكل فعلي على قوات المقاومة الشعبية (وهي ميليشيا منظمة محلياً) والتي كانت تسير في توسع سريع، كما بات بإمكانه الاعتماد على (ح.د.ك) على اعتبار أن حمزة عبد الله يتبع خطاً شيوعياً. وفي الحقيقة كان الحزبان قد توصلا مؤخراً إلى تفاهم حول نشاطاتهما في كردستان. نتيجة لذلك بات (ح.ش.ع) يصبح بشكل متسارع الخطر الرئيسي على مكانة قاسم.

في أواسط شهر تموز/جويليه 1959 حدث اضطراب آخر خطير وهذه المرة في كركوك، وهي مدينة على وشك الانفجار. ومرة أخرى كانت الشرارة اجتماع حاشد

---

(1) كان الضباط الأكراد بشكل ثابت تقريباً يوضعون في أماكن بعيدة عن كردستان، وهي سياسة بدأ بها الهاشميون بعد ثورة البارزاني لعام 1943 واستمرت في عهد قاسم.

6) منسوبة إلى إبراهيم أحمد، دان Dann، العراق في ظل قاسم، ص174.

(2) مهدي حميد الذي دعم الملّا مصطفى في عام 1945، وكان عضواً في الحزب الشيوعي منذ عام 1948، حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص884.

لليساريين. لا بد من التذكير هنا أن الـ (ح.ش.ع) في الشمال كان بأغلبيته من الأكراد. وقد تزايد التوتر منذ مدة بين التركمان، العنصر الغالب في الأصل، والأكراد الذين استقروا في المنطقة بشكل متزايد خلال الثلاثينيات والأربعينيات [من القرن الماضي] هرباً من جشع ملاكي الأراضي بحيث أغرتهم فرصة العمل في صناعة النفط المزدهرة. في عام 1959 كان نصف السكان البالغ عددهم 000 . 150 من التركمان، وأقل من النصف أكراد والبقية من العرب والآشوريين والأرمن.

عانت كركوك من نسبة بطالة عالية وزاد من حدتها رحيل المضاربات التجارية الأوروبية ووجود فجوة في المشاريع الإنمائية نتيجة قيام الثورة. وقد أدت الزيارة المظفرة التي قام بها ملّا مصطفى إلى المدينة في شهر تشرين السابق إلى إراقة الدماء تقريباً. ولكن في هذه المناسبة هاجم الشيوعيون الأكراد والأعضاء الأكراد في قوة المقاومة الشعبية (ق.م.ش) المحلات وأصحابها. وبحسب المصادر الرسمية قُتل 31 تركمانياً، ولكن الرقم الحقيقي هو 50 شخصاً.

حمّل قاسم مسؤولية هذه الحوادث "البربرية وغير الإنسانية"[1] ووضعها على عاتق الشيوعيين أكثر منه على الأكراد، وبما أنها تصادفت مع حملة (ح.ش.ع) للدخول إلى الحكومة، قرر قاسم أخيراً العمل ضدهم. في نهاية ذلك الشهر عبّر عن اشمئزازه الشديد علناً، وادعى بأن اتحاد الطلبة (الذي سيطر عليه الـ (ح.ش.ع) قد علّم أي وضع إشارات على بعض البيوت التي ستسُحِل منها بعض الضحايا. وقد تضمنت هذه البيوت بيت البارزاني الذي وجد قاسم فيه حليفاً راغباً في العمل حيث ادعى قبل شهر واحد فقط بأن الشيوعيين حاولوا اغتياله قرب رواندوز.

كانت مهمة الملّا مصطفى الأولى هي إنقاذ (ح.د.ك) من براثن (ح.ش.ع) وهو ربما شعر من قبلُ بتغيير قاسم لتوجهه. وعلى أية حال فقد بدأ هو بنفسه يرى في (ح.ش.ع) مصدراً للإزعاج لأنه كانت هناك منافسة جدية مع قادة (ح.ش.ع) في شهر أيار/ماي خلال النزاع القبلي (انظر أدناه). بعد ذلك، وقبل بدء الاضطراب في كركوك، طرد بعضاً من أعضاء المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني من الذين شعر أن للحزب الشيوعي العراقي تأثيراً كبيراً جداً عليهم. بعد كركوك، دعا حمزة عبد الله "لمناقشة" سياسته المؤيدة للشيوعيين، ولكن الأخير رفض. لذلك

---

(1) جواد، العراق والقضية الكردية، ص44.

أرسل مجموعة من البارزانيين لاقتحام مركز قيادة (ح.د.ك) وطرد حمزة عبد الله. ووافق بقية أعضاء المكتب السياسي على البقاء على خط سياسة قاسم.

في أواخر شهر آب/أوت كان هناك قتال مفتوح بين (ح.د.ك) مدعوماً من رجال القبائل الأكراد و(ح.ش.ع). خلال الأشهر القليلة القادمة ساعد ملّا مصطفى عبد الكريم قاسم لإخضاع الشيوعيين. وفي شهر كانون الثاني/جانفي 1960 عندما تطلب قانون قاسم بشأن الجمعيات تسجيل الجمعيات والأحزاب السياسية، تم إبراز أسباب فنية حالت دون تسجيل (ح.ش.ع)، وهكذا وضع قاسم بذكاء (ح.ش.ع) على الحياد في الوقت الراهن.

في تلك الأثناء أجاز ملّا مصطفى لمؤتمر (ح.د.ك) الرابع في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1959 بإعادة انتخاب إبراهيم أحمد كأمين عام وإعادة تعيين جلال الطالباني كعضو في المكتب السياسي. رحب الاثنان بطرد ملّا مصطفى لحمزة عبد الله، ولكن إبراهيم أحمد طالب أيضاً بالتقليل من تأثير البارزاني على (ح.د.ك) حيث كانت الصداقة بين الرجلين غير متينة. لقد تكلم ملّا مصطفى "بدون تحفظ، وبمرارة تصل إلى حد الكره، عن الجمود والجبن وعدم الفعالية والوقاحة الفكرية لساسة (ح.د.ك) وخصّ إبراهيم أحمد بكرهه الخاص"[1]. في حين اشتكى إبراهيم أحمد من "أنانية واستبدادية وظلم والتخلف القبلي لا بل من عدم أمانة"[2] الملّا مصطفى. ولكن في الوقت الذي أراد فيه التقليل من تأثيره، كان يعلم أن قيادة الملّا مصطفى لا غنى عنها.

في البرنامج الجديد الذي صادق عليه المؤتمر الرابع صرّح أحمد أن "الحزب سوف يناضل من أجل توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على قاعدة الحكم الذاتي داخل الكيان العراقي وإدخال هذه المادة في الدستور الدائم"[3]. وكان أحمد تواقاً لإعلان (ح.د.ك) الحقوق الكردية بطريقة تضمنهم ضد الطموحات الشخصية، إن كانت لقاسم أو لملّا مصطفى. في الحقيقة لقد رفض قاسم تسجيل (ح.د.ك) في شهر كانون الثاني/جانفي من أول برنامجه إلى آخره. كما اعترض بشدة على فكرة "الحكم

---

(1) دان، العراق في ظل قاسم، ص 335.

(2) المصدر السابق.

(3) جواد، العراق والقضية الكردية، ص48.

الذاتي" التي قال إنها سوف تُستغل من قبل أعدائه، وأجبر (ح.د.ك) على حذف هذه المادة[1].

ملّا مصطفى والقبائل

خاف الآغوات ومالكو الأراضي من الثورة. ففي ظل الحكم الهاشمي مُثلت كافة القبائل الرئيسية في الحكومة أو البرلمان. ومن بين كافة برقيات التهنئة التي انهمرت على النظام الجديد لم تكن هناك برقية واحدة من الزعماء الأكراد (والفرات) بحيث بدت مكاسبهم السياسية والاقتصادية الكبيرة خلال 37 سنة الماضية في خطر. كذلك تحققت هواجسهم السيئة في شهر أيلول/سبتمبر بإصدار قانون الإصلاح الزراعي، والذي حدد سقف الملكية من الأراضي المروية إلى 1.000 دونم و2.000 دونم من الأراضي البعلية - وتضمن هذا إعادة توزيع نصف الأراضي المحروثة تقريباً في العراق (24 مليون دونم) على الفلاحين.

وتمثلت الضربة الثانية بعودة ملّا مصطفى، وهو تحت حماية قاسم بشكل واضح. إن الذين ساهموا في طرده من العراق في عام 1945، وكذلك الذين مُنحوا أو استغلوا أراضي البارزانيين منذ عام 1945 كانوا متخوفين أكثر من الجميع. وعندما علموا بلقاء ملّا مصطفى الأول مع قاسم فلا بد أن تكون هذه الخشية قد تحولت إلى خوف شديد: فعندما طُلب منه التغاضي عن أعدائه السابقين (الهركيين والسورجيين والبرادوستيين والزيباريين)، رفض ملّا مصطفى ذلك باعتبارهم "مجرمين"[2]. وهكذا وصل الأمر ببعض الآغوات للفرار إلى إيران. وبدا واضحاً في الحال أن الملّا مصطفى يتلقى كميات كبيرة من السلاح والمعدات لتعزيز موقعه في كردستان. وهذا ما شكّل قلقاً كبيراً لقطاع واسع من القبائل الحدودية الكردية بما في ذلك أيضاً القبائل الجنوبية مثل الجاف وبشْدَرْ بل وحتى أتباع الشيخ محمود.

في شهري نيسان/أفريل وأيار/ماي من عام 1959 انتفضت برادوست ومن ثم

(1) في الحقيقة أعاد المؤتمر الخامس إقرار هذا الهدف في شهر أيار/ماي 1960، جواد، العراق والقضية الكردية، ص50.

(2) راديو بغداد، 8 تشرين الأول/أوكتوبر 1958، في كتاب دان، العراق في ظل قاسم، ص138 .

بشْدَرْ ضد الجمهورية العراقية وممثلها المكروه، ملّا مصطفى[1]. لقد كانت تلك محاولة يائسة، فرجال البارزاني القبليون المدعومون من قوة المقاومة الشعبية والجيش والقوة الجوية لم يجدوا صعوبة في طرد المتمردين إما إلى تركيا أو إيران.

مرة أخرى قام ملّا مصطفى بخدمة جليلة لبغداد حيث ساعد قاسم في التعامل مع معظم التهديدات المرئية من القوميين العرب والبعث والشيوعيين، والآن القبائل الكردية المتمردة. إنه لم يكن محصناً ضد الهجوم في كردستان فقط، بل كان يتمتع بمكانة غامضة في الجمهورية. فمن ناحية كان، بمعزل عن الجيش، دعامة قاسم وسنده الرئيسي. ومن ناحية أخرى كان قوياً الآن لدرجة يستطيع معها تهديد الزعيم المصاب بجنون الارتياب. وربما لهذا السبب عفا قاسم بسرعة عن متمردي برادوست وبشْدَرْ ودعاهم إلى العودة. ولكن في هذه الأثناء، بدأ البارزاني بالتعامل مع أعدائه الآخرين: ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر تمكن من تدبير قتل أحمد محمود آغا (شقيق محمود)، زعيم الزيباريين، وأحرق رجاله القرى الزيبارية ومحاصيلها واستولوا على الماشية، بعد ذلك هاجم الهركيين والسورجيين والبرادوستيين وقبائل أخرى في المنطقة الشمالية.

الطريق إلى الثورة

كان قاسم مستاء من استيلاء ملّا مصطفى المتزايد على كردستان، وبدأ بإقامة علاقات مع خصوم ملّا مصطفى القبليين، السورجيين والهركيين مثلاً. كما حاول استعادة مكانة محمود زيباري من خلال عقد تسوية، ولكن الزعيمين باتا يكرهان بعضهما بعضاً إلى درجة انتهت بشتم أحدهما للآخر. بعد ذلك بدأ قاسم ينأى بنفسه عن ملّا مصطفى و(ح.د.ك). وفي خطاب يرجع إلى أوائل عام 1960 حطّ قاسم بشكل علني من قدر الأكراد عموماً والبارزانيين خصوصاً، مشيراً إلى أنه باستثناء ثورة 1920 العربية وانقلابات بكر صدقي ورشيد عالي لعامي 1936 و1941 على التوالي، فإن جميع الثورات الأخرى كانت بتحريض من "الإمبرياليين"[2]. وهكذا بدأ قاسم بإبعاد

(1) كان الزعماء هم الشيخ رشيد من لولان وصهره محمود خليفة سماد، وهو زعيم هام من زعماء برادوست (اللذين كان لهما عداوة مريرة مع الملّا مصطفى) والشيخ محمد صديق، ابن المتوفى الشيخ طه.

(2) جواد، العراق والقضية الكردية، ص69.

ملّا مصطفى علانية. ولم يكن ذلك قبل وقت طويل من إرسال الأسلحة والمال إلى منافسي ملّا مصطفى القبليين، كما فعل مثلاً مع الشيخ رشيد من لولان والبرادوستيين[1]. وبينما كان (ح.د.ك) يعقد مؤتمره الخامس في أيار/ماي 1960، استقبل قاسم وفود سورجي وهركي، وضمن أن هذا قد أخذ الأسبقية على المؤتمر في التغطية الصحفية في اليوم التالي. تجدر الإشارة، هنا، إلى أن هذا الاستخفاف كان مقصوداً.

شاطر (ح.د.ك) ملّا مصطفى فزعه حول تردي العلاقات مع الحكومة. فعبرت صحيفة (خبات) عن خيبة أملها من عجز الحكومة في إحراز أي تقدم على صعيد المساواة العملية[2]. وقد بين ملّا مصطفى خيبة أمله رسمياً برفضه الحضور في احتفالات الرابع عشر من تموز/جويليه وإحياء ذكرى الإطاحة بالملكية.

في الخريف نشب قتال عنيف بين البارزاني وقبائل الهركي والزيباري، والأخيرة كانت مدعومة من قاسم. واتُهم إبراهيم أحمد في بغداد بتهمة "إثارة النزعات الانفصالية القومية والتحريض على التعصب"[3]. لقد تمت تبرئته ولكن كان هذا تحذيراً فتوارى عن الأنظار. في منقلب السنة أدان قاسم علانية "المتآمرين" ضد الجمهورية. ولم يكن لدى ملّا مصطفى أدنى شك إلى من يشير قاسم، حيث وجد أن امتيازاته ومرتبه قد سُحبت ولم يعد قاسم راغباً في استقباله حيث بات الشخص غير المرغوب فيه في بغداد.

تجنب الطرفان لبعض الوقت الدخول في صراع مفتوح. في شهر شباط/فيڤري ألغى قاسم اجتماع المعلمين الأكراد في شقلاوه، وهو رد فعل نزِق على المطالب بالحقوق الثقافية. بعد ذلك تكلم عن معاملة الأكراد على أنهم غير مميزين عن الشعب

---

(1) طلب الشيخ رشيد تعهداً بألّا يُسمح للحزب الشيوعي العراقي بالعمل في كردستان، وأن يُجلى البارزانيون من القرى البرادوستية، كريم خان برادوستي، مقابلة مع المؤلف، لندن 18 شباط/فيڤري 1992؛ FO 371/149845، فيل Falle إلى هوم Home، بغداد 27 أيلول/سپتمبر 1960.

(2) تضمنت خيبات الأمل هذه: (1) طرد العمال الأكراد من الوظائف الحكومية بسبب عضويتهم في (ح.د.ك)؛ (2) الفشل في الحصول على منصب مدير عام لوظيفة الدراسات الكردية؛ (3) الشعارات التي تم تبنيها رسمياً لاحتفالات الرابع عشر من تموز/جويليه تجاهلت القومية الكردية؛ (4) عدم حصول كردستان على نصيبها من المشاريع الإنمائية (تجاهل السلطات لحاجات الفلاحين الأكراد)، دان، العراق في ظل قاسم، ص332.

(3) عراق تايمز 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، في دان، العراق في ظل قاسم، ص332.

العراقي وجزء لا يتجزأ منه، وهو اقتراح يتناقض والأفكار عن الحكم الذاتي والمساواة أمام القانون. كما أنه يذكر بالمنحى الذي اتخذه أتاتورك. وعندما اقترحت صحيفة الثورة بأن سياسة الدولة يجب أن تكون "دمج" الأكراد والعرب في العراق، ردت (خبات) بغضب. ولكن في مقابلة مع صحيفة النهضة البيروتية اليومية أكد ملّا مصطفى على ولائه:

"إن الوحدة العراقية الحقيقية تكون حين المساواة التامة بين العرب والأكراد في حقوقهم وواجباتهم. ليس المطلوب أكثر من التنظيم وسن القوانين ومساعدة الحكومة لتمكين الأكراد من ممارسة حقوقهم"(1).

ولكن في هذه الأثناء تصاعد النزاع القبلي بين القوات القبلية الموالية لقاسم وتلك الموالية للبارزاني. وفي نهاية شهر شباط/فيفري نصب حلفاء البارزاني كميناً فقتل زعيم قبيلة خوشناو المؤيد للحكومة قرب معقله في شقلاوه(2). ومرة أخرى اعتُقل إبراهيم أحمد بتهمة الاشتراك في الجريمة دون وجود أي إثبات.

أصبح إبراهيم أحمد (الذي أُطلِق سراحه من السجن للتو) وجلال الطالباني معادين لقاسم بشكل علني حيث شعروا بالإحباط لأن قاسم لم يتخذ أية خطوة باتجاه الحكم الذاتي والحقوق الثقافية والتطور الاقتصادي في كردستان. وخلال شهر آذار/مارس نشرت (خبات) خطاباً قومياً قوياً لجلال الطالباني فأُغلِقت بسرعة. وبنهاية ذلك الشهر لم تكن هناك جريدة كردية مرخصة رسمياً معروضة في المكتبات. كما تم إغلاق بعض من فروع (ح.د.ك) أيضاً، وتزايد الوجود العسكري العراقي في كردستان.

خلال الصيف تقدم (ح.د.ك) بمطالب وهي مألوفة لحد الضجر بالنسبة لأولئك الذين تذكروا حوادث 1930 كتقديم اللغة الكردية كلغة رسمية وعودة الموظفين الأكراد من المناطق العراقية والتحسين في مجال الإصلاح الزراعي والتطوير الصناعي، بما في ذلك تأميم صناعة النفط. إضافة إلى ذلك طالب بنقل الحشود العسكرية ووضع نهاية للأحكام العرفية والتخلي عن ما يسمى "بالفترة الانتقالية" وإعادة الحريات الديموقراطية والتنفيذ العملي للمادة 3 من الدستور(3). لقد تجاهل

---

(1) النهضة (بيروت)، 20 شباط/فيفري 1961.

(2) هو صادق آغا ميران. والقاتل هو محمود كواني الذي ربما عمل ذلك بناء على أوامر من ملّا مصطفى.

(3) كانت هناك على الأقل 3 عرائض انظر FO 371/157673، تشانسيري Chancery إلى وزارة الخارجية، بغداد 25 أيار/ماي 1961، جواد، العراق والقضية الكردية، ص74؛ FO 371/157674، إلى وزارة الخارجية، بغداد، 20 تموز/جويليه 1961.

قاسم كل هذه المطالب. وعندما دعا (ح.د.ك) إلى إضراب بمناسبة الذكرى السنوية للعيارات النارية التي أُطلقت في أيلول/سپتمبر 1930، تجاهل قاسم ذلك أيضاً.

ثورة 1961-1963

اندلعت الثورة الكردية ضد قاسم دون تخطيط مسبق تقريباً وتولت قيادتها ثلاث مجموعات نزاعة إلى الشك المتبادل فيما بينها. أولى هذه المجموعات، وهي في الحقيقة التي شكلت الجمهور الذي شارك فعلياً في الحرب، كانت مؤلفة من الآغوات وأتباعهم الذين سعوا إلى إبطال قانون الإصلاح الزراعي. لقد بُدِء بالتنفيذ في عام 1959 وكان مخططاً أن يتم إعطاء فترة انتقالية لكي يستطيع ملاكو الأراضي والذين يأخذون الأراضي ترتيب أوضاعهم. وقد أدى ذلك في الحقيقة إلى تراجع خطير في الزراعة حيث ترك بعض ملاكي الأراضي قبل الأوان أراضيهم التي اعتقدوا أنهم سوف يفقدونها، في حين حاول بعض الفلاحين الاستيلاء على الأراضي، وكذلك الانتقال إلى المدن مما أدى إلى الفوضى والانهيار في ترتيبات المحاصصة وإفساد العلاقة التقليدية بين مالك الأرض والفلاح. عاد بعض من الآغوات الذين يملكون الأراضي على جانبي الحدود من المنفى في إيران وشعروا أن نظام قاسم بدأ يأفل نجمه وأسسوا حزباً يمينياً أسموه شورش. في شهر حزيران/جوان سافر وفد قبلي إلى بغداد لطلب إلغاء ضريبة الأرض الجديدة التي قُدمت مع الإصلاح الزراعي، ووضع حد للاضطراب القبلي التي عرّضت سياسة قاسم في المنطقة للخطر. لم يلقوا هناك آذاناً صاغية وعادوا إلى كردستان بخفي حُنين ولكنهم قرروا مقاومة دفع الضريبة. وفي الواقع فإنهم ثاروا.

انتشرت الثورة بين ملاكي الأراضي والآغوات الذين رأوا الفرصة المؤاتية لإفراغ إجراءات الإصلاح الزراعي من محتواها. كما شجعهم على ذلك تجربة أندادهم، من خلال انشغال السلطة بالمطالبة بالكويت وبالخلافات مع شركات النفط الغربية. وفي دليل ملفت للنظر على قوة الولاءات القبلية، كان أتباعهم غير مدركين بما فيه الكفاية أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على معرفتهم بأنهم يساندون الطبقة التي استغلتهم وأنهم يقاومون الاستفادة من الإصلاح الزراعي.

لا الملّا مصطفى ولا قاسم سعيا إلى الصدام المباشر. فعبد الكريم قاسم بالكاد رحب بالحرب في كردستان حيث يحتاج إلى قوات لحماية مكانته في بغداد ولوجوده

المدوي في الكويت. في شهر حزيران/جوان دعا قاسم الشيخ أحمد البارزاني، الذي احتفظ معه إلى حد ما ببعض العلاقات الطيبة، إلى بغداد. واعتقد البريطانيون أنه أراد ضمانات من (ح.د.ك) أنه لن يُستعمل لحشد المعارضة ضده. وعرض مقابل ذلك إطلاق سراح المعتقلين وإعادة مرتب البارزاني إلى وضعه السابق. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الشيخ أحمد لن يستطيع الذهاب بدون موافقة أخيه، فإن المرء يستطيع الافتراض أن الملّا مصطفى أيضاً فضّل المفاوضات على الحرب في هذه المرحلة. ولكن لم يتم التوصل إلى أية اتفاقية.

على أية حال لم يقم قاسم بأية مجازفة. فقد دعا الآغوات المؤيدين إلى بغداد، بشكل خاص من قبيلة زيباري. وبصرف النظر عن دعمه للائتلاف المناوئ للبارزاني في الشمال بالسلاح والنقود، يبدو أنه كان يحاول أيضاً أن يخلق طوقاً خارجياً من القبائل المؤيدة على طول الحدود الإيرانية. على الجناح الشرقي كانت قبيلة الجاف في حلبجة غير موحدة لتشكيل أي تهديد. شمالاً كانت قبيلة بشْدَرْ بين رانيا وقلعة دزه، قد قدمت خدمة جليلة له ضد (ح.ش.ع). وقد حاول قاسم أيضاً أن يُقنع زعيم أكو، عباس مامند، الذي تقع أراضيه القبلية في المناطق الحدودية بين رانيا ورواندوز، لمساندته ولكن لم تكلل محاولته بالنجاح. فقد قرر عباس مامند من قبل تأييد الثوار.

عندما أصبحت سلطة الحكومة ضعيفة بشكل متزايد، استغل ملّا مصطفى الفرصة لضرب شيوخ مثل الشيخ رشيد الذي كان يتلقى الأسلحة والمال من قاسم. في شهر تموز/جويليه وآب/أوت اكتسح رجاله مناطقهم لمعرفتهم أن قاسم لن يكون قادراً على حمايتهم. وهكذا طلب أكثر من 7.000 اللجوء في تركيا وإيران. في أواسط شهر آب/أوت سيطر الملّا مصطفى بإحكام على شمالي كردستان ولم يكن قد انضم بعد إلى الثوار ولكنها كانت مسألة وقت وحسب. لقد أكد لعباس مامند، الصديق والحليف على المدى الطويل، أنه سيأتي لنجدته إذا ما هوجم من قبل الحكومة.

بدأ قاسم ينظر الآن إلى الملّا مصطفى على أنه جزء من الثورة الكردية. في شهر تموز/جويليه رفض دعوة من الملّا مصطفى والحزب الديموقراطي الكردستاني لحكم ذاتي حقيقي لكردستان. وفي أوائل شهر آب/أوت طلب من إيران أن تصادق على أنها لن تتخذ أي إجراء إذا ما اخترقت طائراته دون قصد أجواءها وهي تقوم بتنفيذ عمليات ضد البارزانيين.

في 11 أيلول/سيتمبر نصبت قوات عباس مامند كميناً لقوة عسكرية قرب بازيان ورد قاسم بضربات جوية دون تمييز على القرى في مناطق واسعة، بما فيها قرية

بارزان. إنَّ هذا العمل لم يجر البارزاني لوحده بل أيضاً الكثير من الآغوات الآخرين إلى الحرب، وسرعان ما سقطت زاخو وكويسنجق بيد قوات الثوار. لقد قرّب قاسم في الواقع بين مجموعتين قبليتين مختلفتين: الآغوات القدماء الرجعيون الذين يهمهم بالدرجة الأولى حماية مصالحهم في الأرض من ناحية والملّا مصطفى الذي يتضمن برنامجه مزيجاً من الروح القبلية والقومية من ناحية أخرى. وخلال شهر كانون الأول/ ديسمبر تعامل الجيش بشكل فعّال مع قوات عباس مامند غير المعترف بها، ولكن التعامل مع البارزاني كانت مسألة أخرى تماماً. فقد تولى المسؤولية الآن بنفسه مستعملاً القوات المختلفة كقوات غير نظامية بشكل متقطع للضرب المفاجئ والسريع على المعسكرات والمخافر الأمامية والمواكب العسكرية وشبكات الطرق وهي المكونات الأساسية لحرب العصابات.

إن الأسباب الاقتصادية للثورة أبعد من المصالح الضيقة لطبقة الآغوات. فقد أصيبت كردستان لأقل من عقد تقريباً بالبطالة المتزايدة. وكان هذا في جزء منه نتيجة طبيعية لتزايد السكان والانتقال إلى المدن بحثاً عن الأعمال غير الموجودة. ولكنه نجم أيضاً عن نظام تؤدي مديونية الفلاح فيه إلى الطرد. لقد تطلع الكثير من ملاكي الأراضي إلى إلْغاء [نظام] المزارعين المستأجرين والمحاصصين، لأنه منذ بداية المكننة بات العمال الأجراء أفضل وسيلة للإنتاج. كذلك فاقمت ثورة 1958 من المشكلة لأن برامج البنية التحتية القديمة العهد قد توقفت تدريجياً، وغادرت الشركات الأجنبية. هذا الجو المتقلب والمنطوي على مخاطرة عالية، كما أن الاضطراب العنيف الذي سبّبه الغموض الذي اكتنف الإصلاح الزراعي أدى إلى البطالة وإلى خلق بؤرة يمكن تجنيد المقاتلين منها بسهولة.

في 24 أمر قاسم بإيقاف (ح.د.ك) وهكذا دفع أعضاؤه أيضاً إلى الثورة. خلال صيف ذلك العام نشب نقاش داخل الحزب بين الأقلية (بقيادة جلال الطالباني) التي حثّت (ح.د.ك) على أخذ زمام قيادة الثورة بيده واستغلالها لأهداف قومية، والأغلبية (بقيادة إبراهيم أحمد) التي اعتقدت أن أهداف (ح.د.ك) مختلفة تماماً عن أهداف المتمردين. وهكذا أدان (ح.د.ك) الآغوات المتمردين لأن هدفهم كان حماية مصالحهم الطبقية بينما التزم (ح.د.ك) بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي[1].

---

(1) لتحليل التوتر بين (ح.د.ك) وحلفائه القبليين، والتوترات داخل (ح.د.ك)، انظر 371/ 164234 ستوكس Stoakes، (ح.ش.ع) بيروت، 27 آب/أوت 1962.

بدأ (ح.د.ك) بعملياته ضد الحكومة في شهر كانون الأول/ديسمبر 1961. وقد كان القرار ضاراً رغم أن السلبية ربما أدت إلى زوال الحزب التام. لقد أصبح (ح.د.ك) حليفاً للملّا مصطفى والقبائل التي يسيطر عليها الآن. لقد منع الملّا مصطفى (ح.د.ك) من تنفيذ العمليات ضمن منطقة نفوذه التي تمتد حتى آكو في الشمال، ولذلك كانت عملياته بالكاد تصل في الشمال إلى أربيل ورانيا. حتى هنا وجد (ح.د.ك) نفسه يعتمد على القبائل كي تدعمه بقواتها المتواضعة، لذلك أعطاها اعتباراً وهيبة. وبحسب تعبير سعد جواد: "لو أن (ح.د.ك) بقي مخلصاً لدفاعه عن الطموحات القومية الكردية، لما استسلم أبداً للقيادة القبلية، وبالتالي قضى على فرص قيادة الحركة"[1].

والحقيقة أن مصير الثورة كان في يدي الملّا مصطفى والزعماء [القبليين]، وليس في يد (ح.د.ك)، الذي كانت أهدافهم مختلفة عن أهداف الحزب. والحق يقال فإن الملّا مصطفى نادراً ما تكلم عن الحقوق القومية الكردية حيث كان تذمره الرئيسي مثل بقية زملائه ينصب بالدرجة الأولى على قانون الإصلاح الزراعي والصراعات القبلية التي شجعها قاسم. علاوة على ذلك يبدو أنه أراد عقد صفقة مع البريطانيين[2]، وهي رغبة لم تكشف النقاب عن الهوّة الأيديولوجية الواسعة بينه وبين (ح.د.ك) ولكن أيضاً إخفاقه في معرفة أن التدخل البريطاني لحماية الكويت من استيلاء عراقي في ذلك الصيف كان أمراً استثنائياً. وعندما لم يسفر تقربه من البريطانيين عن شيء، تقرّب من "القطب الإمبريالي" الآخر، الولايات المتحدة.

مع تقوية سيادته داخل المنطقة استمر (ح.د.ك) رغم الصعاب في إصلاح الأراضي[3] وقد أدى قراره هذا إلى فقدان تأثيره بين المثقفين الأكراد الذين انتقدوا التحالف مع الرجعيين. ولكن الضرر الأكبر لحق بسمعة (ح.د.ك) مع أحزاب المعارضة العراقية ولا سيما (ح.ش.ع) وكذلك أيضاً مع القوميين العرب. لقد بدا واضحاً أن

(1) جواد، العراق والقضية الكردية، ص82.

(2) كتب ملّا مصطفى إلى السفير البريطاني في دمشق لمناقشة السُبل للقضاء على الشيوعية ومأجوريها في العراق (وفي كل جزء من كردستان) واتخاذ سياسة بشأن شركات النفط "حتى تحقق بريطانيا العظمى ما تصبو إليه لمصلحة الشعبين البريطاني والكردي على حد سواء." FO 371/157671، كلارك إلى وزارة الخارجية 15 كانون الأول/ديسمبر 1961.

(3) بالنتيجة جرّب بعض مالكي الأراضي حظهم مع قاسم، جواد، العراق والقضية الكردية، ص84.

(ح.د.ك) يفضل الرجعيين الأكراد على التقدميين العراقيين. كما سبق لـ (ح.ش.ع) أن انتقد الثورة من قبل الرجعيين وقال إن "الإمبرياليين الإنكليز والأميركان وشركات النفط" هي التي تقف وراءها. كذلك شكوا أن (ح.د.ك) يريد الانفصال وليس عراقاً ديموقراطياً للعرب والأكراد. وهكذا ليس من المستغرب بالتالي أن دعوات (ح.د.ك) لقوى المعارضة العراقية للمشاركة في الإطاحة بقاسم لم تلق آذاناً صاغية. ولكن داخل كردستان تخلى الكثير من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي الأكراد عنه لصالح القضية القومية.

كانت الحرب نفسها غير ممنهجة وعبارة عن غارات وكمائن ينصبها الثوار وأعمال انتقامية تأخذ شكل غارات جوية على القرى. في كانون الثاني/جانفي 1962 ادعى الثوار أن نحو 500 قرية، حوالى ربع العدد الإجمالي تقريباً، قد هوجمت وأن نحو 80.000 قد فقدوا منازلهم. خلال ربيع ذلك العام شن ملّا مصطفى هجمات على زاخو ودهوك وقبائل موالية للحكومة كان قد دفعها خارج الحدود. فوجد أولئك الزعماء الذين بدوا غير راغبين في مساندته وقد تعرضت قراهم للنهب. وفي الجنوب حاول (ح.د.ك) تشكيل قوة كردية محاربة نظامية، أما أولئك الذين أدرجوا أسماءهم فيها فباتوا يعرفون باسم البيشمركه (الذين يواجهون الموت) حيث استفاد كل من (ح.د.ك) والملّا مصطفى من التدريب الذي وفّره الضباط الأكراد النظاميون والذين انضموا إلى قضية الثوار[1].

أدرك قاسم كم أصبحت هذه الحرب غير الضرورية مدمرة ولذلك عرض في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1961 وفي آذار/مارس 1962 عفواً عاماً وأيضاً تعهداً بإصلاح الضرر وضمانة أن كردستان قد تلقت نصيبها الكامل من التطور الاقتصادي الوطني. شعر الثوار أنهم باتوا في وضع بحيث أن الشروط التي قبلوها في الصيف الماضي لم تعد كافية. لذلك رفع ملّا مصطفى مطالبه إلى الحدّ الذي بدت فيه كأنها إهانة علنية لم يستطع قاسم تحملها.

لم يكن الثوار الأكراد وحدهم هم من يجندون الأفراد من سيل العاطلين عن العمل. فجنباً إلى جنب الزعماء القبليين لكل من (زيباري وسورجي وهكاري وبرادوستي وخوشناو، الخ)[2] الذين اختاروا دعم قاسم بناءً على نفور أيديولوجي من

---

(1) FO 371/157674 كراسات تشانسري إلى وزارة الخارجية، بغداد، 5 تشرين 1961.

(2) بغية الاطلاع على القائمة المؤلفة من عشرين قبيلة المساندة للحكومة، انظر FO 371/157670، تشانسيري إلى وزارة الخارجية بغداد، 12 تشرين الأول/أوكتوبر 1961.

ملّا مصطفى، كان هناك الكثير من الأكراد العاطلين عن العمل المستعدين لحمل السلاح إذا ما دُفع لهم. وهناك فئة ثالثة حملت السلاح تحت الإكراه أو التي تذبذبت حتى تتجنب الانتقام من هذا الطرف أو ذاك. وقد اشتملت الفئة الأخيرة أفراد قبائل في الجانب القومي، بل وحتى بعض البارزانيين. وهكذا وصل عدد القوات الكردية الموالية للحكومة، التي عُرفت من قبل مروجي الدعاية الحكومية بالفرسان وعُرفت بشكل ساخر بين الثوار باسم الجحوش، إلى نحو 10.000 فرد. وقد تقلص هذا العدد عندما أصبحت الحرب بشكل متزايد ضد الحكومة، وعندما انتشرت فكرة أنه من العار مقاتلة القوميين على نحو واسع.

وكان لدى الحكومة أيضاً أعداد كبيرة من الأكراد في القوات النظامية. ففرقة المشاة الثانية المتمركزة في كركوك كانت بأغلبيتها من الأكراد. ورغم عمليات الفرار فإنه ربما كان هناك أعداد كبيرة من الأكراد تقاطروا على الحكومة كما على الثوار. ولكن كان هناك اختلاف نوعي بين قوات الملّا مصطفى وقوات الجحوش. فبينما كانت قوات البارزاني حريصة على مهاجمة الأهداف العسكرية، مال الجيش والجحوش إلى القصف بالقنابل والنهب دون تمييز مما ساق الكثير من الشباب إلى معسكر الثوار.

كان مغرياً للمراقبين الخارجيين المتأثرين بقيم القومية الأوروبية لأن يتعاملوا مع الجحوش بصفتهم متعاونين يلفهم الخزي والعار، وهذا هو بالتأكيد نفس ما عاملهم الثوار، وعلى الأخص (ح.د.ك). ولكن الحقيقة تبقى دائماً أكثر تعقيداً. ذلك لأن أكثرية رجال القبائل كانت لديهم فكرة قليلة عن القومية كما رأوا في الحكومة حليفاً شرعياً ومفيداً ضد أي حليف قبلي. ولكن كان ولاء الكثير من بين الجحوش غير جدير بالاعتماد عليه. وبالتالي ليس من قبيل المصادفة أن ملّا مصطفى، الذي يشكو من نقص حاد في الأسلحة، أن "يدبّر، ولعدة مرات من خلال مصادفة غريبة، استسلام مجموعات من رجال القبائل المؤيدين للحكومة بعد تزويدهم بالذخيرة والأسلحة مباشرة"[1]. إن الركض مع الطريدة والصيد مع كلاب الصيد بقيت صفة دائمة من صفات الأكراد "المؤيدين للحكومة".

في نهاية عام 1962 كان قاسم أقرب إلى قمع الثوار أكثر من قبل ذلك بسنة.

---

(1) FO 371/157671، بيروس Burrows إلى وزارة الخارجية، أنقرة، 9 كانون الأول/ ديسمبر 1961.

وعلى العكس من ذلك سارت الحرب بشكل عام ضده رغم سيطرته على الجو. فقواته البرية لم تكن لديها الرغبة لخوض غمار حرب ضارية في الجبال. في هذه الأثناء بدا واضحاً أن قاسم أصبح معزولاً سياسياً، وأن سقوطه مسألة وقت فحسب. وقد كان ذلك في الواقع وشيكاً.

لقد أراد (ح.د.ك) إقامة علاقات وطيدة مع أولئك الذين قد يستلمون السلطة. ولهذا حاول في البداية أن يحث الشيوعيين على التحضير لانقلاب ولكنهم ترددوا[1]. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 1962 بدا واضحاً أن القوميين العرب، الناصريين والبعث، كانوا في وضع أفضل. في شهر كانون الأول/ديسمبر بدأ (ح.د.ك) بالتفاوض معهم. وأراد هؤلاء ضمانات بأن الأكراد سوف لن يستغلوا ضعف الجيش في الشمال أثناء حشده للإطاحة بقاسم في بغداد. كان (ح.د.ك) سعيداً لأن يفي بهذا الطلب. إذ اعتقد أنه مقابل ذلك قد تلقى ضمانات كافية تتعلق بالحكم الذاتي الكردي التام.

حكومة البعث لعام 1963

لم يكن شيئاً بعيداً عن الحقيقة. ففي أعقاب الإطاحة بقاسم في الثامن من شهر شباط/فيفري وجد الأكراد أنفسهم يحاولون التفاوض مع المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة التي شكّلتها بقيادة رئيس ناصري هو عبد السلام عارف ورئيس الوزراء البعثي أحمد حسن البكر. في العاشر من شهر شباط/فيفري رّحب (ح.د.ك) رسمياً بالانقلاب وسعى إلى وقف لإطلاق النار ولإطلاق سراح أسرى الحرب وتعويض الجرحى ومعاقبة أو صرف أولئك المسؤولين عن تعذيب الأكراد من الخدمة وتصريح رسمي بالحكم الذاتي.

واجه المفاوضون الأكراد عقبات رئيسية. ففي بغداد كان ثمة اعتقاد على نطاق واسع مفاده أن جهات أجنبية وخاصة إيران وشركات النفط الغربية تستخدم الأكراد

(1) لا بد أنه قرار ندم عليه (ح.ش.ع) كثيراً. فخلال انقلاب 1963 قُتل ما لا يقل عن 5.000 شيوعي في قتال الشوارع وفي عمليات قتل خارج المحاكم على يد حزب البعث المنتصر. وفي عملية تطهير لاحقة أعدم 150 وسُجن 7.000 آخرين. ولم يستعد الحزب عافيته بعد أبداً، حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة، ص972-988.

كحصان طروادة. واعتبر القوميون العرب الأكثر تشدداً أن كردستان الجنوبية أرض عربية مسكونة من قبل أقلية غير عربية. ولكن بالنسبة للنظام ككل كانت مسألة الحكم الذاتي الكردي مسألة ثانوية للقضية المركزية للناصريين والبعثيين: الوحدة العربية.

كان (ح.د.ك) بشكل طبيعي قلقاً من احتمال أن يصبح الأكراد جزءاً من كيان عربي أكبر. لقد شعروا بأنهم مجبرون على الترحيب بها علناً ولكنه أشار إلى أن الوحدة المقترحة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة سوف تجعل مسألة الحكم الذاتي الكردي أكثر إلحاحاً. وتبقى مسألة ضم جلال الطالباني إلى الوفد العراقي الذاهب إلى القاهرة في نهاية ذلك الشهر موضع نقاش فيما إذا كان مجرد إظهار للصداقة الكردية-العربية أم لتحديد الحقوق الكردية كما أمل (ح.د.ك). وقد وجد الطالباني في الحقيقة أن ناصر مستعد للمساعدة أكثر من زملائه في الوفد حول مسألة الحكم الذاتي. لذلك كانت مخاوفه مبنية على أسس متينة وسلّمهم مذكرة يعرض فيها المطالب الكردية البديلة بناءً على بقاء العراق مستقل أو يسعى إلى وحدة فيدرالية أو اندماجية مع الدول العربية الأخرى[1]. ولكن عندما أعلنت كل من مصر وسورية

---

(1) أهم ما ورد في المذكرة

"إلى السادة رئيس وأعضاء الوفد العراقي في مفاوضات القاهرة المحترمين [] نوضح لكم أن الشعب الكردي لا يقف في يوم من الأيام بوجه إرادة الشعب العربي في نوع العلاقة التي يقيمها بين أجزائه وحكوماته، ومن دواعي اعتزاز الشعب الكردي أن يجد الفرصة ليكون له شرف الاسهام في تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد ايجادها بين سائر أجزاء الوطن العربي [] ثالثاً -تفادياً لأي إشكال محتمل في المستقبل ودفعاً لأي تعارض بين المقررات التي قد تتمخض عنها اجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق وعبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلائق بينه وبين الشعب العربي في الأحوال المختلفة:

أ) فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر عن الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.

ب) إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المؤول ولا المضيق عليه.

ج) فيما إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة، أو دول أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة على نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل".

وتقبلوا فائق الاحترام، رئيس الوفد جلال الطالباني 8/ 4/ 1963.

عن محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطليعة ط2، بيروت، 1966، ص ص315-317. (المترجم).

والعراق أخيراً عن الاتفاق الرسمي للجمهورية العربية الفيدرالية في أواسط شهر نيسان/أفريل لم يُذكر شيء عن الأكراد ولا عن حقوقهم.

ولكن الاختلاف في الرأي فيَ بغداد لم يكن حول مسألة تقديم تنازل عن الحكم الذاتي بل حول الطريقة الواجب اتباعها لإخضاع الأكراد. فالقوات المسلحة التي عزت أداءها الضعيف إلى إدارةِ قاسم غير البارعة للحرب، فضلت الحل العسكري الذي سوف يلحق الهزيمة بالأكراد لمرة واحدة وإلى الأبد.

لم يغفر الجناح المدني من البعث دور الأكراد في أحداث الموصل في شهر آذار/مارس 1959. ولكنه فضل تقويض الأكراد بدون عنف من خلال "اختراق الحركة الكردية أو تمزيقها"[1] وربما تقديم بعض التنازلات الثقافية أثناء ذلك. وكان سعيداً بالتأكيد على الحقوق القومية للأكراد "كأخوة وأصدقاء للعرب"، وهو توكيد لا يلبي الحقوق القومية الكردية، إذا ما تجاوزنا الحكم الذاتي.

لإظهار حسن نواياه قام وفد بزيارة ملّا مصطفى في معقله الذي لم يكن لديه الرغبة في التنازل عنه في أوائل شهر آذار/مارس. طالب الملّا مصطفى باعتراف رسمي وفوري بالحكم الذاتي الكردي الذي يجب أن يغطي عملياً كل ولاية الموصل القديمة بما في ذلك حقول النفط في كركوك، مستثنياً فقط مدينة الموصل نفسها. ومن بين مطالبه أيضاً كان الإصرار على تشكيل قوات مسلحة كردية مستقلة وأن تخصّص منطقة كردستان ذات الحكم الذاتي بثلثي الدخل الوطني من النفط، وهي نسبة مبررها أن حقول النفط تقع في المناطق التي يطالب بها. وأخيراً حذّر أن القتال سوف يتجدد ما لم توافق الحكومة على مطالبه في غضون ثلاثة أيام، وكان في الحقيقة قد أمر قواته المسلحة بالعودة إلى مواقعها في المعركة. في 7 تشرين الأول/أوكتوبر أقنعت الحكومة ملّا مصطفى بالتسوية على أساس "الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على قاعدة حق تقرير المصير". ولكن في اليوم التالي رفع سقف مطالبه مرة أخرى.

استنتجت الحكومة أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاقية مع الملّا مصطفى ولكنها كانت بحاجة إلى الوقت لتحضير قواتها لجولة أخرى من القتال. لذلك أرسلت وفداً لإقناعه بقبول "اللامركزية" مفضلاً ذلك على الحكم الذاتي، بحيث تكون العربية

---

(1) هذه كلمات علي صالح السعدي، السكرتير العام للبعث في ذلك الوقت، في جواد، العراق والقضية الكردية، ص130.

والكردية لغتين رسميتين في الإقليم الكردي. وأبدى أسفه أن كركوك لم تكن قابلة للتفاوض لأن الحكومة ملتزمة بتنفيذ أحكام عقود النفط الدولية.

مستاءً من ذلك الاقتراح، قدّم (ح.د.ك) خطة مفصلة للحكم الذاتي في أواخر شهر نيسان/أفريل، وهي خطة منحت الأكراد عملياً الحرية في كافة المسائل باستثناء المسائل الخارجية والمالية والدفاع الوطني[1]. كما طالب أيضاً بضم كركوك وخانقين وحقول النفط في شمال-غربي الموصل إلى منطقة الحكم الذاتي وحصة متناسبة من عائداتها[2].

هذه المطالب ذهبت إلى أبعد مما أرادت الحكومة القبول به. والسبب الرئيسي

---

(1) مقتطفات من المشروع الكردي: "إن المخلص للأخوة العربية الكردية والحريص على تمتين الروابط التي تشد الشعبين العربي والكردي إلى بعضهما منذ فجر الإسلام، لا يسعه في مجال العمل إلا أن يتلمس خير السبل لإدامة تلك الأخوة وإرساء التعايش بينهما على أسس راسخة قوية. وحقائق التاريخ تعلمنا أن أكمل صورة للارتباط الأخوي بين الشعوب هي التي تقوم على أساس الاتحاد الاختياري بينها بعيداً عن موجبات الضم والدمج القسري الذي لم يولد عبر الزمن إلا المشاكل والمآسي والمنازعات ولا يكون للاتحاد الاختياري الأخوي معنى موضوعي إذا لم يقم على أساس الاعتراف بحقوق الأمم المكونة له بتعايشها معاً وتمكينها من ممارسة تلك الحقوق داخل الكيان العام لهذا الاتحاد. ويدلنا واقع الدول الحديثة على أن الحكم القومي الخاص الذي تمارسه القوميات المتآخية في إدارة مرافقها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ضمن إطار الحكم الاتحادي العام خير ضمان بإدامة الاتحاد الاختياري بينها [] وما اتحادات سويسرا ويوغسلافيا إلا شواهد على أفضلية الاتحاد الاختياري كأساس لسلامة الحكم وكضمان لوحدة الدولة. إننا نأمل من مجلس قيادة الثورة أن يكون وفياً لعهده المعلن عنه مراراً على لسان قادته باحترامه الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي بما في ذلك حق تقرير المصير.
1- إن الجمهورية العراقية دولة موحدة مؤلفة من القوميتين الرئيسيتين العربية والكردية المتمتعتين بحقوق متساوية. 3- تكون الأمور التالية من صلاحيات الدولة المركزية -رئاسة الدولة- الشؤون الخارجية وتتضمن التمثيل السياسي والقنصلي والتجاري والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وهيئة الأمم المتحدة.
4- تكون ممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية عن طريق مجلس تنفيذي منبثق من مجلس تشريعي.
5- حصة كردستان بنسبة عدد سكانها إلى عدد سكان العراق من واردات النفط والجمارك والمطارات والموانئ والمعارف والبنوك الحكومية والسك والبرق. 6- تشمل منطقة كردستان ألوية السليمانية وكركوك وأربيل والأقضية والنواحي التي تسكنها أكثرية كردية في لواءي الموصل وديالى. 7 -يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخبه شعب كردستان". عن محمود الدرة، القضية الكردية -دار الطليعة -ط2 بيروت 1966، ص ص312-322 (المترجم).

(2) نُشر العرض الرسمي الحكومي والاقتراحات الكردية المقابلة حرفياً في كتاب ديفيد ادامسون David Adamson، الحرب الكردية (لندن 1964)، ص ص208-215 .

يكمن في حقول النفط، ولكن الحكومة أشارت أيضاً إلى أن إحصاء 1947 قد بين أن الأكراد يؤلفون 25 % فقط من سكان مدينة كركوك و53% فقط من محافظة كركوك. بحلول شهر أيار/ماي بدا واضحاً ليس فقط أنه ثمة مأزق في المفاوضات بل أيضاً أن استئناف الأعمال العدائية محتوم. منذ ذلك الحين كرر ملّا مصطفى التهديدات بتجديد الحرب، وقبلت بغداد التحدي.

في 5 حزيران/جوان طوّقت القوات البعثية مدينة السليمانية، وفرضت حظر التجول وبدأت باعتقال الرجال المطلوبين. وقد رفعت الأحكام العرفية بعد ثلاثة أيام حيث وجد السكان الشوارع مفروشة بالجثث ومقبرة جماعية تحتوي على 80 جثة. واختفى الكثيرون أيضاً. في 10 حزيران/جوان أصدرت بغداد بلاغاً رسمياً تتهم فيه قوات البيشمركه الكردية بعدة انتهاكات للقانون والنظام منذ الانقلاب[1]. فاعتقلت الممثلين الأكراد في بغداد وفي اليوم نفسه شنت هجوماً من ثلاث جهات على العمادية ورواندوز وكويسنجق.

لو كان الأكراد متحدين لربما نجحوا أكثر في الجولة الأولى من الحرب. ولكن الثقة الموجودة بين ملّا مصطفى و(ح.د.ك)، مهما كانت، تبخرت خلال وقف إطلاق النار. لقد كان هناك الآن كراهية بين المعسكرين الشمالي والجنوبي للمقاومة الكردية. فالملّا مصطفى، الغيور من موقف (ح.د.ك) ومفاوضها الرئيسي، جلال الطالباني، انتقد بشدة الرحلة الكردية إلى القاهرة وحاول إضعاف مكانة الطالباني كـ "ممثل للأكراد" لأن في ذلك إضعافاً واضحاً لمكانته.

لذلك لم تجد قوات الحكومة صعوبة كبيرة في الاستيلاء على بارزان والتقدم إلى ما وراء كويسنجق باتجاه رانيا ولا كذلك في السيطرة على المنطقة المحيطة بالسليمانية بحلول شهر أيلول/سبتمبر. في البداية بدا أن المقاومة الكردية سوف تُسحق، ولكن الثوار انتظروا، في الحقيقة، الفرصة الملائمة التي لم تكن في متناول الجيش العراقي. وعندما بدأ ضباط الجيش يدركون ذلك ببطء، فإن الأجزاء السهلية من كردستان هي التي تمت السيطرة عليها. بعد ذلك، وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر تمت الإطاحة بحكومة البعث.

---

(1) النص موجود في القضية الكردية لمحمود الدرة، ص235.

انتصار الملّا مصطفى على (ح.د.ك)

كان النظام الجديد بقيادة عبد السلام عارف وبمساعدة قيادة قومية من المجلس الثوري الذي مال بشكل كبير لصالح ضباط الجيش الكبار والقوميين العرب والناصريين. ورغم أن النظام الجديد لم يكن مطبوعاً على اتخاذ موقف ودي من القضية الكردية من أسلافه، فإنه سعى إلى السلم مع الأكراد لأن الحرب كانت غير مستحبة شعبياً ومكلفة، وفاشلة عسكرياً كما كشف الجيش عن ذلك متأخراً.

لقد اتصل عارف في الواقع بالملّا مصطفى قبل انقلابه حتى يحصل على مساعدته "لمقاومة الجيش العدواني وحتى يستطيع طرد البعثيين"[1]. وربما قدّم عارف مقابل ذلك للملّا مصطفى إخضاع (ح.د.ك). مهما يكن فإن هذا هو الذي حصل تماماً.

كان همّ ملّا مصطفى ينصب على تحقيق السيادة دون منازع على عموم الحركة الكردية أكثر من متابعة حربه ضد بغداد. فالأخيرة يمكنها الانتظار. لذلك رحّب برسائل عارف الودية بعد الانقلاب واستجاب لمناشدات عبد الناصر وبن بلة لتسوية الصراع بشكل سلمي.

مرة أخرى برهن الملّا مصطفى عن سوء تقديره السياسي. في العاشر من شهر شباط/فيفري وقع اتفاقية سلام مع عارف بصفته الشخصية أكثر من كونه رئيساً لـ (ح.د.ك). وقد اعترفت المواد الرئيسية في الاتفاقية بالحقوق القومية للأكراد ضمن الدولة العراقية الموحدة والتعهد بإطلاق سراح كافة أسرى الحرب وإعادة الملكية الكردية والقبول بإعادة الإدارة الحكومية إلى المنطقة الشمالية ورفع الحصار الاقتصادي.

كان كل من الطالباني وأحمد سريعين في الإشارة إلى أن الملّا مصطفى قد وضع اسمه على اتفاقية حذفت أي ذكر لحق تقرير المصير والحكم الذاتي الكردي، وهي أهم مسألة في الموقف الكردي وما يقاتلون من أجله. كما أغفلت أي ذكر لعبارة كردستان، واستخدمت بدلاً من ذلك "المنطقة الشمالية"، التعبير اللطيف لدى القوميين العرب. لقد انتقدا سوء تقديره وسلوكه الأحاديَ الجانب.

هدّد عارف باستعمال القوة ضد أي معارض للملّا مصطفى، بينما أشار الأخير

---

(1) وجهة نظر السكرتير العام للبعث، علي صالح السعدي، في جواد، العراق والقضية الكردية، ص155.

إلى أن أي مقاومة للقوات الحكومية سوف تشكل إعلاناً للحرب ضده شخصياً. بعد ذلك بعدة أيام عبّر ملّا مصطفى، في إشارة واضحة إلى (ح.د.ك)، أن ليس لديه أي مانع في إلغاء كافة الأحزاب السياسية. "طالما أن ذلك يخدم مصالح العراق"[1]. وبدأ ملّا مصطفى بتلقي المال والسلاح من عبد السلام عارف.

وساد الشقاق في كردستان. فمن جهة الطالباني وأحمد والطبقة المثقفة في (ح.د.ك) أصروا على موقفَ أيديولوجي تطور عبر العشرين سنة الماضية. ومن جهة أخرى استطاع الملّا مصطفى حشد المحافظين والزعماء القبليين والدينيين في كردستان. بالنسبة لهؤلاء كان الصراع بين الديني والدنيوي، بين البدائي والقومي، بين الموروث والماركسية الإلحادية.

رغم القوة الأيديولوجية لموقفهم، فإن مجموعة الطالباني-أحمد لم تكن لديها أية فرصة ضد ملّا مصطفى. فمنذ عام 1961 صوّر (ح.د.ك) الملّا مصطفى كقائد أسطوري للأمة، وكانت صوره معلقة في الأماكن العامة والكثير من البيوت. لقد كان هو وجه الثورة الكردية. كما بات (ح.د.ك) الآن سبباً للندم على انضمامه إلى الملّا مصطفى والزعماء القبليين في عام 1961. لقد أُجهِضت القضية.

هكذا رأى الطالباني وأحمد نفسيهما أقلية متضائلة ضمن الحركة الكردية حين سحب الكثير من أعضاء (ح.د.ك) تأييدهم. وفي شهر آذار/مارس قام أحمد وبعض من زملائه بزيارة معسكر الملّا مصطفى قرب قلعه دزه من أجل التقارب ومناشدته للمطالبة بالمبدأ الجوهري المتمثل في الحكم الذاتي الكردي. غضب الملّا مصطفى حين أصرّ أنه قد أعطى وعد شرف بأن اتفاقية العاشر من شباط/فيڤري هي التسوية النهائية. وخوفاً على حياتهم، انسل أحمد ومجموعته ليلاً، عائدين إلى مقرهم قرب ماوَت، فوجدوا أن الملّا مصطفى قد بدّل عملياً كل قادة (ح.د.ك) بأشخاص موالين له.

حاول أحمد الآن حشد المؤيدين ضد الملّا مصطفى. فعقد المؤتمر السادس لـ (ح.د.ك) قرب ماوَت في شهر نيسان/أڤريل، حيث حضرت المؤتمر قلة فقط. وكذلك أصدر أولئك الذين حضروا قراراً يدين صفقة الملّا مصطفى غير المفوّضة والأحادية الجانب مع بغداد. ربما كان لدى أحمد الأساس الأخلاقي ولكن الملّا مصطفى امتلك دعم معظم الأكراد وأيضاً دعم الحكومة في بغداد.

---

(1) جواد، العراق والقضية الكردية، ص184، الملاحظة رقم 34.

في شهر حزيران/ جوان أرسل ملّا مصطفى رسالة عن طريق عباس مامند من آكو يدعو فيها كلاً من الطالباني وأحمد إلى مقابلته في رانيا. فاقترح لجنة محايدة للتحضير لمؤتمر جديد وعلى أساس أن مؤتمر ماوَت الذي عقده أحمد لم يمتلك النصاب الذي يجعله قانونياً. وافق أحمد والطالباني ولكن وجدا أن ملّا مصطفى قد ترك رانيا بهدوء وقد عيّن من جانب واحد لجنة أقصت كل جماعة الطالباني-أحمد. وخوفاً من الاعتقال، هربا ليلاً إلى ماوَت حيث نشر أحمد قرار الإدانة الصادر عن مؤتمر ماوَت، الذي لم يكن قد نشره من قبل.

عقد ملّا مصطفى مؤتمره السادس في قلعه دزه في شهر حزيران/ جوان[1]. وقد تم على الفور اعتقال ممثلي جماعة الطالباني-أحمد الذي حضروا للاشتراك. أسس المؤتمر المجلس القومي لقيادة الثورة وهو اتحاد ضم (ح.د.ك) والبيشمركه والزعماء القبليين برئاسة الملّا مصطفى. وكما هو متوقع أعلن المؤتمر عدم شرعية اجتماع ماوَت وطرد معظم أعضاء اللجنة المركزية القديمة لـ (ح.د.ك). وبعد عدة أيام أرسل الملّا مصطفى ابنه، إدريس، على رأس قوة كبيرة لطرد الطالباني وأحمد وأتباعهم البالغ عددهم 4.000 أو نحو ذلك إلى إيران. وهكذا انتصر الملّا مصطفى.

عندما أصبح سيد الموقف دون منازع بات الملّا مصطفى قادراً على القيام بدور أحمد. طالب مؤتمر قلعه دزه بالحكم الذاتي وأخبر الحكومة أن عودة الإدارة المدنية غير مقبولة -وهي بالضبط القضايا التي أُدين بسببها بعنف من قِبَل أحمد والطالباني. كما أعاد ملّا مصطفى تنظيم (ح.د.ك)، مستخدماً أساليب الأعضاء الأكراد السابقين في (ح.ش.ع) لتعزيز تأثير (ح.د.ك) في الحياة الكردية.

لقد كان الانتقال التدريجي إلى الحرب حتمياً. في شهر أيار/ماي أشار دستور عارف المؤقت إلى الأكراد بشكل غامض طبقاً لاتفاقية العاشر من شباط/ فيفري ولكن على العكس مما كان الأكراد يطمحون إليه. في شهر تشرين الأول/أوكتوبر قدّم ملّا مصطفى المطالب التي فشل على نحو بارز في تقديمها في شباط/ فيفري، داعياً إلى الحكم الذاتي وضم حقول النفط في كركوك وخانقين إلى منطقة الحكم الذاتي واستعمال اللغة الكردية كلغة رسمية في كردستان وحصة عادلة من عائدات النفط. وأعلن أيضاً عن تأسيس ثلاثة مجالس تشريعية لإدارة الشؤون الكردية: مجلس الشيوخ

---

(1) انظر وانلي، كردستان العراق Le Kurdistan Irakien، ص231 وما بعد لوصف مفصّل عن هذا المؤتمر.

برئاسة الشيخ لطيف، والمجلس الاستشاري برئاسة مامند عباس آغا و"المجلس الثوري" التنفيذي تحت إدارته.

أخبر عبد السلام عارف الملّا مصطفى أن الحكومة في نظره قد التزمت إلى حد كبير باتفاقية شباط/فيفري وأنه هو، ملّا مصطفى، العقبة الرئيسية لتحقيق التقدم. كان عارف في الحقيقة واقعاً تحت ضغط بسبب القضية الكردية من جانب الضباط الكبار، والذين تخوّف منهم لئلا يطيحوا بنظامه.

استعد الطرفان للحرب. في أوائل شهر آذار/مارس بدأ الجيش الذي بلغ تعداده 100.000 هجومه على الـ 15.000 بيشمركه. تجمع معظم الأكراد لمساندة الملّا مصطفى، وحتى الطالباني وأحمد وأتباعهما سُمِح لهم بالعودة لدعم النضال القومي. فالحرب المفتوحة برهنت بأنها غير حاسمة حيث الجيش يستولي على الكثير من القرى والبلدات ولكن يخسر قطاعاً كبيراً من الإقليم لصالح البيشمركه بحلول الليل. وعلى عكس التوقعات باشر الجيش هجومه رغم الظروف الجوية السيئة خلال شتاء 1965-1966. كما خطط لهجوم نهائي وحاسم على ملّا مصطفى في شهر نيسان/أفريل. ولكن قبل أن يحصل ذلك قُتل الرئيس عارف في حادثة هليكوبتر. وعندما حدث الصراع على السلطة في بغداد، توقفت الحرب في الشمال.

لقد أظهر موت عارف الصراع الخفي بين العناصر المدنية والعسكرية في الحكومة للعلن. كان عارف نفسه قد فضل تقوية العناصر المدنية في الحكومة وعيّن عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء في خريف 1965 الذي اختار وزارة أغلبية أعضائها من المدنيين كما استبدل القيادة القومية من المجلس الثوري بمجلس الدفاع الوطني المؤلف من المدنيين والجنود.

لقد اعترف بزاز من قبل بمركزية القضية الكردية من أجل تقدم البلد وأراد التفاوض لحل سلمي. ولم يجد كذلك صعوبة في الاعتراف بالقومية الكردية. لهذه الغاية أعلنت حكومته:

> "إن القانون الإداري الجديد سوف يؤكد حقيقة القومية الكردية وسوف يمكّن مواطنينا في الشمال من الحفاظ على لغتهم وتراثهم الثقافي. كما أنه سوف يمكّنهم من القيام بنشاطات محلية لا تتعارض ووحدة البلد والتي لا تمهد الطريق بأي حال من الأحوال لفقدان أي جزء من وطننا"[1].

لكن وزير

(1) اقتبسها مجيد خضوري في الجمهورية العراقية: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة 1958، (لندن 1969)، ص255.

دفاعه اللواء الركن [عبد العزيز] العقيلي، المصمم على إخضاع الملّا مصطفى وأنصاره، أقنع عارف باستئناف الحرب في ذلك الشتاء.

عندما قُتِل عبد السلام عارف، أعلن الملّا مصطفى وقف إطلاق النار لشهر واحد حتى يسمح للنظام الجديد "للتفكير في مطالب الأكراد"(1). كان الطرفان في الحقيقة بحاجة إلى استراحة. ولكن لم يمض وقت طويل حتى أفسح الرئيس الجديد، عبد الرحمن، شقيق عبد السلام عارف غير الطموح، الطريق أمام العسكريين. "لن يُمنح الأكراد أي نوع من الحكم الذاتي ولم تتصور الحكومة أية مفاوضات مع المتمردين"(2).

لذلك باشر الجيش بهجومه التالي بينما كان بزاز، الذي لم يكن لديه ثقة بانتصار الجيش، ينتظر الفرصة الملائمة. في شهر أيار/ماي حاول الجيش السيطرة على امتداد الطريق الرئيسي من رواندوز إلى الحدود الإيرانية، الطريق الرئيسي لإمدادات الثوار من إيران وموقع مركز قيادة البيشمركه. استخدمت القوى الجوية النابالم والأسلحة الكيميائية(3)، ولكن الجيش تكبد أثقل خسارة في حياته على يد الأكراد حيث خسر المئات من أفراده.

تحرك البزاز بسرعة. ففي نهاية شهر حزيران/جوان أغرى وفداً كردياً للقدوم إلى بغداد لمقابلة عارف والبزاز نفسه. لقد كان الطرفان يريدان التسوية قبل أن يشن الجيش هجوماً آخر. بعد مفاوضات دامت أسبوعين قدّم البزاز عبر الإذاعة عرضاً للأكراد مؤلفاً من 15 نقطة في 29 حزيران/جوان. في اليوم التالي أعلن الملّا مصطفى قبوله لأنه -العرض- لبى تقريباً كافة المطالب الكردية. فقد اعترف بالقومية الكردية ضمن العراق، ووعد باللامركزية ومجالس منتخبة بحرية وتمثيل متناسب للأكراد في الحكومة المركزية. واعترف أيضاً باللغة الكردية كلغة رسمية مع كافة الحقوق الثقافية واللغوية، ووعد بإنشاء نظام برلماني في الحكومة في غضون سنة(4).

---

(1) سولومون جيرشون Solomon Gershon، النضال القومي الكردي في العراق نظرة جديدة، المجلد الخامس آذار/مارس ـ نيسان/أفريل 1967، ص10، اقتبسها جواد، العراق والقضية الكردية، ص195.

(2) الغارديان، 28 نيسان/أفريل 1966، اقتبسها جواد، العراق والقضية الكردية، ص196 .

(3) لم تكن هذه المرة الأولى التي تم فيها استخدام الأسلحة الكيميائية. فقد احتج الطالباني على استعمالها في مناسبتين أخريين، انظر التايمز 21 أيار/ماي، 20 آب/أوت 1963.

(4) للاطلاع على المواد الإثنتي عشرة العلنية انظر سولومون، النضال القومي الكردي"، ص ص12-13.

اقترب بيان البزاز من المطلبين التوأمين حيث يمكن للقضية الكردية في العراق أن تُحل: الحكم الذاتي للأكراد وبرلمان انتخابي ديموقراطي لكل العراق. بقيت ثلاث من المواد الـ 15 طي الكتمان. إحدى هذه المواد عالجت شكوى قديمة واعدة بفصل الأجزاء الكردية عن إقليم الموصل وتشكيلها لإقليم كردي مركزه دهوك. بينما وعدت المادة الثانية بالسماح لـ (ح.د.ك) بالعمل علناً، عند إجراء الانتخابات. أخيراً وعد البزاز بعفو عام تدريجي[1].

غير أن انتصار البزاز لم يطل كثيراً. ففي الشهر التالي وجد أن موقعه قد قُوّض من قِبل عبد الرحمن عارف بتشجيع من الضباط الذين امتعضوا من احتقاره للجيش، ولذلك استقال. ليس هناك سبب للشك أن البزاز قد اتخذ موقفاً مخلصاً ومبدئياً تجاه الأكراد والحاجة إلى العودة إلى السياسة الديموقراطية. وبرحيله ضاعت أفضل فرصة للأكراد وللعراق الجمهوري الديموقراطي. ولم يُظهر خليفته، وهو لواء في الجيش، أي رغبة في تنفيذ تصريح البزاز، واعتبر على أية حال أن الملّا مصطفى ليس ممثلاً للشعب الكردي برمته. وقد كانت هذه نقطة لصالحه بالنظر إلى الخصومات الأيديولوجية والقبلية للملّا مصطفى.

لم يغفر الطالباني وأحمد للملّا مصطفى وتحول الكره الشخصي والاختلاف الأيديولوجي إلى عداء دفين. ورغم أنهما قد ساعدا الملّا مصطفى في المرحلة الأولى من هجوم الجيش على كردستان في شهر نيسان/أفريل 1965، فإنهم تخاصموا معه في شهر كانون الأول/ديسمبر 1966 وبدأوا بالحرب ضده بتمويل وتسليح من الحكومة التي أملت في استعمالهم كقوة موازنة للبارزانيين. كذلك استمروا بالإدعاء أنهم هم الـ (ح.د.ك) الحقيقي واستأنفوا إصدار طبعتهم الخاصة من خبات.

اتخذ الطالباني وأحمد موقفاً داعماً للحكومة على أمل أن تقوم الأخيرة بتنفيذ بيان البزاز، ولكنهم تساءلوا أيضاً فيما إذا كان الحكم الذاتي قابلاً للتحقيق قبل القضاء على طبقة مالكي الأراضي والآغوات. وهكذا وجدا نفسيهما يقاتلان جنباً إلى جنب مع الجحوش المحتقرين والذي أطلق عليهم الملّا مصطفى اسم "المرتزقين الجدد"[2]. كان بإمكان الملّا مصطفى تحمل تشويه السمعة لأن قوات الطالباني وأحمد كانت بعيدة جداً عن إلحاق الهزيمة به.

---

(1) نص البزاز في كتاب وانلي كردستان العراق، ص379.

(2) جواد، العراق والقضية الكردية، ص219، ملاحظة رقم 53.

لقد تخاصم الرئيس عبد الرحمن عارف مع ضباطه وزار كردستان في ذلك الخريف، فقابل الملّا مصطفى، وهذا ما عزز موقف الأخير بين الأكراد وفي العراق أيضاً. عرف الملّا مصطفى أن الأكراد بحاجة إلى هدنة. فقد دُمِرت نحو 750 قرية وتشرّد نحو 200.000 قروي. وبخ عارف مرؤوسيه ضمناً قائلاً إنَّ "المشكلة الكردية تعقدت بسبب الأخطاء السياسية وسوء الإدارة"[1]. وقدّم للملّا مصطفى كافة الوعود التي لم يستطع الالتزام بها من تنفيذ لبيان البزاز وإعادة تأهيل الأكراد للحياة الوطنية وتم الاتفاق على هدنة. ولكن في الوقت الذي أدرك فيه أن الجيش يقاتل في حرب لا يستطيع الانتصار فيها، أدرك أيضاً أن تنفيذ بيان البزاز قد يؤدي إلى انقلاب عسكري.

بينما توقفت الحرب بشكل تام مع الجيش، كان الملّا مصطفى الآن قادراً على تعزيز موقعه في كردستان، والتعامل مع منافسيه الأيديولوجيين والقبليين. لذا وافق مؤتمره السابع رسمياً على بيان البزاز في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1966 تفادياً لمزيد من إراقة الدماء ولكنه أضاف شرطاً يقول: "إنه لا يتفق مع غرض الثورة من الحكم الذاتي"[2]. وبلّغ بغداد أن بيان البزاز ما هو إلا بداية، فيما يتعلق بموقف الملّا مصطفى والـ (ح.د.ك)، وليس نهاية المسألة الكردية. وكما هو متوقع فإن هذا كان محرجاً لإخفاق بغداد "الماكر" في تحقيق التقدم في أي من نقاط البيان، واتخذ خطوة استفزازية في نشر المواد الثلاث السرية.

استغل الملّا مصطفى هذا المأزق لعقد محادثات متقطعة مع عارف وزيادة مطالبه. فقد حصل على موافقة لنشر صحيفة يومية في بغداد باسم التآخي، الناقدة بشكل صريح للنظام. لقد خاف النظام من إغلاقها إذا ما استأنف الملّا مصطفى بث الإذاعة الكردية، التي تم تعليقها في أعقاب بيان البزاز. وهكذا لجأ الملّا أيضاً إلى الثغرات لمهاجمة منافسيه.

تلقى الملّا مصطفى المساعدة من اثنين من أعداء العراق الأيديولوجيين الرئيسيين، إيران وإسرائيل. لقد كانت إيران تنظر بشكل إيجابي إلى أكراد العراق كأداة ضد النظام المؤيد للسوفيت بعد سقوط الهاشميين. وبعد سقوط قاسم بدأت إيران بتزويد الأكراد بالأسلحة الحديثة. وفي عام 1966 كانت إيران تزود الملّا مصطفى بنحو 20% أو ربما أكثر من متطلباته وتجاهلت الاحتجاجات العراقية في أوائل ذلك

---

(1) راديو بغداد، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1966، في سولومون "النضال القومي الكردي"، ص17.

(2) بلاغ رسمي صادر عن (ح.د.ك)، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1966، في وانلي، كردستان العراق، ص270.

العام.في مقابل ذلك حرم الملّا مصطفى كردستان العراق على المقاتلين الأكراد الإيرانيين. وبحلول نهاية عام 1966 كانت إسرائيل أيضاً تدعم الملّا مصطفى.

بعد شهر حزيران/جوان 1967 كانت الحكومة والجيش ضعيفتين جداً لتشكيل أي تهديد للملّا مصطفى. وربما كان ذلك جزئياً بسبب صدمة حرب الأيام الستة، ولكن أيضاً بسبب عامل جديد. فلكي تستطيع بغداد إلحاق الهزيمة بالأكراد لابد لها من إغلاق الحدود مع إيران. وإلّا فإن البيشمركه سوف يواصلون القتال إلى أجل غير مسمى حيث يتم تمويلهم من جديد أو يطلبون اللجوء المؤقت في الطرف الآخر من الحدود. لقد كانت الجهود العراقية لإنهاء المساعدة الإيرانية للأكراد غير مجدية. وفي النهاية قضى ضعف الحكومة، الذي تبدّى في عدم قدرتها على التعامل مع الأكراد أو في إنزال قوة ضد إسرائيل، عليها. ففي شهر تموز/جويليه 1968 قام الجيش والبعث بانقلاب ناجح.

المصادر:

Great Britain: Public Record Office, series 371: nos. 133069, 133070, 1330702, 134255, 140913, 140916, 140918, 140920, 140921, 140924, 141050, 149845, 157662, 157663, 157664, 157665, 157666, 157670, 157671, 157674, 164233, 164233, 164234, 164235.

مصادر ثانوية:

David Adamson, *The Kurdish War* (London, 1964); Arfa, The Kurds; Batatu, *The Old Social Classes,* Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political Study 1958-1963;* (New York, 1969), Dzeigiel, *Rural Community in Contemporary Iraq,* Mahmud al Durra, *Al Qadhiya al Kurdiya* (Beirut 1966) Solomon Gershon, 'The Kurdish Question in Iraq' (Syracuse, 1981); Sa'ad Jawad, Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970 (London, 1981); Majid Khaddouri, *Republican Iraq: a Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (London, 1969); Edgar O'Ballance, *The Kurdish Revolt, 1961-1970* (London, 1973) .I.C. Vanly, *Le Kurdistan Irakien, Entité Nationale*. Etude de la Révolution de 1961 (Neuchatel, 1970).

الدوريات:

Hawkar, The Times

مقابلات:

إبراهيم أحمد (لندن 28 أيار/ماي 1993)، حسين آغا سورجي (لندن 18 شباط/فيفري 1991).

الفصل السادس عشر

الأكراد في ظل حكم البعث

1975-1968

مقدمة

في عام 1970 توصل كل من الـ (ح.د.ك) وحكومة البعث الجديدة إلى اتفاق عكس إحساس الحكومة الخاص بعدم الاستقرار، وعكس أيضاً المطالب الكردية الأساسية. وقد فشلت الاتفاقية لأسباب عديدة. أول هذه الأسباب هو أن الدوافع الحقيقية للحكومة كانت هي مركزة [كردستان]. وكان الحكم الذاتي خدعة مؤقتة حتى امتلكت قوة كافية لفرض سيطرتها المباشرة. فضمن حزب البعث كان هناك استهجان أيديولوجي لتقديم تنازلات رئيسية للأكراد. وضمن (ح.د.ك) لم يكن هناك تقدير حقيقي لماذا بدا تحالفه مع إيران وإسرائيل والولايات المتحدة منطوياً على هذا القدر من الخيانة في بغداد. بسبب احتياطها من النفط، ركز كلا الفريقين على مصير كركوك وهو ما أظهر حقيقة الاتفاقية، وهي القضية التي لم يبد فيها أي من الطرفين أية مرونة. لقد ارتكب الملّا مصطفى خطأ فادحاً حين اعتقد أن القوى الخارجية، الولايات المتحدة وإيران، سوف تساعده لإلحاق الهزيمة بالعراق وليس استخدامه من أجل تحقيق أهدافها الخاصة. وقد أخفق أيضاً في تقدير أن الجيش العراقي قد أصبح قوياً الآن بما فيه الكفاية لهزيمته في المعركة. وكنتيجة أدت أعوام 1968-1975 إلى هزيمة قاسية وتهجير جماعي كبير وتنفيذ لحكم ذاتي مشوّه في كردستان.

البعث والملّا مصطفى وجماعة أحمد-طالباني

بالطبع لم يكن البعث والأكراد غريبين عن بعضهما بعضاً. فمن الناحية النظرية ادعى البعث أن كردستان العراق هي جزء متمم للوطن العربي، وبالتالي اعتبر حق تقرير المصير الكردي مستحيلاً لأنه يتناقض مع هذا الادعاء. مع ذلك، ورغم التعارض بين القوميات كانت هناك فسحة أمل.

لقد كان ميشيل عفلق، مؤسس البعث ومنظّره، مدركاً لخطر القومية العربية التي تستثني الأقليات القومية غير العربية. واعتبر أن البعد الاشتراكي للعقيدة البعثية يُخفف من الإقصاء القومي هذا. في عام 1955 وضّح رؤيته بخصوص نظرة البعث إلى الأقليات القومية والدينية:

"عندما ندعو إلى المساواة الاقتصادية ونقدم فرصاً متساوية، نعني أننا سلّمنا قضية الأمة إلى أصحابها الحقيقيين، الشعب. إنهم في الحقيقة شعب واحد بدون تمييز بين مسلم ومسيحي وعربي أو كردي أو بربري. ماذا يريد القسم الكردي من الشعب وما الذي يطمح إليه (باستثناء بعض القادة ذوي المصالح الإقطاعية) أكثر من حياة كريمة وسعيدة حيث يأخذ ما يأخذه الآخرون ويعطي ما يعطونه. إن هؤلاء الأشخاص لا يطلبون أكثر مما يطلبه العرب لأنفسهم"[1].

ورغم أن البعث، مثل الأحزاب القومية الأخرى،كان مشغولاً كثيراً بقضايا الوطن العربي للتفكير في علاقات الأقليات، فإنه حاول في مناسبة أو مناسبتين شرح موقفه للأكراد الذين كانوا بشكل غريزي يشكّون فيه.

وكان من الطبيعي أيضاً أن يتقرب قادة البعث من الأكراد القريبين منهم أيديولوجياً، أولئك الذين برروا قوميتهم في نطاق اشتراكي. فالتقى عفلق مع إبراهيم أحمد، مثلاً، بعد ثورة 1958 بوقت قصير وقرر (ح.د.ك) الانضمام إلى الجبهة الموحدة التي كان البعث من قبلُ عضواً فيها. عندما بدأوا بتدبير مكيدة للإطاحة بقاسم في عام 1962، تمكن البعث من التقرب من الـ (ح.د.ك) لضمان أنه لن يقف في وجهه.

هذا هو الجانب الإيجابي في الموضوع، ولكن ثمة حكاية غير سارة أيضاً.

---

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، بيروت 1974، ص ص168-178، اقتبسه غريب، في القضية الكردية، ص54.

فالبعثيون لم ينسوا المضايقة الذي تعرضوا لها على يد الأكراد في الموصل وكركوك في شهري آذار/مارس وتموز/جويليه 1959 على التوالي، ولا خيبة التعامل مع الملّا مصطفى. فلم يكن البعث مقتنعاً أن الملّا مصطفى أو (ح.د.ك) ممثلين حقيقيين للأكراد. بل بدا أنهم "انفصاليون وإقطاعيون وأدوات بيد الإمبرياليين" وغير "مخلصين وأوفياء لأكراد العراق"[1].

نظر الأكراد من جانبهم بذعر إلى التحمس البعثي للاتحاد العراقي مع الجمهورية العربية المتحدة. وتذكروا أن البعث في عام 1963 كان أشد ضراوة في الحرب من قاسم. ولكن ثورتهم كانت عاملاً رئيسياً في سقوط البعث في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر.

خلال أعوام 1963-1968 كان لدى البعث وقت لإعادة النظر في الحكمة من قتال الأكراد، ولكنه تجاهل ذلك إلى حد كبير. وقد لاحظ بمرارة أن الملّا مصطفى قد قبِل شروطاً من عارف في عام 1964 هي أقل بكثير مما عرضه البعث. ولكنه عندما خطط لاستعادة السلطة، اتصل بالملّا مصطفى وجماعة الطالباني-أحمد. كان الملّا مصطفى متحفظاً بينما كان أحمد وطالباني أكثر إيجابية. كذلك كان صدام حسين من بين المؤيدين البارزين في البعث من ذوي التوجه السهل الانقياد للقضية الكردية.

عندما استرد البعث السلطة في شهر تموز/جويليه 1958 كان "حل القضية الكردية بطرق سلمية" من بين أهداف الحزب[2]. فلم يكن القرار مبنياً على أي التزام بالحقوق الكردية بل على الحاجة الماسة إلى تعزيز موقفه. وفي الوقت الذي امتلك فيه قوة فعلية في مجلس قيادة الثورة، أراد البعث أن يخلق وهماً بتمثيل أوسع في الحكومة لتحييد التهديدات التي قد تأتي من الأكراد والشيوعيين، الأقوياء بما فيه الكفاية لتهديد مركز البعث.

لذلك كان خائفاً من اختيار هؤلاء في الحكومة لمنعهما من الاتحاد ضد البعث. إن التفكير في براعة كردستان العسكرية والاتحاد مع شبكة الشيوعيين عبر العراق كان مزعجاً. ولكنه فشل في البداية مع الشيوعيين الذين لم تكن لديهم الرغبة في المشاركة قبل ضمان الحريات المدنية وإجازة (ح.ش.ع).

---

(1) نضال البعث، المجلد الثاني، ص ص145-147، اقتبسه جواد، العراق والقضية الكردية، ص231.

(2) غريب، القضية الكردية، ص73.

لكن البعث نجح أكثر مع الأكراد. فقد عيّن عدداً منهم في مجلس الوزراء الجديد[1]، وأعلن عن نيته تنفيذ بيان البزاز. واضعاً نصب عينيه هذا الهدف، التفت البعث إلى جماعة الطالباني-أحمد نظراً لاستعدادها للتعاون وأيديولوجيته الاشتراكية المعروفة. وهكذا فكر بشكل جليّ في تهميش الملّا مصطفى كنقطة ارتكاز للحركة الكردية.

وكان من الطبيعي بالقدر نفَسه أن يرحّب الطالباني وأحمد بالنظام الجديد لأنهما قد شعرا بارتياح أيديولوجي مع البعث أكثر من النظام السابق ولأنهما أيضاً آمنا بالمبادئ الاشتراكية والقومية. لقد كانت هذه فرصة رائعة لإزاحة الملّا مصطفى كممثل للتطلعات القومية الكردية. كذلك تلقوا مرتباً من الحكومة لقواتهما التي أطلق عليها رجال الملّا مصطفى "جحوش 66". وفي بغداد سُمِح لهما بإصدار صحيفة النور، التي حملت وجهة نظرهما الخاصة. وقد كتب الطالباني بشكل مثير للاشمئزاز عن البعث أنه "أول حزب سياسي حاكم يمد يده للشعب الكردي بشكل مباشر وبإخلاص وبشكل مفعم بالأمل"[2]، وأول من يعترف "بالحقوق القومية للشعب الكردي". لقد أقرّ الطالباني وأحمد بسياسة البعث، ولكنهما بالمقابل طالبا بتنازلات لتعزيز مصداقيتهما بين الأكراد. ولكن بحسب تعبير الملّا مصطفى فإن الطالباني وأحمد "أداتان بيد كل من يدفع"[3] وهي ملاحظة تنم عن سخرية بالنظر لعلاقاته مع قاسم وعارف. في الحقيقة كان كل من الطرفين يسعى إلى تصديق الحكومة لتعزيز سلطته داخل كردستان، تماماً كما فعل أسلافهم القبليون كما يتذكر الجميع.

لم يرفض الملّا مصطفى حزب البعث بشكل صريح، ولكن أصر على أن التعاون متوقف على التخلص من أحمد والطالباني. وعندما لم يستجب، سحب الملّا مصطفى ممثله من مجلس الوزراء وطرد البعثيين بازدراء "إن كل ما يطلبونه اليوم هو كسب الوقت لتقوية أسس نظامهم"[4]. وقد كانت تلك ملاحظة متسمة بالتبصر.

---

(1) ضم مجلس الوزراء الأول أربعة أكراد وأحدهم، محسن ديزائي، مثّل ملّا مصطفى. بعد أسبوعين من الانقلاب كانت هناك فتنة طُرد بسببها المتآمرون غير البعثيين. ضم المجلس الجديد ثلاثة أكراد، اثنين منهم يمثلان الملّا مصطفى والثالث، طه محي الدين معروف، فقد مثّل جماعة الطالباني، انظر فاروق-سلوكليت العراق منذ 1958، ص ص113، 116.

(2) النور (بغداد) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1968، اقتبسه غريب، في القضية الكردية ص75 .

(3) مقابلة مع الملّا مصطفى، 28 أيلول/سبتمبر 1976، اقتبسها غريب في "القضية الكردية"، ص75.

(4) لوموند، 12 تشرين الأول/أوكتوبر 1968، اقتبسه كوتشيرا في "الحركة القومية الكردية"، ص265.

اختار الملّا مصطفى وسائل أخرى لإظهار أنه لا يمكن الاستغناء عنه. فاعتباراً من الخريف حصلت عدة مناوشات بين قواته وقوات الطالباني-أحمد. وفي معظم هذه المناوشات أظهر الملّا مصطفى تفوقاً في المهارة وفي القوة العددية أيضاً. وهو كان في الواقع يطلّق البعث بسبب تصادقه مع خصومه من الأكراد.

لقد أعلن البعث التزامه ببيان البزاز مباشرة تقريباً وأصدر مراسيم لتعليم اللغة الكردية في كل المدارس والجامعات العراقية، ولتأسيس جامعة جديدة في السليمانية ولعفو عام عن أولئك الذين اشتركوا في الحرب الكردية. وأعلن أيضاً النوروز، السنة الكردية الجديدة، عطلة رسمية واعترف بحق الأكراد في الحفاظ على قوميتهم. بل إنه أقام مكتباً خاصاً لشؤون الشمال ملحقاً بمجلس قيادة الثورة. كذلك أراد حقاً أن يُضعِف مكانة الملّا مصطفى.

لقد زادت مخاوف البعث من حرب كردية أخرى مع التدخل الإيراني فيها. كذلك كان متخوفاً من تزايد الهيمنة الإقليمية الإيرانية والذي تبين بوضوح في شهر كانون الثاني/جانفي بمطالبتها بالبحرين. من ناحية أخرى كان البعث يعرف أن إيران تدعم الملّا مصطفى بالمدافع والمعدات المتطورة الأخرى. وحتى يقضي على الدعم الشعبي له، أعلن البعث عن نيته تنفيذ المواد الهامة في بيان البزاز في شهر شباط/فيفري 1969.

متجاهلاً مثل هذه التصريحات، هاجم الملّا مصطفى قوات الحكومة في شهر آذار/مارس مظهراً قدراته العسكرية المتزايدة من خلال ضرب تجهيزات النفط في كركوك بالقنابل، وهو عمل أحرج البعث دولياً، وخاصة مع شركة النفط العراقية التي تملكها بريطانيا[1]. كان البعث مدركاً تماماً لارتفاع كلفة الحرب متذكراً كيف أن نظامه قد انهار بسبب القضية الكردية في عام 1963.

تزايدت الأخطار على البعث في شهر نيسان/أفريل حين أعلنت إيران إلغاء حدود 1937 لشط العرب لصالح كونه ممراً مائياً دولياً. في كردستان وجدت الحكومتان نفسيهما تتقاتلان بالوكالة، فالقوات العراقية تُعطي دعماً سرياً لجماعة الطالباني-أحمد

---

(1) كلف القصف أضراراً بحوالى 5 مليون دولار أميركي، وقلصت قدرة الضخ بنحو 70% لعشرة أيام. وربما وصلت كلفة العائدات المفقودة إلى نحو 10 مليون دولار أميركي، فاروق-سلوكليت وسلوكليت، العراق منذ 1958، ص129؛ غريب، القضية الكردية، ص77.

ضد الملّا مصطفى المسلح بالأسلحة الثقيلة من قبل إيران[1]. وفي منتصف الصيف بدا واضحاً أن إيران ليست الوحيدة العاملة هناك حين أعلن محافظ سابق لبغداد، وهو عميل اعترف بنفسه، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA تدعم الملّا مصطفى أيضاً.

في هذه الأثناء أدرك البعث أنه من غير المحتمل أن يقبل الأكراد أي شيء أقل من الحكم الذاتي، وأن هذا هو ثمن تحييد إيران والتودد إلى الشيوعيين. خلال شهر حزيران/ جوان أعلن ميشيل عفلق "ليس للحزب أي اعتراض على حق الأكراد في نوع من الحكم الذاتي"[2] وأعلنت الحكومة أن القانون سوف يُنشر بواسطة اللامركزية وإقامة إقليم كردي في دهوك. كذلك كان هناك ثمن آخر لا بد من دفعه. ففي شهر أيار/ماي وصفت صحيفة الحزب الملّا مصطفى بـ"المعتدل" وهو مؤشر بأن القيادة اعترفت، إذا ما أخذنا البعد الإيراني بعين الاعتبار، بأن ليس لديها من خيار سوى التفاوض مع الملّا مصطفى. في شهر تشرين الأول/أوكتوبر صرّحت صحيفة الحزب، الثورة العربية، أن الحكم الذاتي هو أفضل حل للإيفاء بالحقوق القومية الكردية.

رحب الملّا مصطفى بتقرب الحكومة، رغم أنه أثبت مقدرته على مقاومتها، وإن كان من خلال المساعدة الأجنبية، فإن أتباعه كانوا قلقين من فترة الراحة هذه. خلال عام 1961 كانت هناك حوالى 60.000 إصابة، وأكثر من 3.000 قرية (75% من العدد الإجمالي) في كردستان العراق أُصيبت بأضرار كبيرة، وفي عام 1969 كانت هناك 13.000 عائلة عالة على القوات القومية. وكان هناك أيضاً إغراء إحباط مناورات جماعة الطالباني-أحمد مرة أخرى.

عندما بدأت المفاوضات الرسمية في شهر كانون الثاني/ جانفي وجد كل فريق الفريق الآخر مخيباً للآمال للتعامل معه. لقد استطاعت الحكومة أن تجعل الملّا مصطفى يكشف عن حجم مطالبه شيئاً فشيئاً. كما سخطت كذلك من انشغاله بأعدائه أكثر من انشغاله بالمطالب الأساسية لتسوية سياسية، إذ أصر أن تقطع الحكومة علاقاتها مع جماعة الطالباني-أحمد وعلى تسريح فرسان صلاح الدين، قوات

---

(1) في أواخر عام 1969 تلقى الملّا مصطفى ما يزيد عن 100 مدفع مضاد للطيران، وعشرين مدفعاً تطلق قذائف 25 رطلاً، ومدافع مضادة للدبابات، غريب، القضية الكردية، ص77.

(2) ميشيل عفلق، نقطة البداية، بيروت 1971، ص ص105-108 استشهد به غريب في القضية الكردية، ص81.

الجحوش التي زوّدت بالجنود بشكل أساسي من أعداء الملّا مصطفى القبليين. وفي النهاية وافقت الحكومة.

ولكن العقبة الكأداء كانت كركوك. فرغم الوصول المتأخر للأكراد إلى مدينة كركوك وحقولها النفطية، شعر (ح.د.ك) بشكل عاطفي أنها ينبغي أن تُضم إلى منطقة الحكم الذاتي. كما طالب بمناطق ثانوية كردية حتى خانقين، وهي المناطق التي سيُكتشف فيها النفط. تخوف البعض من أن التخلي عن مثل هذه المناطق سوف يقوّض أمن العراق الاستراتيجي. وبالنتيجة أرادت الحكومة تطبيق الحكم الذاتي على الشعب أكثر منه على الأرض بحيث تنازلت للملّا مصطفى عن مبدأ الإقليمية، ولكنها أصرت أن تعيين الحدود ينبغي أن يعتمد على إثبات أين يشكلون الأكثرية، وأن هذا سوف يُقرّر في استفتاء عام أو في إحصاء.

في أوائل شباط/فيفري كانت الاتفاقية جاهزة للتوقيع عليها، والتي تفاوض عليها من الجانب الكردي بشكل رئيسي الدكتور محمود عثمان، الشخصية الرئيسية الثانية بعد الملّا مصطفى في (ح.د.ك). هذه المرة جاء دور الأكراد ليشعروا بالغضب والإحباط لأن الوثيقة التي قُدِمت لهم للتوقيع عليها لم تكن لها علاقة تقريباً بالنقاط التي تم الاتفاق عليها في المحادثات. وانعكس هذا التوتر ضمن صفوف البعث حيث الجناح العسكري غير راغب في تقديم تنازلات كبيرة بينما المدنيون بقيادة صدام حسين راغبون في التوصل إلى الاتفاقيات المطلوبة للتسوية.

من الصعب الاعتقاد أن صدام حسين كان ملتزماً بمثل هذه التسوية كحل دائم. بل كان مشغول الذهن بعدم استقرار النظام. لهذا كان هو والرئيس حسن البكر بحاجة إلى الوقت لتعزيز موقفهما وتحقيق السيطرة على الجناح العسكري للبعث، على أمل جر الشيوعيين إلى التعاون معهم حتى يمكن التخلص منهم. والذي حصل أن صدام حسين نفسه ذهب إلى كردستان حتى يعقد الاتفاقية. فوضع أوراقاً بيضاء أمام الملّا مصطفى وأخبره أن يكتب مطالبه، قائلاً إنه سوف لن يغادر قبل أن يوقعا على وثيقة مقبولة للطرفين. وقد حصل ذلك. أخذ صدام معه إلى بغداد الاتفاقية التي أدت إلى بيان هام في 11 آذار/مارس 1970.

اتفاق 11 آذار/ مارس 1970 للسلام وانهياره

تم التوصل إلى الاتفاقية والتي صدرت في الحادي عشر من آذار/ مارس حين كانت السياسة الحكومية من القضية الكردية ليست أفضل صفقة تُقدَّم لأكراد العراق

فحسب، بل إنها بقيت حجر الأساس المفضل لدى الأكراد لأية علاقات مستقبلية مع بقية العراق. ونصت المواد الأساسية[1] على:

1- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتُدرّس في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية.

2- مشاركة الأكراد التامة في الحكومة بما في ذلك المناصب الحساسة والهامة كالوزارات والجيش.

3- تعزيز الثقافة والتعليم الكرديان.

4- يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية على الأقل.

5- حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بهم .

6- توفير موارد مالية لتطوير كردستان.

7- تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الشهداء والعجزة والمعوزين والعاطلين عن العمل أو المشردين.

8- إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكن سكناهم السابقة.

9- الإسراع بتطبيق الإصلاح الزراعي [في المنطقة الكردية].

10- تعديل الدستور ليصبح 'يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية' [ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية][2].

11- إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة.

12- يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً.

13- يجرى تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

---

(1) هذ الصياغة المختصرة المستعملة هنا تعتمد على الترجمة المقدمة من قبل وزارة الثقافة والإعلام العراقية، التي اقتبسها كل من مارتن شورت Martin Short وأنتوني مكديرموت Anthony McDermott، الكرد (لندن 1975) الملحق 1.

(2) اعتمدت في الترجمة بشكل مباشر على جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط2، آذار/مارس 1971. (المترجم).

14– توحيد المناطق التي يشكل فيها الأكراد أغلبية كوحدة متمتعة بالحكم الذاتي.

15– يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق.

واختتم البيان بالقول "إن التاريخ سوف يشهد أنه ما كان لكم [أيها الأكراد] ولن يكون أبداً أخ مخلص وحليف دائم كالشعب العربي".

بعد انهيار الاتفاقية ومن ثم هزيمته في عام 1975 يتذكر الملّا مصطفى بمرارة فيقول: في البداية جاؤوا [البعثيين] إلينا وأخبرونا "سوف نمنحكم الحكم الذاتي" فقلت إنَّ هذه خدعة. لقد عرفت ذلك حتى قبل التوقيع على الاتفاقية. ولكن شعبنا سألني كيف "ترفض الحكم الذاتي للشعب الكردي؟"[1]، من السهل القول، في ضوء الجرائم المرتكبة ضد الشعب الكردي منذ ذلك الحين، إن البعث تصرف بشكل ساخر.

ولكن في ذلك الوقت لم تكن هناك أرضية كافية للشك في سوء النية. وربما يشك المرء في تصريح طارق عزيز المتسم باستعادة الماضي عندما قال: "كنا مخلصين عندما أعلنا بيان 11 آذار/مارس. لم يكن البيان من باب الدعاية. أقول ذلك لأنني كنت أحد الذين شاركوا في المفاوضات وأعرف إخلاص القيادة"[2]. ولكن الواقع أنه وليد الحاجة. وكما علقت صحيفة التايمز في شهر تموز/جويليه "إن ما يبعث على السخرية هو أن ليس للنظام البعثي سوى الأكراد أصدقاءً سياسيين داخل العراق. إن الأكراد يراقبون باهتمام عدم إحراز أي تقدم باتجاه الوحدة الوطنية المرغوبة للقوى السياسية وخلق المجلس الوطني (الذي وعد به النظام)"[3]. وقد كان عجز النظام عن تشكيل هذا المجلس على شكل ائتلاف أوسع، وهو شيء طالب به الأكراد، وهو الذي سبب القلق مبكراً في الصفوف الكردية.

ولكن ضمن البعث نفسه دخلت القيادة في شروحات مسهبة حول أهمية إدخال الأكراد في شراكة مع بقية العراق، وإن هذا يمكن أن يتحقق فقط عبر اعتراف كامل بالحقوق القومية الكردية داخل العراق حيث دلت إجراءاته الأولى على صدق نواياه.

---

(1) الملّا مصطفى لغريب 28 أيلول/سبتمبر 1976، القضية الكردية في العراق، ص89.

(2) طارق عزيز لغريب، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1976، اقتبسه غريب في القضية الكردية، ص102.

(3) التايمز، 4 تموز/جويليه 1970.

في غضون شهر من التوقيع على الاتفاقية شكّل صدام لجنة (أربعة أكراد وأربعة من العرب) لتنفيذها. وتنفيذاً للمادة الثانية قام الرئيس حسن البكر بتعديل وزاري حيث عيّن خمسة من الأكراد البارزين، وإن في مناصب قليلة الأهمية نسبياً. كذلك تم تنفيذ المواد 4 و13 بتعيين أعضاء من (ح.د.ك) على رأس محافظات السليمانية وأربيل ودهوك بالإضافة إلى عدد كبير من المناصب القليلة الأهمية. ومع حلول نهاية شهر نيسان/أفريل بدأت اللغة الكردية تُستعمل في كردستان كما جاء في المادة الأولى، وبدأت الصحف الكردية بالظهور وتم تشكيل اتحاد للكتاب وجمعية ثقافية (المادة 3) كما بدأت اتحادات الطلبة والشبيبة والنساء والمعلمين بالظهور (المادة 5).

من جهة ثانية استُثمِرت الطاقة والنقود في إعادة تعمير القرى، وبُدِء بتنفيذ مشاريع البنية التحتية والاقتصادية الكبيرة، كما بوشر أخيراً، وبعد طول انتظار، بتنفيذ الإصلاح الزراعي لعام 1959، حيث ادُخرت مناطق لمن لا أرض لديهم والفلاحين اللاجئين (المواد 6 و8 و9). في شهر أيار/ماي تم نزع سلاح فرسان صلاح الدين. في 10 تموز/جويليه عُدِّل الدستور وفقاً للمادة 10. في نهاية تلك السنة وافقت الحكومة على أن تدفع لـ 000 . 6 من البيشمركه للعمل كحراس حدود، وقدمت للملّا مصطفى راتباً شهرياً كبيراً بين 000 . 35 إلى 000 . 50. وتفاخرت أيضاً أن 700 . 2 مسكن قد أُعيد بناؤها، وتمت إعادة تعمير ما يربو على خمسين قرية من القرى المئة المدمرة في محافظة أربيل.

السحاب الوحيد الذي لاح في الأشهر الأولى من شهر العسل تمثل في رفض البعث الموافقة على مرشح (ح.د.ك)، رئيساً للجمهورية (المادة 12)، على أساس أن أصوله إيرانية. كان كريم من الأكراد الفيليين، شيعي المذهب ولوري الأصل. كما كان واحداً من بين 000 . 100 من الأكراد الفيليين الذين استوطنوا على الجانب الغربي لزاغروس، والكثير منهم في بغداد، خلال الفترة العثمانية.

في شهر كانون الأول/ديسمبر 1970 استطاع الملّا مصطفى القول "إننا متفائلون الآن. بعد عشر سنوات من القتال عرضت الحكومة العراقية علينا الحكم الذاتي في شهر آذار/مارس الماضي وحتى الآن يبدو أنهم ينفذون الاتفاقية"[1]. مع ذلك كان هذا آخر تعبير إيجابي. قبل انقضاء الشهر كانت محاولة اغتيال فاشلة استهدفت ابنه إدريس في بغداد.

---

(1) واشنطن بوست، 13 كانون 1971، استشهد به غريب، القضية الكردية، ص102.

بدا الآن أن البعث يناور من أجل الوقت وشهد عام 1971 انعداماً للثقة بين الطرفين. كانت المسألة الرئيسية ديموغرافيةً. فالإحصاء،الذي نصت عليه المادة 14 للمناطق المتنازع عليها، والذي خُطط له في شهر كانون الأول/ديسمبر 1970 قد تأجل حتى الربيع باتفاق ثنائي، ولكن عندما جاء الربيع أُجل مرة أخرى إلى أجل غير مسمى من جانب طرف واحد. فقد اتهم الملا مصطفى الحكومة بأنها تعيد استيطان العرب في المناطق المتنازع عليها، كركوك وخانقين وسنجار[1]، وأخبر الحكومة أنه لن يقبل نتيجة الإحصاء إذا ما أظهر أغلبية عربية. كما رفض أيضاً عرض إحصاء 1965 الذي قال إنه قد زوِّر. وعندما اقترحت الحكومة تطبيق إحصاء 1957 رفض الملّا مصطفى ذلك لأنه أظهر سيطرة التركمان في مدينة كركوك، رغم أنهم [االأكراد] يفوقونهم عدداً في المحافظة ككل. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار آثار العداء في أعقاب أحداث تموز/جويليه 1959، كان من المحتمل أن يختار التركمان حكم البعث أكثر من الأكراد حيث اعتقد البعث أن الأكراد ربما يحشرون المناطق المتنازع عليها بأكراد إيران وتركيا، ولكن التوتر الحقيقي برز إلى السطح حول الأكراد الفيليين، المقيمين في العراق منذ أيام العثمانيين ومع ذلك ليست لديهم الجنسية العراقية. قالت الحكومة إنهم إيرانيون وقررت الآن مصيرهم بوسيلة بسيطة وذلك بطرد نحو 50.000 منهم تقريباً اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر فصاعداً.

في هذه الأثناء ساءت العلاقات إلى حد الصدامات المسلحة. لقد كان الملّا مصطفى لا يزال يتحدث علنياً بعبارات لطيفة عن "خلق جو من الثقة المتبادلة" ولكنه سراً كان يخبر أي شخص يستمع له "لقد قاتلنا عشر سنوات من أجل الحكم الذاتي، وسوف نقاتل خمس سنوات أخرى من أجل كركوك، إذا استدعت الضرورة"[2]. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار شبكة الجواسيس لدى النظام، لابد أن يفترض المرء أن البعث كان مطلعاً تماماً على الآراء الحقيقية للملّا مصطفى. على أية حال قامت الحكومة بمحاولة استهدفت حياته في أيلول/سبتمبر. فقد قام وفد من رجال الدين (الملالي) بزيارته في مقره غير مدركين أن آلات التسجيل التي يحملونها مليئة بالمتفجرات.

---

(1) كان المستوطنون من رجال القبائل وبشكل خاص من الطي والشمر والعبيد، غريب، القضية الكردية في العراق، ص ص106-107.

(2) كوتشيرا Irak, une forte odeur de pétrole في جون أفريك Jeune Afrique، 13 تموز/جويليه 1971.

فقتلتهم ولكن الملّا مصطفى ومحمود عثمان لم يُصابا بأذى. رغم محاولة الاغتيال هذه تم الحفاظ على الإدعاء العام من كلا الطرفين من أن الخلاف قد انتهى "وإلى الأبد" واتهم الملّا مصطفى الجناة بمحاولة "القضاء على الوحدة الوطنية للشعب العراقي"[1]. ولكن أجواء عدم الثقة تفاقمت من خلال إعادة نشر مقالات لاذعة في الصحف الناطقة باسم البعث و(ح.د.ك).

بدأ الملّا مصطفى الآن يقيم الحواجز من خلال المطالبة بتنازلات أخرى إضافة إلى تلك المذكورة في اتفاقية 11 آذار/مارس. فقد طالب بانسحاب فرق الجيش كافة من كردستان، والسماح لدخول الممثلين الأكراد في مجلس قيادة الثورة والجيش. وهذه النقطة مشروعة لأن الحكومة كانت هي الوحيدة المنفذة لقرارات مجلس قيادة الثورة، كذلك كان قد عُرض على الأكراد وظيفة في الحكومة المركزية مجردة من أية سلطة. وعندما أعلن البعث ميثاق العمل الوطني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، المُعدّ لجر الأكراد والشيوعيين إلى الشراكة مع البعث، بقي (ح.د.ك) متشككاً. فلم يكن مقتنعاً بأن لدى البعث رغبة حقيقية في مشاركة أوسع.

لقد أظهر عام 1972 سوء النية من الطرفين. فلم ينفذ الملّا مصطفى دوره في الصفقة، إذ رفض إغلاق الحدود مع عدوة العراق، إيران، واستمر في استيراد الأسلحة والمعدات الأخرى. كما اعترض سبيل دخول أو عودة موظفي الحكومة إلى المنطقة الواقعة تحت سيطرته. في شهر آب/أوت 1971 تقدم إلى الولايات المتحدة لتقديم المساعدة وقد جدد هذا الطلب مرة أخرى في آذار/مارس 1972. وبعد أن نجا من محاولة الاغتيال وجد الملّا مصطفى مبرراً أكبر في الاستجابة لعروض أعداء بغداد، ولكنه كان يحتال على "الثقة المتبادلة" التي دافع عنها في العلن.

في أعقاب التوقيع على معاهدة الصداقة السوفيتية-العراقية في نيسان/أفريل، وجد الملّا مصطفى الدعم الخارجي الذي ينشده. فقُدمت له المساعدة المتزايدة من الشاه، الذي شعر بالفزع من الاتفاقية (باعتبار أن الأكراد هم الأداة الرئيسية لإضعاف بغداد) والذي تنبّه إلى الخطر نتيجة اتفاقية بغداد مع الاتحاد السوفيتي.

في شهر أيار/ماي 1972، قررت الولايات المتحدة دعم إيران للوقوف في وجه التدخل السوفيتي المتزايد في المنطقة. وكانت الولايات المتحدة حذرة في السابق من

---

(1) وكالة الأنباء العراقية، 2 تشرين الأول/أوكتوبر 1971 في غريب، القضية الكردية في العراق، ص108.

دعم أكراد العراق بسبب التأثير الكبير لهذا الإجراء على تركيا وإيران، حليفَيْ الولايات المتحدة. والآن تصرفت على "أنها الضامن بأن جماعة العصيان المسلح سوف تُزار من قبل رئيس الدولة الأجنبي (الشاه)"[1].

في شهر حزيران/جوان 1972 أممت العراق منشآتها النفطية مكتسبة بذلك قوة اقتصادية ضخمة. وقد زاد من المخاوف الكردية أن نفط كركوك "الكردي" سوف يتحول إلى بترول "عربي". كذلك شكل هذا للولايات المتحدة سبباً إضافياً لتقويض نظام البعث، لأنه في حال سقوطه فإن "النظام الجديد قد يُرجعنا إلى حقول النفط"[2].

أظهر الملّا مصطفى السذاجة نفسها في علاقاته مع الولايات المتحدة، كما فعل من قبلُ مع البريطانيين. "لقد أردنا ضمانات أميركية. لم نثق بالشاه أبداً. ولولا الوعود الأميركية لما تصرفنا على هذا النحو"[3]. ليس هناك الكثير ما يدل على أنه أدرك أن الولايات المتحدة، مثل الشاه، سوف تظل معارضة تماماً للانفصال الكردي، لأنه سوف يؤثر على وحدة العراق وأيضاً على أكراد تركيا وإيران. وكما ظهر علناً فيما بعد فإن سياسة الولايات المتحدة كانت على النحو التالي:

> "تأمل كل من إيران والولايات المتحدة الاستفادة من الوضع غير القابل للحل والذي يُضعف فيه العراق على يد الأكراد الذين يرفضون التخلي عن حكمهم الذاتي الجزئي. لا إيران ولا الولايات المتحدة ترغبان في رؤية الموقف وقد حُل بإحدى الطريقتين"[4].

كان هذا تلخيصاً تاماً للباعث وراء كل مناسبة تقريباً دعم فيها كفيل خارجي الأكراد.

في هذه الأثناء سعى الاتحاد السوفيتي، غير المسرور برؤية الأكراد وهم يتحولون إلى حصان طروادة للمصالح الغربية، إلى تهدئة مخاوفهم حول معاهدة الصداقة مع

---

(1) فيليج فويس Village Voice 11، شباط/فيفري 1976 في غريب، القضية الكردية في العراق، ص140.

(2) أرون لاثمان Aron Lathman ماذا أراد كيسنجر في أوراق بايك Pike Papers (نيويورك 4 تشرين الأول/أوكتوبر 197)، ص 60 في غريب، القضية الكردية في العراق، ص141.

(3) ملّا مصطفى لغريب 13 أيلول/سبتمبر 1976 في: القضية الكردية في العراق، ص141.

(4) تقرير لجنة بايك إلى مجلس النواب (19 كانون الثاني/جانفي 1976)، اقتُبِس في فيليج فويس (نيويورك) 23 شباط/فيفري 1976، أعيد نشره في: وانلي، "كردستان العراق"؛ وفي: شاليان "شعب بدون دولة"، ص185.

العراق. كذلك كان آخر شيء يريده الاتحاد السوفيتي هو نشوب حرب أهلية في ذلك البلد، ولكنه لم يكن قادراً على تقديم الضمانات التي أرادها الملّا مصطفى. إضافة إلى ذلك كان الملّا يرى في التحالف المؤيد للغرب إمكانيات أكبر بكثير.

استأنف الملّا مصطفى كذلك علاقاته مع إسرائيل التي كان له اتصالات متقطعة معها منذ عام 1965 على الأقل، وهو هاجم مواقع الحكومة خلال حرب حزيران/ جوان 1967 حتى يصرف أنظار العراق عن جبهة إسرائيل. في أواسط شهر أيلول/ سپتمبر كان يتلقى مرتباً قدره 000 . 50 دولار أميركي من إسرائيل حتى يصرف أنظار البعث ويقوّضه.

لقد سبق لملّا مصطفى أن أعطى لصدام حسين كل الأسباب للتخوف من خلال تعامله مع الأعداء الثلاثة الرئيسيين للعراق. وأثناء شهر تموز/ جويليه حدثت معركتان خطيرتان بين البرزانيين وقوات الحكومة في كركوك وسنجار. وفي الشهر نفسه أصدر (ح.د.ك) بياناً غامضاً بأهدافه، والذي كان الشيء الوحيد الواضح فيه هو أن اتفاقية 1970 ما هي إلّا خطوة باتجاه المزيد:

"إن الهدف الرئيسي لحزبنا الديموقراطي الكردستاني وحركة التحرر لشعبنا الكردي في المرحلة الراهنة هو تحقيق وممارسة الحكم الذاتي. والحكم الذاتي ليس بديلاً عن حق الشعب الكردي في تقرير المصير ولكن الحقائق الموضوعية تحتم رفع هذا الشعار بغية تعزيز النضال المشترك ضد القوميتين"[1].

في شهر أيلول/سپتمبر أرسل البعث مذكرة إلى (ح.د.ك) يستعرض فيها العلاقات منذ اتفاقية 1970 وتأكيده على ضمان الحقوق القومية الكردية وتعزيز الوحدة العراقية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة قال: "سوف لن نبتعد عن الحقيقة إذا ما قلنا: إنكم لم تقوموا بخطوة واحدة في هذا السبيل"[2]. واتهم القيادة الكردية بتعزيز علاقاتها مع إيران المعادية للوحدة العراقية، معدداً 23 تهمة خاصة[3] واختتم بقائمة من المطالب تتعلق بسلوك (ح.د.ك).

---

(1) القدر 14-15 (تموز/جويليه ـ آب/أوت 1972) مقتبس في الثورة العربية 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1972، ونُشر باللغة الإنكليزية في: غريب، القضية الكردية في العراق، ص134.

(2) غريب، القضية الكردية في العراق، ص116.

(3) انظر نص هذه التهم في محمود الدرة، القضية الكردية، ص ص338-340. (المترجم).

جاء الآن دور الأكراد للتكلم عن عيوب البعث. فأرسل (ح.د.ك) رده الرسمي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذي أشار فيه إلى أن "كافة المناصب الهامة في الحكومة والقوات المسلحة قد احتكرها حزبكم [حزب البعث]"[1]. ولم يجد صعوبة في توجيه أصابع الاتهام إلى سوء نية البعث: سياسة التعريب في كردستان، إقصاء الأكراد من السلطة التشريعية وتخطيط الدولة، محاولات اغتيال الملّا مصطفى[2] وآخرين، وضع العقبات وتأجيل الإحصاء، طرد الأكراد الفيليين وقصف بعض القرى الكردية بالقنابل أو تسويتها بالأرض. وأشاد [الرد] بالأشياء الإيجابية التي تم العمل بها. لقد تم تنفيذ بعض مواد الاتفاقية بالفعل ولكن الإخفاق في تنفيذ المواد 8 و14 الخاصتين بعودة القرويين الأكراد والتعريب الجائر بمثابة "حرب غير معلنة على الشعب الكردي".

هكذا هُيئ المشهد للانهيار الكلي للاتفاقية. ولكن لم يحصل هذا على الفور، جزئياً لأن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً بعد للنزول إلى ساحة المعركة. وفي الوقت الذي توجب على بغداد الإقرار بنفورها من تنفيذ روح الاتفاقية وترك الملّا مصطفى لإغراء لا يقاوم في استئناف الصداقات الأجنبية، توجب على الأكراد أن يعترفوا بأن ارتباطهم غير المتحفظ مع الأعداء "الإمبرياليين" قد كلفهم غالياً داخل العراق. هذا الارتباط جعل النظام، الذي يشعر بالتآمر من قبلُ، أكثر شكاً في أعدائه، إذا أبعد حلفاء (ح.د.ك) التقليديين من شيوعيين ويساريين من الذين تعاطفوا مع التطلعات الكردية ولكن ليس على حساب التحالفات مع إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، والتي أدّت أخيراً إلى انسحاب بعض القوميين البارزين من معسكر الملّا مصطفى.

ما إن انقضت أشهر من عام 1973 حتى باتت إعادة العلاقات ضعيفة. لقد أراد البعث التعاون الكردي ولكن لم تكن لديه الرغبة في مشاركتهم السلطة. إن ذلك كان واضحاً ليس فقط من الحوادث التي جرت حتى الآن بل من الطريقة التي أغرت فيها الشيوعيين بالانضمام إلى "الجبهة الوطنية" التي أُعلِن عنها في عام 1972، ولكن تم إقصاؤهم من السلطة الفعلية. لذلك استجاب (ح.د.ك) للدعوات بالانضمام إلى الجبهة

---

(1) استشهد به غريب، القضية الكردية في العراق، ص120.

(2) كانت هناك محاولة اغتيال أخرى ضد الملّا مصطفى في أواسط شهر تموز/جويليه 1972. انظر كريس كوتشيرا 'Machiavel, le Baas, et les Kurdes'، في جون آفريك، 21 تموز/جويليه 1973.

الوطنية بإصراره على الاتفاق على الحدود الجغرافية لاتفاقية الحكم الذاتي، والسيطرة الفعلية لـ (ح.د.ك) في الحكومة وانتخابات حرة لكل العراق في غضون سنة. في هذه الأثناء لوحظت أدلة متزايدة على المحاولات الرامية إلى تغيير التوازن القومي حيث أفرغت قرى بأكملها بالقوة في كركوك وعقرا وشيخان وخانقين.

على أية حال من الصعب التصور أن الملّا مصطفى كان جذاباً لليساريين في النظام، بالنظر إلى الرفاق الأجانب الذين اختارهم. في عام 1973 كان في حالة مزاج استفزازي وواثقاً من أن الـ (سي آي إيه) وإيران سوف تستمران في مساندته. وهكذا في حزيران/ جوان 1973 قال متفاخراً لصحيفة الواشنطن بوست:

"نحن مستعدون للعمل وفق سياسة الولايات المتحدة إذا ما تعهدت بحمايتنا من الذئاب. وفي حالة الدعم الكافي سوف نتمكن من السيطرة على حقول النفط في كركوك ونمنح حقوق الاستثمار لشركة أميركية"[1].

من الصعب تصور أي تصريح آخر القصد منه استفزاز ليس فقط البعث بل عملياً كل العرب في العراق. في نهاية ذلك الشهر قصفت الطائرات العراقية المواقع الكردية في الوقت الذي حشد فيه الملّا مصطفى قواته محذراً من حرب شاملة. فسحب صدام الجيش من شفير الحرب.

كان لدى صدام أكثر من سبب للتحفظ. ففي داخل الحزب كان الجناح العسكري لا يزال واثقاً تماماً من سطوته، والحرب في كردستان قد تحدث كارثة له كالتي أحدثتها حرب 1963. وكان لدى صدام سبب آخر ملح؛ ففي شهر أيلول/ سبتمبر الماضي أخبرته طهران بأن إيران سوف تتخلى عن الأكراد إذا ما تخلت العراق عن شروط سعد آباد المتعلقة برسم حدود ممر شط العرب المائي. ولكن دعوته لإرسال مسعود البارزاني إلى بغداد لتسوية بعض الخلافات الرئيسية وقعت على آذان صماء، لذلك كتب إلى الملّا مصطفى مشيراً إلى الربط المباشر بين المسألة الكردية والنزاع على شط العرب: سوف يكون أمام بغداد في النزاع الأخير فقط خيار تقديم تنازلات حدودية لكي تضع حداً للمشكلة الكردية.

ظل الملّا مصطفى يرفض الاستجابة. وقد شكّل صمته نقطة التحول في العلاقات. وفي تحليل تالٍ للحادثة بعد هزيمتهم، توصل محمود عثمان وزملاؤه إلى الاستنتاج بأن هذا كان خطأ الملّا مصطفى الرئيسي في التقدير. وبدلاً من الانضمام إلى الجبهة

---

(1) كما اقتبسه كوتشيرا في: الحركة القومية الكردية، ص286.

الوطنية كما نُصِح، قدّم مقترحات جديدة لشكل من الحكم الذاتي بقصد الحل الفيدرالي. فقد طالبت -المقترحات- بالحكم الذاتي للمنطقة "الكردية" التي عُرّفت بأنها تلك المحافظات التي يشكل فيها الأكراد أغلبية. هذا التعريف يشمل كل محافظة كركوك بما في ذلك القرى والمناطق غير الكردية. كذلك اقترح الملّا مصطفى كركوك عاصمة لكردستان.

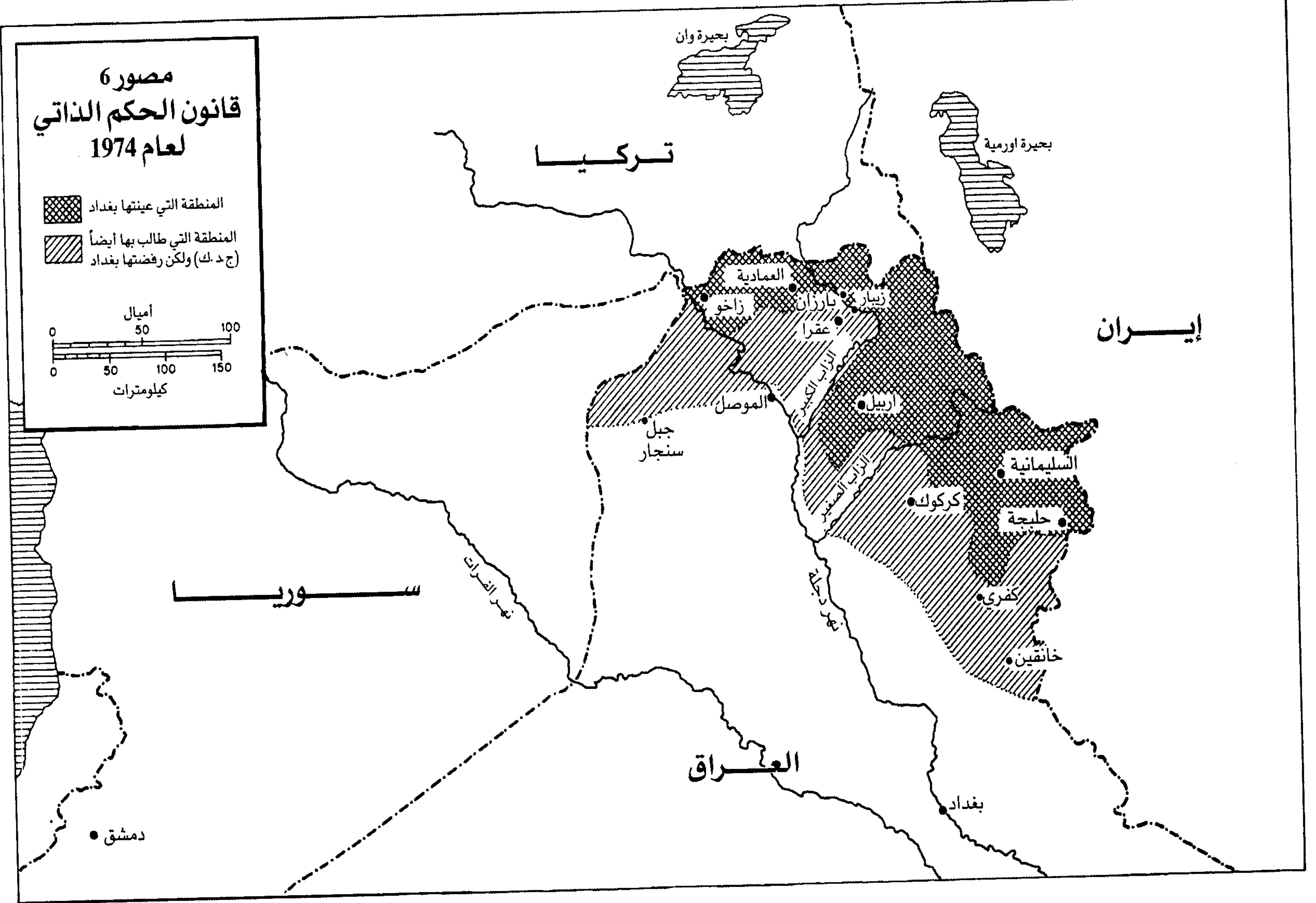
كذلك دلت النقاط الأخرى على الطريقة التي رفع بها الملّا مصطفى مطالبه. فبدلاً من كون منطقة الحكم الذاتي "جزءاً لا يتجزأ" من الدولة العراقية، سوف تكون هناك "وحدة طوعية" بين الأجزاء الكردية والعربية من العراق. وأخيراً، في حالة نشوب أي نزاع داخل المنطقة الكردية، تكون الأولوية للقانون المحلي على قوانين الحكومة المركزية. وكما أشار مسؤول بعثي كبير فإن "الأكراد لم يطلبوا الحكم الذاتي بل دولة فوق دولة" بينما كانت "مسوّدتهم بعيدة كثيرة عن مفهوم الحكم الذاتي"[1] بالنسبة لصدام حسين.

في شهر تشرين الأول/أوكتوبر أعلن البعث أنه سوف يمضي قدماً في تنفيذ مسوّدة قانون الحكم الذاتي وعُقِدت مناقشات مع 600 من المستقلين والمناوئين للملّا مصطفى و(ح.د.ك) أيضاً. كان هذا مؤشراً واضحاً على تصميم البعث على التخلص من (ح.د.ك) إذا استدعت الضرورة. في الوقت نفسه أعلن صدام حسين أن الـ (ح.د.ك) والشعب الكردي ليسا الشيء نفسه بأي شكل من الأشكال، وأن قوى معادية للثورة قد تسللت إلى (ح.د.ك). وتأكيداً لهذا الانطباع، بدأت (باراستِن) قوات الأمن الكردية المدربة على يد السافاك، باعتقال وقتل الشيوعيين الأكراد، مما أثار غضب الحزب الشيوعي العراقي كثيراً حيث قضى الصيف كله وهو يحاول تحقيق التعاون بين (ح.د.ك) والجبهة الوطنية.

كان الملّا مصطفى أيضاً يحضّر للحرب. وارتكب خطأ قاتلاً عندما بنى حملته على الدعم والمساندة الإيرانيتين. وهكذا اعتمد على النظام المتطور المضاد للطيران الذي تم تزويده به من قبل الإيرانيين للدفاع عن مقره في حاج عمران وأدرك أن البيشمركه سوف يقاتلون كقوة تقليدية.

---

(1) صدام حسين، "خندق أم خندقي" (بغداد 1977)، ص21 استشهد به سلوكليت في العراق منذ 1958، ص166، حول مطالب الأكراد الفيدرالية، انظر غريب، القضية الكردية في العراق، ص148.



مصور 6
قانون الحكم الذاتي
لعام 1974
المنطقة التي عينتها بغداد
المنطقة التي طالب بها أيضاً (ج د ك) ولكن رفضتها بغداد
أميال
0
50
100
0
50
100
150
كيلومترات
تركيا
سوريا
العراق
إيران
بحيرة وان
بحيرة اورمية
العمادية
زاخو
بارزان
زيبار
عقرا
الزاب الكبير
الموصل
اربيل
جبل سنجار
الزاب الصغير
السليمانية
كركوك
حلبجة
كفري
خانقين
نهر الفرات
نهر دجلة
بغداد
دمشق

قانون الحكم الذاتي لعام 1974

في شهر كانون الثاني/جانفي وأوائل آذار/مارس جرت محاولتان للتفاوض بين مسؤولين كبار من (ح.د.ك) والبعث. حيث أكد إدريس البارزاني لصدام في نهاية الأسبوع الأول في آذار/مارس بأن الأكراد سوف يقطعون كافة علاقاتهم مع إيران إذا ما تم التوصل إلى اتفاقية شاملة.

مع ذلك لم يكن هناك التقاء في الآراء حول مصير كركوك. لقد كان هناك من قبل تاريخ جائر للحكومة في بذل المساعي منذ عام 1958 لترحيل الأكراد من المدينة ومحيطها. وهكذا تعززت قيمتها بالنسبة للطرفين من خلال تأميم صناعة النفط فيها. في بداية عام 1974 كان من المتوقع أن يزيد دخل النفط عشرة أضعاف دخل 1972. كانت موارد ضخمة هي الآن في خطر. وبما أن كركوك تشكل 70% من إجمالي إنتاج النفط، عند ذلك شعر الملّا مصطفى بأنه ملزم بالمطالبة بالمدينة نفسها وبنسبة من عائدات نفطها.

بالنسبة للبعث وشركائه في الجبهة الوطنية، الحزب الشيوعي العراقي، فإن هذا جعل كردستان كياناً اقتصادياً مستقلاً ومتناقضاً أيضاً مع إيمانه بالاقتصاد المخطط مركزياً. وهكذا نرى أنه في شهر كانون الثاني/جانفي حيث انعقد مؤتمره الإقليمي الثامن فإنه أعطى الأولوية للتطور الاقتصادي كما كان نفط كركوك النقطة المركزية في ذلك الهدف.

كانت الحكومة لا تزال راغبة في استخدام إحصاء 1957 لتعيين مناطق جمجمال وكلار ضمن منطقة الحكم الذاتي، والسماح بإقامة إدارة مختلطة لمدينة كركوك تكون مسؤولة أمام بغداد. فرد الملّا مصطفى بالقول بأن هذه الإدارة يجب أن تكون مسؤولة أيضاً أمام حكومة كردستان ذات الحكم الذاتي. ولم تكن لدى أي طرف الرغبة في التزحزح. فالملّا مصطفى لا يزال يطالب بكركوك عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي. بالرغم من أنه كانت هناك أماكن أفضل لأن تصبح العاصمة الكردية. فممثل الملّا مصطفى في أوروبا، عصمت شريف وانلي،كتب فيما بعد "أربيل والسليمانية هما أكبر مدينتين كرديتين تماماً في العراق وأهم مركزين على الإطلاق للثقافة القومية"[1]. ربما

(1) وانلي، كردستان العراق، ص158.

يحق للأكراد المطالبة بكركوك باعتبارها ذات أغلبية كردية ولكن المطالبة بأن تكون عاصمة فأمر مفضوح بالتأكيد.

في اليوم التالي، 11 آذار/مارس 1974، أعلنت بغداد قانون الحكم الذاتي الخاص بها وأعطت للملّا مصطفى مهلة أسبوعين لقبوله والانضمام إلى الجبهة الوطنية[1]. عرضت مواد قانون الحكم الذاتي موقف حزب البعث الذي ذهب إلى أبعد بكثير من أي تشريع سابق، ولكنه فشل في الإيفاء بالمطالب الكردية المتعلقة بكركوك والمتعلقة أيضاً بعضوية السلطة الحقيقية. أما أهم المواد التي سببت الاضطراب أو الاختلاف فهي:

1- كردستان، التي تم تحديدها بوجود أغلبية كردية حسب إحصاء 1957، سوف تتمتع بالحكم الذاتي كوحدة متممة ضمن إطار العراق، وفقاً لاتفاقية 11 آذار/مارس، واتخاذ أربيل كمركز للعاصمة.

5/ 6 - تكون المنطقة ذات وحدة مالية متمتعة بالحكم الذاتي ضمن الوحدة المالية للدولة. وسوف تكون ميزانيتها الاقتصادية ضمن الميزانية الموحدة للدولة .

13- يقوم رئيس الجمهورية بتعيين عضو من المجلس التشريعي (المنتخب) لتشكيل المجلس التنفيذي. كما يحق لرئيس الجمهورية طرد رئيس المجلس التنفيذي في أي وقت، وفي هذه الحالة يُحلّ المجلس التنفيذي.

16 - تُلحق تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية في المنطقة بدوائرها العامة في وزارة الداخلية، ويخضع كوادرها للقوانين والتعليمات المعمول بها في الجمهورية العراقية.

17- تخضع دوائر السلطة المركزية في المنطقة للوزارات التي تتبع لها، وتخضع لتوجيهها العام.

18- تمارس محكمة الاستئناف العليا في العراق الإشراف على شرعية قرارات هيئات الحكم الذاتي.

19- تقوم محكمة الاستئناف العليا في العراق بمراقبة شرعية القرارات المتخذة من قبل هيئات الحكم الذاتي.

---

(1) فاروق سلوكليت وسلوكليت، العراق منذ 1958، وانظر أيضاً كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، ص295-297.

من الواضح أن هذه المواد سمحت للعراق الاحتفاظ بسلطات يستطيع، من خلال الممارسة القضائية، تجريد منطقة الحكم الذاتي من أي مضمون حقيقي. إن هذا ما كان يخشاه الأكراد وهو ما حصل فعلاً.

لقد غامر الملّا مصطفى بكل شيء بناءً على الدعم الموعود من الولايات المتحدة وإيران. لذلك أخبر الأميركيين في شهر آذار/مارس "إذا ما أعطيتمونا أسلحة تماثل تلك التي لدى العراقيين، فإننا سنقاتل. وإلّا فإننا سوف نعقد السلام. فنحن لا نريد أن نُقتل"[1]. وقال فيما بعد: "لولا الوعود الأميركية لما تصرفنا على هذا النحو. ولولا الوعود الأميركية لما وقعنا في الفخ وتورطنا إلى هذا الحد"[2]. ولا يستطيع المرء إلا أن يتوصل إلى نتيجة مفادها أن الملّا مصطفى، رغم تجاربه منذ عام 1943، بقي جاهلاً فيما يتعلق بالأمور الخارجية. فلم يستوعب بعدُ بشكل كامل أن أياً من الراعيين لا يرحب فعلاً بالحكم الذاتي الكردي.

ربما يكون قد تأثر بشكل مفرط بالبعثات العسكرية من الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران لمساعدته. وما أن انقضت مهلة الأسبوعين حتى كرر الملّا مصطفى عرضه بالسماح لشركات النفط الغربية أن تستثمر حقول نفط كركوك كاشفاً النقاب عن فكرته المبالغ فيها حول الأهمية الاستراتيجية لكردستان، مضيفاً أن "كردستان قد أصبحت عاملاً هاماً في التوازن السياسي والعسكري في الشرق الأوسط. ومن واجب القوى الغربية أن تنصحنا حول أي دور ينبغي أن نلعبه"[3]. كما وعد أنه سوف يمنع الأكراد في إيران وتركيا من الثورة لأجل الاستقلال، وهو وعد ربما لم يستطع الإيفاء به، كما تبدّى على الفور لموظفي الولايات المتحدة. إن تقديم هذا التعهد في مقابل المساعدة الأميركية يشير إلى أنه بدأ الآن يدرك أن إيران والولايات المتحدة الأميركية لم تسانداه لأية دوافع أخرى غير مصالحها.

وفي الوقت الذي قرر فيه الملّا مصطفى و(ح.د.ك) رفض قانون الحكم الذاتي،

(1) لاثمان، ما كان يخشاه كيسنجر، ص68 في: غريب، القضية الكردية في العراق، ص159؛ كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، ص291-292، وانلي كردستان العراق، ص ص184-185 .

(2) الملّا مصطفى لغريب 13 أيلول/سبتمبر 1976 في القضية الكردية في العراق، ص159.

(3) نيويورك تايمز، 1 نيسان/أفريل 1974، اقتبسه غريب، القضية الكردية في العراق، ص161.

شعر آخرون بأنه لم يعد بإمكانهم المضي معه. إذ شعر ثلاثة من الأعضاء البارزين وهم هاشم عقراوي وملّا عزيز من اللجنة المركزية وعزيز عقراوي من المكتب السياسي أنهم معرضون للخطر نتيجة التحالفات مع أعداء العراق الإمبرياليين والنزاع مع (ح.ش.ع). عندما احتجوا في شهر كانون الثاني/جانفي من ذلك العام قام الملّا مصطفى بطردهم. فاتهموه بممارسات منافية للديموقراطية وأدانوه لخطفه بعض الزعماء الأكراد وفي بعض الأحيان إعدامهم. فانضموا مع آخرين إلى الجبهة الوطنية في بغداد قائلين إن قانون الحكم الذاتي هو أفضل ما تطلع إليه الأكراد وينبغي مساندته. من ناحية ثانية اعتقد بعض اليساريين الأكراد الآخرين أن صدام حسين لم يعد جاداً في التوصل إلى اتفاقية. وهكذا كان قانون الحكم الذاتي بالنسبة لهم مجرد أمر مفروض بالقوة.

كان أصعب شيء على الملّا مصطفى هو ارتداد ابنه، عبيد الله، عنه الذي ادعى أن والده "لا يريد أن يُنفذ الحكم الذاتي حتى إن أُعطيت له كركوك وكل بترولها. إن قبوله بقانون [الحكم الذاتي] سوف يأخذ منه كل شيء، وهو يريد أن يبقى الحاكم المطلق"[1]. وأدان والده لعجزه عن تنفيذ الإصلاح الزراعي.

حرب 1974-1975

بحلول شهر نيسان/أفريل كان لدى الملّا مصطفى حوالى 50.000 من البيشمركه المدربين ونحو 50.000 آخرين من غير النظاميين. وكان الأكراد، بمن فيهم الفارون من الجيش، يحتشدون تحت رايته عندما بدت الحرب حتمية. فقواته كانت معتادة على الحرب التقليدية ولكن تعوزه الأسلحة الثقيلة. أما بغداد فقد استطاعت أن تنشر ضد هذه القوات 90.000 جندي مدعومين بـ 1.200 دبابة وسيارات مصفحة و200 طائرة.

كانت لدى الملّا مصطفى استراتيجية ثنائية حيث قرر الاحتفاظ بالهلال الجبلي للريف على طول خط يمتد من زاخو إلى دربندخان. وأمِل أيضاً بالاحتفاظ بحقل نفط كركوك على مدى رمي المدفعية وبذلك يبرهن للولايات المتحدة أن كركوك بالفعل في متناوله. ولكن لم يكن لديه المدفعية، البعيدة المدى ليجعل هذا الهدف واقعياً.

---

(1) عبيد الله البارزاني لغريب، 19 تموز/جويليه 1974 في: القضية الكردية في العراق، ص155.

ولكن الجيش العراقي سرعان ما أظهر قوته في التكتيكات والتدريب والانضباط. فقد أعطى الأولوية للتخفيف أو الانسحاب من المواقع الواقعة داخل المنطقة تحت السيطرة الكردية. بعد ذلك وجه المحاور الأساسية إلى كردستان فسيطر على العمادية وعقرا وراواندوز ورانيا وقلعه دزه بحلول الخريف. وهكذا، أصبحت الحكومة تسيطر على كردستان أكثر من أي وقت مضى منذ 1961. علاوة على ذلك لم يظهر الجيش أي مؤشر على الانسحاب، كما فعل في مناسبات سابقة، عندما أصبحت مواقعه التكتيكية محجوزة بسبب الثلج. وبالنسبة للأكراد كان هذا معناه عدم وجود فترة للراحة لحشد قواهم في الربيع. كما أن القوات العراقية ومن موقعها في رواندوز هدّدت في السيطرة على كل شومان، طريق الإمداد الرئيسي للأكراد الذي يمتد إلى الحدود الإيرانية.

لقد أمِلت إيران في أن تؤدي الحرب الكردية إلى الإطاحة بنظام البعث، كما فعلت في عام 1963، ولكنها بدلاً من ذلك وجدت نفسها مضطرة إلى دعم القوات الكردية بشكل علني. فهي لم تكتف بإرسال الأكراد الإيرانيين لمساعدة البيشمركه، بل نشرت أيضاً القوات النظامية التي ارتدت الزي الكردي. كما زودتهم بمدافع ميدان خفيفة ومتوسطة (عيار 75مم و 130مم) ومدفعية بعيدى المدى (175مم) حيث كان الدعم من الجانب الإيراني من الحدود يصل بسهولة إلى قلعه دزة. وفي الجو كانت صواريخ طائرات هوك الإيرانية الأميركية الصنع قادرة بشكل فعّال على إسقاط طائرات ميغ 23 الحربية التي تم تزويد العراق بها مؤخراً.

اتفاق إيران-العراق، آذار/مارس 1975

لم تستطع هذه المساعدة أن تغيّر التكهن الأساسي أن إيران لا تستطيع إنقاذ الأكراد من الهزيمة النهائية. وفي أواسط شباط/فيفري كانت القوات الكردية تتراجع عن بهدينان. أما ديفيد نابارو David Nabarro، الطبيب في منظمة إنقاذ ورعاية الطفولة، فإنه كتب تقريراً حياً يصوّر فيه لقاءه مع قائد أسطوري يدافع عن شيخان:

"لقد قابلناه في أعلى الطريق المؤدي إلى شيليا Shillia، محاطاً بحاشية من الضباط الكبار. كان رجلاً طويلاً ونحيفاً ويعرج قليلاً في حوالى الستين من العمر. سالت الدموع على خديه وهو يتحدث إلينا عن يأسه وقنوطه. 'لقد كانت لدينا مدافع هاون قديمة وبنادق آلية بذخيرة قليلة غير كافية لمجاراة قوة

نيران الدبابات العراقية والقصف الجوي المتواصل من المقاتلات المحلقة على مستوى منخفض»[1].

عند ذلك بدا واضحاً لنابارو أن الثورة الكردية قد انتهت.

كان تدخل إيران المباشر، من خلال حرب شاملة هي الاحتمال الوحيد لتغيير النتيجة. وهو احتمال لم يرحب به الطرفان. لأنَّ العراق كان في الواقع حتى كانون الأول/ديسمبر يعرض سراً التخلي عن رسم حدود شط العرب إذا ما قطعت إيران مساعدتها للأكراد. في حينه كانت إيران لا تزال تأمل في الإطاحة بحزب البعث. والآن شعرت بالفرح بقبول ما سبق وأن قدمه العراق. وهكذا صدق أخيراً التحذير الذي أعطاه صدام حسين قبل 18 شهراً في السادس من شهر آذار/مارس 1975، وأثناء مؤتمر الدول المصدرة للنفط (أوبك) في الجزائر، عندما اتفق مع الشاه على تسوية رسمية للخلافات الحدودية الرئيسية. تخلى العراق عن الجزء الأعمق من شط العرب واتفق الطرفان على الالتزام ببروتوكول القسطنطينية لعام 1913، ولجنة ترسيم الحدود لعام 1914. علاوة على ذلك اتفق الطرفان على الحفاظ التام على أمن الحدود ومنع التسلل التخريبي من كلا الطرفين.

في غضون ساعات من التوقيع على الاتفاقية انسحبت القوات الإيرانية وجُمدت المساعدات إلى الملّا مصطفى. بعد ذلك اقتحمت القوات العراقية وادي شومان مهددة حاج عمران. وبالتوقيع على الاتفاقية مع إيران، عرضت بغداد على الملّا مصطفى وقف إطلاق النار من 13 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أفريل حتى تسمح لقواته بالتقهقر إلى إيران أو الاستسلام.

انهار الملّا مصطفى و(ح.د.ك) بالانقلاب المفاجئ للأحداث. وفي 23 آذار/مارس قرروا الكف عن القتال. في حين قرر بعض المنشقين متابعة النضال. فعبر نحو 100.000 كردي من المقاتلين وعائلاتهم وآخرين الحدود إلى إيران للانضمام إلى الـ 100.000 لاجئ كردي الموجودين هناك من قبل. واستسلم الآلاف للقوات العراقية، نتيجة الإغراءات بالدفعات السخية لمن يسلم السلاح.

إنّ ثمن هذه الحرب المدمرة كان غالياً. فبلغة الحسابات المالية التهمت 5,2

---

(1) ديفيد نابارو، "المساعدة الطبية لأكراد العراق: 1974-1975 (وصف شخصي غير مؤرخ لحملة رعاية وإنقاذ وإعانة الأطفال لكردستان العراق)، ص33.

ملايين دولار أميركي يومياً على الجانب العراقي وحوالى ثُمن هذا الرقم على الجانب الكردي. كما أعطى الطرفان أرقام كبيرة جداً عن الإصابات، ولكن يُمكن الأخذ بتقدير ممثل الصليب الأحمر بأن العراق قد فقد 7.000 رجل و10.000 جريح. وربما يكون الرقم من الجانب الكردي أقل من هذا الرقم بقليل.

بالإضافة إلى إصابات الحرب، كان الثمن باهظاً بشكل خاص على السكان المدنيين الذين فرّ الآلاف منهم من بيوتهم قبل الهجوم العراقي، وبحلول الشتاء كان الكثير منهم يعاني من الجوع والعوامل الجوية. من دون شك كانت المعاناة في منطقة بهدينان أكثر خطورة، كما زاد منها رفض تركيا فتح الحدود للسماح بتدفق المواد الغذائية والازدحام الشديد في مخيمات الإيواء الموجودة.

نتائج حرب 1974-1975

تحرك البعث سريعاً لتنفيذ قانون الحكم الذاتي وخلق هالة من التقدم في كردستان. وعشية اندلاع الحرب صرف البعث من الخدمة الوزراء المعيَّنين من قبل الملّا مصطفى واستبدلهم بخمسة من المناوئين له. وبالنظر إلى استحالة إجراء انتخابات في ظروف الحرب، اختار 80 كردياً كأعضاء في المجلس التنفيذي وعيّن هاشم عقراوي لاختيار وترؤس المجلس التنفيذي. وهو كان عضواً في المكتب السياسي لـ (ح.د.ك) ولكنه تخاصم مع الملّا مصطفى في أواخر 1973. كذلك تم اختيار كردي آخر هو طه محي الدين معروف لمنصب نائب رئيس الجمهورية[1].

بعد قضائه على المقاومة المسلحة تحرك النظام بسرعة لإحكام قبضته على المنطقة بحيث كانت فترة مريرة جداً على السكان الأكراد لأن النظام خلق حزاماً أمنياً على طول الحدود الإيرانية التركية والذي اتسع بشكل متصاعد من 5 كم إلى 30 كم في بعض الأماكن. وقد تطلب ذلك إزالة 500 قرية على الأقل في المرحلة الأولى وربما وصل العدد إلى 1.400 قرية في عام 1978. وتم ترحيل 600.000 وربما أكثر بكثير من الرجال والنساء والأطفال إلى مجمعات إعادة التوطين. إن قرى

(1) طه معروف، كان في وقت ما زميلاً لجلال الطالباني، وأصبح مستقلاً. وكان يشغل المنصب حتى عام 1993.

المجمعات هذه عبارة عن مناطق كئيبة تقع قرب المدن الرئيسية، وفيها شوارع عريضة وطويلة لتسهل السيطرة عليها من قبل السيارات المصفحة. وأي شخص يُضبط راجعاً إلى منزل أسلافه كان يُعدم على الفور دون مراعاة للعمر أو الجنس. إنه لمن الصعب الاعتقاد أن النظام لم يسعَ إلى تشتيت المجتمعات التي قام بترحيلها وتجريدها من استقلالها وكرامتها.

كذلك أُرسل آخرون إلى جنوبي العراق، إلى الناصرية والديوانية وأفق. وهذه العائلات كانت عائلات المتمردين أو المؤيدين النشيطين للبارزاني، أو من اللاجئين الذين أخفقوا في العودة أثناء فترة العفو (حتى 20 أيار/ماي 1975). ومن بين الـ 000 . 210 كردي أو نحو ذلك ممن طلبوا اللجوء في إيران، عاد فقط 000 . 140 منهم قبل انقضاء التاريخ. فانتهزت الحكومة الفرصة لتحقيق التوازن السكاني في المناطق المتنازع عليها. ووفقاً للمصادر الكردية جرى نقل نحو مليون ساكن من المناطق المتنازع عليها في خانقين وكركوك ومندلي وشيخان وزاخو وسنجار ولكن التأكد من حجمها يبقى مستحيلاً. كذلك جرى استبدال هؤلاء المرّحلين بمستوطنين مصريين أو عرب عراقيين. يُذكر أن هذه الإجراءات في صيف 1976 هي التي شجعت الأكراد على العودة إلى حرب العصابات.

بالإضافة إلى صعوبة حصول الأكراد على سندات تمليك في كركوك، أُعيد تنظيم المحافظة لضمان الأغلبية العربية .فالمدن الكبيرة ذات الأغلبية الكردية مثل كلار (000 . 30) وكفري (000 . 50) وجمجمال (000 . 50) وطوزخرماتو (000 . 80) نُقلت من عِداد محافظة كركوك ووُزِعت على السليمانية والديوانية أو على المحافظة الجديدة صلاح الدين.

وتضمنت إجراءات كريهة أخرى مثل إعطاء مكافأة مالية للعرب الذين يتزوجون كرديات، وهو تشجيع متعمد من أجل الانصهار القومي، ونقل المستخدمين الأكراد المدنيين والجنود والشرطة إلى خارج كردستان وإلغاء الكلية الكردية من جامعة السليمانية الجديدة وتعريب بعض أسماء الأمكنة. وقد عادت بغداد دون شك إلى الاعتقالات والتعذيب وعمليات الإعدام لضمان أن أمرها لن يُعارض.

لدى عودته إلى بريطانيا، نقل نابارو محنة الأكراد إلى وزارة الخارجية التي قالت له: "إننا نعتمد على العراق بعقود قدرها 000 . 000 . 500 جنيه إسترليني كل سنة.

وإنَّ أي حكومة سوف لن تسمح لنا بالتضحية بهذه العقود من أجل أقلية محرومة"[1].
كما أُعطيت أحكام مشابهة في وزارات الخارجية والديموقراطيات البرلمانية الأخرى ولم تهتم أية حكومة أخرى بإعطاء موقف.

استثمر النظام العراقي بشكل كبير في المنطقة لتوفير مستوى اقتصادي مقبول يعوّض عن القمع السياسي. بحيث تضمن برنامجه المخصّص لقرى التجمعات أكثر من 30.000 مسكن بكلفة تعادل 90 مليون دينار. كما خصص أيضاً 336 مليون دينار لتطوير المنطقة ولإنشاء الصناعة والطرق المعبدة وبناء المدارس والمستوصفات. وتضاعف عدد المدارس أربع مرات بين أعوام 1974 و1979، وتم بناء المستشفيات في أربيل ورواندوز والسليمانية وصلاح الدين كما تم تطوير المنشآت السياحية. والحق يقال فإن الحكومة العراقية ربما صرفت على الفرد الواحد من سكان كردستان أكثر مما صرفته في أي مكان آخر خلال النصف الثاني من السبعينيات.

ولتبيان صعوده إلى الرئاسة في شهر آب/أوت 1979 أعلن صدام حسين عفواً خاصاً عن المقاتلين خارج العراق حيث عاد منهم حوالى 10.000. وفي الأول من شهر كانون الثاني/جانفي 1980 تعززت مكانة رئيس المجلسين التنفيذي والتشريعي من خلال منحه مناصب وزارية، وخلال شهر حزيران/جوان جرت الانتخابات لأول مجلس وطني عراقي منذ ثورة 1958؛ تلا ذلك في شهر أيلول/سپتمبر إجراء الانتخابات للمجلس التشريعي محققة المطلب الانتخابي لقانون الحكم الذاتي حيث تم عرض كل المرشحين بعناية على شاشة التلفزيون. لقد عرف الجميع أن أي تحدٍّ لسياسة النظام سوف يُرد عليه بقسوة صارمة. وذلك ما كان يعتبر ظهوراً مجرداً من أي جوهر وبديلاً هزيلاً للحرية عن الخوف.

المصادر: المنشورة

Farouk-Sluglett and Sluglett, Iraq since 1958; Miella Galetti, 'Sviluppo del Problema Curdo negli anni 1976-1978' in *Oriente Moderno*, no. 58, 1978; Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq*, Human Rights Watch/Middle East Watch, Genocide in Iraq: *The Anfal Campaign Against the Kurds* (New York, 1993), Jaw'ad, *Iraq and the Kurdish Question;*

---

(1) نابارو، "المساعدة الطبية للأكراد، ص41.

Chris Kutschera, *Irak, une forte odeur de pétrole* in *Jeune Afrique,* 13 July 1971, and Machiavel, le Bass, et le Kurdes in Jeune Afrique, 21 July, 1973, PUK, *Revolution in Kurdistan; the Essential Documents of the Patriotic Union of Kurdistan* (New York, January 1977), Martin Short and Anthony McDermott, *The Kurds* (London, 1975), Ismet Sheriff Vanly, 'Kurdistan in Iraq' in Chaliand, *People Without a Country.*

غير منشور:

David Nabarro, 'Medical aid to the Kurds in Iraq: 1974-1975' (undated account of the Save the Children Fund Relief Expedition to Iraqi Kurdistan).

الفصل السابع عشر

الطريق إلى الإبادة الجماعية

1988–1975

التشتت والضعف

إن رحيل ملّا مصطفى عن النضال مع ابنيه إدريس ومسعود ترك الحركة الكردية في العراق في حالة من الفوضى والتشوش. وحتى (ح.د.ك) بدا أنه لم يعد يعمل بنجاح. وكان أول من برز بعد هذا الفراغ هو خصم ملّا مصطفى القديم، جلال الطالباني الذي سُمِح له بالعودة إلى حظيرة (ح.د.ك) في أعقاب اتفاقية 1970 ولكنه عُيّن في منصب ممثل الحزب في بيروت، وهو نوع من المنفى لمنعه من العمل ضد الملّا مصطفى. من هناك ذهب إلى دمشق حيث شجعته الحكومة السورية على تجديد نضاله ضد حكومة البعث المكروهة [من قبل سورية].

في 1 حزيران/جوان 1975 أصدر الطالباني وبعض من رفاقه[1] بياناً في دمشق يعلنون فيه عن تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)[2] الذي كان مظلة لجماعتين عراقيتين هما: كومله وهي جماعة ماركسية–لينينية سرية بقيادة نوشيروان مصطفى أمين وحركة كردستان الاشتراكية بقيادة علي عسكري، وهو مقاتل باسل وصديق قديم لجلال الطالباني منذ 1964، ورسول مامند. وقد عزى هذا البلاغ الرسمي انهيار

---

(1) المؤسسون هم عادل مراد، عبد الرزاق عزيز، كمال فؤاد، فؤاد معصوم، نوشيروان مصطفى أمين وعمر شيخموس.

(2) ألحق بهم اسم اللجنة المؤقتة.

الثورة إلى "عجز القيادة الكردية الإقطاعية القبلية البورجوازية اليمينية والاستسلامية"[1] وأعلن عن التزام (أوك) بالحكم الذاتي للأكراد والديموقراطية للعراق. وكذلك دعا كافة القوى التقدمية واليسارية للمساعدة في "الإطاحة بالنظام الديكتاتوري".

في عام 1976 بدأ (أوك) عملياته بحيث تلقى علي عسكري الخبر من جلال الطالباني وهو رهن الإقامة الجبرية في الرمادي ونجح مع رفاقه[2] في الفرار إلى الجبال. وهكذا قام عسكري ورفاقه بعملياتهم في الشمال، خارج برادوست بينما عمل نوشيروان مصطفى في منطقة السليمانية.

في هذه الأثناء بدأ الأعضاء الآخرون من (ح.د.ك) القديم يستفيقون من الصدمة. وفي شهر آب/أوت 1976 التقى كل من إدريس ومسعود البارزاني بالإضافة إلى سامي (محمد محمود) عبد الرحمن الذي كان وزيراً للمنطقة الشمالية، 1974-1975، وبعض الشخصيات الأخرى[3] في أوروبا لبدء نشاط الحزب الديموقراطي الكردستاني-القيادة المؤقتة (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة وكان الحزب قد نفذ عمليته الأولى في شهر أيار/ماي، بحيث أصبح برنامجه الآن يسارياً بشكل رسمي بعد تجربته المرة مع إيران والولايات المتحدة؛ وهو الذي كان مكبلاً بالقيود التي فرضها عليه الإيرانيون بشدة. وهكذا وطّد إدريس نفسه في إيران وسامي عبد الرحمن (كسكرتير عام) في منطقة العمليات، بينما لم يعد مسعود إلى كردستان إلّا بعد وفاة والده في عام 1979.

المجموعة الثالثة التي باشرت بالقتال كانت بقيادة الدكتور محمود عثمان، الذي ترأس في وقت ما المكتب التنفيذي لـ (ح.د.ك) والذي سُمي من قبل البعض لخلافة قائد الحزب. لم يوافق الدكتور عثمان على قرار التخلي عن النضال في شهر آذار/مارس 1975. وفي بلاغه الرسمي الأول في حوالى نهاية 1976 كانت لجنته التحضيرية للحزب الديموقراطي الكردستاني تقف موقفاً انتقادياً من الثقة السابقة التي مُنحت للقوى الخارجية. وقد نأى الدكتور محمود بنفسه عن اللوم.

وأخيراً، أعاد باسوك، وهو حزب وهمي يعود تأسيسه إلى 1959، تشكيل نفسه

---

(1) أوك، الثورة في كردستان، ص1. تدين هذه النشرة وبشكل متكرر "القيادة القبلية" للحركة القومية الكردية.

(2) كان هؤلاء عمر مصطفى والدكتور خالد سعيد وسعيد كاكا وسعد عزيز، لقاء مع عادل مراد 26 تموز/جويليه 1993.

(3) وريث الملّا مصطفى الشرعي، ابنه لقمان، قُتل في معركة في أيار/ماي 1965.

في أيلول/سپتمبر 1976 باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني وهو الذي أراد الاستقلال لكل كردستان ولكنه كان راغباً في العمل من أجل الحكم الذاتي في كل دولة على حدة كحل وسط.

علي عسكري

ولكن لا شيء عكس الضعف الجوهري وغير القابل للمعالجة على المستوى السياسي والاجتماعي الكرديين كالعداء الذي أُضرم من جديد بين البارزانيين والطالباني والذي وصل أخيراً إلى نتيجة مشؤومة في عام 1978.

لقد عرف علي عسكري أن الطالباني، الذي لا يزال في دمشق، بقي معادياً بشدة للبارزانيين. وكذلك أجرى علي عسكري نفسه اتصالات مع (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة، وكتب إلى جلال الطالباني مذكّراً إياه أن العدو الوحيد هو صدام حسين وأنه يجب التخلي عن العداوات الكردية الداخلية. ولكن الطالباني كان مصمماً على التخلص من جماعات (ح.د.ك) التي نصبت الكمائن وقتلت مقاتلي (أوك) في ثلاث مناسبات منفصلة: تموز/جويليه 1976 وكانون الثاني/جانفي 1977 حين أُبيد حوالى 50 رجلاً وهم يعبرون الحدود التركية إلى العراق، ومرة أخرى بعد شهر من ذلك.

هناك عدة أسباب لاندلاع هذه المواجهات الدامية تتمثل في أن (ح.د.ك) لم يكن ميالاً إلى أخذ الأسرى. ومن جهته عرف آمر (ح.د.ك)، سامي عبد الرحمن، أن توجيهات الطالباني العامة تنصب على ضرب (ح.د.ك) لأن هذا جزء من دعاية (أوك) المنطلقة من دمشق. لهذا لم يكن، أي سامي، في حالة نفسية تسمح له للتعامل بلطف مع هؤلاء الأعداء وكان في ذلك مدعوماً من إدريس الذي يحمل كرهاً دفيناً لطالباني. لقد عرف سامي تحركات (أوك)، التي أبلغته إياها القبائل على الجانب التركي من الحدود، وبشكل خاص كويان وجيركي وسليفيان (المتواجدة في العراق أيضاً). تلك القبائل التي كانت عبارة عن مرتزقة ومستعدة لأخذ النقود من كلّا الطرفين مقابل تقديم المعلومات. ولكن يبدو أن لسامي علاقات أحسن وبالتالي شبكة مخابرات أفضل بالإضافة إلى ثلاث قواعد لـ (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة داخل تركيا في هكاري وأولدر وشرنخ بحيث كانت قوات الأمن التركية تتسامح معها ربما لتشجيع الاقتتال الكردي الداخلي.

جاء طالباني إلى كردستان في 1977، بإصرار من علي عسكري، وبسبب فقدان

المعنويات والغياب الدائم لقائد الحزب. فأقام مقره في داخل الحدود الإيرانية تماماً غربي سردشت، قرب نوكان. وهكذا كان موقعه موقعاً مثالياً لإدارة عمليات نوشيروان غرباً وجنوباً ونشاطات علي عسكري أبعد إلى الشمال. في شهر نيسان/أفريل 1978 أرسل علي عسكري ونائبه الدكتور خالد سعيد على رأس 800 رجل بحملة رئيسية باتجاه الشمال حيث كان الهدف الأساسي منها أخذ كمية كبيرة من الأسلحة التي شُحِنت من القامشلي لبعض القرى الكردية داخل الحدود التركية. لقد أعطى الطالباني تعليمات خطية لعلي عسكري لكي يقضي على قواعد القيادة المؤقتة في الطريق[1]، ولكن يبدو أن علي تجاهل ذلك كونه أقام من قبلُ علاقات عملية مع (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة في منطقة برادوست. ولكن نسخة من هذه الأوامر وقعت في يد سامي عن طريق حزب كردي في تركيا، ومع وجود دليل واضح على نوايا الطالباني، قرر سامي العمل بقوة.

زحفت قوات عسكري باتجاه الشمال، حيث تعرض في أثناء ذلك إلى هجمات متكررة من القوات الجوية والأرضية العراقية والإيرانية. وحينما وصل إلى برادوست كانت تعوزه الذخيرة. فقسّم هو وخالد قواتهما وقررا السير بشكل مستقل إلى مكان اللقاء داخل تركيا. اتصل علي عسكري بـ (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة ولم يتوقع أي عداء من جانبه. ولكن ما إن سار إلى تركيا في بداية شهر حزيران/جوان، حتى نصب (ح.د.ك) والقوات القبلية كميناً لقواته التي وصل عددها الإجمالي إلى حوالى 500 . 7 مقاتل. وهكذا شقت بعض قواته طريقها إلى الجنوب بارتباك. فرجع بعضها إلى نوكان وبعضها الآخر اعتقد أنها أُرسلت قصداً إلى فخ فاستسلمت للقوات العراقية. كذلك استسلمت البقية الباقية تحت أمرة علي عسكري بعد خسائر كبيرة. أما قوات الدكتور خالد سعيد فقد واجهت المصير نفسه. أُعدم كل من علي عسكري والدكتور خالد سعيد بناءً على أوامر من سامي، تاركاً وراءه ميراثاً من القسوة بين الأحزاب الكردية المتعارضة.

أرسل الطالباني، الذي لم يكن يعرف مصير عسكري، برسالة إلى مكتبه في دمشق يقول فيها: "إن العراق وإيران والـ (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة جميعهم أعداء

---

(1) هذه التعليمات احتوتها رسالة من الطالباني مؤرخة في 14 نيسان/أفريل 1978. قاعدة (ح.د.ك) الرئيسية كانت في برادوست إلى شرقي وادي هادان.

(2) الطالباني إلى مركز القيادة (دمشق)، نوكان، 20 حزيران/جوان 1978.

لنا»[2]، وكتب منتقداً فشل علي عسكري في ضرب (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة من الفرصة الأولى كذلك كشفت رسالته أيضاً عن مفاوضات سرية مع سافاك، على النقيض من موقف (أوك) العلني ونقده الحاد للقيادة المؤقتة في تعاملها مع إيران. أما الذي يبعث على السخرية فإنه في الوقت الذي أراد فيه سافاك أن تتعاون القيادة المؤقتة و(أوك) وبالتالي رفع تعاونهما إلى أقصى درجة ضد العراق، عرض الطالباني على سافاك التعاون فقط في حالة قطع علاقاته مع إدريس البارزاني والقيادة المؤقتة.

وكان متعذراً تجنب مزيد من الخسائر كما كانت قضية علي عسكري تكمن في الخلفية، وهي التي تلقي مزيداً من الشك على محاكمة طالباني العقلية[1]. من جهته شعر رسول مامند بأنه قد تم تجاهله لصالح صداقات طالباني الحميمة القديمة[2]، لهذا قام عشية النوروز (21 آذار/مارس) 1979 بقيادة رجال حركة كردستان الاشتراكية، الذين شكلوا معظم قوات (أوك) خارج معسكر الطالباني واتحدوا مع حزب محمود عثمان الحزب الديموقراطي الكردستاني-اللجنة المؤقتة والذي استقر أيضاً في نوكان. وفي شهر آب/أوت شكلوا رسمياً حزباً جديداً، هو الحزب الاشتراكي الكردستاني (ح.إ.ك).

في هذه الأثناء حدثت الثورة الإسلامية في إيران. ولم يتمكن الاتحاد الوطني الكردستاني بأيديولوجيته العلمانية واليسارية الاستفادة منها. فمثل الشاه، شعر آيات الله بأمان أكثر مع البارزانيين.

الشقاق الكردي

ولكن (ح.د.ك)-القيادة المؤقتة كان لا يزال يعاني من مشاكله. ففي مؤتمره التاسع في إيران أعاد تسمية نفسه بالـ (ح.د.ك). حيث بدأ بعض المثقفين بقيادة سامي عبد الرحمن ينفصلون عن الحزب، مستائين من الأساليب التقليدية الكامنة في قيادة البارزاني ومؤيديها، ومن العلاقات المتينة التي أقامها إدريس مع نظام الخميني ومن الصدامات الخطيرة مع (ح.د.ك.إ) الذي كان يطالب بالحكم الذاتي من طهران. ونتيجة هذه العلاقات تورط (ح.د.ك) إلى حد كبير في إلحاق الهزيمة بـ (ح.د.ك.إ) داخل إيران

(1) تساءل بعض أعضاء أوك فيما إذا كان الطالباني قد ساق عسكري إلى مصيره عمداً.

(2) على الأخص عمر مصطفى والمتوفيين الآن خالد سعيد وعلي عسكري.

لمصلحة طهران. علاوة على ذلك أدار إدريس باراستِن، البوليس السري الذي يراقب الجميع، بما فيهم سامي ورفاقه في المكتب السياسي. وهكذا أصبح واضحاً لسامي أنه إذا بقي في (ح.د.ك) فإنه سيبقى خادماً لدى البارزانيين لذلك انسحب في الوقت المناسب هو ورفاقه المنشقون من الحزب ليشكلوا حزب الشعب الديموقراطي الكردستاني (ح.ش.د.ك) في عام 1981.

وعندما هاجمت العراق إيران في أيلول/سبتمبر 1980، وجد المعارضون العراقيون للنظام أنفسهم أمام اختيار حلفاء من بين شكلٍ من الجماعات الكردية العنيدة. وفي أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت مجموعات مختلفة تتخذ من دمشق قاعدة لها إعلان الجبهة الوطنية الديموقراطية العراقية وتعهدت بالإطاحة بنظام البعث. ومن أبرز الموقعين عليها الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي والحزب الاشتراكي الكردستاني والبعث المؤيدون للسوريين[1]. وهكذا كان (أوك) مسروراً أن يقود جبهة يغيب عنها الـ (ح.د.ك).

ويمكن للمرء أن يتصور مدى غضب الطالباني وهو يعلم أن القسم الأكبر من (ح.ش.ع) وأيضاً القسم الرئيسي من الحزب الاشتراكي الكردستاني (بقيادة رسول مامند) وباسوك قد أعلنوا جبهة وطنية ديموقراطية مع (ح.د.ك) في كردستان، في معارضة واضحة للاتحاد الوطني الكردستاني. أدان الطالباني بشدة الحزب الشيوعي العراقي[2]، ولكن لم يكن في وسعه الكثير ليفعله لمنع تفكك جبهته. في تلك الفترة كانت هناك منافسة داخل (ح.ش.ع) و(ح.إ.ك)، بين أولئك الذين يعيشون في دمشق وأولئك الذين لا يزالون في العراق[3]. ولقد ألقت الزمرة المؤيدة للحزب الديموقراطي الكردستاني من الحزب الشيوعي اللوم على حلفاء (أوك)، البعث المؤيد

---

(1) الجبهة الوطنية الديموقراطية العراقية، تأسست في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1980. الموقعون الآخرون هم الحزب الاشتراكي العراقي والحركة الوطنية العراقية (الناصريون) ومنظمة الجيش الشعبي (ماركسيون).

(2) تعمقت الهوة داخل (ح.ش.ع) عندما ساندت مجموعة منه (ح.د.ك) بينما فضلت أخرى القوميين العرب.

(3) كان عادل مراد ومحمود عثمان من الموقعين في دمشق. يُقال إن محمود عثمان شعر بأن مامند يتعمد إضعاف مكانته في الحزب. في المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي الكردستاني، رفض محمود ترشيح نفسه لخوض الانتخابات وأصبح مامند زعيماً للحزب (وقد حاز عادل مراد على أغلبية الأصوات ولكنه انسحب من المعركة الانتخابية بسبب صغر سنه وخبرته السياسية المحدودة). عادل مراد، مقابلة مع المؤلف، 29 تموز/جويليه 1993.

لسورية والحزب الديموقراطي الكردستاني-إيران في إثارة النزاع، متجاهلة حقيقة أن (ح.د.ك) بقيادة الملّا مصطفى والآن بقيادة إدريس، كان مشغولاً بالقيام بهجمات متكررة على (ح.د.ك.إ) مقابل الدعم الإيراني. أما تصرف (ح.د.ك) هذا فقد ولّد السأم والاشمئزاز بين الكثير من الأكراد الذين شعروا أن المبدأ الأساسي في الكفاح الكردي يتمثل في أن الأكراد يجب أن يخونوا بعضهم بعضاً.

من جانب آخر أعطى (أوك)، الراغب في إضعاف (ح.د.ك)، دعمه لـ (ح.د.ك.إ)، بل وسانده في الدفاع عن مهاباد ضد القوات الإيرانية. وهكذا، وفي الوقت الذي بقيت إيران وسورية حليفتين غير معلنتين ضد العراق، فإن وكلاءهما (أوك) و(ح.د.ك) بقيا في حالة عداء مرير.

وبالنظر إلى النضال الذي ينبغي خوضه ضد صدّام، بدت مثل هذه الأحقاد انغماساً في الذاتية. لذلك تم تسليح (أوك) مرة أخرى عام 1980 بتمويل من سورية وليبيا ومن إيران فيما بعد، مستخدماً قوته المكتشفة حديثاً ضد (ح.د.ك). لقد سعى إلى السيطرة وتوسيع سلطته في المنطقة التي تتكلم السورانية، بينما فعل (ح.د.ك) الشيء نفسه في المنطقة الكرمانجية من بهدينان. وكما هو متوقع فإن مثل هذه النزاعات أضعفت فعالية حرب العصابات ضد النظام.

في الوقت الذي ادعى فيه كلا الحزبين تحقيق النجاح ضد قوات الحكومة أثناء السنتين الأوليتين من الحرب العراقية-الإيرانية، كان صدّام حسين قادراً على "التبجح أن التنظيمات الكردية سوف لن تكون قادرة أبداً على تحقيق أي شيء لأنها منقسمة على بعضها وخاضعة للقوى الأجنبية"[1]. كما أعلن عن تقليص التواجد العسكري في كردستان تاركاً إياها تحت رعاية القوات الكردية المؤيدة للحكومة، الجحوش، التي بدأت بالاتساع بشكل متزايد.

كان لدى صدّام سبب وجيه لازدراء معارضيه الأكراد. ففي منتصف صيف 1982 اتفق الطرفان المتحاربان على السماح لفرقهما من البيشمركه بالتحرك بحرية في أي جزء من كردستان، ولكنهما وقفا عاجزين عن تنسيق جهودهما. وهذا الأمر هو تعليق

---

(1) شارام تشوبين Sharam Chubin وتشارلز تريب Charles Tripp، إيران والعراق في الحرب (لندن 1988) ص105، اقتباس هيئة الإذاعة البريطانية، ملخص نشرات الأخبار العالمية BBC/SWB/ME، 27 شباط/فبراير 1982.

غير عادي على مدى جديتهم في القتال ضد بغداد. في شهر شباط/ فيفري 1983 أقنعت ليبيا وسورية تسع عشرة مجموعة من المعارضة العراقية للالتزام بوحدة الهدف ضد بغداد، ولكن التعهد لم يكد يدوم مدة رحلة العودة من طرابلس إلى مسرح العمليات. فالجماعات الإسلامية الشيعية والقومية الكردية والعربية العلمانية والقومية العراقية لم يكن بينها شيء مشترك سوى كرهها لصدّام، وفي بعض الحالات كرهها لبعضها البعض. وبالرغم من بلاغة "إعطاء كردستان العراق حكماً ذاتياً حقيقياً" فإن الشيوعيين، بصرف النظر عن الأكراد، هم الوحيدون الذين اعترفوا بأية جدية بالحقوق الكردية في الحكم الذاتي.

على أية حال كان التوتر بين (أوك) ومعارضيه لا يزال يجري على وتيرة عالية. في شهر نيسان/ أفريل شنت قوات (ح.ش.ع) و (ح.د.ك) و(ح.إ.ك) هجمات على مواقع (أوك) في محافظة أربيل. في الشهر التالي شنّ (أوك) هجوماً مفاجئاً مضاداً وأوقع خسائر بالشيوعيين بشكل خاص، حيث قتل منهم 50 شخصاً وتم أسر 70. وفي بعض الدوائر كان يُشتبه في أن (أوك) يعمل سراً مع بغداد وربما أيضاً مع أنقرة.

التهديد الخارجي

لقد حان الوقت الآن ليتلقى الأكراد صدمة شديدة بأن الوصاية الخارجية التي تلقوها من أجل إقلاق بغداد، والإجماع الإقليمي العام في الحد من حرية الأكراد يبقى عائقاً هاماً أمام نجاحهم. ومع نهاية شهر أيار/ماي شنت القوات التركية غارة كبيرة عبر الحدود ظاهرياً من أجل ملاحقة ثوارها من الأكراد. وهي دخلت إلى العراق بموافقة عراقية بموجب تفاهم "المطاردة الساخنة" الذي تم التوصل إليه في عام 1978 مستخدمة القوات الجوية والأرضية. لقد أخذت أكثر من 500 . 1 أسير ولكن معظم هؤلاء ربما كانوا من المدنيين المحليين، أكثر من كونهم متمردين ضد أنقرة. كما ألحقت خسائر فادحة بأعداء بغداد حيث دمرت قواعد (ح.ش.ع) و(ح.د.ك) وقتلت نحو 300 من البيشمركه. وفي شهر آب/ أوت قامت تركيا بغزو آخر ولكنها انسحبت بعد اشتباك عنيف مع (ح.د.ك).

بعد ذلك بدأت إيران، بعد أن طردت القوات العراقية من أراضيها، بشن هجمات مضادة. ورغم أن تركيزها الرئيسي كان على الشيعة في جنوبي العراق، إلّا أنها فضّلت فتح جبهة أخرى في كردستان. وهكذا استولت في شهر تموز/ جويليه على

بلدة حاج عمران الحدودية الهامة بالتضافر مع (ح.د.ك). وبالرغم من (ح.د.ك) قد تُرك في موقع السيطرة الفعلية، إلّا أنه كان من المناسب لموقف إيران الأيديولوجي أن تُنيط المسؤولية الرسمية لحاج عمران بحزب الدعوة الشيعي العراقي. وبعيداً إلى الجنوب سيطرت على الأراضي المطلة على قلعه دزه، ومن ثم بنجوين في شهر تشرين الأول/أوكتوبر.

مع ذلك كانت الدوافع الإيرانية غامضة. فمن جهة كان غزوها موجهاً ضد بغداد، ومن جهة أخرى موجهاً ضد (ح.د.ك.إ) والأكراد العراقيين الذين يدعمونه، وبشكل خاص (أوك). وهكذا فإن الهجوم الإيراني قد دق جرس الإنذار في بغداد، التي خافت من إمكانية عدم قدرتها على الصمود في وجه هجوم إيراني-كردي مشترك. كما شكّل تهديداً لـ (أوك) الذي لم يخفِ أبداً كرهه للجمهورية الإسلامية.

التأثير المباشر لتقدم الإيرانيين تجلى في دفع مقر (أوك) من المنطقة الحدودية ليصبح أقرب للقوات العراقية. ومديناً تأثير "التحرير" الإيراني في جوارتا وبنجوين، خاف (أوك) أن يصبح بين أحجار رحى بغداد وطهران. وبعيداً عن الخسائر التي تعرض لها عبر حربه الضروس مع الأحزاب الكردية المنافسة أو في الهجمات على القوات العراقية، فقد خسر 1.400 من أعضائه، الذين أُسروا أو أُعدموا على يد الحكومة منذ 1976. لهذا كان بحاجة شديدة إلى استراحة.

تفاوض (أوك) مع بغداد

لقد تنبأ صدّام حسين من قبلُ بمخاطر التعاون الإيراني مع الأكراد. فحتى قبل الهجوم الإيراني كان قد أُجبر على نشر 50.000 جندي في كردستان لتعزيز قوات الجحوش المحلية. في بداية 1983 اعترف أيضاً بـ 48 ألفاً من الفارين من الجندية والكثير منهم من الأكراد، وهم الآن في الجبال. إذاً لقد أصبح الخطر الكردي كبيراً جداً.

تمثلت مهمة صدّام الأولى في تهدئة السكان الأكراد. وكان قد سمح من قبل لهم بأن يخدموا في كردستان بدلاً من نشرهم ضد إيران على الجبهة الجنوبية المرعبة. كما حاول أيضاً أن يصد سيل عمليات الفرار الكردية من الجندية وعرض عفواً عاماً عن الفارين كما سمح للأكراد المرحّلين إلى الجنوب بالعودة إلى منازلهم. واتخذ خطوات

ليفوز بالحظوة عند الجماهير المحلية حيث قام بترتيب انتخابات جديدة للمجلس التشريعي في شهر آب/أوت.

كان صدّام بحاجة الآن إلى دق إسفين بين المتمردين الأكراد وإيران. وقد أعد اقتراحات منفصلة لجس نبض الأخوين بارزاني، والطالباني وزعماء الأحزاب الأخرى في بداية صيف 1982، عندما أصبح المد لصالح إيران[1]. إنه كان يخشى بشكل خاص من الهجوم على طريق هاملتون من حاج عمران إلى رواندوز باتجاه شقلاوه. لأنه فيما إذا سقطت شقلاوه فإن أربيل والسهل كله لن يكونا في مأمن.

فالمفاوضات مع البارزانيين كانت غير مثمرة لأنه لم تكن لديه الرغبة في تقديم بوادر حسن النية التي طالب بها (ح.د.ك)[2]. وربما استنتج صدّام أن (ح.د.ك) متورط جداً مع طهران لدرجة أنه غير حر في التفاوض. أما مساعدة (ح.د.ك) في الاستيلاء على حاج عمران، وبحسب تعبير دبلوماسي غربي، فكانت "طعنة في ظهر صدّام حسين لن ينساها أبداً"[3]. لهذا فقد انتقم لنفسه من عشيرة البارزاني؛ حيث رُحل هؤلاء من وادي بارزان وتم إلقاؤهم في جنوبي العراق في عام 1975، ولكن أعيد تجميعهم في مجمع (قوش تبه) جنوبي أربيل في عام 1980. فانقض الجنود على المجمع فجر أحد الأيام واعتقلوا كل الذكور الذين تجاوزت أعمارهم ثلاث عشرة سنة. " لقد حاولت التشبث بابني الأصغر، الذي كان ضعيفاً ومريضاً جداً" تتذكر إحدى الأمهات قائلة.

> تضرعت إليهم "لقد أخذتم الثلاثة الآخرين، أرجوكم اتركوا لي هذا". فأخبروني "إذا قلت أي شيء آخر سوف نطلق عليك الرصاص، وبعد ذلك ضرب صدري بأخمص بندقيته. لقد أخذوا الصبي. كان في الصف الخامس"[4].

تم نقل حوالى 8.000 بارزاني من (قوش تبه) ومن المستوطنات (التجمعات) الأخرى بمن فيهم الجحوش بل وحتى عبيد الله الذي ساند البعث. وقد عُرض هؤلاء

---

(1) قابل محمود عثمان من الحزب الاشتراكي الكردستاني صدّام حسين سراً ولكنه استنتج أن التوصل إلى أي اتفاقية مستحيل جزئياً لأن للحزب الاشتراكي الكردستاني تأثيراً محدوداً جداً في كردستان.

(2) طالب (ح.د.ك) بعودة كل الأكراد من المجمعات الاستيطانية وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ولكن صدّام رفض تنفيذ أي منهما.

(3) انترناشيونال هيرالد تريبيون، 28 آذار/مارس 1984.

(4) ميدل إيست ووتش (منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط)، الإبادة الجماعية في العراق، ص40.

في الشوارع قبل إعدامهم. وبحسب تعبير صدّام فإنهم "ذهبوا إلى الجحيم"[1]، وهو نذير بقدوم مجزرة أكبر قادمة.

في هذه الأثناء أقنع زعيم (ح.د.ك.إ) قاسملو، الذي يعتمد كفاحه على الدعم العراقي، جلال الطالباني بفوائد التوصل إلى تسوية مع بغداد. كما كان لـ (أوك) من قبلُ تأثير فعلي في كردستان أكثر من (ح.د.ك). ولو أنه استطاع التوصل إلى مفاوضات ناجحة، لأصبح الطالباني زعيم الشعب الكردي دون منازع. فبدأ باستعراض سطوته في كردستان أولاً من خلال هجوم على (ح.ش.ع) و(ح.إ.ك) في شهر أيار/ماي ومن ثم إلحاق هزيمة منكرة بتشكيلات الجحوش، وهو مؤشر واضح لصدّام حسين على براعة (أوك).

في شهر كانون الأول/ديسمبر أعلن (أوك) وبغداد عن وقف إطلاق النار. على أن يتيح هذا المجال لإعلان حكومة وحدة وطنية تضم كلاً من (ح.ش.ع) و(أوك)، ومن أجل تقديم اتفاقية حكم ذاتي أوسع تتضمن انتخابات ديموقراطية حرة حقيقية، ولتشكيل جيش كردي عراقي قوامه 40 ألفاً لحماية كردستان العراق من الأعداء الأجانب (أي إيران)، ولتخصيص 30% من ميزانية الدولة لإعادة تأهيل المنطقة الكردية.

جلب إعلان (أوك) نقداً شديداً من الحلفاء القدماء، وعلى الأخص من (ح.ش.ع) الذي لم يسامح (أوك) على هجومه السابق في شهر أيار/ماي والذي لم تكن لديه الرغبة في الانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية. ولكن من وجهة نظر (أوك) فإن وقف إطلاق النار قدّم فوائد هامة جداً: استراحة قصيرة يتم خلالها إعادة تنظيم الصفوف، والتزود بالأسلحة العراقية المتطورة للدفاع عن المنطقة التي تتحدث السورانية من التقدم الإيراني، وإمكانية إعطاء الشعب الكردي تطويراً معقولاً لقانون الحكم الذاتي لعام 1974. فلو حقق الطالباني هذا، لربما حل محل البارزاني كبطل حقيقي للقومية الكردية. ومع ذلك فإن هذا الطريق كان مثيراً للجدل. وتماماً كما فقد (ح.د.ك) أنصاره من خلال مساندته لإيران ضد (ح.د.ك.إ)، بدأ (أوك) أيضاً يفقد المساندة. حيث انشق نحو 3 آلاف من مقاتليه وانضموا إلى (ح.د.ك).

---

(1) العراق، 13 أيلول/سبتمبر 1938 في: ميدل إيست ووتش، الإبادة الجماعية في العراق، ص41. يُفترض أن البارزانيين قد أعدموا في جنوبي العراق، مثل الأغلبية التي تمت تصفيتها على يد النظام.

كانت مطالب (أوك) بشكل رئيسي تتركز على (1) توسيع منطقة الحكم الذاتي لتشمل كركوك وخانقين وجبل سنجار ومندلي؛ (2) توقيف عمليات التعريب في المناطق المتنازع عليها وعودة غير مشروطة للأكراد المرحّلين؛ (3) إلغاء الحزام الأمني على طول الحدود الإيرانية والتركية، وتوزيع نحو 30% من عائدات النفط على تطوير وإنماء كردستان؛ (4) يكون الأمن مسؤولية قوة مشكلّة رسمياً من البيشمركه؛ (5) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين؛ (6) حلّ نحو 20.000 من قوات الجحوش. هذا المطلب الأخير لا يتعلق فقط بوجود قوة تابعة للحكومة فحسب، فقوات الجحوش كانت منظمة تحت قيادة زعماء قبليين ورجال أقوياء، حيث بقاء المستخدمين المسلحين (وهو في الواقع الجحوش) يمنحهم قوة سياسية كبيرة. ولم تكن لدى الطالباني الرغبة في السماح لهؤلاء الرجال بأية أهمية سياسية في ظل الترتيب الجديد للحكم الذاتي. وللسبب نفسه أصر الطالباني على التخلص من جماعتين مؤيدتين للبعث هما: الحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة هاشم عقراوي التابع للحكومة والحزب الكردي الثوري بقيادة عبد الستار طاهر شريف.

لقد سحب صدّام البساط من تحت قدميه، إذ كانت هناك قضايا غير مستعد للتسوية بشأنها. إحدى هذه القضايا كان مصير المناطق المتنازع عليها، وبشكل خاص كركوك. فلو تنازل صدّام عن كركوك لتغلب طالباني على ملّا مصطفى. ولكن من الصعوبة بمكان تصور أن يتخلى صدّام عن أساس ثروة العراق الإنتاجية. ووفقاً للتقارير فإن صدّام أخبر الطالباني: " لا تصرّوا على كون كركوك مدينة كردية ونحن لن نصر على أنها غير كردية"[1]. ولم يكن لديه استعداد أيضاً بضم جبل سنجار ومندلي وخانقين [إلى منطقة الحكم الذاتي] لقربها من الحدود الإيرانية والسورية. ومن المطالب التي تقدّم بها الطالباني وافق صدّام على ضم عقرا وكفري إلى منطقة الحكم الذاتي. وما عدا ذلك، لم يكن صدّام حسين راغباً في قبول تسوية بشأن الأكراد الموالين للحكومة. كما لم يؤيد تسريح قوات الجحوش ولا حلّ (ح.د.ك) التابع للحكومة.

العقبة الأخرى كانت أخطر من مصير كركوك ومسألة المتعاونين، ألا وهي مسألة توسيع نطاق الانتخابات الديموقراطية لتشمل كل العراق والتي يعتبرها (أوك) شرطاً

---

(1) لوموند، 14/ 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1984.

جوهرياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية[1]. وليست هناك إمكانية أن يقبل صدّام بذلك. لأن أية انتخابات حرة سوف تطيح به بسبب إدارته الكارثية للحرب. علاوة على ذلك فإن فكرة المشاركة في السلطة هي عكس طبيعته تماماً.

لم يعد تعاون (أوك) في هذه الأثناء مهماً بالنسبة لبغداد كما كان في السابق. وأثناء شهر كانون الأول/ديسمبر 1983 زار صدّام حسين مبعوث الولايات المتحدة الخاص لشؤون الشرق الأوسط حيث أخبره أن هزيمة العراق سوف تكون متعارضة مع مصالح حكومته الإقليمية. وفي الشهور الأولى من عام 1984 تُرجم هذا الرأي بتقديم مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة ومن الدول الصناعية الأخرى وخاصة من الاتحاد السوفيتي وفرنسا، التي خافت أيضاً من عواقب عدم الاستقرار الذي سينجم عن انتصار إيراني. واثقاً من الدعم الكافي الكفيل بدرئه للهزيمة، لم يعد صدّام بحاجة إلى تقديم تنازلات للأكراد. بعد ذلك، وفي شهر آذار/مارس توقفت المباحثات في أعقاب إعدام 20 شخصاً من المتخلفين عن الجندية في السليمانية، نصفهم أعضاء في (أوك) بالإضافة إلى إطلاق النار على الطلاب المحتجين في أربيل. ومن جهته فقد الاتحاد الوطني الكردستاني 400 . 1 من أعضائه بالإعدام منذ عام 1975. بعد ذلك أُطلقت النار على شقيق الطالباني وابنتي أخته من قبل الجحوش.

كان الطرفان غير راغبين في العودة إلى القتال. وفي وقت ما من شهر تشرين الأول/أوكتوبر بدا لـ (أوك) أن الاتفاق وشيك. ولكن في الشهر التالي زار بغداد وزير خارجية تركيا، وهكذا اعتقد (أوك)، أنه قد حذر بأن أية اتفاقية بين بغداد و(أوك) سوف تؤدي إلى إغلاق المنفذ الوحيد لنفط العراق عبر تركيا[2]. وبالرغم من كل الظروف انهار وقف إطلاق النار وعاد (أوك) إلى ساحة المعركة في شهر كانون الثاني/جانفي 1985[3]. أما بالنسبة لبغداد فكان وقف إطلاق النار مفيداً لأنه سمح خلال سريانه بنقل من أربع إلى ست فرق من كردستان إلى الجبهة الجنوبية.

---

(1) في هذه الأثناء كان بعض أعضاء الحزب الشيوعي العراقي قد فشلوا في السعي وراء وهم الديموقراطية، الغارديان، 3 شباط/فيفري 1984.

(2) مهما تكن حقيقة ذلك، أعلن توركوت أوزال في 17 تشرين الأول/أوكتوبر بأنه قد تم التوصل إلى اتفاقية للعمل المشترك ضد المتمردين.

(3) الباعث على إرسال الشرارة الأولى لتجدد الحرب كان نصب كمين لـ (مامه رِشا)، قائد (أوك) في منطقة كركوك، وقتله. وفي شهر أيلول/سبتمبر من ذلك العام قُتل قائد آخر بارز هو سيد كريم على يد الجحوش.

في تلك الظروف واجه (أوك) أوضاعاً شديدة التوتر. فقد خسر من قبلُ دعم سورية وليبيا بسبب تفاوضه مع العراق. وتعمق خلافه مع منافسيه بسبب خيانته للنضال ضد صدّام، كما رأى هؤلاء المنافسون. وبعد أن وجد نفسه في عزلة تامة، سعى إلى التقارب مع إيران، وبالتالي مع (ح.د.ك). ولم تكن لدى الأعضاء المؤسسين للجبهة الوطنية التقدمية (ائتلاف معارضٍ بقيادة (ح.د.ك)) الرغبة في قبول جماعة غير جديرة بالثقة ک (أوك).

وفي الوقت الذي استمر فيه (ح.د.ك) و(أوك) في إدانة بعضهما بعضاً[1]، كان هناك إدراك متزايد بأنهما بالكاد يستطيعان تحمل هذا الصراع المرير. وحتى عندما كان الطالباني يتفاوض مع بغداد في نهاية 1983 كان بعض المثقفين الأكراد قد بدأوا بمحاولة القيام بمصالحة بين الحزبين الرئيسيين التي بدأت المصالحة بالحوار، من وراء عبارات النقد الشعبية، والذي أفضى أخيراً إلى إصدار بيان مشترك بين كل من (ح.د.ك) و(أوك) و(ح.إ.ك) و(ح.ش.ع) في عام 1986 يدعو إلى الوحدة ضد النظام.

تصالح الطالباني أيضاً مع علي أكبر رفسنجاني، الذي كان في حينه المتكلم باسم البرلمان الإيراني، وتعهد أن يكف عن مساعدة (ح.د.ك.إ). وبحلول عام 1986 كان (أوك) مثل (ح.د.ك) يتلقيان السلاح والدعم المادي حتى يسحبا القوات العراقية بعيداً عن الجبهة الجنوبية التي كانت طهران لا تزال تأمل في اختراقها إلى البصرة وإنهاء الحرب بالنصر.

كانت النتيجة في كردستان توسعاً مطرداً في العمليات. ففي الشمال سيطر (ح.د.ك) عملياً على كامل الحدود من الخابور شرقاً، وفي بعض النقاط إلى عمق 75 كيلو متراً باتجاه الجنوب. كما استولى خلال شهر أيار/ماي على مانجيش، وهي عقدة مواصلات هامة بين زاخو والعمادية، وفرض الحصار على دهوك. في الجنوب سيطر (أوك) على الجبال من الريف القريب لرواندوز وباتجاه الجنوب فعلياً حتى بنجوين، واشترك في معارك رئيسية حول السليمانية.

بقي الريف في يد الحكومة ولكن فقط أثناء النهار. واعتباراً من فترة متأخرة من

---

(1) حتى أواخر 1986 كان جلال الطالباني يحط من قدر الجماعات الأخرى بالعبارات التالية: " كل الأحزاب الأخرى تأثيرها محدود في كردستان. والبارزانيون جماعة صغيرة تعتمد على إيران. وإذا ما أخذت منهم قبيلتهم وذهبت إلى المدن والريف، فإنك ستجدهم أقلية صغيرة وذلك لأنهم قاموا بالكثير من الأعمال المسيئة للناس." نسخة عن مقابلة لصحفي فرنسي في عام 1986 صادر عن (أوك).

الظهيرة كانت الطرق الرئيسية غير آمنة، حيث يقوم الثوار باختطاف العاملين الأجانب من مدن مثل السليمانية وكركوك، أو ينفذون هجمات إلى مناطق بعيدة في الغرب حتى ألتون كوبري وكركوك وطوز خرماتو وكفري. والحقيقة أن (أوك) قد قصف بالمدفعية المقدمة من إيران مصفاة نفط كركوك في شهر تشرين الأول/أوكتوبر.

التقى جلال الطالباني ومسعود البارزاني أخيراً في طهران لتشكيل ائتلاف. أما الذي يبعث على السخرية هو أن التعاون الكردي قد أُنجز تحت إشراف حكومة إقليمية كرّست نفسها لإحباط التطلعات الكردية. وبعد شهر من ذلك مُثّل كل من (ح.د.ك) و(أوك) في المؤتمر الرئيسي للجماعات العراقية المعارضة في طهران.

خلال شهر شباط/فيفري 1987 أصدر (ح.د.ك) و(أوك) بياناً مشتركاً أعلنا فيه عن نيتهما الكفاح من أجل تشكيل الجبهة الوطنية الكردستانية، ومن ورائها جبهة المعارضة الوطنية العراقية. وفي المجال العسكري تعهدا بتوحيد قوات البيشمركه. وهكذا أصبحت هذه الأهداف حقيقة مع تشكيل الجبهة الكردستانية التي ضمت خمسة من الأحزاب الكردية الرئيسية هي الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب الشعب الديموقراطي الكردستاني وباسوك وحزب كادحي كردستان وأيضاً الحزب الشيوعي العراقي والحركة الديموقراطية الآشورية. كما تم تشكيل قيادة مشتركة للإشراف على النشاطات السياسية والعسكرية. فإذا كانت هذه التطورات تعكس حجم حاجة إيران المتزايدة للمساعدة من المعارضة العراقية، فإنها تعكس أيضاً حجم التهديد المتزايد لبغداد.

التمهيد للإبادة

لا شيء يوضح هذا الشعور بالخطر لنظام صدّام أكثر من القمع الوحشي المتزايد الذي بوشر به ضد السكان المدنيين. إذ ظهرت حالات من المذابح الانتقامية والإعدامات السريعة من قبلُ[1] ولكن الموقف بدأ يسوء بعد ذلك بشكل أكثر إثارة. وفي أعقاب انتهاء المحادثات مع (أوك) تمت تسوية نحو 78 قرية بالأرض قرب

(1) على سبيل المثال قتل سكان قرية شارستان بالكامل في مقاطعة رانيا بعد صدّام قريب مع مقاتلي (أوك) في شهر كانون الأول/ديسمبر 1976، وإعدام 300 من المتخلفين عن الجندية والفارين منها ومن البيشمركه المشتبهين في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 1985.

السليمانية. والسبب في ذلك واضح، إذ أرادت الحكومة خلق منطقة خالية من النيران في المنطقة التي تمنت إيران و(أوك) العمل فيها. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ارتفع هذا الرقم إلى 199، جاعلة 55 ألفاً من الناس دون مأوى. والأسوأ من ذلك بكثير أن القوات اعتقلت في شهر أيلول/سبتمبر نحو 500 طفل (تتراوح أعمارهم بين 10-14 عاماً) في السليمانية حيث تم تعذيب أعداد كبيرة منهم وأخيرا قُتلوا. ويبدو أن الهدف من هذا الاعتقال كان انتزاع معلومات منهم عن أقربائهم في حركة البيشمركه، ولجعل هؤلاء الأقرباء يسلّمون أنفسهم وثني آخرين عن الانضمام إليهم. في شهر كانون الثاني/جانفي 1987، مثلاً، سُلِّمت 57 جثة من التي تم خطفها في عام 1985 إلى أقرب شخص لهم، حيث فُقِأت أعين بعضهم، أو حملت آثار التعذيب. في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1985 تم اعتقال المئات من الشباب (الذين تراوحت أعمارهم من 15-30) في أربيل. وهم أيضاً عُذِّبوا ومن ثم قُتِلوا.

لقد غيّر التعاون العسكري بين فصائل الثوار، الذي تم التوصل إليه في طهران، والمساندة القوية من إيران من طبيعة الحرب في كردستان. وكما في عام 1974، أدى التمتع بالدعم الخارجي الذي تجلى في احتياطي الأسلحة الثقيلة بما فيها صواريخ سام-7 لحماية معسكرات القاعدة إلى تغير نوعي في التكتيكات الكردية. وحتى اليوم فإن (ح.د.ك) و(أوك)، وطبقاً لتجربتهما في حرب العصابات، يشمئزون من الاستيلاء على المراكز السكانية، ناهيك عن الاحتفاظ بها.

بُدِء بعد ذلك بشن الهجمات الكبيرة على مراكز الجيش بالتنسيق مع تشكيلات الجيش الإيراني. فخلال شهر نيسان/أفريل 1987، مثلاً، هاجمت القوات الكردية الجنود المدافعين عن السليمانية، فألحقت بهم خسائر كبيرة وسيطرت على التلال الاستراتيجية المحيطة بالمدينة. وفي شهر أيار/ماي استولوا على رواندوز وبعد أسبوع على شقلاوه وفي حزيران/جوان على بلدة أتروش، شمالي عين سفين تماماً. ومع حلول شهر آب/أوت 1987 كانت القوات الإيرانية تتوغل عملياً في كل المناطق الحدودية التي يسيطر عليها الأكراد العراقيون.

من وجهة نظر بغداد كانت القوات الكردية تمثل الآن حصان طروادة لنصر إيراني، حيث تقاطر جنود الأعداء إلى المنطقة بأعداد كبيرة. وقد زاد من هذا الانطباع كلمات قائد (كومله) الاتحاد الوطني الكردستاني، التي تم اختيارها بشكل سيّئ، نوشيروان مصطفى أمين الذي صرح " نحن نحضّر الحركة الكردية لأن تدرك أن

اللحظة المناسبة قد جاءت للاستقلال"[1]. والأكراد في هذه الحالة صُوّروا على أنهم خونة وليس فقط معارضين لصدّام حسين.

في شهر آذار/مارس عيّن صدّام ابن عمه اللواء علي حسن المجيد محافظاً للشمال الذي أنيطت به سلطات مطلقة عملياً والتي استعملها على الفور. ففي غضون 24 ساعة من استيلاء (أوك) على المواقع في وادي دوكان قرب السليمانية في شهر نيسان/أفريل، ردّ المجيد بهجمات كيميائية على القرى الكردية في وادي باليسان، حيث تقع أيضاً القيادة المحلية لـ (أوك)[2]. وهكذا في أعقاب التفجير الصامت لعلبة قناع الغاز، كان ينطلق دخان أبيض، ورمادي، وقرنفلي أيضاً في سماء القرى، مترافقاً مع رائحة التفاح والثوم. ويقول أحد الناجين:

"كان كل شيء مظلماً، ويغطيه الظلام. لم نستطع أن نرى شيئاً كأنه ضباب. بعد ذلك أصبح الجميع عمياناً".تقيأ البعض. أصبحت الوجوه بلون أسود؛ وعانى البعض من انتفاخات مؤلمة تحت أذرعهم والنسوة تحت صدورهن. فيما بعد انطلق سائل أصفر من أنوفهم وأعينهم. وعانى الكثير من الناجين من مشاكل في الرؤية أو من عمى كامل لمدة شهر، كما فرّ بعض القرويين إلى الجبال وماتوا هناك. كذلك توفى آخرون، وخاصة من كان منهم قريباً من منطقة تأثير القنابل"[3].

أما الذين طلبوا العناية الطبية في أربيل، فقد تم اعتقالهم وأُخذوا جانباً حيث أعدم الذكور، وهو إجراء بات روتينياً عندما بدأ النظام يستأصل المجتمع الكردي القروي[4].

جعل المجيد نفسه مرهوب الجانب أكثر من صدّام. فمن أجل إلحاق الهزيمة بالبيشمركه اتبع سياسة الأرض المحروقة بالترافق مع عمليات الترحيل والإعدام

---

(1) لوموند، 16 نيسان/أفريل 1987.

(2) المكونات الرئيسية لهذه الهجمات الكيميائية كان غاز الخردل، والتابون وغاز السارين. تمت مهاجمة أكثر من 30 موقعاً في محافظتي السليمانية وأربيل بين 15-19 نيسان/أفريل 1987.

(3) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص62.

(4) في شهر أيار/ماي 1987 تم حشد 386 مصاباً بالغازات في شيخ وسنان (محافظة أربيل) وأعدموا. في بداية شباط/فيفري 1988 "اختفى" 426 مصاباً بالغازات "دون أي أثر" بعد أن ذهبوا للعناية الطبية، وفي الشهر التالي تم إعدام 400 إصابة أخرى، بما فيهم 150 طفلاً، خارج السليمانية في 2 نيسان/أفريل. انظر ألمانية والإبادة الجماعية، ص ص48-48، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص ص62-69.

الجماعية. لقد جعلت مراسيمه لشهر حزيران/جوان من عام 1987 قطاعات كبيرة من كردستان مناطق محظورة "حيث يجب على القوات المسلحة أن تقتل أي كائن حي سواء أكان إنساناً أو حيواناً ضمن نطاق هذه المناطق"[1]. مع العلم أن الكثيرين من الناس كانوا لا يزالون يعيشون هناك. وفي الحقيقة فإن هذا التوجه كان قد بُدِء بتنفيذه من قبلُ. بين أيلول/سبتمبر ونيسان/أفريل دمر 500 قرية حتى يحرم البيشمركه من الطعام والمأوى. وقد وافق أيضاً على الأعمال الانتقامية ضد القرويين المشتبهين في دعمهم للثوار، أو أولئك الذين يحتجون على عمليات التهجير. في 12 أيار/ماي اعُتقل السائقون المدنيون على الطريق الرئيسي بين السليمانية وسردشت وتم إعدامهم بشكل اعتباطي. أما العائلات التي تملصت من التهجير فاعتُبرت رسمياً على أنها انضمت إلى البيشمركه، وبالتالي يجب القضاء عليها. في محافظة حلبجة تعرض المحتجون المهجرّون للقصف بالمدفعية وسويت حارتين من بلدة حلبجة بالأرض. وفي أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حتى نعطي مثالاً آخر، طُوقت قرية شيمان قرب كركوك وقصفت بالقنابل. وتم إعدام الناجين. في شهر أيلول/سبتمبر أجاز المجيد بجمع وترحيل أسر "المخربين" التي شملت في الواقع كل من ليس له مقاتل في الجيش، أو في قوات الجحوش. مع ذلك بقيت يداه موثوقتين حتى توافرت لديه القوات القادرة على احتلال وفرض الهدوء على كردستان.

لم يكن كل من في بغداد يفضل مثل هذه التكتيكات. فقد تمت مناقشة قانون في البرلمان العراقي لإعطاء الأكراد مزيداً من الحكم الذاتي، كمهدئ للأعمال المريرة التي ارتكبتها الدولة. ولكن المتشددين هم الذين كسبوا. وعندما أيد عزت إبراهيم الدوري، نائب الرئيس العراقي، اتباع أساليب أكثر إنسانية، في التعامل مع التمرد أُحيل إلى التقاعد. وفي أربيل اقترح شاكر فتاح، نائب رئيس المجلس التشريعي ومحافظ السليمانية السابق، أنه إذا كانت الحكومة جادة في التوصل إلى تسوية مع الأكراد فإن عليها أن تتفاوض مع الأحزاب السياسية الكردية، فاختفى دون أن يترك أثراً.

---

(1) المادة الخامسة في المرسوم المؤرخ في 3 حزيران/جوان 1987، للاطلاع على التوجيهات والتعليمات الخاصة .انظر الإبادة الجماعية في العراق، ص ص79-84 .

الأكراد التابعون للحكومة[1]

ابتداء من انهيار محادثات (أوك) لوقف إطلاق النار عملت بغداد أيضاً بنشاط لبناء قوات الجحوش (أو قوات الفرسان). في صيف 1986 وصل عددهم إلى 150 ألفاً (وربما قريبا من 250 ألفاً)، أي على الأقل ثلاثة أضعاف ما تستطيع الحركة الكردية أن تدفعه إلى الميدان من الرجال. كان عدد صغير نسبياً من هؤلاء تابعاً لـ "المفارز الخاصة" الملحقة بالأمن العام، أو لقوات الطوارئ المعدّة للاستخبارات والتمرد المضاد في المدن. ولكن الأغلبية العظمى من الأكراد كانوا ينتمون إلى قيادة جحافل الدفاع الوطني، وهي قوة قليلة التسليح، والتي استطاعت من خلال قيامها بتزويد مكان الجنود بحواجز الطرق، وما شابه، بتفرّغ القوات النظامية للحرب ضد إيران.

إن طبيعة الجحوش تستحق بعض المناقشة حتى يتم التخلص من التقييم الفج بأنهم مجرد متعاونين. وفي هذا الخصوص يقول مسعود البارزاني:

> "قبل 1975 كان يمكن الحديث عن جحوش حقيقيين، أولئك الذين يدعمون الحكومة بحق ضد الوطنيين. أمّا في عام 1983 وأثناء الحرب العراقية-الإيرانية فبات الأمر مختلفاً تماماً. فنحن لم نستطع ببساطة أن نؤمن مكاناً لكل فرد ضمن قواتنا. لقد انضم الكثيرون منهم إلى الألوية الخفيفة. ونحن الذين دفعناهم للانضمام إلى تلك الكتائب بحيث كان الكثيرون من أولئك "الجحوش" منتسبين سراً إلينا"[2].

علاوة على ذلك تزايدت أرقام الانضمام إلى "الجحوش". والسبب وراء ذلك لا يكمن في التضخيم المتعمد للأرقام من قبل الحكومة بل في الطبيعة الفاسدة لتنظيم الجحوش. لقد اعتمد النظام على زعماء محليين لتجنيد وتنظيم أتباعهم. وفي الجبال كان الكثير من الزعماء مسرورين بتقديم المقاتلين لأن في هذا تجديداً لدورهم التقليدي الذي كان قد خفّ منذ عام 1958. وهم من وجهة نظرهم الخاصة يعتبرون أنفسهم بأنهم قاموا بحماية شعبهم. في عام 1960 كان حوالى 60% من الأكراد

---

(1) هذا القسم يعتمد على المقابلات التي أجريتها مع قادة الجحوش بعد أن غيروا تجاههم نحو الحركة القومية في آذار/مارس 1991. ولأسباب واضحة فقد فضّل الكثير منهم أن يبقوا مجهولين دون ذكر أسماء.

(2) مسعود البارزاني في مقابلة مع المؤلف، صلاح الدين، 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1991.

يعلنون انتماءهم القبلي. في أواخر عام 1980 تقلصت هذه النسبة إلى حوالى 20%، ولكن حتى هذه كانت نسبة كبيرة. وفي بعض الحالات -كما في حالة زعماء قبائل برادوست وخوشناو والسورجي والسليفاني والهركي والزيباري- كانت هناك أسباب قديمة لمعارضة البارزانيين. كذلك عزّز بعض الزعماء الآخرين -الجاف وبلباس وبزدار- مكانتهم ومكانة أتباعهم ضد الخصوم المحليين من خلال اتخاذ موقف مؤيد للحكومة. في حين شعر آخرون ـ تحت ضغط الحرب ـ بأنهم مجبرون على التعاون مع الجحوش لتجنب تسوية قراهم بالأرض، مثلاً، (رغم أن هذا لم يشكل بالضرورة حمايةً). لهذا كان كل واحد منهم يحاول المبالغة في عدد الرجال الذين يمكن أن يدفعوهم إلى ساحة المعركة للحصول على الحد الأعلى من الراتب الذي تدفعه الحكومة للمقاتلين. يقول أحد هؤلاء الزعماء:

"لم يكن موقفنا سهلاً. كنا لمدة ثلاث سنوات مع "الجحوش". لأننا أردنا أن نحافظ على أمان شعبنا. وهكذا جندنا حوالى 1500 رجل من القبيلة. كنت أحمي شعبي حيث عاش 10 آلاف منهم بأمان بسببي. لم يكن هناك عمل في كردستان وليس من سبيل لكسب النقود. لقد كانت الحكومة تأتي بالرجال من السودان للعمل ولكنها لم تفسح المجال أمام الأكراد. ومن خلال التسجيل في قوات "الجحوش" كان الأكراد يقومون بخدمة عسكرية فعلية لمدة 15 يوماً في الشهر. لقد فرّ الكثيرون منهم من الجيش ويطلبون مني الآن الأمان حتى لا يقتلون في الحرب العراقية-الإيرانية. لذلك فنحن حميناهم عندما وضعناهم في [قوات] الجحوش حيث ذهب معظمهم إلى بيوتهم ولم يفعلوا شيئاً. بينما بقي 50 رجلاً فقط من أجل أداء الخدمة. إن دفتر التسجيل لدي يقول بأن لدي 1500 رجل، ولذلك فأنا تقاضيت تعويضات عن 1500، ولكنني أبقيت 50 رجلاً فقط واستخدمتهم طوال الوقت في سبيل مصلحة الآخرين"[1].

وحتى الشيوخ، الذين عانوا من تقلص سريع لدورهم نتيجة تنحيتهم كوسطاء لدى الحكومة المحلية، استغلوا الفرصة لاستعادة بعض من ثروتهم الآخذة بالتضاؤل. إن تجاربهم منذ عام 1958 تلقي الضوء على جانب آخر من علاقات الحكومة مع المجتمع الكردي. ففي عام 1958 هاجر الكثير منهم إلى إيران لتجنب التغيرات التي أحدثها قاسم، ولكنهم عادوا عندما فقد الأخير سيطرته على كردستان في عام 1961

---

(1) مقابلة مع زعيم قبلي (احتفظ بالاسم لنفسي) في السليمانية، في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1991.

حيث كان لا يزال لدى البعض منهم 10 آلاف مؤيد أو أكثر. خلال الستينيات وبداية السبعينيات [من القرن الماضي] عمدوا إلى الانسحاب من الحياة السياسية وركزوا على بناء شبكة التكيات الصوفية، التي نمت خلال تلك الفترة. فتُركوا وشأنهم من قبل الحكومة باعتبار أنهم بدوا، على عكس الآغوات، لا يشكلون تهديداً وليس هناك أي معنى من رميهم دون مبرر في أحضان الملّا مصطفى عندما تكاثرت المراكز الدينية في أربيل وكويسنجق وكركوك والسليمانية، كذلك جُذب الكثير من رجال القبائل الساخطين غير المثقفين بشكل جيد إلى إحدى التكيات القادرية أو النقشبندية، تماماً كما جُذب أناس من الشاكلة نفسها إلى التكية البارزانية قبل قرن.

عندما عاد حزب البعث إلى السلطة في عام 1968، أدرك أهمية إبقاء الأكراد مقسّمين حتى لا تتمكن حركة متماسكة من تحدي استغلاله لنفط كركوك. لذلك بدأ يدفع النقود للتكيات والسماح للشيوخ باستخدام السلطة باعتبارهم "وسطاء" في النزاعات مع سهولة وصول الحكومة إليهم. وقد باتت هذه العملية أسهل عندما أصبح عزت إبراهيم الدوري، وهو عربي قادريّ، وزيراً للداخلية في عام 1974[1]. بعد الثورة الإيرانية استخدم صدّام هؤلاء الشيوخ كدرع ضد الإسلام الثوري و"كموقع سني متقدم" في إيران. إن أبرز هؤلاء هو الشيخ عثمان النقشبندي من بيارة[2] الذي كان قد فرّ في عام 1958 وعاد إلى العراق فقط في عام 1980. وكان قد اكتسب مسبقاً مكانة أكثر شيوخ النقشبندية احتراماً. كذلك أضفى أولاده على سلطتهم الدينية فكرة النضال السني ضد التهديد الشيعي[3]. أما بقية الشيوخ فكانوا فعّالين عسكرياً ويقودون "الجحوش" ضد القوميين، وبالأخص (أوك) من خلال خطه الماركسي. وهكذا فإن الاعتمادات المالية ونقود البترول جعلت للشيوخ مكانة خاصة محلياً.

في المدن والريف غير القبلي كان كبار ملاكي الأراضي والرجال المحليين

---

(1) كان إبراهيم من المرتادين الدوريين للتكيات في محافظة كركوك. وقد كُلف بشكل خاص بمسؤولية الأمن في كردستان، وأصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة في عام 1979.

(2) استقر الشيخ عثمان أخيراً قرب استانبول وأصبح مركز الاهتمام الرئيسي للأكراد النقشبنديين في تركيا، وكذلك لكل النقشبنديين في العالم.

(3) من الجدير بالملاحظة بأن الحكومة، في الوقت الذي نشرت فيه دعاية تؤكد على طبيعة النضال العربي-العجمي (مع كل أصدائها المذكّرة بالفتح العربي للإمبراطورية الساسانية في أواسط القرن السابع) فإن التركيز في كردستان كان على الصراع السني-الشيعي.

الأقوياء، المعروفين بـ "المستشارين"، نشيطين أيضاً في تجنيد أتباع الجحوش من القرويين وسكان المدينة المحليين. كان البعض منهم حرفيين، أطباء على سبيل المثال، وقادرين على بناء شبكات مناصرة خاصة بهم. إنَّ من بين الدوافع الرئيسية للذين سجلوا أسماءهم [مع الجحوش] يأتي في المقام الأول تجنب التجنيد في الجيش النظامي والموت على الجبهة الجنوبية. كما كان الكثيرون منهم من الفارين الذين سلّموا أنفسهم أملاً بالعفو إذا ما خدموا في قوات "الجحوش" والذين كان المنتسبون إليهم قادرين عادة على ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية والعيش في البيت. ومثل أية قوة محلية متطوعة كان المطلوب منهم الخدمة بشكل دوري. لذلك بقي الذين تجندوا منتجين اقتصادياً كعمال زراعيين أو أصحاب حوانيت وما شابه ذلك. وكان المستشارون يضعون مرتبات هؤلاء في جيوبهم على أسس لا تقبل الجدل لأنهم أنقذوهم من المصير السيئ أثناء الخدمة في الجيش. فمعظم أولئك الذين كانوا مع الجحوش تخلوا بسعادة عن مرتباتهم مقابل عيش حياة هادئة.

وكما أشرنا سابقاً، كان هناك ميل طبيعي بين المستشارين لزيادة الرواتب الحكومية التي توزع من خلالهم إلى الحد الأقصى وذلك من خلال زيادة عدد الرجال الذين جندوهم. لقد عُقدت صفقات مع ضباط الجيش المحليين المسؤولين عن إدارة الجحوش. لذلك فإنّ شيئاً من هذا ينبغي ألّا يكون مثاراً للدهشة لأن تنامي ظاهرة الفساد في أرقام التطويع واحدة من أبرز المناورات العامة في زمن الحرب. وهكذا كان هناك ترتيب يقضي بخدمة أعداد كبيرة من الناس من ضباط جيش وزعماء أكراد محليين ومن الأكراد العاديين، القلقين لتجنب عقوبات الحرب خاصة إذا كان بالإمكان الاستفادة منها. على العموم تغاضت الحكومة عن هذه الممارسات الفاسدة وبدّلت "الجحوش" من مكان إلى آخر للتخفيف من الدعم الذي قد يقدمونه للبيشمركه.

ولكن لا ينبغي الافتراض أن كل الجحوش تصرفوا على هذا النحو. فالبعض منهم، وبشكل خاص الزيباريون، كان لديهم هدف شخصي يسعون لتحقيقه ضد القوميين. فـ (لاتو وأرشاد الزيباري) اللذان قُتل والدهما على يد ملّا مصطفى، نفذا تدمير بارزان. في حين كان آخرون راغبين في التعاون بطريقة تجعلهم يفوزون بالحظوة لدى نظام جائر. لقد تم بالتأكيد مكافأة بعض الزعماء القبليين المناوئين للبارزاني بسخاء لقاء خدماتهم، فقد حصلوا على تراخيص لمعامل مربحة، أو أراضٍ أو مزايا

في التصدير/الاستيراد. وكان البعض من قبلُ، أمثال زعماء سورجي وهركي وزيباري، أغنياء جداً. وقد أصبحوا الآن أغنى وفي إحدى الحالات قادرين على شراء أملاك في مقاطعة ميفير Mayfair [غربي لندن. المترجم].

ومع ذلك كان معظم "الجحوش" فاترين وتعوزهم الحماسة. فقد درس بعضهم خيار القتال مع القوات الكردية، ولكن ثُبطت هممهم في الانضمام. فلا (ح.د.ك) ولا (أوك) كانا قادرين على استقبال الإمداد بالمجندين المحتملين لسبب بسيط هو أنهم بذلك سوف يزيدون العبء الإداري وإضعاف فعالية القوات الكردية[1]. وبالنتيجة عمل بعض "الجحوش" كمخبرين لدى الأحزاب المفضلة لديهم كما أمّن آخرون المأوى للبيشمركة الجرحى[2]. في حين ذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك. ففي شهر أيار/ماي من عام 1986، مثلاً، استولى (ح.د.ك) على مانجيش لأن زعيم قبيلة دوسكي المحلي قد غيّر ولاءه من بغداد إلى (ح.د.ك).

وعندما تبدلت الأمور لم يسلم "الجحوش" من برنامج إعادة التوطين الجماعية. فقد تم ترحيل الكثير منهم بعد هزيمة الثوار. أما "الجحوش" الذين هددوا بإثارة المشاكل، فقد نُقلوا ريثما يتم ترحيل عائلاتهم. إن إعادة التوطين هذه لم تقوّض في الحقيقة نظام "الجحوش" القبلي، بل على العكس قوّته. لذلك تم توطين المجموعات القبلية معاً في النواحي، حيث غياب التوظيف النسبي مما عزّز اعتمادهم على زعيمهم الذي يعتمد بدوره على الحكومة، وهكذا بدأ هذا يحل محل الإقليمية كأساس محدِّد للتضامن القبلي.

عمليات الأنفال[3]

بحلول شهر كانون الثاني/جانفي 1988 تزايد التهديد بالنسبة لبغداد عندما استولت القوات الإيرانية على المرتفعات الاستراتيجية المطلة على ماوَت وعبرت نهر قره جولان. إن اختراق القوات الكردية والإيرانية إلى عمق كردستان خلال فصل الربيع

(1) أثناء القيام بحرب العصابات من المهم أن تكون هذه القوات ذات حجم يمكن قيادته. ولخوض حرب تقليدية أكثر سوف يحتاجون إلى أسلحة ثقيلة بالإضافة إلى قوة بشرية أكبر.

(2) مسعود البارزاني، مقابلة مع المؤلف، صلاح الدين، 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1991.

(3) أغلب المصادر التي يمكن الاعتماد عليها هي منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق وبيروقراطية القمع.

وكذلك اختراق سهل ميزوبوتاميا إلى أدنى نهر ديالى قد بات يشكل خطراً حقيقياً. عند ذلك أرسل صدّام رسالة سرية يطلب فيها استئناف المفاوضات مع (أوك)، ولكن جلال الطالباني رفض الفكرة بدون تغيير الحاكم[1].

كانت هذه آخر محاولة من إيران لإلحاق الهزيمة بالعراق. وقد باءت جهودها بالفشل في أماكن أخرى. وهكذا فإنَّ التحدي الذي واجهه العراق في كردستان وفَّر الفرصة والقوات التي احتاجها علي حسن المجيد أخيراً لحل المشكلة الكردية. وحتى يُلحق الهزيمة بالقوات الكردية باشر بعمليات الأنفال (وهو استعمال سيّئ يماثل التجديف بالأمر القرآني)[2] -وهي سلسلة من الهجمات على المناطق التي سيطر عليها البيشمركه، باستخدام المواد الكيميائية والهجمات الجوية بالمواد الشديدة الانفجار- قبل أن تتمكن القوات البرية من احتلال المنطقة.

فعملية أنفال (1) كانت موجهة لإفشال خطط الاتحاد الوطني الكردستاني وإيران للاستيلاء على سد دوكان. وهي بدأت في أوائل شهر شباط/فيڤري بالقصف العشوائي على سكان وادي جافايتي قرب السليمانية، بما في ذلك قوات (أوك). وقد استغرق الاستيلاء على المنطقة ثلاثة أسابيع. لقد وقعت إصابات كبيرة. واختفى عملياً كل يافع أو مراهق تم اعتقاله ـ بموجب أوامر المجيد، كما عانى الناجون من فاقة شديدة عندما حاولوا عبور الجبال المغطاة بالثلوج إلى الشرق.

في نهاية شهر شباط/فيڤري اتهم جلال الطالباني النظامَ رسمياً بالإبادة الجماعية، حيث تم ترحيل مليون ونصف وسوِّيت 12 بلدة وأكثر من 300 قرية بالأرض[3]. ومع ذلك كان الغرب عموماً ميالاً لرفض الدعاوى الكردية بالإبادة الجماعية إما لأنه تم اعتبار الأكراد غير ملائمين سياسياً أو لأن الغرب اعتبر هذه التقارير مبالغاً بها إلى

---

(1) في الحقيقة، وبسبب حلبجة، كان يمكن التفاوض دون المجازفة بخسارة الدعم الكردي العام.

(2) سورة الأنفال تشير إلى غزوة بدر في عام 624 ميلادية، حيث أوحى الله للملائكة قائلاً ﴿أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴿12﴾﴾ عملية الأنفال موصوفة بالتفصيل في منظمة مراقبة حقوق الإنسان: في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص ص93-207.

(3) صحيفة ديلي تلغراف، 4 آذار/مارس 1988. البلدات التي تمت تسميتها هي آغجار، بسنة، برزنجه، كناروا، جوارتا، قره زا، خورمال، قره جولان، قره داغ، انكو، سوري قولات، والقسم القديم من رواندوز. وتم تنفيذ الهجمات الكيميائية على وادي باليسان وجافايتي.

حد كبير. فقط بعد حرب الخليج [الثانية] عملت لجنة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط (ميديل إيست ووتش) على التدقيق في القرائن وأظهرت أن الدعاوى الكردية السابقة لم تكن فقط غير قابلة للجدال بل إنها في حالات كثيرة كانت دون مستوى حقيقة المحنة التي كان أكراد العراق يمرون بها.

في الخامس عشر من شهر آذار/مارس استولت القوات الإيرانية وقوات (أوك) على بلدة حلبجة الاستراتيجية الواقعة فوق بحيرة دربنديخان من جهة الشرق، بعد أن أوقعت خسائر كبيرة بالقوات العراقية. وبدا احتمال تقدمهم باتجاه سد دربنديخان وارداً. في اليوم التالي انتقمت القوات العراقية بقصف المدينة لعدة ساعات، وخلال فترة بعد الظهر بدأ أولئك الذين في ملاجئ الحماية من الغارات الجوية يشمون رائحة التفاح والثوم. ونتيجة عدم قدرتهم على تجنب الغاز، زلت بهم أقدامهم خارجاً في الشوارع:

"كانت الجثث والجيف تفترش الشوارع وتكوّمت على المداخل وسقط البعض على مقاود سياراتهم. فمشى الناجون باضطراب وهم يضحكون بشكل هستيري قبل أن ينهاروا وقد وجد أولئك الذين تعرضوا مباشرة للغاز أن أعراضهم قد ساءت عندما حلّ الليل بطيئاً. سقط الكثير من الأطفال صرعى على طول الطريق حيث تُركوا أنّى وقعوا"[1].

وهكذا سقط حوالى 5000 مدني في تلك العملية.

كان لوحشية بغداد في حلبجة تأثير محطم للمعنويات الكردية، لأنه كان معروفاً من قبلُ كيف يمكن أن تكون الأسلحة الكيميائية مميتة ولكن لم يكن من الواضح دولياً أن صدّام حسين سوف يلجأ إليها للقتل على نطاق لم يتم تصوّره من قبل حتى يتخلص من أولئك الذين يهددونه.

بعد ذلك بأسبوع باشر المجيد بعملية أنفال (2) للقضاء على الوجود الكردي في قره داغ، جنوبي السليمانية، وهي سلسلة جبلية سبق وأن طوقتها القوات العراقية. مرة أخرى سبقت الهجمات الكيميائية على قرية إثر أخرى الهجوم البري. في الحال عجّت التلال المجاورة بالناس الفارين. حُشد أغلبيتهم، وهم ينتقلون شمالاً باتجاه السليمانية، وسُجلت أسماؤهم وأُخذت منهم هوياتهم وأشياؤهم الثمينة. تم فصل الذكور عن الإناث. سيق الذكور إلى أماكن غير مكشوفة وتمت إبادتهم. وفي الطرف

---

(1) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص106.

الجنوبي من قره داغ سادت سياسة أشمل: حيث اختفى أيضاً مئات من الأطفال والنساء دون أي أثر.

في عملية أنفال (3) نُقِل المشهد إلى كرميان، المنطقة الجنوبية من كركوك والمجاورة للطرف الغربي من قره داغ والتي كانت أيضاً معقلاً لـ (أوك). ومرة أخرى بدأ كل البالغين أو المراهقين من الذكور الذي قُبض عليهم كوابيس الرحلة إلى معسكرات الإعدام. وفي جنوبَي كرميان، حيث مقاومة (أوك) كانت أعنف، أُخِذَ الآلاف من النساء والأطفال للإعدام.

في كثير من الحالات كان المدنيون يُعتقلون من قبلِ "الجحوش". وفي بعض الحالات كان "الجحوش" يسمحون للنساء والأطفال بالهروب تحت جنح الظلام. لقد كان معهم تفويض مطلق بسلب من يشاؤون بحسب الآية القرآنية "أعطوا الرجال لنا، وأنتم لكم الملك"[1] كما عبر عن ذلك أحد البعثيين. على العموم كان "الجحوش" خدماً مطيعين في عمليات الأنفال، غير مدركين ربما أن عمليات الاعتقال التي قاموا بها لم تكن مدخلاً إلى الاعتقال في "المجمعات" بل إلى الإعدام الجماعي.

في بداية شهر أيار/ماي انتقلت عملية أنفال (4) إلى الشمال للتعامل مع المنطقة الواقعة بين كركوك وأربيل وكويسنجق حيث مات مئات آخرون نتيجة الهجوم الكيميائي على ضفة الزاب الصغير وبمنأى عن الأنظار أُخذ نحو 30 ألفاً ربما. أما في المناطق ذات المقاومة الكبيرة فكان الأطفال والنساء يؤخذون أيضاً بعيداً نحو معسكرات الإعدام. وهكذا تمّ خلال أشهر الصيف تنفيذ ثلاث عمليات أنفال أخرى (5 و6 و7) لإزالة قوات (أوك) من باليسان والمواقع الداخلية للجبل شرقي شقلاوه. وفي بعض الحالات أُقنع السكان بتسليم أنفسهم بوعد كاذب في العفو وذلك لم يجعل مصيرهم مختلفاً.

في هذا الوقت باتت إيران منهكة اقتصادياً وعسكرياً نتيجة جهودها للقضاء على نظام مدعوم من المجتمع الدولي. وفي شهر نيسان/ أفريل طُردت قواتها من الفاو ومن المناطق المحيطة بالبصرة. وخلال النصف الأول من شهر تموز/ جويليه فقدت السيطرة على سردشت والزبيدية وماوَت وانسحبت من حلبجة وحاج عمران. في 22 تموز/ جويليه أعلنت أنها سوف تقبل بقرار مجلس الأمن رقم 598، وفي 20 آب/أوت دخل قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

---

(1) شهادة في: منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص161

خلال الأيام الأربعة التي تلت ذلك حُشدت القوات حول منطقة بهدنيان. وفي 25 آب/أوت بدأت عملية أنفال 8 بالقصف الكيميائي والمواد الشديدة التفجير على القرى والوديان التي تم فيها حشد البيشمركه والمدنيين الفارين. تتذكر (أكيزه) ذات الثماني سنوات ما حصل. إنها كانت ترعى ماشية عائلتها عندما وصلت الطائرات، وأخذت تلقي القنابل التي انفجرت إحداها قرب منزلها.

"لقد أطلقت دخاناً أبيض ضارباً إلى الصفرة، وله رائحة كريهة شبيهة بـ (د.د.ت)، المسحوق الذي يقتلون به الحشرات والذي كان طعمه مراً. بعد أن استنشقت الغاز بدأ أنفي يسيل وغشي الضباب عيني ولم أستطع أن أرى، وبدأت عيناي تدمعان. ثم رأيت أبي وأمي وأخي يسقطون الواحد تلو الآخر بعد الهجوم، حيث أخبروني لاحقاً بأنهم قد ماتوا. نظرت إلى جلدهم الذي كان أسود ولم يكونوا يتحركون. كنت خائفة فبكيت ولم أعرف ماذا أفعل. لقد رأيت جلدهم يصبح أكثر سواداً والدماء تسيل من أنوفهم وأفواههم. كانت لدي الرغبة أن ألمسهم ولكنهم منعوني فبدأت بالبكاء مرة أخرى"[1].

اختنق الآلاف في الوديان الشديدة الانحدار التي حاول هؤلاء الهروب عبرها. في 29 آب/أوت تم رش حوالى 2.980 لاجئاً في بازي كورجى وأُحرقت جثثهم فيما بعد على يد قوات الحكومة[2]. وفي أماكن أخرى قُتل كل الذكور الذين أُلقي القبض عليهم. في تلك الفترة، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير كثيرة عن قتل مئات من الأكراد عمداً.

لن نستطيع أن نعرف بالضبط عدد الذين قضوا نحبهم في عمليات الأنفال، ولكن ربما وصل عددهم من 150 إلى 200 ألف. وفي بعض الحالات كان يُطلق الرصاص على القرويين والبيشمركه دون تمييز. ولكن أغلبية السكان أُرسلوا إلى توبزاوه، وهي قاعدة عسكرية كبيرة جنوب-غربي كركوك، والتي استضافت مؤقتاً حوالى 5.000 منهم. وهناك تم التسجيل والفصل بوحشية تذكر بمعسكرات الموت النازية. تم تجميع البالغين والمراهقين في رتل وراء رتل وجُردوا من كل شيء سوى ملابسهم، قبل أن

(1) أطباء لحقوق الإنسان، رياح الموت، ص3.

(2) تم رش الغازات على 77 قرية في مناطق زاخو والعمادية وعقرا ودهوك وسرسنك وميركه سور ورواندوز في الفترة من 25 آب/أوت إلى 1 أيلول/سبتمبر، وُضعت قائمة بها في بيشمركه عدد 18، آذار/مارس 1989، وانظر أيضاً الاندبيندنت The Independent، 3 أيلول/سبتمبر 1988.

يبدأ التحقيق معهم بحيث كان الضرب شيئاً روتينياً. "لقد رأيناهم يخلعون قمصان الرجال ويضربونهم" يتذكر أحد المسنين. "لقد وُضعت الأصفاد في أيديهم مثنى مثنى، واخذوا منهم أحذيتهم. كان هذا يحصل من الثامنة صباحاً وحتى بعد الظهر"[1]. بعد اثنين أو ثلاثة أيام في توبزاوه، حُمِّل هؤلاء الذكور في شاحنات مغلقة، ولم يرهم أحد بعد ذلك.

من خلال شهادات ستة ناجَين، نعرف نهاية الطريق لرجال الأنفال. لقد أُخذوا إلى معسكرات الإعدام في الرمادي، وحترا وأماكن أخرى، حيث رُبطوا بإحكام في صفوف طويلة على طول خنادق عميقة وأُطلق عليهم الرصاص. وعندما امتلأت الخنادق دُفنوا فيها.

نُقل الكهول وبعض النسوة والأطفال بالحافلات إلى معسكر اعتقال في جنوب-غربي الصحراء العراقية، في نقرة سلمان. أما التعذيب الروتيني في نقرة سلمان فكان يشمل الجلوس القرفصاء بدون حركة لمدة ساعتين والربط بعمود معدني تحت شمس منتصف النهار. واعتباراً من شهر حزيران/جوان فصاعداً بات الموت نتيجة التعذيب والتعرض للعوامل الجوية والأمراض المعدية شيئاً مألوفاً في نقرة سلمان بنسبة وصلت إلى أربع أو خمس حالات موت في اليوم. لقد احتفظ رجل بسِجل يومي وصل عدد القتلى فيه إلى يوم إطلاق سراحه في شهر أيلول/سبتمبر إلى 517 قتيلاً، كذلك مات المزيد بعد رحيله. لقد تُرك الكثير منهم عمداً لعدة أيام حتى تتعفن جثثهم قبل أن يُلقوا في قبور جماعية، استوعب كل منها حوالى 40 جثة.

أُخذ معظم النساء إلى معسكر الدبس القريب من طريق عام كركوك-الموصل حيث تم حجز الكهول والنساء لمدة أربعة أو خمسة أشهر حتى نهاية مقاومة البيشمركه في بداية شهر أيلول/سبتمبر. ولكن الآلاف لم يبقوا أحياءً حتى ذلك الحين. فقد مات الكثير من الأطفال نتيجة سوء التغذية والإسهال في معسكر الدبس، كما أُخذ نصف النساء تقريباً إلى نهاية أخرى من نهايات الأنفال، أي الموت في قبور سماوه الجماعية.

في البداية أجابت الحكومة عن كافة الاستفسارات المتعلقة بضحاياها: "لقد أُلقي القبض عليهم خلال عمليات الأنفال المظفرة وهم لا يزالون رهن الاعتقال". ولكن عندما تزايد عدد الأقرباء الذين يسألون عن المفقودين خلال السنتين التاليتين، غيّرت

(1) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص217.

الحكومة جوابها "ليست لدينا أية معلومات عن مصيرهم"[1]، ورغم أن صدّام حسين سجل أسماء ضحاياه، فإنه تملص من الحقيقة بورطة غامضة ولم تعد حكومته تعرف أي شيء عنها.

بنهاية الحرب دُمرت 4 آلاف قرية كبيرة وصغيرة وتم إعادة توطين ما لايقل عن مليون ونصف بالإكراه[2]. مع ذلك لم تكن الحكومة قد انتهت من إجراءاتها في كردستان. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر أعلنت عن نيتها في إنشاء 22 بلدة جديدة تتسع كل واحدة منها لـ 10 آلاف-15 ألفاً من الأكراد الذين أُعيد توطينهم ثم جرى تدمير بلدة سنكَسرْ ذات الـ 12 ألف نسمة. بعد ذلك في شهر حزيران/جوان 1989 دمرت بلدة قلعة دزه وعرضت إعادة التوطين على سكانها البالغ عددهم 100 ألف وعلى 100 ألف أخرى من السكان المحيطين بها. وهُددت بلدة رانيا ذات الـ 25 ألف نسمة بالطريقة نفسها. خلال شهر تموز/جويليه كان 45.000 من أصل 75.000 من الكيلومترات المربعة من كردستان قد تم تطهيرها من الأكراد، بحسب مصادر الجبهة الكردستانية. وهذا العمل لم يكن بداعي الأمن بل لتفتيت المجتمع الكردي، باستثناء تلك الجماعات التي كانت تخدم الحكومة.

اللاجئون

قبل نهاية شهر آب/أوت 1988 وجد 60 ألف كردي طريقهم إلى تركيا، من بينهم أكيزه وآلاف غيرها من الناجين من الهجمات الكيميائية. ولأغراض معينة لوسائل الإعلام الغربية حصلت أزمة اللاجئين في تركيا على مزيد من التغطية من قرينتها في إيران، رغم أن أعداد هؤلاء كان أقل بكثير. لقد كان هناك في إيران نحو 50 ألفاً من لاجئي حرب 1975، ومنذ ذلك الحين استقبلت ما لا يقل عن 50 ألفاً من الأكراد الفيليين الذين طُردوا من العراق في أواخر السبعينيات. وخلال عام 1987 عبر الحدود

---

(1) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، الإبادة الجماعية في العراق، ص217.

(2) بحسب (أوك) السجل على الشكل التالي: (1) مدمرة 3.839 قرَية، و1.757 مدرسة، و2.457 مسجداً، و271 مستشفى ومركزاً طبياً؛ (2) عائلات مرحّلة 828 . 219 عائلة، حوالى مليون ونصف بمعدل 7 أشخاص للأسرة الواحدة. أكدت الولايات المتحدة أنها لم تكن تعلم بهذا التدمير المنظّم. وقد عرفت ذلك عن طريق أقمار التجسّس. في أثناء حرب الخليج تم تحديد ثلاثة أرباع القرى في كردستان على الخرائط على أنها "مدمرة".

50 ألفاً آخرين على الأقل. وبنهاية شهر آب/أوت 1988 عبر حوالى 100 ألف الحدود ليصل العدد الإجمالي إلى ما يقارب 250 ألفاً[1].

رفضت تركيا في البداية دخول اللاجئين، محذّرة أن أولئك الذين عبروا الحدود سوف يعاد ترحيلهم. فهي خافت من أن الأزمة سوف تزيد من مضاعفة المشاعر القومية الكردية داخل الجمهورية. ولكن الخوف من تجدد الهجوم الكيميائي أو مجزرة من قبل القوات البرية كان قوياً لدرجة أن القوات التركية استطاعت أن توقفهم فقط بعد إطلاق النار عليهم. علاوة على ذلك كان لدى رئيس الوزراء التركي، توركوت أوزال، أسباب كافية لإظهار موقف إنساني. لقد أراد أن يظهر حسن نية تجاه جنوب- شرقي الأناضول لأسباب تتعلق بعلاقات خارجية وداخلية، وبشكل خاص الرغبة في دخول الاتحاد الأوروبي[2]. وهكذا لانت تركيا ولكنها رفضت إعطاء صفة اللاجئ لأولئك الذين عبروا الحدود[3] فاحتجزتهم في مخيمات في (يوكسك أوفة) وموش وديار بكر وماردين، كما منعت الوكالات غير التركية من الوصول إليهم.

ما إن خفّ الاهتمام الدولي حتى اتخذت تركيا خطوات لتقليص حضور اللاجئين. وعندما أعلن العراق في السادس من أيلول/سبتمبر عن عفو عام لم يأخذه لا الأكراد ولا المنظمات الدولية على محمل الجد. ومع ذلك فقد ضغطت تركيا على البعض للعودة، وعندما عاد فعلاً نحو ألف شخص منهم، اختفوا ولم يعد لهم أي أثر. فالحقيقة أن التعذيب والإعدامات استمرا في معسكرات الموت العراقية لعدة أشهر. كذلك أبعدت تركيا نحو 20 ألف لاجئ إلى إيران، التي أقامت لهم مخيمات قرب خوي وأورمية وأشنويه، رغم الاحتجاجات الحكومية.

عانى اللاجئون حياة قاسية ومقيدة للحرية وتخللتها فقط اضطرابات بسبب طعام

---

(1) عاش الكثير منهم في معسكرين كبيرين خارج كرج قرب طهران، وفي جهرم قرب شيراز. وأُقيمت معسكرات طوارئ أخرى على طول المنطقة الحدودية كمناطق استقبال. لقد أفسحت إيران حرية محدودة أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. بينما حُرمت هيئات دولية أخرى من الوصول إليهم.

(2) لقد أراد الدعم لاستفتاء في الخامس والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر. كما أراد الدعم الكردي لتقليص تأثير الكمالية على الجيش. لقد تقدمت تركيا بطلب عضوية للاتحاد الأوروبي في عام 1987.

(3) بصفتها إحدى الدول الموقعة لاتفاقية اللاجئين لعام 1951، لم توافق تركيا على الانضمام إلى بروتوكول 1967 والذي وسّع التعريف الأساسي خارج أوروبا، لذلك كانت قادرة على رفض إعطاء وضعية اللجوء لأولئك الذين لم يصلوا عبر حدودها الأوروبية.

فاسد في حزيران/جوان 1989 ومرة أخرى في كانون الثاني/جانفي 1990. في كلتا الحالتين كان واضحاً أن التسمم بالطعام الفاسد كان مقصوداً ربما كمحاولة من بغداد لحمل اللاجئين على العودة. بعد شهر جددت بغداد عرضها بالعفو عن العائدين حيث استجاب البعض منهم. ورغم قسوة الوضع في المخيمات التركية فإنه يبقى أفضل من حكم الإرهاب في العراق .

رد الفعل الدولي

لا شيء يوضح تماماً ضعف الشعب الكردي وعدم حمايته كفشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء دائم لمنع العراق من الهجمات الكيميائية.

لقد سمع العالم بهذه الهجمات. ففي غضون أسبوع من أول استعمال عراقي للغاز ضد الكرد، أصدر (أوك) بيانات صحفية واستغاث رسمياً بالأمم المتحدة. كما جاء بعض الضحايا إلى أوروبا للمعالجة. كان الدليل واضحاً وغير قابل للجدل. ونُشرت كذلك تقارير في الصحف الدولية[1]، ولكن بالطبع لم يُتخذ أي إجراء. لقد كانت الدول الصناعية متلهفة لانتصار العراق على إيران ولم تكن راغبة في تعريض هذا الهدف للخطر من خلال تطبيق الاتفاقية الدولية.

بعد ذلك جاءت حلبجة التي مثّلت الخرق الأسوأ لبروتوكول جنيف لعام 1925 حول استعمال الأسلحة الكيميائية منذ أن غزا موسوليني إثيوبيا في عام 1935. وكما جاء في تقرير لصحيفة فايننشال تايمز في 23 آذار/مارس فإن "استجابة المجتمع الدولي لصرخات الكرد العالية المنذرة بالخطر حتى الآن هو صمت مطبق". في 26 آذار/مارس اعترف العراق ضمنياً باستعمال الغازات. وخلال شهر نيسان/أفريل حاول بعض العلماء البريطانيين المتميزين إرسال كاشفات ومزيلات التلوث إلى كردستان، ولكنهم مُنعوا من ذلك من قبل بعض أصحاب المصانع بناء على أوامر من الحكومة البريطانية[2].

---

(1) استغاث (أوك) بالمجتمع الدولي في 16 و17 و23 نيسان/أفريل وفي 15 و19 و25 أيار/ماي أيضاً ومرة أخرى في 4 أيلول/سبتمبر 1978، ونُشرت التقارير الصحفية في معظم الصحف الأوروبية الرئيسية كـ ديلي تلغراف في 24 نيسان/أفريل 1987 والغارديان في 2 أيار/ماي 1987 والانترناشيونال هيرالد تريبون في 12 أيار/ماي 1987.

(2) هؤلاء العلماء كانوا من الفريق العامل في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد منعت الحكومة التصدير تحت يافطة حظر تصدير الأسلحة والمعدات لأغراض عسكرية التي ادعت تنفيذها ضد العراق.

ولكن في شهر حزيران/ جوان، وعندما بدا أن إيران لم تعد قادرة على الاستمرار في الحرب، دعت بريطانيا لإجراء تحقيق دولي فوري كلما اتُهمت دولة ما باستعمال مثل هذه الأسلحة، وهو تحذير للعراق بأن الخطر لم يعد قائماً، وأنه يجب أن يكف عن حربه الكيميائية. وهكذا لعبت بريطانيا دوراً رئيسياً في صياغة مسوّدة قرار مجلس الأمن رقم 620 في 26 آب/أوت، الذي يدين استعمال مثل هذه الأسلحة ويدعو إلى "اتخاذ إجراءات فعالة ومناسبة" في حال الاستعمال. قبل يوم واحد فقط تقدم مسعود البارزاني بطلب للأمم المتحدة مناشداً إياها أن تتدخل لمنع هجوم العراق الكيميائي على بهدينان، حيث كانت الحكومة من قبلُ ترش الغازات على آلاف الأكراد، واستمرت في ذلك حتى شهر تشرين الأول/ أوكتوبر.

لقد أظهر المجتمع الدولي على الفور مدى التزامه بقرار مجلس الأمن رقم 620. وعندما بدأت الصحافة العالمية تتحدث عن الإصابات الكيميائية، بدأت الحكومات تتفاعل معها. ففي 30 آب/أوت أعربت الحكومة البريطانية، مثلاً، عن "فزعها" وبعد أربعة أيام تحدثت عن "قلقها الشديد". وكما كتبت الإندبيندنت في 6 أيلول/سپتمبر، فإن بريطانيا أنكرت تلقيها لأي دليل دامغ ولكنها "كانت مسرورة في أنها عملت أكثر من الأمم المتحدة في مسألة الأسلحة الكيميائية، ولكنها لم ترغب في "الخروج عن الصف" حول العراق". فهي لم تساند تحقيقاً خاصاً بها، بل طلبت معلومات من تركيا التي كانت قد أنكرت من قبل وجود أي دليل على استعمال الأسلحة الكيميائية. وكذلك أعطت الغارديان رأيها قائلة:

> "لا يزال الكلب القوي يرفض حتى مجرد نباح خفيف في وجه أكبر استعمال صارخ للأسلحة الكيميائية منذ 50 عاماً. ليس هناك إدانة. ولا استهجان. وعلى المستوى الرسمي لا تزال حكومة جلالة الملكة تنتظر دليلاً دامغاً. حتى أكثر دبلوماسيي وزارة الخارجية تمرساً يجب أن يندى جبينهم خجلاً من هذا الهراء. ولكن لا بد أن يكون هناك مكان للأخلاق في العلاقات الدولية. إن الفشل أحياناً في التكلم جهاراً ضد ما لا يمكن تبريره والدفاع عنه والإغراق في النفاق، ينم عن لا أخلاقية بكل ما في الكلمة من معنى"[1].

في الولايات المتحدة اتهمت وزارة الخارجية العراق باستعمال الأسلحة

---

(1) الغارديان، 7 أيلول/ سپتمبر 1988.

الكيميائية، ولكن بعد أسبوع تصرفت بحياء فرفضت تقديم الدليل الذي بحوزتها واقترحت تحقيقاً تجريه الأمم المتحدة. وربما عرفت من قبلُ أن تركيا قد قررت مسبقاً منع وصول أي لجنة تقصي تابعة للأمم المتحدة إلى اللاجئين الأكراد في داخل أراضيها[1].

كان من الواضح لماذا لم ترغب بريطانيا ولا أية دولة أخرى تولي القيادة. فخلف قلق الحكومات التي تم التعبير عنها في عدم تعريض مباحثات السلام العراقية-الإيرانية للخطر من خلال إدانة العراق، كان ثمة قلق حقيقي في عدم تعريض مشاريع إعادة الإعمار الضخمة في العراق للخطر (التي قُدرت بـ 50 ألف مليون دولار أميركي) والتي كانت العراق ملزمة بعرضها.

في حين سعى الأشخاص الأكثر جسارة إلى جمع ونشر الدليل على ما حدث. فقد نشرت هيئتان أميركيتان، لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ومنظمة خاصة، أطباء لحقوق الإنسان، دليلاً دامغاً على استعمال الأسلحة الكيميائية[2]. وبصرف النظر عن الدليل المادي ختم تقرير مجلس الشيوخ بأن رفض تقارير الشهود العيان:

"سوف يتطلب الاعتقاد بأن 65 ألف لاجئ كردي محصورون في خمسة مواقع مختلفة استطاعوا في غضون 15 يوماً التوصل إلى حياكة مؤامرة لتشويه سمعة العراق، وأن هؤلاء اللاجئين قد استطاعوا الاحتفاظ بمؤامرتهم هذه طي الكتمان ليس منا فقط، بل وكذلك من الصحافة العالمية".

فيما بعد جلب الصحافي روبرت كوين Robert Gwynne معه عينات من التربة التي كشفت عن المواد الفعلية التي استخدمت في تلك الهجمات.

في وجه مثل هذا الدليل أنّبت معظم دول الاتحاد الأوروبي العراق، ولكنها لم تسمح أن يؤثر ذلك على شؤونه السياسية والاقتصادية[3]. فبريطانيا مثلاً ضاعفت

---

(1) وقف الدليل بكل تأكيد في طريق الاتصالات العسكرية العراقية، نيويورك تايمز، 15 أيلول/سبتمبر 1988. انظر أيضاً فاينتشال تايمز، 9 و15 أيلول/سبتمبر، انترناشيونال هيرالد تريبوين 14 أيلول/سبتمبر والغارديان 15 أيلول/سبتمبر 1988.

(2) تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: "استعمال الأسلحة الكيميائية في كردستان: الهجوم العراقي الأخير (واشنطن 21 أيلول/سبتمبر 1988)؛ أطباء حقوق الإنسان للصحافة في 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1988 وتقريره الدائم "رياح الموت، استعمال العراق للغاز السام ضد سكان كردستان" (شباط/فيفري 1991).

(3) أخبر ديبلوماسي يعمل في العراق والخليج المؤلف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1988 "أن الحكومة غير مستعدة لتعريض مصالحها السياسية والاقتصادية في العراق والخليج للخطر من أجل الأكراد."

صادراتها بالدين إلى العراق[1] وهو ما يبدو متماشياً تقريباً مع إشارة وزارة الخارجية "لقد كنا في مقدمة الذين أبدوا قلقهم واهتمامهم الشديد حول إدعاء [الحرب الكيميائية] هذه"[2]. وقد تبين خلال [لجنة] سكوت للتقصي في عام 1993 أن الوزراء قرروا تخفيف قيود التصدير على العراق بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران للحصول على طلبات تجارية جديدة. "ولكن السير جيفري هاو Sir Geoffrey Howe شعر بأنه سيكون من السخرية الشديدة أن نعلن التغيير بينما وزارة الخارجية تتلقى آلاف الرسائل المنددة بالهجمات العراقية على الأكراد"[3].

في مجلس الشيوخ الأميركي قُدم مشروع قانون لفرض عقوبات اقتصادية شديدة وإيقاف قرض دين مكفول بـ 800 مليون دولار أميركي وتصدير معدات حساسة. ولكن الكثير من الأشياء كانت في خطر[4] وقد اعترضت الحكومة الأميركية على مشروع القرار وفشل في الوصول إلى سجل القوانين. في ألمانية اتهمت وكالة طوعية 12 شركة ألمانية تصنّع المواد الصيدلانية بتقديم المواد والمعدات لتصنيع الأسلحة الكيميائية من قبل العراق، واتهمت حكومتها بتشجيع مثل هذه الممارسات، والتخلف عن الباقين للتحقيق في انتهاكات القيود المفروضة من طرفها[5]. في شهر حزيران/ جوان 1988 اتهم مسعود البارزاني فرنسا وإيطاليا وهولندا أيضاً بالمساهمة في برنامج العراق للحرب الكيميائية.

كان واضحاً أن الكثير من الدول في العالم الصناعي تتاجر بالمعدات الحساسة مع العراق دون أن تُعير انتباهاً كثيراً لتقليص مبيعاتها من الأسلحة بحسب قرار مجلس الأمن رقم 620 أو بروتوكول 1925. ولم تمرّ سنة تقريباً على حلبجة حتى شاركت

---

(1) من 175 مليون جنيه إسترليني للسنة المالية 1987/ 88 إلى 340 مليون جنيه للسنة المالية 1988/ 89.

(2) الانديبندنت 10 أيلول/ سبتمبر 1988.

(3) التايمز 30 تموز/ جويليه 1993.

(4) ما عدا الـ 800 مليون على شكل صادرات بالدين كان مزارعو أيوا المحتاجون إلى المال بشدة يحتاجون إلى تصدير القمح إلى العراق.

(5) Gesellschaft für Bedrohte Volker، ألمانية والإبادة الجماعية في العراق، ص3-4. أول تصريح عن مثل هذه التجارة قد تم في عام 1984، ولكنها استمرت منذ ذلك الحين. في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 ذكرت صحيفة الغارديان أن شركة دوائية ألمانية كبيرة كانت تقدم الغطاء لاستيراد مواد خام للحرب الكيميائية في بغداد، وكتبت تقريراً عن حادث رئيسي من مخبر بيروتي متورط في هذا البرنامج. كانت لدى ألمانية الغربية 167 مليون دولار كحد أقصى للاعتماد المفتوح في عام 1987، الانديبندنت 5 تشرين الأول/ أوكتوبر 1988.

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان والبرتغال وتركيا بالإضافة إلى الكتلة الشرقية ودول أميركا اللاتينية في معرض بغداد الدولي الأول للمنتجات العسكرية. أما الولايات المتحدة فقد كانت قد دخلت من قبلُ في تجارة المعدات الحساسة مع بغداد. وقد بُرِّرت هذه المبيعات بدعوى توفير التشغيل المحلي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وهو مفهوم همّش، بكل وضوح، تعريفه للسلامة البدنية لمئات الآلاف من الناس العاديين في المنطقة.

المصادر المنشورة:

Dlawer Alaaldin, Death Clouds: *Saddam Husein's Chemical War against the Kurds* (London 1991); Martin Van Bruinessen, 'The Kurds Between Iran and Iraq' *in Middle East report* no. 141, July, August, 1996, Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran and Iraq at War (London, 1988); Galleti, 'Sviluppa del Problema Curdo'; Gesellschaft für Bedrohte Vülker, *Germany and Genocide in Iraq: Persecution and Extermination of the Kurds and Assyrian Christians, 1968-1990*, (Gottingen, 1991), Ghareeb, 'The Kurdish Question in Iraq'; Kamran Karadaghi, 'The Two Gulf Wars: The Kurds on the World Stage' in Chaliand, *People Without a Country* (London 1993); Samir al Khalil, *Republic of Fear*, The Politics of Modern Iraq (Berkeley/ Los Angeles, 1989); Middle East Watch/Human Rights Watch, *Genocide in Iraq: the Anfal Campaign Against the Kurds* (New York, 1993) *and Bureaucracy of Repression: The Iraqi Government in its own Words* (New York/Washington, February, 1994); Muhammad Malek, 'Kurdistan in the Middle East Conflict' in New Left Review, no. 175, May/June 1989, More, *Les Kurdes Aujourd'hui;* Pax Christi International, *Elections in Iraqi Kurdistan* (Brussels, August 1992); Physicians for Human Rights, 'Winds of Death: Iraq's use of poison gas against its Kurdish population' (Somerville, MA, February, 1991); PUK, *Revolution in Kurdistan*, Gwynne Roberts, 'Winds of Death' on *Despatches*, Channel 4 TV, 23 November 1988 United States Senate Foreign Relations Committee Staff Report, Chemical Weapons use in Kurdistan: Iraq's final offensive, (Washington, 21 September 1988).

الصحف والمجلات، الخ:

BBC, *Summary of World Broadcasts , The Financial Times, The Guardian , International Herald Tribune, the Kurdish Observer, Le Monde, Middle East International, The Morning Star, Observer Foreign News Service, Pesh Merga, The Times.*

غير منشور:

Sami Shoresh, 'The Contemporary religious situation among the Kurds of Iraq', (unpublished diss. London, 1993).

البيانات الصحفية:

Iraqi Kurdistan Front, The chronology of Chemical attacks in Kurdistan (undated, late 1988), KDP Press statements, PUK press statements, Amnesty International statements.

مقابلات:

دلاور علاء الدين (لندن 8 آب/أوت 1989)، كريم خان برادوستي (لندن 18 شباط/فيفري 1992)، مسعود بارزاني (لندن 21 تموز/جويليه 1989 وصلاح الدين 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1991)، عادل مراد (لندن 26 و29 تموز/جويليه 1993) عمر شيخموس (لندن 15 آذار/مارس 1985) سامي شورش (لندن 1 تموز/جويليه 1993)، حسين وجوهر سورجي (لندن 18 شباط/فيفري 1992)، جلال الطالباني (لندن 9 شباط/فيفري 1990)، هوشيار زيباري (لندن 18 تموز/جويليه 1990)، والعديد من قادة الجحوش الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم (السليمانية 9-12 تشرين الأول/أوكتوبر 1991).

الفصل الثامن عشر

الانتفاضة والحكم الذاتي

كانت هزيمة 1988، من الناحية النفسية أكثر تدميراً من هزيمة 1975. فحجم الإبادة الجماعية، التي تُعد حلبجة رمزاً لها، بات يتضح شيئاً فشيئاً. لقد أسرف صدّام في القتل والتدمير بكل ما في الكلمة من معنى.

في عام 1975 ربما قادت سياسة ليبرالية حقيقية وسخية تجاه مطلب الحكم الذاتي الكردي، الذي أعطى قادة (ح.د.ك) مسؤولية حقيقية، التمرد الكردي إلى النهاية. لم يعد لا الأكراد ولا بغداد لديهم أي شك في قدرات بغداد العسكرية. وفي مثل هذه الظروف ربما استطاع عرض كريم وشهم إغراء المجتمع الكردي بعلاقة مثمرة مع بقية العراق. ولكن صدّام لم يكن قادراً على فعل ذلك.

عشية الإبادة الجماعية من قبل الحكومة في عام 1988 لم يكن لدى القادة الأكراد الكثير ليخسروه. وفي شهر تموز/ جويليه 1988 عندما أصبحت الهزيمة قريبة جداً، قررت اللجنة المركزية لل (ح.د.ك) مواصلة الكفاح كيفما كان، وهو قرار تمت المصادقة عليه في المؤتمر العاشر للحزب الذي عُقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1989. ومن جهته تشبث (أوك) بجيب حدودي صغير جداً وأخذ يشن منه هجماته. لم يجد أي من الحزبين أية صعوبة في إغراء العدو الرئيسي للبعث العراقي، سورية، لتقديم المساعدة العسكرية. لقد نُفذت العمليات في عمق العراق حتى سهل أربيل بل وحتى داخل مدينة كركوك نفسها. وفي إحدى الهجمات، مثلاً، قُتل 22 طياراً عندما نُصب كمين لباص حكومي. ولكن الإستراتيجية كانت مختلفة تماماً عن تلك التي سادت خلال الحرب العراقية-الإيرانية. فمع التهديد بالأسلحة الكيميائية، والغياب التام تقريباً للسكان، بدأت الجبهة الكردستانية تشن حربها بغارات خفيفة ونصب الكمائن، دون السيطرة على أي أرض على الإطلاق. لقد أقام كلا الحزبين مخابئ للطعام

والأسلحة في الجبال لمئات من مقاتليهما الراغبين في القتال. أما من الوجهة السياسية فكان من الضروري للمعنويات القومية أن يبقى نشاط البيشمركه على مستوى كاف لمنع بغداد من إخفاء حقيقة استمرار المقاومة. وقد حذّر جلال الطالباني من تصعيد النضال بشن سلسلة من الهجمات في القسم العربي من العراق. والاستنتاج الطبيعي هو أن مثل هذه الهجمات يُشغل أعداداً كبيرة من القوات الحكومية وسيكون لها تأثير استنزافي.

ولكن هل كانت الجبهة الكردستانية ستتفاوض مع صدّام حسين؟ هذا ما يبدو أنه جاء ضمناً في رأي مسعود البارزاني "إن القضية الكردية قضية سياسية ولا يمكن حلها بالوسائل العسكرية"[1]. مع ذلك لم يكن من دليل على أن لهذه الآراء تأثيراً حقيقياً في بغداد. فالحكومة كانت سعيدة بالقيام بجهود غير مباشرة للتفاوض مؤقتاً ولكنها لم تجد نفسها تحت أي ضغط لأن تقوم بذلك جدياً. فقد استثنت فعلياً جلال الطالباني بشكل خاص من قرارات العفو التي أصدرتها في عام 1988/ 89. وهكذا كانت بغداد تحتاج إلى تهديد رئيسي آخر ضد النظام حتى تبدأ بالقلق من الجبهة الكردستانية.

حتى شهر تموز/ جويليه 1990 لم تكن المظاهر الخارجية تدل على شيء من هذا القبيل. على العكس من ذلك، كان (ح.د.ك) هو الذي بات متخماً بنهاية سوداء، حيث قابل مسعود البارزاني في نهاية شهر حزيران/ جوان القادة الإيرانيين وخرج بانطباع جليّ أنهم يريدون التوصل إلى اتفاقية سلام رسمية مع العراق. وهذا سوف يعني بالضرورة إغلاق الحدود لمنع نشاط البيشمركه ضد أي من الدولتين.

أزمة الخليج

في مثل هذه الظروف جاء غزو صدّام حسين السيئ التقدير للكويت والقرار الدولي بفرض عقوبات والتهديد بالقوة لإجباره بانسحاب غير مشروط، بمثابة معجزة لإرجاء تنفيذ حكم الإعدام بالجبهة الكردستانية.

فجأة وبشكل غير متوقع جاءت الأحداث لتمنح الجبهة الكردستانية فرصة نادرة، ولذلك قرر صدّام حسين، الذي عرف المخاطر الكبيرة الناشئة عن استجابة تركيا للحصار الدولي على العراق، سحب قواته من معظم كردستان باستثناء بعض المناطق

---

(1) مقابلة مع مسعود بارزاني، لندن 21 تموز/ جويليه 1989.

الحساسة كالمثلث الحدودي الإيراني-العراقي-التركي ونقطة عبور زاخو الحدودية. كما أرسل مكرم طالباني لتقديم اقتراحات سلام لـ (ح.د.ك) و(أوك). ولكن لم يكن أحد منهما مستعداً للتعاطي مع صدّام وهو يتحدى المجتمع الدولي بأسره.

من ناحية أخرى لم يكن هناك ما هو أخطر على الكرد أكثر من الوقوف العلني إلى جانب التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة ضد العراق التي تستعد للحرب، فسعى كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني إلى تبديد المخاوف بأنهما راغبان في المشاركة في حملة تحثّ عليها الولايات المتحدة للإطاحة بصدّام حسين. لقد كان الحزبان مثل إيران يتوقان إلى هزيمة صدّام ولكنهما خافا من الارتباط بالغرب. لهذا كان ينبغي على الجبهة الكردستانية تجنب انطباع الخيانة ليس في داخل العراق فقط بل وأيضاً لدى العالمين العربي والإسلامي. في دمشق أعلن أعضاء بارزون في الجبهة الكردستانية عن جبهة موحدة مع البعث والناصريين والمعارضين الإسلاميين ضد صدّام. ولكن الشكوك تزايدت حول الزيارات التي نقلتها الصحف على نطاق واسع، ولكن غير المثمرة سياسياً، إلى واشنطن في منتصف شهر آب/أوت، وكذلك الزيارات التي تم الاعتراف بها رسمياً لقيادات (أوك) و(ح.د.ك) إلى فرنسا في شهر أيلول/سبتمبر.

كان صدّام، الذي يستعد للقتال في الكويت، خائفاً بما فيه الكفاية من التهديد الكردي ليقدّم للجبهة صفقة للسلام في شهر تشرين الأول/أوكتوبر. ولكن الجبهة لم تكن راغبة في عقد أية صفقات في ظروف غير مستقرة كهذه. فقد كانت أقوى بالفعل من خلال نشر حوالى 3 آلاف من البيشمركه تقريباً، ومن خلال الاتصالات التي أقامتها مع قوات الجحوش التي جُندت حديثاً وكذلك مع الأكراد في القوات النظامية. لقد كانت الجبهة الكردية قادرة على معرفة أن عدم الاستقرار هي نتيجة الأزمة فأعطت تأكيدات لقوات "الجحوش" بأن تعاونهم كفيل بمغفرة ونسيان الماضي. وهكذا بات لديها ليس فقط شبكة واسعة وعميقة من المعلومات بل أيضاً لديها حصان طروادة داخل المدن والبلدات التي حُبس فيها الأكراد الآن. كذلك كانت تتفاخر بأن مقاتليها يستطيعون التسلل عملياً إلى أية بلدة في كردستان.

مع ذلك، عندما حشد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بكامل قوته في المملكة العربية السعودية وبدأ الخلاف يسير باتجاه حرب مفتوحة، استمرت الجبهة الكردستانية في الإصرار بأن الكرد سوف يبقون على الحياد في حرب حامية الوطيس. فقد كانت خائفة من الهجوم بينما لا يزال لدى صدّام القدرة في استعمال الأسلحة

الكيميائية. وقد كان عزت إبراهيم الدوري قد ذكّر سكان السليمانية "أنكم إذا نسيتم حلبجة فإننا مستعدون لتكرار العملية"[1]. فهي لم تتلق أي إشارة من قادة التحالف بأنهم سوف يتلقون دعماً عسكرياً في حال قيامهم بانتفاضة ضد صدّام، رغم أنها كانت تحد من حرية 8 فرق نظامية بالإضافة إلى 100 ألف من قوات الجحوش.

كانت هناك أسباب عملية لعدم رغبة التحالف في دعم الجبهة بشكل علني. إذ خاف التحالف من انقسام العراق وإطلاق العنان لكل من القوى الداخلية والخارجية للسيطرة على أجزاء من العراق حيث كان ثمة تخوف من أن الشيعة والأكراد سوف يتخلصون من السيادة العراقية في الأراضي الخاصة بهم.

خارجياً تمثل الخطر في تدخل إيران وتركيا في حال حصول انهيار داخلي. فلإيران مطامع دينية وتاريخية في جنوبي العراق بينما لتركيا مطامع تاريخية واقتصادية في ولاية الموصل القديمة. ومن الجدير بالذكر أنها تخلت عن الموصل على مضض بموجب قرار تحكيم من عصبة الأمم، وامتعضت من خسارة منطقة طالبت بها في الميثاق القومي لعام 1923، وعائداتها النفطية قادرة على دعم تطور تركيا الاقتصادي. وخافت من أن حرية أكبر في التعبير عن الهوية الثقافية الكردية سوف يثير سكانها من الأكراد أيضاً. فإذا ما استولت على الولاية فإنها سوف تتمكن من فرض القيود ذاتها على أكراد العراق[2]. وهكذا برز التفكير في النوايا التركية إلى الوجود مرة أخرى أثناء الحرب العراقية-الإيرانية وخاصة في أعقاب عمليتها الأولى عبر الحدود في عام 1983 وبشكل أكثر علانية في عام 1986، حيث أخبرت الولايات المتحدة وإيران أنها سوف تطلب الرجوع إلى الولاية في حال تقسيم العراق.

باستيلاء صدّام على الكويت، رأت تركيا إمكانية إحياء مطلبها وتفادي الخطر المباشر السريع المتمثل في استقلال أكراد العراق. من أجل ذلك، وبكل تأكيد، جعلت التزامها المكلف في قضية التحالف[3]، بما في ذلك تقديم تسهيلات في قاعدة انجرليك الجوية، مشروطاً بتعهد قوي من قبل التحالف بأنه سوف لن يسمح بقيام حكم ذاتي في كردستان العراق.

---

(1) انترناشيونال هيرالد تريبيون، 25 كانون الثاني/جانفي، 1991.

(2) بريطانيا خشيت ذلك أثناء ثورة 1998 العراقية FO 371/134255، تشانسري الى FO، استانبول، 18 تموز/جويليه 1998.

(3) خسرت تركيا مبالغ هامة في عائدات تجارة الترانزيت (النفط العراقي إلى مصبه على البحر المتوسط وحركة نقل بريّة مجزية).

عندما تعمقت الأزمة أكثر، أعلن الرئيس أوزال علناً أن هناك اتفاقاً بين تركيا وإيران وسورية يقضي بعدم السماح بقيام كيان كردي ناشئ عن أزمة الخليج. مع ذلك قام أوزال باتخاذ الخطوات الجدية الأولى نحو الاعتراف الحكومي بالشعب الكردي منذ قيام الجمهورية التركية، مستجيباً لاقتراح من الطالباني في أواسط شهر شباط/ فيفري والذي تضمن ضمانات بأن أكراد العراق سوف لن يسعوا إلى الانفصال عن العراق. بعد عدة أيام سافر الطالباني ومحسن دزئي من (ح.د.ك) إلى أنقرة لمقابلة أوزال الذي استجاب لشعور الرعب داخل تركيا مع الإشارة إلى أنه "ليس هناك ما يجب أن نخاف منه في التحدث معهم. يجب أن نصبح أصدقاء لهم. إذا ما أصبحوا أعداءً فإن الآخرين قد يستغلونهم ضدنا"[1]. كان أوزال يقلل من احتمالات فشله بالدعوة إلى اللين في موقف أنقرة من أكراد تركيا (انظر الفصل العشرين)، بينما هو يحضّر لاحتمال الحاجة إلى مفاوضات مع أكراد العراق في حال تقسيمها.

الانتفاضة

بهزيمة القوات العراقية البرية على يد التحالف في 28 شباط/ فيفري، بدأت الأحداث في داخل العراق تتحرك بسرعة. ففي الحال انتفض الكثير من الشيعة في جنوبي العراق الذين تشجّعوا بالفرار الجماعي من الجيش. وفي الوقت الذي انشغلت فيه معظم قوات صدّام المتبقية باسترداد المدن الرئيسية في الجنوب، انتشر الاضطراب بسرعة في كردستان، وسط هجوم البيشمركه على وحدات الجيش[2].

وفي الرابع من شهر آذار/ مارس تفجّر هذا الاضطراب إلى انتفاضة شعبية في بلدة رانيا. وسرعان ما حذت حذوها أماكن أخرى، فوقعت معظم كردستان بما فيها دهوك وأربيل والسليمانية في أيدي الثوار في العاشر منه. وزاخو في الثالث عشر من آذار/ مارس. وكما اعترف مسعود البارزاني نفسه "فإن الانتفاضة كانت بمبادرة من الشعب نفسه. نحن لم نتوقعها"[3]. وبالنتيجة، وحسب ناطق رسمي باسمها، فإن "الجبهة الكردستانية" تبعت الجماهير فقط إلى الشوارع"[4]. إنها كانت مترددة في

(1) كرشتيان ساينس مونيتور، 15 آذار/مارس 1991.

(2) بين 27 شباط/فيفري و4 آذار/مارس قوات الجبهة الكردستانية شنت 50 هجوماً على مواقع أو أهداف عسكرية، وكالة الصحافة الفرنسية (AFP)، 4 آذار/ مارس 1991.

(3) الإندبيندنت، 24 نيسان/ أفريل 1991.

(4) برهان جاف لوكالة الصحافة الفرنسية، 4 آذار/ مارس 1991.

الدخول إلى المدن خوفاً من عقاب جماعي. لقد فضلت أن تبقى المدن في الوقت الراهن تحت السيطرة المدنية، وأن تقوم السلطات المدنية بالتفاوض مع وحدات الجيش المحلية.

جاء الآن دور "الجحوش" للعب الدور الحاسم في النضال الكردي. في 29 كانون الأول/ديسمبر سمعوا بالعفو الرسمي لقيادة الجبهة عنهم. ومن الممكن، كما يقول بعضهم، أن يكون "جحوش" آكو بقيادة عباس مامند[1] هم أول من باشروا بالانتفاضة في رانيا. في حين قال آخرون إن الذي بدأ بالانتفاضة كان زعيماً قبلياً آخر للجحوش هو أنور بتوارته Bitwarta. مهما يكن، فإن المستشارين المحليين هم الذين أداروا في كل مكان تقريباً القوة بنجاح وهم من تفاوضوا لرحيل القوات العراقية غير الراغبة في الانضمام إلى الانتفاضة. في زاخو، مثلاً، عرض عمر سندي، وهو زعيم قبلي ومستشار بارز، جواز المرور على كافة خطوط قتال الحكومة إذا ما وضعت سلاحها. وفي العمادية نصح المستشار هناك قائد الجيش المحلي الانسحاب إلى الثكنات تجنباً للإثارة الشعبية، تاركاً النظام العام بيد "الجحوش". ما إن أُخذ بنصيحته، حتى أخذ من استسلم من الجيش، دون أن تُطلق رصاصة واحدة. في حين اختار القلة فقط من "الجحوش" البقاء موالين لصدّام[2].

وهكذا تحوّل معظم قادة "الجحوش" من متعاونين مرتبكين مع بغداد إلى أبطال للانتفاضة. وزاد عدد القوات الكردية من 15 ألفاً إلى أكثر من 100 ألف في غضون بضعة أيام. ولم يطل الأمر كثيراً حتى جُنِد "المستشارون" من قبل أعضاء أحزاب الجبهة، التي حاول كل منها تعزيز قوته في ساحة المعركة وفي مواجهة أعضاء الجبهة الآخرين. فقد جلب (أنور بتوارته)، مثلاً، 10 آلاف رجل من خوشناو إلى الحزب الاشتراكي الكردستاني. وأخذ (عمر سورجي بخمار) رجاله المائة والخمسين إلى (ح.د.ك) متراجعاً بشكل براغماتي عن نفوره من قيادة البارزاني. وانضم (كريم خان برادوست)، المدرك لعداوته المريرة للبارزانيين إلى (أوك). في غضون الأشهر القادمة تلاشى "الجحوش"، بينما سعى "المستشارون" إلى عرض أكثر إغراءً. فيما بعد انشق بعض الزعماء القبليين ليشكلوا حزبهم الخاص.

---

(1) مقابلة مع حسين سورجي كريم خان برادوستي، لندن 18 شباط/فيفري 1992. سيتم التذكير بأن عباس مرمند كان متورطاً تماماً في انتفاضة 1961. اليوم أصبح رجلاً مسنّاً لكن عناصر شابة من عائلته قد خلفته في القيادة.

(2) هؤلاء هم تحديداً لاطو وإرشاد ريباري. أما الآخرون فهو بدا إلى بغداد بمن فيهم قاسم آغا كوي سنجق، المسؤول عن مقتل العديد من البشمركة وبالتالي غير مستعدين لتصديق العفو الكردي.

في هذه الأثناء مضى الكرد قدماً بعد أن تشجعوا بالنجاح الواضح للمتمردين الشيعة وبالتحذير الذي أعطته الولايات المتحدة للعراق من مغبة استعمال الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها المدنيين. استولت الجبهة على خط متوازي مع طريق عام كركوك-بغداد، بما في ذلك، كلار، كفري، طوز خورماتو، جمجمال، ولها موطئ قدم في كركوك. وبدأت الآن بشن هجوم رئيسي على كركوك نفسها، درّة التاج الكردي. في التاسع عشر من آذار/مارس سقطت المدينة.

الهجرة الجماعية

لم يدم الانتصار الكردي طويلاً. فقد أظهر صدّام من قبلُ استعداده في إنزال عقوبات جماعية بالمدنيين حتى يدحر الثوار. ففي 13 آذار/مارس أُخذ 5.000 من النساء والأطفال كرهائن عندما تزايد تهديد الثوار لكركوك. وتم اعتقال المدنيين الأكراد الموجودين في الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحكومة وقُتلوا جميعاً. وعندما تم احتواء الانتفاضة في جنوبي العراق، أرسل صدّام بسرعة بالغة أفضل قواته، الحرس الجمهوري، إلى الشمال مدعومين بالطائرات والأسلحة الثقيلة والدبابات حيث كان الثوار غير مسلحين بشكل جيد لمواجهة التكنولوجيا.

لقد اتضح الآن أن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لم تكن راغبة في أن تفقد بغداد السيطرة على البلد، بل، وفق معلومات مصدر مجهول، رغبت في إلحاق الهزيمة بالثوار قبل الإطاحة بصدّام[1]. وبدا واضحاً أيضاً أن الولايات المتحدة تريد أن تتأكد من أن تركيا والسعودية سوف لن تساعدا لا الأكراد ولا الشيعة. وفي الوقت الذي حظّرت فيه الولايات المتحدة استعمال الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، فإنها رفضت وضع الحظر على طائرات الهليكوبتر التي استُعمِلت بفعالية شديدة ضد المدنيين والمحاربين على حد سواء.

كانت تلك تجربة مريرة فاتّهم الطالباني والبارزاني الرئيس بوش مذكّرينه بأنه قد "دعا شخصياً الشعب العراقي أن يثور ضد ديكتاتورية صدّام حسين"[2]. وقد كان بوش قد أعلن بالفعل قبيل بدء المعركة البرية أن "هناك وسيلة أخرى لوقف سفك

(1) وول ستريت جورنال، 14 آذار/مارس والفايننشال تايمز، 3 نيسان/أفريل 1991.

(2) انترناشيونال هيرالد تريبيون، 30 آذار/مارس 1991.

الدماء، وهي أن يأخذ الجيش العراقي والشعب العراقي زمام المبادرة بأيديهم لإجبار صدّام حسين، الديكتاتور، على التنحي"، وقد أُذيع البيان فيما بعد إلى الشعب العراقي من صوت أميركا. علاوة على ذلك، فإن إذاعة صوت العراق الحر، الخاضعة للسعودية، أذاعت بيانات مشابهة لتحريض الشعب وباللغتين الكردية والعربية. في الوقت الذي برّأ بوش وحلفاؤه أنفسهم من ذلك، كان من الصعب تجنب الاستنتاج أن التحالف سعى إلى إثارة المنشقين العراقيين ولكن على أسس يمكن التنصل منها.

في 28 من شهر آذار/مارس أجبر الهجوم العراقي المضاد الذي استُعملت فيه الأسلحة الثقيلة الثوار على إخلاء كركوك ومن ثم سفوح أربيل ودهوك وزاخو. وعندما تقدمت القوات الحكومية اعتقلت نحو 100 ألف من الأكراد والتركمان في نواحي كركوك ودهوك وطوز خرماتو. كذلك دبّ الرعب عندما سرت قصص عن الأعمال الوحشية المرتكبة، وهكذا ربما قضى نحو 20 ألفاً من الكرد والتركمان نحبهم في الهجوم العراقي.

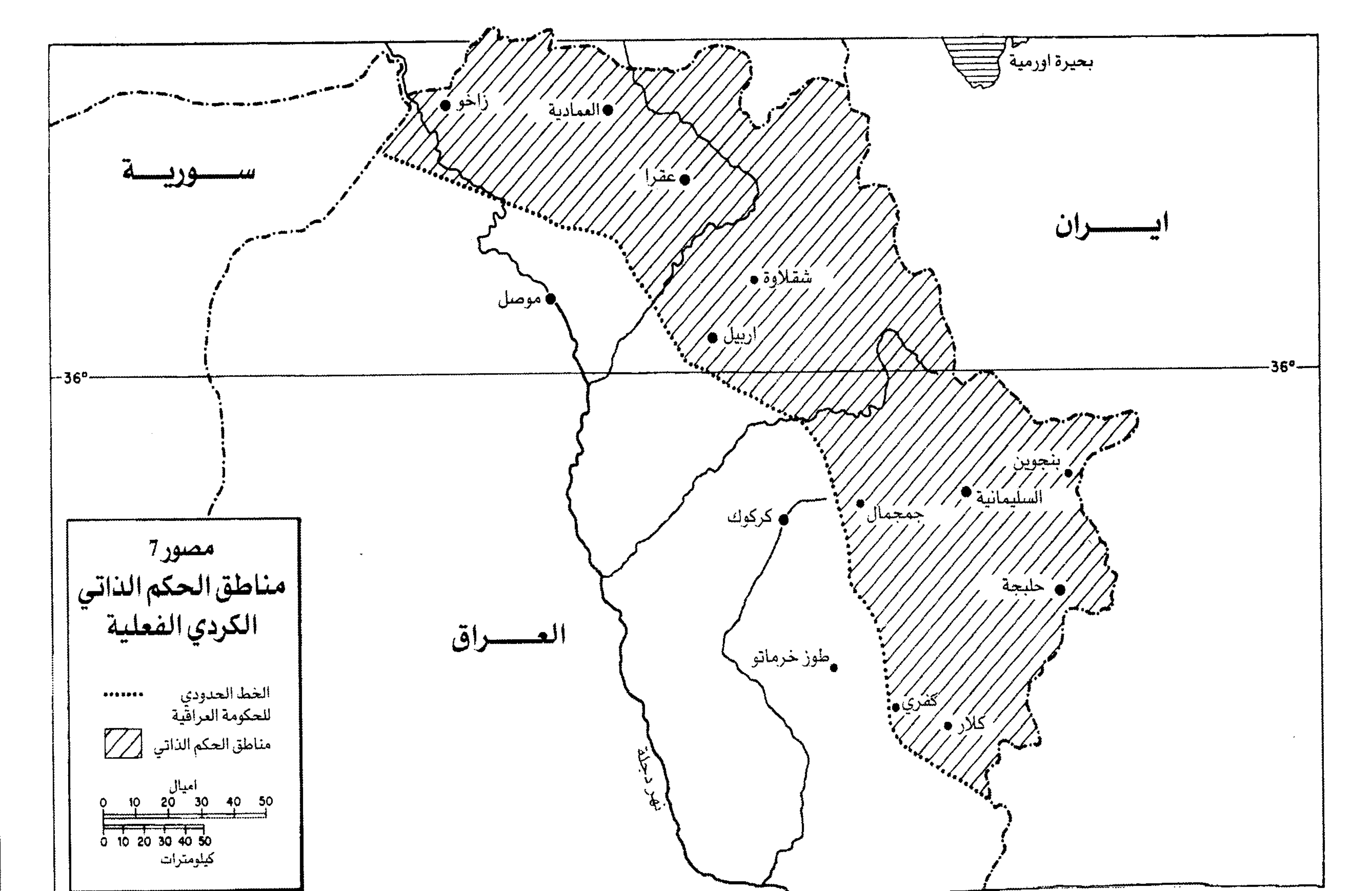
عمّ الذعر والفرار عموم كردستان، حيث ترك أكثر من مليون ونصف منازلهم مذعورين ليصلوا إلى بر الأمان إما في تركيا أو في إيران. وسرعان ما أُغلقت الطرق والدروب المؤدية إلى الحدود. وفي الطريق إلى تركيا قال أحد الصحفيين إنه رأى حوالى 500 لاجئ وقد قُتلوا بالقنابل الفوسفورية التي ألقتها طائرات الهليكوبتر: "لقد مات الناس حرقاً داخل السيارات، وإن الطائرات العراقية تقصف المدنيين دون توقف"[1]. ظهرت مشاهد مشابهة في الطرق المؤدية إلى إيران وهكذا تفرقت قوات الثوار إلى حد كبير لأنهم سارعوا لمرافقة عائلاتهم إلى بر السلامة.

عملية توفير الراحة (بروفايد كومفورت)

عندما طغت صور القسوة والعوز على تقارير الصحف في العالم، ازداد النقد الشعبي لقيادة التحالف التي نفضت يديها من المسؤولية. لقد كان هناك تباين بغيض بين استعداد التحالف للقتال لحماية النفط وإعادة نظام استبدادي في الكويت ونفور من حماية الكرد والشيعة. وأشارت إحدى الصحف:

---

(1) رفعت بالّى ميلّييت، في الإنديبندنت، 3 نيسان/أفريل 1993.


مصور 7
مناطق الحكم الذاتي
الكردي الفعلية
الخط الحدودي
للحكومة العراقية
مناطق الحكم الذاتي
اميال
0 10 20 30 40 50
0 10 20 30 40 50
كيلومترات
سورية
ايران
العراق
بحيرة اورمية
زاخو
العمادية
عقرا
شقلاوة
اربيل
موصل
36°
36°
بنجوين
السليمانية
جمجمال
كركوك
حلبجة
طوز خرماتو
كفري
كلار

"إن السيد ميجور، يقول، من شدة خجله، إنه لا يتذكر أنه طلب منهم [الكرد] "أن يقوموا بهذا العصيان المسلح "وكأن التمرد عبارة عن نزوة ليس لنا علاقة بها؛ والرجل الآخر [بوش] الذي تقول التقارير إنه طلب من وكالة الاستخبارات المركزية CIA في شهر كانون الثاني/جانفي أن تحرّض الأكراد على عصيان مسلح وبشّر بالثورة خلال حرب الخليج، يتصرف الآن كشخص يعانيَ من نوبة فقدان ذاكرة شديدة"[1].

ورغم إن حكومة الولايات المتحدة خلال الأزمة نعتت صدّام حسين بكل شرور الديكتاتوريين مشجعة الشعب على الإطاحة به، فإنها رفضت مع ذلك إجراء اتصالات مع جماعات المعارضة على أرضية "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للعراق. بعد ذلك قررت فتح باب الحوار مع قادة المعارضة في 28 آذار/مارس ولكن بعد أن دمّر صدّام حسين القسم الأكبر من معارضيه.

لقد بات الفشل في حماية الكرد يهدد في تمريغ سمعة المنتصرين في الخليج بالتراب. ففي 5 نيسان/أفريل أصدر مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم 688 لكبح جماح بغداد، كما أدان "قمع السكان المدنيين العراقيين في أجزاء كثيرة من العراق، بما في ذلك المناطق الكردية مؤخراً"، وطالب "العراق، مساهمة منه لإزالة خطر السلم والأمن الدوليين في المنطقة، أن ينهي هذا القمع [و] أن يسمح العراق فوراً بوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى كل أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في كل أصقاع العراق". كان القرار تاريخياً لسببين، فقد كانت هذه هي المرة الأولى (منذ قرار لجنة التحكيم التابعة لعصبة الأمم حول ولاية الموصل في عام (1925-1926) التي يتم فيها ذكر الأكراد بالاسم، وبذلك رفع مكانتهم دولياً. وكانت كذلك هي المرة الأولى التي تصِرّ فيها الأمم المتحدة على حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها. كلتا السابقتين تشيران إلى أن الأمم المتحدة قد بدأت بإعادة تقييم لبديهية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء، وهي حقيقة مبشرة بمستقبل الأكراد والأقليات المعرضة للخطر. ولكن الأمم المتحدة كانت حريصة ألّا تضع قرارها موضع التنفيذ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

في هذه الأثناء لم يقل الخطر على الأرض. فلو أن بغداد كانت تدرك حقاً المقاومة الضعيفة لتقدمها، لتابعت هجومها بكل تأكيد. ولكن على طريق رواندوز

---

(1) الإنديبندنت، 7 نيسان/أفريل.

الرئيسي واجهت قواتها مقاومة شديدة دلت على قوة أكبر من مجرد الـ 150 رجلاً الموضوعين من أجل خدمة مسعود البارزاني في صلاح الدين. ولهذا، وفي ضوء هذه المقاومة والحاجة إلى إعادة الفرز لاحتواء التهديدين الشيعي والكردي، وخطر تدخل جديد من قبل التحالف، اتخذت بغداد قراراً ضد المضي في تقدمها.

مع نهاية الأسبوع الأول من شهر نيسان/أفريل وصل أكثر من 250 ألف كردي إلى الحدود التركية، ولا يزال 250 ألفاً آخرين في طريقهم إلى هناك حيث فرّ الكثير منهم دون استعدادات لمواجهة ثلوج الشتاء. مع ذلك، ورغم ظروف البرد القارس، منعتهم القوات التركية من الدخول إلى تركيا.

"كانت أمهات تحملن صغارهن في مواجهة القوات التركية وتترجين لكي يُسمح لهن بالدخول بحثاً عن معونة طبيةفي حين حمل آخرون أجدادهم أو جداتهم على ظهورهم أو محمولين في البطانيات كبديل مؤقت للنقالات. ولكن كل من حاول الدخول إلى تركيا كان يُضرب بأخمص البنادق"[1]. وقد أقام أغلبيتهم المأوى الذي تيسر لهم في أطراف الجبال الثلجية.

على نقيض ذلك فتحت إيران حدودها، وسمحت لأكرادها أن يفتحوا بيوتهم ومدارسهم ومساجدهم للاجئين. فبلدة بيرانشهر، مثلاً، البالغ عددها 25 ألفاً قدّمت المأوى لـ 75 ألفاً آخرين من اللاجئين. كما أُقيمت معسكرات طوارئ لما يقارب المليون لاجئ. وعلى طرفي الحدود في تركيا وفي إيران ساءت حالة بعض المسنين وبعض الأطفال حيث لاقوا حتفهم جراء التعرض للعوامل الجوية أو الالتهابات التنفسية أو الإسهال.

ولكن الأزمة على الحدود التركية استحوذت مع ذلك على اهتمام أكثر، جزئياً بسبب رفض وصول اللاجئين إلى بر السلامة، ولكن أيضاً لأن تركيا عضو في التحالف وفي الناتو. وقد سمح أوزال، الذي خاف من تصاعد الضغط الدولي، سمح لنحو نصف مليون بعبور الحدود[2]، ودعا إلى إقامة "ملاذ آمن" على الجانب العراقي من الحدود. بعد ذلك تم تبني الفكرة بحماس أولاً في لندن ومن ثم في واشنطن تجنباً لمزيد من الخزي الدولي.

---

(1) الإنديبندنت، 11 نيسان/أفريل 1991.

(2) حتى 100 000، الإنديبندنت، 5 نيسان/أفريل 1991.

في منتصف شهر نيسان/أفريل أعلن التحالف عن إقامة "ملاذ آمن" داخل العراق، مانعاً الطائرات العراقية من التحليق شمال خط الطول 36. وفي يوم 28 نيسان/أفريل بدأ التحالف بنقل أول دفعة من الكرد إلى الملاذ الآمن هذا من المنطقة الحدودية في ظروف قريبة من الإكراه والقسر. وقد جاء هذا متمماً لعملية الإغاثة الضخمة التي بدأت بها من قبل الوكالات شبه الحكومية والحكومية وغير الحكومية، أولاً بمبادرة فردية منها ومن ثم بموجب شروط مذكّرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية في 18 نيسان/أفريل 1991.

تجدد مفاوضات الحكم الذاتي

في هذه الأثناء أجبر غياب تدخل التحالف لمنع هزيمة القوات الكردية والهجرة الجماعية للسكان المدنيين الجبهة الكردستانية على التفاوض مع صدّام، عندما دُعيت إلى ذلك في 1 نيسان/أفريل. فقبل ذلك بأسبوع، وعندما استولت القوات العراقية مجدداً على كركوك، تلقت اقتراحاً من صدّام حسين لإجراء تسوية على أساس الفيدرالية.

لقد سعى كلا الطرفين إلى استراحة من الظروف العسيرة التي وجدا نفسيهما فيها، الأكراد من فرارهم إلى ظروف ما دون الصفر في الجبال وصدّام من الضغوطات الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية التي بالكاد يستطيع تحملها.

ونظراً لشكوكهم في كفاية "الملاذ الآمن" وجدارته بالثقة، وصل قادة الجبهة، بمن فيهم جلال الطالباني، إلى بغداد لمناقشة "عرض عراقي لحكم ذاتي موسّع ضمن الإطار الفيدرالي لعراق واعد بالديموقراطية والتعددية والحكم الدستوري في بغداد"[1]. فأكد مسعود البارزاني أنه لا يطالب باستقالة صدّام أو الاستقلال السياسي، بل يطالب فقط بالديموقراطية للعراق والحكم الذاتي [الحقيقي] للأكراد. ولكن لا شيء يمكن أن يؤدي إلى الإطاحة بصدّام حسين مثل الديموقراطية الحقيقية. في هذه الأثناء فاجأ الطالباني العالم بمعانقته العلنية لصدّام حسين، الذي، كما قال، وعد بإلغاء مجلس قيادة الثورة وإجراء انتخابات حرة متعددة الأحزاب خلال ستة أشهر. لقد عرف من هم على درجة من الذكاء والمتابعة أن ليس لدى صدّام النية لتنفيذ هذه الإجراءات.

---

(1) برهام صوليح، الأوبزرفر، 21 نيسان/أفريل 1991.

ومع ذلك بدت الجبهة لأسبوعين أو ثلاثة كما لو أنها ستحقق ما كانت تصبو إليه، بما في ذلك تعيين كركوك كعاصمة إدارية لمنطقة الحكم الذاتي[1]. وفي 9 أيار/ماي أعلن وفد ثان، هذه المرة بقيادة مسعود البارزاني، من بغداد بأن الحكومة سوف تتنازل عن كركوك. وقد ثبُت فيما بعد أن هذا تفكير يعبّر عن رغبته، كما فعلت موافقة الحكومة على الضمانات الدولية التي أرادتها الجبهة. في 17 أيار/ماي أعلن مسعود البارزاني بسعادة عن اتفاق وشيك. ولكن كان واضحاً الآن أن بغداد لم تعد سعيدة بالتخلي عن كركوك وخانقين أو مندلي كما طلبت الجبهة[2]. وحتى تضمن التوصل إلى اتفاقية أعلنت الجبهة بأنها سوف تتخلى بكل سرور عن النفط في مقابل إدارة كردية على المدينة. ولكن بغداد أصرت على أن يقطع الأكراد كافة علاقاتهم الخارجية، معربة عن تخوفها من التعاون الكردي مع الأعداء الخارجيين بضمان أن ليس للأكراد من ملاذ سوى بغداد.

في هذه الأثناء دب الرعب بين حلفاء الأكراد العراقيين لما اعتبروه خيانة من قبل المعارضة المشتركة للأكراد واليساريين والقوميين العرب التي تم تشكيلها في دمشق في شهر كانون الأول/ديسمبر 1990. لهذا حاول فخري، وهو قيادي من الحزب الشيوعي العراقي والذي كان أخوته من الشيوعيين الأكراد ضمن الجبهة الكردستانية، أن يبرهن أن التفاوض مع صدّام إنما هو لمصلحته فقط لأنَّ الديموقراطية والحكم الذاتي الكردي بمعناهما الحقيقي معاديان تماماً لطبيعة النظام.

ولكن بغض النظر عن قتال الشيعة والأكراد من أجل وجودهم، كانت المعارضة المشتركة ضعيفة. فلم يكن لدى القوميين واليساريين قاعدة قوة جديرة بالثقة في العراق. ولا هم في حالة عسر يائس كالتي يواجهها الأكراد. أما بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي-إقليم كردستان، فقد قرر على مضض البقاء ضمن الجبهة الكردستانية، رغم أنه شارك (ح.ش.ع) شكوكه واستهجانه.

في منتصف شهر حزيران/جوان بدا واضحاً أن المفاوضات تتعثر. ففي بغداد

(1) بخصوص مطالب الجبهة الكردستاينة، أنظر «مشروع الجبهة الكردستانية العراقية للحكم الذاتي لإقليم كردستان»، 12 أيار/ماي 1991.

(2) الحزب الموحد الكردستاني هو الذي قاد الحملة المطلبية بكركوك وخانقين ومندلي لأنها وقعت ضمن دائرة نفوذه السياسي. سنجار كانت من اهتمام الحزب الديمقراطي الكردستاني وخاصة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة سامي عبدالرحمن، من مواليد سنجار بالذات.

رفض صدّام حسين، الذي رأى في مسعود البارزاني شريكاً تفاوضياً لين العريكة أكثر من الطالباني، مناقشة التغيرات الدستورية حتى يتم الاتفاق على ميثاق الحكم الذاتي.

وفي كردستان بات الاختلاف في الرأي واضحاً، فجلال الطالباني، بأسلوبه الزئبقي المميز، كان الآن أكثر تشككاً من مسعود البارزاني لأنه كان خبيراً بما فيه الكفاية بأسلوب صدّام في جر القدم في المفاوضات منذ عام 1984، فحذّر من أن اتفاقاً من دون ضمانات دولية ومن دون تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي غير مقبول[1]، وأنه مستعد لاستئناف القتال إذا استدعى الأمر. وقد سانده في الرأي محمود عثمان من الحزب الاشتراكي الكردستاني. اعتقد الطالباني أنه يستطيع إقناع التحالف بتقديم الضمانات والحماية التي يريدها، باعتبار أن الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي تكلموا لصالح اتفاق الحكم الذاتي[2].

لكن البارزاني قال إنه من الأفضل قبول اتفاقية تمنح الأكراد فرصة إعادة التوطين في وطنهم بدلاً من المغامرة بمزيد من الحرب. وقد دلت الأحداث على صحة شكوكه حول استمرارية حماية التحالف حيث انسحبت قواته من العراق أولاً في منتصف شهر حزيران/ جوان[3] ومن ثم من موقعهم الخلفي في تركيا، تاركةً حماية التحالف على القوة الجوية المتمركزة في قاعدة انجرليك الجوية الخاضعة لموافقة تركيا كل ستة أشهر.

ولكن هل كان البارزاني حقاً "ليناً جداً" كما ادعى محمود عثمان؟[4] لقد تأثر البارزاني عميقاً بالأحداث التي خاضها: قتل أعداد كبيرة من البارزانيين في عام (1983)، وعمليات الأنفال، والتدمير الشامل للقرى الكردية والهجرة الجماعية للشعب بأسره، بالإضافة إلى آلاف من القتلى في الجولة الأخيرة من النضال الكردي. وربما تأثر هو أيضاً بتبرير بعض قادة "الجحوش" من أمثال حسين سورجي الذي أخبر قادة (ح.د.ك) بغضب أن:

(1) بقي مصير سنجار وعقرا وشيخان وخانقين وكركوك دون حل.

(2) دعا وزير الخارجية، دوغلاس هيرد Douglas Hurd، إلى "حكم ذاتي مقبول للأكراد ضمن حدود العراق" ولكنه لن يساهم في تلك العملية، التايمز 3 أيار/ماي 1991.

(3) في أحد الاجتماعات التخطيطية في 9 أيار/ماي، عندما بدأ الأكراد يدخلون إلى "الملاذ الآمن" أعلن الجنرال شاليكاشفيلي Shalikashvili عن نية الولايات المتحدة بمغادرة المنطقة في بداية شهر حزيران/ جوان. وقد سبب هذا رعباً بين الضباط البريطانيين الذين استطاعوا تاجيل القرار لثلاثة أسابيع أخرى حيث أقاموا خلالها فريق مساعدة متنقلاً. مقابلة مع توم هاردي فورسيث Tom Hardie-Forsyth، كرانليه Cranleigh.

(4) الأنديبندنت 26 حزيران/جوان 1991.

"لا تزال قراي مشيّدة وفي حالة رخاء، ولا يزال أُناسي يلبسون كما الأكراد، ويتكلمون الكردية ويعيشون حياة طيبة. انظروا ما فعلت بكم قوميتكم. قرى مدمرة وأُعيد توطين شعبكم بالقوة، وأنتم تعيشون في المنفى ولم يبق لديكم شيء. لماذا إذاً تسمونني خائناً؟"[1].

وعندما التقى قادة الجبهة بحلول نهاية شهر حزيران/جوان تقريباً، كانت بغداد قد زادت مطالبها لتشمل تسليم كافة الأسلحة الثقيلة، وإغلاق محطات الإذاعة التابعة للجبهة وقطع كافة العلاقات الخارجية. كذلك أراد صدّام أن ينضم القادة الأكراد إلى حكومته.

وافق البارزاني على رأي الأكثرية بأنه ينبغي رفض هذه المطالب. فأشار محمود عثمان "نستطيع أن نتفق على السلام، ولكننا لا نستطيع أن نكون شركاء مع البعث. إنه [صدّام] يريد أن يعزل الأكراد وأصدقاءهم وينتظر حتى يصبحوا ضعفاء قبل أن يهجم عليهم"[2]. لاقت الجبهة الدعم الكامل من قادة "الجحوش" الذين خافوا على أنفسهم في حال التوصل إلى اتفاقية بشأن الحكم الذاتي، ولأنهم أدركوا تماماً أن صدّام لن يسامحهم بسهولة. في أوائل شهر حزيران/جوان أعلنت الجبهة رسمياً أنه لا يمكن الاتفاق خارج إطار الديموقراطية لكل العراق، وأنه لا بديل عن جدول زمني محدد.

جدّدت خيبة الأمل خطر حرب جديدة. ورغم سيطرتها الرسمية وجدت الحكومة صعوبة في إنكار حضور البيشمركه في مدن أربيل والسليمانية. بعد ذلك سادت حالة من القلق حينما أُمرت القوات بقتل أي "كردي مسلحاً كان أو غير مسلح يحاول الإساءة للأفراد العسكريين"[3]. وهكذا أخفق أخيراً الوجود المشترك في 20 تموز/جويليه حينما استولى البيشمركه على كلتا المدينتين. فانتشرت قوات الحكومة وفق تدبير جديد خارجهما. في هذه الأثناء أُخلي الجنود الأكراد والتركمان من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتم استبدالهم بمزارعين عرباً ومن ساكني المدن.

في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أوكتوبر اندلع مزيد من المعارك الخطيرة خارج كركوك أولاً وفي أوائل تشرين الأول/أوكتوبر في محيط مدن كفري، وكلار

---

(1) مقابلة مع سيامند بانه، زاخو 1 تشرين الأول/أوكتوبر 1991.
(2) الأنديبندنت 25 حزيران/جوان 1991
(3) منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، بيروقراطية القمع، ص125.

والسليمانية، حينما اختبر الطرفان دفاعاتهما الخاصة ومدى التزام التحالف. لقد أراد صدّام أن يبرهن للتحالف على فتوره بينما أراد الطالباني أن يثير تدخله. وعلى الأرض استولت قوات الحكومة على كفري وقصفت السليمانية مسببة هروب 100 ألف كردي إلى المنطقة الحدودية. ولكن ثمن مكاسب الحكومة هذه كان غالياً جداً. ففي إحدى المناسبات، في شهري تموز/جويليه وتشرين الأول/أوكتوبر، قُدِّر أنها فقدت نحو 5 آلاف رجل (فرقة بكامل قوتها)[1].

بدا واضحاً الآن أن اتفاق الحكم الذاتي غير وارد على الأغلب. فقط تشبث البارزاني بأمل التوصل إلى اتفاقية ربما لأنه كان أكثر إدراكاً من رفاقه لحقيقة الأعداد الضخمة من المرحّلين والذين يشكلون عالة في المناطق المحررة والطريقة التي ذكّر فيها صدّام الناس باستمرار اعتمادهم [على الحكومة] من خلال توفيره لمرتبات الموظفين في الدولة والبترول والكهرباء المجانيين.في حين عارض الآخرون الاتفاقية التي شعروا أنها لا تلبي إلى حد كبير ما يسعون إليه.

في أواخر شهر تشرين الأول/أوكتوبر، وضع صدّام كردستان تحت الحصار، ساحباً قواته إلى ما وراء الخط الدفاعي بعد أن قطع كافة رواتب الموظفين الأكراد، وأحكم حصاره التدريجي على المنطقة الكردية (تدريجي حتى يتجنب مواجهة مباشرة مع الأمم المتحدة). لم يفعل صدّام هذا بدافع جعل الحياة غير مريحة بل أيضاً لتذكير الأكراد العاديين أن الحياة سوف تكون، من الناحية المادية، أفضل بدون الجبهة الكردستانية. وهكذا فإنه أراد أن ينفذ الحكم الذاتي وفق شروطه الخاصة. في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر اندلع مزيد من القتال في محيط أربيل وارتفع عدد المرحّلين الجدد إلى 200 ألف.

لقد أدرك صدّام أنه الوقت المفضّل لفرض عقوبات اقتصادية، وبحلول شهر كانون الثاني/جانفي كان يبني خطاً محصناً محمياً من قبل ثلاثة فيالق من الجيش وبحقول من الألغام المنتشرة على الجانبين. ففي معظم الأماكن كان الخطان الحدوديان بعيدين عن بعضهما بعضاً بنحو ميل أو ميلين ولكن في كلار كانت 300 ياردة (حوالى 274 متراً) تفصل بينهما. وهكذا كان الذين يدخلون إلى كردستان يجردون من الوقود والمواد الغذائية، وخُفضت المؤن إلى ربع المستوى السابق.

---

(1) انظر الأنديبندنت، 13 و20 و24 أيلول/سبتمبر و9 تشرين الأول/أوكتوبر و25 كانون الثاني/جانفي 1992 وصحيفة الأويزرفر، 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1991.

لم تكن المؤن متوافرة بشكل عادل. فسكان السليمانية البالغ عددهم 1.2 مليون كانوا يحصلون على عُشر مخصصات الحكومة حتى شهر تشرين الأول/أوكتوبر من ذلك العام[1] لأن مدينتهم بعيدة عن طريق الإمداد التركي. لقد كان من المستحيل الصمود أمام برد الشتاء بدون طعام ومأوى في الجبال، مع أنهما كانا غير متوافرين بسبب الحصار، وأيضاً بسبب التدمير الكلي تقريباً للمساكن.

مما لا شك فيه أن صدّام أمِل ألّا تكون الجبهة على قدر المهمة وأنها سوف تفقد شعبيتها بسرعة لأن الناس يموتون جوعاً وبرداً ويطلبون فترة راحة من محنتهم. لقد تحققت هذه الأمنية جزئياً عندما سارت تظاهرات احتجاجاً على عدم كفاءة الجبهة في دهوك، والسليمانية وبنجوين وحلبجة، لهذا طرد بعض موظفي الجبهة إما بسبب عدم كفاءتهم أو فسادهم. وقد نزل الناس إلى الشوارع وهم يرددون "نريد خبزاً وسمنة، وليس صدّام أو الجبهة الكردستانية"[2]. وقد اعترف مسعود البارزاني "أنَّ عملية إدارتنا للسلطة مصابة بالشلل حيث هناك أزمة داخل الجبهة الكردستانية"[3].

حكومة كردستان المنتَخبة

لقد كانت أزمة بالفعل. إذ علمت الجبهة الكردستانية بنية صدّام لإجبارهم على الإذعان لشروطه، ولكنها قررت أن الحصار فرصة لكي يختار الأكراد من جانب واحد مستقبلهم وكفّت عن مزيد من التفكير في التعامل معه. كذلك كانت تدرك تماماً، على حد تعبير الناطق باسم (ح.د.ك)، هوشيار زيباري أن صدّام "ينصب فخاً"[4]. كان ينبغي على أحد ما إدارة كردستان، ولكن إذا ما أقامت الجبهة إدارة مستقلة بسبب انسحاب الحكومة منها، فإن هذا سوف يدق جرس الإنذار في تركيا وإيران وسورية والغرب أيضاً.

---

(1) 1.000 طن من دقيق القمح مقارنة بمخصصات شهرية وصلت قبل شهر تشرين الأول/أوكتوبر إلى 9.600 طن، الإندبيندنت، 19 و25 كانون الثاني/جانفي 1992.

(2) مقابلة مع حسين سورجي، لندن، 18 شباط/فيفري 1992.

(3) الحياة، 22 كانون الأول/ديسمبر 1991، اقتبسه كونتر في أكراد العراق، ص89.

(4) الإندبيندنت، 25 كانون الثاني/جانفي 1992.

كان من المهم أن تؤكد كافة الأحزاب الكردية عن نواياها في البقاء ضمن إطار الدولة العراقية. وفي أوائل شهر كانون الثاني/ جانفي انضم ممثلا (ح.د.ك) و(أوك) إلى ممثلي المعارضة العراقية في دمشق لوضع الأساس لحكومة عراقية في المنفى.

أعلنت الجبهة رسمياً انسحابها من مفاوضات الحكم الذاتي وأعلنت عن نيتها باستبدال المجلس التشريعي القديم (الذي لا يزال يطغى عليه موظفو صدّام) ببرلمان وقائد منتخبين بحرية. وقد تم اقتراح إجراء الانتخاب في 3 نيسان/ أفريل. كان هناك أمل بشكل عام أن تؤدي هذه الانتخابات إلى بروز قيادة واضحة، وأن تقوم حكومة قائمة على اختيار الشعب وأن تتخلص من الشلل الذي يلف معظم كردستان منذ الانتفاضة. إن طريقة عمل الجبهة حتى ذلك التاريخ قد أفسح المجال أمام كل حزب أن يعمل بشكل مستقل، ولكن كل أعمال الجبهة كانت تستلزم الإجماع. حتى حزب صغير جداً كان يمكن أن يستعمل حق النقض لإحدى قرارات الجبهة. ونظراً لعدم توافر الهواتف، كان الحكم يتطلب من الجبهة رحلات لا تنتهي لمبعوثي الحزب إلى مركز القيادة في خليفان، وكل نقطة خلاف كانت تُحال من جديد مع الرسول إلى مركز قيادة الحزب، وهكذا لم تكن هناك طريقة لإدارة منطقة محررة. وكان ثمة أمل أن تتشكّل حكومة مناسبة قادرة على توحيد قوات البيشمركه التي يبلغ عددها 80 ألف رجل، وتوحيد 20 ألف رجل من قوات الشرطة ليحلوا محل نحو 400 ألف من المقاتلين المنتشرين في شوارع كردستان كيفما اتفق.

كانت الحملة الانتخابية في الأساس مثل الكثير من مثيلاتها في أماكن أخرى صراعاً شخصياً. وكان الولاء للقادة أكثر من كونه ولاءً للقضايا الأيديولوجية. ولقد أكد البارزاني، الذي خاف من أن يثير الريبة لدى جيران العراق، على الحاجة للتوصّل إلى اتفاقية مع صدّام، وتبنى شعار "الديموقراطية للعراق، والحكم الذاتي [الحقيقي] لكردستان". ونادى الطالباني بحق تقرير المصير الكردي ضمن عراق فيدرالي، وهو شعار يلمّح إلى شيء قريب من الاستقلال، رغم التأكيدات على وحدة العراق.

مع ذلك من غير المحتمل أن يكون الكثيرون قد تأثروا بهذه الاعتبارات. فقد صوّتت الأغلبية الساحقة وفقاً لارتباطات أفرادها بالولاء الشخصي. كما كان الكثيرون منهم مستفيدين من شبكة المحسوبيات، إما مباشرة بزعيم سياسي، أو عن طريق وسطاء يتم من خلالهم الحصول على المؤن والخدمات. في حين تحرّك آخرون لكي يكونوا في الحزب نفسه الذي ينتمي إليه أغلبية أفراد عائلاتهم، وهو نوع جديد من

التضامن المجتمعي. إن الكثير من "الجحوش" الذين يبيعون خدماتهم يبحثون عن "أفضل صفقة". فقد أغرى المال بعضهم فانتسب إلى أحد الأحزاب الإسلامية، مثلاً، التي تموّلها العربية السعودية أو إيران، أو بصفقة أفضل في حزب آخر. وتحرّر البعض الآخر من الوهم. فالكثير من زعماء "الجحوش" الذين استسلموا لـ (ح.د.ك) أو (ح.إ.ك)، قد انسحبوا الآن ليشكلوا تنظيماً خاصاً بهم أسموه "جمعية القبائل الكردية"[1] كذلك كانوا متلهفين للدفاع عن الهوية القبلية، وهي الهوية التي لا يزال 20% من الكرد يؤيدونها، ضد ما يعتبرونه تحولاً سياسياً واجتماعياً في كردستان، التي تعد الأحزاب السياسية أداتها الرئيسية.

أخيراً جرت الانتخابات في 19 أيار/ماي، على أساس التمثيل التناسبي، مع حد 7% من الأصوات للحصول على مقاعد [في البرلمان]. وافقت الأحزاب الصغيرة على ذلك، لثقتها بالحصول على هذه النسبة كحد أدنى. كما وافقت الجبهة أيضاً على انتخاب قائد. وقد كانت حذرة لتضمن أن الشروط الانتخابية مطابقة لتلك التي جاءت في اتفاقية الحكم الذاتي الموقع عليها في بغداد عام 1970. كذلك فإن بعض الأحزاب قد دخلت في تحالف من أجل تحسين فرصتها في الحصول على المقاعد، فانضم حزب الكادحين إلى قائمة (أوك) في مقابل 3 مقاعد مضمونة، وانضم باسوك إلى (ح.إ.ك). واتحدت جماعات إسلامية صغيرة[2] تحت اسم الحركة الإسلامية بقيادة الملّا عثمان عبد العزيز من حلبجة وفضّلت أحزاب أخرى، بشكل خاص جمعية القبائل الكردية وحزب حرية كردستان Partiya Azadiya Kurdistan الصغير، شبه السري، الموالي لـ PKK عدم المشاركة.

من جهة ثانية خُصّصت أعداد غير محددة للأقليتين الرئيسيتين، التركمان والآشوريين المسيحيين. ومن الجدير ذكره أن عدد التركمان في العراق يصل إلى نحو 300 ألف[3]. وهم عانوا الكثير على يد صدّام مثل الأكراد، وأصبحوا محاربين ضده

(1) من أمثال حسين سورجي وكريم خان برادوستي ومحمد أسعد فتاح آغا هركي وفرحان حاجي آغا شمدين سليفاني الذين تحدّد مجرى حياتهم بعدائهم للبارزانيين.

(2) بما في ذلك حزب الله بقيادة الشيخ محمد خالد بارزاني (ابن الشيخ أحمد، عم مسعود) والاتحاد الكردستاني لرجال الدين بقيادة الملّا حمدي من سرسنك.

(3) يدعي الحزب التركماني القومي العراقي أن عدد التركمان في العراق يصل إلى 5 . 2 مليون، منهم 50 ألفاً يعيشون الآن في المنفى.

في الثمانينيات بعد عقد من سهولة الانقياد له. إنهم كانوا يريدون كركوك ضمن منطقة الحكم الذاتي ويرغبون في مناقشة وضعها الدقيق مع الأكراد فيما بعد. كما أن علاقاتهم مع الأكراد كانت متفاوتة ولكنها تحسّنت بعد سقوط قاسم. وقد انضم بعضهم، على سبيل المثال اللواء كمال مصطفى، إلى الملّا مصطفى. ولكن ساءت العلاقات في أعقاب اتفاقية الحكم الذاتي لعام 1970، عندما ألّبت الحكومة الاثنين ضد بعضهما بعضاً وأيدت التركمان وهم الجماعة السياسية الوحيدة التي لم تكن عضواً في الجبهة، رغم أن قواتها شاركت معها بشكل غير رسمي. إنهم اختاروا عدم المشاركة في الانتخابات لتجنب الخطر الذي ستتعرّض له أغلبية التركمان الذين لا يزالون تحت سيطرة الحكومة ولتجنب إغضاب أنقرة الذين تربطهم بها علاقات متينة.

لقد صوّت الآشوريون الذين عملوا ضمن الحركة القومية الكردية منذ الستينيات بشكل مستقل عن الأكراد. أما أشهر قادة البيشمركه فكانت امرأة آشورية تدعى، مارغريت جورج ملك، قُتلت في عام 1966. فالآشوريون يصنّفون بشكل فج ضمن فئتين، فئة تعيش في الريف وتتعاطف مع الحركة الكردية، وفئة تسكن المدن ويتعاطف أفرادها أكثر مع السكان العرب. وقد سعى صدّام عمداً إلى اختيار الآشوريين لأنهم سريعو التأثر بصنوف الإغراء وبالتالي فإخلاصهم متأرجح. كان هناك حوالى 2.000 "جحش" من الآشوريين الذين جنّدهم تاجر زاخولي (من زاخو) يتمركز في سرسنك. وقد عاد هؤلاء ببساطة إلى بيوتهم أثناء الانتفاضة. الحزب الآشوري الهام الوحيد هو الحركة الديموقراطية الآشورية (ح.د.آ) الذي تأسس في عام 1979. وكان منافسوه الوحيدون من الأحزاب الصغيرة البديلة للأحزاب الكردية الرئيسية[1].

لقد كانت الانتخابات الكردستانية، رغم سرعة التحضير لها وحالات التزوير وسوء التصرف، لحظة تاريخية. خارجياً أظهرت هذه الانتخابات، وبشكل فريد تقريباً، قدرة جمهور الناخبين في الشرق الأوسط على إدارة انتخابات حرة وتعددية خارج تركيا وإسرائيل. كما شكلت تهديداً رمزياً ليس فقط لصدّام بل أيضاً لكافة الأنظمة غير المنتَخبة في المنطقة.

وهكذا دلّت النتائج على أن (ح.د.ك) و(أوك) يتمتعان بشعبية كبيرة حيث حصل

---

(1) وحدة مسيحيي كردستان (ح.د.ك)، المسيحيون الديموقراطيون (أوك) وقائمة الكلدان-الآشوريون (ح.ش.ع).

كل منهما على 45% و43% من الأصوات على التوالي، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض التصرفات غير القانونية، فإنه يمكن الحكم عليهما بالتعادل[1]. أما الأحزاب الأخرى التي فشلت في الحصول على حد 7% فقد انهارت، ما عدا الحركة الإسلامية التي حصلت على 5% من الأصوات. في حين حصل (ح.إ.ك) و(ح.ش.ع) على 6 . 2 و2 . 2% فقط من الأصوات على التوالي، بينما حصل حزب الشعب الديموقراطي الكردستاني على 1% فقط. كان أمراً غير سار بالنسبة لمحمود عثمان (الذي يُنظر إليه خارج كردستان على أنه أكثر السياسيين الكردستانيين دهاءً)، وسامي عبد الرحمن ولكن كان عليهما القبول به. إثر ذلك تلاشى حزب الشعب الديموقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني وحزب باسوك، التي اتحدت أولاً باسم حزب الوحدة في شهر حزيران/ جوان ولكنها تفرّقت في صيف عام 1993 فانضم معظمهم إلى (ح.د.ك) ولكن ما تبقى من (ح.إ.ك) بقيادة رسول مامند انضم إلى (أوك).

في انتخاب القيادة حصل البارزاني على 48% والطالباني 45% بينما حصل محمود عثمان على 2% فقط. وهكذا تقرر وضع النتائج جانباً وأن يقود البارزاني والطالباني الجبهة معاً.

وكان أقل وضوحاً ماذا سيفعلان بنتائج الانتخاب. ففي الخارج أثار قلق جيران العراق، الذين لم يكن لدى أي منهم الرغبة في الاعتراف بالمجلس الذي عُقد في 4 حزيران/ جوان أو بحكومة إقليم كردستان، التي عُيِّنت بعد شهر من ذلك التاريخ. وفي داخل كردستان عملت ديموقراطية الحزبين بصعوبة حيث كان البرلمان مؤلفاً من 105 مقاعد، 50 مقعداً منها مخصصة لقوائم (ح.د.ك) و(أوك)، و5 محجوزة للآشوريين حيث شغلت 4 منها الحركة الآشورية الديموقراطية بينما بقي مقعد واحد لحزب الوحدة المسيحي التابع لـ (ح.د.ك). أما الحكومة فكانت مؤلفة من عدد متساو من أعضاء (ح.د.ك) و(أوك)، ولكن دون مشاركة من أي من الزعيمين.

---

(1) عند إعادة توزيع أصوات الأحزاب التي حصلت على نسبة أقل من 7%، حصل (ح.د.ك) على 8 . 50% من الأصوات و(أوك) على 2 . 49%. لقد وُجدت مخالفات عند كلا الطرفين، ولكن تم الاعتراف بأنه لو شمل التصويت كل كركوك لربما نال (أوك) عدداً مساوياً من الأصوات مثل (ح.د.ك).

الحرب الاقتصادية

التهمت حرب صدّام الاقتصادية الاحتياطات الكردية. فبحلول شهر آب/أوت 1992 أصبح حصاره كاملاً، مع حظر تام على الوقود صدر في شهر تموز/جويليه. ومع بداية شهر تشرين الأول/أوكتوبر أصبح سعر الكيروسين (الكاز) أكثر بمرتين مما كان عليه في شهر تموز/جويليه 1990، والرز بثمانية أضعافه. وبدأ الناس يبيعون أشياءهم الخاصة.

كلّما تعرض صدّام لضغط دولي يلين قليلاً فيسمح بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة، وبأن تمر شاحنات المعونة إلى كردستان. ولكنه كان يجد عادة أساليب جديدة لإعاقة المعونة كالتأخير في حواجز الطرق المقامة حديثاً، مثلاً. واعتباراً من شهر تموز/جويليه 1992 بدأ بشن هجمات على الأمم المتحدة ويُبعد طاقم الوكالة الطوعية العاملة في عملية الإغاثة، ويقذف الشاحنات بالقنابل، وهي حملة استمرت حتى عام 1993 من خلال أكراد جائعين والذين يمكن شراؤهم لتنفيذ مثل هذه العمليات. في شهر آب/أوت 1992 كانت السليمانية تتلقى 20% فقط من حصتها الخاصة من الطعام وأربيل 16% من حصتها. خلال شهر كانون الثاني/جانفي 1993 تقلصت هذه النسبة إلى أقل من 10%، وهذا الرقم لم يطرأ عليه أي تحسن لغاية ربيع 1994[1].

عانى الأكراد حتمياً من ضعف الالتزام الدولي تجاههم. ففي المقام الأول سمح قرار الأمم المتحدة بتقديم المعونة تحت اسم مذكرة التفاهم مع بغداد المجال الواسع لصدّام لتقويض جهود الإغاثة الدولية. وقد ترافق ذلك مع نقص حاد في التمويل لعملية إعادة التأهيل ومع عيوب الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة المنشغلة بذلك، والتي أزعجت الأكراد والوكالات الطوعية الغربية[2]. في بداية الأزمة قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً عرض فيه استراتيجية طويلة ومتوسطة الأمد لإعادة تأهيل كردستان بدءاً بتوفير الأمن وتنظيف الألغام، والتقدم لإنعاش الاقتصاد الريفي. بعد سنتين فشل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تحقيق أي تقدم يُذكر في مجال

---

(1) كين Keen، أكراد العراق، ص33، وتصريح السيد ماكس فان دير ستول Mr. Max Van der Stoel مقرر اللجنة الخاصة بالعراق، الجلسة الخمسون للجنة حقوق الإنسان، 28 شباط/فيفري 1994.

(2) انظر كين، أكراد العراق، ص ص34-52.

توصيات التقرير. فاحتياطي العاصمة من الأسمدة والمواشي والحبوب والمعدات لم تكن ببساطة في المتناول. في هذه الأثناء بقيت تقديرات الأمم المتحدة للطعام والوقود دون المستوى، على أساس أن صدّام سوف يقدم ثلثي المطلوب، رغم الدلائل على عكس ذلك.

بعد الانتخابات الكردية تجنبت الوكالات الحكومية العمل من خلال الإدارة الرسمية أو المؤسسات المعنية خوفاً من أن يُفهم من ذلك بأنه اعتراف ضمني بحكومة إقليم كردستان. وهكذا تم تجاهل حكومة الإقليم في أهم قضية واجهتها، وهي إعادة تأهيل كردستان. كان حرمان الأكراد من تسلم مقاليد أمورهم متناقضاً مع المبادئ الأساسية للإعانة والتنمية، بشكل خاص، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضخامة مهمة العودة إلى الوضع السابق. لقد دُمِر الكثير من الزراعة الريفية خلال أكثر من عقد من السنين. وفي الكثير من الحالات باتت العودة إلى القرى أكثر صعوبة بعد عمليات الأنفال، حيث كشف مسح لمنطقة بنجوين أن ما يقارب الـ 10% من أرباب الأسر من الأرامل، كما لاقى أكثر من 35.000 من أرباب الأسر (الذكور) حتفهم في عمليات الأنفال، ناهيك عن الذكور الآخرين. فبعض القرى المدمرة في منطقة بارزان كانت مسكونة فقط من قبل النسوة والأطفال. وفي مثل هذه الظروف لم يكن مستغرباً أنه في خريف 1992 كان 43% فقط من الأراضي القابلة للزراعة في كردستان مستثمرة فعلياً.

ولكن القيادة الكردية كانت مسؤولة أيضاً عن بعض النواقص. فمحاولات الحكومة الرامية لرفع الدخل تركزت على فرض الضرائب على التجارة الداخلة إلى كردستان، بحيث تم الاتفاق على هذه الجهود بين الأحزاب السياسية والآغوات المحليين بغية زيادة عائداتهم من المصدر نفسه. وهكذا سعى الجميع إلى ضريبة على مواد الإغاثة. وبالرغم من ذلك، كان الداخل غير كاف لدفع الرواتب، مع عدم بقاء أي شيء عملياً لتنفيذ البرنامج.

علاوة على ذلك يُعتقد على نطاق واسع أن الأحزاب السياسية والرجال الأقوياء المحليين قد تواطأوا في حملة واسعة لسلب الممتلكات. فمنذ انهيار الانتفاضة فصاعداً نقل الكثير من الأكراد مصانعهم ومعداتهم الثَقيلة وباعوها، بشكل رئيسي في إيران، حتى يزيدوا دخلهم الشخصي. وبحلول شهر آب/أوت 1992، مثلاً، بقيت في بلدية أربيل 92 شاحنة من أصل 700 شاحنة. والحادثة الوحيدة السيّئة الصيت كانت سلب معدات مشروع سد بخما، قرب رواندوز. وقد قام ملاكو الأراضي المحليون،

والآغوات و"المستشارون" السابقون بسلب الممتلكات بشكل متكرر. لقد غضّ القادة السياسيون الطرف عن مثل هذه العمليات مقابل ضمانات بالتأييد. وهكذا وجدت الحكومة الضعيفة والمهددة، نفسها تحرّض على نظام الحماية البائد بالرغم من أنها كانت قومية.

عندما وُضع الحظر موضعِ التنفيذ، انتشرت عمليات التهريب التي أضعفت التماسك السياسي والاجتماعي في المنطقة المحررة. وربما كانت أكثر عمليات التهريب ضرراً هي تهريب الحبوب إلى الحكومة العراقية التي قدمت أسعاراً أعلى من تلك التي قدمتها الجبهة. في عام 1992 أنتجت المنطقة المحررة حوالى 200 ألف طن متري من القمح. كما كان هذا أكثر من الحاجة بمقدار النصف، ولكن جزءاً كبيراً منه ضاع بالتهريب. وقد حصل ذلك مرة أخرى في عام 1993 عندما احتاجت الحكومة الكردية إلى 50 مليون دولار لشراء موسم وفير قُدِر بحوالى 400 ألف طن. عند ذلك عرضت بغداد سعراً أعلى[1] ولم يكن الانضباط الاجتماعي أو الالتزام السياسي كافياً لمنع الآغوات وتجار السوق السوداء من ذلك. وفي النهاية أدرك صدّام جيّداً أن فصل الاقتصاد عن حكومة إقليم كردستان سوف يزيد من الاستقلال الكردي.

البعد التركي

اقتنع الطالباني بسرعة أن تركيا هي مفتاح المستقبل لكردستان العراق. وقد كان منطقه يرتكز على مقدمات بسيطة: إن اتفاق الحكم الذاتي مع صدّام لا يساوي قيمة الورق المكتوب عليه، لأن أي قوة خارجية سوف لن تكفله أو تتدخل كحكم؛ إنَّ كردستان العراق سوف تقوى وتُحمى عن طريق تركيا (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار علاقات إيران مع الغرب، لم يكن هناك احتمال منظور لأن تكون إيران القناة الرئيسية للمساعدة أو الحماية)، وأخيراً إنَّ الرئيس أوزال قد أبدى رغبته في التخلي عن الميراث الكمالي المتعلق بالكرد (انظر الفصل العشرين).

هذه العوامل مجتمعة أقنعت الطالباني بتحسين قناة الاتصال مع أنقرة. في العلاقات الخارجية كان البارزاني يتبع الطالباني، وسرعان ما أقام الحزبان مكاتب

(1) احتاج العراق إلى المحصول ليس فقط بسبب الحصار الدولي، بل أيضاً لأن المنطقة الكردية كانت تنتج حوالى نصف إنتاج العراق من القمح وثلث إنتاجها من الشعير.

ارتباط في أنقرة. بل ذهب الطالباني، الدائم التأمل، إلى أبعد من ذلك. ففي ظل غياب ضمانات بحماية جوية دائمة وفعالة للتحالف(1)، زار الطالباني رئيس الوزراء سليمان ديميريل في شهر تموز/جويليه 1992 وأثار معه قضية مطالبة تركيا بولاية الموصل. "ضحك السيد ديميريل"كما كشف فيما بعد، "ولكن لا بد من مناقشة المسألة. لقد خرق العراق كافة التزاماته التي تعهد بها في عامي 1926 و1932. أنا لا آخذ تركيا كمثل أعلى. أنا آخذها بالمقارنة مع العراق وإيران. هنا [في تركيا] هناك العديد من الصحف التي تدعم بشكل علني حزب العمال الكردستاني (PKK). إنك تستطيع أن تتكلم وتصرخ. هناك عملية ديموقراطية"(2). لقد كان يدعو تركيا، في الواقع، للتفكير في ضم كردستان العراق.

من غير المحتمل أن يكون الطالباني قد حصل على تفويض من قادة كردستان المنتَخبين لهذه المبادرة(3)، التي لو وافقت عليها تركيا لكانت لها نتائج عميقة على المنطقة كما كانت أمّنت الفوز لتركيا بكركوك وحقولها النفطية وأربعة ملايين كردي. وبالنظر إلى تماسك الحركة الكردية وطبيعتها المتطورة، فإنه من غير المحتمل أن تُلحق هذا الإقليم من دون الاعتراف بالحكم الذاتي الكردي. ولأدى هذا حتماً إلى القبول بالحقوق القومية الكردية في تركيا، مع اتحاد فيدرالي (جمهورية تركية وكردية) كنتيجة منطقية.

إن مخاطر إبعاد الغرب والعداوة مع سورية وإيران، ناهيك عن العراق، ونتائجها الداخلية القابلة للانفجار، هي التي منعت تركيا من العمل لتنفيذ المبادرة. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تعاونت تركيا مع كل من سورية وإيران في اللجنة المشتركة للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وعارضت ضمنياً الإعلان الكردي عن دولة فيدرالية في العراق.

مع ذلك استغلت تركيا تبعية القادة الأكراد للحصول منهم على مشاركة في عملية

---

(1) في نيسان/أفريل 1992، مثلاً، عندما قصفت القوات العراقية القرى والبلدات المحيطة بالزاب الكبير بالقنابل، مسببة فرار نحو 400 ألف كردي، رفضت تركيا السماح للتحالف بضربة مضادة لحماية المدنيين الأكراد.

(2) الأنديبندنت، 25 تموز/جويليه 1992.

(3) سامي عبد الرحمن، مثلاً، كان معارضاً بشدة لفكرة الإلحاق التركي في أوج أزمة الخليج، مقابلة مع المؤلف، لندن، 21 كانون الثاني/جانفي 1991.

ضخمة ضد الـ PKK في المنطقة الحدودية خلال شهري تشرين الأول/أوكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 1992 (انظر الفصل العشرين). كان لكل من (ح.د.ك) و(أوك) علاقات طويلة، ولو أنها عسيرة، مع (PKK). وبالرغم من أن الجبهة رحّلت معظم الذين تم أسرهم بدلاً من تسليمهم للقوات التركية، أحدثت العملية جدلاً حاداً في المجتمع الكردي. وكون تركيا امتنعت عن الاعتراف الشرعي بالحكومة الكردية، فإن اعتمادها على أكراد العراق تضمن اعترافاً بحقائق الأمر الواقع. وكما أشار رئيس تحرير صحيفة حريت فإن: "الدولة الفيدرالية الكردية، بالنسبة لأنقرة، تصبح أكثر شرعية في النهار"[1]. وبالفعل فقد أعطت الحكومة التركية، في شهر آب/أوت 1993، للحكومة الكردية في أربيل 5 . 13 مليون دولار كمعونة، وهو عمل يصعب أن تقوم به حكومة لا تعترف بالأخرى.

ديموقراطية أم قبلية جديدة؟

في هذه الأثناء لم تستطع انتخابات أيار/ماي 1992 وتشكيل حكومة إقليم كردستان، داخل كردستان المحررة، من إخفاء الانقسامات الجوهرية والطويلة الأمد التي ظهرت في تلك الفترة؛ فإجراء انتخابات حرة مسألة وتطبيق ديموقراطية فعلية تتطلب بناءً مؤسسات جديرة بالثقة، مسألة أخرى تماماً. وسباق التعادل بين (ح.د.ك) و(أوك) أكد على العداوات المتشعبة والمتداخلة بين الحزبين: شخصية بين الزعيمين، جغرافية بين بهدينان وسوران، ولغوية بين الكرمانجية والسورانية، وأيديولوجية بين الثقافتين "المحافظة" و"التقدمية". وقد تأكد الجغرافي منها في التصويت بسيطرة (ح.د.ك) سيطرة مطلقة في دهوك وتفوق (أوك) في محافظتي كركوك والسليمانية[2].

بحرمان حكومة إقليم كردستان من الاعتراف الخارجي، اتفق البارزاني والطالباني

---

(1) اقتبستها صحيفة الأندبندنت، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1992.

(2) حصل (ح.د.ك) على 86% من الأصوات في دهوك بينما حصل (أوك) في السليمانية وكركوك 60% في كلتا المحافظتين، مقارنة بـ 27% لـ (ح.د.ك). وقُسِمت محافظة أربيل بالتساوي. وحصل (ح.إ.ك) على أغلبية الأصوات في السليمانية وفي أماكن محدودة أخرى. وحاز (ح.ش.د.ك) على عدد مميز من الأصوات في دهوك فقط. ونجح (ح.ش.ع) في الحصول على 3% فقط من الأصوات في أربيل وكركوك، ولكن أقل من 1% في دهوك المحافظة.

على البقاء في الخارج لمتابعة نشاطهما الدبلوماسي الدولي. وهذا ما فاقم من المشكلة. ففي الخارج كما في داخل كردستان كانا يتنافسان ولا يتعاونان ويسافران بشكل مستقل إلى عواصم العالم. وقد أُجبرت واشنطن أخيراً على الإصرار عليهما أثناء زيارتها ترادفياً (الواحد عقب الآخر). وحسب تعبير سياسي كردي مخضرم:

"إنهما [البارزاني والطالباني] لا يثقان ببعضهما بعضاً. وإذا ما قمت بزيارة أحدهما، فإن كل ما يستطيع فعله هو الانهماك في القيل والقال عن الآخر. إنهما مهووسان بالتنافس بين حزبيهما. وهما لا يستنبطان استراتيجية مشتركة. ليست هناك استراتيجية على الإطلاق، سوى استراتيجية الفوز على الحزب الآخر"[1].

ولكن الضرر الأكبر لحق بحكومة إقليم كردستان. فممارسة السلطة خارج النظام الانتخابي لم يساعد إلا قليلاً في تطوير المؤسسات الديموقراطية. فقد تُركت حكومة إقليم كردستان تنفذ قرارات الزعيمين بكامل المسؤولية ولكن بسلطة مفوّضة. لهذا لم يكن لدى أحد أدنى شك بأنه فيما يتعلق بممارسة الحكومة الائتلافية، كانت كردستان تُدار من مركز قيادة الحزبين حيث تم تعيين عضو (أوك) المخضرم فؤاد معصوم رئيساً للوزراء، ولكنه استقال احتجاجاً في آذار/مارس 1993:

"إذا ما دخل زعيما (أوك) و(ح.د.ك) إلى البرلمان، فإننا سنتخلص من مشكلة كبيرة. فكل قرار [من الحكومة] يحتاج إلى قرار حزبي. فإذا ما انضم الزعيمان إلى الحكومة فإنه لن يكون هناك شيء من الغموض"[2].

ولضمان التكافؤ بين الحزبين، وُزِعت المناصب الحكومية بالتساوي. فإذا ما كان الوزير من أعضاء أحد الحزبين، ينبغي أن يكون نائبه من الحزب الآخر. هذا الحكم المشترك لم يكن بالأمر السهل، حيث هناك إدارتان متوازيتان ابتداء من الشرطي الذي في الشارع وصولاً إلى الكادر التدريسي في مدرسة ما. وبات الانضمام إلى أحد الحزبين شرطاً لازماً للترقية. كما بات دور الرعاية لأحد الحزبين الرئيسيين أقوى بشكل مشؤوم في الحكومة القليلة التجربة مقوّضة أية فرصة في قيام ديموقراطية دستورية.

وهكذا بعد زوال القبلية التقليدية كإحدى أشكال التنظيم الاجتماعي-السياسي

---

(1) محمود عثمان، مقابلة مع المؤلف، لندن، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1992.
(2) هوكار، رقم 8، أيار/ماي 1993.

خلال السبعينيات، شهدت التسعينيات ولادة قبلية جديدة عندما تنافس الحزبان الرئيسيان "المتحالفان" على السيطرة في كردستان العراق. ففي داخل كل حزب، كما في التحالفات التقليدية، كان هناك من هو موال للقائد الأعلى. وخلف هؤلاء كانت هناك مجموعة كبيرة من الناس ممن يساندون هذا الحليف أو ذاك بشكل غير مباشر تماماً. وقد وصل نظام الوصاية والقوة إلى الشارع من خلال الوسطاء الذين صار لهم أتباع من خلال الوصاية المحلية. إنَّ طبقة "الآغوات" الجدد هذه كانت مؤلفة من البيشمركه وقادة "الجحوش" الذين ترأسوا أتباعهم.

وربما تؤدي الظروف المتغيرة بمثل هؤلاء الزعماء أن يغيّروا ولاءهم من تحالف لآخر، كما في الماضي. وهذا ما فعله الكثيرون بزوال الأحزاب الصغيرة في انتخابات 1992. أحد أبرز هؤلاء "المغامرين" هو محمد حاج محمود، وهو قائد قوي سابق للحزب الاشتراكي الكردستاني في السليمانية مع 20 ألف من البيشمركه، الذي سعى إلى مكان جديد له بين (ح.د.ك) و(أوك) وإيران.

في أيار/ماي 1994 أدى التوتر بين الحليفين إلى قتال مفتوح إثر خلاف على الأرض قرب قلعه دزه بين مدّعي من (ح.د.ك) والمزارعين المحليين غير القبليين المدعومين من قبل (أوك). وقد أظهر ذلك النزاع أيضاً توتراً قديماً في العلاقات في المجتمع الكردي بين قبيلة وأخرى وبين القبليين وغير القبليين وكذلك بين (ح.د.ك) و(أوك). وما يدلّ على العداء المتبادل بين الطرفين تورطهما في قتل الأسرى. لقد أظهر الطالباني والبارزاني أنهما غير قادرين على السيطرة على قواتهما، واحتدمت المعارك بشكل متقطع في رواندوز وشقلاوه وقلعه دزه وفي أماكن أخرى أيضاً حتى أواخر شهر آب/أوت، تاركة وراءها أكثر من ألف قتيل وتسببت في أن يفر 70 ألف مدني من بيوتهم. تلا ذلك توقف للعمليات حيث قُسِمت كردستان سياسياً وعسكرياً.

كذلك تعقّد الصراع بتدخل الحركة الإسلامية الكردستانية (ح.إ.ك)، وتحالف الجماعات الإسلامية. لقد كشفت انتخابات 1992 إن العاطفة الإسلامية ضعيفة جداً في المناطق المحافظة والقبلية (دهوك ومحافظة أربيل) وقوية جداً في المناطق الأكثر تطوراً، السليمانية وكركوك، حيث حصلت فيها على 8 و6% من الأصوات على التوالي. وهذا يشير أن القادرية والنقشبندية عملت بشكل جيد في المناطق التي لم يكن فيها البديل المحافظ، (ح.د.ك) مسيطراً فيها. لقد ترشّح زعيمها، الملّا عثمان عبد العزيز من حلبجة لانتخابات الرئاسة الكردية في عام 1992 وحصل على 4% من

الأصوات. وبالنظر لسجله في "الجحوش" كان هذا انجازاً كبيراً. وقد تزايد أتباعه بسرعة بعد الانتخابات بفضل الدعم المادي من إيران. وكما أشار سياسي كردي في حينه فإن "الأرضية في كردستان مهيأة لعودة الروح الإسلامية، حيث رأى الناس أخطاء وفساد (ح.د.ك) و(أوك) بشكل واضح بالإضافة إلى أن إيران تمدّ هذه الجماعات بالطعام والسلاح". في تموز/جويليه 1993 سافر الملّا علي عبد العزيز، شقيق الملّا عثمان، إلى طهران برفقة محمد حاج المحمود، لمقابلة رافسنجاني وخامنئي وولايتي في تناقض صارخ مع الطالباني والبارزاني اللذين لم يُمنحا نفس الامتياز في السنوات الأخيرة.

لقد أدى تنامي الحركة الإسلامية الكردستانية من قبلُ إلى مواجهات عنيفة مع (أوك) في كانون الأول/ديسمبر 1993، والتي تعود في جزء منها إلى العداء بين "الظلاميين" و"الملحدين" كما اتهما بعضهما بعضاً، ولكن أيضاً نتيجة التحدي الذي شكلته الحركة الإسلامية لمنطقة اعتبرها (أوك) منطقته. في تلك المرة انتصر (أوك) في ساحة المعركة ولكنه قبل وساطة (ح.د.ك) الذي تربطه علاقات صداقة مع الحركة الإسلامية[1].

ومع احتدام القتال بين (ح.د.ك) و(أوك) في شهر أيار/ماي 1994 استولت الحركة الإسلامية على حلبجة وبنجوين وخورمال وشنت هجمات عنيفة على مواقع (أوك). مع مرور الوقت خفت حدة القتال في خريف 1994، وكانت الحركة الإسلامية لا تزال تسيطر على مساحة كبيرة من المناطق المحيطة بهذه البلدات الثلاث. وبدا واضحاً أيضاً أن (ح.د.ك) والحركة الإسلامية قد تعاونا لإلحاق الهزيمة بـ (أوك) وأن الحركة الإسلامية تتلقى دعماً قوياً من إيران.

الصراع على كردستان العراق 1994-1999

يُمكن القول إن مصير أكراد العراق خلال القسم الأكبر من فترة التسعينيات كان محكوماً بعوامل خاصة متبادلة التأثير، تتلخص في:

(1) حالة الاقتصاد الكردي في ظل حظر العراق والأمم المتحدة؛

---

(1) الشيخ محمد خالد، زعيم حزب الله الكردي، هو خال مسعود البارزاني.

(2) التنافس بين (ح.د.ك) و(أوك) والذي نجم عنه تقسيم فعلي للمنطقة المحررة خلال ذلك العقد؛

(3) الإصرار الأميركي على استعمال المنطقة التي تحميها كنقطة انطلاق للإطاحة بصدّام حسين، وهو هدف بات هاجسها الأكبر، وكأداة في سياسة "الاحتواء المزدوج" (العراق وإيران)؛

(4) استعمال (PKK) (أو سوء استعماله) لإقليم كردستان العراق لمواصلة حربه ضد تركيا؛

(5) همّ بغداد لإعادة المنطقة الكردية إلى فلكها وخوفها من أن الولايات المتحدة وتركيا وإيران وسورية تحرّض الشعب الكردي أو قسماً منه ضده؛

(6) المخاوف المتنوعة لجيران العراق الإقليميين: تركيا، للقضاء على (PKK)، ولمنع قيام منطقة حكم ذاتي كردي على حدودها الجنوبية-الشرقية، وإيران وسورية المتلهفتين إلى إحباط سياسة "الاحتواء المزدوج" الأميركية، بما في ذلك مناورتها لتطويق الهلال الخصيب عن طريق حلف عسكري غير رسمي بينها وبين إسرائيل وتركيا.

كانت هناك ظروف غير مؤاتية لحل الخلافات الكردية الداخلية وبشكل خاص الصراع على الحكم بين (ح.د.ك) و(أوك). وفي كانون الأول/ديسمبر 1994 تورط (ح.د.ك) و(أوك) في صراع مفتوح مرة أخرى بسبب خلاف قبلي على الأرض. وكانت النتيجة 500 قتيل وآلاف المشردين وشلل الإدارة المدنية ووقوع أربيل في يد (أوك).

توسطت الولايات المتحدة، المتلهفة لإعادة استقرار كاف من أجل مصالحها المزدوجة ولحرمان خصومها، سورية والعراق وإيران، من استغلال الفراغ، في التوصل إلى وقف إطلاق نار هش في شهر نيسان/أفريل 1995. ولكنه صمد لمدة ثلاثة أشهر فقط. وعندما اندلع القتال مرة أخرى في شهر تموز/جويليه عقدت إيران محادثات التوسط في طهران التي كانت مثل سورية، تريد أن تنافس الولايات المتحدة وتركيا كعامل رئيسي في المنطقة وكانت في موقع قوي لأنها سيطرت على منفذ (أوك) الوحيد إلى العالم الخارجي.

في هذه الأثناء بات معروفاً لدى الجميع أن (ح.د.ك) يتفاوض مع بغداد. وابتداءً من 1994 وربما قبل ذلك، استأنف البارزاني اتصالات سرية مع بغداد. فبدأت المدرعات والمدفعية تظهر ضمن أسلحة (ح.د.ك)، التي تم تزويدها بها من قبل

بغداد، كما قيل. وعندما سعت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى التوسط خلال الجولة الجديدة من القتال بين (ح.د.ك) و(أوك) في تموز/ جويليه 1995، كان من الملاحظ بطء (ح.د.ك) للاستجابة لدعوتها. في شهري آب/ أوت وأيلول/ سبتمبر أكّدت الولايات المتحدة على وقف إطلاق النار في لقاءات جرت في درويدا Drogheda ودبلن، ولكن دون حل للخلافات الجوهرية: احتكار (ح.د.ك) للعائدات على الحدود التركية واستيلاء (أوك) على أربيل.

وهكذا أصبح النزاع الكردي الداخلي أكثر تفجراً بسبب الطبيعة غير الثابتة للأحزاب المتصارعة. فبالإضافة إلى العداء الشخصي بين البارزاني والطالباني، تميزت قوات البيشمركه بالتقلّب وعدم الانضباط وبشكل خاص بين وكلاء الجماعات المسلحة التي ألحقت نفسها بهذا الطرف أو ذاك. خلال صيف 1996 ازداد التوتر بين (ح.د.ك) و(أوك) مرة أخرى، بسبب نزاع متجدد قبلي الطبيعة مرة أخرى[1]. أعقبتها مناوشات يومية تقريباً بين الحزبين، واتهم كل منهما الآخر بالبدء بالأعمال العدائية. في أواسط شهر آب/ أوت انضمت قوات لواء محلي من (ح.د.ك) في دركَلَهْ، شرقي رواندوز، إلى (أوك) معجّلة بذلك حدوث نزاع كبير على وادي شامان وحاج عمران.

في شهر آب/ أوت وسّع (ح.د.ك) بسرعة نطاق الصراع ليشمل الريف المحيط بأربيل، مستخدماً بعض الأسلحة الثقيلة التي تلقاها من بغداد. في لندن انسحب (ح.د.ك) بسرعة من جهود الوساطة للولايات المتحدة بعد أن توصّل إلى تفاهم تكتيكي مع صدّام حسين حيث وضع خطة حاسمة لهزيمة (أوك). وهكذا أعطى استفحال الاستفزازات في شهري تموز/ جويليه وآب/ أوت الذريعة لتنفيذها. في نهاية شهر آب/ أوت تحرك (ح.د.ك) بسرعة، مدعوماً من المدرعات والمدفعية العراقية، للاستيلاء على أربيل ومرتفعات دركَلَهْ في شرقي أربيل، وكويسنجق أيضاً بعد أسبوع من ذلك، حيث دخلت قوات (ح.د.ك) دون مقاومة، وبدت هزيمة (أوك) كاملة. في داخل ومحيط أربيل اعتقلت القوات العراقية عشرات المعارضين للنظام وأعدمتهم. في حين

---

(1) اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني قبائل السورجي التي كانت لا تزال حتى الآن على الحياد وأنها تحالفت بالسرّ مع الحزب الكردستاني الموحد. لكن ذلك لم يتأكد للحزب الديمقراطي الكردستاني إلى أن سيطر السورجي على قسم من طريق هاملتون الستراتيجية المؤدّية إلى رواندوز. عندئذٍ هاجم الحزب القرية السورجية الرئيسية وقتل زعيمها حسين آغا.

قُتل آخرون وهم يقاومون الاعتقال كما أُخذ أكثر من 500 . 1 معارض كردي وعربي كأسرى. واعتقد الجميع أن المخابرات المرهوبة الجانب قد عادت إلى العمل في منطقة الحكم الذاتي. لا شيء أبلغ دليلاً على هشاشة مصداقية الحماية الأميركية وعلى الفزع الذي سببه احتمال التورط العراقي من فرار 80 ألفاً من السليمانية حينما تقدم (ح.د.ك) بسرعة من المدينة في الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر.

في أعقاب ذلك مباشرة رفَع صدّام الحصار المفروض منذ عام 1991. وكأنه مكافأة للبارزاني، الذي كان الأهم بشكل واضح.

ولكن، وبعكس التوقعات، رجع (أوك) وبشكل مثير إلى وضعه السابق فأعاد تنظيم صفوف قواته، بدعم قوي من إيران، وشن هجمات مفاجئة وسريعة واسترد معظم المنطقة التي تتكلم السورانية، بما في ذلك السليمانية. ولكنه فشل في استرداد أربيل.

لماذا استجابت بغداد وطهران للأحزاب الكردية؟ لقد أرادتا أن تحلّا محل النفوذ الأميركي في المنطقة الكردية والانتصار على هذا البعد من احتواء الولايات المتحدة. لقد رغبت بغداد بكل وضوح أن تستعيد نفوذها وبأنها قادرة على تذكير المحاربين الأكراد أنه مهما قررت الولايات المتحدة أن تحققه في المستقبل، فإن بغداد هي التي تقرر مستقبلهم على المدى الطويل. وبذات الطريقة أرادت طهران نهاية للنفوذ الأميركي في المنطقة ولكنها أرادت أيضاً نهاية لاستفادة (ح.د.ك.إ) من العراق. لذلك طلبت المساعدة من (أوك) ضد (ح.د.ك.إ) مقابل دعمها له ضد (ح.د.ك). وهكذا دفع التنافس بين (ح.د.ك) و(أوك) إلى اعتماد كلا الحزبين، وتعاونهما مع أهداف عرّابيهما الخارجيين على التوالي.

في هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة يائسة من إنقاذ برنامجها المناوئ لصدّام المبني على الاستقرار في المنطقة الكردية. وفي أواخر تشرين الأول/أوكتوبر 1996 أقنعت الحزبين على الموافقة على وقف دائم لإطلاق النار، مع تنسيق لقاءات دورية في أنقرة[1]. وقد ساعد عرض 11 مليون دولار أميركي على قبول الحزبين للوساطة الأميركية. ولكن بقي الكثير من العقبات الأساسية دون حل، وبشكل خاص التوزيع

(1) وتمركزت قوة من 2.000 عنصر مؤلفة من التركمان والآشوريين لفرض وتركيب وقفٍ لإطلاق النار بين الفريقين.

العادل لعائدات الجمارك للمنطقة بأسرها. في حينه أتهِم (ح.د.ك) بأخذ ما قدره 250 ألف دولار يومياً من عائدات نقطة عبور الخابور من تركيا. أما في الواقع فإن هذا الدخل كان أكثر من ذلك بكثير.

إنَّ أحداث خريف 1996 أعطت درساً بسيطاً للولايات المتحدة على محدودية أثرها ورداءة نوع ائتلاف المعارضة الذي رعته. بعد ذلك سحبت بعثتها العسكرية من زاخو وأجلت 7 آلاف من الموظفين المحليين خوفاً من أعمال انتقامية عراقية. أما الذين تم إجلاؤهم فإنهم يمثلون أفضل الناس تثقيفاً في المنطقة، وقد شكلوا نواة الهجرة المتزايدة للمثقفين الأكراد والآشوريين والتركمان الذين لم يروا لهم مستقبلاً في المنطقة الممزقة داخلياً.

لقد أراد البارزاني أن يهزم الطالباني سياسياً. ففي نهاية شهر تشرين الأول/ أوكتوبر أظهر صداقته الحميمة مع بغداد باستقباله لعلي حسن المجيد، مهندس ومرتكب عمليات الأنفال، في مقره في صلاح الدين. بالإضافة إلى مواصلة مغازلته لبغداد، وفي تشرين الثاني/نوفمبر توصّل إلى اتفاقية مع طهران لفتح حدود حاج عمران، التي تدر 100 ألف دولار يومياً على (ح.د.ك). كما كان يسعى بشكل جوهري إلى إقامة علاقات مع القوى الرئيسية في المنطقة.

لم يكن مقدّراً لوقف إطلاق النار أن يستمر. ففي شهر آذار/مارس 1997 انسحب البارزاني بشكل مؤقت من عملية أنقرة، متهماً (أوك) باغتيال ثلاثة من موظفيه. فوقع صدّام كبير قرب أربيل. وشهد شهر أيار/ماي اندلاع معركة جديدة بين (أوك) والحركة الإسلامية في معقله في حلبجة. فتوسطت إيران بين الطرفين، التي ربما تكون هي من حرّضت عليه لكي تعلن عن دورها كوسيط ومحكّم في الجنوب.

وكانت تركيا بالتأكيد تقيم لنفسها مكاناً مشابهاً في الشمال. فانسحاب الولايات المتحدة من زاخو أعطاها حرية أكبر في التدخل ضد (PKK)،واختيار (ح.د.ك) لهذه العملية. في أيار/ماي 1997 غزت القوات التركية شمالي العراق للمرة الثالثة خلال التسعينيات، ولكن في هذه المرة بالتعاون الشديد مع (ح.د.ك).

تحول الـ (PKK) إلى تهديد جدي للحزب الديموقراطي الكردستاني. فعلى المستوى العقائدي وجد بعض الأكراد العراقيين في عقيدته الداعية إلى استقلال الأكراد جميعهم جاذبية أكثر من موقف الـ (ح.د.ك) الداعي لحكم ذاتي داخل العراق. وعلى الأرض، فقد زلزل المنطقة، وهدد الـ (ح.د.ك) في علاقاته بتركيا

ووفر للاتحاد الوطني الكردستاني مخلباً مفيداً في الشمال. لذلك وحين عبرت تركيا الحدود، هاجم الـ (ح.د.ك) كذلك المنظمات المرتبطة بالـ (PKK) في أربيل وقتل جميع من أسرهم.

وتحت ضغط كل من تركيا والولايات المتحدة، عمل الـ(أ.و.ك) على "منع العناصر الإرهابية، ولاسيما الـ(أ.و.ك)، من التواجد أو العمل في شمال العراق". وبسبب الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة وتركيا وإيران بالنسبة لمستقبله، لم يعد أمام الـ(PUK) من خيارات كثيرة غير الاستجابة في حالتي الـ PKK والـ(ح.د.ك) الإيراني، ولاسيما أن تحالف تركيا المتعاظم مع إسرائيل كان يهدد بشكل خاص راعيي الـ (PKK)، سوريا وإيران. وفي الوقت نفسه، كان صدّام، الحليف الحديث العهد للبارزاني، كان يتعافى بوضوح واطراد من هزيمة العام 1991.

بيد أن المشكلة الطاغية للاتحاد الوطني الكردستاني كانت المال، فالقوة الاقتصادية كانت تحدد عدد مقاتلي البشمركة الذين كان يمكن تجنيدهم وبالتالي احتمال إلحاق الهزيمة بالخصم. وقد تشاطر هذه المشكلة مع المؤتمر الوطني العراقي[1] الذي كانت الولايات المتحدة قد سحبت منه الدعم في بداية العام 1997. وفي صيف العام 1997، اتهم الفريقان الـ(ح.د.ك) الأفضل تمويلاً بالاستفادة غير المشروعة من التجارة عبر الحدود مع تركيا. واتهما الـ(ح.د.ك) بقبض 800 ألف دولار أميركي يومياً من الخوات المفروضة على النفط العراقي المباع إلى سائقي الصهاريج الأتراك في خرق لعقوبات الأمم المتحدة، و270 ألف دولار أميركي غيرها من الخوات اليومية على "عبور" الخابور. وقد فاقت هذه الأرقام بكثير التقديرات السابقة ولم تتعرض لنفي مقنع. ولو أن الأرقام الفعلية بلغت نصف هذه الأرقام، فستدل بشكل مذهل على التفوق المالي للحزب الديموقراطي الكردستاني.

ومع حلول خريف العام 1997 رأى الـ(أ.و.ك) أن ضعفه المالي لم يعد يسمح باستمرار وضع "اللاحرب واللاسلم" مع الـ(ح.د.ك). وفي تشرين الأول شن هجوماً كبيراً على الـ(أ.و.ك)، فاستعاد مواقع على الحدود الإيرانية واندفع نحو طريق هاملتون الإستراتيجية. لكن مواقعه تعرضت لهجوم من المقاتلات والقوات البرية التركية التي لم تعد تدعي الحياد بين الـ(ح.د.ك) والـ(أ.و.ك) واضطر الـ(أ.و.ك) إلى التقهقر إلى خط وقف إطلاق النار السابق وتم الاتفاق على وقف جديد لإطلاق النار.

---

(1) *Middle East International*, No. 551, May 1997.

ولم تتمكن الولايات المتحدة حتى حلول أيلول 1998 من إقناع الطرفين بتوقيع اتفاقية رسمية. فإضافة للحشو المعتاد حول التعددية والديموقراطية وحقوق الإنسان، عمد الحزبان إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات كي ينعقد مجلس تمثيلي وإدارة انتقاليين مع حلول ربيع العام 1999 ووضع رؤية لإجراء انتخابات جديدة (مؤجلة من العام 1995) في 1 تموز 1999. كذلك تعهد الـ(ح.د.ك) تقديم مساعدة مالية مناسبة كل شهر لوزارات الخدمات العامة في مناطق الـ(أ.و.ك). وباستثناء دفعة مالية وحيدة، لم يكن أي من هذه الأهداف قد تحقق مع حلول منتصف حزيران 1999. وطالب الـ(ح.د.ك) باستبدال تدبير 50 إلى 50 السيئ الطالع العائد للعام 1992 بتدبير 51 إلى 49 يعكس بحسب ادعائه النتائج الفعلية لانتخابات العام 1992، وهو ما لم يكن الـ(أ.و.ك) ليقبل به في أي ظرف من الظروف. واتهم الـ(ح.د.ك) الـ(أ.و.ك) بتوفير الدعم لحزب العمال الكردستاني. ونتيجة لذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاقية ذات معنى بين الفريقين في صيف 1999.

في هذه الأثناء، عملت الولايات المتحدة ما بوسعها لتعزيز المنطقة الكردية لتكون منصة انطلاق لتنفيذ خططها الأوسع. فتعهدت بأن توسع تدريجياً منطقتي "حظر الطيران" الشمالية والجنوبية وخلق مناطق "خالية من الدروع" لمنع الجيش العراقي من التقدم. كذلك أعلنت في بداية العام 1999 سبع مجموعات عراقية معارضة مؤهلة لنيل حصص من مبلغ 97 مليون دولار أميركي مخصصة لقلب صدّام. ومن بين المجموعات الكردية المدرجة، رفض الـ(ح.د.ك) أي تورط، فيما راوغ المؤتمر الوطني العراقي. فقد خشي الفريقان ردة فعل بغداد. لكنهما لم يملكا خياراً في استضافة مجموعات معارضة أخرى. ففي رغبتهما بالحماية المستمرة، وجدا نفسيهما رهينتي السياسة الأميركية الساعية لقلب صدّام. ومع علمهما أنهما سيضطران مع مرور الوقت إلى التعامل مع بغداد، فقد خشيا بالقدر نفسه من استعداء صدّام.

لقد عبّرت بغداد فعلاً تعبيراً واضحاً عن عدم رضاها عن اتفاقية أيلول 1998. وقد ذكّرت الـ(ح.د.ك) تحديداً بهشاشته بأن قلّصتِ حجم النفط والمازوت الذي كانت تسمح بمروره بالصهاريج عبر معبر الخابور. ففي العام 1997، سمحت لعشرة ملايين لتر من الوقود بالمرور يومياً. وفي تشرين الأول 1998، قلّصت الكمية إلى ست ملايين لتر، وفيما كانت الولايات المتحدة تعمل على تركيز المعارضة العراقية في المنطقة الكردية، قلصت الكمية من جديد إلى مليون لتر يومياً في نيسان 1999.

كما نقلت طريق التصدير إلى منطقة الـ(أ.و.ك) بهدف التصدير إلى إيران. وفي منتصف نيسان، نشرت كذلك مدرعات على أطراف المنطقة الكردية، في تذكير واضح للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأكراد إذا وقفوا بشكل مكشوف أكثر من اللازم إلى جانب الولايات المتحدة.

التبعية المستمرة

على المستوى المادي حصل الكثير من إعادة الإعمار خلال التسعينيات فقد أعاد الأكراد العاديون بناء حيواتهم تحت حماية الائتلاف. وقد شمل ذلك إعادة إعمار حوالى ثلاثة آلاف قرية ونزع الألغام لإعادة تأهيل الأرض الزراعية. لكن مع نهاية العقد، كان لا يزال ما لا يقل عن 20 في المائة من الأكراد يعيشون في المجمعات الحقيرة، أي بلدات التوطين التي أقامها صدّام، فيما كان ما لا يزيد عن 20 في المائة من الأكراد يعيشون في الريف. وقد نتج ذلك جزئياً عن وجود عقبات كثيرة أعاقت العودة إلى القرى، لكنه نتج كذلك عن الدرجة العالية للاعتماد على المساعدة الخارجية. فالواقع أن معظم المحرومين كانوا ممن لا يتمكنون من إنتاج الطعام بشكل مباشر في المناطق الريفية. ونتج كذلك عن الاقتصاد المعطل بشدة وصعوبة إعادة بنائه.

وكانت فئات معينة محرومة بشكل خاص. فقد خلفت الأنفال ما لا يقل عن عشرة آلاف أرملة وعدد أكبر من الأيتام يعاني كثير منهم من مشكلات جدية بسبب تجاربهم. ومن دون بنيات دعم تقليدية شعر الكثيرون من هؤلاء بعدم القدرة على العودة إلى قراهم. كذلك كانت هناك أعداد كبرى من المهجرين داخل المنطقة. فكل نزاع بين الـ KDP والـPUK هجّر المزيد من الناس إلى جانب أكثر من مائة ألف نسمة هُجِّروا بسبب ولاءاتهم السياسية من منطقة نفوذ إلى أخرى. وعلى حدود المنطقة أيضاً استأنفت بغداد تعريب منطقة كركوك في أواخر التسعينيات. فقد عبر أكثر من ألف عائلة كردية وتركمانية، أي ما يزيد ربما على عشرة آلاف شخص، إلى المنطقة ذات الحكم الذاتي خلال العامين 1998 و1999. ولم تساعد الهجمات التركية في هذا الإطار. ففي تشرين الأول 1997، مثلاً، هُجِّر عشرة آلاف حين عبرت القوات التركية الحدود.

من بين النتائج الرئيسية لصدامات الـ(ح.د.ك) والـ(أ.و.ك) تقسيم المنطقة سياسياً واقتصادياً مع عاصمتين منفصلتين، أربيل والسليمانية، وفرض الخوات على

العبور من قبل القوتين المتنافستين، وفرض الضرائب والرسوم "الرسمية" وغير الرسمية. ومع حلول العام 1996، باتت الأعمال العشوائية أو أعمال السوق السوداء عنصراً أهم من عناصر الاقتصاد مقارنة بالنشاط الرسمي. وناضل الفريقان للسيطرة على التجارة. وأدى هذا الوضع غير المؤاتي إلى هجرة أصحاب الموارد، وهم أساساً الأكفأ بين السكان.

وتعقّدت إعادة الإعمار أكثر بسبب المساعدات الغذائية. ففي ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، بدأت المنطقة الكردية تتلقى حوالى 13 في المائة من واردات الغذاء إلى العراق. ومع أن هذه الكمية كانت أقل مما تستحقه المنطقة من الناحية النسبية، فقد أدت إلى تدمير النهضة الزراعية. فبسبب توقعهم تراجع أسعار السوق، حد الكثير من المزارعين من إنتاج الغلال.

والواقع أنه مع حلول العام 1999، كان الوضع الاقتصادي قد تحسن بشكل كبير. لكن كردستان العراق بقيت تعاني مشكلة كبرى. لقد فقد السكان عموماً ثقتهم في القيادتين السياسيتين المتحاربتين اللتين اعتمدوا عليهما، ولم يعد أمامهم أن يتوقعوا المستقبل إلا من خلال نظرة تشاؤمية، فالمستقبل سيشمل حتماً تسوية مع بغداد.

المصادر:

Published: Michael Gunter, *The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope* (New York, 1992); David Keen, *The Kurds in Iraq: How Safe is Their Haven Now?* (London, 1993); Michael Meadowcroft and Kartin Lunn, 'Kurdistan elections for Iraqi Kurdish national Assembly and Leader of the Kurdistan Liberation Movement, Tuesday 19 May-Monitoring Report' (London, June 1992); Middle East Watch, *Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and its Aftermatch* (New York, 1992); Pax Christi International, 'Elections in Iraqi Kurdistan' (Brusssels, 1991); Sarah Graham-Brown, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq* (London, 1999); Jonathan Randal, *After Such Knowledge, What Forgiveness? My encounters with Kurdistan encounters with Kurdistan* (New York, 1997); Nederland-Koerdistan Stichting, *Iraqi Kurdistan 1991-96: Political Crisis and Humanitarian Aid* (Amsterdam, 1996).

Newspapers, etc. Institut Kurde de Paris, *Bulletin de liaison et d'information, Christian Science Monitor, The Financial Times, The Guardian, The Independent, International Herald Tribune, Liberation, Middle East Journal, Le Monde, New York Times, The Observer, Pesh Merga, The Turkish News, Wall Street Journal,* Washington Kurdish Institute, daily press bulletins.

Unpublished: Kurdistan Front 'Mashru al jubha al Kurdistaniya al Iraqiya li'l hukm al

dhati li'l iqlim Kurdistan' (n.p. 12 May 1991); John Rogge. 'Report on the medium and longer term resettlement and reintegration of displaced persons and returning refugees in the proposed Kurdish autonomous region of Iraq' (Report for UNDP, Manitoba University, Winnipeg, July 1991); Mansur Sajjadi, 'State of economy in Kurdistan' (SOAS, London, April 1991); Patriotic Union of Kurdistan, 'Memorandum on the recent developments in Iraqi Kurdistan' (n.p., 29 May 1994), Kurdistan Democratic Patty, 'What happened in Iraqi Kurdistan?' (n.p., June 1994).

Interviews: Sami Abd al Rahman (London, 21 January 1991 and Rawanduz, 12 October 1991); Siyamand Banna (Zakho, 1 October 1991); Massad Barzani (London, 21 July 1989, Salah al Din, 10 October 1991); Karim Khan Baradusti (London, 18 February 1991); Tom Hardie-Forsyth (Cranleigh, 10 October 1993); Fuas Masum (Shaqlawa, 10 October 1991); Adnan Mufti (Shaqlawa/Sulaymaniya, 3-9 October 1991); Adil Murad (London, 26, 29 July, 2 August 1993); Nawshirwan Mustafa Amin (London, 1 Kuly 1993); Husayn Surchi (London, 18 February, 1992); Dr Mahmud Uthman (London, 11 November 1992); Hoshyar Zibari (London, 18 July and 30 August 1990, 13 July 1993).

الكتاب الخامس

الإثنوقومية في تركيا



الفصل التاسع عشر

إحياء الحركة القومية الكردية في تركيا

1979–1946

إحياء الشيوخ والآغوات

رغم أن كردستان تركيا قد أُخضعت بشكل تام ووحشي خلال الثلاثينيات، فإن الحكومات المتعاقبة في أنقرة بقيت متحسسة من القضية الكردية بشكل غريب. لهذا كان من الصعب، مع التعتيم التام تقريباً للأخبار عن كردستان، معرفة إلى أي حد قاوم مبدأ التحرير الوحدوي الكردي الجرافات الكمالية. لقد تسربت شائعات عن انتفاضات حصلت بتحريض بلشفي في شرقي الأناضول في أواخر صيف 1940، ولكن لو كانت ذات أهمية تذكر لوصلت تقارير كثيرة عنها إلى إيران أو العراق.في ربيع 1945 كانت هناك لقاءات كردية في ديار بكر وكيافار Giavar التي قام فيهما الجنود بحملة اعتقالات واسعة كما أعدموا شنقاً 120 من قادتها. ولكن إن كانت هذه الأحداث تدل على قوة الشعور الكردي، فإنها تدل أيضاً على قوة قبضة الحكومة.

مع ذلك بقيت أنقرة قلقة. ولا شيء يشير إلى مشاعر القلق هذه أكثر من خوفها الهستيري من قرار السوفيت دعوة حفنة من أكراد إيران إلى زيارة باكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1941. وفي صيف 1946 كانت الحكومة تهجّر الأكراد مرة أخرى غرباً بل وشمالاً إلى قارص وأردهان وبقي الإنكار هو الحالة السائدة. وهناك مقالة نُشرت في صحيفة صون بوستا بتاريخ 11 نيسان/أفريل 1946 تعكس وجهة نظر المؤسسة [الحاكمة]، التي تقول: "لم توجد في تركيا أقلية كردية بدوية كانت أو مستقرة ذات وعي قومي أو بدونه".

في كفاحها ضد المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تكتنفها منذ عام 1945، خلقت الدولة التركية، مع ذلك، الظروف الفعلية التي تتفاعل فيها الأفكار القومية والاجتماعية والتي حدثت أخيراً في كردستان.

حتى عام 1946 كان نظام الحزب الواحد الذي ورّثه مصطفى كمال، والنظام الانتخابي غير المباشر حيث يختار حشد من الناخبين نواب المجلس القومي الأعلى، قد سمح لحزب الشعب الجمهوري (ح.ش.ج) ولنخبة مختارة للاحتفاظ بالسلطة. ولكن بحلول عام 1945 كان النظام الفاشستي في أزمة تحت ضغط الاعتراض المتزايد من داخل الحزب نفسه.

وخلال كانون الثاني/جانفي 1946 سُمِح لمجموعة من المنشقين من (ح.ش.ج) بتشكيل المعارضة، الحزب الديموقراطي. ومع إحداث التعددية السياسية فُتحت مسارب الفيضان أمام الكثير من المشاعر المكبوتة في ظل النظام الكمالي، وبات لزاماً أن يصبح الحزب الديموقراطي الجديد إلى حد ما أداة أولئك الذين أرادوا الانتقام.

حينما تقدّم ببرنامج انتخابات 1950، سعى الديموقراطيون إلى اكتساب الأصوات بالعزوف على فكرة المزيد من الحريات المدنية. علاوة على ذلك، عرفوا أن هناك مخزوناً كبيراً من الامتعاض المكبوت حول الإصلاحات الكمالية الدينية، وخاصة في الريف حيث يسكن أكثر من 80% من السكان. وهكذا بعد جيل من إلغاء الخلافة وقمع الطرق الصوفية، بدا أن الإسلام "الرسمي" في حالة تقهقر، ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن الإسلام الشعبي. فكان معروفاً، مثلاً، أن الطرق الصوفية تعمل سراً، وفي كردستان أكثر من أي مكان آخر.

مدركين تماماً كم من الأصوات يمكن أن يدلي بها الشيوخ وأتباعهم، كان الديموقراطيون سريعين في استغلال هذا الشعور والدفاع علانية عن الحرية الدينية. وخوفاً من الالتفاف عليه في المسألة الدينية، سمح (ح.ش.ج) بالتعليم الديني في المدارس وأعطى الإذن لفتح مدارس إسلامية جنباً إلى جنب مع المدارس الحكومية. ولكن هذه التنازلات لم تكن كافية للتعويض عن سمعته باعتباره الحزب الذي حلّ الدولة السنية، حيث علّم الشيوخ أتباعهم وفقاً لذلك. فالشيخ سعيد النورسي، مثلاً، حضّ أتباعه على دعم الديموقراطيين في عام 1950. ولم يكن الوحيد في هذا المجال: فحركة مولانا الشيخ خالد النقشبندي حول بدليس وخيزان، والتي كانت لسعيد النورسي معها، بالطبع، علاقات متينة دعمت الديموقراطيين تماماً كما فعل

الكثير من القادريين. لقد اختار الديموقراطيون شبكة تجتاز الأناضول طولاً وعرضاً، وبشكل كثيف في الشرق أكثر من أي مكان آخر.

وبعد انتصاره كان الحزب الديموقراطي حريصاً على اتخاذ موقف منسجم مع القيم المقبولة للدولة الكمالية، ولكن مع السماح بنوع من الحرية. كذلك كان قادراً على تصوير نفسه على أنه بطل القومية الكردية التركية الذي "أعاد اكتشاف" جذورها الدينية التاريخية[1]، وقد كافأ الحزب المؤمنين من أنصاره بدافع عودة الإسلام إلى قلب الهوية القومية. بعد انتصاره مباشرة عُدِّلت المادة 526 من قانون العقوبات بحيث يسمح للمؤذنين برفع الآذان باللغة العربية. كما سُمِح للبرامج الدينية بالبث ولأول مرة منذ كان يمكن سماع القرآن من الإذاعة التركية. وخلال شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1950 أصبحت الدراسة الدينية في المدارس إلزامية عملياً، وفي عام 1960 تمّ تمويل بناء 5 آلاف مسجد.

لا يمكن إنكار حقيقة أن الحزب الديموقراطي كان متشدداً مع المتعصبين الذين أرادوا المزيد من التنازلات للشعور الديني مما عرضته الحكومة. فتعامل بقسوة مع أعضاء الطرق النقشبندية والقادرية والتيجانية في عام 1951 بعد أن شُوِّهت عدة تماثيل وأخرى نصفية لأتاتورك الموجودة في كل بلدة تركية. وأوقف حزباً ديموقراطياً إسلامياً في عام 1952 باعتباره غير شرعي، كما حدّ من نشاطات النورسية Nurculuk [نسبة إلى سعيد نورسي] طوال فترة الخمسينيات.

مع ذلك فإن استراتيجيته ساعدت، من دون شك، على إحياء قيم الإسلام التقليدي في قلب الدولة. فإذا ما استثنينا الأراضي الواقعة بين أفيون-إسبارطة-إسكيشهر، فإنَّ كردستان تشكل المحور الذي انتعش فيه التضامن الديني والسياسي. وهكذا أصبحت، مرة أخرى، معقل الإسلام، وهي بيئة معادية وخطرة على الراديكاليين من اليسار العلماني. الاستثناء الوحيد كانت ديرسم حيث خاف العلويون من عودة الإسلام السني. ومن السخرية بمكان أنه في الوقت الذي تم فيه الحد من الطرق الدينية في إيران والعراق خلال الخمسينيات ولم تتلق عملياً أي تشجيع من الدولتين، فإن الدولة في تركيا العلمانية ساعدت على إحيائها سياسياً ودينياً مانحة

---

(1) ترأس "القومية الجديدة" اعتباراً من عام 1946 أحد أتباع ضيا غوكالب، حمد الله صبحي تانري أوفر، الذي أكد على المظاهر العثمانية والإسلامية للهوية التركية.

الدعم المالي والمعنوي للشيوخ الأكراد. لهذا كان الأكراد السنة يشعرون أنهم قريبون من الأتراك السنة أكثر من الأكراد العلويين، وهو عامل أعاد الطمأنينة إلى قلوب الكثيرين في المؤسسة التركية.

السلوك الآخر الذي اتبعه الحزب الديموقراطي في بحثه عن السلطة بين أعوام 1946 و1950 وصل كذلك بطريقة مشابهة إلى عمق الريف. ومتلهفاً لاستغلال الإحساس بالظلم ضد (ح.ش.ج)، قرر الحزب الديموقراطي اختيار طبقة الآغوات القديمة التي عانت الكثير منذ عام 1923. حتى أولئك الآغوات الذين يعيشون في المنفى كانوا يحملون سندات تمليك لأراضٍ في كردستان، لأن الجمهورية في عام 1926 ثبّتت [ملكية] الأراضي الخاصة من الفترة العثمانية ومنحت سندات تمليك أيضاً للآغوات والفلاحين للأراضي التي سيطروا عليها بشكل اعتيادي أو استثمروها.

لقد كان الآغا لا يزال الوسيط بين الفلاح الأمي والعالم الخارجي. أما إلغاء الفوارق الطبقية للآغا و"البيك" و"الشيخ" فكان بلا معنى لأنّ هذه العائلات هي التي تدير مضافة القرية، بؤرة الحياة الريفية، وتتوسط في الصعوبات الفردية أو الجماعية للقرية مع الموظفين المحليين. وهذا الوضع لم يكن قد طرأ عليه الكثير من التغيير منذ أن وصف ضيا غوكالب ذلك قبل نصف قرن. (انظر الفصل السادس)

لم يكن واضحاً وكأن (ح.ش.ج) قد تحاشى الآغوات، ولكن ربما يكون قد نفى أعداداً كبيرة منهم، ولكنه احتفظ أيضاً بعدد خاص من أعيانه المستقرين، ممن سوف يخدمون النظام في وجه الأعداء. فالعائلات التي ساندت النظام لم تفعل ذلك لأسباب أيديولوجية، بل من أجل كسب فائدة مادية أو في أسوء الأحوال أفضلية على منافس محلي. في الفترة الحرجة 1920-1922، مثلاً، فازت عائلة بيرنج أوغلو Perincoglu من ديار بكر بالحظوة لدى الكماليين حتى تقضي على العائلة الأقوى منها (جمعي أوغلو) Cemioglu التي جعلها شعورها القومي معارضة للتعاون مع مصطفى كمال[1]. ومع بروز حزب للمعارضة في عام 1946، عرف (ح.ش.ج) مخاطر ترك طبقة كبيرة من الأعيان في الخارج. لهذا سمح عام 1947 لنحو 2.000 عائلة تعيش في المنفى

---

(1) كان فوزي بيرنج أوغلو Fevzi Pirincoglu من النجاح لدرجة أنه عيّن وزيراً للأعمال العامة في حكومة فتحي أوكيار في عام 1920. واستمرت العداوة بين العائلتين حتى الثلاثينيات، رغم أن جمعي أوغلو قد أجبرت على العيش في سورية، Ikibine Dogru، المجلد الرابع، رقم 19، 20 أيار/ماي 1990.

بالعودة إلى أراضيها السابقة. وكما تنبأ (ح.ش.ج)، استغل الديموقراطيون مشاعر مرارة المنفى العميقة وتقرّبوا بشكل خاص من الذين لديهم حاشية كبيرة من القبليين أو الفلاحين. وعندما فاز بشكل ساحق بالسلطة في عام 1950، كانت نسبة كبيرة من أصواته من هذه الدائرة الانتخابية، حيث شكل الآغوات المنفيون فيما بعد عنصراً بارزاً في المجلس القومي الأعلى (م.ق.ع)[1] [أو البرلمان التركي]

كان هناك بعد آخر لتعاون طبقة الآغوات. حيث القسم الأكبر منهم مرتبط بالشيوخ، إما لأنهم شيوخ-مالكون للأرض أو لأنهم مرتبطون برابطة زواج أو تبعية دينية لإحدى الأسر المشيخانية. فكاميران إينان، مثلاً، الذي أصبح في عام 1945 مندوباً للحزب الديموقراطي كان ابن الشيخ صلاح الدين من خيزان، الذي نُفي بعد ثورة الشيخ سعيد[2]. وكينياس قرتال، حتى نسوق مثالاً آخر، كان آغاً قبلياً وأصبح من مريدي الشيخ سعيد النورسي خلال سنوات المنفى، وأُنتِخب مندوباً عن وان في الستينيات[3].

لم يعتمد الديموقراطيون في دعوتهم على مزيد من الحرية المدنية، بل اعتمدوا كذلك على الليبرالية الاقتصادية، وهو مجال شكلوا فيه تحدياً مباشراً لاشتراكية الدولة للعهد الكمالي. وحتى عام 1945 نجا الريف إلى حد كبير من تدخل الدولة وبشكل خاص في سنوات الحرب، حيث جمع الكثير من ملاكي الأراضي ثروة كبيرة من خلال الأراضي المنتجة للحبوب. وخلال تلك السنة ركزّ (ح.ش.ج) اهتمامه على قضية الأرض، وقدّم مشروع قانون الإصلاح الزراعي حيث كان هدفه من ذلك هو استثمار فعلي وكامل للأراضي القابلة للزراعة من خلال توزيع كميات كافية منها على الفلاحين الذين إما يملكون القليل أو لا يملكون أرضاً على الإطلاق. في الواقع كانت

(1) أبرز هؤلاء الأعيان كان يوسف عزيز أوغلو، الذي اصبح فيما بعد وزيراً في الحكومة، ومصطفى أكينجي (ليجي)، وأديب ألتوننكر (ديار بكر)، محمد توفيق بوجاق (سويرك)، ونجدت جمعي أولغو، انظر Ikibine Dogru المجلد 4، رقم 19، 20 أيار/ماي 1990.

(2) وُلد إينان في عربة للماشية في قطار للنفي. وقد نبعت مكانته المحلية في بدليس ليس فقط من نجابة أصله بل كذلك من أملاكه. وقد أصبح فيما بعد مندوباً لحزب العدالة، وعضواً في المجلس لبدليس، بل نافس ديميريل على قيادة الحزب في عام 1978. ولكن كونه كردياً أثر فيه كما أثر فيه زواجه من سويسرية. وانضم إلى حزب الوطن الأم في الثمانينيات [من القرن الماضي]، وأصبح وزيراً لمشروع تطوير جنوب شرق [الأناضول] ونافس ديميريل بنجاح على الرئاسة بعد وفاة أوزال في عام 1993.

(3) أصبح قرتال، فيما بعد، متحدثاً باسم البرلمان التركي.

معظم الأراضي الخاضعة لإعادة التوزيع من أملاك الدولة أو من أراضي الوقف القديمة، أو من الملكيات التي تزيد عن 50 هتكاراً، ولكن كان عدد لا بأس به من هؤلاء الملاكين في الجنوب-شرق. وبسبب ذلك كانت عدم شعبيته متدنية بين الملاكين في المجلس لدرجة أن الأعضاء المتزمتين للانضباط الحزبي فقط هم الذين ضمنوا إقرار مشروع القانون، الذي تراجع (ح.ش.ج) عن تنفيذه، وعدّله في عام 1950 تحت ضغط السياسات الحزبية المتعددة لكي لا يخسر ملاكي الأراضي الذين بأيدهم أصوات الريف.

ولكن المناقشات حول الإصلاح الزراعي كانت حلقة هامة في انقسام نواة الحزب الديموقراطي المستقبلي عن (ح.ش.ج). واعتباراً من عام 1946 فصاعداً قدّم الديموقراطيون أنفسهم على أنهم حزب الملكية الخاصة، وجعلوا من الزراعة حجر الزاوية في برنامجهم الانتخابي، قائلين إن الملكيات الكبيرة من الأرض سوف تكون أكثر إنتاجية وفائدة. كما كانوا قادرين ليس فقط في الإشارة إلى برنامج الإصلاح الزراعي الفاتر للـ (ح.ش.ج) بل وأيضاً إلى نقاط الضعف فيه. فقالوا مثلاً إن معظم أراضي الدولة الموزعة على الفلاحين بين أعوام 1945-1950 كانت في السابق مراعي عامة للقرية وإن الفلاحين الذين حصلوا على الأراضي مؤخراً بالكاد تكون صالحة للزراعة، بينما وجد آخرون أنفسهم محرومين من تسهيلات الرعي.

لم يكن من الصعب كسب الناس إلى جانبهم. فقد حصل الديموقراطيون على فتاوى من الشيوخ تشير إلى قدسية الملكية الخاصة في الإسلام ولقد شكل ذلك مأزقاً استغله الديموقراطيون، ولكن الآغوات بقوا على مواقفهم وعلى نحو صارم. وهكذا شكّلت هذه المجموعة الصغيرة المتماسكة هدفاً لهم. ففي إقليم ديار بكر، مثلاً، كانوا انتخابياً تحت سيطرة أقل من عشرين ملّاكاً. وفي انتخاب عام 1954 حصل الديموقراطيون على 34 مقعداً من أصل 40 مقعداً في كردستان.

لو كان هناك فلاحون مثقفون لجرى نقاش معرفي عام ولردوا فيها على حجة الديموقراطيين بقدسية الملكية الخاصة، التي صادق عليها رجال الدين المسلمون عبر البلد، بفوائد اجتماعية واقتصادية للزراعة على نطاق ضيق. لكن الفلاحين كانوا خانعين جداً لملاكي أراضيهم في كردستان. وكان من الطبيعي حقاً أن ينظر الفلاحون الكرد إلى الإصلاح الزراعي كما اقترحه الحزب الكمالي في أحسن الأحوال بعين الشك، وفي أسوأ الأحوال أنه حيلة أخرى لتدمير علاقات التضامن القديمة في كردستان. لذلك حينما وعد الديموقراطيون بحماية الملاكين الكبار، صوّت الفلاحون

الأكراد إلى جانبه، لأنهم كانوا سيستفيدون كثيراً من تطبيق إصلاح زراعي عقلاني، كما أشار عليهم آغواتهم أو ملاكو أراضيهم.

شجعت الحكومة الديموقراطية بشدة التطوير الزراعي الذي يعني بالنسبة لهم استصلاح الأراضي، وملكيات كبيرة "فعالة" إضافة إلى المكننة. كما شكل إدخال الجرارات الخطوة التالية في عملية وضع الأساس الاجتصادي لتفجر القومية الكردية في الثمانينيات. كذلك ساعدت معونة مارشال لما بعد الحرب الحكومة لاستيراد الجرارات بغض النظر عن النتائج الاجتماعية. في عام 1948 كان لدى الحكومة 1750 جراراً فقط. في عام 1950 فُتح باب السيل أمامها فأصبح هناك بعد 12 شهراً 10.000 جرار. وارتأى البنك الدولي الذي مقره الولايات المتحدة أن إدخال مزيد من الجرارات سوف يؤدي إلى طرد المزارعين الصغار والأجراء. مع ذلك، تدفّق المزيد من الجرارات؛ فبحلول عام 1953 كانت ثلاثين ألفاً وبعد سنة أصبحت أربعين ألفاً.

لم تستعمل المكننة في أي مكان أكثر من كردستان. فالمستأجرون والمزارعون الصغار، بمساحات أراضيهم التي لا تبرر ملكية جرار، وجدوا أنفسهم مجبرين على امتلاك أو استئجار الجرارات في مقابل نسبة من المحصول من مالكي الأراضي المحليين الكبار. وعلى صعيد الممارسة، وكما لاحظ الروائي الكردي يشار كمال، فإن "الفلاح الكردي قد أصبح محاصصاً مرة أخرى في الأراضي التي وزعتها الحكومة: فهو يقدم الأرض والآغا يقدم الجرار [التوكيد للروائي]"[1]. إن كون أولئك الذين عاشوا كمحاصصين مع احتفاظهم بأراضيهم محظوظين أكثر فإنها مسألة قابلة للأخذ والرد. فقد انتهى الأمر بالكثير من المزارعين وملاكي الأراضي الصغار إلى بيع أراضيهم لأصحاب الجرارات والطرد من العمل. بينما بقي المحظوظون نسبياً كعمال زراعيين أو كميكانيكيين لتلك الآلة الجهنمية التي أفقرتهم.

لكن الآغوات كبحوا استعمال الآلات الزراعية إلى الحد الأقصى وعمدوا إلى الاحتفاظ بحاشية أكبر من المحاصصين أكثر من اللازم. ففي حالات كثيرة تم تزويد الفلاحين الذين لا أرض لديهم بمساحات صغيرة من الأرض كافية تماماً لتثنيهم عن

---

(1) جمهوريت، 23 حزيران/جوان 1955 اقتبسه فيروز أحمد في "التجربة التركية في الديموقراطية" (لندن 1977)، ص134.

الهجرة نحو الوظيفة المجهولة في حياة المدينة. والسبب وراء ذلك بسيط. فقد كان الآغوات بحاجة إلى أصوات هؤلاء حتى يبقوا موضع جاذبية بالنسبة للأحزاب السياسية التي تقدم ديوناً بفائدة ضئيلة والتكنولوجيا والأسمدة والبذور المحسّنة، والطرق الزراعية وهلمّ جرا. وهكذا كان من السهل عليهم تذكير فلاحيهم بمخاطر تحدي أوامرهم الانتخابية، ولكن الوعود المعسولة من قبيل فتح المدارس ومياه الحنفيات ومد شبكة الكهرباء استُخدِمت أيضاً من وقت لآخر. ففي بداية الستينيات أخفى "التوظيف" الريفي في الواقع البطالة الفصلية الكبيرة لأن 80% من السكان لا يقومون بأي نشاط خلال أفضل أوقات السنة، أي كانون الثاني/جانفي، مقارنة مع 10% فقط من العاطلين عن العمل في ذروة نشاط السنة، خلال شهر تموز/جويليه.

مع التدهور الاقتصادي في منتصف الستينيات بدأ (ح.ش.ج) والأحزاب الصغيرة الأخرى يحوزون على قسم من الدائرة الانتخابية الكردية الريفية للديموقراطيين، والتقرّب من بعض الآغوات وناخبيهم المأسورين. وهكذا فقد الحزب الديموقراطي أكثر من ربع مليون صوت في كردستان في الفترة بين 1957-1961. عندما قام منافسوه بغاراتهم، تماماً كما فعل الديموقراطيون من قبل، بإعطاء وعود لكل ناحية بشق الطرق والجرارات وتمديد شبكة الكهرباء وبناء مدارس، وبإنشاء الجوامع في حالة الاكليروس والجناح اليميني لحزب فلاحي الأمة الجمهوري.

كان من المحتوم أن تسعى الأحزاب التي تستند في أنقرة إلى استغلال التوتر والتنافس في الأقاليم المختلفة. فإذا ما ساندت عائلة ما الديموقراطيين فإن العائلة المنافسة لها ستؤيد حزباً آخر. لذلك كان التنافس الحزبي ذا تأثير حاسم لدرجة أن لجنة الوحدة القومية، في أعقاب التدخل العسكري في 27 أيار/ماي 1960، قد أغلقت الفروع المحلية للأحزاب لأنها استقطبت القرى والبلدات الصغيرة، كما أن المقاهي والأماكن العامة الأخرى قد أصبحت إقطاعات خاصة لـ"القبائل السياسية"، وباتت أماكن ذات خطورة على مؤيدي خصومهم.

لقد تنبهت لجنة الوحدة القومية إلى خطورة تكدس الأراضي في أيدي الآغوات الأكراد والقوة السياسية التي رافقت ذلك. لهذا أبعدت 55 آغا من كردستان، عام 1960 وأعلنت أنها سوف توزع أراضيهم على الفلاحين[1]. ولو أن لجنة الوحدة

---

(1) تضمن هؤلاء ابن الشيخ سعيد، علي رضا فرات، وحفيده ملك فرات، شقيق كاميران إينان، زين العابدين غايدالي، حميد قرتال، وبعضاً من أفراد أسرة بوجاك.

القومية قامت بتجريد مزيد من الآغوات من أملاكهم ونفذت إعادة توزيع كامل للأراضي، لربما كسرت شوكة القوة السياسية للآغوات ولأعادت بناء الاقتصاد الريفي لكردستان. ولكن الآغوات لجأوا إلى تكتيكات التأجيل واستخدموا أصدقاءهم السياسيين لتخفيف شروط الإبعاد والتجريد من الملكية. وبعد فترة قصيرة من تسليم لجنة الوحدة القومية للحكومة إلى ائتلاف من الحكومة المدنية في عام 1961، سُمِح للآغوات بالعودة إلى كردستان حيث أُعيدت إليهم أملاكهم عملياً دون المساس بها. إنه تفسير معبّر للاعتماد المتبادل الذي وُجد بين الأحزاب السياسية في أنقرة والآغوات في كردستان. لذلك كفّ الآغوات عن كونهم أكراداً بمعنيين هامين: فقد تبرأوا تماماً من أصولهم الكردية، واستغلوا علاقاتهم مع الفلاحين ليس كوسيلة للاستقلال النسبي عن المركز كما في الأيام السابقة، ولكن لكي يصبحوا أعضاء مندمجين تماماً في المؤسسة التركية الحاكمة.

خلال العقدين التاليين استمر الشيوخ والآغوات في لعب دور مؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية للمنطقة. وبعد عودة الإدارة المدنية، اتجه أولئك الذين دعموا في السابق الديموقراطيين إلى دعم حزب العدالة، رغم أن البعض القليل منهم فضلوا جماعات من الجناح اليميني، حزب الأمة التركية. وكما في السابق، تنافست الأحزاب بقوة على عائلات المالكين النافذة، ومرة أخرى انقسمت البلدات والمناطق الريفية بين ولاءاتها. ففي سويرك، مثلاً، دعمت أسرة بوجاك حزب العدالة، فدعمت منافستها أسرة كرفارس Kirvars حزب الشعب الجمهوري. وفي حلوان (قرب أورفة) دعم السليمانيون حزب العدالة بينما دعم بايدار حزب الشعب الجمهوري.

بالنسبة للفلاحين سارت الأمور إلى الأسوأ بشكل مطرد. فدخل الفرد ومعرفة القراءة والكتابة كانت أقلّ بكثير في كردستان من أي مكان آخر. وكان السكان على العموم يعيشون في قرى صغيرة نسبياً تعكس الطبيعة اللامركزية للمجتمع. وبالاستناد إلى أحد الإحصاءات كانت هناك 36.000 قرية صغيرة في كردستان يعيش فيها أقل من 2000 شخص. في عام 1973 قام صحفي من صحيفة الغارديان بزيارة إلى إحدى هذه القرى خارج سويرك فرسم بقلمه هذه الصورة الموجزة:

"إن عائلات قرية أنازوز العشرين لا أرض لديها. فهي تعيش في بيوت مجانية وتأخذ نصف المحصول مقابل تعهد العناية بالقطن والقمح وأشجار الفواكه والمحاصيل الأخرى. إن السلطة الحقيقية في المنطقة هي في يد كبار الملاكين. إنهم يقومون بمهام قضاة غير منتخبين للصلح ومحافظين وعمال في

المجال الاجتماعي في القرى التي تفتقر إلى أية سلطة حكومية أخرى. كما أنهم في الغالب صلة الوصل بين القرية ومؤسسات الحكومة في البلدات القريبة"[1].

لكن البوجاكيين كانوا عشيرة من ملاكي الأراضي المحليين، وقيل إنهم كانوا يملكون ما مجموعه 60 قرية. بينما كان مالك قرية أنازوز البوجاكي، يوكسل أردال أورال

"يهتم بشؤونَ الأسرة في سويرك، بينما والده يعتني بقضايا المنطقة والبوجاكيين بصفته سناتوراً في أنقرة. إن الملاكين من أمثال يوكسل هم صلة وصل حزب العدالة مع القرى التي لولاهم لكانت بعيدة عن متناوله [الحزب] فالزعماء وملاكو الأراضي يجمعون القرويين في يوم الانتخاب من أجل الأدلاء بأصواتهم، كذلك يفاخر البوجاكيون بقدرتهم على تقديم 8000 صوت في الاقتراعات. ومع وجود هذا النوع من التأثير، تختار العائلة ممثل منطقتها في أنقرة".

في أواخر الثمانينيات [من القرن الماضي] وجد المحاصصون في حقول القطن الكبيرة أنهم يكسبون أقل من نصف ما كانوا يكسبونه قبل ذلك بعقد لقاء العمل عشر ساعات في اليوم.

على العموم انتقل معظم الآغوات من قراهم بشكل تدريجي تاركين إياها في أيدي وكلاء محليين بينما هم يستمتعون بالحياة إما في بلدة محلية أو ربما في أنقرة. ومع ورود دخل كاف من إقطاعاتهم، أهمل معظم الآغوات أملاكهم. وهكذا عمد أبناء الآغوات إلى الانغماس في اللهو والمجون الكوزموبوليتاني في أنقرة واستانبول. وفي بعض الأحيان كان أحدهم يبقى لإدارة العقار في حين يكون الآخرون أصحاب مؤهلات كأطباء وحقوقيين ومهندسين.

الهجرة والديموغرافيا

ترك مئات الآلاف من الأكراد أراضيهم نتيجة استعمال المكننة الزراعية على نطاق واسع في كردستان تركيا في الخمسينيات، لينضموا إلى أولئك الذين جرى استيطانهم أثناء الثورات الكردية خلال العشرينيات والثلاثينيات [من القرن الماضي]، وأولئك الذين مُزِّقت مراعيهم عمداً من قبل الدولة في العشرينيات والثلاثينيات. معظم

---

(1) الغارديان، 12 آذار/مارس 1973.

هؤلاء المرحّلين من ديرسم، مثلاً، اندمجوا مع البروليتاريا في ملاطية وأضنة وسيواس وقيصري. وقد سعى الكثير من المجندين الأكراد أيضاً وراء رزقهم في شرقي الأناضول التي كانوا يُرسلون إليها بشكل روتيني، بعد تسريحهم من الجيش. ورغم أن الخدمة العسكرية عموماً كانت غير مستحبة ويتملص منها الناس، تطوع بعض الكرد لكي يتعلموا اللغة التركية وبالتالي تزودوا بالسلاح اللازم للعيش في الغرب حيث يمكن إيجاد العمل بسهولة.

معظم أولئك الذين تركوا المناطق الريفية في الخمسينيات، وبعد البحث عن التوظيف في البلدات المحلية، انتقلوا إلى خارج كردستان فيما بعد. في أواسط الخمسينيات تجمعوا في المناطق المحيطة بديار بكر بشكل خاص (25% من المهاجرين)، والعزيز (16%) وسيرت (15%) وأورفة (8%)[1]. وهكذا تزايد عدد سكان ديار بكر بشكل هائل خلال سنوات من 30 ألفاً في الثلاثينيات إلى حوالى 65 ألفاً بحلول 1956، وإلى 140 ألفاً في عام 1970 وفي عام 1990 وصل العدد إلى 400 ألف. من بين المهاجرين الذين انتقلوا إلى ما وراء كردستان، ذهب 41% منهم تقريباً إلى استانبول و18% إلى أنقرة، في حين ذهب 15% إلى أضنة و4% إلى أزمير. في غضون سنوات تزايد عدد المهاجرين، حيث شكّلت حقيقة عيشهم من بعضهم البعض معاقل للهوية الكردية على طول الجمهورية وعرضها. أما هذا الوجود للجاليات فقد جعل من القضية الكردية حقيقة واقعة حتى بالنسبة لسكان مدينة استانبول، التي تبعد عن كردستان بنحو 800 ميل.

ربما يُعتقد أن بداية الهجرة الرئيسية من كردستان تركيا قد أدت إلى انخفاض ملحوظ في نمو السكان في الشرق. ولكن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة المواليد عند الأكراد هي أعلى بكثير من مثيلتها عند الأتراك. وهذا ما لوحظ لأول مرة لدى مقارنة أرقام أول إحصائيتين لأعوام 1927-1935[2]. وبين أعوام 1940-1965 تزايد عدد السكان في تلك الولايات التي كانوا يشكلون الأغلبية فيها بنسبة الضعف بينما تزايدت الأقلية التركية بنسبة 80% فقط. وفي الوقت الذي أشارت إحصائية الحكومة للسنة

---

(1) تحت مستوى التخلف (هلسنكي 1976)، ص88.

(2) انظر FO 371/52369 دائرة البحث، "أكراد تركيا"، 5 أيار/ماي 1946، التي أشارت إلى أنه ما دامت الأرقام التركية الرسمية قد قللت من عدد الأكراد إلى الحد الأقصى، فإن التباين الفعلي كان أكبر مما جاء في الإحصائيات.

الأخيرة بأن 41% من سكان الجمهورية تحت سن الـ 15 سنة، وصلت النسبة في كردستان إلى 48%.

هنا توجد الأسباب الحقيقية للخوف بالنسبة لدولة مصممة على قمع الشخصية الكردية الجمعية. لذلك، وبالرغم من المشاكل المتأصلة لنمو سكان تركيا، فقد جمّدت تركيا برنامج تحديد النسل إلّا في مناطق محدودة جداً، لأن الاحتمال الأكبر هو أن تتبناه في القسم الأوروبي من تركيا وبالتالي سوف يسرّع من عملية تغيير التوازن السكاني لصالح الأكراد.

الانبعاث القومي

كانت هذه التغيرات الاجتصادية هي التي ستلعب في آخر المطاف دوراً رئيسياً في الحركة القومية المزدهرة في الثمانينيات. فقد انبثقت الحركة نتيجة الحرمان الاقتصادي، والظلم الاجتماعي والترحيل بالإضافة إلى أفكار عن الهوية القومية، التي اتحدت جميعها في أواخر السبعينيات لخلق الظروف المناسبة للثورة.

ولكن ليس من المستغرب أن يكون هناك فقط بصيص من الشعور القومي في ظل الظروف الجائرة التي سادت في أواسط الخمسينيات [من القرن الماضي]، حيث كان الفلاحون الغارقون في جهل عميق يُبقون في حالة عبودية من قبل آغواتهم. قضى أنتوني بارسونز Anthony Parsons وهو لمّا يزل دبلوماسياً شاباً ثلاثة أسابيع في كردستان تركيا في خريف 1956 حيث التقى بالكثير من الكرد أثناء ترحاله على نطاق واسع. فكتب "لم يلفت انتباهي أدنى شعور بروح القومية الكردية وهو ما لا يعجز أي ملاحظ مهما كان لامبالياً في تلمسه"[1].

ولكن الشعور القومي كان قد بدأ بالانبعاث في مدن الهجرة الكردية. وكان أول من أثاروا قضية كرديتهم هم أولئك الذين قُصد صهرهم واندماجهم بشكل مدروس. فموسى عنتر، مثلاً، أُرسل من ماردين إلى مدرسة داخلية في أضنه. كونه الكردي الوحيد في الصف، أدرك هويته القومية من خلال التهكم من قبل زملائه، وهي تجربة تكررت بين الكثير من المنفيين الذين ذهبوا إلى المدارس المحلية. ويتذكر محمود (ألتون أر) Altunakar من حزب الطريق القويم تجربة مشابهة:

---

(1) FO 371/130176 أ.د. بارسونز A.D. Parsons، "تقرير عن جولة في جنوب شرقي تركيا"، 29 أيلول/ سبتمبر -19 تشرين الأول/ أوكتوبر 1956.

"قبل أن أصل إلى كوتاهيا لم أكن أعرف أنني كردي. لقد كنا نرمي الحجارة على أولئك الذين يسموننا أكراداً في ديار بكر. أتينا إلى كوتاهيا فأطلقوا علينا أكراداً أيضاً. لقد ضايقونا بقولهم: "أين ذيولكم؟" كان الذهاب إلى المدرسة محنة حقيقية. بعد ذلك أدركنا أن قروينا على حق، نحن أكراد فعلاً"[1].

لقد أُرسِل عنتر لدراسة الحقوق في استانبول في عام 1941، وهو واحد من عدة أذكياء، تم اختيارهم من قبل لجنة التفتيش الأولى (التي تغطي معظم كردستان) ليتم تحويلهم إلى مواطنين أتراك صالحين. لقد أُسكِن في نُزل خاص بطلاب الشرق، حيث احتك مع نحو خمسين من المتنورين الشباب من مختلف بقاع كردستان. من بين هؤلاء كان طارق ضيا أكنجي، الذي أصبح فيما بعد أميناً عاماً لحزب العمال التركي، ويوسف عزيز أوغلو، نائب الحزب الديموقراطي ومؤسس حزب الأمة التركية، وفايق بوجاق، مؤسس الحزب الديموقراطي الكردستاني في تركيا. وهكذا التأمت جماعات صغيرة من المتنورين الأكراد مرتبطة ببعضها بعضاً بشكل قوي، إلى جانب العمال المهاجرين، ليشكلوا رأس الحربة الفكرية للهوية الكردية.

في نهاية الخمسينيات [من القرن الماضي] بدأت هذه الجماعة الصغيرة تلقى التشجيع نتيجة تطورات خارجية. فمن القاهرة ويريفان كانت البرامج الإذاعية باللغة الكردية الموجهة إلى المنطقة، الأولى من أجل زعزعة بغداد والثانية من أجل زعزعة أنقرة وطهران أيضاً. ولكن الدافع الأكبر للشعور القومي الكردي جاء بشكل عفوي من الثورة العراقية لعام 1958 وعودة الملّا مصطفى من المنفى. ولم يغب عن بال الكثير من أكراد تركيا أنه يتكلم اللهجة الكرمانجية مثلهم .

في وقت مبكر من ذلك العام بدأ موسى عنتر وآخرون بإصدار Ileri Yurt (الوطن التقدمي) في ديار بكر. وقد وسم هذا بداية عقد جديد تقريباً من المنشورات الكردية، وأول تعبير عن الذات الكردية في تركيا منذ انتفاضة ديرسم. وكانت هذه بداية ما أُطلق عليه Doguculuk (الشرقية)، وهي حملة لتطوير الأقاليم الكردية المهملة إلى حد يُرثى له من قبل تركيا. على العموم تجنب الشرقيون، بما فيهم عدة نواب، الإشارة إلى الكرد أو كردستان، ولكن أي شخص مطلع قليلاً على المنطقة سوف يدرك دون أدنى شك ما دار في رأسهم.

---

(1) Ikibine Dogru، المجلد الرابع، عدد 19-20 أيار/ماي 1990.

بدأت الأحداث في العراق تؤثر الآن في العلاقات التركية-الكردية. ففي أعقاب المجزرة التي ارتكبها الأكراد ضد التركمان في كركوك في آذار/مارس 1959 حضّ آرسم أرين Arsim Eren، النائب عن نغده، على الانتقام بشكل صريح: "لقد قتل الأكراد أخوتنا، فلنقتل منهم مثلما قتلوا من التركمان. ألن تردوا الدين مع الفائدة؟"[1] تظاهر أكثر من 80 طالباً كردياً، نظّمهم الحقوقي الكردي الشاب، مدد سرحت، احتجاجاً وأدى هذا بدوره إلى اعتقال 49 متنوراً كردياً بارزاً. وتم إغلاق "الوطن التقدمي" وكان عنتر وزملاؤه من بين المعتقلين[2]. أراد الرئيس [جلال] بيار ورئيس الوزراء [عدنان] مندريس، بالإضافة إلى شرطة الأمن، تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بـ 49 كردياً. وربما كان احتمال رد فعل دولي مناوئ هو الذي أثناهم عن ذلك[3]. لقد أثارت حادثة الـ 49 كردياً بشكل مثير الوعي القومي بين المثقفين الأكراد وخاصة حينما دافع سعيد آلجي، أحد المعتقلين الـ 49، عن الحقوق الفردية والجماعية للأكراد في المحكمة.

انزعجت سلطات الدولة بشدة من التحدي الكردي المتزايد في العراق والأسلوب الذي بدا أنهم يشجعونه في تركيا. في شهر أيار/ماي 1960 قاد بعض الآغوات فلاحيهم للاحتجاج ضد إهمال الحكومة خلال فترة القحط الشديد. كما أنه من الصعب القول إلى أي حد كانت تحمل مضامين قومية حقيقية، ولكن السلطات تخوفت واتهمتهم بالتحريض لقيام كردستان حرة فأخذت الذين اعتبروا قادة للاضطراب، وهم 248 شخصاً بالإجمال، إلى معسكر في سيواس وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر أطلق سراح معظمهم بموجب العفو الصادر عن لجنة الوحدة القومية، باستثناء 55 من الآغوات والشيوخ المشهورين الذين تم نفيهم إلى أفيون وإسبارطا وأنطاليا وإزمير بموجب قانون النفي الجديد الذي صدر في شهر تشرين الأول/أوكتوبر. علنياً تحدثت لجنة الوحدة القومية عن تبديد شمل النظام الإقطاعي، ولكن نظراً لأن ستة فقط من هؤلاء كانوا من ملاكي الأراضي الكبار، بقي الشك قائماً حول ما إذا كان ذلك هو السبب الحقيقي.

---

(1) آرسم أرين، عضو البرلمان عن نغده، Sosyalizm ve Toplumsal، ص2111 .

(2) دامت Ileri Yurt أكثر من 18 شهراً. وأغلقت في شهر أيلول/سبتمبر من عام 1961 بعد احتجاجات في الصحافة التركية حول نشر ديوان من قصائد موسى عنتر القومية بعنوان "Kimil".

(3) لقد أنذرهم وزير الخارجية فاتح رشدي زورلو Fatih Rustu Zorlu أن المجتمع الدولي لم ينس لا المجازر الأرمنية ولا مذبحة استانبول ضد اليونان في 1956، Sosyalizm ve Toplumsal، ص2111.

انتُقِد الحزب الديموقراطي على نطاق واسع لسماحه بفرار الأكراد من بين أيديهم. فقد ادعت صحيفة "جمهوريت" بشكل مناف للعقل أن "الحكومة السابقة قد سمحت لابن الشيخ سعيد للقيام بجولة في الشرق في سيارة جيب عسكرية روسية لنشر أفكاره التي تدعو إلى قيام كردستان جديدة"[1]. وبالتأكيد هذا ما كانت تخشاه لجنة الوحدة القومية، ولكن القليلين يدركون إن طبقة الآغوات كانت متجهة لأن تصبح بشكل متزايد غطاءً للحركة الكردية.

تبنت الدولة التركية في ظل لجنة الوحدة القومية مزيداً من سياسة الإنكار غير العملية تجاه الأكراد. فعندما جلب النزاع بين قاسم والملّا مصطفى في خريف 1960 معه احتمال نشوب الحرب قرب حدود تركيا، حذّر الرئيس كورسِل Gursel (الذي قاد انقلاباً عسكرياً) من مغبة القلاقل قائلاً: "سوف لن يتردد الجيش في قصف البلدات والقرى بالقنابل: سيكون حمام دم لدرجة أنهم [الثوار] سوف يُلتهمون في دولهم"[2].

بهذه المشاعر التي استفزت الطرفين، وصلت الأحداث إلى ذروتها في أعظم إظهار للقومية الكردية منذ جيل. ومع إصدار القانون رقم 1587 بدأت لجنة الوحدة القومية مسبقاً وبشكل منهجي، بتغيير أسماء الأماكن الكردية إلى أسماء تركية، تلك "الأسماء التي تسيء إلى الرأي العام وغير المناسبة لثقافتنا القومية، وقيمنا الأخلاقية، وعاداتنا وتقاليدنا". في شهر كانون الثاني/جانفي 1961 وضعت قانوناً آخر يوفر الغطاء لبناء مدارس داخلية إقليمية من أجل هدف خاص هو صهر الأكراد، تماماً كما نُصِحوا بذلك في عام 1935[3]. وهكذا كان الرئيس كورسِل قد انتهى لتوه من كتابة مقدمة للطبعة الثانية من كتاب شريف فرات الموسوم بـ Dogu Illeri ve Varto Tarihi (أنقرة، 1948، 1961) والتي حاول فيها أن يبرهن أن الأكراد من أصل تركي وأنه لا يوجد شيء أسمه الأمة الكردية. كان كتاب شريف فرات مقبولاً للعامة لأن السيد

---

(1) جمهوريت 31 أيار/ماي 1960 مقتبس في Sosyalizm ve Toplumsal Mucadeler Ansiklopedisi (استانبول، 1990)، ص2110.

(2) Danges Nybeter، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، مقتبس في كتاب عصمت شريف وانلي، نظرة عامة للقضية الكردية في تركيا، ص41.

(3) بحلول عام 1970 أنشأت نحو 70 من هذه المدارس، 60 منها في كردستان، والبقية حيث كانت تعيش جاليات كردية كبيرة خارج كردستان.

فرات نفسه كردي[1] إضافة إلى أن الرئيس قد صادق على آراء الكتاب وأعلن أنه لا توجد أمة قائمة بذاتها تدعو نفسها بالأمة الكردية، وأشار أن الأكراد ليسوا فقط من ذات البلد بل هم أيضاً أخوة للأتراك في العرق.

في 8 أيار/ماي، وفي غضون عدة أيام من هذا الإنكار للهوية القومية الكردية، اندلعت تظاهرات احتجاج كبيرة في كل من ماردين وديار بكر وسويرِك وبدليس ووان. كان الشبان الأكراد يرفعون عالياً شعارات تقول: "لسنا أتراكاً، نحن أكراد ويجب على الحكومة التركية أن تعترف بحقوقنا القومية"[2]. وبحسب المصادر الكردية أُردي 315 متظاهراً كردياً قتلى، وجُرح 754 متظاهراً آخرين[3]. فالمراقب الذي على عينيه غمامة شديدة فقط ربما يفشل في إدراك التناغم بين إنكار الدولة والتعبير القومي.

ولكن لجنة الوحدة القومية لم تكن متفقة على رأي واحد. فضمن صفوفها كان صراع بين المتشددين والمعتدلين. وعلى الرغم من موقفه من الأكراد، دعم كورسِل العودة إلى الحكم المدني وأبدى استعداده لأن تصبح تركيا ديموقراطية ليبرالية. لذلك أناط مهمة صياغة مشروع دستور جديد بمجموعة من المثقفين، وهو عمل جدير بالملاحظة لأي جنرال في الجيش. في 27 أيار/ماي 1961، بعد 19 يوماً من الأحداث الدامية في كردستان، وضعت لجنة الوحدة القومية الدستور الأكثر ليبرالية في تاريخ الجمهورية، والذي سمح بحرية التفكير والتعبير والتجمع والنشر، ووعد بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بل منح الاتحادات التجارية حقوقاً محدودة في الإضراب.

لقد اختبر المثقفون الأكراد بما فيه الكفاية الحكم الجديد. ورغم أنه -الحكم- ليبرالي أكثر بكثير من السابق، إلّا أنهم وجدوه قاصراً عن تنفيذ وعوده. وفي استانبول كتب موسى عنتر، الحر الطليق مرة أخرى، لصحيفة شهرية جديدة دجلة-الفرات باللغتين التركية والكردية والتي صدر منها ثمانية أعداد خلال 1962-1963، قبل أن يتم توقيفها. من جهة أخرى، أصدر مثقفان آخران هما ياشار قايا Yasha Kayar ومدد

---

(1) شريف فرات من قبيلة خورماك العلوية، كان كمالياً قوياً، فان برونسين، الآغا والشيخ والدولة حول التنظيم الاجتماعي والسياسي لكردستان، ص300.

(2) وقائع كردية اقتبسها كنان Kinnane في الكرد وكردستان (أوكسفورد 1964)، ص33.

(3) من المستحيل التحقق من صحة هذه الأرقام، فقد بقي معظم شرقي الأناضول منطقة محصورة عسكرياً حتى عام 1966 ومتعذراً دخولها للأجانب إلّا بإذن خاص.

سرحت، وكلاهما في التاسعة والأربعين، صحيفة الصوت (Deng) فتم اعتقال مدد سرحت بعد العدد الثاني وأُغلقت (Deng) نفسها بعد العدد الثالث. وكما هو متوقع، وُجهت تهمة الانفصال إلى سرحت، التهمة الاعتيادية لأولئك الذين أشاروا إلى أن الأكراد يعيشون أيضاً في تركيا. أما الصحف الأخرى فلم تدم كثيراً أيضاً[1]، وفي وقت لاحق تم اعتقال رؤساء تحريرها والمساهمين الرئيسيين فيها، وأُدينوا على أنهم "شيوعيون وانفصاليون"[2].

ولكن الأمر الأكثر أهمية كان النقاش الذي بدأ يدور الآن في الاتجاه السائد في الحياة الثقافية التركية من قبل الليبرالي التركي، أحمد حمدي بشار في صحيفته باريش دوناسي (عالم السلم)[3]. فقد جاء في العدد الثاني من باريش دوناسي مقالة ناقشت مسألة أنه سوف لن يحدث أي تطور حقيقي في "الشرق" بينما هناك عدة مواضيع محظورة، أو هي في إطار المنع والعنف. وأظهرت أن ما يشعر به الناس ضروري جداً وأن الآليات الاجتماعية والمتنفسات الروحية ضرورية للسكان المحليين، وهي مبطنة للتسامح مع الشيوخ والآغوات ريثما يبرز نظام اجتماعي أكثر حداثة. وفتحت باريش دوناسي القضية في الأعداد اللاحقة، وحضت على الحوار بين الدولة والمثقفين الأكراد. وهكذا جلبت الآراء التي عبرت عنها الاستنكار لها من الجناحين اليساري واليميني. وفي الختام أدت رغبتها في السماح بنقاش حر إلى توقفها عن الصدور بعد عددها السادس عشر في شهر أيلول/سبتمبر 1963. ولكن لم يكن في مقدور أحد أن يدّعي أن "القضية الكردية" غير موجودة.

كما في العراق وإيران واجه الأكراد ذوو التفكير السياسي مشكلة فيما ينبغي العمل ضمن الإطار السياسي للدولة أو معارضته حيث كان يمكن إيجاد أكراد من النموذج الأول عبر الطيف السياسي. إذ يقال إنَّ "عصمت إينونو"، الذي أصبح رئيساً منذ وفاة أتاتورك في عام 1938 وحتى انتصار الحزب الديموقراطي في عام 1950، من أصل كردي. ويقال الشيء نفسه عن الأميرال فهمي كوروتوك Fahmi Koruturk،

---

(1) مثل ريا نو (الطريق الجديد) التي حررها دوغان كليج شيخ حسنانلي Dogan Kilic Shihhesenanli، وريا راست (الطريق القويم): المدير العام: حسن قليج قايا H. Kilckaya يازي إسرلي Yazi Isleri وضياء شرف أوغلو Sherefhanoglu وصوت سيلوان.

(2) Sosyalizm ve Toplumsal، ص2126.

(3) صدرت في نيسان/أفريل 1926.

الذي أصبح رئيساً في أعقاب التدخل العسكري في عام 1971، وكذلك الجنرال سميح سنجار Samih Sancar، رئيس الأركان في أواسط السبعينيات. في حين انحرف آخرون عن الكمالية المتشددة إلى الجناح اليساري أو اليميني مثل يوسف عزيز أوغلو (من ديار بكر)، وهو واحد من الآغوات المنفيين الذين رجعوا بأمر من الحزب الديموقراطي في الأربعينيات [من القرن الماضي]، وأكرم عليجان (من أرضروم)، والشيخ قاسم كفروي Kasim Kufrevi (من قارص)، وجميعهم تخلوا عن الحزب الديموقراطي ليؤسسوا حزب الحرية (1955-1958) آخذين معهم الكثير من الأكراد.

بعد حل الحزب الديموقراطي في 1960، بقي التيار اليميني مشتتاً حتى أواسط الستينيات. فقاد كل من عزيز أوغلو وعليجان حزب تركيا الجديدة، الذي تأسس عقب انقلاب 1960، وحتى توقفه عن النشاط في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في عام 1965، مال عزيز أوغلو إلى التيار اليميني ولكنه، مثل قادة حزب العدالة، الذي انتظر عودة الـ 55 آغا في 1962 من أجل الحصول على أصواتهم. وقد كان له من قبل شعبية كبيرة في كردستان. كذلك عبر عزيز أوغلو عن "شرقيته" بصفته وزيراً للصحة في الائتلاف القصير الثاني من 1961-1962. وخلال تلك الفترة قام ببناء مستشفيات ومستوصفات في كردستان أكثر من كل الحكومات مجتمعة. وسرعان ما أُتهم بـ "الإقليمية" رغم تخلف كردستان الواضح، فأُجبر على الاستقالة. وفي انتخابات 1965 كانت الأصوات القليلة التي حصل عليها حزب تركيا الجديدة محصورة تقريباً بكردستان.

مالت طبقة الآغوات عموماً إلى حزب العدالة، الذي ورث عباءة الحزب الديموقراطي. ولكن في أوائل الستينيات استعاد حزب الشعب الجمهوري شعبيته بين العائلات الكبيرة في المنطقة رغم يساريته، وفقاً للبعض. إنه كان ظاهرياً المنافس الوحيد لحزب العدالة.

وُلد أول حزب كردي خاص، الحزب الديموقراطي الكردستاني في تركيا (ح.د.ك.ت)، في هذا الجو المحافظ. ومن الطبيعي أن يكون تنظيماً سرياً، لأن أي حزب كردي بالتعريف هو غير شرعي. كان (ح.د.ك.ت) موازياً من الناحية الأيديولوجية لحزب الملّا مصطفى؛ فهو قومي خالص وغير راغب في النظر إلى الخلافات المتأصلة بين الإثنوقومية والتقليدية الاجتماعية والتطور الاجتماعي. ومع ذلك، وبعكس (ح.د.ك) كان (ح.د.ك.ت) محكوماً بالزوال عملياً دون ترك أي أثر. أما سبب ذلك

فيعود ظاهرياً إلى اغتيال أمينه العام، فائق بوجاق Faik Bucak (من عائلة آغوات كبيرة في سويرك) في شهر تموز/جويليه 1966، بعد ثمانية أشهر من تأسيس الحزب وإعدام رفيقه المقرّب منه، سعيد آلجي، على يد منشق يساري في عام 1971[1].

ولكن خلف هذه العقبات تكمن حقيقة أن (ح.د.ك.ت) فشل في الفترة من 1965 إلى 1971 في وضع جذور قوية حيث عاشت خلاياه. وربما يكمن السبب بالضبط في أيديولوجيته المحافظة. فقد ساهم بوجاق وآلجي في القيم اليمينية للتيار السائد في السياسة التركية. بناءً على ذلك أثاروا إعجاب المجتمع المحافظ، ذلك المجتمع الموالي للآغوات الذين "يسعون وراء مصالحهم" في أنقرة. وهكذا فإنه في مثل هذا البيئة لم يكن لدى (ح.د.ك.ت) الكثير ليقدمه.

سمح دستور عام 1961، ولأول مرة في تاريخ الجمهورية، بتأسيس حزب اشتراكي هو حزب العمال الاشتراكي التركي (ح.ع.ا.ت) الذي بات مهماً تحت قيادة زعيمه، محمد علي أيبار حيث فاز بـ 3% من الأصوات في عام 1965. كان (ح.ع.ا.ت) جذاباً جداً لكثير من الأكراد حيث اكتسب الجو السياسي نكهة يمينية أقوى. إن إغلاق صحيفة كردية أو يسارية تلو الأخرى كان عرضاً يصعب على الأكراد المستغرقين في التفكير تجاهله. ففي الوقت الذي أنكرت فيه الدولة أن الأكراد ما هم إلّا أتراكاً، رفض الكثير من الأتراك هذه الأكذوبة وذلك بعدم الاعتراف بهم. فأن تكون كردياً، كأن تكون تركياً قبل قرن، يعني أن تكون ريفياً ساذجاً أو، الأسوأ من ذلك، أن تكون متوحشاً ومشوّهاً. لقد كان أطفال مدرسة كوتاهيا الثانوية في

(1) رغم أن (ح.د.ك.ت) لم يلعب دوراً رئيسياً في نضال تركيا إلا قليلاً، إلّا أنه يستحق ملخصاً قصيراً. فقد أسسه فائق بوجاق في كانون الأول/ديسمبر 1965. وكان يطالب بالانفصال ظاهرياً. سمعت قوات الأمن بنشاطاته وأطلق عليه النار من قبل عملاء البوليس في شهر تموز/جويليه 1966. تولى القيادة من بعده سعيد آلجي، وهو قومي محافظ وديموقراطي نشط في مسقط رأسه بينغول. خلال سنتين أقام للحزب أتباعاً في كل من سيلوان، وديار بكر وباطمان وسويرك، ولكن قُبض عليه في 1968. أصبح آلجي وهو في السجن صديقاً لـ سعيد قرمزيتوبراق Sait Kirmizitoprak، وهو كردي يساري من ديرسم. بعد إطلاق سراحه في عام 1969، ذهب قرمزيتوبراق إلى العراق لدعم (ح.د.ك) حيث عُرف باسمه الحركي دكتور شفان. بعد وقف إطلاق النار بين (ح.د.ك) والبعث في آذار/مارس 1970، أسس حزبه الديموقراطي الكردستاني اليساري في زاخو. مّثل آلجي وشفان الآن تيارين معارضين. عندما عبر آلجي إلى العراق في أيار/ماي 1971، اسره شفان ومن ثم أعدمه. وأُعدم شفان بدوره على يد الملّا مصطفى. وقد سبّب هذا عملياً نهاية (ح.د.ك.ت). انبثق جناح شفان من جديد باسم حزب العمال الكردستاني التقدمي .

الثلاثينيات يغيظون محمد (ألتون أر) بقولهم "أين ذيلك؟"هذه السخريات المهينة كانت شيئاً مألوفاً لكل كردي منفي. في الستينيات كانت العنصرية لا تزال واضحة وقوية وكان أولئك الذين يعيشون شرقي ملاطية "يُنظر إليهم في كل الدوائر عدا الرسمية منها على أنهم أجانب"(1). وذكرت صحيفة أوتوكن أن "الأكراد ليس لهم وجوه بشرية"، وأيدت هجرتهم إلى أفريقيا للانضمام إلى أنصاف البشر، أنصاف الحيوانات التي تعيش هناك. واستطردت محذّرة: "يمكنهم أن يتعلموا من خلال سؤال رفاقهم في العرق، الأرمن، أن الأتراك صبورون جداً، ولكن عندما يغضبون لا أحد يستطيع الوقوف في طريقهم"(2). في حين لمّح آخرون إلى الإبادة الجماعية بشكل أكثر وضوحاً "نريد حلاً صارماً [للقضية الكردية] كحد السيف. اجلبوا القوزاق أو المهاجرين القرغيزيين مع أسلحتهم. إن هذا سوف يضع حلاً للمشكلة لمرة واحدة وأخيرة"(3). كان الأكراد يشعرون أن اليسار فقط يعاملهم بالتساوي تقريباً.

ولكن حزب العمال التركي كان جذّاباً أيضاً لأنه قدم القوة التنظيمية للناس العاديين، من خلال الحزب والاتحادات التابعة له. كان الحزب نفسه ينفر من احتضان القضية الكردية علناً، ولكن العديد من الأكراد انتسبوا إليه مع ذلك، لأنه كان مستعداً للاستماع أكثر من الأحزاب اليمينية. ولهذا أصبح بعض من رفاق موسى عنتر في أيام الفندق من عام 1941-1942 من نشطاء (ح.ع.ت) ومن بينهم طارق ضيا أكنجي T. Z. Ekinci. وفي عام 1965 كان واحداً من أربعة أكراد من أصل الـ 15 مرشحاً لحزب العمال التركي للبرلمان. في أواخر الستينيات أصبح الأكراد والعلويون العمود الفقري لحزب العمال التركي الذي كان جذّاباً للكثيرين بسبب قضية ملكية الأرض وسيطرة طبقة الآغوات، في حين انجذب إليه آخرون بسبب أفكاره اليسارية.

بعد أن خيّب (ح.ع.ت) أملهم بصمته عن القضية الكردية، شكّل أكنجي وبقية رفاقه اعتباراً من عام 1966 خلايا مستقلة داخل الحزب. وبعد أن أصبح أميناً عاماً للحزب في عام 1968، وأصبح رفيقه الكردي محمد علي أصلان، رئيساً للحزب في

---

(1) FO 371/163861، بيروس Burrows إلى هوم Home، أنقرة، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1962.

(2) أتوكان، العدد 40 نيسان/أفريل 1967، اقتبسها وانلي في "مظاهر قومية"، ص ص43-44 وSosyalizim ve Toplumsal، ص2129.

(3) ميلي يول Milli Yol، العدد 14 20 نيسان/أفريل 1967، مقتبس في Sosyalizim ve Toplumsal، ص2129.

السنة التالية، بُذلت جهود كبيرة لإقناع الحزب بالتوجه نحو القضية الكردية مباشرة. وقد عمل أصلان لنفسه شهرة منذ تسلمه لرئاسة تحرير Yeni Akis التي دافع فيها بشكل علني عن الاعتراف بالحقوق القومية الكردية. وفي المؤتمر الرابع لحزب العمال التركي في تشرين الأول/أوكتوبر 1970 أكد الحزب أن:

"هناك شعباً كردياً في شرقي تركيا، وأن السلطات الفاشية التي تمثل الطبقات الحاكمة قد أخضعت الشعب الكردي لسياسة الاندماج والترهيب التي اتخذت في الغالب شكل قمع دموي"[4].

بفعل ذلك بدا أن (ح.ع.ت) قد دق ناقوس موته. ففي أعقاب التدخل العسكري في السنة التالية أُعلن (ح.ع.ت) كمنظمة غير شرعية، ولكن فيما يتعلق بالكرد، كان الحزب وسيلة فعالة لإيقاظ عدد كبير من الطلبة الأكراد، وبالأخص أولئك الذين يدرسون في أنقرة واستانبول، والذين قدموا بدورهم قيادة هامة للحركة القومية.

كانت الحركة اليسارية قد تكاثرت قبل زوال (ح.ع.ت). ففي عام 1967 انشق بعض أعضاء الاتحادات العمالية عن مؤتمر اتحاد العمال (Turk Is) التي تسيطر عليها الحكومة ليشكلوا اتحاد العمال الثوريين (DISK)، كما تضاعف عدد الأندية والجمعيات اليسارية في الجامعات، وأغلبها على ارتباط باتحاد الشباب الثوري (ديف گنج) الذي تأسس في عام 1969 والذي شكل المهد الذي ولدت فيه أغلبية الحركات الثورية في السبعينيات. (وقد أُوقف (ديف گنج) نفسه في أعقاب الانقلاب ولكن أنصاره تجمعوا مرة أخرى).

في عام 1967 نظم بعض الأكراد في (DISK) و(ح.ع.ت) و(ديف گنج) لقاءات جماهيرية لحشود من 10 آلاف في سيلوان و25 ألفاً في ديار بكر للاحتجاج ضد اضطهاد الأكراد والمطالبة بحقوق ديموقراطية. وقد كان هذا هو التحدي الأول للدولة منذ 1938، ولكن الأهم من ذلك هو أنه كان أول تحدٍ كردي مديني للجمهورية. إنه مؤشر على انتقال هام في التحرك الاجتماعي بعيداً عن الأغوات والفلاحين شبه القبليين باتجاه أصحاب مهن شباب، متعلمين إلى حد ما وذوي قاعدة مدينية، ومن بينهم أعداد كبيرة من سليلي عائلات الآغوات الذين تخلوا عن القيم التي ورثوها. وقد شكل هؤلاء نواة القيادة البورجوازية المتعلمة، ذات الميول اليسارية المعتدلة بصورة عامة، والشعور القومي المتنامي.

---

(4) كندال، "كردستان تركيا"، ص97.

رغم حمىّ إغلاق [الصحف] في بداية الستينيات، حاول الأكراد نشر المادة باللغة الكردية أو باللغة التركية عن الثقافة الكردية. لقد عرف الأكراد المثقفون، تماماً كما عرفت الدولة، أن الأدب الكردي ضروري للتكوين القومي. ورداً على الكتب المستوردة أصدرت الحكومة مرسوماً في عام 1976 ينص على "أنه من غير القانوني وممنوع إدخال أو توزيع المواد باللغة الكردية ذات المصدر الأجنبي في تركيا مهما كان منشوراً، أو مدوّناً أو مسجلاً على شريط أو ما شابه"[1]. بالرغم من ذلك استمر واحد أو اثنان في إصدار المواد حيث نشر موسى عنتر قاموساً تركياً-كردياً بعد ذلك بسنة. وفي عام 1969 أعتقل محمد أمين بوزارسلان بتهمة نشر كتاب مدرسي للمرحلة الابتدائية وأيضاً الترجمة إلى اللغة التركية والتحضير لنشر، مم وزين، أعظم ملحمة كردية لأحمد خاني.

ولكن، بالرغم من هذه الإشارات الصادرة عن المثقفين، كان من الممكن لأولئك الذين عرفوا الشرق عن كثب أن يصرفوا النظر عنها باعتبارها شأناً من شؤون أقلية صغيرة غير ممثلة مقارنة بالدافع الديني المنتشر في كردستان. وفي أواخر 1969 كان في مقدور عالم الاجتماع نور يالمان Nur Yalman أن يكتب:

> "من حسن حظ تركيا أن الانتماءات الدينية بقيت أكثر أهمية من الانتماءات اللغوية. إذا ما ضَعُفَ الانتماء الديني، لربما أفسح المجال لتعارض تركي-كردي من النوع المسبب للشقاق. وفي الواقع فإنّ هذا الصدع البنيوي المستتر ترأبه مؤسسات مختلفة التي تلعب فيها الروابط الدينية دوراً أساسياً"[2].

ولكن خلال 1969-1971 دخلت تركيا في مرحلة اضطراب عميق. فقد عاد المتدربون الأتراك والأكراد من معسكرات فتح في لبنان ليتولوا النضال اليساري في الوقت الذي كانت فيه النزعة القومية المتزايدة في التجمعات اليسارية في الشرق واضحة. في عام 1969 أُقيمت شبكة من الأندية الثقافية في كردستان وكذلك في أنقرة واستانبول وعُرفت باسم المواقد [يُقصد بها التنظيمات القومية] الشرقية الثورية الثقافية DDKO[3] بحيث كان كل الذين انتسبوا إليها كانوا إما من (ح.ع.ت) أو قريبين منه.

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 12577 بتاريخ 14 شباط/فيفري 1967.

(2) يالمان، "الإصلاح الإسلامي والمورث الصوفي"، ص59.

(3) Devirmci Dogu Kultur Ocaklari. كانت مواقده الرئيسية هي ديار بكر وأرغني وسيلفان وكوزلوك وباطمان.

ناضل DDKO من أجل الحريات المدنية والوعي القومي لحالة الإهمال في الشرق، وسعى إلى إقامة برامج ثقافية للفلاحين والنساء، وأكد على الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية. وهذا بدوره تضمن إصلاحاً اجتماعياً، وخاصة في الريف الذي حملوا إليه تلك الرسالة. والأهم من هذا كله هو أن DDKO وقف ضمناً، وهو ما بات إدراكه بسرعة، إلى جانب الحركة القومية الكردية في تركيا، وأصبح في الحال هدفاً لنشطاء الجناح اليميني الذين بدوا أنهم يعملون في ظل تغاضٍ من الدولة.

في شهر كانون الثاني/جانفي أرسلت أنقرة قوات كوماندوس (المغاوير) إلى المنطقة وبدأوا بتفتيش القرى بحثاً عن الانفصاليين أو أي مؤشر على نشاط انفصالي. لذا رُبطت عملياتها الأمنية بسرعة مع الوحشية والتعذيب التي وسمت القمع في كردستان قبل أربعة عقود من الزمن. حيث جاء في تقرير لأحد هؤلاء المغاوير أنه:

"منذ نهاية شهر كانون الثاني/جانفي باشرت الوحدات العسكرية الخاصة الحرب البرية في مناطق ديار بكر وماردين وسيرت وهكاري تحت غطاء التفتيش عن قطاع الطرق. جميع القرى تطوّق في ساعة معينة ويُجمع كل سكانها. بعد ذلك يقوم الجنود بتجميع الرجال والنساء على حدة، ويطلبون من الرجال تسليم أسلحتهم. إنهم يضربون أولئك الذين ينكرون حيازتهم لأية أسلحة أو يجعلون بقية القرويين يطأون ظهورهم. إنهم يخلعون ثياب الرجال أما النساء فيتم اغتصابهن. لاقى الكثيرون حتفهم في هذه العمليات وآثر بعضهم الآخر الانتحار. كان الرجال والنساء العراة يُرشّون بالماء البارد ثم يجلدون. في بعض الأحيان تُجبر النسوة على ربط شريط بأعضاء أزواجهن التناسلية ويطفن بهم حول القرية. وبذات الطريقة كانت النسوة تُعرضن وهن عاريات حول القرية. يطلب الجنود من القرويين تقديم نساء لإشباع ملذاتهم الشخصية وإذا ما قُوبل الطلب بالرفض، فإن القرية بالكامل تُضرب من أجل ذلك"[1].

وبالإضافة إلى ذلك زاد اتفاق البارزاني والبعث في آذار/مارس 1970 من مخاوف أنقرة من أكرادها وربما يكون هذا هو السبب وراء الموجة الجديدة من الوحشية. وبالنسبة للكثيرين كانت هذه الإجراءات الصارمة مؤسفة ولكنها ضرورية. بحلول تشرين الأول/أوكتوبر والثاني نشرت Yeni Istansbul سلسلة من المقالات

---

(1) ليست هذه الترجمة الحرفية الدقيقة، Devrim العدد 36، 23 حزيران/جوان 1970 مقتبس في Sosyalizm ve Topumsal، ص2131.

بعنوان "ماذا يحدث وراء الجبال" والتي دافعت عن التعليم والتطوير الاقتصادي ولكن فقط بالارتباط مع الإمبريالية الثقافية؛ والقضاء على النظام القبلي وإقامة مستوطنات ضخمة من الأتراك لتغيير طابع الشرق.

في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1970 تم اعتقال قادة DDKO وعُقدت محاكمات كبيرة في كل من استانبول وديار بكر. ومن بين الذين تم اعتقالهم كان موسى عنتر وطارق ضيا أكنجي وسعيد آلجي وعالم اجتماعي شاب هو إسماعيل بيشكجي، الذي أدت مناصرته للقضية الكردية إلى سجنه مرات متكررة على يد الحكومة غير القادرة على تحمل النقاش العلني لقضية الأقلية عندها. بقيادة إسماعيل بيشكجي قدّم أولئك المعتقلون دفاعاً مؤلفاً من 150 صفحة عن الهوية والحقوق الكردية يعالج مواضيع التاريخ واللغة والمجتمع الكردي، وهو أول عرض للقضية من نوعه. إنه لمن الطبيعي أنهم خسروا دعوتهم وحكم على العديد منهم بأحكام تجاوزت عشر سنين كما أُوقف DDKO عن النشاط.

في الوقت الذي تفاقمت فيه الأوضاع سوءاً في كردستان، قامت جماعتان يساريتان جديدتان هما جيش التحرير الشعبي التركي (ج.ت.ش.ت) وجبهة التحرير الشعبية بزيادة الطين بلة من خلال القيام بغارات على البنوك وخطف جنود الولايات المتحدة في بداية 1971. في 12 آذار/مارس تدخل الجيش واستولى على مقاليد الأمور في الدولة. ففُرضت الأحكام العرفية على اثنتي عشرة محافظة من أصل 67 محافظة في الجمهورية، بما في ذلك الجامعة الرئيسية والمدن الصناعية وديار بكر وسيرت أيضاً. كذلك تم اعتقال الآلاف في كردستان واحتُجزوا في ديار بكر وسجون أخرى. واللافت للنظر هو أن 75% من المعتقلين كانوا من الريف وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل إلى أي حد بدا فيه سكان الريف مسيّسين، كما يمكن أن يُعزى ذلك إلى فعالية DDKO والفروع المحلية لـ (ح.ع.ت).

لقد أعطى وزير الداخلية ثلاثة أسباب للتدخل العسكري: نشوء اليساريين المتطرفين والغريلا المدنيين، ورد فعل اليمينيين المتطرفين و"أولئك الذين يتوقون إلى الديكتاتورية" وأخيراً القضية الانفصالية في الشرق حيث قال إن كميات كبيرة من الأسلحة وُجدت هناك. واتهم الملّا مصطفى بمساعدة الانفصاليين، كما اتهم هؤلاء بتشكيل حزب كردي مستقل.

في عام 1973، ومع عودة الهدوء النسبي ولكن دون حل أي من أسباب الاضطراب، سمح الجيش بإجراء انتخابات عامة جديدة والعودة إلى الإدارة المدنية

دون إشراف الجيش. فاز حزب الشعب الجمهوري، بقيادة زعيمه الكريزماتي اليساري المعتدل، بولنت أجاويد الذي حاز على كثير من الأصوات الكردية المسيّسة وبشكل خاص بعد أن أبدى منافسه، ديميريل، موقفه من الكرد بوضوح "إن كل من لا يشعر بأنه تركي، أو لا يشعر بأنه سعيد في تركيا، حر في الذهاب إلى أي مكان آخر"[1]. ولكن صورة أجاويد اليسارية أفقدت الحزب أيضاً الثلثَ من أصوات الأعيان الأكراد قبل 1969.

باتت كردستان منقسمة بين المدينة، والريف الذي سيطر عليه حزب الشعب الجمهوري حيث أمر الشيوخ والآغوات أتباعهم بمساندة حزب العدالة أو حزب الإنقاذ القومي. وكان الأخير بشكل واضح من دعاة الانبعاث الديني وزعيمه، نجم الدين أربكان، نقشبندياً. أخفق أجاويد في تحقيق الأغلبية وشكّل ائتلافاً مع حزب الإنقاذ القومي بحيث كانت هذه واحدة من عشر حكومات، تمتعت خمس منها فقط بأغلبية ائتلافية في المجلس، قبل تدخل الجيش مرة أخرى في عام 1980.

إن اتخاذ إجراءات صارمة لفرض النظام في كردستان بعد انقلاب 1971، أدّى إلى قلق عميق في الدوائر اليسارية والقومية الكردية، لأنها أجبرتها على العمل السري من ناحية، ولأن جماعات الاتجاه السائد كانت مشتتة، إضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي لم يفعل شيئاً لمساعدتها. وخلال السبعينيات أدت عدة عوامل إلى تكاثر سريع لليسار، وإلى ولادة حركة كردية على ارتباط وثيق به.

في شهر تموز/جويليه 1974 أصدر أجاويد عفواً عاماً عن آلاف من المقاتلين الذين تم اعتقالهم خلال فترة التدخل العسكري. وعاد آخرون من المنفى الطوعي. من بين عشرات الآلاف من اتحاد الشباب الثوري (ديف گنج) ظهرت مجموعات جديدة، بعضها ماركسية-لينينية، ولكن أغلبها ماوية الطابع. والبعض منها كانت عبارة عن تنظيمات الشباب لجماعات شرعية كاتحاد العمال الثوريين (DISK). وبعضها الآخر كان واجهة لتنظيمات غير شرعية.

تزايدت أعداد القوات المسلحة لهذه المجموعات بسبب الأعداد المتزايدة من الشباب الساخطين. فقد تزايد عدد الطلبة الجامعيين بسرعة من 100 ألف إلى 150 ألفاً بين أعوام 1965-1969 فقط، وهم الذين بدأوا يمدون اليساريين بمجموعات

(1) كندال، كردستان تركيا، ص93.

جاهزة من المجندين الأيديولوجيين (أو السذج). والأهم من ذلك أن المقاعد المتوافرة في الجامعات لم تكن كافية أبداً للمتقدمين إليها. ففي عام 1977، مثلاً، كان هناك 60 ألف مقعد لـ 360 ألف مرشح. وهكذا كانت البطالة أو الأعمال القليلة الأجر فريسة سهلة للأفكار الثورية. بالنسبة للكثيرين الذين قدموا من البلدات الكردية الصغيرة والمتخلفة -حيث كانت العربات التي تجرها الخيول تفوق عدد السيارات في مدينة مثل ديار بكر حتى أواخر 1979- كانت الحياة في أنقرة أو استانبول تجربة قاسية. لقد ارتفعت نسبة البطالة رسمياً من 600 ألف في عام 1967 إلى مليون ونصف في عام 1977. ولكن العدد غير الرسمي كان أكبر من ذلك بكثير. ففي كل سنة كان 40% فقط من الداخلين الجدد إلى سوق العمل يجدون فرصة للتوظيف. أما أولئك المتقدمون للوظيفة من الطلاب الجامعيين الناجحين فإنهم عرفوا حالاً أي منزلة تنتظرهم، ولذلك كانوا عرضة للأيديولوجيات الطوباوية التي وُضعت أمامهم. لهذا فإنَّ الأكراد الذين انتسبوا للجماعات اليسارية مالوا إلى عدم التمييز بخصوص الانتماء الديني. ففي القومية العلمانية من وجهة نظرهم لم يكن هناك مكان للاغتياب بين العلوي والسني.

لم ينضم الجميع بأي شكل من الأشكال إلى اليسار. فقد فُتِنت أعداد كبيرة منهم بالجماعات اليمينية كالمثاليين (Ulkucular)، وهم الذين يُعرفون أيضاً بالذئاب الرمادية، الذين اتحدوا مع حزب العمل الوطني بقيادة ألب أرسلان توركيش. كان المثاليون معادين للأكراد والشيوعيين إلى حد كبير، ويعتقدون، بحسب تعبير منظّرهم نيهال آتسيز (Nihal Atsiz) "أن كل من لا يحمل الدماء التركية ليس تركياً، حتى وإن لم يكن يتكلم أية لغة سوى اللغة التركية." بينما نظروا إلى الشيوعيين على أنهم "أناس منحلّون عرقياً، أنذال وأصولهم غير معروفة وهم ليسوا أتراكاً"[1]. لقد آمنت الذئاب الرمادية في القضاء على "العدو الداخلي".

قبِلَ معظم اليمينيين الموروث الكمالي العلماني ولكن ليس جميعهم. ففي الفترة الممتدة من 1965-1969 تضاعف التسجيل في المدارس الدينية خمس مرات من 10

(1) من أعمال نيهال آتسيز اقتبستها عائشة نوية جاغلار Ayse Neviye caglar "الذئاب الرمادية كمجاز" في كتاب أندرو فينكل Andrew Finkle ونكهت سيرمان Nukhet Sirman (محرّرو) الدولة التركية، المجتمع التركي (لندن ونيويرك 1990)، ص89-93.

آلاف إلى 50 ألفاً. وعاش معظم الطلاب في المهاجع التي بُنيت خصيصاً لأولئك الذين بيوتهم بعيدة، وهذه المهاجع ساعدت من كل بد في تعبئة الوعي السني الجمعي حيث انضم عدد كبير منهم إلى حزب الإنقاذ الوطني أو فروعه المحلية أو مؤسساته الفرعية. خلال السبعينيات حازت الذئاب الرمادية على الكثير من الأنصار الإسلاميين كيمينيين وبدأت الميول الإسلامية تتقارب وخاصة في كردستان.

كانت الجماعات اليمينية مختلفة عن اليسارية في ثلاث نقاط أساسية: كانوا متحدين أكثر، وأكثر انضباطاً وأكثر حيوية من الجميع كونهم ضد الأكراد والشيوعيين فاعتبرتهم الدولة داعمين لها.

لم يمضِ وقت طويل حتى نشبت معركة بين الجماعات اليسارية واليمينية، وقد أدت الصدّامات في الحرم الجامعي إلى معارك في أماكن أخرى حيث الأحقاد والعداوات منتشرة على نطاق واسع في تركيا. وفي بعض الحالات كانت هذه غطاء لأحقاد عشائرية أو دينية قديمة والتي حملها الطلاب معهم إلى الجامعة. وهكذا فإن الأيديولوجية اليسارية-اليمينية الخطيرة من حيث الجوهر، شكّلت أداة وتمويهاً للصراعات الأخرى: الترك ضد الكرد، السنة ضد العلويين، السنة ضد العلمانيين، وطبقة الحرفيين/التجار ضد المهاجرين الريفيين والبروليتاريا المدنية. بين خريف 1973 وصيف 1977 قُتل ما لا يقل عن 447 طالباً في مثل هذه الصدّامات، وفي السنة الأخيرة وخلال فترة الشهرين المؤدية إلى الانتخابات العامة في شهر حزيران/جوان قُتل 70 طالباً آخرين.

في أواخر عام 1974 أُجبر أجاويد على الاستقالة بعد سوء تقدير سياسي[1] وخلفه سليمان ديميريل من حزب العدالة، الذي شكّل الجبهة الوطنية، وهو ائتلاف مع حزب الإنقاذ الوطني وحزب العمل الوطني، التي عبرت بوضوح عن "الحاجة إلى تتريك هذه المناطق [الكردية] غير القابلة للتحويل إلى الأمة التركية"[2].

في النصف الثاني من السبعينيات أصبح عدد متزايد من اليساريين الكرد غير

(1) لقد اكتسب شعبية كبيرة بعد تدخله العسكري في قبرص لدرجة أنه قرر حلّ الائتلاف والذهاب إلى البلد من أجل انتداب أكثر حسماً. ولكن بدون موافقة المجلس كان الدستور لا يسمح بانتخابات مبكرة، ولذلك قررت الأغلبية في المجلس، التي تنتمي إلى أحزاب أخرى غير حزب الشعب الجمهوري، أن تعارض نواياه؛ فأُجبر على الاستقالة.

(2) كندال، كردستان تركيا، ص96.

راضين عن الطريقة التي يتم فيها تناول قضيتهم على المستوى الوطني. فذوو المواقف اليسارية المعتدلة لم يعجزوا عن ملاحظة أنه في الوقت الذي تعهد فيه حزب الشعب الجمهوري "باتخاذ إجراءات مناسبة لتطوير الشرق اقتصادياً والتعويض عن التخلف الذي استفحل عبر السنين"[1] تم تجنب الإشارة إلى الأكراد بشكل متعمد. على العموم اعترف المناضلون اليساريون الأتراك بالقضية الكردية ولكنهم انتقصوا من قيمتها كشيء يمكن الانتظار حتى انتصار الثورة الاشتراكية.

نتيجة ذلك بدأت أحزاب كردية سرية صغيرة بالتشكل. فالفرع اليساري من (ح.د.ك.ت) بقيادة الراحل الدكتور شفان استمر بالعمل[2]، بينما أسس الأعضاء الكرد في حزب العمال التركي القديم منظمة سرية باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني في عام 1974 (ح.ا.ك.). من جهته عبّأ (ح.ا.ك.) طبقة المثقفين والطبقات العاملة، الأولى عن طريق جريدته ريا آزادي (طريق الحرية) الثنائية اللغة، التي سعت إلى تنبيه المثقفين بالقضية الكردية بين الأكراد واليساريين الأتراك، وخاطب الجماهير عن طريق روزا ولات (شمس الوطن) وهي لسان حال الحزب الذي كان أكثر شعبية، وهو ما عُرف به على نطاق واسع خلال الفترة القصيرة التي تمت فيها إصدار روزا ولات، 1977-1978. أما جماعة الدكتور شفان و(ح.ا.ك.)، فإنها عملت مثل غيرها من الجماعات التركية، من خلال واجهاتها من المنظمات الشبابية الشرعية مثل DDKD وDHKD[3] حيث بدأت هذه المنظمات بنشر أفكار يسارية عن الهوية الكردية في الريف كما في المناطق المدنية واصطدمت بالقيم الإسلامية والقبلية التقليدية.

خلال النصف الثاني من السبعينيات تزايد العنف المديني والريفي باطراد حينما وقعت مصادمات بين الجماعات اليمينية، وبشكل خاص الذئاب الرمادية، مع الجماعات اليسارية. وبصرف النظر عن الصدّامات التي وقعت في الحرم الجامعي وفي

---

(1) أيام مشرقة (Ak Gunler) بيان حزب الشعب الجمهوري الانتخابي، اقتبسه كندال في: "كردستان تركيا"، ص95.

(2) غير تسميته إلى حزب العمال الكردستاني في عام 1977. بعد أن اتخذ الأبوجيون هذا الاسم، بدّل اسمه إلى حزب العمال التقدمي [الطليعي] الكردستاني أو Partiya Peshenga Karkeren Kurdistan (PPKK)، مور More، أكراد اليوم Les Kurdes Aujourdhui، ص193.

(3) الجمعية الثقافية الديموقراطية الثورية وجمعية الشعب الثقافية الثورية. مور More، أكراد اليوم Les Kurdes Aujourdhui، ص ص182، 194.

الأحياء الفقيرة في استانبول وأنقرة، كانت كردستان بؤرة هذه الصدّامات، وخاصة في المناطق المختلطة إثنياً كسيواس وأرضروم ومرعش وملاطية، وأيضاً في عمق كردستان حيث خاف الآغوات والمسلمون السنة من التحدي الاجتماعي والاقتصادي لليساريين.

جدّدت قوات أمن الدولة عملياتها في كردستان أيضاً، ظاهرياً لكبح أعمال العنف ولكنها في الواقع العملي أغمضت عينيها عن نشاطات اليمينيين بينما كان اليساريون هم من يتعقبهم الجيش. بحلول نهاية 1978 كان 20 إلى 30 شخصاً يُقتلون يومياً في الشرق.

مع ذلك فإن وصف الصراع على أنه بين اليسار واليمين أو حتى ببساطة بين الترك والكرد سوف يهمل الأخذ بالحسبان الصراعات المعقدة الموجودة وخاصة على أطراف كردستان. حيث شهدت ملاطية اندلاع أعمال عنف خطيرة في نيسان/أفريل 1978[1]. في أواخر كانون الأول/ديسمبر اندلعت الاضطرابات في مرعش. ووفق تقرير الجهات الرسمية قُتل فيها 109 أشخاص وجُرِح 176 إصابات خطيرة ودُمِر 500 متجر وبيت. أما المرتكبون لهذه الأعمال فهم الذئاب الرمادية بينما الضحايا كانوا من الأكراد العلويين من قاطني الأحياء الفقيرة. وتمثلت الاضطرابات بهجوم اليساريين على اليمينيين والأتراك على الأكراد والسنة (ربما من الأكراد والأتراك) على العلويين. وأخيراً كان هجوم من قاطني المدينة على المهاجرين الاقتصاديين (من ديرسم والمناطق العلوية المنخفضة) الذين يسكنون في أكواخ وينافسون المواطنين الأتراك بشكل رئيسي على التوظيف في هذه البلدة السنية السيّئة الصيت. وهكذا فإن الضحايا في مرعش كانوا أيضاً ممثلين عن الطبقة المتنامية من العمال المهاجرين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة لمراكز تركيا الصناعية.

كان رد أجاويد، الذي بات رئيساً للوزراء لفترة قصيرة أخرى من شهر كانون الثاني/جانفي 1978، على مجزرة مرعش هو وضع كل كردستان تحت الأحكام العرفية، ولكن هذا لم يمنع من اندلاع الاضطرابات في أماكن أخرى. في نيسان/

---

(1) قُتل محافظ ملاطية وزوجة ابنه وأحفاده بطرد مفخخ. تدفق الأكراد على المدينة وهاجموا الأبنية الحكومية. وقد انضم إليهم اليمينيون الذين هجموا على اليساريين ومركز قيادة حزب الشعب الجمهوري. قُتل تسعة أشخاص ودُمرت 500 بناية. ولقد لعبت التوترات بين الكرد والترك، واليسار واليمين، والسنة والشيعة دوراً في ذلك.

أفريل 1979 عثر الجيش على مخبأ لأكثر من 370 قطعة من الأسلحة النارية في وان. وبالرغم من أن هذه الأسلحة كانت متجهة لأكراد إيران، فإن اكتشافها بالإضافة إلى القتال الكردي في العراق فاقم من مخاوف الجيش تجاه المنطقة. فتحدث أجاويد عن "تحريض أجنبي لحركة انفصالية"[1].

في الشهر نفسه صرّح وزير كردي، شرف الدين آلجي بشكل علني "يوجد أكراد في تركيا، وأنا نفسي كردي أيضاً". وقد أطلق تصريحه العنان لضجة في مجلس الوزراء والتي انتهت بعد اجتماع دام 17 ساعة[2]. في شهر تموز/ جويليه انفجرت قنبلة قرب جامع جورَم أثناء صلاة خطبة الجمعة. وقد غطت المدينة إشاعة مفادها أن الشيوعيين هم المسؤولون عنها. عند غروب الشمس كانت تُنفّذ مذبحة بحق العلويين ومناصري حزب الشعب الجمهوري، حيث قُتل 18 كردياً. في هذه الأثناء بات لدى سكان الأحياء الفقيرة، سواء كانوا أكراداً أو علويين، لجان أمن أهلية خاصة بهم لحمايتهم من الهجوم.

أخيراً وفي الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر تهجم حشد كبير من المسلمين بشكل علني على تراث أتاتورك عن العلمانية والغربنة. وفي 12 أيلول/ سبتمبر قُدِّر أن ما لا يقل عن 3856 شخصاً قد قُتِلوا في الثمانية أشهر والنصف منذ مجزرة مرعش.

في ذات اليوم تدخل بعض الجنرالات، بقيادة كنعان إيفرين، للمرة الثالثة فعلقوا الحكومة المدنية وفرضوا الحكم المباشر. لقد صدموا لما رأوه تفسخاً وشيكاً لبعض القيم الأساسية في ميراث أتاتورك: الوحدة والإثنية التركية، والشعبية والعلمانية، التي كانت جميعها معرضة للهجوم من الحرب القائمة بين الجماعات اليسارية واليمينية ومن القوميين الكرد والماركسيين ودُعاة إحياء الإسلام.

لقد عملوا بقسوة كبيرة خلال فترة الحكم المباشر لإعادة سلطة الحكومة. واستناداً إلى التقارير الرسمية قُتل 592 شخصاً فقط لغاية اللحظة التي أعادوا فيها المسؤولية للحكومة المدنية في نيسان/أفريل 1983. ولكن تم تنفيذ ذلك بثمن غالٍ جداً. فخلال فترة حكمهم، ووفقاً لإحصائياتهم الخاصة، تم اعتقال 60 ألف شخص.من بين هؤلاء كان 54% من اليساريين و14% من اليمينيين و7% فقط من الانفصاليين الأكراد.

---

(1) هذا صحيح إلى حد ما، فقد كان الأكراد يتلقون التدريب من فتح وASALA؟

(2) حُكِم على آلجي في النهاية بالأعمال الشاقة لمدة سنتين وأربعة أشهر بسبب تصريحه بأنه كردي.

في الوقت الذي أيدت فيه هذه الأرقام الحقيقة التي لا تقبل الجدل بأن الجنرالات، مثل كل الحكومات التركية كانت قاسية على اليسار أكثر من اليمين، فإنه من الصعب الوثوق بالإحصائيات الخاصة بالأكراد. كان من المهم لأنقرة أن تنبه إلى خطر الانفصال الكردي من ناحية، ومن ناحية أخرى إنكار مداه الحقيقي. لذلك فإن عدد المعتقلين رسمياً كان ضمن حدود تقل عن 4.500. بينما لدى الجمعية الدولية لحقوق الإنسان رواية مختلفة تماماً. إذ ادعت أن 81 ألفاً من الأكراد قد تم احتجازهم بين أيلول/ سبتمبر 1980 وأيلول/ سبتمبر 1982. وهذا يشير إلى أن مشكلة الانشقاق الكردي كانت أوسع بكثير مما اعترف به الجنرالات. أما حقيقة أن ثلثي الجيش التركي قد نُشر في كردستان لضمان الهدوء فيها لم يتم الإعلان عنها.

عندما أعاد الجنرالات الجمهورية إلى الحكم المدني كان هناك دستور جديد أُسقطت منه كافة الحريات التي لم يتناولها تنقيح عام 1971. لأن دستور 1961 كان عن التعددية والحريات المدنية، أما دستور 1982 فكان عن السيطرة لأنه عزز سلطة الرئيس التنفيذي وأعطاه الحق في حل البرلمان والحكم بمرسوم. كما اقتصر المجلس على هيئة تشريعية واحدة بعد أن كان يتبع نظام المجلسين منذ عام 1961، كما قلّص دور الأحزاب السياسية. وتنص أحكام المادة 14 على الحدّ من حريات الأفراد والمنظمات ووضع الحظر على النضال السياسي المبني على أساس طبقي أو طائفي أو لغوي أو عرقي[1]. كان هذا تحذيراً واضحاً للإسلاميين والماركسيين والقوميين الكرد. يذكر أن الأغلبية الساحقة من جمهور الناخبين 87% (أي 92% من أصل 95% من الذين صوتوا) وافقت على هذه الإجراءات. لذلك فإن ما حصل كان تذكيراً قوياً بالإجماع التركي على السلطة الوطنية أو الانضباط حيث أُغلق اتحاد العمال الثوريين (DISK) والعديد من الاتحادات التجارية وحُلّت الأحزاب القديمة وحُظرت الأحزاب الجديدة التي شاركت في انتخابات 1983 وكذلك الجمعيات النسائية والشبابية والمنظمات التابعة لها، وفروعها في القرى والمناطق. علاوة على ذلك كان مطلوباً أن يكون لدى الأحزاب منظمة في 34 محافظة على الأقل من محافظات الجمهورية البالغة 67 محافظة. وهكذا كانت هذه محاولات صريحة لحرمان الجماعات المحلية من الاستفادة من الحزازات المحلية أو من المشاركة المحلية.

(1) كما اقتبسه بيفسنر Pevsner، أزمة تركيا السياسية، ص98.

ولكن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1983 أظهرت حدود تأثير الجنرالات. فلم يكترث جمهور الناخبين برغبات إيفرين وانتخبوا حزب الوطن الأم الجديد (ANAP) ليحكم، بقيادة رئيسه تورغوت أوزال الذي كان على عكس أسلافه، تكنوقراطياً أدار الاقتصاد في ظل حكم الجنرالات بصفته نائباً لرئيس الوزراء. لكنه جسّد صفات معينة خوّفت الجنرالات منه. فقد كان يشك في اشتراكية الدولة (المبدأ الاقتصادي للكمالية) ولديه صلات مثيرة للقلق مع اليمين الإسلامي كما كان لفترة قصيرة مرشحاً غير ناجح لحزب الإنقاذ الوطني خلال السبعينيات وله علاقة وثيقة مع النقشبندية[1]. وهكذا فإن تركيا باشرت العمل تحت قيادة رئيس وزراء ينوي بوضوح أن يعيد اقتصاد البلد. ولكن ما توقعه القليلون هو بروز القضية الكردية خلال العقد التالي باعتبارها التحدي الداخلي الوحيد في تركيا .

المصادر:

غير منشور:

Great Britain: Public Record Office: FO 195/2589, FO 248/1405; series FO 371 nos. 24560, 27245, 31388, 45503, 52369, 67299, 72540, 130176, 153093, 163861, 523396.

مصادر ثانوية منشورة:

Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy* (London, 1977); Zulkuf Aydin, 'Household Production and Capitalism: A case Study in South Eastern Turkey' in Kathy and Pandeli Glavanis, *The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production* (London, 1990); Ismail Besikci, *Kurdistan: An Interstate Colony* (Mimeograph, Australian Kurdish Association, 1991); Mehmet Ali Birand, The General's Coup in Turkey (London, 1987); Bozarslan, *Entre la umma et le mationalisme;* Ayse Neviye Caglar, 'The Grey Wolves as metaphor' in Andrew Finkel and Nukhet Sirman (eds.), *Turkish State, Turkish Society* (London and New York, 1990); Michael Gunter, *The Kurds In Turkey: a Political Dilemma* (Boulder, San Francisco and Oxford, 1990); William Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey* (London and New York, 1981); Infor-Turk, *Black Book of the Military "Democracy"* in Turkey (Brussels, 1986); Majeed Jafar, *Under-Underdevelopment, a Regional Case Study of the*

(1) كان شقيق أوزال، كوركوت، من المريدين الرئيسيين لمجدد الطريقة النقشبندية الشيخ محمد زاهد كوتكو (توفي عام 1980) وربما حاز على أصوات في كردستان.

Kurdish Area of Turkey (Helsinki, 1976); Kamal Karpat, *Turkey's Politics, the Transition to a Multi-Party System* (Princeton, 1959); Kendal, 'Kurdistan in Turkey'; Derk Kinnane, *The Kurds and Kurdistan;* Serif Mardin, Youth and Violence in Turkey', Archives Européenes de Sociologie, vol. 19, 1978, "Culture and Religion: Kurds Towards the year 2000 mimeograph, June, 1987), *Religion and Social Change* and "the Naqshabandi Order in Turkish History" in Richard Tapper (ed.), *Islam in Modern Turkey* (London, 1991); Christiane More, *Les Kurdes Aujourd' hui;* Robert Olson, 'Al-Fatah in Turkey: its influence on the March 12 Coup', Middle Eastern Studies, no. 9, 1973; Lucille Pevsner, *Turkey's Political Crisis* (New York, 1985); *Sosyalizm ve Toplumsal Mucadeler Ansiklopedisi* (Istanbul 1990); I.S. Vanly *Survey of the National Question in Turkey* (Rome 1971) Walter Weiker, The Turkish Revolution, 1960-61 (Washington 1963); Nur Yalman, 'On Land Disputes in Eastern Turkey' in G.L. Tikku (ed.), *Islam and Its Culture Diversions:* (Ann Arbor, 1977) and 'Islamic Reform and the Mystic Tradition in Eastern Turkey' Archives Europeenes de Sosiologie, vol. x, 1969,

الصحف :

Ikibine Dogru, The Financial Times, The Guardian, The Daily Telegraph, The International Herald Tribune, The New York Times, The Observer Foreign News Service.



الفصل العشرون

PKK والحركة الجماهيرية

بحلول عام 1983 كان يُعتقد على نطاق واسع أن الانشقاق المسلح في تركيا قد قُضي عليه. ففي عام 1981 انخفض عدد الاغتيالات السياسية إلى 456 وفي السنة التالية إلى 124. ولكن هذا الهدوء كان مضللاً تماماً. في آب/أوت 1984 شن حزب العمال الكردستاني PKK،غير المعروف حتى ذلك الحين، سلسلة من الهجمات والكمائن للقوات التركية في المنطقة الكردية. خلال العقد التالي تسببت عملياته في مقتل ما يقدر بـ 12 ألف شخص، حيث لم يظهر أي مؤشر على الضعف. في هذه الأثناء رجعت الحكومة التركية، التي كانت قد أظهرت لفترة قصيرة مؤشرات على السعي إلى تسوية لمشكلة الهوية الكردية داخل الجمهورية في الفترة الممتدة بين 1990-1993، إلى موقفها السابق في الإنكار الذي لم تتخلص منه بشكل واضح.

نشوء PKK كان هادئاً. فقد وُلد بشكل رئيسي من رؤى رجل واحد هو عبد الله أوج آلان، الذي يُعرف على نطاق واسع بلقبه "آبو". كان أوج آلان طالباً في أنقرة في فترة انقلاب 1970، حيث ارتبط مع اتحاد الشباب الثوري Devrimci Genc ومع جماعة يسارية أخرى، جمعية أنقرة للتعليم العالي (AYOD). لقد أخذ الإلهام من صديقه ماهر جايان Mahir Cayan، وهو من زعماء اليسار التركي الثوري في أوائل السبعينيات. كان مسقط رأسه في حلوان-سويرك، ولكنه، مثل الكثير من المدنيين الكرد، كان يتكلم التركية وليس الكردية. في أعقابِ العفو الصادر في عام 1974، اجتمع أوج آلان بستة من رفاقه السياسيين للبدء في حركة تحرر قومية كردية على أسس الماركسية- اللينينية كما تقرر قطع كافة العلاقات مع الجماعات اليسارية التركية. في عام 1975 انسحب أوج آلان ورفاقه من الإقليم التركي وذهبوا إلى المناطق

الحدودية الكردية، وركزوا على حشد أنصار في تلك المناطق التي جاؤوا منها: أورفة والعزيز وتونجلي (ديرسم) وغازي عنتاب ومرعش.

في البداية عُرفت هذه المجموعة، التي جنّدت الأنصار في المناطق الكردية، باسم الآبوجيين، أو أتباع آبو. كان الآبوجيون مختلفين عن كل الجماعات الكردية السابقة في تركيا (أو في أماكن أخرى) من حيث أنهم جميعاً تقريباً كانوا من طبقة العمال (البروليتاريا) المتنامية في تركيا. كانوا يمتلئون غضباً من استغلال البروليتاريا الريفيين والمدنيين على أيدي الآغوات والتجار والمؤسسة الحاكمة. لقد تشرّب الآبوجيون أكثر من (أوك) في العراق وكومله في إيران القومية الكردية بفكرة الحرب الطبقية.

ومن الممكن أيضاً أن تكون قومية PKK أكثر صرامة لأن مؤسسيه سعوا إلى إعادة خلق هويةٍ شعروا أنهم فقدوها. ولم يكونوا الوحيدين في ذلك: فعلى طول الشرق الأوسط سعت كافة الجماعات الإثنية والدينية، التي شعرت بفقدان هويتها التقليدية من خلال عملية التحديث أو محاولات الدولة لخلق مجتمع متجانس، إلى إعادة اكتشافها عبر بعث الروح في ماضٍ متخيّل. بالنسبة لـ PKK كانت قوة الشعور القومي الكردي نابعة من فقدان الكردية المحكية بين أعضائه المؤسسين.

في عام 1977 حدد الآبوجيون أعداء الشعب الكردي بالفاشيين (الذئاب الرمادية والمجمعات المشابهة)؛ وعملاء الدولة والذين يقفون وراءهم؛ واليسار التركي الذين أخضعوا القضية الكردية للثورة اليسارية وأخيراً طبقة مالكي الأراضي الكردية الاستغلالية.

على الصعيد العملي ركّز PKK (كما أطلق الآبوجيون على أنفسهم اعتباراً من 1978 فصاعداً) على الفئة الأخيرة. وهكذا يمكن أخذ فكرة جيدة عن مستوى الاستغلال من وصف لصحيفة لوموند لقرية صغيرة في إقليم ماردين. كان لدى كل عائلة بضع دجاجات وربما خمس أو ست عنزات. كان الآغا يزورها في المناسبات لتأكيد سلطته وتخصيص العمل. وكانت القرى مؤلفة بشكل رئيسي من العمال في حقول القطن في سهول بلاد الرافدين الواقعة على بعد مائتي متر. كان الجميع باستثناء المسنين والأطفال ينزلون إلى السهل يومياً، من أجل يوم عمل مدته 11 ساعة. وكانت الأجور تتراوح بين دولار واحد للطفل ودولار ونصف للمرأة ودولارين للرجل. وقد قدّر القرويون أن نسبة الوفيات بين الأطفال وصلت في العام 1983 إلى 30%[1].

(1) لوموند، 16 حزيران/ جوان 1983.

وبدلاً من التهجم على طبقة الآغوات عموماً، قام PKK باستغلال مشكلات الأراضي وعداوات الدم حيثما وُجدت، وساهم في خلقها ما لم تكن موجودة وأصبح، بحسب الاستخبارات الأجنبية، "منخرطاً في السياسة المحلية من خلال تقديم خدماته للساسة المحليين والعائلات النافذة في منطقة أورفة"[1]. وكما أشار أحد المقربين من أوج آلان فيما بعد "كلما نجحنا في كسب شخص ما إلى طرفنا من عائلة معينة أو من قبيلة في حينه [1978] كانت الأسرة أو القبيلة كلها تنحاز إلى طرفنا"[2]. كما هاجموا الجماعات اليسارية وطردوها خارج أورفاة بغض النظر إن كانت كردية أو تركية. أخيراً كان الآبوجيون مجموعة من المؤمنين الحقيقيين الذين لا يسمحون للأعضاء الجدد الانضمام إليهم بسهولة.

في هذه المرحلة وجه أوج آلان طاقاته نحو منطقة مسقط رأسه، واستهدف الآغا المحلي والفاشيين الجدد. وفي شهر آب/أوت 1979 قام رجاله بمحاولة فاشلة لاغتيال محمد جلال بوجاق، وهو مالك أراضٍ محلي ونائب حزب العدالة عن سفيرك، فكانت البداية لخصومة استمرت طويلاً مع عشيرته. سيطر بوجاق على 20 قرية من قرى سويرك نفسها، ووفق ما قاله أحد القرويين، كان يبعث أتباعه لـ "يحرق محاصيلنا إذا ما خالفنا الأسلوب القديم"[3]. بعد أن تسلم ديميريل رئاسة الوزراء في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1979، كان من الطبيعي أن تقوم حكومته بهجوم عنيف على الجماعة التي تهدد واحداً من أهم وسائل الأصوات للحزب. وقد زاد هذا من التوتر في سويرك حيث انقسمت البلدة إلى عدة مناطق "سيطرت" عليها بشكل فعّال هذه الجماعة أو تلك. وهكذا يبدو أن شعبية PKK كان قد بدأت بالتزايد نتيجة موقفه من قطب محلي بغيض "موجهاً دعوته الرئيسية لجيل جديد يرفض الإذعان والخنوع"[4].

في أعقاب انقلاب 1980 تم اعتقال 1.790 من المشتبهين بانتمائهم لـ PKK، وهو عدد أكبر بكثير من أية جماعة كردية أخرى. كان الكثير منهم أعضاء في اللجنة

---

(1) مقتبس في عصمت إيمست، الـ (PKK)، ص24.

(2) شاهين دونّز Sahin Donnez، مقتبس في إيمست، الـ PKK، ص18. تشجيع للخلافات القبلية الداخلية أكده أيضاً باقي قره آر، وهو آبوجي أصيل انشقّ في عام 1985.

(3) فاينتشال تايمز، 21 كانون الثاني/جانفي و1 تشرين الأول/أوكتوبر 1980، إيمست الـ PKK، ص19، التايمز 12 أيار/ماي 1980.

(4) انترناشيونال هيرالد تريبيون، 25 حزيران/جوان 1980.

المركزية. ولكن القائد الرئيسي انسل عبر الحدود إلى سورية، حيث أعدوا من هناك، وبمباركة رسمية[1] [من الحكومة السورية]، للعودة إلى ميدان المعركة.

خلال فترة الحكم العسكري 1980-1983 شن PKK، المقهور، غارات مناسباتية ليقتل بعض الجنود على الحدود. وفي مؤتمره الأول المنعقد في تموز/ جويليه 1981 أبدى اسفه على قتاله مع الجماعات الكردية، مثل جماعة كوك (KUK)[2] المؤيدة للسوفيت. وأقرّ الحاجة لإقامة علاقات مع أكراد العراق لإقامة قواعد آمنة في شمال العراق حيث عبور الحدود أسهل بكثير. وقد تطلب ذلك إقامة تفاهم مع الحزب الديموقراطي الكردستاني، رغم نزعته المحافظة وهدفه "الانهزامي" في المطالبة بالحكم الذاتي وليس بالاستقلال. في شهر أيار/ماي 1983 قامت القوات التركية بهجمات انتقامية على المنطقة الحدودية، ولكن معظم الإصابات كانت بين الأكراد العراقيين. وفي وقت ما حينما بدت أنقرة وبغداد متحالفتين ضد الأكراد، لم يتردد البارزاني في الموافقة على بروتوكول مع PKK في شهر تموز/جويليه، حيث سمح بموجبه لـ PKK باستعمال أراضي شمالي العراق، بشرط ألّا يسيء أي من الحزبين للآخر.أصبح شمالي العراق والمناطق الحدودية السورية وإيران ساحة رئيسية لنشاط PKK. الذي كان محظوظاً في اختيار التوقيت، إذ إنه أدرك مزاج التحدي الكردي المتزايد للدولة في كل من العراق وإيران في وقت كانت فيه تركيا تدعم بغداد وطهران ضد الأكراد[3].

حضّر PKK نفسه للعودة إلى تركيا. وفي مؤتمره الثاني في عام 1982 صاغ استراتيجية من ثلاث مراحل فضفاضة: الدفاع والتوازن والهجوم. لقد بدا أنه يأمل، من خلال عملية بدأت بحرب العصابات ولكنها انتهت بالمعركة التقليدية، بطرد القوات التركية من كردستان. وبالرغم من أن هذه الصياغة تبدو فجة، فإنه استنبط ونفّذ

(1) لسورية أسباب طويلة لعدم الرضا من تركيا. ففي عام 1921 خسر الفرنسيون قسماً كبيراً من العرب السوريين الذين كانوا سيقعون ضمن حدود الدولة الفتية. في عام 1939 تنازلت فرنسا عن سنجق الإسكندرونة (هاتاي) لتركيا، وهي بمثابة رشوة لثني تركيا عن التحالف مع ألمانية النازية. والجدير بالذكر أن ميناء الإسكندرونة كان مخرج سورية الرئيس على البحر المتوسط.

(2) تأسس Kurdistan Ulusal Kurtuluscular (KUK) في عام 1979 من الجناح الماركسي لـ (ح.د.ك.ت) كان معادياً بشدة لـ PKK، إيمست، الـ PKK، ص31.

(3) في آذار/مارس 1984 دخلت الطائرات الحربية التركية الأجواء الإيرانية لمهاجمة أكراد إيران في مهاباد وسردشت، لوموند، 13 آذار/مارس 1994.

المرحلة الأولى منها بمهارة ليضع الدولة، رغم قوتها الكبيرة المألوفة، في موقف دفاعي في كردستان. كذلك ركز جهوده على تجنب المواجهة المباشرة مع قوات الأمن وعلى إظهار حدود سيطرة الدولة.

كانت هذه حركة تنم عن الدهاء لأنها أمسكت بالمزاج الاجتماعي المتغير في الريف حيث كان هناك سخط متزايد منذ عدة سنين من الآغوات الذين سيطروا على أوجه كثيرة من حياة الريف وكانوا لا يزالون يعملون كوسطاء بين الحكومة المحلية والمركزية. إن النظام الذي رعاه الديموقراطيون وحزب العدالة باجتهاد كبير كان في طريقه إلى الأفول. مع ذلك فإن فئة قليلة من ملاكي الأراضي كانت لا تزال لديهم سلطة كبيرة. فقد كان أقل من 3% من نسبة السكان الريفيين، وكلهم متغيّبون تقريباً عن أملاكهم، يملكون أكثر من 33% من الأراضي القابلة للزراعة. ففي إقليم هكاري لم يكن من المستغرب أن يوجد مالك يستطيع أن يقدم أكثر من 3% من إجمالي الأصوات في الإقليم. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1983 أمر أحد الملاكين قروييه الخمسمائة بدعم ANAP (حزب الوطن الأم) وبالتأثير من خلالهم ربما استطاع أن يجمع أكثر من 5.000 صوت، 9% منها من أصوات الإقليم. فقط 11 قروياً تحدوا إرادته، لأن الفلاحين، كما أشار، عرفوا أن أولئك الذين انتُخِبوا كانوا يحملون معهم مصالح المنطقة من صيانة للطرق وافتتاح للمستوصفات والمدارس وما شابه.

كان الفلاحون مستائين بشكل متزايد ولكنهم غير واثقين من أنفسهم لمواجهة أغواتهم. ففي 1979، مثلاً، كانت جماعة آلا رزكاري[1] القومية تدير حملة في منطقة بوجاق Bucak حوالى سويرك؛ وفي إحدى القرى نظمت أخيراً احتجاجاً جماهيرياً ضد الآغوات. وعندما سار عدة مئات من المحتجين عبر أراضيه في أحد أيام الصيف الحارة، اندفعت سيارة مرسيدس كبيرة إلى رأس الطابور، ونزل منها مالك الأرض. وسأل "أين هم قادتكم؟" تقدم عدة فلاحين جارّين أقدامهم. أشار مالك الأراضي في بوجاق إلى إحدى بيوته. "لماذا لا تأخذون ذلكِ البيت كمكتب ومكان لعقد اجتماعاتكم؟" سوف أزوّده ببرّاد وأفرشه بالأثاث حتى تتقابلوا وأنتم تشربون مشروباً

(1) آلا رزكاري (راية التحرر)، انشق عن رزكاري، بسبب شكوكه في اعتقاد رزكاري أن جماعة شيوعية مستقلة قادرة على تأمين استقلال كردستان ولصالح العمل مع الجماعات الأخرى.

بارداً. سوف تعقدون اجتماعاتكم هناك. ليست هناك أية حاجة أن تسدّوا الطرق بالمسيرات، وخاصة في يوم حار كهذا. فقط تقابلوا هناك واعلموني بأي شيء آخر يحتاجه البيت." مع هذا القول قاد سيارته بعيداً، فاستجاب المتظاهرون بخنوع لتوجيهاته.

غيّر PKK كل ذلك بقتل الملاكين. فأظهر بهذه الطريقة أن هناك طريقة أخرى للتعامل مع العدو الطبقي، وأظهر بقسوة عجز الدولة عن حماية طبقتها. علاوة على ذلك، بدأ بتنفيذ بعض الكمائن ضد قوات الأمن بقصد إثارة الإعجاب. في تشرين الأول/أوكتوبر 1984 أتبع هجومه الأولي في شهر آب/أوت بقتل ثلاثة من أعضاء وحدة مسؤولة عن حراسة الرئيس إيفرين في يوكسكوفا Yuksekova ومن ثم نصب كميناً وقتل ثمانية من الجنود في جوكورجا Cukurca وهكاري. في ربيع 1985 لفت PKK الاهتمام القومي بعد خوضه لمعركة كبيرة في سويرك والتي قُتل فيها 60 من قوات الغريلا والجنود والمدنيين. في شهر آب/أوت من عام 1985 قُتل 200 شخص تقريباً في حوالى 70 حادثة مسلحة. ومقارنة مع الاضطرابات التي حدثت في أواخر السبعينيات كانت هذه أشياء ثانوية، كذلك كان كبار ضباط العمليات ووحدات المخابرات في الأركان العامة قادرين على الإدعاء بأنهم قد قضوا على الانفصاليين بشكل فعال. ولكن في الوقت الذي استطاعوا أن يدّعوا فيه النجاح في المواجهات التي بلغت الاهتمام الوطني، فإنها بقيت تشكل تحدياً دائماً لسلطة الدولة من خلال قتل بعض الجنود أو مالكي الأراضي والتي-هذه العمليات- بدأ يكون لها تأثير نفسي خطير في المنطقة.

لقد خلق PKK جواً من الرعب. لأنه ضرب بقسوة في قلب النزعة المحافظة في كردستان، وبدا أنه يدعو إلى عقيدة متحررة من الدين ويدعو إلى الإلحاد والثورة الاجتماعية. لقد خلق تناقضاً كبيراً بين الأكراد العاديين. فقد خاف معظمهم منه، واشمئز البعض الآخر لأنه هدّد مكانتهم الاجتماعية الآمنة ضمن النظام أو ضمن نظرتهم التقليدية للعالم، في حين أُعجب آخرون سراً (أو سراً إلى حد ما) بجرأته. هذه المشاعر المختلطة من الخوف والاشمئزاز والإعجاب بدأ يكون لها تأثير كبير خلال سنوات 1978-1988 حين بدأ PKK بالقتال ضد أولئك الفلاحين المسلحين من قبل الدولة لمقاومة تقدمه.

حراس القرى

قررت الحكومة، نظراً لهجمات PKK على مؤيديها المحليين، تزويد القرويين بالسلاح ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم. في نيسان/أفريل 1985 عُدِّل قانون القرى ليسمح بتزويد "حراس قرى مؤقتين" على حساب الحكومة. إن حراس القرى هؤلاء يذكروننا بالفرسان الحميدية، نظام الميليشيا المحلية الذي اتُبع في الأيام الأولى من عمر الجمهورية، وبالجحوش العراقيين في الوقت المعاصر. كانت أولى العشائر التي قدمت القوة البشرية لحراس القرى هي تلك لها علاقة مع الأحزاب اليمينية أو اليمينية المتطرفة، أو تلك التي كانت من قبلُ في صراع مباشر مع PKK أو مع بعض العشائر التي تحظى بدعمه. من أبرز القبائل التي انخرطت فيها هي جيركي وبيناينش وكويان وممخوران. وكما فعلت مع الحميدية، كانت الحكومة راغبة تماماً في استغلال القبائل التي اعتبرتها مجرمة أو جانحة. ومن بين أسوء هذه القبائل صيتاً كان قبيلة جيركي في هكاري التي كان زعيمها، طاهر آدي يامان، لا يزال مطلوباً لقتله ستة رجال من الجندرمة في عام 1975. عقد آدي يامان صفقة مع موظفي الحكومة، وبعد أن أخذ دليلاً على المثول أمام المحكمة، حشد قوة من الجيركيين كحراس للقرى حوالى مدينة "بيت الشباب". من جهته طلب زعيم هكاري آخر بإطلاق سراح ابنه من السجن قبل تقديمه لحراس القرى. وهكذا زاد التجنيد بسرعة. ففي عام 1990 كان هناك حوالى 20 ألفاً من حراس القرى، وفي 1993 أصبح عددهم 35 ألفاً.

في الوقت الذي كان فيه التطويع في العراق بشكل رئيسي لتجنب الخدمة الإلزامية في الحرب ضد إيران، كان الحافز في تركيا اقتصادياً بحتاً. ففي ظل البطالة أو ما تحت البطالة، والدخل المتدني جداً، كان مرتّب حراس القرى المقدَّم رسمياً يعتبر دخلاً أعلى بعدة أضعاف من دخل الفرد في المنطقة. وفي عام 1992 كان متوسط المرتّب الشهري لأحد أفراد حراس القرى حوالى 230 دولاراً أميركياً في منطقة مفقَرة حيث الدخل السنوي للفرد أعلى من 400 دولار بقليل. لم يكن أفراد حراس القرى يتلقون بالضرورة كامل رواتبهم. فكما في العراق كان الآغوات يجمعون النقود لأولئك المسجلين على جداول رواتبهم، وبحسب العرف، قدموا السخاء والكرم المتوقَّع منهم. في خريف 1992 كان زيدان جيلان، زعيم قبيلة آلان في وان، يملك 26 قرية، وقدّم منها 500 من حراس القرى، وهي قوة كان بإمكانه أن يزيدها

ستة أضعاف عند الضرورة. مقابل هؤلاء الـ 500 رجل كان جيلان يقبض 000 . 115 دولار شهرياً.

لقد أدى النظام القابل للرشوة إلى ألاعيب فاسدة. فكما في العراق، تعامل بعض من الموظفين المحليين مع الآغوات المحليين لتقديم قوائم تسجيل مزيفة. هذا بالإضافة إلى ترتيبات غير رسمية وطويلة الأمد، أحياناً، بين الموظف المحلي والآغا حول نشاطات التهريب غير الشرعية ولكن المربحة. وكان بعض حراس القرى يبررون وجودهم بمعارك زائفة ويطالبون الحكومة بتعويض للضرر الذي لحق بهم. كذلك سرت شائعات أن حراس القرى وبعض الموظفين المحليين قد سلّموا نسبة مئوية من دخلهم لتفادي أذى PKK بدفع الأموال لهم.

ومثل زعماء الحميدية أيضاً، استغل بعض الآغوات منصبهم لطرد بعض من ضعاف النفوس غير المحميين. وباسم الإسلام طُرد بعض القرويين من الآشوريين واليزيديين من أراضيهم قرب ماردين، وفعل آخرون الشيء نفسه مع العلويين حول مرعش والذين علموا أنه من العبث أخذ قضيتهم إلى المحكمة. من ناحية أخرى استعمل الآغوات أسلحتهم لتصفية أحقاد محلية. ففي عام 1992، مثلاً، تم توقيف ثمانية مدنيين كانوا يسافرون في ميكروباص في مقاطعة ماردين ومن ثم قُتلوا. وكما أريد له أن يكون تم الافتراض أن الذين نفذوا العملية هم من الـ PKK، حتى أثبت مدّعي مجتهد أن الجناة كانوا من حراس القرى.

واستغل الآغوات أيضاً علاقاتهم الوثيقة مع قوات الأمن لمصلحتهم الاقتصادية الشخصية للحصول على عقود مشاريع إنشائية محلية، مثلاً. فقد مُنِح لطاهر آدي يامان عقد البناء لمجمّع إسكان الشرطة ومدرسة المنطقة الابتدائية حيث كانت هذه الحالة من بين الحالات الكثيرة التي جذبت الاهتمام العام. وهكذا أصبح نظام حراس القرى مربحاً بحد ذاته، ولدى أولئك الذين اشتركوا فيه أكثر من سبب لإدامة الانطباع بأنه لا يمكن الاستغناء عنهم من قبل أمن الدولة. من جهتها، أيضاً، وجدت الحكومة نفسها وهي تموّل إحياء النظام القبلي وتسير على نقيض ميراث أتاتورك، وأيضاً على النقيض من الضرورات الاقتصادية والاجتماعية للسلام والاستقرار.

أما القبائل التي رفضت دعوة الحكومة للانضمام إلى حراس القرى، فقد جازفت بتعرضها للعقاب. حيث طُرد البعض من قراهم التي سُوّيت فيما بعد بالأرض. وفي حالة أحد الزعماء الذي أقنعته الحكومة بإعادة النظر في موقفها منه إذا ما أقدم على

إعدام أخيه أمام قروييه وهكذا رحلت قبائل كثيرة حتى تتجنب الوقوع تحت ضغط الحكومة أو PKK.

رد PKK

بحلول 1985 أقامت الحكومة شبكة من الأسلاك الشائكة على طول حدودها مع سورية. أما حدودها مع العراق التي تجري على طول جبال شديدة الانحدار، فكان من المستحيل تسييجها. لذلك كان حراس القرى أهم وسيلة دفاعية لسد الطريق أمام دخول PKK وطرق تموينه.

لذلك كان من المهم لـPKK أن يمنع هذه الشبكة من أن تصبح حقيقة واقعة. ومع بداية 1987 شن الـPKK هجوماً ضارياً على هذا النظام. وخلال السنتين التاليتين دمر بشكل مقصود منازل حراس القرى وعائلاتهم؛ رجالاً ونساءً وأطفالاً دون إحساس بالذنب في مناطق ماردين وسيرت وهكاري[1]. حيث كان لهذه المجازر تأثير مروِّع حقاً، ولكنها أدت بالمقابل إلى أعمال انتقامية مضادة لـ "القرى التي قدمت الدعم" لـ PKK والتي أظهر فيها الحراس أنهم لا يقلون قسوة عن هذا الأخير.

من جهته استطاع PKK إظهار الضعف المتأصل في نظام حراس القرى لأن أغلب تشكيلاتهم لم تكن تتألف من أكثر من نصف دزينة من الرجال المفتقرين إلى الهاتف أو اللاسلكي، والذين كانوا ضحايا سهلة لهجمات مفاجئة. بالنتيجة وجدت قوات الأمن نفسها ملزمة لتوفير الحماية لحراس القرى، وخلال عام 1987 بدا أن الـ PKK سوف يقضي على نظام هؤلاء الحراس حيث انخفض عدد المتطوعين من 20 ألفاً إلى 6 آلاف بالرغم من ازدياد عدد القبائل التي اقتنعت بالانضمام. في شهر أيلول/سبتمبر 1989 سمّى PKK أسماء 13 قبيلة ينبغي مهاجمتها[2]. وفي وان قتل PKK أحد أبناء زيدان جيلان زعيم آلان، واثنين من أبناء عمه. ونتيجة لذلك أصبح

---

(1) على سبيل المثال قُتل 10 أشخاص في يوم 23 كانون الثاني/جانفي في باش يورت أوْلر Basyurt Efler التابعة لماردين، و17 قُتلوا في يوم 20 حزيران/جوان 1987 في بينارجيك Pinarcik، و11 قُتلوا في يوم 22 تموز/جويليه 1987 في تاش ده ل ه ن، هكاري، و9 في 28 آذار/مارس 1988 فندك يازيوماق Findik Yaziomak، سيرت.

(2) هذه القبائل هي: (أ) في وان: آرتوشي [أتروشي]، ملاّن، موكري، شمسكاني، تورانكلي بوروكي (بقيادة كنياس قارتال Kinyas Kartal) (ب) في إقليم سيرت: باتويان، تاتار، أكتونغ (ج) في إقليم هكاري: كركي، فويان، بينانيش وهركي، إيمست PKK، ص113.

بعض القرويين خائفين، ولكن تسليم سلاحهم لم يكن ضمانة من أعمال انتقامية. وفي بعض الحالات كانت القرية بكاملها تزوّد بالسلاح حتى تكون قوية بما فيه الكفاية لمقاومة هجوم 30 أو أكثر من المقاتلين.

إنَّ PKK قد دفع ثمن قسوته التي لا ترحم نظراً لأنَّ مسعود البارزاني ألغى اتفاق (ح.د.ك) معهم حيث أشار-مسعود- أن "الـ PKK يكسب كراهية واشمئزاز الشعب الكردي بأسره". ولكن هذا كان صحيحاً بشكل جزئي فقط. فرغم كل أساليب PKK، سرعان ما اكتشف السكان أنه فعل القليل بما يماثل وحشية قوات الأمن. وهكذا بدأت هجرة أساسية من منطقة تقاطع النيران في هذه المعركة.

كذلك دفع PKK أيضاً غرامة "الإسراف في القتل". ففي وقت بدا فيه أن حملته تسير بشكل جيد، ارتكب خطئاً شنيعاً بقتل مبعوثين من طاهر آدي يامان الذي يطلب عفواً من PKK مقابل استقالة الجيركيين من قوات حراس القرى. مثل هذه الأعمال دفعت رجال القبائل من جديد إلى نظام الحراس. وعندما غيّر PKK أخيراً من سياسته بعرض العفو في كانون الثاني/جانفي 1991، كان الضرر قد أخذ مأخذه. وهكذا كان القلة ميالين إلى الوثوق به، بينما استمر حراس القرى في التزايد.

لقد أصبحت ناحية أخرى من نضال PKK تحت دائرة الاهتمام من خلال التوتر الأمني على طول الحدود. وفي عام 1985 أسس الجبهة الشعبية لتحرير كردستان (ERNK)، التي قُصد منها أن تكون نواة داخل كردستان، لتوفير شبكة مدنية لطرق الإمداد والقواعد والحرب المدنية والاستخبارات وأخيراً نواة لحشد الجماهير. اتسعت (ERNK) بسرعة في بيئة غارقة بالإفقار واضطهاد الدولة حيث كان هذا الانتشار السريع في الوسط الجماهيري هو الذي جعل PKK خطيراً إلى هذا الحد على الدولة.

إجراءات الحكومة المضادة

لقد سعت الحكومة إلى التفوق على إرهاب PKK فقابلت العنف بالعنف اعتقاداً منها بأن سبيل القضاء على التمرد هو خوف الأكراد من أنقرة أكثر من خوفهم من PKK. ربما كان هذا المبدأ قابلاً للتطبيق في مجتمع مزدهر يخشى أن يفقد الكثير من جراء تطبيقه، ولكن في ظروف الإفقار السائدة في كردستان، حيث الجزء الأكبر من الجماهير لديها آمال اقتصادية ضئيلة، وحيث الأساليب التقليدية في التعاون مع ملاكي الأراضي كانت في تفسخ مطّرد، فإن مثل هذه الأساليب زادت من حدة الصراع.

لقد جلب الانقلاب العسكري لعام 1980 معه نظاماً أكثر تشدداً إلى كردستان. فكان لدى الجيش العزم القليل نسبياً للتدخل في الصراع بين اليسار واليمين في الحرم الجامعي أو في الأحياء الفقيرة حيث اقتصر عمله، بصرف النظر عن دوره في كوريا (1950-1952) وقبرص (1974) وفي الحلف الأطلسي، ومبرره خلال النصف قرن على قمع الكرد. لذلك كان من الطبيعي أن يركز الجيش على كردستان، ولكن أساليبه ساعدت في تحقيق أسوء مخاوفه.

فقد حاول أولاً أن يخنق الثقافة الكردية. ففي تشرين الأول/أوكتوبر 1983 شرّع القانون رقم 2932 الذي منع استخدام اللغة الكردية حيث كانت كلمة "كردي" تعتبر بعبعاً ولذلك وجد القانون صيغة بحيث يجعل حظرها واضحاً دون ذكر تلك الكلمة المشينة[1]. إن مثل هذا المنع أثّر بشكل رئيسي في المتعلمين والطبقات الناشطة. ولكن الحكومة ذهبت إلى أبعد من ذلك فذكّرت الأميين بأن كل أثر يدل على الهوية الكردية ممنوع أيضاً. في شهر كانون الأول/ديسمبر 1982 ذكّر وزير الثقافة كافة الحكام الإقليميين بأن الأغاني الشعبية الفلكلورية في جنوب-شرق الأناضول قد تُستعمل لأغراض عرقية وانفصالية وأنه يجب أن تُغنى باللغة التركية فقط. ورغم أنه كان يتم تجاهل مثل هذه التعليمات بشكل روتيني، فإن أحكاماً تحذيرية كان تصدر على المخالفين. ووجد أولئك الذين يطلقون أسماء كردية على أطفالهم أن القانون 1587 ينص على أن "كل اسم يتعارض مع الأخلاق والتقاليد والثقافة القومية ويشكل إهانة للجمهورية لا يمكن تسجيله بشكل قانوني في شهادات الولادة". وهكذا ظهرت حالات عدة تم فيها إعادة تسمية المولود كما كان من الأسهل تغيير أسماء الأماكن. فبحلول عام 1986 تم تغيير اسم 2842 من أصل 3524 قرية من قرى آدي يامان وغازي عنتاب وأورفة وماردين وسيرت وديار بكر لمحو الهوية الكردية حيث لم يكن

---

(1) سُن القانون 2932 في التاسع عشر من شهر تشرين الأول/أوكتوبر من أجل "حماية وحدة الدولة غير القابلة للتجزئة، بأرضها ووطنها، والسيادة الوطنية والأمن الوطني، والنشر العلني للأفكار بغير اللغة الرسمية الأولى لكل بلد يعترف بالجمهورية التركية" (المادة 2). [تذكّر واضعوه بأن اللغة الكردية كانت اللغة الرسمية الثانية في العراق.] ''إن اللغة الأم للمواطنين الأتراك هي التركية؛ [ولذلك] يُمنع: (أ) القيام بأي نشاط يستعمل لغة غير اللغة التركية وتُنشر على أنها اللغة الأم؛ (ب) حمل ملصقات أو شعارات أو إشارات أو ما شابه في التجمعات أو التظاهرات بلغة أخرى. . . أو نشر تسجيلات أو شرائط الفيديو أو أي من وسائل الإعلام الأخرى بلغة أخرى، دون أخذ الموافقة من المحكمة العليا في المنطقة "(المادة 3).

بإمكان أي كردي تجاهل ما كان يجري. ولكن الجيش رأى أن دوره الرئيسي يأتي، بشكل حتمي بعد السيطرة المادية [الفعلية]. في الثمانينيات تزايد عدد الجنود المخصصين للسيطرة على كردستان بشكل مطّرد ليصل إلى 200 ألف في أوائل التسعينيات.

في عام 1987 تم تعيين حاكم عام للمحافظات الكردية الثماني حيث أعلن فيها حالة الطوارئ. كذلك كانت صلاحياته مطلقة بما فيها إخلاء القرى والمراعي إذا رأى ذلك ضرورياً. لقد كان متوقعاً منه أن يُحدث مزيداً من التنسيق للهيئات المختلفة التي تحارب الغريلا كالشرطة والجندرمة والجيش وحراس القرى وفروع المخابرات المختلفة.

كان القمع ساحقاً وأكثر انتشاراً في مجال الإيذاء الجسدي والتعذيب. فقط القرى الموالية للحكومة لم تجرب حملات التمشيط الروتينية والتي يتم اعتقال المئات فيها بشكل اعتباطي ويُضربون للاعتراف بمساعدة PKK. ومما لا شك فيه أن الكثيرين قد ساعدوا هذا الأخير، إما بالإقناع أو بالتهديد، بتقديم الطعام أو المأوى أو ربما فقط بغض النظر عنهم وهم يعبرون. ولكن الطريقة التي استعملتها قوات الأمن لأخذ الدليل من الذين اعتقلتهم اعتُبرت تغذية قوية لنشاطات PKK في تجنيد عناصر جديدة.

قليلون جداً هم الذين نجوا من الصدمة أو تكرر عمليات الأمن. وفي بعض الحالات كانت تصدر أوامر بـ"القتل أو الأسر". وبحسب أحد طالبي اللجوء السياسي "يصبح الأطفال خائفين جداً كلما شاهدوا شرطياً يأتي إلى البيت فيضعون مباشرة أيديهم على رؤوسهم كعلامة للاستسلام"(1). لقد أُبقي الذين تم احتجازهم في ظروف غير إنسانية كما تعرضوا بشكل متكرر للفلقة والصدمات الكهربائية أو الاعتداء الجنسي. يقول أحد الفلاحين: "كنت مستعداً للاعتراف بقتل مائة رجل لأنهم جلبوا زوجتي وأختي، وجردوهما من لباسهما وهددوني باغتصابهما مباشرة"(2). في سجن ديار بكر اعترفت السلطات رسمياً بمقتل 32 سجيناً بين أعوام 1981-1984. وقد قدّرت المصادر غير الرسمية ضعف هذا الرقم بما في ذلك أربعة سجناء أضرموا النار في أنفسهم للتخلص من التعذيب.

---

(1) شهادة خطية غير محلفة لطالب لجوء، اقتبس في مكداول: "الكرد أمة غير معترف بها"، ص61.
(2) هلسنكي وتش؛ تدمير الهوية الإثنية (1988)، ص12.

وهكذا عرفت كل قرية كردية ما عنته الدولة بالقانون والنظام. وافترض مندوب كردي في المجلس حينما سُئل عن رأيه في عام 1987، أنه "حينما تولى العسكر السلطة في عام 1980، كان الأكراد سعداء. ولكن عندئذ بدأ العسكر يصبحون أسوء من الإرهابيين، فأصبح الآن حوالى 40% من القرويين في المنطقة الحدودية يدعمون الإرهابيين"[1].

استمرت ظروف الحياة سوءاً حينما تفاقمت الأزمة. ففي بداية 1989 نُشرت تقارير في تركيا تشير إلى الوحشية المتزايدة للجيش وعن مقابر جماعية في سيرت كما في أماكن أخرى، التي يعتُقد أنه تم دَفن المفقودين فيها[2]. في حزيران/ جوان 1987 أعطى المرسوم رقم 285 صلاحيات أكبر للحاكم العام ليس فقط بإجلاء القرويين حسب هواه ولكن أيضاً ترحيل السكان من المنطقة حتى وصل عدد القرى المهجَّرة بين صغيرة وكبيرة في نهاية 1989 إلى 400، وبشكل خاص تلك الواقعة في المنطقة الحدودية، وقد تصاعد بشكل كبير خلال السنوات الثلاث التالية، حيث جرت عمليات التدمير والإجلاء في أماكن أخرى، ليصل عدد القرى إلى أكثر من 2000 قرية مدمرّة بحلول نهاية 1994، وتشريد أكثر من 750 ألفاً من السكان.

حلت القوات النظامية محل الجندرمة على الحدود السورية بسبب عدم فعالية الأخيرة والاشتباه في فسادها. كما كان معروفاً تماماً أن السلطات المحلية تغض النظر عن عمليات التهريب الكبيرة بل وتستفيد منها. وبات يتضح الآن أكثر فأكثر أن التهريب ونشاطات PKK مرتبطين إلى حد كبير. حيث يؤخذ القطيع إلى خارج تركيا من أجل الرعي، ويُجلب السلاح في طريق العودة.

البعد الدولي

إن حدود تركيا أجبرت الزعماء على طلب المساعدة الخارجية. وهي فشلت أي تركيا في التعاون مع جيرانها؛ فسوريا التي وافقت على المطالب التركية عجزت فيما بعد عن الإيفاء بها[3]. في نيسان/أفريل 1988 استطاع PKK عقد مؤتمر دام أسبوعين

---

(1) المصدر السابق، ص21.

(2) انظر التقارير المنشورة في الانديبندنت 24 و31 كانون الثاني/ جانفي و6 حزيران/ جوان 1989.

(3) كانت هناك محاولات متكررة من جانب أنقرة للحصول على تعاون سورية صد PKK اعتباراً من آذار/ مارس 1985 فصاعداً. ولكن تركيا أثارت سخط سورية بسبب برامج السدود على نهر الفرات.

في اللاذقية وحضره 300 كردي. لم تبدِ إيران رغبة كثيرة في إطلاق العنان لـ PKK ولكنها رفضت إعطاء أية ضمانات لتركيا. وهكذا فإنها لم تحبّذ هجمات تركيا على حليف إيران، (ح.د.ك) وتقديمها اللجوء لمعارضي الجمهورية الإسلامية.

افترضت تركيا أنها حازت على الدعم العراقي باعتبار أن الأخيرة قد أعطتها حق المطاردة الساخنة. ولكن ما لم تكن تدري به هو أن PKK يزوّد بغداد بمعلومات عن تحركات (ح.د.ك.) وتنظيم القواتَ التركية. وكان عليها أيضاً أن تتحمل موجتين من اللاجئين الأكراد، 60 ألفاً في آب/أوت 1988 وحوالى نصف مليون في نيسان/أفريل 1991. وقد شكّلا معاً دافعاً قوياً للتضامن بين أكراد تركيا، التي أجبرت تركيا على مراجعة وتعديل سياستها التقليدية.

لقد سعى PKK إلى التعويض عن خسارة (ح.د.ك) بإقامة تحالف مع (أوك) في أيار/ماي 1988 والذي كان من السهل عليه أن يعرض التحالف باعتبار أن أراضيه تقع إلى أقصى الجنوب وبعيدة عن الهجمات الانتقامية التركية. ولكن مساندة (أوك) أيضاً لم تكن مفيدة لـ PKK لأنها لم توفر له قواعد في منطقة بهدينان. وعندما شددت تركيا إجراءاتها الأمنية على الحدود السورية، بدأ PKK يطلب تسهيلات أكبر من طهران. فبدأ بشراء الأسلحة من الباسداران. في شباط/فيفري 1988 طلب رئيس الوزراء أوزال مساعدة إيرانية بخصوص أمن الحدود، وهو اعتراف ضمني بأن PKK كان يعبر من الجبهة الشرقية أيضاً.

الميدان السياسي

بغض النظر عن أساليبه فإن الصراع بين PKK والدولة قد جعل السكان الأكراد يصبحون راديكاليين تدريجياً. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة قادرة على الاعتماد على كثير من العائلات اليمينية أو الدينية في دعمها، فإنه كان هناك استنزاف مستمر للعناصر الشابة من هذه العائلات إما بسبب يأسها من الظروف الاقتصادية، أو لأن شباب هذه العائلات قد حصلوا على ثقافة كافية للتساؤل عن [سبب] خنوعها لسلطة الآغوات والشيوخ، أو أخيراً لأنهم قضوا وقتاً بعيداً عن القرية ورأوا كيف يسير المجتمع بعيداً عن الروابط التقليدية التي كانت تربط القرية مع بعضها بعضاً.

جرت عمليات التحول هذه دون أن يلاحظها الشعب التركي حتى عام 1990 حين لم يعد بالإمكان تجاهل التغير النوعي في كردستان تركيا. في شهر آذار/مارس

من ذلك العام تقلص نضال PKK بسبب المقاومة الأهلية لقوات الأمن. ومن جهتها تجرأت أسر شهداء PKK لأول مرة على أخذ جثث أقاربهم من السلطات الحكومية بغية دفنها وترتيب جنازات سرعان ما تحولت إلى احتجاجات شعبية. في 20 آذار/ مارس تظاهر 10 آلاف كردي في جيزرة وفرضت قوات الأمن حظر التجول على 11 مدينة في مقاطعتي ماردين وسيرت، كما أطلقت قوات الأمن العيارات النارية على عدد كبير من المدنيين. تجاوز إجمالي عدد القتلى لشهر آذار/مارس 100 قتيل، مقارنة بـ 16 حالة قتل سُجلت في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1989. من جهته أثار قائمقام نصيبين ضجة كبيرة (وفقد منصبه جرّاء ذلك) عندما أخبر مراسل وكالة رويترز بأن 95 من سكان بلدته كانوا سعداء بدعم PKK الذي تخلى من جهته عن هجماته على المدنيين في نهاية عام 1990 ليؤكد أن الحكومة نفسها هي السبب الرئيسي في انتهاكات حقوق الإنسان. كذلك أعلن عفواً عاماً عن حراس القرى الذين سلّموا أسلحتهم، ولكن كانت هناك أخطاء باحترامه لهذا العفو.

للمرة الأولى جرى نقاش علني في الأوساط التركية حول التمرد الكردي. وكان الرأي السائد هو أن اللغة الوحيدة التي يفهمها الكرد هي تلك التي تقوم بها قوات الأمن وأن المطلوب شيء أقسى من ذلك. ولكن كان هناك اعتراف متزايد بين الساسة بأن ليس لدى ضباط الجيش أي جواب حول الخسارة المتزايدة لـ "العقول والقلوب" في الجنوب-شرق، بل وإظهار أنهم قادرون على التعامل مع التحدي العسكري.

لذلك تبنت الدولة موقفاً فصامياً حيث قامت بتشريع إجراءات شديدة القسوة لمساندة ضباط الجيش. ففي شهر نيسان/أفريل، وبعد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، أصدرت المرسوم (قرارناما) رقم 413 الذي منح الحاكم العام صلاحيات مطلقة بأن ينصح بإغلاق أي دار نشر في أي مكان من تركيا "يعكس بشكل زائف الحوادث الجارية في المنطقة أو يتورط في تقرير أو تعليق غير صحيح". وكان الهدف إبقاء الناس غافلين عن التطورات. لقد أثار ذلك غضب الصحافة، التي اعتبرت أن الدولة تخسر الحرب الإعلامية وأن قوات الأمن تريد أن تخفي ما كان يجري. وهكذا تزايد انتشار صحيفة PKK السرية، سرخبون في الوقت الذي برزت فيه الرغبة لدى الجميع في معرفة ما يحدث. من جهته تضمن المرسوم 413 أقسى ظروف يمكن أن يتوقعها الكرد، إذ أعطيت للحاكم العام صلاحيات واسعة في إعادة التوطين القسري لـ " أولئك الأشخاص الذين يُعتقد أنه من الضروري أن [يتم توطينهم] في الأماكن التي

سوف تحددها وزارة الداخلية"[1]. وخلال الأشهر القليلة التي تلت ارتفع عدد القرى المدمرة والسكان الذين تم تهجيرهم: 19 قرية في ديرسم سوّيت بالأرض في 27 نيسان/أفريل و81 قرية صغيرة في شرنخ أُخليت من السكان ومن ثم سوّيت بالأرض في آب/أوت - أيلول/سبتمبر، والذي أدى إلى تشريد 30 ألفاً، وفي بوطان وحدها 300 قرية بين كبيرة وصغيرة أُخليت من السكان حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كما نزح 50 ألفاً من سكانها. كذلك رفض الكثير من الضحايا ببساطة الانضمام إلى حراس القرى.

إنَّ مسوّدة المرسوم 413 ربما صاغها جنرالات الجيش، ولكن أوزال تبناها حتى يبدو في موقع السيطرة على أساس أنها له. وحسب تعبير أحد المعلقين "عند التوصل إلى شيء هام، فإن أي سياسي تركي لا يدعو إلى اعتماد سياسة أكثر اعتدالاً تجاه الكرد"[2]. ولكن المحتجين شملوا كل الطيف السياسي. وعندما طالب الحزب الديموقراطي الاجتماعي (SHP) بالتزام القانون في المحكمة الدستورية، أعادت الحكومة صياغته وضمته إلى مرسوم آخر كما أعطته رقماً جديداً هو المرسوم 424[3]. وحتى مندوبو (ANAP) احتجوا، مدركين مدى الضرر الذي سوف يلحق بهم في دوائرهم الانتخابية الكردية[4]. لقد حاول (SHP) أن يرضي الجميع. ففي عام 1986 ادعى أن جنوب شرق الأناضول قد بات "أشبه بمعسكر اعتقال حيث كل مواطن يُعامل على أنه مشتبه، وحيث الاضطهاد والتعذيب والإهانة هي القانون"[5]. مع ذلك فإنه طرد بعض الأعضاء الأكراد من الحزب للتعبير عن قلقهم من سياسة الحكومة تجاه كردستان. كما فصل مندوباً لأنه أثار القضية الكردية في المجلس. في أواخر

---

(1) مقتبس من ترجمة في: Turkey Briefings، المجلد الرابع رقم 3، حزيران/جوان 1990. لمزيد من البحث للمرسوم 413، انظر منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الإنسان، تدمير الهوية الإثنية (1990).

(2) كين مكينزي Ken MacKenzie في: صحيفة Middle East International عدد 374، 27 نيسان/أفريل 1990.

(3) في كانون الأول/ديسمبر 1990 أُعيد ترقيمه مرة أخرى تحت الرقم 430، ليكسب الأولوية على المحكمة الدستورية.

(4) حذّر مندوب ومحافظ ديار بكر السابق، نورالدين دليك، أوزال، مثلاً، من المخاطر الكامنة.

(5) جمهوريت، 12 شباط/فيفري 1986، اقتبسها مارتن فان برونسين في: "بين حرب الغريلا والاغتيال السياسي: "حزب العمال الكردستاني، في ميدل إيست ريبورت" العدد 153 تموز/جويليه - آب/أوت 1988، ص42.

1989 طُرد سبعة آخرون[1] لحضور مؤتمر دولي حول القضية الكردية في باريس، وقاطع المندوبون الأكراد الآخرون احتجاجاً. الآن، ومع هذا الشعور الجمعي في جنوب-شرق، شعر (SHP) بخطر فقدان دائرته الانتخابية هناك. لقد كان في الواقع يمر بذات التوترات التي مر بها حزب أجاويد، حزب الشعب الجمهوري قبل عقد من الزمن.

في تموز/جويليه 1990 نشر (SHP) تقريراً مطولاً عن الأوضاع في جنوب-شرق الأناضول، وقدّم مقترحات مروِّعة لتهدئة الموقف: حرية التعبير عن الهوية [القومية] واللغوية، إلغاء حراس القرى، إلغاء الحاكم العام وحالة الطوارئ، وبرنامج رئيسي للتطوير الإقليمي. استُقبل التقرير في كردستان بالريبة كخدعة لكسب الأصوات الكردية. إذ كان معروفاً أن رئيس (SHP) في وان، مثلاً، كان أيضاً أهم قادة حراس القرى[2]. مع ذلك فإنه توسّم مع بداية الضغط المكشوف قلب الأحزاب السياسية التركية. لقد كتب التقرير بمعظمه من قبل نائب ديار بكر، حكمت جتين، وهو صديق مقرّب وموضع أسرار سكرتير الحزب، دينيز بايكال. وهكذا بدأت وجهة النظر الكردية تجد تعبيراً لها بحيث لم يكن هذا مقتصراً على اليسار.

فقد بدأت سلسلة تصريحات مدوية خاصة وعامة تصدر عن اليمين. ففي مستهل عام 1991 عبّر مسعود يلماظ، قبل تعيينه بوقت قصير رئيساً للوزراء، أن اللغة الكردية يجب أن تصبح اللغة الرسمية الثانية في تركيا، وهو سبب أكيد للسكتة الدماغية بين أعضاء معينين في الحزب. وفي الوقت نفسه أعلن الرئيس أوزال عن قبوله بفكرة إقامة منطقة كردية متمتعة بالحكم الذاتي في شمالي العراق.

لم تكن المؤسسة التركية هي الوحيدة التي تستكشف المشهد السياسي. فبعد أيام قليلة من المرسوم 413 حذّر أوج آلان من سفك دماء كثيرة ولكنه أعلن أيضاً، "أنَّ مسألة الانفصال عن تركيا غير قائمة. إن شعبي يحتاج إلى تركيا. إننا نحتاج إلى أربعين سنة على الأقل حتى نستطيع الانفصال"[3]. كان هذا هو المؤشر الأول أن أوج آلان

---

(1) هم محمد علي أرين Mhd. Ali Eren، وكنعان سونميز Kenan Sonmez، وأحمد تُرك وصالح سومر S. Sumer محمد عدنان أكم Mhd. A. Ekem إسماعيل حقي أونال ومحمود ألين آك Alinak.

(2) هو عبد الرحمن أوزبك، زعيم قبيلة أزدينان.

(3) الانديبندنت، 7 نيسان/أفريل 1990.

يرحب بأي تحرك من جانب ضباط الجيش باتجاه الساحة السياسية. ولكن الظروف في أنقرة كانت غير مستقرة لدرجة أن أياً من رجال الدولة البارزين لا يستطيع أن يتوقع الاستمرارية لعمله السياسي. أما ما تبقى من عام 1990 فقد شهد وحشية متزايدة في ميدان المعركة، وتفوقاً واضحاً لقوات الحكومة على المتمردين.

ولكن هذه المظاهر كانت خادعة، لأن النضال في الجبال كان ثانوياً تماماً لعملية الانعزال النفسي الجماهيري في كردستان حيث لم يعد يشك أحد الآن أن القضية الكردية هي أخطر تحدٍ تواجهه الجمهورية. مع العلم أن عبارة "القضية الكردية" قد ظهرت قبل ذلك بسنتين فقط في الصحافة. لقد وقع الرئيس أوزال بين نارين: ضباط الجيش المطالبون بإلحاق الهزيمة بـ PKK من جهة وبين الحاجة إلى استرضاء الـ 12 مليون كردي الساخطين في الجمهورية من جهة أخرى. وقد أشار تقرير سري نُشر في عام 1990 أن الـ PKK يتمتع بمساندة واسعة في مدن كثيرة في ديار بكر وبوطان، مع أنه كان أقل شعبية في وان وآغري، حيث كان الجيش أقل قمعاً.

شهد ربيع 1991 سلسلة من الخطوات التي دلت على الاضطراب الذي حاولت فيه أنقرة التعامل مع القضية الكردية. وفي شهر شباط/فيڤري قدّم أوزال مشروع قانون إلى المجلس لإلغاء القانون رقم 2932، وبالتالي السماح باستعمال اللغة الكردية ما عدا في البث والنشر والتعليم. وقد شرعن هذا ما كان يحدث من قبل في شوارع استانبول، ناهيك عن كردستان، حيث يتم التكلم بالكردية بحرية وأشرطة الموسيقى الكردية متوافرة علناً. مع ذلك فإن الاحتجاج التركي العنيف أجبر أوزال على التأجيل. ورغم توصياته قبل سبعة أشهر فقط، كان (SHP) من بين أولئك الذين أدانوا أوزال على انحرافه عن الموروث الكمالي.

حتى ذلك الوقت كانت القضية الكردية قد أخذت أبعاداً خطيرة. فقد قُتل ما لا يقل عن 2.500 شخص تقريباً منذ 1984. كذلك أُثيرت ضجة كبيرة في أوساط المؤسسة الحاكمة في أعقاب اعتراف أوزال أنه قابل القيادة الكردية العراقية قبل عدة أيام، وبذلك خرق تقليداً آخر من تقاليد الكمالية. بالطبع لم يثنِ كل هذا الأكراد من النزول إلى الشوارع في نوروز شرنخ وأيدل Idil وجيزرة ومدياد وأضنة وأزمير واستانبول. ذلك إن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن ضرورة التفاوض مع أكراد العراق والضجة التي أحدثتها في أنقرة قد سرّعت من توجه المشاعر الكردية نحو شمالي الحدود. في 12 نيسان/أفريل أقنع أوزال المجلس بإلغاء القانون 2932. ولكنه

خفف من حدّته بتقديمه لمشروع قانون جديد صارم ضد الإرهاب في اليوم نفسه والذي عرّف الإرهاب بأنه "أي عمل يهدف إلى تغيير خصائص الجمهورية". وهو تعريف يشمل أية محاولة ديموقراطية، كالتظاهر أو التجمع أو النشر أو تعديل أسلوب الدولة المتسم بالصرامة، مثلاً[1].

بعد ذلك سُمِح لأول صحيفة باللغة الكردية، روزنامه، بالصدور في كانون الأول/ديسمبر 1991. من جهتها حذت صحف كردية أخرى حذوها ولكن سلطات الدولة كانت تضايقها باستمرار حيث واجهت صحيفة Yeni Ulke، وصاحب امتيازها، سرحت بوجاق، مثلاً، 44 تهمة خلال عدة شهور من بدء نشرها وهكذا صُودرت أو مُنعت معظم أعدادها.

ولكن في هذه الأثناء عبر نصف مليون كردي هاربين من قوات صدّام إلى الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، فوجدت الدولة نفسها تتبع سياستين متناقضتين ومعاديتين. فمن جهة فتح قانونها الجديد ضد الإرهاب الباب واسعاً أمام مزيد من الاضطهاد للكرد. ومن جهة أخرى، وجدت الحكومة نفسها تنتقل من الحوار المفتوح إلى علاقات نظامية ورسمية مع الحزبين الكرديين الرئيسيين في العراق، (ح.د.ك) و(أوك)، اللذين فتحا مكاتب ارتباط لهما في أنقرة.

مضى PKK نفسه الآن في تلميحاته الخجولة إلى التسوية السياسية. ففي شهر آذار/مارس، وفي أوج الانتفاضة الكردية العراقية، صرّح ناطق رسمي باسمه أن PKK قد يقبل بحل فيدرالي داخل تركيا. بعد ستة أشهر، في تشرين الثاني/نوفمبر 1991، حيث تجاوز العدد الإجمالي 3.000 قتيل، أجاب أوجلان عن سؤال الصحافي عصمت إيمست فيما إذا كان يقبل بالحل الفيدرالي بقوله "هذا هو ما نراه من دون شك"[2]. إن هذه الإجابة من زعيم متصلب حول ضرورة إقامة دولة مستقلة بقوة السلاح تدل على الرغبة في التوصل إلى تسوية بالتفاوض. وقد فاجأ أوزال أنقرة بقوله إنه مستعد للتفاوض حول نظام فيدرالي، حتى لو أنه عارضه بنفسه. بعد شهر عرض أوج آلان المفاوضات ووقف إطلاق النار على أنقرة إذا ما وافقت الأخيرة على إطلاق سراح كافة سجناء PKK، وأوقفت "حربها السرية" في كردستان، والسماح

---

(1) للاطلاع على النص الكامل انظر هلسنكي وتش، "تركيا: قانون ضد الإرهاب الجديد"، 10 حزيران/جوان 1991.

(2) إيمست PKK، ص342.

بالنشاط السياسي الحر في تركيا والالتزام بوقف إطلاق النار. لم يكن أوجلان يشير إلى الصراع العسكري في الريف فقط بل أيضاً إلى حالات "الاختفاء" أو الوفيات الغامضة لنشطاء أكراد في أعقاب اعتقال البوليس لهم. ففي تموز/جويليه اعتُقِل وداد آيدين، رئيس [فرع ديار بكر] لحزب العمل [الشعبي] (HEP) الجديد المؤيد للشعب الكردي، من قبل الشرطة حيث وُجدت جثته وعليها آثار التعذيب بعد عدة أيام في حاوية للقمامة في العزيز.

ربما لم يكن ممكناً أن يفكر أي زعيم تركي في هذه المطالب، خاصة وأن PKK قد بدا أنه ينسل خلسةً إلى النظام السياسي التركي. لقد قام بتأسيس (HEP) أعضاء البرلمان الكرد الذين طُرِدوا من SHP قبل سنتين، بهدف واضح هو الارتقاء بالحقوق الكردية السياسية والثقافية والإنسانية. وقد اعتبره اليمين التركي بأنه الجناح السياسي لـPKK. خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر العامة برز حزب الطريق القويم (DYP) بأكبر عدد من المقاعد بزعامة سليمان ديميريل فاستطاع أن يشكل ائتلافاً مع SHP. ولكن في جنوب شرقي الأناضول دلت الانتخابات العامة على قوة PKK. ففي شرنخ، مثلاً، أعطيت 70% من الأصوات لـ HEP، بموجب توجيهات من PKK. ذهب قادة DYP وSHP، سليمان ديميريل وإردال إينونو، إلى منطقة جنوب شرقي الأناضول مباشرة وأعطوا وعوداً بتأييد حقوق الإنسان وتعديل قانون ضد الإرهاب، وحالة الطوارئ ونظام حراس القرى.

وسرعان ما تلاشى التفاؤل الذي ساد بعد انتخابات 1991. ففي الجنوب/شرق أقام SHP تحالفاً انتخابياً مع HEP والذي انتخب 22 مندوباً إلى البرلمان. لقد كان من الطبيعي أن SHP سوف يرحب بـ HEP تحت مظلته حتى يسيطر على البرلمان، ولكن اثنين من المندوبين الجدد[1] أديا القسم باللغة الكردية مع التماس للأخوة التركية-الكردية. في الوقت الذي ابتهج فيه الأكراد لهذا التعبير الشجاع عن الهوية الكردية في قلب العاصمة، فإنه أثار اهتياج الأتراك على التحدي الوقح. طُرد المندوبان من SHP ولكن الضرر قد حصل وانهار التحالف مع HEP. جراء ذلك فإنَّ الأتراك الأكثر ليبرالية في المجلس، والحلفاء الطبيعيين للأكراد التواقين إلى عملية سياسية، تراجعوا الآن تماماً.

---

(1) هما ليلى زانا وخطيب دجلة.

وفي الوقت الذي قدّر فيه الأكراد أبطالهم الجدد في المجلس، فإن الكثير من الأتراك، ربما الأغلبية، بدأوا ينظرون إلى HEP على أنه أداة بيد "الإرهابيين". ولم يكن مستغرباً بالتالي أن المؤسسة التركية أحجمت بشدة عن الدخول في مناقشة، حتى في داخل البرلمان، ناهيك عن أوجلان ورفاقه.

رغم وجودهم الآن في نطاق العمل في المجلس، كان الوجود الكردي تذكيراً مؤلماً في قلب الدولة بفشل القومية التركية في احتواء أقليتها المتنامية. وكان واضحاً في الواقع أن قوات الأمن تفقد السيطرة بسرعة على السكان.

كان من السهل على المتشائمين من القضية الكردية أن يسخروا لأنَّ ما يُعرض بيد تأخذه اليد الأخرى. ولكن المشهد السياسي كان قد تغير بالفعل بطريقة يتعذر إلغاؤها. فحتى آذار/مارس 1987 كان من الممكن أن يتساءل وزير حكومي كبير "هل هناك شيء اسمه كردي؟ إن أولئك المستعدين لأن يسموا أنفسهم كرداً هم المقاتلون الذين هم أدوات للأيديولوجيات الأجنبية"[1]. في عام 1992 كان أوزال يناقش تغيير طريقة التعامل وذلك بالعفو عن الغريلا والاعتراف بـ PKK كشريك في النظام السياسي في تركيا. فأوزال يمثّل تيار الفكر الراديكالي. لكن المحافظين، بقيادة ديميريل، لم يكن لديهم النية في السماح بمثل هذا الشيء، ليس بسبب عدم وجود الكرد، ولكن لأن التنازلات التي كان أوزال يفكر فيها "غير دستورية". وعندما أصبح ديميريل نفسه رئيساً للوزراء نطق بالكلمات المشؤومة "تركيا قد اعترفت بالحقيقة الكردية"[2]. وقد كان هذا بحد ذاته "غير دستوري."

البعد الديني

في نهاية الثمانينيات وجد القوميون الأكراد أنفسهم يواجهون خطراً ظاهرياً متزايداً من الدائرة الانتخابية الدينية في كردستان، وميلها لليمين حيث كان الدافع الديني على الدوام قضية معقدة. فالحريصون من الأكراد السنة وجدوا أنفسهم مهتمين بنطاق الإسلام السني الأوسع في تركيا وتجاوبوا مع نزعة التحرر التي قدمتها أحزاب اليمين

---

(1) يلدرِم آقبلوط، وزير الداخلية من ANAP، ميديل إيست انترناشيونال، العدد 296، 20 آذار/مارس 1987.

(2) ميديل إيست انترناشيونال، الأعداد 414، 415، 6 و12 كانون الأول/ديسمبر 1991.

في الخمسينيات. وخلال معظم الثمانينيات بدا أن الدافع الديني في كردستان ظل معلّقاً. لذلك عمد ذوو النزعة الدينية إلى التصويت لصالح ANAP أو حزب الطريق القويم[1]، بينما ساند SHP معظم سكان المدن.

والحقيقة أن الشعور الإسلامي في الثمانينيات شهد انتعاشاً ليس في كردستان وحدها بل أيضاً في كل تركيا. فقد زادت الاعتمادات المالية الحكومية للأغراض الدينية خلال ذلك العقد، وفي عام 1990 زادت الميزانية الدينية عن الضعف. على مستوى الحكومة تطورت بسرعة الصلات بين النقشبندية -وهي بلا شك أكبر تجمع من الطرق [الصوفية] في كردستان- وANAP في بداية الثمانينيات؛ جزئياً بسبب أقرباء أوزال النقشبنديين. وبقي للإسلام أهميته. فالمذهب الحنفي، المذهب الرسمي لتركيا العثمانية، أكد على الدوام واجب الخضوع للدولة.

مع ذلك بقيت الحركة الإسلامية مرهوبة الجانب بين الكماليين بسبب طموحاتها السياسية. وبالرغم من أن عدد المؤسسات الوقفية الدينية كان أقل من 200 مؤسسة في الدولة قبل عام 1980، فإن انتشارها السريع في الثمانينيات -350 في عام 1983، 850 في عام 1985 و1.128 في عام 1987- قد أظهر وفرة أعداد الطرق من جهة وتعاظم العاطفة الإسلامية. في عام 1990 دُهِش العلمانيون من حضور 20 ألف مصلٍّ لحضور الطقوس النورسية [نسبة إلى سعيد نورسي] Nurculuk في أنقرة .

وقد تسرعت عملية الإحياء عن طريق تمويل السعودية وإيران لبناء المساجد ونُزل الطلاب، لأغراض التعليم الديني ولبعض الطرق الخاصة. وبغض النظر عن ذلك كان للتعليم الديني في كردستان قيمته حتى بالنسبة للكماليين في الحكومة، لأنه ساهم في إبطاء انتشار القومية العلمانية. من جهته بدأت الحركة الإسلامية بالتغلغل أيضاً داخل الهيئات التنفيذية في الدولة. فقد سعت بعض الشبكات الإسلامية في اختراق بعض القطاعات الرئيسية كالقوات المسلحة والشرطة وشبكة التعليم، مثلاً. وبالفعل طردت القوات المسلحة، الوصي الأكثر التزاماً لأفكار الجمهورية العلمانية، مئات من جنودها بسبب صلاتهم مع المنظمات الإسلامية. وهكذا في ظل رئيس الوزراء أوزال، ووزير داخليته، عبد القادر آكسو، المعروفين بميولهما الدينية، مُلئت صفوف قوات الشرطة

(1) ساند الكثير من النقشبنديين والقادريين ANAP. في حين مال معظم النورجولك إلى حزب الطريق القويم، رغم أن أكثر المحاربين ساندوا حزب ألب أرسلان توركيش، حزب العمل القومي.

والدرك في كردستان بضباط من السنة حيث جعلوا إقامة الطقوس الدينية شيئاً مألوفاً في الشرطة التي كانت نادرة قبل 20 عاماً.

في أواسط الثمانينيات بدأت طلائع حزب الله Hizb Allah Yumruki تنشأ عن الحركة الإسلامية الإحيائية في ديار بكر. وقد جاءت النشأة مباشرة عقب تعيين قائد شرطة مؤيد للإسلاميين في أواسط عام 1991 عندما كان البعض من أعضاء حزب الله في إيران لدراسة اللاهوت. لقد أخضعوا الخلافات الشيعية-السنية للهدف الأسمى: دحر الإلحاد. كان حزب الله بالتأكيد متحالفاً مع الجماعات الإسلامية خارج تركيا. لم يتحد حزب الله الجمهورية العلمانية بشكل مباشر، ولكنه بدأ يحدد ضحايا علمانيين لاغتيالهم[1].

لقد ركز اهتمامه على كردستان، حيث رأى في الحركة القومية العلمانية عدوّه الرئيسي، بسبب ارتباطها الوثيق مع الشيوعية الملحدة ولأنها شكلت تحدياً لليمين التركي الذي كان التيار الإسلامي مرتبطاً معه بشدة. في عام 1991 ورداً على الاندفاع في نجاح PKK، شرع حزب الله يوموركي أو "حزب كونترا" كما عُرِف أيضاً في برنامج للاغتيالات والقصف بالقنابل. فأصبح الصحافيون المؤيدون لـPKK وأعضاء الاتحادات التجارية والمهنية، والذين تعاطفوا مع اليسار القومي أهدافاً لحزب الله. في نهاية 1993 قُتل أكثر من 500 من الناشطين ومن أبرزهم موسى عنتر، الذي أُطلقت عليه النار أثناء زيارة إلى ديار بكر في أيلول/سبتمبر 1992. من جهتهم بدأ الصحافيون الذين يكتبون في Ikibine Dogru وYeni Ulke وOzgur Gundem أو الصحافيون اليساريون الذين تعاطفوا مع القضية الكردية يعيشون في قلق بالغ حيث كان زملاؤهم يُخطفون ويُعذبون ويُقتلون. وحتى الذين نقلوا هذه الأخبار لمثل هذه الصحف أصبحوا أهدافاً له.

مع ذلك برهنت قوات الأمن الحكومية على عجزها في إيجاد حل لمثل هذه الجرائم. وعلى العكس من ذلك، أشار رئيس الوزراء ديميرل بعد اغتيال موسى عنتر أن "أولئك الذين قُتِلوا لم يكونوا صحافيين حقيقيين. إنهم محاربون... يقتلون بعضهم بعضاً"[2] علاوة على ذلك، باشرت الدولة نفسها بحملة لإغلاق الصحف والمضايقات

---

(1) كان أول هؤلاء تقريباً هو البروفسور معمر أكسوي، رئيس المؤسسة القانونية التركية، تنظيم كمالي، الذي اغتيل في كانون الثاني/جانفي 1990.

(2) ميديل إيست انترناشيونال، عدد 433، 11 أيلول/سبتمبر 1992.

التي أجبرت، إضافة إلى اغتيال صحفييها، صحيفة مثل Ozgur Gundem إلى الإغلاق رغم سعة انتشارها. بحلول عام 1993 لم يتم اعتقال أي من المشتبهين، دعك عن المتهمين. توصل الصحافيون الكرد إلى نتيجة لا مناص منها وهي أن حزب الله قد عمل بشكل ودي تام مع الحكومة على المستوى المحلي وربما أيضاً على المستوى المركزي. لقد خلقت فرق الموت جواً جديداً من الرعب في كردستان .

في أواخر الثمانينيات وجد PKK أن تقدمه يُعاق باستغلال الحكومة للشعور الديني، والإيحاء أنه ينوي إيقاف الإسلام. وخلال الوقت الذي مال فيه معظم الأكراد المحافظين من السنة إلى اليمين، أراد PKK والمتعاطفون معه الاحتكام إلى بعض من التيارات المعقدة في الإسلام الكردي، مؤكدين على نواحي عدم الانسجام مع اليمين التركي. فبدأ يؤكد، مثلاً، على قواعد التحرر الاجتماعي ضمن سياق الإسلام، ووجد أن بعض الملالي راغبون في اتباع أفكار شبيهة بتلك التي تبناها الشيخ عز الدين الحسيني في إيران، وأسس مجموعة صغيرة بقيادة رجل دين كهل في بدليس[1]. وهكذا أخذ رجال الدين هؤلاء بالرأي القائل أن الخلاصية الإسلامية والهوية القومية الكردية غير متناقضتين. على المستوى الرسمي احتكموا إلى الاعتراف القرآني بالجماعات الإثنية وتضامنها ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾[2]. وتذكير إخوانهم بتميزهم النوعي، وبأن المذهب الشافعي، مثلاً، ليس محل احترام بالنسبة للسلطة مثل مذهب الدولة الحنفي. والإشارة أيضاً إلى التفوق النوعي والثقافي للطرق الكردية التي أبقت الإيمان حياً في الوقت الذي استسلمت فيه للكمالية البنى الرسمية للإسلام في المدينة. هذا كان مصدر فخر للمناطق البعيدة عن المركز والمهمَلة تجاه المركز الفاشستي. ومنذ عام 1923 كان ذلك المركز علمانياً ومعادياً للمؤسسات التي ركز عليها الإسلام السني. فقالوا إنَّ الكرد يستطيعون بل ويجب أن يستمدوا الكبرياء الديني من ثورة الشيخ سعيد.

بعد ذلك ظهرت جماعات غير معروفة تابعة لـ PKK إلى الوجود. فالحزب الإسلامي الكردستاني (PIK)، مثلاً، لفت الانتباه من خلال سلسلة من الهجمات بالقنابل في استانبول وأنقرة وملاطية في شهر آذار/مارس 1990. وذهب لسان حاله،

---

(1) سُميت المجموعة بـ (رجال الدين الوطنيين)، انظر إيمست PKK، ص141 .

(2) السورة 49، الآية 13.

جودي، إلى حد إعطاء المعارضة الإثنية للتبرير الإسلامي التركي وفرّق بين الاستعمال غير المقبول للقومية كعقيدة وبين الهوية والتي منحها الله التي يجب التعلق بها. وعلى هذه الأسس أيضاً طالب الحزب الإسلامي الكردستاني بالحقوق المدنية الكردية[1]. كما ظهرت جماعة إسلامية أخرى باسم الحركة الإسلامية في وان في عام 1991.

كان هدف PKK المباشر من رعاية هذه الجماعات هو مواجهة جهود الحكومة لتصويره على أنه شيطان، وسحب المبادرة من خلال السكان الريفيين الأميين. لقد قُدِّر في بعض المناطق أن 50% من الأصوات قد تأثرت بالشيوخ المحليين، وهذا ما دفع PKK إلى التودد إلى الشيوخ الشباب والملالي لكسبهم إلى جانب قضيتهم.

ولكن PKK تأثر باعتبارات استراتيجية أخرى. فقد أراد القيام بالعمليات من داخل إيران بحرية أكبر. لذلك، فإنه في الوقت الذي عرف فيه أن لدى إيران أسباباً نفعية لخلق مصدر إزعاج في تركيا، فإنه عرف أيضاً أنه ينبغي أن يقدم نفسه على أنه متعاطف مع الإسلام. في عام 1989 أقام شقيق أوجلان، أوصمان، مكتب ارتباط في إيران، وفي السنة التالية تفاوض لإقامة 20 قاعدة عمليات ليقوم منها بضرب أهداف في مقاطعات وان وآكري وقارص. وفي كلمته بمناسبة عيد نوروز 1990 أبرز أوج آلان الأوجه الإيجابية للثورة الإسلامية.

الإخفاق في إيجاد تسوية مؤقتة

بدأ ربيع 1992 في الميدان السياسي بشكل مشؤوم بمقتل نحو 100 مدني على يد قوات الأمن خلال نوروز، الذي بات دون شك المناسبة السنوية للتعبير عن الشعور القومي الكردي. إثر الدعوات الحادة من اليمين للكف عن التردد وعن التعامل مع PKK نهائياً، سلّم أوزال بشكل فعلي مسؤولية جنوب-شرق الأناضول للضباط

---

(1) استشهد جودي العدد 4، 1990 بحديث للرسول يقول" في نهاية الزمن سيصل الترك، أولاد طوران، بعيونهم الصغيرة ووجوهم الكبيرة، إلى ضفاف دجلة. والناس الذين يعيشون هناك [أكراد اليوم بحسب جودي] سوف يُقسمون إلى ثلاث فئات. فئة ستفكر في الغنائم فقط وسوف تهلك [بسبب تخليها عن الجهاد]، وفئة أخرى سوف تلجأ إلى السلطة التركية [أي النظام] وبالتالي سوف يقعون في الكفر. الفئة الثالثة سوف تخوض الجهاد، بنسائهم وأطفالهم. هؤلاء سوف يكونون الشهداء. اقتبسه حميد بوز أرسلان Entre la umma et le nationalisme، ص1، انظر أيضاً ص3.

العسكريين، متخلياً بذلك عن التلميحات الليبرالية التي قدمها في مستهل العام الفائت. لقد كان أوزال تحت الضغط لأن ربع الذين قُتلوا منذ بداية حملة PKK في عام 1984 وعددهم 4.000، قد قُتلوا في العام الماضي كما لم تكن المؤسسة التركية راغبة في إظهار الجيش ضعيفاً.

في شهر آب/أوت هاجمت قوات الأمن بلدة شرنخ في أعقاب تقارير غير مؤكدة عن نشاط PKK هناك. بحيث فرَّ سكان البلدة كلهم، والبالغ عددهم حوالى 20 ألفاً، بشكل جماعي وأُلحقت أضرار جسيمة بالكثير من المباني التي تعذر ترميمها. كذلك حصلت حوادث مشابهة في أماكن أخرى في داركجيت وجوكورجا. لقد قُتل 2.000 شخص تقريباً في عام 1992. وقد أظهر PKK مقدرته بسرعة في تحطيم وهم سلطة الحكومة. ففي نهاية شهر أيلول/سبتمبر قتل 40 من أفراد حراس القرى قرب وان، ومعظمهم من النسوة والأطفال. في اليوم التالي نصب كميناً وقتل 29 جندياً. كما أثار الخوف بين أكراد العراق أيضاً. ففي نهاية شهر تموز/جويليه فرض الحصار على كردستان العراق انتقاماً لتقييد نشاطاته. وهو فعل ذلك ببساطة عبر تهديد سائقي الشاحنات بالعقوبة إذا ما عبروا الحدود. وقد كان هذا كافياً لزرع الخوف في قلب أولئك الذين يدعمون أكراد العراق.

في ضوء الغضب الكردي في العراق من مثل هذا العمل، ولاعتماد أكراد العراق على أنقرة من أجل البقاء، كان من السهل على الأركان العامة التركية إقناع حكومة الإقليم الكردية في أربيل لمساعدتها في شن هجوم كبير على ما يُقدر بـ 5.000 من مقاتلي PKK المختبئين في وهاد منطقة بهدينان. وفي عملية اشترك فيها آلاف المقاتلين الأتراك خلال شهري تشرين الأول/أوكتوبر وتشرين الثاني/نوڤمبر، اتجهت جنوباً تجاه القوات الكردية العراقية ومسحت المعاقل الجبلية لشمالي العراق، قُتِل المئات من مقاتلي الـPKK[1]. وفرّ أغلبهم ليستسلموا لقوات الأكراد العراقيين أو الفرار إلى إيران.

إثر ذلك سرت شائعات حول خلاف مرير داخل PKK حول قيادة أوج آلان واستراتيجيته. لأنه بدا واضحاً أن حشد 5.000 مقاتل ضد أهداف تركية قد وسم بداية

---

(1) كان هناك تناقض كبير في أرقام الأركان العامة التي قدرّتهم بـ 1056 والتقديرات الكردية التي قالت بأنهم بين 150 و200.

التغير الكارثي في إستراتيجية PKK، بعيداً عن عمليات الغريلا التي أعاقت عدداً كبيراً من القوات من عمل أي شيء، والتحول إلى المواجهة المسلحة المباشرة بهدف طرد القوات التركية من أجزاء من كردستان تركيا. هذه الإستراتيجية كانت خاطئة لاعتبارين. حيث لم يكن لـ PKK فرصة معقولة لإلحاق الهزيمة بالقوات التركية في حرب تقليدية، بسبب تفوقها في النقل والحركة وقوة النيران من خلال امتلاكها طائرات النقل المروحية والرشاشات والمدفعية والعربات المدرعة. علاوة على ذلك كانت تركية قد تلقت معلومات استخباراتية عبر الأقمار الصناعية من الولايات المتحدة. الخطأ الثاني يتمثل في نقل بؤرة الصراع بعيداً عن [مراكز] التعبئة الجماهيرية للسكان المدنيين، حيث احتمال انتزاع السيطرة على المنطقة من الدولة وارد هناك تماماً.

خلال ذلك الشتاء كان هناك اعتقاد على نطاق واسع أن العمود الفقري لـ PKK قد كُسر. وحتى قبل هجوم تركيا في تشرين الأول/أوكتوبر كان PKK تحت ضغط كبير بسبب إغلاق سورية لمنشآته التدريبية في وادي البقاع في لبنان. وقد نُقل أوج آلان نفسه إلى اللاذقية. في أعقاب خسارته في بهدينان، وقع أوج آلان ضحية لنقد لاذع، وبشكل خاص من أخيه أوصمان، حيث أُشيع أن وحدات الـ PKK بدأت تتخلى عنه. بعد ذلك وفي عدد 13 آذار/مارس 1993 نشرت صحيفة "صباح" مقالة أشار فيها الطالباني أنه بعد لقائه معه في شهر شباط/فيفري، فإن أوج آلان مستعد للتخلي عن الكفاح المسلح. بدا عرضه هذه المرة متواضعاً أكثر من سابقاته حيث تضمن استنكاراً من PKK للإرهاب وعرضاً بالتخلي عن الحرب: وتصريحاً لصالح حل على أساس تفاوضي ورغبة في السماح للنواب الأكراد، وليس PKK، للتفاوض مع أنقرة باسم الشعب الكردي، والتزاماً بوحدة تركيا وبالعملية الديموقراطية الشرعية والتخلي عن فكرة الانفصال.

في 17 آذار/مارس 1993 أعلن أوج آلان بنفسه وقف إطلاق النار من طرف واحد اعتباراً من نوروز (21 آذار/مارس) ولغاية 15 نيسان/أفريل، حيث تلتزم قواته في هذه الأثناء بالدفاع عن نفسها فقط إذا ما هوجمت. وذكر أوجلان أنه إذا ما كانت الحكومة التركية متجاوبة فإنه "لا يجد أي سبب في عدم تمديد وقف إطلاق النار. أنا شخصياً أحب أن أكون قادراً على العودة أعزل إلى جنوب شرق تركيا حتى انخرط

في النشاط السياسي"[1]. في تركيا أخذ هذا العرض دليلاً على أن أوج آلان قد تعرض لهزيمة عسكرية ويسعى الآن إلى كسب شيء ما على الصعيد السياسي. في 16 نيسان/أفريل جدد وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى، وبدا أنه فقد رغبته في القتال. لقد كانت مطالبه لا تختلف عما تداولته الأحزاب السياسية التركية الرئيسية، "يجب أن تُمنح لنا حقوقنا الثقافية وحق البث باللغة الكردية. ينبغي إلغاء نظام حراس القرى ورفع قانون الطوارئ، وأن تتخذ السلطات الإجراءات الضرورية لوضع حد للاغتيالات والاعتراف بالحقوق السياسية للتنظيمات الكردية"[2]. واللافت للنظر أن أوج آلان لم يذكر أي شيء عن حق تقرير المصير.

ومن سخريات القدر أن أوزال توفي في اليوم التالي إثر سكتة قلبية. ففي شهر شباط/فيفري كان أوزال قد كتب رسالة من ست صفحات إلى رئيس الوزراء ديميريل حول تنامي عزلة المجتمع الكردي وانتشار نفوذ PKK المتزايد، والتهديد بوحدة الأراضي التركية[3]. ولكن حله جمع ما بين التأييد لحوار مفتوح والتهجير الجماعي لنحو 200 ألف كردي لحرمان PKK من التعاطف الجماهيري في مناطق عملياته. وقد تم ترحيل العدد نفسه تقريباً في السابق ولكن دون تحقيق النتائج المرجوة. بل على العكس زاد من انتشار الخلايا المؤيدة لـ PKK.

من غير المجدي التفكير فيما إذا كان التاريخ سيتغير إذا ما عاش أوزال أم لا. ولكن تركيا وأوج آلان خسرا رجل الدولة الوحيد الذي أظهر قدرة في تصوّر حلول بشأن الأكراد وإن كانت متواضعة. بعد أوزال استلم ديميريل الرئاسة بعد أن هزم أقرب منافسيه، الكردي كاميران إينان، وبفارق بسيط جداً. رغم إشارات ديميريل الاسترضائية عقب توليه لرئاسة الوزراء في عام 1991، فإنه لم يُظهر أي اهتمام بحل القضية الكردية بالطرق السياسية. لقد وقف مكتوف اليدين في السماح للجيش باتخاذ قرار وقف إطلاق النار من جانب أوج آلان واعتباره على أنه علامة ضعف. وبناء على ذلك جددت القوات الحكومية جهودها لأسر الـ 7.000 مقاتل الذين ادعى أوج آلان أنهم موجودون في تركيا. وخلال الأسابيع الستة التالية قتلت القوات نحو 100 فرد

---

(1) Turkey Briefing، المجلد 7، رقم 1، نيسان/أفريل 1993.
(2) Turkey Briefing، المجلد 7، رقم 2، صيف 1993.
(3) الإندبيندنت، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1993.

آخرين من الغريلا والمدنيين واعتقلت المئات واستأنفت عمليات نسف البيوت. وقد أوضح ديميريل والجيش أن لا مفاوضات ولا أية تنازلات متوقعة. فلقد قرروا سحق PKK تماماً قبل فرض سياسة الدولة على الأكراد.

في الرابع والعشرين من أيار/ماي أوقفت مجموعة من قوات PKK حافلة قرب بينغول وقتلت 35 مجنداً خارج الخدمة. ربما كان هذا العمل من تدبير أحد قادة PKK بهدف نسف عملية وقف إطلاق النار. ورغم أنه لم يسمح بالهجوم، لم يكن أمام أوج آلان بديل سوى الإعلان رسمياً أن وقف إطلاق النار قد انتهى. وهكذا استأنف PKK القتال لأن تركيا أخفقت في إعطاء أي مؤشر كالسماح بقناة تلفزيونية أو بث إذاعي باللغة الكردية، أو إيقاف العمل العسكري. والحقيقة لو أن الدولة أوقفت نشاط الأمن، لربما أقنع هذا أغلبية الكرد في أن الدولة جاهزة للتخلي عن حقدها الموروث .

مرة أخرى أُقحِمت كردستان تركيا في حرب ضارية. فرئيسة الوزراء الجديدة، تانسو تشيلر (أول امرأة في تركيا تشغل هذا المنصب) كانت غير واثقة بما فيه الكفاية من منصبها لمعارضة قرار الأركان العامة في تجديد الهجوم، والذي تضمن هجمات مدمرة على بلدتي قولب وليجه. في أحد أيام شهر تموز/جويليه قُتِل 75 شخصاً من مدنيين ومجندين وغريلا. وأثناء ذلك الشهر ارتفعت نسبة القتلى (منذ 1984) إلى ما يُقدّر بـ 6.500 قتيل.

سعى كلا الزعيمين الآن إلى توسيع نطاق الحرب للتأثير على بقية تركيا. أما في أنقرة فقد حُظِر الحزب الكردي HEP في شهر تموز/جويليه، وهي إشارة ضد المشاعر القومية الكردية. لقد شكل بعض نواب HEP السابقين جماعة جديدة أسموها حزب العمل الديموقراطي (DEP) مظهرين عدم جدوى عمل الحكومة. وفي خطوة أخرى لإظهار غضبها الشديد من الكرد، أمرت محكمة الدولة الدستورية بتجريد أكثر الأكراد اعتدالاً في المجلس من حصانتهم البرلمانية[1].

كان PKK أيضاً راغباً في نقل نضاله إلى العمق التركي، ونشر أسلحة جديدة على مناصريه. في أواسط حزيران/جوان شنّ سلسلة من الهجمات على المواقع السياحية على الساحل الجنوبي لتركيا، وحذّر السياح الأجانب من زيارة تركيا[2]. كما

(1) هو فهمي اشق لـ Fahmi Isikler.

(2) شُنت الهجمات في انطاليا في السابع والعشرين من حزيران/جوان والسابع عشر من تموز/جويليه وفي استانبول في الخامس والعشرين وفي كوساداسي في الثلاثين من شهر تموز/جويليه.

أخذ البعض منهم كرهائن. في 24 حزيران/جوان هاجم السفارة التركية في بيرن، وهي سابقة لشن هجمات منسّقة أخرى على أهداف تركية في مدن أوروبا الغربية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أدى ذلك إلى منع الـ PKK والمؤسسات التابعة له في ألمانيا، وإلى اعتقال عدد من مؤيديه في فرنسا، وهي إجراءات هددت المصادر المالية لـ PKK، التي قيل إنها زادت من خلال الابتزاز والتهديد من المهاجرين الأكراد.

كما أظهر PKK أيضاً سيطرته على المنطقة الجنوبية-الشرقية. فإذا كان حزب الله قادراً على تهديد الصحافة فإن PKK يستطيع القيام بذلك أيضاً. ففي 18 تشرين الأول/أوكتوبر منع دخول كل المراسلين الأتراك والأجانب إلى "كردستان الشمالية" وأغلق بنجاح كافة مكاتب الصحف التركية في المنطقة. إن الامتثال لأمر الإغلاق هذا دليل واضح على تحدي PKK لسلطة الدولة في المنطقة. وفي نهاية سنة 1993 تجاوز مجموع القتلى الـ 10 آلاف قتيل، وواجهت الدولة احتمال تفلّت أقاليمها الجنوبية-الشرقية بشكل تدريجي من السيطرة المدنية.

في عام 1993 كان PKK قد أكمل عقداً تقريباً في حرب العصابات كما كانت لديه كل الأسباب ليرضى عن تقدمه. فقد نجح منذ عام 1984 في توسيع نطاق عملياته، وأصبح أخطر تحدٍ على الإطلاق تعرضت له الجمهورية. لقد بات لديه هدفان رئيسيان: إقامة حركة قومية متماسكة، وإقناع الدولة التركية بالتفاوض. على الصعيد الأول كان قد نجح بشكل كبير بحلول عام 1993. فقد أخرج من الميدان جميع المنافسين الحقيقيين تحت غطاء القومية الكردية. إذ أسكت PKK وبسرور كل الأصوات الكردية الأخرى حيث لم يكن هناك مجال لأية آراء باستثناء آراء قائده. وهو كان قد أثار من قبلُ قسماً كبيراً من الكرد. وتجلى ذلك تماماً في نوروز حيث خرج الآلاف إلى الشوارع في كردستان كما في مدن المهجر. هنا كان بإمكان الناس العاديين في كردستان إظهار هويتهم القومية علناً. في عام 1992 قُتل ما لا يقل عن 70 شخصاً في تظاهرات نوروز. علاوة على ذلك بدا أن أعداداً كبيرة من الكرد مرتبطون أو يؤازرون الثورة بشكل فعلي. ويمكن القول باختصار إنه خلق بالفعل حركة قومية متماسكة من غير المحتمل أن تزول حتى بزواله .

ولكن الجلوس مع الدولة التركية إلى طاولة المفاوضات كان حلماً من العسير جداً تحقيقه. وبحلول 1993 أصبح واضحاً لقيادة PKK أنه قد تم التوصل إلى حد

معين يمكن أن تحققه عمليات الغريلا على الأرض. وقد كان هذا هو السبب وراء وقف إطلاق النار من جانب واحد في ربيع ذلك العام حيث لم تعد لديه الرغبة في مواصلة القتال. لقد أراد التفاوض.

رد الحكومة على التحدي الكردي

ليس هناك أدنى شك أن الرئيس أوزال كان مدركاً تماماً لخطورة التحدي. فقبل موته بقليل كتب إلى رئيس وزرائه، سليمان ديميريل، بعبارات صارخة: "إن الجمهورية التركية تواجه أخطر تحد لها حتى الآن. إن زلزالاً اجتماعياً يمكن أن يقطع جزءاً عن بقية تركيا، وربما نُدفن تحتها"(1). لقد رأى أوزال العواقب البعيدة. لكن مجلس الأمن القومي، الذي ضمِن أن التعامل مع القضية الكردية قد بقي بقوة ضمن مرجعياته، قد حرم الذين خلفوه في الرئاسة من تلك الحرية.

لقد استمر المجلس المذكور في البحث عن حل عسكري محض. فتم نشر 300 ألف عنصر من الجيش والجندرمة في المنطقة. كما دعمتهم طائرات الهليكوبتر المهاجمة وبشكل شبه مؤكد بمعلومات عن تحركات الغريلا عبر الأقمار الصناعية من الولايات المتحدة. وبموجب المرسوم 285 الصادر في تموز/جويليه 1987 والذي أعلن عن حالة الطوارئ في المنطقة، مُنح للحاكم العام حق إخلاء القرى مؤقتاً أو بشكل دائم. في عام 1993، وفق التقارير الصحفية، تم إخلاء حوالى 326 قرية بشكل رئيسي في سيرت وهكاري ووان. وحينما امتد الصراع إلى ديار بكر وتونجلي [ديرسم]، شملها الإخلاء أيضاً. وبعد أن أصبح رئيساً للوزراء بوقت قصير في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1991 أُخبر ديميريل أن "العملية [المضادة للتمرد المسلح] سوف تشمل تطهير المنطقة وإخلاءها على أساس منظّم"(2) حيث تمت المباشرة بذلك في الحال. ففي شباط/فيفري 1993 دعا أوزال إلى أن "نزوحاً مخططاً ومتوازناً يشمل كافة شرائح المجتمع [الكردي]، إلى مستوطنات مَعدّة سلفاً في الغرب هو أمر

---

(1) الاندبيندنت، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1993.
(2) مشروع حقوق الإنسان الكردي والطبي الدولي، تدمير القرى في جنوب شرقي تركيا (لندن، حزيران/جوان 1996)، ص8.

ضروري"[1]. لكن عمليات الإخلاء كانت غير منظمة تماماً والنزوح كان غير مخطط بتاتاً وفوضوياً وأدّى إلى مآسٍ إنسانية وهلاك بسبب الظروف البيئية. أما الحكومة، التي خجلت من الاعتراف بما يحدث، فقد ألقت باللوم على PKK. في نهاية 1994 تم تفريغ 2.000 قرية على الأقل. في تموز/جويليه 1995 اعترف وزير حكومي بأنه تم إخلاء ما لا يقل عن 2.664 قرية، والتي أدت إلى تشريد أكثر من مليوني شخص. فضلاً عن ذلك، اعترف بأن عمليات الإخلاء هذه على يد قوات الأمن وليس PKK كما ادعت الحكومة[2]. في أواسط 1996 وصل العدد الإجمالي إلى حوالى 3.000 قرية وثلاثة ملايين شخص دون منازل. في صيف 1999 تجاوزت عمليات الطرد أكثر من 3.500 قرية ومع ذلك لم تنتهِ لأنَّ قوات الأمن وسّعت ببساطة نطاق عملها لتفرّغ قرى في سيواس، وأرزنجان وأرضروم، حتى تستأصل أية ملاجئ محتملة للغريلا.

وقد أظهر وصف شهود عيان، من بينهم مجندون راعهم ما رأوه، الوحشية التي يتم فيها تنفيذ عمليات الإخلاء هذه. فقد تضمنت تصرفات مخزية: اعتقال كيفي وعنف وتعذيب وقتل دون أمر من المحكمة واغتصاب جنسي أو تهديد بالاغتصاب وسلب الأموال المنقولة والماشية والمونة[3]. في عام 1995 نشرت جمعية حقوق الإنسان التركية (IHD) دراسة هامة عن أولئك المرحّلين نتيجة عمليات الإخلاء هذه. على العموم أكد 90% بأنهم قد خضعوا لاضطهاد الدولة حتى تركوا قراهم واعتقد

---

(1) نُشرت مقاطع مطولة من هذه الرسالة في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 1993 في Turkish Probe وTurkish Daily News.

(2) هذه الاعترافات كلفته فقدان منصبه، ملليت (أنقرة) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1994 و25 تموز/جويليه 1995. وبشكل لافت للنظر نكر الحكام العامون الأربعة للفترة الممتدة من 1987-1997 أنهم أعطوا أي أمر بإخلاء أية قرية، "تقرير اللجنة البرلمانية حول النزوح من قرى الشرق وجنوب شرق تركيا". (غير مؤرخ، ربما في خريف 1997).

(3) لإلقاء نظرة عامة ودراسات ميدانية خاصة انظر مشروع حقوق الإنسان الكردي، تدمير القرى في جنوب شرقي تركيا (لندن حزيران/جوان 1996)، Stiching Nederland-Koerdistan التهجير القسري وتدمير القرى في ديرسم (تونجلي) والقسم الغربي من بينغول، كردستان تركيا، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 1994 (امستردام، آذار/مارس 1995) منظمة مراقبة حقوق الإنسان / هلسنكي ووتش، تركيا: نقل الأكراد من جنوب شرقي تركيا (نيويورك وواشنطن، تشرين الأول/أوكتوبر 1994) ونقل الأسلحة وانتهاك قوانين الحرب في تركيا (نيويورك، واشنطن، لوس أنجلوس، لندن وبروكسيل، تشرين الثاني/نوفمبر 1995). انظر أيضاً لوستكارتن Lustgarten ومكدول McDowall ونولان Nolan، أرض الخوف ص ص16-24 كدليل على نصب الكمائن وقتل المدنيين في مقاطعات كوجلوكوناك Guclukonak وسيرت.

88.7% أنهم أصبحوا أهدافاً لسبب بسيط هو أنهم أكراد[1]. في عام 1994 فقط قُدّرت الخسارة في المجال الزراعي بـ 350 مليون دولار أميركي. وفي إقليم ديار بكر، مثلاً، قُدِّر أن الماشية تقلصت بنسبة 50% ومواد البناء بنسبة 30% ومناطق الرعي بنسبة 60%.

بقي أغلبية المرحّلين في المنطقة مؤقتاً وطلبوا المأوى في أقرب بلدة أو مدينة. وهكذا يمكن تقدير أثر ذلك بمقارنة عدد سكان بعض المدن في عام 1991 مع الأعداد المقدّرة في عام 1996:

المدينة	عدد السكان 1991	تقدير عدد السكان 1996
هكاري	35.000	80.000
باطمان	150.000	250.000
وان	153.000	500.000
ديار بكر	380.000	1.3 مليون[2]

ولكن لم يمض وقت طويل حتى بدأ بعض هؤلاء المهاجرين بالانتقال إلى مدن أكبر خارج المنطقة الكردية. لقد فضّل أغلبهم وجهة لهم فيها أقرباء أو رفاق من القرية نفسها. والوجهات المفضلة كانت أضنة ومرسين وإسكندرون ومدناً ساحلية أخرى، أو مدناً كبيرة في الغرب، وبشكل خاص استانبول وأنقرة وإزمير. بحلول عام 1994، أي بعد سنتين من بدء التهجير الجماعي قُدِّر أن سكان أضنة ارتفع من 900.000 إلى 1.5 مليون نسمة، في حين زاد عدد سكان مرسين من 550.000 إلى حوالى 1 مليون تقريباً. وهكذا وجد معظم الذين تم إجلاؤهم أنفسهم يعيشون في منطقة أكواخ على أطراف المدينة.

وفي الوقت الذي قلّ فيه عدد الاغتيالات للمعارضين لسياسة الدولة في الشوارع، ارتفع عدد "المفقودين" والمخطوفين بشكل كبير. لقد أُخِذ الكثير منهم في

(1) جمعية حقوق الإنسان التركية *Yasadiklari Topraklardn Metropolier qoc Eden Kurt Ailelere Yonelik Arastirma* (استانبول كانون الثاني/جانفي 1995) اقتبسها عصمت إيمست، "إخلاء القرى" بحث غير منشور، آذار/مارس 1996.

(2) مشروع حقوق الإنسان الكردي، تدمير القرى في جنوب شرقي تركيا، ص19.

ضوء النهار من قبل أفراد في الفرق الخاصة (Ozel Tim) أو تنظيمات المخابرات (JITEM) أو الدرك. ولم يجد البوليس السري حرجاً من الإفصاح عن هوياتهم. أحياناً كان يُعثر على جثث المفقودين في حاويات القمامة أو على جانب طريق مهجور. لقد كان من المألوف أن تحمل هذه الجثث آثار التعذيب. كما لم يعد بعض الأشخاص الآخرين أبداً.

لقد كانت الأحزاب السياسية المؤيدة للأكراد بشكل خاص أهدافاً لمضايقات مستمرة. فاثناء الفترة السابقة للانتخابات المحلية في آذار/مارس 1994، انسحب حزب العمل الديموقراطي (DEP) بعد اغتيال أعضائه، والهجوم بالقنابل على مقراته ومكاتب فروعه واعتقال العديد من أعضائه. وبعد هجوم لـ PKK بالقنابل قُتل فيه 6 طلاب ضباط في استانبول. لقد اعتقلت الحكومة ستة نواب أكراد من (DEP)، ورفعت عنهم الحصانة البرلمانية ووجهت لهم تهمة الانفصال حيث كان الأبرز بينهم اثنان هما ليلى زانا وخطيب دجلة، اللذان حكم عليهما بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً لانتمائهما ومساعدتهما جماعة مسلحة غير شرعية أي (PKK). لقد كان الدليل واهياً، ولكن الدولة كانت مقتنعة أن HEP وDEP مجرد غطاء سياسي لـ PKK. بعد ذلك فرّ قادة DEP الآخرون إلى أوروبا. في شهر حزيران/جوان 1994 تم حظر DEP. وعلى الرغم من تشكيل حزب جديد، حزب الشعب الديموقراطي (HADEP)، إلّا أنه كان من الواضح بقاء الحكومة مصممة على إخماد أي نقاش بخصوص القضية الكردية من قبل الأكراد أنفسهم. وأثناء الانتخابات الوطنية التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر لعام 1995 حاز HADEP على أكثر من 2.1 مليون صوت، رغم التهديد الواسع النطاق لمرشحيه ومؤيديه، الذين تعرض البعض منهم للاعتقال، أو التعذيب أو القتل. فقد قُتل ثلاثة من موظفي HADEP في البستان (مقاطعة مرعش) فقط. لكن قدرته على إثارة العواطف كانت محصورة في المنطقة الجنوبية-الشرقية. ففي الوقت الذي اختار فيه أكثر من 50% من المنتخبين التصويت لـ HADEP في ديار بكر، صوّت له عدة أكراد فقط في استانبول.

في المؤتمر الثاني للحزب الذي عُقد في حزيران/جوان 1996 مزّق شاب العلم التركي واستبدله براية PKK. ورغم أن المنظّمين سارعوا إلى إزالة راية PKK، إلّا أنه قدّم الحجة لاعتقال الأعضاء الـ 32 المنتخبين حديثاً لمجلس القيادة كما أُردي ثلاثة أعضاء آخرين قتلى في طريق عودتهم إلى بيوتهم. وفي هذا السياق يذكر أن رئيسه

مراد بوزلاق، من بين الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم وسجنهم. وهو الذي كان قد نجا من محاولة اغتيال في العام السابق أمام باب منزله.

لا شيء من هذا يثير الدهشة البتة. فتركيا لم تنظر إلى HADEP بشكل مختلف عن الأحزاب التي سبقته، وقررت أن تضعه تحت ضغط مخفي ومكشوف[1]. مع بداية عام 1999 ومع توقع انتخابات عامة أخرى في نيسان/أفريل، قدّم النائب العام اتهاماً للمحكمة الدستورية لإغلاق HADEP لأن الحكومة لم تكن غير قادرة فقط على تحمل الأحزاب المؤيدة لـ PKK؛ بل كانت مصممة على خنق أي صوت كردي. ففي شباط/فيفري أُغلق حزب الجماهير الديموقراطية (DKP) المؤيد للأكراد، وهو برئاسة شرف الدين آلجي، وهو سياسي مخضرم معروف باعتداله ويدعو إلى الحقوق السياسية والمدنية والثقافية داخل الجمهورية، ولم يلمّح أبداً إلى الانفصال. مع ذلك اتُهِم مع قائده بنشر أفكار "انفصالية". كان (DKP) هو الحزب الخامس عشر الذي تغلقه المحكمة الدستورية منذ أن عادت تركيا إلى الحكم المدني في عام 1993.

في هذه الأثناء استمرت قوات الأمن، في ساحة المعركة، بملاحقة قوات PKK. وكان هذا دليلاً على سطوتها خلال 1997-1998 حين رفعت الحكومة حالة الطوارئ عن 10 من المحافظات التي كان يُطّبق فيها هذا النظام في التسعينيات. واعتباراً من 1997 فصاعداً باتت الغارات على شمالي العراق ميزة ملازمة لهذه العمليات. التي استدعى بعضها تحرك 30 ألفاً أو أكثر من الجنود على الحدود. لقد أصبح (ح.د.ك) مساعداً نشِطاً في العمليات التركية. وقد نجم ذلك جزئياً من السيطرة التركية المحكمة على نقطة عبور الخابور، إبراهيم الخليل. ولكنه نجم أيضاً عن امتعاض (ح.د.ك.) من مقاتلي PKK في بهدينان الذين بذلوا قصارى جهدهم لتجنيد القرى العراقية، التي اعتبرها (ح.د.ك.) ضمن دائرته الانتخابية،في صفوفه ولو نظرياً. ولكن مهما ادعت تركيا أنها قتلت منهم، كانت بهدينان تبدو دائماً وكأنها تخفي المزيد. علاوة على ذلك، ما إن يبدو أن الهدوء قد بدأ يعود إلى أي جزء من جنوب شرقي تركيا، حتى يبدأ PKK بشن هجمات في أماكن أخرى، من منطقة البحر الأسود، مثلاً.

---

(1) أصبح ذلك علناً حينما تسربت الوثيقة "مقترحات لحل" [القضية الكردية] المقدمة إلى مجلس الأمن القومي في 27 كانون الثاني/جانفي 1997 إلى الصحافة.

ولكن اعتباراً من عام 1996 وجد PKK نفسه في موقع دفاعي أكثر فأكثر فاقداً الحصول على الطعام أو المأوى بسبب عمليات الإخلاء أو التعرض لإصابات كبيرة. وفي عام 1996 قُدِّر عدد القتلى بـ 20 ألفاً. وبحلول عام 1999 اعتُقِد أن عددهم تجاوز 35 ألفاً. أما المنطقة التي كانت يسيطر عليها PKK فكانت تتقلص بكل تأكيد. وبدا واضحاً أن تكتيكات الغريلا قد باءت بالفشل. ولذلك عرض أوجلان للمرة الثالثة وقفاً لإطلاق النار في شهر أيلول/سبتمبر 1998 على أمل أن تستجيب تركيا. ولكن تركيا كانت لديها خطط أخرى.

التعامل مع أوج آلان

في شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1998 حشدت تركيا فجأة 10.000 جندي على حدود سورية الشمالية وطالبت بطرد PKK وتسليم عبد الله أوج آلان في الحال والذي كان يعمل من سورية ولبنان كنقطة انطلاق لـ PKK منذ انقلاب 1980. إن تواطؤ تركيا وإسرائيل في هذه الحيلة واضح تماماً. فمنذ عام 1994 كانت تركيا وإسرائيل تعملان سوية وبشكل وثيق في المسائل الأمنية. وبحلول عام 1996 كان الطيارون الإسرائيليون يحلقون بطائراتهم الحربية فوق الأجواء التركية ويقدمون المشورة لإتباع أساليب مضادة للتمرد. كان هذا جزءاً من استراتيجية الولايات المتحدة للمنطقة، وهي استراتيجية لاقت الترحيب من جنرالات تركيا بعكس دبلوماسييها الذين لم يرحبوا بفكرة استقطاب المنطقة ونظروا إلى المشروع نظرة ريبة وحذر. مع تعرض سورية للهجوم الجوي التركي، واحتمال الغزو من قبل الجيش التركي الأقوى بدون شك، وضعت سورية حداً لنشاط PKK ووقعت تفاهماً مع تركيا حول "الأمن المتبادل" وبشكل خاص منع نشاط PKK عبر حدودهما المشتركة.

أما أوج آلان فلم يُسلم، بل غادر بهدوء من سورية إلى موسكو. في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر طار إلى روما حيث طلب اللجوء السياسي، ولكنه اعتُقِل. ظنت إيطاليا أن ألمانية سوف تسلّم المتهم الفارّ إلى حكومته بعد أن أصدرت مذكّرة اعتقال بحقه، ولكنها تراجعت فيما بعد، خوفاً من رد الفعل الداخلي لنصف مليون كردي يقيمون فيها. رفضت إيطاليا طلب تركيا، بسبب عدم رغبتها في تسليمه إلى دولة لا يزال حكم الإعدام فيها نافذاً. في منتصف شهر كانون الثاني/جانڤي غادرها أوج آلان إلى روسيا حيث أمِلَ في الوصول إلى لاهاي، ولكن السلطات الهولندية لم

تسمح بدخوله. في نهاية ذلك الشهر طار إلى أثينا التي خضعت لضغط شديد من الولايات المتحدة. في الأول من شباط/فيفري وصل أوج آلان إلى نيروبي، قاعدة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA في أفريقيا، وفي 15 منه خُطِف وهو في طريقه للذهاب إلى جنوب أفريقيا، حيث سُلِّم للقوات التركية الخاصة المنتظرة على أرض المطار.

وضعت تركيا أوج آلان في جزيرة إمرالي، على بعد 35 كم من استانبول حيث بقي في السجن الإنفرادي لمدة عشرة أيام، سُمِح بعدها لمحاميين بالتحدّث إليه بشكل محدود وبدون ملف للقضية أو على انفراد. لذلك، وكما هو متوقع، حينما ظهر أوج آلان في المحكمة في 31 أيار/ماي كان دفاعه مشوشاً. أجريت المحاكمة بسرعة. وقدّم أوج آلان نفسه دفاعاً استرضائياً واعتذارياً واصفاً قتال الـ PKK على أنه "خطأ"، وقال، خلافاً للواقع، إن وضع حقوق الإنسان قد شهد تحسّناً منذ عام 1990، بينما الواقع هو أنه وصل إلى أسوء حدوده في ديرسم منذ 1938. ولم يذكر شيئاً عن آلاف القتلى [من الأكراد طبعاً. المترجم] وعن جرائم القتل الغامضة في سجون الشرطة ولا عن الملايين الذين أصبحوا بلا مأوى. من جهتها رفعت جهة الإدعاء من الموجة العاطفية باستدعائها أمهات الجنود الذين قُتلوا إلى قاعة المحكمة كذلك طُرحت مسألة العبث بآلاف من الكرد وعائلاتهم الذين عانوا من الإرهاب على يد PKK بينما الأكراد الذين عُذِبوا وقُتِلوا على يد الدولة، والذين لم يكن الكثير منهم من مقاتلي PKK، فبالكاد ذُكِروا. هكذا، وبدلاً من أن تكون منبراً لإظهار المظالم الكردية، ركزت المحاكمة على قضية التحدي الذي مثله PKK على مجتمع يعيش في ظل القانون. وليس هناك أدنى شك أن أوج آلان، إما بمحض إرادته أو تحت الضغط التركي النفسي، ضيّع فرصة نادرة لذكر القضية الكردية.

في 29 حزيران/جوان أُدين أوج آلان بجرم الخيانة وحكم عليه بالإعدام. مع ذلك لم يكن هناك يقين من أنه سوف يُعدم، رغم أن هذا ما كان الرأي العام التركي يسعى إليه. لأنه كان يجب على محكمة الاستئناف والبرلمان والرئيس، على التوالي، أن يوافقوا على الحكم. في هذه الأثناء حمل محامو الدفاع عن أوج آلان قضيته إلى

---

(1) اعتمدت القضية على الاختطاف غير القانوني (المادة 5)، وعدم وجود تسهيلات كافية لتحضير الدفاع (المادة 6). لأخذ نظرة نقدية عن طبيعة المحاكمة غير العادلة، انظر آمنستي انترناشيونال (منظمة العفو الدولية)، "تركيا،حكم الإعدام بعد محاكمة غير عادلة: قضية عبد الله أوج آلان"، آب/أوت 1999.

المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ[1]. لهذا أكد الرئيس ديميريل للمجتمع الدولي أن تركيا سوف تلتزم بحكم ستراسبورغ، ولكن الكثيرين شككوا في ذلك.

خلال تلك الفترة، وفي أعقاب طرد سورية لأوج آلان، ضاعفت تركيا من هجومها العسكري العنيف على التعبير عن الهوية الكردية. فعندما نظم HADEP احتجاجات في كل البلاد علىِ احتجاز أوج آلان المؤقت في روما، في تشرين الثاني/نوفمبر 1998، تم اعتقال أكثر من 3.000 مؤيد من قبل السلطات. وقد توفي أحد المعتقلين في ديار بكر إثر تعذيبه من قبل الشرطة، وفي استانبول قُتل آخر على يد الجماهير التركية الغاضبة. وهكذا فإنه بعد اعتقال أوج آلان باتت قوات الأمن أكثر صرامة. ففي عام 1999 ضُبطت بشدة [احتفالات] النوروز. ونُشرت قوات الدرك المرهوبة الجانب لأول مرة في مناطق الأكواخ الكردية في مدن تركيا الغربية وتم اعتقال حوالى 8.000 شخص خلال عيد النوروز تقريباً، منهم مالا يقل عن 1.700 شخص اعتُقلوا في استانبول.

الأزمة بالنسبة لـ PKK

منذ أن أُجبر أوج آلان على مغادرة سورية، كانت قيادة الـ PKK تعيش في أزمة عميقة، كما أنها ازدادت عمقاً إثر اعتقاله في نيروبي. فقد ألقى الجناح العسكري لـ PKK اللوم على الجناح الأوروبي لإظهاره ثقة تامة بالحصول على لجوء سياسي لأوج آلان في أوروبا، في الوقت الذي كان فيه واضحاً أن ليس لدى أوروبا استعداد لمواجهة تركيا والولايات المتحدة.وفي الوقت الذي تابع فيه مقاتلو PKK نضالهم في الجبال، ذكّرت سلسلة انفجارات صغيرة سكان تركيا المدنيين وأيضاً السياح أن الـ PKK قادر، إذا ما أرد ذلك، على خلق الاضطراب والتدمير للقسم التركي من تركيا. ولكن هذه لعبة خطيرة، كان PKK على الدوام مدركاً لها. فالهجمات بالقنابل قد تنقل الصراع من بين الشعب الكردي والدولة إلى صراع داخلي. وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة PKK منشغلة بما يجب فعله، دعا أوج آلان من زنزانته في جزيرة إيمرالي، إلى إيقاف تام لنشاط PKK العسكري. وفي غضون أيام، أعلن PKK فعلاً أنه سوف يتخلى عن هذا النضال. ولكن ذلك خلق مشكلة. ففي ظل عدم وجود أي مؤشر على تراجع العناد التركي، فكيف يستطيع PKK أن يواصل نضاله بالطرق الأخرى؟

ثمن قمع الكرد

بدا أن الجنرالات قد كسبوا الجولة، ولكن هل كسبوها فعلاً؟ لا أحد يشك في التأثير المدمر الاستثنائي للحرب منذ عام 1984. فحتى عام 1999 كانت تكلف الدولة 10 بليون دولار سنوياً في المجال العسكري فقط. أما الأضرار البيئية والزراعية والإنتاج البشري، حتى وإن كانت في المنطقة الأكثر إفقاراً في الدولة، فقد كانت ضخمة أيضاً. كما كلفت تركيا كثيراً في مجال الاستثمار الدولي. فالسياحة، مثلاً، في أواخر التسعينيات جلبت دخلاً سنوياً مقداره 8 بليون دولار أميركي حيث كان الضعف فقط قبل سبع سنوات. أما في عام 1999 فقد تراجع دخل السياحة بنسبة 30%. من جهته أكد استفتاء للرأي في ألمانية أن أغلبية الشعب قد عدلوا عن رأيهم في قضاء العطلة في تركيا بسبب سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان أكثر من خوفهم من القنابل.

علاوة على ذلك، سببت معاملة تركيا لأكرادها خلال الصراع إلى خلاف متزايد مع أوروبا. ففي أواسط التسعينيات كان يُعرف جيداً في الأوساط غير الرسمية أن تركيا تخرق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلّق بحق الحياة، وحق المحاكمة العادلة وعدم التعذيب وحرية التجمع وحرية إبداء الرأي. وقد نشرت منظمة العفو الدولية بشكل دوري حالات خرق من النوع الجسيم.

على الرغم من هذا السجل دخل الاتحاد الأوروبي في اتحاد جمركي مع تركيا في كانون الأول/ديسمبر 1995، حيث تعهدت تركيا بتنظيف سجلها في مجال حقوق الإنسان. غير أنَّ مثل هذا التحسن لم يحصل؛ وفي عام 1997، وجدت تركيا أن اسمها لم يرد حتى في قائمة الانتظار لدخول الاتحاد، مما أثار غضبها الشديد. وخاصة لأنَّ مقدّمي الطلبات الجدد في أوروبا الشرقية قد سبقوها إلى ذلك. من جهته أيضاً انتقد الاتحاد بشدة سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان حيث كان الأسوأ قادماً، إذ تحولت حالات الإدعاء الفردية في المحكمة الأوروبية إلى تيار. ابتداءً من 1996 فصاعداً بدأت ستراسبورغ تدين تركيا على أساس روتيني تقريباً، لأنها تقوم بسلسلة من الانتهاكات المتواصلة بخصوص تدمير القرى والتعذيب والقتل غير القانوني. وفي شهر تشرين الأول/أوكتوبر من ذلك العام استقال محامي تركيا مشيراً إلى أنها "تتعهد دائماً، ولكنها لا تنفّذ تعهداتها أبداً لذلك فإن الدفاع عن تركيا أمر

مستحيل في الظروف الحالية"[1]. لهذا لم يكن مفاجئاً في حزيران/جوان 1999 أن يقوم مجلس أوروبا بأعضائه الـ41 من اللجنة الوزارية بتوبيخ تركيا علناً على انتهاكاتها المتكررة والخطيرة لحقوق الإنسان[2]. علماً أن أيّاً من أعضاء مجلس أوروبا لم يتلق مثل هذا الانتقاد من قبل. وحتى عندما انضمت تركيا إلى الناتو قبل نصف قرن، فإنها اعتمدت على أهميتها في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب لتتغلب على الهواجس الغربية بخصوص سجلها في مجال حقوق الإنسان. ولكن في عام 1999 أرادت بعض الدول كألمانيا وبريطانيا أن تغض النظر عن مثل هذه القضايا لصالح مصالحها الاقتصادية وشؤونها الاستراتيجية، ولكن بروز جماعة من البرلمانيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان حال دون ذلك.

على الصعيد الداخلي أيضاً دفعت تركيا الثمن غالياً. فليس هناك شك من أن القضية الكردية اتخِذت كذريعة من قبل مجلس الأمن القومي للحفاظ على سطوته، وبالتالي التهرّب إلى حد خطير من توجهات الحكومة المدنية والديموقراطية. من جهته حاول مجلس الأمن القومي، باعتباره الوصي الذي عيّن نفسه لحماية التراث الكمالي، تجميد أي تحوّل عضوي للجمهورية التركية، وهكذا بدا أن أية حكومة مدنية لا يمكنها أن تعيش دون موافقة من مجلس الأمن القومي مما أدى إلى انحطاط خطير في العملية السياسية. لذلك، وبصرف النظر عن يمينية توركوت أوزال، لم يبرز أي زعيم سياسي أية قدرة على تحدي مجلس الأمن القومي والانتصار عليه.

آخذين على عاتقهم مهمة متابعة القضية الكردية في أعقاب موت أوزال، سمح ضباط القوات المسلحة بنشوء حالة من الفساد الشديد في قضايا الدولة المركزية الذي تجلى بشكل صارخ في حادثة سوسورلُك Susurluk[3] التي دلت أن بعضاً من كبار

---

(1) البروفسور بكر جاكلر، مقتبس في Middle East International، العدد 537، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1996.

(2) في هذا الوقت وصل ما مجموعه 9.797 شكوى شخصية إلى المحكمة الأوروبية، كانت 2.115 منها من مواطنين أتراك.

(3) في تشرين الثاني/نوفمبر 1996 حصلت حادثة سيارة في سوسورلُك. الوحيد الذي بقي على قيد الحياة كان ملاكاً كردياً محافظاً، وزعيماً قبلياً وعضو برلمان من حزب الطريق القويم عن أورفة، سادات بوجاق Sedat Bucak. وكان يوصي بـ 10 آلاف من حراس القرى. الذين قُتلوا في الحادثة كانوا عبد الله جاتلي، "عرّاب المافيا" التركية وبحوزته جواز سفر دبلوماسي وبطاقة شخصية مزورتان، ومطلوب من قبل الانتربول، وحسين قوج داغ H. Kocadag نائب الرئيس السابق لشرطة استانبول والمنسّق السابق للجندرمة المضادة للغريلا "الفرق الخاصة" وملكة جمال سابقة أصبحت عضواً ناجحاً في المافيا.

الموظفين في الدولة متورطون في نشاطات إجرامية: في تهريب المخدرات[1] بالدرجة الأولى وبتمويل وتقديم التسهيلات لفرق الموت التي جُنِّد فيها أعضاء سابقون وحاضرون من وكالة الاستخبارات الوطنية (ميت)، وأيضاً من أعضاء أو مؤيدين من حزب العمل الوطني اليميني المتطرف. وقد كان هؤلاء مسؤولين عن عمليات اغتيال الناشطين الأكراد والعاملين في حقوق الإنسان .

علاوة على ذلك شكلت القضية الكردية ضغطاً كبيراً على التركيب السياسي التركي الذي، بقي منذ الخمسينيات [من القرن الماضي] في حالة تشتت وضعف، إذ كان جزء من هذا نتيجة طبيعية للتدخلات العسكرية الثلاثة، التي أضعفت من سلطة الناخبين. كما كانت أيضاً نتيجة المذهب الأيديولوجي الذي قدّمه نظام 1980 والمتعلق بالتركيب "التركي-الإسلامي" والذي استهدف التوفيق بين المؤثرات التركية والعثمانية والغربية في المجتمع من خلال التوكيد على مركزية الهوية التركية-السنية. وهكذا أظهر التمرد الكردي التحدي القوي الذي واجهه الجانب التركي من ذلك التركيب حيث شكّل صعود حزب الرفاه الذي أصبح شريكاً رئيسياً في حكومة منتخبة في عام 1996 تحدياً لمفهوم الدولة للبعد الإسلامي، والذي استطاع مجلس الأمن القومي مواجهته فقط من خلال إزالة حزب الرفاه عن السلطة وحظره في عام 1997. فحلّ محله حزب الفضيلة الذي استمر في تحدي النزعة العلمانية-التحديثية للكمالية. أخيراً، ورداً على التركيب التركي-الإسلامي، بدأت الجالية العلوية، التي ربما يصل عددها إلى 15 مليوناً وحوالى الثلث منهم أكراد، ينفتحون على اليسار السياسي لقيام العلوية السياسية.

وهكذا وجدت تركيا نفسها، في بداية القرن الحادي والعشرين في مأزق عميق حول الهويات المتصارعة التي ينبغي حلها إن أرادت الازدهار اجتماعياً وسياسياً وديموقراطياً أيضاً. إنها تحديات هائلة أن مجلس الأمن القومي غير كفء للتصدي لها. ذلك كان رد فعله سلبياً جداً تجاه خيبة الأمل المتزايدة للمؤسسات الهامة للمجتمع المدني التي تساءلت عن السلوك المتّبع لحل المشكلة الكردية. في عام 1995 نشر اتحاد الغرف التجارية التركية نتائج دراسة كشفت النقاب عن عاملين هامين وغير

(1) قُدِّرت، ربما بشيء من المبالغة من قبل أحد أعضاء لجنة التحقيق الحكومية في حادثة سوسورلُك، بنحو 70 بليون دولار أميركي سنوياً.

مريحين حول المشكلة الكردية: أن الهوية الثقافية الكردية والدعم لـ PKK كانا أكثر انتشاراً مما توقعته في السابق الدوائر الحكومية؛ وأن نسبة الثلثين من أولئك الأكراد الذين اقترعوا أرادوا نوعاً من حق تقرير المصير ضد الجمهورية التركية، وأن 11% فقط فضلوا الانفصال، مبرهناً كذب التباكي التركي الببغائي على الانفصال[1]. وهكذا أثار نشر التقرير ضجة وقع بسببها المؤلف التركي البارز، البروفسور دوغو أركيل، تحت مراقبة الشرطة. بعد ثمانية أشهر تصرف مجلس الأمن القومي بغضب أكثر إزاء تقرير أُعّد بتفويض من جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (TUSIAD)[2]. وقد دعا التقرير، من بين أشياء أخرى، إلى الحرية الثقافية مع الأخذ بعين الاعتبار أسماء الأماكن والأسماء الشخصية للمجتمع الكردي، ولإزالة أية حواجز تعترض اللغة الكردية، وحرية التعبير الكردي بما في ذلك حرية تشكيل أحزاب سياسية تستطيع أن تمثّل الهموم الكردية على نحو واضح. مع ذلك فإن الدعوة إلى وضع حد لمجلس الأمن القومي بشكله وقوته الحاليين هو الذي أثار حفيظة القوات المسلحة. وبالرغم من التعبير الحذِر، أشار التقرير إلى أن القطاع المنتج للثروة يعتقد أن تركيا واقعة في أزمة سياسية خطيرة مع وجود فجوات خطيرة بين الشخصيات المتصارعة: عسكرية-مدنية، دينية-علمانية، تركية-كردية وسنية-علوية.

مشروع الكاب وغياب الحل الاقتصادي

في هذه الأثناء كانت تركيا لا تزال تواجه تحدياً اقتصادياً كبيراً. إذ فهم الأتراك ذوو التفكير العميق أن مفتاح الصراع قد يكون في جزء منه سياسياً ولكنه اقتصادي

---

(1) Turkiye Odaler ve Borsalar Briligi, Dogu Sonunu (أنقرة، تموز/جويليه 1995). أجرى الدراسة البروفسور دوغو أركيل Dogu Ergil الذي قابل 256 . 1 شخصاً في المحافظات الشرقية حيث كان PKK نشِطاً وفي ثلاث من المحافظات الجنوبية التي هاجر إليها الكرد. وباختصار ظهرت الحقائق التالية 6 . 82% من الأكراد لا يزالون قادرين على التكلم بالكردية، واعترف 35% أنه نصير أو له صلة بـ PKK، ولكن 65% المتبقين من الذين تمت مقابلتهم رفضوا الإجابة عن السؤال، وهو ذو مغزى عميق، ؛ أراد 11% كردستان مستقلة، و36% أرادوا فيدرالية تركية-كردية، في حين أراد 17% إصلاحات إدارية محلية بينما أراد 11% الحكم الذاتي. بالنظر إلى هذه الأشكال المختلفة من الإدارة الذاتية، ختمت الدراسة أن الذين تمت مقابلتهم لديهم فكرة غامضة عما يمكن أن تنطوي عليه هذه الخيارات.

(2) وجهات نظر حول دمقرطة تركيا (استانبول، كانون الثاني/جانفي 1997). وكان مؤلفه محامياً دستورياً متميزاً هو بولند تانور Bulent Tanor.

بالدرجة الأولى. وكان معروفاً تماماً أن معدّل دخل الفرد في جنوب شرقي الأناضول كان 42% فقط من المعدّل القومي وحوالى الربع بالمائة من دخل أغنى منطقة في تركيا، منطقة إيجه/مرمرة. ومن المعروف أيضاً أن أية حكومة لم تتخذ الإجراءات الجدية المطلوبة لإزالة التباين الاقتصادي بين المناطق الشرقية والغربية في تركيا. فالمناطق الكردية، وهي الأفقر دون شك، كانت تتلقى أقل من 10% فقط من ميزانية الإنماء القومي.

لذلك كان هناك الكثير من الأبواق التي انطلقت عندما بدأ أوزال في تنفيذ مشروعه المسمى بمشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (GAP). لقد كان هذا المشروع الطموح يهدف إلى استخدام مياه نهري الفرات ودجلة لتوليد القوة الكهرمائية، التي ستوفر الوقود للتوسع الصناعي في تركيا في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وتؤمن مياه الري للأراضي المجاورة مما سيؤدي إلى توسع كبير في الزراعة والصناعة الزراعية المتعلقة بها. وقد قيل إن أولئك الذين يعيشون في المنطقة سوف يحصلون على فائدة اقتصادية كبيرة. لذلك اقترح المخططون زيادة الدخل الفردي في المنطقة إلى 55% من المعدل المحلي، وهي زيادة بحوالى عشر نقاط.

وقد كشف GAP أن الحكومة إما أخفقت في فهم البعد الاقتصادي للقضية الكردية أو أن نواياها كانت مقتصرة على انتزاع ما يمكن انتزاعه من ثروة جنوب شرق [الأناضول] لصالح بقية البلد. وكما أظهرت الخطة الرئيسية للمشروع نفسه، كانت نسبة 8% من العائلات ضمن المنطقة تملك أكثر من 50% من الأرض، بينما 41% تملك بين 10 و50 دونماً، و38% لم تملك شيئاً على الإطلاق. كذلك تبين أن نسبة كبيرة من عائلات الملاكين الكبار كانت غائبة، ولكنها بالمقابل كانت تحصل على دخل كاف من أراضيها. بدون إصلاح زراعي جذري كان من غير المحتمل أن يستفيد أغلبية السكان الزراعيين من GAP. لقد أُجهضت آخر محاولة للإصلاح الزراعي في عام 1978 بسبب مخاوف الأحزاب الرئيسية في أنقرة أن ذلك سوف يدمّر النظام الذي يعتمدون عليه في تأمين اصوات الناخبين. وبدت خطط المشاريع التي تديرها الدولة والجمعيات التعاونية بين الملاكين الصغار أنها سوف تقوم بطرد أعداد متزايدة من الأرض.

علاوة على ذلك كان من الصعب التنبؤ إلى أي حد يستطيع السكان الأميون على

نطاق واسع الاستفادة من الزراعة ذات الرأسمال المكثف أو من الصناعة الزراعية، ناهيك عن القطاع الإضافي الذي سوف يزدهر لخدمته حيث لم يكن لدى الأكراد لا الثقافة ولا رأس المال. فالرأسمال سوف يأتي من تركيا الغربية أو من الخارج، شريطة توفير ظروف آمنة. إن شروط التعليم السيئ في مدارس بصفوفها المكتظة ومعلميها الأتراك غير المتعاطفين تكشف حقيقتها بذاتها. ففي عام 1990 كانت نسبة التعلم في محافظة ماردين، وهي ليست الأكثر تضرراً بأي شكل من الأشكال، 48% بالمقارنة مع 77% من المعدّل الوطني. وليس هذا بالأمر المستغرب لأن التعليم كان يتم بلغة أجنبية بالنسبة لمعظم السكان الريفيين. من جهتها تفصح أرقام التسجيل عن نفسها. فـ 70% فقط من الأطفال ذهبوا إلى المدرسة ومن هؤلاء ذهب 18% إلى المدرسة الثانوية و9% فقط استكملوا تلك المرحلة[1]. أما جامعة دجلة في ديار بكر، التي أُنشِئت لخدمة المنطقة، فكانت عملياً تغصّ بطلاب من أجزاء أخرى من تركيا الذين كانت جامعة دجلة ملاذهم الأخير.

وهكذا فإن الشرطين الأساسيين لعملية تقدم اقتصاد المنطقة؛ الإلغاء النهائي لطبقة الآغوات مالكي الأراضي وإدخال التعليم الابتدائي باللغة الكردية، لم يكونا قابلين للتطبيق لأن كلاهما يشكلان تعارضاً مع سياسة الدولة الهادفة إلى السيطرة على كردستان.

لقد قدّم موظفو الحكومة كثيراً من فوائد الكاب للسكان المحليين. ولكن القلة منهم الذين استفادوا منه في نهاية ذلك العقد كانوا أقل بكثير من أولئك الذين خسروا أراضيهم. فسد أتاتورك تسبب في نزوح 50 ألف قروي على الأقل في بداية التسعينيات [من القرن الماضي] وسد إليسو Ilisu على نهر دجلة وعد بتشريد 20 ألفاً آخرين من القرويين. كما في أماكن أخرى في العالم، تتسبب السدود الكبيرة في أضرار بيئية وبتشريد أعداد كبيرة من الناس. وبعيداً عن كونه دواء عاماً لأمراض المنطقة، فإنه بحلول عام 1998 كان 42% فقط من السكان المحليين يدركون بأن الكاب هو مشروع إنمائي، في حين ظنّ 10% أنه مشروع قناة تلفزيونية[2]. وكان

(1) كانت هذه السياسة تحمل، بشكل عرضي، بذور فشلها وشجعت فعلياً على استخدام اللغة الكردية. فقد كان هذا هو الجيل الثاني من الأمهات اللواتي تركن المدرسة أولاً، وبالتالي فإنهن سوف يهدهدن أطفالهنليناموا باللغة الكردية وليس التركية.

(2) كانت محطة تلفزيون الكاب محاولة لتقديم الخدمة التلفزيونية للمنطقة الجنوبية-الشرقية.

11% فقط من الذين اقترعوا كانت لهم آمال قريبة أو بعيدة فيه[1].

في الحقيقة اتسعت الفجوة بين غربي تركيا وجنوبها خلال التسعينيات. لقد كانت الحرب في طليعة الأسباب، ولكن السبب الآخر هو انخفاض إنفاق الفرد من قبل الحكومة في الشرق والجنوب شرق خلال ذلك العقد من الزمن. فخلال أواسط التسعينيات كانت المناطق الشرقية والجنوبية-الشرقية مجتمعة تنتج أقل من ربع ما تنتجه أغنى منطقة في تركيا؛ مرمرة. ووفقاً لتقرير حزب الفضيلة في صيف 1999 كان "دخل الفرد في المناطق الغربية من تركيا هو 4.000-5.000 دولار، بينما في الشرق والجنوب-الشرقي فهو 600-900 دولار أميركي فقط"[2].

ومن الأسباب أيضاً أن النشاط الرئيسي الوحيد، أي تربية الماشية، قد تراجع كثيراً في السنوات الأخيرة. لقد عُرِف شرقي الأناضول لقرون بتربية الماشية حيث تُساق قطعان كبيرة منها إلى الغرب للذبح. وحتى عام 1970 كانت المواشي لا تزال تشكل 3 . 12% من إجمالي الناتج القومي التركي، انخفض إلى 2 . 2% عام 1997. في عام 1979 كانت الماشية لا تزال تشكل 30% من الزراعة ولكن انخفضت النسبة إلى النصف في نهاية القرن؛ وذلك بسبب الحرب. فتفريغ القرى والحظر الصارم للمراعي الصيفية كانا من أهم العوامل. أما العامل الآخر، الذي كان سبباً ونتيجة لهذه القيود فهو التهريب. في عام 1999 تم تهريب 80 ألف طن تقريباً (5% من حاجة تركيا السنوية إلى اللحوم) بشكل رئيسي من إيران. وهكذا أعطى الاقتصاد المحلي لهكاري القائم على تربية الماشية صورة عن التغيير: في عام 1984 كان في المنطقة ما يقدر بخمسة ملايين رأس من الماشية. بعد 15 سنة كان هناك فقط عُشر ذلك الرقم.

في شهر آذار/ مارس 1999، وفي أعقاب اعتقال أوج آلان، أعلن رئيس الوزراء أجاويد عن خطة لتشجيع النشاط الاقتصادي في المحافظات الـ 26 للمناطق الشرقية والجنوبية الشرقية. ولكنه خصص لذلك 108 ملايين دولار أميركي كانت كافية فقط

(1) غرفة المعماريين والمهندسين، دراسة في ديار بكر للمشاكل الاجتماعية الناجمة عن النزوح القسري للسكان من المنطقة" مقتبس في Kurdish News Bulletin 9-15، حزيران/ جوان 1998.

(2) تركيش ديلي نيوز، 4 حزيران/ جوان 1999.

لإيجاد 200 . 8 فرصة عمل في المنطقة. ومع وجود نسبة 80% من العاطلين عن العمل بين ملايين النازحين، كان وعد أجاويد الأخير في سلسلة متعاقبة من الوعود عديمة القيمة التي قطعها زعماء تركيا السياسيون لصب جهودهم على التحدي الاقتصادي في الشرق لأن المنطقة، في الواقع كانت بحاجة إلى أموال كالتي تصرفها الحكومة على حربها من أجل دِحر PKK. ففي عام 1999 خصصت مسوّدة ميزانية الدفاع مبلغ 4.3 بليون دولار أميركي للحصول على أسلحة بـ 31 بليون دولار خلال 8 سنوات. كان هذا النوع من التمويل هو الذي سيجعل في الوقت المناسب وجود الجيش وقوة كبيرة من الجندرمة في جنوب-شرق البلاد غير ضروري. وكما أشار أحد الخبراء فإن "الظروف الاقتصادية في المنطقة لم تكن مختلفة عن تلك التي سادت في تركيا في أولى أيام الجمهورية" إلا بعض الشيء[1]. ولكن في نهاية القرن لم تكن مثل هذه النفقات مرتقبة، تماماً كما لم يكن هناك مؤشر، مع الانتهاء الفعلي لحرب PKK، على وجود أي نية لصب الجهود على معرفة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراء السخط الكردي.

العيش سويةً

إن إحدى الميزات البارزة للصراع هو أنه بعد 15 سنة من الحرب المريرة والشرسة، لم يتحول إلى صراع داخل المجتمع. لقد تزايد خطر هذا الاحتمال مع التدفق المتزايد من المنطقة الكردية للمهاجرين لأسباب اقتصادية أو للهاربين من العمليات العسكرية. ولكن النهاية الواضحة لنضال PKK المسلح أعطى الأمل بأنه يمكن تجنب مثل هذا التطور الذي تم انتظاره طويلاً. ولكن الخطر بقي قائماً من أن هذا الكابوس قد يظهر. لقد شهدت الكثير من المدن والبلدات على الساحل الجنوبي وفي مقاطعة هاتاي Hatay تدفقاً كبيراً للاجئين. وكذلك في استانبول وإزمير. هنا أيضاً واجه المرحّلون المضايقة والمراقبة من قِبل الشرطة لأنَّ هذه المناطق الفقيرة في الواقع هي امتدادات لكردستان حيث احتك الناشطون القوميون مع "المنصهرين" السلبيين والمواليين الطوعيين للجمهورية التركية معاً. في أواسط عام 1996 أعلنت جمعية حقوق الإنسان التركي (مظلوم در) أن أضنه ومرسين وانطاليا، التي كانت حتى الآن

---

(1) حكمت أولوبي Hikmet Uluby، مقتبس في تركيش بورب، 11 نيسان/أفريل 1999.

مدناً تركية، قد أصبحت مدناً ذات أغلبية كردية. وفي الحقيقة فقد أخبر رئيسها لجنة برلمانية في السنة التالية:

"في مدن أضنه ومرسين وانطاليا بدأت تظهر أحياء تركية وكردية. الأتراك لا يستطيعون دخول المناطق الكردية والعكس صحيح. ينبغي أن يدرك المرء أن أي استفزاز قد يؤدي إلى مواجهات اجتماعية خطيرة جداً. إن هؤلاء الناس [المطرودين] لم يخسروا فقط دقيقهم وخبزهم بل فقدوا أيضاً شرفهم. لا يمكن للمرء أن يتجاهل آلاف العائلات التي يعمل أبناؤها في التسول. بعبارة أخرى، إن لهذا الفعل [إخلاء القرى] تأثيراً اجتماعياً نفسياً خطيراً جداً"[1].

لا يمكن إنكار حقيقة أن الاستقطاب بين الجاليات المهاجرة وجيرانها قد اشتد أثناء الصراع. إذ أشار استطلاع للرأي أجرته صحيفة صباح في ربيع 1992، حيث لم يكن التحدي الكردي قد وصل إلى أوجه بعد، أن 25% من الأتراك يشعرون أنهم يستطيعون العيش مع الكرد بطريقة "أخوية". كما كشف أيضاً عن ارتياب عميق بشأن الطموحات السياسية الكردية. ففي الوقت الذي أكد فيه 70% من الأكراد بأنهم لا يريدون دولة مستقلة، كان ما لا يقل عن 89% من الأتراك مقتنعين أنهم يريدونها[2]. فالعامل الكردي المهاجر كان يُطرد من وقت لآخر من قِبل السكان المحليين الغاضبين، رداً على الخسائر التركية الأخيرة. وجراء ذلك عرف المهاجرون الأكراد كيف يُبقون خططهم طي الكتمان بتجنب التكلم باللغة الكردية وإلقاء اللوم على PKK بالنسبة لأعمال تُرتكب بشكل جلي من قبل قوات الأمن. ولكن الخطر يكمن في أنه في الوقت الذي كان يمكن للأكراد أن يكتموا الحقيقة في احتكاكهم اليومي مع الأتراك، فإن الهجرة تغذّي ذلك النوع من التحوّل الذي حدث في بيروت حين فقدَ القرويون الذين تحضّروا مؤخراً، خلال الستينيات والسبعينيات، موروثهم الثقافي غير المسيّس لصالح موروث أكثر تسيّساً. وقد جاءت الإشارة بتنامي الاستقطاب في انتخابات نيسان/أفريل 1999، حين صوّتت أغلبية الأتراك لحزب العمل القومي اليميني المتطرف (مبرهناً أنه ثاني أقوى حزب)، وفوز HAEDEP في ست من المدن الكردية في الانتخابات المحلية المتزامنة معها. من خلال سياستها الوحشية نشرت السرطان، كما رأته، إلى أجزاء أخرى من جسد الجمهورية وشجعت على التطرف

(1) يلماز انصارأوغلو، تقرير عن التحقيق البرلماني عن مشاكل المهاجرين من القرى المفرّغة في الشرق والجنوب شرق (بدون تاريخ، ربما في خريف 1997.)
(2) ميدل إيست انترناشيونال، العدد 423، 19 نيسان/أفريل 1992.

السياسي. ولكن بدا واضحاً من خلال الميراث الطويل من الغضب والمرارة والخطر الطائفي بأنَّ أعمالها في الإهانة اليومية سوف تزول.

لقد استكمل الفصل النفسي والمادي بين الجاليتين الرئيسيتين في الجمهورية من خلال استمرار القلق التركي على تكاثر السكان الأكراد. في عام 1989، وبحسب الإحصائيات الرسمية، فإن الوسطي الإجمالي لنسبة التكاثر في كردستان تركيا كان 75 . 2%، مقارنة مع 49 . 1% للمناطق التركية من الجمهورية. وبشكل عام كان 50% من السكان الأكراد تحت سن الخمسة عشر عاماً، مقارنة مع أقل من 35% من السكان الأتراك. إن مضامين هذه الإحصائيات واضحة تماماً. فالأقلية التي تشكل الآن 23% من السكان سوف تشكل نسبة أعلى من إجمالي السكان وبمعدّل متسارع، ما لم تهبط نسبة المواليد الكردية بشكل مثير. وباعتراف الجميع تزوج عدد كبير من الأكراد من التركيات أو ببساطة انصهروا في الثقافة التركية، ولكن ذلك شكّل احتمالاً ضئيلاً بأنَّ الهوية الكردية سوف لن يكون لها أي تأثير آخر سوى النمو. وهكذا، فإن بين الثلاثة ملايين الذين شُرِدوا بوحشية خلال التسعينيات، كان النصف منهم تحت سن الـ15 عاماً. لقد رأوا آباءهم وهم يتعرضون بطريقة مخزية للإهانة من قبل قوات الأمن، وشعروا بالخوف. وهكذا، فإن الحكومة زرعت من كل بد بذور النزاع للمستقبل.

إن كان الأمر على هذا النحو، فإن الحكومة كانت تضيّع وقتها بمطاردة الغريلا سواء داخل تركيا أو في شمالي العراق. لقد كان ينبغي عليها أن تجد طريقة ما لدمج أكرادها في علاقة منتجة مع بقية الدولة. وكان من الصعب، بهجومها العنيف ضد كل نقاش أو تعبير قومي لاعنفي، من قبل HADEP أو من قبل منظمات حقوق الإنسان التركية أو من قبل الصحفيين،التنبؤ بأية إمكانية أو رغبة من الدولة في التوجه إلى القضايا الأساسية. إن الضعف المستمر للحياة السياسية التركية وضعف الديموقراطية والقبول الواسع بضرورة انتهاكات حقوق الإنسان للحفاظ على النظام، كل ذلك يجعل من الصعب الشعور بالتفاؤل. مع ذلك فإن الدولة لا تستطيع إنكار الصراعات القائمة في قلب الجمهورية باستمرار مع التأكيد بأنَّ الصراع الاجتماعي والإحباط الاقتصادي المتزايد وشبه التأكد من تجدد العنف السياسي مع أقلية عنيدة ومضطهَدة من المحتمل أن تؤدي مجتمعةً إلى أزمة أكثر خطورة في المستقبل.

المصادر:

Official: Turkey, Prime Minister State Planning Organization, *The South East Anatolia Project (GAP):* Final Master Plan Report , vol. 1 (Ankara, 1989); State Institute for Statistics, *1991 Statistical Yearbook of Turkey* (Ankara, 1992).

Published: Bozarsalan, *Entre la umma et le nationalisme,* Helsinki Watch, *Destroying Ethnic Identity* (Washington, 1983,1990) and *Nothing Unusual: The Torture of Children in Turkey* (New York and Washington, 1991); Ismet Imset, 'PPK: the Deception of Terror' in *Briefing* (Ankara, January 1987-May 1998) and *The PKK: A Report on Separatist Violence (1973-1992)* (Ankara, 1992); More, *Les Kurdes Aujoud'hui;* Philip Robins, *Turkey and the Middle East* (London 1991) and 'The overload state: Turkish Policy and the Kurdish issue', International Affairs, vol.69, no.4 October 1993; Lale Yalcin-Heckmann, *Tribe and Kinship among the Kurds* (Frankfurt, 1991) and 'Kurdish tribal organization and local political processes' in Andrew Finkel and Nukhet Sirman (eds.), *Turkish State Society* (London and New York, 1990); Amnesty International, *Turkey: No Security without Human Rights* (London and New York, 1990); Human Rights Watch, Weapons Transfers and Violations of the Laws of War in Turkey (New York and Washington, 1995); Medical Foundation of the Care of Victims of Torture, *Staying Alive by Accident: Torture Survivors from Turkey in UK* (London, February 1999); Pope, Nicole and Hugh *Turkey Unveiled: Ataturk and After* (John Murray, 1996); Robert Olsen (ed.), *The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s* (Lexington, Kentucky, 1996); Sauar, Erik Turkey's Struggle with Democracy and Kurds (Trondheim, 1996).

الصحف والمجلات:

Briefing, The Daily Telegraph, The Egyptian Gazette, The Financial Times, Al Hayat, The Independent, International Herald Tribune, Kurdish News and Comment, Kurdistan Report, Middle East International, Le Monde, New York Times, Observer Foreign News Service, The Times, Turkey Briefing, Turkish Daily News, Turkish Probe, Voice of Kurdistan, Helsinki Watch and Amnesty International briefings and press releases, IMK (International Association for Human Rights of the Kurds); Weekly Information Service; Kurdish Information Bulletin; Washington Kurdish Institute daily press briefings.

مقابلات:

يمكن ذكر الأسماء التالية فقط بأمان: موسى عنتر (استانبول 18 أيلول/سبتمبر 1990)؛ سعدات آيبار (لندن صيف 1993)؛ إسماعيل بيشكجي (أنقرة 24 أيلول/سبتمبر 1990) سرحت بوجاق (استانبول، 17 أيلول/سبتمبر 1990) خطيب دجلة (ديار بكر، 2 تشرين الأول/أوكتوبر 1990)؛ جين هاورد (أنقرة 26 أيلول/سبتمبر 1990)؛ عصمت إيمست (أنقرة 25 أيلول/سبتمبر 1990)؛ كاميران إينان (أنقرة 25 أيلول/سبتمبر 1990) مدد سرحت (استانبول 20 أيلول/سبتمبر 1990)؛ البروفسور آيدين يالجين (أنقرة 24 أيلول/سبتمبر 1990).



الفصل الحادي والعشرون

أكـــراد المنفـى:
بناء الأمـــة

مقدمة

لقد أهملت الطبعة الأولى من هذا الكتاب تناول أكراد المنفى، وهو بعد يتزايد أهمية في التاريخ الكردي وبشكل خاص في تقدّم وتماسك القومية الكردية. وينبغي التذكر هنا بأن التجليات الأولى للأفكار القومية قد وُلدت بشكل رئيسي في خارج كردستان، إما في استانبول بين 1908-1922، أو في أماكن بعيدة عن السلطات العثمانية. فكان أول منشور ثقافي، إن لم يكن سياسياً قومياً هو صحيفة كردستان، باللهجة الكرمانجية التي تعكس بنفسها الطبيعة غير المستقرة لحياة المنفى. فقد صدرت الأعداد الأولى في القاهرة في عام 1898، ولكن بعد ضغط من استانبول انتقلت إلى كل من جنيف ولندن وفوكستَن [جنوب شرقي إنكلترا]. وهكذا صدر منها 31 عدداً قبل أن تُغلق في عام 1902. في أثناء هذه الفترة وصلت نسخ منها إلى شريحة ضيقة من النخبة المثقفة في بعض من مدن كردستان؛ إذ من الواضح أن المنفى وفّر الأمان من القمع العثماني والتركي والعربي والإيراني، كما وفّر أيضاً ساحة للحوافز الفكرية التي لم تكن موجودة في كردستان. وعندما احتل الكماليون استانبول في عام 1922، فرّ إلى الخارج الكثير من أولئك الذين شكلوا حلقات الأكراد المهتمة بالإثنوقومية .

في أعقاب إعلان الجمهورية التركية كان من الطبيعي أن يعلن خويبون نفسه في سورية، حيث بإمكانه أن يكون قريباً من كردستان عبر حدود غير محمية عملياً، ويمكن له أن يعمل في ظل التسامح النسبي لسلطات الانتداب الفرنسي، وربما يتعلم،

وإن لم يكن يريد الاعتراف بذلك، من الحركة القومية العربية في سورية. ومن سورية أيضاً بدأ جلادت بدرخان بنشر صحيفته هاوار في بداية الثلاثينيات وطوّر الأبجدية اللاتينية الكرمانجية، وبذلك جعل الكرمانجية متيسرة للجيل الجديد من الكرد داخل تركيا.

في نهاية القرن العشرين تغيّر شكل الاغتراب كما تغيّرت أهميته بحيث بات أكراد الشتات أداة رئيسية لتقدم الهوية القومية الكردية، ولتدويلها. لذلك فإن المسألة الكردية لم تعد قضية داخلية لكل دولة وجدت فيها الجالية الكردية نفسها، ولم تعد كذلك قضية إقليمية صرفة، بل باتت بكل تأكيد قضية أوروبية، أما كونها قضية دولية فمسألة قابلة للأخذ والرد.

الاغترابات الأولى بعد 1945

إن نهوض القومية العربية جعل الوطن العربي بيئة أقل تسامحاً للأكراد في المنفى، فتدفق البعض منهم إلى أوروبا. والأهم من ذلك جاءت أعداد متزايدة من الشبيبة الكردية المتنورة إلى أوروبا لمتابعة تعليمها في الستينيات. لقد جاء معظمهم من العراق ولكن آخرين جاؤوا من إيران وسورية أو تركيا. من جهته، كان عبد الرحمن قاسملو من أبرز المهاجرين حيث درس في فرنسا وتشيكوسلوفاكيا قبل أن يصبح قائداً للحزب الديموقراطي الكردستاني في إيران. ولم يطل الوقت كثيراً حتى باشر الأكراد بتشكيل الاتحادات الطلابية في بلدان أوروبا الغربية، وبتبادل الخبرات مع الأجزاء المختلفة من كردستان. وقد مثّل البعض منهم الأحزاب السياسية الكردية، وبشكل خاص حزب البارزاني، الحزب الديموقراطي الكردستاني. في حين أصبح آخرون مهتمين بالمناقشة حول القضايا السياسية والثقافية للكرد، كتطوير اللغة والأدب الكرديين[1]. وقد جذبت هذه الصحف الأولى أعمال كتاب وشعراء هامين غير قادرين على النشر في سورية أو تركيا.

---

(1) إن عناوينها تعبر عن الاهتمامات السياسية والثقافية: جيا (الجبل)، جريا كردستان (مصباح كردستان) دنكي كردستان (صوت كردستان) هيفيا ولات (أمل الوطن) بيرسنك (الشعاع) خوندكاري كورد (الطالب الكردي)، حسن بور Hassanpour القومية واللغة في كردستان، ص270.

المهاجرون لأسباب اقتصادية

خلال السبعينيات تغيرت الموازين مع تدفق عمال مهاجرين من تركيا استجابة للطلب على اليد العاملة غير الماهرة في الاقتصاد الأوروبي المتنامي بخطى متسارعة. في البداية كانت الأغلبية من وسط تركيا أو من غربها ومن الأتراك، ولكن سرعان ما تغير الوضع. فاعتباراً من أواخر السبعينيات بدأت أعداد كبيرة من شرقي تركيا تصل إلى أوروبا أيضاً، التي جذبتهم ليس فقط بسبب احتمال الحصول على فرص عمل ذات دخل جيد بل أيضاً بسبب زيادة الاضطراب والقمع في شرقي تركيا. وحيثما استوطنوا كانوا يقيمون عناصر من الحياة المشتركة: الدكاكين والمساجد والمقاهي والمطاعم وأنواع مختلفة من النوادي والاتحادات المهتمة بالدرجة الأولى في المساعدة المتبادلة. إن أولئك الذين جاؤوا من شرقي تركيا وصفوا أنفسهم في البداية بالأتراك، وفقاً لثقافتهم الكمالية. فكان أول اتحاد عمالي كردي هو كومكار، الذي أصبح بعد برهة وجيزة مظلة اتحادية لدزينة من التنظيمات المحلية.

تحت تأثير الطلبة الأكراد المسيّسين الذين يعيشون من قبلُ في المدن الأوروبية، وأيضاً تحت الوعي المتزايد للطبيعة السياسية لتعامل الدولة مع "الشرق" بدأ الكثيرون من هؤلاء يعتبرون أنفسهم أكراداً بحيث كانت عملية "إيقاظ" مستمرة. عند قيام كومكار بحملة لضمان اعتراف الدول المضيفة بالهوية الكردية اللغوية (والتي نجح فيها نسبياً) قدّم أيضاً الكثير من أجل تطوير الوعي الثقافي بين القوة العاملة الكردية.

والشيء اللافت للنظر أن الجيل الثاني من المهاجرين،كما في الجاليات المهاجرة الأخرى من آسيا، أظهر اهتماماً أقوى بأصولهم أكثر من آبائهم. وهكذا في أواخر السبعينيات كانت الطبقات المتعلمة الكردية قد تنظّمت في مراكز أوروبا المختلفة. كما أن الكثير تعلموا الكرمانجية أيضاً. إن وجود لغة مكتوبة ومحكية كان له تأثير نفسي عميق ومتزايد على المغتربين الأكراد. لأنَّ الرغبة في معرفة "من أكون" أدت إلى موجة من الاهتمام بالهوية السياسية واللغوية بين الشباب الكرد خلال الثمانينيات والتسعينيات.

عقود اللاجئين 1980-2000

ينبغي التذكر أن الجاليات الكردية في إيران والعراق وتركيا تحملت قتالاً أكثر قسوة من الدولة اعتباراً من 1980 أكثر من أي وقت مضى. ففي كل حالة أُجبر

الآلاف، عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الأكراد على ترك منازلهم. لذلك فإنَّ الأعداد الكبيرة التي شملتهم هذه العمليات جعلت نسبة الهاربين من صدّام في عام 1975 تبدو متواضعة. ففي أواسط الثمانينيات قُدِّر أن نحو 500 ألف كردي يعيشون في أوروبا. وفي عام 1999 ربما تجاوز العدد 750 ألفاً حيث انجذب الكثير منهم (أكراد العراق) إلى بريطانيا في حين ذهب معظم أكراد تركيا إلى ألمانية، وفي كلتا الحالتين لأسباب لغوية وتاريخية تعود إلى السنوات الأولى من القرن بينما ذهب الكثير من أكراد إيران إلى فرنسا. من جهتهم، مال الكثيرون من اللاجئين العراقيين والإيرانيين إلى أن يكونوا جيدي التثقيف. يذكر أن الذين جاؤوا من تركيا من المزارعين والفلاحين كان لديهم مستوى تعليمي متدنٍ بالإضافة إلى إحساسهم العميق بالظلم والوحشية التي عُوملت بها الجماهير في الريف الكردي. في حين انجذب آخرون، وبشكل خاص المثقفون إلى السويد التي هيأت بيئة جيدة للنشر والبحث. لقد باتت السويد غرفة قيادة فكرية لأكراد الشتات، حيث ظهرت منشورات متعددة بالكرمانجية والسورانية اعتباراً من 1956 فصاعداً.

كان من المتعذر ألّا يكون لهؤلاء اللاجئين، بأفكارهم السياسية بالدرجة الأولى، تأثير كبير على مشهد الهجرة الكردية. وسواء أكانوا من إيران أو العراق أو تركيا فإنهم كانوا إما ضحايا مباشرين لوحشية الدولة أو كانوا ضحايا لأصدقائهم أو أقربائهم. على العموم كان الـ PKK وليست الحركات [الكردية] الأخرى في تركيا والعراق هو الذي عبّأ هؤلاء اللاجئين وأسلافهم المهاجرين. فقد نظّم اتحادات طلابية وعمالية ومكاتب استعلامات ودوراً للنشر في كل أوروبا. وبخلاف كومكار، الذي كان همه الأول ينصب على مساعدة الأكراد ليكفل لهم النجاح في أوروبا، أراد PKK أن يتحقق من أن النضال من أجل كردستان دائماً يأخذ مكان الصدارة في التفكير الكردي: "إن الانخراط في نشاطات PKK، وبشكل خاص لأفراد الجيل الثاني من المهاجرين المهمّشين الذين تربوا في ألمانية، أعطى لهم معنىً واحتراماً للذات. إن العديد من الشباب والشابات يكرسون حياتهم تماماً للحزب، لدرجة ليس لها نظير في التنظيمات السياسية الأخرى"[1]. لم يحبّذ البعض أيديولوجية PKK أو أساليبه وفضلوا دعم

(1) فان برونسين، تحرك الكرد: الهجرات والتحشدات والاتصالات وعولمة القضية الكردية، ورقة عمل رقم 14، مشروع دراسات المنطقة الإسلامية، طوكيو (اليابان 1999)، ص10.

الحزب الاشتراكي الكردستاني أو جماعات أخرى. ولكن الأغلبية التي جاءت من تركيا تأثرت بقدرة PKK على تحدي الدولة التركية كما لم تفعل أية جماعة كردية من قبلُ، ورغبت في مساندته. لقد كان نجاحه العسكري كبيراً لدرجة أنه "استحوذ" على عدد كبير من اتحادات الجالية الكردية في أوروبا. فانتخبت هذه الاتحادات، الواحدة تلو الأخرى، مؤيدين أو متعاطفين معروفين لـ PKK كقادة لها. في عام 1990 كان من النادر أن ترى دولة في الاتحاد الأوروبي دون أن يكون فيها على الأقل تنظيم كردي واحد أو ربما دزينة من ذلك. ففي لندن، مثلاً، كان هناك 25 اتحاداً قائماً في أواسط التسعينيات. عشرة منها كانت اتحادات اجتماعية ومن أبرزها، اتحاد العمال الأكراد وهالكفي Halkevi، المتعاطفتان بشدة مع PKK في التسعينيات. وكمثال توضيحي على الرحلة النفسية لمثل هذه التنظيمات، تأسس هالكفي في عام 1984 كتنظيم تركي أساساً ولكنه بعد ذلك أكد على كرديته. لقد أعطت الجاليات في المغترب تلك الأحزاب والاتحادات بسخاء وبشكل خاص الـ PKK الذي تلقى تبرعات ضخمة ولكنه لم يكتفِ بذلك. فقد أُشيع عن قيامه بابتزاز الأموال على نطاق واسع. ربما يكون الأمر كذلك، ولكن الكثيرين أيضاً تبرعوا بمحض إرادتهم.

بخلاف كردستان التي كانت القرابة والدين مكوّنين أساسيين للهوية، لم يكن الشيء نفسه ينطبق على جالية الشتات. فالنظرة السياسية مسيطرة على الاعتبارات الأخرى، والفرق بين السني والعلوي، مثلاً، الذي بقي محتفظاً بأهميته في تركيا لم تعد له أهمية تذكر في أوروبا.

وكما في كردستان نفسها، بات الاحتفال بعيد النوروز مناسبة هامة في أوروبا. وقد تم تبني هذا المهرجان الربيعي، أو السنة الجديدة، في الواحد والعشرين من شهر آذار/مارس لأول مرة في كردستان العراق كعيد قومي بين الأكراد. (بالنسبة للأكراد في إيران، ليس للعيد هذه الأهمية القومية لأن كل سكان إيران الأكراد منهم وغير الأكراد يحتفلون به كسنة إيران الجديدة. والمهرجان مأخوذ من تقاليد تعود إلى ما قبل الإسلام في إيران). ومن حفلات متواضعة في بعض الدور الخاصة على طول أوروبا في السبعينيات والتسعينيات، أصبح نوروز فرصة لإظهار الهوية الكردية في المغترب في الشوارع أو في قاعات الاجتماعات العامة. وهكذا توافرت الفرصة لأولئك اللاجئين المهمّشين لتأكيد هويتهم ونضالهم القومي.

من جهتها قدمت مؤسسات أخرى رأياً عاماً في مجالات أخرى. فقد تأسس

المعهد الكردي في باريس عام 1983 من أجل تقدم الدراسات الأكاديمية والثقافية الكردية. كما ظهرت منظمتان هامتان أخريان هما الجمعية الدولية لحقوق الإنسان الكردي، التي تأخذ من بون مركزاً لها، ومشروع حقوق الإنسان الكردي في لندن. وقد لفتت المنظمتان الانتباه الدولي إلى الانتهاكات التركية الخطيرة لحقوق الإنسان من خلال الحالات التي قُدِّمت للمحكمة الأوروبية في ستراسبورغ، ومن خلال المنشورات والمشاريع التعاوَنية مع المنظمات الأوروبية الدولية. وقد شهدت الثمانينيات ازدياداً في المنشورات الكردية، كاستجابة واضحة للمحنة التي قاساها الأكراد في إيران والعراق وتركيا.

في هذه الأثناء حصلت تطورات علنية أخرى. فبفضل مبادرة السيدة دانيال ميتيران تم عقد مؤتمر دولي كبير في باريس عام 1989. من بين الذين حضروا، ولكنهم عُنِّفوا بشكل علني، كان سبعة من أعضاء البرلمان عن الحزب الاشتراكي التركي (SHP). إثر طردهم من هذا الأخير شكلوا HEP الذي ساهم بعد زواله بإنشاء الـDEP، وهو الحزب الذي ساهم ستة من أعضائه في تأسيس برلمان كردستان في المنفى، حيث تُناقش فيه الشؤون الكردية. ورغم سيطرة أكراد في البرلمان التركي عليه، حاول برلمان [المنفى] أن يضم شريحة من السياسيين والكتاب وأعضاء الاتحادات الشبابية والدينية (الآشورية والإيزيدية والعلوية). وقد عقد جلسته الأولى في لاهاي في شهر نيسان/ أفريل 1995، وهو مكان رمزي ذو مضامين عن العدل الدولي. من جهة ثانية عُقدت لقاءات أخرى في فيينا وروما وموسكو. وسرعان ما أصبح البرلمان منظمة يسيطر عليها PKK. وبعد أن فتح له مكتباً دائماً في بروكسل، اجتمع البرلمان في أماكن أوروبية مختلفة؛ ففي خريف 1998 اجتمع في أبنية البرلمان الإيطالي حيث حظي بمصادقة من معظم الأحزاب السياسية الإيطالية. والأكثر من ذلك تلقى البرلمان اعترافاً من العديد من الحكومات الأوروبية، واستطاع إقامة مكاتب استعلامات في الكثير من المدن الأوروبية. وبالرغم من تأثير PKK بقي البرلمان ملتزماً بفكرة الحل التفاوضي للأزمة مع تركيا.

مع التقدم التكنولوجي أدرك الأكراد في أوروبا بسرعة أنهم بحاجة إلى عدم حصول القطيعة التامة مع إخوانهم في كردستان. وفي السبعينيات قدّم راديو الترانزستور والمسجلات قناة هامة للنشاط السياسي والتواصل الثقافي. ولكن هذه التطورات لم تكن شيئاً إذا ما قيست بثورة المعلوماتية التي شهدتها التسعينيات. إن الاتصالات عن

طريق الهواتف النقالة/ الموبايل والفاكس والبريد الإلكتروني جعل حدود الدولة سهلة الاختراق. كما أن ازدياد المواقع على الإنترنت قدّمت أيضاً "لوحات إعلان" للشعب الكردي ولأولئك المهتمين به. في عام 1995، ومع تحسّن الوضع المالي للجالية المغتربة، أُعلن عن إقامة القناة التلفزيونية MED-TV التابعة لـPKK في كل من لندن وبروكسل. والتي كان لها تأثير كبير على الأكراد داخل تركيا، والتي استطاعت أن تثير مشاعرهم في التضامن القومي وتبث فيهم الشجاعة في وقت وصل فيه تدمير تركيا للموطن الكردي إلى أوجه. وكما أشار أحد القرويين فإن "خط التيار الكهربائي الوحيد في القرية سوف يُدّخر أحياناً لمشاهدة هذه القناة"[1]. ولكن MED-TV وجدت نفسها عاجزة عن الإيفاء بالقواعد التي طُلبت منها من قبل الشركة البريطانية، وبعد عدة تحذيرات سُحبت رخصتها في شهر نيسان/ أفريل 1999، حيث حوكمت القناة بجرم "التحريض على العنف"[4]. ولكن بعد ثلاثة أشهر تم الإعلان عن قناة جديدة هي MEDIA-TV. رغم أن الأكراد الميالين للسياسة ربما وجدوا أنهم غير قادرين على مراعاة القيود المفروضة عليهم في العمل خارج الديموقراطيات البرلمانية، فإنه من المؤكد أن الوسيلة أصبحت أسهل وأرخص. بكلمة أخرى، سوف لن تتمكن تركيا وإيران والعراق من صد هذا الهجوم الإعلامي. علاوة على ذلك فإن هذا الشكل من الهجوم على نقاط دفاعهم الأيديولوجية والممركزة يعتبر أكثر تهديداً من عمليات الغريلا.

عندما طلبت أعداد متزايدة من الأكراد اللجوء السياسي في الاتحاد الأوروبي خلال التسعينيات، وجدت الدول الأعضاء فيه أنها لم تعد قادرة على تجاهل الحالة القتالية بين جالياتها الكردية وتحديداً عندما بلغت التوترات أوجها خلال 1993-1994 وبشكل خاص في ألمانيا؛ والتي شهدت عدداً من الهجمات بالقنابل على أهداف تركية في عام 1993 والتي اعتُقد أن للـ PKK ضلعاً فيها. فوضعت ألمانيا الحظر على هذا الأخير وعلى نحو 30 منظمة تابعة له. في نوروز 1994 سدّ الأكراد عقدة طريق كولون وفي أماكن أخرى أضرم اثنان أو ثلاثة النار في أنفسهم. وقد نقلت

---

(1) الاندبيندنت، 19 شباط/ فيفري 1999

(2) لقد سبق وأن غُرِّمت MED-TV بمبلغ 000 . 90 جنيه إسترليني لثلاثة خروقات منفصلة لمتطلبات نزاهة النشر في عام 1998.

التقارير الصحفية عن المستشار كول وهو يهتف" لقد أخذ الإرهاب بعداً جديداً"[1].

كان يُنظر إلى أكراد تركيا دائماً على أنهم إرهابيون محتملون. فصُدرت مذكرة اعتقال بحق عبد الله أوج آلان. ولكن مثل هذه التظاهرات الكردية التي تعبر عن الغضب من تركيا ومن ألمانيا أيضاً ذكرت ألمانيا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بازدياد التضارب بين استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين مع استمرار تزويد تركيا بالمعدات الحربية لحربها ضد الشعب الكردي.

من جهتها تبنت بريطانيا أيضاً الموقف المناوئ للإرهاب. ففي 1994 اعتقلت ممثل PKK في أوروبا الذي كان على وشك توجيه خطاب في مجلس العموم، وعملت على تسليمه إلى ألمانيا لصلته بسلسلة الانفجارات التي وقعت في عام 1993. وقد عاملت بريطانيا وبلجيكا أيضاً MEDIA-TV بكثير من الريبة، ففي عام 1997 أغارت على المبنى التابع له ونقلت كل حساباته المالية والأموال الأخرى. كما طالبت الدولتان بدليل عن تمويل PKK. لا شيء يُظهر تزايد أهمية القضية الكردية في أوروبا أكثر من الرحلة الطويلة الأخيرة التي قام بها أوج آلان. إن رحلته إلى إيطاليا ورفضها تقديم اللجوء السياسي له ورفض ألمانية وفق مفعول مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه، يعكس أن دول الاتحاد الأوروبي وجدت أن القضية الكردية باتت ساخنة جداً في التعامل معها.

ولكن تركيا، كما هو متوقع، هي التي سعت إلى خنق القومية الكردية في المنفى. لقد راقبت التظاهرات الكردية في أوروبا وأقامت شبكة من المخبرين. فبالإضافة إلى التشويش على الإرسال، قادت أيضاً احتجاجات دبلوماسية قوية في لندن من أجل إغلاق MED-TV، لدرجة أنه عند إغلاق القناة بشكل نهائي كان ثمة اعتقاد واسع بين الجالية الكردية أنه كان نتيجة الضغط التركي. في هذه الأثناء كانت قوات الأمن التركية تعمل على تحطيم الأطباق الفضائية منذ عدة سنوات.

وبالعودة إلى أوروبا، أظهر طالبو اللجوء من الأكراد قدرتهم على لفت الأنظار. حيث وصل ذلك إلى أوجه باختطاف أوج آلان من نيروبي، حين انطلقت تظاهرات كبيرة في 20 مدينة أوروبية، واحتل الأكراد مباني البعثات الدبلوماسية وأُرديّ ثلاثة أكراد قتلى على يد قوات الأمن الإسرائيلية في برلين. هكذا احتلت القضية الكردية في

---

(1) *Suddeutsche 24*، آذار/مارس 1994.

تركيا الصفحة الأولى في الصحافة الأوروبية. من جهة ثانية عرفت نسبة كبيرة من الأوروبيين المطلعين أن الكثير من الأكراد المطالبين باللجوء بينهم أشخاص يحملون آثار ندوب ناجمة عن التعذيب التركي.

لذلك باتت القضية الكردية خلال عام 1999 قضية أوروبية، وحتى تُحل هذه القضية المتنامية داخل الاتحاد، ينبغي على أوروبا أن تناقش صراع تركيا مع الأكراد بشكل أوضح مما كانت تقوم به حتى الآن. وبدأت تركيا تدرك أيضاً أن وجود أكراد غير راضين في أوروبا ربما يكون أكثر خطورة على المدى الطويل على نظامها الأيديولوجي أكثر من منحهم جواً ليبرالياً ضمن حدود الجمهورية. إن شنّ الغارات على كردستان العراق كانت غير كافية. والصمود في وجه تدفق الأفكار القومية والثقافية الكردية من أوروبا إلى كردستان تركيا وتزايد الجاليات في مدن مثل استانبول وإزمير وأضنه كان شبه مستحيل. علاوة على ذلك، فمع كل انتهاك لحقوق الإنسان داخل تركيا كان الشعب الكردي قادراً على تحريك ضمير العالم الخارجي. وهكذا، وبعد انتصارها في الحملة العسكرية في جنوب شرقي البلاد، كانت تركيا تدرك شيئاً فشيئاً حقيقة أنها خسرت المعركة الإعلامية بشكل فاجع.

المصادر:

Martin van Bruinessen, 'Kurds in Europe: exile, politics and cultural renaissance', paper given ar Kurdistan photographic exhibition, Rotterdam, 1997; Martin van Bruinessen, 'Kurds in movement: migrations, mobilisations, communication and globalisation of the Kurdish question', Working Paper No. 14, Islamic Area Srudies Projects of Tokyo (Japan 1999); Ralf Goldak, 'Thinking the Jurdish Diaspora in Germany' PhD Diss, University of Aberystwyth, 1997; Östern Wahlbeck, *Jurdish Diasporas: A Comparative Study of Kurdish Refugee Communities* (London, 1999).



الخاتمة

أسدل الستار على القرن العشرين بالنسبة للشعب الكردي بالقبض على أعظم قائد لديهم في القرن، وهو محل أخذ ورد. فعبد الله أوج آلان قد أبقى جذوة الثورة المسلحة متقدة ضد الدولة أكثر من أي كردي آخر خلال المائتين سنة الماضية. كما أنه فعل أكثر من أي زعيم آخر لتشكيل حركة جماهيرية بين الشعب الكردي. إنه يشبه إلى حد ما الملّا مصطفى. فهو مثله، كان عديم الشفقة في التخلص من منافسيه أفراداً وجماعات، وأثار الخوف والكراهية كما الإخلاص أيضاً بين صفوف الأكراد. ولكن فعل أكثر من ملّا مصطفى في بناء حركة عمادها التضامن القومي. فلم ينجح أي كردي آخر في تحريك تظاهرات في أماكن متباعدة كأرمينيا وإيران وعواصم الاتحاد الأوروبي.

ولكن تقدم الحركة القومية الكردية تميّز أيضاً بعقبات هامة. فالتمدن والإصلاح الزراعي وانتقال الفلاحين إلى بروليتاريا محرومة من الأرض كل ذلك ساهم في عملية التكوين القومي. لكن القبلية والوصاية ظلتا عائقين كبيرين، وبشكل أقوى في عام 1999 أكثر من العقدين المنصرمين. ويرجع السبب إلى حد بعيد إلى عاملين هامين. فقد شجعت كل من أنقرة وبغداد الشبكات القبلية والقبلية الجديدة كوسيلة لتوسيع نطاق الوصاية من خلال المناصرة للزعماء القبليين ضد الزعماء القوميين. وحراس القرى في تركيا والجحوش في العراق شاهدان على التأثير الواسع النطاق على شبكة المحسوبية هذه. كذلك فإنّ الخطورة الجسدية والضائقة الاقتصادية الناجمة عن الصراع كان لهما تأثير درامي في تزايد الاعتماد الشعبي على الحماية والتشغيل على أولئك القادرين على منحهما.

وكان متعذراً على الزعماء الأكراد السياسيين مقاومة وسيلة بسيطة لتوسيع دائرتهم الانتخابية. وينطبق ذلك على كل من تركيا والعراق. فمن الصعوبة بمكان التمييز بشكل

خاص بين الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في هذا الوقت عن التحالفات القبلية في القرن الثامن عشر، مثلاً. فرعاية شبكة الأتباع أكثر من الالتزام الوطني بالهدف القومي هو الذي يحدد بالفعل سلوك (ح.د.ك.) و(أوك). وفي هذا المجال، لابد من اعتبار ذلك إضعافاً خطيراً للتطور القومي. فكما أن القومية العربية قد أصبحت خطاباً فارغاً حيث استطاعت الأنظمة الفاشستية الحصول على الإذعان الشعبي في معظم العالَم العربي، فإن القومية الكردية استُعمِلت أيضاً في العراق من أجل تعزيز شبكات القبلية الجديدة في السيطرة والتنافس. فقد أظهر كل من (ح.د.ك.) و(أوك) خلال التسعينيات أن هزيمة كل طرف للطرف الآخر أهم بالنسبة لهما من الأخطار الكامنة في دعم خارجي، تماماً كما فعل أسلافهم في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر.

في الوقت نفسه كان هناك تراجع لما يمكن وصفه بالأيديولوجية القومية التوجيهية. إذ لم يتم التخلص من الخطاب الماركسي بهدوء فحسب بل أيضاً من فكرة بروز أمة أكثر تعددية كما بدا. وينطبق هذا بشكل خاص على PKK، الذي تبنى في بداية التسعينيات ثقافة أحادية الجانب شبيهة بتلك التي تبنتها الحكومة التركية. في أواخر التسعينيات أبدى PKK رغبة في الاستماع إلى وجهات النظر الكردية الأخرى، وحتى التكيف معها في إطار حركة موسّعة. ربما يشكل هذا دليلاً على تنامي النضج [السياسي] والإدراك بأن التعبئة الجماهيرية تتطلب التسامح في النقاش حول المسألة القومية.

ويدرك المرء أيضاً أن عمر البيشمركه قد شارف على نهايته. ففي إيران كانت حرب العصابات غير ناجحة على نحو بارز، باستثناء الحد من تحركات أعداد كبيرة من القوات. وفي العراق أظهرت القوات الحكومية أن حرب العصابات يمكن أن تؤدي إلى دمار الشعب الذي يجري الصراع باسمه. وهو ربما يكون الدرس الذي يمكن أخذه من الحرب التي شنها PKK، والتي شهدت أيضاً تدميراً شاملاً للريف. أما الإنجاز الأكبر في الدول الثلاث الذي يمكن للبيشمركه أن يتباهوا به هو أنهم حازوا على خيال الشعب الكردي. ولكن هذا الإنجاز هو الآن في الماضي. على أية حال، سبب هذا النوع من العنف عداءً شديداً بين أكثرية الجاليات في الدول المعنية. وبهذا المعنى فإن نضال البيشمركه أثبت في النهاية أنه غير منتج. إن التحدي الراهن هو إيجاد وسائل جديدة للارتقاء بالشعور القومي الكردي. أما استخدام طرق جديدة

كالتحكم الفضائي والأقمار الصناعية للارتقاء بالأفكار الممنوعة قد تبرهن فعاليتها أكثر في المستقبل.

الاستنتاج الآخر الذي يمكن التوصل إليه هو أن أنصار الحكم الذاتي من الأكراد في الدول الثلاث قد انتصروا على الانفصاليين (لأن أنصار الانصهار لم يشكلوا منافسة أبداً). إن أعداداً قليلة من الكرد مقتنعون بالحكمة من الانفصال، الذي رغم جاذبيته يبدو بعيداً عن التحقيق وأقل رغبة فيه أيضاً، كون الأكراد يعتمدون بشكل متزايد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لما وراء كردستان. فمهما يكن امتعاضهم من الحكم العربي أو التركي، فإن دولة مُفقرة ومحصورة تبقى أقل إغراء.

أخيراً، إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: ماذا لو كان الكرد قادرين على إقامة حكم ذاتي حقيقي والحصول عليه؟ الجواب عن ذلك السؤال في الدول الثلاث يكمن في الإمكانيات والاحتمالات الاقتصادية. يمكن حدوث عمليتان هامتان في ظل الرخاء الاقتصادي. الأولى هي أن سيطرة الوصاية سواء للدولة أو للقبيلة أو للحزب السياسي سوف تشهد انحساراً حيث يتمتع الأفراد بأمن أكثر من الشخص والواسطة لتوظيف مربح بدون تدخل من وصي. الثانية هي أن الازدهار الاقتصادي سوف يجر معه ليبرالية سياسية. ولكن لتحقيق هذه الأشياء يجب على العراق أن يعيد بناء حياته الاقتصادية بحرية ويجب تشجيع الدول الثلاث من قبل العالم الخارجي لكي تُرفق النمو الاقتصادي بحريات ديموقراطية وتعددية.



الملحق الأول

معاهدة سيڤر

10 آب/أوت 1920:

المواد المتعلقة بكردستان

المادة 62

تتألف اللجنة المقيمة في القسطنطينية من ثلاثة أعضاء ترشحهم رسمياً حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وخلال الستة أشهر التي تعقب توقيع هذه الاتفاقية، تقدم اللجنة خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها أغلبية كردية شرق نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية، التي يمكن تحديدها فيما بعد، وشمال الحدود بين تركيا وبين سورية والعراق كما ثبتت في المواد (2) و(3) من البند 27/ 2.وإذا ما أخفقت اللجنة في الوصول إلى قرار جماعي حول أية مسألة من المسائل يقوم كل عضو من أعضائها بطرح المسألة على حكومته. وسوف يتضمن المشروع ضماناً تاماً لحماية الآشوريين والكلدانيين وغيرهما من الأقليات القومية والعرقية في هذه المناطق. وتحقيقاً لهذا الغرض ستقوم لجنة تمثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإيران والأكراد بزيارة هذه المناطق للتحري وإقرار التعديلات، في حال وجودها، التي يمكن إجراؤها على الحدود التركية، حسب شروط الاتفاقية المتعلقة بالحدودَ الفاصلة بينها وبين إيران.

المادة 63

توافق الحكومة التركية بموجب هذه المعاهدة على قبول وتنفيذ القرارات المتخذة

من قبل اللجنتين المذكورتين في المادة 62 وذلك في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغ القرارات للحكومة المذكورة.

المادة 64

وإذا حدث، خلال سنة من تصديق هذه الاتفاقية أن تقدم الشعب الكردي، القاطن في المناطق التي حددتها المادة (62) إلى مجلس عصبة الأمم قائلين إنَّ غالبية سكان هذه المناطق ينشدون الاستقلال عن تركيا، وفي حال اعتراف عصبة الأمم أن هؤلاء السكان أكفاء للعيش حياة مستقلة وتوصيتها بمنح هذا الاستقلال، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية وتتخلى عن كل حق في هذه المناطق.

وسوف تكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعاً لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا.

وفي حال حصول التخلي، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضد قيام أكراد ولاية الموصل بالانضمام الاختياري إلى هذه الدولة الكردية.

الملحق الثاني

أكراد سـوريـة

مقدمة

ربما يشكل الأكراد بين 8 إلى 10% من سكان سورية الحديثة، أي حوالى 1.2 مليون و1.5 مليون من إجمالي سكان سورية البالغ عددهم 15.3 مليوناً حسب تقديرات 1998. وهم يتمركزون في مناطق رئيسية في شمالي سورية: (أ) كرداغ وعفرين، منطقة جبلية في القسم الشمالي الغربي من سورية، على الجهة الشمالية-الشرقية من هاتاي التركية (سنجق إسكندرونة)، وهي امتداد للهضبة الأناضولية؛ (ب) في المنطقة الحدودية في الطرف الشمالي الغربي للجزيرة، حول بلدة جرابلس [أي في منطقة كوباني (عين العرب) المترجم]؛ (ت) في الزاوية الشمالية-الشرقية من الجزيرة في محافظة الحسكة، وبشكل خاص من رأس العين عبر القامشلي إلى ديريك في الزاوية الشمالية الشرقية من سورية.

هذه التجمعات الكردية ذات أصول مختلفة. فأكراد كرداغ، مثلاً، يمثلون الحد الجنوبي للجالية الكردية الكبيرة والأصيلة في تركيا، وهم سكنوا هذه المناطق منذ قرون. والجزيرة الشمالية كانت منطقة قاحلة إلى حد كبير باستثناء بعض القبائل الكردية والعربية التي تعمل في الرعي وحفنة من القرى حتى بدأ الاستيطان فيها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان التدفق الأكبر من المستوطنين خلال العشرينيات هرباً من القمع التركي.

في دمشق أيضاً جالية كردية كبيرة وعريقة، ترجع أصولها إلى القرون الوسطى حينما قاتل الأكراد كقوات نظامية وغير نظامية في جيوش المسلمين. وكان صلاح الدين أبرز هؤلاء الجنود. وقد استقر الأكراد في معسكرات كبيرة خاصة بهم خارج

المدينة، وهو نموذج مألوف للقوات المتمركزة بشكل دائم قرب مدينة ما. من هذه المعسكرات، برز اثنان هما: حي الصالحية وحي الأكراد، وكلاهما يقعان في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة على منحدرات جبل قاسيون. لقد استحوذ أكراد قياديون على نوع من السلطة من خلال قيادتهم للقوات الانكشارية المساعدة. في القرن السابع عشر أفِلت هذه القوات إلى تشكيلات محلية شبه عسكرية والتي منحت قادتها قوة استقلالية كبيرة محلياً. وقد اشتَهر حي الأكراد في حينه بسلوكه المتمرد. في القرن التاسع عشر اختار المهاجرون الأكراد العيش في حي الأكراد لأنهم لم يكونوا موضع ترحيب في وسط دمشق. ففي الوقت الذي حافظت فيه الجالية الكردية الدمشقية على عشائريتها المميزة، فإنها أصبحت في الوقت نفسه تتكلم العربية، حيث تعرّب حوالى 40% بشكل تام في عام 1920. يوجد في دمشق في الوقت الحاضر حوالى 300 ألف كردي. وهناك عدد مشابه من الأكراد يعيشون في حلب أيضاً وهم بالدرجة الأولى من عفرين ومن الجزيرة.

كل الأكراد في سورية تقريباً هم من السنة، فيما عدا تجمعين يزيديين صغيرين. الأول وهو يضم معظم اليزيديين غربي جبل سنجار الذي يقع في الحدود العراقية-السورية في الجزيرة، بينما يقع التجمع الآخر في جبل سمعان ووادي عفرين القريب من كرداغ. على العموم ربما لا يتجاوز عدد اليزيديين في سورية 10 آلاف.

يتكلم الكرد في الجزيرة وكرداغ اللهجة الكرمانجية، اللهجة الكردية الشمالية الرئيسية التي يتكلمها على نطاق واسع أكراد تركيا والقسم الشمالي من كردستان العراق وكردستان إيران. معظم الأكراد يتكلمون لغتين اثنتين وتميل العائلات التي تعيش في المدن العربية في سورية لأكثر من جيل إلى التحدث باللغة العربية.

دمشق وسياسة الوجهاء

اعتباراً من 1900 فصاعداً شهدت الساحة السياسية تطورات أدت إلى خلق حالة من الاضطراب أولاً والتي تطورت إلى حالة من العداء بين الجالية الكردية وأغلبية السكان في سورية الذين، مثل العرب، بدأوا بتبني أفكار القومية العربية. وهكذا حصلت الفجوة بأشكال مختلفة. فقد تعاظم الخلاف بين العائلات العثمانية النخبوية في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، بين تلك الراغبة في دعم الأمبراطورية من خلال تجديد قوة وسلطة استانبول وبين تلك، خاصة التي تعيش في الأقاليم، التي

سعت إلى نوع من الإدارة اللامركزية، مع السلطات المحلية تحت إشراف الجاليات العرقية السائدة.

كانت عائلة شمدين واليوسف أبرز عائلتين من الآغوات الأكراد الذين يسيطرون على الصالحية وحي الأكراد. وقد أصبحتا من أغنى وأقوى العائلات في سورية[1] من خلال ممارستهما لبعض الأعمال الذكية مثل السيطرة على تجارتي الحبوب والماشية. وكونها انخرطت كثيراً في المؤسسة العثمانية واعتمدت على قاعدة من الإثنية التقليدية والقرابة لم يشاطر آل يوسف -أهم العائلتين- الحماس القومي السوري أو العربي المتنامي للنخبة المدنية الشابة. لأن القومية هددت بتآكل سلطتهم التقليدية المعتمدة على القرابة المحلية والمحسوبية، وفوق ذلك، توعدت بعواقب لا يمكن التكهن بها التي بدا أن التحول السياسي فيها لا يمكن تجنبه والتي يأتي في طليعتها، أي تلك العواقب، تقليص سطوة وسلطة آل يوسف. بالنتيجة تعاطف هؤلاء بشدة مع السلطات العثمانية في استانبول ومع لجنة الاتحاد والترقي الفاشستية اعتباراً من عام 1908 فصاعداً، ضد تلك التجمعات القومية التي أرادت أن تجعل الأمبراطورية لامركزية.

لذلك ليس من المستغرب ألّا ترحّب طبقة الآغوات الأكراد عموماً بالثورة العربية الكبرى 1916، ولا بوصول الأمير فيصل كحاكم جديد لسورية في عام 1918. وباعتباره عضواً في المؤتمر السوري لعام 1919 عارض عبد الرحمن اليوسف[2]، زعيم الجالية الكردية في دمشق دون منازع، وبهدوء استقلال سورية وأراد الاعتراف بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وأن يقوي اتصالاته مع الفرنسيين قبل أن يطيحوا فعلياً بمملكة سورية في صيف 1920. من الصعب تصور برنامج في تلك المرحلة أكثر عداءً للتطلعات القومية العربية.

وهكذا تعزز الانطباع بأنه حتى الأكراد المعرّبين معادين للقومية العربية في ظل

---

(1) أبرز عائلات الآغوات الأكراد هي اليوسف، وشمدين وآكريبوز، وبوظو. في عام 1900 نال عبد الرحمن اليوسف، الذي هو ثمرة اتحاد استراتيجي بين عائلتي اليوسف وشمدين، عقارات كبيرة في منطقة الحوران، وسلسلة من المناصب الإدارية والمنصب المربح أمير الحج، المسؤول عن سلامة أفواج الحج السنوية من دمشق إلى مكة.

(2) من السخرية بمكان، وبالنظر لأهدافه السياسية، أن يصبح عبد الرحمن اليوسف أول رئيس وزراء لمملكة سورية.

الحكم الفرنسي. وعندما نالت فرنسا الانتداب على سورية من عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، تبنت سياسية تشجيع الهوية القومية للأقليات بغية إضعاف الغالبية العربية السنية. وفي الوقت الذي قام فيه القوميون العرب والدروز بالثورة الكبرى ضد الحكم الفرنسي في عام 1925، استخدمت فرنسا قوات إضافية مجنّدة من الأقليات لسحقها. ومن بينهم كانت قوات كردية (بالإضافة إلى قوات أرمنية وجركسية)، بعض أفرادها من المهاجرين الذين وصلوا للتو من تركيا، والبعض الآخر من سكان حي الأكراد الذين سُجلوا من قبل حاميهم المحلي، عمر آغا شمدين. كما جنّدت فرنسا قصداً الأقليات القومية في قواتها النظامية المحلية[1]، قوات الشرق الخاصة، ذات العواقب الهامة على مستقبل سورية كدولة مستقلة.

عندما تأسس تنظيم خويبون في 1927 أكد لكل من فرنسا وبريطانيا أنه لن يشجّع القومية الكردية في سورية والعراق. وقد لاقى التشجيع في البداية من فرنسا، ولكنه أثار قلق القوميين العرب، وهي حقيقة يقرها بعض الأكراد كتسوية ضمنية لوضعهم في سورية. لقد أصبح البعض من طبقة المحترفين الكرد في حي الأكراد- أطباء ومحامين ومعلمين وصحفيين مهتمين بالقومية الكردية من خلال خويبون. بعد ذلك حدّت فرنسا من نشاطات خويبون في صيف 1928 في أعقاب احتجاجات شديدة من أنقرة تتعلق بنشاط هذا الأخير المعادي لتركيا، حيث أُغلق بعد ذلك بوقت قصير. وفي دمشق أيضاً نشر العضو البارز في خويبون، الأمير جلادت بدرخان، وهو منفي من العائلة الأميرية التي حكمت لفترة ما إمارة بوطان (المنطقة المتمركزة في جزيرة بن عمر داخل الأراضي التركية) صحيفة هاوار (وهي صحيفة باللهجة الكرمانجية) وطوّر استعمال الأبجدية اللاتينية باعتبارها مناسبة أكثر للغة هندو-أوروبية كالكردية.

لقد وجد الوعي القومي الكردي تعبيره الرسمي الأول بتسليم عريضة إلى المجلس التأسيسي السوري في حزيران/جوان 1928 مطالبةً باستعمال اللغة الكردية جنباً إلى جنب لغات أخرى في التعليم في المناطق الكردية الثلاث، وأيضاً بتعيين مدراء حكومة أكراد في هذه المناطق الثلاث. هذه المطالب تجد صدى لها في لائحة عصبة الأمم عندما منحت العراق ولاية الموصل الخاضعة للسيطرة البريطانية في 1926، ولكنهم لم يوافقوا عليها.

---

(1) فوكارو، أكراد دمشق في ظل الانتداب الفرنسي.

ولكنه سيكون من الخطأ الافتراض أن كل، أو معظم، الأكراد قد تبنوا برنامج القومية الكردية لأنَّ الكثير من الأكراد القياديين عملوا ضمن الصفوف العريضة للقومية الكردية، ولكن أولئك الذين رفعوا لواء الخصوصية الكردية هم الذين لفتوا نظر العرب.

الجزيرة 1920-1946

لقد قُدِّر للجزيرة أن تكون ساحة التوتر العربي-الكردي الرئيسية. فقبل الحرب العالمية الأولى كانت الجزيرة خالية إلى حد بعيد والحياة هناك لم تكن آمنة. كما كانت هناك قبائل رعوية كردية موسمية منذ قرون، وبشكل خاص اتحادات ملان وميران[1]. كذلك كانت تقضي فصل الشتاء البارد في سهل الجزيرة قبل أن تصعد إلى سفوح الأناضول في الصيف. هذه الأراضي الشمالية من الجزيرة كانت تشغلها في أشهر الصيف قبائل معينة من البدو، وبشكل خاص الشمّر (التي كانت قبيلة ملّلي تدفع لها الجزية) وأيضاً الطيّ التي انسحبت إلى الشمال بسبب قيظ الصحراء. وبناءً عليه كانت المنطقة مشتركة بين نظامين رعويين موسميين أساساً، إما كردية أو عربية. وهكذا شهدت هذه الصورة تغيراً في نهاية القرن التاسع عشر مع انخفاض حالة الخروج عن القانون التي تميزت بها المنطقة[2] حيث بدأت بعض القبائل الكردية بالتحرك باتجاه الجنوب من هضبة الأناضول تاركة مراعيها وراءها من أجل الزراعة .

في عام 1918 ربما كان عدد الأكراد في الجزيرة يفوق عدد العرب بقليل. ولكن اعتباراً من عام 1920 فصاعداً وصل الكثير من الأكراد القبليين هرباً من القوات المسلحة التركية وبشكل خاص خلال تهدئة القبائل بين 1925-1928. رغم أن العدد الدقيق للذين عبروا الحدود الدولية الجديدة غير معروف، إلّا أنه يمكن تقديرهم بحوالى 25 ألفاً. في الوقت نفسه وصلت أعداد أكبر من المسيحيين وبشكل خاص من

---

(1) من الجدير بالملاحظة أن الاتحادات القبلية العربية والكردية كانت تضم في الغالب قبائل أو جماعات من إثنية أو دين مختلف: عربية أو كردية، مسلمة أو مسيحية أو يزيدية. مثل هذه الاختلافات نادراً ما شكلت قضية في عالم السياسة القبلية.

(2) لدى القبائل اليزيدية بشكل خاص تاريخ طويل من سلب القوافل المارة عبر رأس الهلال الخصيب.

الأرمن ولكن كان هناك أيضاً كلدان وسريان بل وحتى من الأرثوذكس الشرقيين[1]. في عام 1933 طلب 8.000 آشوري اللجوء من العراق واستقر البعض منهم في وادي الخابور في الجزيرة.

لقد تجمعت الآن عدة عوامل لتجعل من الجزيرة منطقة معقدة ومضطربة. فبعدها وتركيبتها الإثنية وشخصيتها غير العربية إلى حد كبير وعدم انشغالها واهتمامها بالدول الجديدة لسورية الكبرى، كما شكلّها الفرنسيون[2]، جعل الاندماج صعباً. لذلك استمرت بعض القبائل الكردية في عبور الحدود مع تركيا من أجل الانتقام من الأتراك بالدرجة الأولى.

احتكت القبائل التي وصلت مؤخراً مع القبائل الموجودة مسبقاً بشكل لا يبعث على الارتياح. وسرعان ما تخلت عن حياة الترحال واستقرت، وهو ما قلدته القبائل العربية. مع ذلك كان هناك شعور بأن القبائل التي وصلت حديثاً قد كسبت أفضلية على القبائل العربية المحلية، والتي عبّرت عنها المنافسة على الماء والتي كانت موجودة أيضاً مع القبائل الموجودة منذ زمن طويل. أما أبرز زعيم كردي برز في هذه المرحلة فهو حاجو آغا، وهو أيضاً وافد حديث من اتحاد هفيركان التي ضمت في وقت من الأوقات 24 قبيلة[3]. بعد أن ساعد الفرنسيين في استتباب الأمن في

---

(1) في أعقاب معاهدة أنقرة تشرين الأول/أوكتوبر 1921 بين فرنسا وتركيا والتي تخلت فيها فرنسا عن كيليكيا للقوات القومية التركية، عبر نحو 30 ألف أرمني إلى سورية. وكانت هناك موجة أخرى في أواخر 1922 ودخل نحو 30 ألف مسيحي آخر إلى سورية في أواسط 1923. بنهاية عام 1923 دخل نحو 100 ألف مسيحي إلى سورية. ورغم أن أكثريتهم استقروا في أماكن أخرى، كان هناك حوالى 30 ألف مسيحي في الجزيرة في عام 1930.

(2) بصرف النظر عن تشكيل لبنان الكبير بإلحاق أجزاء تاريخية من سورية بجبل لبنان، أقامت فرنسا أيضاً دولة اللاذقية (للأقلية العلوية في الجبال الواقعة خلف الميناء) ودولة جبل الدروز للدروز في جنوبي سورية ودولة حلب ودولة دمشق، من أجل تشتيت الأغلبية العربية السنية، وأيضاً من أجل فصل الوضع الإداري لسنجق إسكندرونة.

(3) وصل حاجو مفلساً تقريباً، ولكنه مُنح قطعة صغيرة من الأرض من دوركي [ربما يقصد دوكركي] والتي بنى عليها أخيراً بلدة تربه سبييه [عُرِّبت إلى القبور البيض ومن ثم إلى القحطانية. المترجم] وبخلاف معظم الزعماء الأكراد لم يقضِ الكثير من الوقت في الزراعة. لقد حصل حاجو على النفوذ بطريقتين تقليديتين: البراعة الفائقة في الإغارة والتملق إلى الحكومة، في هذه الحالة إلى فرنسا. كما إنه تبنى القومية الكردية وأصبح أكثر كردي سوري تأثيراً في خويبون.

شمال-شرق سورية، أصبح كما هو متوقع من المقرّبين سياسياً إليهم. ولكنه كان أيضاً المتحدث الرئيسي لخويبون في المنطقة ويساعد في إيقاظ الشعور القومي بين القبائل الكردية[1]. بعد عقد من السنوات أو نحوه تحوّل حاجو آغا بشكل تدريجي من كونه زعيماً قبلياً تقليدياً إلى ملاّك إقطاعي حيث سجل الكثير من القرى على اسمه.

لقد حدث تحول اقتصادي كبير الآن في الجزيرة. فقد كانت ديار بكر تقليدياً هي المنفذ التجاري الشمالي للجزيرة ثم انتهى ذلك بشكل مفاجئ مع الحدود الدولية الجديدة. فأصبحت القامشلي، التي أقامها الفرنسيون على خط السكة الحديدية مقابل نصيبين (تركيا) مركز سوق جديد وهام، ومثلها أيضاً الحسكة، وهي أيضاً من إنشاء فرنسا، التي قُدِّر لها أن تصبح العاصمة الإقليمية. وبغياب الموصل، التي فُصلت أيضاً بالحدود الدولية، أصبحت حلب أقرب مدينة كبيرة. وهكذا مال المسيحيون المهاجرون من جنوبي تركيا وشمالي العراق إلى الاستقرار في المدن، وكانت القامشلي أهمها. استقر بعض الكرد في البلدات الصغيرة ولكن الأغلبية أقاموا قرى كانت غير مستقرة نسبياً ولكنها خصبة جداً. ونتيجة لذلك تحولت القبائل، سواء المحلية أو التي وصلت مؤخراً، والتي كانت في السابق رعوية إلى الحراثة بشكل متزايد وسرعان ما تبدى أن الجزيرة يمكن أن تتحول إلى منطقة غزيرة لإنتاج الحبوب في الدولة السورية الجديدة.

في عام 1937 وصف التقرير السنوي الفرنسي المقدّم إلى عصبة الأمم سكان الجزيرة وفقا لما يلي:

42.000 من العرب المسلمين، أغلبهم كانوا رعاة بشكل رئيسي مع أقلية متزايدة من المتمركزين في القرى؛

82.000 من الأكراد وكلهم قرويون تقريباً؛

32.000 من المسيحيين، سكان مدن بالدرجة الأولى يعملون في مختلف صنوف التجارة والأعمال في القامشلي والحسكة ومراكز صغيرة أخرى.

لم تشكل أي من هذه الجماعات وحدة متكاملة. وبحسب تعبير ألبرت حوراني، بعد عقد من ذلك، فإن

"الجزيرة المقسّمة بين عدد كبير من الشعوب والطوائف، والتي لا

---

(1) إلى الغرب كان مصطفى وبوزان أبناء شاهين بك برازي، وكلاهما من زعماء قبيلة برازا في منطقة جرابلس [الأصح كوباني. المترجم] بنفس القدر من النشاط .

يستطيع أي واحد منها فرض سيطرته على البقية والافتقار إلى عناصر الاستقرار التي لا يستطيع توفيرها إلّا السكان المستقرون منذ وقت طويل، تمثّل مشكلة معقدة والتي يزيدها حدةً عدة عوامل: التوتر بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين الكرد والعرب من جهة أخرى، إضافة إلى العداوة الدائمة بين البدو والحضر، وتأثير رجال الدين المسيحيين والبعثات الدينية الفرنسية بشكل خاص، وتدخل تركيا عبر الحدود"[1].

اشتركت الأغلبية في كل من هذه الجماعات في شكها بالقوميين العرب في دمشق وبطموحاتهم إلى المركزية. وحتى أواسط الثلاثينيات كان القوميون العرب مشغولين جداً بقضايا أخرى ولم تكن الجزيرة موضع اهتمامهم. كذلك كان للضباط الفرنسيين المحليين يد في استغلال الإقليمية وتشجيعها. إذ تم تشجيع نزعات الحكم الذاتي المحلية بشكل متعمد حينما أنشأ سنجق خاص للجزيرة في عام 1932، وبعد سنتين أُقيم نظام خاص لسنجق الإسكندرونة (التي سُلّمت فيما بعد إلى تركيا في 1939 وأُعطي لها اسم جديد هو هاتاي).

في هذه الأثناء بدأت تطلعات القوميين في إعادة توحيد كل سورية تقلق سكان الجزيرة. وخلال عام 1933 بدأ المسيحيون في الحسكة يثيرون مسألة مزيد من الحكم الذاتي. أثناء عام 1936 بدأت المخاوف تتحقق حينما سمحت فرنسا على مضض للحركة القومية العربية السورية المتنامية بتشكيل حكومة تشمل كل سورية. بعد ذلك تمت قيادة حركة جديدة للحكم الذاتي من قبل رئيس بلدية القامشلي واثنين من الزعماء القبليين الأكراد هما حاجو رئيس هفيركان ومحمود الملي، اللذان عارضا الحكومة من دمشق. واللافت للنظر، أن تركيا وبالنظر إلى معارضتها الشاملة للتعددية، حرّضت هؤلاء الداعين إلى الحكم الذاتي للانضمام إلى تركيا في عام 1937 حيث حدثت مصادمات عنيفة بين سلطات الحكومة والمسيحيين المحليين من جهة وبين المسيحيين والأكراد من جهة أخرى[2]. في أيلول/سبتمبر 1938 عُقد مؤتمر الجزيرة العام برئاسة حاجو[3] الذي ناشد فرنسا إعطاءه حكماً ذاتياً تاماً. وعد المندوب السامي الفرنسي بنظام خاص للجزيرة، وفي السنة التالية، 1939، فُصلت الجزيرة ذات الأغلبية الكردية (مثل جبل الدروز في جنوبي سورية واللاذقية بعلوييها في المناطق

---

(1) ألبرت حوراني "الأقليات في الوطن العربي" (أوكسفورد يونيفرسيتي بريس، 1947)، ص81.

(2) لوصف هذه الاضطرابات انظر فوكارو "الكرد والقومية الكردية"، ص81.

(3) خلال السنتين الماضيتين تأرجح حاجو مثل دليل اتجاه الرياح بين دعم دمشق ودعم الإقليمية.

النائية) عن أراضي سورية ذات الأغلبية العربية السنية ووُضعت تحت السيطرة الفرنسية المباشرة.

استقلال سورية وانتصار القومية العربية

تحت التهديد البريطاني انسحبت فرنسا من سورية في عام 1946. فأصبحت سورية مستقلة فعلياً ومتحدة في ظل حكومة قومية عربية منتخبة. من جهتهم ساند العديد من الأكراد الدمشقيين والحلبيين حكومة القوميين الجديدة، ولكن بعض الجاليات كانت متململة وخاصة الدروز والكرد في أقصى جنوب وشمال شرقي البلاد على التوالي[1]. ومن الواضح أن البدرخانيين لم يتخلوا عن توقهم إلى الاستقلال الكردي. فبينما تورطت سورية العربية في الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى لعام 1948، كان كاميران عالي بدرخان، شقيق جلادت[2]، في باريس كممثل للحركة القومية الكردية في أوروبا، ولكنه كان في قائمة من يتقاضون رواتب من الاستخبارات الإسرائيلية. في تموز/جويليه 1948 أرسله الإسرائيليون إلى ما وراء الأردن وسورية ولبنان بقصد معرفة كيفية إعاقة الجهود الحربية للدول العربية. فردّ بتقرير جوابي مقترحاً أن تساعد إسرائيل تنظيم انتفاضة من الأقليات الساخطة، بما فيهم الكرد. لم تسفر هذه المقترحات عن شيء، إذ كانت إسرائيل مشغولة جداً عن تخصيص موارد لخطط بدرخان[3]، ولكن ربما تكون الاستخبارات السورية قد سمعت بتقربه من الإسرائيليين.

---

(1) كان هذا موضوع مناقشة سرية بين الأمير عبد الله أمير شرق الأردن الذي كان يأمل في السيطرة على سورية، والوكالة اليهودية في آب/أوت 1947، آفي شليم، التواطؤ شرق الأردن (أوكسفورد، 1988)، ص95.

(2) توفي جلادت في ظروف غامضة في مزرعته بالجولان [قرية الهيجانة. م] في عام 1951، ويُعتقد أنه قُتل على يد المخابرات السورية، معلومات من جمعية كردستان الغربية، 7 آب/أوت 1998.

(3) اقترح بدرخان تجنيد الدروز والشركس والكرد في هذه المخططات، أرشيف الحكومة الإسرائيلية، وزارة الخارجية الملف 1/3749 كما استشهد به ايان بلاك وبيني موريس، حروب إسرائيل السرية (هاميش هاملتون، لندن1991)، ص65، وجوناثان راندل، بعد هذه المعرفة أية مغفرة ترتجى؟ [أو أمة في شقاق كما ترجمها فادي حمود.م] نيويورك 1997، ص188. في الحقيقة كان الدروز من قبل على اتصال بالوكالة اليهودية، وقام مبعوثو الدروز بزيارة المستشار السياسي البريطاني في عمان، وعرضوا عليه أن يحولوا دون دخول الجيش السوري إلى فلسطين بشرط أن يُضم جبل الدروز إلى شرق الأردن. ولكن الدروز والكرد لم يفعلوا أي شيء في الواقع، كانت القوات السورية من الضعف مباشرة بعد الاستقلال لدرجة أن التهديد الدرزي أُخذ على محمل الجد. وكان الموارنة في لبنان قد أقاموا اتصالات مباشرة مع الوكالة اليهودية منذ الثلاثينيات.

هذا يشرح بالتأكيد خوف سورية المتزايد من أن الجالية الكردية غير جديرة بالثقة وأنها قد تتحول إلى حصان طروادة.

في تلك الأثناء وفي وقت مبكر من عام 1949 جلب الانقلاب الأول والسلسلة المتسارعة من الانقلابات العسكرية الأخرى ضباطاً من الجيش ذوي أصول كردية إلى حد ما إلى السلطة. اعتمد هؤلاء الديكتاتوريون على ضباط من الخلفية الإثنية نفسها[1]. ولم يكن من المستغرب أن بعض القوميين العرب رأوا في ذلك التصرف من المخلفات البغيضة لمشاركة الكرد في القوات الخاصة والبعض الآخر أدان "النظام العسكري الكردي" في سورية.

الديكتاتور الثالث، أديب الشيشكلي، رغم أصله الكردي من جهة أحد الوالدين، كان مصمماً على خلق دولة عربية-مسلمة متجانسة. وسرعان ما شعر الكرد والآشوريون والأرمن بالتأثيرات المنفرة لسلسلة من المراسيم التي تنص على أن الفنادق والمقاهي ودور السينما، مثلاً، يجب أن تحمل أسماء عربية خالصة، وأن تكون اللغة العربية هي الوحيدة التي تُستعمل في اللقاءات العامة، والمهرجانات والاحتفالات، وأن يحتل المسلمون مقاعد مساوية لمقاعد غير المسلمين في كل لجان منظمات الأقلية.

بعد الإطاحة بالشيشكلي في عام 1954، بدأت حملة بطيئة ومركزة مضادة للكرد، بتطهير القوات المسلحة من الضباط الأكراد ذوي الرتب العالية أو المتوسطة[2]، حيث كانت أشرطة الموسيقى والمنشورات الكردية تصادر وتُتلف ويُسجن أصحابها. مع ذلك لم تكن الحملة منظّمة ولم تحدث بين ليلة وضحاها. فعبد الباقي نظام الدين، مثلاً، وهو كردي من الحسكة، بقي يشغل مناصب وزارية من 1949 إلى 1957 وكان وثيق الصلة بأحزاب التيار السائد والشخصيات السياسية السورية، ولكن لم تكن هناك أية إشارة إلى الخصوصية الكردية في سياساته. والأمر نفسه ينطبق على شقيقه توفيق، وهو جندي حيادي لا طموح سياسياً لديه[3] أصبح رئيساً للأركان في عام 1956، ولكنه صُرِف من الخدمة بعد سنة ليس لأنه كردي بل

---

(1) اعتمد الأول، حسني الزعيم، على فيلق من الحراس الشخصيين من الشراكسة.

(2) جي. سي. هورفيتس، سياسات الشرق الأوسط، البعد العسكري (1969)، ص153.

(3) باتريك سيل، الصراع على سورية، ص260.

لأن الراديكاليين حلوا محل المعتدلين تدريجياً حينما دخل البلد ضمن مدار الكتلة السوفيتية.

في النصف الثاني من الخمسينيات اجتاحت الحماسة القومية العربية كل العالم العربي، التي ألهمها صعود ناصر في مصر، والتي شكلت مصدر القلق لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل والتي توّجت في الحملة على قناة السويس وصحراء سيناء في عام 1956 وخاصة بعد الإطاحة بالسلالة الهاشمية في العراق في عام 1958. إن الشعور القومي العربي والفرح المتولد من فكرة القوة من خلال وحدة عربية شاملة لم تترك فسحة كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسي. ففي عام 1957، وفي حادثة يبدو أن الحقد القومي وراءها، قضى 250 طفلاً من طلاب المدارس نحبهم في حريق متعمد لسينما عامودا. كما أن التسامح الكبير مع المنشورات الكردية منذ عام 1946 قد مُنع رسمياً في عام 1958. في ذلك العام شكّلت سورية اتحاداً مع مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م). أما احتكار مصر للسلطة فقد دفع سورية إلى الانفصال في عام 1961، ولكن الوحدة أُدخِلت في فترة من القومية العربية الشديدة والتي أدت إلى زيادة التمييز بحق الكرد.

من قبيل المصادفة المحضة أن الجمهورية العربية المتحدة قد أُعلنت بعد شهور عدة من تأسيس الحزب الديموقراطي الكردستاني في سورية (ح.د.ك.س)، في شهر تموز/ جويليه 1957. والذي دعا في برنامجه إلى الاعتراف بالكرد كقومية متميزة وبحقوقهم الثقافية، وإلى حكومة ديموقراطية في دمشق. ولفت الأنظار إلى الافتقار إلى النمو الاقتصادي في المناطق الكردية، وأيضاً إلى حقيقة أن الأكاديميات الحربية والشرطة مغلقة في وجه الطلاب الأكراد، وأن الموظفين الكرد من المدنيين والعسكريين قد صُرِفوا من الخدمة. علاوة على ذلك عارض (ح.د.ك.س) بشدة تشكل (ج.ع.م). في عام 1960 فسُجن الكثير من أنصاره[1].

في الدستور المؤقت الذي تمت صياغة مسوّدته بعد انهيار (ج.ع.م) في عام 1961، أُطلِق على سورية لأول مرة اسم الجمهورية العربية السورية، وهو نذير

(1) بعد انشقاق حزب البعث السوري عن حزب البعث في العراق، اختار النظام السوري بعضاً من عناصر الحزب كفرع سوريّ لحزب البارزاني بقصد مساعدة الثورة الكردية المسلحة في العراق. ولكن (ح.د.ك.س) لم يتعافَ من الاعتقال الأول لزعمائه، وبقي مشتتاً.

بالإقصاء الإثني الذي كان على الكرد أن يواجهوه الآن. في آذار/مارس 1963 استولى حزب البعث على السلطة أي بعد شهر من استيلاء حزب البعث في العراق عليها.

لم تفسح القومية العربية مجالاً كبيراً أمام الهوية الكردية سواء في العراق أو في سورية. ففي كلا القطرين انجذب المتنورون الأكراد إلى الأيديولوجيات السياسية التي أخضعت المشاعر الإثنوقومية للنضال الطبقي. وليس من قبيل المصادفة أن الحزبين الشيوعيين في كلا البلدين يملكان نسبة كبيرة غير متكافئة من الأكراد، وخاصة في الدرجات الكبيرة. فالحزب الشيوعي السوري (ح.ش.س) بات يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه حزب كردي، بسبب ارتباطه بالمجتمع الكردي، وبسبب قيادته من قبل شاب كردي ماكر سياسياً هو خالد بكداش. وهكذا في كل من سورية والعراق أصبح البعث والحزب الشيوعي أشد المعارضين لبعضهما بعضاً. غير أن البعث السوري لم يرتكب أبداً مجزرة جماعية كالتي ارتكبها البعث العراقي ضد الشيوعيين في عام 1963. إذ لم تكن هناك حاجة لذلك. لذا ارتبط الحزب الشيوعي السوري بالمجتمع الكردي من أجل الحصول على دعم أوسع. لقد استمر البعث السوري فقط في مضايقة (ح.ش.س) كالأنظمة التي سبقته، ولكنه أختاره فيما بعد كعضو في الجبهة الوطنية التقدمية.

لقد باشر البعث مباشرة تقريباً بحملة لاحتواء السكان الأكراد في الجزيرة تحت شعار "أنقذوا الجزيرة لئلّا تصبح إسرائيل ثانية"، وهو شعار مناف للعقل على الآذان الغربية، ولكنه قابل للتصديق في حالة الحصار النفسي لسورية في ذلك الوقت. كما أنه أرسل قوات لمساعدة العراق في حربها ضد قوات البارزاني الثائرة.

التعامل مع الجزيرة

كان لدى القوميين العرب سبب وجيه لأن يخافوا من أعداء داخليين وخارجيين[1]. ولم تكن قضية سورية العربية في أي مكان أقل أمناً كما في الشمال،

---

(1) لقد استغلت بريطانيا وفرنسا الأقليات كأدوات لسياستها أثناء فترة الانتداب: فقد فعلت فرنسا كل ما في وسعها من أجل تحطيم الوحدة السورية منذ 1920، بريطانيا من جهتها احتلت مصر في القرن التاسع عشر وانسحبت منها فقط لتغزوها في السويس في عام 1956، كما أنها أعطت فلسطين للمستوطنين

حيث تعيش الكثير من الجاليات غير العربية هناك، وبشكل خاص في محافظة الحسكة. لقد تزايد عدد السكان بشكل سريع وكان هذا التزايد منذ عام 1945، هو الذي أعطى السبب للخوف العربي. فالحكومة السورية، بحسب مصادرها تعتقد بالآتي:

"في بداية 1945 بدأ الأكراد يتسللون إلى محافظة الحسكة بشكل فردي أو جماعي من الدول المجاورة وبشكل خاص من تركيا، حيث يعبرون بشكل غير شرعي على طول الحدود من رأس العين إلى المالكية [ديريك]. لقد بدأوا تدريجياً وبشكل غير قانوني يستقرون في المنطقة على طول الحدود في المراكز السكانية الرئيسية كالدرباسية وعامودا والمالكية. وقد استطاع الكثير من هؤلاء الأكراد تسجيل أنفسهم بأساليب غير شرعية في السجلات المدنية السورية. كما أنهم استطاعوا الحصول على البطاقات الشخصية السورية بطرق مختلفة، وبمساعدة من أقربائهم وأفراد قبائلهم. لقد فعلوا ذلك بهدف الحصول على الملكية وخاصة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي للاستفادة من إعادة توزيعها"[1].

إن الأرقام الرسمية المتوافرة لعام 1961 تشير إلى أنه في غضون سبع سنوات فقط بين 1954 و1961، تزايد عدد سكان محافظة الحسكة من 240 ألفاً إلى 305 آلاف، وهي زيادة تقدر بـ27% والتي لا يمكن تفسيرها فقط بالزيادة الطبيعية. كانت الحكومة قلقة بما فيه الكفاية من التدفق الواضح فقامت بإجراء إحصاء تجريبي في حزيران/جوان 1962 الذي دلّ على أن العدد الحقيقي للسكان كان ربما قريباً من 340 ألفاً[2]. رغم أن كل هذه الأرقام ربما تكون مبالغة، إلّا أنها معقولة إذا ما أخذنا الظروف الحقيقية بعين الاعتبار. بعد أن كانت خارجة عن القانون وعملياً فارغة

الصهاينة الذين اغتصبوا الأرض وطردوا نصف مليون من سكانها إلى الخارج؛ وكانت الولايات المتحدة متورطة في الإطاحة بالحكومة السورية المنتخبة في عام 1948. لقد صدّت الخطط التنموية لكل من مصر وسورية وفضّلت بكل وضوح إسرائيل؛ كما أن إسرائيل زرعت بذور الشقاق كلما كان ذلك ممكناً بين الجاليات الإثنية والطائفية المختلفة في الدول المجاورة.

(1) السفارة السورية لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، 12 تموز/جويليه 1996، في تقرير لجنة حقوق الإنسان، سورية: الأكراد الممنوعون من الكلام (واشنطن 1996).

(2) دائرة السجلات العامة سلسلة 371/ 164413 تقرير عن الاحصاء الجاري في محافظة الحسكة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1962.

حتى عام 1914، أثبتت الجزيرة أنها خصبة بشكل مدهش حينما فُرض عليها النظام من قبل الانتداب الفرنسي وبوشر بالزراعة فيها من قبل السكان الأكراد بالدرجة الأولى. في أوائل الستينيات كانت لمحافظة الحسكة ثاني أعلى كثافة من السكان الريفيين في سورية في وحدة الأراضي المحروثة ولكنها ببساطة بقيت الأدنى في وحدة الأراضي القابلة للحراثة. بكلمة أخرى، كان لا يزال هناك الكثير من الأراضي القابلة للاستثمار وبالتالي جذابة كثيراً للناس الفقراء والعاطلين عن العمل في المناطق المجاورة، ومعرضة لأن تجذب مزيداً من الناس إليها. في الداخل كان من المرجّح أن تنجذب القبائل العربية السورية من المناطق المجاورة نحو الأراضي الزراعية الكامنة في الحسكة. وكان من المتعذر تجنب شك قوي أن أعداداً كبيرة من المهاجرين يدخلون إلى سورية. واعتباراً من بداية الخمسينيات سببت المكننة السريعة للزراعة في تركيا أعداداً ضخمة من العاطلين عن العمل وهجرة كبيرة للعمال، وقد كانت الأراضي الخصبة ولكن غير المحروثة في شمالي الجزيرة إغراءً قوياً لهم حيث كانت الحدود المتأثرة طويلة جداً وتصعب حراستها. شعرت الحكومة في دمشق أن لديها أسساً كافية للخوف من أن الكثير من الذين يدخلون إلى الحسكة ليسوا سوريين ولا عرباً، وأنهم بذلك يمثلون مشكلة قومية. وحسب وجهة نظر السفارة البريطانية

"يبدو من المشكوك فيه إن كانت حكومة دمشق قادرة بسهولة للسيطرة على المنطقة إذا ما شهدت انشقاقاً كردياً من داخل الحدود السورية، أو إغارة من قبل رجال القبائل الكرد من الخارج، على الأمن غير المستقر هناك"[1].

مهما تكن الحقيقة، فقد قررت الحكومة في دمشق إحكام السيطرة العربية عليها. في الثالث والعشرين من آب/أوت 1962 أعلنت عن المرسوم (رقم 93) القاضي بإجراء إحصاء استثنائي للسكان في محافظة الحسكة، حيث كان الهدف المعلن هو إثبات من دخل إلى البلد من تركيا بشكل غير شرعي، وقد نُفّذ بعد عدة أسابيع خلال يوم واحد. وفي الخامس من شهر تشرين الأول/أوكتوبر، كان ينبغي على كل السكان من غير العرب، عملياً الأكراد فقط، أن يبرهنوا بالوثائق أنهم كانوا مقيمين في سورية قبل 1945. فكان الكثيرون منهم غير قادرين على ذلك وبالنتيجة، على ما يبدو تم تجريد 120 ألف كردي من جنسيتهم بالإضافة إلى ذريتهم وأحفادهم من الذكور غير المواطنين حتى وإن كانت الأم مواطنة سورية.

---

(1) FO 371/ 164413 تقرير عن الإحصاء في محافظة الحسكة.

أخذت الحكومة السورية بالرأي القائل أن كل هؤلاء متسللون غير شرعيين، وبشكل خاص من تركيا، ويؤثرون على التركيب السكاني في المنطقة. وقد استطاع القلة منهم تقديم وثائق تبرهن على إقامتهم منذ 1945، وأُعيدت لهم الجنسية السورية. بعد ذلك أقرّت الحكومة السورية أن الكثير من الأخطاء قد ارتُكِبت. من بين أولئك الذين جُردوا من الجنسية كان أوصمان صبري، وهو شاعر وقومي معروف مقيم في دمشق، وُلد في محافظة الحسكة[1] في عام 1906، والأخطر من ذلك، الأخوان نظام الدين المعروفان وطنياً: عبد الباقي الذي كان سياسياً في التيار السائد ووزيراً بين 1949 و1957، وتوفيق الذي شغل منصب رئيس أركان القوات المسلحة في 1956-1957. إن اعتبار أي من هؤلاء الاثنين، اللذين صعدا إلى قمة الحياة العامة، من المتسللين جلب العار على العملية برمتها.

شُنت حملة شعبية معادية للشعور الكردي والتي أثارت العروبة ضد التهديد الكردي، ولمحت إلى الارتباط ما بين القومية الكردية والمؤامرات الصهيونية والغربية، وهو ارتباط صحيح بكل تأكيد في حالة كاميران عالي بدرخان، الذي استمر في العمل لصالح إسرائيل في الخمسينيات والستينيات[2].

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1963 قُدّم تقرير سري من قبل رئيس شعبة الأمن الداخلي [الأصح الأمن السياسي.م] في الحسكة، الملازم أول محمد طالب هلال، وهذا التقرير طرح المشكلة بعبارات عنصرية صارخة:

"إن الجزيرة تدق ناقوس الخطر مستصرخة الضمير العربي الحي لإنقاذها وتطهيرها من كل الشوائب والزبد التاريخي لتعود مساهمة فعالة كأخوتها من محافظات هذا القطر العربي. فالمشكلة الكردية الآن وقد أخذت في تنظيم نفسها ليست سوى انتفاخ ورمي خبيث نشأ أو أُنشئ في ناحية في جسم هذه الأمة العربية وليس له أي علاج سوى البتر"[3].

---

(1) وُلد أوصمان صبري في 15/ 1/ 1905 في قرية نارنجه. (المترجم).

(2) بلاك وموريس، حروب إسرائيل السرية، ص184. وقد كتبت البعثة الدبلوماسية البريطانية في دمشق أن "بعض الصحف تقوم بإشارات ماكرة إلى الجولة التي قام بها سفير الولايات المتحدة في المحافظات الشمالية-الشرقية في الشهر الماضي [تشرين الأول/أوكتوبر 1962]. في الواقع الرأي العام السوري مدعو بشكل مثير لأن ينظر إلى الجزيرة ك "إسرائيل ثانية"، سلسلة 371/ 164413 تقرير عن الإحصاء الجاري في محافظة الحسكة.

(3) دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والاجتماعية والسياسية، ص2 و6 ترجمها عصمت شريف وانلي في "أكراد لبنان وسورية، فيليب جي. كرينبروك وستيفن سبيرل، الكرد نظرة معاصرة (لندن 1992)، ص ص153-154.

وقد اقترح هلال خطة من اثنتي عشرة نقطة لتحطيم تماسك المجتمع الكردي وهي

(1) تهجير الأكراد عن أراضيهم.
(2) سياسة التجهيل: حرمانهم من التعليم.
(3) إعادة الأكراد "المطلوبين" إلى تركيا.
(4) سد باب العمل.
(5) شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية مضادة للأكراد.
(6) نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وإرسال مشايخ عرب بدلاً عنهم.
(7) سياسة ضرب الأكراد ببعضهم ضمن المجتمع الكردي.
(8) إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود.
(9) إنشاء حزام أمني عربي على طول الحدود مع تركيا.
(10) إنشاء مزارع جماعية للمستوطنين العرب.
(11) عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.
(12) منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية).

رغم التصديق عليه في عام 1965، فإن الحكومة باشرت في عام 1973 فقط بتنفيذ خطة هلال لإقامة "الحزام العربي"، وهو بعرض 10-15 كم وبطول 375 كم على بعد 10 كم من غرب رأس العين على طول الحدود مع تركيا وحتى العراق، ومنه باتجاه الجنوب حول ما يُطلق عليه اسم "مقبض المقلاة"[1] على طول الحدود العراقية حتى تل كوجر. لقد اقترحت الخطة تهجير نحو 140 ألف كردي يعيشون في 332 قرية، على أن يحل محلهم عرب من قبائل بدو الفرات الذين نُزحوا بعد إنشاء بحيرة الأسد، في أعقاب إقامة سد الطبقة. بعد ذلك تم إعفاء سكان المدن من ذلك.

في أواسط الخمسينيات تخلفت الحسكة والمناطق البعيدة عن المركز كدير الزور ودرعا والسويداء عن بقية سورية في استكمال المساحة التفصيلية [للأملاك والعقارات] وتحديد وإقرار سندات التمليك. كانت الحسكة، بشكل ملفت للملاحظة، واحدة من

(1) هي المنطقة الشمالية الشرقية من مصوّر سوريا الذي يشبه مقبض المقلاة.

مناطق قليلة في سورية توجد فيها عقارات كبيرة جداً، وصل حجم بعضها إلى 100 ألف هكتار[1]. وربما لأن المسح كان ناقصاً، استُثنيت الحسكة من الإصلاح الزراعي الذي بوشر بتنفيذه في حينه، وتقسيم بعض العقارات الكردية الكبيرة فباتت توصف اليوم بإعادة توزيع الأراضي. ولكن المثير هو أن الفلاحين الأكراد الذين استصلحوا هذه الأراضي فقدوا حق الاقتراب منها حيث حلّ محلهم العرب المغمورون بمياه بحيرة الأسد. ولكن، عندما وصلت القوات الحكومية لإجلاء السكان الأكراد من قراهم، رفض هؤلاء الانتقال من بيوتهم فتقرر عدم إجبارهم. في عام 1976 تخلت الحكومة عن توطين مزيد من العرب في المناطق الكردية. ولكنها لم تنقل أولئك العرب الذين تم توطينهم في 41 قرية جديدة مشيّدة خصيصاً لهم في منطقة الحزام العربي، ولم تعمل على إعادة الأراضي المستأجرة السابقة للأكراد.

كما أُشير في السابق تميزت العلاقات بين العرب والكرد في سورية بالشك المتبادل حول القومية الخاصة بكل منهم وبمخاوف العرب من التسلل الأجنبي وأيضاً القوى أو الجماعات الأجنبية واستغلال المشاعر القومية الكردية في سورية. إن لإسرائيل -وربما هي نادمة على عدم استغلالها للقومية الكردية في 1948- سياسة مشهودة في إثارة القلاقل بين الأقليات الدينية والإثنية في الدول المجاورة، إلى الشرق حيث كان الكرد يُلحقون خسائر فادحة بالجيش العراقي اعتباراً من عام 1961 فصاعداً، وخلال الستينيات حيث بدأت إسرائيل بإعطاء البارزاني دعماً فاعلاً، وإلى الشمال، في تركيا، كانت هناك أولى التباشير بالتعبير القومي الكردي بعد عقود من القمع. (انظر الفصل 19). لقد أرادت دمشق إقامة حزام أمني بين أكرادها وأكراد الدول المجاورة.

كذلك كان هناك أيضاً بعد اقتصادي. فقد حلت الجزيرة مكان حوران باعتبارها منطقة إنتاج القمح والقطن الرئيسية في سورية. لكن اكتشاف واستغلال النفط في قرجوك ورميلان في الجزيرة ساعد في جذب العمال الأكراد إليها؛ وربما برزت بعض المخاوف من السيطرة الديمغرافية الكردية على حقول النفط المكتشفة حديثاً، كما حدث في كركوك.

لقد أدى نزع الملكية في منطقة الحزام العربي إلى نتائج اجتماعية-اقتصادية حيث زادت هجرة اليد العاملة إلى دمشق وحلب بشكل رئيسي بحثاً عن العمل.

---

(1) التطور الاقتصادي لسورية (جون هوبكنز، بالتيمور 1955)، ص ص354، 355.

الكرد في سورية اليوم

لا يزال أكراد سورية اليوم ضحايا التمييز والاضطهاد، ولكن ليس بالدرجة نفسها التي يقاسيها الأكراد في العراق وإيران وتركيا. ولعل أوضح مثال على التمييز يأتي من الإخفاق في إلغاء استيطان العرب في أراضي الكرد الزراعية في منطقة الحزام العربي، وإيجاد أراضٍ بديلة لمن تم تجريدهم من الأكراد، وكذلك الإخفاق في إعادة الجنسية إلى عشرات الآلاف من الكرد المحرومين منها. في أعقاب إحصاء 1962 جُرِّد نحو 200 ألف كردي تقريباً من جنسيتهم إما كأجانب (مقيمين غرباء) أو غير مسجلين (مكتومين)[1]. وبما أن أكثر من 80% قد وُلدوا بعد 1962 فإن الاحتفاظ بـ "ورقة" الأكثرية العربية في الحسكة يعدّ أمراً منافياً للعقل. إن وصول الأجانب والمكتومين إلى خدمات الدولة الأساسية يتوقف على مزاج الموظفين، مما يوفر المناخ الملائم لممارسة التأثير على الأكراد وتطويعهم في مهمات أمنية ضمن مجتمعهم.

وكما هو حاصل في تركيا، لم يتم الاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية أبداً، واعتباراً من 1986 أصبح استعمالها في أماكن العمل محظوراً. وبحسب التقارير صدر مرسوم آخر في عام 1988 يقضي بحظر الغناء بغير العربية في الحفلات والأعياد. إن عدم التقيد تماماً بمثل هذه الإجراءات يتضح من المحاولات الجديدة للتضييق على اللغة الكردية في عام 1989، وفي 1996 أيضاً حيث وضعت عراقيل أمام الأكراد الراغبين بالدراسة والنشر والكتابة والتكلم رسمياً باللغة الكردية. منذ عام 1958 يضطر الأكراد الراغبين بنشر المواد باللغة الكردية إلى دفع مبالغ باهظة للمطابع لطبع موادهم بشكل سري. فالكتب تطبع في بيروت ومن ثم تُدخل إلى سورية وتُوزّع هناك ويتم

---

(1) المكتومون ويفوق عددهم 75 ألفاً ويتكونون من: (1) أطفال رجل أجنبي مولود في سورية متزوج من مواطنة سورية؛ (2) الأطفال المولودين نتيجة الزواج بين أجنبي مولود في سورية وأجنبية مولودة في سورية ومكتوم ومكتومة؛ (3) أطفال والدين مكتومين.
(من الممكن في هذه الحالة أن تتكون أسرة كردية من أب أجنبي وأم مواطنة سورية وأطفال غير مسجلين (مكتومين). أولياء هؤلاء الأطفال يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على أية وثائق مكتوبة، كما أن هؤلاء يخضعون لهم بالدخول إلى المدارس لمراقبة الأمن السياسي.

التغاضي عن حيازتها. من جهة أخرى لا وجود لمدارس خاصة لتعليم اللغة الكردية[1]. ولكن التعليم يتم بشكل غير رسمي في البيوت الخاصة. وكما في أماكن أخرى من سورية هناك سياسة تعريب لأسماء الأمكنة لصالح الأسماء العربية. إن الجهود الرامية للقضاء على أسماء الأماكن الكردية مستمرة بكامل قوتها[2]. واعتباراً من 1992 بدأت محافظة الحسكة برفض تسجيل الأسماء غير العربية للأطفال. ويبدو أن هذا كان رداً على عادة إطلاق أسماء كردية عليهم. وقد يفترض المرء أن هذا جزء من انبعاث الشعور القومي الكردي رداً على التعبئة الكردية الشعبية في جنوب شرقي تركيا في ذلك الوقت. في شباط/فيفري 1994 أمر محافظ الحسكة بأن كل المحلات التجارية التي لا تحمل اسماً عربياً لديها أسبوع واحد فقط لإعادة تسميتها بأسماء عربية[3].

يعاني الأكراد أيضاً من التمييز في فرص العمل. إن قلة فرص العمل دفعت ببعض الشباب الأكراد المواطنين إلى التطوّع في القوات المسلحة. حيث تم تجنيد الكثير منهم في الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الدفاع وتحت التصرف المباشر للرئيس. ويبدو أن الضعف الاقتصادي المتأصل لدى الكرد في سورية جعلهم يعتمدون بشكل كبير على النظام الداخلي، وبالتالي يكونون موالين تماماً له. فالوحدات الكردية جزء مما يسمى بسرايا الدفاع فربما بسبب ذلك بقي الكرد موضع شبهة في أعين

(1) مع ذلك يُسمح للأرمن والآشوريين بإدارة مدارسهم بحرية وتدريس لغاتهم فيها. غني عن القول أنه لا اعتراض على تعليم اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية.

(2) أرسل تعميم إلى كافة الدوائر والأقسام المعنية في محافظة الحسكة في شهر كانون الثاني/جانفي 1998 تبلغها بأن تتقيد فقط بالأسماء الجديدة لـ 55 قرية و49 مزرعة في مناطق رأس العين والدرباسية. وكانت هذه الأسماء الجديدة قد صدرت من قبل وزير الإدارة المحلية في الشهر الماضي. صبحي حرب، رئيس المكتب التنفيذي في محافظة الحسكة، التعميم رقم 14875 المؤرخ في 6 كانون الثاني/جانفي 1998 إلى كافة الأقسام المعنية، ضبطاً رسالة من يحيى أبو عسلي، وزير الإدارة المحلية المؤرخة في 20 كانون الأول/ديسمبر 1997، والتي تشير إلى الأمر رقم 36 لـ 11 آب/أوت 1971 والقانون رقم 56 لـ 15 تموز/جويليه 1980 وتشرين الأول/أوكتوبر 1998، كما نُشر في الاتحاد (لسان حال القسم الخارجي في حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية)، العدد 27 تموز/جويليه 1998.

(3) الأمر رقم 932، 24 شباط/فيفري 1994، محافظة الحسكة.

الكثير من العرب. فبعد نفي رفعت من سورية في عام 1984، ضُمت سرايا الدفاع إلى الجيش. وعلى النقيض الصارخ من الأربعينيات والخمسينيات، لا يوجد عملياً ضباط أكراد، وحتى إن وُجدوا فإن عملهم يقتصر في الوحدات غير المقاتلة أو الخدمات الإدارية.

في التسعينيات حاز بعضٍ أفراد الأقليات القومية على العضوية في البرلمان السوري. وحتى ذلك الحد يمكن القول إنهم استطاعوا الوصول إلى شكل ضيق جداً من المشاركة السياسية السورية حيث لا يُسمح لأي حزب سياسي -باستثناء البعث- بتمثيل أية جماعة أو تطلعات قومية. وبناء عليه فإن الأعضاء الأكراد في البرلمان هم بالدرجة الأولى أعضاء في الحزب الشيوعي السوري، الذي تربطهم به علاقات أثنية تقليدية. ولكن في السنوات الأخيرة، منذ بداية التسعينيات، أصبح الشباب الأكراد متعلمين بشكل أفضل وواعين سياسياً أكثر، وبالتالي نأوا بأنفسهم تدريجياً عن الحزب الشيوعي السوري. والحزب الشيوعي نفسه انقسم في السنوات الأخيرة إلى ثلاث أو أربع مجموعات.

الأحزاب السياسية الكردية

هناك على الأقل 15 حزباً سياسياً غير معترف بها تسعى جميعها لتمثيل الشأن الكردي في سورية[1]. ويرجع أصل كل هذه الأحزاب تقريباً إلى الحزب الديموقراطي

---

(1) يبدو من غير المناسب إثقال متن الكتاب بأسماء الأحزاب السياسية الحالية، باعتبار أن الكثير منها عابرة. ويمكن إدراك الانشقاقات الكثيرة في الفترة الأخيرة من خلال الأسماء المتكررة:
1- الحزب الديموقراطي الكردي السوري بقيادة شيخ باقي.
2- الحزب الديموقراطي الكردي في سورية ويُعرف باسم "البارتي" بقيادة الراحل كمال أحمد. توفي في 1997.
3- حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية ويُعرف باسم يكيني [الأصح هفكرتن] بقيادة صلاح بدر الدين.
4- حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية، كما هو واضح انشق مؤخراً عن الحزب السابق ويقوده فؤاد عليكو.
5- الحزب اليساري الكردي في سورية الذي كان يشغل منصب أمينه العام عصمت فتح الله.

الكردستاني في سورية. وتشترك كلها في ذات الفلسفة السياسية: الديموقراطية لكل سورية والمساواة بين المواطنين العرب والأكراد والحقوق الثقافية والاجتماعية للكرد.

وكما ذُكر من قبل فقد تأسس هذا الأخير في أواسط 1957 بشكل غير شرعي وسري. وكان أول رئيس له هو الدكتور نور الدين ظاظا، وأول صحيفة له باسم البارتي. وهو دعا في حينه إلى تحرير وتوحيد كردستان بالطرق الثورية، لذا لم يكن من المستغرب اعتقال قادته. مع ذلك فإن الدعوة إلى إنهاء نظام ناصر في سورية هو الذي أثار فعلياً السلطات لاعتقالهم. في عام 1962 انقسم إلى تيارين، واحد بقيادة نور الدين ظاظا الذي ركّز على الحقوق الثقافية والاجتماعية داخل سورية، والآخر بقيادة أوصمان صبري، الذي أراد متابعة النضال بالوسائل الثورية لتحرير كافة أجزاء كردستان وتوحيدها. وهكذا قد انشق الحزب رسمياً في عام 1965، إلى معتدل بقي محتفظاً باسم (ح.د.ك.س) بقيادة حميد درويش (بعد اعتقال الدكتور ظاظا) وجماعة أوصمان صبري الذي أطلق على نفسه الحزب اليساري الكردي السوري. في عام 1970 جرت محاولة لتسوية الخلاف بين الجماعتين برعاية الملّا مصطفى البارزاني في كردستان العراق حيث رفضت الجماعتان تعيين البارزاني لقيادة مؤقتة، وبالنتيجة انتهى المؤتمر بتشكيل حزب ثالث، ح.د.ك.س-القيادة المؤقتة، وهو عملياً الفرع السوري لـ (ح.د.ك.) العراقي.

6- الحزب اليساري الكردي في سورية بقيادة يوسف ديبو.
7- حزب الشغيلة الكردية في سورية بقيادة عبد الباسط [سيدا].
8- حزب الشغيلة الكردية ويعمل بقيادة جماعية وليست لديه لجنة قيادية لأن ذلك منافٍ للديموقراطية [انضم إلى حزب الوحدة].
9- الحزب الاشتراكي الكردي السوري بقيادة صلاح كدو [انضم إلى الحزب الديموقراطي التقدمي].
10- الحزب الديموقراطي التقدمي في سورية بقيادة حميد درويش.
11- الحزب الديموقراطي التقدمي في سورية بقيادة رشيد حمو.
12- الحزب الديموقراطي الكردي بقيادة إسماعيل عمو [هو نفسه إسماعيل عمر] وهو متحالف مع يكيني.
13- حزب العمل الديموقراطي الكردي في سورية بقيادة شيخ آلي [انضم إلى حزب الوحدة].
14- حزب الوحدة الديموقراطي ويُعرف باسم يكيني بقيادة إسماعيل عمر.

في عام 1975 انقسم الحزب اليساري الكردي السوري إلى حزبين، أحدهما بقيادة صلاح بدر الدين مؤيد متحمس لـ (ح.د.ك) ومناوئ لـ (أوك)، أما الثاني فكان مؤيداً لـ (أوك). وقد كان هذا مؤشراً على الطريقة التي عمدت فيها الأحزاب الكردية العراقية إلى سحب الأحزاب الكردية إلى فلكها. وفي عام 1977 دخل حزب جديد تماماً في النزاع، هو الحزب الاشتراكي الكردي السوري، ولكنه حلّ نفسه نهائياً في عام 1988. في عام 1978 انقسَم (ح.د.ك.س- ق.م) إلى حزبين أحدهما دعا نفسه بـ (ح.د.ك.س) والثاني أطلق على نفسه (ح.د.ك.س- البارتي). في عام 1979 أعاد حميد درويش تسمية (ح.د.ك.س) بالحزب الديموقراطي الكردي التقدمي (ح.د.ك.ت). حتى الآن يبدو الأمر مربكاً، ولكن الأسوأ كان في الانتظار. ففي عام 1980 أعادت المجموعة المنشقة من اليسار بقيادة صلاح بدر الدين والتي أطلقت على نفسها يكيتيا كل [وحدة الشعب]، تسمية نفسها باسم حزب الاتحاد الشعبي في سورية. ثم حدث فيه انشقاق في عام 1991. في عام 1985 انشق الحزب اليساري الجديد فأطلق أحد الطرفين اسم الشغيلة الكردية على نفسه. خلال التسعينيات حدث المزيد من الانشقاقات وشهدت أيضاً جهوداً وحدوية، حيث يُعتقد أن القائمة المذكورة في الهامش رقم (1، ص710) هي السائدة حالياً. وبالرغم من أنها في بعض الأحيان تظهر خلافاً أيديولوجياً، فإن الشقاق الحزبي في الغالب الأعم يكون بسبب توزيع النفوذ [المناصب]. إن زعيم الجماعة المنشقة غالباً ما يحيط نفسه بمجموعة من أقربائه(1). وتكون النتيجة أن عائلات معينة تتعاطف مع أحزاب معينة لأنها عائلات قروية والقيادة السياسية تعتمد على العلاقات العائلية تماماً كما تعتمد على الحنكة السياسية. لذلك فإنَّ ذلك حكمَ على السياسة الكردية بالتشظي وبالإحباط الدائم على الكرد العاديين الذين يأملون بقوة سياسية. إن الطبيعة المشتتة للسياسة الكردية تعني أنه من غير المحتمل أن تشكل الأحزاب القائمة بذاتها أي تحدّ للسلطات يمكن أخذه على محمل الجد.

منذ عام 1970 مالت الأحزاب الكردية إلى حذف كلمة كردستان واستعملت بدلاً منها كلمة "كردي"، في محاولة منها لإعطاء إيحاء للسلطات السورية بأن ليس لديها أية مطالب بكردستان موحدة، وأنها راغبة في العمل من أجل الحقوق الثقافية والسياسية ضمن إطار الجمهورية العربية السورية. وبالرغم من عدم الاعتراف بها

---

(1) هذا ينطبق على التنظيمات اليسارية كما ينطبق على التنظيمات التقليدية.

رسمياً، فإن الحكومة متسامحة معها. بعد عام 1978 أعطى النظام بعضاً منها اعترافاً غير رسمي. في 1990 تم انتخاب ثلاثة من القياديين الكرد إلى البرلمان السوري: حميد درويش (من الحزب الديموقراطي التقدمي) الراحل كمال أحمد (من الحزب الديموقراطي الكردي في سورية) وفؤاد عليكو (من حزب الاتحاد الشعبي الكردي). وقد شجعت هذه الأحزاب بقوة الشباب الأكراد على متابعة التعليم والتدريب رغم التمييز. ثمة اعتراف متزايد بأنه من خلال التعليم فقط يمكن للمجتمع الكردي أن يكسب قوة اقتصادية وسياسية.

في آب/أوت 1998 أعلن عن تشكيل حزب جديد فاعتبر أن الأحزاب الكردية الأخرى "لا مبرر لوجودها" وهو حزب التجمع الديموقراطي السوري بقيادة الآغا محمد مروان الزركي، وهو مؤيد سابق بشكل أعمى للـ PKK. وبما أن الزركي قد تمتع بالحرية لإعلان الحزب الجديد فإن الاستنتاج المنطقي هو أنه يتمتع برعاية ضمنية من الحكومة. انسجاماً مع اللغة المنمقة لحزب البعث السوري، تكلم الزركي عن" النضال ضد المبادرات الخارجية المشبوهة والجماعات المرتبطة بالوكالات الإسرائيلية الإمبريالية الرامية إلى النيل من إخلاص شعبنا (الكردي) والتشويش على صداقته مع الأخوة العرب". وعن الهدف "في رأب أي صدع أمام الضالين الذين يرمون إلى خلق حالة من الاضطراب الداخلي والانفصال عن الجوهر الكردي لتدمير اللحمة الوطنية"[1]. كما أشار بيان الزركي إلى تهديد التحالف الإسرائيلي-التركي-الأميركي. إنَّ المعنى الضمني لذلك هو أنه في الوقت الذي سيكون فيه مجرد شيفرة للحكومة، فإنه سوف يقدّم أيضاً حجة لقمع الأحزاب الكردية غير المرخصة .

الـ PKK

فرت قيادة الـ PKK إلى سورية في أعقاب الانقلاب العسكري في تركيا في عام 1980 حينما شنت قوات الأمن التركية حملة كبيرة من الاعتقالات بحق أعضاء التنظيمات غير القانونية. وقُدم لأوج آلان المساعدة السِورية وكانت حاسمة في النجاح الأولي لـ PKK. وحينما رفع في البداية شعار كردستان مستقلة، تمتع بتعاطف كردي كامل تقريباً في سورية، ولم يجد صعوبة في تجنيد الكثير من الشباب. وقد فعل ذلك

(1) التجمع الوطني الديموقراطي بديل الأحزاب الكردية السورية، الحياة 20 أيلول/ سبتمبر 1998.

في جو مشحون بالحماسة القومية ونسبة عالية من البطالة. إنَّ مصير 7 آلاف كردي جُنّدوا في PKK منذ الثمانينيات بقي مجهولاً، ويُعتقد أنهم قُتلوا إما في التدريب أو في المعركة.

خلال التسعينيات تنامى الغضب من معاملة PKK الخشنة للمشاعر المحلية. وبشكل خاص كان هناك امتعاض من الضريبة التي فرضها في جمع النقود والبضائع والخدمات من السكان الكرد. من جهته تبنى PKK سياسة سورية من أنه لا يوجد أكراد سوريون وأن الأكراد الذين يعيشون هناك كلهم لاجئون من تركيا. بقوله ذلك في مقابلة له في 1996[1] لمّح أوج آلان إلى أن سورية والكرد أيضاً سوف يكونون مسرورين في حركة عودة للكرد باتجاه الشمال، وهي سياسة تنسجم تماماً مع السياسة الرسمية السورية. وحتى إذا كان هذا الزعم صحيحاً، فإن أكراد سورية لا ينظرون إلى أنفسهم كلاجئين ولا يطمحون للعودة أيضاً. بعد العيش لأكثر من 75 سنة في سورية، أصبح الأكراد وبقوة جزءاً من نسيج المجتمع السوري. إن المباركة الرسمية لـ PKK، مقارنة مع وضعية الكرد السوريين، ولّدت الامتعاض أيضاً، وبشكل خاص فيما يتعلق بظواهر كالاحتفال بعيد النوروز، والطريقة التي فتحت بها علاقات PKK الأبواب التي ظلت محكمة الإغلاق في وجه أكراد سورية العاديين.

في تشرين الأول/أوكتوبر 1998 شهد وجود PKK في سورية نهاية سريعة ومثيرة حينما حشدت تركيا فجأة قواتها على طول الحدود مهددة بتدخل عسكري ما لم تغلق سورية معسكرات التدريب الخاصة بـ PKK وطرد أوج آلان. وكانت النتيجة أن تفاوضت على اتفاقية أمنية جديدة.

سورية والكرد والعلاقات الإقليمية

إن رعاية سورية لـ PKK كان نتيجة شكويين خطيرتين منها، أي من سورية ضد تركيا:

(1) فقدان لواء إسكندرونة في عام 1939، والتي لم تقبل بشرعيته؛ (2) انفراد تركيا في استخدام ماء سدود على الفرات، والتي أثرت بالمقابل على كمية المياه

---

(1) انظر إشاراته في عبد الله أوج آلان، قائد وشعب: سبعة أيام مع آبو (بيروت، 1999، دار الفارابي). ص168.

المارة إلى سورية. السبب الآخر للقلق السوري يكمن في تحالف تركيا المتزايد مع إسرائيل منذ 1996. لأنَّ هذا التحالف، الذي ساندته الولايات المتحدة، يشكل تهديداً باعتبار أن هدفه المعلن بصراحة كان احتواء سورية وإلحاق الهزيمة بـ PKK. لذلك فإنه من وجهة النظر السورية شكّل هذا التحالف محاولة للتطويق الاستراتيجي.

الأمن الداخلي: سورية وأكرادها

كان مؤكداً أن يؤدي نضال PKK ضد سورية إلى إثارة الاعتزاز القومي بين أكراد سورية. ولكنه لم يؤدِ إلى نزعة الانفصال.

ومن الممكن القول إن النزعة التحريرية الوحدوية الكردية داخل سوريا كانت مصدر قلق حقيقي بشكل تقريبي بين أعوام 1920 و1970. وقد وضعت الأنظمة السورية المتعاقبة، ولكن بشكل خاص البعث، سياسة صارمة وعديمة الشفقة لمواجهة هذا الخطر. فهم لم يكونوا مستعدين للخروج قيد أنملة عن الخط الرسمي. النظام الحالي لا يزال يفرض سيطرة محكمة ومتينة. كذلك يبدو أن هناك تروٍ بالنسبة إلى تحركاته الجديدة باتجاه الليبرالية. أما اليوم فيمكن الحفاظ على أمن الحدود مع تركيا والعراق بسهولة نسبياً، وخاصة مع تركيا التي أقامت سياجاً على طول الحدود السورية. إن تضاريس شمالي سورية تجعل فكرة استمرار حرب العصابات غير واردة.

أكثر من ذلك هو أنه مثل تركيا وإيران (والعراق في أوقات معينة)، تسعى نسبة كبيرة من الكرد إلى التعليم والعيش في مناطق خارج المناطق ذات الأغلبية الكردية، وإلى الاستقرار في مدن كبيرة في كل من هذه الدول: استانبول وإزمير وطهران وتبريز والموصل وبغداد وفي سورية في دمشق وحلب. والكثير ممن لا يغادرون كردستان يعتمدون على الحوالات المالية من العمال المهاجرين. وهكذا فإن الكثير من الكرد يعترفون، وبغض النظر عن العاطفة الرومانسية، أنهم ليسوا أكراداً فحسب بل إنهم ينتمون أيضاً إلى المجتمع الأكبر للدول التي يعيشون فيها.

المصادر:

- عبد الله أوج آلان، قائد وشعب: سبعة أيام مع آبو (أثينا، 1996) والطبعة العربية، بيروت، 1999، دار الفارابي.

- Amnesty International, *Annual reports*, 1995-1998.
- Amnesty International, 'Syria: Repression and impunity: the forgotten Victims', April 1995;
- Ian and Morris Black, Benny, *Israel's Secret Wars* (Hamish Hamilton, 1991);
- Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics 1961-78* (Croom Helm 1979);
- Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Syria: Politics and Society under the Asad and the Ba'th Party* (I.B.Tauris), 1996);
- Neilda Fuccaro, 'The Kurds of Damascus under the French Mandate', unpublished paper given at the Kurds and City Conference, Sèvers, September, 1996;
- Neilda Fuccaro, 'The Kurds and Kurdish Nationalism in mandatory Syria: politics, culture and identity'. English version of paper published in German in C. Broke;
- E. Salversberg, S. Hajo (edr), *Ethnizat, Nationalismus, Religion und Politik in Kurdistan* (Munster: Lit. Verlag, 1997) pp 301-326;
- Albert Hourani, Syria and Lebanon: a Political Essay (Oxford University Press, 1946);
- Albert Hourani, *Minorities in the Arab World* (Oxford University Press, 1947);
- Human Rights Watch, *Syria: the Price of Dissent* (Washington & New York, 1995);
- Human Rights Watch, Syria: *The Silenced Kurds* (Washington & New York, 1996);
- IBRD, *The Economic Development of Syria* (John Hopkins, Baltimore, 1955);

- الاتحاد الشعبي الكردي في سورية، الاتحاد/هفكرتن (لسان حال الفرع الخارجي للاتحاد الشعبي الكردي في سورية، باللغتين العربية والكرمانجية، تصدر فصلياً في بون، ألمانيا)؛

- Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: the Politics of Damascus 1960-1920* (Cambridge University Press, 1983);
- Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: the Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton University Press, 1987);
- Stephen Hemsley Longrigg, *Syria and Lebanon under the French Mandate* (Oxford University Press, 1958);
- Jonathan Randal, *After Such Knowledge, What Forgiveness? My Encounters with Kurdistan* (Farrar, Strauss and Giroux, 1997);

- Patrick Seale, *The Struggle For Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-58* (Oxford University Press, 1965);
- Patrick Seale, *Asad: the Struggle for the Middle East* (I.B.Tauris, 1988);
- United of States, Department of State 'Syria Country Report on Human Rights Practices for 1997' (Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, January 1998);
- Ismet Cherif Vanly, 'The Kurds in Syria and Lebanon' in Philip Kreyenbroek and Stefan Sperl, *The Kurds: A Contemporary Overview* (Routledge, 1992).



الملحق الثالث

أكــراد لبنان[1]

المقدمة:

هناك علاقة وثيقة الصلة بين الأكراد في سورية والأكراد في لبنان لأن كل أولئك الذين يعيشون في لبنان إما سوريون بالأصل أو جاؤوا عبر سورية، وقد ارتبطت مصائرهم بحقيقة أن لبنان أصبح تحت رعاية سورية منذ دخول قوات الأخيرة إليه في عام 1976 أثناء الحرب الأهلية. وتراقب سورية أكراد لبنان بحذر بل ومن الممكن أن تعيق أي مسعى للدفع قدماً بالقضية الكردية بأي شكل من الأشكال مما قد يؤدي، من وجهة نظرها، إلى التأثير على المصالح السوريّة.

نبذة تاريخية

إن الجالية التي تعيش في لبنان حالياً والتي يقدّر عددها بنحو 100.000 كردي نتيجة عدة موجات من المهاجرين. أولى واكبر هذه الموجات كانت في الفترة 1925-1950 حين هرب الآلاف من الأكراد من العنف والفقر اللذين اتسمت بهما الحياة الكردية في الجمهورية التركية. ومعظم هؤلاء من منطقة طور عابدين/ماردين. لقد سافر كل هؤلاء المهاجرين عبر سورية والبعض منهم أقام هناك بشكل مؤقت قبل الانتقال بشكل نهائي إلى لبنان. أما الموجة الكبيرة الثانية فقد حصلت في الخمسينيات

---

(1) أنا مدين للدكتور لقمان محو الذي زودني مشكوراً بنسخة من أطروحته لنيل درجة الماجستير. وهذا المقال عبارة عن تلخيص موجز لعمله ذاك.

والستينيات [من القرن الماضي] حيث يُعتقد بأنه قد وصل إلى لبنان نحو 000 . 50 مهاجر على أقل تقدير. كذلك جاء الكثيرون منهم نتيجة إحصاء 1962 في محافظة الحسكة الذي جردهم من الجنسية السورية فانتقلوا إلى لبنان. في حين انتقل آخرون، مثل الكثير من العرب، نتيجة النشاط والازدهار النسبي للقطر اللبناني. وهكذا انتقل الأكراد إلى الأحياء الفقيرة ولا سيما تلك الأحياء التي تشكل ما يسمى بـ "حزام الفقر" التي تحيط بالمناطق الغنية لبيروت[1]. وهم يشكلون نسبة 35% من سكان الأحياء الفقيرة، إذا ما استثنينا الـ000 . 200 لاجئ فلسطيني. وهم يشكلون استقراراً أيضاً في بعض مناطق المراكز التجارية في المدينة مثل البسطة وفي الأحياء القديمة التي سكنها اليهود، في أعقاب الهجرة اليهودية بعد عام 1967، مثل باب إدريس، ووادي أبي جميل وميناء الحصن.

إن معظم الجاليات الكردية في لبنان تقتصد في العيش باعتبار أفرادها عمالاً مياومين في الأعمال الإنشائية إثر الازدهار العمراني في الخمسينيات والستينيات هناك. بينما يعمل آخرون كمحاصصين وخاصة في الفواكه والأرض المخصصة للزراعة حول العقارات في السهول الساحلية،في حين اصبح آخرون باعة متجولين على الأرصفة، وهو قطاع هام في اقتصاد البيع بالمفرّق. وقد تنافس الأكراد مع دائرتين انتخابيتين كبيرتين غير ماهرتين في العمل اليومي غير النظامي: اللاجئون الفلسطينيون (الذين بلغ عددهم في عام 1970 اكثر من 000 . 300) والفلاحون الشيعة الذين تركوا أراضيهم في جنوبي لبنان إما لأسباب اقتصادية أو بسبب الأعمال الانتقامية الإسرائيلية. واستقرت جاليات كردية أخرى في المدن الساحلية كطرابلس، وصيدا وصور وأيضاً في المدينة الداخلية، بعلبك في وادي البقاع. وقد عمد الأكراد، مثل بقية العائلات الريفية المهاجرة، إلى الاستقرار في المواقع المدينية بناءً على الانتماء إلى نفس القبيلة أو القرية. وبذلك تعززت التحالفات المدينية القائمة من قبل ولكنها تسيّست أيضاً في ظل حياة المدينة وثقافتها الاغترابية.

---

(1) بالنسبة لأولئك الذين يعرفون بيروت فإن تلك المناطق تمتد من الشمال شرق إلى الجنوب غرب: الكرنتينا، المسلخ، شرقي منطقة الميناء، وبرج حمود، وفرن الشباك، وبعيداً إلى الجنوب في برج البراجنة، بالقرب من المطار . (المؤلف).

الحرب الأهلية وما بعدها

لم يكن لدى الأكراد عموماً سبب منطقي لدعم أي من الأطراف المتنازعة في الحرب الأهلية اللبنانية؛ ففي أغلب الأحوال لا يُعترف بمواطنيتهم، وبدا بالتالي أنه ليس ثمة أسباب كثيرة للتورط فيها. ولكن طرأ تغير على موقفهم إلى حد ما إثر نهب الكرنتينا/المسلخ من قبل قوات الكتائب المارونية في كانون الثاني/جانفي 1976. وكان مصير سكانهما من الأكراد والفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين (بشكل خاص الشيعة) إما القتل أو الطرد، كذلك هدمت منازلهم وسويت بالأرض. في حين فرّ الأحياء منهم إلى بيروت الجنوبية. من جهتها أُزيلت التجمعات الكردية الأخرى في المناطق التي يسيطر عليها المارونيون في بيروت الشرقية. وعندما واصل الموارنة هجومهم على بيروت الغربية، انضم بعض من الأكراد إلى الحزب الاشتراكي التقدمي، المؤلف بغالبيته من الدروز، بقيادة كمال جنبلاط. وربما كان السبب وراء ذلك هو أن عائلة جنبلاط، ذات الأصول الكردية، تتمتع بقيادة الأقلية الدرزية القوية دون منازع. وربما كان السبب أيضاً هو أن الأكراد وجدوا أنهم سيعيشون بسعادة بالقرب من الأقلية الدرزية أكثر من الجاليات اللبنانية الأخرى. كذلك انضم بعض الأكراد أيضاً إلى "المرابطين" السنة ليتكشفوا أنهم يُعاملون كأعضاء من الدرجة الثانية في هذه الميليشيا، كونهم ليسوا عرباً.

في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران/جوان 1982 تعرض العديد من الأكراد لمزيد من الترحيل. وانتقل معظمهم إلى وادي البقاع. وبعد تشكيل نظام كتائبي موالٍ للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وسيطرته على الحكم بقيادة أمين الجميّل، بدأت القوات الحكومية المسيحية بالتضييق على الجاليات غير المرغوب فيها في الضواحي الجنوبية ولا سيما الفلسطينيون والشيعة والأكراد أيضاً وذلك بتجميعهم في أماكن محددة واعتقال أو طرد أولئك الذين لم يكن لديهم الوثائق المناسبة. وما كاد ينقضي سنة على ذلك حتى بدأت قوات الميليشيا الشيعية والدرزية، مدعومة من سورية، بطرد وكلاء إسرائيل من الموارنة من المناطق ذات الأغلبية المسلمة.

في أواخر 1983 بدأت حركة الأمل، الميليشيا الشيعية الرئيسية، ببذل مساعيها لممارسة سطوتها على جنوب وغرب بيروت لمصلحة سورية. ورغم أن هدفها الرئيسي كان قمع السكان الفلسطينيين إلّا أنها اقتلعت الكثير من العائلات الكردية من منازلها.

ولكن بعد التخلص السريع من المرابطين وقف الأكراد والدروز سوية مرة أخرى في وجه انتهاكات حركة الأمل في المناطق الحيوية في بيروت الغربية. في أثناء ذلك الصراع، الذي استمر لغاية 1987، تضاءل عدد الأكراد في لبنان ليصل إلى حوالى 60.000 أي إلى النصف تقريباً. ولكن بعد انسحاب كافة الميليشيات وتسليم الأمن للأمن والنظام العام إلى القوات السورية، تراجع الحزب الاشتراكي التقدمي الدرزي إلى موطنه في جبال الشوف. وهذا ما جعل الأكراد عرضة للمضايقات والمراقبة من قبل القوات السورية.

تشرد نحو 20% من سكان لبنان عموماً نتيجة الحرب الأهلية والغزو الإسرائيلي واحتلالها لجنوب لبنان. وذهب الكثير من الأكراد إلى أوروبا هرباً من تقلبات الحياة القاسية في لبنان. وإذا ما استثنينا الشعب الفلسطيني، فإنه يمكننا القول بأنَّ الأكراد تضرروا أكثر من الجميع أثناء الحرب الأهلية. ولا يزال لديهم شعور بأنَّ لا أصدقاء لديهم لأنهم وجدوا أقلية حقاً في لبنان مستعدة للنضال من أجل وضعهم الحرج أو تمثيل مصالحهم. ولذلك لا يثق الأكراد بالنخبة السياسية وبدون استثناءات تقريباً[1].

الأحزاب السياسية:

نما الشعور القومي لدى الأكراد في لبنان نتيجة الأعمال البطولية التي قام بها الملّا مصطفى البرزاني في العراق. وقد حصل الحزب الديموقراطي الكردستاني في لبنان، الذي يعرف باسم "البارتي"، على اعتراف قانوني في العام 1970. ولكنه كان يمارس نشاطه في الخفاء باسم منظمة الشبيبة الكردية. وقد كان جميل محو، مؤسس الحزب وقوته المحركة، مدعوماً من الملّا مصطفى البرزاني؛ الذي أراد من الحزب الديموقراطي الكردستاني في لبنان أن يشكل ثقلاً مضاداً لنشاطات حزب الاتحاد الشعبي بقيادة صلاح بدر الدين المناوئ للبرزاني. واختلف محو مع البرزاني فقام الأخير بسجنه في العراق من 1971-1974. عند إطلاق سراحه أصبح محو من

---

(1) الاستثناءات هي: (1) كمال جنبلاط، زعيم الدروز، وهو سياسي اختط لنفسه مسلكاً مستقلاً وقائد القوى العربية الوطنية اليسارية أثناء الحرب الأهلية، والتي ساندتها سورية في 1977؛ (2) سامي الصلح، رئيس وزراء سني في الخمسينيات من القرن الماضي وأيضاً رئيسا الوزراء سليم الحص في الثمانينيات ورفيق الحريري في التسعينيات [من القرن الماضي]. (المؤلف).

المساندين لخطة بغداد في منح أكراد العراق حكماً ذاتياً. وقد توقف الحزب الديموقراطي الكردستاني في لبنان عن العمل بموت جميل محو في عام 1982، حيث أصبح الحزب، مثل الكثير من المغامرات الكردية الأخرى، مجرد أداة لتحقيق الطموح السياسي لعائلة معينة ومن أجل التنافس مع جماعات كردية أخرى أكثر من تمسكه بالقضايا التي واجهت الجالية. والحزب الوحيد الباقي من الأحزاب الكردية المختلفة هو الجبهة الوطنية الكردية العريضة التي رحبت بذكاء بالتدخل السوري في لبنان عام 1976. ويُعزى ضعف الحركة الكردية في لبنان (وفي سورية أيضاً) إلى إخفاقها في حشد الدعم الشعبي. في دراسته عن الأكراد في لبنان، يقول لقمان محو بأن الفشل نجم عن الإخفاق التام تقريباً في مخاطبة هموم الجالية. فبدلاً من خلق تضامن الجالية في المجالات الاقتصادية والهموم الاجتماعية التي كانت (ولا تزال) تضغط على الجالية المفقرة والساكنة بشكل كبير في الأحياء الشعبية الفقيرة، فإن أولئك الذين قاموا بتشكيل الأحزاب اعتمدوا في ذلك على مفاهيم وأيديولوجيات سياسية لم يكن لها دور ذو قيمة بالنسبة للتجربة الكردية في لبنان.

الجنسية:

إن القضية الرئيسية لأكراد لبنان هي مشكلة الجنسية. فقد كان توازن الجاليات العرقية محط انتقاد منذ أن أقامت فرنسا لبنان الكبير في 1920. وكان عدد المسيحيين في ذلك الوقت يفوق عدد المسلمين بقليل وقد أظهر إحصاء 1932 بأن المسيحيين يزيدون عن المسلمين بنسبة 6:5. ولدى معرفتنا بأن معدل الولادة لدى المسلمين يكون أعلى من المسيحيين وأن الفشل في نقل الهويات الشعبية على أساس عرقي أو طائفي إلى الجنسية اللبنانية يفسر عدم تجرؤ أية سلطات إلى السماح بإحصاء جديد للسكان . علاوة على ذلك فإن هذا يعني أن الدولة التي يسيطر عليها الموارنة المسيحيون غير راغبة في قبول المهاجرين المسلمين كمواطنين لئلا يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن، أو بالأحرى اختلال توازن السيطرة السياسية المسيحية. لقد كان من الممكن حتى عام 1940 الحصول على الجنسية اللبنانية بعد خمس سنوات من الإقامة فيها، ولكن الكثيرين، من ضمنهم الأكراد، لم يقدّروا قيمة الحصول على الجنسية. غير أن التشريع في عام 1940 جعل الحصول على الجنسية اللبنانية مستحيلاً من الناحية النظرية. وقد بدأ الأكراد غير المواطنين بعد هذا التشريع يدركون الفائدة العملية للجنسية أثناء توزيع أرزاق الحرب في عام 1941.

في الفترة التي تلت الاستقلال الرسمي للبنان عام 1945 أثرت قضية الجنسية على مجموعتين عرقيتين مسلمتين كبيرتين (إما بشكل عام أو كلياً) وهما: اللاجئون الفلسطينيون (الذين تم طردهم من فلسطين عام 1948 بنسبة لا تقل عن 10% من السكان داخل لبنان) والأكراد الذين شكلوا في الستينيات [من القرن الماضي] حوالى 3% من سكان لبنان.

لم يكن أي زعيم لبناني راغباً في مساندة الأكراد للحصول على الجنسية لأن قضية التوازن الطائفي في لبنان حساسة جداً وقابلة للانفجار[1]. رغم ذلك نجح عدد محدود من الأكراد في الحصول على الجنسية اللبنانية من خلال النفوذ الذي استطاعوا الحصول عليه بالرشوة أو من خلال علاقاتهم الشخصية. في عام 1982 حصل نحو 20% على الجنسية. في حين بقي نحو 10% تقريباً بدون أية هوية حيث سجلوا في عداد الفلسطينيين أو السوريين. وحمل نحو 70% هويات "قيد الدرس". ربما تغيرت هذه النسب نتيجة الهجمات الضارية التي قام بها الشيعة على بيروت الغربية والتي عانى منها الأكراد الفقراء، أي المحرومون من الجنسية، أكثر من الجميع. ونتيجة لذلك انخفض عدد الباقين من 000 . 100 إلى 000 . 60 حيث كان نحو 30% من هؤلاء يحملون الجنسية في حين بقي 5% بدون أية وثائق و65% ضمن فئة قيد الدرس.

في عام 1994 وفي محاولة منها لحل بعض المشكلات السكانية القائمة، أصدرت الحكومة مرسوماً للجنسية حيث دعت أولئك الذين لا جنسية لهم إلى ملء الطلبات. ورغم أن الكثير من الأكراد لم يكن بمقدورهم دفع تكاليف الطلب أو ببساطة لم يؤمنوا بالمرسوم، فإن تقدم الأعداد الكبيرة من السوريين والأكراد قد استغرق سنتين. ويعتقد أنه منذ العام 1996 حصل نحو 60% تقريباً من أكراد لبنان على الجنسية اللبنانية.

---

(1) في عام 1961 حاول كمال جنبلاط، وزير الداخلية في ذلك الحين، إيجاد حل بمنح الأكراد جنسية "غير محددة" حيث كان الأطفال الذين سيولدون لأبوين من حاملي الجنسية "غير المحددة" يحصلون على الجنسية اللبنانية. غير أنّ الإجراء قد منع مباشرة إثر المعارضة من الساسة المسيحيين الذين يهمهم عدم تغيير التوازن الطائفي.

المصادر:

Lokman Meho, *'The Dilemma of social and Political Integration of Ethnoclass Groups within Pluralistic Societies: The Case of the Kurds in Lebanon'* (unpublished master's dissertation, American University of Beirut, 1995).



الملحق الرابع

أكـــراد القوقاز

السكان

رغم أنه لا توجد أراضٍ كردية معترف بها في الاتحاد السوفيتي السابق، إلّا أنه ربما يوجد حوالى 50 ألف كردي تقريباً، وبشكل خاص في القوقاز، ولكن هناك البعض أيضاً في تركمانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. ولكن أرقام وتوزع الكرد غير مؤكدة إلى حد بعيد. إن الأرقام التالية، وهي معتمدة على المزاعم الكردية، ربما توصف فقط بأنها أقرب تقدير[1]:

الجمهورية/ أقاليم كردية	العدد	النسبة المئوية
أذربيجان	200 . 000	2 . 8
أرمينيا	75 . 000	1 . 8
جورجيا	40 . 000	1 . 3
كازاخستان	30 . 000	

(1) التقدير مبني على المعلومات في منشورات حقوق الأقليات، القاموس العالمي للأقليات (لندن 1997)، عصمت شريف وانلي، "الكرد في الاتحاد السوفيتي" في كرينبروك Kreyenbroek وسبيرل Sperl، الكرد: نظرة معاصرة (لندن 1992)؛ جمشيد حيدري "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" غير منشورة، شباط/فيفري 1991، تيم بوتيير Tim Potier "الكرد والأقليات الأخرى في جمهورية القوقاز" نسخة غير منشورة، آب/أوت 1996.

قرغيزيا	20 . 000
أوزبكستان	10 . 000
طاجيكستان	3 . 000
سيبيريا	35 . 000 (منهم 30 . 000 في فلاديفستوك)
كراسندار	30 . 000
أماكن أخرى	12 . 000

ويتوقف الأمر إلى حد كبير على تعريف المرء لمن هو الكردي. في أرمينيا الأغلبية الساحقة من الكرد هناك يزيديون، حيث يفضل الكثير منهم اليزيدية على "الكردية" كهوية رئيسية لهم.

في أذربيجان كل الأكراد عملياً من المسلمين السنة، وسواء باختيارهم أو غصباً عنهم فإن الأغلبية انحلت في المجتمع الآذري. على العموم أكراد أذربيجان متناقضون حول أصولهم العرقية، وعبارة "كردي" تشير إلى مفهوم جغرافي، أي إلى سكان ما كان يُعرف مرة بـ "كردستان الحمراء" حيث الأغلبية بالفعل من أصول كردية. ولكن البعض "يعيدون اكتشاف" هويتهم العرقية الكردية منذ أن أُعلنت سياسة العلانية (غلاسنوت) في الثمانينيات. في الوقت الذي يُسمح فيه للمسلمين السنة بالزواج من المسلمين السنة الآخرين، وبالتالي يُفسح المجال للانصهار، لا يُسمح لليزيديين بالزواج من خارج دينهم وهو ما يقيدهم لأن كل اليزيدين هم أكراد حصراً.

موجز تاريخي حتى 1918

ربما وُجد الأكراد في القوقاز منذ ألف سنة. ومن الممكن أيضاً أن تكون القبائل الكردية قد ساعدت في منع تقدم العرب المسلمين شمالاً عند نهر آراس في القرن السابع عشر. إن أول دليل حقيقي على الوجود الكردي يتمثل في سلالة الشداديين في القوقاز من القرن العاشر إلى القرن الحادي عشر. وربما كانت أعدادهم قليلة وعلى الحد الخارجي للتوسع الكردي من منطقة زاغروس حيث كان البعض منها قبائل بدوية

والأخرى من الجنود وأمراء الحرب الذين استقروا في المنطقة أثناء مراحل التوسع الإسلامي. ليس هناك دليل يشير إلى أن هذه الجماعات كانت واعية لذاتها الكردية. بل من المحتمل أكثر أن تكون واعية لذاتها المسلمة، في المناطق الواقعة بين أراضي المسلمين والأراضي التي لم يتم فتحها. لكن بعد الغزو المغولي وتخريبها لكل المنطقة في القرن الثالث عشر، انتقلت القبائل الكردية إلى الأراضي السابقة للأرمن في الأقسام الجنوبية من قره باغ.

في نهاية القرن السادس عشر وطّن الشاه عباس بالقوة آلافاً من سكان إيران الحديثة، كحصن ضد القبائل التركمانية في الشمال. وفي القرن الثامن عشر فعل الشاه نادر الشيء نفسه. ومن هذه المستوطنات الحدودية، باستثناء السكان الأكراد الذين لا يزالون باقين في شمال شرقي إيران، لا تزال بعض الجاليات الصغيرة من الأكراد توجد في شمالي نهر أتريك، داخل تركمانستان تماماً، وبخاصة في عشقآباد.

إن النسبة الكبرى من الكرد داخل الاتحاد السوفيتي السابق هي نتيجة أربع عمليات. ففي القرن الثامن عشر كانت هناك هجرة للقبائل باتجاه الشمال إلى منطقة القوقاز، وبشكل خاص إلى سهل يريفان. ثانياً الفتح الروسي التدريجي لمنطقة القوقاز أخضع أخيراً جورجيا لحكمها في عام 1813. وقد ضُمت بقية منطقة القوقاز حتى نهاية آراس، منطقة الدولة الحالية، إلى الأمبراطورية القيصرية مع شعوبها المختلفة في عام 1827. بعد ذلك، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، دفع اضطهاد العثمانيين والمسلمين السنة لليزيديين في شمالي ميزوبوتاميا وشرقي الأناضول إلى هجرة كبيرة لهؤلاء نحو أرمينيا وجورجيا المسيحيتين والأكثر أماناً نسبياً. وأخيراً ميل بعض الأكراد المسلمين، غير المرتاحين تماماً في أرمينيا المسيحية، ليس أقله بسبب اشتراكهم في مجازر الأرمن بين 1895 و1915، إلى الهجرة إلى أذربيجان المسلمة. وآخر دفعة من الأكراد الذين أصبحوا مواطنين سوفيت فإنهم كانوا أفراداً من تجمع بروك Bruk من القبائل الكردية الهاربة من رضا شاه أثناء تهدئته للأوضاع في إيران.

الحقبة السوفيتية

إن عدد الكرد الذين اندمجوا في الجمهورية البلشفية يبقى غير مؤكد، ولكن يمكن القول إنهم كانوا حوالى 200 ألف إلى 300 ألف، حيث شكلوا واحدة من

أكثر من 100 قومية معترف بها في الدولة السوفيتية. لقد وجدوا أنفسهم معزولين لأول مرة من بقية المجتمعات الكردية بسبب الحدود المحكمة الإغلاق نسبياً للبلاشفة. في أذربيجان انصهر الكثيرون منهم في الثقافة الآذرية السائدة. ومن غير المؤكد ما إذا كان ذلك بالإكراه أو نتيجة طبيعية لتشابه الثقافة ونمط الحياة والمعتقدات الإسلامية السنية المشتركة. على أية حال في عام 1926 كان 17% فقط من أصل 41 ألف كردي موجودين افتراضياً في أذربيجان يعتبرون الكردية لغتهم الأم.

إن قسماً من الأراضي التي مُنحت لأذربيجان كانت ذات أغلبية كردية. وهذه المنطقة واقعة بين ناغورني-قره باغ وجمهورية أرمينيا السوفيتية وتتألف من المناطق الجنوبية-الغربية لـ كلباجار ولاشين وزنكلان وكوباتلي. ولكن المسألة التي تبقى موضع نقاش هي متى أصبح الكرد أغلبية. في عام 1919-1920 تم طرد الأقلية الأرمنية الكبيرة من قبل القوات الآذرية والكردية تحت قيادة خسروف بي سلطانوف، وهو أمير حرب كردي عُين حاكماً على قره باغ من قبل الإدارة الآذرية في باكو. في عام 1923 تم توحيد هذه المناطق كإقليم كردستان ذي الحكم الذاتي والتي تعرف عامياً بـ "كردستان الحمراء". وتألفت من منطقة مساحتها نصف مساحة لبنان تقريباً. وأصبحت عاصمتها لاشين أولاً ومن ثم سوشا، وهي بلدة أرمنية سابقة. ووفقاً للسياسة السوفيتية كان التعليم والثقافة لهذا الشعب الأصيل الصغير يلقى التشجيع حيث كانت هناك مدارس باللغة الكردية وصحيفة خاصة به، كردستان السوفيتية (التي استمرت حتى 1961)، ومحطة إذاعية أيضاً.

أدت السياسة البلشفية الجماعية إلى انتفاضات واسعة بين الكثير من المجتمعات الفلاحية، ليس أقلها بين الأكراد في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانتفاضة الكبيرة المندلعة في أكري داغ وبمساعدة أرمنية، فلربما خاف البلاشفة من الإصابة بعدوى الشعور القومي. وتحسّباً لهذا الخطر حُوِّل هذا الإقليم إلى منطقة وأعيد ضمه إلى أذربيجان في السنة التالية.

مثل غيرهم من الجاليات الصغيرة أصبح الكرد ضحايا لحملات التطهير والتهجير القسري، وفي حالتهم ربما بسبب قربهم من الحدود الدولية التي توجد وراءها أعداد أكبر من الكرد. في عام 1937 تم نقل الآلاف من أكراد أرمينيا وأذربيجان بالقوة إلى كازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى وسيبيريا. في عام 1944 باغت المصير نفسه بعضاً من أكراد جورجيا حيث كان واحد من بين أولئك الذين هُجِّروا طفلاً هو

نادروف، الذي يتذكر حينما رُحِّل من نخشجوان في عام 1937 قائلاً: "جُمّع كل الرجال معاً وأُخِذوا بالقطار، ولا أحد يعرف إلى أين حتى هذا اليوم. ولم يرجع أيّ منهم. بعد الرجال جاء دور النساء والأطفال حيث أُجبِروا على ترك ممتلكاتهم وبيوتهم وقطعانهم وأُخذوا إلى مكان مجهول في عربات الأمتعة التي لا تصلح لنقل البشر. الشيء المرعب هو أن أحداً لم يكن يعرف لماذا وإلى أين يُؤخذون. وقد استغرق إيجاد مكان أقرباء من بقي منهم على قيد الحياة عدة سنوات[1]. في أماكن إعادة التوطين الجديدة بقي الكثير من الكرد تحت حظر التجول حيث بقوا غير قادرين على ترك قراهم وبلداتهم دون موافقة، تحت طائلة السجن 25 عاماً لكل من يخالف".

التطورات منذ سقوط الاتحاد السوفيتي

ساهمت الغلاسنوست في انبعاث الهوية والتعبير عن الذات، وأيضاً إلى الاعتراف بالقمع الذي حصل خلال سنوات حكم ستالين. في عام 1988 أعاد نحو ألف كردي في أذربيجان أوراق هوياتهم إلى موسكو في طلب واضح وصريح لاستبدال هوياتهم الآذرية بهويات كردية. في المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي في أيلول/سبتمبر 1989 وعد قرار بـ "اتخاذ كل إجراء من شأنه أن يحل مشاكل تتار القرم والألمان السوفيت واليونانيين والكرد والأتراك المشتيكيانين Meshtekian والشعوب الأخرى"[2]. ولكن يبدو أن أية إجراءات لم تتُخذ. بدلاً من ذلك، فوجئت الجاليات الكردية بالنزاع على ناغورني-قره باغ بين الجمهورية الأرمنية والأذربيجانية، والتي لم يكن بإمكانها تجنبه. في عام 1990 تحول النزاع إلى حرب على نطاق واسع، ومارس كلا الطرفين الضغط على الأقلية الكردية. فرّ حوالى 18.000 على الأقل من الأكراد المسلمين من أرمينيا ومن منطقة نخشجوان المتمتعة بالحكم الذاتي. من بين هؤلاء يُعتقد أن حوالى 11 ألفاً لجأوا إلى أذربيجان، بينما ذهب 7 آلاف أو نحو ذلك إلى كراسندار، شرقي القرم. في أذربيجان فرّ نحو 2.000 شخص تجنباً للإزعاج أو التجنيد الإلزامي.

---

(1) ن. نادروف "مكانة الكرد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" نسخة غير منشورة قُدّمت في الندوة الكردية في جامعة بانثيون، حزيران/جوان 1991، ص5.

(2) مقتبس في نادروف "مكانة الكرد"، ص6.

في أعقاب هزيمة الآذريين في ناغورني-قره باغ على يد الأرمن، أعلنت حركة التحرر الكردية عن إعادة تأسيس المنطقة الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي في بداية 1992. لذلك يمكننا القول إن هذه كانت بالتأكيد تقريباً خدعة سياسية من الأرمن لانتزاع الأرض، كردستان الحمراء القديمة، من السيطرة الأذربيجانية حيث رفض الأكراد الذين لا يزالون موجودين في المنطقة المشاركة في هذه المغامرة. على أية حال، كانت الآمال الكردية قصيرة الأمد. ففي أيار/ماي 1992 شقت القوات القرباغية والأرمنية رواقاً عبر منطقة لاشين التي يسكنها الأكراد لربط منطقة ناوغورني-قره باغ التي تمت السيطرة عليها مؤخراً مع جمهورية أرمينيا. وحينما ذهبت نهبت وأحرقت ونزحت غالبية سكانها الأكراد الذي بلغ عددهم 25 ألفاً. أعيد تسمية لاشين باسم كاشتاك. في نيسان/أفريل 1993 وّسعت القوات الأرمينية الرواق ليشمل منطقة كلباجار حيث هُجِّر سكانها الأكراد البالغ عددهم 60 ألفاً أيضاً. ووفقاً لوزارة الخارجية الأميركية جاء في تقرير الدولة لمراقبة حقوق الإنسان أن: "القوات الأرمينية طردت كل السكان ونهبت وأحرقت العواصم الإقليمية ومعظم القرى في هذه المنطقة. وقد أدان مجلس الأمن في الأمم المتحدة هذه الأعمال العدوانية، بما في ذلك الحرق والنهب"[1]. أعيدت تسمية كلباجار باسم كارفاجار من قبل الأرمن. بحلول نهاية 1993 أُعيد احتلال كوباتلي Kubatly وزنكللان Zengelan أيضاً. وهكذا انتقلت أغلبية النازحين إلى المراعي التقليدية الكردية الشتوية في الأراضي المنخفضة الحارة والجافة في أذربيجان. في أيار/ماي 1994 تم خرق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا. وقد باءت مساعي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى السلم عن طريق التفاوض وكذلك جهود لجنتها المنتخبة مجموعة مينسك، التي أُنشِئت خصيصاً لمعالجة مسألة قره باغ، بالفشل. فأذربيجان تسعى إلى عودة تامة إلى الوضع السابق ووعدت بحكم ذاتي سخي لقره باغ. ففي الوقت الذي تبدو فيه أرمينيا مستعدة لدراسة هذا الإصرار على الاحتفاظ برواق لاشين، يصر القره باغيون على الاحتفاظ برواق ثان عبر كلباجار. في 1999 لم تكن هناك أية تسوية ممكنة وبقي السكان الأكراد نازحين وبشكل خاص في وسط أذربيجان.

في أرمينيا، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وضياع تمثيل الأقلية الآلي

---

(1) وزارة الخارجية، تقرير الدولة حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 1994 (واشنطن 1995)، ص741.

وانبعاث الهوية العرقية بقوة، انقسم اليزيدون ذوو التفكير السياسي على أنفسهم. فالبعض يؤكد ولاءه للجمهورية الأرمنية ويميل إلى التقليل من شأن هويتهم الكردية، في حين يؤكد البعض الآخر هويته الكردية-اليزيدية ويشتكي من التمييز الأرمني بحقه[1]. بالإضافة إلى ذلك كان هناك تأييد متزايد لـ PKK حيث سُمِح لممثليه بحرية الحركة في أرمينيا التي هي لأسباب مفهومة، مدركة تماماً لآلام الكرد في تركيا. لذلك، فبعد طرد أوج آلان من سورية تظاهر 2000 كردي في يريفان. وبعد أسره احتل نحو 100 كردي مبنى بعثة الأمم المتحدة، بينما حاول اثنان إضرام النار بنفسيهما خارج سفارة اليونان.

المصادر:

Julie Flint, *The Kurds of Azerbaijan and Armenia, Kurdish Human Rights Project,* London December 1998; Jamshid Heydari, 'The Kurds of the USSR, unpublished mimeograph, February 1991, Kendal, "The Kurds in the Soviet Union", in G. Chaliand, *People without a Country* (London 1980); Kurdish Human Rights Project, *Kurds in the Former Soviet Union: a Preliminary Report on Situation of the Kurdish Community in the Republics of the Former Soviet Union* (London, November 1996); Middle East International; NK Nadrov, The Position of the Kurds in the USSR, unpublished mimeograph, June 1991; Ismet Cherif Vanly, The Kurds in the Soviet Union" in Kreyenbroek and Sperl, The Kurds: A Contemporary Overview (Routledge, London and New York 1992).

(1) هؤلاء يشكون من أن بعض المتنورين الأكراد الذين يؤكدون على أن "اليزيديين أكراد" قد تمت محاكمتهم. ويشكون أيضاً بأن الكثير من المتنورين الكرد قد اغتيلوا، على سبيل المثال، الدكتور شيدي إيبو والدكتور درويشيان وحسن عباسيان وأن الكثير من المتنورين الآخرين قد فروا. انظر، www.yezidi.org.

«عمل مثير للإعجاب وإنجاز هام»

New Statesman and Society

«أفضل إنجاز فردي عن تاريخ الأكراد...
إنه بالتأكيد عمل لا بد منه في مكتبة كل
مهتم بالشرق الأوسط»

Washington Post Book World.

«عمل أكاديمي مؤثر... وصف استثنائي»

.New York Times

«إنجاز عظيم على اكثر من صعيد»

كريستوفر ووكر.

«إن كل الذين تتسنى لهم فرصة الاطلاع
على هذا الكتاب وقراءته، لا بد أن
يعترفوا في قرارة أنفسهم بقيمته
التاريخية والفكرية والبحثية، خصوصاً
وأنه يقدّم سِفراً موسوعياً متعدد
المقامات والمسارات، وهو يغطي اكثر من
تاريخ مكتوب..»


ISBN 9953-71-003-1


ISBN 9947-21-030-1

Dépôt-Légal:2140-2003